

ایک

310



## (فهرست الجزء الخامس من الفتاوى العالمكبرية)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤٤	الباب الثالث في مسائل عقود التلثة	٢	كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب
٤٥	الباب الرابع في المتفرقات	١٢	الباب السادس فمن يكاتب عن العبد
٤٨	كتاب الجروفيه ثلاثة أبواب	١٣	الباب السابع في كآبة العبد المشترك
٤٨	الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه وتفصيل	١٥	الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت
٤٨	مسائل الجرو المتفق عليها	١٥	المولى وجناتيه على المولى وجناتيه المولى أو غيره
٤٩	الباب الثاني في الجرو للفساد وفيه فصلان	١٨	الباب التاسع في المتفرقات
٤٩	الفصل الاول في بيان مسائل المتخالف فيها	٢٣	كتاب الولاء وهو مشتمل على ثلاثة أبواب
٥٣	مطلب الجرو بسبب الفسق والغفلة	٢٣	الباب الاول في ولأء العتاقة وفيه فصلان
٥٤	الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ	٢٤	الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه
٥٤	الباب الثالث في الجرو بسبب الدين	٢٤	الفصل الثاني فمن يستحق الولاء وما يلحق به
٥٧	كتاب المأذون وفيه ثلاثة عشر بابا	٢٨	الباب الثاني في ولأء الموالاة وفيه فصلان
٥٧	الباب الاول في تفسير الاذن وركنه وشروطه	٢٨	الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه وحكمه
٥٨	وبحسب	٢٩	ومضة السبب وبيان صفة الحكم
٥٨	الباب الثاني فيما يـكون اذا في التجارة	٢٩	الفصل الثاني فمن يستحق الولاء وما يلحق به
٥٨	وما لا يكون	٣٠	الباب الثالث في المتفرقات
٦٠	وبما يتصل بهذا الباب	٣١	كتاب الاكراه وفيه أربعة أبواب
٦٠	الباب الثالث في بيان ما يـملكه العبد	٣١	الباب الاول في تفسيره شرعا وأنواعه وشروطه
٦٠	وما لا يملكه	٣٤	وحكمه وبيان بعض المسائل
٦٨	الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق	٣٤	الباب الثاني فيما يحل له كرهه أن يفعل
٦٨	المأذون وتصرف المولى في المأذون المديون	٤٣	وما لا يحل
٦٨	بالبيع والتدبير والاعتاق وأشباهاها	٤٣	مطلب بيع اسلام المكروه وطبعت خطا بضع
٧٧	الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير	٤٣	سلام المكروه
٧٧	محجور وما يتعلق باقرار المحجور	٤٣	مطلب اكراه المحرم على قتل العبد
٨٠	الباب السادس في اقرار العبد المأذون له		
٨٠	واقرار مولاه		
٨٧	الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له		
٨٧	أحدهما في التجارة أو كلاهما		
٨٨	الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد		
٨٨	المأذون وبين مولاه فيما يـد العبد وغيره		
٩٠	وفي انصومات التي تقع بعد الجرو		
٩٠	الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون		
٩٣	والمحجور والصبي والمعتق		
٩٣	الباب العاشر في البيع الناسد من العبد		
٩٣	المأذون وفي القرو في العبد المأذون والصبي		
٩٥	المأذون		
٩٥	الباب الحادي عشر في جناتية العبد المأذون		

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٩٨	وجناتية عبده وجناتية عليه	١٠٥	الباب الاول في تفسيرها وشروطها وصفتها
٩٨	الباب الثاني عشر في الصبي أو المعتوم يأذن له	١٠٥	وحكمها
٩٨	أبوه أو وصيه أو القاضى في التجارات أو	١٠٦	الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة
٩٨	يأذون لعبدهما وفي نصرة ما قبل الاذن	١٠٦	الباب الثالث في طلب الشفعة
١٠١	الباب الثالث عشر في المتفرقات	١٠٥	الباب الرابع في استحقات الشفيع كل
١٠٥	كتاب الغصب وهو مشتمل على أربعة	١٠٥	المشتري أو بعضه
١٠٥	عشر بابا	١٠٥	الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة
١٠٥	الباب الاول في تفسير الغصب وشروطه	١٠٥	فيها
١٠٥	وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات	١٠٧	الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها
١٠٧	وما يتعلق به	١٠٧	شفعة
١٠٧	الباب الثاني في أحكام المصوب اذا تقبر	١٠٨	الباب السابع في انكار المشتري جوار
١٠٧	بعمل الغاصب أو غيره	١٠٨	الشفيع وما يتصل به
١١٣	مطلب زوائد المصوب أمانة وطبعت خطأ	١٠٩	الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار
١١٣	زائد المصوب	١٠٩	المشفوعة قبل حضور الشفيع
١١٤	الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه	١١١	الباب التاسع فيما يـطلى به حق الشفعة
١١٦	الباب الرابع في كيفية الضمان	١١١	بعد ثبوته وما لا يـطلى
١١٧	الباب الخامس في خلط مال رجلين أو مال	١١٤	الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين
١١٧	غيره بماله أو اختلاطا أحد المالكين بالآخر	١١٤	الشفيع والمشتري والبائع والتمهاده
١١٧	من غير خلط	١١٤	في الشفعة
١١٩	الباب السادس في استرداد المصوب	١١٩	الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة
١١٩	من الغاصب وفيما يـد الغاصب به عن	١١٩	وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به
١١٩	الضمان وما لا يـد	١٢٩	الباب الثاني عشر في شفعة الصبي
١٢١	الباب السابع في الدعوى الواقعة	١٢٩	الباب الثالث عشر في حكم الشفعة
١٢١	في الغصب واختلاف الغاصب والمصوب	١٢٩	اذا وقع الشرايا بالعروض
١٢١	منه والشهادة في ذلك	١٢٩	الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ
١٢٤	الباب الثامن في تلك الغاصب المصوب	١٢٩	البيع والاقالة وما يتصل بذلك
١٢٤	والانتفاع به	١٢٩	الباب الخامس عشر في شفعة أهل
١٢٦	الباب التاسع في الامر بالانكاف وما يتصل به	١٢٩	الكفر
١٢٧	الباب العاشر في زراعة الارض المصوبة	١٢٩	الباب السادس عشر في الشفعة
١٢٧	المصوب فيجب على الغاصب ضمانه	١٢٩	في المرض
١٢٩	الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب	١٢٩	المصوب فيجب على الغاصب ضمانه
١٢٩	ومودع الغاصب	١٢٩	الباب السابع عشر في المتفرقات
١٣١	الباب الثالث عشر في غصب الخبز والمدير	١٢٩	كتاب القسمة وفيه ثلاثة عشر بابا
١٣١	والمكاتب وأم اولاد	١٢٩	الباب الاول في تفسيرها وبيان ماهية
١٣٢	الباب الرابع عشر في المتفرقات	١٢٩	القسمة وسببها وركنها وشروطها وحكمها
١٣٢	كتاب الشفعة وهو مشتمل على سبعة	١٢٩	الباب الثاني في بيان كيفية القسمة
١٣٢	عشر بابا	١٢٩	الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم
١٣٢	وما يجوز من ذلك وما لا يجوز	١٢٩	وما يجوز من ذلك وما لا يجوز



٢٢٨	الكتاب الحادي عشر في بيع الارض المدفوعة من اربعة	١٩٠	الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها
٢٢٩	الباب الثاني عشر في العذر في صمغ المزارعة والمعاملة	١٩١	الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها
٢٣٠	الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع أو العامل ولم يدروا ماذا صنع بالزرع أو بالقر	١٩٢	الباب السادس في الخيار في القسمة
٢٣٠	الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملة	١٩٣	الباب السابع في بيان من يلى القسمة على الغير ومن لا يلى
٢٣٢	وبما يتصل بهذا الفصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة	١٩٥	الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً للتركة أو عينا من أعيان التركة
٢٣٣	الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة	١٩٧	الباب التاسع في القسمة في القسمة
٢٣٣	الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة	١٩٨	الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء
٢٣٣	الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة	١٩٩	الباب الحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة
٢٣٤	الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة	٢٠٢	الباب الثاني عشر في المهادنة
٢٣٥	الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع	٢٠٤	الباب الثالث عشر في المتفرقات
٢٣٦	الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة	٢٠٧	كتاب المزارعة وفيه أربعة وعشرون بابا
٢٣٧	الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي والعبد		الباب الاول في شرعيتها وتفسيرها وركبتها وشرائط جوازها وحكمها وصفها
٢٣٨	الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع	٢١٠	الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة
٢٤٠	الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي بغير عقد	٢١٢	الباب الثالث في الشروط في المزارعة
٢٤١	الباب الرابع والعشرون في المتفرقات	٢١٩	الباب الرابع في رب الارض أو التخييل اذا تولى العمل بنفسه
٢٤٤	كتاب المعاملة وفيه بابان	٢٢٠	الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة
٢٤٤	الباب الاول في تفسيرها وشرائطها واحكامها		الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة
٢٤٥	الباب الثاني في المتفرقات	٢٢٢	الباب السابع في الخلاف في المزارعة
٢٥١	كتاب الذبايح وفيه ثلاثة أبواب	٢٢٣	الباب الثامن في الزيادة والخط من رب الارض والتخييل والمزارع والعامل
	الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه وأنواعه	٢٢٤	الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض أو انقضت المدة والزرع بقل أو بالخارج يسر وما يتصل به من موت المزارع أو العامل أو عونه في بعض المدة ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع
	الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل	٢٢٥	الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين الارض المشتركة وزراعة العاجب

٢٥٦	الكتاب الثالث في المتفرقات	٢٥٦	اسم الله تعالى
٢٥٩	كتاب الاضحية وفيه تسعة أبواب	٢٥٩	الباب السادس في المسابقة
	الباب الاول في تفسيرها وركبتها وصفها وشرائطها وحكمها وفي بيان من يجب عليه ومن لا يجب	٢٨٥	الباب السابع في السلام وتسميت العاطس
٢٥٩	الباب الثاني في وجوب الاضحية بالنذر وما هو في معناه	٢٨٨	الباب الثامن فيما يجب للرجل النظر اليه وما لا يجب له وما يجب له معه وما لا يجب
٢٦٠	الباب الثالث في وقت الاضحية	٢٩١	الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره
٢٦١	الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان	٢٩٤	الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة
٢٦٢	الباب الخامس في بيان محل اقامة الواجب	٢٩٦	الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به
٢٦٥	الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع بها	٣٠٠	الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات
٢٦٦	الباب السابع في التضحية عن الغير وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه	٣٠٣	الباب الثالث عشر في النية ونذر الدراهم والسكر وما روي به صاحبه
٢٦٨	الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا	٣٠٤	الباب الرابع عشر في أهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم
٢٦٩	الباب التاسع في المتفرقات	٣٠٥	الباب الخامس عشر في الكسب وهو أنواع
٢٧١	كتاب الكراهة وهو مشتمل على ثلاثين بابا	٣٠٦	الباب السادس عشر في زيارة القبور
٢٧١	الباب الاول في العمل بخير الواحد وهذا الباب مشتمل على فصلين الفصل الاول في الاخبار عن أمر ديني نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين واباحته		وقراءة القرآن في المقابر
	الفصل الثاني في العمل بخير الواحد في المعاملات	٣٠٨	الباب السابع عشر في الغناء والاهو وسائر المعاصي والامر بالمعروف
٢٧٦	الباب الثاني في العمل بغالب الرأي	٣١٠	الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات
٢٧٦	الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل أباه وما يتصل به	٣١٢	الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها
٢٧٧	الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن	٣١٣	الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخدام للخدمة
٢٨١	الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة والمحقق وما كتب فيه شيء من القرآن نحو الدراهم والقرطاس أو كتب فيه	٣١٤	الباب الحادي والعشرون فيما يسع من جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك
		٣١٦	الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكأهم والعقيقة
		٣١٦	الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والتهميمة والمدح
		٣١٧	الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام
		٣١٧	الباب الخامس والعشرون في البيع والاستقام على سوم الغير
		٣١٨	الباب السادس والعشرون في الرجل



صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	التي تتخذ منها الاثربة وأسمائها وما عاينها		يخرج الى السفر ويمنعه أبوابه أو أحدهما
٣٥٣	الباب الثاني في المتفرقات		أو غيرهما من الأقارب أو يمنعه الدائن أو
٣٥٤	وما يتصل بهذا الباب تصرفات السكران		العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة يخرج
٣٥٦	كتاب الصيد وفيه سبعة أبواب الباب		ويمنعه الزوج
	الاول في تفسيره وركنه وحكمه	٣١٩	الباب السابع والعشرون في القرض
٣٥٦	الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد		والدين
	وما لا يملك به	٣٢١	الباب الثامن والعشرون في ملاقات المولوك
٣٥٨	الباب الثالث في شرائط الاصطيد		والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد
٣٥٩	الباب الرابع في بيان شرائط الصيد		غيرهم وتقبيل الرجل وجهه غيره وما يتصل
٣٦٣	الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاة من		بذلك
	الحيوان وفيما يقبل	٣٢٢	الباب التاسع والعشرون في الانتفاع
٣٦٤	الباب السادس في صيد السمك		بالاشياء المشتركة
٣٦٥	الباب السابع في المتفرقات	٣٢٤	الباب الثلاثون في المتفرقات
٣٦٦	كتاب الرهن وفيه اثنا عشر بابا	٣٢١	كتاب التحري وفيه أربعة أبواب
	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه		الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه
	وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع		وشروطه وحكمه
	وما يجوز الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز	٣٢٢	الباب الثاني في التحري في الزكاة
	رهنه وما لا يجوز ورهن الوصي والاب وفيه	٣٢٢	الباب الثالث في التحري في النيباب
	خمس فصول		والمسالخ والاواني والموق
	الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه	٣٢٣	الباب الرابع في المتفرقات
	وحكمه	٣٢٤	كتاب احياء الموات وفيه بابان
٣٦٧	الفصل الثاني فيما يقع به الرهن		الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك
	وما لا يقع		الامام من التصرف في الموات وفي بيان
٣٦٨	الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به		ما يثبت الملك في الموات وما يثبت به الحق
	وما لا يجوز		فيه دون الملك وبيان حكمه
٣٦٩	الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز	٣٢٦	الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها
٣٧٠	الفصل الخامس في رهن الاب والوصي	٣٢٧	كتاب الشرب وفيه خمسة أبواب
٣٧٢	الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع	٣٢٨	الباب الاول في تفسيره وركنه وشروط
	على يدي عدل		له وحكمه
٣٧٦	مطلب بيان من يصلح عدلا في الرهن	٣٤٠	الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك
	ومن لا يصلح	٣٤١	الباب الثالث فيما يحدده الانسان وما يمنع
٣٧٦	الباب الثالث في هلاك المرهون بضممان		عنه وما لا ينفع وما يوجب الضمان
	أو بغير ضمان		وما لا يوجب
٣٨١	الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكاها	٣٤٦	الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما
٣٨٢	الباب الخامس فيما يجب للمرته من		يتصل به وفي جماع البينة
	الحق في الرهن	٣٤٨	الباب الخامس في المتفرقات
٣٨٣	الباب السادس في الزيادة في الرهن	٣٥١	كتاب الاثربة وفيه بابان
	من الراهن		الباب الاول في تفسير الاثربة والاعيان

صفحة	الموضوع
٣٨٥	الباب السابع في تسليم الرهن عند
	قبض المال
٣٨٦	الباب الثامن في تصرف الراهن
	أو المرتهن في المرهون
٣٩٠	الباب التاسع في اختلاف الراهن
	والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه
٣٩٢	الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة
	والذهب بالذهب
٣٩٤	الباب الحادي عشر في المتفرقات
٤٠١	الباب الثاني عشر في دعاوى الرهن
	والخصومات فيه وما يتصل بذلك



الجزء الخامس من الفتاوى العالمية المعروفة  
 بالفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم  
 أبي حنيفة النعمان صاحب القدر الانعم  
 نفعنا الله ببركته ومنحنا  
 اتباع طريقته  
 آمين

Suleym 3000  
 Hasan Hürri B  
 Eski sayılı 310







إذا كان له مجيز وقت التصرف والصغير ليس من أهل الاجازة بخلاف ما إذا كان العبد كبيراً غائباً  
رجل وقيل الكتابة عنه ورضى به المولى ان الاجازة تنوقف فلو أدى القابل عن الصغير الى المولى ذكر في الأصل  
أنه يعتق استحساناً وكذا إذا كان العبد كبيراً غائباً قبل الكتابة عنه فمضى وأداه الى المولى يعتق استحساناً  
وليس للقابل استردادها من المولى هذا إذا أدى الكل فان أدى البعض فله أن يسترد بقياساً واستحساناً  
الا إذا بلغ العبد فأجاز قبل أن يسترد القابل فليس له أن يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع والله أعلم

(الباب الثاني في الكتابة الفاسدة)

للمولى أن يرذ المكاتب الى الرق ويقسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تقسخ الا برضاه والعبد ان يقسخ  
في الفاسدة والجائزة جميعاً بغير رضى المولى كذا في شرح الطحاوي \* وفي الولوالجية وما كان يعتق  
بإدائه الى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بإدائه الى الورثة بعدموت المولى كذا في التاتارخانية \* وان كاتبه  
على عين غيره من مكمل أو موزون أو عرض فيه روايتان والظاهر الفساد كذا في فتاوى قاضي خان  
\* ولو كاتبه على ألف وخدمته سنة أو وصيف جاز ولو كاتبه على ألف وخدمته أبداً فالكتابة فاسدة ويعتق  
بإدائه قيمته دون خدمته فان أدى الألف وعقن ان كان قدر قيمته لم يق المولى عليه سبيل وان كان قيمته أكثر  
رجع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسي \* القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى  
فان كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوفاية \* لو كاتبه  
على خنطة أو شعير ومضى مقدار معلومان وصف ذلك بصفة بأن يصفه بشرط الجيد والردى أو الوسط انعقد  
على ذلك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط كذا في المحيط \* وان كاتبه على عين في يد  
المكاتب وهي من كسبه بان كان ما ذوقه في التجارة فبغير روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم  
يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز بانفاق  
الروايات لانها لا تتعين في المعاوضات كذا في التبيين \* ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى  
العبد مثله وان كان عيناً وهو عرض أو حياً وان رجع على العبد بقيته للمولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى كذا في التاتارخانية ناقلاً عن التجريد \* رجل كاتب عبده على جارية قد دفعها اليه فوطئها  
المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق وعلى المولى عقروها وقيمة ولدها ثم يرجع المولى بقيته  
الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا في المبسوط \* اذا كاتب عبده على ثوب أو دابة أو حيوان أو دار لم  
تنعقد حتى لا يعتق وان أدى لان الثوب والدار والحيوان مجهولة النوع وان كاتبه على ثوب هروى أو عبد  
أو جارية أو فرس جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيته الوسط في هذه المواضع يجبر المولى على  
القبول كذا في البدائع \* والوسط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي قيمته أربعون درهماً قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على قدر غلاء السعر والرخس ولا يتطرق في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا  
في الذخيرة \* والصحيح قولهم ما حكوا في الكافي في باب المهر \* اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة  
فان أداه اعتق عليه ولا شيء عليه غيرها ثم القيمة تثبت بتصادقهما على أن ما أدى قيمته فان اختلفا يرجع الى  
تقويم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم أحدهما بالألف والاخر بالألف  
وعشرة لا يعتق ما لم يود الاقصى كذا في السراج الوهاج \* لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تعتقد  
الكتابة أصلاً عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* كاتب على وصيف أيض فصالح من ذلك على وصيفين  
أيضين أو حبشيين يدايد فهو جاز كذا في المبسوط \* لو كاتبه على ولادة أو باقوة لم ينعقد ولو كاتبه  
على حكمه أو على حكم نفسه لم ينعقد لان الجهالة ههنا أغشى من جهالة النوع والقدر كذا في البدائع \*  
وان كاتبه على وصيف فأعطاه وصيفاً وعقن به ثم أصاب السيد به عيباً فاحشاً رده على المكاتب ويرجع مثله  
كذا في المبسوط \* وان كاتب جارية على ألف درهم على أن كل ولد تله فهو للسيد وأعلى أن يخدمه بعد  
العقن فالكتابة فاسدة كذا في خزائن المفتين \* وان كاتب على دار قد سماها ووصفها أو على أرض لم  
يجز لان الدار والأرض لا تثبت ديناً في الزمة في شيء من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف

وإذا عساه فقد كاتب على مالا يملك ديناً في الزمة كذا في المبسوط \* اذا كاتب جارية على ألف درهم على  
أن يبطأها مادامت مكاتبه أو على أن يبطأها مرة فالكتابة فاسدة فلو أنها أدت الألف عتقت في قول عامة العلماء  
ثم اذا أدت فعتقت بنظر الى قيمتها فان كانت قيمتها ألف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لها على المولى وان كانت  
قيمة الجارية أكثر من ألف رجع المولى عليها بما زاد على الألف وان كانت قيمة المكاتب أقل من الألف وأدت  
الألف وعتقت هل ترجع على المولى بما أخذ من الزيادة على قيمتها قال أصحابنا الثلاثة ليس لها أن ترجع كذا  
في البدائع \* فان وطئها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عقروها رجل كاتب أمة حاملها في بطنها داخل  
في كاتبه إذا لم يذ كر فان استثنى ما في بطنها لم يجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتبه الأمة الحامل  
\* لو كاتب عبده على دراهم فهي فاسدة الا أنه لو أدى ثلاثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية  
\* وان كاتبها على ألف درهم تؤذيها اليه فهو ما واشترط أنها ان عجزت عن قيمتها مائة درهم سوى النجم  
فالكتابة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو كاتبه على ألف مخبئة فان عجز عن النجم فكاتبته ألف درهم فهي  
فاسدة قالوا الصحيح أن الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائز ان كذا  
في محيط السرخسي \* وفي التوازل لو كاتب عبده كتابة واحدة على ألف على أن يأخذها ما شاء ثم وهب  
السيد مال الكتابة لاحدهما عتقا جميعاً وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الألف ديناً عليهما كما كانت وهما  
حران وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في المضمرة \* وان كاتبها على ألف درهم الى العطاء أو الديار  
او الى الحصاد أو نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحساناً فان تأخر العطاء فانه يحصل المال اذا جاء  
الوقت الذي يجز العطاء فيه ولها أن تجل المال وتعتق هكذا في المبسوط \* ولو كاتبه على ألف درهم  
وهي قيمته على أنه ان أدى وعقن فعليه ألف آخر جاز وكان الامر على ما قال اذا أدى الألف عتق وعليه ألف  
آخر بعد العتق كذا في البدائع \* وان قال كاتبك على هذا الألف من الدراهم وهو لغيرها جازت المكاتبه  
واذا أدت غيرهما عتقت وكذلك ان قالت كاتبني على ألف درهم على أن أعطيها من مال فلان فالتعقد جائز  
وهذا الشرط لغو واذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه أو لها جاز ذلك فان ولدت ولداً ثم أسقط صاحب الخيار  
خياره فالولد مكاتب معها وان مات المولى قبل اسقاط الخيار والخيار له أو ماتت الأمة والخيار لها فالتحليل  
يسقط بموت من له كافي البيع ويسعى الولد فيما عليها وان عتق المولى نصفها قبل أن يسقط خياره فهو ذمته  
فصح الكتابة كالأعتق جميعها واذا انقضت الكتابة فعليه السعاية في نصف قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وكذلك لو أعتق السيد ولداً كان هذا فسخاً للكتابة وان كان الخيار لها فالولد يعتق باعتاق المولى  
ولا يسقط عنه شيء من البذل كذا في المبسوط \* ولو كاتب أمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة  
ولداً فباع المولى الولد أو ووجهه وسلمه أو أعتقه جازت نصرة فانه وبطلت الكتابة كذا في خزائن المفتين \* حربي  
كاتب عبده في دار الحرب ثم أسلم جميعاً أو صار اذوى ذمة أجرت ذلك فان خرجا مستأمنين والعبد في يديه  
على حاله فخاصمه في المكاتبه أبطلها كما أبطل العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا بأمان ولو كاتبه  
ثم خرج العبد مسلماً عتق وبطلت عنه الكتابة مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده أو أعتقه أو دبره كان جائزاً  
استحساناً وكذلك لو كان العبد كافراً اشتراه في دار الاسلام فان كان العبد كافراً قد اشتراه في دار الحرب  
وكاتبه فادى وعقن ثم أسلم أجرتة على المسلم استحساناً كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمرتد  
\* واذا كاتب الرجل عبده وهو خياط أو صباغ على عبده مثله يعمل عمله فالقياس أن لا تصح هذه الكتابة  
وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط \* وان كاتب أمة مكاتبه فاسدة فولدت ولداً ثم أدت المكاتبه عتق ولداها  
معها وان ماتت قبل أن تؤذي فليس على ولدها أن يسى في شيء فان استمها في مكاتبه الام فاداه لم يعتق  
في القياس وفي الاستحسان يعتق هو وأمه مستند الى حال حياتها كذا في المبسوط \* واذا كاتب عبده على  
ألف درهم على أن يؤذيها المكاتب الى غريم له كانت الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على ألف درهم على أن  
يفضها الرجل عن سيده فالكتابة جائزة قالوا الضمان جائز أيضاً وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل  
كاتب أمة وعليها دين فولدت ولداً وأدت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلمهم أن يأخذوا الكتابة من السيد  
ويضمنوه قيمة الجارية ويرجعون بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا على الولد ولكن لا يأخذون



منه الامتداد فتمت وان شأوا رجوعا على الجارية بجميع ديونهم وليس لهم أن يضموا المولى قيمة الولدان ما أتت الام بعد أداء الكتابة فعلى الولد الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط • ولو كانت بشرط أن لا يخرج من المصر فالشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي • رجل وكل آخر يعتق عبده فكتابه لا تصح كذا في جواهر الفتاوى • رجل كاتب عبد بن تاجر بن عليهما مدين مكتوبة واحدة فغاب أحدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم أن يردوا الحاضر في الرق ولكنهم يستعونه فيما عليه من الدين وما أتى من الكتابة فالغرماء أحق به وليس لهم أن يضموا المولى قيمتها كذا في المبسوط • مرتد كاتب عبده ثم لحق بداء الحرب ثم رجع مسلما فان كان دفع المكاتب الى القاضي فردّه في الرق فالمكتوبة باطلة والا فوعلى مكاتبة كذا في المبسوط في باب كتابة المرتد • ولو كانت على ميتة فولدت ولدا ثم اعتق السيد الام لم يعتق ولدا معها بخلاف ما اذا كانت على أمهم مكاتبة فاسدة فولدت ولدا ثم اعتق السيد الام عتق ولدا معها كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة • والله أعلم

(الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز)

المكاتب يمنع من التبرعات الاما جرت به العادة كذا في خزائن المفتين • ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي • وله أن يبيع بقليل التبن وكثيره وبأى جنس كان وبالقدو والتسبيبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك البيع الا بما يتقارب الناس في مثله وبالدرهم والدنانير والقدو لا بالتسبيبة وله أن يبيع ويشترى من مولاة الا انه لا يجوز له أن يبيع ما اشتراه من مولاة من اجهة الا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا يجوز له أن يبيع من مولاة درهمين لانه بعد الكتابة صار أحق بمكاسبه فصار كالأجنبي وكذا لا يجوز للمولى لما يئونه أن يحيط شيئا بعد البيع بغير عيب ادعى عليه أو يزيد في شيء قد اشتراه وليس له أن يحيط بعد البيع بغير عيب ولو فعل لم يجز له أن يرد ما اشترى بغير سواء اشتراه من أجنبي أو من مولاة كذا في البدائع • ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية • واذا سبي المكاتب فاستدان ديناه فهو بمنزلة ما استدان في أرض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في ردة أيضا علم ذلك باقراره ثم قتل على ردة فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدان في حال الاسلام من اكسابه ثم ما بقي للذي أدانته في حال ردة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وما بقي بعد قضاء ديونه وأداء مكاتبته يكون لورثته المسلمين واذا سبي ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعتق ثم حضر غرماء أي لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذوا ولكنهم يتبعون الولد بدينهم كذا في المبسوط • ولا يجوز للمولى أن يتزوج أمة المكاتب وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحه هكذا في الكافي في باب الدعوة • وان رهن أو رهن أو أبرأ واستأجره وجاز كذا في الذخيرة • ولا يجوز للمكاتب أن يزوجه ولا ابنته ويرزق أتمه ومكاتبته كذا في البدائع • ولا يزوجه عبده ولا يوكله به فلو عتق وأجاز لا يجوز لان الاجازة لاقت عقد باطلا ولو قال بعد العتق أجزت تلك الوكالة يكون نو كذا ابتداء كذا في الكافي • ولو تزوج المكاتب أتمه من عبده ففي ظاهر الرواية أنه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية • المكاتب اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضي خان • فان تزوجت بغير اذن مولاها فلم يفرق بينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها كذا في المبسوط • قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب كاتب عبدا من اكسابه فهو جاز وهذا استحسان أخذه على ما توارجهم الله تعالى ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو أدى المكاتب الثاني مكاتبته وعتق واذا عتق الثاني بأداء مكاتبته ينظر ان كان الاول مكاتب حال عتق الثاني فان الولاء يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حرا فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا للمولاة واذا ثبت الولاء للمولى اذا أدى المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان عجز الاول ورد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتب على حاله واذا بقي الثاني مكاتب يصير مملوكا للمولى على الحقيقة حتى لو أعتقه نفذ عتقه على الحقيقة ولو أن الاول لم يعجز ولكن مات قبل الاداء ولم يؤد الثاني مكاتبته أيضا بعد فهدا على وجهين ان مات الاول وترك أموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاة يدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنسخ كتابته فيؤدى مكاتبته ويحكم بحرية في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي يكون

لورثته الا حرا وان كان له ورثة احرار وان لم يكن له ورثة يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتب على حاله حتى يؤدى مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا أدى وعتق وكان لاوله المكاتب الاعلى حتى يرثه الا حرا ومن ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يترك مالا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وانه لا يتحول اما ان كان مكاتبه الثاني أقل من مكاتبه الاول ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبه الاول ويكون عبد او يبيى الثاني مكاتب للمولى يؤدى اليه مكاتبته ويعتق وان كان مكاتبه الثاني مثل مكاتبه الاول او أكثر منه وهذا الوجه لا يتحول اما ان كانت المكاتب الثانية وقت موت الاول لا تنسخ كتابته الاول فيؤدى الثاني الى المولى قدر مكاتبه الاول ويحكم بحرية الثاني للعالم وبحرية الاول في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي من مكاتبته الثاني يكون لورثته المكاتب الاول ان كان له ورثة احرار ويكون لاوله الثاني لورثته المكاتب الاول لا للمولى المكاتب الاول وان لم تحل المكاتب الثانية بعد موت المكاتب الاول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضي حتى حلت فالحل هو كالحل في المكاتب الاولى وقد حل ما عسى الثاني وقت موته وان طلب من القاضي الفسخ فالفسخ كالفسخ في كتابة الاول كذا في المحيط • وان أذا جميعا معا عتقت ولاؤها للمولى كذا في البدائع • وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مكاتب كاتب عبده ثم مات الاعلى وقدر ترك وفاء الا أنه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى أدى الاسفل الى ابن الاعلى فانه يعتق ولولاه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولا الاسفل الى الاعلى وانما يتنظر في الولاء والميراث الى يوم أدى الكتابة كذا في المحيط • مكاتب كاتب عبدا ثم مات الاول عن ابن حرم ولم يترك مالا على الاخر ثم مات الاخر عن ابن ولد له في المكاتبه فله ان يسبي فيما على أبيه فيؤدى ذلك الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول عن أبيه ولولا الابن الاخر لابن الاول مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كانتا فولدتا جازما ولدت بعد الكتابة فهو معها في المكاتب لانه جزء منها فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي وأولادها وأخذ أولادها ما بقي من ميراثه بعد أداء كتابته فان لم يترك وفاء فالمرأة وولادها بالجاران شأوا وسوا فيما بقي على الاول ليعتقوا بعتق الاول وان شأوا وسوا فيما بقي على الام ويعتقون في أقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك وفاء فالابن بالخيار ان شاء سبي فيما بقي على امه ليعتق باذنه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة أبيه كذا في المبسوط • وليس للمكاتب أن يكاتب ولده ولا والديه والاصل أن كل من لا يجوز له أن يبيعه لا يجوز له أن يكاتبه الا أمه ولده كذا في البدائع • مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلققت منه فان شاءت مضت على الكتابة وان اختارت ذلك أخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فكون بمنزلة أم ولده لا يبيعه كالأول استولد المكاتب جاريته فان عجزت فاعتقها المولى لم يجز كالأول عتق جاريته من كسب مكاتبه بخلاف ما لو أعتق ولداها لان الولد داخل في كتابته فيعتق بعتقه فيكون مملوكا للمولى ولكنهما أم ولده لا يبيعهما فلم يصير مملوكا للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب أن يبيعهما أيضا مكاتب كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقر لها والولد مع أمه بمنزلة أمه فان عجزت أخذ المولى الولد بالقيمة استحسانا والجارية مملوكا للمكاتب بمنزلة المغرور وان كان المكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت خیر فان شاءت رفضت مكاتبها وسعت هي وولادها في مكاتبه الاول وان شاءت مضت على مكاتبته ولو كان ترك مالا فبه وفاء بالمكاتبه أدت مكاتبته وحكم بحرية ولده وتبطل المكاتبه عنها وان عجزت هي والمولى هو المدعي للولد والمكاتب الاول ميت فالولد حر وعلى المولى قيمته وان كان بالقيمة وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكتات الام مملوكا لورثته المكاتب ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن صادرت للمولى بالارث وكانت أم ولده كذا في المبسوط • واذا أذن لعبده في التجارة جاز فان استدان العبد ديناً يلزمه فان جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين يبيع بالدين الا أن يؤدى المولى قيمة العبد فان أدى المكاتب دينه حتى لا يساع العبد دينه ان كان ما أدى مثل قيمته فانه لا شك أنه يجوز عندهم جميعا وان كان ما أدى عن العبد أكثر من قيمته ان كانت الزيادة على القيمة زيادة تغاير الناس في مثلها فهو جائز بخلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا تغاير الناس في مثلها أشار في الاصل الى أنه يجوز من مثا يخاف من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قوله أبي حنيفة



رحمه الله تعالى فأما على قوله لا يجوز كذا في الذخيرة • ولا يملك التصديق إلا بشئ يسير حتى لا يجوز أن يعطى فقير أدرهما ولا أن يكسوه نوباً ولا يجوز له أن يمدى الأشياء قليلاً من المأكل أو أن يدعوا إلى الطعام ويملك الأجرة والأعارة والأيداع كذا في البدائع • ولا يقرض حتى لو أقرض لا يطيح للمستقرض أكله إلا أن يكون مضموناً عليه حتى لو تصرف فيه يجوز كذا في العيني شرح الهداية • ولا يجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس باذن المولى ولا بغير اذنه ويجوز أن يتوكل بالشراء وإن كان يوجب ضماناً عليه للبائع لأن الوكالة من ضرورات التجارة فإن أذى فمقتضى لزمته الكفالة كذا في البدائع • ولو كان المكاتب صغيراً حين كفل لم يؤخذ به وإن عتق كذا في العيني شرح الهداية • ويجوز كفالته عن سيده وهل تجوز له الحوالة فهذا على وجهين إن كان عليه دين لإنسان وعلى صاحب الدين دين لا آخر فأحاله على المكاتب فهو جائز وإن كان لإنسان على آخر دين فأحاله على المكاتب وقبل الحوالة وليس عليه دين لأحد فلا يجوز له أن يبيع كذا في البدائع • وإذا باع يبيعاً وأقال جازوله أن يدفع المال مضاربة ويأخذ من المولى مضاربة وله أن يوجر نفسه ويضع ويستضع وإن كان أمانة للغير كذا في الذخيرة • للمكاتب أن يكتسب استحساناً فإن أعنته بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله وكذلك إن وهب له نصف المكتوبة أو كلها كذا في المبسوط • وإن أعنت المكاتب عبده على مال أو باع نفسه العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • وليس للمكاتب أن يشارك الحزب شركة مفادضة ويجوز له أن يشارك الحزب شركة عتق فإن عتق المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب ولو عتق المكاتب بعد شركة العتق بقيت الشركة على حالها وإن شارك الغير شركة مفادضة بغير إذن سيده أو باذنه ثم عتق لم تصح تلك الشركة وإن اشترى المكاتب داراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجز وردي في الرق انقطع خياره وإن كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عتق المكاتب كما بعد موته وإن كان الخيار للمكاتب المشتري فبعت داراً إلى جنبها فله أن يأخذ تلك الدار بالشفعة وأخذ بالشفعة يكون إسقاطاً منه لخياره وإن لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الأخرى لو أحدهما كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه أو زوجته أو غيرها)

لو اشترى المكاتب أباه أو أخته دخل في كتابته فيعتق بعتقه ويرق برقه ولا يمكن بيعه وعلى هذا كل من يملكه من قرابة الولاد كالجداد والأجداد وولد الأولاد في رواية الأصل ولا يرد لهم بعيب إن كان قد اشتراه ولم يرجع بالنقصان إلا إذا عجز عن دفعه حق الرق فإن باعه المولى أو مات فولاه الرق إلى المولى • كذا في المضمرات • وإن لم يترك وفاء وترك ولداً مولوداً في الكتابة سعى في كتابته أبيه على تجزئته فإذا أدى حكمنا بعتق أبيه قبل موته وعتق الولد وإن ترك ولداً مشترياً في الكتابة قبل له أماً أو أماً أو تزوجاً وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية • والوالدان يردان في الرق كإمات ولا يؤذيان بدل الكتابة حالاً ولا مؤجلاً • كذا في التبيين • وإذا ولدت مكاتباً ولداً فاشتريت ولداً آخر ثم ماتت يسمي المولود في كتابتها على النجوم وما كتب الولد المشتري أخذاً خيراً فأدى منه كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان وللمولود أن يوجر المشتري بأمر القاضى كذا في التاتارخانية ناقلاً عن الولوالجى • ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وإن كانت قريبه له عتقت كذا في خزائن المفتين • ولومك المكاتب أباً مولوداً أو أخته لم يعتق لأن المولى لو أعنت رقيق المكاتب لا ينفذ عتقه فعرفنا أنه لا يملكهم فلا يعتقون عليه ولا يمتنع بيعهم أيضاً • كذا في المبسوط • ولو أعنت المولى ولداً مولوداً في الكتابة أو المشتري فانه ينفذ عتقه استحساناً لأنه بعض منها ورقيقها مملوك للمولى من كل وجه حتى ينفذ عتقه في الأم فكذا في ولدها بخلاف عبد آخر من كتبها كذا في الذخيرة • وإذا اشترى أنثاه أو أخته أو أذرهم محرم منه سوى الوالدين والمولودين نحو العم والعمة وأشباههما ففي الاستحسان لا يكتسبون عليه حتى • كان له بيعهم وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه إذا اشترى ابن عمه لا يكتسب عليه هكذا في الذخيرة • ولو أدى مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التاتارخانية نقلاً عن البنايع • وإذا اشترى المكاتب امرأته ولم يكن له ولد

منها كان له بيعها أما إذا ولدت منه أن يملكها مع الولد أجمعوا على أنه يمنع من بيعها وأما إذا ملكها وحدها اختاره وأبى أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع من بيعها كذا في المحيط • وهو الصحيح هكذا في المضمرات • وإذا اشترى زوجته أن كان معها ولدها منه دخل الولد في كتابته والام في كتابة الولد فإن مات المكاتب فلا سعاية عليهم ما ولد لكن إذا أدى ما على المكاتب عند الموت عتقا كذا في التاتارخانية • وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولداً بعد الشراء ثم مات المكاتب من غير وفاة فالولد يسمي في مهر أمه لأنه دين على الأب والولد المولود في الكتابة يسمي في ديون الأب • كذا في المحيط • مكاتب قد اشترى زوجته حل وطوفاً فإن دخل الولد في كتابة الأب تبع ما دخلت الأم في كتابة الولد تبعاً فإن مات الأب لا عن وفاة فعند عدة الوفاة شهرين وخمسة أيام وقام الولد مقام الأب وسعياً على تجزئته وعتقوا بالأداء وعتق ثلاث حبس وإن بقيت الأولى تدخلت وتحت في الأولى خاصة وإن ماتت عن وفاة أدى بدل الكتابة وحكم بعتقهم في آخر جز من أجزاء حياته وظهوراً نكاحها وتجب عليها عدة ثلث عدة النكاح حبساً بسبب القرعة في آخر حياته وهي أمة وعدة الاستيلاد بموت المولى ثلاث حبس وتدخلتاً فلو لم تلد بقيت زوجته ولا تعتق تحتها أمة طلقها ثنتين فملكها لا تحمل حتى تنكح زوجاً غيره لأن طلاق الأمة ثلثان كذا في الكافي • فإن مات الولد المولود في ملكه في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فإن أدت بدل الكتابة حين موته عتقت والاردت في الرق فبعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها • كذا في المضمرات • المكاتب إذا اشترى زوجة لم يطل نكاحها وله أن يطأها بالنكاح لأنها لا تملك رقبته حقيقة كذا في العيني شرح الهداية • مكاتب ذمي اشترى أمة مسلمة فإن أولدها كانت على حالها وإن عتق المكاتب بالأداء تم ملكه فيها وصارت أم ولد للذمي • فسمي في قيمتها فإن عجز فرد رقيقاً أجبر المولى على بيعها كذا في المبسوط • المكاتب إذا اشترى جارية واستبرأها بجبضة ثم عتق حل له وطوفاً وإن عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وإن اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزئ بما حاضت عند المكاتب قبل العجز وإن اشترى أخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها لا تصير مكاتبه بخلاف الأم والابنة المكاتبه إذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كانت نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئاً جاز الشراء في النصف وإن اشترى المكاتب من مولاه عبداً ففي الاستحسان جاز شراؤه في الكل • كما لو اشتراه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه إلا في النصف وبالقياس نأخذ كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبته المولى أم ولده ومديره وتديره ومكاتبته)

وأقرار المكاتب بالدين للمولى أو للأجنبي ومكاتبته المريض

ولدت مكاتبته من سيدها مضت على كتابتها وعجزت وهي أم ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج إلى تصديقها إلا أنها مملوكة له رقبته وإذا مضت على الكتابة أخذت عتقها من سيدها وإذا مات المولى عتقت بالاستيلاد وسقط عنها مال الكتابة وإن ماتت وترك مالاً لا يؤدى كتابتها وما بقي ميراث لولدها الشبوت عتقها في آخر جز من أجزاء حياتها وإن لم تترك مالاً فلا سعاية على هذا الولد لأنه حر وإن ولدت ولداً آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوة طرمة وطها عليه وولد أم الولد انما يثبت نسبه منه من غير دعوة إذا لم يحرم على المولى وطوفاً وإن حرم فلا يلزمه حتى إذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلق بعد التجيز يثبت نسبه من غير دعوة إلا إذا انفصل صريحاً كإسراء ولداً أمته الأولاد ولولم يقع الولد الثاني ومات من غير وفاة سعى هذا الولد في بدل الكتابة لأنه مكاتب تبعاً لها ولولمات المولى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية كذا في التبيين • وإذا ولدت المكاتب من مولاه ثم أنز المولى أنها أمة فلان لم يصدق وإن صدقته في ذلك كذا في المبسوط • وإذا كانت المولى أم ولد جاز فإن مات المولى عتقت بالاستيلاد وسقط عنها بدل الكتابة غير أنه يسلم لها الأولاد والأكساب ولو أدت المكاتب قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية • وإن كانت أم ولده نجاست بولدها الكتابة لا أكثر من ستة أشهر ثم مات المولى قبل أن يقربها لا يلزمه التيب وإن جاءت به لافل من



سنة أشهر فثبت النسب من المولى لتيقنا أنهما علقته به قبل الكتابة وهو حر وقد عرفت هي أيضا  
 بموت المولى وإن كان حيا فادعاه فهو ابنه وإن جاء به لا كثر من سنتين فإن جنت في كتابتها جناية سعت فيها  
 وإن جنى عليها كان الأرض لها وإن ماتت وتركت ولدا ولدت في المكاتب من غير المولى سعى فيما على أمه كذا  
 في المبسوط \* نصراني كاتب أم ولده فاذت بعض الكتابة ثم اسلمت ثم عجزت فردتها للقاضي إلى الرق وقضى  
 عليها بالقيمة تعذر بيعها بسبب الاستيلاء فانه لا يحسب بما أخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذلك إن أدته  
 بعد إسلامها كذا في خزائن المفتين \* وإذا كاتب أم ولده على ألف درهم وأمه على ألف درهم على أن  
 يرد عليها وصفا وسطا فالكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإذا اسلمت أم ولد النصراني  
 فكاتبها بأكثر من قيمتها جازت الكتابة فإن عجزت نفسها ردت في الرق وتسعى في قيمتها كذا في المبسوط \*  
 وإذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على ملكه كأم الولد وإن مات المولى ولا مال غيرها كانت بالخيار بين أن  
 تسعى في ثمن قيمتها أو جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وإذا مات المولى وهي  
 تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية بالإجماع كذا في المضمرات \* وإذا كاتب مدبرته فولدت  
 ولدا ثم ماتت بسعى الولد فيما عليها فإن كانا ولدين فاذى أحدهما المال كله من سعائه لم يرجع على صاحبه بشئ  
 وكذلك إن كاتب مدبرته جميعا وكل واحد منهما كفيلا عن الآخر ثم ماتا وترك أحدهما ولدا ولدت له في مكاتبته  
 من أمته فعليه أن يسعى في جميع الكتابة كذا في المبسوط \* وإن دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار  
 إن شاءت مضت على الكتابة وإن شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فإن مضت على كتابتها فمات المولى ولا  
 مال لغيرها فهي بالخيار إن شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا  
 تسعى في الأقل منهما والخلاف في هذا الفصل في الخيار أما المقدار فتسعى عليه كذا في الهداية \* وفي النوازل  
 سئل أبو بكر عن رجل كاتب عبد له على أن المولى بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه دبره هل يكون تدبيره نقضا  
 للكتابة قال لا ينبغي أن يكون تدبيره نقضا للكتابة لأن الرجل يكتب المدبر ويدبر المكاتب فلم يفعل فعلا منه  
 عن الكتابة كذا في التارخانية \* ولو كاتب عبيدين مكاتبته واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما  
 كفيلا عن صاحبه ثم دبر أحدهما مات المولى وله مال كثير عتق المدبر من ثلثه فسقط حصته من المكاتب  
 لو وقع الاستغناء عنه أداما كالأول أعنته المولى في حياته وأخذ الوثيرة بحصة الآخر أيهما شاءا فإن أذاها  
 المدبر رجع بها عليه كالأول إذا قبل عتقه وإن لم يكن له مال غيرهما عتق المدبر بالتدبير من الثلث ويسعى فيما  
 يجب عليه فإن كانت قيمة كل واحد منهما ثلثيها ومكاتبتهما ألف بطلت حصته المدبر من المكاتب واعتبر بقيته  
 ثلثها لأنه أقل والمتقين من حق المولى هو الأقل فعرضا أن المال ثلثها قيمة المدبر وخمسها حصة الآخر من  
 المكاتب وذلك غنا عما تدونه وذلك ما نشان وستون وثلاثا درهم يسلم للمدبر من قيمته ويسعى فيما بقي  
 وهو ثلاثة وثلاثون ثم يؤخذ المدبر عما بقي على المكاتب لأنه كفيلا به ولا يؤخذ المكاتب بما على المدبر لأنه قد  
 خرج من المكاتب ولزمته السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن كفيلا عنه بذلك فإن كانت قيمة كل واحد  
 منهما ألف درهم ومكاتبتهما ألف درهم فاختار المدبر أن يسعى في الكتابة فله ذلك لأن ذلك ربحا يتفقه عسى  
 أن يكون بدل الكتابة منجما مؤجلا وإذا اختار ذلك يسقط ثلث المكاتبته لأنه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية  
 كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلث المكاتبته ويبقى للورثة ثلثا المكاتبته عليها يأخذون بذلك أيهما  
 شاءا فإن أدى المدبر رجع على الآخر ثلاثة أرباع ذلك مقدار حصته وهو خمسة مائة وإن أدى المكاتب رجع  
 على المدبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته كذا في المبسوط \* مكاتبته ولدت بنتا ثم ولدت البنت بنتا ثم  
 اعتق المولى الوسطى تعتق السفلى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تعتق كذا في الكافي ٧ \* مكاتبته  
 ولدت ابنة فكبرت وارتدت وولدت بالدار ثم أسرت لم تكن فشا فحبس حتى تتوب أو تغرب كالأول كانت الام هي  
 التي فعلت ذلك فإن ماتت المكاتبته من غير وفاء فإن القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى فيما على أمها \*  
 مكاتبته ولدت ولدا ثم قتله الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته شيء وإن جنت الام جناية على انسان  
 ثم ماتت قبل أن يقتل عليها شيء يسعى الولد في الجناية والكتابة فإن عجز نظر فإن كان القاضي قضى لولي الجناية  
 بالقيمة فهو بمنزلة الدين على الولد باع فيه وإن كان القاضي لم يقض لولي الجناية بشئ بطلت الجناية بغيره

٧ يوجد في بعض النسخ بعد  
 قوله كذا في الكافي زيادة نصها  
 لأنها تتبع للعليا لا للوسطى لأنه  
 لا تتبع للتابع وله أنها تتبع لهما  
 فيعتق كل منهما انتهت  
 والظاهر أنها ليست من أصل  
 التأليف لعدم عزوها لأحد  
 كما هو العادة المسقرة في هذا  
 الكتاب من عزو كل المسائل  
 والغالب فيه حذف التوجيهات  
 والادلة أه معجمه

كالو عجزت في حال حياتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط \* مريض كاتب عبده على ألف  
 درهم فهو ما وقيته ألف درهم ولا يخرج من ثلثه فإن العبد يغير إن شاء بطل ما زاد من قيمته على ثلث مال الميت  
 وإن شاء ردت في الرق كذا في المحيط \* وإذا كاتب المريض عبده على ألفين إلى سنة وقيته ألف ثم مات  
 ولا مال لغيره ولم تجز الورثة فانه يؤدى ثلثي الألفين حالا والباقي إلى أجل أو يرد رقيقا عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدى ثلثي الألف حالا والباقي إلى أجل وإن كاتبه على ألف  
 إلى سنة وقيته ألفان ولم تجز الورثة أدى ثلثي القيمة حالا وأورد رقيقا في قواهم جميعا كذا في الهداية \* ولو كاتبه  
 في حصته على ألف درهم وقيته خمسة مائة ثم أعنته في مرضه ثم مات ولم يقض شيئا فانه يسعى في ثلثي قيمته وكذلك  
 إن وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه وهو حر ويسعى في ثلثي قيمته وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى إذا كاتبه في حصته ثم اعتق في مرضه فهو بالخيار إن شاء سعى في ثلثي قيمته وإن شاء سعى في ثلثي ما عليه وإن  
 كان المولى قد قبض ذلك منه خمسمائة ثم أعنته في مرضه سعى في ثلثي قيمته ولم يحسب له شيء مما أدى قبل ذلك  
 وهذا عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن اختار فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته وإن أدى  
 المائة درهم ثم أعنته في مرضه أو وهب له الباقي سعى في ثلثي المائة كذا في المبسوط \* وإذا كاتب الرجل  
 عبده في مرض ماله بألف درهم وقيته ألف درهم ولا مال لغيره ثم أقر في مرضه بألف في يده أنها وديعة لهذا  
 المكاتب أو دعها أيام بعد الكتابة والألف الوديعه من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا قراره من الثلث يريد به  
 إذا كانت الكتابة في المرض وإن كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسألة بحالها يعتبر اقراره من جميع  
 المال ولو أقر بألف أسود من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فإن قال  
 المكاتب إنني أسرت بالحياد وأعطى مثل حقل لم يمكن له ذلك ولو أقر بالربو في يده أنها وديعة لمكاتبته وبطل  
 الكتابة ألف جبار لم يصح اقراره إذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الألف بين غرماء الصحة ويؤخذ  
 المكاتب بما عليه هكذا في المحيط \* ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال لغيره فاجاز الورثة في حياته  
 فلمهم أن يعتدوا من الاجازة بعد موته كما في سائر الوصايا كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
 مكاتب أقر بأمولاه في حصته بألف درهم وقد كان المولى كاتبه على ألف درهم وأقر المكاتب لاجنبي بألف درهم  
 في حصته أيضا ثم مرض المكاتب وفي يده ألف درهم فقضاها إلى المولى من المكاتبته ثم مات من ذلك المرض  
 وليس له مال غيرها فالألف يقسم بين المولى وبين الاجنبي على ثلاثة أسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي \* ولو أن  
 المكاتب أدى الألف إلى المولى من الدين الذي أقر به للمولى في حصته ثم مات فالاجنبي أحق بهذا الألف  
 وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك لو لم يقضه للدين ومات وتركه فهو للاجنبي \* ولو ترك المكاتب ابنا ولده  
 في كتابته فالاجنبي أحق بهذا الألف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيامه مقام الاب  
 ولو كان المكاتب قد قضاها المولى من الدين المقر به قبل الموت ثم مات وترك ابنه أو ولدان كاتبه كان الاجنبي  
 أحق بالألف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبته وإذا أدى الابن المكاتبته والدين الذي على  
 الاب لا يقض القضاء إلى الاجنبي كذا في المحيط \* ولو كاتبه في مرضه على مكاتبته مثله ثم أقر باستيفائها  
 فإن كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء إلا أن العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة كالأول أعنته وإن لم يكن عليه دين  
 وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وإن لم يكن له مال سواء فعله السعاية في الثلثين في المكاتبته للورثة  
 إلا أن تكون قيمته أقل من ثلثي قيمته وكذلك لو أقر أنه كان كاتبه في حصته واستوفى وإن كاتبه في حصته  
 ثم أقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما إذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط \* مكاتبته على  
 مولاه دين في حال الصحة فآقر في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع مالا  
 لم يصدق على ذلك رجل كاتب عبده على ألف درهم في حصته ثم إن المكاتب أقر في مرضه للاجنبي بألف  
 درهم ثم مات المكاتب ولم يترك إلا الألف فالاجنبي أحق بالألف من المولى وإن كان دين المولى دين الصحة  
 ودين الاجنبي دين المرض بخلاف ما إذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان أولى بالقضاء من دين المرض  
 كذا في المحيط \* ولو أن مكاتباً أقر عند موته أنه كاتب عبده فلا نا واستوفى مكاتبته لم يجز قوله وكذلك  
 لو كاتب في مرضه بأقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط \* رجل كاتب عبده على ألف درهم فأقرضه



المولى ألف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك ألف درهم وله أولاد أحرار من امرأة حرة  
فان القاضي يقضى بالالف للمولى من المكاتبه وليس للمولى أن يجعله من الدين وان كان له أولاد من امرأة  
هي معتقة غيره فالأب جاز ولا أولاد إلى مواله ولو ترك أكثر من ألف درهم أخذ المولى الفضل حتى يستوفى  
الألف الذي أقرضه فان بقي شيء من دين المولى يصرف إلى الورثة كذا في المحيط • والله أعلم

• (الباب السادس فيمن يكاتب عن العبد) •

حز قال المولى العبد كاتب عبدك فلا ناعى ألف درهم على أنى أن أدبت اليك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على  
هذا الشرط وقبل الرجل ثم أدى ألفا فانه يعق لوجود الشرط من غير قبول العبد وإجازته وإذا بلغ العبد  
قبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا أقبله فأدى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بوجه ولو ضمن  
الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقل على أنى أدبت اليك ألفا فهو حر فأدى لا يعق قياها وفي الاستحسان يعق ولو أدى  
الحز البذل عنه لا يرجع على العبد لانه متبرع كذا في التبيين • وهل له أن يسترد ما أدى إلى المولى ان أذاه يحكم  
الضمان يستردّه وصورته أن يقول كاتب عبدك على ألف على أنى ضامن ف يرجع عليه لان ضمانه كان باطلا  
لانه ضمن غير الواجب وان أذاه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو أدى البعض له أن يرجع سواء أدى بضمان  
أو غير ضمان ولكن لو أدى البعض بعد إجازة العبد لا يرجع لان ثمة حصل مقصود آخر وهو راحة العبد  
عن بعض البذل هذا اذا أراد أن يرجع على المولى قبل إجازة العبد فلو أراد الرجوع بعد إجازة العبد فلو أدى  
يحكم الضمان يرجع وان أدى بغير الضمان لا يرجع سواء أدى الكل أو البعض كذا في العيني شرح الهداية  
• وان كاتب الحز على عبد رجل على أن ضمن عنه المكاتبه لم يجز لانه لم يجب البذل بقول الحز على العبد  
ولا يمكن إيجاب بدل الكتابة على الحز ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد ابناً لهذا الحز وهو صغير أو كبير  
لانه لا ولاية لأب على الابن في الزام المال عليه فهو كالاجنبي في ذلك وكذلك عبد وابن له صغير لرجل واحد  
كاتب الأب على ابنه لم يجز الا أنه أدى الأب عنه في الوجهين أن يعق استحساناً كذا في المبسوط • ولو كاتب  
العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صح العقد نعم ما استحساناً وأيهما أدى عتقا ويحبر المولى على قبوله  
وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه شيء وان وهب المولى بدل الكتابة للحاضر عتقا وان وهب الغائب لم يعق لانه  
لا شيء عليه فلم تصح الهبة فان قبل العبد الغائب العقد فهو لغو والكتابة لازمة للشاهد كالمولى لم يقبل وليس للمولى  
أن يأخذ الغائب بشيء من البذل لانه لم يلزم شيئاً بل هو تبع في العقد كولد المكاتب فان حر المولى العبد  
الغائب عتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فاذا بطلت حصته من المكاتبه لم يعق الحاضر حتى يورث حصته  
وان حر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكاتبه ويورث الغائب حصته حالاً والارث في الرق هكذا  
في الكافي • فان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر شيء منه وان مات الحاضر فليس للمولى أن يطالب  
الغائب بشيء من البذل ولكن ان قال الغائب أنا وأدى جميع المكاتبه وجابها وقال المولى لأقيله أفنى  
القياس للمولى أن لا يقبل وفي الاستحسان ليس للمولى أن لا يقبل منه ويعتقان جميعاً باءاً هذا الغائب ولكن  
لا يثبت الاجل في حقه واذا كاتبا حيين فأراد المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان هكذا في المبسوط  
• وان كاتب الامة عن نفسها وعن ابن صغير ين لها صح وأى أدى لم يرجع وهذا استحسان وأيهما أدى  
يحبر المولى على القبول وقبول الأولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعقق الام في عليهم من بدل الكتابة بحصتهم  
يؤدونها في الحال ويطالب المولى الام بالبذل دونهم ولو أعققتهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نفيهم  
ولو اكتسبوا شيئاً للمولى أن يأخذه ولا أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبهم لا يصح ولها يصح فعتق  
ويعتقون معها كذا في التبيين • رجل كاتب عبده على نفسه وولده الصغار هو جاز فان عجز قبل ادراك  
الولد أو بعده فرد في الرق كان ذلك ردّاً للولد أيضاً فان أدرك ولده فقالوا نحن ندي في المكاتبه لم يلتفت اليهم  
وكذلك لو كانوا اثنين حين عجز الأب وان مات الأب ولم يدع شيئاً معروفاً في المكاتبه على النجوم فان كانوا أصغاراً  
لا يدرون على السعاية ردوا في الرق وان كانوا يقدرون عليها نسي بعضهم في المكاتبه فاذا هم لم يرجع على  
اخوته بشيء فان ظهر للأب مال كان ميراثاً بينهم ولم يكن لهذا أن يأخذ من تركه الأب ما أدى وكان للمولى أن

يأخذ

أخذ كل واحد من الأولاد بجميع المال لا باعتبار أنه دين في ذمته ولكن باعتبار أنه قائم مقام أبيه وفيما هو  
من حقوق الأب كان قبوله صحيحاً في حق الأولاد فبأخذ كل واحد منهم بجميع المال كأنه ليس معه غيره  
ولهذا الومان بهضم لا يرفع عن بقيتهم شيء من المكاتبه كالمولى كان معه ومافي الابتداء فان أعقق المولى بعضهم  
رفع عنهم حصه قيمة العتق وان كانت قيمه جارية فاستولاه السيد أخذت عقرها وهي مكاتبه على حالها  
ليس لها أن تجزئ نفسها للمكان اخوتها الا يرى أنهم لو أدوا عتقت هي أيضاً وان كان الأولاد كباراً حين كاتب على  
نفسه وعالمهم بغير أمرهم وأدى بدل الكتابة عتقوا ولم يرجع شيء منها عليهم كذا في المبسوط • ولو كاتب عن  
عبد لرجل رضيع وقبل عنه اجنبي آخر ورضى المولى لم يجز فان أدى اليه المكاتبه عتق استحساناً كذا  
في محيط السرختي • رجلان لكل واحد منهما عبد فكاتباهما معا على ألف درهم كتابة واحدة ان أدى  
عتقا وان عجزا ردوا في الرق قال يكون كل واحد منهما مكاتباً بيمينته لصاحبه حتى اذا أدى حصته من البذل  
إلى مولاه يعق كذا في المبسوط • والله أعلم

• (الباب السابع في كتابة العبد المشترك) •

عبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بألف درهم ويقض بدل الكتابة فكاتب فذقي حظه  
نقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الكتابة تجزئ عنده وليس لشريكه الفسخ فان أدى أذاعق حظه  
ولا يضمن لشريكه لانه برضا ولكن يسي العبد في نصيب السالك وان أدى بعض الألف أو كله سلم له وليس  
للسالك أن يأخذ منه نصفه لان اذنه له يقض البذل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه  
من الكسب على المكاتب وقد تم يقض المكاتب فسلم كله الا اذانه قبل الاداء فيصح نصيبه لانه تبرع لم يتم  
ولو أذن وهو مريض وأدى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب قبل الكتابة وأذن له  
في الكتابة والقبض منه نفذ من الثلث وعندهما لا تجزئ فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فاذا  
كاتبه يكون مكاتباً لهما ويكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئاً يكون بينهما قبل العجز وبعد  
ولو كان بلا اذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى أدى بدل الكتابة عتق حظه عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وللسالك أن يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك  
ثم نظر ان كاتبه كله بالألف لا يرجع على المكاتب بشيء مما أخذ منه شريكه وان كاتب نصيبه بألف رجوع على  
العبد بما أخذ منه شريكه وعندهما اذا أدى بدل الكتابة يعق كله ويعزم المكاتب اقر به نصف قيمته ان كان  
موسراً ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسراً كالمولى أعقته أحدهما بغير عوض ولا سالك أن يأخذ من  
العبد نصف ما بقي في يده من الأكساب ولو كاتب أحدهما كله أو حظه بألف ثم كاتب الآخر كله أو حظه  
بما قد صار مكاتباً لهما أما عنده فلان الكتابة تجزئ فنقدت كتابة كل في نصيبه وأما عندهما فلان الأول  
اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً للآخر حتى الفسخ فاذا كاتبه كان فسخاً منه في نصفه وأيهما قبض شيئاً من بدل  
نصيبه لا يشارك صاحبه في ذلك وتعلق عتق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان  
أدى اليهما ما قالوا لاهما عندهم وان قدم أحدهما صار مكاتباً لهما حراً أحدهما فعتق نصفه عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وفي نصيب صاحبه مكاتباً ولا ضمان ولا سعاية الا أن يجزئ المكاتب فيضمن القابض  
نصيب صاحبه ان كان موسراً ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسراً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الأقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعى في ذلك  
كذا في الكافي • واذا كاتب الرجلان عبدهما مكاتباً واحدة فأدى إلى أحدهما حصته لم يعق نصيبه  
منه ما لم يورث جميع المكاتبه اليهما وان أعقته أحدهما جاز وكذلك ان وهب نصيبه من المكاتبه أو أبرأه  
منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض او كان قبض نصيبه باذن شريكه ثم المكاتبه باختيار بعد  
اعتاق أحدهما الياء ان شاء عجز ويكون الشريك بالخير بين التفتين والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبين العتق والسعاية ان كان المعتق معسراً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسراً ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسراً كما هو مذهبه في العبد المشترك



وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقى من الكتابة وكذلك يسمى العبد في الاقل عند عشرة المقتضى وان اختار المضي على المكتوبة ثم مات عن مال كثير أخذ المولى الذي لم يعق نصف المكتوبة من ماله كما كان يطالبه به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لورثته وإذا كاتب الرجلان عبيدين بينهما مكتوبة واحدة ان أديا عتقا وان عجزا ردا فإنه يكون كل واحد منهما مكاتباً يضمن على حدة بحصته وذلك بان يقسم المسمى على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته وإذا أدى أحدهما حصته اليهما عتق بخلاف ما لو كان لرجل واحد كذا في الميسوط • مكاتب بين رجلين كوتب على ألف فقبض أحدهما استعانة وأبرأه الآخر عن أربع مائة قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المكاتب وما قبض الاقل يكون بين الاول والمبرئ على ستة هكذا في فتاوى قاضي خان • وإذا كان العبد بين رجلين مرض أحدهما وكتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث ابطاله وكذا إذا أذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئاً كذا في المحيط • وإذا كانت جارية بين رجلين كاتبها فوطئها أحدهما نجاست بولها فادعاهم وطئها الآخر نجاست بولها فادعاهم عجزت فهي أم ولد للاول ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها بوطئها جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه وأمه مادفع العقر الى المكتوبة جاز وإذا عجزت رد الى المولى وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هي أم ولد للاول ولا يجوز وطئ الآخر لأنه لما ادعى الاول الولد صار كلها أم ولده لأن أمومية الولد يجب تكميلها بالاجماع ما أمكن وقد أمكن بفسخ الكتابة لأنها قابلة للفسخ فتفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراءه ما أمكن وإذا صار كلها أم ولده فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حراً عليه بالقيمة غير أنه لا يجب عليه الحد للشبهة ويلزمه جميع العقر وإذا ثبتت الكتابة وصار كلها مكاتباً له قيل يجب عليها نصف بدل الكتابة وقيل يجب كل البذل كذا في الهداية • وعليه الجهمور هكذا في الكافي • ويضمن الاول لشريكه في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى نصف قيمتها مكاتبه موسراً كان أو معسراً وفي قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة وإذا كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي أم ولد للاول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد للاول وهذا قولهم جميعاً كذا في الهداية • مكاتب بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ أحدهما الابنة فطلعت منه قال يثبت نسبها منه والابنة على حالها ليس لها أن تخرج نفسها من الكتابة لتكون أم ولد للمستولد وعلى المستولد عقرها ولو كان عقرها للام غزلة كسبها وانما تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة أم ولد للوطئ لأن المانع من ظهور أمية الولد في نصيب شريكه منها قد ارتفع بعجز الام وانما نصير أم ولده من حين علقته منه فلذلك يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علقته منه وان لم تعجز فاعتق الشريك الآخر الابنة بعد علقتهما من الاول عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن نصيب الابنة باق على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليها وولدها حرة ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً والمكاتبه باقية على حالها تعتق بالاداء أو تعجز فتكون أمة بينهما مكاتبه بين رجلين ولدت فاعتق أحدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام أو تعتق فان عتقت عتق معها فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصوداً وهو مشترك بينهما أعنته أحدهما فيكون حكمه حكم العبد المشترك بعتقه أحد الشريكين وإذا اختار التخصيم يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام • مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة فوطئها الابنة فطلعت فولدت منها ثم ما نالها ابنة حرة لأنها كانت أم ولد لهما فعتق بموتها كالأول عتقاها وبقيت الام على مكاتبتهما ما ولو كانت الام هي التي ولدت منهما ثم ما نالها عتقت هي بجهة الاستبلااد عتق ولدها أيضاً وان عجزت ثم ولدت منها بعد ذلك فالولد الاول رقيق كذا في الميسوط • مكاتب بين رجلين أعنته أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان عليه في ذلك لشريكه موسراً كان أو معسراً الا نصيب الآخر مكاتب على حاله لتكون العتق متجزئاً عنه فان أدى عتق والولد بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين أعنته أحدهما وعلى قولهما عتق والولد له فان لم يعتقه أحدهما ولكن دبره صار نصيبه مدبر أو يكون على حاله لأن التدبير لا ينافي الكتابة فان أدى الكل عتق والولد يثبت بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبره أحدهما صار نصيبه مدبر أو لشريكه خمس خبارات ان كان موسراً

وان كان معسراً فأربع خبارات وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم يدبره ولكن كانت جارية نجاست بولها فادعاهم أحدهما يثبت نسب الولد منه وصار نصيبه أم ولده ثم المكاتبه بالخيار ان شامت مضت على الكتابة وان شامت عجزت نفسها ولا نصير كمالها أم ولد فان مضت على المكتوبة أخذت منه عقرها واستعانت به على أداء بدل الكتابة وان عجزت نفسها وردت في الرق فانما نصير أم ولد للمستولد ويضمن الشريك نصف قيمتها للشريك مكاتبه ونصف عقرها ولا يفرم من قيمة الولد شيئاً وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع • رجل كاتب جارية ثم مات عن ابنين فاستولدها أحدهما فهي بالخيار ان شامت عجزت فكانت أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وان شامت مضت على كتابتها وأخذت عقرها وإذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبه واحدة ثم ارتد أحدهما عن الاسلام فادت المكتوبة اليهما ثم قتل مرتداً قال لا تعتق وليس أدأوها الى المرتد شي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما أخذ كالأول كان هو أخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها أيضاً ثم يستعونها في النصف الباقي فان عجزت ردت في الرق بمنزلة مكاتبه أدت نصف البذل الى المولين ثم عجزت وان كاتبها في حالة الردة لم يجوز قبضه لبذل الكتابة فالولق المرتد منها مبادر الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الآخر لم تعتق وان أدت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد عتقت اذا كان قد قضى بطاقتها كالومات قد دفعت الكتابة الى الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بعد ما ارتد أحدهما فرداها في الرق ثم قتل المرتد على ردة فهي على مكاتبتهما وإذا ارتد الشريكان معاً ثم عجزت المكتوبة فرداها في الرق فان أسلمت فهي أمة قنة بينهما وان قتلتا على الردة فهي على مكاتبتهما وإذا كانت المكتوبة بين رجلين فولدت ابنة ثم أن أحدا المولين وطئ الابنة فطلعت منه ووطئ الآخر الام فطلعت منه فقلنا نحن نعجز فذلك لهما والمراد أن لا تم أن تعجز نفسها لانه تلقاها جنة حرة وأما الولد ليس من هذا الخيار في شيء فاذا اختارت الام المضي على الكتابة أخذت كل واحدة منهما عقرها من الواطئ وعقر الابنة يكون للام بمنزلة النصيب وان عجزت كانت كل واحدة منهما أم ولد للذي وطئها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده بغير إذن شريكه فللشريك أن يرد ذلك ولا يرد الإقباض القاضى الا أن يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه أن يتنقض الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً كذا في الميسوط • والله أعلم

(الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنابته على المولى وجنابة المولى أو غيره عليه) •

إذا عجز المكاتب عن تخم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقبضه أو مال يقدم عليه لم يجز بيعه ولا يفتقر عليه اليومين والثلاثة نظراً للباينين والثلاثة هي المدة التي ضربت لابلاء الاعذار فلا يراد عليه فان لم يكن له وجه وطلب المولى بيعه عجز وفسخ الكتابة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية • وهو الصحيح هكذا في المضمرات • فان أدخل المكاتب بغير فدية مولاة عند غير سلطان رضاء فهو جائز وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا في الكافي • وتنفسخ الكتابة بالاقالة وكذا تنفسخ بفسخ العبد من غير رضى المولى بأن يقول ففسخت الكتابة أو كسرت أسوا كانت فاسدة أو صحجة والمولى لا يملك الفسخ من غير رضى العبد وهل تنفسخ بالموت أم يجوز للمولى فلا تنفسخ بالاجماع لانه ان كان له كسب فيؤدي الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب فيكسب فيؤدي فيعتق وان عجز عن الكسب رد الى الرق كالأول كان المولى حياً وإذا مات المولى فادى المكاتب مكاتبته أو بقتة منها الى ورثته وعتق فالولد كور من عصبه المولى وان عجز بعد موت المولى ورد الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة أخرى فأدى اليهم وعتق فالولد الورثة على قدر موارثهم أما موت المكاتب فينظر ان مات عن ولاء لا تنفسخ عندنا وان مات لآخر وفاء تنفسخ بالاجماع ولا تنفسخ بردة المولى بأن كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تطل بموت المولى حقيقة فيؤنه حكماً أولى أن لا تنفسخ كذا في البدائع • وإذا مات لآخر وفاء ولا عن ولد فاختلوا في بقاء الكتابة قال الاسكاف تنفسخ حتى لو طوع انسان بأداء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال أبو الليث رحمه الله تعالى لا تنفسخ ما لم يقض بعجزه حتى لو طوع به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جاز ويحكم بتمتته في آخر حياته كذا في التبيين • وان مات وله ولد



من حرته وترك ذنبا فيه وفاة بمكاتبته حتى الولد فقضى بها على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بمكاتب المكاتب وان  
اختص موالى الام وموالى الاب في ولائه فقضى به موالى الام فهو قضاء بالمكاتب كذا في الهداية • واذا مات  
المكاتب عن وفاة وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا ولدا له ولد في المكاتبته من أمته بدى من  
تركته بدى من الاجانب ثم بدى من المولى ان كان ثم بالمكاتبته فان أدبت حكم بحريته والباقي ميراث بين اولاده  
وبطلت وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك لثنا وعليه للمولى ألف درهم دين وبطلت الكتابة بدى بيد  
الكتابة استعسانا وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا الا دين على انسان فاستسعى الولد المولود له في الكتابة  
ولادين على المكاتب سواء أحيا فمجز عنه وقد آيس من الدين أن يخرج فانه يرد في الرق كذا في المبسوط • وان  
مات المكاتب وعليه دين وجنابة وبطلت الكتابة ومهر امرأته تزوجها بقبراذن المولى بدى بالدين ثم بالجنابة  
ثم بطلت الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك ان لم يترك مالا لكن ترك اولاد اولاد في كتابته سمي الاولاد  
فيها على نحو ما وصفنا لان ترك ولد يؤدى كترك مال يؤدى به كذا في خزانة المفتين • مكاتب اشترى ابنه  
ثم مات وترك وفاء موره ابنه وكذلك لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولو مات المكاتب وترك مالا اولاد  
كوتب معه اولاد في كتابته ووصايا الوصى يؤدى بدل الكتابة من ماله ويقضى في آخر جز من أجزاء حياته  
وورثه اولاده ومالك الوصى يبيع العروض ولا يملك بيع العقار والدرهم والدنانير ولا يرث الولد المولود من  
الولد الميراثان مات الولد الحر قبل اداء بدل الكتابة كذا في الكافي • وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولا  
ومجز طاب لبيده ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى بطيب للمولى عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لا يطيب والصحيح أنه يطيب بالاجماع كذا في التبيين • عبد جنى فكاتبه مولا وهو لا يعلم  
بالجنابة ثم عجز فانه يدفع أو يفدى وكذلك مكاتب جنى فلم يقض به حتى عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو  
دين يساع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا  
في الجامع الصغير • وان صالح المكاتب عن دم عمه أو نزيله ولم يؤد بدل الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح  
في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد يؤخذ في الحال وان  
أقر مكاتب بأنه اقتض بالاصح حرته أو أمة أو صبية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا اقرار بالجنابة يؤخذ به  
مادام مكاتبنا فاذ عجز لم يؤخذ به ارتد مسلم وله عبد وكاتبه ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة مكاتب ارتد  
ولحق بدار الحرب يوقف أمره فان مات أدى بدل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان عاد مسلما لم يملك  
اليه كذا في الكافي • واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ قبل للمكاتب ادفعه أو افده بالدية واذا قتل عبده  
رجلا عمدا فله أن يصالح عنه على مال يؤذيه لتسلم نفسه كالميراث في ملكه ثم يؤخذ به وان عجز وان جنت  
أتمه جنابة خطأ فباعها أو وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجنابة فهذا منه اختيار وعليه الارش وان قتله عبده  
عمدا فالعبد في قتل مولا عمدا كاجنبي آخر في وجوب القصاص عليه كالحز اذا قتل عبده فالمكاتب مثله ثم  
المكاتب اذا قتل عمدا فهو على ثلاثة أوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث  
مولى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباه من يستوفيه وكذلك لو اجتمع لم يكن لهم استيفاء القصاص وان  
قتل ولا وارث له مولى المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القصاص لمولا كذا  
في المبسوط • وان جنى المكاتب على مولا أو رقيق المولى كانت جنابته معتبرة وكذا جنابة المولى على  
المكاتب أو رقيقه كذا في فتاوى قاضي خان • واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو دين في عنقه يساع فيه  
وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فالحال الى المولى وان كان العبد وامرأته مكاتبين  
مكاتب واحدة فولدت ولدا فقتله المولى وقيمته أكثر من الكتابة فقيمته على مولا في ثلاث سنين وان كانت الكتابة  
قد حلت فاصمهم بها ثم على المولى اداء فضل القيمة الى الام ورجعت الام على الاب بما أدت عنه من ذلك  
وان كانت الكتابة لم تحل أدى المولى القيمة الى الام وان كان الابن مكاتبيا معها فقتله المولى ثم حلت القيمة  
اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت الكتابة حلت أو لم تحل ويؤدى الى ورثة المولى فضل القيمة والاب والام  
حصتهم من المكاتبته ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على فراغ الله تعالى ويرث ابواه معهم واذا جنى  
المكاتب جنابة خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته ومن أرض الجنابة فان جنى جنابة أخرى بعد ما حكم عليه

بالاقل في الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية أيضا الاقل من قيمته ومن أرض الجنابة وان كانت الجنابة الثانية  
قبل أن يحكم عليه بوجوب الجنابة الاولى فليس عليه الا قيمة واحدة عندنا كذا في المبسوط • اذا حفر  
المكاتب بئرا على فارة الطريق فوقع فيها انسان وجب عليه أن يسعى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيها آخر  
لا يلزمه أكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحياكم بالاولى أو لم يحكم هكذا في البدائع • ولو سقط حائطه مائل  
قد أشهد فيه على انسان فقتله فعليه أن يسعى في قيمته وان وجد في دار مقبل أخذ بقيمته يوم وجد القتل فيها  
الا أن تكون قيمة المكاتب أكثر من الدية فينقص حيث عجزوا من الدية وان جنى جنابة ثم عجز فان كان  
قد قضى عليه بالسعاية فهي دين عليه يساع بها وان لم يقض بها عليه خير المولى بين الدفع والقضاء وان جنى عليه  
فالواجب أرض المالك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب أو عبده فلا قود على القاتل  
ولكن على القاتل القيمة لما تعدد ايجاب القصاص وهو للمكاتب بمنزلة سائر اكسابه وان عفوا فعفوهما باطل  
وان قتل المولى مكاتبه خطأ أو عمدا وقد ترك وفاء فعليه قيمته يقضى بها كتابته وكذلك لو قتل ابنه وان أقر  
المكاتب بجنابة خطأ أو عمدا فلا قصاص فيه واقراره جائز مادام مكاتبيا وان عجز ورد في الرق بطلت عنه  
قضى عليه أو لم يقض وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في كتاب الجنابات أن أبي يوسف ومحمد ارجعهما  
الله تعالى فالأب يؤخذ بما قضى عليه منها خاصة وما أذاه قبل العجز لم يستردعه عندهم جميعا كذا في المبسوط •  
ويؤخذ بالمكاتب بأسباب الحد والخلصة وغيرها من الرق والسرقة والشرب والسكر والتدني لان القن  
ما أخذها فالمكاتب أولى ولا يقطع في سرقة من مولا وكذا لا يقطع في سرقة من ابن مولا ولا من امرأة  
مولا ولا من كل ذي رحم محرر من مولا وكذا لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يقطع ولو سرق منه  
أجنبي يقطع بخصوصه كذا في البدائع • فان سرق المكاتب من أجنبي ثم رد في الرق فاشتراه ذلك الرجل  
لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه  
دينه فقضى القاضي أن يساع له في دينه وقد آيس المولى أن يقديه فانه يقطع في القياس وان سرق المكاتب من  
مكاتب آخر لمولا لم يقطع كالسرق من مولا وكذلك ان سرق من عبده كان بين مولا وبين آخر وقد أعتق  
المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولا من مال المضارب لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب  
مال رجل لمولا عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط • وان مات سيد المكاتب قبل له اذ المال الى ورثة  
المولى على نحو ماله فان حرره عتق وصقط مال الكتابة وان أعتقه أحد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكافي  
• واذا مات المكاتب عن ولد حر فجاء رجل بوديعة فقال هذه للمكاتب فانه تؤدى منها المكاتبته ثم اقرار  
الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدى منها المكاتبته ولكن لا يصدق على جز الولاء قال أرايت لو قال  
المولى بنفسه هذه وديعة عندى للمكاتب أو أقر بدين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته  
أكان يصدق في جز ولاء الولد اليه فكذلك غيره وبهذا بين أنه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدين بعد موته  
لا يحكم بحريته واذا ترك المكاتب أم ولد وليس معها ولي يبيع في المكاتبته وان كان معها ولدست فيها الى  
الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها أو كبير او كان ترك مالا لم يؤخر الى أجله وصار حالا في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حال أم الولد بغير الولد كالحالها مع الولد في جميع  
ذلك حتى تسمى فيها الى الاجل واذا ترك المكاتب ولدين ولدا له في المكاتبته وعليه دين ومكاتبته سعى في جميع  
ذلك وأيهما أذاه لم يرجع على صاحبه وأيهما أعتقه المولى عتق كالأول أعتقه في حياة أبيه وعلى الآخر أن يسعى  
في جميع المكاتبته التي بقيت على الاب وللقرماء أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى  
منهما على صاحبه كذا في المبسوط • رجل كاتب عبدين له مكاتبته واحدة ثم ان أحدهما عجز ورد المولى  
أو قدمه الى القاضي فرد القاضي ولا يعلم القاضي بمكاتبته الاخر معه فانه لا يصح رده ولو مات أحدهما عاجزا  
فالكتابة لا تنسخ فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الاخر واستدعاه المولى في نعيم أو في نجسين  
فجز فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك ولو أن رجلين كاتب عبدا مكاتبته واحدة فتاب أحدهما وقدم  
الشاهد العبد الى القاضي وقد عجزه لارده في الرق حتى يجتمع المولىان جميعا وهذا بخلاف رجلين لكل واحد  
منهما عبدا على حدة كتباهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان لمولا أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الاخر



غائباً كذا في المحيط \* ولو كان المولى واحداً اختار عن ورثة كان لبعضهم أن يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لو رده بشيء قضاء لم يصح ذلك منه كذا في المبسوط \* وان كان المكاتب هو الميت وترك ولدين ولداً في المكاتب لم يستطع المولى أن يرده واحداً منهما في الرق والاخر غائب كذا في المحيط \* واذا اشترى المكاتب عبداً من مولاة أو من غيره فوجده عبيداً فله أن يرده على البائع فان عجز ثم وجد السيد به عبيداً واشتراه المكاتب من غير السيد فليس له أن يرده بالعيب مكاتب اشترى عبداً ثم باعه من سيده ثم عجز فوجده السيد عبيداً لم يستطع رده على عبده ولا يرده على بائعه من عبده وكذلك ان مات المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عبيداً لم يرده كذا في المبسوط \* اذا مات المكاتب عن وفاقه فقد ه انسا لا يحتمل قاذفه المكاتب اذا تزوج بنت مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاقه لا يطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتدال ثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا مات عبد المكاتب فالمكاتب آحق بالله عليه الا أنه ان كان حضر مولاة فينبغي له أن يقدمه للصلاة عليه كذا في المبسوط \* والله أعلم

### (الباب التاسع في المقرقات)

المكاتب لا يحبس في دين مولاة في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية \* في النجعة مثل على بن أحمد عن اشترى عبداً ثم قال للبائع قد كنت كاتبه بعشرين دينارا وانكر البائع ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التتارخانية \* عبد كافر يمسلم وذى فكتاب الذي نصيبه باذن شريكه على خمر فيجوز المكاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن للمسلم ما أخذ النصراني من الخمر سواء كتب باذنه أو بغيره وان كتبها جميعاً على خمر مكاتباً واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما فان أدى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذى نصف الخمر ولو أن ذميين كاتباً عبداً على خمر ثم أسلم أحدهما فلهما جميعا قيمة الخمر يوم أسلم فإذا قبض أحدهما حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والباقي مشترك بينهما كالأقبض أحدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط \* رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يمنعه من ذلك واذا أراد أن يستقدمه يوماً ويحتج عنه يوماً فله ذلك في القصاص وفي الاستحسان لا تقرر في شيء حتى يؤذى أو يعجز كذا في خزائن المفتين \* رجل كاتب نصف أمته فاستدانت ديناً سعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما تبعاً في ذلك وكذلك ان كانت بشر يكتن وكاتبها أحدهما باذن شريكه فاستدانت ديناً ثم عجزت فالدين في جميع رقبتهما تبعاً فيه كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل كاتب عبد الفقير بغير أمر صاحبه العبد على ألف درهم ثم حط عنه خمسمائة فبلغ المولى فأجاز قال فالكاتب بخمسمائة ولو كان وهب له الألف ثم أجاز المولى فله بمائة طالة والكتابة بألف كذا في المحيط \* ولو كاتب أمته على أنه بالخيار فلا نقول في مدة الخيار ومات وبقي الولد بقي خياره وعقد الكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وله أن يعجزها واذا أجاز سعى الولد على نجوم أمه واذا أدى عتق الأم في آخر جزء من أجزاء حياتهما وعتق ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي \* واذا كاتب عبده على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمات بعض أولاده ثم أجاز الكتابة لا يسقط عنه شيء من البذل وكذلك لو كاتب عبداً له كتابة واحدة على أنه بالخيار فمات أحدهما ثم أجاز الكتابة جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب أمته على أنها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على خيارها وان أجزلت الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البذل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الأم لا يعتق الولد معها بخلاف ما اذا كان الخيار لهما وأعتق المولى يعتق معها ولدها هكذا في المحيط \* مكاتبان كوتا معا كتابة واحدة ولهما أمة فولدت فادعياهما معاً ما تاعن وفاقاً أو مرتباً فأذيت كاتبتهما ورهنهما وان كانت كاتبتهما متفرقة وأذيت معاً لا يرث واحد منهما ما مجهول النسب كاتب عبده فاشترى المكاتب أمة وكاتبها فاقترع بمجهول النسب بالرق على نفسه لمكاتبه مكاتبه فصدقه صح إقراره وصار هو مع مكاتبه ملكاً لمكاتبته وبقيت كاتبتهما حتى تعلق

عتق كل واحد بالاداء الى صاحبه فان أدى ما عا وحل الثمنان معا ووقعت المقاصة عتقا ولا ولاه لاحدهما على الآخر وان تقدم أحدهما فله ولاه الآخر ولا عليه وان عجزا معا عتقت وملاصكتهما وان سبق عجز أحدهما عتق الآخر وملاصكتهما كذا في الكافي \* وان مات المولى عن مكاتبه وله ورثة ذكور واناث ثم مات المكاتب عن وفاقه تولى كاتبه فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل عنها فلذ كور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى أدى المكاتبية اليهم أو رهبها له وأعتقه ثم مات فغيره له للذ كور من ورثة المولى كذا في المبسوط \* ولدت أمة مكاتبه وقد حبست في ملكه فأدعى سيده نسب الولد وصدقه المكاتب بثبت النسب كما اذا ادعى ولد أمة الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه عقرها وقيمة ولده فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه ولم تصر الامه أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو ملكه يثبت نسبته منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو حق المكاتب ولا يجوز له أن ينزوجهما وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحها وان ولدت لاقل من ستة أشهر مذ ملكها المكاتب ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يجب العقر وكذلك المكاتب اذا اشترى عبداً واذا ادعى المولى نسبته وصدقه المكاتب ثبت نسبته ولا يعتق \* ولدت مكاتبية المكاتب فادعاه سيده المكاتب وجهاً بعد كاتبها ان صدقه ثبت نسبته ويحمل على أنها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بقيته يوم عجزها صدقه المكاتب أو كذبه وان ولدت لاقل من ستة أشهر مذ كوتبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه عتق بقيته مذ ولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وان صدقه المكاتب الا اذا كان كبر الولد وصدق أو عجزت والمكاتب صدق \* مكاتب كاتب أمته وأدى عتق فولدت ولدت لاقل من ستة أشهر مذ كاتبها فادعاه مولاة وصدقه ثبت نسبته وعتق بقيته يوم الولادة وان ولدت لاكثر من ستة أشهر مذ كاتبها فادعاه مولاة لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حراً بالقيمة وان ولدت لاكثر من ستة أشهر مذ كوتبت ولاقل منها مائة عتق فالحجوب فيه كالحجوب فيما اذا ولدت قبل عتقه وان ولدت لسته أشهر فصاعداً مائة عتق وزعم السيد أنه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبته وان صدق فكان زانياً لعدم حق الملك وتأويله فكان كلاجنبي وان أقر أنه تكلم بعد عتق المكاتب ان صدقه المكاتبية يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح وتكاتب الولد ليعالاه فان عجزت فمار قيقان وان كذبه المكاتبية لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو صدق ولا يعتق الولد وان زعم أنه ولد بوطى كان قبل العتق ان صدقه ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد وان عجزت أخذ المولى الولد - تر بالقيمة وان أدت عتق مع ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب الحر ثبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدق المكاتب الحر أن وطى المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتبية لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت وبعث بقيته يوم عجزها وصارت المكاتبية أمة للمكاتب \* مكاتبية المكاتب ملكة أمة فولدت ولداً فادعاه سيده وصدقه المكاتبية يثبت النسب ولا يعتق الولد فان عجزت ولدت لسته أشهر مذ ملكت فهو حراً بقيته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة أشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها ومات المكاتب عن وفاقه فأدى فعجزت المكاتبية فالحجوب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لاكثر من ستة أشهر مذ ملكتها المكاتبية عتق الولد والا لا ولو عجز المكاتب الاول قبلها أو مات عاجزاً صارت دعوتها كدعوة ولد أمة مكاتبه وحكمه قدم كذا في الكافي \* جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف عقرها للمولى ونصف قيمتها للحر يوم عتقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً فان ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية وولدها مملوكين للمولى وان لم يخصهما ولم يضمنه شيئاً حتى عجز كان نصف الجارية ونصف الولد لشريكه الحر ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبية يمين ما وادعى المكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شامت مضت على الكتابة وأخذت العقر من المكاتب بوطنه اياها وان شامت عجزت وضمن المكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا ادعيا الولد فالدعوة دعوة الحر فان اختارت المضى على الكتابة ثم مات الحر سقط نصيب الحر من المكاتبية عنها وسعت في أقل من حصة المكاتب من المكاتبية ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فتسعى في نصف قيمتها وان اختارت العجز سعت في نصف قيمتها ان كان البعت معسراً وان كان موسراً ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليها بما ضمن



فان كان المكاتب وطناً أو لا فولدت له ثم وطئها الحر فولدت له فاذعيا الولدين معا ولم يعلم الا بقولهما فولد  
كل واحد منهما له بغير قيمة ويغرم كل واحد منهما لها الصداق وهي بالخيار بين العجز والخصي على المكاتب فان  
عجزت كانت أم ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمته للمكاتب وولد المكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته  
للحر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحر وان كان وطئ المكاتب بعد  
وطئ الحر فهي أم ولد للحر وولد المكاتب بمنزلة أمه كذا في المبسوط \* وان وطئ المكاتب أمه ابنته والولد حر أو مكاتب  
استحسن أن أثبت نسبه وهو للحر بمنزلة أمه كذا في المبسوط \* وان وطئ المكاتب أمه ابنته والولد حر أو مكاتب  
يعقد على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الا بتصدق الابن فان عتق المكاتب وملك هذا الولد يوم من الدهر  
مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولد وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان  
المكاتب قد اشتراه فولدت أمه هذا الابن ولدا وادعاء المكاتب بحث دعونه وصارت الأم أم ولده ولا يضمن  
مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط في باب ثبوت النسب \* ولا يجوز مكاتبته ما في البطن وان قبلته الأم عليه  
وكذلك ان تولى قبول ذلك حر على ما في البطن وضمنه الا أن المولى ان كان قال للحر اذا آذيت الى ألفا فهو حر  
فاذا عتق اذا وضعت لاق من ستة أشهر حتى يتبين بوجوده في البطن يومئذ يرجع صاحب المال بحاله  
واذا وهب المكاتب هبة أو تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت وان  
استهلك الموهوب له والمتصدق عليه فهو ضامن لقيمتها بثلث لا كما لا لاحق له فيه يستوفي ذلك من المكاتب  
في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفي المولى بعد عجز المكاتب بالطريق الاولى لان الحق في كسبه  
خلص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب \* قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة مكاتبان بينهما  
جارية بعت بولد فاذعيا بعت نسبه منهما وبصر الولد مكاتباً معهما داخل في كتابتهما وتصير الجارية بمنزلة  
أم الولد يمتنع عنهما كما يمتنع بيع أم ولد الحر فان آذى أحدهما ببدل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو  
الاداء وعتق نصيبه من الولد بعهده وبق نصيب الآخر مكاتباً مع الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا  
ضمنان في الولد وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا آذى أحدهما عتق نصيبه من الولد  
وعتق الباقي من الولد أيضاً ولا ضمان في الولد ولا عناية عليه وصارت الجارية كلها أم ولد للذي عتق وعليه  
قيمة نصيب صاحبه موسراً كان أو معسراً ولو أنه حين آذى أحدهما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى عتق نصيب المؤذي من الولد وصار نصيب الآخر عبداً بعهده وصارت الجارية كلها أم ولد  
للمؤذي وضمن المؤذي نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسراً كان أو معسراً ولا ضمان عليه في الولد لكن  
يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما آذى أحدهما ولكن آذى وعتق لم يزد كرحمده  
الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق الولد على  
المكاتبين وعلى قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حين آذى أحدهما عتق كل الولد عليه لعدم  
تجزئ الاعناق من غير ضمان ولا عناية وصارت الجارية كلها أم ولد فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر ولو لم  
يؤد واحد منهما شيئاً حتى عجز أحدهما فان الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندهما وهو ابنتهما كما كان ويضمن  
المكاتب الذي لم يعجز موسراً كان أو معسراً نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يزد كرحم الام في هذا  
الفصل وينبغي على قياس قولهما أن نصير أم ولد للذي لم يعجز وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
فينبغي أن يكون نصف الولد مكاتباً مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقاً لمولى الذي عجز وأما الجارية فمن شأنها  
من قال على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصير الجارية كلها أم ولد للذي لم يعجز وكذا على الرازي  
في مسأله والكرخي أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن يكون نصفها أم ولد للمكاتب ونصفها  
يكون رقيقاً لمولى الذي عجز ولو لم يؤد أحدهما ولم يعجز ولكن مات أحدهما وتركه فابطلت الكتابة وفضل  
فان مولى الميت يستوفي بدل الكتابة من تركته ويحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته ثم عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يعتق نصف الولد لعلاليه والنصف الآخر يرقى مكاتباً لعلاليه الآخر فان آذى الآخر عتق  
وعتق الابن كله ولا يرث أباه الا في حقه رحمه الله تعالى وان لم يؤد الآخر ولكن عجز فالابن يسعى  
في نصف قيمته لمولى العاجز ويحكم بجزئته وأما الجارية فقد صار نصفها أم ولد للذي مات عن وفاة في حال

حياته وعقبت بموته خيراً كما هو الحكم في أم ولد الحر ونصيب الآخر لا يترك رقيقاً تسمى في نصف قيمتها  
للمكاتب الخي ويحكم بجزئتها وهذا كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى اذا حكمنا بجزئته الميت في آخر جزء من أجزاء حياته حكمنا بجزئته الولد كذا الا أن يعجز  
الاخر فيثبت نصيب الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئاً كذا في المحيط  
\* أمة بين رجلين أذن لها أحدهما في التجارة فاستندت ديئام كتاب الآخر نصيبه منها باذن شريكه فأبى  
الغرماء أن يعجزوا ذلك فلم يسم ذلك فان رضوا به جازوا لم يحضر الغرماء حتى أخذ المولى الكتابة عتق نصيبه  
لوجود شرطه وبأخذ الغرماء نصف ما أخذ لانه أخذ من كسبهما ونصف حصه نصيب الآخر وهو مشغول  
بديونهم ثم يرجع به الذي كتبه على المكاتب أمة ما ذون لها في التجارة عليها دين فولدت ولداً وكتاب السيد  
الولد فللغرماء أن يردوا ذلك أن لم يكن بالام وفاء بالدين وان كان فيها وفاء بيازت الكتابة فان عتق السيد الولد  
كان لهم أن يضمنوه قيمته اذ لم يكن في الام وفاء بالدين فان كان السيد معسراً فلو لم أن يستعوا الابن في الإقالة  
من قيمته ومما بقي من الدين وان كاتب الام وعليها دين فولدت ولداً فنصيب الولد وباع واشترى ولزمه دين ثم جاء  
الغرماء الاقولون فردوا المكاتب فقد بطلت الكتابة بردهم لقيام حقهم في ماله الام بناع الام اغرمائها وباع  
الولد لغرمائه خاصة دون غرماء أمه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه أذن للولد في التجارة كذا في المبسوط  
\* واذا كاتب عبد من صغيرين كتاباً واحدة وهما يعقلان ذلك فهو حافي ذلك بمنزلة الكبيرين كذا  
في التارخانية \* واذا كاتب الرجل عبد له مكاتب واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن  
صاحبه على أنهما ان أدبا عتقا وان عجزا ردا في الرق فهو جائزاً سخياً فان آذى أحدهما جميع الاث عتقاً ثم  
رجع المؤذي على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواً يرجع نصفه وكذلك لو آذى أحدهما شيئاً يرجع  
على صاحبه بنصفه قل ذلك أو أكثر والسيد ان يأخذ ما شاء بجميع المال وان مات أحدهما لم يقط عن الخي  
شيئاً وان آذى يحكم بعقدهما جميعاً وان عتق المولى أحدهما تعلق حصته ولو كاتب اثنين فولدت احدهما  
واعتق السيد ولداً لم يقط شي من المال غنهما والمساءة على ثلاثة أوجه أحدهما مائناً والثاني أن  
يكاتبهما على ألف درهم مكاتباً واحدة لم يزد على هذا وفي هذا اذا آذى أحدهما حصته من المال يعتق  
والثالث أن يقول المولى ان أدبا عتقا وان عجزا ردا في الرق ولا يذكرك كفاية كل واحد منهما عن صاحبه  
فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى كذا في المبسوط \* وان أقر المولى باستيفاء بدل  
الكتابة عتق وعتق أولاده كذا في خزائن المفتين \* رجل كاتب عبد له وامرأته مكاتباً واحدة وكل  
واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولداً فقتل الولد تكون قيمته للام دون الاب وان قتله المولى فعليه قيمته  
وكانت قصاصاً بالكتابة ان كانت قد حلت أو رخصت هي بالقصاص ان لم تكن حلت ثم يرجع على الزوج بحصته  
اذا حلت الكتابة وان كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل ومات الولد من مال فهو للام دون الاب  
وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها البتة داخله في كتابتها وان  
ماتت البتة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من العناية ما كان على البتة وان آذى أحد الولدين  
لم يرجع على صاحبه بشي ولكن يرجع على الزوج بحصته كالأودان البتة في حياتهما جميع السيد رجعت  
على الزوج بحصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط \* وان عتق المولى المكاتب فقد عتقه  
وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو أبرأه عن البدل أو وهبه منه فانه يعتق قبل أو لم يقبل كذا في خزائن المفتين  
\* فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتب ويكون المكاتب حر الا ان هبة الدين تتردد بالرد الا ان العتق بعد  
وقوعه لا يحتمل التصح كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا كتبه على القام مؤجل فان آذاه قبل حلول الاجل  
يجوز للمولى على القبول واذا كتبه على أن يخدمه ولم يزد كذا في خزائن المفتين \* وان كتبه  
على أن يخدمه شهرافه وجازاً سخياً وفي القياس لا يجوز ذلك ان كتبه على أن يحفره برفاهة حتى له  
طولها وعرضها وأراد مكانها أو على أن يبني له داراً فادأه أجرة ما وجبها وما يفي بها فهو على القياس  
الذي قلنا وان كتبه على أن يخدمه رجلاً شهرافه وجازاً في القياس كذا في المبسوط \* الكتابة تجزئ عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه لسيد كذا



في الشراعية • ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولد جاريته ما يكون نصف كسب الولد للمولى  
ونصف كسبه للام فان أدت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها وبسعى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب  
الولد بعد ذلك فهو له دون أمه ومولاه وان ماتت الام قبل أن تؤدى شيئا من مكاتبها سعى الولد في المكاتب  
فان اذا عتق نصف الام في آخر عمر من اجزائها عتق نصف الولد ايضا كالواحدة في حياتها وبسعى بعد  
ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمة الام وان كاتبه على مال منجم ثم صالحه على أن يجعل بعضه ويحيط  
عنه ما بقي فهو جاريته وان فارقته قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين يدين وان صالحه على عرض  
أو غيره مؤجل لم يجز لانه دين يدين فان كان كاتبه على الف درهم منجم على أن يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا  
قد سمي جنسه أو على أن يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز كذا في المبسوط • واذا كاتب  
الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى  
كاتبتك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يتخالفان وهو قولهما  
ثم رجع وقال القول قول العبد مع عينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع  
عينه وألزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه كاتبه على ألفين لزمه ألفان وبسعى فيهما لانه  
لا قوام للبينة اذا جاءت البينة وان لم يبق المولى البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعتقه  
ثم أقام السيد البينة بعد ذلك على أنه كاتبه على ألفين فالقايين أن لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو  
حر عليه الف درهم آخر واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على  
نفسى ومالى على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبتك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا  
ولا يتخالفان ههنا بالاجماع وان أقام البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبتك يوم كاتبتك وهذا  
المال في يدي وهو مالى وقال المكاتب لا بل هو لى أمته بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على  
المولى البينة فان أقام البينة فيبينة المولى أولى ولو اختلفا في أصل الاجل أو اختلفا في مقدار الاجل فالقول  
قول المولى ولو اختلفا على أصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في مضيه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد  
أنه كاتبه على الف درهم ونجم عليه كل شهر مائة وقال المولى لا بل نجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول  
المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتب في ولدها فقال المولى ولده قبل أن كاتبتك وقالت المكاتب  
بل ولده بعد ما كاتبني فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتب ولا يعلم  
مقى ولدت فالقول قولها اعتبارا باليد في الفضلين ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما اذا كان الولد  
في أيديهم ما روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان القول قول المولى وان أقام البينة فالبينة بينة المكاتب  
كذا في الذخيرة • وان ادعى أحد ههما فسادا في الكتابة وأنكر الآخر فالقول قول المنكر لان اتفاقهما  
على العقد يكون اتفاقا منهما على ما يصح العقد ولو أقام البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب  
الذمتى عبدا مسلمة اختلفا في مقدار البدل وأقام المولى بينة من التصاري لم تقبل حربي دخل دار الاسلام  
بأمان فاشترى عبدا ذمتيا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتب فأقام المولى البينة من أهل الحرب من دخل معه بأمان  
لم تقبل شهادتهم على العبد الذمتى • هكذا في المبسوط • وان ولده ولده من أمته تتكاتب عليه وكان كسب الولد  
له وكذا لو ولدت المكاتب ولد ادخل الولد في كتابتها فكانت هي أحق به وبكسبه وان تزوج أمته من عبده  
وهما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد تكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا  
قبلا الكتابة عن أنفسهما وعن ولدهما الصغير فقتل الولد حيث تكون قيمته بينهما ولا تكون الام أحق بها  
كذا في التبيين • مكاتب تزوج باذن مولاهم أمرأة زعمت أنها حرة فولدت منه ثم استحق فأولادها عبيد  
لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجامع  
الصغير • ولو تزوج امرأة على أنها حرة فبانت أمة لم يأذن لها مولاهما فالتكاح فاسد ويؤخذ بالعقر بعد  
الطرية الا اذا كانت بكر فاقضها فانه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنابة كذا في السراج الوهاج •  
اذا وقع المكاتب على بكر فاقضها كان عليه الحد لوجود الزنى المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة  
ولم تقاوعه المرأة كان عليه المهر الا انها اذا طأوعته فقد رخصت بتأخير حقتها فبانتا خيرا الى ما بعد العتق وان

لم تقاوعه لم ترخص بتأخير حقتها فبانتا خيرا الى ما بعد العتق وان  
فصدته فانما عليه المهر اذا أعتق لوجود اضافتها بتأخير حقتها كذا في المبسوط • والله تعالى أعلم

(كتاب الولاء) •

وهو في الشرع عبارة عن قرابة حاصلة بسبب العتق أو بسبب الموالاة هكذا في غاية البيان • والولاء نوعان ولأولاه  
عتاقة ويسمى ولا نعمة وولاء موالاة هكذا في الهداية • وهو مشتق على ثلاثة أبواب •

(الباب الاول في ولاية العتاقة وفيه فصلان) •

الفصل الاول في سببه وشرايطه وصفته وحكمه (أما سبب ثبوته) فالعتق كذا في البدائع • وهو الصحيح  
هكذا في المحيط • سواء كان العتق حاصلا بصفته وهو الاعتاق أو ما يجرى مجرى الاعتاق شرعا كشرائه  
القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية أو بغير صفته بأن ورث قريبه وسواء أعتقه لوجه الله تعالى أو لوجه  
الشیطان وسواء أعتقه تطوعا أو عن واجب عليه كالاتاق عن كفارة القتل والظهار والايلاء والنذر واليمين  
وسواء كان الاعتاق بغير بدل أو ببدل وهو الاعتاق على مال وسواء كان منجزا أو معلقا بشرط أو مضافا الى  
وقت وسواء كان صريحا أو مجرى مجرى الصريح أو كتابا أو مجرى مجرى الكتابة وكذا العتق الحاصل  
بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا أو على  
هذا اذا أمر المولى غيره باعتاق عبده حال حياته أو بعد وفاته فالولاء لا حر ولو قال لا حر أعتق عبدا  
عنى على ألف درهم فلو أعتق فالولاء لا حر لان العتق يقع عنه استحسانا ولو قال أعتق عبدا عنى ولم يذكر  
البدل فاعتق فالولاء للمأموور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال أعتق عبدا ولم يقل شيئا آخر  
فأعتق فالولاء للمأموور ولو قال أعتق عبدا على ألف درهم ولم يقل عنى فاعتق يتوقف على قبول العبد اذا  
كان من أهل القبول فان قبل في مجلس عليه بعتق ويلزمه المال والا فلا ولو أعتق المسلم ذمتيا أو ذمتي مسلما  
فولاء المعتق فيهما للمعتق غير أنه لا يرثه لانه لا يندم شرط الارث وهو اتحاد الله حتى لو أسلم الذمتي فبهما قبل موت  
المعتق ثم مات المعتق يرثه • كذا لو كان الذمتي الذي هو معتق العبد المسلم عسبة من المسلمين بأن كان له عم  
مسلم أو ابن عم مسلم فانه يرث الولاء لان الذمتي يجعل بمنزلة الميت وان لم تكن له عسبة من المسلمين يرث الى بيت  
المال ولو كان عبدا مسلم بيز مسلم وذمتي فأعتقه ثم مات العبد فقتل ولله المسلم والنصف الا نزلت  
عسبة الذمتي من المسلمين ان كان له عسبة مسلم وان لم يكن يرث الى بيت المال (وأما شرائطه) فبعضها يم  
العتاقة وولاء مولد العتاقة وبعضها يحض ولا يولد العتاقة أما الذي يعضها جميعا فهو أن لا يكون للعبد المعتق  
أولولد عسبة من جهة النسب فان كان لا يرثه المعتق وأما الذي يحض ولا يولد العتاقة فبها أن تكون  
الام معتقة فان كانت عموكة فلا ولا لا احد عليه مادامت عموكة سواء كان الاب حرا أو عموكا ومنها  
أن لا تكون الام حرة أصلية فان كانت فلا ولا لا احد على ولدها وان كان الاب معتقا فان كانت الام  
معتقة والاب معتقا فالولد يبيع الام في الولاء ويكون ولده لمولى الام ومنها أن لا يكون الاب غريبا فان  
كان الاب غريبا والام مولاة تقوم فالولد تابع للاب ولا ولا لا احد عليه ومنها أن لا يكون للاب مولى غريبا فان  
كان لا ولا ولا لا احد عليه لان حكمه حكم الغريب • ومنها أن لا يكون الولد معتقا فان كان لا يكون ولده  
لمولى الاب ولا لمولى الام بل يكون ولده لمن أعتقه (وأما صفته) فبها أن الارث به عند وجود سبب ثبوته  
وشروطه من طريق التعصيب ويكون المعتق آخر عصبات المعتق مقدما على ذوي الارحام وعلى أصحاب  
القراض في استحقاق ما فضل عن سببهم حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث أصلا أو كان له ذورهم كان كل الولاء  
للمعتق وان كان له أصحاب القراض فانه يعطى فرايضهم أولا فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء له ولا يرث  
الفاضل على أصحاب القراض وان كانوا ممن يحفل الرذعية وهذا قول عامة العلماء ومنها أنه لا يرث من  
المعتق بعد موته ولا يكون سيده على سبيل الميراث وانما يحقه عسبة المعتق بنفسها وهم الذكور من عسبته  
الا ناث ولا الذكور من أصحاب القراض ومنها أنه لا يرد المعتق على اطلاقه حتى لو أعتق عبدا  
سائبة بأن أعتقه بشرط أن يكون سائبة لا ولا له عليه • كان شرطه باطلا ولا ولا له عند عامة العلماء



(وأما أحكامه) فتم أن يرث المعتق مال المعتق وورث مال أولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتصير في النصر والحفظ ومنها ولاية الانكاح لأنه آخر الضمان هكذا في البدائع .

(الفصل الثاني في يسخن الولاء وما يلحق به) إذا كاتب المسلم عبدا كافرا ثم ان المكاتب كاتب أمة مسلمة ثم أذى الأول فعق فولأه لمولاه وان كان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جنابة فان أذنت الأمة فعتقت فولأه للمكاتب الكافر فان ماتت فغيرها للمولى المسلم وان جنت فعقل جناتها على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط .

نصراني من بني تغلب أعنت عبدا مسلما ثم مات العبد فغيره العبد لأقرب العصباء إلى المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافرا كذا في المحيط .

رجل كاتب عبده على ألف وهي حالة فكاتب العبد أمة على ألفين ثم وكل العبد مولا بقبض الألفين منها على أن ألقا منها قضاء له من مكاتبه ففعل فان ولأه الأمة للمولى كما لو أذنت إلى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان ولأه للمولى وان كاتب العبد المأذون عبدا بآذن المولى ثم أعنته مولا ثم أذى المكاتب المكاتبية عتق ولأه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب المكاتب إذا أذى بعد ما عتق الأول لان الثاني مكاتب من جهة الأول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالمعتق حقيقة ذلك الملك وللمعتق أن يكاتب عبده بآذن أبيه أو وصيه وليس له أن يعنته على مال وإذا أذى المكاتب إليه البدل فولأه للمعتق لأنه عتق على ملكه كذا في المبسوط .

رجل أعنت عبدا عن أبيه الميت فالتوا بالعتق والولاء لابن كذا في السراجية .

حربي مستأمن اشترى عبدا مسلما فأدخله دار الحرب فهو حر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن ولأه للذي أدخله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان أعنت الذي أدخله فولأه كذا في المبسوط .

وان أعنت حربي عبده الحربي في دار الحرب لم يصير بذلك مولى له حتى لو خرجا مسلمين إلى دار الاسلام فلا ولأه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا يعنت عندهما بكلام الاعناق وإنما يعنت بالتخلية والعتق الثابت بالتخلية لا بوجوب الولاء ولو أعنت مسلم عبدا مسلما وذنبا في دار الحرب فولأه لان اعتناقه جائز بالإجماع وان أعنت عبدا حريبا في دار الحرب لا يصير مولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير مولا حتى لو أسلم العبد في دار الحرب وخرج مسلمين إلى دار الاسلام فلا ولأه للمعتق على المعتق وللمعتق أن يوالى من شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرث المعتق من المعتق وله ولأه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد المعتق كان مملوكا للذي سباه في قولهم وعلى هذا يخرج ما إذا دخل رجل من أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا فأعتقه ثم رجع إلى دار الحرب فسبي فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون مولى صاحبه حتى ان أحبا مات ولم يترك عصبه من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذمي أعنت عبدا ذميا فأسلم العبد ثم هرب الذمي المعتق فاعتقه فاعتقه ان كل واحد منهما فاشتراه العبد الذي كان أعنته فاعتقه يكون كل واحد منهما مولى صاحبه وكذا المرأة إذا اعتقت عبدا لها ثم ارتدت المرأة ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترها الذي كانت المرأة أعنته فاعتقها فان الرجل مولى المرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في البدائع .

رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات مولى له قد كان أعنته قبل ردة فورثه الرجال من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا أخذ ما وجد من مال نفسه في يدورته ولم يأخذ ما وجد من مال مولاة في أيديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاة امرأة من بني أسد أعنت عبدا لها في ردة ثم أوقبل ردتها ثم لحقت بدار الحرب فسببت فاشترها رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو أسد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وترثه المرأة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رحمه الله تعالى عن هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو في "أعنت عبدا فأسلم العبد ثم نقص الذمي العهد ولحق بدار الحرب فليس للعبد أن يوالى أحد الا أن الولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حريبا باعتبار أن صيرورته حريبا كونه وان جنى جنابة لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه منسوب بالولاء لانسان وإنما يعقل بيت المال عن لا عن غيره من المسلمين ولا ورثه كذا في المبسوط .

وإذا تزوج عبدا رجلا أمة لا أعنت مولى الأمة الأمة وهي حامل من العبد عتقت وعنت حملها ولأه الحمل لمولى الام لا يشترك

عنه أيد او كذا اذا ولدت ولأه الاقل من ستة أشهر أو ولدت ولأه من ستة أشهر لانهم سبوا أو أمان بملكان معافان ولدت بعد عتقها الاكثر من ستة أشهر ولأه الاقل من ستة أشهر لانهم سبوا أو أمان ابنه وانتقل عن موالى الام بخلاف ما إذا عتقت المعتقة عن موت أو طلاق فجاءت بولد لاقل من سنتين حيث يكون الولد ولأه لمولى الام وان أعنت الاب لتعذر إضافة العلوق إلى ما بعد الموت والطلاق البائن طرمة الوطى وبعد الطلاق الرجعي لما أنه يصير مزا جعيا بالشك فاعتقد إلى حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعنت مقصودا كذا في الهداية .

والاصل ان العتق متى ثبت قصدا لا ينتقل الولاء ومضى ثبت بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي .

امرأة اشترت عبدا أو أعنته ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها أولاد فان ولأه الاولاد لمولى الام فلو أن المعتق أعنت هذا العبد بجزء العبد ولا ولأه ثم جزأ المعتق الأول ذلك إلى نفسه ثم جزأت المرأة ذلك إلى نفسها فالأب يجز ولا ولأه إلى نفسه وأما البذل فهل يجز ولا يخافه في ظاهر الرواية لا يجز سواء كان الأب حيا أو ميتا ومودة ذلك عتق تزوج معتقة قوم فحدث له منها ولأه ولأه هذا العبد أبي حنيفة فاعتق هذا الأب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على حاله ثم مات العبد وهو أبو الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجز ميراثه كان ميراثه لمولى الام ولو جنى كان عتقه على مولى الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجز البذل ولا ما قبله إلى مواله كذا في الذخيرة .

وإذا تزوج العبد حرة فولدت له أولادا فأولادها موال لمولى الام معتقة كانت أو مولاة فعتق أبوهم بجزء ولا يمس إلى مولاة كذا في المبسوط .

معتقة تزوجت بعد فولدت منه أولادا فعتق الأولاد فعقلهم على مولى الام فان أعنت العبد بجزء ولا ولأه إلى نفسه ثم بعد ما عطلوا هل يرجعون على عاقلة الأب بما عطلوا قال لا يرجعون كذا في الجامع الصغير .

حزب عمتي نكح معتقة ولم يعنته أحد فولدت فولأه ولأه لمولى كذا ان كان الأب والى رجلا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي .

وأجمعوا على أنه لو كانا معتقين أو كان الأب معتقا والام مولاة أو كان الأب عريا والام معتقة كان الولد للعبد وكذا اذا كانا عريين أو عجميين أو كان أحدهما عجميا والآخر عريا كذا في التبيين .

نبطي كافر تزوج معتقة قوم ثم أسلم النبطي ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت أولادا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى موال لهم موالى أمهم وكذلك لو بوال رجلا فوالهم قوم أمهم عندهما كذا في الجامع الصغير .

وان ترك المولى أبوا بغيره المقتل لابن المعتق خاصة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وكذا الولاء للجدون الاخ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أقرب عصبه عنده وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثه دون أخيها وان جنى جنابة فعقله على عاقلة الاخ كذا في الكافي .

رجل أعنت أمة ثم غرقا جميعا لا يدري أيهما مات أولا لم يرث المولى منهما شيئا ولكن ميراثا لأقرب عصبه المولى ان لم يكن لها وارث كذا في المبسوط .

لو أعنت رجل عبدا ثم مات المعتق وترك ابنتين ثم مات الابن وترك ابنا ثم مات العبد المعتق فولأه لابن المعتق لصلبه لا لابن ابنه اذ هو أقرب عصباء للمعتق بنفسها والاصل أنه يعتبر كون المستحق عصبه يوم موت المعتق لا يوم موت المعتق كذا في البدائع .

ولومات الإنسان لأحدهما ابن وللاخر ابنتان ثم مات المعتق فغيره المقتق بينهما لان الولاء لم يصير ميراثا بين ابني المعتق بل هو باق للمعتق على حاله ثم خلفه فيه أقرب عصبه وهو لا في القرب اليه على السواء كذا في المحيط .

ليس للنساء من الولاء الا ولا معتقتهن أو ولا معتقتهن أو ولا مكاتبتهن أو ولا مكاتب مكاتبهن أو ولا مدبرهن أو ولا مدبر مدبرهن أو ولا الذي هو محرور ومعتقتهن أو ولا الذي هو محرور ومعتقتهن فمودة ولا معتقتهن بأن أعنت عبدا ثم مات المعتق وترك معتقة هذه فولأه لها فلو أعنت معتقا عبدا آخر ومات المعتق الأول ثم الثاني فولأه الثاني لها أيضا وهذه صورة معتق المعتق وصورة ولا مكاتبتهن بأن قالت امرأة لعتقها ككاتبتهن على ألف درهم مثلا فقبل العبد ذلك فاذا أذى بدل الكتابة يكون ولأه للمرأة ومودة ولا مكاتب مكاتبتهن بأن كاتب هذا المكاتب عبدا فولأه مكاتب المكاتب لها أيضا اذا لم يكن المكاتب الأول ومودة ولا مدبرهن بأن دبرت امرأة عبدا بأن قالت له أنت حر عن دبري أو بعدد وفي أو أدامت ونحوه ثم ارتدت والعباءة لله تعالى ولحق بدار الحرب ونقض القاضي



بطاقتها فاعتق مديرتها ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثم مات المديرة فولأه لها وصورة ولا مديرة مديرة من بان  
اشترى هذا المديرة بعد الحكم بعتقه عبد الله ثم مات وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مديرتها  
أو بعده ثم مات المديرة الثاني فولأه المديرة مديرة وصورة جز ولا معتقة بأن زوجت امرأة عبد الله معتقة  
الغير فولدت منه ولدا ثبت نسب الولد منه ويكون حراً تبعاً لأمه وولاء الولد لأمه الى الأم يعقلون عنه ويرثون منه  
فإن المرأة أعتقت العبد جز باعتاقها أباه ولا ولد له الى نفسه ثم من نفسه الى مولاه حتى لو مات المقتنى  
ثم مات ولده وترك معتقة أبيه فولأه انتقل من موالى أمه اليها وإذا أعتقت المرأة عبداً ثم ماتت عن زوج  
وابن وبنت ثم مات المقتنى فإبناه لابن المرأة خاصة ويستوي أن كانت أعتقه يجعل أو يغير يجعل كذا في الميسوط  
• وصورة جز ولا معتقة معتقة بأن أعتقت امرأة عبد الله ثم اشتري المقتنى عبد الله وزوج معتقة غيره من عبده  
فولدينه ما ولد فولأه هذا الولد لأمه فولأه المقتنى أعتق عبده جز باعتاق ولا ولد معتقة الى نفسه  
ثم يرجع منه الى مولاه كذا في العيني شرح الهداية • فإن اشترت اختان لاب وأماً أباهما ثم ماتت الأب  
ولم يترك عصبة فلا يثبت الثلثان بالنسب وما بقي لهما أيضاً بخلاف وإن اشترت أحدهما أباهما ثم ماتت الأب  
ولم يترك عصبة وترك ابنته هاتين فلا يثبت الثلثان بالنسب ولقي اشترت الأب الثلث الباقي خاصة بالولاء فإن  
اشترت أباهما ثم اشترت أحدهما والأب اشترى أخاهما من الأب ثم مات الأب فإن المال بين الابنتين وبين الابن  
للكرم مثل حظ الأنثيين لأنه مات حراً عن ابن حرة وابنتين حرتين فكان الميراث لهما بالميراث لهما ولا عبرة للولاء  
في ذلك فإن مات الابن بعد ذلك فلا يخسبه الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتي اشترته مع الأب خاصة لأن  
لها نصف ولأولادها لأنهم عتقوا بشرائها والأب وما بقي فيهن من نصفها ففان لا نهما يشترى مكان في ولأولاد الأب  
فصارت حصص الأب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسافة من اثني عشر للاختين الثلثان لكل  
واحدة منهما أربعة أسهم ونصف الثلث الباقي وذلك سهمان للتي اشترته مع الأب بالولاء ونصف الثلث بينهما  
نصفان فصارت للتي اشترته سبعة أسهم وللأخرى خمسة أسهم كذا في البدائع • ولو كان الأب بعد ما عتق  
على ابنته أعتق عبد الله ثم مات الأب ثم ماتت معتقة الأب عن الابنة المشتريه كان الميراث للمشتريه كذا في الذخيرة  
• ولو أن امرأة من بني همدان تزوجت رجلاً من بني أسد فولدت ولداً ثم اشترت عبداً فولأه ثبت لها  
ولداً يكون تبعاً للأب من بني أسد فإذا ماتت ثم مات المقتنى فإبناه لابن المعتقة وهو الولد الأسدي ولو جنى  
جناباً تكون على عاقلته من بني همدان فالميراث لبني أسد والعقل على بني همدان كذا في شرح الطحاوي •  
وإذا مات المقتنى وترك عصبة معتقة فإبناه لابنه عصبة معتقة بخلاف عصبة المقتنى في هذا الحكم  
امرأة أعتقت عبداً وماتت المرأة وترك ابناً وزوجاً أباهما هذا الابن ثم مات المقتنى فالميراث لابنها لأنه عصبتها  
ولو كان الابن قد مات وترك أباه وزوج المعتقة ثم مات المقتنى فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه  
وابنه عصبة المعتقة فهذه عصبة معتقة مع هذا الميراث وإذا أعتق الرجل عبداً ثم ان العبد أعتق عبداً  
آخر ثم ان المقتنى الثاني أعتق عبداً ومات المقتنى الثالث وترك عصبة المقتنى الأول يرثه وإن كان هذا في صورة  
عصبة معتقة المقتنى ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لأن المقتنى الأول جز ولا هذا الميت فإبناه عصبة المقتنى  
الأول إقامه مقام المقتنى الأول لأنه عصبة معتقة المقتنى الأول كذا في الذخيرة • إذا مات الرجل وترك  
مالاً ولا وارث له فادعى رجل أنه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان أن الميت كان مولاه وإن هذا الرجل  
وارثه فالقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر المولى لأن المولى اسم مشترك وكذا إذا شهد أن هذا مولاه مولى  
عتاقه لأن اسم مولى العتاقة كما يتناول الأعلى يتناول الأسفل والأعلى وارث والأسفل ليس بوارث ولو شهدا  
أن هذا المديرة أعتق هذا الميت وهو يملكه وأنه وارثه ولا نعلم له وارثاً غيره تقبل شهادتهما ويقضي بالميراث  
لهذا المديرة ولو شهدا أن الميت كان مولى هذا المديرة بالمديرة وهذا المديرة أعتقه فالقاضي يقبل  
شهادتهما ويقضي بالميراث للمديرة ولو شهدا أن أباهما هذا المديرة أعتق أباهما الميت هذا وهو يملكه ثم مات المقتنى  
وترك ابنه هذا المديرة ثم مات الأب المقتنى وترك ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضى بالميراث للمديرة  
ولو كان الولد من أمة وقد أعتقه مولى الأمة كان ميراثه لأمه ولو شهدا بهذا ولكن قال لا يدرى أباه  
هذا المديرة المقتنى ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لأنهم ما شهدا على الولاء بالتسامح

والشهادة على الولاء بالتسامح لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولومات رجل فادعى رجل ميراثه  
وأقام شاهدين أنه أعتق أم هذا الميت وأنها ولدت له بذلك بمدة من عبد فلان وإن أباه مات عبداً ومات هو  
ولا نعلم له وارثاً سوى معتق أمة هذا المديرة قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فإن جاء مولى الأب  
وأقام البيعة أنه أعتق الأب قبل أن يموت هذا الولد وهو يملكه وأنه وارثه ولا نعلم له وارثاً غيره قضى القاضي  
بالميراث لمولى الأب لأن مولى الأب جز ولا الابن اليه باعتاق الأب بعد اعتاق الأم وتبين أن القاضي أخطأ  
في القضاء بالميراث لمولى الأم كذا في المحيط • ولو ادعى رجلان ولأولادهم وأقام كل واحد منهما بينة جعل  
ميراثه بينهما ولو وقتا وقتاً فالسابق أولى لأنه أثبت العتق في وقت لا ينافيه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولأولاد  
الموالات كان صاحب الوقت الآخر أولى لأن ولأولاد الموالات يحتمل النقص فكان عقد الثاني نقضاً للأول  
الأن يشهد بشهود صاحب الوقت الأول أنه كان قد عتق عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبهه ولأولاد العتاقة  
وإذا أقام رجل البيعة أنه أعتقه وهو يملكه ولا يعلم له وارثاً سوى معتق أمة هذا المديرة قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث  
الآخر البيعة على مثل ذلك لم تقبل لأن يشهدوا أنه اشترى من الأول قبل أن يعتقه ثم أعتقه وهو يملكه فيبطل  
قضاء الأول كذا في البدائع • رجل مات وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وأنه لا وارث لآبائه ولا لهذا  
الميت غيره وجاء بأبي أخيه فشهدا على ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهم ما شهدا بحدتهما كذا في الميسوط •  
وإذا مات الرجل وترك أموالاً في يدي رجل وجاء رجل وادعى أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له  
غيره وأقام على ذلك بينة وأقام ذوالبيد يثبت ذلك قضى بالمال بينهما نصفان لأن كل واحد منهما يثبت  
ثبت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال يثبت عليه والولاء ليس بشأ ترد عليه اليد فلا يعتبر  
أحدهما خارجاً والآخر صاحب اليد بل كلاهما خارج فيه فيقضي بينهما كذا في الذخيرة • وإذا  
مات الرجل عن ابنتين وبنت فادعى رجل أن أباه أعتق هذا الميت وهو يملكه وشهدا بهذا الميت وادعى رجل  
آخر أن أباه أعتقه وهو يملكه وأقرت بعتقه بذلك فإبناه بقضى بالولاء لصاحب الشهادة وإن شهد لآخر ابن آخر  
للميت واثبت له قضى بالولاء بينهما نصفين وإن ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب أنه مولى هذا  
العربي وأن هذا العربي أعتق أباه وجاء المديرة بأخويه لآبائه يشهدان بذلك والعربي يشكره فإن شهادة  
الابنتين لا تجوز لانهما يشهدان لآبائيهما ولا تنصفهما لان لهما في هذه الشهادة منفعة فانه متى ثبت ولأولادهم  
من العربي ثبت ولأولادهم من العربي أيضاً فثبت بذلك أجنيان قبلت شهادتهما ولو كان العربي يدعى  
الولاء في هذه الصورة والابن يشكر قبلت شهادة أخويه وإذا مات رجل فادعى رجل أنه وارثه  
لا وارث له غيره قال لا تأخذ المال من يده ولا تضعه في بيت المال كذا في المحيط • وإن أقام مسلم شاهدين  
مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات وهو مسلم لا وارث له غيره وأقام ذمي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو  
يملكه وأنه مات كافراً لا وارث له غيره فلمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لأقرب الناس عصبة الى الذي من  
المسلمين فإن لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت المال فإن كان شهود الذي نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم ولكن  
يقضي بولائه للمسلم ويجمع الميراث له كذا في الميسوط • وإن كان الشهود من الجاهلين من أهل الذمة  
فانه يقضي بولائه وميراثه للمسلم فيحكم بسلامه وإذا اختصم مسلم وذمي في ولا رجل وهو ذمي وكل واحد  
منهما أنه أعتقه وهو يملكه وأمرنا وتاريخ أحدهما أسبق فأقام على ذلك شهوداً من المسلمين قضى بأسبقهما  
تاريخاً فإن كان شهود الذي من أهل الذمة والعبد المقتنى كافراً قضى بينة المسلم وإن كان الذي أسبقهما  
تاريخاً كذا في المحيط • ذمي في يده عبد أعتقه فأقام مسلم شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذي شاهدين  
مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه أمضيت العتق والولاء للذمي كالأول كان كل واحد من المدعين مسلماً وإذا كان  
شهود الذي كفار قضيت به للمسلم وإن كان المسلم أقام شاهدين مسلمين أنه عبده دبره أو كانت جارية وأقام  
البيعة أنه استولدها وأقام الذي شاهدين مسلمين على المالك والعتق فيبيته الذي أولى ولو كانت أمة في يدي  
ذمي قد ولدت له ولداً فادعى رجل أنها أمته غصبها هذا منه وأقام البيعة على ذلك وأقام ذوالبيد البيعة أنها  
أمته ولدت هذا منه في ملكه قضيت بها بولدها المديرة وكذلك لو ادعى المديرة أنها أمته أجراها من ذمي اليد  
أو أعارها منه أو وهبها منه وسلمها اليه ولو كان الذي أقام البيعة أنها أمته ولدت في ملكه قضيت بها بالذي

قوله سوى معتق أمة هذا  
المديرة كذا في جميع نسخ  
هذا الكتاب ولعل الاظهر  
سوى معتق أم هذا الميت  
أو يقال سوى معتق أمه  
الذي هو هذا المديرة  
ولتراجع العبارة في نسخة  
صحيفة من نسخ المحيط ولكن  
المراد ظاهر والمقصود  
تحرير اللفظ المعزوق  
معصية بحرأوى















اكرامه فقبله كان هذا اجازة كذا في خزائنه المقتنين • ولوا امره بالهبة فقبلها أو أعزها كان باطلا سواء كان  
الموهوب له ذارحم محرم أو أجنبيا كذا في المبسوط • ولوا كرهه على هبة جارية لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد  
جازت الهبة في حصة زيد وبطلت في حصة عبد الله كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان مكانها ألف فالهبة  
كلها باطلة في قولهم كذا في انتشار غانية • ولوا كرهه بوعيد تلف على أن يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه  
فقال قد وهبت لك فخذ فخذ الموهوب له فذلك عنده كان للمكره الخيار أن شاء ضمن المكره القيمة وأن  
شاء ضمن القابض كذا في المبسوط • والله سبحانه أعلم

(الباب الثاني فيما يحل للمكره أن يفعل وما لا يحل)

ومسائل هذا الباب على أقسام أربعة • أحدها أن يكون الاقدام على الفعل أولى من تركه وباترك بصير  
آثما • والثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل • وأجور أو بالاقدام عليه لا يكون آثما والترك أولى • والثالث  
ما يكون أجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه بصير آثما • والرابع أن يكون الاقدام على الفعل والامتناع على  
الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضي خان • السلطان إذا أخذ رجلا وقال لا تقتلك أولت شر من هذا النهر  
أو لئلا كنت هذه الميتة أو لئلا كنت لحم هذا النهر كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه تناول إذا كان  
في غالب رأيه أنه لو لم يتناول يقتل فإن لم يتناول حتى يقتل كان آثما في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكروا كرسخ  
الاسلام أنه آثم ما أخذ بدنه إلا أن يكون جاهلا بالباحة حالة الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يربح أن يكون  
في سعة من ذلك فأمّا إذا كان عالما بالباحة كان مأخوذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فأمّا إذا كان في غالب  
رأيه أنه يجازحه بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول لا يساح له تناول ويحكم رأيه في هذا وكذا لو أوعده بتلف  
عضو من أعضائه بأن قال لا قطع منك يدك أو ما شابهه وكذلك لو أوعده بضرب مائة سوط وما شابه ذلك مما يخاف  
من ذلك تلف نفسه أو عضو من أعضائه ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى في ذلك مقدار رابل فوض ذلك إلى رأي  
المكره على الضرب وهو الصحيح قال فان هدده بضرب سوط أو سوطين لا يساح له تناول إلا أن يقول  
لا ضربتك على صنيك أو على المذاكير وان هدده بالضرب المؤبد أو بالقيء المؤبد لا يساح له تناول إذا كان  
لا يمنع منه الطعام والشراب • من مشايخنا من قال إذا كان الرجل متعمدا أمره ويشتق عليه ذلك بحيث  
يقع في قلبه أنه متى لم يتناول يموت بسبب الجبس أو القيد أو يذهب عضو من أعضائه يساح له تناول وكذلك  
لو هدده بالجبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فإنه يساح له تناول وقد قال بعض  
مشايخنا بأن محمد رحمه الله تعالى إنما أجاب عن كذا بناء على ما كان من الجبس في زمانه فأمّا الجبس الذي  
أحدثه اليوم في زماننا فإنه يساح له تناول وإن قال لا جيعتك وألفعتك بعض ما ذكرنا لم يسعه أن يفعل ذلك  
حتى يجي • من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في المحيط • وإن أكرهه على الكفر بالله تعالى أو سب النبي صلى  
الله عليه وسلم بقتل أو قطع رخص له اظهار كلمة الكفر والسب فإن أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا يأثم  
وإن صبر حتى قتل كان مثابا وإن أكرهه على الكفر والسب بقيد أو حبس أو ضرب لم يكن ذلك أكرها حتى يكره  
بأمر يخاف به على نفسه أو على عضو من أعضائه وإن أكرهه على اتلاف مال مسلم بأمر يخاف على نفسه أو على  
عضو من أعضائه رخص له ذلك فإن صبر حتى قتل صار مشابها شهيدا • وإن أكرهه عليه بالجبس أو القيد لا يسعه  
ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكره كذا في الكافي • ولوا كرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا الرجل  
أو مال هذا الرجل الآخر فلا يأثم بأن يأخذ مال أحدهما ثم أي المالكين أولى بالأخذ فهذه المسئلة على  
وجوه • الأول أن يكون صاحب المال في الغناء على السواء وأنه على وجهين أن كان المالان في المقدار على  
السواء فله أن يأخذ ويتلف مال أحدهما شاء وضمن ذلك على الذي أكرهه وإن ألتف ألا أكثر ضمه ولا رجوع على  
الآخر فله أن يأخذ ويتلف الأقل وضمن ذلك على الذي أكرهه وإن كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله أن يأخذ ويتلف مال  
الآخر • الوجه الثاني أن يكون أحد صاحبي المالين أغنى من الآخر وأنه على وجهين أيضا أن كان  
المالان في المقدار على السواء يتلف مال أكثرهما أغنى وكذلك إذا كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله  
يتلف مال أكثرهما أغنى • الوجه الثالث أن يكونا فقيرين وهما في الفقر على السواء فإن كان المالان

في المقدار على السواء يتصرف في الاخذ وإن كان أحدهما أقل يأخذ الأقل وإن كان أحدهما أفقر من الآخر  
لا يأخذ مال الأفقر وإنما يأخذ مال صاحبه على كل حال كذا في المحيط • ولوا لصا كره رجلا بوعيد تلف حتى  
أعطى رجلا ماله وأكره الآخر على ذلك حتى قبضه منه ودفعه فذلك المال عنده فاضمان على الذي أكرههما  
دون القابض وكذلك لو كان أكره القابض على قبضه لم يدفعه إلى الذي أكرهه فقبضه وضاع عنده قبل أن  
يدفعه إليه فلا ضمان على القابض إذا حلف بالله ما أخذه ليدفعه إليه طائعا وما أخذه إلا ليرده على صاحبه  
الآن يكرهه على دفعه كذا في المبسوط • ولوا كره صاحب المال على أن يهبه لصاحبه وأكره الآخر على أن  
يقبلها منه ويقبضه بوعيد تلف فإن قال القابض قبضتها على أن تكون في يدي مثل الوديعة فالقول قوله مع  
يمينه وإن قال أخذتها على الهبة ليس لم يكن لرب المال أن يضمنه إن شاء وإن شاء ضمن المكره فإن ضمن المكره  
رجع على الموهوب له كذا في التتارخانية • ولوا لصا كره رجلا بالجبس على أن يودع ماله عنده هذا الرجل  
فأودعه فذلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فإن كرهه بوعيد تلف فرب  
المال أن يضمن المستودع وإن شاء المكره وأيسر ما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في المبسوط في باب  
الاكرام على الوديعة • ولوا كرهه على بيع عبده وأكره المشتري على شرائه وأكرههما على التقابض فذلك  
الثمن والعبد ثم استصفا فاضمان العبد للبائع وضمن الثمن للمشتري على الذي أكرههما لأن كل واحد منهما  
مجبأ على دفع ماله إلى الآخر من جهته فإن أراد أحدهما أن يضمن صاحبه مثل كل واحد منهما بما عاقبه  
على أي وجه قبضه فإن قال قبضته على البيع الذي أكرهنا عليه ليس يكون لي وقال ذلك جميعا فالبيع جائز  
ولا ضمان على المكره فيه وإن قال قبضته مكرها لا رده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحلف كل واحد  
منهما لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان وإن حلف أحدهما أو أي الآخر أن يحلف  
لم يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فإن كان الذي أكرهه هو الذي قبض العبد ضمن البائع  
قيمة العبد أي ما شاء فإن ضمنه المكره رجع به على المشتري وإن ضمنه المشتري لم يرجع به على المكره ولم يرجع  
على البائع بالثمن أيضا وإن كان المشتري حلف وأكره البائع البين فلا ضمان في العبد على من أخذه • وأما  
الثمن فإن شاء المشتري ضمنه المكره وإن شاء ضمنه البائع فإن ضمن البائع لم يرجع به على المكره وإن ضمنه المكره  
رجع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكرام على دفع المال وأخذه • وإن أكرهه على قتل غيره بقتل  
لم يرضه ولم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن قتله كان آثما والقصاص على المكره إن كان عمدا عند  
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي • ولو كان الأمر مختلط العقل أو صياح القصاص  
على المكره الآخر كذا في العيني شرح الهداية • إذا أكره الرجل بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم ففعل  
لا يصح الاكرام وعلى القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان • إذا أكره السلطان رجلا  
بالقتل على أن يقطع بدنه وسعه أن يقطع يده إن شاء فإن قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك فعلى المكره القود  
ولو أكرهه بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لا شيء على المكره كذا في المحيط •  
ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار ولا تقتلك بغير أن كانت النار قد نجس منها وقد لا ينجس  
وسعه أن يلقى نفسه فيها فإن ألقى ومات كان على الآخر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
وإن كانت النار بحيث لا ينجس منها لكن له في القاء النفس قليل راحة كان له أن يلقى نفسه فيها قبل أن هذا  
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن ألقى نفسه فيها فذلك كان على الآخر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الهدية في مال الآخر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت  
وإن لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجس منها لا بد منه أن يلقى نفسه فإن ألقى نفسه فيها فذلك يهدر دمه  
في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذا الماء ولا تقتلك إن كان  
يعلم أنه لا ينجس لا يسعه أن يفعل فإن فعل يهدر دمه وإن كان فيه أدنى راحة يسعه ذلك عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وعندهما لا يسعه فإن فعل فذلك كانت الهدية على عاقلة الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
كالواقعة الآخر بنفسه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى دية على الآخر في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه  
الله تعالى عليه القصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية مثل قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى



قاضي خان \* ولو قال له لثقتما يدي أولاً قطعنا أنا لا يسعه أن يقطع يده فله أن يقطع يده ولو قال له  
لثقتك نفسك بالسيف أولاً قطعناك بالسيف أو ذكره نوعاً من القتل هو أشد مما أمره أن يفعل بنفسه وسعة أن  
يقول نفسه بالسيف وإذا قتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط \* ولو قال السلطان لرجل  
لثقتك نفسك من شاهنشاها الجبل واللا قطعك فان لم يكن له في الالتقاء أدنى راحة لا يسعه الالتقاء فان ألقى فهلاك  
هدر دمه وان كان له فيه أدنى راحة يسعه أن يلقي نفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ألقى نفسه  
فهلاك دينه على عاقلة الأمر وفي قول صاحبيه لا يسعه أن يلقي نفسه فان فعل فهلاك مكان على الأمر  
القصاص وهي فرع مسئلة القتل بالنقل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذلك لا يوجب القصاص وعندهما  
يوجب وفعل المأمور كفعل الأمر ولو ألقاه الأمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب القصاص ويجب  
الدية وعندهما يجب القصاص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على الأمر الدية في ماله وان كان  
يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة وألقى نفسه فهلاك كانت الدية على عاقلة الأمر في قولهم لانه كفأ للخطأ  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال السلطان لرجل أقطع يدي فلان واللا قطعك وسعه أن يقطع يدي فلان  
وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أكره  
بوعيد تلف ليكفر بالله أوليقتان هذا الرجل المسلم كان في سعة أن يكفر بالله إذا كان قلبه مطمئناً بالآيمان  
ولا يسعه القتل وان صبر على ذلك حتى قتل كان ذلك أعظم أجراً وان أبي الكفر وقتل ذلك الرجل  
فألقاه في سعة أن لا يقتل به اذ لم يكن عالماً أن الكفر يسعه في هذا الوجه ولكن  
يجب الدية في ماله في ثلاث سنين فأما إذا علم أن الكفر يسعه ومع هذا أقتل ذلك الرجل لم يذكر محمد رحمه  
الله تعالى هذا الفصل في الأصل واكثر ما يختارهم الله تعالى على أنه يلزم القود كذا في الذخيرة \* ولو قيل  
له ليا كن هذه الميتة أو يقتل هذا الرجل المسلم فانه ينبغي له أن يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وان لم يأكلها حتى  
قتل فهو أثم إذا كان يعلم أن أكل الميتة يساح عند الضرورة وان لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم  
يشترط محمد رحمه الله تعالى في مسئلة الميتة لا يجاب القود ان لم يعلم أنه يسعه أكل الميتة وعامة مشايخنا قالوا  
في مسئلة الميتة يجب القود على المكره على كل حال علم أن أكل الميتة يسعه أو لم يعلم كذا في المحيط \* ولو أكره  
على أن يقتل مسلماً أو زني ليس له أن يفعل أحدهما لان قتل المسلم والزني لا يساح عند الضرورة فان زنى حد  
قياماً ولا يحد استحساناً وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل الأمر ولو كان الأكره في هذه المسائل مجبساً أو قد  
أوحق عليه لا يكون أكرهاً فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الأمر لعدم الأكره بل يعزر  
ولو أكره الرجل على أن يقتل فلاناً المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك  
المال أقل من الدية أو أكثر لان اتلاف مال الغير مخصص وليس بمباح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير  
يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان اتلف مال الغير ضمن الأمر كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وان أبي غنم حتى قتل فهو أفضل ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده هذا أو يتلف  
ماله هذا فلم يفعل واحد منهم حتى قتل كان في سعة من ذلك وان استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو أحسن وكان  
ضمن المال على المكره وان قتل العبد ولم يستهلك المال فهو أثم ولم يكن على الذي أكرهه قود ولا ضمان لان  
هذا قبل طاع لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو مباح له شرعاً كذا في المحيط \* ولو أكره بوعيد قتل  
على أن يقتل أحد عبديه خديراً واحدهما أقل قيمة من الآخر فقتل أحدهما عداً كان له أن يقتل المكره كذا  
في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يقتل أحد هذين الرجلين عداً كان القود على المكره الأمر كذا  
في الظهيرية \* ولو أكرهه على أن يضرب أحد عبديه مائة بسوط ففعل ذلك بأحد هاتين مائة غرم المكره  
أقل الضمتين وان كان الذي بقي أقلهما قيمة كذا في المبسوط \* ولو أكرهه على أن يستهلك المال أو يضرب  
العبد مائة بسوط فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكره الأمر سواء كان العبد والمال للمكره أو لغيره  
فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره الأمر ضمان كذا في الظهيرية \* ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل  
عبده هذا أو يقتل العبد الذي أكرهه أو يقتل ابنه أو قال أقتل عبدي هذا الآخر أو أقتل أباًك لم يسعه أن  
يقتل عبده الذي أكرهه على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكره سوى الأدب كذا في المبسوط \* وكذلك

(الباب الثاني فيما يحل للمكره ان يفعل وما لا يحل)

لوا كرهه على أن يستهلك مال هذا الرجل أو يقتل الرجل أباه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره إلا أنه لا باع في هذا الاستهلاك ولولا يستهلك المال حتى قتل الرجل أباه لم يكن عليه اثم إن شاء الله تعالى إلا أن يكون شيا بسيرا فلا أحب له أن يترك استهلاكه كذا في الظاهرية • ولوقيل له تشر من هذا الخبر وأما كل هذه المسئلة أو لتقتل ابنك هذا أو أباك لم يسعه شرب الخمر ولا أكل المسئلة لانعدام الضرورة ولوقيل له لتقتل ابنك أو أباك أو لتبيع عبدك هذا بألف درهم فباع فالباع جائز قياسا ولكن استحس فقال الباع باطل وكذا التهديد يقتل كل ذي رحم محرم ولو قال تصبب أنباك في السجن أو لتبيع من هذا الرجل عبدك هذا بألف درهم فباع فالباع جائز قياسا وكذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله كراه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات هكذا في المبسوط • ولوا كره بقتل على أن يقتل عبده أو يقطع يده لم يسعه فان فعل بأثم ويقتل المكره في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في محيط السرخسي • ولوا كره على أن يقطع يده رجل يحد يده فقطع يده ثم قطع رجله بغير كراهة فمات المقتول مع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكره لانه مات بفعلين أحدهما التقتل الى المكره والاتحاق قصره على القاطع فصارا قاتلين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليهما الدية في مالهما كذا في التبيين • ولوا كرهه على أن يرق برة السمن فالضمان على المكره كذا في جواهر لا خلاطي • في التجريد ولو أكره على قطع يده رجل فقال ذلك الرجل قد أذنت لك في القطع فاقطع والاذن غير مكره لم يسعه أن يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي أكره • وإذا وقع الاكراه على القتل فأذن له في ذلك فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الآخر كذا في التتارخانية • وإذا بعث الخليفة عاملا على كورة فقال لرجل لتقتل هذا الرجل بالسيف والا قتلته لا ينبغي للمكره المأمور أن يقتل ولكن مع هذا إذا قتل فالقود على الأمر المكره والمكره المأمور بالقتل بأثم ويقضى وترد شهادته ويساح قتل والمكره الآخر محرم عن الميراث دون المكره المأمور كذا في خزائن المفتين • ولوقال له العامل لقطع يده أو لا قتلته لا ينبغي أن يفعل ذلك وكذلك لو أمره بقطع أصبع أو نحوها وان رأى الخليفة أن يوزر المكره المأمور ويحبسه فعزل كذا في التتارخانية • وان أمره العامل أن يضرب سوطا واحدا أو أمره أن يخلق رأسه ولحيته أو أن يقيده وهكذا على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون آثما في فعله ولا في تركه وانما علقه بل جاء لانه لم يجد في هذا بعينه نصا والقوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالأي لا يجوز فلهذا علقه بالرجاء وان كان هتده على ذلك بضرب سوط أو حبس أو قيد أو حلق رأسه أو لحيته لا يسعه أن يقدم عليه بشيء من الظلم قل ذلك أو كثر ولوا كرهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت أن يكون في سعة منه كذا في الظاهرية • ولوا كرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان في دفعه اليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه اليه والضمان فيه على الآخر وانما يسعه هذا مادام حاضر عند الأمر فان كان أرسله ليفعل تخاف أن يقتله ان ظفريه ان لم يفعل أو يفعل ما هتده به لم يحل الاقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يرده عليه ان لم يفعل ولولا يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هتده باطلس أو القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط • ولوا كرهه على طلاق أو عتق أو طلق أو وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد على المكره موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن وكذا يرجع نصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما رزقه من المتعة ولوقال المكره في مسألة العتق خطري على الاخبار بالحزبة فيما مضى كذا باوقد أردت ذلك يعتق العبد في القضاء ولا يعتق ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكره شيئا ولو قال خطري على ذلك ولم أرد ذلك وانما أردت به الانشاء في الحال أو لم أرد به شيئا أو لم يعطري على شيء عتق قضاء وديانة ويرجع بقيمة على المكره وعلى هذه التفاسير في الطلاق كذا في التبيين • ان قال المكره لصاحب العبد قد خطر ببالك الاخبار عن العتق فيما مضى كذا باوقد أردت ذلك لا عتقا مستقبلا فليس لك أن تمنعني وقال المكره لا بل أردت به عتقا مستقبلا ولأن أضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب العبد والمكره أن يستخلفه على ما دعي وان اتمم المكره الزوج وقال قد أردت الاخبار بالكذب عن الماضي لا انشاء الطلاق وقال الزوج لا بل أردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع العبد كذا في التتارخانية • ولوا كرهه ليعزل طلاق امرأته



أو عتق عبده بعد امر أنه أو يبدعه أو يغيرهما فطلق المقرض اليه وأعتق يقع الطلاق والعاق ويرجع  
 المأمور على الأمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقية العبد كذا في فتاوى قاضي خان \* قال محمد  
 رحمه الله تعالى لو أن لصاً غلباً أكره رجلاً بوعيد تلف على أن يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها  
 ثلاثاً وغرم لها نصف المهر لا يرجع بذلك على المكره ولو أكره على أن يطلقها ثلاثاً ولم يدخل بها فطلقها  
 لها نصف المهر ويرجع على المكره بذلك لأن المكره على إيقاع الثلاث يكون مكرهاً على الواحد وإذا أكره على  
 أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فأعتق الكل فالعبد حر كله عندهم جميعاً ولا يرجع المكره على المكره بشيء  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجع عليه بقية العبد موسراً كان أو معسراً ولو أكره على أن يعتق  
 العبد كله فأعتق نصفه كان هذا والاقل سواء في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق كله  
 ويغرم المكره قيمة العبد ولو لموسراً كان أو معسراً أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف العبد  
 ويبقى النصف رقيقاً وإذا أعتق نصف العبد يرجع بنصف قيمته وهو النصف الذي أعتقه من العبد على المكره  
 وأما النصف الذي لم يعتق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يضمن المكره أو لا إن كان المكره موسراً  
 يضمن وإن كان معسراً لم يضمن كذا في المحيط \* ولو أن من يضاعف أكره امرأته بوعيد تلف أو حبس حتى  
 تسأله أن يطلقها فطلقها بآثمة فبأنه ذلك فطلقها كما سألت ثم مات وهي في العدة ورثته ولو سأله فطلقها  
 باثنتين ففعل ثم مات وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط \* ولو جعل الزوج أمرها بطلاقه ان شاء  
 الله وأكره الزوج أن يأمره بطلاقه أخرى ولم يدخل بها فطلقها ثنتين لم يضمن المكره كذا في المحيط \*  
 وكذلك لو طلقها التولية التي جعلها الزوج اليه بغير أكره كذا في المبسوط \* ولو طلقها التولية التي أكره  
 الزوج عليها ضمن نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* ألا ترى أنه لو قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق  
 فطلقت إذا شئت ثم أكره بعد ذلك أو قبله على أن يقول لها أنت طالق فطلقت إذا شئت فقال لها ذلك فطلقت  
 نفسها فطلقتين جميعاً غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره ولو كانت هي المسطرة فأكرهته على  
 أن يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يكن لها عليه شيء من المهر ولو كانت أكرهته بالحبس أخذته بنصف الصداق  
 كذا في المبسوط \* ولو أكرهت المرأة لتقبل من زوجها تولية بألف درهم فقبلت تقع تولية رجعية  
 ولا يلزمها المال فلوان المرأة أجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهته عليه صححت إجازته في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمها المال ويصير الطلاق باثماً وفي قول محمد رحمه الله الإجازة باطلة والطلاق  
 رجعي \* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصح أن قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله ولو كان مكان  
 التولية خلع بألف درهم كان الطلاق باثماً ولا شيء عليها كذا في المبسوط في باب الإكراه على النكاح والخلع  
 \* ولو أكره الزوج على أن يطلق امرأته بألف درهم وأكرهت المرأة على أن تقبل ذلك ففعلاه وقع الطلاق  
 بغير مال وكذلك هذا في الصلح من القود والعق على مال إلا أن المولى أن يضمن المكره قيمة عبده إن كان  
 أكرهه بوعيد قتل وإن كان أكرهه بحبس لم يضمن شيئاً كذا في المبسوط \* ولو أكرهت أمة أعتقت  
 على أن تختار نفسها قبل الدخول فلامهر لها على الزوج وللمولاها ولا يضمن المكره كذا في محيط السرخسي  
 \* ولو أكره رجل الزوج بوعيد تلف على أن يطلقها واحدة بألف درهم فطلقها ثلاثاً كل واحدة بألف  
 فقبلت جميع ذلك طلقت ثلاثاً ووجب لها عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها لوقوع الفرقة قبل  
 الدخول لأبب مضاف إليها ولم يرجع على المكره بشيء وإن كان نصف المهر أكثر من ثلاثة آلاف لأن ما زاد  
 الزوج من عنده طائفاً كافٍ في تقرير نصف الصداق عليه ولو أكرهه على أن يطلقها واحدة بألف ففعل  
 وقبلت ذلك وجب لها عليها ألف درهم ثم ينظر إلى نصف مهرها فإن كان أكثر من ألف درهم أدى الزوج  
 إليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكره إن كان أكرهه بوعيد تلف وهذا قول أبي يوسف ومحمد  
 رحمه الله تعالى فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء لها عليه وللزوج عليه ألف كذا في المبسوط \*  
 ولو أكره على أن يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيته ألف والعبد غير مكره فاعتق جائز على المائة  
 ثم يختار مولى العبد فإن شاء ضمن الذي أكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد بمائة وإن شاء المولى أخذ

العبد بالمائة ويرجع على المكره بتسعة مائة تمام القيمة ولو كان أكرهه على العتق بألف درهم إلى سنة وقيمة  
 العبد ألف فالعبد بالخيار إن شاء ضمن المكره قيمة عبده وإن شاء اتبع العبد بألفين بعد مضي السنة لأنه التزم  
 ذلك طوعاً فإن اختار نفسه من المكره قام المكره مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسعى عند حلول الاجل  
 فإذا أخذ ذلك منه أمسك ألفاً مقدراً غرم وتصدق بالفضل لأنه حصل له بكسب حيث وإن اختار اتباع  
 العبد فلا شيء له على المكره بعد ذلك فإن كانت الألفان نحو ما نحل فنجح منها فطلب المولى العبد بذلك النجح بغير  
 إكراه فهذا منه اختيار ولا تباع العبد ولا ضمان له على المكره بعد ذلك كذا في المبسوط \* عبد بين رجلين أكره  
 أحدهما حتى أعتقه جازعته ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العتق لا يجزئ أو يعتق العبد كله  
 والولا لمعتقه وعلى المكره إن كان موسراً ضمن جميع القيمة بينهما نصفان وإن كان معسراً ضمن نصيب المكره  
 وبسعى العبد في قيمة نصيب الشريك وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالمكره ضامن نصيب المكره  
 موسراً كان أو معسراً وفي نصيب الساكن أن كان المكره موسراً قالساكت بالخيار إن شاء أعتق نصيبه  
 وإن شاء استعماه وإن شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فإن ضمنه رجع المكره بما ضمن على العبد واستعماه فيه  
 والولا بين المكره والمكره نصفان وإن كان المكره معسراً قالساكت حق الاستعماه أو الاعتاق والولا بينه  
 وبين المكره نصفان كذا في الظهيرية \* ولو قتل عبد رجل رجلاً خطأ أكره مولاه حتى أعتقه وهو لم ينجح بالجنابة  
 ضمن المكره قيمته وبأخذها المولى ففعلها إلى ولي الجنابة ولو كان الإكراه بحبس أو قيد يضمن المولى قيمته  
 لولي الجنابة دون الدية ولا يضمن المكره شيئاً لمولاه كذا في محيط السرخسي \* ولو أن لصاً أكره رجلاً بوعيد تلف  
 على أن يعتق عبداً سوى ألف درهم عن رجل بألف درهم ففعل ذلك وقيل المعتق عنه طائفاً فالعبد حر عن  
 المعتق عنه ثم ربح العبد بالخيار إن شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وإن شاء ضمن المكره فإن ضمن المكره قيمته رجع  
 بها على المعتق عنه وبثبت الولا له وإن ضمن المعتق عنه لم يرجع بها على المكره ولو أكرهه بحبس كانت له القيمة  
 على المعتق عنه ولا شيء له على المكره كذا في المبسوط \* ولو أكره المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك  
 فالعبد حر عن المعتق عنه والولا له وضمان العبد على المكره خاصة لمولى العبد قال شمس الأئمة السرخسي إن  
 هذا بمنزلة مالوا أكره رجلاً على بيع عبده من هذا بألف درهم ودفعه اليه وأكره الآخر على شرائه وقبضه  
 وعتقه بوعيد تلف ففعل ذلك وفي هذا الضمان يكون على المكره خاصة فكذلك فيما سبق ولو أكرهها على  
 ذلك بالحبس ففعل ضمن المعتق عنه قيمته مولاه ولا ضمان على المكره ههنا ولو أكره المولى بالحبس والمعتق عنه  
 بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه الذي أكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية \* ولو  
 أكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه شيء ويضمن المكره كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال للص  
 الغالب لرجل لا تقتلني أو تعتقني عبداً أو تطلقني امرأتي هذه أمها شئت ففعل المكره ما لم يدخل  
 بالمرأة فما بشرنا فذو يقرم المكره الأقل من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزوج دخل بها لم يقرم المكره  
 له شيئاً كذا في المبسوط \* وفي التصريح ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الإكراه بحبس أو قيد ففعل  
 أحدهما لم يقرم الذي أكره شيئاً كذا في التتارخانية \* ولو أكره الرجل على أن يقول كل مولود أملكه  
 فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبداً عتق ولا يرجع على المكره بشيء وإن ورث عبداً في هذه الصورة  
 عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد استصفاً ولو أكره الرجل على أن يقول له بعد ما نشت فانت حر أو أن  
 دخلت الدار فانت حر ثم شاء العبد أو دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكره ولو أكره على أن يعتق  
 عتق عبده بعتق نفسه وذلك الفصل أمر لا بد له منه كسلاة الفرض وضوحاً أو كان فعلاً يخاف بتركه الهلاك  
 على نفسه كالأكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره وإذا أكره على أن يعتق عبده  
 بتقاضى دينه أو ما أشبه ذلك بماله منه بدلاً يرجع على المكره ويكون ذلك عتق الإكراه بوعيد الحبس كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو أكره بوعيد تلف على أن يأذن له في عتقه فأذن له نفسه فأعتقه عتق والولا  
 للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبار أنه أعتقه بل باعتبار أنه ألبأه إلى الأمر بالعتق حتى لو كان أكرهه على  
 ذلك بحبس لم يضمن له شيئاً كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ولو أن رجلاً أكره  
 بوعيد قتل أو حبس أو قيد أو ضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح



جائزا ويكون لها من عشرة آلاف درهم مهر مثلها ألف درهم ويطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية  
 ولا يرجع الزوج على المكره بشئ كذا في التتارخانية • ولو ان المرأة هي التي أكرهت حتى يتزوجها  
 الرجل على ألف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف درهم فزوجها أو ولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان  
 على المكره ثم هل للمرأة والأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح فان كان كفوا لها وقد رضى بالمسمى كان  
 للأولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا أصل ولوزوجت نفسها في الابتداء من  
 كفوا بأقل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفوا لها فلا للأولياء الاعتراض على  
 هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضى بالمسمى ولم يدخل به الزوج فان لم ترض بالمسمى ينظر فان كان  
 الزوج كفوا لها فلا حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فإذا رقت الامر الى  
 القاضي يخبر زوجها فيقول له أتم لها مهرها والافترق بينكما فان أتم نفذ النكاح وان أبي يفرق بينهما  
 ولا يكون لها مهر وان لم يكن الزوج كفوا لها فلا للأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة لنقصان المهر وعندهما لا حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة لا غير  
 هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي مكرهه فان كان الزوج كفوا لها فلا اعتراض على هذا النكاح  
 لاحد وان لم يكن كفوا لها فلا للأولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة وأما اذا دخل بها وهي  
 طائفة فقد رضى بالمهر المسمى دلالة فكان كالورضى بالمسمى نصا ولو رضى نصا فعلى قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى للأولياء حق الاعتراض وان كان الزوج غير كفوا فلا للأولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى لعدم الكفاءة ونقصان المهر وعندهما عدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخ الاسلام  
 خواهرزاده كذا في العيني شرح الهداية • ولو أكره على أن يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها  
 أو بعق عبده ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة مع الاكراه ثم يرجع  
 المكره على المكره بقيمة العبد ونصف المهر استحسانا والقياس أن لا يرجع عليه وجه الاستحسان أن غرض  
 المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصودا فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد  
 منه اكراه كذا في الكافي • وان كان الاكراه بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة  
 • ولو أكره بوعيد قتل على أن يوكل هذا ببيع عبده بألف درهم وأكرهه على دفع العبد اليه لبيعه  
 ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد وأخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل  
 والمشتري طائعان فولى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن  
 المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على أحد بشئ يريد به لا يرجع على أحد بشئ من ضمان القيمة انما يرجع  
 بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل يرجع الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره  
 والمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن فينقصان ويتراذان الفضل وان اختار تضمين المكره يرجع  
 المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس أو قيد لم يضمن  
 المكره شيئا واذا خرج المكره من الوعد كره بعد هذا أن المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده  
 ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقامسة بين القيمة والثمن وان شاء ضمن المشتري ثم لا يرجع  
 للمشتري بما ضمن على أحد كذا في المحيط • ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار  
 ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكره باكرهه اياه على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكره  
 على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعا مكرهين بالقتل فلا ضمان على المكره خاصة لان الاتلاف  
 مقصوب اليه ولا يرجع المكره على أحد بشئ لانهم صاروا كالألوان كانوا مكرهين بالحبس فلا ضمان على  
 المكره والمولى أن يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة يرجع على المشتري لانه قام مقام من  
 ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومته دون الوكيل لان الوكيل كان مكره على البيع  
 والتسليم بالحبس وذلك متى التزمه العهدة بالعقد ولو أكره المولى بالقتل وأكره الوكيل والمشتري بالحبس  
 فله مولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على أحد بشئ وان ضمن الوكيل كان له أن يرجع  
 على المشتري ولا شيء له على المكره وان ضمن المكره كان له أن يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع

على الوكيل بشئ ولو أكره المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل والمولى ان يضمن  
 المكره قيمته ان شاء ويرجع بها المكره على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط • ولو أكره  
 المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل والمولى ان يضمن المكره قيمته ان شاء ويرجع بها  
 المشتري والمشتري بالقتل فلا ضمان على الوكيل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل والمشتري بالقتل فلا ضمان  
 المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقتل فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على أحد وان شاء ضمن المكره  
 ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي • ولو أكره بالقتل على أن يوكل هذا الرجل بأن يبيع  
 عبده هذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب ومات في يده والوكيل والموهوب  
 له غير مكرهين فله مولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن الموهوب لم يرجع على أحد وان ضمن الوكيل يرجع به  
 على الموهوب • وان ضمن المكره يرجع المكره ان شاء على الموهوب وان شاء على الوكيل ويرجع به الوكيل  
 على الموهوب ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئا وكان للمولى ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء  
 الموهوب فان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب كذا في المبسوط • ولو أكرهه على أن يبيع مال  
 المكره أو يشتري بماله فطالبه بالتسليم صحت الوكالة ولزمته العهدة كذا في التتارخانية • والنذر لا يعمل  
 فيه الا كراه حتى لو أكره بوعيد تلف على أن يوجب على نفسه صدقة أو صوما أو حيا أو شيئا تقرب به  
 الى الله تعالى ففعل لزمه ذلك وكذا ان أكرهه على العيني بشئ من ذلك أو بغيره لان النذر مما لا يطقه الفسخ  
 وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الاكراه ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك وكذا لو أكرهه على  
 ان يظهر من امرأته كان مظاهرا ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا التي فيه وانقطع من جانب الزوج  
 طلاق أو عين فلا يؤثر فيه الاكراه ولو كان هو مكرها على الخلع والمرأة غير مكرهه لزمها البدل كذا في الكافي  
 • ولو أكرهه على أن يخلع امرأته بعد الدخول على الف ومهرها أربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على  
 الف ولا شيء للزوج على المكره كذا في المحيط • واذا وجب على الرجل كفارة ظهارا فكرهه السلطان على  
 ان يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان أكرهه على اعتاق عبده بغير عتقه فلا ضمان على المكره لانه  
 أكرهه على اقامة ما هو فرض عليه اما لو أكرهه على اعتاق عبده بعتقه كشرمس الأئمة السرخسي في شرحه  
 مطلقا من غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يجزئ المكره عن الكفارة لانه في معنى عتق بعوض وذکر  
 شيخ الاسلام في شرحه تفصيلا فتعال ان كان العبد الذي أكرهه على تحريره أخس العبد وأدونهم قيمة  
 بحيث لا يكون عبد آخر أخس وأدون منه قيمة فلا ضمان على المكره وان كان غيره أخس وأدون منه قيمة  
 ضمن المكره قيمته ولا يجزئ المكره عن الكفارة فان قال المكره أنا أبرئ المكره عن القيمة حتى يجوز العتق  
 عن الظهار لا يجزئه عن الظهار ركن اعتق عبده على مال عن الكفارة ثم أبرأه فان قال المظاهر حين اعتق العبد  
 أعتقه عن الظهار لا لدفع الاكراه أبرأه عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسمع للمرأة أن  
 تمكن نفسها منه كذا في المحيط • وان قال أردت العتق عن الظهار كما أمرني ولم يحظر بياني غير ذلك  
 لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو أكرهه بحبس أو قيد أبرأه عنه ولا ضمان له كذا في محيط  
 السرخسي • ولو أكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امرأته فهو مولى فان تركها أربعة أشهر فبانت  
 منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه لانه كان متمكنا من أن يقربها  
 في المدة فاذا لم يفعل فهو كراهي بما لزمه من نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه لانه كان متمكنا من أن يقربها  
 المكره بشئ وكذا لو أكرهه على أن يقول ان قربتها فبانت هذا امر فان قربها بعتقه ولم يضمن المكره  
 لانه ما جرى على سنن اكرهه وان تركها فبانت بالايلاء قبل الدخول غرم نصف المهر ولم يرجع على المكره  
 بشئ كذا في المبسوط • ولو كان مدبرا أو كانت ام ولد حلفت بعتقها ففرب المرأة لم يضمن المكره شيئا فان  
 لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف المهر ولا يرجع على المكره بالايلاء منه ومن قيمة من حلف  
 بعتقه استحسانا كذا في محيط السرخسي • ولو أكرهه على ان قال ان قربتها فبانت بالايلاء صدقة في المالكين  
 قدر كها أربعة أشهر فبانت ولم يدخل بها أو قربها في الأربعة الأشهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكره  
 بشئ وهو في المذنب نظير ما لو أكرهه على النذر بصدقة ماله في المالكين كذا في المبسوط • ولو أكرهه



على كفارة عين قد حنت فيها ومعناه انه اكرهه على أصل التكفير من غير تعيين نوع من أنواع الكفارة فكفر  
نوعان أنواع الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة العين فهو جاز ولا ضمان على المكروه وان اكرهه على  
اعتناق عبده به منه أو بغيره فانه كان قيمة أدنى العبد مثل أدنى الصدقة والكسوة فهو جاز ولا ضمان على  
المكروه وان كان قيمة أدنى العبد يزيد على أدنى الصدقة والكسوة ضمن المكروه قيمة العبد ولا يجوز عن كفارة  
العين فان كان الاكرام في هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكروه ويجزئه عن الكفارة وان اكره  
على الصدقة بوعيد قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكرهه على التصديق به أدنى من قيمة ما يجزئ في الكسوة  
والعتق فانه يجزئه عن الكفارة ولا ضمان على المكروه وان كان يزيد على أدنى ما يجزئ في الكسوة والعتق ضمن  
المكروه فيه ولا يجزئه عن الكفارة فان قدر على الذي أخذه منه بستره ما أخذه منه وان كان الاكرام في هذه  
الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذي أخذه منه ويسترد ما أخذه منه لانه لم يكن راضيا  
بالتسليم مع الحبس والقيد فان أجازته المتصدق بعد ذلك ان كان المال قائما وقت الاجازة علت اجازته وان كان  
هالكا لا تعمل كذا في المحيط قال كل شيء وجب لله عليه من بدنه أو هدى أو صدقة أو حج فأكراه على أن  
يعضيه ففعل ولم يأمره المكروه بشيء بعينه فلا ضمان على المكروه ويجزئ عن الرجل ما مضاه فان أوجب شيئا  
بعينه على نفسه صدقة في المساكين فأكراه بحبس أو قتل على أن يتصدق بذلك جاز ما منع منه ولم يرجع على  
المكروه بشيء وكذلك الاضحية وصدقة الفطر لو أكره عليه ما رجع حتى فعلها ما أجزأه ولم يرجع على المكروه بشيء  
ولو قال لله على هدى أهديه الى بيت الله فأكراه بالقتل على أن يهدي بغيره أو بدنه يخرها ويتصدق بها ففعل كان  
المكروه ضامنا لقيمتها ولا يجزئه مما أوجبه على نفسه ولو أكرهه على أدنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها  
فأضاه لم يغرم المكروه شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال لله على عتق رقبة فأكراهه على  
أن يعتق عبدا بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكروه قيمته ولم يجزئه عن النذور وان كان يعلم ان الذي أكرهه على  
حقه أدنى ما يكون من العبد في القيمة لم يكن على المكروه ضمان وأجزأ عن العتق ليقبضوا بوجوب هذا المقدار  
عليه ولو قال لله على أن أتصدق بنوب هروي أو مروى فأكراهه على أن يتصدق بنوب بعينه قصده به  
فانه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم محيطا به أدنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها أجزأ ذلك  
ولا ضمان على المكروه وان كان غيره أقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكروه ذلك ويقع المؤدى  
في المقدار الادنى يجزئ عن الواجب واذا قال لله على أن أتصدق بعشرة أفقره حنطة على المساكين فأكراهه  
بوعيد قتل على أن يتصدق بخمسة أفقره حنطة جيدة تساوي عشرة أفقره حنطة رديئة فالمكروه ضامن  
من الطعام مثله لان المؤدى لا يخرج عن جميع الواجب لانه لا معتبر بالجودة في الاموال الربوية عند مقابلتها  
ولا يمكن تجوزها عن خمسة أفقره حنطة لان في ذلك ضررا على الساذر على الساذر أن يتصدق بعشرة  
أفقره رديئة ولو أن رجلا له خمس وعشرون بنت مخاض خال عليه الحول فوجب فيها بنت مخاض وسط  
فأكراهه بوعيد قتل على أن يتصدق على المساكين ببنات مخاض جيدة غرم المكروه فضل قيمتها على قيمة  
الوسط لانه ظالم في الزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكروه  
وذلك لان هذا ليس بحال الربا فيمكن تجوز بعضه عن كله كذا في المبسوط • اذا اكره الرجل على الزنى  
بامرأة فزنى بها كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يقول يجب عليه الحد ثم رجع وقال لا حد عليه وهو  
قولهما ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكروهة على الزنى أو كانت طائفة ولا يرجع عما ضمن على  
المكروه لان منفعة الزنى حصلت فزاني وكان كالواكره على كل طعام نفسه فاكل ان كان جاعا لا يرجع  
على المكروه بشيء وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا أكرهت على الزنى فلا حد عليها  
والرجل آثم في الاندفاع على الزنى لان الزنى من المظالم وأما المرأة اذا كانت مكروهة على الزنى هل تأثم ذكر شيخ  
الاسلام في شرحه في باب الاكرام على الزنى أنها ان اكرهت على أن تمكن من نفسها ففعلت فأنها آثمة  
وان لم تمكن هي من الزنى وزنى بها الاثم عليها وذكر أيضا في الاكرام اذا اكرهت على الزنى ففعلت من نفسها  
فلا اثم عليها وهذا كله اذا كان الاكرام بوعيد نفق فان كان الاكرام بوعيد محرم أو قيد ففعل الرجل الحد  
بلا خلاف وأما المرأة فلا تد عليها ولكنها تأثم ولو امتنع المكروه عن الزنى حتى قتل فهو مأجور كذا في المحيط •

ولو قال

ولو قال الحربى لرجل مسلم ان دفعته الى هذه الجارية لا زنى بها دفعت اليك ألف نفس من المسلمين ففعلهم  
عن أسرارنا لا يحل لهذا المسلم أن يدفع اليه الجارية كذا في خزائن المفتين • وان أكره على الرذة لم تبين  
زوجته منه فان قالت المرأة قد بنت حسنك وقال هو قد أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله  
استحسانا لانه منكر للفرقة ولو قال الذى اكرهه على اجراء كلمة الكفر خطريالى في قولى كفرت بالله  
ان أخبر عن امر ما من كذا ولم أكن فعلت كذا فيمأمنى بانته امرأته حكما ولم تبين فيما بينه وبين الله  
تعالى ومن أقر بالكفر فيما مضى طاعنا ثم قال عذبت به كذبا لا بصدقه القاضى وبصدق فيما بينه وبين الله  
تعالى ولو قال خطريالى الاخبار عما مضى وما أودت به الخبر بل أردت به الانشاء كما طلب منى فقد أقر  
بالكفر حقيقة فبين امرأته منه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر ببالى شيء ولكنى كفرت  
بالله كفرا مستقبلا وقلبي مطمئن بالايمان لم تبين امرأته وعلى هذا اذا أكرهه على الصلاة للصليب أو أن يسجد  
لصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله ففعل وقال خطريالى الصلاة لله وسب رجل آخر ونوت ذلك  
بانت منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى للصليب وسب محمد النبي صلى الله وسلم عليه  
وعلى آله وقد خطريالى الصلاة لله وسب غير النبي بانت امرأته قضاء وديانة وان لم يخطر بباله شيء وصلى للصليب  
وسب محمدا عليه السلام وقلبي مطمئن بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما أكرهه عليه ولم يكن  
دفعه عن نفسه اذ لم يخطر بباله غيره كذا في الكافي • اذا سلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو أكره  
على الاسلام حتى أسلم ثم رجع عن الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين • وعلى هذا اذا قيل له لان صليت  
لاقتلك تخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو يعلم انه يدفع تركها فلما صلى قتل لم يكن آثما في ذلك لانه  
تمسك بالعزيمة وكذا الصوم ومضان لو قيل له وهو مقيم ان لم تفطر لا تقتلك فأتى أن يفطر حتى قتل وهو يعلم  
أن ذلك يدفعه كان مأجورا لانه تمسك بالعزيمة وان أظروا وسعه ذلك الا أن يكون مريضا يخاف على نفسه  
ان لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك يدفعه فحينئذ يكون آثما وكذلك لو كان مسافرا فقام في شهر  
رمضان ففعل له لا تقتلك أو تفطر فأتى أن يفطر حتى قتل كان آثما كذا في المبسوط • وعن ابن شجاع  
رحمته الله تعالى انه قال لو قال أهل الحرب لبي من الانبياء أخذوه ان قلت لست بنبي تركك وان قلت أنا نبي  
قلت لا يسعه سوى أن يقول أنا نبي الله ورسوله وان قالوا القبريبي ان قلت ليس هذا نبي تركك وان قلت  
هو نبي قلت انيك له أن يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن محرما  
قبله لثقتك أو لثقتك هذا الصيد فأتى أن يفعل حتى قتل كان مأجورا ان شاء الله تعالى فان قتل الصيد  
فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما الاكرام فلا شيء عليه وان  
كانا محررين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان ففي القياس يجب الكفارة  
على القاتل دون الاكرام لان قتل الصيد فعل ولا أثر للاكرام بالحبس في الافعال وفي الاستحسان على  
كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكروه وان توعده  
بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبمنزلة الكفارة في قتل الادعي خطأ كذا  
في المبسوط • وجعل أكرهه على أن يجامع امرأته في رمضان نهرا أو يأكل أو يشرب ففعل لا كفارة  
عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أكرهه بالقتل على أن يذبحه أن يفعل فان  
فعل وكان محرما فقد أحرماه وعليه الكفارة دون الذي اكرهه ولو أكرهت امرأته محرمة بالقتل على الزنى  
وسمها أن تمكن من نفسها وبفساد احرامها وتجب عليها الكفارة دون المكروه وان لم تفعل حتى تقتل  
فهي في معصية من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع أو جبت الكفارة على المكروه لا يرجع بها على المكروه  
ولو رجع عنها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز أن يرجع عليه باسرها التزمه هكذا في المبسوط • قال  
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا هدته السلطان وصي يقيم بقتل أو اتلاف عضو منه ليدفع ماله اليه  
ففعل لم يضمن ولو هدته بحبس أو قيد ضمن ولو هدته بأخذ مال نفسه ان لم يسله اليه مال اليمين ان علم أنه  
يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يصح فيه لا يبعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشى أن  
يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع اليه المال وان أخذ السلطان مال اليمين نفسه فلا ضمان

مطلب  
صح سلام المكروه

مطلب  
اكرام المحرم  
على قتل الصيد



على الوصي في الوجوه كلها كذا في البيع • ولو قيل لرجل دلتنا على مال أو ثقتك فليرفعه حتى قتل لم يكن آتيا وان دلتهم حتى أخذوه ضمنوا له كذا في الميسر • واقه أعلم

(الباب الثالث في مسائل عقود التلبيط)

إذا قال رجل اني أريد أن أبيعك عبدي هذا التلبيط لا مراً أخافه وحضر هذه المقالة شهود فقال له المشتري نعم ثم خرج إلى السوق وتبايعا وأشهدوا على ذلك فإذا تصادقا بعد البيع أنهما باعيا البيع على تلك الموضوعة فالبيع فاسد بخلاف وإذا تصادقا بعد البيع أنهما قد كانا عرضا عن تلك الموضوعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بخلاف وإذا تصادقا على الموضوعة على التلبيط قبل البيع الآن أحدهما ادعى البناء على تلك الموضوعة وادعى الآخر الاعراض عن تلك الموضوعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز والقول قول من يدعي الاعراض عن تلك الموضوعة لأنه يدعي جواز العقد وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى البيع فاسد والقول قول من يدعي البناء على تلك الموضوعة لأنه يدعي ما عرف بانصاقهما وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على الموضوعة ثم قال لا يضر بي السانئ وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى أحدهما الموضوعة على التلبيط وأنكر الآخر الموضوعة فالقول قول المنكر للموضوعة فإن أقام المذعي للموضوعة البينة على الموضوعة وقال بفنائه البيع على تلك الموضوعة ان صدقه الآخر في البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر عرضا عن تلك الموضوعة فالمسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على ان البيع بينهما كان تلبيطاً ثم أحياه أحدهما لم يميز ما لم يميزا جميعا وان اتفقا على أن البيع كان بينهما تلبيطاً وقبض المشتري العبد من البائع على ذلك وأعتقه كان عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المشتريين جميعا ولو فوضا على أن يخرجهما أتيا بهما العبد أمر بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقر بذلك فليس هذا ببيعاً وان ادعى أحدهما أن هذا الآخر اهزل وتلبيطاً وادعى الآخر أنه جده فالقول قول المذعي للبيد لأنه يدعي الجواز وعلى الآخر البينة وان قال الآخر ناهذا البيع الذي أخبرناه لا يجوز هذا إذا كانت التلبيط في ذات البيع وان كانت التلبيط في البدل بأمر فوضا في السر أن الثمن ألف إلا أنهم يتبايعان بأني درهم في العلانية ليكون أحد الاثنين سمعة فان تصادقا على الاعراض عن تلك الموضوعة فالبيع جائز بأني درهم وان تصادقا على أنهما يتبايعا على تلك الموضوعة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى البيع جائز بأني درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرحه وان تصادقا على أنه لم يخرجهما في وقت العقد فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى البيع باطل درهم قال شمس الأئمة السرخسي وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي إحدى الروايتين عنه البيع بأني درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الاقرار وقال هذه الرواية أصح ولم يذكر شيخنا الأعلام هذا التفصيل في شرحه ولو فوضا في السر أن يكون الثمن مائة دينار وتصادقا في العلانية بعشرة آلاف درهم افتقد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز وان عقد في السر البيع بين من عقد في العلانية مرة أخرى فان عقد في العلانية ينجس ما عقده في السر إلا أنه كثر ما عقده في السر بأن يتبايعا في السر بأني درهم ثم يتبايعا في العلانية بأني درهم ان أشهدا أن ما عقدا في العلانية اهزل وسمعة فالتقيد عقد السر وان لم يشهدا أن العلانية هزل وسمعة فالتقيد عقد العلانية وكذلك ان عقدا في العلانية ينجس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا أن أشهدا أن ما عقدا في العلانية هزل وسمعة فالتقيد عقد السر وان لم يشهدا على ذلك فالتقيد عقد العلانية ولو قال في السر تريد أن تظهر بيعا علانية وهو بيع تلبيط وباطل واجتماع على ذلك ثم ان أحدهما قال علانية وصاحبه حاضر افتقد كذا قلنا كذا وكذا في السر وقد بدى أن أحدهما يبيع صاحبه يبيع ذلك فلم يقل شيئا حتى يتبايعا فالبيع جائز ولو لم يسمع صاحبه ذلك وتصادقا فالبيع فاسد وان قبضه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول البائع فعتقه جائز عليه الثمن وان كان ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط • ولو أن رجلا قال لامرأة أتزوجك تزوجا فلا فقات المرأة

نم ووافقه على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء وفيما بينه وبين ربه ولو أن رجلا قال لامرأة أو وليها أو قال لوليها دونها اني أريد أن أتزوج فلانة على ألف درهم ونسج بالفين والمهر ألف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على ألفين علانية كان النكاح جائزا والصدق ألف درهم إذا تصادقا على ما قال في السر أو قامت به البينة ولو قال المهر مائة دينار ولكنك تسع بعشرة آلاف درهم وأشهدا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح جائزا بمهر مثلها وكذلك لو قال في السر على أن يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العلانية ولم يسم لها مهر فله مهر المثل وان قال عند العقد عقدنا على ما تراضيه من المهر فالنكاح جائز على مائة دينار كذا في الميسر • فان عقد في السر النكاح بألف ثم تنكحا في العلانية بأني درهم ان أشهدا أن ما ينظران في العلانية سمعة وهزل فالنكاح صحيح وان لم يشهدا أن ما ينظران في العلانية سمعة فالنكاح صحيح والعلانية وكذلك الجواب فيما إذا عقد في العلانية ينجس آخر وان ادعى أحدهما العلانية وأقام عليها البينة وادعى الآخر السر وأقام عليه البينة أخذ البينة العلانية إلا أن يشهد الشهود أنهم قالوا في السر انانهم بذلك في العلانية سمعة فحينئذ أخذ البينة السر وبطلت العلانية وإذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل أو أعتق عبده على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة والعبد أو كانا نواصيا في السر أن ما ينظران هزل فالطلاق واقع والمال واجب كذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ولم يذكر في الكتاب أن الهزل كان في جانب الزوج والمولى أو في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولى لاشك أن المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وان كان في جانب المرأة والعبد أو في الجانبين يجب أن تكون المسألة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الإجازة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال القسبة أبو جعفر كذا في المحيط • ولو طلقها وأعتقه أو صالح عن دم العبد على مال في السر ثم طلقها أو أعتقه أو صالح في العلانية مرة أخرى ان كان الثاني ينجس الأول إلا أنه أكثر ان أشهدا أن ما يسميان في العلانية سمعة ورياء فالبدل المسمى في السر وان لم يشهدا على ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البدل ما سميا في السر وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البدل ما سميا في العلانية ويجعل أحد الاثنين زيادة في بدل العقد الأول وقال بعضهم البدل ما سميا في السر وحاصل الخلاف راجع إلى أن الزيادة في بدل الطلاق والعتاق والصلح عن دم العبد هل تصح على قول بعض المشايخ لا تصح وهو الأصح وان كان الثاني ينجس آخر فكذلك الجواب ان أشهدا أن ما يسميان في العلانية سمعة فالنكاح صحيح كذا في التتارخانية • وإذا فوض الرجل والمرأة أن المهر دينار وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدينارين التي فوضا عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن تكون الدينارين مهرها ألتزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط • وإذا قال لامرأة أطلقك على ألف درهم ولكنك تسع بمائة دينار وطلقة فاجابة دينار فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان فوضا أنهما يسميان الدينارين سمعة وهزلا كذا في التتارخانية

(الباب الرابع في المتفرقات)

ولو أكره بوعيد تلف أو حبس أو قيد على أن يقر فأن لا يصح اقراره فان أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط على الاقرار بألف فأقر جاز فان وقع في قلبه ان هذا القدر من الحبس والقيد يفسده كان الاقرار باطلا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا إذا كان الرجل من أوساط الناس فان كان من أشرفهم حيث يستكشف من ضرب سوط في الملا أو قيد أو حبس يوم أو تعريض أذنه في مجلس الساطان فانه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي • ولو أكره على أن يقر بأني درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ الاقرار ولو أكره على أن يقر لفلان بألف فأقر بمائة مائة لا يصح استصحابا ولا يلزمه المال ولو أقر بأني درهم أو بأني وخمسة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه هكذا في فتاوى قاضي خان • وان أقر له بنصف غير ما أكره هو عليه من المكيل والموزون فهو طائع



فما أقتربه ولو أكرهه على أن يقتره بألف فأقتره ولفلان الغائب بألف فالأقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى سواء أقتر الغائب بالشركة أو أنكرها وقال محمد رحمه الله تعالى إن صدقة الغائب فيما أقتر به بطل الأقرار كله وإن قال في عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي أكرهه على الأقرار له جازا لأقرار الغائب بنصف المال كذا في المبسوط . قال وإذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقتر بعتق ماض أو طلاق أو نكاح وهو يقول لم أفعله فأقتر به مكرها فالأقرار باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والاكره بالحبس أو الضل في هذا سواء وكذلك الأقرار بالرجعة والتي بالابلا والعتق عن دم العمد فانه لا يصح مع الاكره وكذلك الأقرار في عبده أنه ابنه أو في جاريته أنها أم ولده كذا في المبسوط في باب الاكره على الأقرار وفي التجريد إذا أكره بضرب أو حبس حتى يقتر على نفسه بعتق أو عاصم فذلك باطل فإن خلى سيده ثم أخذ بعد ذلك فأقتر به أقرارا مستقبلا أخذه وإن لم يجعله ولكن قال لا أخذ بأقراره فان شئت فأقتر وإن شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الأقرار وإن خلى سيده ولم يوارع بصير المكره بعث من أخذه ورد فأقتر به أول مرة من غير اكره فليس هذا بشئ كذا في التتارخانية . ولو أكره على أن يقتر على نفسه بعتق ماض أو طلاق أو نكاح لم يلزمه شئ فإن أقيم عليه بأقراره وهو معروف بما أقتر به إلا أنه لا يئنه عليه لم يقتض من المكره استصحابا ومن جيع ذلك في ماله وإن لم يكن معروف بذلك اقتض من المكره فيما فيه قصاص ومن مالا قصاص فيه هكذا في محيط السرخسي . ولو أكره ليقتر بقتل أو تلف وديعة فأقتر لا يصح إقراره كذا في فتاوى قاضي خان . ولو كان أكرهه على الأقرار باسلام ماض منه فالأقرار باطل وكذلك لو أكره بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقتر بأنه لا قود له قبل هذا الرجل ولا يئنه عليه به فالأقرار باطل فإن أقام بعد ذلك وأقام البيعة عليه به حكمه بالعقد لأن ما سبق منه بالعقد بطل فكان وجوده كعدمه وكذلك لو أكره على أن يقتر بأنه لم يتزوج هذه المرأة وأنه لا يئنه عليها بذلك أو على أن هذا ليس بعبد وأنه حر الأصل فأقراره بذلك باطل لأن الاكره دليل على أنه كاذب فيما أقتر به فلا يمنع ذلك قبول بيئته على ما يدعي من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط . ولو أكره على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة لا يصح ذلك فلو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته . كذا في فتاوى قاضي خان . ولو أكره على تسليم الشفعة بعد ما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين علمها أو أراد أن يسكت بطلبها فأكره على أن لا ينطق بالطلب يوما أو أكثر كان على شفعته إذا خلى عنه فإن طلب عند ذلك والابطلت شفعته كذا في الظهيرية . وإذا ادعت امرأة على زوجها قذف أو غيره من الرجل وقامت عليه البيعة بذلك وزكوا في السر والعلانية وأمر القاضي الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال لم أقذفها وقد شهدوا على بالزور فإن القاضي يجبره على اللعان ويجبه حتى يلاعن فإن جبه حتى لا عن أو هدده بالحبس حتى لا عن وقال أشهد بالله أني لم أصادق في فمها ربيته من الزنى فله أربع مرات ثم قال لعنة الله على من كذب من الكاذبين فيما ربيته من الزنى والتعت المرأة أيضا وفتر القاضي بينهما ثم ظهر أن الشهود عبيد أو محدودون في قذف أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فإن القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها إليه ولو كان القاضي لم يجبه حتى يلاعن ولم يهدده بجس ولكنه قال قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يرده على هذا فالتعن الرجل كما وصفت لك والتعت المرأة ففتر القاضي بينهما ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا فأبطل شهادتهم فانه يعضي اللعان بين الزوج والمرأة ويعضي الفرقة ويجعلها بائنة من زوجها كذا في المبسوط . وفي الخزانة . ولو أكره القاتل على قبول الصلح عن دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التتارخانية . وإذا أكره على العفو عن القصاص فعناقا لعفو جاز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا إذا أكره على إبرا مديونه فأبرأه فالإبراء باطل كذا في المحيط . وإن أكره الولي المرأة على التزوج بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكره فرضيت المرأة ولم يرض الولي فالولي طلب الفراق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك كذا في الكافي . إذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح عن الصداق أو بقرنه كان اكرها لا يصح صلحا ولا إبراؤها في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وإن أكره الزوج امرأته وهذا باطلا

أبو القزح عليها أو بالتسري لا يكون اكرها ولو أكرهت المرأة على إرضاع صغير أو أكره الرجل على أن يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل ثبت أحكام الرضاع ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فحلف تنقذ المين حتى لو دخل كان حاشا وكذا لو أكره على مباشرة شرط الحنث بأن كان حلف أو لا أن لا يدخل دار فلان أو لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم أكره على الدخول والكلام ففعل كان حاشا وإذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكره على الدخول بها ثبت أحكام الدخول من تأكد المهر وجوب العدة وحرمه نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان . قال أبو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال له السلطان إن لم تعطني المال حبستك شهرا أو ضربتك سوطا أو أطوف بك في البلاد لا يجوز له أن يدفع المال إليه وإن فعل ذلك ضمن وإن قال أقطع بذلك أو أضربك خمسين سوطا فندفع فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية . ولو أكره على أكل الطعام أو لبس الثوب ففعل حتى تخزق الثوب لا يضمن المكره كذا في التهذيب . ولو أعتقت أمة لها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف أو حبس على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك كذا في الظهيرية . ولو أن رجلا استكره امرأته أبيه فجاء معها يريد به القصاص على أبيه ولم يدخل بها أبوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنه وإن كان الأب قد دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريد به القصاص أن يكون قصده إفساد النكاح فأما الرني لا يكون إفسادا كذا في المبسوط . ولو أكره الرجل على أن يبيع عبده من فلان فوجب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان الواهب أن يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده وتسلمه إلى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره أن يرجع على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضي خان . ولو أكره ليقتر فلان بمال فأقتر وأخذ منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مقلبا كان للمكره أن يرجع بذلك على المكره كذا في التتارخانية . إذا أكره الرجل أن يذبح عبده ففعل ضح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكره في الحال وإذا مات المولى يعتق المدبر وترجع ورثة المولى بثلاث قيمته مدبر على الأحرار أيضا ولو أكره على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الأخذ صح الإبداع ويكون أمانة عند الأخذ وإن أكره القايض على القبض ليس دفعها إلى الأمر المصرونه قصدها فاضاعت في يد القايض فإن قال القايض قبضتها حتى أدفعها إلى الأمر المكره كما أمرت به فهو داخل في الضمان وإن قال قبضتها حتى أردتها إلى مالكها كانت أمانة عنده ولا ضمان عليه وبكون القول قوله وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض فلفق المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضي خان . ولو أكره عبد لرجل على أن يقبل تدبير مولاة على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التتارخانية . ولو كان المكره صبيا أو معتوها فخكه محاق الاكره حكم البالغ العاقل ولو كان المكره غلاما أو معتوها له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاتقه المكره في ثلاث سنين ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا إذا أكره على قبول الهبة بعوض تعدله قوب وقبض العوض لا يرجع على المكره هكذا في فتاوى قاضي خان . ولو أكره على قتل موزنه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكره قصاصا لموزنه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى . كذا في التتارخانية . ولو أكرهه بالحبس على أن يبيع ماله لهذا ويدفعه إليه وأكره الآخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القايض ولو أكره القايض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القايض ولا المكره شيئا ولو أكره الواهب تلف أو أكره الموهوب له بجس كان لصاحب المال أن يضمن إن شاء المكره وإن شاء القايض فإن ضمن المكره رجعه على القايض كذا في المبسوط . ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق وتطلق وكان المهر على الزوج ولا يرجع فإن كان النكاح بأكثر من مهر مثلها لا تلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضي خان . ولو قال عبده حر إن دخل هذه الدار فأكره بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما إذا جعل فادخل إلا أن يكون قال إن صرت في هذه الدار فعبدي هذا حر ففعله المكره حتى أدخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكره في الوجهين كذا في المبسوط



والمرأة اذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكره وكذا الرجل اذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان • ولوا كره علي ان قال ان قربتها فهي طالق ثلاثا ولم يدخل بها ففعل لا يفسخ ولا يبرأ من المهر المهر المهر على المكره بشئ وان لم يقربها حتى بانتهى أربعة أشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي أكرهه كذا في المبسوط • ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فأكره علي أن يتزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح وتعلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره كذا في فتاوى قاضي خان • وان غلب قوم من الخوارج المتأولين على أرض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلا على شئ أو أكره قوم من المشركين رجلا على شئ فهذا في حق المكره فيما يسهه الاقدام عليه أو لا يسهه بمنزلة أكره اللصوص فأما ما يضمن فيه اللصوص أو يلزمهم به القود في جميع ما ذكرناه فإنه لا يجب شئ من ذلك على أهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كما لو باشر والاتلاف بأيديهم كذا في المبسوط • والله أعلم

## (كتاب الحجر)

وفيه ثلاثة أبواب

(الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه وتفصيل مسائل الحجر المتفق عليها) • أما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف في قول الشخص مخصوص وهو المستحق للحجر بأي سبب كان قال القدوري الأسباب الموجبة للحجر الصغير والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية • قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الا من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسيئ الناس ما يضرهم ويهلكهم وعنده أنه شفا ودواء • والثاني المفتي الماخذ وهو الذي يعلم الناس الحيل أو يفتي عن جهل • والثالث المكاري المفسد • وعند صاحبيه يجوز الحجر بما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبثلاثة أسباب أخرى وهي الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضي خان • والمكاري المفسد أن يتقبل الكراء ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالتاسع يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرفه ما أخذ منهم في حاجته فاذا جاء أو ان الخروج يحتمل هو نفسه فيذهب أموال المسلمين وربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والقرى وكذا في الذخيرة • فلا يصح تصرف الصبي الا بأذن وليه ولا تصرف عبد الا بأذن سيده رعاية لحق سيده كيلا تعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا أذن في التصرف جاز لانه رضى بقضائه كذا في الكافي • ولا يجوز تصرف الجنون المغلوب أصلا ولو أجاز له الولي وان كان يحن تارة ويقب أخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعتوه كالصبي العاقل في تصرفه فانه وفي رفع التكليف عنه واختلاف في تفسيره اختلاف كبير وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضر به ولا يشتم كما يفعل الجنون كذا في التبيين • وذكر في ما ذون شرح الطحاوي يجوز اذن الاب والجد ووصيه ما واذن القاضي ووصيه للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الأم للصغير وأخيه وعمه وخاله • كذا في الفصول العمادية في الفصل السابع والعشرين • الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع أو اشترى فأجاز له الولي لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني أنه يعقل أن البيع سالب للمالك والشراء جاذب ويعرف الغبن اليسير من الفاحش فاذا تصرف فالولي ان رأى المصلحة فيه أجاز له واذا أذن لمثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن أو لم يكن ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف والاب يابى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم أذن له الولي بالتصرف فأجاز ذلك التصرف نفذ كذا في السراجية • وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغير والجنون والرق فوجب الحجر في الاقوال التي تتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء وأما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك العبد والمعتوه وأما ما يخص منها ضررا كالطلاق والعاق فإن يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والجنون دون العبد ولا يوجب هذه المعاني الثلاثة الحجر في الافعال حتى ان ابن يوم لو انقلب على فارورة انسان فكسر ما وجب عليه الفهم في الحال وكذلك العبد والجنون ان اتلفا شيئا لمهما الفهمان

في الحال

في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندرج بالشبهات كالحودود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والجنون حتى لا يجب عليهما الحد بالزنى والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية • واقرار العبد نافذ في حق نفسه فان أقر بما لزمه بعد عقته لغيره في الحال وصار كالمعسر وان أقر بحد أو قصاص أو طلاق لزمه الحال كذا في الاختيار شرح المختار • والله أعلم

## (الباب الثاني في الحجر للفساد)

وفيه فصلان

(الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها) لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفقر والغفلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوزان غير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما في تصرفات لا تصح مع الهزل والا كراه كالبيع والابارة والهبة والصدقة وما يمتثل الفسخ وكل تصرف لا يمتثل الفسخ كالطلاق والعاق والنكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحودود والقصاص والسفه هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجر والسفيه من عادته التبذير والامراف في النفقة وأن يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يندم العقلاء من أهل الديانة غرض مثل الدفع الى الغنى والاعيان وشراء الحياطة الطيارة بمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة هكذا في الكافي • وتبذير المال كما يكون في الشر بأن يجمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفسخ باب الحياطة والعطاء عليهم كذا في الذخيرة • ثم لا خلاف بصرف جميع ماله في بناء المسجد وأشباه ذلك فيصير عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة • ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجر بسبب الفساد والسفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس السفه هذا الحجر ولا يتوقف على القضاء كذا في المحيط • المحجور بسبب السفه اذا أعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وأدى فانه لا يرجع بماسي على المولى بعد زوال الحجر والمقتضى عليه بالافلاس اذا أعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بماسي على المولى بعد زوال الحجر المحجور بالدين يتقضى اقراره الذي كان منه في المال القائم حالة الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حالة الحجر والمحجور بالسفه لا يتقضى اقراره الذي كان منه في المال القائم في حالة الحجر بعد زواله ولا يتقضى في حق المال المستحدث في حالة الحجر هكذا في المحيط • ولو أن قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فأطلقه ورفع عنه الحجر وأجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا في فتاوى قاضي خان • وبعد هذا الورع الى قاض ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا أجاز الثاني تصرفه فاما اذا أبطلها الثاني ثم رفع الى ثالث فأجازها ثم رفع الى رابع يحضى قضاء الثاني بابطال التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاجازة بعد ذلك كذا في المحيط • فان رفع شئ من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وأبطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ الحجر الاول وقضاءه فلو أن الثاني لم ينفذ الحجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ الحجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وأمضاه كان ذلك قضاء منه لوجود مقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني الحجر الاول وعن أبي بكر البلخي أنه سئل عن محجور عليه وقف فبيعه له قال وقفه باطل الا أن يأذن له القاضي وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه وان أذن له القاضي فهمما أفتيا بعمدة الحجر على الحر البالغ ككما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • واذا صار السفه مصدا لما كان مفقدا هل يزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا تنفذ

بطلان



تصير فانه قبل قضاء القاضى بزوال الحجر وعند محمد رحمه الله تعالى يزول الحجر اذا صار مصليا من غير قضاء القاضى ايضا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضى فلم يرتفع الا بقضاء القاضى ايضا وان صار مصليا كذا في المحيط \* النيم اذا بلغ بالنسبة رشيد او ماله في يد وصيه أو وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فاذا بلغ خسا وعشرين سنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه ماله يتصرف فيه ماشاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يؤثر منه الرشد وان بلغ النيم سفيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على العاقل البالغ وعند صاحبيه بعد ما جبر عليه القاضى لا تنفذ تصرفاته الا أن القاضى يحضى من تصرفاته ما كان خيرا للمجور بأن يرجع في باع والتمن قائم في يده أو حوى فيما اشترى فان بلغ النيم مصليا فاجبر بماله وأقر بديون ووهب ونصدق وغير ذلك ثم قد وصار محال يستحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله تعالى حتى لو رفع الى القاضى يحضى ما فعل قبل الفساد ويصل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينقض الفساد لا يصير مجورا مالم يجبر عليه القاضى حتى لو رفع ذلك الى القاضى يجبر عليه ويحضى ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى قاضى خان \* قال محمد رحمه الله تعالى المجور بمنزلة الصبي الا في اربعة أحدها أن تصرف الوصى في مال الصبي جائز وفي مال المجور باطل والثاني أن اعتاق المجور وتدينه وتطلقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل وانكاح المجور باطل البتة وأخته البتة لا يجوز والثالث أن المجور اذا أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية المجور اذا اجابت بولد فادعاء بنت نسيه ولا يثبت من الصبي كذا في الظهيرية \* وان بلغ النيم سفيها غير رشيد فقبل أن يجبر القاضى عليه لا يكون مجورا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون مجورا من غير حجر كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرا كان أو غائبا الا أن الغائب لا يجبر مالم يبلغه أن القاضى يجبر عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو باع قبل حجر القاضى جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي \* قال فان اشترى هذا المستحق للحجر شيا أو باعه قد ذكرنا أنه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضى فلا يجزى ما لم يكن بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المجور أو لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضى يجبر البيع الا أنه ينبغي للقاضى أن ينهى المشتري عن دفع الثمن اليه فان أجاز للقاضى البيع ونهاه أن يدفع الثمن اليه فدفعه اليه فهلك في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على أن يدفع الثمن اليه مرة أخرى وليس له أن ينقض البيع ولا خيار له وان أجاز القاضى البيع مطلقا ولم ينهه عن دفع الثمن اليه فدفع اليه الثمن مجوز ويبرأ عن الثمن ولو أن القاضى أجاز البيع مطلقا ثم قال بعد ذلك نهى المشتري عن دفع الثمن اليه فالتنهي باطل حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويبرأ عنه فان بلغ المشتري نهى القاضى الآن لا يجوز له أن يدفع الثمن اليه ويثبت حكم النهى في حقه باخبار واحد سواء كان عدلا أو لم يكن عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت حتى لا يجبره رجلان أو رجل واحد عدل وان كان قد قبض الثمن وهو قائم في يده كان النظر في امضاء العقد فان القاضى يحضيه ويجبره وهذا الصبي يبيع ويعلم الوصى ثم يترفع الثمن من هذا المستحق للحجر حتى يظهر رشده كما في سائر أمواله وهذا اذا كان البيع بيع رغبة أما اذا لم يكن بيع رغبة بأن كان فيه محاباة فان القاضى لا يجبر هذا العقد بل يطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائما بعينه رده عليه هذا كله اذا كان الثمن قائما فاما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضى يرد عليه هذا العقد ولا يحضيه ثم لا يضمن المجور والمشتري شيا وان كان المجور واستلم الثمن ينظر ان كل في البيع محاباة فان القاضى لا يجبر هذا العقد ثم ينظر ان استهلك فيما يحتاج اليه بأن أتفق على نفسه أو حججة الاسلام أو أدى زكاة ماله فان القاضى يعطى الدافع مثله من مال المجور ولا فرق بين أن ينفق من مال نفسه أو ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان بيع رغبة فانه يجبر هذا البيع

قوله حتى لا يجبره رجلان  
كذا في جميع النسخ  
والمسواب امقاط لا  
كلا ينفق اه محبته  
مجرأوى

وان استلم الثمن فيما لا يحتاج اليه بأن صرفه الى وجوه الفساد لا يشك أن القاضى لا يجبر هذا العقد سواء كان بيع رغبة أو كان فيه محاباة ثم ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المجور ومثله للمشتري وعند محمد رحمه الله تعالى لا يضمن هكذا في المحيط \* ولو أن رجلا كان صالحا ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضى وقد كان انسان اشترى منه شيا فاختلف المجور والمشتري فقال المشتري اشترىته منك في حال صلاحك وقال المجور لا بل اشترىته منك في حال الحجر فاقول قول المجور وعليه وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة الذي يدعى الصحة ولو أطلق عنه القاضى فقال المشتري اشترىته بعد ما أطلق عنك وقال المجور لا بل اشترىته منك في حال الحجر فاقول قول المشتري كذا في الظهيرية \* ولو أن غلاما أدرك مدركا لرجل وهو مصلح لماله ندفع ماله اليه وصيه أو القاضى فباع عبدا من عبده ولم يدفعه اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالا أو موجلا حتى صار قاسدا حتى يستحق الحجر فدفع اليه الثمن المأبى القريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى ويبرأ في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط \* ولو أن رجلا وكل رجلا ببيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مقسدا بمن يستحق الحجر عليه فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا أن يوصيه القاضى الى الأمر فان أوصاه بربى المشتري وان لم يوص له الى الأمر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع وكذلك الصبي اذا أذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري لم يبرأ كذا في خزائن المفتين \* ولو أن الأمر ببيع العبد والمأمور مقسدا غير مصلح فمن يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والأمر يعلم أولا به فساد جاز بعه وقبضه كذا في المحيط \* ولو حجر القاضى على الصبي ثم أذن له أن يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان اذن القاضى اخر اجاله من الحجر ولكن اذا وهب أو تصدق لم يجز ذلك ولو أمره القاضى ببيع عبده بعينه أو شرا شي بعينه لم يكن هذا اخر اجاله من الحجر وان أذن له في شراء البر خاصة كان هذا اطلاقا من الحجر كذا في الظهيرية \* واذا أدرك النيم مقسدا فحجر القاضى عليه أو لم يجبر عليه فسال وصيه أن يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاغ في يده أو أتلفه فالوصى ضامن وكذلك لو كان الوصى أو دعه المال ايداعا كذا في المبسوط \* ولو أن القاضى أمر غلاما قد بلغ مقسدا غير مصلح وقد حجر عليه القاضى أو لم يجبر عليه بان يبيع ماله ويشترى به صاعا اذنه حتى لو باع واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف بخلاف الأب والوصى فانه اذا أذن له فانه لا يصح اذنه فان وهب أو تصدق به لم يجز وأما اذا اعتق جاز وصى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشترى بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز وان أذن له في بيع عبده بعينه أو شرا عبده بعينه جاز ولا يصير ما ذونا في الاشياء كلها كذا في المحيط \* ولو دبر عبده جاز تدبيره فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشديسي في قيمته مدبرا كذا في التبيين \* ولو جاءت جاريته بولد فادعاء أنه ابنه صحت دعواه وثبت نسب الولد منه وكان ولده حرا من غير سعاية والام تعتق بموته من غير سعاية هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما اذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب الولد منه لكن يكون الولد حرا بالسعاية ولو كانت الجارية لا يعلم لها ولد وقال هذه أم ولدى كانت بمنزلة أم ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها كذا في المحيط \* ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد مثله فهو ابنه يعتق عليه ويسعى في قيمته كذا في المبسوط \* قال في الذي لم يؤنس منه الرشد لو اشترى أباه وهو معروف وقبض كان شراؤه جائزا ويعتق الاب عليه واذا اعتق عليه ذكر أن المشتري لا يضمن للبائع القيمة ولكن العبد يسعى في قيمته للبائع ولو اشترى هذا المجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كان شراؤه فاسدا ويعتق الغلام حين قبضه ثم يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شئ كذا في المحيط \* ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعتق وتلزمه السعاية في قيمته بمنزلة ما لو أعتقه ولو تزوج امرأه صحت نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها فيلزمه أقلهما ويصل الفضل عن مهر مثلها عما سعى ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لان التسمية في مقدار مهر المثل وتنصف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص وكذا الوتزوج أربع نسوة أو تزوج كل يوم واحدة فطلقها هكذا في المبسوط \* والمرأة المجبوزة بمنزلة الرجل المجبور فان تزوجت المجبوزة نفسها من رجل كف يمجوز



نكاحها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو أن امرأة قد بلغت بحجورة عليها لافسادها ما لها تزوجت  
رجلا به مهر مثلها أو بأقل من ذلك أو بأكثر ولا ولي لها ثم رفع ذلك إلى القاضي فإن كان الرجل لم يدخل بها  
وهو كف \* لها وقد تزوجها على مهر مثلها أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالتكاح  
جائز قالوا وماذا كفي الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أنهما من  
قال ماذا كفي الكتاب قولهم جميعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعا من محذور الله تعالى إلى ما قاله  
أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى أن النكاح بغير ولي جائز هذا إذا تزوجت نفسها بمهر مثلها  
أو بأكثر أو بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله فأما إذا تزوجت نفسها بأقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس  
في مثله من كف \* فإنه لا يجوز ويخير الزوج إن شاء أكمل لها مهر مثلها وإن أبي فزق القاضي بينهما ومن  
أصحنا من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن من أصله أن المرأة إذا حط عن مهر مثلها بما لا يتغابن  
الناس فيه كان للولي حق الاعتراض ويخير الزوج بين أن يكمل مهر مثلها وبين أن يفترق القاضي  
بينهما وعلى قولهما حطهما صحيح وليس للولي حق الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما  
وحتى اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء فليس ولا كثير وإن جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الذخيرة  
\* وإن تزوجت بغير كف \* على مهر مثلها كان للقاضي أن يفترق بينهما كذا في المحيط \* ولو اختلفت  
هذه المرأة السفينة من زوجها بما جاز الخلع ولم يجب المال عليها لافي الحال ولا في الثاني ثم الطلاق إن  
وقع بما هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة إن كان دخل بها وإن وقع باللفظ  
الخلع يقع باتنا وهذا بخلاف الأمة البالغة المصلحة إذا اختلفت من زوجها فإن الطلاق يقع باتنا سواء وقع  
باللفظ الصريح أو باللفظ الخلع لأن العوض إن لم يجب للعالم يجب في الثاني كذا في الذخيرة \* فإن اختلفت  
بأذن المولى يجب المال في الحال وإن كان بغير إذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ويخرج الزكاة من مال السفينة وينفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى  
أرحامه الأصل فيه أن كل ما وجب عليه بإيجاب الله تعالى كالزكاة ونفقة الإسلام أو كان حقا للناس  
فهو والمصلحة فيه سواء لأنه مخاطب الآن القاضي يدفع قدر الزكاة إليه ليصرفها إلى مصرفها لكن يبعث  
أمناء معه لتلايصره إلى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية \* وإن طلب من القاضي ما لا يصلح به  
قربته الذين يجبر على نفقتهم أجابه إلى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المال إليه بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم  
المحرم منه ولا ينبغي للقاضي أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة على القرابة وعسرة القريب كذا  
في المبسوط \* قال ولا يصدق السفينة في إقراره بالنسب إذا كان رجلا لافي أربعة أشياء في الولد والوالد  
والزوجة ومولى العتاقة فأما بعد ذلك لا يصدق وإن كان السفينة امرأة فانهما يصدق في ثلاثة أشياء  
في الولد والزوجة ومولى العتاقة ولا يصدق في الولد ثم إذا صدق في حق هؤلاء ان ثبت غيره ولا بالبينة فإنه يجب  
النفقة في ماله وإن لم يثبت غيرهم بالبينة ولكن السفينة أكثر فانه لا يجب النفقة وكذلك لو أقر للمرأة بنفقة  
ما مضى المرأة لم يصدق الابينة كذا في المحيط \* ولو حلف بالله أنه قد رزق من هدى أو صدقة أو ظاهر  
من امرأته لا يلزمه المال ويكفر بيمينه وظهاره بالصوم كذا في الكافي \* ولو ظاهرها من امرأته واعتق فإنه  
لا يجوز عن الظهار ويسمى الغلام في قيمته وكان عليه أن يصوم شهرين متتابعين ولو أن هذا المحجور  
قتل رجلا خطأ كانت دينه على عاقلته وكذلك لو قتل رجلا بعصا كانت الدين على عاقلته مغلطة ثم لا يكفر  
باعتق ولكن يصوم شهرين متتابعين وإن اعتق عبدا عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزه عن  
الكفارة كما في الظاهر كذا في المحيط \* فإن مام المقصد أحد الشهرين ثم صار مصلا لم يجزه إلا العتق بمنزلة  
معسر أسير كذا في المبسوط \* وإن أراد حجة الإسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة إليه بل يسلمها  
إلى ثقة من الحاج بنفقة ما عليه في الطريق بالمعروف كيلا يذروا يسرف ولو أراد عمة واحدة لم يمنع منها  
استحسانا والقياس أن يمنع ولا يمنع من القران ولا من أن يسوق بدنة كذا في التبيين \* ثم القارن يلزمه هدى  
ويجوز قيمة الشاة عندنا ولكن البدنة فيه أفضل كذا في المبسوط \* وإن حث في إحراره ينظر إن كان  
جناية يجوز فيها الصوم كقتل الصيد والخلق عن أذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم

وإن كان جناية لا يجزئ فيها الصوم كالخلق من غير ضرورة والتطبيب وترك الواجبات فإنه يلزمه الدم ولكن  
لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر إلى أن يصير معه لها غزلة الفقير الذي لا يجد مالا والعبد المأذون له  
في الإحرار كذا في التبيين \* ولو جامع امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر إلى أن يصير مصليا  
وإن جامعها قبل أن يقف بعرفة لم يمنع نفقة الماضي في إحراره ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع  
من الكفارة والعمة في هذا كالمحج ولأن هذا المحجور عليه قضى حجة الإسلام الاطواف الزيارة ثم رجوع إلى  
أهله ولم يطف طواف الصدر فإنه يطابق له نفقة الرجوع للطواف ويمنع في الرجوع مثل ما يصدق في ابتداء  
الحج ولكن يأمر الذي يل النفقة عليه أن لا ينفق عليه راجعا ثم يطوف بالبيت بمحضته وإن طاف جنيبا ثم  
رجع إلى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤدى بها  
إذا صلح وإن أحصر في حجة الإسلام فإنه ينبغي للذي أعطى نفقته أن يبعث به هدى فيتحلل به كذا في المبسوط \*  
ولو أحرمت بحجة تطوعا أو بعمة تطوعا فإن القاضي يعطيه النفقة مقدارا ما يكفيه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو أن هذا المحجور أحرمت بحجة تطوعا لم ينفق عليه في قضاء نفقة السفر ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه  
في منزله ولا يراد له على ذلك ما يحتاج إليه في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له إن شئت فأخرج ماشيا  
وإن كان مومرا كثيرا المال وقد كان الحاكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على  
قوته فقال أنا أنكر أن يكون ذلك وأنفق على نفسي بالمعروف أطلق له ذلك من غير أن يدفع إليه النفقة ولكن  
يدفعها إلى نفقة ما عليه على ما أراد وإن لم يقدر على الخروج ماشيا ومكت حراما وطال به ذلك حتى دخله  
من إحراره ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضا أو غيره فلا بأس إذا جاءت الضرورة أن ينفق عليه من ماله  
حتى يقضى إحراره ويرجع وكذلك لو أحصر في إحرار التطوع لم يبعث الهدى عنه إلا أن يشاء أن يبعث به هدى  
من نفقته وإن شاء ذلك لا يمنع منه فإن لم يكن في نفقته ما يقدر على أن يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي  
الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث به هدى من ماله يحل به وأما ينظر في هذا إلى ما يصلح ويصلح ماله كذا  
في المبسوط \* ولو أوصى بوضعية أن كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصالح نحو الوصية بالخج  
أو المساكين أو شيء من الأبواب التي يتقرب بها إلى الله تعالى يجوز استحسانا ولا ينفذ من ذلك ماله وإن كانت  
مخالفة لوصايا أهل الخير والصالح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المتفق قال إذا دفع الوصية  
إلى الوارث ماله حين أدرك وهو فاسد يجر عليه كان دفعه جائزا وهو يرى من الضمان كذا في المحيط \*  
وأما الحرج بسبب الفسق فعندنا لا يجوز على الفاسق إذا كان مع له المال والفسق الأصلي والطارئ سواء  
وأما الحرج بسبب الغفلة وهو أن لا يكون مضطرا ولكنه سليم القلب لا يمتد إلى التصرفات الرابحة ويغيب  
في التجارات ولا يصير عنها فإن القاضي يجبر على هذا المكلف المغفل عندهما كذا في الكافي \* ولو أن مينا  
محجورا استقرض مالا يعطى صداق المرأة صح استقرضه فإن لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها  
لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور إذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال  
ويؤاخذ بعد العتق ولو أودع إنسان عبدا محجورا فأقر المحجور أنه استهلكه لا يصدق ولو صار مصليا بعد ذلك  
يسأل عما أقر به فإن قال ما أقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به كذا في فتاوى  
قاضي خان \* ولو أن المحجور عليه بسبب السفه أودع رجلا مالا فأقر أنه استهلكه لم يصدق على ذلك فإن صلح  
بعد ذلك سئل عن إقراره فإن أقر أنه استهلكه في حال فساده لم يضمن شيئا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لو كان يرى الحرج في السفه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن  
وإن أقر أنه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط \* ولو استقرض مالا فأنفقته على نفسه بنفقة مثله  
ولم يكن القاضي أنفق عليه في تلك المدة قضاء من ماله وإن كان أنفق به بأمر حسب القاضي المقرض من  
ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاء من ماله وأبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط \* ولو أن رجلا  
أودع هذا السفه مالا واستهلكه بمحض من الشهود لا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصليا له في قياس  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحرج وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن وإن كان الجواب فيه كالجواب في السبي المحجور إذا استهلك ما كان ودية عنه بمحض من الشهود فإنه

مطلب  
الحرج بسبب الفسق  
والغفلة



لا يضمن عندهما ومن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا كانت النوبة مالا سوى الغلام والجارية  
فأما إذا كانت غلاما أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهم جميعا كذا في المحيط • وإن أقر المحجور  
بذلك أقره لم يلزمه مادام محجور عليه فان صلح فبطل عما كان أقربه فان أقره في حال صلاحه أخذت منه  
القصة من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه كذا في المبسوط • ولو أن المحجور عليه أقر أنه أخذ مال رجل  
بغير إذن فاستم له وصدقه رب المال وقدمه إلى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فإذا صلح  
بعد ذلك لا يؤخذ بما أقربه إلا أنه يسأل عن إقراره بعد ما صار مصلحا أن المقر به وهو الاستملاك كان حقا  
أو باطلا فان أقر أن ما أقربه من الاستملاك كان حقا وبأخذه وبصره ما أقربه ديني ماله وإن قال لم يكن المقر  
به ثابتا وكان مبطلا في ذلك فانه لا يؤخذ به ويجب أن يكون الجواب في الصبي المحجور أنه إذا أقر أنه استهلك  
مال إنسان بغير إذنه في حالة الصبي ثم بلغ فقال المقر به كان حقا وبأخذه بذلك وعنده لو قال لم يكن حقا فانه  
لا يؤخذ به فان قال رب المال كنت محققا في إقراره وقال المحجور عليه بل كنت مبطلا في الإقرار فالقول  
قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة أنه استهلكه في حال الصحة إذا أقر أنه كان مبطلا في إقراره وأدعى  
صاحب المال أنه كان محققا فالقول قوله وعنده لو قال بعد الكبر أقرضتني وأنا صبي محجور أو أدعني  
واستمكتك ذلك وقال صاحب المال لا بل أو دعيتك أو أقرضتك وأنت مأذون بالغ كان القول قول رب  
المال وعلى الصبي البينة على ما ادعاه كذا في المحيط • ولو أن رجلا أقرض محجورا أو أدعته ثم صار مصلحا  
فقال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادى فأنفقتما أو قال أو دعيتني في حال فسادى فأنفقتما وقال  
صاحب المال في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضي خان •  
إذا قال رب المال أو دعيتك أو أقرضتك في حالة الجرح ألا أنك استمكتك بعدما صليت ولي عليك ضمان والمحجور  
يقول لا بل استمكتك في حال الفساد ولا ضمان لك فالقول قول المحجور وعلى رب المال البينة أن كان المال  
قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط •

(الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ) • بلوغ الغلام بالاحتلام أو الاحبال أو الانزال والجارية  
بالاحتلام أو الحيض أو الحمل كذا في المختار • والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية إذا انتهيا إليه  
خمس عشرة سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى  
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثمان عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للجارية كذا في الكافي • وأدنى  
مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنا عشر سنة وفي الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ إن ادعى  
وهو ما دون اثنتي عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن • فان أخبر به ولم يكذبهما  
الظاهر قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض وإذا قلنا قولهما في ذلك صارت أحكامهما أحكام البالغين  
كذا في شرح القدرى للاقطع • وإن حاضت الجارية أو احتلم الغلام أو تأخر ذلك فاستكمل الغلام  
تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وأونس منهما الرشد واختبر بالحق لا موالها والصلاح في دينهما  
دفعتهما إلى أموالهما فان كانا غير مستأنيين لم يدفع إليهما من ثمنه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
مثل ذلك إلا إذا تأخر الاحتلام أو الحيض فالبلوغ بالنسبة فإذا حكم بالبلوغ عند أدنى السن أو بالحيض  
والاحتلام إن كان رشدا لم يدفع إليه المال وإن لم يكن بهذه الصفة بل كان مفسدا فلو ضمه والقاضي أن  
يمنع المال عنه بالإجماع كذا في المحيط • وإذا راعى الغلام أو الجارية الحلم وأشكل أمره في البلوغ فقال  
قد بلغت فالقول قوله وأحكامه أحكام البالغين كذا في الكافي • إذا جامع امرأته بعد ما بلغ مبلغا يتصور منه  
الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في البناية •

(الباب الثالث في الجرح بسبب الدين)

الجرح بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله أو تزيد على أمواله فطلب الغرماء من القاضي أن  
يحجر عليه حتى لا يبيع ماله ولا يصدق به ولا يقربه لغريم آخر فالقاضي يحجر عليه عندهما ويعمل جرحه حتى  
لا تصح هيته ولا صدقه بعد ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل جرحه حتى تصح منه

هذه التهم فأت كذا في المحيط • ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها افتقد أو مهر  
المثل يظهر في حق الغريم الذي جرح لاجله يخاص الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا ينفذ في حق الغريم  
الذي جرحه لاجله ويظهر في المال الذي حدث له بعد كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يباع على المديون ماله  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى العروض والمقار فيه سواء ولكن يحبس أبا حنيفة في دينه أيضا لمحق  
الغرماء وقال يبيع ماله إن امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بطله من كذا في الكافي • لا يجوز للقاضي  
بيع مال المديون عليه الإرضاء وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بالإجماع بخلاف بين المشايخ  
وفي المديون الغائب اختلف المشايخ على قواهم به منهم قالوا لا يجوز بيع القاضي عليه إذا غاب الزوج  
وطلبت المرأة من القاضي أن يبيع ماله في نفقة ما فالقاضي لا يبيع عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك  
عندهما على قول بعض المشايخ وإن كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالإجماع وكذلك إذا  
كان الغائب عبدا وخاف القاضي أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضي يبيعه بالإجماع هكذا في الذخيرة •  
ويصح هذا الجرح عندهما وإن كان المحجور المديون غائبا ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الجرح حتى إن كل  
تصرف يشر به بعد الجرح قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قياس الجرح على العبد المأذون من حيث أنه  
لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الجرح قبل الحبس وبعد وكل تصرف يؤدي إلى إبطال حق غرمائه  
فالجرح يؤثر في ذلك كالهبة والصدقة وما أشبهه وأما البيع فان كان بمنزلة القيمة جاز من هذا المحجور وإن باع  
بالتقرب لا يصح منه سواء كان التقرب يسيرا أو فاحشا ويحجر المشتري بين إزالة التقرب وبين الفسخ فان باع ماله من  
الغريم وجعل الدين بائنا قصاصا ما كان الغريم واحدًا جاز ذلك وإن كان الغريم اثنين فيبيع ماله من أحدهما  
بمثل قيمته يصح كالأبوع من أجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصصة لا تصح وكذا الوضعي دين به من الغرماء لا يملك  
هكذا في المحيط • ثم إذا جرح عليه القاضي بسبب الدين يشهد أنه قد جرح عليه في ماله والأشهاد ليس بشرط  
أهمية الجرح وإنما احتج إليه لأنه يتعلق بهذا الجرح أحكام ورعا يقع التجا حذ فيحتاج إلى اثباته فيشهد ليقع  
الامتنع من التجا حذ وبين سبب الجرح فقول جرحت عليه بسبب الدين فصلان بن فلان عليه لأن الجرح على قول  
من يراه جازا يختلف أسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لأن الجرح بسبب الدين يعم الأموال كلها  
والجرح بسبب الدين يختص بالمال الموجوده في الحال فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر  
الجرح فيه وينفذ تصرفه فيه هكذا في الذخيرة • رجل عليه دين ثبت بإقراره أو بيمينه قامت عليه عند القاضي  
فطالب بالمطالبة قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يثبت القاضي عنه وكلا ويحكم  
عليه بالمال إذا مال الخصم ذلك وإن سأل الخصم أن يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحكم  
ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله تعالى لأنه انما يحجر بعد الحكم لا قبل  
كذا في فتاوى قاضي خان • فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضي بغير أمره إجماعا وإن كان  
دينه دراهم وماله دنانير أو بعكسه باعها القاضي في دينه استصفا فاعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس  
أن ليس للقاضي أن يشر هذه المعارفة كذا في الكافي • ولا يبيع العروض ولا العقار وقال يبيع وعليه  
الفتوى كذا في خزائن المفتين • ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالإسراف لا يسر ويترك عليه  
دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية • إذا كان للمديون ثياب يلبسها ويحتمل أن يجترى  
بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقتضي الدين يبيع ثوبا ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس إذا كان له  
مسكن ويحتمل أن يجترى بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف به من الثمن إلى الغرماء ويشتري بالباقي  
مسكنا يبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا أنه يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال حتى أنه يبيع البدن في الصيف  
والنطع في الشتاء وإذا باع القاضي عندهما مال المديون لقضاء دينه أو أمر أمينة بالبيع فان العهدة على  
المطالوب لا على القاضي وأمينة والعهدة هي أن المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطالوب لا على القاضي  
وأمينة كذا في النهاية • ولو كان له كنون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في الصبي شرح الهداية •  
قال هشام في نوادره سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل ركب دين فاختفى ويتخوف أن يلحق ماله قال إن  
كان الغرماء قد أقبوا ديونهم عندي جرحت عليه وإن لم يكونوا أقبوا ديونهم لم أجرح عليه وإن كان قد تقيب



فباع عليه فاض أجرت بيعه عليه وقال محمد رحمه الله تعالى أما أنا فلا أبيع وسألته عن قال لغيره من هذا  
المجور ما عاوا ما ضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد رحمه الله تعالى ما حال المتاع قلت قبضه المجور واستهلكه  
قال لا يضمن الضمن شيئا وإن قال ما يباعته من درهم إلى مائة فأنما ضامن له فباعه ثوبا يساوي خمسين مائة  
وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط • فإن أقر في حالة الحجر بأقراره ذلك بعد قضاء الدين  
وهذا على قوله ما لا تعلق بهذا المال حتى لا يتمكن من إبطال حقهم بالأقرار لغيرهم بخلاف ما إذا  
استهلك المجور عليه قبل قضاء الدين مال الثبائن حيث يصير المتلف عليه أسوة للغرماء بخلاف كذا في العيني  
شرح الهداية • ولو استناد ما لا آخر بعد الحجر فقد أقراره فيه كذا في الهداية • ولو كان سبب وجوب  
الدين ثابتا عند القاضي بعله أو بشهادة الشهود بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك  
هو لا الغرماء غيره الذي له الدين قبل الحجر كذا في المحيط • ولو سحر القاضي على رجل لقوم لهم ديون  
مختلفة فقبض المجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض به لم حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره  
من الغرماء ولو أقر على نفسه بمدة أو قصاص صح إقراره وكذا لو أقر على رجل من الغرماء وتدينه  
والحاصل أن كل ما يستوى فيه الجسد والهزل ينقذ من المجور وما لا ينقذ من الهازل لا ينقذ من المجور  
الأبائن القاضي ولو استهلك مال إنسان بعيانة الشهود ولم يضمن ذلك ومن له الضمان بحاص الغريم الذي  
يجر لا جله فيما كان في يده ولو اشترى المجور جارية بعيانة الشهود بيا كثر من قيمتها فإن باع الجارية بحاص  
الغريم الذي جره لا جله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى  
قاضي خان • ونفق على المديون وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عنده ما كان لم يعرف  
للمقتل مال وطلب غرماءه جسد وهو يقول لا مال لي جسد الحاكم في كل دين التزمه بعد كالمهر والكفالة  
وإن أقام البينة أنه لا مال له خلى مبدله لوجوب النظر إلى المسيرة بالنص كذا في الكافي • وإن وجد  
ذو عسر قالوا يجب الاقتصار إلى وقت اليسار والبينة على الاعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق فبطلته القاضي  
بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس في رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الأئمة  
الاسرخسي في شرح أدب القاضي وهو الأصح هكذا في العيني شرح الهداية • وإذا حبسه الحاكم شهرين  
أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم يكشف له مال خلى مبدله كذا في شرح القدروري للإقطاع • ولا يمكن فيه  
المعترف من الاشتغال بمقرقه في العييج ليضجر قلبه فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه  
وطرحا حيث لا يمنع منه كذا في الكافي • وفي الواقعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحد  
يعاونه أخرج من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فإن لم يجد  
الكفيل لا يطلقه فان كفيل رجل وأطلقه فخره الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية •  
ولو اشترى طعاما لنفسه أو لغيره فهو جائز كذا في التارخانية • المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ  
الطعام يمنع القاضي عن الاسراف ويقدره الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها بأمره بالوسط  
ولا يضييق عليه في مأكله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضي خان • في كفالة الأصل لا يضرب  
المحبوس ولا يقل ولا يقيد ولا يحرق ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤخر في المتقيد  
المديون واليوم يفعل إذا خيف الفرار ولا يخرج المديون لجة ولا عذر ولا يجمع ولا صلاة مكتوبة ولا صلاة  
الحنازة ولا عبادة المريض وجب في موضع وحش لا يخط له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به  
ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي • ولا يجوز له فيه وبين  
غرمائه بعد الانحراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجمعونه من التصرف والسفر حالة المأذون ولا يجلسونه  
في مكان لا يجلس بل يدور حيث يشاء ويدورون معه كذا في التبيين • وبأخذون فضل كسبه يقسم  
بينهم بالخصص هذا إذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره أو أخذوا القاضي وقبضه بينهم بدون اختياره وأما  
المديون ففي حال محنة لو أقر الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النجاشي  
فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو أحدهم منهم خمسة مائة ولا آخر منهم ثمان مائة وماله  
خمسة مائة فاجتمع الغرماء فقبضوه بدوهم في مجلس القضاء كيف تقسم أموالهم بينهم قال إذا كان المديون ماضرا

فانه يقضي ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤخر البعض على البعض وإن كان  
المديون غائبا والمديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالخصص كذا في العيني شرح الهداية •  
فإن أقام المديون البينة على الإفلاس فأقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب أولى ولا حاجة إلى بيان  
ما يثبت به اليسار وفي بينة الإفلاس لا تشترط حضرة المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب  
القاضي • وينبغي أن يقول الشهود أنه فقير ولا تعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر  
وعن أبي القاسم الهفاري ينبغي أن يقول الشهود أنه فقير ولا تعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر  
وثبائله كذا في العيني شرح الهداية • ولو دخل داره لحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على  
باب داره إلى أن يخرج وقال في الزيادات إذا لم يأذن له في الدخول يجلسه على باب الدار ويمنعه من الدخول  
كيلا يحتج أو يسرب من جانب آخر فيقوت ما هو المقصود من المأذون وقال في النهاية ليس لصاحب الحق  
أن يمنع المأذون أن يدخل في بيته لقائط أو غدا إلا إذا أعطاه الغداء وأعد له موضعا آخر لاجل القائط فيمنع ذلك  
أن يمنع من ذلك حتى لا يسرب وفيه إذا كان عمل المأذون سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنع من  
ذلك ولكن له أن يلزمه نأية أو أجيرة أو غلامه إلا إذا كفاه نفقته ونفقة عياله وأعطاه خنثى كان له أن يمنعه  
عن ذلك كذا في التبيين • وفي الواقعات وجعل قضي عليه بحق لإنسان فأمر غلامه أن يلزم الغريم  
فقال الغريم أنا لا أريد ملازمة الغلام لأجلس الامع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية •  
ولو اختار المطلوب الحبس والطالب المأذون فاختار إلى الطالب إلا إذا علم القاضي أنه يعتدي عليه في المأذون  
بأن يمنعه من دخوله في داره أو يتبعه في الدخول فيمنع بحسبه دفع الضرر عنه كذا في الكافي • ولو كان  
الدين للرجل على المرأة لا يلزمها المأذون من الخلوة بالأجنبية ولكنه يعتد امرأته أمينة فلا يلزمها كذا  
في الهداية • ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه اشباعه منه فصاحب المتاع أسوة للغرماء فيه صورته  
رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى أفلس وليس له غير هذا الشيء فاعتدى البائع بأنه أحق  
من سائر الغرماء وأدعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يساع ويقسم الثمن بينهم بالخصص إن كانت الديون كلها  
حالة وإن كان بعضها مؤجلا وبعضها حال لا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم إذا حل الأجل شاركهم  
أصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالخصص وأما إذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب المتاع أولى بتمتته من  
سائر الغرماء كذا في النبايع • هشام عن محمد رحمه الله تعالى في السفيه المجبور إذا تزوج ابنته  
الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجز قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن لم يؤنس منه رشده فلم يجبر عليه وماله  
في يده فباعه فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال البيع باطل وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى كذا  
في المحيط • والله أعلم

(كتاب المأذون)

وفيه ثلاثة عشر بابا

(الباب الأول في تفسير الأذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه) • أما تفسيره شرعا فهو ذلك الحجر واسقاط  
الحق فلا يتوقف بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين • وأما ركنه فتقول القائل لعبدك أذن لك  
في التجارة كذا في محيط السرخسي • وأما شرطه فهو أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والأذن  
من ملك التصرف ببيع أو اجارة أو رهن أو نحو ذلك ولا يشترط أن يكون مال الكال رقبة حتى يجاز الأذن من العبد  
المأذون والمكاتب والشريك مفوضة وعنا والاب والجد والقاضي والولي • وأما حكمه فهو التفسير  
الشرعي هكذا في التبيين • لو أذن له يوما أو شهرا كان مأذونا مطلقا لم ينهه وكذلك أذن القاضي  
والوصي لعبد اليتيم وكذلك لصبي الذي يعقل كذا في خزائن المفتين • ثم الأذن بالتصرف إنما لا يخصص  
عندنا إذا صدف الأذن عبدا محجورا أما إذا صدف عبدا مأذونا بخصص حتى إن المولى إذا أذن لعبد  
في التجارة ثم دفع إليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به الرقيق يصير مشترقا بنفسه نص عليه محمد  
رحمة الله تعالى في المأذون وكان الثمن على المأذون بنقصه من مال نفسه دون مال مولاه ومع هذا لو نقد من



مال مولاه ليس للمولى أن يبيعه وإن استهلك مال المولى ولكن يبيع البائع ويأخذه كذا في الأخيرة .

(الباب الثاني فيما يكون أذنان في التجارة وما لا يكون)

والأذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت بصير ما ذونا وسواء كان البيع للمولى أو لغيره بأمره أو بغير أمره صحيحا أو فاسدا كذا في خزائن اللقيين . ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار ما ذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهدته المولى إلا أن يجيزه بالقول سواء كان ما باعه للمولى أو لغيره وبصير ما ذونا فيما يتصرف به هذا كذا في السراج الوهاج . وإذا دفع الرجل إلى عبده رجل متاعا وأمره أن يبيعه فباعه المولى العبد يبيعه ولم ينهه بصير ما ذونا في التجارة بسكوت المولى ويجوز بيع المتاع بأمر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد أو على صاحب المتاع يختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط . ولونها المولى أو لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط . وإذا غصب رجل عبدا محجورا عليه ولا يئنه للمولى ليستردّه وحلف الغاصب ثم تصرف العبد ومولاه ساكت ثم قامت البيعة فاستردّه لا بصير العبد ما ذونا كذا في المغني . وإذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه ينظر إليه ولم ينهه عنه فهو أذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء باعه بأمر المولى أو بغير أمره كذا في المبسوط . ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار فباعه لم يتصرف فيه فهو رضى بالبيع لحقه دين أو لا قبضه أو لم يقبضه ثم يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة إذا رآه المشتري بشرط الخيار لم يبيع ويشترى فسكت كان ذلك إجازة للبيع فيطل خياره ويصير العبد ما ذونا ولو باع على أنه بالخيار فباعه لم يتصرف فيه فأن لحقه دين فهو نقض للبيع والأفلاقان ثم البيع فهو محجور عليه ثم قبل يصير محجورا من وقت البيع والأصح أنه يصير محجورا من وقت الإجازة فإن كان العبد اكتسب شيئا فهو للمشتري وما اكتسب بعد القبض فذلك طيبه وقبل القبض يتصدق به وقبل هذا اعتدما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اكتسب للبائع كذا في المغني . ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا بدراهم المولى أو دنانيره فلم ينهه بصير ما ذونا فإن كان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى أن يستردّه وإذا استردّه لا يطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا وموزونا فاستردّه المولى يطل البيع إن كان الشراء بمكيل أو موزون بعينه وإن لم يكن بعينه واستردّه المولى لا يطل البيع كذا في فتاوى قاضي خان . ولو رأى عبده يتزوج أو رأى أمته تزوجت نفسها فسكت فالصحيح أنه لا يصير ما ذونا كذا في المغني . فإن أذن له إذا عاتما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بأن يقول له أذنت لك في التجارة ولا يقيد بشيء وكذا إذا قال بلفظ الجمع كذا في الكافي . فإن أذن له في نوع منها دون غيره فهو ما ذون في جميعها وسواء نهي عن غير ذلك النوع صريحا أو سكت عنه يكون ما ذونا في جميع التجارات كذا في النهاية . ولو قال لعبده أذني غلة كل شهر خمسة دراهم فهذا أذن له في التجارات وكذلك إذا قال لعبده إذا أدت إلي ألف درهم فأنت حر أو أوت حر وكذلك إذا قال ضربت عليك كل شهر كذا أو قال كل جمعة كذا حتى تؤدبها إلى بصير ما ذونا في التجارة كذا في المغني . ولو قال لا يبدأ بعد قصارا أو خطا أو صبا غاص ما ذونا في التجارات كلها وإذا قال له أذنت لك في التجارة في الخبز بصير ما ذونا في التجارات كلها ولو قال لعبده اشترى بالكسوة أو أمره أن يشتري لحالا كل أو خيرا أو ما أشبه ذلك لا يصير ما ذونا استحسانا ويعتبر هذا الأذن استخداما لا ذنا والفاصل أنه إذا أذن له بالعقد المتكرر مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل ذلك أذنا وإذا أذن له بعقد واحد يعلم أنه ليس مراده الربح لا يجعل أذنا في التجارة بل يعتبر استخداما عرفا عادة حتى لو قال له اشترى بواحدة يصير ما ذونا في التجارة وعلى هذا إذا قال له بيع ثوبي هذا واشتر بتمته كذا يصير ما ذونا في التجارة وعن هذا الأصل قلنا إذا قال أذهب إلى فلان وأجر نفسك منه في عمل كذا لا يصير ما ذونا في التجارة لأنه أمره بعقد واحد ولو قال أجر نفسك من الناس في عمل كذا يصير ما ذونا في التجارة لأنه لم يتعين من يعمل منه فيكون أمرا بالعمالة مع الناس فيكون أمرا بعقد محتمل وفي النوادر جعل مسألة الإجازة على ثلاثة أوجه أما أن قال أجر نفسك من فلان لتخدمه وفي هذا الوجه لا يصير ما ذونا في التجارة وأما أن يقول أجر نفسك من

فلان لتخدمه وفي هذا الوجه يصير ما ذونا في التجارة وأما أن يقول له أجر نفسك من فلان ولم يرد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير ما ذونا في التجارة هكذا في الأخيرة . وفي الفتاوى القياسية ولو أجرة المولى لعمل التجارة مدة فهو أذن ويرجع على المستأجر عما لحقه من الدين فيما اشترى له مستأجر كذا في التتارخانية . وإذا دفع إلى عبده راوية وجار البسقي له ولعاليه ولغيره بغير نهي فهذا ليس بأذن في التجارة وكذلك الطمان إذا دفع إلى غلامه جارا لينقل طعاما إليه ليطعمه فهذا ليس بأذن في التجارة ولو دفع إليه راوية وجارا وقال اسق على هذا الجار وبعه كان أذنا في التجارة وكذلك لو دفع إليه جارا فأمره أن ينقل الطعام من الناس بأجر وينقل عليه كان أذنا في التجارة وكذلك إذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصا فهو أذن في التجارة كذا في المحيط . ولو قال أعمل في الثنائين أو في الخناطين أو قال أجر نفسك في الثنائين أو الخناطين فهذا منه أذن في التجارة ولو أرسل عبده ليشتري ثوبا أو لحاء درهم لم يكن هذا أذنا في التجارة استحسانا كذا في المبسوط . ولو قال اشتر ثوبا فاقطعه فاصلا لا يصير ما ذونا بل يعتبر استخداما للضرورة كذا في المغني . الأذن في الإجازة يكون أذنا في التجارة والأذن بالتجارة يكون أذنا في الإجازة كذا في السراجية . وإذا أمر الرجل عبده بقبض غلة دار أو أمره بقبض كل دين له على الناس أو وكلة بالخصومة في ذلك فليس هذا بأذن له في التجارة وكذلك إن أمره بالقيام على زرع له أو أرض أو على عمال له في بناء داره أو أن يحاسب غرما أو أن يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج أرضه أو يقضى ديناً عليه لم يكن هو ما ذونا في التجارة بشئ من ذلك كذا في المبسوط . إذا قال لعبده لا تأكل من التجارة كان أذنا له وكذلك إذا أذن له أن يخطب كذا في السراجية . ولو أمره بقرية له عظيمة أن يواجر أراضها ويشتري الطعام ويرزق فيها ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان أذنا له في جميع التجارات كذا في المبسوط . وإذا دفع الرجل إلى عبده مالا وأمره أن يشتري له طعاما فقد ذكر هذه المسئلة في المأذون في موضعين فذكر في أحد الموضعين أنه يصير ما ذونا وذكر في الموضع الآخر أنه لا يصير ما ذونا وقال مشايخنا ما ذونا ما ذكر أنه يصير ما ذونا أن يكون المال كثير بحيث لا يتبأله الشراء به بقرية واحدة ويحتاج في ذلك إلى مزارات حتى يكون المفوض إليه عقودا متفرقة وتأويل ما ذكر أنه لا يصير ما ذونا أن يكون المال قليلا بحيث يتبأله الشراء به بقرية واحدة حتى يكون المفوض إليه عقودا واحدة أو إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فإنه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير ما ذونا في التجارة كذا في المغني . وإذا دفع إلى غلامه مالا وأمره أن يخرج به إلى بلد كذا ويدفعه إلى فلان فيشتري به البز ثم يدفعه إليه حتى يأتي به إلى مولاه ففعله لم يكن هذا أذنا في التجارة كذا في المبسوط . وإذا دفع إلى عبده أرضا بضاء وأمره أن يشتري طعاما فيزرعه فيها ويستأجر له أجرا فيفكر أن يهاجرها ويقون زرعها ويؤدى خراجها فهذا أذن له في التجارة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال لعبده بيع ثوبي هذا لأجل الربح والتماء أو قال على وجه الربح والتماء فهذا أذن له في التجارة بخلاف ما إذا قال بيع ثوبي من فلان ولم يقل على وجه التمام والزيادة كذا في المغني . ولو قال قد أذنت لك في التجارة يوما واحدا فإذا مضى رأيت رأيا فهو ما ذون في التجارة أبدا حتى يحجر عليه في أهل سوقه ولو قال أذنت لك في التجارة في هذا السوق كان ما ذونا في جميع المواضع وكذلك الأذن في يوم أو ساعة يكون أذنا في جميع الأيام ما لم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال أذنت لك في التجارة في هذا الشهر فإذا مضى هذا الشهر قد حجرت عليك فلا تبعت ولا تشتري بعد ذلك فحجره هذا باطل كذا في المبسوط . إذا أذن للاتب بالتجارة لا يصح وإن علم الاتبي وإن أذن له بالتجارة مع من في يده صح وإن أذن للعبد المصوب في التجارة فإن كان الغاصب مقرا أو عليه يئنه فإنه يملك بيعه من الغاصب وغيره فيلك أذنه في التجارة وإن كان باحدا ولا يئنه للمالك لا يصح الأذن بالتجارة كما لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى . ولو أرسل غلامه إلى أقم من الأفاق عمال عظيم يشتري له به البز ونهاء عن بيعه فهذا أذن له في التجارة كذا في المبسوط . إذا أذن لعبده من بعده ولم يسمع لم يكن أذنا كذا في السراجية . ولو كان العبد لو واحد فكاتب نصفه كان هذا أذنا لبيعه في التجارة ثم عندهما يصير الكل مكاتباً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصفه مكاتباً وما اكتسب من مال نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكاتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكاتب منه وماله من دين كان عليه أن يسمي فيه

قوله أو في الخناطين جمع  
حناط بالحاء المهملة ثم  
الثون هو بائع الخنطة كما  
في القاموس خافي جميع التسخير  
من أنه بائع الخنطة ثم الباء  
المشاة التحية تحريف الـ



كذافي المبسوط • وإذا كان العبد كله لرجل فقال المولى لاهل السوق اذا رأيت عبيدي هذا تجر فسكت ولم أنهم فلا اذن له في التجارة ثم رآه تجر فسكت ولم ينهه لا يصير مأذونا في التجارة كذافي المغني •

(ومما يتصل بهذا الباب)

يجوز اضافة الاذن الى الوقت في المستقبل وكذا يجوز تعليقه بالشروط ولا يجوز تعليق الحجر بالشروط ولا اضافته الى وقت في المستقبل كذافي الذخيرة • اذا قال لعبد اذا جاء غدا فقتل اذنت لك في التجارة صار مأذونا له في التجارة اذا جاء غدا فقتل عليك فانه لا يصح ولا يصير العبد محجورا ثم العبد لا يصير مأذونا الا بالعلم حتى لو قال المولى اذنت لعبي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالكالة ولو قال يا عبيدي فقد اذنت لك في التجارة فباعه والعبد لا يعلم باذن المولى يصير مأذونا في رواية كتاب المأذون من أصحابنا من قال يكون مأذونا من غير خلاف والحجر عليه لا يصح الا اذا علم فاما اذا لم يعلم لا يصير محجورا وان حجر عليه في سوقه وهو لا يعلم فان أخبره رجلان أو رجل واحد أو رجلين كانا أو غير عدلين أو رجل عدل وامرأة عدلة صار محجورا بالاجماع صدقه أو كذبه هكذا في الجوهرية النيرة • ولو أرسل المولى اليه رسولا أو كتب اليه كتابا بطلغه الرسالة أو بطلغه الكتاب يصير مأذونا • كيفما كان الرسول ولو أخرجه فضولي من تلقاء نفسه فالمدكور في كتاب الكفالة ان الخبر اذا كان رجلين عدلين أو غير عدلين أو واحد عدل لا يصير مأذونا صدق الخبر في ذلك أو لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر ونفى بطله وصدق الخبر أن يضر المولى بعد ذلك ويقتر بالاذن أما لو أنكر الاذن لا يصير مأذونا وان كان الذي أخبره واحد غير عدل ان صدق العبد الخبر في ذلك يصير مأذونا وان كان كذبه لا يصير مأذونا وان ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصير مأذونا اذا ظهر صدق الخبر وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى أن العبد يصير مأذونا كيفما كان الخبر كذافي المغني • فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الحجر والاذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد الا ان يكون الخبر عدلا أو أخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده عن الفقيه أبي بكر البجلي أنه لا فرق بين الاذن والحجر انما يصير مأذونا اذا كان الخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي الا أن يكون صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول كذافي فتاوى قاضي خان • والله أعلم

(الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه)

للمأذون أن يبيع ويشترى بثل القيمة وينقص لا يتقارب الناس فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينقص بغير اجبا ولا يجوز عندهما بالقياس الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فان جاني العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال اذا لم يكن عليه دين فان كان ثمن جميع ما بقي فان كان الدين محيطا بما في يده يقال للمشتري أذ جميع المحاباة والا فاردد البيع هكذا في الجوهرية النيرة • وله أن يسل وبقبيل السلم كذافي الكافي • وللعبد أن يوكل غيره بالبيع والشراء بقدر أن يثبت كذافي المغني • توكل العبد المأذون بالخصومة له وعليه جائز مثل الخبز وكذلك ان كان الوكيل مولا أو بعض غرمانه أو ابنه أو ابن المتبني أو مكاتبه أو عبدا مأذونا له كذافي المبسوط • المأذون اذا وكل المولى بالخصومة مع الاجنبي جاز سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى المأذون حتى يخصص مع المأذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو أقر الوكيل على موكله لا يصح اقراره سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فالمولى يصلح وكيله على الاجنبي عن عبده ولا يصلح وكيله عن الاجنبي على عبده كذافي المحيط • واقراره وكيله عليه عند القاضي جائز وان أنكر مولا أو غرماؤه وان أقر عند غير القاضي فقدّمه خصمه الى القاضي وأدعى اقراره عند غيره فساله عن ذلك فان أقره أنه أقر بذلك قبل أن يتقدم اليه ألزمه ذلك وان قال أقرت به قبل أن يوكلي وقال الخصم أقرت به في الوكالة ألزمه القاضي ذلك وان صدقه خصمه في أنه أقر قبل الوكالة أخرجه القاضي عن الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو وجد الوكيل الاقرار لم يستلحق عليه فان أقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة أو بعد ما أخرجه القاضي عن الوكالة

قوله لا يصير مأذونا الخ هذه المسئلة قيد أن محل ما تقدم من جعلهم مكوث المولى اذا دلالة اذا لم يسبق من المولى ما يوجب ثبوت الاذن حالة السكوت وبه صرح في الحقائق فقال انما يجعل مكوث المولى اذا اذا لم يسبق منه ما يوجب ثبوت الاذن حالة السكوت كقوله اذا رأيت عبيدي الخ اه

لم يجر اقراره على الموكل كذافي المبسوط • ولو وكل عبدا مأذون حرا يبيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قصاصا عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين عليهما صار قصاصا بدين العبد اتفاقا كذافي المغني • المأذون اذا وكل عن غيره بشرا شيئا أو وكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قيا ما واستحسانا وان وكل بالشراء بالنقد يجوز التوكيل استحسانا واذا وكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد أو بالنسيئة كذافي المحيط • واذا باع المأذون جارية رجل بأمره ثم قتلها الا حرم قبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قبل مولاه اذفعه بالجناية أو اذفعه بالجناية كما لو قتلها قبل البيع فأبها ففعل كان المشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى الثمن ولو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين أو لادين عليه فعلى عاقلة قيمته الى ثلاث سنين ويضرب المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدى الثمن واستوفى قيمته من عاقلة القاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية بما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل أن يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالحر في التصرف في ملكه فالمبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوى أن يكون على العبد دين أو لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولادين على العبد لان كسبه العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالمولى ضامن لقيمته لان كسبه في هذه الحالة لغرمانه كذافي المبسوط • رجل وكل عبدا مأذونا بأن يشتري له شيئا سميا بثن مسمى ولم يقد الثمن جازا استحسانا ولو وكله بالشراء بثن مؤجل فاشترى بما اشتري يكون للعبد لالا حرم كذافي فتاوى قاضي خان • ولو كان المولى دفع الى عبده جارية له ليست من تجارة العبد وأمره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتهى قض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار واذا اختار القضاة انتقض البيع كذافي المحيط • واذا وكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع ثم ان المولى حجر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا فالخصم هو العبد فان رد عليه العبد بيته أو بابه عن البيع أو باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب وقال فيما اذا رد عليه وهو مأذون ان المطالب يطالب المأذون بإبقاء الثمن ثم المأذون يرد العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم اذا بيع العبد المردود يقضى من غنمه ثمن المشتري فان نقص ثمنه الثاني عن الثمن الاول هل يساع بذلك ربة المحجور ينتظر ان كان الموكل مومرا الا يساع ولكن يقال للمجور راجع بما بقي على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل معسرا يساع ربة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمانه بالخصص فان بقي شيء من حق المشتري فانه يرجع بما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرمانه المحجور على الموكل بما أخذ المشتري من ثمن المحجور وكذافي المغني • واذا كانت بين المأذون وبين حرجارية فأمره الحرج ببيعها فباعها العبد بألف درهم ثم أقر العبد أن شريكه قد قبض بجميع الثمن أو نصفه من المشتري وصدقه المشتري وكذبه الشريك فاقرار العبد صحيح في برائة المشتري من نصف الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين وان نكل من البيع غرم نصف الثمن للشريك ويأخذ من المشتري نصف الثمن قبيله ولا يمين على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي أقر أن العبد قبض بجميع الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد يرى المشتري من نصف الثمن أيضا ولا يمين على المشتري في ذلك ويحلف الآخر العبد فان نكل ألزمه نصف الثمن للآخر وان حلف يرى من نصيب الآخر وأخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاكره فيه الآخر ولو أقر الآخر أن العبد قبض نصف الثمن يرى المشتري من ربع الثمن فاذا برى من ربع الثمن بقي على المشتري سبعمائة وخمسون درهما فاذا قبض العبد منها شيئا فلا حرج لثله ولا عيب لثله على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري ولو أقر الآخر أن العبد أبرأ المشتري من جميع الثمن أو أنه وهبه له فاقرارهما باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو أقر العبد بذلك وأنكر الآخر ولو كان شريك العبد هو الذي ولي البيع بأمر العبد ثم أقر على العبد بقبض الثمن أو قبض خصمه كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي ولي البيع ولو أقر البائع على العبد بالبراءة أو الهبة كان باطلا كالأول عاين البراءة والهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بأنه وهب الثمن أو أبرأ المشتري منه بقيت دعوى المشتري على البائع البراءة عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف



أخذ جميع الثمن من المشتري وان نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد أن يضمن البائع نصف الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ من حصة البائع من الثمن خاصة كذا في المبسوط . للعبد المأذون ولرجل آخر على رجل ألف درهم فوكل الشريك العبد بقبض نصيبه لم يجز الوكالة وما قبض يكون بينهما نصيبين وان هلك هلك من مالهما ولو وكل شريكه مولا فكذا ذلك معكم ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز كذا في المغني . واذا وجب للمأذون ولشريكه على رجل ألف درهم فحدهما فوكل العبد وشريكه بقبض مولى العبد وعلى العبد دين أولاد دين عليه فأقر المولى عند القاضي باستيفاء المال جاز اقراره عليه ما وان جحداه فان ادعى الشريك على العبد أنه قبض نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان الشريك يرجع في رقة العبد بنصف حصته يساع في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولا حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما أقر به عليهما وكذب العبد وعليه دين أولاد دين عليه لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ ولو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالقبض في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر العبد عند القاضي أنه لاحق للشريك قبل الغريم وأقر أنه استوفى من الغريم نصيبه وبجحد ذلك الشريك برئ الغريم من حصة الشريك ويتبع العبد الغريم بنصف الدين لانه لم يقتر في نصيب نفسه بشئ فاذا أخذه من الغريم شاركه الشريك فيه كان على العبد دين أولاد دين ولو كان للعبد وشريكه على رجل ألف درهم وهو مقترم بافجاب الغريم وادعى العبد أن شريكه قد قبض حقه وأراد أن يرجع عليه بنصفه فحدهما الشريك ووكل مولى العبد بقبض مولا في ذلك وعلى العبد دين أولاد دين عليه أو وكل الشريك بعض غرماء العبد فأقر الوكيل أن الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فأقره باطل ولا يكون وكيل في ذلك ولو كان الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالقبض مولا أو بعض غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء جاز اقراره عليه لانه لا منفعة للمقتر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر واذا حضر الغريم وادعى أن العبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبد أن يرجع على الغريم بجميع دينه الا أن يكون العبد لادين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك كذا في المبسوط . على العبد دين فوكل الغريم ابن العبد أو أباه أو عبيد أبيه أو مكاتبه فأقر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغني . واذا كان لرجلين على المأذون دين ألف فادعى العبد على أحدهما أنه قد استوفى نصيبه وبجحد المدعي عليه فوكل المدعي عليه مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين أولاد دينه واذا حضر الغريم الاخر فادعى ما أقر به المولى على شريكه فأراد أن يأخذه بنصفه لم يكن له ذلك ولو كان أحد الشريكين وكل صاحبه بقبض مولا العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويطلب من الدين خمسة مائة ثم ما أخذ الشريك الوكيل من الخمسة مائة الباقية أخذ صاحبه منه نصفه كذا في المبسوط . يجب أن يعلم أن المولى لا يصلح وكيل عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون حتى لو أقر المولى أنه قبض الدين من عبده لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لو قبض المولى الدين من المأذون بما يئنه الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد اذا توكل عن اجنبي بقبض الدين له من المولى صح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للاجنبي من مولا عامر لصاحب الدين وليس يعامل لنفسه لانه لا يبرئ نفسه من الدين ولا ملكه واذا صلح العبد وكيل عن الاجنبي بقبض دينه من مولا فودفع المولى بعد ذلك دين الاجنبي الى العبد بما يئنه الشهود برئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو أقر أنه قبض الدين من الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى عن دين الاجنبي الا أن العبد يتخلف على ما ذكر من القبض والهالك فان حلف العبد برئ وان نكل لزمه المال في عتقه يساع فيه الا أن يفديه المولى كذا في المغني . ورجل له عبدان مأذونان في التجارة على أحدهما لاجنبي ألف درهم فوكل الاجنبي الآخر بقبضه جازت الوكالة ولو أقر بقبضه يصدق فيمعه عينه فان نكل عن عينه لزمه ذلك في عتقه كذا في المغني . واذا أذن عبده في التجارة فطرق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر بقبض دينه فأقر بقبضه جاز اقراره ولو أن بعض غرماء الآخر وكل الاول أو مولا بقبض دينه من الآخر لم يكن وكيل في ذلك ولم يجز

قبضه ولو رهن كل واحد منهما ما رهنه بدينه ووضع على يد الآخر فضاع الرهان فمن الاول يذهب بما قبضه ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو ان العبد المأذون المدينون أحال أحد غرمائه بدينه على رجل فان كان أحاله بحال كان للعبد على المحتال عليه فأنطوا باطلا وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فأنطوا بجائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من العبد الذي كان عليه أصل الدين أو مولا لم يجز قبضه وان كان وكل بقبضه عبد آخر للمولى أو مكاتبه أو ابن المولى أو عبد العبد المأذون الذي كان عليه الدين فان قبضه من المحتال عليه جاز اقراره فان كان الدين على المولى فأحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبد المولى بقبضه فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز كذا في المبسوط . العبد المحجور اذا توكل عن غيره ببيع عين من أعيان ماله فذلك جائز واذا باع جاز بيعه وكان الثمن للأمر الا أن العهدة لا تلزم العبد وتلزم الأمر فان عتق العبد رجعت العهدة اليه ولو أن العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عبدا فالخصم في ذلك ولي المتاع لا العبد فان أقام المشتري البينة على العيب وادعى الأمر وأخذ الثمن من الأمر لم يكن له بيعة استحقاق الأمر على عبده بالله ما تعلم أن عبد فلان الفلاني فباعه وما به هذا العيب فان حلف برئ عن الدعوى وان نكل رد عليه العين وأخذ منه الثمن ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يقيم البينة على العيب حتى عتق العبد فالخصم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويحلف العبد اذا لم تكن له بيعة وان كان المشتري أقام البينة على الأمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها حتى عتق العبد فالخصم هو العبد وقضى القاضي على العبد بثلث البينة ولا يكلف المشتري باعادة البينة على العبد بعد عتقه وكذلك اذا أقام المشتري شاهدا واحدا على الأمر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد ولا يكلف باعادة الشاهد الاول على العبد ثم اذا نقض القاضي العقد بالعيب ينظر ان كان الأمر هو الذي قبض الثمن من المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الأمر ولا يطالب العبد بشئ وان كان العبد هو الذي أخذ الثمن من الأمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع العبد به على الأمر كذا في المغني . واذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منه رجل فملكته عنده ثم حضر صاحبها فاختره ضمان الاجنبي برئ العبد منها فان وكل العبد أو مولا بالقبض من الاجنبي جاز اقراره بالقبض وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكل المولى ولا اقراره بالقبض ولو دبر المولى عبده المدبوع فاختره الغرماء فقبضه القيمة ثم وكلا المدبر بقبضها منه لم يجز توكله ولا اقراره المدبر بالقبض وكذلك ان اختاروا اتباع المدبر ووكلا المولى بقبضها منه لم يجز فان اعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأنفا فان قبض شيئا من المدبر عن الوكالة الاولى لم يجز قبضه وان وكلاه بعد العتق جاز كذا في المبسوط . وله أن يرهن ويرهن كذا في الكافي . واذا أراد العبد المأذون أن يقضى دين بعض غرمائه أو يعطيه به رهنا فلا خير أن يمنعه فان كان الغريم واحدا فرهنه بدينه رهنا ووضع على يد المولى فضاع من يده ضاع من مال العبد والدين عليه بحاله ولو وضعه على يد عبده آخر أو مكاتب أو على يده فهلك في يد العبد ذهب بالدين وكذلك لو وضعه على يد عبد للعبد المأذون المدينون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول العبد كذا في المبسوط . وللعبد المأذون أن يواجر أرضه ويستأجر الأرض ويدفع الأرض من أجرة ويأخذ الأرض من أجرة كان البذر منه أو من غيره كذا في فتاوى قاضي خان . وله أن يشتري طعاما ويرزعه فيها كذا في التبيين . وليس له أن يدفع طعاما الى رجل ليزعه ذلك الرجل في أرضه بالنصف كذا في النهاية . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس للمأذون أن يكفل بكفالة بنفس أو مال سواء كان عليه دين أو لم يكن فان أذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز . كان شمس الائمة السرخسي يقول اذا كفل بالمال بغير إذن المولى أو بأذن المولى وكان عليه دين لا يواخذه له المال انما يواخذه بعد العتق كذا في الذخيرة . واذا ضمن العبد بأذن مولا لرجل فقال له ان مات فلان ولم يقض حقه فأناضامن وعليه ألف درهم حالة فباعه القاضي بألف دفع الالف الى صاحب المال يستوفى منه وان مات ولم يقضه رجع على الغريم الاول بحصة ما كفل به ولو كفل بأذن مولا بالنصر حالة أو مؤجلة ثم باعه المولى جاز وليس للمكفول له أن ينقض البيع ويتبع العبد في يد المشتري حيث وجده فبأخذه في الكفالة وهذا عيب في ردة المشتري به



ان شاء واذا أمر عبده أن يكفل بالف على رجل على ان المطلوب ان مات ولم يود المال فالعبد ضامن فان باعه المولى من رب المال جازوا الثمن للمولى يفعل به ما يشاء وان مات المطلوب ولم يقض دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه أكثر من ثمنه بطل الفضل وان وجد به عيبا فرده وأخذ ثمنه يباع العبد بدينه وان هلك الثمن عند البائع ثم وجد المشتري به عيبا فرده عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء ويباع العبد في ثمنه فان فضل من ثمنه شيء أخذ من دينه كذا في المغني • ويجوز له أذن أن يشارك غيره شركة عنان وليس له أن يشارك غيره شركة مفوضة ولو فعل ذلك تعد عنه مالا لا مفاوضة كذا في المحيط • ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك الشريك مكان مطلقا عن ذكر الشراء بالنقد أو بالنسيئة أو بالاشتراك العبدان المأذونان اهمما في التجارة شركة عنان على أن يشترى بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فان أذن لهما المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز كالو أذن لكل واحد منهما مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية • فان أذن له المولى بشركة المفاوضة لا تجوز المفاوضة منه على سبيل العموم في التجارات كلها واذا لم تجز المفاوضة على العموم بعد اذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولقائل أن يقول تجوز ولقائل أن يقول لا تجوز كذا في المحيط • والمأذون يملك الاذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيما هو من شركته ما واختلف ما يشا في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا أذن لعبد من المضاربة في التجارة ان العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها أم في ذلك النوع خاصة قال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي أنه يكون مأذونا له في التجارات كلها هكذا في الظهيرة • وله أن يدفع المال مضاربة وان يأخذه مضاربة وله أن يضع هكذا في المحيط • وله أن يزرع في أرض نفسه وله أن يودع وأن يستودع وله أن يعبر ويستعير كذا في الذخيرة • وله أن يؤجر نفسه فيما يباح له من الاعمال عند ناله أن يؤجر كسبه بلا خلاف هكذا في المحيط • وللعبد المأذون أن يؤجر أمته ظنرا والامة المأذونة لها أن تؤجر نفسها ظنرا كذا في فتاوى قاضي خان • وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج • ولا يملك التزوج الا باذن المولى فان تزوج امرأة حرة يفرق بينهما وما لزمه من المهر بسبب الدخول يؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط • ولا يزوج عماله فان زوج عبده لم يجز اجسا عاوان زوج أمته فكذلك لا يجوز أيضا عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج • وليس للمأذون أن يكتب عبده وان كاتبه وأجاز مولا جازاذا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد على قبض البديل بل ذلك الى المولى وان دفعه المكاتب الى العبد لم يبرأ الا أن يوكله المولى بقبضها وكذلك ان لحقه دين بعد اجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين كثيرا وقليل فكاتبته باطلا وان أجاز المولى فان لم يرد الكتابة حتى اذا هان كان المولى لم يجزها لم يعتق وردها للمأذون في بيعه في دينه وصرف ما أخذ منه من المكتبة في دينه وان كان المولى أجازا المكاتب وأمر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برتبته ويماني يده فأدى المكاتب المكتبة فهذا الاول سواء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما هو حر والمولى ضامن لقيته للفرما وكذلك المكتبة التي قبضها المولى تؤخذ منه فيصرف الى الفرما ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للفرما وبأخذ الفرما المكتبة التي قبضها المولى والمأذون من دينهم كذا في المبسوط • وللفرما حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق واذا لم يطلوا الكتابة حتى عتق بالاداء ضمن المولى قيمته للفرما هكذا في المحيط • واذا أدى المكاتب البديل الى المولى قبل الاجازة ثم أجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض الى المولى لانه كسب عبده كذا في التبيين • وليس له أن يعتق عبدا من كسبه على مال فان أعتق على مال مع أنه ليس له ذلك وأجاز المولى عتقه فان لم يكن على العبد دين علمت اجازته وقبض البديل الى المولى ولو طلق العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بدل العتق الى دينه وان كان على العبد دين ان كان الدين مستغرا لا تعمل اجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تعمل اجازته وان لم يكن الدين مستغرا علمت اجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للفرما ولا سبيل للفرما على العوض كذا في المحيط • ولا يجب ولا يصدق بالدرهم والنوب وما أشبه ذلك ولا يعوض عما هو بغير

بشرط ولا يرض فان أجاز المولى هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا بأس به وان كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط • ويملك التصديق بالقلس والريغف وبالفضة بمادون الدرهم نص على مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغت قيمتهما درهما فصاعدا لا يجوز كذا في المغني • وله أن يتخذ الضيافة البسرة استسنا أو ليس له أن يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة والبسرة روى عن محمد بن سلمة انه قال على مقدار مال تجارته ان كان مال تجارته ثلاث عشرة ألفا فتتخذ الضيافة بقدر عشرة كان يسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلا فتتخذ ضيافة بقدر اربعين ذلك يكون كثيرا عرا فاهذا هو الكلام في الضيافة وأما الكلام في الهبة فتقول العبد المأذون يملك الاهداء بالمال كولات ولا يملك الاهداء بما سواها من الدراهم والدينانير قال مشايخنا وانما يملك الاهداء بالمال كولات بقدر ما يتخذ الدعوة من المأ كولات هكذا في المحيط • ولا بأس بأجابه دعوة العبد للتاجر واعارضة توبه ودائه كذا في الخلاصة • ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين أو لم يكن كذا في المبسوط • ويكره كسوة توبه كذا في الخلاصة • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المحجور عليه اذا دفع له المولى قوت يومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا دفع له قوت شهر ولا بأس للمرأة أن تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كغرف ونحوه بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي • قال رضي الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق كذا في فتاوى قاضي خان • واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري أو قبضه قبل القبض أو بعده أو حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن أو حطه قبل القبض أو بعده بيع طعن به المشتري فهو جائز ولو حط بجميع الثمن أو وهبه لم يجز ولو اشترى المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبضه كان بمنزلة هبته للعبد كان عليه دين أو لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد أو لمولا قبل أن يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له أن يردّها وهذا استسنا وكذلك هذا في كل شيء كان بغير عينة وان كان الثمن عرضا بعينه فهو هب المأذون العرض للمشتري قبل أن يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل أن يقبضها العبد فقبلها العبد جاز سواء كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك فسحا للعتق وان وهب للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا انقض صحيح أيضا وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهو ليس بنقض للبيع ولو تقاضا ثم وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية أي بعد التقاض للمأذون أو لمولا جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولا دين عليه فليس له أن يردّها بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهبها لمولا فله أن يردّها بالعرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط • واذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد المأذون جارية مما في يده بعلام وتقاضا ثم حدث بالجارية عيب عند مشتري الجارية بأية سبب أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو كانت ولدت ولدا أو وطئ المشتري وهي ثيب أو بكر أو وطئها رجل أجنبي ثم ان مشتري الجارية وهب الجارية من المأذون أو من مولا وعلى المأذون دين أو لا دين عليه ثم ان المأذون وجد بالعلام عيبا فأراد أن يردّه كان له ذلك كذا في المغني • قال واذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بعلام مما في يده قيمته ألف درهم وبألف درهم وتقاضا ثم ان البائع وهب الألف التي قبض والعلام من العبد المأذون في التجارة وقبضها العبد المأذون ثم ان العبد المأذون أراد ردّها بالجارية بعيب وجد بها فليس له أن يردّها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولادين على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له أن يردّها بالجارية بالعيب ويأخذ من البائع ألف درهم وقيمة الغلام فان كان أخذ ذلك ثم أبرأ الفرما من الدين أو وهبه له أو للمولى أو لورثة المولى لم يرد على البائع شيئا مما أخذ منه كذا في المبسوط • واذا أذن الرجل عبده في التجارة فوجب له على حر أو عبدا أو مكاتب ثمن بيع أو غضب فأخر العبد فانه يصح تأخير استسنا ولو كان العبد صالحا على أن يؤخر عنه ثلثا منه وقبض ثلثا كان التأخير جائزا والخط باطلا ولو كان المال



الذي وجب له قرضاً أخره عن صاحبه كأنه أن يرجع به عليه حالا كذا في المفتي \* وإن رضى بذلك  
 كان أحسن هكذا في المحيط \* قال وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له ولرجل آخر على  
 آخر ألف درهم دينهما فيه شريكاً فآخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالاً فإن التأخير باطل في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى والمال حال على حاله ما يقبضه أحدهما أمهما كان يكون مشتركاً بينهما وبين صاحبه  
 وعلى قولهما التأخير جائز ما أخذ السالك يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك حتى يحل الاجل كذا  
 في المفتي \* فإذا حل الاجل كان العبد بالخيار أن شاء أخذ من شريكه نصف ما أخذ ثم يتبعان الغريم  
 بالباقي وإن شاء سلمه المقبوض واختار اتباع الباقي نصيبه في الدين ولو اقتضى العبد شيئاً قبل حل الاجل  
 كان لشريكه أن يأخذ منه نصفه وكذلك إن كان الدين كله مؤجلاً فقبض أحدهما شيئاً منه قبل حله كان  
 للآخر أن يشاركه فيه ولو كان الدين حالاً فاجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم أبطل الغريم الاجل  
 الذي أجله العبد رضى منه قبل مضيه فقد بطل الاجل ولكن لا سبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول أبي  
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحل الاجل فإذا حل الاجل شاركه في المقبوض إن شاء وإن لم يقبض  
 الاجل والكن الغريم ما نحل عليه شاركه العبد شريكه فيما قبض ولو لم يمت ولكل من تناقضا الاجل  
 ثم قبض الشريك حقه كان للعبد أن يشاركه ولو كان المال حالاً فقبض الشريك حقه ثم إن العبد أخر الغريم  
 حقه وهو يعلم بقبضه أو لا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الاجل فإذا حل  
 أخذ منه نصف ما قبض إن شاء ولو كان مالهما إلى سنة فقبض الشريك عاجلاً ثم إن العبد أخر حقه للغريم  
 سنة أخرى وهو يعلم بقبضه أو لا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى تمضي السنتان  
 جميعاً ولو كان المال حالاً فخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزاً عندهم حتى يتوى ما على الغريم  
 فإن قوى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال إلى سنة فاشتري العبد من الغريم  
 جارية بجمعه فلشريك أن يأخذ العبد نصف حقه من الدراهم فإن أخذ منه نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد  
 العبد بالجارية عبداً فتردها على البائع بقضاء القاضي عاد المال إلى أجله وأمرت العبد من شريكه ما أخذ منه  
 ولو كان ردها بغير قضاء أو باقالة لم يرجع على الشريك بشيء مما أعطاه ويكفون للعبد ولشريكه على الغريم  
 الجسماء الباقية إلى أجلها وللعبء على الغريم خمساً نهالة وكذلك لو كان العبد اشتري الجارية من الغريم  
 بجميع الألف الآن للشريك أن يأخذ نصف الألف ههنا فإن كان حين أقال البيع أو رده بغير قضاء  
 شرط عليه البائع أن الثمن إلى أجله كان إلى أجله كذا في المبسوط \* ولو اشتري المأذون عبداً على أنه بالخيار  
 ثلاثاً فأبرأه بانه عن الثمن في مدة الخيار فترده بالخيار صرح عنه كذا في الكافي \* المأذون في اقالة البيع  
 كالزفان اشتري المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الثمن أقل من قيمتها بما لا يتجاوز الثامن في مثله ثم أقال  
 البيع فيها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا  
 في المبسوط \* ولو اشتري المأذون أمة بألف وقبضها ولم ينقد الثمن حتى أبرأه البائع عنه ثم تقايل بطلت  
 الاقالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي \* فلو أقال البيع بعمارة دينار أو بجارية أخرى  
 أو بألف درهم كانت الاقالة باطلة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
 الله تعالى هذا جائز ولو كان المأذون لم يقبض الجارية حتى وهب البائع ثمنها ثم تقايل الاقالة باطلة عندهم  
 جميعاً وكذلك لو أقاله بغير ثمن آخر في هذه الحالة ولو لم تقايل بالبيع ولكنه رأى بالجارية عبداً قبل أن يقبضها  
 فلم يرض بها أو لم يكن رآها فلما رآها لم يرض بها فقبض البيع وقد كان وهب له الثمن فنقضه باطل كذا  
 في المبسوط \* وفي الابانة في المتني باع العبد المأذون عبداً في تجارته ثم حج عليه المولى ثم وجد المشتري  
 بالعبد عبداً فالخصم في الرد بالعبد هو العبد فإن أقر العبد بالعبد لم يلزمه وإن نكل عن الجين فقبض عليه بالرد  
 جاز كذا في التتارخانية \* وإذا باع المأذون شيئاً واشتري ثم إن المولى أقال البيع فيه فإن كان المأذون لادين  
 عليه يومئذ فاصنع المولى من ذلك على عبده جائز وإن كان عليه دين عند الاقالة فنقض المولى الدين أو أبرأ  
 الغرماء العبد من دينهم قبل أن يفسخ القاضي الاقالة صححت الاقالة وإن فسخ القاضي الاقالة ثم أبرأ الغرماء  
 من الدين فالفسخ ماض وإذا باع عرضاً بشئ وتقاضاه ثم تقايل بالعرض باق والثمن هالك قبل الاقالة أو بعدها

قالا قالة ماضية وإن كان الثمن باقياً والعرض هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة باطلة كذا في المبسوط \* قال  
 محمد رحمه الله تعالى إذا باع العبد المأذون عيناً من كسبه ووطن المشتري يعقب به بعد ما قبضه والعيب يحدث  
 مثله أو لا يحدث مثله وخاصم المأذون في ذلك قبله بغير قضاء القاضي بلا عيب ولا شبهة على العيب فقبضه يبارز  
 والبيع منتقض وإن لم يقبل حتى رده عليه بقضاء قاضٍ أما بيئته أو بآباءه عن الجين أو أقرار منه بالعيب كان جائزاً  
 كذا في المفتي \* وإذا باع المأذون جارية بألف وتقاضا ثم قطع المشتري يدها أو ووطئها أو ذهبت عينها من  
 غير فعل أحد ثم تقايل بالبيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار أن شاء أخذها أو أن شاء ردها ولو كان الواطئ  
 أو القاطع أجنبياً فوجب عليه العقر والأرض ثم تقايل بالبيع والعبد يعلم بذلك أو لا يعلم فالاقالة باطلة في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيحة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط \* قال ولو أن  
 عبداً مأذوناً باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري فوجد بها عيباً خاصاً بالعبد فبسه إلى القاضي وأقام  
 البيئته إن العيب كان عند المأذون فرد القاضي الجارية على المأذون وأخذ منه الثمن ثم إن العبد بعد ذلك وجد  
 بالجارية عبداً آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالمأذون بالخيار أن شاء  
 نقض الفسخ ورد الجارية على المشتري وأخذ منه الثمن الخاصة بمقدار العيب الذي كان عند المأذون وإن  
 شاء أجاز الفسخ وأمسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بقليل  
 ولا كثير كذا في المفتي \* وإن لم يردّها العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها ولكنه يرجع  
 بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل المشتري قبل الفسخ إذا وجد بها عيباً وقد  
 تعينت عنده فإن شاء المشتري أن يأخذها ببيئتها الذي حدث عند العبد فله ذلك فإن أخذها ودفع الثمن إلى  
 العبد رجع المشتري على العبد بنقصان العيب الأول من الثمن ولم يكن له أن يرجع بنقصان العيب الآخر  
 وكذلك إن كان العيب الآخر جناية من العبد أو وطئاً فإن كان جناية من أجنبى أو وطئاً فوجب العقر  
 أو الأرض رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ  
 الجارية بمحدث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما أن حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمنع  
 فسخ العقد حقاً للشروع فكذلك حدوثها عند البائع بعد الفسخ فإذا تعذر ردّها تعين حق البائع في الرجوع  
 بحصة العيب ولو كان المشتري ردّها الجارية على العبد أو لا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها  
 أو ووطئها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها وأعطى العبد  
 جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الأول من الثمن وإن شاء دفع العبد بنقصان العيب  
 الذي حدث عنده من الثمن يعقب في الجناية في الوطئ إذا كانت بكر حتى نقصها الوطئ في ماليتها فإن كان  
 المشتري ووطئها وهي ثيب فلم ينقصها الوطئ شيئاً لم يرجع العبد على المشتري بشيء من الثمن ولزم العبد الجارية  
 وإن كان أجنبى قطع يدها عند المشتري أو ووطئها فوجب العقر والأرض ثم ردها القاضي على العبد بالعيب  
 الذي كان عنده ولم يعلم بمصنع الأجنبى ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم أطلع على ما كان عند المشتري  
 فإن الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها ثم يأخذ العبد  
 الثمن من المشتري إن كان قدره إليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الأول وإن كان العيب الذي  
 حدث بها عند العبد من فعل الأجنبى فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به  
 العبد على الأجنبى وإن شاء أخذ من الأجنبى فإن كان العبد البائع قتلها أو قتلها أجنبى في يد العبد فهو  
 سواء بأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الأجنبى ثم يرجع العبد بالقيمة على الأجنبى بخلاف  
 الجناية فيمادون النفس وإن كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاز يبعه كذا في المبسوط \* ولو باع  
 المأذون جارية من رجل بجارية تقايل ولم يتقاضا حتى ولدت كل واحدة ولداً فبعتهم ألفاً وقيمة كل واحدة  
 ألف أخذ كل واحد منهم ما جاريته ولداها فإن لم يتقاضا بعد ما تقايل لا حتى ماتت الامتان وأرادا أخذ الولدين  
 أخذ كل واحد الولد الذي في يده صاحبه ونصف قيمة أمه ولو كانت قيمة كل واحد خمسمائة أخذ كل  
 واحد الولد الذي في يده صاحبه وثلاث قيمته أمه ولو هلك الولدان دون الامتين أخذ كل واحد جاريته ولم يبيع



صاحبه بشئ وان هلك الامان واحد الولدين فان الذي في يده الولد الحي يدفعه الى صاحبه وبأخذ منه ثلث قيمة الامه التي هلكت في يده الاخر كذا في المغني \* ولو باع المأذون جارية من رجل بألف درهم وتقابض ثم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو وطئها فقصها الوطئ كان العبد بالخيار ولو اختار أخذها اتبع الواطئ أو الجاني بالعقر أو الارش وان نقض الاقالة فالعقر والارش لا يشتري ولو كان مكان الاتف عرضا بينه كان العبد بالخيار ان شاء أخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني والواطئ بالارش والعقر وان شاء أخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وأرسلها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حاله ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلاث سنين وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد أن يأخذ من المشتري قيمتها ولو كان حدث به ساعيب من فعل المشتري بعد الاقالة بخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء أخذ الجارية ورجع على المشتري بقصان العيب ولو كان العيب أحده في الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب بخير فان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء أخذها مبيعة ولا شيء له غير ذلك ولو باع العبد ابريق فقتله مائة درهم بعشرة دنانير وتقابض ثم تقايلا واقرت قبل القبض فالاقالة منتقضة كذا في المبسوط \* والله أعلم

(الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق المأذون وتصرف المولى في المأذون المديون بالبيع والتدبير والاعتاق وأشباهاها) \*

اعلم أن الديون على ثلاثة أوجه دين يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين الاستهلاك ودين لا يتعلق برقبته اتفاقا وهو دين وجب بماله وليس في معنى التجارة كالوطئ والنكاح بغير اذن المولى ودين محتلف فيه وهو دين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستقراض وضمان المقتضوب والودائع والامانات اذا جحد فيها وما يجب من العقر بوطئ المشتراة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به كذا في الترمذ \* كذا في المعدن \* واذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقه من ذلك دين كثير فقدمه الغرماء الى القاضي والمولى حاضر فظنوا ببيع من المولى فان كان في يد العبد مال حاضر بقي ديونه فانه يقضى ديونه من كسبه ولا يبيع المأذون بدنيهم وان لم يكن في يده مال حاضر الا ان له مالا غائبا برجي قدمه أو دين حال برجي خروجه فانه لا يجعل القاضي في بيعه بل يتاوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال أو يخرج الدين ولم يقدر لمدة التلوم تقدير اثنى عشر يوما من قال بأن تقدير مدة التلوم موكول الى رأى القاضي فان مضت مدة ووقع في رأيه أن مدة التلوم انتهت باع العبد وان وقع في رأيه أن مدة التلوم لم تنته فانه لا يبيعه وقد حكى عن الفقيه أبي بكر البجلي انه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فان كان المال الغائب بحيث يقدم بعض ثلاثة أيام فان القاضي لا يبيع العبد بل يتاوم حتى يقدم المال أو يخرج الدين وان كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي ثلاثة أيام فانه يبيعه واذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فان القاضي يبيع العبد بدنيهم هذا اذا كان المولى حاضرا فاما اذا كان غائبا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم اذا باع القاضي العبد بحضور المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر ان كان بالثمن وفاء بالدين كلها أو في كل واحد منهم تمام حقه وبصرف الفضل الى المولى ان كان ثمة فضل وان لم يكن بالثمن وفاء بالدين كلها يضرب كل غريم في الثمن بقدر حقه ولا يسيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يمتنع العبد كذا في الذخيرة \* فان اشترى العبد مولا الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشئ مما بقي من الدين قليل ولا كثير وان عاد العبد الى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني \* ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فانه يبيعه ويعطى أصحاب الحال قدر حصته منه ويمسك حصة أصحاب الاجل الى وقت حلول الاجل وهذا اذا كان كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن بسبب الوجوب قد ظهر كالو حفر العبد بئر في الطريق وعليه دين فان القاضي يبيعه في الدين ويدفع الى الغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفع كله فبعد ذلك اذا وقع في البئر دابة فله كسب يرجع صاحب الدابة على الغريم فبأخذ منه قدر حصته من ذلك

فيضرب هذا بقية الدابة والغريم يضرب بدنه فيقسمان الثمن بالحصص هكذا في التتارخانية \* ولو طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض غيب فباعه القاضي للمضور فبيعه جاز على الكل ثم يدفع القاضي الى المضور حصتهم من الثمن ويقف حصة الغيب فان قال العبد قبل أن يساع ان لفلان على من المال كذا ومدة المولى بذلك أو كذبه وفلان غائب فقال الغرماء المضور ليس لفلان عليه قليل ولا كثير فان العبد يكون مصدقا في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقراره أخذ حقه وان كذبه قسم ما وقف له بين المضور بالحصص كذا في المغني \* ولو أقر بذلك بعد ما باعه القاضي ومدة مولا لم يصدق على الغرماء ويدفع جميع الثمن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب وأقام البيعة على حقه اتبع الغرماء بحصته مما أخذوه من الثمن وان أراد القاضي أن يستوفى من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فاني الغرماء أن يفعلوا فانهم لا يجبرون على شئ من ذلك ولكن ان أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم جاز فان قدم الغائب فأقام البيعة على اقرار العبد بدنه قبل البيع فذلك جائز ايضا ثم ان كانوا أعطوا كفيلًا وثبت حق الغائب بالبيعة كان له أن يأخذ حصته ان شاء من الغرماء وان شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء كذا في المبسوط \* ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء أو باع أمين القاضي العبد للغرماء لا تلحقه العهدة حتى لو وجد المشتري بالعبد عيبا فالمشتري لا يردّه على القاضي ولا على أمينه ولكن القاضي يصب وصيا حتى يردّه عليه وكذلك لو قبض القاضي أو أمينه الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على أمينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون بدنيهم على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن فلا ذكر لهذا الفصل في شئ من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وكذا في شيخ الاسلام شواهد زاده في شرح كتاب المأذون أن القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المديون بطلب الغرماء ان قال جعلت أمينا في بيع هذا العبد لا تلحقه العهدة وأما اذا قال لبيع هذا العبد ولم يرد فقد اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا تلحقه العهدة ثم في فصل الرد بالعيب اذا نصب القاضي الامين خصما للمشتري وورد المشتري العبد عليه بالعيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد ويأمره أن يبين العيب اذا باعه فاذا باعه الامين وأخذ الثمن بدأ بدين المشتري أولا فبعد ذلك ينظر ان كان الثمن الاخر أقل من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على الثمن الاخر ولا يقرم الامين ذلك وان كان الثمن الثاني أكثر من الاول اعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انقطع حق الغرماء عن العبد فقد البيع ولو كان العبد حين رده على أمين القاضي بالعيب مائت في يده قبل أن يبيعه ثانيا فالامين يرجع بالثمن على الغرماء فبأخذ منهم الثمن ويرده على المشتري كذا في الذخيرة \* وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد فان لم يكن على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما أخذ ان كان فاعا بعينه ولا ضمانه ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك يجب على المولى رد ما أخذ ان كان فاعا بعينه وضمانه ان كان استهلكه كذا في المغني \* ولو كان المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يرد ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على رقبته وعلى جميع ما قبض المولى فان المولى يغرم الاثني عشر فيكون للغرماء ويساع العبد ايضا في دينه ولو لم يطق العبد دين آخر لم يغرم المولى الا نفسه واذا لحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى جميع ما في يده فأخذ منه مولا الفقه بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كثيرا فاقبض من سالم للمولى استحيانا لان في أخذ المولى الفقه منفعة للغرماء فانه بقية الاذن بسبب ما يصل اليه من الفقه ولو كان قبل كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه أن يرد ما زاد على الفقه كذا في المبسوط \* ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة والصدقة قبل حقوق الدين أو بعده كذا في الكافي \* ولو أقر العبد المأذون بدنيهم خمسمائة ثم استغاد عبدا يساوي ألفا فأخذ المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فان أدى المولى الدين الاول سلم العبد له وبيع الاخرين في دينهم وليس للمولى أن يجاسم بما أدى من الدين الاول فان لم يؤد المولى ولكن الغريم الاول أبرأ العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الاخر يبيع العبد الذي قبضه المولى في دين الاخرين وان كان أبرأه من

قوله وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد الخ هذه العبارة لا موقع لها هنا والصواب ذكرها بعد قوله الاتي قريبا في هذه الحصة ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين أو بعده الخ ويدل على ذلك ما في الذخيرة من أن القاضي يسدأ ببيع الكسب ويستوى أن يكون ذلك الكسب من اكساب التجارة أو لم يكن من اكساب التجارة نحو الصدقة والهبة ويستوى أن يكون العبد اكسب ذلك قبل حقوق الدين أو بعده لحق الدين الخ الغرماء يتعلق بجميع ذلك مادام في يد العبد وان كان المولى قد أخذ شيئا من ذلك من العبد الخ



دينه قبل أن يلقه الدين الآخر سلم العبد الذي قبضه المولى له ولو لم يبرئه حتى لحقه الدين الآخر ثم أقر الغريم  
 الأول أنه لم يكن له على المأذون دين وأن أقرار العبد المأذون له بالدين كان باطلاً سلم العبد الذي قبضه المولى له  
 ولا يتبعه صاحب الدين الآخر بشئ منه بخلاف ما إذا أبرأ الغريم الأول ولو كان المولى أقر بالدين الأول  
 كما أن أقر به العبد ثم قال الغريم الأول لم يكن لي على العبد دين وأقراره باطل فإن الغريم الآخر يأخذ العبد  
 الذي قبضه المولى ليباع في دينه كذا في المبسوط • وكما تباع رقبة العبد في دين التجارة تباع رقبته فيما كان  
 من جنس التجارة قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى إذا أذن الرجل لعبد في التجارة بما  
 لحقه من دين تجارة أو غصب أو ودعة جدها أو دابة عقرها أو بضاعة أو عارية جدها أو ثوب أو ثمر  
 أجرة أو مهر جارية اشتراها أو وطئها ثم استحققت فذلك كله لازم له يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا  
 في المحيط • قبل ما ذكر من الجواب في ضمان عقر الدابة وأحرق الثوب محمول على ما إذا أخذ الثوب  
 أو الدابة أو لا حتى يصير غاصباً بالأخذ ثم أحرق الثوب أو عقر الدابة فأما إذا عقر الدابة أو أحرق الثوب قبل  
 القبض فينبغي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد  
 رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المغني • وإذا استعار دابة من أحد إلى  
 مكان معلوم فذهب بها إلى مكان آخر حتى صار مخالفاً لما استأجر رقبته كذا في الذخيرة • وإذا تزوج  
 امرأة ودخل بها إن كان النكاح باذن المولى يساع بدین المهر بشرط لصحة بيع القاضي اذن الغرماء  
 بالبيع واذن المولى كذا في المغني • وإذا أذن الرجل لأمته لحقه دين ثم وهب لها هبة أو تصدق عليها  
 بصدقة أو اكتسبت مالا من التجارة أو غيرها فغرماء ماؤها أحق بجميع ذلك من مولاهما كذا في المبسوط •  
 إذا أذن لأمته في التجارة ثم ولدت ولداً هل يسرى الدين إلى ولدها حتى يساع ولدها في الدين كالأم فهذا على  
 وجهين أما إن ولدت بعد ما لحقها الدين أو ولدت قبل أن يلقها الدين ثم لحقها الدين بعد ذلك فإن ولدت بعد  
 ما لحقها الدين فإنه يسرى الدين إلى ولدها يساع الولد معها في الدين إلا أن يفد عيها المولى كذا في المغني •  
 ولو ولدت ولداً أو علمها دين وبعد الولادة لحقها دين أيضاً بعد ذلك اشتراك الغرماء جميعاً في ماليتها إذا بيعت فأما  
 ولدها فلا محاب الدين الأول خاصة ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والآخر بعد الدين لحق الدين الولد  
 الآخر دون الأول كذا في المبسوط • ولا يتعلق دين العبد بما دفع إليه المولى لتجربته بخلاف كسبه الذي في يده  
 فإنه يتعلق به وإن قال المولى هو مالي عندك لتجربته كذا في التتارخانية • وإذا دفع الرجل إلى عبده مالا يعمل به  
 بشهود وأذن له في التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فيبيع  
 ما في يد العبد بين غرمائه لا شئ للمولى منه إلا أن يعرف شئ للمولى بعينه فيأخذه دون الغرماء وكذلك لو عرف  
 شئ بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى كذا في المبسوط • وإن أقر العبد في حال حياته وصحته بعد  
 ما لحقه الدين أن هذا المال الذي في يده مال المولى الذي دفعه إليه وقد عرف دفع المال إلى العبد جميعاً بينة  
 الشهود إلا أنهم لا يعرفون مال المولى بعينه لم يكن إقراره صحيحاً ولو كان أقر بذلك لا جنبي يصح إقراره فإن  
 أقام المولى بينة أن هذا المال هو المال الذي دفعه إلى العبد وأقر غرماء العبد بذلك كان المولى أحق به كذا  
 في المغني • ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل فقبض المولى من غنة الحال ثم حل الأجل ضمنه  
 المولى وسلم للأول ما قبض وإن لم يبعه للأول يبعه للثاني ولو طلب صاحب الحال من القاضي ببيعة ببيعة  
 أعطاه حصته ودفع الباقي إلى المولى حتى يحل الأجل فإن ذلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الأول فيما قبض  
 ولو استهلك المولى ما قبض وقضاء غريمه لضمن للثاني فإن قوى ما على المولى شارك الثاني الأول ثم يرجعان  
 على الغريم الذي قضاه المولى كذا في التتارخانية • ولو لم يبيع القاضي العبد للغريم ولما كان المولى باعه  
 برضى صاحب الدين الحال فبيعه جازم يعلو نفق الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فإذا  
 حل الدين الآخر أخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا يسلل له على الثمن فإن قوى ما على المولى من نصف  
 القيمة لم يرجع على الذي أخذ نصف الثمن بشئ وإذا باعه المولى بغير أمر القاضي والغرماء فيبيعه باطل فإن  
 أجازوا البيع أو قضاهم المولى الدين أو كان في الثمن وقام بدينهم فأعطاهم نقد البيع كذا في المبسوط •  
 وإذا باع المولى العبد المأذون المدين بغير رضى الغرماء وسلمه إلى المشتري ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بدينهم

فأرادوا أن يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان للغرماء أن يفسخوا البيع قال مشايخنا  
 هذا إذا كانوا لا يصلون إلى دينهم فأما إذا كان يصل إليهم الثمن وفي الثمن وقام بدينهم فليس لهم أن يفسخوا  
 البيع فإذا كان أحدهما غائباً أما البائع وأما المشتري أجمعوا على أن المشتري إذا كان غائباً والبائع حاضراً  
 مع العبد أنه ليس للغرماء أن يفسخوا البيع البائع ويفسخوا العقد معه وأما إذا كان المشتري حاضراً مع العبد  
 قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لا خصوصية لهم مع المشتري كذا في المغني • ولو أن الغرماء لم يقدروا  
 على المشتري وعلى العبد المأذون أنما قدروا على البائع وأرادوا أن يفسخوا البائع قيمة العبد فلو سلم ذلك ثم إذا  
 ضمنوا البائع قيمة العبد أقسموها بينهم بالحصص يضرب كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة ويجازي البيع  
 في العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كالمبيع العبد بدينهم ولو أجازوا  
 البيع كان الثمن لهم ويرى البائع من القيمة فإن هلك الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه الغرماء من البائع هلك  
 من مال الغرماء ويرى البائع من القيمة فإذا اعتق العبد أتبعوه بجميع دينهم ولو أن الغرماء أجازوا البيع بعد  
 ما هلك الثمن في يد البائع صححت الإجازة فكان الهلاك على الغرماء هكذا ذكر في ظاهر الرواية وإن اختلف بعض  
 الغرماء ضمان القيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا أن تكون القيمة أكثر من الثمن  
 ويكون للذين اختاروا القيمة حصصهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصصهم من الثمن حتى لو كانوا أربعة  
 واختار أحدهم ضمان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلاثة أرباع الثمن والباقي للمولى  
 ويتخذ البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فأجاز  
 بعضهم البيع وأبطله بعضهم كان الإبطال أولى ولم يجز البيع في شئ من العبد كذا في المحيط • فلو أن الغرماء  
 قدروا على البائع والمشتري ولم يقدروا على العبد فلو سلم البائع قيمة العبد وان شأوا  
 ضمنوا المشتري فإن ضمنوا المشتري قيمة العبد رجح المشتري على البائع بالثمن الذي تقدمه وإن اختاروا تضمين  
 المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وأيهما اختار الغرماء ضمه يبرئ الآخر فمؤبد يثبت  
 لا يعود الضمان إليه أبداً كذا في المغني • فإن أخذ الغرماء القيمة من البائع أو من المشتري ثم ظهر  
 العبد فأرادوا أن يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من أخذوا منه القيمة يقران أخذ الغرماء القيمة برغم  
 أنفسهم بأن ادعوا أن قيمة العبد كذا أو أنكر الذي اختاروا الغرماء تضمينه فأقاموا البينة على ما ادعوه  
 من القيمة واستحلفوه وفكّل لأميل لهم على العبد وإن أخذوا القيمة برغم الضامن بأن ادعى الضامن  
 أن قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن للغرماء بينة فكان لهم أن يأخذوا العبد  
 ثم إذا اختاروا أخذ القيمة من المولى وأخذوا القيمة منه ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب بالعبد ورده  
 على المولى البائع بقضاء القاضي فالمرء هل يرد العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا على وجهين الأول  
 إذا لم يكن المولى البائع عالماً بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه إن كان العيب عيباً لا يحدث مثله  
 وقد رده عليه بالبينة أو بنسكو له أو بإقراره يرد على الغرماء وإن كان العيب عيباً لا يحدث مثله وقد رده عليه  
 بالبينة أو بنسكو له رده على الغرماء وإن رده بحكم إقراره لا يرد على الغرماء إلا أن يقيم البينة أن هذا العيب  
 كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري أو يستحلفهم على ذلك فينسكوا الوجه الثاني أن يكون المولى البائع عالماً  
 بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين إن كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معيباً فليس له  
 أن يرد العبد على الغرماء وإن كان القاضي قضى عليه بقيمته صحى فله أن يرد على الغرماء إذا كان العيب عيباً  
 لا يحدث مثله أو يحدث إلا أنه رده عليه بالبينة أو بنسكو له معنى هذه المسألة أن الغرماء حين أرادوا أخذ القيمة  
 من المولى قال إن هذا العبد معيب بعيب كان به وقت بيعي إياه من المشتري فصدقه الغرماء في ذلك وضمنوه  
 قيمته معيباً وكذبوه وقالوا لا بل كان العبد صحيحاً وقت بيعك إياه من المشتري وإنما حدث العيب في يد المشتري  
 فلناحق تضمينك قيمته صحى فضمنوه قيمته صحى والحكم ما ذكرنا فإن كان الغرماء أخذوا القيمة من المولى  
 وظهر العبد في يد المشتري واطلع على عيب قديم بالعبد فلم يرد على المولى حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون  
 للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان العيب وإذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس  
 للمولى أن يرجع على الغرماء بنقصان العيب ذكر المسألة في هذا الكتاب من غير ذكر خلافه بعض مشايخنا



قالوا هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه أن يرجع على  
الغرماء بنقصان العيب قالوا وقد نص على هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط • ولو أعتق  
المولى رقيقا من رقيق المأذون وعلى المأذون دين هل ينقذه عنه فهو على وجهين أما أن يكون الدين على  
المأذون مستغرقا أو غير مستغرق فإن كان الدين غير مستغرق كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا بأنه  
لا ينقذه عنه ثم يرجع وقال بأنه ينقذه عنه وإن كان الدين مستغرقا لا ينقذه عنه المولى عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى قول واحد • وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينقذه عنه على كل حال والخلاف بينهم في هذه  
المسألة فرع لمسألة أخرى وهو أن دين العبد هل يمنع وقوع الملك للمولى في اكتسابه فعند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى يمنع أن كان مستغرقا قول واحد وإن كان غير مستغرق فلا فيه قولان على قوله الأول يمنع وعلى قوله  
الآخر لا يمنع وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يمنع وإن كان مستغرقا ولكن يمنع المولى عن  
التصرف فيه إذا ثبت هذا فنقول إذا أعتق المولى عبدا من كسب العبد المأذون لا يضمن عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعند ما يضمن سواء كان موسرا أو معسرا إلا أنه إذا كان المولى معسرا كان للغريم اتجا  
العبد المأذون بالقيمة ثم العبد المأذون يرجع بما أدى على المأذون وهو المولى بخلاف ما لو أعتق المأذون وسعى  
في قيمته للغرماء حال إعسار المولى فإنه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغني • وإن أعتق عبده لم يعقوا  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يريده أنهم لم يعقوا في حق الغرماء ولهم أن يبيعوه ويستوفوا ديونهم من  
ثمنهم وما في حق المولى فهم أحرار بالاجماع حتى إن الغرماء لو أبرؤهم من الدين أو باعوههم من المولى أو قضى  
المولى دينهم فأنهم أحرار وأما عند ما ينفذ عنه فيهم ويضمن قيمتهم للغرماء أن كان موسرا وسعى في قيمتهم أن  
كان معسرا أو رجوعا بذلك على المولى كذا في النبايع • ولو لحق العبد المأذون دين كثير فأعتقه المولى  
وأخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد وأخذوا منه الدين رجع العبد على المولى  
في المال الذي أخذ منه بما آذاه من الدين بقيمة ذلك وإن كان فأنما في يد المولى اتبعه العبد حتى يستوفي  
منه مقدارا ما أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو يوف العبد الدين ولكن الغرماء أبرؤوه منه لم يرجع  
على المولى بشئ من ذلك المال وكذلك إن كانت أمة فأعتقها وأخذ منها مالها وولدها وأرضها وقد كان  
الدين لحقها قبل الولادة والجنابة ثم حضر الغرماء فإن المولى يجبر على أن يدفع إليها مالها لتقضى دينها ولا يجبر  
على دفع الولد والأرض إن كان لم يعقها ولكن تباع فيقضى من ثمنها ومن أرض السيد الدين وإن كان المولى  
أعتقها للغرماء أن يرجعوا عليه بقيمتها ثم يساع ولدها في دينهم أيضا وأما المأذون من المولى الأرض أيضا ثم  
يبيعون الأمة بما بقي من دينهم وإن شأوا اتبعوها بجميع الدين وتركوها اتبعوا المولى فإن اتبعوها بدينهم  
فأخذوا منها سلم للمولى ولدا أمة وما أخذ من أرض يدها لم يسكن لها أن ترجع على المولى بالولد والأرض  
كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها أن ترجع على المولى بما أخذ من مالها وكذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض  
الغن ثم أعتق المشتري الجارية فإن شاء الغرماء أخذوا الغن واتبعوا الجارية بما بقي من دينهم وإن شأوا  
اتبعوها بجميع دينهم فإن أخذوا ذلك منها سلم للمولى الغن وكذلك إذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء كان  
لهم أن يأخذوا جميع ما يقبض المولى من المكاتب وليس لهم أن يرجعوا فيها بشئ من دينهم مادامت مكاتبه  
فإن قبض المولى جميع المكاتب وعققت فالغرماء بالخيار إن شأوا أخذوا المكاتب من السيد ثم اتبعوا الأمة بما  
بقي من دينهم وإن شأوا أخذوا الأمة بجميع دينهم فإن أخذوا منها سلمت المكاتب للمولى كذا  
في المبسوط • في جامع الفتاوى عليه أربعة آلاف درهم وله منافع قيمته ثلاثة آلاف درهم فأنف المولى عليه  
ذلك وأعتق العبد والغرماء بالخيار إن شأوا أخذوا المأذون أربع آلاف درهم ويرجع على المولى بثلاثة آلاف  
درهم قيمة المتاع وإن شأوا أخذوا المولى أربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المأذون بشئ كذا في التتارخانية  
• وإن وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قد أعتقته فلنا عليك القيمة وقال المولى  
لم أعتقه فالقول قول المولى ويساع العبد للغرماء وأقرارهم باعتاق العبد لا يضمن برأه العبد وإذا بقي ديونهم  
على العبد بعد إقرارهم بالاغتيا يساع العبد بدينهم ولا يلتصق إلى قولهم كذا في الذخيرة • العبد المأذون  
الديون إذا باعه المولى من غير إذن الغرماء فأعتقه المشتري قبل أن يقبضه فإنه يقبض عنه إن أجاز الغرماء

البيع أو قضى المولى دين الغرماء أو أبرأ الغرماء العبد عن الدين ينقذه عن المشتري فإن أبي الغرماء أن يجيزوا  
البيع وأبي المولى أن يقضى ديونهم فإنه يطل عنه ويساع العبد للغرماء بدينهم وأما إذا قبض العبد ثم أعتقه  
فإنه ينقذه عنه وإذا أخذ عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بهذا الخيار إن شأوا أجازوا البيع وأخذوا  
الغن وإن شأوا ضمنوا البائع القيمة وإن ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى ينقذ ويسلم الغن للمولى كذا في المحيط •  
ولو لم يعتقه المشتري ولكنه باعه أو وهبه وسلمه فإن تم البيع الأول ببعض ما وصفناه إجازة أو قضاء دين  
أو وفاة الغن بدينهم فأخذوه بجاز ما فعل المشتري فيه ولو لم يبعه المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء  
القيمة فنقذت الهبة فإن رجع في الهبة بحكم أو بغير حكم سلم العبد له ولم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء  
على العبد سبيل فإن وجد به عيبا ينقص من القيمة التي غرمها كان له أن يردّه ويأخذ القيمة فإن كان أعتقه  
بعد الرجوع في الهبة قيل أن يعلم بالعيب أو يبرأ أو يحدث به عيب يرجع بمباين العيب والقيمة من القيمة  
والغرماء أن يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير إلا أن شاء المولى أن لا يطالبهم بالنقصان  
ويرضى به معيبا وإن كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العتق لم يكن للغرماء عليها سبيل من أجل  
الزيادة المنصرفة ولو كان المولى باعه وغيبه المشتري فبعض الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث  
مثله وحديث به عيب آخر فرجع بنقصان القيمة على البائع لم يكن للبائع أن يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه  
يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط • وإذا باع العبد المأذون شيئا من كسبه  
من المولى بمثل قيمته جاز أن كان مديونا وإن لم يكن مديونا لا يجوز أن سلم العبد المبيع إلى المولى قبل أن يأخذ  
الغن من المولى لا بسقط الغن من المولى كذا في المحيط • إذا باع من المولى شيئا بنقصان لم يجز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى فأحشا كان الغن أو يسير أو عنده ما جاز البيع فأحشا كان الغن أو يسير ولكن يجبر المولى  
بين أن يزيل الغن وبين أن ينقص المبيع وهذا الذي ذكرنا قول بعض المشايخ وقيل الصحيح أن قوله كقولهما  
كذا في الكفاية • وإن باع من أجنبي وعليه دين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواه بجمعه بمثل  
القيمة أو بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن ولا يؤمر الأجنبي أن يبلغ الغن إلى تمام القيمة فالأصل  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في تصرف العبد مع الأجنبي يتحمل الغن اليسير والقاحش وعلى قول أبي  
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن باعه من أجنبي بمثل القيمة أو أقل مقدارا يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤمر  
المشتري أن يبلغ الغن إلى تمام القيمة كذا في المغني • وإذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من التجارة واشترى  
شيئا من المال الذي من تجارته وحاشي في ذلك وكان ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك  
فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز حتى يبيع العبد بغير الغن في مثله أو لا يتغابن في مثله  
ما لم تجاوز الحجابة ثلث مال المولى فإذا تجاوزت ثلث مال المولى فإنه يجبر المشتري فإن شاء أدى ما زاد على الثلث  
وإن شاء نقص البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف ما لو كان المولى يبيع ما جازي العبد بما يتغابن الناس  
في مثله أو لا يتغابن الناس في مثله فإنه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كفيما كان تجاوزت الحجابة ثلث  
المال أو لم تجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى إن باع واشترى وحاشي بما يتغابن الناس في مثله فإنه يجوز ويسلم للمشتري إذا لم تجاوز ثلث  
ماله وإن تجاوزت ثلث ماله يجبر المشتري على الوفاء بالبيع واشترى وحاشي بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن  
بما لا يتغابن الناس فيه فإنه لا يجوز البيع عندهما حتى إذا قال المشتري أنا أؤدى قدر الحجابة ولا أنقص  
البيع لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله إذا لم يكن على العبد دين فأما إذا كان على العبد دين  
محيط برقبته وبما في يده أو لا محيط بضاع واشترى وحاشي بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن في مثله  
كل جواب فيما إذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط • ولو كان الدين على المولى ولا دين على العبد فهذا  
على وجهين أما أن يكون الدين محيطا بجميع مال المولى أو لا يكون محيطا بجميع ماله فإن كان محيطا بجميع  
مال المولى فباع العبد واشترى وحاشي بالحجابة لا تسلم للمشتري يسيرة كانت أو فاحشة إلا أن المشتري يجبر إذا  
كانت الحجابة يسيرة بالاجماع فإن شاء نقص البيع وإن شاء أدى قدر الحجابة كالمواشير المولى ذلك بنفسه  
وإن كانت الحجابة فاحشة فالسؤال على الخلاف يجبر المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجبر



المشتري ولو كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالمحابة البسيطة والقاحشة  
وبسبب ذلك للمشتري ان لم يتجاوز المحابة ثلث ماله بعد الدين وان تجاوز ثلث ماله بعد الدين بغير المشتري  
ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كانت المحابة يسيرة يجوز  
البيع والشراء وتسلم للمشتري المحابة ان لم يتجاوز ثلث ماله بعد الدين وان تجاوزت لم تسلم له ويخبر وان كانت  
المحابة قاحشة لا يخبر المشتري عندهما ولو كان على المولى دين يحيط برقبة العبد وماله في يديه وعلى العبد دين  
كثير يحيط برقبة العبد وماله في يديه فان المحابة لا تسلم للمشتري يسيرة كانت أو قاحشة ويخبر المشتري ان كانت  
المحابة يسيرة عندهم جميعا وان كانت المحابة قاحشة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخبر  
المشتري وعندهما لا يخبره هذا الذي ذكرنا اذا حاز المأذون الا اجنبى فاما اذا حاز بعض ورثة المولى بأن باع  
من بعض ورثة المولى وحازي وقدمات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا يخبر الوارث وعندهما ما البيع جائز ويخبر الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بطلت الثمن الى  
تمام قيمته لا يسلم لك شئ من المحابة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا ان يجزى بقية الورثة ويستوى  
الجواب بين أن يكون على العبد دين أو لا دين على العبد وكذا يستوى الجواب بين أن يكون على المولى دين  
أو لا دين عليه كذا في المفتى • وان باعه المولى شيئا بثلث القيمة أو أقل جاز فان سلم البيع اليه قبل قبض  
الثمن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كانه باع عليه بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراعاة بطلان الثمن بطلان تسليمه  
والمطالبة وللمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرة النيرة • وان حبسه في يده حتى يستوفى الثمن جاز كما  
لو باع من مكانه كذا في الكافي • وان كان الثمن عرضا قلتمولى أن يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا  
في المفتى • ولو باع المولى متاعه من عبده بأكثر من قيمته بقليل أو كثيرا فلا زيادة لتسلم للمولى ويصكون  
المولى بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء حط الفضل عن القيمة كذا في الكافي • عدا مأذون له عليه  
دين باع المولى منه ثوبا في يد المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد في الثوب يساع فيستوفى المولى دينه من  
ثمنه والفضل للقرماء • وان كان فيه نقصان بطل ذلك القدر كذا في التتارخانية نقلا عن الامانة • ولو كان  
الدين على العبد لشر بكن بعضه حال وبعضه مؤجل فوجه المولى لاحدهما وسلم اليه فشر بكنه أن يقض  
الجهة فان نقضها بيع العبد فاستوفى الذي نقض الجهة خفه من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شئ للموهوب له  
على المولى ولا على العبد ولا على الشريك ولو باعه المولى من أحدهما بألف درهم وقيمة ألف درهم فأبطل  
الاخر البيع بعد القبض أو قبله يساع له ما واقتضا منه ولم يطل من دين المشتري شئ • واذا كان على المأذون  
دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يجعل الدين  
في دفع الثمن الى الغريم فان توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى قبيل • وان كان على العبد دين لاخر  
مثل دين المشتري فخل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتر العبد ثم سلم له ذلك ولا يشتره المشتري  
فيه كان شريكاً في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكاً ولو شارك الاخر في قبض من القيمة لم يسلم له  
ولكنه يأخذ المولى منه ثم ياتي الشريك الاخر فيأخذ ذلك من المولى كذا في المبسوط • وليس للمولى  
أن يبيع العبد المأذون الا أن يأذن له القرماء في بيعه أو يقضى الدين أو يكون القاضي هو الذي أمر ببيعه  
كذا في السراج الوهاج • ولو كان دين العبد مؤجلاً فباعه مولا قبل حلول الاجل جاز يبيعه لان الدين  
المؤجل لا يجبر المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينقض البيع ولكن له أن يضمن  
المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضى خان • وان أعق المولى العبد المأذون وعليه ديون فاعاقه جاز  
وضمن المولى للقرماء قيمته اذا كانت مثل الدين أو أقل وما بقي من الديون طوبى للعبد به بعد عتقه وان كان  
الدين أقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي • ولو لم يكن عليه دين ولكن قتل حرّاً أو عبداً  
خطأ فاعاقه المولى فان كان يعلم بالجنابة فهو مختار للقداء والفداء الآية ان كان القتل حرّاً وقيمة المقتول  
ان كان عبداً الا أن تزيد على عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة فان لم يعلم بالجنابة غرم قيمة عبده الا أن  
تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة كذا في المبسوط • ولو كان عليه دين محبط وجنابات  
محبطة فاعاقه المولى ولم يعلم به غرم للقرماء قيمة كاملة ولا وليا الجنابات قيمة كاملة الا اذا زاد على عشرة آلاف

فمنقص عشرة كذا في التهذيب • واذا أذن للمدبر أو لأم الولد في التجارة فعلق كل واحد منهما دين  
فأعاقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمة المدبر وأتم الولد كذا في الكافي • وان أعق المولى جارية  
المأذون وعليه دين يحيط بقيمته وما في يده ثم قضى القرماء الدين أو أبرأ القرماء أو بعضهم حتى صار في قيمته  
وفاء وفي يده فضل عن الدين جاز عتق المولى الجارية ولو أعق المولى جارية المأذون وعليه دين يحيط بطل العتق  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم وطأها المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادعاه فدعوتها جائزة وهو ضامن قيمتها  
للقرماء ثم الجارية حرّة لسقوط حق القرماء عنها بالاستيلاء وعلى المولى العقر للجارية كذا في المبسوط •  
واذا دبر المولى عبداً المأذون المديون قد يدبره جاز وليس للقرماء أن يقتضوا تدبيره وماذا لم يكن للقرماء أن  
يتقوضوا تدبير المولى كان لهم الخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استعصوا العبد في ديونهم  
وأى ذلك اختاروا بطل حقهم في الاخر وان ضمنوا المولى القيمة فلا يسبيل لهم على العبد حتى يعتق ويبي  
العبد مأذوناً وعلى حاله واذا استعصوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكالها وبقي العبد مأذوناً وعلى حاله واذا  
بقي العبد مأذوناً على حاله فان اشترى بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لا ضمان هذا الدين أن يتبعوا المدبر  
واستعصوا به منهم ولا يسبيل لهم على المولى ولهم استعصاء المدبر بخلاف أصحاب الدين الذين وجب لهم الدين  
قبل التدبير فان المولى ضمن لهم القيمة فاذا استعصى القرماء الاخرون المدبر في دينهم فاذى اليهم من سعائيه  
لم يكن للقرماء الاولين الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان بقي شئ من السعاية من القرماء  
الاخرين يكون للمولى ولا يكون للقرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان قتل المدبر  
حتى وجب قيمته فلا شئ للقرماء الاولين من قيمته وتكون القيمة للقرماء الاخرين يستوفون من ذلك ديونهم  
كذا في المفتى • واذا علق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمة ألف درهم ثم ذبره المولى  
فاختار بعض القرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استعصوا العبد فذلك لهم فان كان اختار ضمان المولى  
اثنتان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي اختار السعاية ان أخذها من العبد قبل أن  
يأخذ الاخران شيئاً من القيمة لم يكن له ما حق المشاركة معه فمما قبض واذا أراد الذي اختار السعاية أن  
يأخذ المولى نصيبه أو يشارك صاحبه فيما يقبض من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الاخران بعد اختيارهما  
ضمن المولى وأراد أن يبيع المدبر بدينهما ويد عاقصين المولى لم يكن لهما ذلك وان سلم ذلك لهم المولى فان  
اشترى المدبر بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدبر بين صاحب الدين الذي اختار سعائيه  
وبين أصحاب الدين الذي ملحقه آخرا وليس لاحد منهم أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه فان كان الاولى الذي  
اختار سعائيه قض شيئاً من سعائيه قبل أن يلقه الدين الاخر سلم ذلك له كذا في المبسوط • ولو لم يعلم  
القرماء بكاتبه المولى المأذون حتى أدى المأذون جميع المكاتب الى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما لو فجز  
العتق وبعد هذا فالقرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وأخذوا منه ما أخذ من المكاتب فيقسمونه  
بينهم بالحصص فان فضل شئ من ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم الحال وان شاءوا اتبعوا العبد بجميع  
ديونهم فان اتبعوا العبد وأخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتب أيضاً ولا يرجع العبد على  
مولا به شئ من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المفتى • ولو كان العبد أذى بعض المكاتب وبقي بعضها ثم جاء  
القرماء فانهم يطولون المكاتب ان شاءوا ويساع العبد للقرماء بدينهم فان لم يطلوا المكاتب ولكنهم أجازوها  
فالمكاتب جائزة وما قبض المولى من المكاتب قبل الاجازة وما بقي فهو بينهم بالحصص فان كان ما قبض المولى  
قبل اجازتهم هلك في يد المولى ثم أجاز القرماء المكاتب فالمكاتب جائزة والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتب فان  
أجاز المكاتب بعضهم وردها بعضهم لم تجز المكاتب حتى يجزوها ولو أنهم أرادوا رد المكاتب فاعطاهم المولى دينهم  
أو المكاتب لم يكن لهم رد المكاتب بعد ذلك كذا في المحيط • والمولى أن يستقدم العبد المأذون اذا كان دينه  
الى أجل ولو كان الدين حالاً كان لهم أن يمنعوه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن يمنعوه  
اذا كان الدين مؤجلاً ولو كان الدين حالاً كان لهم أن يمنعوه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن يمنعوه  
مؤجلاً فان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذراً للقرماء أن ينقضوا الاجارة فاما الرهن فهو  
لازم من جهة الراهن ولا يثبت للقرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حتى نقض البيع الذي أخذ



من المولى وليهم يضمنون المولى قيمته فاذا اراد تفضيحه فافتكه من المهرن ودفعه اليهم برئ من الضمان وان  
افتكه بعد ما قضى عليه القاضي بضمنان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو ابي  
المولى أن يقتضيه ففرضي الغرماء الدين ليعبوه في دينهم كان لهم ذلك كذا في المبسوط \* عبد مأذون عليه  
دين باعه المولى من رجل وأعلم بالدين فللغرماء أن يردوا البيع وتاويله اذا كانوا يصلون الى الثمن أما اذا  
وصلوا الى الثمن وليس في البيع محاباة فليس لهم أن يردوا البيع والعصم أن يردوا البيع اذا لم يف الثمن  
بدونهم كذا في الجامع الصغير \* ولو باع عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري  
خصما للغرماء اذا أنكر المشتري الدين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو صدقهم المشتري  
في الدين كان لغرماء أن يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهم وبين  
البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم أن يضمنوا البائع قيمته فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان  
الثمن للبائع وان اختاروا اجازة البيع أخذوا الثمن كذا في التبيين \* واذا لم يكن على المأذون دين فأمره مولاه  
أن يكفل عن رجل بألف فقال العبد المكفول له ان لم يعطك فلان مائة عليه وهو ألق فالتضمن  
جائز وكذلك لو قال ان مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو على ما قال فان أخرجه  
المولى عن ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعطى المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى  
الاقل من دينه ومن قيمته ولا يطل بيع المولى في العبد ولا هبة وكذلك هذا في ضمان الدرك لو أمر عبده أن  
يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم استحق الدار فمشتري أن يضمن المولى الاقل من قيمته  
ومن الثمن باعتبار أنه قوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى يلقى العبد دين يحيط برقبته  
ثم استحق الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه كذا في المبسوط \* ولو باع  
المولى دارا من عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لا يكون يباع وان كان عليه دين فالبيع جائز فان كان  
الثمن مثل قيمتها وأقل فله الشفعة وان كان أكثر من قيمتها فالبيع باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا شفعة فيما قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يطل الزيادة ويأخذ الشفعة بالشفعة ان رضى به  
المولى كذا في التبيين \* ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون واشتراه اذا لم يكن عليه دين وكذلك  
لا شفعة للعبد فيما باع ولا واشتراه فان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه  
الوجوه الا في وجه واحد وهو ما اذا باع العبد دارا بأقل من قيمتها يجازيها الناس فيه أو بغير ذلك لم يكن  
للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاه دارا ولا دين عليه وأجنبي شفيعها فلا شفعة له فان كان عليه دين  
وكان البيع على القيمة أو أكثر فلا شفعة وان باعها بأقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما للشفيع أن يأخذها بقبضتها أو بتركها الشفع أخذها المولى بتمام  
القيمة ان شاء كذا في المبسوط \* المولى اذا تزوج عبده المأذون جاز كذا في التتارخانية \* عبد مأذون له  
في التجارة اشترى جارية ولادين عليه فزوجها المولى اياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له أن يبيعها  
ولا يبيع للغرماء فيما يلقه من الدين بعد ذلك فان اشتراها عليه دين فزوجها المولى منه لم يجز لمكان الدين  
وله أن يبيعها ويبيع ولها منه ولو قضى دينه بعد التزوج جاز وصار لادين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولادين عليه  
كذا في المفتي في التفرقات \* واذا كفل المأذون عن رجل بألف درهم بأمر مولاه ولادين عليه ثم باعه المولى  
فالمكفول له أن يقتضيه البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن المكفول له أن يقتضيه البيع ولكن يتبع  
العبد بكفالاته حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري أن يرد به ان شاء فان كانت الكفالة على أنه كفل بنفس  
المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الى كذا وكذا لم يكن للمشتري أن يرد به عيب هذه الكفالة قبل وجود  
الشرط فاذا وجب على العبد لوجود شرطه ردة المشتري ان لم يكن علمها حين اشتراء وان كان علمها حين  
اشترائه فليس له أن يرد به هذا العيب أبدا كذا في المبسوط \* المولى اذا باع العبد المأذون باذن الغرماء صح  
وتحول الحق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو تولى الثمن على المشتري كان التوى على الغرماء ولو قبض  
المولى الثمن وهلك في يده هلك عليه سم أيضا ولكن لا يسقط دين الغرماء بأخذون العبد اذا عتق كذا  
في التتارخانية \* ولو أمر المولى عبده المأذون فكفل لرجل بألف درهم عن رجل على أن الغريم ان مات

ولم يكن دفع المال الى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو جائز فان باعه المولى من رب المال بألف أو بأقل  
فبيعه جائز ويقتضى الثمن فيصنع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل أن يؤدى المال كان للذي اشترى العبد  
من المولى أن يرجع بالثمن على المولى فيأخذه منه قضاء عن دينه وان كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى  
شيئا وان هلك بعضه أخذ الباقي بدينه والهالك صار كأن لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد  
عيبا رده ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على المولى ولا يمكن سماعه العبد المردود حتى يستوفى من ثمنه الثمن  
الذي نقد البائع فان فضل شيء أخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الاخر عن الثمن الاول لم يكن له  
على البائع شيء من النقصان كذا في المبسوط \* والله أعلم

(الباب الخامس في ما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور)

يجب أن يعلم بأن الاذن يطل بالخرولكن يشترط أن يكون الخرمثل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عاميا بأن  
علم بالاذن أهل سوقه فاعلم بعمل الخرم اذا كان عاميا بأن علم بالخمر أكثر أهل السوق ولا يعمل اذا كان دونه  
بأن خمره في يده أو عند رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة علم العبد بذلك أو لم يعلم واذا كان الاذن خاصا غير مستشر  
فيما بين أهل سوقه بأن أذن للعبد بمحض من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فاذا خمره بمحض من هؤلاء وعلم  
العبد على خمره كذا في المفتي \* وان كان الاذن بمحضرة العبد لا غير خمره بمحضرة منه يعمل خمره وان  
خمره من غير علمه لا يعمل خمره واذا أذن عبده وعلم العبد به ثم خمر عليه ولم يعلم العبد بالخمر لا يعمل خمره واذا  
أذن عبده ولم يعلم العبد بالاذن ثم خمر عليه ولم يعلم العبد بالخمر عمل خمره كذا في الذخيرة \* ولو خمر عليه  
في يده بمحض من أكثر أهل سوقه فيخبر كذا في الكافي \* ولو خرج العبد الى بلد للتجارة فأذن المولى  
أهل سوقه فأنه هم أنه قد خمر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن هذا خمره عليه وكذلك لو كان العبد في المصر  
ولكنه لم يعلم بالخمر فليس هذا بخمر عليه بل ينفذ تصرفه مع أهل سوقه ومع غيرهم ما لم يعلم بالخمر فاذا علم  
العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط  
\* ولو رآه المولى يبيع ويشترى بعد ما خمر عليه قبل أن يعلم العبد فلم ينهه ثم علم العبد بالخمر يبي مآذونا  
استحسانا كذا في المفتي \* المولى اذا باع العبد المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق  
أو لم يعلم وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الاول يصير محجورا بنقص البيع هذا  
اذا كان الدين سالقا فان كان دين العبد مؤجلا لا يخرجه المولى عن بيعه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وهب  
المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له يصير محجورا فلو أنه رجح في الهبة لا يعود الاذن وكذا  
في فصل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا ورده بقضاء قاض لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كذا  
في المحيط \* واذا باع المولى عبده المأذون له يباعا فاسدا بخمر أو خنزير وسله الى المشتري فباع واشترى  
في يده ثم رد الى البائع فهو محجور عليه وكذلك لو قبضه المشتري بأمر البائع بمحضرة أو بغير حضرته أو قبضه  
بمحضرة البائع بغير أمره ولو قبضه بغير أمره بعد ما تفرق لم يصير محجورا ولو كان البيع عينة أو دم لم يصير  
محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في المبسوط \* ولو باع يباعا محجورا على ان البائع بالخيار ثلاثة أيام فهو  
على اذنه ما لم ينفذ البيع لانه لم يزل عن ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو محجور كذا في خزائن المفتين \* واذا  
خمر المولى على عبده بمحض من أهل سوقه والعبد غائب فأرسل المولى اليه رسولا يخبره بالخمر فأنه بذلك صار  
العبد محجورا سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة أو قاصدا أو قاصدا أو قاصدا أو قاصدا أو قاصدا أو قاصدا  
الى الكتاب صار محجورا سواء وصل اليه الكتاب على يدي حرا أو عبدا رجلا أو وصي أو امرأة أو عدل أو قاصد  
كذا في المفتي \* وان أخبر بذلك رجل لم يرسله مولاه لم يكن يجزى قايما قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
حتى يخبر به رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى من أخبره بذلك من  
رجل أو امرأة أو وصي صار محجورا عليه بعد أن يكون الخمر حقا كذا في المبسوط \* ومعنى قوله بعد أن  
يكون الخمر حقا أن يبي المولى بعد ذلك ويقر بالخمر أو لا أو أنكر الخمر لا يصير محجورا كذا في المحيط \* ولو جن  
العبد جنونا عليه قاصد محجورا عليه وان أفاق بعد ذلك لا يعود اذنه كذا في السراج الوهاج \*



وان لم يكن مطبقاً بأن كان يحسن ويضيق لا يخبر ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق قال محمد رحمه الله تعالى  
اذا كان الجنون دون الشهر فليس مطبق وان كان شهراً فصاعداً فهو مطبق ثم رجع فقال ما دون السنة ليس  
مطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المفتي . وفي الخندي اذا ارتد العبد صار محجوراً عليه عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى وعند مالك لا يصير محجوراً ما اذا لحق به دار الحرب صار محجوراً عليه وقت العوق عندهما  
وعنده من وقت الارتداد ولو أغنى عليه لم يصير محجوراً عليه كذا في السراج الوهاج . فان أسرى بعد ما لحق  
بدار الحرب وأخذ المشركون فالمولى أحق به والدين الذي كان عليه فهو وبما له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال لا يطل كذا في التتارخانية . واذا أبق العبد للمأذون صار محجوراً عليه عند علماء الثلاثة رحمه الله  
تعالى فان عاد العبد من الأباقي هل يعود الأذن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف  
المشايخ فيه والصحيح أنه لا يعود كذا في المحيط . فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة لم يلزمه شيء من ذلك  
فان قال الذي يبيع العبد ان العبد لم يكن أباقاً ولكن أرسله المولى وقال المولى كان أباقاً فالقول قول الذي  
يباعه وعلى المولى البيعة أن عبده كان أباقاً وأهله باع واشترى منه في حال اباقة وان أقام البيعة فالبيعة بينه الذي  
يباعه وان اتفق المولى والذي يبيع العبد على الأباقي إلا أن الذي يبيع العبد قال بعته منه قبل الأباقي وقال  
المولى بعته منه بعد الأباقي فالقول قول البائع أيضاً فان أقام البيعة فالبيعة بينه البائع أيضاً كذا في المفتي .  
المدير اذا كان مأذوناً فابق لا يصير محجوراً والعبد المأذون اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح  
أنه لا يصير محجوراً او العبد المأذون اذا أسره العدو ولا يصير محجوراً قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير  
محجوراً وان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يرد مأذوناً كذا في فتاوى قاضي خان . العبد المأذون  
اشترى عبداً وأذن له في التجارة - حتى صح الأذن ثم ان المولى جرح على أحدهما ان جرح على الثاني لا يصح جرحه  
سواء كان على الاول دين أو لم يكن وان جرح على العبد الاول لاشك أن الاول يصير محجوراً وحل بصير الثاني  
محجوراً ان كان على الاول دين يصير محجوراً وان لم يكن على الاول دين لا يصير الثاني محجوراً ولو لم يكن شيء من  
ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جرح المولى على العبد الاول ولو لم يمت الاول  
ولكن مات المولى كان ذلك جرحاً على العبدين سواء كان على الاول دين أو لم يكن كذا في المفتي . ولا يجوز  
جرحه على مأذون مكاتبه كما لا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزائن المفتين . واذا أذن المكاتب لعبده  
في التجارة ثم جرح عليه دين أو ليس عليه دين فهو جرح على العبد وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء أو عن غير  
وفاء أو عن ولد مولود في المكاتبه فان أذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يجزأذنه وكذلك المخر  
اذا مات وعليه دين وله عبداً فاذن له وارثه في التجارة فاذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينقض اذنه  
أيضاً فان أبرأ أمامه من المال الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعد  
ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فاذا أذن الوارث له في التجارة جاز ذلك ان المكاتب  
لو أذن للعبد الذي تركه أبوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فتقضى به الكتابة لم يكن له اذن في التجارة  
محصياً ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فتقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط .  
ولو أذن الوصي للقيم أو لعبده ثم مات وأوصى الى آخر فوته جرح عليه واذا أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جرح  
فهو وعلى اذنه كذا في خزائن المفتين . وفي الفتاوى العنانية ولو أذن الاب لعبده ثم اشتراه الاب أو ورثه  
بطل الأذن ولا يطل اذن عبد العبي بادره كذا بعوت الاب بعد ادراكه وسكوت الاب اذا رآه يتصرف  
اذن كذا في التتارخانية . ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وقضى  
بمساقه بجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان أسلم قبل أن يلحق بها أو بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضي  
ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى جميع ذلك  
جائز الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضي بمساقه وان  
رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط . ولو كانت امرأة فارتدت فأذنها على اذنه ولو لحقت بدار  
الحرب وقضى بمساقه فهو جرح على عبده ولو رجعت قبل قضاء القاضي بمساقه فهو على اذنه كذا في خزائن  
المفتين . واذا أذن المضارب لعبده من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال فان جرح عليه رب المال

خبره باطل كذا في المبسوط . وان ولدت الامة المأذونة من مولاه فذلك جرح عليها وبضمن قيمتها  
ان ركبته هاديون وان ولدت من غير مولاه لا تخبر به ثم ينظر ان انفصل الولد منها وليس عليها دين فالولد  
للمولى حتى لو لحقها دين بعد ذلك فلا حق للفرما فيه وان ولدت بعد ثبوت الدين فانه يساع في دين الفرما  
الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة كذا في الجوهر النيرة . جارية أذن لها  
في التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للفرما كذا  
في الجامع الصغير . واذا جرح على المأذون فاقرار جاز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
ومعناه انه يقر بما في يده انه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقر بدين على نفسه فيقضى بما في يده وقال لا يصح  
اقراره ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمؤلاه كذا في الكافي . واذا جرح الرجل على عبده المأذون له في التجارة  
ثم ان العبد أقر على نفسه فهذا على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح اقراره للعالم حتى  
لا يؤاخذ به للعالم سواء كان عليه دين الاذن أو لم يكن عندهم جميعاً فاما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا  
لا يتخلو من ثلاثة أوجه اما أن يكون كله فارغاً عن دين الاذن أو كان كله مشغولاً بدين الاذن أو كان بعضه  
فارغاً عن دين الاذن وبعضه مشغولاً فان كان كله مشغولاً بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب  
الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعد الجرح فرما الاذن في كسب الاذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب  
لفرما الاذن وان كان بعض ما في يده العبد من الكسب بعد الجرح فارغاً عن دين الاذن وبعضه مشغولاً صح  
اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقدر الفارغ عن دين الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقياً في ملك الاذن  
فاما اذا خرج عن ملكه بسبب من أسباب الملك كالببيع والهبة ونحو ذلك ثم أقر فانه لا يصح اقراره  
عندهم جميعاً سواء كان في يده كسب أو لم يكن كذا في المحيط . ولو كان في يده مال حصل له بالاحتطاب  
ونحوه فأقر بغيره لا يعتق فيه بالاتفاق هكذا في النهاية . واذا جرح على عبده وفي يده ألف درهم فأخذها  
المولى ثم أقر العبد أنها كانت ودیعة في يده فلان وكذب المولى لم يصدق على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك  
شيء ولو كان غصباً أخذ به اذا أعتق ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقر أن هذه الألف  
ودیعة عنده فلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدق على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق  
العبد كانت الألف ديناً عليه يؤاخذ بها ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم فأقر بدين ألف درهم عليه ثم أقر أن  
هذه الألف ودیعة عنده فلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الدين فاذا صرف  
المال الى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الودیعة ولو كان أقر أو لا بالودیعة كانت الألف لصاحب الودیعة  
ويشبعه صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اقراره بالودیعة باطل والألف  
بأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الودیعة اذا عتق فاما المقر له بالدين فدينه بعد العتق بدينه ولو أقر اقراراً  
متصلاً فقال له فلان على ألف درهم وهذه الألف ودیعة فلان كانت الألف بينهما نصيبين في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى واذا أعتق أخذها بما بقي لهما ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالودیعة كانت الألف لصاحب  
الودیعة ولو ادعى جميعاً فقال صدقما كانت الألف بينهما نصيبين كذا في المبسوط . واذا جرح على عبده  
المأذون ثم أذن له مرة أخرى فأقر في حال اذنه الثاني أنه قد أقر بعد الجرح أنه قد اغتصب من هذا الرجل ألف  
درهم في حال اذنه الاول أو استقرض من منه ألف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤاخذ به للعالم  
واقباً يؤاخذ به بعد العتق وان كذب المقر له وقال انما أقررت به بعد الاذن فالقول قول المقر له ويؤاخذ به العبد  
للعالم وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصب منه ألف درهم في حال الجرح فانه يؤاخذ به في الحال صدقه  
المقر له في ذلك أو كذبه كذا في المفتي . ولو جرح على عبده وفي يده ألف درهم فأقر لرجل يدين ألف درهم  
أو بودیعة ألف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فاذا عتق أخذ بالدين دون  
الودیعة ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر  
أو وجبت عليه بيعة فالألف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة وكذلك ان أقر العبد أن هذا الدين كان  
في حال الاذن الاول وكذلك ان أقر أنها ودیعة عنده لرجل أو دعهما اليه في حال الاذن الاول فالاول أحق  
بالألف ويشبع صاحب الودیعة العبد بما في رقبته وعندهما الألف مولا ويشبع بالدين في رقبته فيباع فيه



الآن يتقضى المولى دينه ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين خمسمائة فأقر به المجرى دين ألف درهم ثم أذن له فأقر أن تلك الألف التي كانت في يده وديعة أو دعيها اليه هذا الرجل فإنه لا يصدق على الوديعة والألف التي في يده لصاحب الدين الأول منها خمسمائة والخمسمائة الباقية للذي أقره العبد بالألف وهو محجور وعليه فأخذها العبد وقد بقي عليه من الدين خمسمائة فقبضها عليه بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيما عداها إلا أن يتقضى المولى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى خمسمائة من الألف لصاحب الدين الأول وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة العبد بخمسمائة درهم ويطلق من وديعته الخمسمائة التي أخذها المولى فإن ذلك من هذه الألف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبة العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط • وإذا أذن لعبد في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له فأقر به ذلك أنه كان استقرض من هذا ألف درهم في حال أذنه الأول وقبضها منه أو أقر أن هذا الرجل كان استودعه في حال أذنه الأول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك رب المال فإنه يؤخذ به للعالم وهذا بخلاف ما لو أقر في حالة الأذن بالقرض أو باستهلاك الوديعة في حالة الجرح وصدقه رب المال حيث لا يؤخذ للعالم كذا في المأذون • وإذا أقر العبد المحجور وعليه باستهلاك ألف درهم لرجل لم يؤخذ به حتى يعتق فإذا اعتق أخذ بذلك وإن ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يعتق أخذ به الكفيل حالا فإن اشتراه صاحب الدين فاعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالأقل من الثمن وبما ضمنه ولو لم يشتره ولكن صاحبه وحبسه منه وسلمه إليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فإن رجع في حبسه لم يعد الدين أبداً وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط في باب بيع المولى عبده المأذون • وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كسب الأذن الأول فأقر أنها كانت وديعة لفلان أو أغتصبها من فلان وكذبه المولى في ذلك فإنه يصح إقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يصح إقراره كذا في المحيط • وإذا أذن لعبد في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كانت في حال الأذن الأول في يده فأقر أنها وديعة لفلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر بألف في يده أنه غصبها من فلان في حالة الأذن الأول فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق العبد على الألف وهي للمولى ويتبع المقر له العبد بما أقر له به في رقبته فمتبعه فيه وكذلك لو أقر بها بعد ما لحقه الدين في الأذن الثاني فالألف للمقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب السادس في إقرار العبد المأذون له وإقرار مولاه)

وإذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين إن أقر بدين التجارة صح إقراره في حق المولى حتى يؤخذ به للعالم سواء صدقه المولى أو كذبه وإن أقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤخذ به للعالم وإنما يؤخذ به بعد العتق قال في الأصل إذا أقر العبد المأذون بقصد أو وديعة بخدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بخدها أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجبر أو مهر جارية اشتراها أو طمها فاستحقت في يده فذلك كله دين يؤخذ به للعالم قالوا ما ذكر من الجواب في الأصل محمول على ما إذا أقر بقر أو أراق بعد القبض حتى يصير غاصباً لهما بالأخذ فيجب ضمان من وقت الأخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فأما إذا أراق قبل القبض أو عقر الدابة قبل القبض فإنه لا يصح إقراره حتى لا يؤخذ به للعالم هكذا في المحيط • ولو أقر أنه اقتض حرة أو أمة بكراً بأصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال إلا تصديق المولى وهو إقرار بجناية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو إقرار بالمال ويؤخذ به في الحال ولو غصب جارية بكراً اقتضها بأصبعه فإن أراد مولاهما فقصمه بالغصب قبل إقراره لأن ضمان الغصب من التجارة وإن أراد فقسمه بالاقتضاخ لم يكن له ذلك لأنه جناية فلا تثبت بإقراره ولو غصب جارية بكراً فذهب بها وطمها فإن ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وإن ضمنه بالوطى لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج • وإذا أقر العبد المأذون أنه اشترى جارية هذا الرجل وهي بكر فاقضها لزمه المقر كغيره من الديون إذا استجقت

قوله حتى لا يؤخذ به للعالم أي في قول أبي يوسف وعند محمد يؤخذ به للعالم فإنه في أول ما تلاقيه النار يصير ضماناً قبل أن يحترق السكك وفي تلك الحالة المضمون مال فالأراق يفيد الملك فيما هو مال فيكون تجارة كذا تمام عبارة المحيط اهـ

الجارية ويؤخذ به في الحال كذا في خزائن المفتين • وكذلك لو غصب جارية بكر فاقضها لرجل في يده ثم هرب كان مولاهما أن يأخذ العبد بعقرها كذا في المبسوط • وإن أقر بالاقتضاخ بالذبح بكاح بغير إذن مولاه لا يلزمه ولو صدقه مولاه في الاقتضاخ بكاح فاستدعى بدين الغرماء فإن بقي شيء أخذ منه مولى الأمة من عقرها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقة المولى أو كذبه كذا في المفتين • ولو كان العبد أقر أنه وطمها بكاح وبجدا المولى أن يكون أذن له في ذلك لم يؤخذ به حتى يعتق كذا في المبسوط • العبد المأذون إذا أقر لعبد في يده أنه ابن فلان بن فلان أو دعه أو قال أنه حر لم يملك فقط قاله قول في جنس هذه المسائل أن المأذون إذا أقر بحرية طارية لم يملك في يده لا يصح إقراره وحتى أقر بحرية الأصل الثابتة بالظاهر صح إقراره وإنما يكون مقر الجارية طارية إذا ظهر في العبد المقر به أمارات الرق وعلاماته وذلك بأن أقر المأذون بأن هذا مملوك ورقبي وصدقه المملوك في ذلك إن كان ممن يعبر عن نفسه وإن كان ممن لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول المأذون أنه مملوك ثم أقر أنه حر الأصل فإن إقراره بهذا إقرار بحرية طارية فلا يصح فاما إذا لم يظهر في العبد المقر به أمارات الرق وعلاماته فأقر المأذون أنه حر الأصل فهذا إقرار بحرية الأصل لا بحرية طارية فيصح من المأذون وفيما إذا قال هذا العبد ابن فلان أو دعه فلان لم يظهر في العبد المقر به أمارات الرق فإذا قال أنه ابن فلان أو قال أنه حر الأصل كان هذا إقرار بحرية الأصل فيصح منه كذا في المحيط • ولو كان المأذون اشترى عبد آمن رجل وقبضه بمحض من العبد والعبد ساكت ثم أقر أنه ابن فلان أو أنه حر الأصل لم يملك قط لم يصدق كذا في الذخيرة • ولو أقر بشيء بعينه في يده أنه لفلان غصبه منه أو أودعه أياه وعلمه دين كثير بدين الذي أقر به بعينه كذا في المبسوط • وإذا أقر العبد المأذون بدين كثيرة فإن الغرماء بشر كون فيما كان في يده من الكسب وفي عن رقبته إذا بيع ولا يكون المتقدم من الغرماء متقدماً على المتأخر كذا في الذخيرة • ولو اشترى المأذون من رجل عبد أو ثقه الثمن وعليه دين أو لادين عليه ثم أقر أن البائع أعتق هذا العبد قبل أن يبيعه أياه وأنه حر الأصل وأنكر البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله وكذلك لو أقر بالتدبير من البائع أو كانت جارية فأقر بولادتها من البائع فإن صدقه البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه كذا في المبسوط • ولو كان العبد المأذون لم يقر بشيء من ذلك ولكنه أقر أن البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فإن المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد إلى فلان وإن أقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط • وإذا كان على المأذون دين فأقر بشيء في يده أنه وديعة لمولاه أو لادن مولاه أو لبيه أو لعبد له تاجر عليه دين أو لادين عليه أو لمكاتب مولاه أو لادم مولاه فإقراره لمولاه ومكاتبه وعبد له وأدم مولاه باطل فأما إقراره لادن مولاه أو لبيه فجائز ولو لم يكن على العبد دين كان إقراره جائزاً في ذلك كله وإن لحقه دين بعد ذلك لا يطل حكم ذلك الإقرار وإن كان أقر بدين لا حقه منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن له مقر له شيء إن كان هو المولى أو أم ولد له أو عبده الذي لا دين عليه فإن كان عليه دين أو كان أقر لمكاتب مولاه أو لبيه ثم لحقه دين اشتراكاً في ذلك وإذا أقر المأذون لادنه وهو حر أو لادنه أو لزوجته وهي حرة أو لمكاتب ابنه أو لعبد ابنه وعليه دين أو لادين عليه وعلى المأذون دين أو لادين عليه فإقراره باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما إقراره لهؤلاء جائز ويشتركون الغرماء في كسبه وإذا كان على العبد المأذون دين فأذن لجارية له في التجارة فلهما دين إن أقر العبد لهما بالوديعة في يده صدق على ذلك ويستوي إن كان على المأذون دين أو لم يكن فتكون هي أحق بهما من الغرماء وكذلك إن أقر لهما بدين الآن في الأقرار بالدين هي تشاؤك غرماء المأذون في كسبه وفي الأقرار بالعين هي أولى بالعين من غرماء المأذون هكذا في المبسوط • وإن أقرت الجارية بالدين أو بالعين للعبد وعليها دين لم يجز وإن لم يكن عليها دين فإقرارها بالعين جائز وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء الجارية مكاتب المولى أو عبده وعليه دين لم يجز إقراره لهما وإن لم يكن عليه دين صح إقراره لغرمائهما كذا في المفتين • ولو كان بعض غرماء الجارية أباً للمولى أو ابنة فأقر لهما العبد بوديعة أو دين وعلى العبد دين فإقراره جائز ولو كان بعض







ألفان وخمسة مائة فغرماء المولى أحق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركه المولى وهم ماضرون بواقع غرماء العبد في غنمه بقدر الدين وخمسة مائة فلهذا كانوا أحق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلاثة آلاف أخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وسبعمائة وأخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان الذي خرج من ذلك ألفين وسبعمائة يأخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وخمسة مائة وخمسين وأخذ غرماء العبد من ذلك ثمانين ولو كان العبد لم يقرب بالدين الا قول والمسألة بحالها أخذ غرماء العبد جميع ما خرج من دين السيد وهو ألفان وخمسة مائة ثم يساع العبد فان بيع بألف ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغرم العبد بجميع دينه وهو ألف فكان الدين بينهم أسبعا خمسة أسباعه لغرم العبد وسبعا لغرماء المولى كذا في المبسوط . قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أذن رجل لعبد في التجارة ثم أقر عليه دين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذب العبد في ذلك لزمه ذلك كله وإذا صح إقرار المولى عليه بالدين كان للغرماء الخياران شأرا باعوا العبد بدينهم وإن شأوا استسوا وكذلك لو أقر عليه بكفالة ماله فقال كفلت لفلان عنى بذلك أو أنكر العبد ذلك يلزمه كله كذا في المحيط . ولو أقر عليه المولى دين عشرة آلاف وأنكرها عليه العبد فبيع في الدين فاقسم الغرماء ثمة فلا جيل لهم على العبد عند المشتري فان أعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد بقيته ولو لم يبع في الدين حتى يبره المولى فله الغرماء بالخيار بين تضمين المولى قيمته وبين استسما المدير في جميع دينهم فان أعتقه بعد التدبير ههنا أخذوه بقيته فقط وإن أدى خمسة آلاف ثم أعتقه المولى أخذوا منه أيضا بقيته وبطل ما زاد على ذلك ولو لم يبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه أن يسعي في قيمته فبأخذها الغرماء دون الورثة ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك أيضا بقيته ولا شيء للورثة ولا لغرماء المولى من ذلك وإن كان أقر على العبد بالدين في المرض والمسألة على حالها كانت القيمة الاولى لغرماء المولى خاصة ثم يسعي في قيمته لغرماء العبد خاصة ولو لم يقرب عليه بالدين ولكن أقر عليه بجناية خطأ فانه يدفعه بها ويديه وكذلك لو أقر على أمة في يدي العبد أو عبد في يديه بدين أو جناية كان مثل إقراره على العبد بذلك فان أعتقه بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاقه العبد بعد إقراره عليه بالدين كذا في المبسوط في باب إقرار المولى على عبده المأذون . وإن أقر عليه بعشرة آلاف درهم وقيمة العبد ألف درهم وكذب العبد ثم أن مولا أعتقه فالعبد المولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر قيمته ألف درهم ولا يضمن أكثر من ألف درهم وإن كان ما أقر به على العبد من الدين أكثر من قيمته وإذا ضمن للغرماء ألف درهم ذكر أن الغرماء يرجعون على العبد بألف أخرى كذا في المحيط . ولو كان العبد أقر بالدين أيضا لزمه الدين كله كالمولى يوجد الإقرار من المولى به أصلا كذا في المبسوط . العبد المأذون إذا باع شيا مما في يده في مرض موت المولى ولادين على المولى في صحته ولا على العبد وأقر العبد بقبض الثمن ولا يعلم ذلك الا بقوله صح إقراره وكذلك إذا كان على العبد دين مستغرق أو غير مستغرق وإن كان على المولى دين يحيط برقبته العبد ويحيط يده فانه لا يصدق العبد في إقراره باستيفاء الثمن أصلا الا بينة إذا كان دين المولى دين الصحة وإن كان دين المولى دين المرض فإقرار العبد بالاستيفاء في حق برادة المشتري عن الثمن لا يصح انما يصح في حق الإقرار له حتى يكون المشتري أسوة للغرماء فيما عليه كالمولى أقر بذلك الا أن تقوم البينة على الاستيفاء في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه الصورة بعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير يحيط برقبته ويحيط ما في يده ولادين على المولى فإقرار العبد بقبض الثمن من ورثته لم يجز وكذلك إذا كان على المولى دين أيضا مع دين العبد لا يصح إقرار العبد باستيفاء الثمن كذا في المحيط . إذا أقر المأذون في مرض موته بدين أو ودية بعينها أو عارية أو مضاربة أو اجارة بعينها أو نصب بعينها أو غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فان إقراره بجميع ذلك جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة وإن كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره الا فيما فضل عن دين الصحة فيباع ما في يده ويد أدين الصحة ولو كان الغصب الذي أقر به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك العارية والوديعة وأشباهاهما فان عرف الشهود دين الغصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق بالعين وإن كانوا لا يعرفون عين الغصب وعين الوديعة وانما عاينوا الغصب والاعارة والايدي كان المقر له أسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بمعاينة الشهود كان صاحب دين المرض أسوة لغرماء الصحة كذا في المغني . وإذا لم يكن عليه دين في الصحة فأقر

في مرضه على نفسه بدين ألف درهم وأقر باستيفاء ألف درهم عن مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين القريم الاخر نصفين وإذا مرض المأذون وعليه ديون الصحة فقبض بعض غرمائه دون بعض لم يجز كذا في المبسوط . وإذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم بوديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات ولم يبق في يده الا ألف التي أقر بعينها وديعة فان الألف الوديعة تقسم بين صاحب الوديعة وبين القريم نصفان كما في الخبر وإذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل آخر وجب في حالة الصحة فأقر باستيفاء ذلك الدين صح إقراره حتى يبرأ من عبده الدين وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح إقراره بالاستيفاء هذا إذا أقر المأذون باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فأما إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض إن كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره بالاستيفاء في حق برادة غيره عن الدين ولا في حق الإقرار له بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وإن كان على المأذون دين المرض لا يصح إقراره بالاستيفاء في حق برادة غيره حتى لا يبرأ غيره عن الدين ولكن يصح في حق الإقرار له بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة لغرمائه فيما عليه فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما يخصه ويؤدي الباقي الى غرمائه كذا في المغني . وإذا مرض المأذون فوجب له على رجل ألف درهم من مبيع أو غيره فأقر باستيفائها منه ولادين على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فإقراره بالاستيفاء جائز ولو لم يقرب بالدين ولكن كسبه لقمه دين بمعاينة الشهود بطل إقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالمعاينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقر بالاستيفاء اذ لا تهمه في شهادة الشهود فلهذا يبطل إقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط . ولو باع المولى جارية عبده المأذون ونوى الثمن فأقر العبد أنه أمر مولا ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا إذا كانت الجارية فائمة أو لا تدرى وإن كانت هالكة فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذب العبد ضمن المولى قيمتها فان قال لم أمره ولكن أجزت البيع إن كانت الجارية فائمة جاز ولم يضمن المولى واللام يجز ضمن ولو جرح عليه ثم قال العبد كنت أمرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقر بعد ما باعه الغرماء لم يصح إقراره كذا في المغني . وإذا كان على المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولا أو أخته أو مكاتبه أو عبد تاجر عليه دين أو لادين عليه بأكثر من قيمته أو دفعها الى المشتري ثم أقر بقبض الثمن منه جاز إقراره بذلك الا في العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرا فاستمك مالا للعبد الذي هو أبوه أو أمه أو مكاتب أخته أو عبده وعليه دين أو لادين عليه فأقر العبد المأذون أنه قد قبض ذلك من المستمك لا يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المستمك أخا كان إقراره بالقبض منه جائزا ولا ينعى على الأخ بعد إقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط . ولو أمر مولا ببيع عبده فباعه ثم أقر أن العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف لم يضمن وإن نكل ضمن الثمن لعبد كذا في المغني . وإذا أذن للعبد في التجارة وقيمه ألف درهم فاذن ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم وهو يحدد ذلك ثم إن المولى أعتقه فالغريم الذي أذن العبد بالخيار إن شاء ضمن المولى قيمة العبد وإن شاء أخذ دينه من العبد فان ضمنه المولى لم يكن لآخر على المولى ولا على العبد شي وإن اختار القريم أخذ دينه من العبد فله مقر له أن يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى أقر على العبد بدين أثنى درهم ولادين عليه سواء وجد العبد ثم صار على العبد ألف درهم بإقراره أو بينة فانه يساع فيضرب كل واحد منهما في غنمه بجميع دينه ولو كان إقرار العبد أو لادين به وكذلك لو يسع بأثنى درهم فخرجت منهما ألف وتوبت ألف كان الخارج منهما الذي أقر له العبد فان كان العبد أقر بألف ثم أقر عليه المولى بألف ثم أقر العبد بألف فانه يساع ويضام في ثمنه اللذان أقر لهما العبد فان بقي من ثمنه شي بعد قضاء دينهما كان للذي أقر له المولى ولو لم يقرب العبد على نفسه بشي وأقر عليه المولى بدين ألف درهم ثم بدين ألف درهم في كلام منقطع فانه يساع فيبذل بالاول فان بقي شيء كان للثاني وإن كان وصل كلامه فقال لفلان على عبدي هذا ألف درهم ولفلان ألف درهم تحاص في ثمنه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل أو منقطع تحاصا في ثمنه فان صدقه في أوامه بدين به وهذا إذا كان إقرار المولى بهما منقطعاً فان كان متصلاً تحاصا في ثمنه كذا



قوله حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغة من قيمته لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعبارة الذخيرة وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة ثم أقر عليه دين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد في ذلك لزمه كاه وكان للغرماء الخياران شأوا واستعوا بدنيهم وإن شأوا استعوا انتهت نقله مصححه

في الميسر المولى إذا أقر على عبده بالدين صح وإن كذبه العبد وليس على العبد دين حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغة من قيمته فإن كان عتق العبد لا يضمن إلا الأقل من قيمته ومن الدين كذا في الصعري • ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم بيع العبد بألف درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد في ثمنه بجميع دينه ويضرب الذي أقر له المولى في ثمنه بخمسمائة فيكون الثمن بينهم أسحاسا ولو لم يبيع وأعتقه المولى وقيمتها ألف درهم وخمسمائة كان ضامنا لهما قيمته بالأعتاق ثم هذه القيمة بدل مال الرقة كالقن لو يبيع العبد فيقسم بينهم أسحاسا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة ويرجع كل واحد منهم ما على العبد مما بقي من دينه وهو أربع مائة ويرجع الذي أقر له المولى على العبد مائة وان شاء الغرماء تركوا المولى واتبعوا العبد بالثابت من ديونهم فإن اتبعوه أخذ منه الغريمان اللذان أقر لهما العبد جميع دينهما أثنى درهم وأخذ منه الذي أقر له المولى خمسمائة ثم يرجع على المولى بخمسمائة درهم أيضا ولو كانت قيمة العبد ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت أثنى درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم يبيع بأثنى درهم بجميع الثمن اللذين أقر لهما العبد خاصة ولو أعتقه المولى يضمن قيمته ولو اختار اللذان أقر لهما العبد اتباعه وأبرأ من القيمة المولى كان للذي أقر له المولى أن يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألف في كلام منقطع ثم يبيع العبد بألف فهو بين الاثنين أثلاثا يضرب فيه الأول بألف والثاني بخمسمائة ولو أعتقه المولى وقيمتها ألف درهم ثم يقسم الأولان هذه القيمة بينهما أثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد بخمسمائة فاقسمها أثلاثا وان طلبا أولا أخذ العبد أخذ بألف درهم مقداره قيمته ويقسمان ذلك أثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته أيضا ولو كان المولى أقر بهذا الدين اقرارا متصلا كانوا شركاء في ثمن العبد وان أعتقه المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو ثاويلو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر عليه المولى بدين ألف ثم أقر بعد ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفين ثم أقر عليه بدين ألف ثم يبيع العبد بأثنى درهم فهو بين الأول والأخر نصفان ولا شيء للأوسط وان يبيع بألفين وخمسمائة استوفى الأول والأخر دينهما وكان الفضل للأوسط ولو أعتقه المولى وقيمتها ألفان أخذ الأول والأخر قيمته من المولى ولا شيء للأوسط فإن أعتقه وقيمتها ألفان وخمسمائة أخذ الأول والأخر من المولى ألفين وكانت الخمسمائة الباقية للأوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توى بعض القيمة على المولى كان التاويل من نصيب الأوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بألفين ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الأول يستوفى ألف درهم غنام دينه وكذلك الثاني وتبقى ألف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوى الباقي كان ثلثا الأول وثلثا الثاني فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج أثلاثا بينهما حتى يستوفى الأول كمال دينه ألف درهم ثم يكون الخارج الثاني حتى يستوفى تمام دينه وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتاويل بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطعا ثم أقر العبد بعد ذلك بدين ألف ثم يبيع بثلاثة آلاف فان الغريم الأول والذي أقر له العبد يأخذ كل واحد منهما جميع دينه وكذلك الثاني الذي أقر له المولى يأخذ جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث فان توى من الثمن ألف درهم وخرجت ألفان كاتباين الأول والثاني والذي أقر له العبد أسحاسا للأول خمسمائة والذي أقر له العبد خمسمائة وللثاني الذي أقر له المولى خمسة وإذا أذن لعبد في التجارة وقيمتها ألف درهم فأشترى وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بألف فالألف الذي في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى أقر عليه بألفين معاقم من العبد وماله بينهما نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فأقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بدين ألفين ثم أقر العبد بدين ألف لم يضرب الذي أقر له المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه إلا بخمسمائة ولو كان اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الأول كان غن العبد وماله

بينهم أربعة أسحاس ما من ذات الذي أقر له المولى ولكل واحد من غريمي العبد منهم كذا في الميسر

(الباب السابع في العبد بين رجلين بأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما)

الأصل أن أذن أحد المولين صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه وإذا صح الأذن في نصيب الأول دون نصيب السالك فأراد السالك أن يفسخ الأذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع أشريته ويأعانه هكذا ذكر في الكتاب وإذا جازت أشريته ويساعاته في الكل فله حقه ديون وفي يده كسب فان كان الدين انما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بأن كان كسب تجارة وقد لحقه الدين بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس أن يصرف إلى الدين من الكسب من نصيب الأول ويعطى النصف للذي لم يأذن وفي الاستحسان يصرف الكل إلى غرمائه نصيب الأول ونصيب السالك وعلى هذا القياس والاستحسان إذا كان العبد كله محجورا وقد اشترى وباع وحصل في يده كسب بسبب التجارة ولحقته ديون بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف إلى دينه استحسانا وفي القياس لا يصرف ويكون كله للمولى ويتأخر حق الغرماء إلى ما بعد العتق وان كان الكسب مستفادا لا بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الأول ولا يصرف نصيب غير الأول وأما إذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث هل هو بالسبب الذي وجب به الدين أو بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين وقد اختلف الموليان في ذلك فقال السالك حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين وان قال استقاده بالهبة لا بالتجارة وانه ينشأ نصفان وقال الأولان مع العبد لابل استقاده بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل مصرف إلى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في المعنى • وان كان في يده مال أصحابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له أما أخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فان بقي بعد ذلك شيء أخذ كل واحد من المولين نصفه وان زاد الدين على ما في يده كانت تلك الزيادة في نصيب الذي أذن له خاصة من الرقة وكذلك ما أقر به العبد من غصب أو استهلا مال أو غيره ولو استهلك ما لا تثبت بينه كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل أذن أحدهما كذا في الميسر • وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فأشترى وباع ومولاه الذي لم يأذن له لم ينهه كان هذا إذا ناله في التجارة فان كان الذي لم يأذن له أهل سوقه ونهاهم عن مباحته وقال ان ياتبعوه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس أن يصير نصيبه ما أذنوا وفي الاستحسان لا يصير نصيبه ما أذنوا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهى أهل السوق عن المباحة معه ثم رآه يتجر فسكت فانه يصير ما أذنوا وان سبق هذا السكوت نهى عن التجارة كذا في المحيط • ولو أذن له أحد المولين في التجارة وأتى الآخر إلى أهل سوقه فنهاهم عن مباحته ثم ان الذي لم يأذن له اشترى نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فان رآه المشتري يبيع ويشترى فلم ينهه فهذا الأذن مثله في التجارة كذا في الميسر • ولو قال أحدهما لشريكه أذن له في نصيبك أو قال في نصيب ففعل فهو أذن في جميعه كذا في التتارخانية • ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحدهما لصاحبه في أن يكتب نصيبه فكتبه فهذا الأذن منهما للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى ان نصف كسبه للمولى الذي لم يكتب وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن يكتب نصيبه فكتبه العبد بعد ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل ولو أذن أحدهما للعبد في التجارة فله حقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك وباع والمولى لا يعلم به فله حقه دين فان الدين الأول والأخر كله في النصف الأول ولو كان يعلم ببيع وشراعه بعد ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا إذا منعه للنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الأول في النصف الأول خاصة والدين الآخر في جميع العبد كذا في الميسر • وإذا أذن لعبد أحد مولييه في التجارة فله حقه دين قيل للذي أذن له أدينه والابن نصيبك فيه كذا في السراجية • ولو كان العبد بين رجلين فكتب أحدهما نصيبه منه فهذا الأذن منه نصيبه في التجارة ولا أثر أن يطل الكتابة فان لحقه دين ثم أبطل الآخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كتب خاصة وان لم يطل الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم ينهه لم يكن



المبـوط . والله أعلم

تقع بعد البحر) •

في المغنى

五







اشترى كافي كسبه وعن رقبته كذا في المبسوط • ولو شهد مسلم كافران وكافر مسلمان تحاصفا ولو كان  
أرباب الذين ثلاثة مسلمان وكافر فشهد للكافر مسلمان ولا أحد المسلمين كافران ولا أحد المسلمين فيبيع العبد  
بدينين الذين له مائة مسلمة ويقسمان نصفين ثم ما أخذ الكافر يشافه المسلم الذي له مائة كافرة  
كذا في المغني • ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده هذا الذي شهد الكافر ولو كان أحد الغرماء مسلما  
شهد له كافران والآخران كافران شهد لكل واحد منهما كافران بدينين المسلمين فان بقي شيء بعد دينه كان بين  
الكافرين ولو كان العبد مسلما والمولى كافرا والغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له كافران والآخر كافرا  
شهد له مسلمان والعبد يبيح ذلك فان القاضي يطل دعوى المسلم الذي شهد له كافران ويساع العبد للآخر  
في دينه فيوفيه حقه فان بقي شيء من غنه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد محجورا عليه في هذا الفصل كذا  
في المبسوط • ولو كان المولى مسلما والعبد كافرا محجورا عليه فشهد عليه كافران لمسلم انه غصب ألف  
درهم وشهد مسلمان لكافران غصب ألف درهم قضى للكافر بألف درهم ثم شاركه المسلم فيها وبقيته دين المسلم  
على العبد يأخذ منه بعد العتاق كذا في المغني • وإذا أذن المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافران بدينين  
ألف درهم لمسلم أو كافرا بدينين ألف درهم وقضى القاضي بذلك فباع العبد بألف درهم فقضاها الغريم ثم ادعى  
على العبد دين ألف درهم كانت عليه قبل أن يساع العبد فان أقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي  
يأخذ الألف من الغريم الذي شهد له الكافران فيدفعها إلى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني  
كافرا أخذ منه نصف ما أخذ الأول ولو كان الأول كافرا وشاهداه مسلمين والثاني مسلما أو كافرا وشاهداه  
كافرين فانه يأخذ من الأول نصف ما أخذه وإذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم أسلم  
فادعى عليه رجلان دينين أحدهما يشاهد دين كافرين عليه بألف درهم دين كانت عليه في حال كفره  
وجاء الآخر بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمذيعان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافر فشهادة  
المسلمين جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران وإذا أذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم أو ذمتي  
فشهد عليه مسلمان مسلمين بدينين وشهد عليه ذمتيان مسلمين بدينين وشهد عليه مستأمنان مسلمين بدينين فان القاضي يطل  
شهادة المستأمنين ويقضى عليه بشهادة الذمتين والمسلمين ثم يبيع العبد فيدين الذي شهد له المسلمان فإذا  
أخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد له الذمتان فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى وكذلك لو كان المولى  
حر يسا ولو كان المولى وعبد حريين والمسألة بجحاليها فبقي بالدين كله على العبد ويبيع فيه فيدين الذي شهد  
له المسلمان ثم بالذي شهد له الذمتان ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحريين فان كان أصحاب الدين كلهم  
أهل ذمة والمسألة بجحاليها تحاصف في غنه الذي شهد له المسلمان والذي شهد له الذمتان فان فضل شيء فهو للذي  
شهد له الحريين ولو كان أصحاب الدين كلهم مستأمنين تحاصفوا بجحالي دينهم ولو كان المولى مسلما  
أو ذمتيا والعبد حري يادخل بأمان فاشترى هذا المولى من مولا وأذن له في التجارة والمسألة بجحاليها ثم تجز  
شهادة الحريين عليه شيء وإذا دخل الحربي دارا بأمان ومعه عبده فأذن له في التجارة جازت شهادة  
المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولا كذا في المبسوط • ولو شهد مسلم حريين بدينين ألف درهم على عبد  
تاجر حربي دارا بأمان وشهد لذمتي ذمتين بدينين ألف درهم وشهد لحربي مسلمين بدينين ألف درهم فيبيع بألف يكون  
بين الحربي والذمتي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربي كذا في المغني • ولو كانت شهود الذمتي  
حريين وشهود المسلم ذمتين والمسألة بجحاليها كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين ثم يأخذ الذمتي نصف  
ما أصاب الحربي كذا في المبسوط • ولو شهد المسلمان للذمتي والذمتيان للحربي والحريان للمسلم كان  
بين الذمتي والحربي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربي كذا في المغني • وإذا حلقت العبدان فقال  
مولا هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالقول قول المولى فان جاءوا بشاهدين على الأذن فشهد  
أحدهما أن مولا أذن له في شراء البر وشهد الآخر أنه أذن له في شراء الطعام فشهادتهما جائزة إن كان  
الدين من غير هذين النصفين فان شهد أحدهما أنه أذن له في شراء البر وشهد الآخر أنه رأى يشتري البر فلم ينه  
فشهادتهما باطلة ولو شهد أحدهما أنه رأى يشتري الطعام فلم ينه فشهادتهما باطلة ولو شهد أنه رأى يشتري البر  
فلم ينه كان الشراء جائزا وكان العبد مأذونا له في التجارة كذا في المبسوط • والله أعلم

## (الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون)

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى إذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع جارية أو غلاما  
أو متاعا أو غير ذلك يباعا فاسدا وقبض المشتري فأعتق الجارية والغلام أو باع ذلك كله فذلك جائز من المشتري  
وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية أو غلام أو متاع شرا فاسدا فقبضه فباعه من غيره  
جاز وإذا اشترى العبد المأذون جارية أو غلاما يباعا فاسدا وقبضه فأغل الغلام أو الجارية عند المأذون غلة  
بأن أجر العبد نفسه أو وهبت له هبة فقبلها حل تلم للمأذون قال إن تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بأن  
باع من غيره أو هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تلم للمأذون وإن لم يتقرر ملك الغلام والجارية  
عنده بأن رد العبد أو الجارية على البائع ذكرانه رد الغلة على البائع من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب  
أنه إذا رد المأذون الجارية أو الغلام على البائع على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى تلم الغلة للمأذون ولا رد على البائع وإذا رد الأصل ورد الغلة مع الأصل إلى البائع  
هل يصدق البائع بالكسب إن كان البائع حرا فإنه ينصدق بالكسب عندهم جميعا وإن كان عبدا مأذونا  
لا يصدق بذلك وإذا لم يصدق بذلك المأذون ذكر أنه كان عليه دين ففقد من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء  
ذلك وإن لم يكن عليه دين وأخذ المولى قال أحب الي أن يصدق بها إلا أن المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه  
التصدق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصديق ثم هذا الذي ذكرنا إذا أجر العبد  
المشتري نفسه أو وهبت له هبة حتى كان من كسبه فاما إذا أجر المأذون فان الكسب يلم للمأذون  
على كل حال كذا في المغني • وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد جارية يباعا فاسدا من  
رجل وقبض الرجل ثم إن المشتري باعها من غيره ودفعها إليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا  
للبيع الأول حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى المشتري من المأذون القيمة للمأذون  
سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه وإذا باعها من العبد المأذون الذي اشترى منه ودفعها إليه كان هذا نقضا  
للبيع الأول حتى لا يجب للمشتري على المأذون عن ويرأى من الضمان سواء كان على المأذون دين أو لا دين  
عليه وإذا باعها من مولى المأذون ودفعها إلى المولى فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الأول فاما  
إذا كان على المأذون دين فان البيع الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري  
من المأذون قيمة الجارية للمأذون وإذا باع من عبدا آخر للمولى مأذون ودفعها إليه هل يكون نقضا للبيع  
الأول فان كان عليه ما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الأول وإن كان على أحدهما دين أماغلى  
الأول وأماغلى الثاني فانه لا يكون نقضا أيضا وإن لم يكن عليه ما دين كان نقضا للبيع الأول متى دفعه إلى  
العبد الثاني إلا أنه متى دفعه إلى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان ما لم يدفعه إلى المأذون  
الأول أو إلى المولى فان لم يدفع العبد الآخر الجارية إلى المأذون ولا إلى المولى بقي المشتري ضامنا حتى لو  
هلكت الجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من المأذون قيمة الجارية وإن باعها من المأذون يباعا صحيحا ولم  
يدفعها إليه بقي ضامنا كذا في المحيطة وإذا باعها من مضارب المأذون فهو جائز وكذلك إن باعها من مضارب  
المولى وعلى العبد دين أو لا دين عليه ولو باعها من ابن المولى أو أبيه أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغيره  
في عياله فهو كله سواء وكذلك لو أن أجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترى أهله أو وكل المأذون بشرائها فاشترى أهله  
كانت الجارية للأمر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الأمر والعبد على المشتري قيمة  
الجارية فتكون القيمة قصاصا للثمن ويرجع العبد على الأمر عما أدى عنه من الثمن ولو كان المأذون البائع  
هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشتري له فقبل وقبض فهو نقض للبيع الفاسد فكأنه اشترى نفسه وإن  
كان المولى هو الذي أمر رجلا بشرائها فهذا وشراء المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما إذا كان على العبد  
دين أو لا دين عليه وإن قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك لو كان حفر يثرا في الطريق قبل  
البيع أو بعده فوقع الجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشتري منه حتى ماتت من حفره فهو  
فسخ للبيع وإن كان المولى هو الذي فعل ذلك ولا دين على العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير



ممكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبي آخر فيما فعله فعلى عاقلة قيمتها في ثلاث سنين اذا حدث الموت من قبله وان كان حدث العيب من قبله والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب القبض وتعد الرذيلة ويرجع على المولى بتقصان العيب في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرة المأذون في دار من تجارته فماتت أو في بئر حفرة المولى في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط ومن قال للناس هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة فباعوه ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان أقر المشتري انه كان أذن له في التجارة فان العبد يبقى مأذونا ويساع في الدين وان أنكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شي في الحال الا أن المشتري عليه يقرم الاقل من الدين ومن القيمة للفرما حيث أمرهم بالمبايعه معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولو لم يقل عبدي أو لم يقل فباعوه لا يقرم لهم شيئا لأنه لم يقرهم فكذا في شرح الطحاوي • ثم في حكم الغرور لا فرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الا امر قال ذلك في عاتقه أهل السوق ولوان هذا الرجل حين جاء الى أهل السوق قال هذا عبدي فباعوه في البر ففقد أذنت له في ذلك فباعه أهل السوق في غير البر ثم ظهر أنه حر أو مستحق كان للذي بايعه في غير البر أن يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في البر لغوا من الكلام كذا في المحيط • واذا أذن لعبد في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى أمر رجلا ببيعته أو قوما بأعيانهم بمبايعته فباعوه وقوم آخرون وقد علموا بأمر المولى فملقوه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مدبرا فلا دين لهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم وأما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان أمر قوما بأعيانهم بمبايعته في البر فباعوه في غيره فهو سواء والضممان واجب لهم على الفار وان أتى به الى السوق فقال بايعوه ولم يقل هو عبدي فملقوه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مدبرا لم يكن على الأمر شي ولو كان أتى به الى السوق فقال هذا عبدي فباعوه ثم دبره ثم ملقوه دين لم يضمن المولى شي ولكن الفلام يسمي في الدين وكذلك لو كان أعتقه بعد الاذن ثم ملقوه دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فملقوه دين لم يكن على الأمر منه شي ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدي فباعوه وقد أذنت له في التجارة فباعوه ثم استحق أو وجد حرا أو الذي أمرهم بمبايعته عبد مأذون أو مكاتب أو وصي مأذون له في التجارة فلا ضمان على الأمر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الأمر ولم يعلموا فان كان الأمر مكاتباً جاء بأمره الى السوق فقال هذه أمي فباعوها فقد أذنت لها في التجارة فملقوها دين ثم علم انها قد ولدت في مكاتبه قبل أن ياذن لها فملقوها أن يضمنوا المكاتب الاقل من قيمتها أمة ومن دينهم كذا في المبسوط • واذا قال لأهل السوق هذا عبدي فباعوه فقد أذنت له في التجارة فباعوه ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق أذن لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتي الذي كان العبد في يده فان العبد يباع فيه الا أن يفسده المولى ولا ضمان على الأمر بالمبايعه وان ظهر انه كان مدبرا للمستحق مأذونا له في التجارة فالفرما أن يضمنوا الا حرام الاقل من قيمته قنا ومن الدين كذا في المحيط • ولو كان عبداً محجوراً عليه فقهره فأتى به هذا الى السوق وقال هذا عبدي فباعوه ثم أذن له مولاه في التجارة فملقوه دين بعد ذلك لم يكن على الفار ضمان ولو كان لحقه دين أثبت درهم قبل أذن مولاه في التجارة وألف درهم بعد اذنه فان له على الفار الاقل من الدين الاول ومن نصف قيمة العبد واذا أتى الرجل بعبد الى السوق فقال هذا عبد فلان فقد وكلني بأن أذن له في التجارة وان أمرهم بمبايعته وقد أذنت له في التجارة فباعوه فاشترى وباع فملقوه دين ثم حضر مولاه وأنكر التوكيل فالوكيل ضامن من الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حرا أو استحقه رجل أو كان مدبرا لمولاه فالوكيل ضامن أيضا ويرجع به على الموكل ان كان أقرب التوكيل الذي ادعاه وان أنكر التوكيل لم يرجع عليه بشي الا أن يثبت بالبينة وان قال هذا عبدي ابي وهو صغير في عيالي فباعوه فملقوه دين ثم استحق أو وجد حرا ضمن الاب الاقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصي الاب والجد فأما الام والاخ وما أشبههما فان فعلوا شيأ من ذلك لم يكن غرور ولم يلحقه ضمان كذا في المبسوط • واذا أتى الرجل بصبي الى أهل السوق وقال هذا ابي فباعوه فقد أذنت له في التجارة والصبي يسقط البيع والشراء ببايعه ولحقه من ذلك دين ثم ان رجلا أقام بينة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق أذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شي في الحال ولا بعد البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق الا أن الفرما يرجعون على الأمر

بالمبايعه بدوهم كذا في المحيط • ولو أتى بعبد الى السوق فقال هذا عبدي وهو مدبر فباعوه فملقوه دين ثم أقام رجل البينة انه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يعتق ولا ضمان على الفار من قيمة رقبته ولا من كسبه ولو قتل المدبر في يدي الذي استحقه ضمن الفار قيمته مدبر القسر ما ولو أتى بجارية الى السوق فقال هذه أمي فباعوها فملقوها دين بحيث برقيتها ثم ولدت ولدا فاستحقها رجل وأخذها وولدها ضمن الفار قيمتها وقيمة ولدها فان كانت قيمتها يوم استحق أكثر من قيمتها يوم أمهرهم بمبايعتها أو أقل ضمن الفار قيمتها يوم استحق ولو أقام الفار البينة على المستحق انه قد أذن لها في التجارة قبل أن يقرهم أو بعد ما غرهم قبل أن يلحقه دين برئ من الضمان كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون وبنابة عبده والجنابة عليه)

اذا جنى المأذون على حر أو عبد جنابة خطأ وعليه دين قيل مولاه ادفعه بالجنابة أو افده فان اختار الفداء فقد طهر العبد من الجنابة فبقى حق الفرما فيه فيباع في دينهم وان دفعه بالجنابة تبعه الفرما في أيدي أصحاب الجنابة فباعوه في دينهم الا أن يفديه أولياء الجنابة كذا في المبسوط • ثم اذا بيع العبد للفرما بعد ما دفع الى أولياء الجنابة لا يكون لأولياء الجنابة بعد ذلك ان يرجعوا على المولى بشي بخلاف ما اذا كانت الجنابة من المأذون قبل لحوق الدين ويسع العبد للفرما بعد ما دفع الى أولياء الجنابة حيث يسعون لا وائلاء الجنابة أن يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط • ولو جنى عبداً من عبيد المأذون فقتل رجلاً حراً أو عبداً خطأ فانه يخاطب العبد المأذون بالدفع أو الفداء لا المولى كذا في المفتي • واذا كانت للمأذون جارية من تجارة فقتل قتيلاً خطأ فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها كان عليه دين أو لم يكن فان كانت الجنابة بنفسا وقيمة الجارية ألف درهم فقد اها المأذون بعشرة آلاف فهو جاني في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما وان كانت الجنابة عمداً فوجب القصاص عليها فصالح المأذون جاز وان كان المأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين أو ليس عليه دين لم يجز الصلح كذا في المبسوط • واذا أبطل القاضي صلحه عن نفسه ليس لولي القتل أن يقتل العبد ولا يرجع عليه بشي عمداً صلحه حتى يعتق ذلك كذا في المحيط • ولو قتل العبد رجلاً عمداً وعليه دين فصالح المولى على أن يجعل العبد لاصحاب الجنابة بمقتضى ما لم يجز وليس لهم أن يقتلوه وقد سقط القصاص ويساع في الدين فان فضل شي كان لاصحاب الجنابة والا فلا شيء له كذا في المفتي • ولو كان للمأذون دار من تجارته فوجد فيها قتيلا وعليه دين أو لاديين عليه فالدية على عاقلة المولى في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان لم يكن على العبد دين محبط فكذلك وان كان عليه دين محبط ففي القياس لا شيء على عاقلة المولى ولكن يخاطب بدفع العبد أو الفداء ولكنه استحسن وجعل الدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوشيد على المأذون في خاطم من هذه الدار ماثل فلم يقتصه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقالوا هذا بمنزلة القتل بوجد في هذه الدار ولم يذكر فيه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو بخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في عتق العبد فيباع فيها أو يفديه كذا في المبسوط • وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان على العبد المأذون له دين جنى جنابة فباعه مولاه من أصحاب الديون بدوهم ان كان يعلم بالجنابة فانه يصير محملاً للارث وان كان لا يعلم بالجنابة فعليه قيمة العبد الا أن يسعون الارث أقل من قيمة العبد قال فان لم يبيع المولى العبد من الفرما حتى جاء أصحاب الجنابة فدفعه المولى الى أصحاب الجنابة بغير قضاء قاض فالقياس ان يضمن قيمته للفرما وفي الاستحسان لا يضمن الفرما شيأ واذا جاز الدفع ولم يضمن استحسانا كان للفرما أن يبيعوه بدوهم الا أن يفديه أصحاب الجنابة بالدين كذا في المحيط • وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان حضر الفرما وطلبوا البيع بدوهم وهو عند مولاه ولم يدفعه بالجنابة ولم يحضر صاحب الجنابة يطلب حقه وقد أقر المولى والفرما بالجنابة وأخبروا بالقاضي لم يبيع القاضي العبد لاصحاب الدين حتى يحضر أصحاب الجنابة فيدفعه اليهم أو يفديه ثم يساع للفرما بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان رأى القاضي أن



بيع العبد للغرماء وأصحاب الجناية غيب فالبيع جائز ولا يثني لأصحاب الجناية على المولى ولا على العبد وقد بطلت الجناية كذا في المغني • وإن باع القاضى من أصحاب الدين أو من غيرهم بأكثر من الدين أعطى أصحاب الدين دينهم فإن بقي شيء من دينهم أعطى من ذلك أصحاب الجناية قدر أرش الجناية وإن كان أرش الجناية أكثر من قيمة العبد فإن فضل من أرش الجناية يصرف إلى المولى بخلاف ما إذا باع المولى بغير أرش القاضى بأكثر من قيمة العبد وهو لا يعلم بالجناية بأن باع العبد بخمسة آلاف درهم وقيمة العبد ألف والدين ألف درهم إذا قضى دينه ألف درهم وبقي في يد المولى أربعة آلاف فإنه يعطى لأصحاب الجناية قدر قيمة العبد ألف درهم وإن كان أرش الجناية أكثر من ألف درهم والباقي وذلك ثلاثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضراً ودفع العبد إلى ولي الجناية ثم باع القاضى العبد بعد الدفع إلى صاحب الجناية بدين الغرماء وإن كان الثمن أكثر من دين العبد وقضى من ذلك دين العبد فإن الباقي من الثمن لأصحاب الجناية وإن كان الباقي أكثر من أرش الجناية فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا في المحيط • قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى إذا كان العبد مأذوناً في التجارة فقتله رجل عمداً فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه فإن صالح القاتل من الدم على دراهم أو دنانير أو شيء من العروض قليل أو كثير فصله جائز فيستوفى من ذلك دينهم وانقلب القصاص ما لا يتعلق حق الغرماء بالمال فإن كان بدل الصلح دراهم أو دنانير اقتضوه من دينهم لأنه جنس حقهم وإن كان عرضاً أو عبداً يبيع لهم في دينهم إلا أن يفديه المولى بجميع الدين هذا إذا قتل العبد المأذون عمداً وعليه دين أو لا دين عليه وأما إذا لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبداً من كسب المأذون فإن لم يكن على المأذون دين فلمولى أن يستوفى القصاص ولا يكون للعبد أن يستوفى القصاص كذا في المغني • فإن صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز الصلح لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في ظاهر الرواية وحكى عن الفقيه أبي بكر البجلي أنه كان يقول بأنه يجب أن تكون المسألة على روايتين على قياس الوصي فإن الوصي إذا صالح عن قصاص وجب للقيم في النفس فيه رواية في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون وفي رواية أخرى قال في الوصي له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب أن يجوز الصلح من المأذون كذا في المحيط • فأما إذا كان على المأذون دين قل الدين أو كثر فإنه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لأعلى الاتفراد ولأعلى الاجتماع كذا في المغني • وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين إلا أن تبلغ القيمة عشرة آلاف فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون ذلك للغرماء العبد كذا في المبسوط • وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا جنى عبد رجل جناية فقتل رجلاً خطأ فأذن له مولاه بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فاشترى العبد بعد ذلك وباع فله دين فإنه لا يكون هذا من المولى اختياراً للقاء ويقال للمولى بعد هذا ما أن تدفع أو تقضى فإن فدى بالارش لأصحاب الجناية يبيع العبد بدين الغرماء ولم يكن لأحد على المولى سبيل وإن لم يفد ودفع العبد إلى أصحاب الجناية كان للغرماء أن يتبعوا العبد فيبيعونه بدينهم إلا أن يقتضى أصحاب الجناية دين الغرماء فإن قضا دين العبد أو لم يقضوا ويبيع العبد كان لهم أن يرجعوا على المولى بالأقل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخذه المولى وذلك من الاستخدام فإن المولى لا يضمن لأولياء الجناية شيئاً كذا في المحيط • ولوراء يشترى ويبيع بعد الجناية فلم ينه فكونه عن التهمة بمنزلة التصريح بالأذن له في التجارة كذا في المبسوط • قال فإن كان المولى أذن له في التجارة وقيمة ألف درهم وحقه دين ألف درهم ثم جنى جناية فإن المولى يدفع عبده بالجناية فإذا دفع ويبيع بدين الغرماء لا يكون لأصحاب الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة العبد بخلاف ما لو كانت الجناية سابقة على الدين فإنهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط • وإن كان لحقه ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية وقيمة ألف درهم ثم دفع العبد بالجناية يبيع في الدين جميعاً فإن يبيع أو فداءه أصحاب الجناية بالدينين فإنهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصة أصحاب الدين الآخر كذا في المبسوط • وإذا قتل المأذون أو المحجور رجلاً خطأ ثم أقر عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختياراً لفداء وإن كان عالماً بالجناية وقت الإقرار ويقال للمولى ما أن تدفع أو تقضى فإن فدى لأصحاب الجناية

يبيع العبد بالدين الغرماء ولا يثني لواحد منهم على المولى سبيل وإن لم يفده ودفع إلى أصحاب الجناية فإن الغرماء يتبعون العبد بدينهم إلا أن يفديه أصحاب الجناية كذا في المغني • ثم يرجع إلى الجناية على المولى بقيته كذا في المبسوط • ولو كان المولى أقر عليه يقتل رجل خطأ ثم أقر عليه يقتل رجل آخر خطأ وكذب أولياء الجناية الأولى المولى في إقراره بالجناية الثانية فإنه يقال للمولى ادفع العبد إلى أولياء الجنايتين أو أوفده بدينهما فإن دفع العبد إليهما رجعا أولياء الجناية الأولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبينما إذا كان على العبد دين معروف أو ثبت بإقرار المولى يحيط برقبته فأقر المولى بالجناية على العبد أو بدين آخر فإنه لا يصح إقراره كذا في المحيط • ولو قتل العبد رجلاً عمداً وعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية منه على رقة العبد فإن صلحه لا ينفذ على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدم أن يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه فإن بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لأصحاب الجناية وإن لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لأصحاب الجناية على المولى ولا على العبد في حاله رقه ولا بعد العتق ولو لم يصاغ ولكن عفا أحد ولي الدم فإن المولى يدفع نصفه إلى الآخر أو يفديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو أقر العبد أنه قتل رجلاً عمداً وعليه دين كان صدقة فاق ذلك صدقة المولى أو كذبه وإن عفا أحد ولي الجناية بطلت الجناية كلها في الدين إلا أن يفديه المولى بجميع الدين فإن فداءه وقد صدق العبد بالجناية قبل له ادفع النصف إلى الذى لم يفد عنه وإن كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى إذا فداءه بالدين كذا في المبسوط • وإذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلاً وكان عليه دين فإن حضر الغرماء وأصحاب الجناية فإن القاضى يدفعه إلى أصحاب الجناية ثم يتبعه أصحاب الدين في يدي أصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فيما أخذوا قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لأصحاب الجناية هذا إذا حضر وأجمعاً فإن حضر أصحاب الجناية أولاً كذلك يدفع إليهم ولا ينظر حضور أصحاب الدين ولو حضر أصحاب الدين أولاً فإن علم القاضى بالجناية فلا يبيعه في دينهم وإن لم يعلم فباعه بطل حق أصحاب الجناية ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوى • وإذا وجد المأذون في داره مولاه قتيلاً ولادين عليه فدمه هدر وإن كان عليه دين كان على المولى في ماله حالاً الأقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لو قتل المولى يديه ولو وجد عبداً من عبدة المأذون قتيلاً في دار المولى ولادين على المأذون فدمه هدر وإن كان على المأذون دين يحيط بقيته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلاث سنين في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله عليه قيمته حاله وإن كان الدين لا يحيط بجميع ذلك كانت القيمة حاله في قولهم جميعاً بمنزلة ما لو قتل المولى يديه كذا في المبسوط • أمر العبد والعبد المأذون وأحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه فأخذوه مولاه وكان عليه جنابة أو دين عادت الجناية والدين وكذلك لو اشتراه رجل وأخذ مولاه بالثمن وإن لم يأخذه مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية وإذا بيع العبد بالدين قبل بعوض الذى وقع العبد في سببه من مال بيت المال كالمال كان العبد مديراً أو مكاتباً وقيل لا بعوض كالمال دفع العبد المديون بالجناية ثم يبيع بالدين ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين وكذلك لو أدخل الكافر العبد داراً بأمان عاد الدين ولا سبيل لمولاه عليه ولو اشتري منه مولاه لم تعد الجناية وعاد الدين كذا في المغني • ولو وجد المولى قتيلاً في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلة في ثلاث سنين لو رتته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ماله هدر ولو وجد العبد قتيلاً في دار نفسه ولادين عليه فدمه هدر وإن كان عليه دين فعلى المولى الأقل من قيمته ومن دينه حالاً في ماله بمنزلة ما لو وجد قتيلاً في دار أخرى للمولى وذكر في المأذون الصغير إن هذا استحسن سواء كان عليه دين أو لم يكن ولو وجد الغريم الذى له الدين قتيلاً في دار العبد المأذون كانت دية على عاقلة مولاه في ثلاث سنين وكذلك لو كان القاتل عبد الغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلاث سنين عبده في ذلك كعبده غيره وإذا أذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلاً وعليه دين أو لا دين عليه فعلى المكاتب قيمة رقبته لأولياء القاتل في ماله حالاً بمنزلة ما لو وجد قتيلاً في دار أخرى من كسب المكاتب ولو كان الذى وجد قتيلاً في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدر كالمال وجد قتيلاً في دار أخرى له وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يفرق بين المكاتب والحرف في ذلك ولو كان المأذون هو الذى وجد قتيلاً في داره كان على المكاتب الأقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالاً للغرماء المأذون كذا في المبسوط • والله أعلم



الباب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه بأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات أو بأذن من بعدهما وفي قصر فهم قبل الأذن

إذا أذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز يريده أنه يعقل معنى البيع والشراء بأن عرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن اليسير من الغبن الفاحش لأنفس العبارة كذا في الصغرى • وإذا أذن للصبي ولينه في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه والتصرفات ثلاثة أنواع ضار محض كالطلاق والعاق والهبه والصدقة فلا يملكه الصبي وإن أذن له الولي ونافع محض كقبول الهبة والصدقة فيملكه بغير إذنه ودائريين النفع والضرب كالبيع والشراء والاجارة والسكاح فيملكه بالأذن ولا يملكه بدونه ووليّه أبوه ثم وصي الأب ثم الجد أبو الأب ثم وصيه ثم الوالي أو القاضي أو وصي القاضي فأما الأم أو وصي الأم فلا يصح منهما الأذن في التجارة كذا في الكافي • ولا يجوز أذن العم والاخت والوالي الشرط والوالي الذي لم يول القضاء كذا في المغني • ولا يجوز أذن أخته وعمه وخالته هكذا في خزائن المفتين • وإذا صح الأذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الأذن فيجوز له أن يؤثر نفسه وأن يستأجر نفسه أجزرا وأن يبيع مما يملك عقارا كان أو منقولا كما يجوز ذلك للحر البالغ وليس له أن يكتب مملوكا كذا في المحيط • في جامع الفتاوى الأب إذا أذن لابنه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصي لا يجوز ابن عمه إذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهما صغيران ثم أمر رجلا بأن يشتري من أحدهما شيئا لا يبيع إذا كان هو المبرع منهما وإذا عبر عن أحدهما بالأخر بنفسه جاز كذا في التتارخانية • وإذا اشترى الصبي المأذون عبدا فأذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط • وإذا باع الصبي شيئا من ماله أو اشترى لنفسه شيئا قبل الأذن وهو يعقل البيع والشراء يتعقد تصرفه عندنا وينفذ بأجارة الولي وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا أتى كل عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى جاز عندنا • ما كذا في المحيط • ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الأب والوصي يملكان ذلك وأما تزويج العبد فلا يملكه الصبي ولا يملكه أبوه ووصيه وكذلك لو كان الصبي فأجازه لم يجز وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي ولأن المولى ولو أجازه الصبي بعد الكبر لم يجز وكذلك لو فعله أجنبي بخلاف ما لو تزوج الأجنبي أمته أو كاتب عبده فأجازه الصبي بعدما كبر فهو جائز والاصل فيه أن كل شيء لا يجوز للأب والوصي أن يفعلاه في مال الصبي فإذا فعله أجنبي فأجازه الصبي بعدما كبر فأجازه باطلا وكل شيء كان فعل الأب والوصي جائزا فيه على الصبي فإذا فعله أجنبي ثم أجازه الصبي بعدما كبر فهو جائز لأن الاجازة في الانتهاء كالأذن في الابتداء وهذه التصرفات تنفذ في الابتداء بالأذن من قام رأي مقام رأي الصبي تنفذ بالاجازة في الانتهاء من ذلك الأذن أو من الصبي بعدما كبر لأنه هو الاصل في هذا النظر هكذا في المبسوط • وليس لوصي الأم ولاية التجارة فيما ورثت عن أمه كذا في الذخيرة • ولو تزوج هذا الصبي عبدا أمته أو فعل ذلك أبوه أو وصيه لم يجز عندنا ويستوى في ذلك أن كان على الصبي دين أو لم يكن ولو كانت الصبي امرأة ففعلها أبوه أو أجنبي أو طلقها أو أعتق عبده ثم أجازه الصبي بعدما كبر فهو باطل وإذا قل حين كبر قد أوقعت عليها الطلاق الذي أوقع عليها فلان أوقعت على العبد ذلك العتق الذي أوقعه فلان وقع الطلاق والعتاق كذا في المبسوط • وكذا في المغني الأب والوصي يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اقتضاء الضافة اليسيرة والصدقة كذا في النهاية • وإذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدان من رجل بألف درهم وقبض الثمن ودفع العبد ثم ضمن رجل للمشتري ما أدركه في العبد من ذلك فاستحق العبد من يدي المشتري فإن كان الصبي ما ذنوا رجع المشتري بالثمن إن شاء على الصبي وإن شاء على الكفيل فإن رجع على الكفيل رجع الصبي على الصبي • ان كان كفل بأمره وإن كان الصبي محجورا عليه فالنعمان عنه باطل إن كان الثمن قد هلك في يده أو استهلكه وإن كان قائما بعيه في يده أخذه المشتري وإن كان الرجل ضمن للمشتري في أصل الشراء وضمنه قبل أن يدفع المشتري الثمن إلى الصبي ثم دفع الثمن على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالنعمان جاز وبأخذ المشتري

قوله ثم الوالي المراد به من اليه تقلد القضاء بدليل بما يأتي عن المغني اه معصية

الكفيل بالثمن كذا في المبسوط • الصبي المأذون إذا باع عبدا من أبيه فهو على وجوه إمامان باعه بمثل قيمته أو بأكثر من قيمته مقدار ما يتقارب الناس في مثله أو لا يتقارب أو بأقل من قيمته بحيث يتقارب الناس في مثله وفي هذه الوجوه جاز يبيعه عندهم جميعا وأما إذا باعه بأقل من قيمته بحيث لا يتقارب الناس في مثله ففي هذا الوجه اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في بعض نسخ المأذون أنه لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وأما إذا باع من وصيه ذكر أنه لو باع بمثل القيمة أو بأكثر أو بأقل مقدار ما يتقارب الناس فيه أنه يجوز قالوا ويجب أن يكون الجواب على التفصيل وعلى الخلاف أن كان للصغير فيه منفعة ظاهرة أن باع بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتقارب الناس في مثله يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى وإن لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بأن باع بمثل قيمته أو بأقل من قيمته بحيث يتقارب في مثله فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز كالأب والوصي مال الصغير من نفسه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن تكون المسألة على روايتين هكذا ذكر شيخ الإسلام المسألة في شرحه كذا في المغني • وإذا باع من الأجنبي بأقل من قيمته مقدار ما لا يتقارب الناس فيه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باتفاق الروايات وعندنا ما لا يجوز وأن أقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على أبيه أو على وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكره في بعضها أنه يجوز وذكره في بعضها أنه لا يجوز قال شيخ الإسلام في شرحه ويجب أن يكون اختلاف الروايات في الإقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فلا إقرار للأب أو الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة • وفي ظاهر الرواية كما يجوز إقراره فيما اكتسبه يجوز فيما ورثه عن أبيه كذا في المبسوط • ولا يجوز إقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله إليه بعد الأذن جائز كذا في المحيط في المتفرقات • وإذا أقر بدين التجارة صح إقراره كذا في الذخيرة في القباية لو أذن له الوصي فأقر بدين على أبيه أو أقر بقبض قبل الأذن جاز وكذا لو تصرف في تركه أبيه يجوز الأتي رواية كذا في التتارخانية • الصبي المأذون أو المعتوه المأذون إذا أقر بالقبض أو بالاستئصال وأضافه إلى حالة الحجر يؤاخذ به للعالم صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كافي العبد وإن أقر بقرض أو ودعة استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندنا ما إن صدقه المقر له في الإضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به للعالم ولا بعد البلوغ وإن كذبه يؤاخذ به للعالم كذا في فتاوى قاضي خان • والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا بأذن الأب والوصي والجد دون غيرهم وحكمه حكم الصبي كذا في خزائن المفتين • وإن كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة لا يصح ولو أذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة أباه كان باطلا وعلى هذا لو أذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الأب والجد فإنه باطل كذا في المبسوط • وإذا أذن لابنه الكبير المعتوه في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي إن كان ممن يعقل البيع والشراء يصح الأذن وإن كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الأذن كذا في الذخيرة • وهذا إذا بلغ معتوها فأما إذا بلغ عاقلا ثم عنته فأذن له الأب في التجارة هل يصح أنه كان الفقيه أبو بكر البجلي يقول يصح استئصالا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم المدايني يقول يصح استئصالا وهو قول علي بن النعمان وعلى هذا إذا بلغ عاقلا ثم عنته الأب أو جدّه فإنه لا يثبت للأب ولاية التصرف وإنما يثبت له ولاية التزويج لا غير حكمه كذا في الذخيرة • وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير له ولاية أذنه في التجارة وكذلك له ولاية أذن عبد الصغير إذا ثبت هذا فنقول الأب إذا أذن لعبده ابنه الصغير في التجارة فهو جائز وكذا وصي الأب بعد موت الأب والجد بعد موت الأب إذا أذن ولم يكن له وصي من جهة الأب يصح أذنه وأما إذا كان الأب حيا فإنه لا يصح أذن الجد وكذلك إذا كان له وصي الأب لا يصح أذن الجد وهذا عندنا كذا في المغني • وإذا أذن القاضي لعبده اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الأب جاز أذن القاضي كذا في الذخيرة • ومتى صح أذن الأب أو الوصي أو القاضي وطلق العبد دين يباع رقبته في دين التجارة عندنا ولو أن امرأته ماتت وأوصت إلى رجل وتركت ابنها صغيرا ليس له أب ولا وصي الأب ولا جد وتركت أمها وأميرها هذا الصغير فأذن الوصي له من عبيده الذين ورثهم من الأم لا يصح كذا في الذخيرة •

قوله مقدار ما لا يتقارب الناس فيه الذي في بعض نسخ الذخيرة باسقاط لالتافية تأمل اه معصية



وان قال القاضي للعبد اتجر في الطه ام خاصة فاجتر في غيره فهو باطل لانه نائب عن الصبي في ذلك ولو كان  
المولى بالغاً فقال لعبد اتجر في البر خاصة كان له أن يجتر في جميع التجارات فكذلك اذا أذن له القاضي  
في ذلك وكذلك لو قال القاضي اتجر في البر خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد جرت عليك أن تعدوه الى غيره فهو  
مأذون له في التجارات وقول القاضي ذلك باطل كذا في المبسوط • ولوان العبد هذا تصرف فلحقه  
بذلك ديون من التجارة التي أذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم يأذن له القاضي في ذلك وخاصة أرباب  
الديون الى القاضي فأبطل ديون الغرماء التي لحقتهم من تجارة لم يأذن له القاضي في ذلك فانه لا يتعد تصرفاته  
بعد ذلك في ذلك النوع ولورفع قضاؤه بعد ذلك الى قاض آخر لا يكون لذلك القاضي أن يطل قضاؤه كما في سائر  
الجنس من ذلك وكذلك لو قضى القاضي بجواز تصرفاته في الأنواع كلها وأبطل ديون جميع الغرماء نفذ قضاؤه  
ولا يكون لقاض آخر بعد ذلك أن يطله كذا في المحيط • ولو كان القاضي أذن للصبي أو المعتوه في التجارة  
ثم عزل القاضي كان الصبي والمعتوه على انفسهما كذا في المبسوط • واذا كان للصغير أو المعتوه أب أو  
وصي أو جده أو الأب فرأى القاضي أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فأذن له وأبى أبوه فأذنه جائز وان  
كانت ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الأب والوصي كذا في المحيط • ويجزها عليه لا يصح في حياة  
القاضي كذا في المغني • وان مات القاضي أو عزل ثم جرح عليه أحد من هؤلاء فجرحه باطل وكذلك لو جرح  
عليه ذلك القاضي بعد عزله وانما الجرح عليه الى القاضي الذي يستقضي بعده موت الاول أو عزله كذا  
في المبسوط • وفي نوادر ابراهيم عن محمد بن عيسى القاضي اذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصي  
كأنه جاز ذلك كذا في التتارخانية • اذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وأبوه صبي كأنه جاز ذلك  
هكذا في المغني • وفي مأذون شيخ الاسلام القاضي اذا رأى الصغير أو المعتوه أو عبد الصغير يبيع ويشترى  
فسكت لا يكون اذنه في التجارة قال والصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع أو اشترى أو أجر أو  
استأجر يوقف ذلك على اجازة المولى ان رأى النفع في الاجازة أجاز له وان رأى النفع في النقص نقضه كذا  
في المحيط • واذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير أو معتوه الا أنه يعقل البيع والشراء أو أذن له  
وصيه ثم ان الأب أو الوصي أقر على أحدهما دين أو يبيع أو يشترى أو اجاره أو ودعة في يده أو مضاربة في يده  
أو رهن أو غير ذلك مما في يده أو جناية فان الأب والوصي لا يصح أن يبيعا ذلك اذا كذبهما الصبي أو  
المعتوه بخلاف ما لو أقر على عبده بالدين أو الجناية كذا في المغني • ولو أقر الأب أو الوصي على عبد  
مأذون لهذا الصغير في التجارة ما بالدين أو الجناية كان اقراره باطلا وان أقر الصبي المأذون أو المعتوه على  
عبد مأذون له في التجارة بالدين أو الجناية أو بغيره في يده كان اقراره جائزاً هكذا في المحيط • واذا أذن  
الرجل لابنه في التجارة ثم جرح عليه صح جرحه اذا كان الجرح مثل الاذن وكذلك الوصي اذا أذن للصغير ثم جرح  
عليه ببيع جرحه وكذلك القاضي اذا أذن للصغير أو للمعتوه أو للعبده في التجارة ثم جرح عليه ببيع جرحه اذا كان  
الجرح مثل الاذن واذا أذن الرجل لابنه الصغير أو لعبده الصغير في التجارة ثم مات الأب والابن صغير كان  
موت جرحه كذا في الذخيرة • ولو أذن الوصي للقيم أو لعبده ثم مات وأوصى الى آخر فخره جرحه عليه واذا  
أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جرح فهو على اذنه كذا في خزائن المفتين • واذا أذن الرجل لعبده الصغير  
في التجارة ثم مات الابن وورثه الأب فسد جرحه عليه وكذلك لو اشتراه الابن من الابن فهو محجور عليه كذا  
في المبسوط • ولو أذن الأب لعبده في التجارة فأدرك الابن فهو على اذنه وكذلك المعتوه اذا أفاق كذا  
في الظهيرية • وان مات الأب بعد ادراك الصبي واقفاً المعتوه كان العبد على اذنه واذا ارتد الأب بعد  
ما أذن لابنه الصغير في التجارة ثم جرح عليه ثم أسلم فخره جائز وان قتل على رذته فذلك جرح أيضاً بمقتضى ما لو مات  
وابنه صغير ولو أذن لابنه في التجارة بعد رذته فباع واشترى وطقه دين ثم جرح عليه ثم أسلم فجميع ما منع الابن  
من ذلك جائز وان قتل على رذته أو مات كان جميع ما منع الابن من ذلك باطلا وهذا عند جميعنا والذخيرة  
في اذنه لابنه الصغير أو المعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلم  
باسلام أمه أو باسلام نفسه بأن عقل فأسلم كان اذن الأب الذي له باطلاً فان أسلم الأب بعد ذلك لم يجز ذلك  
الاذن كذا في المبسوط • والله أعلم

من قدم مصر أو قال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمسألة على وجهين أحدهما أن  
يجز أن مولاه اذن له فصدق استحساناً عدلاً كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يجز بشيء  
والقياس فيه أن لا يثبت الاذن وفي الاستحسان يثبت واذا ثبت أنه مأذون صح تصرفاته ولزمته الديون  
فتستوفى من كسبه فان لم يكن في الكسب وفاء لم يبيع رقبته حتى يحضر سيده فان حضر مولاه وأقر بالاذن  
بيع في الدين وان قال هو محجور فاقول له كذا في الكافي • من استأجر عبد العمل التجارة يعتبر العبد  
في حق المستأجر كالوكيل حتى تراضي أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراضي أحكام الاذن  
في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غيره من الاحكام  
ويستوفى حق المولى عبداً مأذوناً في التجارة حتى تراضي أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا  
في المغني • قال محمد بن عيسى بن علي رجل استأجر من رجل عبداً ماهرة كل شهر بأجر معلوم لبيع له  
ويشترى ما يبدله من التجارات جازت الاجارة فان اشترى العبد للمستأجر وباع كما أمره فلحقه ديون كثيرة  
فأقرها لا يطالبون المستأجر بدونها وانما يطالبون العبد ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء  
بنفسه وبعد فان كان المستأجر معسر الا يقدر على شيء وليس في يده العبد كسب فالعبد يبيع بدونه الغرماء  
الا أن يقديه المولى فان فداء المولى رجح بما فدى على المستأجر والمولى هو الذي يلى الرجوع على المستأجر  
لا سبيل للعبد عليه وان أبى المولى الفداء ويبيع العبد بألف درهم ودين الغرماء مائة عشرة آلاف درهم  
قسم الالف بين الغرماء بالخصص ولا سبيل لهم على العبد يبقية دينهم بعد ما يبيع العبد لهم حتى يعق العبد فاذا  
أعق اتبعوه ببقية دينهم كذا في المحيط • قال وللمولى أن يرجع على المستأجر بمن العبد وذلك ألف درهم  
وبسبب ذلك للمولى ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضي وكذا للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية  
دينهم وذكر في كتاب المأذون أن المولى يخصص المستأجر ويقتض ذلك منه ويسلم الى الغرماء قال الحاكم عبد  
الرحمن رحمه الله تعالى هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخصص كما ذكر في المأذون فان امتنع عن  
الخصومة فالقاضي ينصب وكذا كما ذكرهنا كذا في المغني • فان مات المستأجر قبل أن يقضى شيئاً وترك  
خمس ألف درهم قسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة أسهم سهم للمولى وتسعة أسهم للغرماء ولوان العبد  
لم يبيع بالدين حتى وهب له عبد قيمته ألف درهم وأبى المولى الفداء يبيع العبد بالدين وسوى في الكتاب فيما  
اذا وهب له عبد بعد ما لحقه دين ويخمس اذا وهب له عبد قبل أن يطقه دين ثم اذا وجب بيع الموهوب مع  
المأذون ويصا بألفي درهم مثلاً يقسم ذلك بين الغرماء بالخصص ويرجع المولى على المستأجر بمن العبد المأذون  
ولا يرجع بمن العبد الموهوب وينصب القاضي وكذا ليطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم بخمسة آلاف  
درهم ببقية دين الغرماء وألف درهم عن العبد الموهوب وبسبب ذلك للمولى ولوان المستأجر لم يؤد شيئاً من ثمن  
المأذون وعن الموهوب وما بقي من دين الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة أسهم  
ألف درهم عن العبد المأذون وألف درهم عن العبد الموهوب وخمسة آلاف درهم للغرماء فما أصاب عن  
العبد المأذون فهو للمولى وما أصاب بخمسة آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما أصاب عن الموهوب فهو  
لغرماء لا يكون للمولى عليه سبيل كذا في المحيط • ولوان الغرماء لم يقضوا شيئاً من ديونهم حتى وهبوا  
ذلك للعبد أو أبرأوه عنه بعد ما يبيع العبد أو قبل أن يبيع بعد ما مات المستأجر أو قبل أن يموت لا يسطع شيء  
مما كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك ان لم يبيع وان يبيع فالمولى يرجع على المستأجر بذلك  
كذا في المغني • ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشتري له البر خاصة ويبيع فاشترى البر وباع  
فأرجح فيه فهو مستأجر وما كان من وضعية فهو على المستأجر ولو اشترى الخبز وباع ورجح فيه فهو للمولى  
لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضعية فهو في عتق العبد يبيع فيه ولا يكون على المولى من ذلك  
شيء كذا في المحيط • واذا اشترى المأذون من رجل كحطبة يساوي مائة درهم بنماتين درهماً فبعت  
العبد فيه ما قبل أن يقضه فأفسده فما ريساوي ثمانين درهماً ثم ان البائع بعد ذلك صاب فيه ما فأسده



فصار يساوي ستين درهما فالمأذون بالخيار فان اختار أخذ الكرا أخذ بربعة وستين درهما وان تركه  
المشتري فلا ضمان عليه لما أفسده ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أو لأم المشتري صب فيه الماء  
فان المشتري يبيع على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهما وكذلك هذا الحكم في كل مكيل أو موزون  
ولو كان المبيع عرضا أفسده المشتري أو لأم أفسده البائع فان شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن  
بحسب ما نقصه البائع وان شاء نقض البيع وأدى من الثمن بحسب ما نقصه المشتري وان كان المشتري  
أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحسب ما نقصه البائع كذا في المبسوط • قال ولو كان  
المال للاجنبي على المولى فرهته به رهنا ووضع على يدي العبد المأذون له فضاع وذهب بماله يرى المولى  
من الدين كذا في المغنى • واذا اشترى المأذون كرا فخرج به بعهده بكذا في الكرا الذي  
اشتراه ماء فأفسده ثم صب البائع فيه ماء فأفسده فهو بالخيار ان شاء أخذه ودفع الكرا وان شاء نقض  
البيع ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بنقصان الكرا في الوجهين جميعا ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد  
البائع لزمه الكرا بجميع الثمن الذي اشتراه به وليس له أن يرد به بعبان وجد قبل القبض أو بعده بالتعيب  
الحاصل من المشتري بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط • ولو اشترى أب أو وصي أمة لا صغير  
أو أعمته وهي ذات رحم محرمة من الصغير أو العترة لا ينفذ عليهم ما أعتدوا على الأب والوصي كذا  
في الكافي • واذا باع المأذون من رجل عشرة أفقزة خنطة وعشر تافقزة شعير فقال أبيعك هذه العشرة  
الافقزة خنطة وهذه العشرة الافقزة شعرا كل فقير درهم فابيع جائز فان تقابضا ثم وجد بالخنطة عيار ردها  
بنصف الثمن على حساب كل فقير درهم وكذلك لو قال الفقير درهم ولو قال كل فقير منها درهم وتقابضا ثم وجد  
بالخنطة عيبا فانه ردها على حساب كل فقير منها نصف من الخنطة والنصف من الشعير درهم وذلك بأن  
يقسم جميع الثمن عشرون درهما على قيمة الخنطة وقيمة الشعير فان كانت قيمة الخنطة عشرون درهما وقيمة  
الشعير عشرة درهما والخنطة ثلثي الثمن وكذلك لو قال الفقير منها درهم فهذا وقوله كل فقير منها درهم سواء  
ولو قال أبيعك هذه الخنطة وهذا الشعير ولم يسم كيلهما كل فقير درهم فابيع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى حتى يعلم الكيل كله فان أعياه فهو بالخيار ان شاء أخذ كل فقير خنطة بدرهم وكل فقير شعير درهم  
وان شاء ترك وعندهما البيع جائز كل فقير من الخنطة بدرهم وكل فقير من الشعير بدرهم ولو قال كل فقير شعير  
بدرهم ولو قال كل فقير منهما درهم كان البيع واقعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على فقير واحد نصفه  
من الخنطة ونصفه من الشعير درهم وفيما زاد على الفقير الواحد أعلم بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء أخذ  
كل فقير منهما درهم وان شاء ترك وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى البيع لازم له في جميع ذلك كل  
فقير منها بدرهم نصفه من الخنطة ونصفه من الشعير ولو قال أبيعك هذه الخنطة على أنها أكثر من كرا  
فاشترها على ذلك فوجدها أقل من كرا فابيع جائز وان وجدها كرا أو أكثر فابيع فاسد ولو قال على  
أنها كرا أو أقل منه فان وجدها كرا أو أقل منه فهو جائز وان وجدها أكثر من كرا لم يشتري من ذلك كرا  
وليس للبائع أن ينقصه من ذلك شيئا والزيادة على الكرا للبائع ولو قال على أنها كرا أو أكثر فوجدها كذلك  
جاء بالبيع وان وجدها أقل فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ الموجود ويحسمه من الثمن اذا قسم على كرا وان شاء  
ترك كذا في المبسوط • رجل ادعى على صبي مأذون شيئا فأنكر اختفاؤه في تصليفه وذكر في كتاب الاقرار  
أنه يحلف وعليه القوي كذا في فتاوى قاضي خان • واذا اشترى المأذون من رجل عشرة ارطال زيت  
بدرهم وأمره أن يكره في قارورة جارية فكال البائع الزيت في القارورة فلما كان فيها رطلين انكسرت  
والبائع والمشتري لا يعلمان فكال بعد ذلك جميع ما بعهده من الزيت فيها فاسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الا ثمن  
الرطل الاول وان كان الرطل الاول لم يسل كله حين صب البائع الرطل الثاني فيها فالبائع ضامن لما بقي من  
الرطل الاول في القارورة ولو كانت القارورة مكسورة حين دفعها اليه فأمره أن يكيل فيها ولا يعلمان بذلك  
فكال البائع فيها عشرة ارطال فسال كذا فالثمن كله لازم على العبد كذا في المبسوط • رجل أذن لمديره  
في التجارة فأمر رجل هذا المدير أن يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم فاشترى جارية كما أمره ودفعها الى  
الأمير فماتت عنده أو أعتقها أو استولدها أو ماتت في يد المدير قبل أن يدفعها الى الأمر فذلك سواء ثم لك

قوله ولو قال أبيعك هذه  
الخنطة على أنها الخنطة  
هنا اضطراب في النسخ  
يوجب اختلافا في المعنى  
ولتراجع عبارة المبسوط  
إله معصمه

على الأمر وكان للبائع أن يتبع المدير بالثمن ولو أراد البائع أن يتبع الأمر ليس له ذلك واذا اتبع المدير كان له  
أن يتبعه في الثمن وللمدير أن يرجع على الأمر بعد أن يؤدى بنفسه وقبضه فان لم يكن عند المدير ولا عند  
الأمر شيء جناه عبه وقطع يد المدير ودفع العبد بالجناية وأكسبته المدير جارية بنجاسة أو هبة فان العبد  
المدفوع بالجناية والجارية المكتسوبة يساعان بين المدير الآن يقسم بينهما المولى فان قد أحدهما المولى رجح  
بجميع القدام على الأمر والذي يلي الرجوع هو المولى دون المدير وان أبي المولى القدام يساعا بالثمن درهم كل  
واحد منهما ما يلقى درهم وأخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المدفوع على الأمر  
ولا يرجع بثلث الجارية المكتسوبة ولكن المدير يرجع بثلث الجارية المكتسوبة وبما بقي من دين البائع على  
الأمر وذلك أربعة آلاف درهم يصرف ثلاثة آلاف منها الى البائع بقية دينه اذا كان دينه خمسة آلاف  
درهم وقد وصل اليه ألفا درهم فتصرف ألفا الى المولى فان لم يقبض المدير ولا المولى شيئا من الأمر  
حق ما من الأمر وترك أثنى درهم يقسم ذلك على خمسة أسهم سهم يصرف الى المولى وأربعة أسهم يصرف الى  
المدير حتى يدفع ذلك الى البائع ولو لم يقطع يد المدير ولكنه قتل خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك الى البائع  
ويرجع المولى بقية المدير على الأمر بخلاف ثمن العبد الموهوب كذا في المغنى • واذا اشترى المأذون  
جارية فقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن فماتت عنده أو قتلها مولا ولا دين على العبد أو أعتقها لم يكن  
البائع أن يضم العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يطالب العبد بالثمن فيباع له فيه فان نقص عنه عن حقه كان على  
المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا يقبضها فقبضها فماتت في يده ضمن  
الوكيل قيمتها للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا في المبسوط • اذا أكرم العبد بغير إذن مولا كان  
للمولى أن يحمله وان باعه بعد ما أكرم باذن المولى كان للمشتري أن يحمله كذا في فتاوى قاضي خان •  
ولو أن عبدين تاجرين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولا فان علم أحدهما أول وليس عليه  
دين فشرأ الاول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري مملوكا للمولى المشتري وصار محجورا عليه فشرأ الثاني  
من مولا باطل وان لم يعلم أي البيعتين أول فالبيع مردود كله بماله ماله لا معاوان كان على كل واحد  
منهما دين لم يجز شرأ الاول الا أن يجيز ذلك غرماؤه كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه •  
في المشتق الملقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى العبد المأذون اذا وكل وكيله بفضله منه أو اقتضاه ثم حصر عليه  
المولى ففرض الوكيل أو اقتضاه وهو لا يعلم بالحق فهو جازي قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول هو جازي علم  
بالحق أو لم يعلم وزعم انه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفيه أيضا عيب محجور عليه اشترى ثوبا ولم يعلم المولى  
بذلك حتى باع العبد ثم أجاز شرأ لم يجز ولو كان العبد باع ثوبا من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم أجاز  
البيع جاز كذا في الذخيرة • وان كان العبد تاجر له على رجل ألف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد  
للقريم وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسة مائة  
وقيته ألف فكفل لرجل عن رجل بألف درهم باذن مولا ثم استدان ألفا أخرى ثم كف بألف أخرى ثم بيع  
العبد بألف فنقول اما الكفالة الاولى فيبطل نصفها وضرب صاحبها بنصفه في ثمنه والكفالة الثانية باطلة  
فيضرب صاحب الدين الاول بخمسة مائة وصاحب الدين الثاني بجميع دينه وهو ألف وصاحب الكفالة  
الاولى بخمسة مائة فيصير عن العبد وهو ألف درهم بينهم ارباعا غير أن ذلك يجعل كل خمسة مائة منهما فقير  
ماتين وتعين بثلث صاحب الدين الاول ومثل صاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسة مائة لغيرم العبد الا آخر  
كذا في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه • ولو قال أبيعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع  
فوجدها أقل من ذلك أو أنفذ أو أكثر فابيع جائز ولو قال على أنها أكثر من ألف ذراع فان وجدها أكثر  
من ألف بقابل أو أكثر فابيع لازم وان وجدها ألف ذراع أو أقل منها فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها بجميع  
الثمن وان شاء تركها فاذا اختار الأخذ لزمه جميع الثمن كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل والوزن  
صفتين • العبد اذا أودع انسانا شيئا لأهلك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا أو محجورا ولو أن  
المودع دفع الوديعة الى مولا ان لم يكن عليه دين جاز كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اشترى ثوبا من رجل  
بعشرة دراهم على أنه عشرة أذرع فوجده ثمانية فقال البائع بعثك على أنه ثمانية فالقول قول البائع مع يمينه



وعلى المشتري البينة على ما ادعاه من الشرط كالقول اشترى العبد على أنه كاتب أو خباز ولو قال المشتري  
اشترى بعشرة على أنه عشرة أذرع كل ذراع درهم فما لقاوترا إذا كذا في الميسوط في باب بيع المأذون بالكيل  
والوزن صنفين • وفي باب الحجر من المتني اذا جرح عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو مؤجل • كذا  
في المفتي • وفي المتني عبيد مأذون جرح عليه المولى ونهى غرماءه أن يبطوه من دينه شيئا قال ان أعطاه  
الغرماء برئوا وكذلك ان كان المولى باع عبدا وأعطاه الغرماء بعد ما باعه كذا في الذخيرة • رهن عبيده  
المأذون المديون وأبق من الرهن فللغرماء أن يضمنوا الرهن كذا في القضية • العبد الرهن بأمره مولا  
يباع ويشترى ففعل فله في ذلك دين قال الرهن على حاله ولكن لا يميل للغرماء على العبد مادام رهن كذا  
في المفتي • العبد المأذون اذا التقط لقطا ولا يعرف ذلك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عبيدي  
فالقول قول المأذون ثم تثبت الحزب لقطا بعد ذلك باعتبار الأصل كذا في الذخيرة • واذا اشترى  
المأذون جارية بألف درهم على أنه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جارية بشرط اشتراط الخيار  
ثلاثة أيام كما يجوز من الحزب وكذلك لو اشترى جارية وقبضها وتقد الثمن على أن البائع ان رد الثمن على المشتري ما بين  
ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جارية بشرط اشتراط الخيار للبائع ولو اشترى جارية على أنه ان لم يتقد  
الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه فان مضت الايام الثلاثة قبل أن يتقد الثمن فلا يميل  
للبيع على الجارية ولكنه يتبع المشتري بالثمن وكذلك لو قتلها المشتري أو ماتت في يده أو قتلها أجنبي آخر  
حتى غرم قيمتها في الايام الثلاثة فان كان المشتري وطها وهي بكر أو ثيب في الايام الثلاثة أو جنى عليها جناية  
أو أصابها عيب من غير فعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن يتقد الثمن فالبايع بالخيار ان شاء أخذها  
ولا شيء له غيرهما وان شاء سلمها للمشتري ولو كان الواطي أو الجاني أجنبيا فوجب العقر أو الارش لم يكن للبائع  
على الجارية سبيل ولو كان حدث فيها عيب من فعل الجاني الاجنبي بعد مضي الايام الثلاثة فالبايع بالخيار  
ان شاء أخذ الجارية واتبع الجاني بموجب ما أحدثه فيها من وطأ أو جناية وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان  
سلمها كان للمشتري أن يتبع الاجنبي بذلك وهذا اذا كان الاجنبي وطها وهي بكر حتى تكون نقصان  
في مايتها فان كانت ثيبا فلم ينقصها الوطأ شيئا أخذها البائع وأخذ عقرها من الاجنبي ولا خيار له في تركها  
ولو كان المشتري هو الذي قطع يد الجارية أو اقتضاها وهي بكر بعد مضي الايام الثلاثة فالبايع بالخيار ان شاء  
سلمها للمشتري بالثمن وان شاء أخذها ونصف منها في القطع وان كان اقتضاها لم ينظر الى عقرها ولكن ينظر الى  
ما ينقصها الوطأ من قيمتها فيكون على المشتري حصة ذلك من ثمنها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وعندهما  
ينظر الى الاكثر من عقرها وما ينقصه الوطأ من قيمتها فيكون على المشتري حصة ذلك من ثمنها وان كان لم ينقصها  
الوطأ شيئا أخذها البائع ولا شيء على المشتري في الوطأ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقسم الثمن  
على قيمتها وعلى عقرها فأخذها البائع وحصة العقر من ثمنها ولو كانت ولدت في ذلك ولو كانت ولدت بعد  
المضي الايام وهما حيان ولم يتقد الثمن فالجارية ولدها للمشتري بالثمن ولا خيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد  
مضي الايام الثلاثة ونقصها الولادة فالبايع بالخيار ولو ماتت بعد مضي الايام الثلاثة ولم تلد فعلى المشتري الثمن  
ولو كانت ولدت بعد مضي الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي ولدها فالبايع بالخيار ان شاء سلم الولد للمشتري وأخذ  
منه جميع الثمن وان شاء أخذ الولد ورجع على المشتري بحصة الأم من الثمن كذا في الميسوط • عند مجبور  
عليه ادان ديونا فأنهى مولا الذي عليه الدين أن يدفعه الى العبد ففشاء القريم فان كان رد على العبد الدراهم  
التي أخذها منه بأعيانها فهو بري وان قضى غيرها لم يبرأ وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ في الوجهين جميعا كذا في المحيط • ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على أنه  
ان لم يبط البائع ذلك الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جارية بشرط اشتراط الخيار فان حدث بالجارية عيب في يدي  
المشتري أو فقا عينها أو وطها وهي بكر أو ثيب أو فعل ذلك أجنبي ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن يبطه البائع  
فهذا أو ما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطى المشتري البائع ما شرطه ثم هلكت  
الجارية في يد المشتري أو قتلها كان للبائع على المشتري قيمتها ولا يميل له على ثمنها ولو ذهبت عنها أو فقاها  
المشتري أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا يميل له على الثمن ولو كان أجنبي فقا عينها أو قتلها كان البائع

قوله على أنه عشرة أذرع  
كل ذراع درهم أي  
فوجدته ثمانية أذرع فقال  
البائع بتملك على أنه ثمانية  
أذرع بعشرة كل ذراع  
براهم والفرق بين هذه  
وما قبلها أنه في هذه اشترط  
اتك ذراع درهما بخلاف  
ما قبلها فابتاع له

بالحيار ان شاء أخذ قيمتها في القتل من مال المشتري حالا وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلاث سنين  
فان أخذها من المشتري رجع بها على عاقلة القاتل وأما في حق العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بأرش  
العين المشتري أو الجاني أحدهما حالا فان أخذها من المشتري رجع بها على المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع  
في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في الميسوط • عبيد مأذون عليه دين خمسمائة باعه المولى من غريمه  
بألف درهم فالبايع جاز ويكره له خمسمائة دينه وبؤدى خمسمائة أخرى الى المولى فلم يحكم بسقوط دين القريم  
هنا حتى قال خمسمائة دينه مع أنه ملك العبد كذا في المحيط • ولو باع المأذون أو الختارية بألف درهم  
فتأبى على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما ثم ان المشتري وطأ الجارية أو فقا  
عينها في الايام الثلاثة فان رد البائع الثمن على المشتري كان له أن يأخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطأ  
عقرها وفي الفتى نصف قيمتها وان مضت الايام الثلاثة قبل أن رد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من العقر  
والارش ولو كان أجنبي فقبل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلاثة أخذ جاريته ونصف قيمتها في حق العين  
ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الفاني وان شاء من الفاني وفي الوطأ ان كانت بكر افك ذلك  
الجواب وان كانت ثيبا لا ينقصها الوطأ أخذها البائع واتبع الواطي بعقرها ولا سبيل له على المشتري  
ولو لم رد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلاثة تم البيع واتبع المشتري الفاني أو الواطي بالارش والعقر  
ولو كان البائع هو الذي وطأها ونقصها فقد انتقض البيع ان رد الثمن بعد ذلك أو لم رد أو أخذ جاريته  
ولو فعل ذلك بعد مضي الايام الثلاثة ولم رد الثمن فعليه الارش والعقر للمشتري كذا في الميسوط • من  
الجامع المولى اذا أذن لعبد الجاني في العبادة وطقسه دين أو رهنه أو أجره لا يصير مختارا للعبد كذا  
في الذخيرة • ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها  
فاذى رجل انها ابتسه وصدقه بذلك المشتري والعبد فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا يتنقض البيع فيما  
بينهما ولو كان اشترىها من رجل وقبضها منه فأقر البائع بذلك انتقض البيوع كلها وترجعوا بالثمن ولو كان  
المأذون اشترىها من رجل بمحض منها وقبضها وهي سائلة لا شكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى  
رجل أجنبي انها ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وأنكر ذلك البائع من العبد فالجارية  
حررة بنت الذي ادعاهما فاقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الا خروا كذا  
لو ادعى المشتري الاخر ان الذي باعها من العبد كان أعتقها قبل أن يبيعها أو دبرها أو ولد له وصدقه العبد  
في ذلك فاقرار المشتري من العبد بذلك صحيح ونصدق العبد بايه بذلك باطل فان كان أقر بالخيرية فهي حررة  
موقوفة الولاء ولو كان أقر فيها بتدبير أو ولادة فهي موقوفة على ملك المشتري الا ان عرف ان مات البائع  
الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى يفتق فيرجع به عليه حينئذ وكذلك لو كان المأذون منكرا بجمع  
ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفعل بعد العتق أيضا ولو كان المشتري الاخر ادعى أن الذي باعها من  
العبد كان كاتبها قبل أن يبيعها أو صدقه المأذون في ذلك أو كفه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبه وهي أمة  
للمشتري يبيعها ان شاء كذا في الميسوط • والله أعلم

(كتاب الغصب)

وهو مشتل على أربعة عشر بابا  
(الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به) • أما تعريفه  
شرعا فهو أخذ مال متقوم بحترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يده أو يقصر يده ان لم يكن  
في يده كذا في المحيط • ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع ماله من حفظ ماله حتى  
هلك لم يضمن كذا في البنايع • وأما شرطه فتند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كون المأخوذ منقولاً وهو  
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا يخرج حتى ان غصب العقار لا يكون موجبا للضمان عندهما كذا في النهاية •  
وأما حكمه فالاثم والغرم عند العلم وان كان بدون العلم بأن ظن أن المأخوذ ماله واشترى عينا ثم ظهر



استحقاقه فالقصب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه بهلاكه في يده بغير فعله أو بغير فعله  
 فعله مثله ان كان مثليا كالكميل والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم  
 النقصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يوم القصب وقال محمد رحمه الله تعالى  
 يوم الانقطاع كذا في الكافي • وان قصب ما لا مثله له فعليه قيمته يوم القصب بالاجماع كذا في السيراج  
 الوهاج • وحذا الانقطاع ان لا يوجد في السوق الذي يساع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في التبيين •  
 وكثير من المشايخ كانوا يقولون بغير محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الصدر الكبير بهان الأشعة والصدر  
 الشهيد حكام الدين وبعض مشايخنا أقروا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف  
 ذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب القصب ليس كل مكمل مثليا ولا كل موزون وانما المثل من  
 الكمالات والموزونات ما هو متقارب وأما ما هو متفاوت فليس بمثل ذكر صاحب المحيط في شرح الجامع الصغير  
 العدديات المتقاربة كلها من ذوات الامثال كيلا وعددا وزنا والمتفاوتة كلها من ذوات القيم والمتفاوت  
 أحاده في القيمة فهو عددي متفاوت وما لا تتفاوت أحاده وانما تتفاوت أنواعه كالباذنجان فهو متقارب مثلي  
 فعلى قياس هذا ينبغي ان يكون البصل والثوم مثليين وصغير البيض وكبيره سواء بعد ان يكون من جنس  
 واحد ذكر شيخ الاسلام علي الأسدي في شرحه الصحيح ان القصب والصفر مثليان والشمس والنخوخ كلها  
 من ذوات الامثال لانها عددي متقارب كذا في الفصول العمادية • القصب جنس واحد وان اختلفت أنواعه  
 وألوانه وكذا الزيت كذا في فتاوى قاضي خان في باب الربا • ذكر في السير الكبير من اختلف على آخر جيبه  
 فعليه قيمته ولم يجعل الجنب مثليا مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتا فاحشا وان اعتبر مثليا في حق جواز  
 السلم كذا في الذخيرة • والشحم مثلي • والقمح مثلي • والتراب من ذوات القيم والغزل مثلي • وكذا المصوغ منه  
 كذا في القنية • في الفتاوى الخلل والعصير مثليان وكذا الدقيق والفضة والجلص والنورة والظن وغزله  
 والصوف وغزله والتبن بجميع أنواعه • والكان والابريسم والرصاص والسببه والحديد والحناء والوحمة  
 والرياحين اليابسة كلها مثلي • والجند مثلي • في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر أنه قبي • وفي فوائد صاحب  
 المحيط ان الماء من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى والسكر اغد مثلي • والرمال  
 والسفرجل والقناء والقند والبطيخ كلها مما يتفاوت أحاده فيكون من ذوات القيم • والصابون والكسجين  
 والكاشكر من ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين اذا اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج  
 كل واحد من أن يكون مثليا ويكون من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر ما يكون الدهن أكثر  
 وانما يكون في هذا أقل منه في ذلك حتى لو كانا على السواء بان اتخذا أعنى الصابونين من دهن واحد ينضم  
 مثله • والسرقرين من ذوات القيم والحطب وأوراق الاشجار كلها من ذوات القيم والبسط والحصير والبوارى  
 وأمثالها من ذوات القيم وكذا الادم والصرم والجلود كلها قيم كالتياب والابرة من ذوات القيم لانه يتفاوت  
 في الطبخ والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم والتبن من ذوات الامثال وأما الهدب  
 وهو بافارسية (جفرا) ينبغي ان يكون من ذوات القيم لانه يتفاوت في الطبخ والحوضه وفي يوع فتاوى  
 القاضي ظاهر الدين التميمي معتمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطلوبه بالاجماع وان كان نيا فكذلك هو  
 الصحيح كذا في الفصول العمادية • والشم المطبوخ والشحم والالة والمقرطه قيمة كذا في القنية • وفي البر  
 المخلوط بالشحم القيمة لانه لا مثله كذا في الهداية • وذكر قاضي خان في أول يوع شرح الجامع الصغير ان الخبز  
 من ذوات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية • قال رضي الله تعالى عنه الفلق المشمس اذا بلغ  
 تسعين غايته مثلي • وقبلها قبي • كذا في القنية • وقال بعض المشايخ • (روين اذ ذوات قيم است) وقال  
 قاضي خان هو مثلي • كذا في الفصول العمادية • وفي كون الأجر والتبن مثليا واثان عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى كذا في القنية • والمغصوب لا يتناول ما ان يكون غير منقول كالأرض والكرم والطاحونة وغيرها  
 أو يكون منقول لا يتناول ما ان يكون مثليا كالكميل والوزن الذي ليس في تبعيضه ضرر بعينه القصر  
 المتنوع منه والعددي المتقارب كالخز والفلس وما أشبه ذلك من العددي الذي لا يتفاوت وأما ان يكون  
 غير مثلي كالخبز والذرة والزرعيات والعددي المتفاوت كالبطيخ والمان والوزن الذي في تبعيضه ضرر وهو

قوله وأما الهدب بوزن  
 عليه الدين المتأثر كما  
 في القاموس اه

قوله الفلق كذا في نسخ  
 الخط التي يديده بالنم  
 والتشديد ضرب من الخوخ  
 يتفق عن نواه كذا في المختار  
 والذي رأيته في نسخة من  
 القنية الفياق بوزن صقل  
 وهو كذا في القصب اسم لما  
 يتقدم منه القزم ترابيله  
 اه قال في رد المحتار وهو  
 المسوق الآن بالشرائقي  
 قايما اه

اه من ذوات القيم

المغصوب منه اما اذا كان المغصوب غير منقول كالذرة والبقا والحوادث فانهم يدوم باقية حماوية أو باسبيل  
 فذهب بالبناء والاشجار وأغلب السبل على الارض فتعقت وعطبت تحت الماء فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في شرح الطحاوي • وهو الصحيح • هكذا في جواهر  
 الاخلاط • وان حدثت هذه الاشياء بفعل أحد من الناس فضاوته على المتلف عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمه الله تعالى وان حدثت هذه الاشياء بفعل الغاصب وسكاه والضمان عليه بالاجماع في الزاد  
 والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المختارات • وما نقص من سكاه وزراعت  
 ضمن النقصان كافي النقل • وهذا بالاجماع واختلفوا في تفسير النقصان فقال نصير بن يحيى انه ينظر بكم تستأجر  
 هذه الارض قبل الاستعمال وبعد فيضمن تفاوت ما بين ما من النقصان كذا في التبيين • وهو الالقي  
 وبه يفتي كذا في الكبرى • ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على  
 الزرع ويتصدق بالفضل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى اذا غصب أرضا فزرعها • كثرين  
 فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كرونة نصفها قدر كرونة بأخذ منه أربعة اكرار ويتصدق بالباقي كذا  
 في التبيين • رجل نام على فراش انسان أو جلس على بساطه لا يكون غاصبا لان في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن ماله بملك بقله كذا في فتاوى قاضي خان  
 • استعمال عبد الغير غصب له حتى لو هلك من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل أنه عبد الغير  
 أولم يعلم بأن جاء اليه وقال أنا غصبتك فاستعمله وهذا اذا استعمله في أمر من أمور نفسه وأما اذا استعمله في أمر  
 نفسه لا يصير غاصبا كذا في الذخيرة • من قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانتر المشمس لتأكله أنت فوقع  
 من الشجرة ومات لم يضمن الأمر ولو قال لا كل أنا وباقي المسألة بجماله ضمن كذا في المحيط • وهكذا  
 في فتاوى قاضي خان • ولو قال لصبي انقص هذا الحائط ففعل وهكذا لا يضمن ولو قال انقص لي ضمن  
 اجماعا ولو قال لصبي ارتق هذه الشجرة وانقص لي ثمارها ففعل وكل الثمرة بقيت الثمرة في حلقه ومات من  
 ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على قوله ففعل لصبي • كذا في الاستئذ والاحوية لا يفتح محمد بن محمود بن  
 الحسين الاستروشي • ولو فاداد به أو ساقها أو ركها أو جعل عليها شيئا بغير أمر المالك فهو ضمان سواء  
 عطبت في تلك الخدمة أو في غيرها كذا في النبايع • وهكذا في الفصول العمادية • والله أعلم

(الباب الثاني في أحكام المغصوب اذا تغير بعمل الغاصب أو غيره)

اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها ولم تكن  
 الغاصب وضمنها ولا يملك له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية • ولو نقص المغصوب في يد  
 الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرد على المغصوب منه مع ضمان النقصان الا أن يكون النقصان بجناية  
 غير الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وان شاء  
 ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب في يد الغاصب فلصاحبه أن يسترده مع الزيادة  
 كذا في الخلاصة • ان غصب ثوبا بغيره أجزأ أو أضفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة  
 الثوب أيضا وكان الثوب للغاصب وان شاء أخذ الثوب وضمن للغاصب ما زاد الصبغ وان شاء ربح الثوب  
 باع الثوب فيضرب في ثمنه بقيته أيضا ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط • ولو وقع  
 ثوب رجل في صبغ آخر فاصبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يساع له  
 الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي • ولو صبغ للغاصب الثوب المغصوب أسود  
 فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين ان يتركه للغاصب ويضمن قيمة  
 ثوبه أيضا وبين أن يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى السواد زيادة  
 فيكون حكمه على ما في الهمزة هكذا في شرح الطحاوي • والصحيح انه لا خلاف بينهم في الحقيقة لان جواب  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى خرج في وقت كان الصبغ بالاسود نقصانا أو عيبا في الثوب وجوابه ما خرج في وقت  
 كان الصبغ بالاسود زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف والعادة في المصوغ كذا في المختارات • ولو كان



توباً ينقصه الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهماً مثلاً فتراجعت بالصبغ إلى عشرين فمن محمد رحمه الله تعالى ينظر إلى توب يزد فيه ذلك الصبغ فإن كانت الزيادة خمسة يأخذ باب التوب توبه وخمسة دراهم كذا في التبيين • ولو غصب صاحب التوب عصفراً وصبغ به توبه فعليه مثله كذا في محيط السرخسي • ورجل غصب من رجل توباً ومن آخر عصفراً فصبغه به ثم حضر أجمعاً يأخذه صاحب العصفر حتى يعطيه عصفراً مثله أو قيمته إن كان لا يوجد مثله والسواد في هذا كغيره عندهم جميعاً ولو كان التوب مفصلاً من النسيان والصبغ من آخر ثم لم يقدر عليه في الاستحسان إذا أخذ التوب ضمن له ما زاد الصبغ فيه وإن شاء صاحب التوب بأهله فغشرب في الثمن بقيمة توبه أي من صاحب الصبغ بقيمة الصبغ هكذا في المبسوط • ولو غصب توباً وعصفراً من رجل واحد فصبغه به كان للمالك أن يأخذ التوب مصبوغاً ويرى القاصب من الضمان وإن شاء ضمنه قيمة التوب وعصفراً مثله كذا في محيط السرخسي • ولو كان العصفر لرجل والتوب لآخر فرفضاً أن يأخذ التوب مصبوغاً فليس له ما ذلك ولكن لصاحب التوب أن يأخذ التوب ويرد على القاصب ما زاد الصبغ فيه ويتبع صاحب العصفر القاصب بمثل عصفره كذا في السراج الوهاج • ولو كان توباً رهناً فصبغه الرهن بعصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان التوب والعصفر رهناً كان للرهن أن يضمنه قيمة التوب وعصفراً مثله وإن شاء رضى بالتوب مصبوغاً فيكون رهناً في يده كذا في محيط السرخسي • ولو أن صاحب التوب غصب العصفر وصبغه وباعه فلاحق لصاحب العصفر على المشتري وانما حقه على القاصب كذا في التتارخانية • ولو غصب توباً فصبغه بعصفر لنفسه ثم باعه وغاب وحضر صاحب التوب فإنه يتقاضى به على المشتري ويستوفى منه بكفيل صاحب العصفر ويتنقض البيع فيما بين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاج • وقصارة التوب بالتشاسيح والغراء كصبغه ووشحه بالطاهر كصبغه والتجسس تنقيص كذا في القنية • ولو غصب توباً باقتله أو غسله فلصاحبه أن يأخذه ولا شيء للقاصب لأن القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة أجزائه والفعل إزالة وجهه والاشنان والصابون لا يبق له عين في التوب وانما يتلف بالماء وأما القتل فإرادته إذا كان بغير حرم يكتفىل أهله به بعينه ما يعرض أما بالحرير فهو زيادة كالصبغ كذا في السراج الوهاج • غصب سويقاً قلته بيمين فصاحبه بالخيار أن شاء ضمنه مثل السويق وسلمه للقاصب وإن شاء أخذه وعزم ما زاد السهم فيه وقال في الأصل يضمن قيمة السويق لأن السويق يتفاوت بالقليل فلم يبق مثلاً وقيل المراد منه المثل سواء به لقيامه مقامه هكذا في الهداية • أما العسل والسمن فكلاهما أصلان إذا اختلطا وإذا اختلط الدهن بالسكر فإن كان يزد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وإن كان هنالك لا يصلح بالخلط ولا يزد قيمته كاللذان المتقنة فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي • ومن غصب من رجل توباً باقتله ولم يحطه فإنه ينظر إن كان القطع لا يورث عيباً فاحشاً فلصاحبه أن يضمنه نقصان القطع وليس له خيار الترتل على القاصب وإن كان القطع أورث عيباً فاحشاً من حيث يكون مستهلكاً له فإن صاحب الذوب بالخيار أن شاء أخذ توبه وضمنه قيمة النقصان وإن شاء تركه بقيته صحيحاً ولو خاطبه بعد القطع انقطع حق صاحبه عنه وضمنه قيمة التوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي • من خرق توب غيره خرقاً فاحشاً فصاحبه بالخيار أن شاء ضمن القاصب كل قيمة توبه وكان التوب للقاصب لأنه مستهلك من وجهه فإنه لا يصلح بجمع ما كان صالحاً له قبله وإن شاء أخذ التوب وضمنه النقصان لأنه تعيب من وجهه لكونه فاعماً حقيقة وكذا بعض المنافع وإن خرقه خرقاً يسيراً ضمن القاصب نقصانه وأخذ توب توبه لأن العين قائم من كل وجه والصحيح أن الفاحش ما يقوت به بعض العين وبنسب المنفعة ويقبض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يقوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لأن محمد رحمه الله تعالى جعل في الأصل قطع التوب نقصاناً فاحشاً والقائت به بعض المنافع كذا في الكافي • قال الشيخ ضمن الأئمة السرخسي والحكم الذي في الخرق في التوب من تغيير المالك إذا كان الخرق فاحشاً وأما النقصان إذا كان الخرق يسيراً فهو الحكم في كل عين من الأعيان إلا في الأموال الربوية فإن التعيب هناك فاحشاً كان أو يسيراً بموجب لصاحبها الخيار بين أن يملك العين ولا يرجع على القاصب شيء وبين أن يملك العين ويضمنه مثله أو قيمته لأن تضمين النقصان معذراً لأنه يؤدي إلى الربا كذا في النهاية • ولو غصب توباً باقتل عنه أو أضره أخذ المالك وما نقصه وهذا إذا كان النقصان

يسيراً فإذا كان كثيرًا يجزى بين الأخذ والترك وإن كان المقتضوب مكبلاً أو موزوناً فغن عند القاصب فعله مثله وهذا القاصد للقاصب وإن شاء أخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط • وإن كان المقتضوب عبداً أو جاريةً قطع رجلها أو يدها كان لصاحبها أن يضمن القاصب قيمتها ويدفع إليه المقتضوب وإن شاء ضمنه النقصان وأخذ المقتضوع كذا في الظهيرية • من ذبح شاة غيره فالكها بالخيار أن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء ضمنه نقصانها وكذا الجزور وكذا إذا قطع يدها هذا ظاهر الرواية ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع القاصب طرفها المالك أن يضمنه جميع قيمتها وجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المأكولة حيث يأخذه مع أرض المقتضوع لأن الأذى يبقى متعاباً بعد قطع الطرف كذا في الهداية • وهكذا في الكبري • وفي النواذر إذا قطع أذن الدابة أو بعضها يضمن النقصان وجعل قطع الأذن من الدابة نقصاناً يسيراً وكذلك لو قطع ذنبها يضمن النقصان • وعن شرح رحمه الله تعالى أنه إن قطع ذنب حمار القاضى يضمن جميع القيمة وإن كان لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة • ولو قطع رجل حماراً ويده ثم ذبحه صاحبه لا شيء لصاحبه على القاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضى خان • ضرب نور غيره فكسراً أضلاعه ضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نقصانه كذا في القنية • ولو فاق عين برذون أو بغل أو حمار عليه ربع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والأبل وما لا يعمل عليه ما نقص قال في الجامع الصغير وفي عين بقرة الجزار وجزوره ربع القيمة وفي عين شاة القصاب ما نقصها وفي الحمل والطيور والدجاج والكلب ما نقصه كذا في الاختيار شرح المختار • ولو فاق عيني حماراً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء سلم الجنة وضمن جميع القيمة وليس له أن يملك الجنة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجنة العبياء كذا في الظهيرية • إذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها عضواً ففصاحبه بالخيار أن شاء ترك المذبوح وضمنه قيمتها وإن شاء أخذ المذبوح وضمنه النقصان وعن القنية أبي جعفر إذا أخذها ليس له أن يضمنه والقوى على ظاهر الرواية هكذا في جواهر الإخلاطى • ولو ذبح حمار غيره ليس له أن يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى للمالك أن يمسكه ويضمنه النقصان وإن شاء ضمنه كل القيمة ولا يملك المذبوح وإن قتله قتلاً فليس له أن يضمنه النقصان كذا في الظهيرية • كل إناء مصوغ كسره رجل فإن كان من فضة فعليه قيمته مصوغاً من الذهب وإن كان من الذهب فعليه قيمته مصوغاً من الفضة كذا في المبسوط • ومن عدا على قلب رجل وهشمه وكان القلب من فضة كان صاحب القلب بالخيار أن شاء أخذه مهشوماً ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه مصوغاً من الذهب وإن كان ذهباً فهو بالخيار أن شاء أخذه مهشوماً ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه مصوغاً من فضة وتركه عليه ولو أراد أن يضمنه قيمة النقصان وبأخذ المهشوم فليس له ذلك وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الخنزير لو تفرقا قبل التقاض من الجانبين فإنه لا يطل القضاء لأن القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة بالصياغة لا يخرج عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والفضة والنحاس وغير ذلك قد يخرج بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج عما كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة نحو ما إذا كان في موضع يباع وزناً ولا يباع عدداً فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فإذا كسره رجل وأورث فيه عيباً فاحشاً أو يسيراً يجزى صاحبه بين أخذ الخنزير بغير شيء وبين التسليم إلى الكاسر وأخذ القيمة من الدراهم والدنانير ولا يكون التقاض من شرطه بالأجاعة وإن كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عدداً فإن كان الكسر لم يورث فيه عيباً فاحشاً فليس لصاحبه خيار الترتل ولكن يحبس نفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وإن كان الكسر أورث فيه عيباً فاحشاً فصاحبه بالخيار أن شاء أخذه منه وأخذ قيمة النقصان معه وإن شاء سلمه إلى الكاسر وضمنه قيمته صحيحاً غير مكسور كذا في شرح الطحاوي • وإن استهلك السيف المكسور أو آخر كان عليه حصة يد مثله كذا في خزائن المفتين • وإن كسر درهماً أو ديناراً فعليه مثله والمكسور للكاسر قال شيخ الإسلام قال مشايخنا هم أنهم الله تعالى هذا إذا كان الكسر ينقص من ضربته فأما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربته فليس له الا ذلك المكسور وهذا كما قلنا فحين كسر رغيغ إنسان ليس لصاحبه الا المكسور وقال شمس الأئمة السرخسي عليه مثله وإن شاء صاحبه أخذه ولم يرجع عليه بشيء سواء أنقصت ماله



بالصكر أو لم تنقص غصب من آخر جارية كانت عبده حتى صارن عجزا فان لصاحبها أن يأخذها  
وما نقصت وكذلك لو غصب غلاما شابا وكان عبده حتى هرم أخذه صاحبه وما نقصه وهذا اذا كان النقصان  
يسرا فان كان فاحشا بغير المال بين الاخذ والترك وعليه أكثر المشايخ ولو غصب مينا فشب عبده أو ثبت  
شعر وجهه عبده فصار ملكا أخذه صاحبه ولا يضمنه شيئا ولو غصب جارية ناهية فأنكرت ثديا عبده  
يضمن النقصان ولو غصب عبدًا محترقا فقتل ذلك عند الغاصب كان ضمانا للنقصان كذا في المحيط • رجل  
غصب عبدًا حسن الصوت فقهر صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا فقتل ذلك عند  
الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في فتاوى قاضي خان • وان حلق جعد ظلام فقتل ولكن لم يثبت كما كان  
لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي • وان غصب فضة أو ذهبًا فضر بها دراهم أو دنانير أو آنية لم يزل ملك  
مالكها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يعطيه بعمله شيئا وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى لا يسبيل للمغصوب منه على الدراهم والدنانير المضروبة وعليه مثل القصة التي غصبها  
وملكها الغاصب قال الخلدني ولو غصب فضة فصاغها حليا أو ذهبًا فصاغه حليا فان له أن يسترد ولا يضمن  
لغاصب شيئا لأجل الصياغة الا اذا جعل الفضة أو الذهب وصفا من أصناف ما له بحيث يكون في زرعه مقبرة  
كما اذا جعله عروة من اداة أو صفا في سقف أو ما أشبه ذلك فانه يتقطع يد صاحبها ويضمن الغاصب مثاها  
وقت الغصب وأما اذا سبك الفضة أو الذهب ولم يصغها ولم يضر بها دراهم أو دنانير بل جعلها صفا في  
مطولة أو مدقورة أو حربة لم يتقطع يد صاحبها بالاجماع كذا في السراج الوهاج • وان غصب دراهم  
وسببها ولم يضر بها شيئا فانه لا يتقطع حق المالك بخلاف كذا في المحيط • ولو غصب قلوفا فصاغ منها  
اناء ضمن القلوفا لانه آخر جهان كونها غصبا كذا في محيط السرخسي • ولو غصب صفرا وجعله كوزا يتقطع  
حق المالك وكان الكرخي يقول هذا اذا كان بعد الصنعة لا يساع وزنا ما اذا كان يساع وزنا ينبغي أن لا يتقطع  
حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في النقرة • قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي  
الصحيح ان الجواب مطلق بخلاف النقرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كسر صاحب الصفرة الكوز  
بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفره أو قبل أن يقضى له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحى بأخذ الكوز قال  
شمس الائمة ولا تقع المقاصة بين الضمانين قال في الكتاب الا أن يحاسبه بما عليه بعض مشايخنا قالوا امراده  
من هذا اذا اضطرر على ذلك فيكون استبد الا فيجوز أمابدون ذلك فلا يجوز بعض مشايخنا قالوا تأويله  
اذا كان المغصوب صفرا ليس له مثل حتى وجبت قيمة الصفرة تقع المقاصة كذا في المحيط • ولو غصب خيوانا  
فكبر وزاد قيمته كان للمالك أن يأخذه ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب جرحيا أو مريضا فدوا حتى  
برئ وصح وكذا لو غصب أرضا فيها زرع أو ثقل فسفاه أو كان فخلا بآره ولحقه وقام عليه فهو له ولا شيء للغاصب  
فيما أتفق ولو حصد الزرع أو وجد الثمرة واستهلك كان ضمانا لذلك كذا في التتارخانية ناعلا عن الجريد •  
ولو غصب خوصا فجعله زنبلا فلا يسبيل للمغصوب منه عليه ولو غصب بخلافه فقتله جذوعا كان لصاحبه أن  
يأخذ تلك الجذوع لان الاسم لم يزل وانما تفرقت أجزاؤه فصار كالنوب اذا قطعه كذا في السراج الوهاج •  
غصب من آخر مضافا ونقطه فهو زيادة وصاحب المصنف بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه  
قيمه غير منقوطة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وروى الملق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يأخذ بغير شيء  
كرجل غصب غلاما وعلمه الكتابة غصب من آخر كغدة وكب عليه اذ كرشح الاسلام انه يتقطع حق  
المالك وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا يتقطع كذا  
في المحيط • ولو غصب من رجل كنانا فزله ونسبه فعليه مثله أو قيمته ان كان لا يوجد مثله ولا يسبيل له على  
النوب كذا في البسوط • غصب من آخر قطنا وغزله ونسجه أو غصب غزلا ونسجه يتقطع حق المالك  
ولو غصب قطنا وغزله ولم ينسجه ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه يتقطع كذا في الذخيرة • واذا طعن  
الغاصب الخطأ فعليه مثلها والدقيق له عندنا كذا في البسوط • وعن الغاصب الدقيق يتقطع حق المالك  
كذا في القنية • غصب دقيقا وخبرة أو لحما فشواه أو سمما فضره يتقطع حق المالك في ظاهر الرواية عن  
أصحابنا وكذلك اذا غصب ساجدة فجعلها بابا أو حديدة فجعلها سيفا يتقطع حق المالك ويضمن قيمة الحديدية

والساجدة وجميع ذلك للغاصب كذا في المحيط • ولو غصب ساجدة أو خنينة وأدخلها في شائه أو أجزأ  
فأدخلها في شائه أو بصافين به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للمغصوب منه نقص شائه وهو الصحيح  
هكذا في البسوط • ولو غصب ساجدة ونسبها لا يتقطع حق المالك وكان له أن يأخذها وكان القاضي  
الامام أبو علي القاسمي يحكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت قيمة الساجدة أقل من  
قيمة البناء ليس له أن يأخذها وان كانت قيمة الساجدة أكثر من قيمة البناء له أن يأخذ الساجدة وقال المراد بما  
ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم ان هذا هو المذهب قال مشايخنا وهذا أقرب من مسائل حنابلة عن محمد رحمه الله  
تعالى ان من كان في يد مولوة فسقطت المولوة فابتاعها بجاهة انسان يتطرق الى قيمة الدجاجة والمولوة  
ان كانت قيمة الدجاجة أقل من قيمة المولوة ان شاء أخذ الدجاجة وضمن قيمته للمالك وان شاء ترك وضمن  
صاحب الدجاجة قيمة المولوة وكذا لو أودع رجلا فصلا ففكر الفصيل في بيت المودع حتى لم يمكن اخراجه  
من البيت لا يتنقض الجدار ينظر الى أكثرهما قيمة ويخير صاحب الاكثر ولم يذكر في الاصل ما اذا اراد  
الغاصب ان ينقص البناء ويرد الساجدة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين ان كان القاضي قضى عليه بالقيمة  
لا يحل له نقص البناء واذا نقص لم يستطع رد الساجدة وان كان القاضي لم يقض عليه بالقيمة اختلف المشايخ  
فيه بعضهم قالوا يحل وبعضهم قالوا لا كذا في المحيط • ولو غصب الجزار خنينة فأدبر بها في شائه غير بقير  
أذن المالك لم يملك الجزار ولا رب الدار كذا في القنية • ولو غصب لوحا أدخله في السفينة أو ابريسما وخط به  
بطن نفسه أو عبده يتقطع حق المالك كذا في الوجيز للكردري • ومن غصب أرضا ففقر من فيها أو بنى قبل له  
أقلع البناء والفقرس وردوها وان كانت الارض منقصة بقطع ذلك فللمالك أن يضمن له قيمة البناء أو الفقرس عقوبا  
ويكون له ومعناه قيمة بناء أو يجر يوم يقلعه لان حقه فيه فتقوم الارض بدون النجر أو البناء وتقوم وبها يجر  
أو بناء أو يجر يقلعه فيضمن فضل ما بينهما كذا في الكافي • رجل بنى حائطا في أرض الغصب من تراب هذه  
الارض قال الفقيه أبو جعفر البجلي الحائط لصاحب الارض لا يسبيل للباني عليه لانه لو أمر بنقص الحائط  
تصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيرهما رجل بنى حائطا في كرم رجل بقير أو صاحب الكرم  
ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فان  
الحائط يكون للباني وعليه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضي خان • وهكذا في الكبري • غصب من  
آخر دارا أو أرضا فبنى فيها بناء أو زرع فيها زرع أو قطع صاحبها الزرع وهذا البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر  
خشب الغاصب ولا أجزأه ونحو ذلك كذا في الحاوي للفتاوى • رجل كسر عصارا رجل ضمن النقصان ولو كان  
الكسر فاحشا بآب أو صار خطيا أو وتدا لا تقع به منفعة العمالة ان يضمنه القيمة كذا في فتاوى قاضي خان •  
ما يقصبه الاثر من الجذوع والعواض وسائر الخشب ويكسر ونها كسر متفاحشا لا يتقطع حق المالك  
وان ازدادت قيمتها بالكسر كذا في القنية • ولو غصب دارا فجعلها قسلا لصاحبها أعطاه ما زاد التعويض  
فيها الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب حصه منها وكذا لو تشبها بالاصباغ فان شاء صاحبها أخذها  
وأعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان أبي جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصباغ شيئا  
كثيرا وذكر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أبي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها أمرته  
بقلعه وأنشئته ما نقص القطع وكذلك لو نقش الباب المغصوب بالاصباغ كذا في محيط السرخسي • وان كان  
نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ قال فهذا اسم لك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش اناء فضة  
بالنقر كذا في المحيط • مشري الدار من الغاصب اذا هدمها وأدخلها في شائه ثم حضر المالك فان كان  
البناء قليلا ليس برفع يرفع ويرد على المالك وان كان كثيرا يتعذر رفعه ويمتد الزمان في رفعه فللمالك الخيار  
ان شاء لا يرفع بل يتركه ويضمن المشري قيمة الارض مع البناء الاول قال الفقيه أبو جعفر هذا قولهم وقال  
غيره من المشايخ هذا قول محمد رحمه الله تعالى خاصة كذا في التتارخانية نقلا عن الذخيرة • مسلم  
غصب خرما ولم يملكها قال في الكتاب لرب الخمر أن يأخذها واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تأويل المسألة  
ما اذا دخلها بشيء لا قيمة له بأن نقل من النعم الى الظل أو من الظل الى الشمس أو إلى فيها شيئا يسيرا من الخمر  
أو انخل بحيث لا قيمة له فأما اذا ألقى فيها لها أو خللها قيمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير انخل ملكا



للقاصب ولا شيء عليه وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن مكان التي فيه المثل أخذه المالك وأعطاه ما زاد المثل فبها وان كان التي فيه المثل فهو بينهما على مقدار كيلهما كالأول كان المصوب خلا وخلفه بثل آخر ويستوي أن حقت من ساعته أو بعد حين ومثابعتها قالوا أن كانت النحر التي صب فيها خلا كثيرا حتى صارت خلا من ساعته فهو كله للقاصب وان كان قليلا وصارت خلا بعد حين فهو بينهما على قدر كيلهما كذا في المحيط • ولو كانت النحر لم يصبها منه شيء ففقدت عنده أو دخلها القاصب كان المصوب منه أن يستردّها ولو علمت عند القاصب بعد ما صارت خلا فلا ضمان عليه فان استهلكها القاصب ضمن مثلها خلا صاحبها كذا في السراج الوهاج • مسلم غصب من مسلم نحرًا لم يصب على القاصب رد النحر إليه حتى لو لم يردّها إليه يؤاخذ به يوم القيامة إذا علم قطعاً أنه يستردّها ليلها كان عليه الرد ولو أخذ به يوم القيامة ولو ردّها إلى القاضي تأمل في سألته أن علم منه أنه يستردّها ليلها يقضي ردّها إليه وان علم منه أنه يستردّها ليلها يأمر القاصب بالاراقة وهذا كمن في يده سيف رجل فباعه ماله لياخذ منه ان علم صاحب اليد أنه يأخذ به يقتل به مسلم لم يكن عليه أن يردّه إليه بل يسكنه وان علم صاحب اليد أنه ترك الرأى الأول وأنه يستردّه لينتفع به على وجه مباح كان عليه أن يردّه مسلم غصب من مسلم نحرًا فشرى به ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه أم القاصب ان كانت النحر خراخلين وكان اتخذ الغيب والعصب للثل اما اذا كان قد اتخذت ما نحر الشرب فانه لاسحق له عليه في الآخرة وانما على الشارب ان يشرب النحر لا غير كذا في جواهر الاخلاط • وجد في دار انسان خراقل في فيها المصفاة خلا فله وان لم ينقل النحر من مكانه قال رضي الله عنه عرف بهذا أن ينقص القاء المثل على النحر كذا في القصة • واذا غصب عصباً فصار عنه خرافة أن يضمه مثله ان كان في حينه وقيمه ان كان في غير حينه ولو أراد أن يأخذ النحر ولا يضمه هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال شمس الاتمة الحلواني الصحيح أنه ليس له ذلك كذا في المحيط • ولو غصب لبناً فصار عنه خرافة أو عصاراً فصار زيباناً شامخه مثله وان شاء أخذه ولا شيء له من الثمن • وكذا في جميع الثليات هكذا في التذيب • ولو غصب رطباً فصار عنه خرافة المالك بالخيار ان شاء أخذه عنه لا غير وان شاء ضمّه مثله هكذا في خرافة المفتين • واذا غصب جلد ميتة ودفنه بماله فله فانه يأخذه بماله وان دفنه بماله فله أخذه وأعطاه ما زاد الدماغ فيه كذا في المحيط • وطريقه أن ينظر ان هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غير مدبوغ بكم يشترى ومدبوغاً بكم يشترى فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة • قال القدوري في كتابه وهذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدفن جلدها فاما اذا أتى صاحب الميتة الميتة في الطريق فأخذ رجل جلدها ودفنه بماله فله فليس للمالك أن يأخذه وللقاصب ان يجلس الجلد حتى يصل إليه فبها ولو أراد صاحب الجلد ان يترك الجلد على القاصب ويضمه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المصوب جلد المذكي كان له ذلك قال مشايخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكي شيء ذهب إليه الحاشيكم الشهيد والجواب في الميتة والمذكي واحد كذا في المحيط • واذا هلك الجلد في يد القاصب من غير منعه أحد فلا ضمان على القاصب سواء دفنه بشيء له قيمة أو لا قيمة له كذا في الذخيرة • وان استهلك القاصب بعد الدباغة ان كان ديفه بشيء لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع وان كان ديفه بشيء له قيمة لم يكن لصاحبه عليه شيء من الثمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي • ولو ان القاصب جعل هذا الجلد ديباً وزناً أو دقراً أو جراباً أو فرواً لم يكن للمصوب منه على ذلك سبيل فان كان الجلد يكافئه قيمة يوم الغصب وان كان الجلد جلد ميتة فلا شيء له كذا في النهاية • اذا اتخذ كوزاً من طين غيره كن الكوز له فان قال رب الطين اما امرته بذلك فهو لرب الطين واذا غصب تراباً ولبنه أو جعله آنية فان كان له قيمة فهو مثل الخطة اذا جفها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الثمن في كل موضع ينقطع حق المالك فالمصوب منه أحق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال القاصب ولا يكون هذا بمنزلة الرهن كذا ذكر في المتن وفي القدوري أن المصوب منه يكون اموة للغرماء في الثمن ولا يكون أخيراً من ذلك كذا في المحيط • رجل اغصب غلاماً قيمته خمسمائة فباعه فباعه برباوى ألف درهم فصاحبه بالخيار ان شاء ضمّه خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفن به الغلام وان شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى قاضي خان •

غصب من آخر ذواب بالكوفة وردّها عليه جزار اسنان فان كانت قيمتها جزار اسنان مثل قيمتها بالكوفة أو أمر المصوب منه بأخذها وان كانت قيمتها جزار اسنان أقل من قيمتها بالكوفة فالمصوب منه بالخيار ان شاء أخذه وان شاء أخذه بقيمة الكوفة قال وكذلك الخادم وكل ماله قبل وموثة الى ذلك الموضع وكذلك كل ما يكال ويوزن • كذا في المحيط • ولو غصب دراهم أو ديناراً فان المالك يأخذها منه حيث وجده وليس له أن يطالبه بالقيمة وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلققه في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب أو أكثر فلما لا أن يأخذها وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كانت قيمته في هذا المكان أقل من قيمته في مكان الغصب فان شاء المالك أخذ القيمة على سعره • ان القاصب وان شاء انتظر ولو كان المصوب مثلاً وهو هالك فان كانت قيمته في المكانين سواء أو في مكان المطالبة أكثر من المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فهو بالخيار ان شاء أخذ مثله للعالم وان شاء أخذ قيمته حيث غصب وان شاء انتظر حتى يرجع الى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان المصوبة أكثر فالقاصب بالخيار ان شاء أعطى مثله حيث خصه وان شاء ضمن قيمته حيث غصب الا أن يرضى المصوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء فلما لا أن يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي • ولو ان المالك وجد القاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمة يوم الغصب كذا في فتاوى قاضي خان • وفي المتن غصب من آخر كرام من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس وعز وارتفع وصار لا يقدر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلك القاصب فلم يغصب منه أن يضمنه مائتي درهم قيمته يوم استهلكه القاصب ولو غصب الكرويه يساوي مائتين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلك القاصب فلم يغصب منه أن يضمنه مائة وخمسين آخر ما كان موجوداً في أيدي الناس وليس له أن يضمنه أكثر من ذلك كذا في الذخيرة • والزوائد المصوبة منه أم متعقبة كالولد والابن والصوف والسبي والجبال لا تكون مضمومة بل تعدث أمانة ولا تصير مضمومة عليه الا باتلاف أو منع حتى لو باع المالك وطلب استرداد الزوائد منه فحقها عن التسليم يضمن بالاجماع ولو باعها وسلمها الى المشتري في المنفعة بالخيار ان شاء ضمن المالك القاصب وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وان استهلك الزوائد المتعقبة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافاً لهما وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي • وان زاد في يد القاصب فله المالك أن يستردّه مع الزيادة وان في سعره أو بدن أو اتقه من ثم ذلك عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل وان كان قائماً وردّه الى مالكه ان كان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا وان ألقاه بعد المتعقبات ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بأن باعه وسلمه الى المشتري فله عند المشتري المالك بالخيار ان شاء ضمّه قيمة يوم الغصب وجزاء البيع والثمن للقاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وباع البيع وله أن يرجع على القاصب بالثمن وليس له على القاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي • ولو غصب عبداً قيمته ألف فزاد قيمته بعد الغصب حتى صارت ألفين ثم قتله ان كان المولى بالخيار ان شاء ضمن القاصب قيمته ألفاً يوم غصبه وان شاء ضمن القاتل يوم قتله ألفين على العاقلة فان ضمن القاصب ألقاها رجوع القاصب على عاقلة القاتل بألفين وثمة تدق بالفضل فان كان العبد هو الذي قتل نفسه في يد القاصب ضمن القاصب قيمته ألف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في السراج الوهاج • وان أحرق كدس انسان يضمنه قيمة الجبل ثم ان كان البر أقل قيمة منه في السبل اذا كان خارجاً فله القيمة واذا كان الحارج أكثر فله مثله وعليه في الجبل القيمة ورجل غصب كدساً فادسه فحب عليه قيمة الجبل وهو قتيب الزرع اذا حصد وعليه البر كذا في الوجيز للكردي • عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر حبة خنطة فلا شيء على القاصب لانها لا قيمة لها كذا في الذخيرة • ولو ان رجلاً اغصبوا من رجل حبة من الخنطة فباع ذلك قفيز خنطة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب قوم رجل شيئاً له قيمة فحب عليهم قيمته ولو باع به رجل بعد رجل لم يضمنه شيئاً كذا في فتاوى قاضي خان • عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب بيضة وألقاها فله عليه مثله وهذا آخر قوله وكان قوله الاول القيمة كذا في المحيط • القاصب اذا استهلك المصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن

مطلوب  
زائد المصوب أمانة

قوله كدس بالضم الحبة  
المحصول المجموع قاموس  
وقوله الجبل بالجيم سياق  
معناه انه غصب الزرع اذا  
حصد وما في بعض النسخ من  
انه الجبل المهملة فتعريفها



تجته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدينار يقوم بالدينار  
وان كان يباع بما كان الرأى الى القاضى فيقتضى عليه بما كان أفضل للمغصوب منه كذا في فتاوى قاضى خان  
رجل غصب شاة وجعلها ضمن قيمة لبنها وان غصب بارية وأرضعت ولدا لا يضمن قيمة لبنها كذا  
في الذخيرة • وان غصب لحما فشواه أو طجعه فان أباح صيغة رحمه الله تعالى قال لا يميل لصاحبه عليه كذا  
في السراج الوهاج • أراق زيت عسل أو سمته وقد وقعت فيه فأرضع يضمن قيمته والفهد الملعوم والبارى الملعوم  
للمسلم أطلقه مسلم يضمن قيمته عند السرقة القاء مسلم في أرضه وأطلقه انسان يضمن قيمته كذا في الوجيز  
للكردى • لو دخل داره بغير إذنه وليس في الدار أحد لم يكن غاصبا للدار وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وجعلها  
الله تعالى وكذا لو سكنها كذا في السراج الوهاج • رجل ألق على رجل أحد مصرعى باب وأخذ زوجه  
خف أو مكعب كان للمالك أن يسله اليه المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضى خان والخلاصة  
والجامع الكبير • اذا كسر خبطة خاتم يضمن الخبطة لا الفرس كذا في الوجيز للكردى • ولو كسر  
أشياء مرسج ضمنها ولم يضمن السرج قال وكل شئ من مفردين أو شئ واحد يخلص بعضه عن بعض فلا ضرر مثل  
اختنا السرج ودفنته فانه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة • وهكذا في الوجيز  
للكردى •

## (الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه)

كسريضة أو جوزة لغيره فوجد داخلها فاسد الاضمان عليه لانه ظهر أنه ما استهلك مالا كذا في المحيط •  
ولو كسر درهمين من رجل وثيق أنه كان مستورا أو رصاصا وقبل الكسر كان بروج فلا ضمان له على الكاسر لانه  
أظهر فيه القسب والبيان كذا في شرح الطحاوى • رجل أفسد تأليف صبي بوجع أو نزاع باب داره من  
موضعه أو حل سرج انسان أو كل ما كان مؤلفا فقص تأليفه ينظر ان أمكنه اعادته الى ما كان يؤمر  
النقص بالاعادة وان لم يمكن اعادته الى ما كان ضمن قيمته مضمنا مؤلفا وسلم المقصود له كذا في محيط  
السرخسي • واذا حل شرابك فقل غيرك فان كانت النعل من النعل التي يستعملها العامة لاشئ عليه لانه  
لامؤنة في اعادته شرا كها وان كانت النعل عربية فان كان لا يقص سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يؤمر  
بالاعادة ولا يضمن شيئا وان كان يقص سيرها ويدخلها عيب لو أعيد يضمن النقصان كذا في الذخيرة •  
ولو حل سلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا شاة أسنان عبده بذهب فربى بها (رجل) حل  
سدى الحائك ونشره قال ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى فله فضل ما بينهما كذا في فتاوى  
قاضى خان • اذا هدم الرجل حائط جاره فلجوار الحائط ان شاء منه قيمة الحائط والنقص للضامن وان  
شاء أخذ النقص وقيمة النقصان وليس له أن يبيعه على البناء كما كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن تقوم  
الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان ففضل ما بينهما قيمة الحائط كذا في الذخيرة • هدم جدار غيره من  
التراب وبناء نحو ما كان يرى من الضمان وان كان من خشب وبناء من الخشب كما كان فكذلك يرى وان  
بناء من خشب آخر لا يرى لانه يتفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود يبرأ كذا في الوجيز للكردى • هدم  
حائط مسجد يؤمر بتسويته واصلاحه كذا في القنية • أفسد الحائط الثوب فأخذه صاحب الثوب ولبسه  
عالم بالفساد ليس له التضمن كذا في الوجيز للكردى • اذا رفع التراب من أرض الغير اذا لم يكن للتراب  
قيمة في ذلك الموضع ان نقصت الارض برقعته ضمن النقصان وان لم تنقص فلا شئ عليه ولا يؤمر بالكسب وان  
قال به بعض العلماء وان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمته تمكن النقصان في الارض أو لم تمكن ومن  
خفر حفرة بأرض غيره أضر ذلك بأرضه يلزم النقصان وقوله أضر ذلك بشئ الى أنه لو لم يضر ذلك بأرضه لاشئ  
عليه كذا في الذخيرة • الصيرفي اذا اتفق الدراهم بأذن صاحبها فمزدورها ما فيها فأنكسر فلا ضمان عليه  
والختار للفقوى ان صاحب الدراهم ان كان أمره بالغمز فلا ضمان عليه وان لم يأمر به بان كان الناس انما  
يعرفون الدراهم بالغمز فلا ضمان عليه أيضا ولا يضمن كذا في السراج الوهاج • اذا طجح لحم غيره بغير أمره  
ضمن ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على النار ووضع تحت الحطب فجاء آخر فأوقد

النار فطجح لا يضمن استحصانا • (ومن هذا الجنس خمس مسائل) احداها هذه المسألة الثانية اذا طجح حنطة  
غيره بغير أمره ضمن ولو ان صاحب الحنطة جعل الحنطة في الذوق وربط عليه الحار فجاء آخر وضاق الحار  
فطجح لا يضمن • المسألة الثالثة اذا رفع جرة غيره بغير أمره فأنكسرت يضمن ولو ان صاحب الجرة رفع الجرة  
وأما الى نفسه فجاء انسان وأعانه على الرفع فأنكسرت فيما بين ذلك لا يضمن • المسألة الرابعة من حمل على  
دابة غيره بغير أمره حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل المالك على دابته شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان  
وحمل بغير أمره فله هلكت الدابة لا يضمن • المسألة الخامسة اذا ذبح أضحية غيره بغير أمره ان ذبح في غير  
أيام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وان كان الذابح في أيام الاضحية يجوز ولا يضمن لان الاذن ثابت في هذه  
المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها ما لم يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة • ومن جنس هذه  
المسائل ما ذكره رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيها المعاملة أن من  
أحضر فعلة تلهدم داره فجاء آخر وهدم بغير إذنه لا يضمن استحصانا فصار الاصل في جنس هذه المسائل أن كل  
عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل واحد من آحاد الناس دلالة فأما اذا كان علا يتفاوت فيه  
الناس لا تثبت الاستعانة لكل واحد من آحاد الناس كالوعلى الشاة بعد الذبح للسلخ فجاء انسان وطمعها بغير  
إذنه يضمن كذا في المحيط • قصاب اشترى شاة فجاء انسان وذبحها فان كان أخذ القصاب وشذرجلها للذبح  
لا يضمن الذابح وان لم يكن شذرجلها يضمن كذا في الصغرى • ومن وجد في كرمه أو زرع دابة أفسدت الزرع فغيبها  
فهلكت ضمن ولو أخرجهما المختار أنه ان أخرجهما وساقها فهلكت يضمن وان أخرجهما ولم يسقها لا يضمن وكذا  
لو أخرج دابة لغيره من زرع غيره وساقها الى مكان يأمن منها على زرع كانه أخرجهما عن زرعها وأكثرتا تحتها  
على أنه يضمن وعليه الفتوى • اذا وجد دابة في زرع فعمل عليها فأسرت ضمن ما أصابته وكذا اذا تبعها بعد  
ما أخرجهما ككثيرا فذهبت ضمن وان أخرجهما أجنى لا يضمن كذا في خزائن المفتين • الراى اذا وجد  
في باروكه بقرة لغيره فطردا فقدر ما تخرج من باروكه لا يضمن وان ساقها بعد ذلك ضمن كذا في المحيط • وهكذا  
في الفتاوى الكبرى • من وجد دابة في زرع فأنخرجهما وساقها أو أرا دزها على صاحبها فطمعت في الطريق  
أو أنكسرت وجعلها يضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ولستأنا خذ هذا انما خذ عاروى عن محمد بن  
الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية • واذا وجد بقرة في زرع فأنخرجهما فافسدت  
الدابة الزرع ان أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن صاحب الدابة شيئا كذا في المحيط • ساق  
حمار غيره بغير إذنه أو كل الذئب بجسه أو ضاع الخنث ورد الحمار ان كان ساق الخنث مع الحمار يضمن وان انساق  
الخنث معه بلا سوقه وضاع لا يضمن الخنث كذا في الوجيز للكردى • الراى اذا قادها قريسا من الزرع  
بجيت لو شامت تناوت ضمن الراى الزرع كذا في الفصول العمادية • دابة رجل ذهبت ليلسا أو نهرا  
بغير إرمال صاحبها فأفسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي • دفع الى رجل  
أرضاً وبذرا وبقرة مزارعة فسلم المزارع البقرة الى الراى فضاعت لا ضمان عليه ولا على الراى كذا في خزائن  
المفتين • رجل أراد سقى أرضه فغصه انسان حتى فسد زرع لم يضمن كذا في الخلاصة • لو وجد دابة  
في مربي فأنخرجهما فهلكت يضمن غصب مربيها وشذرجه دوابه فأنخرجهما مالك المربي صار ضامنا كذا  
في الفصول العمادية • رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقتضى دينه فدفع المال الى الطالب  
ليقتده فهلك المال في يد الطالب هلك من مال المديون والمدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الاقتاد  
فكان يده كيد المديون ولو ان الطالب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فآخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون  
ليقتده فهلك في يد المديون هلك من مال الطالب لان الطالب أخذ حقه فاذا دفع الى المديون ليقتده  
المطوب صار المطوب وككل الطالب فكان الهلاك في يد المطوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا  
في فتاوى قاضى خان • ولو وطئ أمة غيره فاست من الجماع ضمن قيمتها كذا في انتشار خانية ناقلا عن القباية •  
سنور قتلت حمامة انسان لا ضمان على صاحب السنور كذا في المختصرات • ولو أخذ حرة وألقاها الى حمامة  
أو دجاجة فأكلتها قالوا ان أخذت برميها ضمن وان أخذت بعد الرمي واللقاء لا يضمن كذا في فتاوى  
قاضى خان • رجل قتل ذئبا أو أسد الرجل لم يضمن وان قتل قردا فهو ضامن لان القرد له قيمة لان القرد يستخدم



في البيت فصار بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي • ومن أنفق خرا أو خنزيرا فان كانت له ضمان على من تلقه اسواه كان المثلث مسلما أو ذميا وان كانت لا في يجب الضمان على من تلقه اسواه كان المثلث مسلما أو ذميا غير أن المثلث ان كان ذميا يجب عليه مثل الخروان كان المثلث مسلما يجب عليه قيمة الخنزير يجب القيمة فيه ما جعلا ولو استهلك مسلما أو ذميا خنزيرا الذي ثم أسلم الطالب أو المطلوب أو أسلما جميعا فلا يبرأ الممثل من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذميا لم يبرأ فوجب عليه مثله ثم أسلم الطالب أو أسلما جميعا سقطت الخروان من ذمته وبرئ بالاجماع ولو أسلم الطالب أو لزم أسلم الطالب بعده أو لم يسلم في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ من الخروان لا يتحول الى القيمة وكذلك اذا أسلم بعد القبض كذا في شرح الطحاوي • ومن أنفق الشاة المذبوحة بتركه التسمية عامدا لا يضمن كذا في التتارخانية • والله أعلم

(الباب الرابع في كيفية الضمان)

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل خرق طيلسا نال رجل ثم رفاه قال أقومه مجعلا أو قومه من قوا أو أخيه فضل ما بينهما رجل حفر بئرا في ملكه فطمعها رجل بترابها قال أقومها محفورة وغير محفورة فأخذه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترابا أجبره على أن يخرجها وان كانت في البصرة فان لم يخرج الماء فليس على من طمعا شيء وان خرج الماء فقد استحقها لانها بئر عطن فيضمن فضل ما بينهما كذا في محيط السرخسي • رجل خرق ملك رجل أو ذميا حيا به تكلموا فيما يجب عليه وأصح ما قيل فيه انه يضمن قيمة الصك مكتوبا كذا في فتاوى قاضي خان • اذا كسر ربط انسان أو طنبوره أو دمه أو ما أشبه ذلك من آلات الملاهي فعلى قولهما لا ضمان وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان وذكر في الجوامع الصغير أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صدرا الاسلام الفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ الامام نفع الاسلام في شرح الجامع الصغير أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياس وقواهما انسان وقال صدرا الاسلام ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح لغير التام على أدنى وجه يمكن الاتصاف بذلك وعلى هذا الخلاف التردد والشرع لا يمكن أن يجعل هذه الاشياء سبحانه الوزن وفي القصد وفي مسألة الطنبور والبربط انه يضمن قيمته خشبا مخوتا وفي المتن يضمن قيمته خشبا ألوا كذا في المحيط والذخيرة • والطيل الذي يضرب للصبيان يضمن بالاتلاف من غير خلاف كذا في التتارخانية • قال محمد رحمه الله تعالى مسلم أنفق صليبا منقوشا يضمن قيمته غير منقوش بمائيل وان كان بمائيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير حرام بمنزلة منقوش شجر وان أخرج بساطا فيه غنائيل رجال فعليه قيمته منقوشا لان الغنائيل في البساط غير محرم لانه يوطأ كذا في محيط السرخسي • قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى اذا أخرج بابا مخوتا عليه غنائيل منقوشة قال في قول يضمن قيمته غير منقوش بمائيل فان كان صاحبه قطع رؤس الغنائيل ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط • ولو هدم بيتا أو بالاباغب بصور الغنائيل ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصور لان الغنائيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج • ولو استهلك اناء فضة عليه غنائيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن للغنائيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزائن المفتين • ولو قبل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية الا أن يكون الفناء بنقص القيمة فانه يضمن على ذلك لان الفناء معصية فلا يجوز أن يقوم على الغاصب وان كان ينقص القيمة فهو عيب فيعقد به في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج • وان كانت الجارية حسنة الصوت الا انها لا تقف فهو على حسنة الصوت والجمامة اذا كانت تقرقر والفاخته اذا كانت تقرقر يعتبر قيمته مقرقرة والجمامة اذا كانت تحي من بعيد لا يعتبر قيمته باعلى ذلك والفرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمة وفي الجمامة اذا كانت طائرا يعتبر قيمته غير طائرة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط • ولو أنفق كسافطوحا أو ديكما قاتلا لا يضمن به هذه العفة لانها محترمة غير مقومة كذا في محيط السرخسي • أخرج شجر الجوز جوارا رطبة فأنفق انسان ذلك

الجوزات يضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالاتلاف لكن لا على الشجرة فاما اتلافها على الشجرة فيمكن نقضها على تلك الشجرة فنظرا ان هذه الشجرة مع تلك الجوزات يكمن تشتري وبدون تلك الجوزات يكمن تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا تورث في الربع فقصها انسان حتى تنال نور حافه وعلى هذا كذا في الظاهرية • واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلة ان شاء ضمنه نقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسروان شاء ضمنه نقصان الشجرة الا قدر الغصن والغصن رب الشجرة كذا في الملقط • قطع أشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أنفق غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار للمقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير اذنه قرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة فائقة وطريق معرفة ذلك أن تقوم الدار مع الشجرة فائقة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان فائقة لانه أنفق عليه القيام وطريق معرفة ذلك انك اذا عرفت قيمة الشجرة الفائقة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك تنظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه هكذا في الكبرى • رجل قطع شجرة من ضيعة رجل واستهلك الشجرة فعليه قيمة الحطب هكذا في الفصول العمادية • جاء الى رأس تنور وقد جبر بقصب فصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك والى قيمته غير مسجور فيضمن فضل ما بينهما في واقعات الناطق فيخ رأس تنور انسان حتى يرد فعليه قيمة الحطب مقدار ما جبره التنور ويمكن أن يقال ينظر بكم يستأجر التنور المسجور ليتقعه به من غير أن يسجور ثانيا فيضمن ذلك القدر أو ينظر الى أجره مسجورا أو غير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط • فتح رأس تنور فبرد فعليه قيمة حطب قدر ما جبره • قال خير الدين قاضي خان الصحيح أنه يضمن قدر ما يستأجر التنور المسجور ليتقعه به قبل أن يسجور ثانيا أو تفاوت ما بين أجره مسجورا الى أجره غير مسجور كذا في اللهم • الرجل اذا تقصير انسان ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أنفق نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون التزح وفي البئر العامة يؤمر بترجمها كذا في القنية • والله أعلم

(الباب الخامس في خلط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المالكين بالآخر من غير خلط)

الغاصب اذا خلط المغضوب بماله نفسه أو بماله غيره فهو على ضربين خلط محارضة وخلط مجاورة أما خلط المحارضة فهو على ضربين خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة فالأول يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط دهن الجوز بدهن البسدر ودقيق الحنطة بدقيق الشعير فالخالف ضامن ولا حق للمالك في الخلط بالاجماع وان أمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة والبن بالبن فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حقه وان شاء شاركه في الخلط واقسماه على قدر حقهما وأما خلط المجاورة فهو على ضربين خلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة ولا مشقة وخلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة ومشفقة فان أمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الدراهم بالدينار والبيض بالسود لا يضمن الخالف ويعزوان لم يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يضمن الخالف ولم يذكر الخيار للمالك نصا ثم اختلفوا قبل هذا قولهما ما وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترط لان الخلطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيلك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انهما لا يشتركان عندهم جميعا • ولو خلط حنطة رجل بشعير آخر وغاب الخالف فان اصلها على أن يأخذ الخلط أحدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله أو قيمته جاز لان الخلط مشترك بينهما ويجوز بيع أحد الشريكين نصيبه من الخلط من شريكه وان أيسأ باعاه واقسماه فيضرب صاحب الخلطة بقيمة حنطة الخلطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في محيط السرخسي • في المتن هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان مع رجل وبق ومع رجل آخر من أوزيت فاصلطما

قوله فتح رأس تنور فبرد  
هذه المسألة عين ما قبلها  
وايس فيها الا زيادة حكاية  
الصحيح ولعله التذكير  
في التكرار اهـ



فانصب زيت هذا او سمنه في سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن او الزيت مثل كيل سمته  
 اوزيته كذا في المحيط • ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد سباع المختلط ويضرب كل واحد  
 منهما بمقته مختلطاً لان هذا انصبان حصل لا يفتل أحد فليس أحدهما بايجاب الضمان عليه أولى من الآخر  
 كذا في فتاوى قاضي خان • صب ردياً على جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلاً كان شريكاً بقدر  
 ما صب وفي القدوري صب ما في طعام فأفد وزاد في كيلة فلصاحب الطعام أن يضمنه قيمته قبل أن يصب  
 فيه الماء وليس له أن يضمنه طعاماً مثله وكذلك لو صب ما في دهن أو زيت لان الطعام المبطل والدهن الذي صب  
 الماء فيه لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز أن يغرم مثل كيلة قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدماً حتى  
 لو غصب ثم صب عليه الماء فعليه مثله كذا في المحيط • ولو خلط دراهم جيداً بدراهم زيف فهو ضمان  
 اذا علم أن في الجيد زيفاً وفي الزيف جواد لان القيمة معتدلة بحقيقة وقسمة وأما اذا علم انه ليس في الجيد  
 زيف ولا في الزيف جيداً لا يضمن لانه لا يمكن التمييز بين الجيد والزيف فلم يكن الخلط استهلاكا كذا في محيط  
 السرخسي • رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعض في دراهم غيره فاختلطت كان الذي وقع الدراهم من  
 يده غاصباً مائناً وهذه جناية منه وان لم يعمدها كذا في الظهيرية • واذا دخلت أترجة رجل في قارورة  
 آخر ينظر الى أكثرهما قيمة فيؤمر صاحبه بأن يدفع قيمة الآخر ولو أدخل رجل أترجة رجل قارورة الآخر  
 يضمن قيمة كل واحد منهما صاحبه ولا خيار لأحد لانه أثلفها وتكون الأترجة والقارورة هكذا في محيط  
 السرخسي • والبعر اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يدفع اليه قيمة البعير فان كان  
 عن اللؤلؤة شيئاً بغيره فلا شيء على صاحب البعير رجل ابتلع درة رجل ومات فان تركها لالا على الضمان  
 من تركه وان لم يدفع مالا لا يثب عليه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمته ولا ينظر الى أن يخرج منه  
 شجرة القرع اذا ثبت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع فتعذر اخراجه من غير كسر الحب  
 فهو بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتله تهاجاجة ينظر الى أكثر المالين يقال لصاحب الاكثر ان شئت أعطيت الآخر  
 قيمة ماله فيصير لك وان أبي سباع الحب عليهما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضي خان • واذا كان  
 للمستأجر حب في الدار المستأجرة لا يمكن اخراجه الا بهدم شيء من الحائط ينظر أيهما أكثر قيمة ما يهدم  
 من الحائط باخراج الحب والحب كذا في المحيط • ولو وقع درهم أو لؤلؤة في محبرة وكان لا يخرج الا  
 بكسرها ان كان ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان أكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع  
 فيها وان وقع بفعل صاحب الشيء أو بغير فعله كسرت أيضاً وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء مبرحتي  
 تشكر كذا في الجوهرة النيرة • ولو أدخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الاخراج الا بالكسر  
 كان لصاحب الدابة أن يملك الآخر بقيته وقطاعها كثيراً لصاحب أكثر المالين ان يملك الآخر بقيته  
 فان كانت قيمته ما على السواء يساع عليهما ويقسمان الثمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لؤلؤة وقعت  
 في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرراً لأقله وأستلحق حتى يساع الدقيق الأول فالأول وان لم يكن في قلبه  
 ضرراً أمرته بقلبه قال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة كذا في فتاوى قاضي خان • رجل أودع رجلاً فضيلاً  
 وأدخله المودع في بيته حتى عظم فلم يقدر على اخراجه الا بقلع بابه فله أن يعطى قيمة الفضيل يوم صار الفضيل  
 في حقه لا يستطيع الخروج من الباب ويملك الفضيل دفعاً للضرر عن نفسه ان شاء وان شاء قلع بابه ورد  
 الفضيل قال السد والسهد في واقعاته ويجب أن يكون تأويل المسألة اذا كانت قيمة ما يهدم من البيت  
 باخراج الفضيل أكثر من قيمة الفضيل أما اذا كانت قيمة الفضيل أكثر وأبى المودع قلع الباب لاخراج الفضيل  
 يجب أن يؤمر صاحب الفضيل بدفع قيمة ما يهدم الى المودع واخراج الفضيل وفي كتاب المحيط هذا اذا  
 أدخل المودع الفضيل في بيته ولو استعار المودع بيتاً وأدخل الفضيل فيه وعظم الفضيل وبقي المسألة بمسألة  
 يقال لرب الفضيل ان أمكنك اخراج الفضيل فأخرجه والا فاحرقه واجعله قطعاً وان كان بغيره لا وجاراً  
 فان كان ضرره دهم الباب فاجتأ فاجواب كذا وان كان يسيراً فله أن يقطع الباب ويغرم مقداره ما أفد  
 من الباب وهذا نوع استحسان كذا في المحيط • وفي واقعات الناطق رجلان لكل واحد منهما منبلة  
 فأخذ أحدهما من منبلة صاحبه ثياباً وجعل في منبلة نفسه فهذا على وجهين اما ان اتخذ المأخوذ منه موضعاً

يجمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى الجمع فيه أو كان موضعاً يجمع فيه الثلج في الوجه الأول لانه يأخذ من  
 منبته ان كان مقبلاً أو يأخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين اما ان أخذ  
 من الخير الذي في حده صاحبه لامن المنبلة أو أخذ من المنبلة ففي القسم الأول هو الذي أخذ وفي القسم  
 الثاني الجواب كالجواب في الوجه الأول كذا في التارخانية • ومن خلط ماله بماله غيره ضمن الا عبداً  
 مآذ وناعليه دين دفع مولا ألف درهم اليه ليشتري له متاعاً فخلط به درهم ثم اشتري بجميع ذلك متاعاً  
 فالتماع بينه وبين مولا ذكره ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى رجل دفع الى  
 رجل درهمين ودفع درهماً آخر وأمره أن يخلطهما ففعل ثم وجد فيهما درهمين متاعاً فالف قول الامين  
 فيه انه لهذا فان قال الامين لأدري لمن هذا قال أضمنه الامين وان خلط بأمرهما كذا في محيط السرخسي

(الباب السادس في استرداد المصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ)

قال الكرخي اذا أحدث المصوب منه في الغصب حد ناصبه غاصباً لو وقع في ملك الغير صار مسترداً للغصب  
 ويبرأ الغاصب به عن الضمان وذلك نحو أن يستخدم المصوب لان الغصب اثبات البدل على المحل فاذا أحدث  
 حد ناصبه غاصباً فقد أثبت يده على المملوك وثبت يده المالك بوجوب سقوط الضمان عن الغاصب سواء  
 عرف ذلك أو لم يعرف لان الحكم يثبت على السبب دون العلم ولا يكون الغاصب غاصباً بالغصب الا قبل هذا  
 الا أن يحدث غصباً مستقبلاً وكذلك لو أن الغاصب كسا الثوب رب الثوب فلبسه حتى تحرق عرفه أو لم يعرفه  
 وكذا اذا باعه صاحبه أو وهبه له ولا يعرفه حتى لبسه وتحرق وحسب ذلك اذا غصب طعاماً ثم أطعمه عرفه  
 أو لم يعرفه وكذلك اذا باع المصوب منه الى بيت الغاصب وأكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه أو لم يعرفه برئ  
 من الضمان وان كان الغاصب خبيراً بالدقيق أو شوى اللحم ثم أطعمه لم يبرأ عن الضمان لانه ما أثبت يده على  
 المصوب في هذه الصورة واذا عورث المصوبة أو سقطت سببها في يد الغاصب ثم ردها على المالك ثم زال  
 العوروث ثبت السن في يد المالك برئ الغاصب عن ضمان ذلك كذا في الذخيرة • وان غصب عبداً فصار  
 في عينه يباح وردد المالك وضمن الارش فباعه رب العبد فأنجلي الياس في يد المشتري وجع الغاصب  
 على رب العبد بما قبض من أرض العين لان الجناية قد زالت كذا في الظهيرية • غصب داراً ثم استأجرها  
 من المالك والدار ليست بمضرة ما لا يبرأ وان كان هو ساكناً فيها أو كان قادراً على سكناها برئ عن الضمان  
 لو جوب الاجر عليه كذا في الوجيز للكردي • ولو ان الغاصب استأجر العبد من المصوب منه لينقله  
 حائطاً له ما كان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا أخذ في عمل الحائط يبرأ عن الضمان  
 وكذا اذا استأجره من المالك للخدمة كذا في فتاوى قاضي خان • وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع  
 رجل غصب من آخر عبداً ثم استأجر من المصوب منه صح وصير المستأجر قابضاً له بحكم الاجارة بنفس  
 العقد ويبرأ الغاصب عن الضمان وهذا لان قبضه يوجب قبض الاجارة لانه يوجب قبض الشرافة وأولى  
 أن يوجب قبض الاجارة فاذا صار قابضاً بحكم الاجارة بنفس العقد صار أميناً وارتفع الضمان فلا يعود  
 الضمان الا باعتدائه مستأنف فان مات العبد في مدة الاجارة مات أمانة ويجب على الغاصب الاجرة فيما مضى  
 من مدة الاجارة وبسقط الباقي فان مضت مدة الاجارة والعبد حي لم يعد مضموناً وفي المتن غصب من آخر  
 عبداً ثم استأجر من المصوب منه ليعمل له عملاً فاذا أخذ في ذلك العمل برئ الغاصب عن الضمان لان الاجر  
 قد وجب عليه كذا في الذخيرة • ولو أعار المالك المصوب من الغاصب لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال  
 يكون مضموناً على الغاصب اذا قال المالك للغاصب أودعك المصوب ثم هلك في يده يضمن لانه لم يوجد  
 الا برأ عن الضمان ضاوا الامر بالمحفظ وعند الوديع لا ينافيان ضمان الغصب هكذا في القصول العماذية •  
 قالوا في المصوب منه اذا تزوج الجارية المصوبة برئ من ضمانها في الحال في قياس قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى ولم يبرأ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا فرع على اختلافهم في البيع انه هل يصير قابضاً  
 بالتزوج أم لا أما لو وطئ الزوج فان الغاصب يبرأ بالاجماع كذا في السراج الوهاج • ولو سكت  
 المصوب منه استأجر الغاصب ليعمل المصوب علام من الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على ضمانه

قوله هو الذي أخذ  
 في هذه العبارة ١

قوله برئ من ضمانها الضمير  
 في برئ يرجع للغاصب  
 المعلوم من السياق وعلى  
 ذلك في السراج بقوله لانها  
 ٢ مارت مقبوضة بالتزوج  
 ١ اه نقله مصححه



ان هلك قبل أن يأخذ في ذلك العمل أو بعده ضمن وكذلك لو استأجر ليعمل النوب المصوب كذا في المحيط  
رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المصوب منه وقال للمصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم انها  
كانت حنطه فله المصوب منه أن يملك الدقيق وكذا لو غصب غزلا ثم دفعه الى المصوب منه وقال السجبة  
ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المصوب منه فخا واره واستعار من الغاصب فأغارها الغاصب اياه فغطبت  
تحتته برى الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى قاضي خان الغاصب اذا باع المصوب بأمر القاضي يبرأ عن  
الضمان كالأوباعه بأمر مالكة كذا في خزائن المفتين \* واذا أمر المالك الغاصب ببيع العبد المصوب صح  
وبصير وكلا ولا يخرج عن ضمانه بمجرد الامر بالبيع وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد  
قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذلك المصوب منه اذا باع المصوب نفسه فقبل التسليم  
الى المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب ثم الغاصب اذا باع المصوب بأمر المصوب منه ورد المشتري المصوب  
بالعيب على الغاصب ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض  
لا يعود مضمونا كذا في الذخيرة \* ولو أمر المالك الغاصب أن يضيء بالشاة المصوبة فقبل التضمية لا يخرج  
عن ضمان الغاصب كذا في الفصول العمادية \* اذا رد الغاصب المصوب على المصوب منه فغواب الكتاب  
أنه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف بنوهر زاده في كتاب الاقرار المسألة في الحاصل على وجوه ان كان  
المأخوذ منه كبيرا بالغ الجواب ما قال في الكتاب وان كان صغيرا ان كان مأذونا في التجارة فكذلك وان  
كان محجورا ان كان حيا لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعد ما أخذ منه وتحول  
منه وان رده عليه قبل أن يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استسما وان كان حيا لا يعقل القبض والحفظ فقبض  
اختلاف المشايخ وفي فتاوى الفضلي انه يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذكر  
الطلاق وان كان لا يعقل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه أيضا ان كان المصوب دراهم وقد  
استهلكها الغاصب ثم رده مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ ان كان مأذونا وان كان محجورا عليه لا يبرأ  
كذا في المحيط \* غصب سر جام ظهر الدابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز  
للكردي \* غصب حطب واستأجر المصوب منه بأن يطبخ له قدرا فأوقد الحطب تحت القدور ولم يشعربه  
قال مشايخنا لا رواية لهذا والصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاط \* رجل له على آخر دين  
فأخذ من ماله مثل حقه قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يصير غاصبا لانه أخذ باذن الشرع لم يكن به بصير  
مضمونا عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط \* ولو كان على رجل دين فأخذ غير صاحب الدين  
من المديون ودفع الى صاحب الدين المختلف المشايخ فيه قال نصير بن يحيى بصير قضاة عن الدين لان الاخذ  
بمنزلة المعين له على أخذ حقه والفتوى على هذا القول هكذا في فتاوى قاضي خان \* أخرج خاتم النيام  
ثم أعاده في النوم يبرأ وان استيقظ ثم نام وأعاده في هذا النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول يجب الرد الى النائم  
وقد وجد في الثاني يجب على اليقظان ولم يوجد والحاصل أن في إعادة النائم الى أصبع النائم وانلف الى  
رجله والقلنسوة الى رأسه فالامام الثاني يعتبر اتحاد النوم في ازالة الضمان كذا كرهننا ومحمد رحمه الله تعالى  
يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نومة أخرى فاذا لم يتحول عن مكانه وأعاده  
الى أصبعه أي أصبع كان أو رجلاه زال الضمان عنه وان حوله ثم أعاده في تلك النومة أو غيرها لا يبرأ  
مالم يرد به حال اليقظة كذا في الوجيز للكردي \* اذا لبس ثوب غيره بغير أمره حال غيبته ثم نزع وأعاده الى  
مكانه لا يبرأ عن الضمان قال مشايخنا وهذا اذا لبس كما لبس الثوب عادة فأما اذا كان قيصا فوضعه على عاتقه  
ثم أعاده الى مكانه لا يضمن في قولهم جميعا وفي المتن ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أخذ ثوب رجل  
من بيته بغير أمره فلبسه ثم رده الى بيته فوضعه فيه فهلك لا ضمان عليه استحسانا وكذلك لو أخذ دابة غيره من  
معلقة بغير أمره ثم ردها الى موضعها فذهبت فلا ضمان عليه استحسانا وان أخذ الدابة من يد المالك غصبا  
ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا خادمه فربطها في دار صاحبها على معاقها فهو ضمان نص عليه شمس الأئمة  
السرخسي في شرح كتاب العارية كذا في الذخيرة \* ولو في كيسة أثف أخذ رجل نصفها ثم رده النصف  
الى الكيس بعد أيام يضمن النصف المأخوذ المردود ولا غير ولا يبرأ ردها الى الكيس كذا في الوجيز للكردي

في باب وجوب الضمان \* ولو باع الغاصب بالمصوب ووضعه في حجر المالك وهو لا يعلم بأنه ملكه فخا انسان  
فحمله فالصحيح انه يبرأ كذا في محيط السرخسي \* وان أنلفه وأعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضعه  
بين يديه لا يبرأ الا أن يضعه في يد المالك أو في حجره كذا في الوجيز للكردي \* ولو رد المصوب الى أحد من  
ورثة المصوب منه لم يبرأ عن نصيب الآخر ان كان الرد بغير قضاء كذا في السراجية \* الغاصب اذا رد  
المصوب الى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله فضاغ عنده لا يضمن ولا يتجوز الغصب بالحل الى منزله  
اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله نائسا الى منزله وضاع ضمانه أما اذا كان في يده  
ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ ولم يقبله صار أمانة في يده كذا في الوجيز للكردي \* وفي التهمة يستل  
أبو عصمة عن رجل غصب من كيس رجل دراهم فألفقها ثم أعادها في كيسه مثل ما كان أخذ من غير أن يعلم  
صاحبه وخطبها بدها فله ان يقول حق حتى يعلم أن صاحب الكيس أنفق جميع ما في كيسه أو حمل  
الكيس من موضعه فحينئذ يستقط عنه الضمان وعن نصير اذا رأى دابة واقفة في الطريق ففحها ضمن وعن  
ابن سلمة اذا وقت ثم سارت بعد ذلك لم يضمن كذا في التارخانية \* رجل له كرا من حنطة غصب رجل  
أحدهما ثم أودع المالك الغاصب الكرا الاخر فخطبه الغاصب بالكرا المصوب ثم ضاع ذلك كله ضمن  
الكرا المصوب ولا يضمن كرا الودعة كذا في محيط السرخسي \* غصب من آخر حقة فلما ركبها وبلغ وسط  
البحر فلفه صاحبها ليس له أن يستردها من الغاصب ولكن يوجبها من ذلك الموضع الى الشط مراعاة  
البحارين وكذلك لو غصب دابة ولفقها صاحبها في المفازة في موضع المهلكة لا يستردها منه وان كان يوجبها  
اياه كذا في المحيط \* كفن في ثوب غصب وأهيل عليه التراب وضمت ثلاثة أيام ولم تحض ثم جاء صاحب  
الكفن فان كان للميت تركة أو لم تكن لكن أعطى رجل قيمته فلي المالك أن يأخذ ولا ينش القبر استحسانا  
وان لم تصل اليه القيمة فهو بالتأديان شاء تركه لا شره وان شاء ينش القبر وأخذ الكفن والاول أفضل لديه  
ودنياء فان بنش القبر وأخذ الكفن واتقص الكفن فله أن يضمن الذين كفنوه ودفنوه كذا في الكبرى \*  
رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم وهي قائمة بعينها فأبرأ منها صح وبصير الغصب أمانة في يده وكذا اذا حمله  
من ذلك برى الغاصب من الضمان سواء كان قائما أو مستهلكا ان كان مستهلكا فهو ابراء عن الدين وان كان  
قائما فهو ابراء عن ضمان الغصب وتصير العين أمانة عند الغاصب كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قطع  
غصنا فبنت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو حصد زرعاً وبقت فبنت مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان  
المحصول والمقطوع كذا في الفصول العمادية \* وفي فتاوى النسفي غصب من آخر ساجه وأدخلها في بيته  
أو غصب من آخر تالة وغرسها في أرضه وكسرت حتى انقطع حق المالك ثم ان المالك قال للغاصب وهبت لك  
الساجة والتالة صح وهذا ابراء عن الضمان كذا في المحيط \* وفي النوازل هنم ابرئني فضة لانسان ثم جاء  
آخر وهشبه هشما برى الاول من الضمان وضمن الثاني مثله وكذلك لو صب ماء على حنطة انسان فخا آخر  
وصب عليه ماء آخر وزاد في نقصانها برى الاول عن الضمان وضمن الثاني قيمتها يوم صب الثاني كذا  
في الفصول العمادية \* اذا كسر اناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل أن يعطيه اياه فلا شيء على  
الكاسر لان شرط التضمن تسليم المكسور وقد قوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط \* رجل غصب شيئا  
وقبض الحفظ وأجاز المالك حقله كما أخذ برى من الضمان ولو انه اتفق به فأمره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان  
وعلى هذا لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في الخلاصة \* ولو غصب من آخر  
شيئا فغصب المصوب منه فخا الغاصب الى القاضي وطلب منه أن يأخذ منه أو يرض له النفقة فالقاضي  
لا يأخذ ولا يرض له النفقة فان كان الرجل مخوفا متلافا فرأى القاضي أن يأخذ منه ويبيعه لا بأس به لان  
هذا قطر من وجهه فكان للقاضي في ذلك رأى كذا في التلمية \* والله أعلم

(الباب الرابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمصوب منه والتهمة في ذلك)

أقام بينة على رجل انه غصب منه جارية حبسته حتى يجي بمها فبردها عليه ذكر أبو اليسر والسرخسي ما ذكر  
محمد رحمه الله تعالى ان هذه الدعوى والبينة مسموعة أصح لان الغصب قد يكون بغتة فلا يمكن للشهود معرفة



صفتها وقيمتها فبسط اعتبارها بمبالاة وصفها بالتعذر وثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم تثبت  
هذه البينة في حق القضاء تثبت في حق إيجاب الجبس كافي السركة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعى أن  
الجارية فائمة أما اذا قال هي هالكة يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد رحمه الله تعالى  
حتى يبيها فبغيرها أي اذا أعاد البينة على عينها يعني اذا اختلفا في عينها بعد الاحضار فان قال الغاصب  
ماتت أو أبت أو بعثها وسلمتها ولا أقدر عليها فان صدقه المدعي يقضى عليه بالقيمة ان أراد المذني ذلك وان  
كذبه يجبس مدة يغلب على رأى القاضي انه لو كان قادرا أخرجهما ثم يحلله ويقول للمدعي أتريد التلوم  
على ظهور الجارية أو ضمان القيمة فان أراد القيمة واتفاقا على شيء يقضى بتلك القيمة وان اختلفا في القيمة  
فالبينة للمدعي والقول للغاصب مع عينه فان نكل فهو كالأقرار فيقضى عليه به وان حلف أخذ ما أقربه  
ثم لو ظهرت الجارية ان كان المدعي أخذ القيمة بينة أو تصديق الغاصب اياه في دعوى القيمة أو بـقول  
الغاصب فلا دليل للمالك عليها وان أخذ بقول الغاصب ولم يكن راضيا به فيجوز ان شاء رد القيمة وأخذ الجارية  
وان رضى بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا ظهر أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب وان كانت  
كما قاله فلا دليل للمالك عليها كذا في التمرناخي وفي ظاهر الرواية الجواب مطلق وهو الصحيح كذا  
في المبسوط وإذا جاء المقتضوب منه يدعى جارية في يد الغاصب وهو يشكر فأقام شاهدين شهد أحدهما  
انها جاريته اشتراها من فلان وشهد الآخر انها جاريته ورثها عن أبيه لم يجز وان شهد أحدهما بالشرع من  
رجل والاخر بالشرع من رجل آخر أو بيمينه أو صدقة لم تجز الشهادة وان شهدا أنها جاريته غصب اياه هذا  
وقد باعها الغاصب من رجل فلم يرب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن فهلك  
عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولدا أو كسب أو ارض جناية وما شابهها  
فهو للمشتري وان لم يعلم البيع وأخذها أخذ جميع ذلك معها وان اعتقها المشتري لم يتصدقته قبل أن يجيز  
المالك البيع عندنا فان أجاز المقتضوب منه البيع بعد ما اعتق المشتري الجارية جاز البيع وفي الاستحسان  
يتصدقته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا روي محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف  
عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط ولأن رجلين خاصهما رجلا في جارية فأقام أحد  
المدعين البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا وأقام المذني الآخر البينة أن ذا اليد  
غصب مني هذه الجارية ووقت كذا وقابعد الوقت الاول قال هي للثاني في قياس قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعلى الغاصب قيمتها للاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الجارية للاول  
ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضي خان ادعى على عمرو أنه غصب منه جارية مملوكة له  
فقال عمرو الجارية التي ادعاها أنا اشتريتها منه بمائة درهم وأقاما البينة قبلت بيمينه عمرو وكذا في جواهر  
الاخلاطى ادعى جارية في يد رجل أنها له غصبها صاحب البينة ولم تشهد هو المدعي بالغصب  
وانما شهدوا له بالمالك فأراد القاضي أن يقضى بالجارية للذي أقام البينة هل يحلفه بالله ما بعث ولا أذن له  
فيها قال لا الا أن يدعى صاحب البينة من ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يحلفه وان لم يطلب  
الخصم ليكون أحكم للقضاء وأبرم وأجمعوا أن من ادعى دينافي التركة فالقاضي يحلفه مع إقامة البينة  
أنك ما استوفيت الدين ولا أبرأه وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسألة تشهد لابي يوسف رحمه الله تعالى  
كذا في المحيط ولو غصب من رجل ثوبا فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة  
وقال الغاصب عشرون وقال المالك ثلاثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لان المكفول له  
يدعى على الكفيل زيادة فهو يتكبر والغاصب يقر زيادة عشرة واقرار كل مقرر يصح في حقه ولا يصح  
في حق غيره فليزعم عشرة أخرى دون الكفيل كذا في محيط السرخسي اذا اختلف الغاصب والمقتضوب  
منه في الغصب أو في صفته أو في قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه ولو أقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بما  
ادعى المقتضوب منه ثم قال تدرددت ذلك عليك أو رددت ما لم يمتني من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك  
والقول قول المقتضوب منه أنه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه الا أن يقيم الغاصب بينة ولو أقر الغاصب  
أنه غصب ثوبا صححها أو عدا صححها وان المقتضوب منه جنى عليه وأحدث ذلك في العبدية فانه لا يصدق

ويضمن ما نقص العبد والثوب بعد أن يحلف المقتضوب منه ما فعل ذلك كذا في السراج الوهاج برهن  
المالك أن قيمة المقتضوب كذا والغاصب على أنها كذا فبينة المالك أولى وان لم تكن للمالك بينة فأراد الغاصب  
أن يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل  
كذا في الوجيز لا كدرى ولو قال الغاصب رددت المقتضوب عليك وقال المالك لا بل هلك عندك  
فالقول للمالك كما لو قال أخذت مالك بذلك وأنكر صاحب المال ولو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة  
المقتضوبه الى المالك وأقام المالك البينة أنها نقت من ركوبه أو أثلة لها الغاصب ضمنها الغاصب لانه  
لا تناقض ولا تنافي بين البينتين بل جواز أنه ردّها اليه ثم ركبها بعد الرد ونقت من ركوبه ولو أقام الغاصب  
البينة أنه ردّها ونقت عنده وأقام المالك البينة أنها نقت عند الغاصب ولم يشهدوا أنها نقت من ركوبه  
لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي ان كان المقتضوب دارا وأقام صاحبه البينة أن الغاصب هدم  
الدار وأقام الغاصب بينة أنه ردّها ثم انهدمت الدار كانت بينة صاحبه أولى كذا في فتاوى قاضي خان  
واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المقتضوب وقد استهدم الغاصب فالبينة بينة رب الثوب  
لما فيها من اثبات الزيادة والقول قول الغاصب مع يمينه اذا لم يكن لرب الثوب بينة لا تكاره الزيادة فان أقام  
الغاصب بينة أن قيمة ثوبه كانت كذا لم يلتفت الى بينة ولا يسقط الجين بها عنه وان لم يكن لواحد منهما  
بينة وأراد رب الثوب أن يحلف الغاصب على ذلك فقال أنا أرد الميمين على رب الثوب وأعطيه ما حلف عليه  
فليس له ذلك وكذلك ان رضى رب الثوب بذلك وقال أنا أحلف فتراضيهما على ما يحلف حكم الشرع يكون  
لقوا فان جاء الغاصب بثوب زطي فقال هذا الذي غصبته وقال رب الثوب كذبت بل هو ثوب مروى أو  
مروى كان القول قول الغاصب مع يمينه ويحلف باقائه ان هذا ثوبه الذي غصبته اياه وما غصبته مرويا ولا مرويا  
فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وأرأت الغاصب من دعوى رب الثوب وان نكل عن الجين يقضى  
عليه بما ادعاه المدعي فان شاء أخذه وان شاء تركه وان جاء الغاصب بثوب مروى خلق وقال هذا الذي  
غصبته وهو على حاله وقال رب الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبته فالقول قول الغاصب مع يمينه فان  
أقاما البينة فالبينة بينة ثوب الثوب انه غصبه جديدا وان لم يقر واحد منهما بينة وحلف رب الثوب الغاصب  
فأخذ رب الثوب الثوب ثم أقام البينة انه غصبه اياه جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره كذا في الاصل  
قال شمس الاثمة السرخسي هذا اذا كان التقصان يسيرا فان كان فاحتار فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ  
الثوب وضمن التقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط ثوب في يد رجل أقام رجل  
البينة أنه ثوبه غصبه اياه هذا وأقام الذي في يده الثوب البينة أنه وهبه له (قال) أقضى به للذي هو في يده وكذلك  
لو أقام البينة على البيع منه بيمين سمي أو على اقراره أنه ثوبه وان كان في أيديهما جميعا فأقام كل واحد منهما  
البينة أنه ثوبه غصبه الآخر اياه قضيت به بينهما نصين فان أقام رجل البينة أنه ثوبه استودعه الميت الذي هذا  
وارثه وأقام آخر البينة أنه ثوبه غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة على دواهم بعينها أنها ماله  
غصب اياه الميت فهو أحق بهما من غزما الميت كذا في المبسوط ولو ادعى رجل أن الثوب له وان صاحب  
اليده غصبه منه وأقام على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة ان صاحب اليد أقر له هذا الثوب فانه يقضى به للذي  
أقام البينة أن الثوب له كذا في المحيط وإذا قال الرجل لا آخر غصبني هذه الجبة المحشوة وقال الغاصب  
ما غصبتها ولكن غصبك الظهارة فالقول قول الغاصب مع يمينه ثم اذا حلف يضمن قيمة الظهارة كذا  
في المبسوط وان قال غصب منك الجبة ثم قال المحشوة أو البطانة أو قال غصبك الخاتم والقصر لي  
أو هذه الدار والبنات أو هذه الارض والاشجار لم يصدق في الكل كذا في الوجيز لا كدرى وان قال  
غصب هذه البقرة من فلان ثم قال ولدها لي قبل قوله كذا في المحيط ولو أقام المالك البينة انه مات المقتضوب  
عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه مات عند المالك فبينة المالك أولى ولو شهدوا أنه غصب هذا العبد  
ومات عنده وشهدته هو الغاصب أنه مات في يده مولا قبل الغصب لم تقبل هذه الشهادة لان موته في يده مولا  
قبل الغصب لا يخلق به حكم لانه لا يفسد الرداعا فيدعي الغصب وبينة المولى تثبت الغصب والضمان فكانت  
بينة أولى ولو أقام المالك البينة ان الغاصب غصبه يوم الخميس بالكوفة وأقام الغاصب البينة أنه كان يوم الخميس



بمكة هو أو العبد فالنعمان واجب على الغاصب كذا في محيط السرخسي • وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المالك لي وقال مالكة لابل حولي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المالك في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك العبد كذا في الوجيز للكردي • بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب أنا وقال المصوب منه غصبته مصبوغا قال قول قول المصوب منه وعلى هذا اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف وان أقاما البيعة فالبيعة بينة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار المصوبة أو في آخر موضوع أو في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبيعة بينة المصوب منه رجل غصب عبدا رجل وباعه وسلم العبد وقبض الغن ومات العبد في يد المشتري فقال أنا أمرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم أمره ولكنني أجزت البيع حين بلغني لم يلتفت إلى قوله ولا سيبل له على الغن الآن بقيم البيعة أنه أجاز البيع قبل موت العبد (هشام في نوادره) سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل أتى سوقا وصب لانسان زينا أو سمنا أو شيئا من الأدهان أو النخل وعانت البيعة ذلك وشهدوا عليه فقال الماني صبيته وهو نجس قد مات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان أتى سوقا قصاين وعد إلى طوايق اللحم فرعى بها واستهلكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه فقال الجاني هي مبيته قال لا أصدقه على ذلك وبيع للشهود أن يشهدوا أنها ذكية لأنه لا يباع في السوق لحم مبيته وبيع فيها زيت ومن قد مات فيه فأرة (ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى) رجل اتخذ من طين رجل لينا أو جدارا فهو له وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين أنا أمرته أن يتخذ قال هو رب الطين كذا في المحيط • غصب جارية ثم أعتقها أو دبرها أو استولدها ثم أقرانه غصبها من فلان وليس للمدعي بيعة ضمن قيمتها ولا يطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان أقام المدعي البيعة يقضي له بها وولدها كذا في محيط السرخسي • رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكذا عشرة قضى عليه بجميع الألف كذا في التتارخانية • والله أعلم

(الباب الثامن في غلب الغاصب المصوب والانتفاع به)

من غصب من آخر لحما فطبخه أو غصب حنطة وطبخها وصار المالك له ووجب عليه رد القيمة فأكله حلال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أكله حرام قبل أن يرضى صاحبه وفي فتاوى أهل سمرقند من غصب من آخر طعنا ما خضعه حتى صار بائنا فمستهلكا فلا يبلعه ابتلع حلالا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أن شرط الطبيب المالك بالبدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أداء البدل كذا في المحيط • والفتوى على قوله ما هكذا في الخلاصة • وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد أدرك الزرع أو هو قبل فعله حنطة مثل حنطته ولا سيبل له على الزرع عندنا لأنه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فأبغى أو ناله فغرسها روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال في التسالة لا يحمل له أن يتفع به حتى يؤدى الضمان وفي الزرع والنواة ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحنطتها فتدجاجة حتى أفرخت فهذا ومسألة الزرع سواء كذا في المبسوط • قلع ناله من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة الشجرة يوم قلعها أو يوم الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع بضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن مقبوضة كذا في الكبرى • رجل قلع ناله من أرض انسان وأبغى في أرض رجل فكبرت وأثمرت فهي للغارس ولا تطيب له لأنه استفادها بسبب خيبت ولصاحب الأرض الثانية أن يأمره بالقطع فان استعمل الغارس إلى الربيع ليقطعها ويغرسها في مكان آخر فإنه لا يحمل إلا أن يرضى صاحب الأرض ولو اشترى صاحب الأرض فإنه يجوز أن يرضى على ذلك وعلى الغارس قيمة الناله لصاحب الأرض الأولى يوم قلعها كذا في جواهر الفتاوى • ولو ان رجلا أخذ شاة لرجل بغير إذنه فذبحها وطبخها أو شواها كان له صاحبها أن يضمنه القيمة فان كان صاحبها غائبا أو حاضر الأبرضى أن يضمنه لم يسمع للذي ذبحها أو شواها أن يأكله ولا يطعم منها أحد ولا يبيع أحد أن يأخذها منه حتى يضمن الذي صنع بها ذلك قيمتها صاحبها فان ضمنه صاحبها قيمتها بقضاء قاض أو بغيره قاض وسعه أن يأكل منها وان يطعم من أحب

إذا أذى القيمة أو كانت دين عليه وان لم يضمن القيمة فليصدق بها وان أبي صاحبها أن يأخذ القيمة وأراد أن يأخذ اللحم وهو مطبوخ أو مشوي لم يضمن له ذلك كذا في السراج الوهاج • ولو غصب من آخر عصفرا وصبح به نوبا أو غصب سمنا ولت به سويا لم يضمنه أن يتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط • وعن محمد رحمه الله تعالى غصب عشرة دنانير فألقى فيها ديناراً ثم أعطى منه رجلا ديناراً جازم ديناراً آخر لا كذا في التتارخانية ناقل عن جامع الجوامع • رجل غصب جارية وعيها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف مطلق على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالألف لا يحمل للغاصب أن يستعملها ولا يبطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامة فان أعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كالواعتقها في الشراء القاسد كذا في فتاوى قاضي خان • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السبل يذهب بحنطة لرجل فتقع في أرض رجل فبنت قال ان كان للحنطة عن فان جميع ما يخرج منها صاحب الحنطة ويمدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الأرض كذا في المحيط • ولو تزوج رجل امرأة على الثوب المصوب له له وطؤها لان الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في البنايع • وذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالألف المصوبة جارية هل يباح له الوطء الصحيح أنه لم يكن له الوطء لان في السبل نوع غيب هكذا في النهاية • ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى غصب من آخر دراهم واشترى بها ديناراً لا يسهه أن يتفق الدنانير لان الدراهم اذا استحققت بعد ما اقترفا يتنقض البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدراهم بثلثها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة • قالوا لو تزوج بالدراهم امرأة وسعه أن يبطأها كذا في السراج الوهاج • ولو غصب ألفاً واشترى بها طعاما ما يساوي ألفين فأكله أو وهبه لا يصدق بالرجح اجماعا كذا في الوجيز للكردي • اذا تصرف في المصوب وبيع فهو على وجوه اما أن يكون يتعين بالتعيين كالعروض أو لا يتعين كالنقدين فان كان مما يتعين لا يحمل له تناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحمل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الرجح فانه لا يطيب له ولا يصدق به وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على أربعة أوجه اما أن أشار إليه ونقد منه أو أشار إليه ونقد من غيره أو أطلق اطلاقاً ونقد منه أو أشار إلى غيره ونقد منه وفي كل ذلك يطيب له الا في الوجه الأول وهو ما أشار إليه ونقد منه قال مشايخنا لا يطيب له بكل حال ان يتناول منه قبل أن يضمنه وبعد الضمان لا يطيب الرجح بكل حال وهو المختار والجواب في الجامعين والمضاربة يدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا الكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار القلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض لا يجب عليه التصديق بالاجاع كذا في التبيين • رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من مالي غير أن يعلم يا حنطة قال نصير بين يدي يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال له قال أبو نصر ابن سلام هو باقر وجعل هذا اباحة والاباحة للجهول وعليه الفتوى ولو قال لا يخرج من مالي شيء جعلت في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع ما أتأكل من مالي فقد أبرأتك فالصحيح أنه يبرأ هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال جعلت في حل الدنيا أو قال جعلت في حل الساعة هو في حل في الدنيا وفي الساعة كلها ولو قال لأخاه عك أو لأطال بك مالي قبلك فهذا البرئ كذا في خزائن المفتين • واذا اكتسب المصوب ثم استرده المالك مع الكسب لا يصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك أو الأباق حتى صار الكسب له فصدق بالكسب كذا في الذخيرة • وان غصب عبداً فآجره فالآجر له ويتصدق بالآجر عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الآجر طيبة كذا في محيط السرخسي • وان غصب عبداً فآجره وأخذ غلته فتقصته الغلة ضمن النقصان وتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الكافي • فان ملك المصوب من عمل الغاصب أو من غيره فضمن المالك قيمته أن يستعين بالآجر في ضمن القيمة ثم يصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنياً أو فقيراً والصحيح أنه انما يجوز اذا كان الغاصب فقيراً كذا في الخلاصة • ولو باعه من آخر وأخذ غلته فله المصوب في يده المشتري فضمن المالك المشتري القيمة



فأراد الرجوع على الغاصب بالحق فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في أداء الفتن وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط المرحضى • غرض من هذه الآية على صحة مخرجها ليس بشرط في التهرب من أخذها بقطعها فان كان يضر بأكثر الناس فلهذا والاولى أن يرجع الامر الى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الفتاوى الكبرى • غصب حانوتا وتجريفه وبيع بطيب الربح كذا في الوجيز للكردي • بيت أو حانوت بين شريكين يمكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معه الاستقلال كذا في خزانة المفتين • نهر العاتق يجنب أرض فخر الماء حرم النهر حتى صار النهر في أرض رجل فأراد الرجل أن يصب في أرضه رجليه ذلك لانه يصب في ملكه ولو أراد أن يصب في نهر العاتق ليس له ذلك لانه لم يصب في ملكه كذا في الفتاوى الكبرى • ذكر في فتاوى أبي الفضل التكريمانى غصب دود القز فرباها فالقيلق للغاصب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه قيمتها عند محمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال رضى الله عنه والفتوى في زماننا يقول محمد بن حنبل رحمه الله تعالى كذا في القصة • علف دود القز من أوراق الغر غصبا فسد بالفضل على قيمة دوده يوم بيع القيلق كذا في الوجيز للكردي • في المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب رجل أرضا وبناها حوائت وجامها وسجد فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد تأما الحمام فلا يدخل ولا يتأجر الحوائت قال ولا بأس بأن يدخل الحوائت لشراء المتاع قال هشام وأما أكره الصلاة فيه حتى يطيب بذلك أرضه وأكره شراء المتاع من أرض غصب أو حوائت غصب ولا يرى أن تقبل شهادة الذي يبيع في حوائت الغصب اذا علم أن ذلك غصب كذا في المحيط • والله أعلم

(الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتعلق به)

الجاني اذا امر العوان بالاتلاف فله نظر باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني والضمان انما يجب على الاخذ ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني في تأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام فخر الدين خان الفتوى على أن الاخذ ضامن على كل حال ثم هل يرجع بذلك على الامر ان كان دفع المأخوذ الى الامر يرجع فان هلك عنده أو استهلكه لا يرجع وان أنفق في حاجة الامر بأمره فهو بمنزلة المأمور بالاتلاف من مال نفسه في حاجة الامر قال بعضهم يجب الرجوع اذا اشترط الرجوع وقال بعضهم يجب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط مسألة الجاني واختاره لا يجب الضمان على الجاني كذا في الفصول العمادية • الجاني اذا ارى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمر بشيء أو التشرىك اذا ارى العوان بيت التشرىك حتى أخذ المال أو أخذ من يتيه رهن بالمال الذي طوالب به لاجل ملكه وضاع الرهن فالتشرىك والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منهما أمر ولا حمل كذا في المحيط • اذا امر الرجل غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجاره ضمن الذابح علم أن الشاة لغيره الا امره ولم يعلم وهل يرجع بالضمان على الامر ان علم أن الشاة لغيره الا امره حتى علم الامر لم يصبح لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر يرجع كذا في الذخيرة • رجل امر رجلا بذبح شاة فذبحها لم يعلم ان الامر باعها قبل أن يذبحها المأمور فذبحها المأمور ضمن قيمتها للمشتري سواء علم بذلك أو لم يعلم وليس له أن يرجع على الامر بشيء علم أو لم يعلم لان الامر لم يفرقه في ذلك كذا في الظهيرية • في فتاوى أبي الليث سئل أبو بكر عن رجل جاء بداية الشاة لغيره ليعلمها وهناك الرجل واقف فقال الذي جاء بالذابة للرجل الوقت أدخل هذه الذابة النهر فأدخلها وغرقت الذابة وماتت الذابة والامر حائس الذابة ان كان الماء بمحالة يدخل الناس فيه دواجم للفعل والسقي لا ضمان على أحد لان الناس أن يفعل ذلك بيده ويغيره وان لم يكن الماء بمحالة يدخل الناس فيه دواجم فلصاحب الذابة اختيار ان شاء ضمن الناس وان شاء ضمن المأمور وهكذا ذكرهنا وفيه نظر فبني أن لا يجب الضمان على الامر وهو الناس فان ضمن الناس لا يرجع الناس على المأمور وان ضمن المأمور ان كان المأمور لم يعلم أن الامر سانس الذابة حتى ظن صحة الامر يرجع على الناس كذا في المحيط • ذكر في غصب العتق من قال لغيره اخرج ثوب فلان فالضمان على الذي خرج لاعلى الامر والذي يضمن بالامر السلطان أو المولى اذا امر عبده كذا في الفصول العمادية • رجل قال لا تخرج

قوله ينفق أن لا يجب الضمان هذا بيان للنظر والجملة معترضة بين ما قبلها وما بعدها ووجه ذلك صاحب المحيط بقوله لان يجوز الامر بالاتلاف انما يوجب الضمان على الامر اذا كان الامر هو السلطان ومن عناه اه نقله صحيحه

اخرق ثوب هذا أو ألحقه في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بأمره ولكنه يأثم كذا في خزانة المفتين • رجل قال لا تخرج ثوبا من يدي هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الحائط لانه أتلف ملك الغير ويرجع به على الامر ولو قال لا تخرج ثوبا من يدي هذا الحائط يا بيا ولم يقل لي أو في حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الامر ساكنا في تلك الدار أو استأجره على الحق يرجع بالضمان عليه كذا في محيط المرحضى • (في مردى را كفت كه اين خانه بيرون انداز) • قال في الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت أنه وضع في التراب ذهبا فالضمان على الرجل المأمور الذي ألقى التراب كذا في خزانة المفتين •

(الباب العاشر في زراعة الارض المضمونة)

غصب من آخر أرضا فزرعها ونبت فأصاحبها أن يأخذ الأرض ويأمر الغاصب بقطع الزرع تقرير الملك فان أرى أن يفعل فله مقصود منه أن يفعله بنفسه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف والمالك أن يرجع على الغاصب بنقصان الأرض ان انتقصت الأرض بسبب الزراعة ثم ان المشايخ رحمهم الله تعالى اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم تواجرو قبل الزراعة وبكم تواجرو بعدها فقد اختلفوا نقصان الأرض قال شمس الأئمة وهو أقرب الى الصواب وان حضر المالك والزرع لم يثبت بعد فان شاء صاحب الأرض تركها حتى ينبت الزرع ثم يأمره بالقطع وان شاء أعطاه قيمة بذره ولكن مبدورا في أرض غيره وهو أن تقوم الأرض غير مبدورة ومبدورة فيضمن فضل ما ينبت ما كذا في الذخيرة • غصب أرضا فزرعها حطة فاختمها وهي بذرة لم ينبت بعد فصاحب الأرض بالتخييار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه فان اختار أداء الضمان كيف يضمن واختار أنه يضمن قيمة بذره مبدورا في أرض غيره وهو أن تقوم الأرض مبدورة ويذر لغيره حتى القلع اذا نبت وغير مبدورة ففضل ما ينبت ما فيه بذرة مبدورا في أرض غيره كذا في الظهيرية • رجل ألقى بذرا في أرض نفسه فجاء آخر وألقى بذره في تلك الأرض وقلب الأرض قبل أن ينبت بذرة صاحب الأرض ولم يلقب وسقى الأرض حتى نبت البذر ان قالنا نبت للثاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان غلب الجنب بالجنب عنده استهلاك ولا اول على الثاني قيمة بذره ولا يمكن مبدورا في أرض نفسه فتقوم الأرض ولا يذرعها وتقوم وفيها بذرة فيرجع فضل ما ينبت ما فان جاء صاحب البذر الاول وهو صاحب الأرض وألقى بذره نفسه مرة أخرى وقلب الأرض قبل أن ينبت البذر الاول لم يلقب وسقى الأرض فثبت البذر وكلها لجميع ما نبت لصاحب الأرض وعليه للغاصب مثل بذره ولكن مبدورا في أرض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلي ولم يشيع الجواب والجواب المشيع ان الغاصب يضمن لصاحب الأرض قيمة بذره مبدورا في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الأرض للغاصب قيمة البذر من مبدورين في أرض الغير لان الاتلاف كذلك ورد هذا كله اذا لم يكن الزرع نابتا فأما اذا نبت زرع المالك فجاء رجل وألقى بذره وسقى فان لم يلقب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب نبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة أخرى فما نبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرع نابتا لان الاتلاف كذا ورد كذا في الذخيرة • سئل اصبر عن زرع أرض نفسه برأها آخر فزرعها شعبة قال على صاحب الشعيرة قيمة بذره مبدورا ودوى ذلك محمد بن سباعية عن محمد بن الحسن قال الفقيه أبو الوليد هذا اذا ورضى صاحب البذر بقيمة بذره مبدورا أما اذا لم يرض بذلك فهو بالتخييار ان شاء تركه حتى ينبت فاذا نبت يأخذها بالقطع وان شاء أبرأه عن الضمان فاذا استصعد الزرع وحده فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية • سئل صاحب المحيط عن غصب أرضا وزرع فيها القطن فأنا المالك الأرض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا أجاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي ففعل ذلك كذا في الفصول العمادية • ألقى حب القطن في أرض الغير غصبا ونبت فرباه مالك الأرض فالجوزقة لا يباي وعلية نقصان الأرض ولا يكون تعهد رضى به الا اذا ظهر أن تعهد للغاصب كذا في القصة • واقعة الفتوى زرع أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للتشريك أن يطالبه بالربيع أو بالثلث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع • أجيب انه لا يملك ذلك ولا يمكن يفرقه نقصان نصيبه من الأرض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية

أمرت المرأة بجلابان يلقى هذا التراب الى الخارج



في الفصل الثاني والثلاثين \* أرض بين رجلين زرعها كلها أحدهما بغير أمر الشريك قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الزرع قد طلع فراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذره ويكون الزرع نصفين جازوان تراضيا بذلك ولم ينبت الزرع بعد لم يجزوان كان الزرع قد نبت فأراد الذي لم يزرع أن يقطع الزرع فان الأرض تقسم بينهما نصفين فما أصاب الذي لم يزرع من الأرض قطع ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل في أرضه من نقصان القطع كذا في فتاوى قاضي خان \* وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فليس يكد أن يزرع نصف الأرض ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره هنا والفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها وإذا حضر الغائب فله أن يتفع بكل الأرض مثل تلك المدة لان رضى الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها واتركه يتفعها ويزيد هاقوة فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا لان الرضى غير ثابت كذا في الظهيرية \* واستفتي جدى عن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الأرض لماذا زرعت فقال الزارع ادفع الى ما بذرت وأكون لك اكارا والزرع بيننا كما هو الرسم فدفع اليه مثل ذلك البذر وأدرك الزرع أي يكون بينهما ما لم يكون الكل لـ أحدهما (أجاب) يكون الكل لصاحب الأرض وللزارع أجر مثله كذا في القصول العمادية \* وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن زرع أرض انسان يذرنه بغير اذن صاحب الأرض هل لصاحب الأرض أن يطالب بحصة الأرض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية أنهم يزرعون الأرض بثلاث الخارج أو بربعة أو نصفه أو بشئ مقدور شائع يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل أبو جعفر عن دفع كرامه معامله فأغر الكرم وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم ويأكلون ويحصدون منه والعامل لا يذبح الا قليلا هل على الدافع ضمان (قال) ان أكلوا وجلاو بغير اذن الدافع فلا ضمان عليه والضمنان على الذين أكلوا وجلاو وان كانوا أكلوا بإذنه فان كانوا ممن يجب نفقتهم عليه فهو ضامن نصيب العامل وصار كانه هو الذي أكل وان كانوا أخذوا بإذنه وهم ممن لا تلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه فصار كانه دل على استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية \* والله أعلم

• (الباب الحادى عشر فيما يلقى العبد المغضوب فيجب على الغاصب ضمانه) •

قال القدوري في كتابه غصب من آخر عبدا أو جارية فأبقى في يد الغاصب ولم يكن أبى قبل ذلك أو زنت أو سرت ولم تكن فعات ذلك قبله فعل الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والاباق وعيب الزنى وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عور أو شلل أو ما أشبه ذلك كان مضروبا عليه فيقوم العبد بحصصا ويقوم به العيب فيأخذه ويرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط . إذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت بضمين قيمتها ولا حدة عليه عندهم جميعا لأن ضمان الغصب بقيد الملك في المقصوب من وقت الغصب أما لو زنى بها ثم غصبها وماتت وضمن قيمتها على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط الحد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط كذا في التتارخانية . ولو عت في يد الغاصب أو أبيعته عنها فارتد هاور ذممان نقصان ثم ذهبت الحرة والياض يرذ المولى ما أخذ من ضمان النقصان كذا في محيط السرخسي . وإن حبلى في يد الغاصب من الزنى أخذها المالك ونقصان ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينظر إلى ما نقصها الحبل وإلى أرض عيب الزنى فيضمن إلا كثر ويدخل فيه الأقل وهو استعسان وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الأمرين جميعا وهو القياس فإن حبلى من الزنى فولدت زال عيب الحبل بالولادة وبقي عيب الزنى فإن كان عيب الزنى أكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل وجب عليه أن يتم ضمان عيب الزنى وإن كان عيب الحبل أكثر فقد أربى عيب الزنى مستحق وما زاد عليه زال بزوال الحبل فوجب رده على الغاصب ولوردها على مالكها حاملا فماتت عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن الانقضاء الحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن إلا ما نقصها الحبل ولو مات الولد رذ هاور ذمها ما نقصتها ولادة ولانها لم يمسح عليه موت الولد ولو ماتت الأم وولدها في يد الغاصب قال

أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة الأتم يوم قبضها ولم يضمن قيمة الولد كذا في السراج الوهاج • رجل غصب جارية ورزق بها ثم ردها إلى المولى فظهر بها حمل عند المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة أو في النفاس فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان ظهور الحمل عند المولى لا قل من ستة أشهر من وقت ردة القاصب ضمن القاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف مالورزق بجمرة غلبت وماتت في الولادة أو في النفاس فان ثمة لا يضمن الزاني شيئاً كذا في فتاوى قاضي خان • ولو سرقت أو زنت في يد القاصب ثم ردها على المالك فقطعت عنده أو جلدت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن القاصب في حد الزنى إلا كثر بما قصها بالضرب وما نقصها الزنى وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنى ولا يضمن ما نقصها الجلد كذا في محيط السرخسي • ولو ردها حاملاً على المالك جلدت فماتت بالجلد يضمن النقصان بالإجماع كذا في الخلاصة • فان كانت زنت في يد المولى أو سرقت ثم غصبها فأخذت بحمد الزنى والسرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لأنها تلفت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد القاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذلك لو كان المولى أحبلها ثم غصبها فماتت في يد القاصب من الحمل لا ضمان على القاصب لأن التلف بسبب كان في يد المولى فهو كما لو قتلها في يد القاصب فان كان القاصب غصبها وهي حبل من غير أحبال من المولى ولا من زوج كان لها في يد المولى فماتت في يد القاصب من ذلك ضمن قيمتها لأنها تلفت في يد القاصب بغير فعل المولى ولا بسبب كان في يده كذا في الجوهررة النيرة • ولو غصب جارية محمومة أو أملاً أو مريضة أو مجبرة ورحمة فماتت من ذلك في يده يضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط السرخسي • ولو جنت الجارية في يد القاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك الحلي لم يضمن القاصب إلا ما نقصت ما الحلي في قولهم جميعاً كذا في الخلاصة • وإذا أبق العبد المغصوب من يد القاصب فالمالك بالخيار أن شاء أن يظفر إلى ظهوره وعنده فياً خذه وإن شاء لم ينتظر وضمن القاصب قيمته فلو ظهر بعد ذلك فإنه ينظر أن أخذ صاحبه القيمة التي سماها ورضى بها أم ابتاعه أم دفعه ما عليها وأما بقسام القيمة أو ينكول القاصب عن المين فلا يسيل له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة بقول القاصب ويمينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فإن المالك بالخيار أن شاء حبس القيمة ورضى بها وسلم العبد إلى القاصب وإن شاء رد القيمة التي أخذها وصترد العبد وللقاصب أن يحبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند القاصب قبل رد القيمة عليه فلا يرث القيمة ولكنه يأخذ من القاصب فضل القيمة إن كان في قيمة العبد فضل على ما أخذ وإن لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إذا ظهر العبد وقيمه مثل ما ذل القاصب فلا خيار للمغصوب منه ولا يسيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفضيل كذا في شرح الطحاوي • ولو قتل العبد المغصوب في يد القاصب قتلاً حراً أو عبداً أو جنى جنابة فيمادون النفس بخير المولى بين الدفع والقضاء ويرجع على القاصب بالأقل من قيمته ومن أربش الجنابة وإن استهلك العبد المغصوب ما لا وخطب المولى بالبيع والقضاء يرجع بالأقل من قيمته ومما أدى عنه من الدين وإن غصبه وقيمه ألف درهم فماتت قيمته بعد ذلك التي درهم ثم قتله قاتل في يد القاصب فالمولى بالخيار أن شاء ضمن القاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ويرجع القاصب على عاقلة القاتل بألني درهم ويصدق بالالف الزائد وإن شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل ألني درهم ولا يرجع القاتل على القاصب بنى ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن القاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ولا يضمن قيمته يوم القتل كذا في المحيط • ولو أبق العبد في يد القاصب فأجعل على المولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يرجع به على القاصب ويرجع عليه بما نقصه إلا باق إذا لم يكن أبى قبل ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع المولى بأجل على القاصب كذا في الينابيع • والله أعلم

• (الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب) •

ولو غضب رجل المصوب من الغاصب فلما مال أن يضمن الأول والثاني فإن ضاع المالك الغاصب الأول يرجع  
الأول على الثاني بما ضمن. وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما  
فليس له تضمين الآخرهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في ذلك ما لم يقض الضمان منه كذا في محط



السرخسي • وإذا ضمن المالك أحدهما أو غاصب الغاصب أو مودعه برى الآخر عن الضمان  
كذا في الخلاصة • غاصب الغاصب إذا استهلك الغصب فأدى القيمة إلى الأول برى عن الضمان وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ ولو رد عين المصوب على الأول برى عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان •  
ولو ذلك المصوب في يد غاصب الغاصب فأدى القيمة على الغاصب يبرأ أيضا حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن  
الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا إذا كان قبض الأول معروفا بقائمة البينة أو تصديق المالك فأما إذا أقر  
الغاصب بذلك فإنه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أم لا • ولو باع  
غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه  
ولا يكون له إجازة البيع كذا في خزائن المفتين • ويجوز للمالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه أن  
كل واحد منهما امتنع في حقه كذا في المحيط • ولو أعاره الغاصب خير المالك فأيهما ضمن لا يرجع على  
صاحبه ولو ألقاه المستعير فقرر الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي • ولو وهب الغاصب المصوب من  
إنسان فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط السرخسي • ولو باعه الغاصب وسله  
فالمالك بالخيار أن شاء ضمن الغاصب وجازيعة والثمن له وإن ضمن المشتري رجوع على الغاصب وبطل البيع  
ولا يرجع عما ضمن وإن باع ولم يسلم لا ضمن كذا في الوجيز للكردي • وفي المتقى ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى إذا اختار المصوب منه تضمين الغاصب الأول ورضى به الغاصب الأول أو لم يرض إلا أن  
القاضي قضى له بالقيمة على الأول فإنه لا يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وإن لم يرض به الأول ولم يقض  
القاضي بالقيمة للمصوب منه على الأول كان له أن يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فإن اختار تضمين الأول  
فلم يعطه الأول شيئا وهو مودع فالقاضي يأمر الأول بقبض ماله على الثاني ويدفع ذلك إلى المصوب منه  
فإن أبي الأول ذلك فولي العبد إذا حضرهما قبلت منه البينة على الغاصب الثاني للغاصب الأول حتى  
يؤخذ ذلك من الثاني في قبضه المصوب منه كذا في المحيط • وإن أراد المالك أن يضمن أحدهما بعض  
القيمة النصف أو الثلث أو الربع كان له أن يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة • قال في الجامع الكبير رجل  
غصب من آخر جارية قيمتها ألف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر وقيمتها يوم الغصب الثاني أيضا ألف درهم  
فأبقت من الغاصب الثاني فقل الأول أن يضمن الثاني قيمتها وإن لم يضمن المالك الأول فإذا أخذ الغاصب الأول  
القيمة برى الثاني عن الضمان وتكون القيمة المأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الأول حتى لو هلك  
في يد الغاصب الأول كان للمصوب منه أن يضمنه قيمتها بالغصب فإذا حضر المالك كان له الخيار أن شاء أخذ  
من الغاصب الأول القيمة التي أخذها من الغاصب الثاني وتصور الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك  
وإن شاء ضمن الأول قيمتها ابتداء بالغصب وتصور الجارية مملوكة للغاصب الأول من جهة المالك ثم تصير  
لغاصب الثاني من جهة الغاصب الأول فإن كانت قيمة الجارية يوم الغصب الأول ألف درهم ويوم الغصب  
الثاني ألفي درهم ثم أبقت من يد الثاني وأخذ الأول من الثاني ألفي درهم وهلك في يد الأول لم يكن للمالك  
أن يضمن الأول ألفي درهم وإنما يضمن قيمتها يوم الغصب ألف درهم ولو أن المولى حضر والقيمة في يد الغاصب  
الأول فأتمه على حالها وقد ظهرت الجارية فالمالك بالخيار أن شاء أخذ جاريته حينما وجدت وإن شاء أخذ  
القيمة التي أخذها الغاصب الأول من الثاني وإن شاء ضمن الغاصب الأول قيمتها يوم الغصب فإن اختار  
المولى أخذ الجارية رجوع الغاصب الثاني على الغاصب الأول بالقيمة التي أخذها فإن كانت القيمة هلك  
في يد الأول ضمن الغاصب الأول ذلك للغاصب الثاني وإن أخذ المولى من الغاصب الأول القيمة التي أخذها  
من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب الثاني وإن ضمن المولى الغاصب الأول قيمة الجارية يوم الغصب  
الأول سلمت القيمة التي أخذها للغاصب الأول إلا أن الأول يصدق بأحد الاثنين وهو الفضل على القيمة التي  
أداها إلى المالك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
فلا يصدق بشئ بل يطلب له كذا في المحيط في المتفرقات • وفي الفتاوى العينية ولو ولدت المصوبة في يد  
الغاصب فغصبها آخر وضمن الأول قيمة الأم رجوع الأول على الثاني بقيمتها ولو صدقت بقيمة الولد وهذه رواية  
تلك الولد بضمن الأم ولو صالح المصوب منه الغاصب بأقل من قيمة المصوب رجوع الأول على الثاني تمام

القيمة وتصدق بالفضل كذا في التتارخانية • عن ابن سماعة أنه كتب إلى محمد بن الحسن في رجل غصب  
من آخر عبدا وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالاً واتباع عاقلة القاتل  
بنصف القيمة موجلا فأجاب أن له ذلك كذا في المحيط • رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غيره المصوب  
منه فاختار أن المصوب منه بالخيار أن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن الأول لم يبرأ الثاني وإن  
ضمن الثاني يبرأ الأول كذا في الظهيرية • غصب عبد أو غصبه آخر منه وأبى وقال المالك كانت قيمته ألفا  
منذ غصبته ثم غصبه الثاني وقيمتها ألفان وقال الغاصب الأول لا بل بقيته وقيمتها خمسمائة وزاد ألفا ونصفه  
عندي فاقول للمالك في حقه وأولم يقل الغاصب الأول زاد عندي فالقول له فإن ظهر وقيمتها زائدة فالمالك  
أن يردهما أو أخذ ما أخذ منه فإذا اختار أخذ العبد فقتله الغاصب الثاني يضمن إن شاء أمضى الشئخ واتباع  
العاقلة وإن شاء نصفه واتباع الأول بقيته من غصبه كذا في الكافي • وطالعت في بعض كتب الفقه رجل  
غصب عبدا فغصبه منه آخر فمات عنده فالمولى بالخيار أن شاء ضمن الأول ويتبع الأول الآخر وإن شاء أبرأ  
الأول واتباع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الأول كذا في الفصول العمانية • ولو غصب عبد أو أودعه فمات  
من يده فاختار المالك تضمين المودع فمات كغاصبه فنقذ عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل أداء الضمان  
بنفسه ولو عاد العبد من الأبق إلى يده المودع للمودع أن يجيبه لاستيفاء الضمان ولو هلك في يده قبل منعه بذلك  
أمانة وكذلك طرفه وإن هلك بعده هلك بالقيمة والمرتب والمستأجر في هذا كما أودع كذا في الكافي • وليس  
للغاصب أن يستقدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى فإن اختار أخذ القيمة استأنف الاستبراء وإن اختار  
أخذها بطل ما فعل من التصرف إلا إذا استولاه بئبب النسب استحقها أو الولد رقيق كذا في التتارخانية  
• وليس للغاصب الثاني أن يطل الجارية حتى يختار المولى أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الأول أو يختار  
ضمن الغاصب الأول فإن كانت الجارية حاضنة حية بعد ما أخذ الأول القيمة من الثاني قبل أن يختار  
المولى شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجتزئ بتلك الحصة عن الاستبراء ولو كان الغاصب الأول أقر  
بقبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا هو المولى أن أخذ القيمة بآقامة البينة سواء غير أن بينهما مفرقا من وجه آخر  
هو أن في هذه الصورة كان للمولى أن يضمن الثاني وفيما إذا ثبت ذلك بالبينة ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك  
الجواب فيما إذا قضى القاضي بالقيمة ثم أقر الغاصب بقبض القيمة وكذلك لو أقر الأول بقبض الجارية من  
الذي وأقر أنها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك أن يضمن الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع  
الغاصب الثاني على الغاصب الأول بالقيمة كذا في الذخيرة • غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك  
من الغاصب الثاني ثم إن الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة وبغير المالك عن شخصه الثاني ليس له أن يخصم  
مع الأول عنه لأنه لما وصل إلى المالك فقد برى الأول عنه كذا في الوجيز للكردي • رجل غصب مالا لا آخر  
وأخذ منه آخر ليرده على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق نظروا وجهه عن العهدة لكن لو صدق بهما ربيحوا أن  
صاحبها يرضى بثواب الصدقة رجل أخرج العين المصوبة من يد الغاصب ليردها إلى المالك ولم يجدده فهو  
غاصب الغاصب يرده إلى الغاصب الأول ليخرج عن العهدة ولوردها إلى الغاصب الأول وهلك في يده فقد  
خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى • وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو سرق  
سارق من الغاصب وعلم القاضي بذلك والمالك غائب فالقاضي يأخذ المال ويحفظه من الغاصب والقاضي  
أن يتصرف في مال الغائب فيما يؤدي إلى حفظه لا فيما يرجع إلى إبراء حقوقه وكون المال مضمونا على  
الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يستقطب بالبراء من جهة القاضي كذا في محيط السرخسي •

في المتقى ابن سماعة في رجل خدع امرأته رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها أو أياها فانه يجلس  
حتى يأتيها أو يعلم حالها وفيه من أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل سرق صبيًا فسرق من يده ولم يستبق له موت  
ولا قتل لا يضمن ولكنه يجبر حتى يأتي به أو يعلم حاله كذا في المحيط • إذا غصب صبيًا حرًا من أهله  
فرض ضمان في يده فإن أباه حية رحمه الله تعالى قال لا ضمان عليه وإن لم يرض ولم يمت ولكن عقره وسبغ



فقتله أو نهشته حية فمات فان على عاقلة الغاصب الدية وجله هذا ان الحز لا يضمن بالغصب صغيرا كان أو كبيرا لان ضمان الغصب يقتضي التملك والحز لا يصلح فيه التملك ويضمن بالجناية لان الجناية انما تثبت هذا متى مات الصغير بسبب لا يختلف باختلاف الاماكن فلا ضمان على الغاصب وان مات بسبب يختلف باختلاف الاماكن فلا ضمان على عاقلة فان قتله رجل في يد الغاصب فان للاولياء ان يتبعوا أيهما شاؤا فان شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية وان شاؤا القاتل فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وان اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب وكل هذا على العاقلة لانه ضمان جناية ولو ان الصبي قتل نفسه أو وقع في بئر أو سقط عليه حائط فمات فان الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم ان يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط ان تقدم اليه الغاصب بتقصه ولو قتله رجل عمدا كان اولياؤه بالخيار ان شاؤوا القاتل ويرى الغاصب وان شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة وترجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمدا ولا يكون لهم القصاص هكذا في السراج الوهاج • ولو غصب حزاما ففرقه أو احترق ضمن لا اذا مات حتف أنفه • كذا في خزائن المقتنين • وان قتل الصبي نفسه فدينه على عاقلة الغاصب ولا يرجعون بها على عاقلة الصبي وكذلك لو أتى على شيء من نفسه من البدأ والرجل وما أشبه ذلك وكذلك اذا ركب دابة فألقى نفسه منها وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ضمان على الغاصب بجناية الصبي على نفسه • كذا في المحيط • ولو ان الصبي قتل رجلا في يد الغاصب فردّه على أبيه ضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم ان يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج • اذا غصب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو أتى العبد بضمن الغاصب المال وقيمة العبد من غصب حزاما عليه ثياب فانه لا يرجع على الغاصب ضمان ثيابه لما أنتمت يده أما لو غصب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه بغير ضمان عينه كذا في الفصول العمدية • ولو كان المغصوب مديرا أو أمين عند الغاصب فانه يضمن القيمة لان المدير يضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكا للغاصب حتى لو ظهر يرده على المولى ويسترد منه القيمة وليس للغاصب حصة لاجل القيمة كذا في شرح الطحاوي • رجل غصب مديرا قيمته ألف فرادى فماتت قيمته فصار ألفين فغصب منه آخر فأبقى من يده الثاني أو مات فملك يضمن أمهما شاء مدغصب أي له ان يضمن الغاصب الاول أو القار غاصب الغاصب ألفين فان ضمن الاول ألغا رجع الاول على الثاني بألفين وطالب له الألف ووقف الألف الآخر فان ظهر رده ودعى ملك المولى ويجب عليه رد الألف على الغاصب الاول ويجب على الغاصب الاول رد الألفين الى الثاني ثم المالك اذا ضمن الاول وعاد المدير الى يده الثاني بعد اتباع المولى الاول فقبل الاستيفاء فمات في يده لا يضمن الثاني لانه برئ عن ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الاول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن لان المنع من المالك غصب ميتة أو كذا اذا قتله الثاني خطأ فلم يولى أن يرد الألف الى الاول ويتبع عاقلة الثاني بالثمن درهم ولو لم يضمن المولى الاول شيئا حتى قتله الثاني ثم ضمن الاول وهو يعلم يقتل الثاني ولا يعلم برئ الثاني وخير الاول فان شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وان شاء ضمن عاقلة ضمان الجناية كذا في الكافي • وان غصب أم ولد فماتت في يده لم يضمنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ماتت حتف أمها وان ماتت يرض ما يضمن به الصبي الحز فان الغاصب يضمن قيمتها حاله في ماله لانها أحق أن تضمن لانها أولى أن تكون مالا من الصبي الحز وان غصب مديرا فماتت في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج •

قوله وكذلك اذا ركب دابة كذا في جميع نسخ العالم كبرية والذي في المحيط والسراج وكذلك لو أركبه الخ تأمل اه محصيه

(الباب الرابع عشر في المتفرقات)

اذا باع الغاصب المغصوب من رجل وأجاز المالك بيعه تحت الاجازة اذا استجمعت الاجازة شرائطها وهي قيام البائع والمشتري والمقدور عليه وأن تكون الاجازة قبل المصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع بالدرهم أو بالدينار وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المغصوب وطلب من القاضي أن يقضى له المالك ثم أجاز البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع اجازته هكذا ذكره في الاثمة الحلواني وشرح الاسلام خواهر زاده وذكره في الاثمة السرخسي في شرحه

أن الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان لا يعلم قيام المبيع وقت الاجازة بأن كان قد أتى من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية أن الاجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن وهلك في يده ثم أجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك المغصوب منه اعتبار الاجازة في الاتهام بالاذن في الابتداء كذا في المحيط • ولو ملك الغاصب المغصوب من جهة المغصوب منه بيع أو هبة أو أرت بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان الملك البات على المالك الموقوف كذا في الخلاصة • اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ هذه اللصوص لا يضمن ولو قال ان كان مخوفا أو أخذ مالا فأنا ضامن وبقي المسألة بجهاها يضمن وصار الاصل في جنس هذه المسائل ان بالغروا بما يشبه حق الرجوع للمغروا وعلى القار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة أو ضمن القار للمغروا رصفة السلامة فصا وكذا اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا هـ ومسموم لا يضمن • كذا في المحيط • رجل حل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقه صاحبها قال القاضي أبو الليث يتوهم ان اندمل لا ضمان على أحد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا مات وان اختلفا فالقول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى قاضي خان • نخلة لرجل في ملكه خرج سعتها الى جاره فأراد جاره أن يقطع ذلك ليفرق هواه • كان له ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى قال الناطقي في واقعاته ظاهر لفظ محمد رحمه الله تعالى يضمن ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين ان كان يمكن تفريق الهواء بعد السقف الى النخلة والشدة عليها ليس له أن يقطع ذلك البعض وأما اذا لم يمكن تفريق الهواء الا بالقطع فالاولى أن يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه أو يأذن له بالقطع وان استأذن وأبى رفع الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا من ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء فان قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر على منه أو أسفل أنفع للمالك لا يضمن • هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح وذكره في الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلح أيضا أنه اذا أراد القطع فانما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له أن يدخل في بستان جاره حتى يقطعه قال رحمه الله تعالى وقد قال ما يجنأ انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه من جانب صاحبه في الضرر وأما اذا كان قطعه من جانب صاحبه أقل ضررا ليس له أن يقطع ولكن يرفع الامر الى القاضي ليأمره بالقطع فان لم يلب وأبى بعث القاضي نائباً حتى يقطعه من جانب صاحب النخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما أنفق في مؤنة القطع كذا في المحيط • أطراف جذوع وشاخسة على جدار جاره وهي بحال لا يتحمل مثلها قطعا صاحب الجدار فان أعلم صاحب الجذوع بأن قال أرفعها أو لا اقطعها لا يضمن لانه رضى بقطعه وان لم يعلم يضمن كذا في خزائن المقتنين • رجل غصب من آخر ثوبا فطعمه قيصا وخطه فاستحق رجل القميص رجع المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب ثوبا فاستحق الشواء فلم يغصب منه أن يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق أقام البيعة أن اللحم كان له قبل أن يشويه أو كان الثوب له قبل أن يخطه أو كانت الخنطة له قبل الطبخ لم يرجع المغصوب منه على الغاصب بشيء كذا في المحيط • ومن غصب ثوبا فطعمه ولم يخطه أو غصب شاة فذبحها حتى لم ينقطع حتى المالك ثم استحقها رجل يبرأ الغاصب عن ضمان كذا في الفصول العمدية • غلام حمل كوزا لم يلقه الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزه ليجعل مائه من الخوض بغير اذن المولى فهلك العبد في الطريق يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار نامضا لفعل المولى فيصير غاصبا كل العبد كذا في خزائن المقتنين • المسلم يضمن بغصب موقوفة الجوسى وانلافها نص عليه السرخسي وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى لو قطع شجرة وقد دخلت عروقها تحت بناء رجل فتمعه صاحب البناء من قطع العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة عروق شجره كذا في الملتقط • غصب يضمن وجعل احد يما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة أخرى بنفسها أو أفرختا فالفرختان للغاصب وعليه ضمان ولو كانتا

قوله وباقي المسألة بجهاها أي فسلكه وأخذ ماله اه محصيه



مكانه وديعة فالتى حضرت بنفسها للمودع لاصحاب البيضة كذا في الوجيز للكردي • ولو كانت  
احدى البيضتين غصبا والاخرى وديعة عند رجل غصبتهما داجحة فافترخت فخرختين فخرخة الوديعة  
لصاحب الوديعة وفخرخة الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قسري حنطة عند رجل أحدهما وديعة والاخر غصب  
فهبت الرميح بهما وألقتهما في الارض فنبعا فالزرع الذى تب من الوديعة لصاحبها والزرع الذى تب من  
الغصب للغاصب ويضمن قصير حنطة للمغصوب منه فان لم تعرف احدى الفرختين من الاخرى فالقول قول  
الغاصب انما هي هذه وان قال لا أعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسي •  
الطالم اذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت عليهم قديون الميت عليهم باقية كذا في التتارخانية ناقلا عن  
البرهانية • ان كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم أقر بذلك وليس له الدار بيعة فافتراده في حق المشتري باطل  
ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر كذا  
في المبسوط • اذا جاء الرجل بالحنطة الى الطحان ووضعها في صحن الطاحونة وأمر صاحب الطاحونة أن  
يدخلها بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى نقب الحائط بالليل وسرقت الحنطة فان كان صحن الطاحونة  
محموطا بمخاط من تفع مقدار ما لا يرتقى الابل فلا ضمان وان كان بمخلافه وجب الضمان كذا في المحيط •  
دفع الى اسكاف خنقا لخرزه فوضعه الاسكاف في حافونه الخارج وذهب الى الصلاة وترك باب حافونه مفتوحا  
من غير حائط فسرق الخنق ضمن الاسكاف لانه مضيع كذا في الكبرى • جعل القصار في الثوب الذى  
دفع اليه الخبز أو ان ذهبه الى القصار وسرق الثوب ان تلف فيه كما تلف المندبل على ما يجعل فيه يضمن وان  
جعل الثوب تحت ابطه ودرس الخبز فيه فلا يضمن كذا في الوجيز للكردي • الجمل اذا نزل في مفاز وتبناه  
الانتقال فلم يقتل حتى فسد المناع بمطر أو سرق فهو ضامن وقاؤه اذا كان المطر أو السرقة غالبا كذا في خزنة  
المفتين • لو دفع جولة الى جمل ليحملها الى بلدة فجاء الجمل الى نهر عظيم وفي النهر جرد كثير يجرى في الماء  
كما يكون في الشتاء فركب الجمل حلام من الاحمال والاخر يدخلون الماء على أثر هذا الجمل فضرر جمل  
من الاحمال من جريان الجسد فسقط الجمل في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا يشكرون جندا  
لا ضمان عليه كذا في الكبرى • ولو جاء الى قطار ابل وحل بعضها لا يضمن لانه لم يغصب ابلا كذا في الفصول  
العمادية • رجل دفع غلامه الى آخر مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب بدون  
السلسلة فأبى العبد لا يضمن جرمها بغير اذن صاحبها وجعل صوفها لبودا فاللبود له لانه حصل بصدقه  
فبعد ذلك ينظر ان كان جز الصوف لا يتقص من قيمة الغنم شيئا فعليه به مثل ذلك الصوف وان كان  
يتقص فهو بالخيار وان شاء ضمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل النقصان في الغنم هكذا في المحيط •  
غصب جارية وزوجها ودخل الزوج بها ثم ان المالك لم يجز النكاح وجب على الزوج العرق قال القاضي  
بيدع الدين العسر للمالك بخلاف الاجارة فان الاجر ثمة يكون للغاصب كذا في التتارخانية ناقلا عن فتاوى  
(أهو) • ويتصدق الغاصب بالاجر كذا في السراج الوهاج • رجل غصب من رجل عبدا أو دابة  
وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن يقبل منه المغصوب أو يأذن له بالاتفاق ليرجع بذلك على  
المالك لا يجيبه القاضي الى ذلك ويتردده عند الغاصب ونفقة تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالاتفاق  
على المغصوب منه لا يجيب على المغصوب منه شيئا وان رأى القاضي أن يبيع العبد أو الدابة بأن كان الغاصب  
مخوفا وبيع العبد الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي  
في آخر كتاب الصرف اذا اشترى قلب فضة بيد شار ودفع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض  
القلب ثم أجاز المشتري قبضه فهل في يده لا يضمن القابض كذا في الذخيرة • رجل له هدف في داره فرمى  
الى الهدف فخا وزممه داره فأفقد شيئا في دار رجل آخر أو قتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال  
في مال الراعي ودية القتل على عاقلة الراعي كذا في الظهيرية • سئل أبو القاسم عن مربي قرية مع وقر من  
قصب وقد أوقد الصبيان نار في السكة فالتوا منها شيئا في القصب فاخذته النار فدخل الحمار تحت سطح  
كان فوقه حطب فارتفعت النار من القصب الى الحطب والقوا ذلك الحطب على الحمار فأحترق الحمار (قال)  
ان كان هذا الحطب الذى ألقى عليه توقد مع القصب فلقى النار وما في الحطب ضامنان جميعا كذا في الحاوي

الفتاوى • حريق وقع في محلة فهدم انسان دار رجل بغير امر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو  
ضامن اذا لم يفعل ذلك باذن السلطان لكن لا اثم عليه في ذلك لانه هدم ملك غيره بغير اذنه وبغير اذن من يلى عليه  
لكن يزور وهذا اقل المظن فتنال طعام الغير بغير اذنه كذا في المحيط • سقينة حلت عليها اجمال فاستقرت  
السقينة على بعض الخزانة فرفع رجل بهض الاجمال تخلف السقينة فجاء انسان وذهب بالاجمال التي  
أخرجت هل على الذى أخرج ضمان فهذا على وجهين اما ان لم يحرق الفرق يضمن لانه صار غاصبا وان خيف  
الفرق فان ذهب به انسان قبل أن يؤمن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا  
في الظهيرية • رجل أوقد في ثورته نارا فألقى فيه من الحطب ما لا يحتمل الثور فاحترقت بيته وتعدت النار  
الى دار جاره فأحرقها يضمن صاحب الثور كذا في خزنة المفتين • في فتاوى القسبي سئل عن أوقد النار  
في ملك غيره بغير اذنه فتعدت الى كد من حنطة أو شيء آخر من الاموال فأحرقته هل يضمن قال لا ولو أحرقت  
شيئا في المكان الذى أوقد فيه النار ضمن كذا في الفصول العمادية • سئل عن حرق في مصر القريه التي  
هي ميت دوابهم خفية يخبأ فيها الغلة بغير اذن أحد وأوقد فيها النار ورجل ليبيته افترق فيها حمار قال هذا  
على قياس ما قاله أصحابنا أن من حرق ثورا على قارعة الطريق فألقى فيها رجل جارا فوقع في البرد رجل فأصابه  
الحجر الذى في البرد فمات أن الدية على الحافر على قارعة الطريق وفي سائل التمامي احترق الحمار فالتصان على  
الحافر كذا في الحاوي • وان أدخل في دار رجل بغير اذن صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو  
اختلاف فيه قال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه يضمن وعليه  
الفتوى والبعير المغتم هو الذى سكر من فرط شربه كذا في الظهيرية • وسئل الزبيري عن سقى أرضه فلم  
يستوفى في سد الثقب حتى أفسد الماء وأضر جاره فهل عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتهرا كافه وضامن  
اذا قصر في سد ثقبه كذا في التتارخانية • اذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه اما ان أذن لها  
بالغزل أو نهىها عن الغزل أو لم يأذن ولم ينه ولكن سكنت أو لم يعلم بغزلها فان أذن لها بالغزل فهو على وجوه  
أربعة أحدها أن يقول لها اغزليه أو يقول اغزليه لنفسك أو يقول اغزليه ليكون الثوب لى ولك أو قال  
اغزليه ولم يرد فتى الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لى كان الغزل للزوج وان كان قال اغزليه لى بل  
كذا كان الغزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانه  
متاوعة من حيث الظاهر وان اختلفا ففصل المرأة غزلت بأجر وقال الزوج لم أذكر الاجر كان القول قول  
الزوج مع البين ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها وبغير كون الزوج واهل القطن منها وان  
اختلفا ففصل الزوج انما أذن لك لتغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع  
البين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لى ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه  
استأجرها ببعض الخارج فنفدت الاجارة ويجب أجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك لينصبه بالنصف فان  
الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه أجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان القول  
للزوج ولا شيء عليه لانها غزلته تبرعا من حيث الظاهر هذا كله اذا أذن لها بالغزل وان كان نهىها عن  
الغزل ففصلت بعد النهى كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطعه لانها صارت غاصبة مستهلكة فتضمن كن  
غصب حنطة فطعمتها فان الدقيق يكون للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الحنطة وان لم  
يأذن لها ولم ينه فتغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج باع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه  
يشترى القطن للتجارة وكان النهى ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج باع القطن فاشترى قطنًا وجاء  
الى منزله فتغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء له ان الاجر وذكر هشام في نوادره رجل غزل قطن غيره  
فاختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذن والى الغزل لى وقال الاخر غزلته بغير اذنك فالغزل لى وذلك على مثل  
قطنك كان القول قول صاحب القطن كذا في فتاوى قاضي خان • العبد المغصوب اذا مات في يد الغاصب  
وأقر الغاصب انه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر وأقام المينة انه عبيده  
وغصبه منه فالقاضي يقضى بالقيمة لصاحب المينة فإذا قضى بالقيمة لصاحب المينة وأخذها لاني للمقر له على  
الغاصب فان وصلت تلك القيمة بعينها الى الغاصب من جهة المقضى له بالهبة أو بالوصية أو بالبيعة

قوله لكن يزور كذا في نسخة  
الطبع الهندي من التعزير  
والذى في نسخ الخط التي  
بيدي لكن يصدر بالذلة  
المجتمعة من العذر وهو  
الناسب لما قبله من نفي  
الاثم ولما بعده من التنظير  
بالمضطر اهـ معجمه



يؤمر بردها الى المقره ولو وصل الى الغاصب ألف آخر من المقضى له سوى المأخوذ منه فان وصل بالهبة أو بالمبايعه لا يؤمر بالرد على المقره وان وصل بالميراث أو بالوصية يؤمر بالرد كذا في الذخيرة . وفي سائر العيون مسلم شق رزق خر لمسلم لا يضمن للخر ويضمن الرزق إلا أن يكون أماماً يرى ذلك فيثبت لا يضمن لانه مختلف فيه كذا في التارخانية . والذي إذا أظهر بيع الخمر في المصر منع عنه فان ألق ذلك انسان يضمن إلا أن يكون أماماً يرى ذلك لانه مختلف فيه كذا في المحيط . وفي فتاوى الخلاصة من أراق خوراً أهل الذمة وكسر دنانها وشق زقاقها إذا أظهرها في مابين المسلمين أمر بالمعروف ولا ضمان عليه كذا في التارخانية . وفي الفتاوى ثبت ثوب رجل فخره المشتبه من يد صاحبه حتى تخزق يضمن تمام القيمة وان جذبه صاحبه من يد المشتبه ضمن المشتبه كذا في القصول العمادية . ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشتق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان . دفع عينا الى دلال لبيعها ففرض الدلال على صاحب دكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال وذكر التسي في فتاوى عن شيخ الاسلام أبي الحسن انه لا يضمن وهو الصحيح لان هذا أمر لا يثبت منه كذا في المحيط . ذكر أبو الفضل الكرماني في اشارات الجامع أن غصب المتاع لا يتحقق وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي . رجل دخل بيت رجل وأذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها فارورة فله ان يعلم بها فادقت الفارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما تخزق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت حلاوة وقد غطاها فاذن له بالجلوس على الملاة لا يضمن الجالس قال الفقيه أبو الليث في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضاً وهو أقرب الى القياس لان الوسادة لا تملك الجالس كمالا تملك الملاة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان . ولو أذن له بالجلوس على السطح فوقع السطح على ملوك الاذن ضمن كذا في الخلاصة . واذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر انه مسروق وقد كان رده الى من دفع اليه فطلب منه المسروق منه الثوب فقال الدلال رده الى من كان دفع الى يدي كذا في المحيط . مثل نجم الدين عن أهل مكتب من الصبيان مع المعلم أصابعهم بردوا على الجدار كوة مفتوحة فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ القوطة التي مع ذلك الصبي وسديها الكوة لدفع البرد ففعل ثم ضاعت القوطة هل يضمن المعلم والصبي الذي أخذها قال لا لان جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمنوا وسئل أيضاً عن قوم يتخذون ديباً في كرم فجاءت امرأة لتعينهم فأخذت فتيحة من غير أمر منهم لتأخذ بها شيئا من العصور وكانت في غاية الحرارة فضربت الفتيحة على الارض فانكسرت هل تضمن قال نعم لانها ألقها ولو سقطت لم تضمن وسئل أيضاً عن مات وانهدم بعد موته جدار داره فظهرت فتودفع القاضى بذلك وقال احضروها حتى أقسم بين الورثة فجاءوا بها اليه وكانت عنده أيا ما حتى بعث أمير الولاية اليه فقال بعثها الى حتى أقسمها بين الورثة فبعث بها اليه فلم يدفعها الامير الى الورثة هل الورثة أن يضمنوا القاضى ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية . في مجموع التوازل جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها صدق مثلها قال بلغنا ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه كذا في المحيط . عن محمد رحمه الله تعالى غصب عبد فضمن رجل للمغصوب منه العبد أن يدفعه اليه غداً فان لم يفعل الغاصب فعليه ألف درهم وقيمة العبد بخون درهمها ولم يدفع الغاصب اليه غداً الزم الضامن قيمته بخون درهمها ويطلب الفضل فان اختلفا في قيمته فالقول قول المغصوب منه مع يمينه في يمينه وبين ألف درهم والقول قول الكفيل فيملاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان ضمن القيمة ومما حافظ في ذلك فاذا أكر من قيمة العبد عايتا بين الناس فيه فذلك قيمته فيارزاه ذلك وان كانت أكثر من قيمة العبد عايتا بين الناس فيه بطل الفضل على ما عايتا بين الناس فيه كذا في المحيط . غصب ثوب انسان فلبسه فجاء به برب الثوب فخره والغاصب لم يعلم أنه صاحب الثوب فتخزق الثوب لا ضمان على الغاصب كذا في التارخانية . ولو قال صاحب الثوب رد على فتوى فتعنه قد مد الايمتله من مدته فتخزق لا ضمان على الغاصب أيضاً ولو مد كبايد الناس عادة فتخزق منه ضمن الغاصب

نصف القيمة ولو كان الثوب ملكاً لمن لبسه فخره انسان مد الايمتله أو مد مثله فتخزق فعلى المأخوذ جميع القيمة كذا في القصول العمادية . اذا مرض في الدار المغصوبة لا يعاد فيها وعن سفيان الثوري أنه كان يدخل على أصحاب العواقي ويأكل معهم قال الفقيه وبه نأخذ كذا في الملتقط . ولدت المغصوبة وكسبت ووهبت لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فماتت وقضى بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة والكسب للمولى والعقر والارث للغاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للمولى كذا في التارخانية . ولو أدخل الخشاب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فأراد أهلها أن ينعوه من ذلك ان كان يضعها على ظهر الدواب ووضعها ايمن لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا بالداخل الدابة وله ذلك وان كان بطرحها طر حاضراً يضمن فلهم منعه كذا في الفتاوى الكبرى . اذا ندم الغاصب على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا أمسك المغصوب الى أن يرجو محي صاحبه فاذا انقطع رجاءه بمحي صاحبه تصدق به ان شاء والا حسن أن يرفع ذلك الى الامام لان الامام تدبيراً ورأياً فالاحسن أن لا يقطع عليه رأيه . وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل غصب عبداً وأجر العبد نفسه وسلم من العمل فصحت الاجارة على ما عرف فان أخذ العبد الاجر وأخذ الغاصب الاجر منه وألقه لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجب عليه الضمان وان كان الاجر قائماً كان للمالك بالاجماع كذا في المحيط . وعن نجم الدين التسي عن استاذة سئل عن وقع عمارة مديونة عن رأسه وهما يدينه وأعطاه مديوناً صغيراً يلق على رأسه وقال اذا جئت بديني أردتها عليك فجاء المديون بدينه وقدمت العمارة في يده الاخر (قال) تملك هلاك المديون لا المغصوب لانه أخذها وهما تركت غريمه وذهابه رضي منه بكونها زناً كذا في الفتاوى الغناية . ماتت دابة رجل في دار آخران كان جلد حاقية يخرجها المالك وان لم يكن جلد حاقية يخرجها صاحب الدار وكل قبض الدراهم من غريم الموكل وجعلها في محلاة وعلقها على الحمار فملك الدراهم لا يضمن لانه صنع بها كما يصنع بماله كذا في الفتاوى . دابة رجل دخلت في دار غيره فاخرجها على صاحب الدابة لانها ملكه شقات دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في بئر غيره فاخرج الطير على صاحب البئر وليس عليه نزع الماء كذا في الفتاوى الكبرى . وفي التفريد في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم اشتقت فالولد حر الاصل وعليه للمولى قيمة الولد كذا قضى على رضي الله تعالى عنه بحضرة العصاية وتعتبر قيمة الولد يوم المغصومة ولو مات الولد وترك ميراثاً فله لانه لا يوجب عليه للمولى شيء غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولداً وماتت في يده ثم أقام المغصوب منه البيعة على ان الجارية جارية فله المالك ان يأخذ المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البائع أو تضمين المشتري وفي البيعة يعا فاسدا اذا وجب العقر ثم هلك الجارية او تعذر ردّها بوجه من الوجوه هل يملك العقر فيه روايتان والغصب تقطير البيع الفاسد فيكون في الغصب في المقر روايتان كذا في التارخانية . قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبداً وتبايعا العبد بالجارية وتبايعا ثم بلغ المالك فأجازه كان باطلاً ولو كان مالكم مارجلين فباعهما فأجازا كان جائزاً وصارت الجارية لصاحب الغلام والغلام لصاحب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام ولولا وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية ولولاها ولو أذن كل واحد من المالكين في الايمتله بأن قال صاحب الغلام الذي غصبه اشتريه جارية فلان بفلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتريه غلام فلان يجاري بي هذه كان الجواب كذلك رجل غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل ألف درهم ثم بايع الغاصبان الدراهم بالدنانير وتبايعا ثم تفرق فأنضم المالك فأجازه جاز كذا في المحيط . غصب بطيخة وقطع منها شريفة لا يقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شراً لاند يقطع لزوال اسمها كذا في القصة . اذا أمر عبد غيره بالاياق أو قال له اقل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال اتلف مال مولانا فأنفق لا يضمن كذا في خزائن المفتين . وسئل عن غصب أرز أو قشرة أو حنطة وأخذها كشكاً هل يقطع به حق المالك قال لا لان العين المغصوب قائم كالودع شاة وسلبها لا يقطع حق مالكها كذا في القصول العمادية . أدخل أجنباً في المسجد بغير إذن خادمه وأخذ منقلبه وجاعل فاهل بسط المسجد يضمن كذا في القصة . روى عن علي بن الجعد قال سمعت علي بن عاصم

قوله ابن الجعد الذي رأته في السراج الوهاج ابن أبي الجعد فاجتزأه



قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن درهم رجل ولا آخر اختلط فضاع درهمان وبقي درهم من الثلاثة لا يعرف من أيهما هو فقال الدرهم الباقي بينهما أثلاثا فقلت ابن شبرمة فسأله عنها فقال سألت عنها أحدًا قلت نعم سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فقال أنه قال لك الدرهم الباقي بينهما أثلاثا قلت نعم قال خطأ أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا نقول درهم من الدرهمين الضائعين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الضائعين يحتمل أنه من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فاستصحت جوابه جدا وعدت إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقلت له خولفت في المسألة فقال ألقيت ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وكذا كذا جوابه بعينه فقلت نعم فقال إن الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما بحيث لا يتميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل درهم فأى درهم ذهب ذهب بحصته فالدرهم الباقي بينهما أثلاثا كذا في الجوهرة النيرة • رجل غصب عبد أقباعه من رجل بخمسمائة إلى سنة والعبد معروف للمغصوب منه وقال المغصوب منه للغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بألف درهم حال قبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمسمائة درهم إلى سنة وقال الغاصب ما اشتريته منك قط ولا كنت أكره أن يبعته مني بخمسمائة درهم إلى سنة بأمر من العبد فأتم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري لأنهم اتفقوا على صحة شرائه ولا ضمان على الغاصب بسبب الغصب لأن تعذر الرد على المالك كان لعنى من جهته وهو أقراره يبعه من الغاصب ويستحق الغاصب بالله ما اشتريته فان حلف لشيء عليه وان نكل فكان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وبقي المسألة بجعلها فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وجب هذا العبد من رجل وسلم إليه ثم ادعى أنه فعل ذلك بأمر المغصوب منه فقال المغصوب منه بعت منك بألف ثم وجهته فهو على التفصيل الذي قلنا في البيع ولو كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بأمر المالك وقال صاحب العبد لا يل بعته منك فضررت ملك نفسك يحلف الغاصب أو لا فان نكل لزمه الثمن وان حلف ضمن القيمة لتعذر الرد لعنى من جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو ظهير الهلاك فيما تقدم كذا في المحيط • سكران لا يعقل نام في الطريق فأخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ ثوبه من تحت رأسه وناقمه من أصبعه أو كعبه من وسطه أو دونهما من كعبه ليحفظه ضمن لأنه كان محفوظا بصاحبه كذا في الوجيز للكردي • رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبته عاقلة المقر في إقراره ثم غصبه رجل من مولاته فأتته عنده فمالوا بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فإنه يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله كذا في المحيط • غصب العبد المديون ومات عنده فلا رباب المديون مطالبة بالقيمة كذا في القنية • وسئل أبو حامد عن رجل في يده دار موهنة غصبها منه غاصب هل له ان يطالب المديون بالدين فقال يظن ان أباح له الانتفاع فغصب في حالة الانتفاع فلا رباب عليه وان غصب في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التارخانية • ولو غصب من الذي مسلم أو سرق منه يعاقب المسلم يوم القيامة ومحاصصة الذي يوم القيامة أشد وظلامة الكافر أشد من ظلامة المسلم لأن الكافر من أهل النار أبد أو يقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجي منه أن يتركها والمسلم يرجي منه العفو وإذا خصم الكافر لا وجه أن يعطى فواب طاعة المؤمن ولا وجه أن يوضع على المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة على الأدي أشد من خصومة الأدي على الأدي كذا في الكبرى • وسئل علي بن أحمد عن زعيم القوم إذا أخذهم ليأخذ منهم أشياء ظلموا فاختفى القوم غير واحد فأخذ منه ذلك الزعيم تلك الجباية ثم لظهر القوم جعل يجعل الرجل على القوم بدلا عما كان أخذ منه قبل ذلك وأخذ منهم ما أخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما أخذ من القوم فقال نعم كذا في التارخانية • لها حنطة ربيعية في خاية وخر ربيعية في أخرى فأمرت أختها أن تدفع إلى حوزتها الخريضة فأخطأت فدفعت إليه الربيعية ثم أرسلت الأخرى فبنتها مع الخزانة لتنتقل إليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين أنها ربيعية تضمن أي الثلاثة شامت لأنها لما أخطأت الأخت صارت غاصبة والبنت والخزانة غاصبة الغاصبة قال

رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقائع كذا في القنية • وسئل أبو حامد عن مسافر حل أمتعته على سفينة ليذهب إلى بلدة ثم ماتت معه ابنه فأخرج الابن تلك الامتعة من تلك السفينة إلى سفينة أخرى ليذهب ليسألها إلى سائر الورثة وأخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة أخرى فقال ان كان أخرجهما إلى سفينة أخرى ومضى بها إلى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التارخانية • الجامع الأصغر ادفع هذه القمعة إلى أحد من الصغار لينصليها فدفعتها إلى أحد ونسبه لم يضمن كالمردع إذا نسي الوديعة أنها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعد ادفع هذا القفل إلى ناسج ولم يعينه ولم يقل إلى من شئت فدفع وهرب المدفوع إليه لا يضمن وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل وكل أحد حيث لا يصح وانما يصح أن لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة إذا قال لو إلى البلدة قلد أحد القضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنية • وسئل يوسف بن محمد عن غاصب ندب على ما فعل وأراد أن يرد المال إلى صاحبه ووقع له الياس عن وجود صاحبه فتصدق بهذا العين هل يجوز للفقير أن يتصدق بهذا العين فقال لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب عليه رده إلى من دفعه إليه قال رضي الله عنه انما أجاب بهذا الجواب زجر الهسم كيلا يتساهلوا في أموال الناس اما لو سلك الطريق في معرفة المالك فلم يجده فحكمه حكم اللقطة قيل له إذا لم يجز الانتفاع به وأراد أن يردّه إلى الغاصب فلم يجد الغاصب وهذا العين هل في الصنف ولا يلقى إلى أن يجد الغاصب أو يرجع إلى الغاصب كيف يفعل فقال يمكنه حتى يمكنه إذا خاف هلاكه باعه وأمسك عنه حتى يردّه إلى من دفع إليه العين كذا في التارخانية • ولو أجل بدل المغصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الملتقط • لومات وترك عينا ودينا وغصبا في أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك إلى الورثة فالقياس ان يكون الثواب بذلك في الآخرة للورثة لأنهم ورثوا عنه وفي الاستحسان ان توى الدين وتم التوى قبل الموت فالثواب له لأن التوى لا يجري فيه الارث فان توى بعده فالثواب للوارث لأنه يجري الارث فيه لقيامه وقت الموت كذا في الفتاوى العتبية • مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به يوم القيامة ان كان الدين من جهة التجارة يرجي أن لا يؤاخذ به وان كان الدين من جهة الغصب يؤاخذ به كذا في الفتاوى الكبرى • رجل مات أبوه وعليه دين قد نسيه والابن يعلم به فانه يؤذيه فان نسي الابن حتى مات هو أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية • سرق شيئا من أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به في الآخرة لأن الدين وهو ضمان المسروق انتقل إليه وأتم بالسرقه لأنه جنى على المسروق منه كذا في الفتاوى العتبية • رجل له على رجل دين فتقاضاه فغضه ظلما حتى مات صاحب الدين وانتقل إلى الوارث تسكبه واقبه قال أكثر المشايخ لا يكون حق الخصومة للأول لكن المختار ان الدين للوارث والخصومة في الظلم للمانع للأول لافي الدين اذا الدين انتقل إلى الوارث كذا في الظهيرية • رجل له على رجل دين قبله أن المديون قد مات فقال جعلته في حل أو قال وجهته ثم ظهر أنه حتى ليس للطالب أن يأخذ لانه وجهه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيان • رجل له خصم مات ولا وارث له تصدق عن صاحب الحق الميت بمقدار ذلك ليكون وديعة عند الله فيوصل إلى خصمائه يوم القيامة هكذا في الفتاوى العتبية • رجل له على امرأة حق فله أن يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لأن هذا ليس بحرام فان هربت ودخلت خاوة دخلها اذا كان يأمن على نفسه ويحفظها بعينه بعد امنها قطع مال رجل ظلمه لا أفضل لصاحب المال أن يحمله كذا في خزائن المفتين • دين لرجل على آخر لا يقدر على استيفائه كان ابرأؤه خيرا من ان يدعى عليه لان في ابرأؤه تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا في الفتاوى الكبرى • غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي • رجل استأجر رجلا ليجعله علف الجمار ودفع اليهما جمارين فأخذ متقلب جماريهما فذهب واسترد منه ثم ان أحدهما سلم الجمارين إلى الآخر ورجع ثم ان الآخر ساق الجمار فملك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع إلى الآخر وان شاء ضمن سائق الجمار لأن الأول متعه بالدفع إلى الآخر والثاني متعه بالسوق بدون الآخر كذا في جواهر الفتاوى • وسئل



عن غصب علوا وسفلا من آخر ونزب العلوقا ذابح على الغاصب أجاب ان المالك بالخيار ان شاء ترك  
 القبض على الغاصب وضمنه القيمة وان شاء أخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن  
 محمود ابن الحسين الاستروشي \* رجل غصب عيولا واستهلكه فيس لبن أمته قال الفقيه أبو بكر البلخي \* يضمن  
 الغاصب قيمة العيول ونقصان الام لان هلاك الولد أو بعب نقصان الام كذا في فتاوى قاضيان \* غصب  
 عبدا فشد به جمل فقتل العبد نفسه أو مات حتف أمته ضمن الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوى  
 الكبرى \* رجل باع أنوبا ومات قبل استيفاء الديون ولم يدفع وارثا ظاهرا فأخذ السلطان ديونه من الغرماء  
 ثم ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون الى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر أنه لم يكن للسلطان حق  
 الاخذ كذا في فتاوى قاضيان \* وفي تجنيس المتخشب ولو انهم دم جدار الميت فظهر للميت مال فاخذ  
 القاضي فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضي اليهم ضمن كذا في التتارخانية \* رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له  
 بغير إذن أهل الغلام فرأى الغلام غلاما يلاعبون فاتهى اليهم وارتقى بسطح بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه  
 في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال كذا في فتاوى قاضيان \* وسئل شمس الاسلام عن استعمال  
 عبد الغير أو جارية الغير فأبى في حالة الاستعمال (قال) فهو ضمن بمنزلة المغصوب اذا أبى من يد الغاصب  
 ومن استعمال عبد امتر كأو حمار امتر كأيته وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه  
 في أجناس الناطقي في استعمال العبد المشترك بغير إذن شريكه روايتان في رواية هشام انه يصير غاصبا  
 وفي رواية ابن رستم عنه انه لا يصير غاصبا وفي الداية يصير غاصبا في الروايتين زكوا وجلا (ورد في زماننا من  
 بعض البلدان فتوى) وصورتها رجل كان يكسر الحطب فجاء غلام رجل وقال اعطني القدوم والحطب حتى  
 أكسر أنا فأبى صاحب الحطب ذلك فأخذ الغلام القدوم منه وأخذ الحطب وكسر بعضه وقال انت يا آخر  
 حتى أكسر فأبى صاحب الحطب بحطب آخر فكسره الغلام فأصاب بعض ما يكسر من الحطب عين الغلام  
 وذهبت عينه فأبى صاحب الحطب بخاري على أنه لا يكون على صاحب الحطب شيء كذا في الظهيرية \* جماعة  
 في بيت انسان أخذوا حذمتهم مرة ونظروا فيها ودفع الى آخر فنظروا فيها ثم ضاعت لم يضمن أحد لوجود الاذن  
 في ذلك دلالة حتى لو كان شيئا يجزى الشئ باستعماله بكون غصبا رفع قدوم الخار وهو يراه ولم يمنع  
 فاستعمله وانكسر يضمن كذا في القضية \* بعث جارية الى نخاس وأمره ببيعها فبعثها امرأة النخاس  
 في حاجة لها فهربت فلصاحب الجارية أن يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس اجبر مشترك والاجر  
 المشترك لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك دلالات الباب كذا في الكبرى \* في فتاوى  
 أبي الليث جارية جاءت الى النخاس بغير إذن مولاه وطلبت البيع وذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس  
 رددها على المولى فالقول قول النخاس ولا ضمان عليه ومعنى ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية ومعنى الرد  
 أنه أمرها بالذهاب الى منزل المولى وكان النخاس منكرا للغصب أما اذا أخذ النخاس الجارية من الطريق  
 أو ذهب بها من منزل مولاه بغير أمره فلا يصدق كذا في المحيط \* ركب دابة الغير لا يذنه ثم نزل فانت  
 العصى انه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يجر كهان موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو  
 المختار كذا في الغيبة \* رجل قعد على ظهر دابة رجل ولم يجر كهان لم يجر كهان موضعها حتى جاء رجل  
 آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقرو دون الذي ركب اذا لم تملك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة  
 بجدها ومنعها من صاحبها قبل أن تعقر ولم يجر كهان آخر وعقرها فلصاحب الدابة أن يضمن أيها شاء  
 وكذا اذا دخل الرجل دار انسان وأخذ متاعا وجده فهو ضامن وان لم يجده فلا ضمان عليه  
 الا أن يملك بضعه أو يخرج من الدار كذا في فتاوى قاضيان \* ولو دخل دار رجل فأخرج منها ثوبا  
 فوضعه في منزل آخر فضاع فيه الثوب فان كان بين المنزلين في الحرز تضاعف ضمن والا فلا كذا في الكبرى \*  
 رجل قتل رجلا في مفازة ومعه مال فضاع المال ضمن المالك كذا ذكر في العيون وافتى ظهير الدين المرغيناني  
 أنه لا يضمن وهذا أليق بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراجية \* اصطبل مشترك بين اثنين  
 لكل واحد منهما فيه بقرة دخل أحدهما الاصطبل وشد بقرة صاحبه كيلا تشرب بقرته فقتلت البقرة  
 ونحقت بالحبيل وماتت لا ضمان عليه اذا لم ينقلها من مكان الى مكان آخر كذا في خزنة المفتين \*

السلطان اذا أخذ عينا من أعبان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرتن ان كان المرتن طائعا يضمن  
 ويضمن للمالك الخيار بين تضمين السلطان والمرتن ويتقضى على هذا الجاني الذي يقال له (يا بكار)  
 اذا أخذ شيئا رهنا وهو طائع يضمن وكذا الصراف اذا كان طائعا فيه يضمن وصار الصراف والجاني  
 مجرورين في الشهادة كذا في المحيط \* مهترعة اذا أخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان وقع ورهن عند  
 آخر المرتن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار كذا في التتارخانية \* وفي فتاوى سمرقند اذا أخذ  
 القلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الاخر من رأسه فضاعت فان كانت  
 القلنسوة بمرأى عين صاحبها أو مكنته رفعها وأخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب  
 القلنسوة بالخيار وان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الطارح كذا في الخيرة \* اذا أصلى الرجل فوقعت قلنسوته  
 بين يديه فخاها رجل ان فخاها ووضعها بحيث يتناولها المصلي فسرقت لا يضمن لان مقتضى يديه وان فخاها  
 أكثر من ذلك فضاعت ان كانت القلنسوة بمرأى صاحبها أو مكنته رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على الطارح  
 ولا يضمن كذا في الكبرى \* وفي الفتاوى في البيوع سئل أبو بكر عن أخذ من القفاعة كوزا للشرب  
 القفاعة أو قد حافت قط من يده فأنكسر فلا ضمان عليه كذا في الحاروي \* وفي فتاوى أهل سمرقند رجل تقدم  
 الى خراف وأخذ منه غضارة فاذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى وانكسرت الغضارات فلا ضمان  
 في المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات كذا في الظهيرية \* شرع في الحمام وأخذ فخاها وأعطاه لغيره  
 فوقعت من يد الثاني وانكسرت فلا ضمان على الأول كذا في المحيط \* دخل رجل على صاحب  
 الدكان باذنه فعلق ثوبه على عمامة دكانه فقط لا يضمن لكن تأويله اذا لم يكن السقوط بضعه ومثله وكذلك  
 اذا أخذ شيئا بغير إذنه فخاها في دكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن ويجب أن يضمن الا اذا أخذ باذنه اما بغير  
 أو دلالة رجل دخل منزل رجل باذنه وأخذ ثوبا من بيته بغير إذنه لينظر اليه فوقع من يده فأنكسر فلا ضمان  
 مالم يجزعه لانه مأذون فيه دلالة الا يرى انه لو أخذ كوزا وشرب منه فسقط من يده وانكسر فلا ضمان  
 عليه كذا في الكبرى \* في المتقرب رجل عنده ودبة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبا له ثم طلبها  
 صاحب الدبة فدفع كلها اليه فضاع ثوب المودع فصاحب الدبة ضامن له قال ثمة كل من أخذ شيئا على  
 أنه ولم يكن له فهو ضامن كذا في المحيط \* رجل أضاف رجلا فلقى الضيف عنده ثوبا فأتبعه المضيف  
 بالثوب فغصب الثوب غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة  
 فهو ضامن كذا في خزنة المفتين \* تعلق رجل برجل وخصمه فسقط عن المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن  
 المتعلق قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب  
 المال يراه ويمكنه أن يأخذه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* بعث الى قصار بأخذه ثوبه  
 فدفع القصار بالقط ثوبا آخر وضاع عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خير ما لك  
 بين تضمين القصار والرسول وأما ما ضمن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز للكردي \* وسئل أبو بكر  
 عن بعث الى ما يشتهه فركب هو دابة الآخر فطبت في الطريق قال ان كان يتبعها انبساط في أن يسهل في ماله  
 مثل ذلك لم يضمن وان لم يكن ضمن كذا في الحاروي \* أخذ أحد الشرى بكن حمار صاحبه الخاص وطعن به  
 بغير إذنه فأكل الحمار الحنطة في الرعي ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه فلم يجزينا  
 ذلك لاعتقاده العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا أنه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صرحنا  
 حتى لو فصل الاب يحمي ولده ذلك أو على العكس أو أخذ الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة  
 ولو أرسل جارية زوجها في شأن نفسه بغير إذنها وأبقت لا يضمن كذا في القضية \* زق انفق ثوبه ورجل  
 فان لم يأخذه لا يضمن وان أخذته ثم تركه فان كان المالك حاضرا الا ضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك  
 اذا رأى ما وقع من ك انسان كذا في القصول العمادية \* أدخل دابة في دار غيره فخرجها صاحب الدار  
 فهلكت لا ضمان عليه كذا في خزنة المفتين \* وضع ثوبا في دار رجل فزوى به والمالك غائبه ضمن هكذا  
 في الحاروي \* والله سبحانه أعلم

قوله وان فخاها أكثر من  
 ذلك فضاعت ان كانت  
 القلنسوة الخ كذا في جميع  
 النسخ وهو مخالف لما  
 في المحيط والقصول العمادية  
 من عدم كره هذا التفصيل  
 ونص عبارته ما وقعت  
 قلنسوة من رأس المصلي  
 فخاها رجل فان فخاها  
 بحيث يتناولها المصلي  
 لا يضمن وان فخاها أكثر  
 من ذلك يضمن اه وما ذكر  
 في نسخ العلل الكبرى من  
 التفصيل ذكره في المحيط  
 في مسألة فتاوى سمرقند  
 المنقولة هنا من الخيرة  
 قبل هذه المسئلة فلعل الخلط  
 وقع في نقل أصحاب العلل الكبرى  
 ولتراجع الكبرى اه  
 معجمه



• (كتاب الشفعة وهو مشتمل على سبعة عشر بابا) •

• (الباب الأول في تفسيرها وشرطها وصفها وحكمها) •

أما تفسيرها شرعا فهو تلك الشفعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط السرخسي •  
(وأما شرطها فانواع) منها عقد المعاوضة وهو البيع أو ما هو بعينه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع ولا بعتي  
البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لان الأخذ بالشفعة تقتل على المأخوذ منه ما تملك هو  
فاذا انعدم معنى المعاوضة فلا أخذ للشفيع اما أن يأخذ بالقيمة أو بمجانا لا سبيل الى الأول لان المأخوذ منه  
لم يملك بالقيمة ولا الى الثاني لان الجبر على التبرع ليس مشروع فامتنع الأخذ أصلا وان كانت الهبة بشرط  
العوض فان تقاضا وجبت الشفعة وان قبض أحد هادون الآخر فلا شفعة عند أصحابنا الثلاثة ولو وهب  
عقارا من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له عوضه من ذلك دار فلا شفعة في الدارين لاني دار الهبة  
ولاني دار العوض وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار عن اقرار أو انكار  
أو سكوت وكذا تجب في الدار المصالح عنها عن اقرار أو ما عن انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفع يقوم  
مقام المذني في إقامة الحجة فان أقام البينة أن الدار كانت للمذني أو حلف المذني عليه فنكحل فله الشفعة  
وكذلك لا تجب في الدار المصالح عنها عن سكوت لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع الشك في وجود  
شرطه ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو اطلما  
على أن يأخذ المذني الدار ويعطيه دارا أخرى فان كان الصلح عن انكار تجب في كل واحدة من الدارين  
الشفعة بقيمة الأخرى وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة في الدارين جميعا لانهما ملك المذني  
(ومنها معاوضة المالك بالمال) وعلى هذا يخرج ما اذا صلح عن جناية فوجب القصاص فيما دون النفس على دار  
لا تجب ولو صلح عن جناية فوجب الارش دون القصاص على دار تجب فيها الشفعة وكذلك لو أعتق عبدا على دار  
لا تجب الشفعة (ومنها) أن يكون المبيع عقارا أو ما هو بعينه فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء  
سواء كان العقار مما يحتمل القسمة أو لا يحتملها كالحمام والرحى والبر والين والوراء الصغار (ومنها)  
زوال ملك البائع عن المبيع فاذا لم يزل فلا تجب الشفعة كما في البيع بشرط الخيار للبائع حتى لو أقط خياره  
وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان الخيار لهما لا تجب الشفعة ولو شرط البائع  
الخيار للشفيع فلا شفعة له فان أجاز للشفيع جاز البيع ولا شفعة له وان فسخ فلا شفعة له والحيلة للشفيع  
في ذلك ان لا يفسخ ولا يجز حتى يجز البائع أو يجوز هو بعض المدة فتكون له الشفعة وخيار العيب وارؤية  
لا ينعان وجوب الشفعة (ومنها زوال حق البائع) فلا تجب الشفعة في الشراء فاسدا ولو باعها المشتري شراء  
فاسدا يباعها بغير الشفع فهو بالخيار ان شاء أخذها بالبيع الأول وان شاء أخذها بالبيع الثاني فان  
أخذ بالبيع الثاني أخذ بالثمن وان أخذ بالبيع الأول أخذ بقيمة المبيع يوم القبض لان المبيع يباع فاسدا  
مضمون بالقبض كالمفصوب وعلى هذا الاصل يخرج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن اشترى أرضا شراء  
فاسدا فبني عليها أنه يثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت (ومنها) ملك الشفع وقت الشراء في الدار  
التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بد أو سكنها بالاجارة أو الاعارة ولا بد ارباعها قبل الشراء ولا بد ارباعها  
مسجدا (ومنها) ظهور ملك الشفع عند الانكار بحجة مطلقة وهو البينة أو تصديقه وهو في الحقيقة شرط  
لظهور الحق لا شرط لثبوته فاذا أنكر المشتري كون الدار التي يشفع بها مملوكة للشفيع ليس له أن يأخذ  
بالشفعة حتى يقيم البينة أنها داره وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) أن لا تكون الدار المشفوعة ملكا للشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب  
الشفعة (ومنها) عدم الرضى من الشفع بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة فان رضى بالبيع أو بحكمه  
صريحا أو دلالة بأن وكله صاحب الدار ببيعها فباعها فلا شفعة له وكذلك المضارب اذا باع دارا من مال  
المضاربة ورب المال شفيعها بد أو أخرى له لا شفعة لرب الدار سواء كان في الدار ربح أو لم يكن فيها ربح واسلام  
الشفيع ليس بشرط لوجوب الشفعة فثبت لاهل الذمة فيما بينهم وللمذني على المسلم وكذا الحزبة والذكورة

• (الباب الأول في تفسيرها وشرطها وصفها وحكمها) •

والعقل والبالغ والعدالة ليست بشرط فوجب الشفعة للمأذون والمكاتب ومعتق البعض والتسوان والصبيان  
والجائنين وأهل البني الآن المصم فيما يجب للصبي أو عليه ولله الذي تصرف في ماله من الاب ووصيه  
والجد أبي الاب ووصيه والقاضي ووصي القاضي هكذا في البدائع • (وأما وصفها) فلاخذ بالشفعة بمنزلة  
شراء مبتدأ فكل ما يثبت للمشتري من غير شرط نحو الرذخيار الرؤية يثبت للشفيع وما لا يثبت للمشتري الا  
بالشرط لا يثبت للشفيع الا بالشرط هكذا في خزائن المفتين • (وأما حكمها) فجواز طلب الشفعة عند تحقق  
شرطها وتأكد هابط الطلب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضى هكذا في النهاية • قال أصحابنا الشفعة  
لا تجب في المتقولات مقصودا وانما تجب في العقارات وانما تجب مقصودا في العقارات كالدار والكرم وغيرها  
من الاراضي وتجب في الاراضي التي تملك رعايا حتى ان الاراضي التي حازها الامام لبيت المال ويدفعها الى  
الناس من اربعة فصار لهم فيها كدار كالبناء والاشجار والكسب اذا كسبوها بترايب تقاوم من مواضع  
عليكونها فلو بيعت هذه الاراضي فبها باطل ويصح الكردار ان كان معلوما يجوز ولكن لا شفعة فيه وكذا  
الاراضي الميانية اذ كانت الاكرية رعوها فبها لا يجوز وفي أدب القاضي للشفيع في باب الشفعة وانما  
تجب بحق الملك حتى لو بيعت دار تجب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها المتولي وفي فتاوى الفقيه  
أبي الليث رحمه الله تعالى وكذلك اذا كانت هذه الدار وقف على رجل لا يكون للموقوف عليه الشفعة بسبب  
هذه الدار كذا في المحيط • رجل له دار في أرض وقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لعماره أيضا  
كذا في السراجة • وفي التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالادفاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى  
جواز البيع في الوقت كذا في الخلاصة • ولو اشترى دارا ولم يقبضها حتى يبيع بغيرها دارا أخرى فله  
الشفعة كذا في محيط السرخسي • ولا تجب الشفعة في دار جعلت مهورا أو أجرة أو عوض عتق هكذا  
في التبيين • ولو تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره بغير المثل تجب الشفعة ولو تزوجها على الدار أو على  
مهر مسمى ثم قبضت الدار مهر فلا شفعة هكذا في خزائن المفتين • ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك  
المهر دارا تجب للشفيع فيها الشفعة وكذلك اذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهر ثم باعها دارا  
بذلك المفروض تجب للشفيع فيها الشفعة هكذا في المحيط • ولو تزوج امرأة على دار على أن تزود المرأة عليه  
ألفا فلا شفعة في شيء من الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما تجب الشفعة في حصة الالف وكذلك  
لو خلع المرأة على أن يرز الزوج عليها ألفا فبطل هذا الخلاف كذا في محيط السرخسي • واذا صلح عن دم عد على  
دار على أن يرد عليه صاحب الدم ألف درهم فلا شفعة في الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يأخذ منها جزأ من أحد عشر جزأ بألف درهم وكذلك الصلح من شجاج العمد  
التي فيها القود وان صلح من موضعين احدهما عمد والاخرى خطأ على دار فلا شفعة فيها في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يأخذ الشفع نصفها بجمعة مائة لان موجب  
موضوعة الخطأ خمسمائة درهم كذا في المبسوط • اذا تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها دار مهر أو قال  
صالحك على أن يجعلها للمهر أو قال أعطيتك هذه الدار مهر فلا شفعة للشفيع في هذه الفصول • كذا  
في الظهيرية • رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم دفع اليها دارا فبها على وجهين ان قال الزوج جعلتها  
مهر فلا شفعة فيها وان قال جعلتها بغيرها فبها الشفعة كذا في الذخيرة • واذا تزوج الرجل بته وهي  
مغيرة على دار فطلبها الشفع بالشفعة فبها الاب لا يثن مسمى معلوم مهر مثلاً أو بقيمة الدار فهذا بيع  
والشفيع فيها الشفعة وكذلك لو كانت البنت كبيرة فسلمت فهو بيع والشفيع فيها الشفعة وان صلح من  
كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص أو وحدا أو مال ففي حكم  
الشفعة وبطلان الصلح في الكل سواء لو صلح من المال الذي يطلب به فان قال على أن يبرأ فلان من المال كله  
فهو جائز والشفيع فيها الشفعة لان صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح كصلح المديون وان قال أقبضتكها  
عنه فالصلح باطل هكذا في المبسوط • ومن لا يجوز هبته بغير عوض كالاب في مال ابنه وكالمكاتب والعبد  
التاجر اذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشفعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى  
يصح وتجب الشفعة كذا في محيط السرخسي • وان وهب لرجل دارا على أن يهبه الآخر ألف درهم



شرطا فلا شفعة للشفيع فيه ما لم يتقاضا ان قال قد اوصيت بداري يعاقلان بالف درهم ومات الموصي فقال الموصي له قبلت فللشفيع الشفعة وان قال اوصيت له بان يوجب له على عوض الف درهم فهذا هو الموصي الهبة بنفسه مواء في الحكم وان وحب نصيبا من دار مسمى بشرط العوض وتقاضا لم يجوز ولم تكن فيه الشفعة عندنا وكذلك ان كان الشيع في العوض فيما يقسم وان وحب دار الرجل على ان يبرهن من دين له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها الشفعة وكذلك لو وحبها بشرط الابراء مما يدعي في هذه الدار الاخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق بالشفعة هكذا في المبسوط \* رجل اشترى جارية بالف فصالح من عيبها على جود منه او اقرار بالعيب على داره للشفيع الشفعة كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في الصلح \* ولو صالحه عن عيب على الدار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب كذا في التارخانية \* واذا كان لرجل على رجل دين يقر به او يجمعه فصالحه من ذلك على داره واشترى به منه دارا وقبضها فللشفيع فيها الشفعة فان اختلف هو والشفيع في مبلغ ذلك الدين وجسه فهو بمنزلة اختلاف المشتري والشفيع في الثمن ولا يلتفت الى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط \* دار بين ثلاثة نفر مشلاجا رجل وادعى لنفسه فيها دعوى فصالحه احد شركاء الدار على مال على ان يكون نصيب الذي لهذا المصالح خاصة فطلب الشريك الاخر ان الشفعة فان كان الصلح من اقرار شركاء الدار او بان اقترضا شركاء الدار بما ادعاه الذي وصالح مع الذي واحد منهم على ان يكون نصيب الذي له خاصة كان لهم الشفعة في ذلك وان كان الصلح عن انكار الشركاء فلا شفعة وان كان المصالح مقررا بحق الذي وانكر الشريك الاخر ان حقه فالقاضي يسأل الشريك المصالح البيعة على ما ادعاه الذي واذا اقام البيعة على ما ادعاه الذي قبلت بيته لانه مترايبت ملك بائعه فيما اشترى حتى يثبت شراره واذا قبلت بيته صار الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الشركاء وهنالك للشريك الاخر حق الشفعة فهنا كذلك واذا ادعى حق دار وصالحه الذي عليه على سكنى دار اخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها كذا في المحيط \* ولو كان ادعى دينا او ودعة او راحة خطأ فصالحه على دار او حائط من داره للشفيع فيه الشفعة واذا صالح من سكنى دار اوصى له بها او خدمة عبدا على بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى على رجل ما لا صالحه على ان يضع جذوعه على حائطه ويكون له موضعها ابد او سنين معلومة في القياس هذا جائز لان ما وقع عليه الصلح معلوم عينا كان او منفعة ولكن ترك هذا القياس فقال الصلح باطل ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو صالحه ان يصرف مبل مائه الى دار لم يكن لجوار الدار ان يأخذ ميسل مائه بالشفعة ولو صالحه على طريق محدد ومعروف في دار كان للجوار الملاصق ان يأخذ ذلك بالشفعة وليس الطريق فيها كسبل الماء لان عين الطريق تملك فيكون شريكا بالطريق ولا يكون شريكا بوضع الجذع في الحائط والموردى وميسل الماء كذا في المبسوط \* وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى في الاملا رجل اشترى دارا واشترط الخيار للشفيع ثلاثا قال ان قال الشفع أمضيت البيع على ان يأخذ بالشفعة فهو على شفيعته وان لم يذكر أخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا في التارخانية \* ولو باع داره على ان يضمن له الشفع الثمن عن المشتري والشفيع حاضر فعن جاز البيع ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفع قد تم فلا شفعة له وكذلك لو اشترى المشتري الدار على ان يضمن له الشفع الدار عن البائع والشفيع حاضر فعن جاز البيع ولا شفعة له كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان المشتري بالخيار ابد لم يكن للشفيع فيها الشفعة فان أبطل المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضي الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عند مضي الايام الثلاثة كذا في المبسوط \* وان كان المشتري شرطا لخيار لنفسه شرا او ما أشبه ذلك فلا شفعة للشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبطل المشتري خياره قبل مضي ثلاثة ايام حتى اقبل البيع صح وجبت للشفيع الشفعة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى المتأخرة ولو باعه بخيار ثلاثة ايام ثم زاده ثلاثة اخرى وقد كان الشفع طلب الشفعة وقت البيع أخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا ردها أحد الجارين على الاصل أخذها الجار الاخر كذا في التارخانية \* واذا اشترى دارا بعد بيعه او بعد بيعه بشرط فيه الخيار ولا خدما ان شرط الخيار لبائع الدار فلا شفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار أو في العبد كذا في المحيط \* واذا

اشترى دارا بعد واشترط الخيار ثلاثا للمشتري الدار فلا شفع فيه الشفعة فان أخذها من يد مشتريها فقد وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وأبطل خياره سلم العبد للبائع فان أبي أن يسلم البيع أخذ عبده ودفع قيمة العبد التي أخذها من الشفع الى البائع ولا يكون أخذ الشفع الدار بالشفعة اختيارا من المشتري وامقاطا لخياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان للشفيع ان يأخذها منه بقيمة العبد ويملك العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد في يد البائع اتفق البيع ورد المشتري الدار للشفيع ان يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط \* ولو كان الخيار لبائع الدار فبيعت داره بغير الدار المبيعة فلبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضا للبيع كذا في المحيط \* واذا كان الخيار للمشتري فبيعت داره بغير الدار كان له فيها الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا باع الشفع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية ميسل لانه انما يملكها الا ان فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد الا ان تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان أخذ الشفع من يده لا يثني ملكه من الاصل ولهذا كانت عهدة الشفع عليه فلا يثني به انعدام السبب في حقه حين أخذها بالشفعة كذا في المبسوط \* اذا اشترى دارا ولم يكن رآها ثم بيعت داره بغيرها فأخذها بالشفعة لم يسل خياره في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دلالة الرضى وخيار الرؤية لا يسلط بالرضى دلالة كذا في محيط السرخسي \* واذا اقسم الشفعة بين العقار فلا شفعة لجارهم بالقسم سواء كانت القسمة بقضاء القاضي او بغير قضاءه كذا في النهاية \* ولا شفعة في الشراء الفاسد سواء كان المشتري عايبا بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض المشتري أو لم يقبض وهذا اذا وقع البيع فاسدا في الابتداء اما اذا قسده بعد انعقاده صح ما حق الشفع يبق على حاله الا ترى ان النصراني اذا اشترى من نصراني دارا بخرم ولم يتقاضا حتى أسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم يقبض الاخر فان البيع يفسد وللشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة وان قد البيع المشتري اذا قبض الدار المشتراة شراء فاسدا حتى صار ملكا فبيعت دار اخرى بغير هذه الدار فلا شفعة فان لم يأخذ الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن للمشتري ان يأخذها بالشفعة فان كان المشتري أخذها ثم استرد البائع يحكم القصاص فلا أخذ بالشفعة ماض كذا في المحيط \* وان اشترى دارا فاسدا ولم يقبضها حتى بيعت دارا الى جنبها فللبائع ان يأخذ هذه الدار بالشفعة لان الاولى في ملكه بعد فيكون جارا لملكه للدار الاخرى ثم ان سلمها للبائع قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته ولا شفعة فيها للمشتري لان جواره حادث بعدي بيع تلك الدار كذا في المبسوط \* ومن اشاع دارا فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقتل ملك البائع فيها وأما بعد القبض فلا حتمال الصلح فان بخر فيها ينقطع حق البائع في الاسترداد ويجب على المشتري قيمتها ويجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ماله لا ينقطع حقه في الاسترداد فلا يجب فيها الشفعة ولا شفع ان يأمر المشتري بدم البناء فان اتخذها المشتري من بعد افعلى هذا الخلاف وقيل ينقطع حقه اجماعا كذا في الكافي \* ولو أسلم دارا في مائة فقير حنطة وسلمها للشفيع الشفعة ولو لم يسلمها حتى اقترقا بطل السلم والشفعة لانه فسخ ولو تناقضا بعد الاقتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفع بل بيع جديد كذا في القنية \* رجل اوصى له دار ولم يعلم حتى يبعها فبيعتها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل ان يعلم بالوصية ثم بيعت الدار بغيرها فاذا دعي الورثة شفعتها فلهم ذلك لان موته صار بمنزلة قبوله كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو اوصى بداره لرجل وورثته لاخر فبيعت الدار بغيرها فشفعتها صاحب الرقة كذا في محيط السرخسي \* سفل رجل وفوقه علو فباع صاحبه السفل سفا فلصاحب العلو الشفعة ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق العلو في السفل كان حق الشفعة بسبب الشركة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى كان حق الشفعة بسبب الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفل بالشفعة حتى انهم دم العلو فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى تبطل شفيعته وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تبطل ولو بيع السفل والعلو مندم فعلى قياس قول أبي يوسف وجه الله تعالى لا شفعة لصاحب العلو بناء على ان عنده حق الشفعة بسبب



البناء وعند محمد درجة الله تعالى له حق الشفعة لان عنده حق الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء  
 وحق قرار العلو باق كذا في الذخيرة . وان كان السفل لرجل وعلوه لآخر فبيعت دار بينهما فالشفعة  
 لها فان انهدمت الدار قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لقيام  
 ما يستحق به الشفعة وهو الارض ولا شفعة لصاحب العلو وال مال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد رحمه الله  
 تعالى الشفعة لهما لان حقهما قائم ايضا فانه يبنى العلو اذا بنى صاحب السفل فله وله أن يبنى السفل بنفسه  
 ثم يبنى عليه العلو ويمنع صاحب السفل عن الاتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي . ورجلان اشترى دارا  
 وأحدهما شفعها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفع البيع  
 لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان . ورجل اشترى دارا ومدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها  
 فالبيع موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان أجاز المستأجر البيع خذ في حقه . وكان له الشفعة لو جود  
 سببها وان لم يجز البيع لكن طلب الشفعة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي . واذا اشترى  
 أرضا مبذورة فثبت الزرع وحده المشتري ثم حضر الشفع أخذ الارض بحصة افتقروا الارض مبذورة  
 فربيع بحصة كذا في المحيط . واذا اشترى نخلا لقطع فلا شفعة فيه وكذلك اذا اشترى مطلقا  
 فان اشترى بأصولها ومواقعها من الارض ففيها الشفعة وكذلك لو اشترى زرعاً أو رطبة ليجزها لم يكن  
 في ذلك شفعة وان اشترى اها مع الارض وجبت الشفعة في الكل استسما في القياس لا شفعة في الزرع واذا  
 اشترى أرضا فيها شجر فاشترى فاشترى أو كان فيها زرع فأخذ ذلك فليس له أن يأخذ جميع ذلك بالثمن كذا  
 في المبسوط . اذا اشترى البناء ليقطعه فلا شفعة للشفيع فيه فان اشترى بأصله فلا شفيع فيه الشفعة كذا  
 في الذخيرة . ولو اشترى نصيب البناء وهو النصف فلا شفعة في هذا والبيع فيه فاسد وكذلك  
 لو كان البناء كله لانسان فباع نصفه كذا في المبسوط . واذا اشترى نخلا لقطعها ثم اشترى بعد ذلك الارض  
 وترك النخل فيها فلا شفعة للشفيع في النخل وكذلك لو اشترى القمرة ليجزها والبناء ليهده ثم اشترى الارض  
 لم تكن للشفيع الشفعة الا في الارض خاصة كذا في المبسوط . ولو اشترى بيتا ورعى ما فيه ومنه رعا  
 ومتاعها فلا شفيع الشفعة في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرعي المركبة بيد الرعي لانها تابعة لبيت  
 الرعي وعلى هذا اذا اشترى الحمام فلا شفيع أن يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاته المركبة من القدر وغيره  
 ولا يأخذ ما كان من ابلالبيت في المسألة الاولى والحمام في المسألة الثانية الا الحجر الاعلى من الرعي فانه  
 يأخذ بالشفعة استسما وان لم يكن محررا كذا في الظهيرية . ولو اشترى أجرة فيها قصب وسلك يؤخذ غير  
 صيد أخذ الاجرة والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك واذا اشترى عينا أو نهرا أو بئرا بأصلها فلا شفيع فيها  
 الشفعة وكذلك ان كانت عين قير أو نطف أو موضع ملح أخذ جميع ذلك بالشفعة لو جود الاتصال بمعنى الا أن  
 يكون المشتري قد جعل ذلك من موضعه فلا يأخذ ما جعل منه كذا في المبسوط . وفي التفريد والشفيع أن  
 يأخذ ما دخل في البناء والكيف وكل شيء أما الظلة ان كان مقعها في الدار فعندها تدخل وعند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى على التنصيص ان قال بكل حق هولاء تدخل والا فلا والنهر والنصب والزرع لا يدخل الا بالشرط  
 والقياس أن يدخل الثمر من غير الذكر كذا في التارخاتية . اشترى كرم او شفع غائب فاشترى المشتري ذات  
 فأكلا المشتري ثم حضر الشفع الغائب وأخذ الكرم بالشفعة فان كلف الاستخبار وقت قبض المشتري فكم يقطع  
 ورد ولم يبد الطلع من الورد لا يقطع شيء من الثمن وان كان قد بدا الطلع وقت قبض المشتري فكم يقطع  
 بتدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة . وان كان المشتري أرضا فيها زرع لا يقفه له  
 فأخذ الزرع وحده المشتري ثم جاء الشفع وأخذ الارض لا يقطع شيء من ذلك الثمن كذا في محيط  
 السرخسي . المكاتب اذا باع واشترى دارا أو المولى شفيعها فله أن يأخذ بالشفعة سواء كان عليه دين  
 أو لم يكن كذا في البدائع . ولو باع المولى دارا ومكانه شفيعها كان له الشفعة كذا في التارخاتية .

أسباب الشفعة اذا اجتمعت يراعى فيها الترتيب فيقدم الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك على الخليلط  
 والخليلط

٣ قوله على الخليلط هو الذي  
 قاسم وتبقى له حصة في الطريق  
 أو في الشرب والشريك هو  
 الذي لم يقاسم كذا  
 في الخلاصة فله حصته

والخليلط على الجار فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليلط واذا اجتمع خليلطان يقدم الاخص ثم الاعم  
 وان سلم الخليلط وجبت للجار وهذا جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة  
 سبب صالح للاستحقاق الا أنه يرجح البعض على البعض لقوته في التأثير فاذا سلم الشريك التحقت شركته  
 بالقدم ويجعل كأنها لم تكن فبراعى الترتيب في الباقي كما لو اجتمع الخليلط والجار ابتداء . وبيان هذا  
 دارين رجلين في سكة غير نافذة طر يقها من هذه السكة باع أحدهما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم  
 فالشفعة لأهل السكة كلهم يستوي فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خليلط في الطريق فان سلموا  
 فالشفعة للجار الملاصق ولو انتسبت من هذه السكة سكة أخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لأهل هذه  
 السكة خاصة لان خلطة أهل هذه السكة أخص من خلطة أهل السكة العليا وان بيعت دار في السكة العليا  
 فالشفعة لأهل السكة العليا وأهل السكة السفلى لان خلطتهم في السكة العليا سواء وقال محمد رحمه الله  
 تعالى أهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم أو كان قضاء غير مملوك وان كانت السكة نافذة  
 فبيعت دار فيها فلا شفعة الا للجار الملاصق وكذلك الدار ان يمتط طريق نافذة غير مملوك فبيعت احد حصصها  
 فلا شفعة الا للجار الملاصق وان كان علو كافى في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة  
 ما لا يملك أهله سده وعلى هذا يخرج انهر اذا كان صغيرا نسق منه أرضون معدودة أو كروم معدودة فبيعت  
 أرض منها أو كرم ان كان الشريك كلهم شفعا يستوي الملاصق وغير الملاصق وان كان الشريك كبيرا فالشفعة للجار  
 الملاصق واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان تجرى فيه  
 السفن فهو كبير وان كان لا تجرى فهو صغير وهكذا في البدائع . قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني  
 أراد بالسفن ههنا الشماويات التي هي أصغر السفن كذا في الذخيرة . ولو نزع من هذا النهر نهرا آخر فيه  
 أرضون أو بساتين أو كروم فبيعت أرض أو بستان شرب منه هذا النهر النازع فأهل هذا النهر أحق بالشفعة  
 من النهر الكبير ولو بيعت أرض على النهر الكبير كان أهلها وأهل النهر النازع في الشفعة سواء لاستواءتهم  
 في الشرب هكذا في البدائع . وان كان قضاء منخرج عن الطريق الاعظم أو زقاق أو درب غير نافذة دور  
 فبيعت دار منها فأصحاب الدور شفعا جميعا . قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى  
 هذا اذا كان القضاء مبرعا فاما اذا كان محدودا فالشفعة للجار الملاصق كذا في الظهيرية . بيت في دار  
 في سكة غير نافذة والبيت لاشين والدار اتوم فباع أحد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة أولاً للشريك  
 في البيت فان سلم الشريك الدار فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فليجار الملاصق وهو  
 الذي على ظهر هذه الدار وباب داره في سكة أخرى في شرب أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة فان كان  
 لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالذي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق  
 لأقصى الدار لا لهذا البيت في الشفعة على السواء كذا في المحيط . دارين شريكين في سكة غير نافذة باع  
 أحد الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة أولاً للشريك في الدار فان سلم فالشريك في الحائط  
 المشترك الذي يكون بين الدارين فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فليجار الملاصق الذي يكون  
 ظهر هذه الدار الى داره وباب تلك الدار في سكة أخرى في أدب القاضي للخصاف ثم الجار الذي هو مؤخر عن  
 الشريك في الطريق هو الذي لا يكون شريكا في الارض التي هي تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما أما اذا  
 كان شريكا في الارض لا يكون مؤخر بل يكون مقدما . وصورة ذلك أن تكون أرض بين اثنين غير مقسومة بينهما  
 في وسطها حائطان اقسام الباقي فيكون الحائطان وما تحت الحائطان من الارض مشتركا بينهما فكان هذا  
 الجار شريكا في بعض المبيع أما اذا اقسما الارض وخطا خطا في وسطها ثم أعطى كل منهما شيا حتى يفسا  
 حائطاً فكل منهما جار لصاحبه في الارض شريك في البناء لا غير والشركة في البناء لا توجب الشفعة وذكر  
 القدوري أن الشريك في الارض التي تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد  
 رحمه الله تعالى . وحديث الرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيكون مقدما على الجار في كل المبيع كذا  
 في الذخيرة . وقال الكرخي وأصح الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الشريك في الحائط أولى  
 ببقية الدار من الجار قال وعن محمد رحمه الله تعالى مسائل تدل على أن الشريك في الحائط أولى فانه قال



في حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم أن الحائط بينهما الا بالخشبة فيبعت احدى الدارين  
 قال فان اقام الاخر الدينة ان الحائط بينهما فهو أحق من الجار لانه شريك وان لم يقم بئنه لم يجعل شريكا  
 وقوله أحق من الجار أى أحق بالجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الاطلاق كذا في البدائع • قال  
 محمد رحمه الله تعالى وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة فثبتت للجار حتى الشفعة اذا كان الجار قد طلب  
 الشفعة حين بيع البيع أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا تشفع له كذا في المحيط • دار  
 كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة أو بيتا فليجار الدار الشفعة فيها كان جار من  
 أى تواحيها لان المبيع من جملة الدار والشفع جارا للدار فكان جارا للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري  
 المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الا لجارها لان المبيع صار مقصودا ومفردا بالملك فخرج من أن  
 يكون بعض الدار كذا في محيط السرخسي • فعمل بين رجلين ولا حدهما عليه علويته وبين آخر فباع  
 الذى له نصيب في السفلى والعلو نصيبه فليشريك في السفلى والشفعة في السفلى وليشريك في العلو الشفعة في العلو  
 ولا شفعة لشريكه في السفلى في العلو ولا لشريكه في العلو في السفلى لان شريكه في السفلى جارا للعلو وشريكه  
 في حق العلو ان كان طريق العلو فيه وشريكه في العلو جارا للسفلى أو شريكه في الحقوق اذا كان طريق  
 العلو في تلك الدار فكان الشريك في عين البقعة أولى ولو كان لرجل علو على داره وطريقه فيها وبقيته  
 الدار لا آخر فباع صاحب العلو العلو بطريقه ففي الاستحسان تجب الشفعة لصاحب السفلى ولو كان طريق  
 هذا العلو في دار رجل آخر فبيع العلو فصاحب الدار التي فيها الطريق أولى بشفعة العلو من صاحب الدار  
 التي عليها العلو فان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلو جارا ملازقا أخذ صاحب الدار التي عليها  
 العلو بالجار وان كان للعلو جارا ملازقا أخذ بالشفعة مع صاحب السفلى لانها جاران وان لم يكن جارا للعلو  
 ملازقا وبين العلويين مسكنه فخطتفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفلى السفلى كان صاحب العلو  
 شفعيا ولو بيعت الدار التي فيها الطريق العلو فصاحب العلو أحق بشفعة الدار من الجار هكذا في البدائع •  
 دار بين رجلين ولا حدهما حائط في الدارين وبين آخر فباع الذى له شريك في الحائط نصيبه من الدار والحائط  
 فالشريك في الدار أحق بشفعة الدار والشريك في الحائط أولى بالحائط وهو جاري بقية الدار وكذلك  
 دار بين رجلين ولا حدهما بيت في الدارين وبين آخر فباع نصيبه من الدار والبيت فالشريك في الدار أحق  
 بشفعة الدار والشريك في البيت أحق بالبيت وهو جاري بقية الدار كذا في النهاية • واذا كانت الدارين ثلاثة  
 رجال الاموضع يترأط طريق فيها فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذى له في جميع  
 الدار نصيب أحق من الآخر الذى له في بعض الدار نصيب فان شركته أعم ومن يكون أقوى فهو مقدم  
 في الاستحقاق كذا في المبسوط • صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء اذا لم يكن موضع  
 مسيل الماء ملاك • وصورة هذا اذا بيعت دار لرجل فيها طريق ولا آخر فيها مسيل الماء فصاحب  
 الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط • دار فيها ثلاثة بيوت بيت في أول الدار  
 ثم البيت الثاني يجنب هذا البيت ثم البيت الثالث يجنب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته  
 ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كانت أبواب البيوت  
 في مكة نافذة لافى الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والسفلى وان بيع البيت الاعلى  
 كانت الشفعة لصاحب الاوسط وان بيع الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير ثلاثة بيوت  
 في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لانسان فباع واحد منهم بيته فان كان طريق الكل في الدار فالباقين  
 ان يشتر كافي الشفعة وان كانت أبواب البيوت في مكة فان باع الاوسط فلا على والسفلى ان يأخذ الشفعة  
 وان باع الاعلى فالأوسط أولى وان باع الاسفل فالأوسط أيضا أولى هكذا في خزانة المفتين • دار فيها ثلاثة  
 آيات ولها مساحة والساحة بين ثلاثة تقو البيوت بين اثنين منهم فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت  
 والساحة من شريكه في البيوت والساحة فلا شفعة لشريكه مافى الساحة كذا في الذخيرة • دار لرجل  
 فيها بيت بينه وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلب الشريك في البيت فباع الشريك  
 في البيت أولى بالبيت وبقيته الدار بينهما نصفان هكذا في البدائع • وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

فمن اشترى حائطا بأرضه ثم اشترى ما بقى من الدار ثم طلب جارا للحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط  
 ولا شفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي • درج غير نافذ فيه دوو لوقوم باع رجل من أرباب تلك  
 الدور بيتا شارعا في السكة العظمى ولم يسع طريقه في الدرب على أن يفتح مشترى البيت بابا الى الطريق  
 الاعظم فلا يصحاب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق وقت البيع فان سلوهما ثم باع المشتري البيت بعد ذلك  
 فلا شفعة لاهل الدرب لانعدام شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فتكون الشفعة للجار الملازق وهو  
 صاحب الدار وكذلك اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة • درج غير نافذ  
 في أقصاء مسجد خطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد وأجابه الاخر الى الطريق الاعظم فهذا درج نافذ  
 لو بيعت فيه دار ولا شفعة الا للجار وأراد مسجد الخطة الذى اختطه الامام حين قسم بين الفاطميين وهذا الان  
 المسجد اذا كان خطة وظهر الى الطريق الاعظم وليس حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم  
 فهذا الدرب بمنزلة درج نافذ ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم كان لاهل الدرب  
 الشفعة بالشركة لان هذا الدرب لا يكون نافذا اولو لم يكن مسجد الخطة في الاقصى لكنه كان في أول السكة  
 فان كان من أول السكة الى موضع المسجد نافذا لثبت فيه الشفعة للجار الملازق وما وراء ذلك يكون غير  
 نافذ حتى كان لاهل تلك السكة كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بأن يشتري اهل الدرب من رجل من  
 أهل دارا في أقصى الدرب ظهرها الى الطريق الاعظم وجعلوها مسجدا وجعلوا في الدرب بابا ولم يجعلوا له الى  
 الطريق الاعظم بابا أو جعلوا ثم باع رجل من أهل الدرب دار فلا لاهل الدرب الشفعة بالشركة كذا في المحيط •  
 رجل له خان فيه مسجد آخره صاحب الخان وأذن للناس بالتأذين وصلاة الجماعة فيه فباعوا حتى صار مسجدا  
 ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار دريا ثم بيعت منها حجرة قال محمد رحمه الله تعالى  
 الشفعة لبيعتهم كذا في فتاوى قاضي خان • دار فيها طريق الى الدرب ويخرج من باب آخر منها الى  
 الطريق الاعظم فان كان طريق الناس فلا شفعة لاهل الدرب لان السكة نافذة وان كان طريقا لاهل الدرب  
 خاصة فهم شفعاء لان السكة غير نافذة كذا في محيط السرخسي • وأما الرقعات التي ظهرها وادع فلا تخلو  
 من وجهين ان كان موضع الوادى ملوكا في الاصل وأحدوا الوادى فهذا المسجد الذى أحدوا في أقصى  
 السكة سواء وان كان في الاصل وادع كذلك فهو ومسجد الخطة سواء هكذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد  
 الواحد الشيباني رحمه الله تعالى وكان يقول الرقعات التي على ظهرها وادع يضارى اذا بيع في رقيقة منها دار  
 فأهل الرقيقة كلهم شفعاء ولا يجعل ذلك كالطريق النافذ فكانه عرفانه ملوكا وكان الشيخ الامام الاجل  
 شمس الانعة السرخسي رحمه الله تعالى يجعل حكم هذه الرقعات حكم السكة النافذة قليل ويجوز أن يقاس  
 السكة التي في أقصاها الوادى بضارى على ما تقدم وبينى أمر الشفعة على النفاذ الحادث وعلى نفاذ الخطة  
 كذا في المحيط • سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة ولا فرق بين المدورة والمعوجة  
 والمستقيمة كذا في المنتقى • سكة غير نافذة فيها عطف مدور يريد بالطف الذى يقال له بالفارسية (ختم كرد)  
 وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في أعلى السكة أو أسفلها أو في العطف فالشفعة لجميع الشركاء وان كان  
 العطف حرجيا بأن تكون سكة بمدودة في كل جانب منها رقيقة وفي السكة دور وفي الرقعتين دور فباع رجل  
 في العطف منزلا فالشفعة لاصحاب العطف دون اصحاب السكة ولو باع رجل في السكة دارا كانوا فيها جميعا  
 شركاء في الشفعة والحاصل أن بالعطف المدور لا تصير السكة في حكم السكة التي لا يرى أن هيات الدور في هذا  
 العطف لا تغير فكانت سكة واحدة أما العطف المربع يصير في حكم سكة أخرى الأريكان هيات الدور في هذا  
 العطف تغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في الذخيرة • سكة تذهب طولها وفي أسفلها سكة أخرى غير نافذة  
 بينهما حاجز درج ولا حتى لاهل السكة الأولى فيها فبيعت دار من السكة العليا فلا لاهل السفلى الشفعة  
 لشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائفة كذا في القنية • في المتنى  
 ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في درج فيه زائفة مستديرة لجميع  
 الدرب بيعت دار في هذه الزائفة التي عليها الدرب فهم شركاء في الشفعة واذا كان درج مستطيل فيه زائفة  
 ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فلهل تلك الزائفة شركاء في دورهم ولا يشركهم أهل الدرب



في الشفعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك كله سواء وهم شركاء في زائفتهم دون أهل الدرب هكذا في الذخيرة • هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى بيتا من دار إلى جنب داره وفتح بابا إلى داره ثم باع هذا البيت وحده فجاء جار هذا الرجل وطلب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سدا باب هذا البيت من تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى عدا البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة نفذت هذه العطفة من جانب آخر إلى هذه السكة التي فيها العطفة فبعت دار في هذه العطفة فلا شفعة فيها الا لمن داره لزيق الدار المبيعة ولو لم تنفذ هذه العطفة إلى السكة كانت الشفعة لجميع أهل هذه العطفة فان سلوا الشفعة ليس لأهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط • داربيعت ولها بابان في زقاقين ينظر لن كانت في الأصل دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق آخر فاشترى احدهما رجل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كاهما دارا واحدة فلا هل كل زقاق أن يأخذ الجانب الذي يليه وان كانت في الأصل دارا واحدة ولها بابان فالشفعة لأهل الزقاقين في جميع الدار بالسوية وتظهر هذا الزقاق اذا كان في أسفلها زقاق آخر إلى جميع الجانب الاخر فرفع الحائط بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الاخر وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من أسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء كذا في محيط السرخسي • وفي آخر شفعة الأصل دار فيهما حجر وحجرة متباينين رجلين فباع أحدهما نصيبه من الحجر فهذا على وجهين ان كانت الحجر مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدار لا للشريك في الحجر فان سلم شركاء الطريق في الدار للشفعة كانت الشفعة للجار الملازم بالدار كذا في المحيط • واذا اشترى قوم أرضا فاقسموها وادوروا وكوأمها سكة ممتلى لهم وهي سكة ممدودة غير نافذة فبعت دار من أقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كانت داره أسفل من الدار المبيعة أو أعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك ان كانوا دوروا الدور عن آياتهم كذلك ولا يعرفون كيف كان أصلها فلهذا في الأول سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره • واذا اشترى بيتا من دار علوة لاخر وطريق البيت الذي اشترى في دار أخرى فاعاد الشفعة للذي في داره الطريق فان سلم صاحب الدار فله الشفعة لصاحب القلوة فالشفعة بالجوار كذا في المبسوط في باب الشفعة بالعروض • واذا كان للدار جاران أحدهما غائب والاخر حاضر فباع الغائب الحاضر إلى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فأبطل شفعتها ثم حضر الغائب فخاصمه إلى قاض يرى الشفعة بالجوار وقضى له بجميع الدار ولو كان القاضى الأول قد قال أبطلت كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في البدائع • دارورتهما جماعة من أيهم مات بعض ولد أيهم وترك نصيبه ميراثين ورثته وهم ثلاثة بنين فباع أحدهم نصيبه منها فاشترى كل واحد في ميراث أيهم وهم ابناء الميت الثاني وشركاء الاب وهم أولاد الميت الأول شفعا فبطل نصيبهم من أولي من البعض كذا في المحيط • الحسن بن زياد قوم وروادرا فيها منازل واقسموها فاقصاها فباع كل واحد منهم منزلا فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع بعض من صار له منزل منزله وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة كان للجار الشفعة اذا كان لزيق المنزل الذي يبيع وان كان لزيق الطريق الذي بينهم وليس لزيق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وان لم يكن لزيق المنزل ولا لزيق الطريق الذي بينهم وكان لزيق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسألة دليل على ان الشفعة كما يجب لجيران المبيع يجب لجيران حق المبيع أيضا كذا في الذخيرة • وفي كتاب الشرب لا يعم والطريق دار فيها ثلاثة آيات وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة يبيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيت أولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لأصاحب الدار الخارجة فان سلم هو أيضا فالشفعة لأهل السكة أرض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجعلوها نافذة ثم غادروا بمنزلة وبسرة وجعلوا أبواب الدور شارعة إلى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وان قالوا جعلناها طريقا للمسلمين فكذلك الجواب أيضا قال الصدر الشهيد والختار كذا في المحيط • ولوان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا أخرى في تلك السكة كان لأهل السكة أن يأخذوا الأولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء الأول ثم صار هو شفعيا مع

نقوله لم تبطل شفعة الغائب  
لان هذا قضاء على الغائب  
كذلك في محيط السرخسي  
اه معصية

أهل السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية • دارين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيبهم واحد بعد واحد فليجاء أن يأخذ الثالث الأول وليس له على الثلثين الباقيين دليل ولو كانت الدارين أربعة نفر فاشترى رجل نصيب الثلاثة واحد بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله أن يأخذ نصيب الأول وهو في نصيب الآخرين شريك ولو اشترى أحد الأربعة نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكا في النصيبين جميعا كذا في محيط السرخسي • وفي الهاروني دارين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبيع نصيبه كان له أن يأخذ النصيبين جميعا بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الأول إلى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويقضى له بهما نصيبه النصيبين جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا وطلب الشفعة أخذ جميع ما اشتراه الأول ونصف ما اشتراه الثاني ولو لم يقض القاضى للمشتري الأول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعا كذا في المحيط • لرجل مسيل ماء في داربيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في التتارخانية • واذا كان نهر لرجل في أرض رجل عليه رضى ما في بيت فباع صاحب النهر النهر والرضى والبيت فطلب صاحب الأرض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين أرضه وبين موضع الرضى أرض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فله ما أن يأخذ ذلك بالشفعة لانهما سواء في الجوار إلى النهر وان كان بعضهم أقرب إلى الرضى كذا في المبسوط • نهر كبير كدجلة يجري لقوم منه نهر صغير فصارت شرب أرضهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشرتها كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة أقصاهم وأدناهم فيها سواء فان كانت مع الأرض التي يبيع قطعة أخرى لزيقة بهذه الأرض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصري في نهر ملتوي يبيع فيه أرضون خلف الالتواء أو قبله فان كان الالتواء بترسيم فهو كثيرين فتكون الشفعة للشركاء في الشرب إلى موضع الالتواء خاصة فان سلوا ففي الباقيين من أهل النهر وان كان الالتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعا وجهلوه كالنهر الواحد في المشتري ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى نهر بين قوم ولهم عليه أرضون وبساتين شربها من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلهم الشفعة فيما يبيع من هذه الأراضي والبساتين فان اتخذوا من تلك الارضين والبساتين دورا واستغنوا عن ذلك الماء فانه لا شفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصار وان بقي من هذه الارضين ما يزرع وبقي من هذه البساتين ما يحتاج إلى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم وشركاء في الشفعة كذا في المحيط • نهر فيه شرب لقوم وأرض النهر لغيرهم فباع رجل أرضه والماء منقطع في النهر فلهم الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعاً كما في العلوانتهم كذا في فتاوى قاضي خان • واذا اشترى الرجل نهرًا بامره ولرجل أرض في أعلاه إلى جنبه ولرجل آخر أرض في أسفله إلى جنبه فلهما جميعا الشفعة في جميع النهر من أعلاه إلى أسفله وكذا القناة والعين والبئر فهي من العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وكذلك القناة يكون مقصدها في أرض ويظهر ماؤها في أرض أخرى فغير انهما من مقصدها إلى مصبها شركاء في الشفعة • واذا كان نهر لرجل خالصا عليه أرض ولا آخر عليه أرض ولا شرب لهم فيه فباع رب الأرض النهر خاصة فهم شركاء في الشفعة فيه لاتصال ملكهم بالمبيع وان باع الأرض خاصة دون النهر فالملازق للأرض أولاهم بالشفعة وان باع النهر والأرض جميعا كانوا جميعا شفعا في النهر لاتصال ملك كل واحد منهم بالنهر وكان الذي هو ملاصق الأرض أولاهم بالشفعة في الأرض لاتصال ملكه بالأرض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع الطريق والطريق خالص له فجاء الطريق أولى به من جارا الأرض ولو كان شريكا في الطريق أخذ شفعة من الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر أخذ بخصته من الأرض وكان أحق بها جميعا من جيران الأرض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا في المبسوط • رجل له نصيب في نهر فهو أحق بالشفعة من يجري النهر في أرضه كذا في فتاوى قاضي خان • واذا كان نهر أعلاه لرجل وأسفله لاخر ويجري في أرض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب أعلى النهر فطلب صاحب الأرض وصاحب أسفل النهر الشفعة







السرخسي • إذا اشترى رجل من أهل البقي داراً من رجل في عسكره والشفيع في عسكر أهل العدل فان كان لا يقدر على أن يبعث وكيله ولا أن يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفيعته ولا يضره ترك طلب الشهادة وإن كان يقدر على أن يبعث وكيله أو يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طلب الشهادة بطلت شفيعته كذا في المحيط • الشفيع إذا كان في عسكر الموارج أو أهل البقي وخاف على نفسه لو دخل في عسكر أهل العدل فلم يطلب الشهادة بطلت شفيعته لأنه قادر بأن يترك البقي فيدخل عسكر أهل العدل كذا في محيط السرخسي • إذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفيع طلبت منذ علمت وقال المشتري ما طلبت قال قول قول المشتري وعلى الشفيع البيعة ولو قال الشفيع علمت الساعة وأنا أعلم أو قال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب قال قول قول الشفيع وحكي عن الشيخ الإمام الزاهد عبد الواحد الشيباني أنه قال إذا كان الشفيع علم بالشراء وطلب طلب الموائمة ثبت حقه لكن إذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلب لا يصدق على الطلب ولو قال ما علمت إلا الساعة يكون كاذباً بالحيلة في ذلك أن يقول لاني أخبرني بالشراء ثم يقول الآن أخبرتك يكون صادراً وإن كان أخبر قبل ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره إذا كان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم ويحكي أنه لو أقر بذلك محتاج إلى الدية فقال الساعة علمت وأنا أطلب الشفعة يسهل أن يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في بيعة كذا في المحيط • فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلباً صحيحاً ساعة علم بالشراء من غير تأخير حلفه القاضي على ذلك فان أقام المشتري بيعة أن الشفيع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة وأقام الشفيع البيعة أنه طلب الشفعة حين علم بالبيع فالبيعة بينة الشفيع والقاضي يقضي بالشفعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيعة بينة المشتري كذا في الذخيرة • المشتري إذا أنكر طلب الشفيع الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وإن أنكر طلبه عند لقائه حلف على البتات كذا في الملتقط • إذا تقدم الشفيع وأدعى الشراء وطلب الشفعة عند القاضي يسأل القاضي أولاً المدعى قبل أن يقبل على المدعى عليه عن موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها لأنه ادعى فيها حقاً فلا بد أن تكون معلومة لأن دعوى المجهول لا تصح فصار كما إذا ادعى ملك رقبتها فإذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري الدار أم لا لأنه إذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فإذا بين ذلك سأل عن سبب شفيعته وحدود ما يشفع بها لأن الناس مختلفون فيه فلهذا ادعى بسبب غير صالح أو يكون هو محجوب بغيره فإذا بين سبباً صالحاً ولم يكن محجوباً بغيره سأل عنه متى علم وكيف صنع حين علم لأنها تطول الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فإذا بين ذلك سأل عن طلب التقرير وكيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب من غيره أم لا هي الوجه الذي بيناه فإذا بين ذلك كله ولم يحل بني من شروطه تمت دعواه وأقبل على المدعى عليه وسأله عن الدار التي يشفع بها هل هي ملك الشفيع أم لا وإن كانت هي في يد الشفيع وهي تدل على الملك فظاهر أن الظاهر لا يصلح للاستحقاق فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لاستحقاق الشفعة فيأله عنه فان أنكر أن يكون ملكاً يقول للمدعى أقم البيعة أنهم ملكك فان عجز عن البيعة وطلب عينة استخلف المشتري ما تعلم أنه مالك للذي ذكره مما يشفع به لأنه ادعى عليه حقاً ولو أقر به لزمه ثم هو في يد غيره فيصنف على العلم وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين • وعليه الفتوى كذا في السراجية • فان نكل أو قامت للشفيع بيعة أو أقر المشتري بذلك ثبت ملك الشفيع في الدار التي يشفع بها وثبت السبب وبعد ذلك يسأل القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت أم لا فان أنكر الشراء قال للشفيع أقم البيعة أنه اشترى فان عجز عن إقامة البيعة وطلب بين المشتري استخلف بالله ما اشترى أو بالله ما يشفع عليه في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا تخليف على الحاصل وهو قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى والأول على السبب وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان نكل أو أقر أو قامت للشفيع بيعة قضى بها الظاهر والحق بالجهة كذا في التبيين • وفي الأجنام بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي يجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له إلى هذه الساعة لا نعلمها خرجت من ملكه فلو قال أن هذه الدار لهذا الجار لا يكتفي ولو شهد أن الشفيع اشترى

هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكتفي فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط • عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل داراً وأقام بيعة أن هذه الدار كانت في يده ما توهى في يده فانه يقضي له بالدار ولو بيعت دار يجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البيعة على الملك دار في يد رجل أقر أنها لاخر فيبيعت يجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البيعة أن الدار داره كذا في محيط السرخسي • وذكر الخصاص في امقاط الشفعة أن البائع إذا أقر يسهم من الدار المستراة ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يحطى الخصاص في هذه ويقتي بوجوب الشفعة للجار لأن الشركة ثابتة لا باقاره كذا في الذخيرة • رجلان ورثا عن أبيهما أمة وأحد الوارثين بعينه لم يعلم بالميراث ولم يعلم بأن له منها نصيباً فبيعت أمة أخرى يجوار هذه الأمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم أن له فيها نصيباً طلب الشفعة في الأجرة المبيعة قالوا تبطل شفيعته لأن شرطاً كذا الشفعة طلب الموائمة عند العلم بالبيع فإذا لم يطلب والجهل ليس بعذر لأن في له الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان •

### (الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه) •

رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة فأراد الشفيع أن يأخذ منزلاً واحداً قالوا ان طلب الشفعة يحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لأنه تفرق الصفقة من غير ضرورة وإن أراد الشفعة يحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • إذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشتري دون بعض فان لم يكن مما زاعن البعض بأن اشترى داراً واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض وان يأخذ الجانب الذي يلي الدار دون الباقي ليس له ذلك بخلاف بين أصحابنا ولكن يأخذ الكل أو يدع لأنه لو أخذ البعض دون البعض تفرقت الصفقة على المشتري سواء اشترى واحداً من واحد أو واحد من اثنين أو أكثر حتى لو أراد الشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض أو لم يقبض في ظاهر (رواية عن أصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجلان من رجل داراً فلا شفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين في قولهم جميعاً سواء كان قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية لأن الصفقة حصلت متفرقة من الابتداء فلا يكون أخذ البعض تفرقاً وسواء سمي لكل واحد نصف ثمن على حدة أو سمي الجملتين واحداً وسواء كان المشتري عاقد لنفسه أو غيره في الفصلين حتى لو وكل رجلان جميعاً واحداً بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب أحد البائعين بالشفعة ولو وكل رجل رجلين فاشترى من واحد فلا شفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين وكذا لو كان الوكيل عشرة اشترى الرجل واحد فلا شفيع أن يأخذ من واحد ومن اثنين أو من ثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى وانما أنظر في هذا إلى المشتري ولا أنظر إلى المشتري له وهو نظر صحيح وإن كان المشتري بعضه مما زاعن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الأخرى فان كان شفيعاً لهما جميعاً فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعاً أو يدعهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة سواء كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وإن كان الشفيع شفيعاً لأحدهما دون الأخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يأخذ إلا الشيء الذي يجاوره بالحصة وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في الدارين المتلاصقتين إذا كان الشفيع جارا لأحدهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه وكذا قال محمد رحمه الله تعالى في الأفرحة المتلاصقة وواحد منها يلي أرض إنسان وليس بين الأفرحة طريق ولا نهرا إلا مسنة أنه لا شفعة له إلا في القراح الذي يليه خاصة وكذلك في قرية إذا بيعت بدورها وأراضيها أن لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان مثل قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع عن ذلك فجعل كالأول واحدة هكذا في البدائع •

### (الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة فيها) •



ولا يلزم الشفع أحدا والتمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة وإن لم يحضر التمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى له بالشفعة أحضر التمن وهذه رواية الأصل وعن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضى له بالشفعة حتى يحضر التمن ثم إذا قضى له قبل أحضر التمن فله المشتري حتى يحبس المقارعة حتى يدفع التمن إليه وينفذ القضاء عند محمد رحمه الله تعالى لأنه فصل مجتمعه فيه ولو أخر دفع التمن بعد ما قال ادفع التمن إليه لا تبطل بالإجماع كذا في التبيين \* فإن أخذ الدار من المشتري فعهده وضمن ماله على المشتري وإن أخذها من البائع ودفع التمن إليه فعهده وضمن ماله على البائع عندنا وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إن كان قد التمن ولم يقض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بحضوره ما فإنه يقبض الدار من البائع وينفذ التمن له المشتري وعهده على المشتري وإن كان لم يتقد التمن دفع الشفع التمن إلى البائع وعهده على البائع فلأن الشفع في هذه الصورة وجب بالدراعية فإذ دعا على البائع أو على المشتري بقضاء القاضي فإن أراد المشتري أن يأخذها بشرائه وأراد البائع أن يردها على المشتري يحكم ذلك الشرع فالمشتري بالخيار إن شاء أخذها وإن شاء تركها فإن أخذ الشفع الدار من المشتري وأراد أن يكتب كتابا على المشتري لتكون وثيقة للشفيع على المشتري لذلك ويحكم في الكتاب شراء المشتري أولا ثم يرب عليه الأخذ بالشفعة ويأخذ الشفع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على يده وإن أبق المشتري أن يدفع إليه ذلك فله ذلك وإنكر يذني الشفع أن يحتاط لنفسه فيتم دفعه على تسليم المشتري الدار إليه بالشفعة وإن كان الشفع أخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع فهو ما يكتب لو أخذ من المشتري ويكتب في هذا الكتاب أقرار المشتري أنه سلم جميع ما في هذا الكتاب وأجاز وأقر أنه لاحق في هذه الدار ولا في غيرها كذا في المحط \* وإن شاء كتب الكتاب عليه ما يتسلم الدار بالشفعة إليه وقبض البائع التمن برضاه وضمن البائع الدار كذا في المبسوط \* وإذا قضى القاضي للشفيع أو سلم المشتري ثبت بينهما أحكام البيع من خيار روية وخيار عيب والرجوع بالتمن عند الاستحقاق الآن الشفع لا يرجع بضمن الفسور وحتى لو بقي في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار وأمر بقبض البناء كان له أن يرجع بالتمن على من أخذه منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في الشهر ومن الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع والمشتري يرجع كذا في التتارخانية \* وإذا وقع الشراء بين مؤجل إلى سنة مثلا فحضر الشفع فطلب الشفعة وأراد أخذها إلى ذلك الأجل فليس له ذلك إلا برضى المأخوذ منه ويقول القاضي له إذا لم يرض المأخوذ منه ما تنفذ التمن حالا أو تصبر حتى يحل الأجل فإن نفذ التمن حالا وكان الأخذ من البائع سقط التمن عن المشتري وإن نفذ التمن حالا وكان الأخذ من المشتري بقي الأجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الأجل وإن خبر حتى حل الأجل فهو على شفيعه هذا إذا كان الأجل معلوما وأما إذا كان مجهولا نحو الحصاد والدياس وأشباه ذلك فقال الشفع أنا عمل التمن وأخذها لم يكن له ذلك كذا في المحط والذخيرة والفتاوى العتابة \* ولو باع إلى أجل فاستعمل المشتري التمن جاز البيع وثبت الشفعة وكذا الأرض تباع وقتها زرع المزراع يطلب عند البيع وفي الجزر روي في الخيار المؤبد والأجل إلى العطاء جاز أخذه بالشفعة وإن لم يطلب في الحال بطلت كذا في التتارخانية \* الشفعى إذا طلب الشفعة بالجوارف القاضي بإياه ترى الشفعة بالجوارف أم لا فإن قال نعم يقضى بالشفعة وإلا فلا كذا في السراجية \* رجل اشترى من آخر دارا بألف درهم وباعها من آخر بألثي درهم وسلمها ثم حضر الشفع وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الأول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها من الذي هي في يده ويدفع إليه ألف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه ألفا آخر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا حضر الشفع وقبض المشتري الدار وسلمها وغاب وأراد أن يأخذها بالبيع الأول فلا خصومة بينه وبين المشتري الآخر فالأصل أن الشفع لو أراد أخذها بالبيع الأول تشترط حضرة المشتري الأول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تشترط حضرته وإن أراد أخذها بالبيع الثاني لا تشترط حضرته المشتري الأول بلا خلاف كذا في المحط \* فإن قال الشفع إن لم أجد التمن إلى ثلاثة أيام فأنا بريء من الشفعة فلم يجزى بالتمن إلى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه تبطل شفيعته

وقال المشايخ رحمهم الله تعالى لا تبطل شفيعته وهو الصحيح ولو أن الشفع أحضر الدار التمن ودارهم أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه لا تبطل كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى العتابية ولو سأله المشتري أن يؤخر الخصومة إلى كذا أو على خصومته فليأجله فهو كذلك وفي المتن بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قول الشفع لاحق في عند فلان برأيه من الشفعة كذا في التتارخانية \* رجل في يده دار ورجل وادعى أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان وأنشعبها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة أن فلانا أودعها إياه يقضى القاضي للشفيع بالشفعة لأن صاحب اليد اتصب خصما بدعوى الفعل وهو شراؤه ولو كان الشفع لم يدع الشراء على صاحب اليد انما أذاعه على رجل وصورة أن يقول لصاحب اليد إن هذا الرجل وأشار إلى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونفذ التمن وأنشعبها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة أن فلانا أودعها إياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب لأن صاحب اليد هنا اتصب خصما بحكم ظاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا في المحط \* اشترى دارا بالجلاد ونفذ الزبوف أو النهرجة أخذها الشفع بالجلاد كذا في السراجية \* ولورضى البائع بأخذ الزبوف عن الجلاد كان للمشتري أن يرجع على الشفع بالجلاد كذا في المنهات \*

(الباب السادس في الدار إذا بيعت ولها شفعا)

يجب أن يعلم بأن الشفع إذا اجتمعوا الحق كل واحد قبل الاستيفاء والقضاء ثابت في جميع الدار حتى أنه إذا كان للدراعية سلم أحدهما الشفعة قبل الأخذ وقبل القضاء كان لا تخرآن يأخذ الكل وبعد الاستيفاء وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهما عما قضى لصاحبه حتى إذا كان للدراعية سلم أحدهما الشفعة قبل الشفع لم يكن لا تخرآن يأخذ الجميع وإذا كان بعض الشفع أقوى من البعض فتقضى القاضي بالشفعة للقوى بطل حق الضعيف حتى أنه إذا اجتمع الشريك والجوارف لم الشريك الشفعة قبل القضاء له كان الجوارف يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدراعية لم الشريك ثم لم الشريك الشفعة فلا شفعة للجوارف كذا في الذخيرة \* وإذا كان أحد الشفعين غائبا كان للعاصر أن يأخذ جميع الدار وإذا أراد أن يأخذ النصف ورضى المشتري بذلك فله ذلك وإن قال المشتري لا أعطيك إلا النصف كان له أن يأخذ الكل كذا في المبسوط \* وإن كان الحاضر قال في غيبة الغائب أنا أخذ النصف أو الثلث وهو مقدار حقه لم يكن له إلا أن يأخذ الكل أو يدع كذا في السراج الوهاج \* وإذا قضى القاضي للعاصر بكل الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر وقضى له بثلاث ما في يد كل واحد منهما حتى يصير مساويا لها فإن قال الذي قضى له بكل الدار أولا للثاني أنا سلمت الكل فأما أن تأخذ الكل أو تدع فليس له ذلك وللثاني أن يأخذ النصف كذا في المحط \* ولو حضر واحد من الشفعين أولا وأنت شفيعته فإن القاضي يقضى له بجميعها ثم إذا حضر شفيع آخر وأثبت شفيعته فإن القاضي يقرر أن كان الثاني شفيعا مثل الأول فإنه يقضى له بنصف الدار وإن كان الثاني أولى كما إذا كان الأول جارا أو الثاني ملطفا فإن القاضي يبطل شفعة الأول ويقضى بجميع الدار للثاني وإن كان الثاني دون الأول فإنه لا يقضى له بشيء كذا في السراج الوهاج \* ولو أن رجلا اشترى دارا وهو شفيعها ثم جاء شفيع مثله قضى القاضي بصفها وإن جاءه شفيع آخر أولى منه فإن القاضي يقضى له بجميع الدار وإن جاء شفيع دونه فلا شفعة له هكذا في شرح الطحاوى \* ولو قضى بالدراعية لم الشفع وجدها عينا فإذ دعا ثم قدم الغائب فليس له أن يأخذ بالبيع الأول إلا النصف الدار سواء كان الرقبه بالبيع بقضاء أو بغير قضاء وسواء كان قبل القبض أو بعده ولو أراد الغائب أن يأخذ كل الدار بالشفعة بردها للحاضر بالبيع ويدع البيع الأول يقرر أن كان الرقبه بقضاء فله ذلك لأن الرقبه بقضاء بيع معاني فكان يجازى على حق الشفعة فبأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع المبتدأ هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وأطلق الجواب ولم يفصل بينهما إذا كان الرقبه بالبيع قبل القبض أو بعده من مشايخنا من قال ما ذكره من الجواب يحول على ما بعد القبض لأن الرقبه قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العقار قبل القبض لا يجوز على أصله وإنما يستقيم إطلاق الجواب على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وإن كان قضاء فليس له



أن يأخذ لانه فسخ مطلق ورفع للعقد من الاصل كانه لم يكن والاخذ بالشفعة يحتمل بالبيع ولو اطلع الحاضر على عيب قبل أن يقضى له بالشفعة فلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شاء أخذ الكل وان شاء ترك ولوردة الحاضر الدار بالعيب بعد ما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعان أخذوا ثلثي الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث سواء فيسقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغائب فان شاء أخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفيعا للدار فاشترى الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فان شاء أخذ نصف الدار بالبيع الاول لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشراؤه معرضا عنه فاذا باعه من الشفيع الحاضر لم يثبت للغائب الامتداد ما كان يخصه بالزاجعة مع الاول وهو النصف لان السبب عند البيع الاول اوجب الشفعة للكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل الاعراض ففي حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فاقبأخذ الغائب نصف الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ الكل بالبيع الثاني لان السبب عند العقد الثاني اوجب للشفيع حق الشفعة ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقدا منه على الشراء الثاني لاعراضه فكان للغائب أن يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول اجنبيا اشترىها بألف فباعها من اجنبي بألفين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ بالبيع الاول وان شاء أخذ بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فان أخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول والعهد عليه ويتفسخ البيع الثاني ويترد المشتري الثاني الثمن من الاول وان أخذ بالبيع الثاني ثم البيعان جميعا والعهد على الثاني غير ان وجد المشتري الثاني والدار في يده فله أن يأخذ بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول حاضرا أو غائبا وان أراد أن يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي الامام الاسيحي في رجه الله تعالى في شرحه مختصر الطحاوي ولم يحد خلافا وذكر الكرخي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يسع جميعها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ بالبيع أخذ جميع الدار ويطلب البيع في النصف الثاني من المشتري وان أراد أن يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو كان المشتري لم يسع الدار ولكنه وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له أو التصديق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر أخذوا الشفعة بالبيع لا بالهبة ولا بد من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا ضرورة معه حتى يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الاول والثمن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب المشتري نصف الدار فمروا وسله الى الموهوب له ثم حضر الشفيع فأراد أن يأخذ النصف الباقي نصف الثمن ليس له ذلك ولا بد منه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن أو يدع وبطلت الهبة وكان الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع • رجل اشترى دارا وله شفيعان أحدهما غائب وطلب الحاضر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة من الشفيع الحاضر الذي قضى له القاضي لان المشتري هذا اذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على ظن انه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما لان كل واحد منهما لم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب فاذا بطلت شفعته في النصف بطل في الكل كذا في فتاوى قاضي خان •

فان طلب النصف على ظن الخ قال في رد المحتار اظاهر أن المزداد بالطلب هنا طلب الموائمة والشاهد فلا ينافي خافي الجمع من قوله ولا يجعل أي أبو يوسف قوله أخذ نصفها تليها ونالقه محمد وهو الاصح كما في المحيط فانه محمول على ما اذا طلب أخذ النصف بعد وجود الطرفين فقامل اه معصيه

(الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفيع وما يتصل به)

وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهد وأن هذه الدار التي يجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قل أن يشترى هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانها خرجت عن ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكتفي لو شهد أن الشفيع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكتفي فلو أراد الشفيع أن يحلف المشتري باقه فذلك كذا في المحيط والذخيرة • وعن أبي يوسف

رجه الله تعالى لو ادعى رجل دارا أو اقام بينة أن هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار يجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يد رجل أقر أنها لا تحرف بيعت يجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة أن الدار داره كذا في محيط السرخسي • رجل اشترى دارا وله شفيع فأقر الشفيع أن داره التي بها الشفعة لا آخر فان كان سكنت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقر له وان كان طلب الشفعة فلا مقر له الشفعة كذا في المحيط • وذكر الخصاص في امقاط الشفعة أن البائع اذا أقر بسهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بصير الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويقتي بوجوب الشفعة للجار كذا في الذخيرة • والله أعلم

(الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع)

ان بنى المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفيع يقضى له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة الى الشفيع الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ الارض بالثمن والبناء والغرس بقيته • قلوا عاوان شاء أجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية وأجمع وأن المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفيع أنه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة فبأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع • ثم اذا ترك الارض في يد المشتري وترك بغير أجر ومن هذا الجنس مسألة في فتاوى الفقيه أبي الليث رجه الله تعالى وصورتها رجل أخذ أرضا من اربعة وزرعها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط • وفي جامع الفتاوى ولو اشترى أرضا فزرعها فنتقتتها الزراعة ثم جاء الشفيع يقسم الثمن على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشترىها فأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التتارخانية • اشترى دارا وصفتها بألوان كثيرة فالشفيع بالخيار ان شاء أخذها وأعطاه ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك كذا في القنية • واذا اشترى رجل دارا وهدم بناءها أو هدمها اجنبي أو انهمدم بنفسه ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض فاصاب الارض أخذها الشفيع بذلك معنى المسألة اذا انهدم البناء وبقي النقص على حاله الا أنه اذا انهدم بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه قسم الثمن على قيمته مهدوما لان بالهدم دخل في ضمان الهادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا نهدم لم يدخل في ضمان أحد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها مهدوما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانه يهدم البناء وبقي النقص وهو يساوي ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة خمسمائة وعلى قيمة النقص ثلثمائة أعما فبأخذ الشفيع الساحة بخمسة أعما من الثمن ولو احترق البناء أو ذهب به السبيل ولم يبق شيء من النقص يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو لم يهدم المشتري البناء ولا سكن باعه غيره من غير أرض ثم حضر الشفيع فله أن ينقص البيع ويأخذ الكل كذا في المحيط • وان نقص المشتري البناء قبل الشفيع ان شئت فخذ العرصة بحصتها وان شئت فذع وليس له أن يأخذ النقص وكذا اذا هدم البناء اجنبي وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهلك لان الشفعة سقطت عنه وهي عين فاعلم ولا يجوز أن يسلم للمشتري بغير شيء وكذا لو زرع المشتري باب الدار وباعه فسقط عن الشفيع حصته كذا في السراج الوهاج • واذا اشترى دارا ففرق نصفها فصار مثل القران يجري فيه الماء لا يستطاع رد ذلك عنها فالشفيع أن يأخذ الباقي بحصته من الثمن ان شاء • واذا اشترى قوهب بناء هال رجل أو تزوج عليها وهدم لم يكن للشفيع على البناء ميل ولكن يأخذ الارض بحصتها من الثمن وان كان لم يهدم فله أن يطلب تصرف المشتري ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط • واذا اشترى أرضا فيها نخلة أو شجرة فشرها في البيع ثم جاء الشفيع والثمرة فاعلم فله أن يأخذ ذلك أجمع استحصانا فان جاء وقد جذبه البائع أو المشتري أو اجنبي فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الارض والنخل بالحصص من الثمن ان شاء وتسقط عنه حصة الثمرة يقسم الثمن على قيمة الارض والنخل والثمر يوم العقد فاصاب الثمرة سقط عن الشفيع وقبيل له خذ الارض والنخل بحصتها ان شئت فان أخذها



الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فان محمدا رحمه الله تعالى قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردها ولو كانت الثمرة قائمة بقيضاها المشتري وأكلها أو باعها أو تلفت في يده على وجه من الوجوه فأراد الشفيع الأخذ سقط عنه حصة الثمرة وان كان البيع قد وقع ولا ثمرة ثم أتم في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الأرض والخيل والتمر وليس له أن يأخذ بعضهما دون بعض ويضمن عليه جميع الثمن ولو وجد البائع أو المشتري أو أجنبي وهو قائم في يد البائع أو المشتري أخذ الشفيع الأرض والخيل بحصته ان شاء وان كانت الثمرة ذهبت بغير فعل أحد بان احترقت أو أصابتها آفة فهلك فلم يبق منها شيء له قيمة أخذها الشفيع بجميع الثمن ان شاء وان شاء ترك ولو كان البائع أو المشتري صرم الثمن في ذلك بعد ذلك بغير فعل أحد بان أصابه سيل فذهب به أو نارا فاحترق فان أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ذلك سواء لان ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا يابى هلك بفعل المشتري أو بغير فعله لان الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفيع عنها فكأنها كانت في الأهل منفصلة ولو كان المشتري قبض الأرض والخيل ولا ثمرة فيه ثم أتم في يده ثم بناء الشفيع والتمر متعلق بالفضل فله أن يأخذ الأرض والخيل والتمر بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يزاد عليه شيء فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده جذها ثم جاء الشفيع وهي قائمة أو قد استهلكها المشتري ببيع أو أكل فان الشفيع يأخذ الأرض والخيل بجميع الثمن ان شاء ولا يميل له على التمسك في السراج الوهاج • ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل أخذ الشفيع بأن وهبها وسلمها أو تصدق بها أو أجزأها أو جعلها مسجدا وصلى فيها أو وقفها وقفًا أو جعلها مقبرة ودفن فيها فالشفيع أن يأخذ وينتقص تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان • يجب أن يعلم أن تصرف المشتري في الدار المتفوعة صحيح الى أن يحكم بالشفعة للشفيع وله أن يبيع وأن يؤجر ويطلب له الثمن والاجر وكذا له أن يهدم وما أشبه ذلك من التصرفات غير أن للشفيع أن ينتقص كل التصرف الا القبض وما كان من تمام القبض ألا يرى أن الشفيع لو أراد أن ينتقص قبض المشتري ليعيد الدار الى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الذخيرة • لو اشترى صفدار غير مقسوم أخذ الشفيع حظه الذي حصل له بضمته وليس له أن ينتقص القسمة سواء كانت القسمة بحكم القاضي أو التراضي بخلاف ما اذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نصيبه لأن العقد لم يقع من الذي قاسم ولم تكن القسمة من تمام القبض ثم اذا لم يكن للشفيع قبض حقه كان له أن يأخذ نصيب المشتري في أي جانب كان وهو من روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وأطلق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين • رجلان اشتريا دارا وهما شفعان ولهما شفعان ثالث اقتسماها ثم جاء الثالث فله أن ينتقص القسمة اقتسماها بقضاء أو بغير قضاء كذا في الذخيرة • رجل اشترى أرضا بمائة درهم ورفع منها التراب وباعها بمائة درهم ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفيع الأرض بنصف الثمن وهو خسران درهمين ما يقسم الثمن على قيمة الأرض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن الشفيع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى لا يطرح عن الشفيع نصف الثمن وانما يطرح عنه حصة النصفان فلأن المشتري كبس الأرض بعد ما رفع منها التراب فأعادها كما كانت قبل أن يحضر الشفيع ثم حضر الشفيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقال للمشتري ارفع من الأرض ما أحدثت كذا في فتاوى قاضي خان • لو باع صفدار من رجل ليس بشفيع وقاسمه بأمر القاضي فقدم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري فانه لا يبطل شفعته فان باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشفعة الاولى ثم طلب الشفيع فانه يظن ان قضى القاضي بالشفعة الاخيرة جعلها بينهما نصفين لان المشتري قد صار جارا لتصيب البائع كالشفيع فاستوفاه وان بدأ فقضى بالاولى للاول فبقي له بالاخيرة أيضا لانه لم يبق للمشتري الاول ملك كذا في محيط السرخسي • ذكر في المتن في الدار التي دارا بألف درهم ثم باعها بالثمن فلم يبق للمشتري الثاني ولم يعلم بالاولى فباعها بالثمن فباعها بالثمن الثاني بحكم الحاكم أو بغير حكمه ثم علم بالبيع الاول فليس له أن ينتقص ما أخذ وبطلت شفعته في البيع الاول وكذلك لو باعها صاحبها بألف ثم ناقضه المشتري وورثها ثم اشتراها منه الشفيع بالثمن وهو لا يعلم بالبيع الاول

ثم علم به لم يكن له أن ينقض شرائه كذا في المحيط • ولو كان المشتري حين اشتراؤه بألف ناقضه البيع ثم اشتراه بألفين فأخذ الشفيع بألفين ولم يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له أن ينقضه سواء كان بقضاء أو بغير قضاء كذا في البدائع • لو اشترى بألف فزاده في الثمن ألفا فاعلم الشفيع بألفين ولم يعلم بالألف فان أخذ بالألفين بقضاء أبطلت الزيادة وعليه ألف وان أخذها بغير رضاه كان الأخذ بمنزلة شراء مبتدأ فلم يبق حق الشفعة كذا في محيط السرخسي • ولو أوصى المشتري لانسان كان للشفيع أن ينتقص الوصية ويأخذ من الورثة والعهد عليهم كذا في التتارخانية • ولو اشترى قرية فيها بيوت وأشجار ونخل ثم باع الاشجار والبناء فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الأرض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصة ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اشترى دارا فهدم بناءها ثم بنى فاعظم المنفعة فان الشفيع يأخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء الذي كان فيها يوم اشترى ويسقط حصة البناء لان المشتري هو الذي هدم البناء وينتقص المشتري بناء المحدث عندنا كذا في المبسوط

(الباب التاسع فيما يطل به حق الشفعة بعد ثبوته وما لا يطل)

وما يطل به حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة أما الاول فهو أن يقول الشفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأك عنها أو سلمتها أو نحو ذلك سواء علم بالبيع أو لم يعلم ان كان بعد البيع لان اسقاط الحق صريح بما يستوي فيه العلم والجهل بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فانه لا يسقط حقه ثمة الا بعد العلم بالبيع وأما الدلالة فهو أن يوجد من الشفيع ما يدل على رضاه بانه قد حكمه للمشتري نحو ما اذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير عذر أو قام عن المجلس أو تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا اذا ساءم الشفيع الدار من المشتري أو ماله أن يوليها أو استأجرها الشفيع من المشتري أو أخذها من رعة أو معاملة وذلك كله بعد العلم هكذا في البدائع • ولو استودعه أو استوصاه أو ماله أن يتصدق به عليه فهو تسليم هكذا في التتارخانية • ولو قال المشتري أوليكها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة • أما الضروري فتحقق أن يموت الشفيع بعد الطلوع قبل الأخذ بالشفعة فتبطل شفعته وهذا عندنا ولا يبطل يموت المشتري وللشفيع أن يأخذ من وارثه كذا في البدائع • تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع بوجوب الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم كذا في المحيط • اذا قال المشتري للشفيع أنفق عليها كذا في بنائها وأبأ وليكها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في الباب العاشر من كتاب الصلح من المبسوط • ولا يصح تسليم الشفعة بعد ما أخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذا في التتارخانية • واذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقابض ثم أقر البائع والمشتري انها كانت بيعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وان سلمها في هبة بغير عوض ثم تصادقا انها كانت بشرط عوض أو كانت بيعا للشفيع أن يأخذها بالشفعة واذا وهب لرجل دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة لانه أسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض انما تصير كالبيع بعد التقابض وتسليم الشفعة قبل تقرب سبب الوجوب باطل كذا في المبسوط • فاذا وهب الشفيع الشفعة أو باعها من انسان لا يكون تسليمها كذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند وذكر في الاثمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة اذا باع الشفعة كان ذلك تسليمًا للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في شفعة الجامع ما يدل عليه كذا في المحيط • اذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عبدًا أو أمة كان للشفيع أن يأخذ الدار بحصتها من الثمن واذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئًا فله الشفعة لان الحط يلحق بأصل العقد كما لو أخبر بالبيع بألف وسلم فاذا البيع بمائة كذا في الذخيرة • اذا قال الشفيع سلمت شفعة هذه لدار كان تسليم صحيحا وان لم يمين أحدا وكذلك لو قال للبائع سلمت الشفعة هذه



الدار والدار في يد البائع كذا في المحيط • ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار الى المشتري سلت الشفعة لك صح  
استحسانا ولو قال سلت الشفعة بسببك أو لا جالك صح تسليمه قيسا واستحسانا كذا في فتاوى قاضي خان •  
واذا كان المشتري وكيل من جهة غيره بشرائه الدار فقال الشفع سلت شفعة هذه الدار ولم يعين أحدا كان  
تسليما صحيحا وكذلك لو قال للوكيل سلت لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قيسا واستحسانا  
ولو قال ذلك للوكيل بعد ما دفع الدار الى الموكل صح التسليم استحسانا وإذا كان المشتري وكيل عن غيره بالشراء  
فقال له الشفع سلت لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليما صحيحا لا من كذا في المحيط •  
ولو قال لأجنبي سلت شفعة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرخسي • ولو قال الشفع لأجنبي ابتداء  
سلت شفعة هذه الدار لك أو قال أعرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفعته قيسا واستحسانا • ولو قال  
لأجنبي سلت الشفعة للموكل أو قال وهبتها للموكل أو قال أعرضت عنها للموكل لا جالك وشفاعتك صح  
تسليمه لا من كذا في فتاوى قاضي خان • ولو قال الشفع لأجنبي سلت الشفعة للموكل فقال  
قد سلمتها لك أو وهبتها أو أعرضت عنها كان تسليمه في الاستحسان لأن الأجنبي إذا خاطبه بالتسليم لم يرد فقال  
قد سلمتها لك كان هذا كلاما خرج يخرج الجواب فصارت له قال سلمتها لك لا جالك • وإن قال الشفع لما خاطبه  
الأجنبي قد سلمت لك شفعة هذه الدار أو وهبت لك شفعتها أو بعته امتك لم يكن ذلك تسليما لأن هذا كلام  
مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليمه كذا في السراج الوهاج • وإذا قال  
أجنبي للشفع أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة فلم كان تسليمه صحيحا ولا يجب المال • ولو قال أصالحك  
على كذا على أن تكون الشفعة لي كان الصلح باطلا وهو على شفعته كذا في التارخانية • ولو أن أجنبيا قال  
للشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل لي قبض الشفع لا يجب المال على  
الأجنبي • ولا تبطل شفعته • وإن قال الشفع للبائع سلت لك بيعك أو قال للمشتري سلت لك شراءك لم تبطل  
شفعته • وإن قال لأجنبي سلت لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليما ولا تبطل شفعته كذا في فتاوى  
قاضي خان • فعلق بطلانها بالشروط جاز حتى لو قال سلمتها لك كنت اشترت لأجل نفسك فإن كان اشتراه  
لغيره لا تبطل لأنه إسقاط والاستناط يحتمل التعليق كذا في الوجيز للكردي • ولو قال الشفع للبائع سلت لك  
الشفعة أن كنت بعتهما من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليما وفي فتاوى الفقيه أبي الليث رحمه  
الله تعالى إذا قال الشفع للمشتري سلت لك شفعة هذه الدار فإذا اشتراها لغيره فهو على شفعته  
وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى أن هذا تسليم للأمر واختار المذكو • في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى  
هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وفي الحاوي إذا قال المشتري اشتريتها لنفسك فلم الشفع الشفعة  
ثم ظهر أنه اشتراها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى بطلت شفعته • وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل كذا  
في المحيط • وإذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشرية صح تسليمه حتى لو سلم البرية بعد ذلك شفعته لا يكون  
للجار أن يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة • وإذا أوجب الشفعة للعباد المأذون فسلمها فهو جائز أن كان عليه  
دين أو لم يكن عليه دين وإن سلمها مولاة جاز أن لم يكن عليه دين وإن كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا  
في المبسوط • ولا يجوز تسليمه بعد الحجر كذا في التارخانية • وتسليم المكاتب شفعته جائز أيضا كذا  
في المبسوط • ولو أخبر بالبائع بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلان فلم يظهر خلافه هل صح تسليمه  
فالأصل في جنس هذه المسائل أن ينظر إن كان لا يختلف عرض الشفع في التسليم صح التسليم وبطلت  
شفعته وإن كان يختلف عرضه لم يصح وهو على شفعته كذا في البدائع • ولو أخبر أن الثمن ألف درهم فلم  
ثم بين أن الثمن ما نذر قيمتها ألف درهم أو أقل أو أكثر فعندنا هو على شفعته إن كانت قيمتها أقل من  
الألف والأقل عليه صحيح كذا في المبسوط • وإذا قيل له إن المشتري فلان فلم الشفعة ثم علم أنه غير ماله  
الشفعة وإذا قيل له إن المشتري زيد فلم تعلم أنه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له أن يأخذ نصيب عمرو وكذا  
في الجوهر النيرة • ولو أخبر أن الثمن ألف فلم قال الثمن أقل من ذلك فهو على شفعته ولو كان الثمن ألفا  
أو أكثر فلا شفعة له كذا في الذخيرة • ولو أخبر أن الثمن شيء محال أو يوزن فلم الشفعة فإذا الثمن شيء  
آخر محال أو يوزن فهو على شفعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما أخبره أو أقل أو أكثر من حيث

القيمة كذا في المحيط • ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فلم ثم ظهر أنه كان مكبلا أو موزونا أو أخبر  
أن الثمن ألف درهم فإذا هو مكبل أو موزون فهو على شفعته على كل حال كذا في خزائن المفتين • ولو أخبر  
أن الثمن شيء من ذوات القيم فلم ثم ظهر أنه شيء آخر من ذوات القيم بأن أخبر أن الثمن دار فإذا الثمن عبد  
فجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه على شفعته من غير فصل قال شيخ الإسلام المعروف بخواجه رزاده  
هذا الجواب صحيح فيما إذا كان قيمة ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به وغير صحيح فيما إذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة  
ما أخبر به أو أكثر ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف أو ما أشبه ذلك من الأشياء التي هي من ذوات القيم  
ثم ظهر أن الثمن دراهم أو دنانير فجواب محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعته من غير فصل • وبعض مشايخنا  
رحمهم الله تعالى قالوا هذا الجواب محمول على ما إذا كان ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر أم لا إذا كان مثل قيمة  
ما أخبر أو أكثر فلا شفعة له • ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الإطلاق بخلاف المسألة الأولى • ولو أخبر  
أن الثمن عبد قيمته ألف فظهر أن قيمته أقل من الألف فله الشفعة وإن ظهر أن قيمته ألف أو أكثر فلا شفعة  
ولو أخبر أن الثمن ألف فلم ثم ظهر أن الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له إلا إذا كان قيمة الثمن أقل من قيمة  
ألف درهم كذا في المحيط • ولو أخبر بشراء نصف الدار فلم ثم ظهر أن المشتري اشترى الكل فله الشفعة  
ولو أخبر بشراء الكل فلم ثم ظهر أنه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الإسلام في شرحه هذا الجواب  
محمول على ما إذا كان عن النصف مثل عن الكل بأن أخبر أنه اشترى الكل بألف فلم ثم ظهر أنه اشترى  
النصف بألف أما إذا أخبر أنه اشترى الكل بألف ثم ظهر أنه اشترى النصف بمائة يكون على شفعته هكذا  
في الذخيرة • ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليمًا  
منه للشفعة في الكل اختلف فيه أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون  
تسليما كذا في البدائع • وهو الأصح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقي لأصريحنا ولا دلالة كذا  
في محيط السرخسي • ولو أن الشفع باع نصف دار ما وتلها أو أكثر ثم من ذلك بعد أن بقي منه شيء وما باع  
شائع فله الشفعة بمافي كذا في السراج الوهاج • الشفع إذا ادعى رقبه الدار المشفوعة أنها له  
لأب الشفعة تبطل شفعته وإن طلب الشفعة ثم ادعى رقبه الدار المشفوعة أنها له لا تنفع دعواه كذا في فتاوى  
قاضي خان • وإن صالح من شفعته على عرض بطلت الشفعة ورذالعوض لأن حق الشفعة ثبت بخلاف  
القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتراض ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشرط قبل الفاسد أولى  
فلو قال الشفع أسقطت شفعتي فيما اشترت على أن تسقط شفعتك فيما اشترت فانه تسقط شفعته وإن لم يسقط  
المشتري شفعته فيما اشترى الشفع وإسقاط الشفعة بالعوض المأثري شرط فاسد لأنه غير ملائم لانه اعتبار من  
عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة هكذا في الكافي • وإن كلف الشفع شيئا وجار باع نصيبه  
الذي يشفع فيه كان له أن يطلب الشفعة بالجوار كذا في البدائع • سئل أبو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب  
الشفعة قال تبطل شفعته كذا قال ليث بن سائور قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا تبطل روى عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى • وهو المختار كذا في الخلاصة والمقدمات • ولو كان  
المشتري واقفا سلم الشفع على ابن المشتري بطلت شفعته بخلاف ما إذا سلم على المشتري فإن سلم على  
أحدهما بأن قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سلت الشفع أنه سلم على الابن أو على الابن أو على الابن فإن قال  
على الابن لا تبطل شفعته وإن قال على الابن تبطل شفعته وإن اختلفا فقال المشتري سلت على ابني وقد بطلت  
شفعتك وقال الشفع سلت عليك فالتقول قول الشفع كذا في الذخيرة • ولو أخبر ببيع الدار فقال  
الحمد لله فقد أديت شفعتها أو قال سبحان الله فقد أديت شفعتها فهو على شفعته في رواية محمد رحمه الله تعالى  
كذا في البدائع • سمع البيع فقال الحمد لله قد طلبت شفعتها لا تبطل في المختار كذا في الوجيز للكردي •  
وقال الناطقي على قياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت أو كيف أصبحت إذا قال للمشتري حين أقصه  
أطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته كذا في التاليف • وكذلك لو قال (شفعة مراست خواسم  
ويافتم) فهو على هذا كذا في الذخيرة • ولو أنه عن حوائجه أو عرض عليه حاجة ثم طلبها بطلت شفعته  
وإن سلمه عن غيرها فآخره ثم طلبها بطلت شفعته كذا في المقدمات • دارية فقال البدائع أو المشتري



للشفعة أربعان كل خصومة إن قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبالة شفعة لشفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى إن كان بحال لوعلم بذلك لا يبرئها كذا في المحيط • ولو أخبر بالبيع وهو في الصلاة فمضى فيها فإن كان في الفرض لا تبطل شفعة وكذا إذا كان في الواجب وإن كان في السنة فكذلك لأن هذه السنن الراتبية في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعاً كالأربع قبل الظهر حتى لو أخر بعد ما صلى ركعتين فوصل بهما الشفع الثاني لم تبطل شفعة لأنهما بمنزلة صلاة واحدة واجبة كذا في البدائع • في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي واقعات الناطقي إذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعاً واستأنف من محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شفعة قال الصدر الشهيد والخيار أنه تبطل لأنه غير محذور كذا في الذخيرة والمحيط والمضمرات والكبرى • وفي فتاوى (أبو) أخبر وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ الإمام من الصلاة إن كان قريباً بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والافقية اختلاف المشايخ ولو أخبره بعد ما كان قد أتم الصلاة فلم يطلب حتى قرأ الدعوات إلى قوله ربنا آتينا في الدنيا حسنة ثم سلم تبطل كذا في التتارخانية في الفصل الحادي عشر فيما تبطل شفعة • وفي النوازل إذا أراد أن يفتح الصلاة مع الإمام بجماعة فلم يذهب في طلبها تبطل شفعة كذا في التتارخانية في الفصل الثالث عشر في طلب الشفعة • والله أعلم

### (الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والهادية في الشفعة)

الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري إما أن يرجع إلى الثمن وإما أن يرجع إلى المبيع أما الذي يرجع إلى الثمن فلا يخالو إما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن وإما أن يقع في قدره وإما أن يقع في صفته فإن وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريت بمائة دينار وقال الشفيع بألف درهم فالقول قول المشتري لأن المشتري أعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس إليه كذا في البدائع • وإذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري ولا يتصلان ولو أقاماً بالينة فالينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بالينة بينة المشتري وإذا ادعى المشتري غنا وادعى البائع أقل منه ولم يقض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر من الثمن وان كان وأبهما نكل ظهر أن الثمن ما بقوله الآخر فأخذها الشفيع بذلك وإن حلفا يفسخ القاضي البيع بينهما ويأخذها الشفيع بقول البائع وإن كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري إن شاء ولم يلتفت إلى قول البائع ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بألف وقبض الثمن يأخذها الشفيع بالألف ولو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلتفت إلى قوله كذا في الهداية • ولو اشتري داراً بعرض ولم يتقبض حتى هلك العرض وانقضى البيع فيما بين البائع والمشتري أو كان المشتري قبض الدار ولم يسل العرض حتى هلك أو انقضى البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع عيئه فإن أقام أحدهما بينة قبلت بينته وإن أقاماً جميعاً بالينة فالينة بينة البائع عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا في قيمة البناء واتفقا على أن قيمة الساحة ألف أو اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعاً فإن اختلفا في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع عيئه وإن اختلفا في قيمة البناء والساحة فإن الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري فإن قامت لأحدهما بينة قبلت وإن أقاماً جميعاً بالينة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بالينة بينة الشفيع على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى بالينة بينة المشتري على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن اختلفا في حصة الثمن بأن قال المشتري اشتريت بثمن معلوم وقال الشفيع لا بل اشتريته بثمن مؤجل فالقول قول المشتري وأما الذي يرجع إلى المبيع فهو أن يختلف فيما وقع عليه البيع أنه وقع عليه بصفة واحدة أم بصفة فتنزحوا إذا اشتري داراً فقال المشتري اشتريت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشتريتها جميعاً بألفين فالقول قول الشفيع وأبهما أقاماً بالينة قبلت وإن أقاماً جميعاً بالينة ولم يوتا وقتاً فالينة بينة المشتري عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله

تعالى بالينة بينة الشفيع هكذا في البدائع • وفي المتن ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل داراً ولها شفعان فأقضى إليه أحدهما يطلب شفعة وقال له المشتري اني اشتريتها بألف فشفعة الشفيع في ذلك وأخذها بألف ثم إن الشفيع الثاني جاء فأقام بينة أن المشتري كان اشتراها بمائة فاشفع الشفيع الثاني بأخذ من الشفيع الأول نصفها ويدفع إليه ما بقي درهم وخمسين ويرجع الشفيع الأول على المشتري بما بقي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الأول نصف الدار بمائة وفيه أيضاً رجل اشترى من رجل داراً وقبضها فجاء الشفيع فطلب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بألفين وقال الشفيع لا بل اشتريتها بألف ولم يكن للشفيع بينة وحلف المشتري على ما ذكر وأخذ الشفيع بألف درهم ثم قدم شفيع آخر فأقام بينة على الشفيع الأول أن البائع كان باع هذه الدار من فلان بألف فانه يأخذ نصف الدار بمائة ويرجع الشفيع الأول على المشتري بمائة مائة نصف الدار الذي أخذ الشفيع الثاني ويقال للشفيع الأول ان ثلث أعدالينة على المشتري من قبل النصف الذي في يدي والافلاشي لك ومعنى المسألة أن الشفيع الأول لو قال للمشتري ان الشفيع الثاني أثبت بالينة أن الشراء كان بألف فيكون بمائة النصف الذي في يدي خمسمائة على أن أرجع عليك بمائة ليس له ذلك إلا إذا أعاد البينة أن الشراء كان بألف لما أشار إليه في الكتاب أن الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه أن بينة الشفيع الثاني لما علمت في نصف الدار ثبت الشراء بألف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيع الثاني لا في حق النصف الذي في يد الشفيع الأول فيحتاج الشفيع الأول إلى إعادة البينة لثبت الشراء بالألف في النصف الذي في يده فيستحق الرجوع على المشتري بالمائة الزائدة كذا في المحيط • وفي الفتاوى العينية ولو اشترى داراً فجاء الشفيع فأخذها بألف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينة أن المشتري اشتراها بمائة قبلت بينته ولو صدق المشتري أو لا فيبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التتارخانية • اتفق البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع وأنكر الشفيع فالقول قولهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا شفعة للشفيع لأن البيع ثبت باقرارهما وانما ثبت على الوجه الذي أقرأ به وفي الجامع إذا ادعى البائع الخيار وأنكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحساناً لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط والبائع يدعي أحداث الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار فأنكر البائع والشفيع ذلك فالقول قول البائع ويأخذها الشفيع كذا في المحيط • رجلان تسابعا فطلب الشفيع انشفة بضميرته ما فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة وصدقه المشتري على ذلك لا يصدقان على الشفيع بل القول لمن ادعى جواره إلا إذا كان الحال يدل عليه بأن كان المبيع كثيراً القيمة وقد بيع بثمن قليل لا يباع به مثله فحينئذ يكون القول لهما ولا شفعة للشفيع كذا في خزانة المفتين • في المتن باع داراً من رجل ثم إن المشتري والبائع تصادقا أن البيع كان فاسداً وقال الشفيع كان جائزاً فالقول قول الشفيع ولا أصدقهما على فساد البيع في حق الشفيع بشي ولو ادعاه أحدهما أو أكره الآخر أجعل القول فيه قول الذي يدعي الصحة فإذا زعم أن البيع كان فاسداً بشي أجعل القول فيه قول من يدعي الفساد فاني أصدقهما ولا أجعل للشفيع شفعة يريد بهذا أن البائع مع المشتري إذا اتفقا على فساد البيع بسبب لو اختلف البائع والمشتري فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب لا يصدق فالقول قول من يدعي الجواز نحو أن يدعي أحدهما أجلاً فاسداً أو خياراً فاسداً فإذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدقان في حق الشفيع وإذا اتفقا على فساد البيع بسبب لو اختلفا فيما بينهما في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعي الفساد فإذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدقان في حق الشفيع وبين ذلك في المتن فقال المشتري للبائع بعثتني بألف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم أصدقهما على الشفيع ولو قال بعثتني بصدقة البائع فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المتن وجعل القدوري في كتابه المذكور في المتن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين عنه قال القدوري كان أبو يوسف رحمه الله تعالى على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعثتني بألف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعثتني بألف درهم فقال قول البائع ولو قال المشتري بعثتني بخمر أو خنزير وقال البائع بعثتني بألف درهم فالقول قول



المشتري لان البيع بخمر لا جواز له بحال وانما يجعل القول قول من يدعي الجواز في عقده جواز بحال بخلاف  
البيع بأجل فاسد أو بألف وورط من خرفا ما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا اتفق على  
الفساد وكذب ما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كالأفق على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبها  
فيه الشفيع كذا في الذخيرة • اشترى عشر الضعة بفن كثير ثم بقيت بها بقرن قتل فله الشفعة في العشر دون  
الباقي فلو أراد أن يحلفه بالله ما أردت بذلك ابطال شفيعي لم يكن له ذلك لانه لو أقربه لا يلزمه ولو استخلفه بالله  
ما كان البيع الاول بطلته فله ذلك لانه معنى لو أقربه يلزمه وهو خصم وهو تأويل ما ذكر في الكتاب انه اذا أراد  
الاستحلاف أنه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك أي اذا ادعى أن البيع الاول كان بطلته كذا في القنية •  
في الاجناس اذا قال المشتري اشترت هذه الدار لابني الصغير وانكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري ان كان  
الشفيع أقر أن له ابنا صغيرا وان أنكر أن له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم أنه ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا  
وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا في الذخيرة • واذا اشترى  
من امرأة فأراد أن يشهد عليها فلم يجد من يعرفه الا من له الشفعة فان شهدتهم لا تجوز عليهما ان أنكرت ذلك  
كذا في المحيط • واذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع ان كان البائع يدعي  
تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما  
لانهما بهذه الشهادة لا يجوز ان إلى أيهما مغنا ولا يدفعان عنه مغنا واذا شهد البائعان على الشفيع بتسليم  
الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم إلى  
المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما أما البناء فاما كانا خصمين في هذه الدار هذا  
اذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهد على المشتري بتسليم الدار إلى الشفيع فانه لا تقبل  
شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب أو في يد المشتري وسواء ادعى الاب أو لم يدع كذا في المحيط • وان كانت  
الدار لثلاثة نفر فشهد اثنان منهم أنهم جميعا باعوا من فلان وادعى ذلك فلان وحده الشريك لم تجز شهادتهم  
على الشريك وللشفيع أن يأخذ ثلثي الدار بالشفعة وان أنكر المشتري الشراء فأقربه الشراء جميعا فشهدتهم  
أيضا باطلة وللشفيع أن يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا في المبسوط • واذا وكل الرجل رجلا بشراء دار أو بيعها  
فاشترى أو باع وشهد ابنا الموكل على الشفيع بتسليم الشفعة فان كان التوكيل بالشراء لا تقبل شهادتهما سواء  
كانت الدار في يد البائع أو في يد الوكيل أو في يد الموكل وان كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل  
أو في يد الوكيل لا تقبل شهادتهما لانهما يشهدان على أيهما بقدر المال لا يهملان وان كانت الدار في يد المشتري  
تقبل شهادتهما كذا في المحيط • واذا شهد البائعان على المشتري أن الشفيع قد طلب الشفعة حين علم بالشراء  
والشفيع مقترأنه منذ أيام وقال المشتري ما طلب الشفعة فشهدا بالبائع باطلة وكذلك شهادة أولادهما  
كألو شهدا على المشتري بتسليم الدار إلى الشفيع وان قال الشفيع لم أعلم بالشراء الا الساعة فالقول قوله مع  
يمينه فان شهد البائعان أنه علم منذ أيام فشهدا باطلة ان كانت الدار في أيديهما أو في يد المشتري كذا  
في المبسوط • قامت بينة أن الشفيع سلم الشفعة وقامت بينة أن البائع والمشتري سلم الدار قضى بها للذي  
في يده كذا في محيط السرخسي • واذا كفل رجلا بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار إلى الشفيع  
بالشفعة فشهدا باطلة وكذلك ان شهد أن الشفيع سلم الشفعة فشهدا بالبائعين في ذلك لا تقبل شهادتهما  
كذا في المبسوط • اذا أقر المشتري انه اشترى هذه الدار بألف درهم وأخذها الشفيع بذلك ثم ادعى البائع  
أن الفين ألفان وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وكان المشتري أن يرجع على الشفيع بألف آخر وان أقر أن  
الفين ألفان لم يرجع على الشفيع بألف آخر وكذلك اذا ادعى البائع أنه باعها من هذا المشتري بعرض يمينه  
وأقام على ذلك بينة فالقاضي يسمع بينته ويقضي له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة ذلك العرض  
فان كان ما أخذ المشتري وذلك ألف أقل من قيمة العرض رجع على الشفيع بما زاد على ألف الى تمام قيمة  
العرض وان كان أكثر من قيمة العرض رجع الشفيع عليه بما زاد على قيمة العرض الى تمام ألفا واذا  
تزوج امرأة على داو على أن تزده على الزوج ألفا حتى وجبت الشفعة في حصة ألف عند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى فان اختلفا في مهرها وقت العقد قال الزوج كان مهر مثلها ألفا وللشفيع نصف الدار

وقال الشفيع كان مهر مثلها خمسمائة وثلثا الدار فالقول قول الزوج مع يمينه وان أقام البينة فاليمينه  
للمشتري عندهما كالأختلاف في مقدار قيمة البناء الهالك واذا ادعى على رجل حق في أرض أو دار فصالحه  
على دار فالشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى فان اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعي  
وهو المأخوذ منه الدار وان أقام البينة على قيمته ذكرها أن البينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى هكذا في المحيط • واذا اشترى الرجل دارا بألف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري  
أحدثت فيها هذا البناء وكذب الشفيع فالقول قول المشتري وان أقام البينة بينة الشفيع وعلى هذا  
اختلفا فسمما في شجر الارض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان محققا حتى اذا قال أحدثت فيها هذه  
الاشجار أمس لم يصدق على ذلك وكذلك فيما أشبهه من البناء وغيره وان قال اشترتها منذ عشرين سنة وأحدثت  
فيها هذا فالقول قوله كذا في المبسوط • ولو قال المشتري باعني الارض ثم وهب لي البناء أو قال وهب لي  
البناء ثم باعني الارض وقال الشفيع بل اشتريتها معا فالقول للمشتري وبأخذ المبيع يلا بناء ان شاء كذا  
في محيط السرخسي • وان قال البائع لم أهب لك البناء فالقول قوله مع يمينه وبأخذ بناءه وان قال قد  
وهبته لك كاتب الهبة جائزة كذا في المبسوط • ولو قال المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه  
الدار ثم اشترت بقيتها وقال الشفيع لا بل اشترت الكل فالشفيع الشفعة فيما أقر أنه اشترى ولا شفعة فيما  
ادعى من الهبة وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المشتري عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى لانها تثبت زيادة الهبة وينبغي أن تكون البينة بينة الشفيع عند محمد رحمه الله تعالى لانها  
تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع • وان أقربه البيت للمشتري وادعى المشتري أن الهبة كانت قبل  
الشراء فلا شفعة للجار لانه شريك في الحقوق وقت شراء الباقي والجار يقول لا بل كان الشراء قبل الهبة  
ولي الشفعة فيما اشترت فالقول قول الشفيع واذا قامت البينة على الهبة قبل الشراء فان صاحبها أولى  
بالشفعة من الجار كذا في المحيط • فان جحد البائع هبة البيت كلن القول قوله مع يمينه وان صدق البائع  
المشتري فيما قال كان البيت للموهر وبه ولا يصدق ان على ابطال الشفعة في الدار الا أن تقوم البينة على الهبة  
قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيقدم على الجار كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اشترى  
دارين ولههما شفع ملامق فقال المشتري اشترت واحدة بعد واحدة فأشترى بك في الثانية وقال  
الشفيع لا بل اشترتاهما صفقة واحدة فلي الشفعة فيها جميعا فالقول قول الشفيع لان المشتري أقر بشرايتهما  
وذلك سبب لثبوت الحق ثم يدعي حقا لنفسه بدعي نفريق الصفقة فلا يقبل قوله الا بينة وكذلك اذا قال  
اشترت نصفان ثم قال الشفيع اشترت الكل صفقة واحدة فالقول للشفيع • ولو قال المشتري اشترت  
ربعا ثم ثلاثة أرباع فلك الربع وقال الشفيع بل اشترت ثلاثة أرباع ثم ربعا فالقول للشفيع لان المشتري أقر  
بشراء ثلاثة أرباع وهو سبب لثبوت حق الشفيع ثم ادعى ما يقطعه وهو تقدم الربع في البيع فلا يصدق  
ولو قال المشتري اشترت صفقة واحدة وقال الشفيع اشترت نصفان فأخذ النصف فالقول للمشتري  
وبأخذ الشفيع الكل أو يدع كذا في محيط السرخسي • رجل أقام البينة انه اشترى هذه الدار من فلان  
بألف درهم وأقام آخر البينة انه اشترى منه هذا البيت بطريقة بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت لصاحب  
الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولو لم يوقت شهود صاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت بقيمة  
الدار للذي أقام البينة على انه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لانه لم يثبت سبق شراء أحدهما  
ولو كانت الدار من متلازقين فأقام رجل بينة انه اشترى احدهما منذ شهر بألف درهم وأقام آخر بينة انه  
اشترى الاخرى منذ شهرين قضيت له بشراهما هذه الدار منذ شهرين كما وقت شهوده وجعلت له الشفعة في الدار  
الاخرى ولو لم يوقتا قضيت لكل واحد منهما ما داره ولم أض بالشفعة له وكذلك لو كان أحدهما قبض الدار  
ولم يقبض الاخر ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في المبسوط •  
رجل اشترى دارا فدعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول قول المشتري  
والبينة بينة الشفيع كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم



(الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة وما يصل به)

وإذا أقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بينة أنه اشتراها من صاحبها إذا كان صاحبها غائبا حتى لو حضر صاحبها بعد إقامة المشتري البينة على الشراء منه وصحة فقه فيما أقره من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يد الشفيع ويسلم إلى البائع لأنهم اتفقوا على أن أصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف صاحبها بالله ما بعتهما من هذا المشتري فإذا حلف حينئذ رد الدار عليه فإن قامت بينة بمحضرها صاحبها أنه باعها من المشتري ثبت الشراء وتسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البينة من المشتري ومن الشفيع وأن أقر البائع بالبيع وأنه كسر المشتري والدار في يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط • وإذا أقر المشتري بالشراء وقال ليس فلان فلان فها شفعة سألت الوكيل البينة على الحق الذي وجبت له به الشفعة من شركة أو جوار فإذا أقامها قضيت له بالشفعة وذلك بأن يقيم البينة على أن الدار التي إلى جنب المبيعة ملك لموكة فلان فإذا أقام البينة أن الدار التي إلى جنب الدار المبيعة في يده موكة لم أقبل ذلك منه قال ولا أقبل من ذلك شهادة ابن الوكيل وأبويه وزوجته ولا شهادة المولى إذا كان الوكيل أو المولى عبدا له أو مكاتبا كذا في المبسوط • وإذا أراد إثبات الشفعة بالشركة فأقام بينة أن لموكة فلان نصيبا من هذه الدار المبيعة ولم ينو أمقذاره لا يقبل ذلك منه ولا يقضي له بالشفعة كذا في الذخيرة • وإذا وكل رجل رجلا بأخذ داره بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل وإذا أخذها الوكيل بما اشتراها المشتري لزم الموكل وإن كان ذلك غمنا كثيرا بحيث لا يتغابن الناس فيه سواء أخذها بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط • وإذا وكل رجل الشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة فأظهر الشفيع ذلك فليس له أن يأخذها لأن طلبه لغيره تسليم منه للشفعة فأما طلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلما للشفعة فإذا طلبه لغيره أولى ولما كان إظهاره ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه أن يكون المشتري حاضر أو غير حاضر فإن أسر ذلك حتى أخذها ثم علم بذلك فإن كان المشتري سلمها إليه بغير حكم فهو جائز وهي لا تضره لأنه ظهر أنه كان مسلما للشفعة ولكن تسليم المشتري إليه سحبا بغير قضاء بمنزلة البيع المبتدأ فكأنه اشتراها فلا تضره ما سلم الشفعة وإن كان القاضي قضى بها فإنها ترد على المشتري الأول لأنه لما ظهر أنه كان مسلما للشفعة تبين أن القاضي قضى على المشتري الأول بغير سبب فيكون قضاؤه باطلا فترد الدار عليه كذا في المبسوط • ولا يصح توكيل الشفيع المشتري بأخذ الشفعة سواء كانت الدار في يده أم في يد البائع كذا في المحيط • ولو وكل البائع بالأخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز ذلك وإذا قال قد وكلت بطلب الشفعة بكذا درهما وأخذها فإن كان الشراء وقع بذلك أو بأقل فهو وكيل وإن كان بأكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلت بطلبها إن كان فلان اشتراها فإذا اشتراها غيره لا يكون وكلا • وإذا وكل رجلا بالشفعة فلا حد لها أن يجازمها الآخر ولا يأخذ أحدهما بدون الآخر وإذا سلم أحدهما للشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط • وإذا وكل وكلا بأخذ الشفعة فليس للوكيل أن يوكل غيره إلا أن يكون الأمر أجاز ما صنع فإن أجاز ما صنع ووكل الوكيل وكلا وأجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني أن يوكل غيره الوكيل بالشفعة إذا سلم الشفعة ذكر في شفعة الأصل أنه ان سلم في مجلس القاضي صح وإن سلم في غير مجلس القاضي لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب الشفعة جواز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحل فيه خلافا وذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن تسليمه في غير مجلس القاضي صح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وتبين بما ذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط • وإذا كان للدار شفيعان فوكلا رجلا واحدا يأخذها فسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي وأخذها كلها للآخر فهو جائز وإن قال عند القاضي قد سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال انما طلبت شفعة الآخر لم يكن له ذلك حتى يبين لأيهما سلم فيه ولا يجزأ يأخذ كذا في المبسوط الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة

وإذا

وإذا ادعى المشتري التسليم أن ادعى التسليم على الموكل وبطلب عين الوكيل بالله ما تعلم أن الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب عين الموكل بالله ما سلمني الشفعة فإن طلب عين الوكيل فالقاضي لا يحلفه وإن طلب عين الموكل فالقاضي يقول له سلم الدار إلى الوكيل ليأخذها لموكة بالشفعة وانطلق وأطلب عين الموكل وإن ادعى التسليم على الوكيل وبطلب عينه فالقاضي لا يحلفه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضي فشهدا بيمينهما باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان عليه أنه قد سلم عند القاضي ثم عزل قبل أن يقضي عليه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أقر الوكيل عند القاضي أنه قد سلم الشفعة عند غير قاض أو عند قاض آخر فأقره صحيح ويكون هذا بمنزلة إنشاء التسليم عند هذا القاضي كذا في المحيط • وإذا شهد ابن الوكيل أو ابن الموكل أن الوكيل قد سلم الشفعة عند غير قاض أجزت شهادتهم ولا تجوز شهادة ابني الموكل على الوكالة ولا شهادة ابني الوكيل كذا في المبسوط • ولو وكل رجلا ببيع داره فباعها بألف ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك للأمر ليس للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا بألف كذا في محيط السرخسي • الوكيل بشراء الدار إذا اشتري وقبض فجاء الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وإن كان بعد تسليم الوكيل إلى الموكل لا يصح وتسلط شفيعته وهو المختار كذا في خزائن المفتين والفتاوى الكبرى • وهكذا في المتون • إذا كان البائع وكيل الغائب فالشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يده لأنه عاقد وكذا إذا كان البائع رصيا لميت فيما يجوز بيعه كذا في السراج الوهاج • ولو حال المشتري قبل أن يخصمه الشفيع اشترت فلان وسلم إليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو أقر بذلك بعد ما خصمه الشفيع لم تسقط الخصومة عنه ولو أقام بينة أنه قال قبل شرائه أنه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقتل كذا في محيط السرخسي • ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له أن يخصم في غيرها لأن الوكالة تقيد بالتقيد وقد قيد الوكالة بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائزا وله أن يخصم في كل شفعة تحدث له كما يخصم في كل شفعة واجبة له ولا يخصم بدین ولا حق سوى الشفعة لتقيد الوكالة إلا في ثبت الحق الذي يطلب به الشفعة إذا وكل رجلا بطلب شفعة له فأخذها ثم جاء مدعي يدعي في الدار شيئا قالو كبل ليس يخصم له ولو وجد في الدار عيبا كان له أن يردّها به ولا ينظر في ذلك إلى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط • ولو وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض ليس له أن يطلب شفيعته وله أن يقبض شفعة فقه قضى بها للموكل كذا في محيط السرخسي • وإذا وكله بطلب شفعة له فجاء الوكيل وقد غرق بنا الدار وأحرق فحبل الأرض فأخذ بجميع الثمن فإرض الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط • ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة أن يكف عنه مدة على أنه على خصومته وشفيعته جاز كذا في محيط السرخسي • وإن مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفيعته فإذا مضى الاجل وعلم بموته فلم يطلب أو لم يبعث وكلا آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان الحكم في الابتداء قبل أن يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذلك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب الثاني عشر في شفعة الصبي)

الصغير كالكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط • قال والحمل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فإن وضعت لأقل من ستة أشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وإن جاءت به لستة أشهر فصاعد امتد وقع الشراء فانه لا شفعة له لأنه لم يثبت وجوده وقت البيع لا حقيقة ولا حكما إلا أن يكون أبوه مات قبل البيع وورث الحمل منه حينئذ يستحق الشفعة وإن جاءت بالولد لستة أشهر فصاعدا لأن وجوده وقت البيع ثابت حكما لما ورث من أبيه ثم إذا أوجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرعا في استثناء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصي الجد ثم الوصي الذي نصبه القاضي فإن لم يكن أحد



من هو لا فهو على شفعته اذا ادركه فاذا ادركه فقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختر رد النكاح او طلب  
الشفعة فأيهما كان أو لا يجوز رطل الثاني والحيث في ذلك أن يقول طلبتها أي الشفعة والخيار وإذا كان  
له أحد من هؤلاء طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهو  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإذا سلم الاب والوصي ومن هو عنهما شفعة الصغير صح  
سليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو بلغ الصبي لا يكون له أن يأخذها بالشفعة  
سواء كان التسليم في مجلس القاضى أو في غير مجلس القاضى هكذا في المحيط • ولو كان المشتري اشترى  
الدار بأكثر من قيمتها بما لا يتفان الناس في مثله والصبي تشفعها فبطلت الاب ذلك من أصحابنا من يقول  
يصح التسليم هنا عند محمد رحمه الله تعالى أيضا والأصح أنه لا يصح التسليم عندهم جميعا لأنه لا يمكن الاخذ  
لكثرة الثمن وسكونه عن الطلب وتسليمه انما يصح اذا كان مال الكالا خذ في حق الصبي على حقه اذا بلغ كذا  
في المبسوط • وإذا سلم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز  
وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ولا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي • اشترى دارا  
لابنه الصغير والاب شفعها كان للاب أن يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف  
يأخذ بقول اشترى وأخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة  
منفعة للصغير بأن وقع الشراء بغير بيع بأن كان قيمة الدار مثلا عشرة وقد اشترى الوصي بأحد عشر فان  
القيمة اليسير يتصل من الوصي في تصرفه مع الاجانب وبأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الثمن فاذا كانت  
الحالة هذه كان اخذ الوصي بالشفعة منتفعا به في حق الصغير وكان للوصي أن يأخذ بالشفعة على قياس  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كما في شراء الوصي شيئا  
من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير بأن وقع شراء الدار  
للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي أن يشتري شيئا من مال اليتيم لنفسه  
بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم رفع الامر الى القاضى  
حتى ينصب قضاة الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم القيم بثلث الثمن الى الوصي هكذا  
في المحيط • اشترى الاب دارا وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير قيس الذي  
بلغ أن يأخذها بالشفعة لأن الاب كان متكاملا أخذها بالشفعة لأن الشراء لا ينافي الاخذ بالشفعة فسكونه  
يكون مبطلا للشفعة ولو باع الاب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تحل  
شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير كان له أن يأخذها لأن الاب هنا لا يمكن من الاخذ بالشفعة لكونه باعها  
ومكوث من لا يمكن الاخذ لا يكون مبطلا وأما الوصي اذا اشترى دارا لنفسه أو باع دارا له والصبي تشفعها  
فلم يطلب الوصي شفعته فالقيم على شفعته اذا بلغ كذا في الذخيرة • وهكذا في محيط السرخسي • ويجب  
أن يكون الجواب في شراء الاب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعها على التفصيل وان لم يكن للصبي في هذا  
الاخذ ضرر بأن وقع شراء الاب الدار بمثل القيمة أو بأكثر من القيمة مقدار ما يتفان الناس في مثله لا تكون  
للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بأن وقع شراء الاب بأكثر من القيمة مقدار  
ما لا يتفان الناس فيه • ان له الشفعة اذا بلغ لأن الاب لا يمكن التصرف في مال الصغير مع نفسه على وجه  
الضرر فلم يكن الاب متكاملا في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون مكونه مبطلا للشفعة كذا في المحيط • اذا مال  
الاب أو الوصي اشترى هذه الدار بألف درهم للصغير فقال له الشفع ان الله فقلت اشترى بها بجمجمة  
فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بألف درهم حتى يقيم القيمة على المشتري بجمجمة كذا في التارخانية •  
الاب اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في الثمن فالقول قول الاب لأنه يشكر حق التملك  
للشفيع عما يدعيه ولا يمين عليه لأن التناول لا يثبت كذا في محيط السرخسي • والله أعلم

(الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض)

من اشترى لا يجوز له أن يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة وأما أن يكون

بماله مثل

بماله مثل كالموزونات والمتفاوتة كالنوب والعبد وهو ذلك فان كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بماله وان كان  
بماله مثل له يأخذ بقيمته عند عامة العلماء ولو ساءل دارا بدار فشفيع كل واحدة من الدارين أن يأخذ  
بقيمتها لأن الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج ما لو اشترى دارا بعرض ولم  
يقبضها حتى ملك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري والشفيع الشفعة وكذا لو كان المشتري قبض  
الدار ولم يسلم العرض حتى ملك ثم الشفع انما يأخذ بما وجب بالعقد لا بما أعطى بدلا من الواجب حتى لو اشترى  
الدار بالدرهم أو بالدينار ثم دفع مكانه عرضا فالشفيع يأخذ بالدرهم لا بالدينار كذا في البدائع • وإذا  
اشترى دارا بعبد بعينه فالشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندنا فان مات العبد قبل أن يقبضه البائع  
انقضت الشراء والشفيع أن يأخذها بقيمة العبد عندنا وكذلك ان أبطل البائع البيع بعيب وجد به العبد  
وان لم يكن شيء من ذلك وأخذ الشفع الدار من البائع أخذها بقيمتها والعبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه وان  
أخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض أو دخله عيب فان القيمة للبائع  
كذا في المبسوط • قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه وأخذ الشفع الدار  
بقيمة العبد بقضاء القاضى ثم استحق العبد بطلت الشفعة وأخذ الدار من الشفع وهذا اذا أخذ الشفع  
الدار بقيمة العبد بقضاء القاضى وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشفع بقيمة العبد بغير قضاء ان كان قد  
سعى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار  
سبيل ويجعل ذلك يعمد ابتداء ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وان لم يكن سعى للشفيع قيمة العبد كذا  
وكذا ولكن قال سلت الدار لك بقيمة العبد كان للمشتري أن يسترد الدار من الشفع كذا في المحيط • وان  
اشترى دارا بعبد ثم وجد بالعبد عيبا فردة أخذها الشفع بقيمة العبد صحيحا لأن البعد دخل في العقد  
بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفع على الوجه الذي صار مستحقا بالعقد ولو اشترى عبدا اذ اره هذا  
وشراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط • وإذا اشترى دارا بعبد غيره وأجاز صاحب العبد الشراء  
فالشفيع الشفعة واذا وقع الشراء بمكيل أو موزون بعينه واستحق المكيل أو الموزون فقد بطلت الشفعة لأن  
المكيل أو الموزون اذا كان بعينه فهو والعبد سواء وان كان المكيل أو الموزون في الذمة فأراده ذلك ثم استحق  
ذلك فشفعة الشفع على حالها لأن المكيل أو الموزون اذا كان في الذمة فهو والدرهم سواء وفي المشتق ابن  
جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من آخر دارا بالكوفة بكذا ثم اشتري دارا بغيره بكذا ثم اشتري  
خاصة الشفع في الدار بغيره بكذا ثم اشتري دارا بالكوفة بكذا ثم اشتري دارا بغيره بكذا ثم اشتري  
حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بغيره وان شاء سلم له الدار وأخذ منه بكذا ثم اشتري  
وسلم وقال في موضع آخر من المشتق ان كان قيمة الكثر في الموضعين سواء أعطاه الكثر حيث قضى له بالشفعة  
فان كانت القيمة متفاضلة نظر في ذلك ان كان الكثر في الموضع الذي يريد الشفع أن يعطى أغلا فذلك الى  
الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وان كان أرخص فرضى به المشتري فذلك اليه وان تساوى أعطى المشتري  
قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوى في موضع الشراء كذا في المحيط • ولو اشترى دارا بكذا ثم رطب فيها  
الشفيع بعد ما انقطع الرطب من أيدي الناس فانه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا في الكافي • والله أعلم

(الباب الرابع عشر في شفع الشفع في البيع والاتاة وما يتصل بذلك)

مشتري الدار اذا وجد بالدار عيبا بعد ما قبضها وردها بالبائع وكان ذلك بعد ما سلم الشفع الشفعة فالشفيع  
أن يأخذها بالشفعة ان كان الرد بالعيب بغير قضاء فاض ولو كان الرد بقضاء فاض فليس للشفيع أن يأخذها  
وان كان الرد بالعيب قبل قبض الدار فان كان بقضاء فلا شفعة للشفيع وان كان بغير قضاء فكذلك عند محمد  
رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا  
للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وان كان المشتري رد الدار بغيره أو بغيره شرط لا يصدق  
للشفيع حق الشفعة حتى الرد قبل القبض أو بعد القبض بغيره أو بغيره بغيره كذا في المحيط •  
اذا سلم الشفع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار الى البائع ان كان الرد بسبب هو فحقه منه من كل وجه



نحو الرد بجوار الرؤية وبجوار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وان كان الرد بسبب هويج جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع حق الشفعة وأما إذا لم يسل الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هويج من كل وجه أو بسبب هويج من وجه يبيع جديد من وجه كذا في الذخيرة • وإذا اشترى الرجل دارا أو أرضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان البائع والمشتري تصادعا أن البيع كان نطيحة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لأن بيعه تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حتى أصلا فإقرارهما لا يتضمن بطلان حقه فتثبت النطيحة بإقرارهما فكان الرد بسبب النطيحة فلا يتجدد له حق الشفع • وفي المشتري رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري قال انما كنت اشتريتها للفلان وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقبل وأما أخذ هذا بالشفعة فهذا البيع فالقول قول الشفيع فان كان فلان غائبا لم يكن للشفيع أن يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وان قال المشتري أما أقيم اليه أن فلانا كان أمر في ذلك وان اشتريتها لم تقبل بيته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط • ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق رده ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان فيه الشفعة كذا في محيط السرخسي • والله أعلم

(الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر)

إذا اشترى نصراني من نصراني دارا بعتة أو دم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمتي من ذمتي دارا بخرم وتقاضا ثم صار الخمر خلا ثم أسلم البائع والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفيع أخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ نصف النخل ثم يرجع المشتري على البائع بنصف النخل ان كان النخل قائما في يده وان كان مستهلكا رجع عليه بنصف النخل كذا في المحيط • ولو اشترى ذمتي من ذمتي دارا بخرم أو خنزير وشفيعها ذمتي أو مسلم وجبت الشفعة عند أصحابنا رحمه الله تعالى ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفيع ذمتيا أخذ الدار بمن الخمر وبقية الخنزير وان كان مسلما أخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البدائع • داريعت بخرم ولها شفعان مسلم وكافر أخذ الكافر نصفها بنصف الخمر وأخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر وان كان الثمن خنازير أخذ كل واحد نصف القيمة كذا في محيط السرخسي • وان كان شفيعها مسلما وذمتيا فسلم الذي أخذها بنصف قيمة الخمر كالوكان مسلما عند العقد ولا يطل شفعته هكذا في الكافي • وإذا أسلم أحد المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة أو غير مقبوضة انتقض البيع ولكن لا يطل حق الشفيع في الشفعة فيأخذها الشفيع بقيمة الخمر ان كان هو مسلما أو كان المأخوذ منه مسلما وان كانا كافرين أخذها بمنثل ذلك الخمر وان كان اسلام أحد المتبايعين بعد قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يبيحهما وإذا باع الذي كنية أو بعة أو بيت نازرا فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط • ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تطل شفعة الشفيع لأن الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانفاد العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة • ولو باع المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي • وان أسلم المرتد البائع قبل أن يلحق بدار الحرب جزييه وللشفيع فيها الشفعة ولو كان اسلامه بعد ما لحق بدار الحرب وقيمة ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبعه جائزا وللشفيع فيها الشفعة أسلم أو لحق بدار الحرب • وإذا اشترى المسلم دارا والمرتد شفيعها وقيل في رده أو مات أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها ولا لورثته ولو كانت امرأة مرتدة ووجبت لها الشفعة فلحق بدار الحرب بطلت شفيعتها وان كانت المرتدة بائعة لدار والشفيع الشفعة وان كان الشفيع مرتدا أو مرتدة فسلم الشفعة جاز • ولو لم يسل وطلب أخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا أن يعلم فان أبطل القاضي شفيعته ثم أسلم فلا شفعة له وان وقضه القاضي حتى ينظر ثم أسلم فهو على شفيعته وهذا اذا كان طلب

الشفعة حين علم بالشراء فان لم يكن طلب الى ان أسلم فلا شفعة له تركه طلب المواثبة بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قبضة ميراثه ثم قسم الميراث كان لورثته الشفعة وإذا اشترى المرتد دارا من مسلم أو ذمتي بخرم فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط • إذا اشترى الحربى المستأمن دارا ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفيعته متى لقيه لان لحاقه بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يطل شفعة الشفيع كذا في المحيط • وإذا اشترى المسلم دارا الاسلام دارا وشفيعها حربى مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفيعته علم بالشراء أو لم يعلم • وإذا اشترى الحربى المستأمن دارا وشفيعها حربى مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لان لحاق الشفيع بدار الحرب كونه فيما هو في دار الاسلام والدار المبيعة في دار الاسلام وان كان المشتري مع الشفيع في دار الحرب فان كان الشفيع مسلما أو ذمتيا فدخل دار الحرب فهو على شفيعته اذا علم فان دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفيعته وإذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر الى دار الحرب أو الى غيرهما فهو على شفيعته اذا كان على طلبه وإذا كان الشفيع حربيا مستأما فوكل بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة له كالومات بعد التوكيل بطلب الشفعة وان كان الشفيع مسلما أو ذمتيا فوكل مستأما من أهل الحرب ثم دخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته والشفيع على شفعته لان لحاق الوكيل بدار الحرب كونه وموت الوكيل يطل الوكالة ولا يطل شفعة الموكل فكذلك لحاقه كذا في المبسوط • وإذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم ثم أسلم أهل الدار فلا شفعة للشفيع • يجب أن يعلم أن كل حكم لا يقتضى قضاء القاضي فدار الاسلام ودار الحرب في حق ذلك الحكم على السواء وكل حكم يقتضى قضاء القاضي لا يثبت هذا الحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب لمباشرة بسبب ذلك الحكم في دار الحرب قطب الأول جواز البيع والشراء وصحة الاستيلاء ونفاذ العتق ووجوب الصوم والصلاة فان هذه الاحكام كلها من أحكام الاسلام وتجوز على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني الرضى فان المسلم اذا رضى في دار الحرب ثم صار في دار الاسلام لا يقام عليه الحد كذا في المحيط • والله أعلم

(الباب السادس عشر في شفعة في المرض)

إذا اشترى المريض دارا بألني درهم وفيها ألف درهم وله سوى ذلك ألف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما جاءه بقدر الثلث وذلك صحيح منه في حق الاجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وان باعها باللقين وقيمتها ثلاثة آلاف وشفيعها أجنبي فله أن يأخذها باللقين كذا في المبسوط • باع المريض دارا بألني وقيمتها ألفان ولا مال له غيرهما يقال للمشتري ان شئت خذها بثلثي اللقين والاندع وللشفيع أن يأخذها بألني وثلث ألف كذا في محيط السرخسي • وإذا باعها باللقين الى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالاجل باطل ولكن يخير المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤدى اللقين حاله يصل الى الورثة كمال حقهم وأتى ذلك فعل فالشفيع الشفعة يأخذها بألني درهم حاله وان باعها بثلاثة آلاف درهم الى سنة وقيمتها ألفان درهم ثم مات أجمعوا على أن الاجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الاجل في الثلث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى باعتبار الثمن فيجوز ثلثي الثمن وذلك ألف الف درهم ان شاء والا لثالث الثالث الى أجل وقال محمد رحمه الله تعالى باعتبار القيمة فيجوز ثلثي القيمة وذلك ألف وثلثمائة وثلثمائة وثلثون وثلث ان شاء والباقي عليه الى أجله كذا في المحيط • المريض اذا باع الدار من وارثه بمنثل قيمتها وشفيعها أجنبي فلا شفعة له لأن بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينا من أعيانه فاسد عنده الا اذا أجزأت الورثة ولن كل بمنثل القيمة وعندها جاز فيجب الشفعة ولو باعها من أجنبي والوارث شفيعها لا شفعة للوارث عنده أيضا لانه يصير كأنه باعها من وارثه ابتداء وعندها يجب الشفعة هذا اذا باع بمنثل القيمة فأما اذا باع وحلي بأن باع باللقين وقيمتها ثلاثة آلاف فان باع من الوارث وشفيعها أجنبي فلا شك أنه لا شفعة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر الحباية فيجب الشفعة • كذا في البدائع • والاصح ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط • ولو باع من أجنبي فكذلك لا شفعة للوارث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن الشفيع يأخذها بثلث القيمة بقوله تعالى



أو بشفعة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لأن الإجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذاً من المشتري لأن المحاباة قدر الثلث وهي نافذة في الالفين فلفت في حق المشتري فتلقوا في حق الشفعة هكذا في البدائع • ولو كان أحد الشفعين وارثاً أخذها الآخر ولو كان البيع في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز الإجازة باقي الورثة ولو كان الحط قبل أخذ الوارث فإن أخذ بطل الحط وإن ترك صحيح كذا في التارخانية نافلاً عن الغائية • مريض باع داره بألني درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفع الدار فلا شفعة للابن فيها لأنه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز وكذا في كتاب الوصايا أن على قولهم أنه أن يأخذها بقيمتها إن شاء والأصح ما ذكره هنا فإنه نص في الجامع على أنه قولهم جميعاً كذا في المبسوط • ولو كان له مال غير ما أجازت الورثة فله الشفعة اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين • وإذا باع المريض داراً وحيا فيها ثم برئ من مرضه والشفيع وارثه فإن لم يكن علم بالبيع إلى الآن فله أن يأخذها بالشفعة لأن المريض إذا تعقبه برء فهو عتله حالة الصحة وإن كان قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برئ من مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب السابع عشر في المقرقات)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير أن الشفع إذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعاً غير مة يوم يبيع الدار المنفوعة لا بطل به شفعته • وكذلك إن باع بعضها مقسوماً بما لا يلي جانب الدار المبيعة لا بطل به شفعته وإن باع بعضها مقسوماً بما يلي المبيعة بطل به شفعته • داران طرفيهما واحدة وأحدى الدارين بين رجلين والآخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره فلا تخرب الشفعة بالطريق فإن اقتسما الدار المشتركة فأصاب أحدهما بعض الدار مع كل الطريق الذي كان لها وأصاب الآخر بعض الدار بالطريق وفتح الذي لا طريق له نصيبه بأبلى الطريق الأعظم وهما جميعاً جاران للدار التي يفتق الذي صار الطريق له أحق بشفعتها فإن لم هو الشفعة أخذها الآخر بالجوار ولا بطل شفعته بسبب هذه القسمة كذا في المحط • لو أخذ الشفع الأرض بالشفعة بقي فيها أو غرس ثم استحق وكلف المشتق الشفع بالقطع فقطع البناء والغرس وجع الشفع على المشتري بالتمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لأعلى البائع إن كان أخذه هاتمه ولا على المشتري إن أخذه هاتمه معناه لا يرجع بما نقص بالقطع كذا في التحين • والشفعة عندنا على عدد الرؤس فإذا كانت دارين ثلاثة نفر لا حصة لهم نصيباً ولا خردسها قباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر أن الشفعة قضى بالنقص البيع بينهما نصيبان وإن باع صاحب السدس قضى بينهما نصيبين في الكل ولو أقطعتهم ففي الباقي لكل على عددهم ولو كان البعض غائباً قضى بها بين الحضور على عددهم وإذا قضى للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضى له بالنصف ولو حضر ثالث قضى له بثلث ما في يد كل واحد فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالكل لا يأخذ النصف إلا بالنصف كذا في الكافي • رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان ما اشتريتها منك كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة هذا إذا أقر أنه باع من فلان وفلان حاضر ينكر الشراء فأما إذا كان غائباً فلا حصة للشفيع مع المشتري كذا في المحط • دار يفتق بجانب دار رجل والجوار زعم أن رقة الدار المبيعة له ويضاف أنه لو أذني رقبته بطل شفعته وإن أذني الشفعة لا يمكنه دعوى الدار أنه ما أذني بضع حتى لا بطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وأنا أذني رقبته فإن وصلت إليها والأفان على شفعتي فيها لأن هذه الجارة كلام واحد فيحقق السكون عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان • عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أذنها فقال يفتق غيب ولكني أخذها بالشفعة فهو أقرار أن البائع ماله فلا تقبل بيته بعد ذلك وعنه أنه بطل الشفعة بدعوى الملك ولو أذني النصف وقال أقيم البيته وأخذ الباقي بالشركة جاز كذا في التارخانية • رجل له دار فباعها فباع دار بجانبها والغائب والمشتري باع الدار الشفعة فبقي له أن يطلب الشفعة حتى إذا أقام البيته على الملك تم أن الشفعة ثابتة فإذا طلبها من الغائب إلى القاضي ويحضر القاضي على مورقة الأمر فيجده ذلك يتجر أن أقام البيته قضى له بالدار وبالشفعة في الدار الأخرى

لأن الثابت بالبيته كالشأن معاينة وإن لم يتم بيته خلفهما جميعاً فإن حطفا لا يقضى له بأحدى الدارين وإن أنكلا قضى له بالدارين وإن حط الغائب وشكل المشتري لا يقضى بالدار المضمومة ويقضى له بالشفعة وإن كان على العكس فالحكم على العكس لأن النكول أقرار وأقرار كل مقر حجة في حقه خاصة كذا في محط السرخسي • وإذا اشترى داراً وله شفع فبعت دار بجانب هذه الدار طالب المشتري بالشفعة وقضى له بها ثم حضر الشفع يقضى له بالدار التي بجوارها وبعض القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفع جارا للدارين والمسألة بجوارها يقضى له بكل الدار الأولى والنصف في الثانية كذا في البدائع • وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الآخر فباعه المشتري الأول فقضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه الجار في الشفعين فالجار أحق بالشراء الأول ولا حق له في الثاني لتعلق قضاء القاضي به وكذلك لو اشترى نصفها • ولو كان المشتري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الأول فلم يخصه فيه حتى أخذ الجار النصف الأول فالجار أحق بالنصف الثاني كذا في المحط • الأصل أن الشفعة إنما تستحق بملك قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لأن السبب هو اتصال المالكين فيعتبر قيامه وقت الشراء وإذا أخذ بكون بمنزلة الاستحقاق فإن كان بقضاء يفت في حق كافة الناس وإن كان برضى يفت في حقهما خاصة اشترى داراً بالالفين وتقبضاً فأذني آخر وصاحبه المشتري على تخمها يفت على أنكار فأخذ الشفع من المشتري بالبيع الأول رذالته ما قبض على المشتري لأن القاضي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون الدار ملكاً للبائع فبين أنه لا خصومة بينه وبين المدعي وظاهر أن المدعي أخذها لا بإجازة حقه ولا بإزاء دفع الخصومة فاستحق الضلع ولو أخذ الشفع بخير قضاء لا يرذل أن لا أخذ حصل براضيهما وراضيهما حجة في حقهما لا في حق غيرهما فيجعل كبيع جديد جرى بينهما فظهر أنه لا خصومة بينهما كذا في محط السرخسي • ولو أن رجلاً ورث داراً فبعت دار بجانبها فأخذها بالشفعة ثم بيعت دار أخرى بجانب الدار الثانية ثم استحق الدار المورثة وطلب المشتق الشفعة فإنه يأخذ الدار الثانية ويكون الوارث أحق بالدار الثالثة هكذا ذكر القسدي ولم يذكر ما إذا لم يطلب المشتق الدار بالشفعة وذكر في المتن أن الدار الثانية ترد على المشتري عليه بالشفعة يعني الذي كان اشترى الدار الثالثة فتولد في يده الذي في يده كذا في الظهيرية • رجل اشترى داراً وقبضها فلزاد الشفع أخذها فقال المشتري بعت من يدي ثم أودعنيها لا يصدق ويجعل خصم للشفيع وإن أقام البيته على ذلك لا تنفع بيته وكذلك لو قال وهبته لفلان وقبضها ثم أودعنيها لا يقبل قوله ولو أقام على ذلك بيته لا تنفع بيته فإن حضر المشتري في الفصل الأول والموهر له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء القاضي للشفيع وأقام البيته على الشراء أو على الهبة لا تنفع بيته وكان القضاء بالشفعة قضى على المشتري والموهر له لأن صاحب الدار مقضي عليه فكل من أذني تلقى المثل من جهة صاحب الدار صار مقضي عليه دار في يد رجل يذعي أنه اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف لفلان وأذني فلان أنه وهبها للمدعي وأراد أن يرجع في الهبة فالقول قول فلان فإن لم يقض القاضي للواهب بالرجوع حتى حضر شفع الدار فهو أحق بالدار من الواهب وإن لم حضر الشفع قضى القاضي بالرجوع للواهب فإذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفع نقض الرجوع وردت الدار على الشفع ولو كان صاحب الدار يذعي أنه اشتراها من فلان على أن فلان بالخيار ونقد الثمن وأذني فلان الهبة والتسليم وحضر الشفع أخذها بالشفعة وبطل الخيار لأن صاحب الدار لا أقر بالهبة والتسليم إلى صاحب الدار فقد أقر بقيوت الملك وأقراره بثبوت الملك إسقاط منه للخيار وصاحب الدار مقتر بالشراء فثبتت الشفعة بأقرار صاحب الدار الشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الأصل إذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفع من البائع الأقاله فأقاله البائع فالأقاله جائزة وتعود الدار إلى ملكه البائع ولا تعود إلى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشترى الدار من الشفع وكذلك الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل أن يقض الشفع الدار من المشتري إن أقام مع البائع صحت الأقاله وصارت الدار ملكاً للبائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط • إذا مات الشفع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة قبل أن يقض الدار وقبل أن يقض الثمن كانت الدار لورثة الشفع لأن قضاء



القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولومات الشفع بعد ما اشترى الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة للشفع وطلب المشتري من الشفع أن يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الأول وتبطل الزيادة لأن رد الدار على المشتري بمنزلة الاتحالة والاتحالة انما تكون بالثمن الأول وكذا لو طالب المشتري من الشفع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت اتحالة والاتحالة كما تكون بين البائع والمشتري فتصحق بين البائع والشفع كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا مات الشفع بعد البيع قبل أن يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه حق الأخذ بالشفعة عندنا ولو كان بيع الدار بعد موته كن له فيها الشفعة كذا في المبسوط • وإذا مات البائع والمشتري والشفع حتى فلت الشفع الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا مات المشتري والشفع حتى فلت الشفع الشفعة وان كان على الميت دين لا تساع الدار في دينه وأخذها الشفع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغير والشفع كذا في المحيط • فان باعها القاضي أو الوصي في دين الميت فللشفيع أن يطالب البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وكذلك لو أوصى فيها بوصية أخذها الشفع وبطلت الوصية كذا في المبسوط • أثبت الشفعة بطلين ممت فليس للوارث أخذها بالشفعة كذا في السراجية • ولو كان الشفع قد ملكها بتسليم المشتري اليه ثم مات يكون ذلك ميراثا لورثته هكذا في السراج الوهاج • وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع وكذا إذا حط بعد ما أخذ الشفع بالثمن يحط عن الشفع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا إذا أبرأه عن بعض الثمن أو وجهه فحكمه حكم الحط ويأخذه الشفع بما بقي وإذا حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفع وهذا إذا كان حط الكل بكلمة واحدة وأما إذا كان بكلمات يأخذها بالآخر كذا في السراج الوهاج • وإذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفع حتى أنه يأخذها بالثمن الأول كذا في الجوهر النيرة • رجل اشترى دارا من رجل بألف درهم وتقاضى منه زاده في الثمن ألفا آخر من غير أن يتقاضى البيع ثم علم الشفع بالألف فأخذها الشفع بالثمن فلا يخلو أما أن يكون الأخذ بحكم أو بغير حكم فان أخذها بحكم أبطله القاضي ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالألف لأنه كان قضى له بغير ما وجبت به الشفعة وأن أخذها بغير حكم فهذا امر ابتدأ فلا ينقض وفي جامع الفتاوى ولو اشترى دارا فوهبها لرجل ثم جاء الشفع بأخذ الدار ووضع الثمن على يدي عدل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التتارخانية • مكاتب مات عن وفاة ثم بيعت دار بجواره فأدى ورثته كفايته فلم يمل الشفعة لأنه حكم بحريته في آخر حياته فثبت جوارهم قبل البيع كذا في الكافي • رجل اشترى دارا وله شفع فقال الشفع أجزت البيع وأنا أخذ بالشفعة وقال رضيته بالبيع وأنا أخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا أخذ بالشفعة وفي الفتاوى أولا حتى فيها فهو على شفعة إذا وصل وإذا فصل وسكت ثم قال أنا أخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا في التتارخانية • عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر دارا وجاء شفع الدار وأدعى أنه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فأقر المشتري بذلك ودفع الدار إلى الشفع ثم قدم شفع آخر وأنكر شراء الشفع أخذ الدار كلها بالشفعة وإذا قال المشتري للشفع ابتداء قد كنت اشترت هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشر أنك قبل وقال الشفع ما اشتريتها وأنا أخذها بشفعتي فأخذها الشفع من المشتري ثم قدم الشفع الآخر فليس له إلا نصفها كذا في المحيط • اشترى دارا وقال اشتريتها فلان وأشهد ثم جاء الشفع فهو خصم له الآن بيمينه إن فلا نأكله فحينئذ لا يكون خصما ولو قال العاقدان تابعنا بألف ورطل من خر وقال الشفع لا بل بالألف فالقول للشفيع وفي شرح الطحاوي الوكيل بالشراء إذا اشترى فحضر الشفع يأخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا يلتفت إلى حضور الموكل كذا في الظهيرية • اشترى دارا بعد فوجد العبد أو غرضه فالشفيع يأخذ الدار بقيته صحيحا وكذلك لو رده بالعيب لأن البيع حين وقع وقع بالعبد سليما لا معيبا كذا في محيط السرخسي • رجل اشترى عقارا بدينارهم جرافا واتفق المتبايعان على أنهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاضى فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الامام أبو بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا أثبت المشتري

الزيادة عليه كذا في الظهيرية • رجل له أرض كثيرة المأوى والمخارج لا يشتريها أحد فباعها من انسان مع دار له قيمته ألف بالثمن وللدار شفع يأخذها بشفعة من الثمن فيقسم الثمن على قدر قيمة الدار وقيمة الارض ان اشترىها أصحاب السلطان وان كانت لا يرغب فيها أحد بغير قيمتها آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لان الشفعة تعتمد القيمة كذا في القنية • ويمكن أن يقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل كل الألف بمقابل الدار إذا لم تكن للشفعة قيمة أصلا كذا في المحيط • وذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل في يده دار عرف القاضي أنها له فبيعت دار بغير هذه فقال الشفع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة داري هذه فلان وقد بعتها مني منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على أخذ الشفعة لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم البيعة على الشراء لان الاقرار حجة قاصرة تصح في حق المقر لافي حق غيره كذا في محيط السرخسي • وفي الفتاوى العتبية ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فقال أجزت على أن لي الشفعة جازوا لم يقل على أن لي الشفعة بطلت وينبغي أن يؤخر حتى يجيز البائع أو تضي المدة كذا في التتارخانية • شفع استولى على أرض من غير حكم ان كان من أهل الاستنباط وقد علم أن بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه ظالم بخلاف الأول لانه ليس بظالم كذا في الفتاوى الكبرى • رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار وإنما كثر شفيعه بحلف بالله ما هذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار • رجل اشترى دارا ولم يقبضها حتى يبيع دارا أخرى يجنبها للمشتري الشفعة رجل طلب الشفعة في دار فقال له المشتري دفعتم اليك ان علم الشفع بالثمن في هذا الوجه التسليم صحيح وصارت الدار ملكا للشفع واذ لم يعلم الشفع بالثمن لا تصير الدار ملكا للشفع وهو على شفيعه هكذا في المحيط • رجل ترك دارا قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بثلاث ماله لرجل فرأى القاضي بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفيعان أخذها بالشفعة ولم يكن عليه دين وكان في الورثة من غير فرأى القاضي بيعها فليس للموصى له ولا لورثته شفعة ولا للصغيران كبر وطولها كذا في الجامع الكبير • وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل اشترى دارا وطلب الشفع الشفعة فسلم اليه المشتري الشفعة الا انها تنازعا في الثمن فلم يأخذها وأتى على ذلك مدة ثم أراد أن يأخذها فقال المشتري ليس له ذلك الا أن يرضى بذلك المشتري وان ثبت أن الثمن على ما قال الشفع فله ذلك ولا تبطل شفيعته اذا صح أن الثمن على ما قال الشفع كذا في التتارخانية • رجل في يده دار جاء رجل وأدعى شفيعته وقال للذي في يده هذه الدار اشترىته من فلان ومدة البائع في ذلك وقال الذي في يده انه ارورثتها عن أبي وأقام الشفع البيعة انها كانت لابي البائع مات وتركها ميراثا للبائع ولم يقيم البيعة على البيع فالقاضي يقول للذي في يده ان شئت فصدق الشفع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك وان أبي ذلك أخذ الشفع الدار ودفع الثمن ورد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يده وهبالي فلان وقال للشفع اشتريتها من فلان وصدق البائع الشفع فهو على ما وصفت لك كذا في المحيط • دور مكة لا يصح بيعها الا بشاهها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في القنية في باب وقت ثبوت الشفعة • وفي الفتاوى العتبية ولو بيني الشفع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها أيضا ان كان الأول بقضاء كذا في التتارخانية • وان كان المشتري اشترى الدار على أن البائع يرى من كل عيب بها أو كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفع أن لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الاصل اشترى دارا وهو شفيعها وأما شفع غائب وصدق المشتري بيت منها وطريقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفع الغائب فأراد أن يتقصر صدقة المشتري ويبيعها فاذ باع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له أن يتقصر صدقته في كل الدار انما يتقصر في النصف واذ باع باقي الدار من رجل آخر كان للغائب أن يتقصر صدقته في الكل وفي الاصل أيضا تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفع اذا أخبر بالبيع فلم الشفعة ثم تبين انه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط • رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار

قوله ان كان من أهل الاستنباط أي استخرج الفقه بفهمه واجتهاده والصغير يعود للشفيع وقوله وقد علم الخ كذا في جميع النسخ والذي يظهر لي أن الواو بمعنى أو لان الفسق يندفع بأحد شيئين اما كونه الشفع يرى أن الأخذ بالشفعة لا يتوقف جوازه على حكم القاضي واما أن يعلم ان ذلك قول لبعض العلماء ويؤيد على ذلك عبارة القنية على ما عني من فسختها شفع استولى على الارض من غير حكم اذ علم أنه قول بعض العلماء لا يفسق والا فهو فاسق ظالم اه بالحرف فأنشأت تراعى الفسق عن الشفع بمعزده على انه قول بعض العلماء وان لم يكن الشفع من أهل الاستنباط فليست له اه معصية الجور



فطلب جاز آخر فيها الشفعة فلم يشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية • اذا باع دارا على أن يكفل فلان الثمن وهو شفيعها فكفل لاشفعة له كذا في القنية • واذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادقانه لادين لاشفعة لاشفعة ولو كان مكان الصلح بيع فالتشيع الشفعة كذا في التتارخانية • رجل اشترى أمة بألف وتقايا ووجد فيها عيبا بنصف العشر فأقر البائع أو وجد فصالحه على دار جاز وللشفيع أخذها بحصة العيب استحقا لآن العيب القاتل مال ولهذا لو امتنع الرد يرجع بقيمة النقصان مع أن الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بحصة العيب شيئا يجوز فثبت أن الدار ملكت بازاء المال ولم يشتري أن يبيعها من جهة على كل الثمن وليس له أن يبيع الدار والأمة من جهة بدون البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فرد بها قضاء قبل أن يأخذها الشفع بطلت شفيعته وعاد المشتري على حجة في العيب وله أن يرجع الأمانة على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب اشترى دارا وصالح من عيبها على عبد أخذها الشفع بحصة ما كان فعل فاستحق العبد أو رد بخيار روية أو شرط في الصلح فالشفيع بالخيار أن شاء أذى حظ العيب إلى المشتري وإن شاء رد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع أن أخذها بالقضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولو رد برضى لائق على الشفع كذا في الكافي • الاستحقاق بحق سابق على العقد يطل العقد ويحق متأخر عنه لا يبطله والشفيع كما تقدم على المشتري يتقدم على من قام مقام المشتري اشترى دارا بألف فزاد المشتري في الثمن أو صالح عن دعوى فيها بانكار ثم أخذها الشفع بألف بقضاء يرجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي بدل الصلح لأن الشفع استحقها بحق سابق على الصلح وعلى الزيادة فأوجب بطلان الصلح والزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار إلى الشفع بغير قضاء في الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعها أيضا فقبضها المشتري ووجهها رجل فشرى بك أخذ نصفها فإذا أخذ بطل الهبة في النصف الآخر كذا في التتارخانية • رجل ثم يدبر رجل فردت شهادته ثم اشتراها الشاهد وأما شفيع فشفعها أحق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها الرجل أمر بذلك فالدار لا مردون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فلم يقر له أن يأخذ الدار فإذا اشترى الدار من المقر له ثانيا قبل أن يحضر الشفع فحضر الشفع فهو بالخيار أن شاء أخذها بالشراء الأول وإن شاء أخذها بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشتراها الشاهد من ذلك الرجل بغير الشفع فان أخذها بالبيع الأول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري أن البيع كان تلبية أو كان فيه خيار للبائع أو المشتري وقضا العقد لا يصدقان في حق الشفع وله الشفعة أمر شراء دارين بعبد عين له أمور ففعل صحيح الشراء للأمر ورجع المأمور على الأمر بقيمة العبد داران متعلتان لرجلين وكان كل واحد من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الأخرى فالشفعة لهما دون الجيران هكذا في الكافي • دار بيعت ولها ثلاثة شفعا أحدهم حاضر وطلب الكل وأخذها ثم حضر أحد الغائبين فله أن يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وإن حضر ذلك الثالث أخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه إلى ما في يده الآخر فيقسمانه نصفين فان كان لهم شريك رابع أخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده فيضمه إلى ما في يده الآخر وقسماه أثلاثا يكون لصاحب الثلث ثلث ثلثهم خمسة عشر لكل واحد خمسة ولوان الرابع ظفر عن أخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر أخذ نصف ما في يده دار لها ثلاثة شفعا اشترى اثنان منهم الدار على أن لأحدهما السدس والباقي للأخر مع الشرط ولا شفعة لأحدهما في نصيب الآخر لأن كل واحد منهما لما شرط لصاحبه نصيبا معلوما صار ملبا شفيعه فيما صار لصاحبه لانه انما يملك المشروط لصاحبه إذا انقطعت شفيعته عنه فان حضر الثالث قومت الدار على ثمانية عشر لمشتري السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمائة تخرج من تسعة لا يحتاج إلى حساب له ثلث وثلثه ثلث وثلثه نصف صحيح وأقله تسعة لأن مشتري السدس سلم الشفعة في ثلثي الدار لانه لم يكن مسلما شفيعته في قدر المأخوذ وفي مثل المأخوذ لأن المأخوذ سلم له ومثله سلم لصاحبه بلا تسليم فظهر أن تسليمه في ثلثي الدار فكان اثنان يتهم أثلاثا لا استواء حقوقهم فيه والثلثان بين الآخر نصفين

وهذه السهام تخرج من تسعة فان لقي الثالث صاحب السدس ولم يلق الآخر أخذ نصف ما في يده الماعرف وان لقي الاخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما مر كذا في محيط السرخسي • باع نصف داره وأخذها الجار وقامه بقضاء أو بغيره وحضر الشريك في الطريق يأخذ ما في يده ولا ينقض الشفعة بخلاف ما لو اشترى دارا وأخذ الشفعة وانقسمت حصة الثالث فان حضر الشفع الثالث ولم يلق الشفعين بل لقي أحدهما فإنه يأخذ ربع ما في يده لانه نصفه قال المشتري لأحد الشفعين اشترى الدار لك بأمرك فصدقته المقر له وكذبه الآخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري الدار لك ولم تكن لي أو اشترى ما قبل أو وهبته وقبضت فصدقته المقر له وكذبه الآخر بطلت شفيعته وكانت الشفعة كلها للآخر كذا في الكافي • واذا باع المفاوض دارا له خاصة من ميراث وشريكه شفيعها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها كذا في المبسوط • وتسليم أحد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جاز كذا في محيط السرخسي • ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربة فيمارة وليس في يده من مال المضاربة غير ما سلم المضارب الشفعة كان لب المال أن يأخذها لنفسه وان سلم رب المال كان للمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المبسوط • اشترى المضارب بغيرها دارا واشترى رب المال إلى جنبها دارا أخرى لنفسه فلم يضارب أخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي • واذا اشترى المضارب دارين بمال المضاربة وهو ألف درهم يساوي كل واحد منهما ألف درهم فبيعت دار إلى جنب أحدهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب المال لأن كل واحد منهما مشغولة برأس المال والمضارب شريك في الربح والخسارة في واحدة منهما فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدور لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من التفاوت في المنفعة فيعتبر كل واحد منهما على الافراد ولو كان في أحدهما ربح كان له الشفعة مع رب المال لانه شريك فيها بحصته من الربح كذا في المبسوط • مضارب في يده ألفان من مال المضاربة اشترى بأحدهما دارا ثم اشترى بالآخر دارا هو شفيعها بدار المضاربة وبدار له خاصة ورب المال شفيعها بدار له فرب المال ثلثها بالشفعة وثلثها للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فان كان هذا الشفع آخر فله ثلث الدار وثلثها بين المضارب ورب المال والمضاربة أثلاثا كذا في محيط السرخسي • وفي الفتاوى العتائية لو طلب الشفع الشفعة ثم أقر بداره لرجل فلم يقر له الشفعة وكذا لو أخذ بداره دارا بيعت بجنبها بالشفعة ثم بيعت أخرى بجنب المأخوذة فأخذها ثم أخرى بجنبها بقضاء فاستحققت داره الأولى رد المأخوذة الأولى على المشتري وبقيت الأخرى للأخذ فان استحققت إحدى الدارين بطلت الشفعة الا ان أجاز المصنف حينئذ لم يطل فان كان أحد المشتريين شفيعا أيضا فالشفيع الآخر نصف الدار بنصف قيمة الأخرى كذا في التتارخانية • باع دارا من أخيه فأخذها الشفع ففرض البائع وهو مورث الشفع وحط عن المشتري بطل الخط ولو ولد المشتري من وارث البائع أو رابع صح الخط ولم يلزم حطه عن الوارث كذا في الكافي • ولا تقبل شهادة الأعراب بالشراء ولا شهادة ابنه اذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري جازت شهادة ابن البائع ولو شهد اثنان على تسليم الشفع واثنان على تسليم المشتري تم شرا ولو شهد الشفع بالشراء فان طلب الشفعة بطلت شهادته وان سلم جازت ولو قال أجزأه فطلب جاز ولو أقر أنه باعها من فلان وأنكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى يحضر ولو أقر ولم يبين المشتري فلا شفعة كذا في التتارخانية • واذا وكل الذي المسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة أهل الذمة على الوكيل المسلم بتسليم الشفعة لانهم يشهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وان كان الذي هو الوكيل وقد أجاز الشفع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة لأن الوكيل لو أقر بذلك جاز اقراره فان الموكل أجاز صنعه على العموم مطلقا كذلك اذا شهد بذلك عليه أهل الذمة لأن شهادتهم على الذي في اثبات كلامه حجة كذا في المبسوط • ولو قال البائع وهبته منه وقال المشتري اشترىته بكذا قال القول للبائع ورجع في الهبة فان حضر الشفع وأخذها بالثمن فلا شيء له ولو أخذها بأقرار المشتري ثم حضر البائع وأنكر البيع أخذها كذا في التتارخانية • اشترى المضارب دارا ورب المال شفيعها فلم يباعها المضارب لاشفعة له لأن







الاتفاق على حب ما كانوا يتفقون قبل القسمة وفائدة قسمة ما ورثه طول الباب من الاعلاهي ان أحد الشركاء اذا أراد أن يخرج جشاً في نصيبه ان كان فوق طول الباب كان له ذلك وان كان فيمادون طول الباب يمنع من ذلك وان كان أرضاً يقع مقدار ما يوزن فيه فورا لا يعمل بمقدار الطريق مقدار ما يوزن فوراً وان كان يحتاج الى ذلك لانه كما يحتاج الى هذا يحتاج الى الجبل فيؤتى الى ما لا يتناهى كذا في الذخيرة • ولو اختصم أهل الطريق فادعى كل واحد منهم انه فهو منهم بالسوية لم يعرف أصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له ولا يعمل على قدر ما في أيديهم من ذرع الدار والمثل لان حاجة صاحب المثل الصغير الى الطريق كحاجة صاحب الدار الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فان عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم على قدر أوضاعهم وان عرف أهل الطريق كيف كان بينهم جعله بينهم على ذلك فان كانت دار لرجل ولا تخرط طريق فيها فحلت صاحب الدار واقسم ورثته الدار بينهم ورثوا الطريق لصاحب الطريق ولهم ثم باعوه فأرادوا قسمة شئ فحلت صاحب الطريق نصيبه والورثة نصفه وان لم يعرف أن أصل الدار بينهم ميراث وجدوا ذلك قسم ذلك على عدد رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط • وقسم القاضي الأعداد من جسر واحد من كل وجه بأن كانت الجحانة ثابتة بين الأعداد اسماء ومعنى كافي القسم أو البقر أو المكمل أو الموزن أو الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء في الأجناس المختلفة من كل وجه لا يقسم الأعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وان كان جشاً واحداً من حيث الحقيقة وأجناساً مختلفة من حيث المعنى كالزبيب فان كان معه شئ آخر هو محل قسمة الجمع فالقاضي يقسم الكل قسمة جمع بلا خلاف ويجعل ذلك الشئ أملاً في القسمة والرقب يتجاوز أن يثبت الشئ بما لا يغيره وان كان لا يثبت مقصوداً وان لم يكن معه شئ آخر هو محل قسمة الجمع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم قسمة جمع وقال القاضي أن يقسم قسمة جمع هكذا ذكر في الأصل كذا في المحيط • ولو كانت بينهما حصة أو دراهم أو ثياب من جنس واحد فغير أحدهما نصيبه جاز كذا في السراجية • ونبه القاضي على أن يصور ما يقسمه على قرطاس ليحسب حصة كل واحد ويوزن على مهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذكر على عرف قدره ويقوم البتة بما يحتاج اليه في الآخرة ويوزن كل نصيب عن الباقي بطريقة وشربة حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب الآخر فليحقق معنى التميز والافراز على المكمل وبقب الانصاف بالاول والذي يليه بالتالي والثالث على هذا ثم يكتب أساليبهم ويخرج القرعة فيخرج اسمه أو لافقه السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني والاصل أن يتطرق ذلك الى أقل الانصاف حتى اذا كان الاقل ثلثاً جعلها اثلاثاً وان كان عدداً جعلها اعداداً فكل القسمة وشرح ذلك أرض بين جماعة مشتركة لأحدهم عشرة أسهم ولا تخرج ولا تخرجهم وأرادوا قسمة ما حقت على قدر سهامهم عشرة وخصة وواحد وكيفية ذلك أن يجعل الأرض على عددها أسهم بعد أن يتوحدت ثم يجعل يتأدق سهامهم على عددها أسهم ويخرج عنهم فأول بقية تخرج توضع على طرف من أطراف السهام فهو أول السهام ثم تطرأ الى البندقة من هي فان كانت لصاحب العشرة أعطاه القاضي ذلك السهم وقسمة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم تخرج بقية كذلك فأول بقية تخرج توضع على طرف من أطراف البندقة ثم تطرأ الى البندقة من هي فان كانت لصاحب الخمسة أعطاه القاضي ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم وفي السهم الواحد صاحب وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقة أن يكتب القاضي أسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوى كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يذللها بين كفيه حتى يصير مستديرة فتكون شبه البندقة وافرأه كل نصيب بطريقة وشربة أفضل فان لم يعمل أو لم يمكن جاز هكذا في الكافي • رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة خاتمة خمس منها مملوئة خلا وخمس منها خالية والكل مستور فأراد البنون أن يفتحوا الخواوي على السواء من غير أن يربطوا عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك أن يعطى أحد البنين خاتمة من مملوئة وخاتمة الى خاتمة وخاتمة من خاتمة من طين الثاني كذا في بقى خمس خواوي احداً مملوئة واحداً خالية وثلاث الى ثمانية داخل فيعطى الابن الثالث ذلك لان المساواة قبل تقسيم وجعلت بينهما خمسة أرغفة لأحدهما وخمسة وللآخر ثلاثة فلهما ثمانية وأكلوا

جميعاً مستورين ثم ان الثالث أعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسماها بينكما على قدر ما أكلت من أرغفتكما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يكون لصاحب الرغيف درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لان كل واحد منهم أكل رغيفاً وثلاثي رغيف مشاعاً لثلاث من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف ثامن من نصيب صاحب الثلاثة فأجعل كل ثلث سهماً فيصير كل واحد منهم آكلاً سهمين من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البديل كذلك وقال الفقيه أبو بكر عيسى لصاحب الرغيفين درهم من البديل لانه أكل من رغيفيه ورغيفاً وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفيه الا ثلث ورغيف وكل واحد منهما أكل رغيفاً وثلاثي رغيف فالثالث أكل من الارغفة الثلاثة ورغيفاً وثلاثي رغيف فكان لصاحب الثلاثة أربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى قاضي خان • رجلان أراد أن يتقاسما الثوب بينهما بالحبال جازلان التفاتوا فيه قليل كذا في الظهيرية • مثل أبو جعفر عن سلطان غزم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك القراصة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك لانهم ما مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت القراصة لتعصين أملاكهم يقسم ذلك على قدر الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا يثنى على التسوان والصيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط • قسمة الغيب بين الشريكين بالوزن بالقبان أو الميزان أو المكمل نصح كذا في الظهيرية • واقعه أعلم

(الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز)

دار بين رجلين نصيب أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الامام الشيخ المعروف بخواهر زاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا يتفقد نصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الخصاص دار بين رجلين نصيب كل واحد لا يتفقد به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر لا يقسم لان الطالب منعته وان كان شرط القسمة على أحدهما بان كان نصيب أحدهما أكثر يتفقد به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكي عن الخصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضي خان • والاصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين • وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق بين قوم ان اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمة وأبى الآخر فاقى لا أقسم بينهم وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاقى أقسم بينهم بعض مشايخنا قالوا المسألة محمولة على أن الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لابقى لواحد منهم طريق ومنفذ فأما اذا كان الطريق بينهم على التفاؤل بحيث لو قسم لابقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ فابقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالقاضي يقسم بينهم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسألة البيت اذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الخالف بخلاف البيت كذا في المحيط • وان كان مسيل ماء بين رجلين أراد أحدهما قسمة ذلك وأبى الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماء سوى هذا أقسمه وان لم يكن له موضع الا بضر لم أقسمه وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط • بيت بين رجلين انهم قدم طلب أحدهما قسمة الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقسم بينهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقسم فان أراد أحدهما أن يبنى كما كان وأبى الآخر ذكر في فتاوى دار ابن رستم أن لا يجبر على البناء الا أن يكون لهما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الا في معمر يقال لشريكه ان أنت وامنع الآخر من وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما أتقنت كذا في الخواوي • ولا يقسم الحمام والحمامات وما أشبه ذلك بين الشركاء فان رضوا به جميعاً فحق لوجود التراخي منهم بالتزام الضرر من أحدهما لآخرهم الله تعالى من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهم ما يتفق به به جهة أخرى بأن يجعل بينهما كذا كان ذلك مقبوع وكل واحد منهم قاما في الحمام ان رضوا بالقسمة ليقسم كل واحد منهم نصيبه من غيرهم فكذلك الجواب وان رضوا بالطلبهم



وفضة الاسمين لم يباشر القاضى ذلك ولكن ان فعلوا ذلك فيما بينهم لم يجمعهم من ذلك ولو كان بناء بين رجلين  
في أرض رجل قد بنى فيها بآذنه ثم أراد اقسمة البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع  
أحدهما لم يجبر عليه وان كان أراد أحدهما قسمة البناء وهدمه وأبى الآخر ففي هذه القضية خلاف المالك  
وقد بينا ان القاضى لا يفعل ذلك ولا يمكن ان أراد أن يفعله لم يجمعهما عن ذلك وان أخرجهما صاحب  
الارض هدماه ثم التقض يحفل القضية بينهما فافضل القاضى عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط .  
قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل دكان في السوق بين رجلين عيما فيه بعا أو يعملان فيه بأيديهما فأراد  
أحدهما قسمة وأبى الآخر وصاحب الارض غائب فان القاضى ينظر في ذلك ان كان لهما قسم أمكن لكل  
واحد منهما أن يعمل في نصيبه العمل الذي كان يفعله قبل القسمة قسم وان كان لا يمكنه ذلك لا يقسم كذا  
في المحيط . وإذا كان الزرع بين ورثة أرض لغيرهم فأراد واقعة الزرع فان كان قد أدرك لم أقسم بينهم  
حتى يحصد لا بالتراضي ولا بتغير التراضي لان الخطئة مال الربا فلا يجوز قسمة مجازفة الا بالكيل ولا يمكن قسمة  
بالكيل قبل الحصاد وان كان بسلام أقسمه الا أن يشترطوا في البطل أنه يجز كل واحد منهم ما صابه فإذا  
أقسموه على هذا بتراضهم لم ير كذا في المبسوط . وإذا كان زرع بين رجلين فأراد اقسمة الزرع  
فيما بينهما دون الارض فالقاضى لا يقسم أما اذا بلغ الزرع وتنبه فلانه بعد ما بلغ وتنبه صار مال الربا  
وفي القضية معنى المبادلة فلا يجوز مجازفة وأما اذا كان الزرع بقلا فاقسم القاضى اذا كانت القضية  
بشرط الترك وأما اذا أراد القسمة بشرط القلع فلا يقسم وهذا الجواب على إحدى الروايتين فأما على  
الرواية الاخرى فينبغي أن لا يقسم القاضى وان رضاه هذا اذا طلبت القضية من القاضى وان طلب أحدهما  
وأبى الآخر فالقاضى لا يقسم على كل حال ولو اقسما الزرع بأنفسهما فان كان الزرع قد بلغ وتنبه فالجواب  
فيه قد مر وان كان الزرع بقلا ان قسم بشرط الترك لا يجوز وان قسم بشرط القلع جاز باتفاق الروايات كذا  
في المحيط . ولو كان بينهما زرع في أرضهما فطلبا قسمة الزرع دون الارض فان كان الزرع بقلا وشروطا  
ترك في الارض أو شرط أحدهما ذلك لا يجوز قسمة الزرع وان اتفقا على القلع جازت القضية وان كان الزرع  
قد أدرك وشروطا الحصاد جازت القضية عند الكل وان شرط الترك أو أحدهما فسدت القضية في قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا اطلاع على التخييل بين رجلين أرادا  
قسمة دون التخييل ان شرط الترك أو أحدهما فسدت القضية وان اتفقا على القلع جازت القضية  
وان كان الثمر مدركا وشروطا الترك لا يجوز عندهما ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى  
قاضى خان . إذا كان كرحضة بين رجلين ثلاثون ردى وعشرة جيدة فأخذ أحدهما عشرة والآخر  
ثلاثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين فانه لا يجوز كذا في شرح الطحاوى . وان كانت قوصرة تمر بينهما  
أودن خل فأراد أحدهما قسمة قسمة لان هذا مما يتأتى فيه الكيل والوزن والقسمة فيه غير محض لكل  
واحد من الشريكين أن يتفرده فذلك يفعل القاضى عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط . والخشب  
وباب والرجى والداية واللؤلؤة لم تقسم الارضاهما وفي التبريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج الى شقه  
وكسره وفي ذلك خبر وكذا في الخشب الواحدة اذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة . ولا تقسم الجواهر  
لان جهالتها متفاحشة الا يرى أن لا يصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بحال كالنكاح والمخلع كذا  
في التبيين . وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرير ولا المصنف كذا في التتارخانية . فان  
أوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين فأراد اقسمة قبل الجزاء لم أقسمه وكذلك المثلن في الضرع لان ذلك مال  
الربا فانه موزون أو مكيل لا يمكن قسمة الا بوزن أو كيل وذلك بعد الحلب والجزاء فاما الولد في البطن فلا يجوز  
قسمة بين الشركاء بحال وكذلك لو قسم ذلك بينهما بالتراضي لم يجز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم .  
وان كان توبين بين رجلين فاقسمهما وشقاء طولا وعرضا براض منهما فوجاز وليس لواحد منهما ان يرجع  
بعد تمام القضية كذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض . ولو كان بين رجلين ثوب بخط  
لا يقسمه القاضى بينهم كذا في فتاوى قاضى خان . ولا يقسم القاضى أيضا توبين عند اختلاف قيمتهما لانه  
لم يمكن التعديل الا بزيادة ذراعهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدراهم في القسمة جبرافان تراضيا على ذلك جاز

للقاضى أن يقسم كذا في العقبى شرح الهداية . وان كان الذي بين الشركاء توبيا وطيا وتوباها ويا  
ووسادة وبساطا لم يقسمه الا برضاهم ولو كانت ثلاثة أبواب بين رجلين فأراد أحدهما قسمة وأبى الآخر  
فان في آثارنا ذلك ان كانت قسمتهما تستقيم من غير قطع بأن تكون قيمة توبين مثل قيمة الثالث فان القاضى يقسمها  
بينهما فاعطى أحدهما توبين والآخر توبا وان كانت لا تستقيم لم أقسمها بينهم الا أن يراضوا فيما بينهم على شيء  
هكذا قال في الكتاب والاصح أن يقال ان استوت القيمة وكل نصيب كل واحد منهما توبا ونصفا فانه يقسم  
التوبين بينهما ويدع الثالث مشتركا وكذلك ان استقام أن يجعل احد القسمين توبا وتوبا والآخر والقسم  
الآخر توبا وثالث الآخر أو أحد القسمين توبا ورعا والآخر توبا وثلاثة أرباع فانه يقسم بينهم ويترك الثالث  
مشتركا كذا في النهاية . وإذا كان المشترك قناة أو نهر أو بئر أو عينا وليس معه أرض وطلب الشركاء القسمة  
فالقاضى لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لأشرب لها الامن ذلك قسمت الارض وتركت النهر والبئر والقناة  
على الشركة لكل واحد منهم شريبه منها وان كان كل واحد منهم يقدر على ان يجعل لأرض شريبا من مكان  
آخر او كان ارضين وأنهما امتنعتا أو أبا اقسمت ذلك كله فيما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القضية  
وقسمة النهر والعين هنا جميع لقسمة الاراضى فهي بمنزلة البيع فأشرب يدخل في بيع الارض تبعا وان كان  
البيع لا يجوز فيه مقصودا فكذلك في القضية كذا في المبسوط . والاواني المتخذة من أصل واحد كالاجانة  
والقصة والطست المتخذة من حجر ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضى جبرا كذا في العناية . ويقسم  
تبراقصة والذهب وما أشبه ذلك مما ليس بمصوغ من الحديد والفضة والنحاس وكذلك علويين رجلين نصيب  
كل واحد منهما مما يتفق به والدقل لغيرهما أو فغل بينهما واللولؤة لغيرهما فذلك كله يقسم اذا طلب بعض  
الشركاء كذا في المبسوط . وإذا قسم الدور فانه يقسم العرصة بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز أن يفضل  
بعضهم على بعض لفضل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في القضية بين الانصاف واجبة ضرورة ومعنى ما أمكن  
وإذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة أوجه . اما ان اقسما الارض  
نصفين وشروطا أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة أو اقسما  
كذلك وقيمة البناء غير معلومة أو اقسما الارض نصفين ولم يقسموا البناء فان اقسما الارض نصفين على  
أن وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة جاز وان اقسما كذلك ولم يعرف  
قيمة البناء جازا سخصا بالاقسام وان اقسما الارض نصفين ولم يقسموا البناء جازت القضية ثم يتكلم من وقع  
البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط البرخسي . وبهذا الطريق قلنا ان الارض المشتركة بين اثنين  
اذا قسمت وفيها اشجار وزرع قسمت الارض بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب أحدهما  
فان الذي وقع الاشجار والزرع في نصيبه يتكلم نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة .  
وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بهن زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع فن  
أصاب الموضع الذي فيه الزرع أخذ به قيمته ولو قال لأرضي بغير القيمة ولا حاجة لي في هذه القضية أجبره  
الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار اذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فن وقع البناء في حصته  
أخذ به قيمته هي القيمة أو لم يسهما كذا في الوجيز للكردي . وإذا حضر الشركاء عند القاضى  
وفي أيديهم دار أو عقار ادعوا أنهم ورثة عن فلان لم يقسمه القاضى بينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقالا يقسمه بينهم باقرارهم ويذكر القاضى في هذه القضية أنه قسمة  
باقرارهم ولو ادعوا في القمار أنهم اشتروه قسمة بينهم وان كان المال المشترك ماسوى العقار وادعوا انه ميراث  
قسمة في قولهم وان ادعوا المالك ولم يذكر كيف انقل اليهم قسمة بينهم وهذا رواية كتاب القسمة  
وفي الجامع الصغير أرض ادعاه رجلان وأقاما البينة انهم في أيديهما وأرادا القسمة لم يقسمها بينهما حتى  
يقموا البينة انهما لهما لاحتمال انها لغيرهما ثم قل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وقبل هو قول  
الكل وهو الاصح لان القضية ضربان بحق المالك تكتمل بالمتفعة وبحق اليد تقسم للعقد وامتنع الاول ههنا  
لعدم المالك وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوف بنفسه . وإذا حضر وارثان وأقاما البينة على الموت  
وعدد الورثة والدار في أيديهما ومعهما وارث غائب أو وصفي قسم القاضى بطالب الحاضر بين ووصب وكلا



بقبض نصيب الغائب أو وصيا بقبض نصيب الصغير لان في هذا النصب نظر الغائب ولا بد من اقامة البيعة على أصل الميراث في هذه الصورة عند ايضال أولى وعند هما يقسم بينهما باقرارهما بعزل حق الغائب والصغير ويشهد أنه قسمها باقرار الكبار الحضور وان الغائب أو الصغير على حجته ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البيعة على الشراء حتى يحضر الغائب وان كان العقار في يد الوارث الغائب أو غني منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير أو غني منه لم يقسم باقرار الحضور ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البيعة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم وان أقام البيعة لانه ليس معه خصم والحاضر ان كان خصما عن نفسه فليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عن ما ليس أحد بخصم عن نفسه يقسم عليه البيعة ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم اذا أقيمت البيعة كذا في الكافي . ولو كان شي من التركة في يد أم الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شي من التركة في يد الغائب وثمة لا يقسم كذا في فتاوى قاضي خان . اعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه نصب وصيا عن الغائب ثم الفرق بين الصبي والغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورية لان الدعوى قد جعت على الصبي لكونه حاضرا الا أنه يجوز عن الجواب فينصب عنه وصيا ليحبب خصمه وأما اذا كان غائبا لم تقم الدعوى عليه ولم توجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية . واذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حاضر فالوصي له شريك بمنزلة الوارث ان حضر بنفسه وحده فالقاضي لا يسمع ينشئه ولا يقسم الدارينهم كالوصي وحده من الورثة وان حضر هو مع أحد الورثة فالقاضي يسمع ينشئه كما يقسم الدار كالموجودين وان كان هكذا في الذخيرة . ولورفعنا طريقا بينهما وكان على الطريق ظلة وكان طريق أحدهما على تلك الظلة وهو يستطيع أن يتخذ طريقا آخر فأراد صاحبه أن يمنع من المرور على ظهر الظلة لم يكن له ذلك كذا في المبسوط . واذا كانت الدارين رجلين وفيها صفة وفي الصفة بيت وطريق البيت في الصفة ومسيل ما ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسما فاصاب أحدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار وصاب الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذ كر في القسمة الطريق ومسيل الماء وأراد صاحب البيت أن يمر في الصفة على حاله ومسيل الماء على ظهر الصفة ان أمكن لصاحب البيت فتح الطريق وتسهيل الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفة ولا حق تسهيل الماء على ظهرها سواء ذ كر في القسمة أن لكل واحد منهما منه بمساحة بمساحة أو لم يذ كر ذلك واذا لم يكن لصاحب البيت امكان فتح الطريق وتسهيل الماء من موضع آخر فاذ كر لكل واحد منهما نصيبه بمساحة دخل الطريق ومسيل الماء في القسمة ويجوز القسمة وان لم يذ كر ذلك لا يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وقسدت القسمة ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب اذا اقتسم دارا فلما وقعت الحدود بينهما ما اذا أحدهما لا طريق له فان كان يقدر على أن يفتح لنصيبه في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر علم وقت القسمة أن لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاشد وعلى قياس المسألة المتقدمة ينبغي أن يقال في مسألة آخر الباب اذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر انما تفقد القسمة اذا لم تذ كر الحقوق فأما اذا ذ كر الحقوق فدخل الطريق فثبت القسمة فصار أصل الجواب نظرا الى المسألين أنه اذا لم يقدر على أن يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذ كر الحقوق فدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة ولا تفقد القسمة وان لم تذ كر الحقوق حتى لم يذ كر خلاصت القسمة ان علم وقت القسمة أن لا طريق له ولا مسيل له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاشد وفي كوشج الاسلام في باب قسمة الارضين والقرى ان الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذ كر الحقوق والموافق اذا كان الطريق ومسيل الماء في أرض الغير ولم يكونا في انصافهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه الحقوق في انصافه حتى لا تفقد القسمة كذا في الذخيرة . وان اقتسم دارا على أن يشتري أحدهما من الآخر دارا له بالثمن فاقسما

قوله ولا بد من اقامة البيعة على أصل الميراث كذا في الدرر ولعل المراد به جهة الارث كالأبوة ونحوها والذي في الهداية والتبيين ولا بد من اقامة البيعة هنا أيضا عنده وليس فيها ذكر أصل الميراث ولم يذ كر في المسألة الاولى فالمراد أن قوله وأقاما البيعة على الموت وعدد الورثة لا بد منه عنده أيضا كافي المسألة السابقة بل أولى لان الورثة هنالك كاهم كبار حضور واشترط اقامة البيعة وهنا فيه قضاء على الغائب أو الصغير كما أفاده في النهاية كذا في حاشية الدر لابن عابد بن نقلة اه معجمه على عنه

على هذا الشرط باطلا كذا في المبسوط كل قسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره فاشد وكذا كل شراء على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على أن يزيد شيئا أو يقل شيئا أو فاجازة كالزيادة في المبيع أو النقص والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه ويتخذ التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد كذا في القنية . ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس أن يسكن أحدهما الجميع فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أرادوا قسمة ملك فلقاضي ذلك وان أرادوا قسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة . واذا كانت الدار بين رجلين فاقسما على أن يأخذ أحدهما الأرض كلها ويأخذ الآخر البناء كله ولا شيء له من الأرض فهذا على ثلاثة أوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء فلق القاضي في هذا الوجه القسمة جائزة وان سكت عن الطعن ولم يشترط جازت القسمة أيضا وان شرط طرزا للبناء فالقسمة فاشد كذا في الظهيرية . واذا وقع الحائط لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط ليس له ذلك الا أن يكونا شرط في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحد هما على الخصوص من قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ما صار الحائط لاحد هما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة . في التعبير وكذلك درج أو درجعة أو سطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب العلوشة فاعلى نصيب الآخر لم يكن له صاحب السقف أن يقطع الروشن الا أن يشترطوا قطعه كذا في التتارخانية . ولوان ضيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي وأخبره بالقصة فالقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيلين الغائبين والصغير لان المشتري قام مقام البائع وقد كان للبائع أن يطالب شريكه كذا في الظهيرية . كتب ابن سماعة الى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في قوم ورواداروا باع بعضهم نصيبه من أجنبي وغاب الأجنبي المشتري وطلبت الورثة القسمة وأقاموا البيعة على الميراث قال محمد رحمه الله تعالى اذا حضر الوارثان قسمها القاضي بضرر المشتري أو لم يحضر لان المشتري بمنزلة الوارث الذي باعه وفي الأصل اذا كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء فمات أحدهما وترك نصيبه ميراثا فأقام ورثته البيعة على الميراث وعلى الأصل وشريك أيهم غائب لم يقسم القاضي حتى يحضر شريك أيهم ولو حضر شريك الاب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لان حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا أو كحضور باقي الورثة وان كان أصل الشركة بالميراث بأن سكتا وروا قرية عن أيهما فقبل أن يقسم مات أحدهما وترك نصيبه ميراثا للورثة فحضر ورثة الميت الثاني أيهم غائب وأقاموا البيعة على ميراثهم عن أيهم عن جدهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب أيهم وذلك لو حضر أيهم وغاب بقية قسمها القاضي بينهم كذا في المحيط . في التنازل سئل أبو بكر عن قرية متشاع بين أهلها ربهما وقت ورثتهما جرد ونفها ملك شائع يريدون أن يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها لصفوا لهم الملك ويجعلوها مقبرة قال ان قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وان أرادوا أن يقسموا موضعها في هذه القرية لا يجوز القسمة كذا في التتارخانية . في المتق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى رجل من أحد الورثة بعض نصيبه ثم حضر باقي البائع والمشتري وطلبا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك أو اشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الاول في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغلب الوارث البائع وأقام المشتري بيعة على شرائه وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فان كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع وأقام البيعة على ما ذ كرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك اذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطريق جعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضي بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع الى المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمة وأبي الورثة لم أقسم لاني لأعلم انه مالك ولا أقبل ينشئه على ما اشترى والبائع غائب وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه وهو متشاع من رجل ثم ان المشتري أمر البائع أن يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاسمه لم يقبل القسمة وان كان بين رجلين دار ونصف دارا قسمها

قوله جرد الجرد محركة فضاء لانيات فيه كافي القاموس اه معجمه



على أن يأخذ أحدهما الدار والآخر نصف الدار جاز وان كانت الدار أفضل قيمة من نصف الدار كذا في المحيط  
واذا اضطلع الرجلان في القسمة على أن يأخذ أحدهما دارا والآخر نصف دار أخرى أو على أن يأخذ كل  
واحد منهما سهمًا معلومًا من دار على حدة أو على أن يأخذ أحدهما دارا والآخر عبدا أو ما أشبه ذلك  
مع الامتلاص في الاجتناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط • ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار  
ومائة ذراع أو أكثر من الدار الأخرى فاقسم على أن لهذا ما في هذه الدار من الذراع ولهذا ما في هذه الدار  
الأخرى لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط • وإذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث  
في دار أخرى فاصطلم على أن لا أحدهما ما في هذه الدار ولا الآخر ما في تلك الدار وزاد مع ذلك درهم مسماة  
فان كانا سهمًا السهام كم هي سهمان كل دار جاز وان لم يسما ذلك لم يجز وان سما مكان السهام أذرع مسماة  
مكسرة جاز في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى قال ولم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى داران  
بين ثلاثة نفر اقسموها على أن يأخذ أحدهم إحدى الدارين والثاني الدار الأخرى على أن يردها الذي أخذ  
الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئاً دراهم مسماة فهو جائز وكذلك إذا أخذ الدار الكبرى اثنان منهم  
وأخذ الثالث الدار الأخرى وكذلك إذا كانت دار واحدة بينهم وأخذها اثنان منهم كل واحد منهما طائفة  
معلومة على أن يردها على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشتراطوا على أحدهما ثلثي الدارهم  
لبدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشترى ثلثي نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دارين شريكين  
اقسمها نصفين على أن يردها على الآخر على أن يردها على الآخر ثلثي الدار على أن يردها على الآخر ثلثي الدار  
لو اقسمها على أن يأخذ أحدهما البناء ويأخذ الآخر الثراب على أن يردها على صاحب البناء على الآخر درهم  
مسماة فهو جائز وكذلك لو أخذ أحدهما السفل والآخر العلو واشترط أحدهما على صاحبه دراهم مسماة  
كذا في المبسوط • ولو اقسم الثياب على أن من أصابه هذا ردة درهما ومن أصابه هذا ردة درهمين جاز  
كذا في محيط السرخسي • وإذا كانت القرية والأرض بين قوم اقسموا الأرض مساحة على أن من  
أصابه شجر أو يوت في أرضه فعليه قيمته دراهم فهو جائز وهذا المستحسن كذا في المبسوط • شريكان  
اقسموا على أن لا أحدهما المدام ولا الآخر العروض وقماش الخائون والديون التي على الناس على أنه ان  
توى عليه شيء من الديون رد عليه نصفه فالقسمة فاسدة لان القسمة فيها معنى البيع والبيع على هذا الوجه  
لا يجوز وعلى كل واحد منهما أن يردها على صاحبه نصف ما أخذ كذا في محيط السرخسي • وإذا كانت  
الدار بين رجلين فاقسمها على أن يردها على الآخر دراهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح أن يكون  
عوضا مستحقا بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسمة عند تراضيهم عليه فالتقود حلاله كانت أو مؤجلة  
والمكبل والموزون معينا أو موصوفا أو جلا أو حلالا يجوز اشتراطه عوضا في البيع فكذلك في القسمة فان  
كان شيء من ذلك حلالا ومؤنة فلا بد من بيان مكان الأبقار فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السلم  
والاجارات وعند أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى ان يبيد التسليم مكانا جاز ذلك وان لم يبيد جازت القسمة  
وبعين التسليم موضع الدار وكان ينبغي في القياس أن يعين موضع العقد كذا في السلم عندهما ولكنهما استحسنوا  
فقالا تمام القسمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم كذا في الاجارة  
عندهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان بعينه فهو جائز وان كان بغير  
عينه لم يجز موصوفا كان أو غيره وموقف مؤجلا كان أو حلالا كانت الزيادة شيئا موصوفا إلى أجل معلوم  
فهو جائز وان لم يضرب له أجل لم يجز كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بالدراهم يريدها • ولو كانت  
الدار بين رجلين فاقسمها فاقض أحدهما مائة درهم وهو الثلث والآخر أخذ مؤخرها وهو الثلثان جاز ذلك  
فان كانت الدار بينهما ثلاثة أخذ صاحب الثلثين بمسماة يتلوا عا وصاحب الثلث بمسماة ما بقي من الدار  
وهو أكثر من حقه فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الآخر لست له غلة فهو جائز واذا اقتضت دارا  
بينهما على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة من الدار على أن يرفعها طريقا بينهما ولا أحدهما ثلثه ولا الآخر ثلثاه  
فهذا جائز وان كانت الدارين بينهما نصيبان لانه رقة الطريق ملك لهما محل للمعاوضة واذا اقسم الرجلان دارا

قوله لا يجوز عند أبي حنيفة  
لما عرف في كتاب البيوع  
أن يبيع عشرة أذرع من  
مائة ذراع لا يجوز فكذا  
لا يجوز القسمة على هذا لانها  
في معنى البيع كذا في المحيط  
أما محمد

على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز وان  
كان بينهما غن كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بصفة بل بعينها • وإذا كانت الدارين رجلين اقسماها  
أخذ أحدهما قدر النصف وأخذ الآخر الثلث ورفعا طريقا بينهما ما قدر النصف فذلك جائز وكذلك إذا  
شرطا أن يكون الطريق لصاحب الأقل وللآخر حقه في المرور فهو جائز قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى  
هذه المسألة دليل على جواز بيع حق المرور والخاص ان في جواز بيع حق المرور روايتين وذو كثر  
الائمة السرخسي في شرح هذا الكتاب من العلة ما يدل على جواز هذه القسمة على الروايات كلها وان كان  
في حق جواز بيع حق المرور روايتان قال بأن كان عين الطريق ملوكا لهما وكان لهما حق المرور وقدر  
جعل أحدهما نصيبه من رقة الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض ما أخذ من نصيب صاحبه بالقسمة  
وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط كمن باع طريقا ملوكا من غيره على أن يكون له حق المرور وكمن باع  
السفل على أن له حق قرار العلو فانه يجوز كذا هنا • وإذا كانت الدارين رجلين وبينهما شقة من دار أخرى  
اقسمها على أن يأخذ أحدهما الدار والآخر الشقة فان علم أن سهم الشقة كم هي فالقسمة جائزة  
وان لم يعلم فالقسمة مردودة وان علم أحدهما ولم يعلم الآخر فالقسمة مردودة هكذا كذا في المسألة في الامس  
في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا في المتابع من قال يجب أن يكون الجواب فيها على التفصيل ان  
علم المشروط له الشقة جازت القسمة بخلاف وان جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسألة على الخلاف  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تكون القسمة مردودة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
تكون جائزة • ومنهم من قال لا يل الجواب في مسألة القسمة على ما أطلق والقسمة مردودة في قولهم جميعا  
كذا في المحيط • وإذا اقسم القوم القرية وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصي  
أو غائب ليس له وكيل لم تجز القسمة وكذلك لو اقسموها بأمر صاحب الشرط أو عامل غير القاضي كالعامل  
على الرستاق أو المذبح أو على الخراج أو على المؤنة وكذلك لو رضى الجميع بعض الفقهاء فسمع بينهم على  
الاصل والميراث ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصي له أو غائب لا وكيل له لم تجز لان الحكم لا ولاية له على  
الغائب والصغير لانه صار حكما بترضى الخصوم فتقتصر ولايته على من وجد منه الرضى فان أجاز الغائب  
أو كبره أو مال العبي فكبر العبي وأجاز ذلك جاز وان مات الغائب أو الصغير فأجاز ورثته لم تجز في القياس وهو  
قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان أن الحاجة إلى القسمة قائمة بعد موت المورث كما كانت في حياته  
فلو تفتت تلك القسمة احتيج إلى اعادة ما في الحال تلك المصيبة وانما تكون اعادة ما بترضى الوارث فلا فائدة  
في تقسيمه مع وجود الاجارة عند النفاذ برضا كذا في المبسوط • ثم انما تعمل الاجارة من الغائب أو من  
وارثه أو من الوصي أو من العبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت الاجارة كالبيع المحض  
الموقوف انما تعمل فيه الاجارة اذا كان البيع قائما وقت الاجارة وكما ثبتت الاجارة صريحا لقول ثبتت  
الاجارة دلالة بالعدل كذا في البيوع المحض كذا في النخبة • لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن يتقسم بها كل  
واحد بما يابى ولو أراد واحد من الورثة أن يقسم بالارواق ليس له ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم  
بوجه من الوجوه ولو كان منه وق قرآن ليس له ذلك أيضا وان تراخى جميعا فالقاضي لا يأمر بذلك ولو كان  
معهف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهم مائة فلا أثر فله يعطى يومان من ثلاثة وثلاثين يوما حتى يتقنع  
ولو كان كتابا بمجلدات كثيرة كشرح الميوط فانه لا يقسم أيضا ولا يبدل إلى القسمة في ذلك وكذا في كل  
جنس مختلف ولا يأمر الحاكم بذلك ولو تراخى أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد منهما بالقيمة بالتراضي  
يجوز والا فلا كذا في جواهر الفتاوى • في التهمة سئل على بن أحمد عن مات وترك أولاد أصغارا  
وابنين كبيرين ودارا ولم يوص إلى أحد فنصب القاضي أحدا ابين وصيا ثم ان الوصي دعى رجلين من أقربائه  
فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولأخيه الثاني البايع أيضا وجعل الدار للصغيرين من شاعا بينهما  
وذلك بعد التقويم والتعديل هل تقسم هذه القسمة فقال ان كان القائم علما ورعا يجوز ان شاء الله تعالى  
وسألت أبا حامد عن الاب هل له أن يقسم مع أولاده الصغار فقال نعم وسئل على بن أحمد عن اشترى أرضا

قوله أو المذبح  
المهمة المشددة بوزن  
التاحية كذا في القاموس  
معه



مستركه بين جماعة اشترى نصيب الحضور وبه منهم قيب كيف تقسم هذه الارض مع غيبة الشريك وهل له الى زراعتهم ام لا فقال لا يجوز قسم مال غيبة الشريك او حال غيبة بعض الشركاء الا ان تكون الارض موروثه فنصيب القاضى فيما عن الغائب فقدم حنفى واما زراعتها فان رأى القاضى ان باذن الشريك في زراعة كل الارض لا يضيع الخراج فذلك كذا في التتارخانية • جامع من آخر شيئا وضمن له انسان بالدول ثم مات أى الضامن قسم ماله لانه لا مانع من القسمة ولو ان كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم أدرك الميت ذلك يرجع الى الورثة ونقص بيعهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت في رواية وهو المختار كذا في الفتاوى الكبرى • والله أعلم

(الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها) •

ويدخل الشجر في قسمة الاراضى وان لم يذكر الحقوق والمرافق كأن تدخل في بيع الاراضى ولا يدخل الزرع والثمار في قسمة الاراضى وان ذكر الحقوق وكذلك اذا ذكر والمرافق مكان الحقوق لا تدخل الثمار والزرع في ظاهر الرواية ولو ذكر في القسمة بكل قليل أو كثير هو فيها ومنها ان قال بعد ذلك من حقوقه لا تدخل الثمار والزرع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والزرع والامتنع الموضوعه فيها لا تدخل على كل حال وأما الشرب والطريق هل يدخلان من غير ذكر الحقوق في القسمة ذكر الحاكم الشهيد في المختصر انهما يدخلان وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الامل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا اقسموها بغير قضاء فأصاب كل انسان منهم قراح على حدة فله شربه وطريقه ومسيل مائه وكل حق لها والصحيح انهما لا يدخلان كذا في المحيط • وان كانت أرض بين قوم اقم لهم قسما فاقسموا على أن يأخذ انسان منهم الارض ويأخذ الثالث النخيل بأصولها فهذا جائز لان النخلة بأصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لاحدهم في القسمة حائطا بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان شرطوا أن فلان هذه القطعة وهذه النخلة والنخلة في غير تلك القطعة ولا آخر قطعة أخرى وللتالث القطعة التي فيها تلك النخلة فأراد أن يقطع النخلة فليس له ذلك والنخلة لصاحب أصلها لان النخلة كالحائط ونسبة الحائط بنسبتها بأصلها وهذه النخلة مالم تقطع غاما بعد القطع فهو جذع فمن ضرورة استحقات النخلة أصلها فان قطعها فله أن يفرص في موضعها ما يباله لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فلن أراد أن يخرها لغيره صاحب الارض فالقسمة فاسدة لانها وقعت على الضرر اذ لا طريق له الى نخلاته فان ذكر في القسمة بكل حق هو له فالقسمة جائزة وله الطريق الى نخلاته كذا في المبسوط • ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن الشجرة تستحق بأصلها في القسمة ولم يذكر مقدر ذلك بعض مشايخنا قالوا يدخل في القسمة من الارض ما كان بازاء العروق يوم القسمة أعنى عروقها لو قطعت بيت الشجرة واليه مال نهر الاغمة السرخسى وبعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلظ الشجرة يوم القسمة والى هذا أشار في الكتاب فانه قال اذا ازدادت النخلة غلظا كان لصاحب الارض أن يفت ما ازدادت فدل على أنه قدر ما تحته من الارض بمقدار غلظ الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية • قوم اقسموها ضيقة فأصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له ولم يكتبوا فيه ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والتمر كذا في فتاوى قاضى خان • واذا كانت القرية ميراثا بين قوم اقسموها فأصاب أحدهم قراح وغللات في قراح وأصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط • واذا كانت قرية وأرض ورعى ما بين قوم بالميراث اقسموها فأصاب الرجل الرعى ونهرها وأصاب الآخر البيوت وأقرحة سمكة وأصاب آخر أيضا أقرحة سمكة اقسموها بكل حق هو لها فأراد صاحب النهر أن يخرق نهره في أرض أصاب صاحبها بالقسمة فتمعه صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسط أرض هذا ولا يصل اليه الا بأرضه وان كان يصل الى النهر بدون أرضه بأن كن النهر متفرجا عن حد الارض لم يكن له أن يخرق في أرض هذا وان كان الطريق الى النهر في أرض الغير لا في نصيب صاحبه يدخل في القسمة بذكر الحقوق أمكنه الوصول الى النهر بدون ذلك الارض أو لم يمكنه وان لم يشترطوا في القسمة الحقوق والمرافق وما أشبههما وكان الطريق الى النهر في أرض الغير فان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وان أمكنه فتح الطريق في نصيبه

قوله والصحيح انهما لا يدخلان اختصارا مختلا وحاصل ما فيها انهما اذا اقسما ولا حدهما على الاخر مسيل أو طريق ولم تذكر الحقوق لا يدخلان الا يرى انهما لا يدخلان في البيع • في القسمة لانهما في البيع الا أنه فرق بينهما بأن البيع جائز على كل حال لان المقصود منه إيجاد الملك وقد حصل وأما القسمة فجائزة ان أمكنه أن يجعل الارضه شريبا وطريقا من موضع آخر وان لم يمكن ان علم وقت القسمة أن لا طريق له ولا شرب فكذلك القسمة جائزة لانه يكون واضيا بالعب وان لم يعلم فالقسمة باطله وان ذكرت الحقوق والمرافق في القسمة فانما يستحق الشرط له الحقوق الطريق اذ لم يمكنه إيجاد طريق اخر اما اذا أمكنه فلا أى الارضى صريح اه

في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك اذا أمكنه الرجوع في بطن النهر بان نصب المانع موضع منه وكان يمكنه الرجوع في ذلك فهو قادر على أن يخرق نصيبه فتكون القسمة جائزة وان لم يكن من النهر شيئا مكتشف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة • وان كان للنهر مسافة من جانيه يكون طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليه بدون أرض صاحبه وان ذكر الحقوق في القسمة لم تكن من الانتفاع بالنهر بالطريق على مسافته وان لم يذكر المسافة في القسمة فاختلف صاحب الارض والنهر فهى لصاحب النهر الملقى طينه وطريقه في قول أبي يوسف ومحمد وجههما الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر وان لم يكن للنهر طريق في أرض قسمة فاشترطوا عليه أن لا طريق له في هذه الارض فهو جائز لا طريق له اذ علم يومئذ أنه لا طريق له وكذلك النخلة والشجرة نصيب أحدهما في أرض الآخر واشترط أن لا طريق له في أرض صاحبه فهو والنهر سواء ولو كان نهر نصيب في أمة كان لصاحب ذلك النصيب على حاله كذا في المبسوط • دارين قوم اقسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات فان لم يذكر الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكرها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة لان في القسمة معنى البيع وبيع الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسد وان كانت الحمامات تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة وهذا كله اذا اقسموها بالليل حين اجتمعت كلها في البيت اما اذا اقسموها بالنهار بعد ما خرجت من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى • واذا اقسما الرجلان دارا فأخذ أحدهما طائفة والاخر طائفة وفي نصيب الآخر غلظة على الطريق أو كنيف شارع فالقسمة في هذا كالببيع فالكنيف الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر والغلظة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تدخل الا بذكر الحقوق والمرافق وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تدخل اذا كان مقصدها في الدار سواء ذكر الحقوق أو لم يذكر فان هدم أهل الطريق تلك الغلظة لم تنقص القسمة ولا يرجع على شريكه بشئ هكذا في المبسوط • كرم بين رجلين فاقسماه وجهلا الطريق القديم لاحدهما وتر كاطريقا حديثا لآخر في الطريق الحديث أنصارا نظران جعل تلك الطريق له فالأشجار له لانها بمنزلة البيع والأشجار تدخل في بيع الارض وان جعل الحق المروية فالأشجار بينهما كما كانت لان الطريق لم تصرف ملكا كذا في محيط السرخسى • ولو كان بين شريكين دار فرعا بابا بينهما ووضعاه فيما غنم قسما الدار فالباب الموضوع لا يدخل في القسمة الا بالدار كذا في البيع كذا في الذخيرة • والحوض لا يقسم سواء كان عشرين أو أقل كذا في خزائن الفتاوى • والله أعلم

(الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها) •

يجب أن يعلم بأن الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحد معان أربعة اما القبض او قضاء القاضى أو القرعة أو بأن يوكلا رجلا يلزم كل واحد منهم سهمًا كذا في الذخيرة • واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم أقرعا فأصاب هذا طائفة وهذا طائفة ثم ندم أحدهما فأراد الرجوع فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضى رجل بقسمه أو لم يأل أن يعدل في ذلك ثم أقرع بينهما فهو جائز عليه ما كذا في المبسوط • فان كان الشركاء ثلاثة فخرج قرعة أحدهم فذلك واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم أراد أحدهم أن يرجع ليس له ذلك ولو كان الشركاء أربعة مالم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا في المحيط • وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا الواحد لان التقيدها يعقد التراضي بينهم ولكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم بخروج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية • واذا كانت غنم بين قوم تساموها عليها قبل أن يقسموها فأي سهم خرج سهمه أو لا عدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث ابل ويقرع غنم فلهوا الا بل قسمها والبقير قسمها فقسما ثم تساموها عليها وأقرعوا فلهذا جائز كذا في المحيط • وان كان في الميراث ابل ويقرع غنم فلهوا الا بل قسمها والبقير قسمها فقسما ثم تساموها عليها وأقرعوا على أن من أصابه الا بل رد كذا درهم على صاحبه نصفين

قوله نصيب من باب تعدد أى غاراه مصححه

قوله ولم يأل من الاول وهو التقصير اه مصححه



فهو جائز كذا في المبسوط . وان كانت الدارين رجلين فاقسما على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ما لم تقع الحدود بينهما ولا يعتبر رضاهما بما لا قبل وقوع الحدود وانما يعتبر رضاها بما بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة . ذكرنا سابقا أن القرعة ثلاث الأولى لأب وأبنتان حق البعض وإبطال حق البعض وانما باطله كن اعتق أحد عبديه بغير عينة ثم يقرع والثانية لطيفة النفس وانما جائزة كاقترعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لأبنتان حق واحد في مقابلة مثله فيقرع بينهما كل واحد منهما ما رزق جائز كذا في فتاوى قاضي خان . وإذا أقرع بينهما في القسمة يذبح أن يقول كل من خرجت قرعته أولا أعطيت به من هذا الجانب والذي يليه في الخرج يجب نصيب الأول كذا في شرح الطحاوي والله أعلم

(الباب السادس في الخيار في القسمة)

القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجرى إلا في قسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجرى إلا في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة يجرى إلا في غير المثليات كالتياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبتت الخيارات أجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات ثبتت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالتياب من نوع واحد والبقرة والغنم ثبتت خيار العيب وهل يثبت خيار الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى . ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب الحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن وأثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشايخنا أوردنا قال الحنطة والشعير جميعا والمكيل والموزون جميعا لا أحدهما على الآخر حتى يكون المقسوم أجناسا فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراسها فيثبت فيها خيار الرؤية وان أراد بذلك الحنطة على الآخر والشعير على الآخر فهو محمول على ما إذا كان صفتها مختلفة بأن كان البعض علكة والبعض رخا والبعض حمر والبعض يضوا وقسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجبها الحكم أو كانت صفتها واحدة لانه أصاب أحدهما من أعلى الصبرة وأصاب الآخر من أسفلها وهكذا الجواب في الذهب والفضة والبر والذهب والفضة والجواهر واللاقي وكذلك العروس كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط . وإذا كانت أقدارهم بين رجلين كل ألف في كيس فاقسما على أن يأخذ أحدهما كيسا ويأخذ الآخر الكيس الآخر وقد رأى أحدهما المال كله ولم يره الآخر فالقسمة جائزة على الذي رآه ولا خيار لو أحدهما في ذلك إلا أن يكون قسم الذي لم يره المال شرهما فيكون له الخيار وإذا قسم الرجلان دارا وقد رأى كل واحد منهما ظاهر الدار وظاهر المنزل الذي أصابه ولم يجرعه فلا خيار لهما وكذلك إذا قسم بيتا أو دارا فاصاب أحدهما البيت والآخر الكرمل ولم يره واحد منهما الذي أصابه ولا رأى جوفه ولا تحت ولا شجرة ولكنه رأى الحائط من ظاهره فلا خيار لو أحدهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في التياب المطوية يجزى رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كروية الجميع في إسقاط الخيار كذا في المبسوط . وبعض مشايخنا قالوا تأويل قوله ولا رأى شجرة ولا تحت كل الشجر وكل الثفل اغبار رأى رؤس الاشجار ورؤس الثفل أما لو لم يره رؤس الاشجار أيضا لا يسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم إذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في أي موضع يثبت يطل بما يطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب يثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمة فان قيل قبض القبض وتجميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا أو شيئا مختلفا كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا حقة أو ككالا أو واحدة أو حقة لا حقيقة كالمكيل والموزون يرد جميع نصيبه وليس له أن يرد البعض دون البعض كما في البيع المحض وان كان المقسوم أشياء مختلفة كالغنم يرد العيب خاصة كما في البيع المحض وما يطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يطل به في القسمة وإذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها احتسابا وإذا أدام على سكي الدار بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب احتسابا أيضا وإذا أدام

على ليس الثوب أو ركوب الدابة أو دأوم بعد ما علم بالعيب لا يرد بها بالعيب قياسا واستحسانا وأما في خيار الشرط إذا سكن الدار في مدة الخيار وأدام على السكنى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب البيوع إذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بينهما إذا أنشأ السكنى وبينما إذا أدام على السكنى فمن فرق من المشايخ بين إنشاء السكنى وبين الدأوم عليها في مسألة القسمة يفرق بينهما أيضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يطل بإنشاء السكنى ولا يطل بالدأوم عليها إذا لفرق بينهما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يطل لإنشاء السكنى ولا بدأومها قال بان خيار الشرط يطل بإنشاء السكنى وبدأومها والفرق بينهما هو أن السكنى في خيار العيب يحتمل أن تكون لا مكان الرذ بالعيب لان مدة الرذ بالعيب قد تطول لان الرذ بالعيب لا يكون الا بقضاء أو رضى وعسى لا يرضى به خصمه فيحتاج الى القضاء والقضاء بعدد سابقة الخصومة وعسى تطول فليكن لم يسكنم بالخرب لان الدار تخرب اذا لم يسكن فيها أحد فيجوز عن الرذ فيحتاج الى السكنى لا مكان الرذ بالعيب فلا يكون اختيار الدار على هذا الاحتمال فلهذا لا يسقط به خيار العيب فأما في خيار الشرط فلا يحتاج الى السكنى لا مكان الرذ لانه يمكن من الرذ نفسه من غير أن يتوقف ذلك على قضاء أو رضى فلا تطول مدة الرذ فلا يحتاج الى السكنى لا مكان الرذ فكان لا خيار للملك فيوجب سقوط خياره كذا في المحيط . وإذا باع ما أصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرده المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء فاض فليس له أن يقض القسمة وان قبله بقضاء فاض فله أن يقض القسمة والبيعة في ذلك وأما العيبين سواء كذا في المبسوط . فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل أن يعلم بالعيب لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قال وليس للبائع أن يرجع بنقصان ذلك على من قامه ذكر المسألة مطلقا من غير ذكر خلاف في مشايخنا من قال ما ذكره من أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحده فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب على من قامه ومن المشايخ من قال ما ذكره في كتاب القسمة قول الكل والصحيح أن المسألة على الخلاف كذا في المحيط . وان كان الشرط يملك هو الذي هدم شيئا منه ولم يعه ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان العيب في انصافه شركا لانه لا أن يرضى وينقض القسمة ورده بعينه مهدوما كذا في المبسوط . خيار الشرط يثبت في القسمة حيث يثبت خيار الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يطل به خيار الشرط في البيع المحض يطل به في القسمة وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز اشتراطه ثلاثة أيام بخلاف وما زاد على الثلاثة يكون على الخلاف بين أبي حنيفة ومالك رحمه الله تعالى كذا في المحيط . فان مضت الثلاثة ثم ادعى أحدهما الرذ بالخيار في الثلاث وادعى الآخر الاجازة فالقول قول مدعى الاجازة وان أقامنا البيعة فالبيعة بينة من يدعى الرذ كذا في المبسوط . والله أعلم

(الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي)

الاصل أن من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط . قسمة الأب على الصبي والمعتوم جائزة في كل شيء إذا لم يكن فيها عيب فاحش ووصى الأب في ذلك قائم مقام الأب بعد موته وكذلك الجند أو الأب إذا لم يكن هناك وصى الأب ويجوز قسمة وصى الأم فيما تركت إذا لم يكن أحد من هؤلاء فيماسوى العقار لانه قائم مقام الأم وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيماسوى العقار كذلك في القسمة ولا يجوز قسمة الأم والأخ والعمة والزوجة على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضي خان . ولا يجوز قسمة الكافر أو المملوك أو المكاتب على ابنه الحر الصغير المسلم ولا يجوز قسمة الملقط على اللقطة وان كان يعوله كذا في المبسوط . وإذا جعل القاتني وصيا لبيتم في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز ولو جعله وصيا في التفة أو في حفظ شيء بعينه لا يجوز وهذا بخلاف وصى الأب إذا جعله الأب وصيا في شيء خاص فانه يكون وصيا في الأشياء كلها كذا في المحيط . ولا يجوز قسمة الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال أحدهما من الآخر بخلاف الأب فانه إذا قسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كالوإباع مال بعض أولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك الوصي أن يبيع حصة أحد الصغيرين مشاعة من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة



الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فينتز نصيب كل واحد من الصغيرين وانما جازت هذه القسمة لانها جازت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي وجب له أخرى أن يبيع نصيبه ما من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مفرزة كذا في الذخيرة • قسمة الوصي • ما لا مشر كايته وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان فيها منفعة ظاهرة للصغير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان فيها منفعة ظاهرة ويجوز للاب أن يقسم ما لا مشر كايته وبين الصغير وان لم يكن للصغير فيها منفعة ظاهرة كذا في المحيط • وان كان في الورثة مزارع وبكار والكبار حضور فقسام الوصي الكبار ومن نصيب الصغار له ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فان قسم الوصي حصة الصغار بعد ذلك لا يجوز هذه القسمة ولا يجوز قسمة الوصي على الكبار القريب في العقار ويجوز قسمة في العروض يريد به اذا كانت الورثة كلهم كبار وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقسام الحضور وأفرز نصيبهم زاد البقال في كتابه العروض من تركه الاب كذا في الذخيرة • ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وبكار حضور فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب المزارع وقاسم الكبار الحضور جاز في العقار وغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز على الكبير في العقار بناء على أن عنده يبيع الوصي على الكبار جاز في العقار في ثلاثة مواضع اذا كان على الميت دين أو وصية أو معهم صغير فكذلك القسمة وعندهما لا يجوز كذا في محيط السرخسي • اذا كانت الورثة مزارع وبكار فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل لا يجوز أصلا ولو قاسم الوصي الوصي له بالثلث والورثة مزارع دفع الثلث له وأخذ الثلث للورثة صبح ولو هلك عنده فلا ضمان وان كانت الورثة كبارا غيبا فقسام الوصي الوصي له وأخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الأصل ولو كان الوصي له غائب والورثة كبار حضور فقسام الوصي الوصي له وأخذ نصيب الوصي له فاقسمة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • رجل مات وأوصى الى رجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلب الورثة من الوصي أن يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له أن لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر مشاعا كذا في الظهيرية • اذا قسم الوصيان المال فأخذ أحدهما نصيب بعض الورثة وأخذ الآخر نصيب بعض الورثة لا يجوز واذا غاب أحدهما قبل القسمة فقسام الآخر الورثة لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز القسمة على المبرم والمفني عليه والذي يجز ويقتن الابراء أو وكالته في حال حياته وفاقته كذا في الذخيرة • وصي ذمي والورثة مسلمون يخرج من الوصية ويجوز قسمة ان فعلها قبل الاخراج لانه تحت وصيته لان الوصاية ليست الا بغيره بعد الموت وتوكل المذمتي حال الحياة جاز فكذلك بعد الوفاة الا أن الذي منهم بالخيانة في حق المسلم لانه يعاديه في الدين فيجب اخراجه من الوصاية ولانه قبل الاخراج وصي • يجوز قسمة وكذلك العبد لغريم الميت وصي ما لم يخرج لانه يصح تفويض التصرف اليه حال حياته فكذلك بعد وفاته الا أنه عاجز عن القيام بما فرض اليه لكونه مشغولا بخدمة المولى فيخرج من الوصاية كذا في محيط السرخسي • وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الاسلام الا في النحر والخير يكونان بينهم وأراد بعضهم قسمة ما بأي بعضهم فاني أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيرهما وان اقساموا فيما بينهم خيرا وفضل بعضهم في كيلهم يجوز الفضل في ذلك فيما بينهم واذا كان وصي المذمتي مسلما كرهت له مقاسمة النحر والخير ولو كنته يوكل من يوجب عنه من أهل الذمة فيقسام للصغير ويبيع ذلك بعد القسمة وان وكل المذمتي المسلم بقسمة ميراث فيه خير وخير لم يجوز ذلك من المسلم كما لا يجوز بيعه وشراؤه في النحر والخير وليس للمسلم الوكيل أن يوكل بقسمة ذلك غيره لان الموكل لم يرض برأي غيره فيه فان قوض ذلك اليه فوكل ذميا به جاز كذا في المبسوط • ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذميا بقسام النحر والخير جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كما لو وكل مسلم ذميا ببيع النحر كذا في محيط السرخسي • ولو أخذ نصيبه من النحر فجعله خلا كان المسلم ضامنا لحصة شركائه من النحر الذي خله ويكون الخلل له واذا كان في تركه المذمتي خيرا أو خيرا وخر ماؤه مسلمون وليس له وصي • فان للقاضي أن يوكل ببيع ذلك رجلا من أهل الذمة فيبيعه ويقضي به دين الميت كذا في المبسوط • ولو قاسم الحرب المستأمن على ابنه المذمتي لم يجوز ولو كان ولده مثله جازت لانه لا ولاية للمستأمن على ابنه المذمتي لان المذمتي

من المستأمن مقلد من المسلم من المذمتي • ولهذا لا يرث المستأمن من المذمتي • كما لا يرث من المسلم وقسمة المرتدة على نفسه وولده بمنزلة سائر نصيب فاته على الخلاف كذا في محيط السرخسي • ولا يجوز قسمة المرتدة اذا قتل على رذته على ولده صغير مثله مرتدة كذا في المبسوط • وقسمة المأذون مثل قسمة الحر كذا في محيط السرخسي • والمكاتب كالحرة في القسمة لانه من صنيع التجار وفيها معنى المعاوضة كالبيع وان يحجز بعد القسمة لم يكن لولده فسخها ولا يجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير رضاه سواء كان المكاتب حاضرا أو غائبا فان فعل ذلك ثم يحجز المكاتب وصار ذلك لولده لم تجز تلك القسمة كما لا يتخذ سائر نصيب فاته بحجز المكاتب وان وكل المكاتب بالقسمة وكلا ثم يحجز أو مات لم يحجز ولو كيلة أن يقاسم بعد ذلك وان أعتق فهو على وكالته فان أوصى المكاتب عند موته الى وصي فقسام الوصي ورثة المكاتب الكبار لولده الصغير وقد ترك وفاء فان قسمته في هذا جازة على ما يجوز عليه قسمة وهو حر لانه يؤدي كتابته ويحكم بحجزه في حال حياته فكأنه أدى الكتابة بنفسه ثم مات فيكون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصي الحر • وقال في الزيادات وصيه بمنزلة الوصي الحر في حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمة فيمسوى العقار وما ذكره هناك أصح وان لم يترك وفاء فقسام الوصي الولد الكبير لولده الصغير وقد سعى في المكتوبة لم يحجز فان أدوا المكتوبة قبل أن يردوا القسمة أجزت القسمة كذا في شرح المبسوط • والله أعلم

(الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو وصي له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث دين في التركة أو عينا من أعيان التركة) •

وان أقر أحد الورثة بدين على الميت وبعد الباقيون قسمت التركة بينهم ويؤمن المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عند ما اذا كان نصيبه في لكل الدين كذا في فتاوى قاضي خان • اذا اقسام الورثة دار الميت وأرض الميت وعلى الميت دين بخاء الغريم يطلب الدين فان لهم أن يتقضوا القسمة سواء كان الدين قليلا أو كثيرا • واذا طلبوا قسمة التركة من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقا للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لانه لا ملك لهم في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وان كان الدين غير مستغرق فالقاضي أن لا يقسمها أيضا بل يوقف الشكل وفي الاستحسان يوقف مقدارا للدين ويقسم الباقي ولا يأخذ كفايلا منهم بشئ من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وان لم يعلم القاضي بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف وان قالوا لا دين فالقول قولهم لان الورثة تاجعون مقام الميت ثم يسألهم هل فيها وصية فان قالوا نعم سألهم انها حصلت بالعين أو مرسلة لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمها حيث يشاءون فان ظهر بعد ذلك دين تقض القاضي القسمة وهكذا لو ان القاضي لم يسأل الورثة عن الدين وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهرا ثم ظهر الدين فالقاضي يقض القسمة الآن يتقضوا الدين من مالهم بخلافه لا يتقض القسمة في الفصلين جميعا وكذلك لو أبرأ الغريم الميت عن الدين لا يتقض القسمة وهذا كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقساموا اما اذا عزلوا نصيب الغريم أو كان للميت مال آخر سوى ما اقساموا فالقاضي لا يتقض القسمة وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود أو ظهر موصي له بالثلث أو الربع فان القاضي يقض القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضي حق هذا الوارث والموصي فمن مالنا ولا يتقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الا أن يرضى هذا الوارث أو الموصي له واذا ظهر غريم أو موصي له بألف مرسلة فقالت الورثة نحن نقضي حقهم من مالنا ولا يتقض القسمة لهم ذلك لان حق الوارث والموصي له بالثلث أو الربع في عين التركة فاذا أرادوا أن يعطوا حقهم من مالهم فقد قصدوا شراء نصيبه من التركة فلا يصح الابراء وأما حق الغريم والموصي له بألف مرسلة فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيفاء من مال التركة وايضا حقهم من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع في التركة فالقاضي لا يتقض القسمة بل يقضي بالحق الغريم قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لانه شرط أن لا يرجع فأما اذا شرط الرجوع أو سكت فالقسمة مردودة الا أن يقضوا حق القاضي من مالهم لان دين القاضي في التركة



بمنزلة دين الغريم وهذا الجواب ظاهر فيما اذا شرط الرجوع مشكك فيما اذا سكنت ويغني أن يجعل متطوعا اذا  
سكنت والجواب انما لم يجعله متطوعا لانه مضطرف القضاة لا يرى أن الغريم لو قدمه الى القاضي قضى القاضي  
عليه بجميع الدين لانه لا ميراث الا بعد الدين ثم ما ذكر أن الورثة اذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر أو  
موصى له بالثلث أو الربع فالقاضي ينقض القسمة فذلك اذا كانت القسمة بغير قضاء قاض وأما اذا كانت  
القسمة بقضاء قاض ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة اذا عزل للقاضي نصيبه  
وأما الموصى له فقد اختلف فيه المناهج قال بعضهم لا ينقض القسمة واليه أشار محمد رحمه الله تعالى وهو  
الاصح وبعضهم قالوا لا ينقض هكذا في المحيط ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق نقض القسمة  
كذا في الذخيرة • أراد واقسمة التركة وفيها دين فالحيلة فيها أن يضمن أجنبي باذن الغريم بشرط براءة الميت  
وان لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينقل الدين  
اليه ويحلوا التركة عن الدين كذا في الوجيز للكردي • ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقيين  
شرط أن لم يشترط إلا أن تبرع لأن كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم الى القاضي قضى عليه  
بجميع الدين فكان مجبرا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا الا اذا قصد بذلك التبرع بأن شرط أن لا يرجع  
عليهم واذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأة الميت ثم ادعت بعد القسمة مهر اعلی زوجها وأقامت بينة فنقضت  
القسمة كذا في محيط السرخسي • واذا ادعى بعض الورثة ديناً في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه وسقط  
بينته وله أن ينقض القسمة كذا في المحيط • ميراث بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصية فبات بعض الورثة  
وعلى الميت الثاني دين أو وصي بوصية أو كان له وارث غائب أو صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الاول بغير  
قضاء كان لغريم الميت الثاني أن يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير • كذا  
في التتارخانية • ولو أن وارثا ادعى لابن له صغير وصية بالثلث وأقام البينة وقد قسموا الدار فان هذه  
القسمة لا تبطل حتى ابنه في الوصية إلا أن الاب ليس له أن يطلب وصية ابنه ولا أن يطل القسمة لأن القسمة  
تمت به ومن سعى في نقض ما تم به ضل سعيه واقدامه على القسمة اعتراف بأن لا وصية لانه بخلاف الدين  
وللابن اذا كبر أن يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الظهيرية • واذا كانت الدارين قوم فاقسموها على  
قدر ميراثهم من أبيهم ثم ادعى أحدهم أن أخا له من أبيه وأخته قد ورثت أبيه معهم وأنه مات بعد أبيه فورثته  
وأراد ميراثه منه وقال انما قسمتم لي ميراثي من أبي ولم يكتبوا في القسمة أنه لاحق لبعضهم فيما أصاب البعض  
وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة وإن كانوا كتبوا في القسمة أنه لاحق لبعضهم فيما أصاب  
البعض فهو نفي لدعواه ومصادمه من قوله ولم يكتبوا ازالة الاشكال وبيان التسوية في الفصلين في الجواب  
وكذلك ان أقام البينة أنه اشتراها من أبيه في حياته وأنه وهبها له وقبضها منه أو أنها كانت لاقته ورثها منها  
لم تقبل بينته كذا في المبسوط • واذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فإن كان الدين للميت فاقسموا الدين  
والعين جله بأن شرطوا في القسمة أن الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان  
الاخر لهذا الوارث الاخر مع هذه العين فهذه القسمة باطلة في الدين والعين جميعا وان اقتسموا الاعيان  
ثم اقتسموا الديون فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الديون باطلة واذا كان الدين على الميت واقسموا على أن  
يضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة أو اقسموا على أن يضمن أحدهم سائر الديون فإن كان الضمان  
مشروطا في القسمة فالقسمة فاسدة وان لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انما يضمن بعد القسمة بغير شرط ان  
يضمن بشرط اتباع التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى أن لا تنقضها وان ضمن على أن لا يتبع الميت ولا ميراثه  
بشيء وعلى أن يرى الغريم الميت كان هذا جائزا ان رضى الغرماء بضمائنه كذا في الذخيرة • وان أبي  
الغرماء أن يقبلوا ذلك فلم ينقض القسمة فان رضوا بضمائنه وأبرؤا الميت ثم توى المال عليه رجعوا في مال  
الميت حيث كان كذا في المبسوط • وان لم يشترط على أن يبرئ الغريم الميت لا تنفذ القسمة وان رضى  
الغرماء بضمائنه والغريم الذي له على الميت دين اذا أجاز القسمة التي قسمها الوارث ثم أراد نقضها كان له ذلك  
كذا في الذخيرة • واذا كانت الاراضي ميراثا بين ثلاثة نفر عن أبيهم مات أحدهم وترك ابنا كبيرا  
فاقسم هو وعمه الاراضي على ميراث الجد ثم ان ابن الجد أقام بينة أن جدته أوصى له بالثلث وأراد ابطال

القسمة لم تسمع دعواه لمكان التناقص ولولم يدع وصية من الجد ولكن ادعى ديناً على أبيه صح دعواه لانه  
لانتناقص في دعوى الدين وينبت الدين بأقامة البينة وصار الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو كان الدين  
ثابتا معاينا كان له أن ينقض القسمة وليس لعينه أن يقول ان دينك على أبيك ليس على الجد وقد أعطيناك  
نصيب أبيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت فأمسكه وليس لك أن تنقض القسمة لانه لا فائدة لك في النقض  
لأن بعد النقض يقضى دينك من نصيب أبيك لامن ميراث الجد لان دينك على أبيك ليس على الجد فائدة لان  
الشيء مشاعرا بما يشترى بأكثر مما يشترى به فمردا فكن في النقض فائدة لانه يرد اديه مال الميت واذا كانت  
الارض ميراثا بين قوم فاقسموها وتناقصوا ثم ان أحدهم اشترى من الآخر قسمة وقبضه ثم قامت البينة بين  
على الاب فان القسمة والشراء كلاهما تنصرف من الوارث في التركة فلا يفسد مع قيام الدين كذا في المبسوط  
• ولو أقر الرجل أن فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يقل لهم أو لورثته ثم ادعى بعد ذلك أنه أوصى له  
بالثلث أو ادعى ديناً لنفسه على الميت قبل بينته لانه لم يصير متناظرا في الدعوى لان ما سبق منه قبل هذه  
الدعوى هو الاقرار بأن هذه الدار متروكة الميت لان ميراث الميت مات تركه والدين والوصية لا ينافيان كونها  
متروكة الميت لانهما انما يقضيان من متروكة الميت بخلاف ما اذا زاد في الاقرار لفظ لهم أو لورثته ولو كان  
قال ترك هذه الدار ميراثا لهم أو قال لورثته وباقي المسألة يجالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة • ولو أقر  
انهم ميراث من أبيه ثم ادعى انهم ميراث من غيره أبيه فذلك غير مسوع للتناقص هكذا في المبسوط • قوم  
اقتسموا دارا ميراثا بين رجل والمرأة فقرة بذلك فأصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المعزول انها  
أن زوجها أصدقها بالباها أو أنها اشترتها منه بعد اقامتها لم يقبل ذلك منها لانها لم تساعدت على القسمة فقد  
أقرت أنها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقتسموا دارا وأرضاً وأصاب كل واحد طائفة  
بغيره عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلا زعم أنه هو الذي بناه أو غرسه لم تقبل بينته على  
ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم

### • (الباب التاسع في القسمة في القسمة)

الاصل ان كل قسمة وقت باختيار القاضي أو باختيارهما ان كانت قسمة لوائي أحدهما مجبر الا بي لوطلب  
من القاضي كالقسمة في دار أو أرض واحدة فاذا جئ أو غرس أحدهما ثم استحق أحد النصفين لم يرجع بقيمة  
البناء والغرس على الآخر لانه لم يصير مغرورا لان كل واحد مضطرف في هذه القسمة الى تخليص ملكه عن ملك  
صاحبه حتى يقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطرا في هذه القسمة لاجراء حقه والغرور من  
المضطر لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الا بي منهما قسمة الاجناس المختلفة يرجع  
بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطرف في هذه القسمة لاجراء حقه لان حقه يجبي بقسمة كل جنس على  
حده بلا تقويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصار كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة  
نصيبه واذا اقتسموا دارا أو أرضا نصفين وبني لكل واحد نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع أحدهما على  
الاخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد دارا بحقه فبني أحدهما في داره ثم استحققت  
رجع نصف قيمة البناء قبل هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هذه الاربع وقيل هذا قولهم  
جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي • وان اقتسموا جارين فوطئ أحدهما ما الجارية التي أخذها  
فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد لرجع على صاحبه نصف قيمة الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
لان قسمة الجارية عند لا تجرى في الرقيق فتكون هذه القسمة معاوضة بين ماعن اختيار فأما عند أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى فقسمة الجارية تجرى في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور ولا يرجع على صاحبه بشيء من قيمة  
الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط • واذا كانت دار واحدة وأرض بيضاء بين  
ورثة فاقسموا بغير قضاء وبني أحدهما في قسمه ثم استحق ونقض بناءه ورد القسمة لا يرجع على شريكه بقيمة  
البناء كذا في بعض نسخ كتاب القسمة وهو محمول على ما اذا اقتسموا الدار على حدة والارض على حدة  
فتكون هذه قسمة بوجها الحكم وذكري بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء وهو محمول



على ما إذا اقتسموا وأخذ أحدهما الدار وأخذ الآخر الأرض فتكون هذه قسمة لا يوجبها الحكم وإذا كانت الدار بين قوم قسمها القاضي بينهم وجمع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة وأجبرهم على ذلك وبني أحدهم في الدار التي أصابته بناء ثم استحق هذه الدار وهدم بناءه لا يرجع على شركائه بالقيمة ما عندهما فلان هذه القسمة يوجبها الحكم عندهما متى رأى القاضي الصلاح فيها وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القاضي لما قسمها قسمة جمع فقد حصل قضاؤه في فصل مجتهد فيه فالحقت الدار بالدار الواحدة عندهم جميعا **كذا في المحيط** • دار بين رجلين جاء رجل إلى أحدهما وقال وكفى شر يكك حتى أقاسمك فلم يصدقه ولم يكذبه فقام به حتى نكح الشريك الحاضر ثم جاء الغائب وأكرا أن يكون وكله يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء كذا في خزائن المفتين • والله أعلم

• (الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء) •

قال في الاصل وإذا وقعت القسمة بين الشركاء في دار وأرض ثم استحق شيء منها فالمسألة على ثلاثة أوجه (الاول) أن يستحق جزء شائع من الكل بأن استحق نصف كل الدار وثلث كل الدار أو ما أشبه ذلك وفي هذا الوجه القسمة فاسدة (الوجه الثاني) إذا استحق جزء بعينه مما أصاب واحد منهم وفي هذا الوجه القسمة صحيحة فيما بقي بعد الاستحقاق لأن المستحق عليه الخيار لانه تعيب نصيبه بسبب الشركة فان نقض القسمة عاد الأمر إلى ما كان قبل القسمة وتساوت القسمة فيما وراء المستحق وإن أجاز القسمة يرجع على صاحبه بعوض المستحق وذلك ربع ما في يد صاحبه مثلاً ان كان المستحق نصف نصيب المستحق عليه (الوجه الثالث) إذا استحق جزء شائع مما أصاب واحد منهم وفي هذا الوجه لا تفسد القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون المستحق عليه بالخيار على نحو ما بينا فان أجاز القسمة وكان المستحق نصف نصيبه مثلاً يرجع على صاحبه ربع ما في يده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى القسمة فاسدة وتساوت القسمة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب ذكر في نسخ أبي حفص قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في نسخ أبي سليمان قوله مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وهكذا أثبتة الحاشية في التمهيد في المختصر والاول أصبح فقد روي ابن سماعة وابن رستم قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط والذخيرة • ولو باع أحدهما نصف ما أصابه بالقسمة ثم استحق ما بقي له فانه يرجع على صاحبه ربع ما في يده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يخير بخلاف ما قبل المبيع حيث يخير لانه قبل المبيع قادر على رد ما بقي بعد الاستحقاق وبعد المبيع محذور من رد ما وراء المستحق فلهذا سقط خياره وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالقسمة فاسدة كذا في الظاهرية • وفي كتاب الشروط جعل المسألة على ثلاثة أوجه أيضاً لكن لم يرد كرامة ما إذا استحق جزء شائع من كل الدار وركم مكانه ما إذا استحق جميع نصيب أحدهما وذكرا أن القسمة باطلة ويقسم الباقي وهو الذي لم يستحق بينهما ان كان قائماً في يد الآخر لم يجره وإن كان باعه فالبيع ماض وعليه ان رد على المستحق عليه نصف قيمة ما باع وذكروا ما إذا استحق جزء بعينه من نصيب أحدهما وأجاب أن القسمة باطلة في الكل بخلاف ما كتبنا في المتن وذكروا ما إذا استحق جزء شائع من نصيب أحدهما وذكر في المسألة خلافاً على نحو ما كتبنا في المتن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تنتقض القسمة ولكن يخير المستحق عليه ان شاء انتقض القسمة وضم ما بقي في يده إلى ما في يد الآخر ان كان الآخر لم يسع ما أصابه ويقسمان ذلك بينهما وان كان الآخر باع نصيبه بضم المستحق عليه ما بقي في يده إلى قيمة ما كان في يد الآخر فيقسمانه نصفين كذا في الذخيرة • وفي المتن إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ثلاثة أخوة ورثوا ثلاثة أخد كل واحد منهم داراً ثم استحق نصف دار أحدهم قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قولنا المستحق عليه بالخيار ان شاء انتقض القسمة كلها واستقبلوها وإن شاء أمسك النصف ورجع عليهم ما بقدر ما استحق من يده وإن كانت دار واحدة واقتسموها أثلاثاً ثم استحق نصيب أحدهم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا الاول سواء وقال أبو يوسف تنتقض القسمة ولا خيار للمستحق عليه ويستوي فيه القسمة بحكم وبغير حكم كذا في المحيط •

إذا اقتسم داراً فأخذ أحدهما ثلثها والآخر ثلثها وقيمة النصيبين سواء ثم استحق شيء منها فلا يخلو ما أن يستحق جزء شائع من النصيبين أو جزء شائع من نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما فإن استحق جزء شائع من النصيبين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما فالقسمة جائزة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء رجع على صاحبه ربع ما في يده وإن شاء انتقضت القسمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي يرجع ربع ما في يد صاحبه وبيعه جائز عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة ويضمن قيمة ما باع فيقسم مع ما في يد صاحبه نصفين لان عنده بالاستحقاق ثلثين أن القسمة وقعت فاسدة والمقبوض بحكم قسمة فاسدة ملوكه كالمقبوض بحكم بيع فاسد بخلافه وقد عجز عن رده فيلزمه رد قيمة نصف ما باع وعندهما بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار فإذا باع ما في يده بالخيار لتعذر الرد ويرجع ربع ما في يده لان ما استحق نصفه ملكه ونصفه موضع عامر كعند شريكه فإذا لم يرد له عوضه يرجع بما ترك كذا في المحيط **السرخصي** • وكذلك أرض بين رجلين نصفين وهي مائة جريب فاقسموا على أن يأخذ أحدهما بمائة عشرة أجرة تساوي ألفاً ويأخذ الآخر بمائة جريب تساوي ألف درهم ثم باع كل واحد منهما ما الذي أصابه بأقل من قيمته أو أكثر ثم استحق جريب من العشرة الأجرة بفرد المشتري ما بقي منه على الباقي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع على صاحب التسعين جريباً بخمسين درهماً وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون تسعة أجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريباً خمسين درهماً لصاحبه كذا في الميسوط • وإذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسموا على أن يأخذ أحدهما أربعين منها تساوي خمسين درهماً ويأخذ الآخر ستين تساوي خمسين درهماً فاستحق شاة من الأربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في الستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة عندهم ولا يخير المستحق عليه كذا في المحيط • والله أعلم

• (الباب الحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة) •

ادعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بأن ادعى غيباً في القسمة فان كان يسيراً بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا نسمع دعواه ولا تقبل بينته وإن كان فاحشاً بحيث لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسع بينته بالاتفاق وإن كانت بتراضي الخصمين لا بقضاء القاضي لم يذكروا في الكتاب وحكي عن النقيب أبي جعفر أنه كان يقول ان قيل تسع فله وجه وان قيل لا تسع فله وجه كذا في الفتاوى الصغرى • وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغيبة • وسكنى عن الفضلي أنه تسع كما إذا كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه للعقصر • وذكر الاستيعابي في شرحه هذا كله اذا لم يقر الخصم بالاستيفاء اما اذا أقر بالاستيفاء فانه لا تسع دعواه الغلط والغيب الا اذا ادعى الغيب حينئذ تسع دعواه كذا في الفتاوى الصغرى • ان ادعى أحد المتقاسمين غلطاً في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعي الغيب بدعى الغلط كائناً شاة بين رجلين اقتسموا ثم قال أحدهما لصاحبه قبضت خبة وخمسين غلطاً وأما قبضت الاخبة وأربعين وقال الآخر ما قبضت شيئاً غلطاً وانما اقتسمنا على أن يكون لي خمسة وخمسون ولك خمسة وأربعون ولم تقم لواحد منهما مائة يجب التعاقب لان القسمة بمعنى البيع وفي البيع اذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتعاقبان اذا كان المعقود عليه قائماً فكذا في القسمة اذا كان المقوم قائماً بعينه وهذا كله اذا لم يسبق منهما اقرار باستيفاء الحق فأما اذا سبق لم تسع دعوى الغلط الا من حيث الغيب وان قال اقتسمنا بالروية وأخذنا ذلك ثم أخذت خبة من نصيبي غلطاً وقال الآخر ما أخذت من نصيبي شيء غلطاً ولكنا اقتسمنا على أن يكون لي خمس وخمسون ولك خمس وأربعون ولا يثبت لواحد منهما فانه لا يتعاقبان ويجعل القول قول المدعي عليه الغلط قال محمد رحمه الله تعالى اذا اقتسم القوم أرضاً أو داراً وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى أحدهم غلطاً فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال



في ذلك لاتعد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعى فاذا اقام البينة اعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب أن لاتعد القسمة لان وضع المسألة ان كل واحد قبض حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعى بما قامت البينة عليه ولا تعد القسمة والجواب عن هذا أن يقال ان محمد رحمه الله تعالى ذكر إعادة القسمة عند اقامة البينة على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتعمل دعواه على وجه يجب إعادة القسمة عند اقامة البينة وبيان ذلك ان يقول مدعى الغلط لصاحبه قسمنا الدارين بالسوية على أن يكون لي ألف ذراع ولك ألف ذراع وقبضنا ثم انك أخذت مائة ذراع من نصبي من مكان بعينه غلطاً ويقول الآخر لابل كانت القسمة على أن يكون لي ألف ومائة ذراع ولك تسعمائة ذراع فتشهد الشهود أن القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا أن هذا أخذ مائة ذراع من مكان بعينه من نصيب المدعى بتسليمه البينة أن القسمة كانت بالسوية وفي بدأ أحدهما زيادة ولا يدري أن حق المدعى في أي جانب فوجب الاعادة ليستويان وتكون هذه الشهادة مسموعة وان لم يشهدوا بالغصب لان مدعى الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراع والشهود تشهدوا بأحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعى بينة على ما ادعى يحلف المدعى قبله الغلط ولا يتحلفان فان حلف المدعى قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم أو ابل أو بقر أو ثياب أو نسي من المكبل والموزون ادعى فيها أحدهم غلطاً بعد القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد به التسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسألة الاولى في حق جميع الاحكام وانما اراد بها التسوية في حق بعض الاحكام وهو ان لاتعد القسمة بمجرد الدعوى ألا يرى أن في المكبل والموزون اذا اقام مدعى الغلط البينة على ما ادعى لاتعد القسمة بل يقسم الباقي على قدر حقه ما وفي الغنم والبقر والثياب والاشياء التي تتفاوت يجب إعادة القسمة كما في مسألة الدار واذا اقسام رجلان دارين وأخذ أحدهما داراً والاخر داراً ثم ادعى أحدهما غلطاً وجاء بالبينة ان له كذا كذا ذراعاً في الدار التي في يد صاحبه فغلا في قسمه فانه يقضى له بتلك الذراع ولا تعد القسمة وليس هذا كالدور الواحد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة أو في دارين ومعنى هذه المسألة أن أحد المتقاسمين ادعى على صاحبه انه شرط له كذا وكذا ذراعاً من نصيبه في القسمة وانما كانت القسمة فاسدة لان الذي شرط زيادة أذرع من نصيبه لصاحبه صار باطلاً لذلك من صاحبه ويصح كذا أذرع من الدار لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذا في القسمة فاذا ثبت فساد الدعوى يجب إعادة القسمة رفعاً للفساد وعند جميع كذا أذرع جاز فقبوز القسمة ثم انهم افرقوا بين الدارين وبين الدار الواحدة فقالوا في الدارين لاتعد القسمة وفي الدار الواحدة تعد القسمة فكان يجب أن لاتعد القسمة في الدار الواحدة أيضاً ويقضى للمدعى بذلك القدر من نصيب المدعى عليه كما في الدارين لان الاعادة لتفي الضرر عن المدعى كيلا يتفرق نصيبه ولا وجه له لانه ادعى عشرة أذرع بعينها فلا ضرر عليه متى قضى له بذلك لانه هكذا استحق بأصل القسمة وان ادعى عشرة أذرع شائعة فكذلك لانه لما شرط لنفسه عشرة أذرع في نصيب صاحبه شائعة مع علمه انه ربما يتفرق نصيبه في قسم مرة أخرى صار راضياً بالتفرق وانما أوجب الاعادة في الدار الواحدة لان المسألة محمولة على أنه ادعى أن صاحبه شرط له عشرة أذرع من نصيبه وقال لا أدري كيف شرط لي عشرة بعينها متصلة بنصبي أو شائعة في جميع نصيب صاحبي وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضى من المدعى بالتفرق لانه على تقدير أن يكون الشرط له عشرة أذرع بعينها متصلة بنصيبه لا يكون راضياً بالتفرق وعلى تقدير أن تكون عشرة أذرع شائعة يكون راضياً بالتفرق فاذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بين القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما في الدار الواحدة بالقسمة وهو أن يكون نصيب كل منهما مائة في مكان واحد بخلاف الدارين فان في الدارين وان حملنا المسألة على أن المدعى قال لا أدري كيف شرط لي العشرة لاتعد القسمة لان إعادة القسمة في الدارين لا يزول ما كان يلحقه من زيادة ضرر وان كان شرط لنفسه عشرة أذرع من مكان بعينه متصل بداره لانه ربما لا يقع له في القسمة الثانية عشرة أذرع متصل بداره فلا تفيد

قوله كذا أذرع كذا  
في جميع النسخ ومنه في نسخ  
المخطوط والاصوب كذا ذراعاً  
ثم

إعادة القسمة فتقضى له بعشرة أذرع شائعة كما شهد به الشهود كذا في المخطوط • واذا اقسام الرجلان عشرة أبواب وأخذ أحدهما أربعة وأخذ الآخر ستة فادعى أحدهما الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام على ذلك بينة فانه يقضى له بذلك سواء أقر بقبض ما ادعى من الزيادة أو لم يقبض وان لم يقبض يثبت في الكتاب أن صاحبه يستحلف ولم يوجب التحالف وهذا محمول على ما اذا أقر بقبض ما ادعى ثم ادعى أن صاحبه أخذ ذلك منه غلطاً فيكون مدعى الغصب على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى أخذ الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام الاخر البينة أنه أصابه في قسمه قضى بينة صاحب الأربعة لانه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الاشهاد على الاستيضاء كذا في الذخيرة • ولو اختلف المتقاسمون فتشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضي الله تعالى عنه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر الخلف قول محمد رحمه الله تعالى مع قوله ما وقاسما القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي اذا قسم بائراً لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه مال بعض المشايخ كذا في الهداية • شهادة القاسمين مقبولة سواء قسم بائراً أو غير بائراً وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة • ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الواحد غير مقبولة على الغير كذا في الهداية • ولو شهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان • ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قاسم قسم دارين رجلين وأعطى أحدهما أكثر من الآخر غلطاً وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة فمن وقع شأوه في قسم غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم ببقية البناء وليكتم ما رجعا عليه بالاجر الذي أخذه كذا في الظهيرية • رجلان اقسما أقر حصة فأصاب أحدهما قراحان والاخر أربعة أقر حصة ثم ادعى صاحب القراحين أحد الاقرحة التي في يد صاحبه وأقام البينة أنه أصابه بالقسمة فانه يقضى له وكذا هذا في الاثواب وان لم تكن له بينة كان له أن يستحلف الذي في يده وان أقام كل واحد منهما البينة أن ذلك أصابه في القسمة فانه يقضى بينة الخارج كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اختلفا في عدد ما كانت حصة بين النصيبين فقال كل واحد منهما هذا نصبي أدخل الى الجانب الآخر وأقاما البينة قضى لكل واحد منهما ما بالحق الذي في يد صاحبه لانه خارج عما في يد صاحبه فان لم يقم بينة تحالفاً ويجعل ما في يد كل واحد له وبقى الموضع مشتركاً فان أراد أحدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك واذا طلب أحدهما نقض القسمة تنقض ولا تنسخ الا بالقضاء كما في البيع كذا في محيط السرخسي • وفي المتن ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دارين رجلين قسمهما القاضى بينهما فقال أحدهما لصاحبه الذي في يدي هو الذي أصابك والذي في يدي لى وقال الآخر لا خير لي الذي في يدي هو الذي أصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصح على صاحبه كذا في الذخيرة • رجلان وترك داراً واثنين فاقسما الدار وأخذ كل واحد منهما نصفاً وشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بيتاً في يد صاحبه لم يصدق على ذلك الا أن يقر به صاحبه من قبل أنه قد شهد على الوفاء يعني قد أقر بما شهدا قال حقه فبعد ذلك هو منافق فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بینه على ذلك ولعل أن أقر به صاحبه فاقتراره لازم اياه والمنافق اذا صدقه خصمه فيما يدعيه يثبت الاستحقاق له ولو لم يكن أشهد على الوفاء ولم يسمع منه اقرار بالقسمة حتى قال اقسما فأما بين هذه الناحية وهذه البيت والبيت في يد صاحبه وقال شريك بل أما بين البيت وما في يدي كله فاني أسأل المدعى عن البيت أكان في يد شريكه قبل القسمة فلم يدعه اليه أو غصب منه بعد القسمة فان قال كان في يدي بعد القسمة فغصبني أو أعترته أو أبرته لم أنقض القسمة وان قال كان في يد صاحبي قبل القسمة فلم يسلمه الي تحالفنا وتراداً ولو ادعى غلطاً في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصار في يدي ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وقال الآخر أصابك ألف وأصابني ألف وقبضنا ولم أزد قال قول الذي يدعي قبله الغلط مع عينه وان قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة وقال الآخر بل أصابني ألف وأصابك ألف فقبضت أنت ألفاً ومائة وقبضت تسعمائة تحالفنا وتراداً • ولو قال كنت قبضتها فاقبضتني لم أنقض القسمة وأحلف المدعى قبله الفضل ولو اقسام مائة شاة فصار في يد أحدهما ستون وفي يد الآخر أربعون فقال الذي في يده الاربعون أصاب كل واحد منا خمسون وتقاضينا ثم غصبني عشرة



باعتبارها وخطتها يغفل فهي لا تعرف ويحسد الآخر القصب وقال بل أصابني ستون وثلث أربعون قال قول  
 قوله مع يمينه فلو قال الأول أصابني ستون فدفعت إلى أربعين وبقي في يده عشرة لم تدفعها إلى وقال الآخر  
 أصابني ستون وأصابك أربعون فقالا وترا إذا ولو شهد عليه بالوفاء قبل هذه المقالة كان القول قول الذي  
 في يده ستون ولا يمين عليه فإن ادعى القصب بعد القبض حلف المنكر عليه وإن لم يشهد بالوفاء فالحال الذي في يده  
 الأربعون كانت غنم والذي مائة شاة فأصابني ستون وأصابك ستون وتقا بضمان غنمتي عشر وهي هذه  
 وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والذي مائة وعشرين فأصابني ستون وأصابك ستون ولم أعصبك وقد  
 تقاضيتا فان هذا اقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها حصة وإذا خلف بعين هذه العشرة في يده غير مقبوضة  
 فبذلك ما تقسم بينهما فان لم يقتر بفضل على مائة وقال كانت مائة فأصابني ستون وأصابك أربعون قال قول  
 قوله مع يمينه على العين الذي ادعاه صاحبه قبله من قبل أن شريكه قد أبرأه من حصته من المائة ولم يبرئه  
 من حصته من الفضل عليها فان كانت العشرة قائمة بعينها اقسماها فبين والافسدت القصة فالسبيل أن ترد  
 الستون والأربعون وتستقبل القصة فيما بينهما القصة الأولى كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب الثاني عشر في المهايأة)

ويجب أن يعلم بأن المهايأة قسمة المنافع وانما جازت في الاعيان المشتركة التي يمكن الاتقاع بهما مع بقاء عينها  
 واجبة إذا طلبها بهن الشركاء ولم يطلب الشريك الآخر قسمة الاصل وانما قد تكون بالزمان وقد تكون  
 بالمكان كذا في الذخيرة • ولو طلب أحد الشريكين القسمة والاخر المهايأة يقسم القاضي كذا  
 في الكافي • تكلم العلماء في كيفية جوازها بهن ضمهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الاعيان  
 المتفاوتة تفاوتا يسيرا كما في الثياب والأراضي فتعبر افراس من وجه مبادلة من وجه حتى لا ينفرد أحدهما  
 بهذه المهايأة فاذا طلبها أحدهما ولم يطلب الآخر قسمة الاصل أجبر الآخر عليها وان جرت في الجنس المختلف  
 كالدرر والعبيد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير رضاهما وهو الاصح لان المعاربة ما كان بغير  
 عرض وهذا بوضوح لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انما يترك  
 بشرط أن يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبة كذا في الذخيرة • ولا يسلط التهايز بموت أحدهما ولا بموت  
 لانه لو انتقض لاستأنفه الحاكم ولا فائدة في النقص ثم الاستئناف كذا في الهداية • ولهما أن يقسما العين  
 ويطلعا المهايأة اذا ابداهما أو لاحدهما • وذكر محمد رحمه الله تعالى في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد  
 منهما انتقض المهايأة بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما انتقض  
 بعذر أو بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهايأة براضيهما أما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما  
 أن ينقض ما لم يطلعه على النقص فأما اذا حصلت براضيهما فالنقص لا يحتاج الى إعادة مثلها ثانياً وأما  
 يحتاج الى ما جاوز عدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما أن يحدث في منزلة شاة  
 أو بقسمة أو يفتح باباً كذا في الذخيرة • دارين رجلين فيها منازل ثمانية على أن يسكن كل واحد منهما  
 منزلاً معلوماً أو عوا أو سقلاً أو يواجره فهو جازون ثانياً في الدار من حيث الزمان بأن ثانياً على أن يسكن  
 أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة أو يواجره سنة وهذا سنة فالتهايز في السكنى جاز إذا فعل براضيهما وأما  
 اذا ثانياً على أن يواجره هاهنا سنة وهذا سنة واختلافه قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده الظاهر أنه  
 يجوز اذا استوت الغلتان فيه ما وان فضلت في نوبة أحدهما يشتر كان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايز  
 في الدارين على السكنى والغلة بأن ثانياً على أن يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى أو يواجر  
 هذا هذه الدار وهذا هذه الدار ان فعل ذلك براضيهما جاز وان طلب أحدهما أو أبي الآخر ذكر الكرخي  
 أن القاضي لا يجبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الدار الواحدة يجبر وذكروا في الأئمة السرخسي  
 الاظهر أن القاضي يجبر على التهايز إلا أن في الدارين اذا أغلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الاخرى  
 لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا ثانياً في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت  
 في نوبة الاخر يشتر كان في الفضل ولو ثانياً في دارين في مصرين ان فعل ذلك براضيهما جاز ولا يجبر القاضي

قوله وإذا خلف بعين الخ  
 تراجع عبارة المبسوط  
 وعبارة محيط السرخسي  
 أوضح ونصها ولو قال  
 أحدهما كانت غنم أيضاً  
 مائة فأصابني ستون  
 فقصبت في عشرة وهي  
 هذه وقال صاحبه وفي يده  
 ستون بل كانت مائة  
 وعشرين وأنت أيضاً  
 أخذت ستين ولم تشهد  
 عليه بالإبقاء رد صاحب  
 الستين عشرة ويشتر كان  
 فيها لان صاحب الستين  
 لما أقترن بزيادة عشرين على  
 المائة وأنه قبض عشرة  
 فقد أقران عشرة منها  
 كانت مشتركة الا أنه ادعى  
 خصوصاً لنفسه بوصول  
 مثلها الى صاحبه وصاحبه  
 يشكر فيقبل اقراره على  
 نفسه الأعلى صاحبه فان  
 كانت العشرة قائمة بعينها  
 فهي بينهما نصفان وان  
 كانت مجهولة ردت  
 الستون والأربعون  
 واستقبلا القسمة لانه  
 لا يمكن معرفة نصيب كل  
 واحد من تلك العشرة  
 وعلمنا مقدار نصيب كل  
 واحد من أصل المال فيجب  
 اعتباره اه بالحرف قوله  
 المصحح عن غيره

في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا أبرك واحد منهما الدار التي في يده فأراد أحدهما  
 أن ينقض المهايأة ويقسم رتبة الدار فذلك وهذا اذا مضت مدة الاجارة وأما اذا لم تقضى فلا ينقض  
 المهايأة صيانة لخلق المستأجر كذا في التتارخانية • واذا ثانياً في استخدام عبد على أن يستخدم هذا هذا  
 العبد شهراً ويستخدم هذا هذا العبد شهراً فالتهايز جاز وهذا بخلاف ما لو وقع التهايز في العبد الواحد على  
 الاستغلال بأن ثانياً على أن يواجره هذا شهراً أو يواجره هذا شهراً آخر أو يواجره هذا شهراً  
 لا يجوز بخلاف هذا في الذخيرة • ولو ثانياً في العبدين على خدمتهما سنة جاز ولو ثانياً في غلتهما  
 لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز اذا استوت الغلتان كذا في محيط السرخسي •  
 لو كانت جاريستان مشتركان بين اثنين قتهاياً أن ترضع أحدهما ولداً أحدهما والاخرى ولداً الاخر جاز  
 كذا في التبيين • وجلان تواضعا في بقرة بينهما على أن تكون عند كل واحد منهما حصة عشر يوماً يجب  
 لبيتها كان باطلا ولا يحل فضل المالك لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا أن يكون  
 صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه في حل كان ذلك أبرأه من الضمان فيجوز ما حال قيام  
 الفضل • يكون هبة أو أبرأه عن العين وأنه باطل كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان فحل وشعير بين  
 شريكين قتهاياً على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة من غنمهما يجوز كذا لو كان غنم بين اثنين واقفا على أن  
 يأخذ كل واحد منهما طائفة برعاها ويقتطع بالبين المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه اذ قرض  
 نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضى نوبته أو يقتطع بالبين المقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه اذ قرض  
 المشاع جاز كذا في التبيين • وفي الدارين والداية الواحدة لا يجوز المهايأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 لا ركوبا ولا استغلالا وعندهما يجوز في الدارين ركوبا واستغلالا وفي الداية الواحدة اذا ثانياً استغلالا  
 لا يجوز وان ثانياً ركوبا قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده خفي أن لا يجوز لا ركوبا ولا استغلالا  
 كذا في فتاوى قاضي خان • واذا ثانياً في المملوكين استخدامات أحدهما أو أبق انتقضت المهايأة  
 ولو استخدم النعم ركله الاثلاثة أيام نقص الآخر من شهره ثلاثة أيام بخلاف ما اذا استخدمه الشهر كله وزيادة  
 ثلاثة أيام فانه لا يراد الا آخر ثلاثة أيام ولو أبق أحدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان  
 وكان يجب أن يقضى نصف أجر المثل ولو عطل أحد الخادمين في خدمة من شرط له هذا الخادم فلا ضمان  
 عليه وكذلك المنزل لو انهم من سكنى من شرط له فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار أو قد هاقبه فلا  
 ضمان وكذا لو تضافه فزلق رجل بوضوئه أو وضع فيه شئ فعثر به انسان فلا ضمان ولو بغير فيه ابناء أو حفر  
 برفاهيه ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى انه اذا كان ملك صاحبه الثلث ضمن الثلث وعندهما يضمن  
 النصف على كل حال ومن أحسب ان من قال هذا الجواب غلط في البناء قال شمس الأئمة الحلواني فان كان  
 ما قال هؤلاء حقا يجب أن يكون الجواب في المستأجر هكذا اذا باني فيها فاعطى بها انسان لا يضمن  
 كالموضع فيه شئ قال رحمه الله تعالى والرواية ههنا بخلاف قولهم والرواية ههنا تكون رواية في فضل الاجارة  
 أنه يكون مضطراً عليه كذا في المحيط • ولو مات أحدهما وعليه دين يساع نصيبه في دينه باع أحدهما  
 نصيبه فاسدا لا تبطل المهايأة ما لم يسل عن ملكه الا بالتسليم كالمالك الخياط والبايع ولو كان البائع  
 بخيار المشتري تبطل المهايأة كذا في محيط السرخسي • أمة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه  
 عليها فقال أحدهما تكون عندك يوماً وعندى يوماً وقال الآخر بل نضعها على يدي عدل فاني أجعلها عند  
 كل واحد منهما يوماً ولا أضعها على يدي عدل فان نشأ في البداة قال القاضي بيداً بانيها ما شاء وان شاء أقرع  
 قال شمس الأئمة السرخسي الأولى أن يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما واليه مال شمس الأئمة الحلواني • كذا  
 في الذخيرة • عبد وأمة بين رجلين ثانياً فاعطى على أن تخدم الأمة أحدهما ويخدم العبد الآخر على أن  
 على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة فاعلم أن ههنا ثلاث مسائل في كل مسألة قياس  
 وانحسان (أحدها) اذا سكت عن ذكر الطعام في القياس يجب طعام العبد والأمة عليه ما نصفين  
 وفي الاستحسان يجب على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة وفي الكسوة ان سكت عن ذكرها  
 تجب كسوة العبد والأمة عليهما فانهم قيسا واستحسانا (والثانية) اذا شرط في المهايأة أن يكون على كل



واحد من طعام الخادم الذي شرطه في المهايأة ولم يقدر الطعام القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز  
وفي الكسوة إذا لم يمتد المقدار لم يجوز قياسا واستحسانا (والثالثة) إذا امتد مقدار من الطعام فالقياس أن لا يجوز  
وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة إذا امتد طائفة معلومة لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والمهايأة في رعي  
الدواب جائزة عندما وكذلك لو تمها بأعلى أن يستأجر لها أجرا جاز والمهايأة في دار وأرض على أن يسكن  
هذا هذه الدار ويرزق هذه الأرض جائزة وكذلك المهايأة في دار وحمام والمهايأة في دار ومملوك على أن  
يسكن هذا هذه الدار سنة ويجوز هذا هذه المملوك سنة جائزة وعلى الغلة باطله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافا لما هكذا في المحيط • ولو اختلفا في التهاؤ من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها ما أمرهما القاضي  
بأن يتفقا على شيء فإن اختلفا من حيث الزمان يشرع في البداءة بينهما كذا في التبيين • أمثال أحدهما أفضل  
خدمة فتما بأعلى أن يستخدم أحدهما الفاضلة سنة والآخر الأخرى سنتين جاز ولو تمها بأعلى أمينين فعلق  
أحدهما بمن هو عنده بطالت المهايأة وتساؤف في الأخرى كذا في محيط السرخسي • والله أعلم

• (الباب الثالث عشر في المنقرضات) •

يجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة أجرًا ولكن المصحب أن لا يأخذ كذا في الظهيرة • وينبغي للقاضي أن يقب قاسمًا برزق من بيت المال ليقيم بين الناس بلا أجر بل هو الأفضل فإن لم يفعل نصب قاسمًا يقيم أجر على المتقاسمين ويقدر بأجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم ويجب أن يكون عدلا عالما بالقسمة أمينًا ولا يجبر للقاضي الناس على أن يستأجر قاسمًا واحدًا كذا في النكاحي • أجر القسام إذا استأجره الشركاء القسمة فيما بينهم على عدد الرؤس لاعلى مقادير الانصاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على مقادير الانصاء ويستوى في ذلك قاسم القاضي وغيره وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما أجر الكيل والوزان في القسمة فقد قال بعض مشايخنا على هذا الاختلاف والأصح أن قوله فيما كقولهما وإذا طلب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر فلهم القاضي قاسمًا ليقسم بينهما روى الحسن من أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأجرة على الطالب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأجرة عليهما كذا في الظهيرة • ولو اوصطلما فاقسموا جازا إذا كان بينهم صغير فينذ يحتاج إلى أمر القاضي ولا يترك القسام ويشتكون كذا في النكاحي • وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجر قاسم الدور والارضين على عدد الرؤس وقال على قدر الانصاء • ومورنه دارين ثلاثة نفر لاحدهم نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها قالوا وهذا إذا طلبوا من انقاض القسمة بينهم فقسم بينهم قاسم القاضي فأما إذا استأجر وارجلًا أنفسهم فإن الأجرة عليهم على السوية وهل يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بالزيادة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع وقال يرجع وكذلك إذا وكلوا رجلين استأجر رجلًا يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فإن الأجرة على الوكيل واختلاف الرجوع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرجع عليهم بالأجرة على السواء ولا يرجع على كل واحد منهم بقدر المالك كذا في المخط • وإذا استأجر وارجلًا لكيل طعام مشترك أو ذرع نوب مشترك بينهم إن كان الاستعجار للقسمة فهو على الخلاف الذي بينا وإن كان الاستعجار على نفس الكيل والذرع ليصير المكيل أو الثوب معلوم القدر فالأجرة على قدر الانصاء وفي التثني إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في أكرار حنطة بين رجلين فأجر الكيل على مقادير الانصاء وأجر الحساب على الرؤس قال ما كان من عن فهو على الانصاء وما كان من حساب فهو على الرؤس في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قواه نعم على الانصاء كذا في الأخيرة • ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أرض بين رجلين بنى فيها أحدهما فقال الآخر ارفع عنها بناءه فإنه يقيم الأرض بينهما ما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفعه أو يرضيه بأداء القيمة لأنه لو رفع يطال حق الباني في الكل ولو قسم لا يطال في القدر الذي بنى في ملكه فكانت القسمة أولى كذا في محيط السرخسي • وإذا طلب أحد الشركاء القسمة وأبى الباقيون فاستأجر الطالب قاسمًا كان الأجر عليه خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا يكون على الكل كذا في فتاوى قاضي خان • وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب القسمة أحد الشرىكين إذا بنى في أرض مشتركة بفيران

شريكه فليسري بذكره أن يتقض بقاءه وفيه أيضا عبدان بين رجلين غاب أحد الرجلين فجاء أجنبي إلى الشريك  
الحاضر وقال فاصني هذين العبدين على فلان الغائب فإنه يتحسن قسمتي فقاسمه الحاضر وأخذ الحاضر  
عبدًا واحدًا أجنبيًا عبدًا ثم قدم الغائب وأجاز القسمة ثم مات العبد في يد الأجنبي فالقسمة جائزة وقبض  
الأجنبي له جائزة ولا ضمان عليه فيه وإن مات قبل الإجازة بطلت القسمة والغائب نصف العبد الباقي وهو بالخيار  
في تضمين حصته من العبد الميت إن شاء ضمن الذي مات في يده وإن شاء ضمن شريكه وأيم ماضين لا يرجع على  
الآخر بما ضمن كذا في المحيط • لو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها مستديلة في نصيب الآخر  
لا يجبره على قطعها لأنه استحق الشجرة بأغصانها وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين • وقع لأحدهما  
في قسمة بناء وللاخر جنيحة ساحة فأراد صاحبها بناء بيت في ساحتها وهو يد المريح والشعشع على صاحب  
البناء فله ذلك في ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه الفتوى وقال نصير والعفار رحمهما الله تعالى له منعه كذا  
في الفتاوى الصغرى • ثلاثة نفر ورثوا دارًا عن أبيهم واقتسموها اثلاثًا وتقاوضوا ثم إن رجلًا غريبًا  
اشتري من أحدهم قسمة وقبضه ثم جاء أحد الباقيين وقال أنا لأقسم واشتري هذا المشتري منه الثلث شأننا  
من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها وأقام البيعة على ذلك وصدقه البائع الأول وكذبه  
البائع الثاني وقال المشتري لا أدري أقسمت أم لا فالقسمة جائزة لأن القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم  
والقسمة بعد تمامها لا تطالب بيجود بعض الشركاء فيظهر أن الأول باع نصيب نفسه خاصة بخازيعة وأما الثاني  
انما باع ثلث الدار شأننا ثلث ذلك من قسمة وثلاثًا ذلك من نصيب غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة بخاز  
بيعه ويخصير المشتري فيه إن شاء أخذ ثلث قسمة بثلث الثمن وإن شاء ترك لتفرق الصفقة كذا في فتاوى  
قاضي خان • إذا اقسم الورثة التركة فيما بينهم بالتراضي على فرائض الله تعالى وأفرزوا الكل واحد منهم  
نصيبه ثم أرادوا أن يطلوا القسمة بالتراضي ويجعلوا الدور والارض مشتركة مشاعًا كما كانت فلهم ذلك  
كذا في التتارخانية • قال وإذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه  
أن يطل البيع وكذلك لو باع بيتا منها لا يجوز إلا بإجازة الشريك فإن أجاز شريكه جاز والبيت للمشتري  
والباقي بينهما وإن لم يجوز يطل البيع وكذلك لو باع ذراعًا من الارض أو مكانًا معلومًا ولو كانت ثياب بين  
رجلين أو غنم أو ما أشبه ذلك مما يشتم فباع أحدهما حصته من شاة أو ثوب فإنه يجوز وليس لشريكه أن يطله  
في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسألة الأولى سواء فلا يجوز إلا بإجازة شريكه وبه  
أخذ الطحاوي (قال) ومن كان بينه وبين رجل دار فأقر بيت منها لرجل وأنكر ذلك صاحبه فإن هذا الاقرار  
موقوف غير متعلق بالعين ملق الآخر فيجب بر على القسمة فإن وقع البيت في نصيب المقر يدفع إليه وإن وقع  
في نصيب الآخر فإنه ينقسم ما أصاب المقر بينه وبين المقر بضرب المقرلة بذرع البيت ويضرب المقر نصف  
ذرع الدار بعد ذرع البيت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى  
يضرب المقر كما لا ولا يضرب المقرلة بنصف ذرع البيت لا بجميعه وسيان ذلك أن يجعل جميع ذرع الدار  
مائة مع البيت وذرع البيت عشرة فإن الدار تقسم بينهما نصفين ثم ما أصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهمًا  
يضرب المقرلة بعشرة وذلك جميع ذرع البيت ويضرب المقر بخمسة وأربعين سهمًا وذلك نصف الباقي بعد  
ذرع البيت فاجعل كل خمسة مافيصير ما أصابه على أحد عشر سهمًا سهمان للمقرلة وتسعة أسهم للمقر  
وفي قول محمد رحمه الله تعالى ينقسم على عشرة أسهم لأن المقرلة يضرب بخمسة أذرع عنده هذا إذا كان  
الاقرار بشئ يتحمل القسمة كالدار ونحوها فإن كان في شئ لا يتحمل القسمة كاللحم أقر أحدهما بيت منه  
بعينه لرجل وأنكر شريكه فإنه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو أقر بمقدار في الدار كذا في شرح الطحاوي •  
وإذا كان بين رجلين شئ من المكبل أو الموزون وهو في يد أحدهما واقتسمه فالذي ليس في يده لم يقبض نصيبه  
حتى هلك نصيبه فالذي هلك هلك عليهما والذي بقي فهو بينهما الاصل في هذه المسألة وأجناها أن في قسمة  
المكبل أو الموزون إذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض تنتقض القسمة ويعود الامر إلى ما كان قبل القسمة  
ولو كان الهالك نصيب من كل المكبل أو الموزون في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الاصل  
قلنا إن البهقان إذا قال للكاكرا قسم القطة واعزل نصيبي من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل



أن يقبض الدهقان نصيبه أن ذلك نصيب الدهقان فالقسمة تنقض ويرجع الدهقان على الاككار بنصف ما قبض لان نصيب الدهقان ذلك قبل قبضه وان ذلك نصيب الاككار لا تنقض القسمة كذا في الذخيرة \* وان قسم الصبرة وأقر نصيب الدهقان وجعل نصيب نفسه الى يمينه أو لئلا يرجع اذا قد هلك ما أقره الدهقان كان الهلاك على صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا مات الرجل وترك وريثة وأوصى بثلث ماله للمساكين فقس القاضي وعزل الثلث للمساكين والثلثين للورثة فلم يعط أحدا منهم شيئا حتى ضاع الثلث أو الثلثان كان ما ضاع عليهم جميعا وتعاد القسمة وبذلك القاضي لو أعطى الثلث للمساكين وضاع الثلثان والورثة غيب أو واحد منهم غائب أو صغير فالثلثان يضيغان من مال الورثة رجلان بينهما طعام أحدهما صاحبه بالقسمة ودفع اليه جواز القفال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو جائز وهذا قبض وكذلك لو قال أعزني جواز القفال هذا أو كل حصتي فيه وان قال أعزني جواز القفال عندك ولم يقل هذا وكل لي فيه ففعل فهذا ليس يقبض حصته كذا في الذخيرة \* وان حضر جماعة والتبوا من المال أن يقسم التركة بينهم وادعوا بأنها ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فان شهد النعم وبالموت وقالوا والله لا وارث للميت غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصنف فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همل لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوي فيها من يجيب بغيره لو ظهر ومن لا يجيب الا الزوج والزوجة فانه يعطى لهما أكثر النصيبين للزوج النصف وللزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكروا عمل سواهم لم يقسمها عروضا كانت التركة أو عقارا وان كان من يجيب بغيره كالمعلم والجد والاختوة والاخوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة أو عقارا وان كان من لا يجيب كالاب والام والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى الا أن الزوج والزوجة يعطى أقل النصيبين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر النصيبين في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطى للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج النصف وللزوجة ربع الثلث كذا في اليايع \* رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعى انها حامل قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تعرض على امرأة هي ثقة أو امرأتين حتى عس جنينها فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تر بصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وبنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث أكثر من واحد ولم ينتظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد موقوف الى رأى القاضي واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلقت في مقدار ما يوقف وذكر النصارى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة من برتون مع الحمل ان كان ابنان كانوا الا يرون مع الابن بأن مات عن اختوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا مات صاحب الدار وترك وريثة بكارا وامرأة حاملا قسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدت استأف القسمة كذا في التتارخانية \* رجل مات عن امرأة حامل وابنتين وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لهما ثلث الميراث خمسة من أربعين سهم ما ولا يتين سبعة أسهم ولا يتين أربعة عشر ويوقف لاجل الحمل أربعة عشر وعلى ما اختاروا للفتوى يوقف نصيب ابن واحد ويخرج المسألة من أربعة وستين غناية أسهم للمرأة وأربعة عشر للاثنتين وغناية وعشرون للاثنتين ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد وأربعة عشر حامل مات وفي بطنه ولد يتحرك مقداد يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدقت المرأة كذلك ثم نبتوها فاذا معها ابنة ميتة وترك المرأة زوجا وأبوين هل يكون لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مشايخ طبع ردهم الله تعالى ان أقرت الورثة ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثتها الابنة ثم توت من الابنة ورثتها وان جدد والم يقبض لهما بالميراث الا أن يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسمعهم الشهادة على هذا الوجه اذ لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى ان نبت وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلف الورثة على العلم فان حلفوا الا يكون لهما الميراث واذا خرج رأس الولد وهو

وهو يصبح ثم مات قبل أن يخرج الباقي لا ميراث له كذا في فتاوى قاضي خان \* عين بعض الشراك في الارض وجعل وقال لهما القسمة اعلاني بالسوية معهم ثم قالوا فلنا ذلك فقال ان فعلنا بالسوية فهو وجيد ثم لما وقف على القسمة أنكروها وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكذب لا قسمت بين الشراك وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا أرضى لغبن فمات ثم أذن لحرثه في زراعة نصيبه لا يكون هذا أرضي تلك القسمة بعد مارة أرض قسم فلم يرض أحد الشراك بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترتد بالرد كذا في القنية \* واذا كان في يد رجل بيت من الدار وفي يد آخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعي جميع الدار لكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم أثلاثا وان مات أحدهم عن وريثة كان لورثته ثلث الساحة وان اقسما دارا ودعوا طريقا بينهم صغيرا أو عظيما أو مبيع ماء كذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* والله أعلم

(كتاب المزارعة)

وفيه أربعة وعشرون بابا

(الباب الاول في شرعيتها وتفسيرها وركبتها الخ)

(أما شرعيتها) فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همل جائزة والفتوى على قولها ما الحاجة الناس (وأما تفسيرها شرعا) فهي عبارة عن عقد الزراعة يبيع فيه الخراج وهو اجارة الارض أو العامل ببعض الخارج كذا في محيط السرخسي \* (وأما ركبتها) فالاجابة والقبول وهو ان يقول صاحب الارض للعامل دفعك اليك هذه الارض من اربعة عكبات او يقول العامل قبلت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه فاذا وجد اتم العقد بينهما (وأما شرائطها فتكون) شرائط صحيحة للعقد على قول من يجيز المزارعة وشرائط مفيدة له أما الصحيحة فأنواع بعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الالة للمزارعة وبعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى المزارع أما الذي يرجع الى المزارع فتكون الاول أن يكون عاقلا فلا تصح من اربعة الجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ فليس بشرط بل هو المزارعة حتى تجوز من اربعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة فتصح المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني أن لا يكون مرتدا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قياس قول من أجاز وعنده همل هذا ليس بشرط بل هو المزارعة ومن اربعة المرتد نافذة للعالم وأما الذي يرجع الى المزارع فهو أن يكون معلوما وهو ان يبين ما زرع الا اذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز له أن يزرعها ما شاء الا أنه لا يملك الغرس لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرس كذا في البدائع \* ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما بالاعلام الارض فان لم يبينها جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حق المزارعة لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الامر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبينه جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على أن تزرعها ما بدا لك أو بدلي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يذوق الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبينه جنس البذر فسد المزارعة فاذا زرعها شاتقلا جازة لانه خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى أتى البذر فقد تحمل الضرر فبطل العقد فيجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* وأما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فتأخر متى أن يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها أن يكون لهما حتى لو شرط أن يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصة كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غير لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد فكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها ومنها أن يكون جزأها من الحلة حتى لو شرط لاحدهما قتران معلومة لا يصح



العقد وكذا اذا ذكر ابرز اشياء شرطاً زيادة أفضة معلومة لاتصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لأحدهما  
البذر لنفسه وأن يكون الباقي ينتمى لالتصاح المزارعة لجواز ان لا يخرج الارض الا قدر البذر وأما الذي  
يرجع الى المزرع فيه وهو الارض فانواع منها أن تكون صالحة للزراعة حتى لو كانت سجة أو نزة لا يجوز  
العقد وأما اذا كانت صالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زرعها وقت العقد بعرض من انقطاع الماء  
وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز مزارعتها ومنها أن تكون  
معلومة فان كانت مجهولة لاتصح المزارعة لانها تؤدى الى المنازعة ولودفع الارض مزارعة على أن ما يزرع  
فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزرع فيه مجهول وكذا لو قال على أن يزرع بعضها  
حنطة وبعضها شعير لان التخصيص على التبعيض تنصيص على التجهيل ولو قال على أن ما زرع في حنطة  
فكذا وما زرع في شعير فكذا جازلانه جعل الارض كلها مزرعة الحنطة أو لزرع الشعير فأنعدم التجهيل  
ومنها أن تكون الارض مملوكة الى العاقد مخلاة وهو أن يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض  
والعامل حتى لو شرط العمل على رب الارض لاتصح المزارعة لانعدام التخلية فكذا اذا اشترط علمها جميعا  
كذا في البدائع . والتخلية أن يقول صاحب الارض للعامل سلت اليك الارض ومن التخلية أن تكون  
الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد ثبت يجوز العقد ويكون معاملة ولا يكون مزارعة وان كان  
فيها زرع قد أدرك لا يجوز لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فعذر تجوز مزارعة معاملة هكذا في فتاوى  
قاضي خان . وأما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهو أن يكون البقر في العقد تابعا فان جعل مقصودا  
في العقد تفسد المزارعة . وأما الذي يرجع الى المدة فهو أن تكون المدة معلومة فلا تصح المزارعة الا ببيان  
المدة لتفاوت وقت ابتداء الزراعة حتى انه لو كان في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وهو على أول  
زرع يخرج هكذا في البدائع . وان يبين وقتا لا يمكن فيه من الزراعة فسدت المزارعة وصار ذكره  
وعدم ذكره سواء . وكذلك اذا بينا مدة لا يعيش أحدهما الى مثاها غالباً لا يجوز كذا في الذخيرة . ومنها بيان  
النصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط السرخسي . فان ينصيب أحدهما نظران  
ينصيب من لا يزرع من جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان ينصيب من كان البذر من جهته جازت  
المزارعة استحسانا كذا في الخلاصة . ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب  
الارض كانت المزارعة استحسانا للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استحسانا للارض  
وكان المعقود عليه مجهولا وأحكامها مختلفة أيضا فان العقد في حق من لا يزرع منه يكون لازما في الحال  
وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر وهذا هو الذي دفع الى رجل أرضا وبذر مزارعة جازة  
ثم ان رب الارض أخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقيه أبو بكر  
البلخي يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض يعتبر فيه  
عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه عرفهم ان كان عرفهم مستترا وان كان مشتهرا كالاتصاف المزارعة  
وهذا اذا لم يذكر لفظا يعلم به صاحب البذر ان ذكر لفظا يدل عليه وقال صاحب الارض دفعت اليك الارض  
لتزعمها الى أو قال استأجرتك لتعمل فيها نصف الخارج يكون بيان أن البذر من قبل صاحب الارض وان  
قال لتزعمها لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل كذا في فتاوى قاضي خان . وقد ذكر ابن رستم  
عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره أن من قال لغيره أجزتك أرضي هذه سنة بالنصف أو قال بالثلث لا يجوز  
والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك أرضي مزارعة أو قال أعطيتك أرضي مزارعة بالثلث لا يجوز اذ ليس  
فيه بيان من عليه البذر وانه شرط ولو قال استأجرتك لتزعم أرضي هذه بالثلث فهو جاز والبذر على رب  
الارض كذا في الذخيرة . (وأما الشروط المفصلة للمزارعة فانواع) منها كون الخارج لأحدهما لانه  
شرط يقطع الشركة ومنها شرط العمل على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم ومنها شرط البقر عليه  
ومنها شرط الحصاد والرفع الى البيدر والدياس والتذرية والاصل ان كل ما يحتاج اليه المزارع قبل ادراكه  
وجفافه مما يرجع الى اصلاحه من السقي والحفظ وقلع الحشاة وحفر الانهار ونحوها فعلى المزارع وكل عمل  
يكون بعد تناسخ الزرع وادراكه وجفافه قبل قبلة الحب مما يحتاج اليه المخلص الحب وتفتيته يكون بينهما

قوله وقلع الحشاة الذي  
في القاموس حشوة الارض  
بالضم والكسر أى حشوها  
ودغلها والدغل محركة التجر  
الكثير المتف واشتباك  
النبت وكثره فتأمل  
اد مضمعه

على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحبل الى البيت ونحوه مما يحتاج اليه لاجرا المقصود فعلى  
كل واحد في نصيبه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه أجاز شرط الحصاد والرفع الى البيدر والدياس والتذرية  
على المزارع لتعامل الناس وبعض مشايخنا ممن وراء النهر يقولون به أيضا وهو اختيار نصير بن يحيى ومحمد بن  
سلمة من مشايخ خراسان كذا في البدائع . وشرط الدياس والحصاد والتذرية على العامل مفسد في ظاهر  
الرواية كذا في فتاوى قاضي خان . وبه يفتي كذا في الكبرى . وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله  
تعالى انهما قالاهما هذا كله يكون على العامل شرط أولم يشترط بحكم العرف قال شمس الاثمة السرخسي وهذا  
هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتي عن هذه المسألة يقول فيه عرف  
ظاهر كذا في فتاوى قاضي خان . ومنها شرط التبن لمن لم يكن البذر من قبله ومنها أن يشترط صاحب  
الارض على المزارع علانية أثره ومنفعة بعد مدة المزارعة كبناء الحائط والشرقة واستحداث حفر النهر  
ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبق أثره ومنفعة الى ما بعد انقضاء المدة . وأما الكراب فان شرطه في العقد  
مطلقا عن صفة التثنية قال عامتهم لاتفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطه مع التثنية فسدت المزارعة لان  
التثنية اما أن تكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد الحصاد ليرد الارض على صاحبها مكروبة  
وهذا شرط مفسد لاشك فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل هذه السنة واما أن تكون عبارة عن  
الكراب مرتين قبل الزراعة فانه عمل يبق أثره ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسدا حتى لو كان في موضع  
لا تبق منفعة لاتفسد (وأما أحكامها) منها ان كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الى صلاحه  
فعلى المزارع وكل ما كان من باب النفقة على الزرع من السرقين وقلع الحشاة ونحو ذلك فعلى العامل قدر  
حقهما وكذلك الحصاد والحبل الى البيدر والدياس . ومنها أن يكون الخارج ينتمى على الشرط المذكور  
ومنها أنها اذا لم يخرج الارض شيئا فلا شيء لواحد منهما لا أجر للعمل ولا أجر الارض سواء كان البذر من قبل  
العامل أو من قبل صاحب الارض هكذا في البدائع . وان هلك الخارج قبل الادراك بان اصطلم الزرع  
آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة . ومنها أن هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر  
ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد المزارعة وقال لا أريد زراعتك الارض له ذلك سواء كان له  
عذر أو لم يكن له ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من عذر هكذا في البدائع . ولو ألقى البذر في الارض  
نصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك أحدهما القسح بعد ذلك الا بعد ذكر كذا في المحيط . وفي المتن عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى اذا كان البذر من قبل رب الارض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما أن يطل  
المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فرب الارض أن يطلها وليس للمزارع أن يطلها كذا في الذخيرة .  
ومنها ولاية جبر المزارع على الكراب وعدمها وهذا على وجهين اما ان شرط الكراب في العقد أو سكتا عن  
شرطه فان شرطه يجبر عليه وان سكتا عنه ينظر ان كانت الارض مما يخرج الزرع بدون الكراب زراعا  
معتادا يقصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا يخرج شيئا قليلا لا يقصد  
مثله بالعمل يجبر على الكراب وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الارض مما تكتفي بماء السماء  
وتخرج زراعتا معتادا بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما لا تكتفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الزيادة على  
الشرط المذكور من الخارج والحط عنه والاصل ان كل ما أحق انشاء العقد عليه أحق الزيادة وما لا فلا  
والحط جائز في الحالتين جميعا والزيادة أو الحط في المزارعة على وجهين اما أن يكون من المزارع واما أن يكون  
من صاحب الارض ولا يتخلوا ما أن يكون البذر من المزارع واما أن يكون من صاحب الارض فبعد  
ما استحصد الزرع والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع صاحب الارض  
السدس في حصته وجعل له الثلث ورضي به صاحب الارض لا يجوز الزيادة والخارج ينتمى على الشرط وان  
زاد صاحب الارض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لان الأول زيادة على الاجر بعد انتهاء  
عمل المزارع باستيفاء المعقود عليه وهو المنفعة وانها لا تجوز والثاني حط عن الاجرة وانه لا يستدعي قيام  
المعقود عليه هذا اذا كان البذر من قبل العامل واذا كان البذر من قبل صاحب الارض فزاد صاحب  
الارض لا يجوز وان زاد المزارع جاز هذا اذا زاد أحدهما بعد ما استحصد الزرع فان زاد قبل أن يستحصد جاز



أحدهما كان هكذا في البدائع • والله أعلم

(الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة)

الأصل أن استئجار الأرض ببعض الخارج منها جائز وكذلك استئجار العامل ببعض الخارج منها جائز أما استئجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط • ثم المزارعة على قول من يجيز المزارعة على نوعين أحدهما أن تكون الأرض لأحدهما والثاني أن تكون الأرض لهما فإن كانت الأرض لأحدهما فهو على وجهين أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما فإن كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة أما الثلاثة الأولى فأحدها أن تكون الأرض من أحدهما والبذر والعامل من الآخر وشرط لصاحب الأرض شيئا معلوما من الخارج جائز لأن صاحب البذر يكون مستأجر الأرض بشئ معلوم من الخارج والثاني أن يكون العمل من أحدهما والبذر من الآخر فهو جائز لأن صاحب البذر يصير مستأجر العامل بشئ معلوم من الخارج ليعمل في أرضه يقره وبذره والثالث أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والعمل والبذر من الآخر فذلك جائز لأن صاحب الأرض يصير مستأجر العامل ليعمل بالبذر يقره لصاحب الأرض والبذر وأما الثلاثة الفاسدة فأحدها أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز له أن يقره والبذر والعامل في طبعها ومنفعة البقر العمل فإذا لم تكن منفعة البقر من جنس منفعة الأرض لا يكون البقر مستأجرا للأرض فيبقى استئجار البقر مقصودا بشئ من الخارج وذلك فاسد كالأول كان لأحدهما البقر فقط والثاني أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر وذلك فاسد لأن صاحب البذر يصير مستأجر الأرض فلا بد من الخلية بينه وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر على هذا الواسطة ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده كان فاسدا والثالث أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والأرض من الآخر وأنه فاسد هذا إذا كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فإن كانت الأرض لأحدهما وشرطا أن يكون البذر منهما أن شرط العمل على غير صاحب الأرض وشرطا أن يكون الخارج بينهما نصيبين كانت فاسدة لأن صاحب الأرض يصير قائلا للعامل أزرع أرضي يذري على أن يكون الخارج كله لي وأزرع يذرك على أن يكون الخارج كله لك كان فاسدا لأن هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرط أن يكون الخارج بينهما اثلا فالثالث للعامل وتلك لصاحب الأرض أو على العكس كان فاسدا لأن فيه اعارة الأرض وإذا فدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما وبطل صاحب الأرض ما أخذ من الخارج لأنه نعماء ملكه حصل في أرضه وله على الآخر أجر مثل نصف الأرض لأن الآخر استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وما أخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره ويرفع من الباقي أجر نصف الأرض وما أتقى أيضا ويتصدق بالفضل لأن الزيادة حصلت له من أرض الغير بعقد فاسد ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على أن يكون الخارج بينهما نصيبين جائز لأن كل واحد منهما عامل في نصف الأرض يذره فكانت هذه اعارة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما وشرطا أن يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصيبين لا يجوز لأن من لا يذره منه يكون قائلا لا أزرع أرضك يذرك على أن يكون الخارج كله لك وأزرع أرضي يذرك على أن يكون الخارج كله لي فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصيبان لا يجوز أيضا لأن صاحب البذر وشرطا لصاحبه نصف البذر وأقرض نصف البذر بمقابلته العمل له في نصف الأرض وذلك باطل وكذلك لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع أو شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لأن الدافع شرط لنفسه زيادة شئ من الخارج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرطا ثلثي الخارج للعامل جائز لأن من لا يذره منه صار دافعا أرضه مزارعة ليزرعها العامل يذرها العامل على أن يكون ثلثا

الخارج للعامل وذلك جائز ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرطا العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما نصيبين جائز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين لأن الخارج غناء بذرهما فإذا كان البذر منهما ما كان الخارج مشتركا بينهما فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن علف في محل مشترك لا يستوجب الأجر ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز أيضا لأن الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير أرض ولا يذره ولا عمل ولو كانت الأرض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على أن يكون الخارج بينهما نصيبين لا يجوز لأن الدافع شرط لصاحبه بمقابلته عمله أقرض سدس البذر ولو شرط ثلثي البذر على العامل على أن يكون الخارج بينهما نصيبين لا يجوز لأن الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل أزرع أرضك يذرك على أن يكون الخارج لك وأزرع أرضي يذري وبذرك على أن يكون كل الخارج لي وإنما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • رجل له أرض أراد أن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما نصيبين فن الحيلة له في ذلك أن يشتري نصف البذر منه ويبرئه الباقي من الثمن ثم يقول له أزرعها بالبذر كله على أن الخارج بينهما نصيبين كذا في خزانة المفتين • وأما أحكام المزارعة الفاسدة فأشهرها أنها لا يجب على المزارع شئ من أعمال المزارعة لأن وجوبه بالعقد ولم يصح • ومنها أن الخارج كله يكون لصاحب البذر سواء كان من رب الأرض أو المزارع ولا يلزمه التصديق بشئ • ومنها أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كان للعامل عليه أجر المثل وإذا كان البذر من العامل كان عليه لب الأرض أجر مثل أرضه • ومنها أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض وغرم للعامل أجر مثله فالخارج كله لطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذره وقدر أجر مثل الأرض ويطيب ذلك له ويتصدق بالفضل • ومنها أن أجر المثل لا يجب في المزارعة الناجدة ما لم يوجد استعمال الأرض • ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة وإن لم يخرج الأرض شيئا بعد أن استعمالها المزارع • ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة مقدرا بالمسمى وعند محمد رحمه الله تعالى يجب تأتما وهذا إذا كانت الأجرة وهي حصة كل واحد منهما مسماة في العقد وإن لم تكن مسماة يجب أجر المثل تأتما بالاجماع هكذا في البدائع • وإذا أراد رب الأرض والمزارع أن يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عنده وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في موضع سمحت المزارعة عندهما فالوجه في ذلك ما حكى عن الشيخ الإمام إجماع الزاهد رحمه الله تعالى أنه يميز النصيبان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ويقول رب الأرض للمزارع وجب لي عليك أجره مثل الأرض أو نقصانها ووجب لك عليّ أجر مثل عليّ ونيرانك وقد يذرك فهل صالحتني على هذه الخطة وعلى ما وجب لك عليّ عما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ويقول المزارع لب الأرض قد وجب لي عليك أجر مثل عملي وذوري وبذري ووجب لك عليّ أجر مثل الأرض أو نقصانها فهل صالحتني على ما وجب لك عليّ عما وجب لي عليك وعلى هذه الخطة فيقول رب الأرض صالحت فإذا تراضيا على ذلك جاز ويطيب لكل واحد منهما ما أصابه لأن الحق بينهما لا يعدوهما فإذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية • وفي كل موضع لم تفسد المزارعة إذا شرط البقر على أحدهما لا تفسد المزارعة إذا شرط استئجار البقر على أحدهما وإن شرط في المزارعة عقد آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة وانما لم تفسد المزارعة لأن المراد من ذكر استئجار البقر بيان من عليه البقر لاحقة الاستئجار بدليل أن من شرط عليه استئجار البقر إذا لم يستأجر البقر ولكن كره الأرض بنفسه أو يفسر وهب له أو ورث أو اشتري جائز ذلك وإن لم يستأجر وإذا ما ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على أحدهما لا عن حقيقة الإجارة صارت قوله على أن يستأجر أحدهما بمنزلة قوله أن البقر من أحدهما هذا الذي ذكرنا إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من أحدهما وأما إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر منها فإن شرط العمل على المدفوع إليه الأرض وصورة وجب دفع أرضه إلى رجل على أن يعمل المدفوع إليه فيها بنفسه وبقره سنة هذه ويذره كتر من طعام بينهما فيقول هذه المسألة على ثلاثة أوجه أما أن شرط أن يكون الخارج بينهما نصيبين أو شرط أن يكون ثلث الخارج



للمنفوع اليه والثلث لرب الأرض أو شرطاً أن يكون ثلثا الخارج لرب الأرض والثلث للمنفوع اليه ففي  
الوجود كلها المزارعة فاسدة وإذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما كذا في المحيط .  
والله أعلم

(الباب الثالث في الشروط في المزارعة)

رجل دفع إلى رجل أرضاً وبذر عليها بنفسه وبقره وأجرانه فان شرطاً الخارج كله لرب الأرض  
فهذا جائز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ولم يرد بقوله فهو جائز لان المزارعة جائزة لان هذا العقد ليس  
بمزارعة لان في المزارعة الخارج يكتسب من ماله كالأجرة في هذه الصورة ليس بعتق وانما أراد به  
أن اشترط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وان شرطاً أن يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز وأراد به  
أن اشترط جميع الخارج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجهه أحدهما أن يقول  
صاحب الأرض لرجل ازرع أرضي بكذا من طعامك على أن يكون الخارج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب  
البذر يصير مستأجر للأرض بكل الخارج في هذه الصورة والشرع انما يجوز استئجار الأرض ببعض الخارج  
بخلاف القياس وبقي جواز الاستئجار بكل الخارج على أصل القياس وإذا فسد هذا العقد كان جميع  
الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض لصاحب الأرض ويطيب لصاحب البذر من الخارج قدر  
بذره وما غرم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الأرض ازرع أرضي يسدرك على أن يكون الخارج  
كله لي فهذا الشرط جائز يصير العامل مقرضاً للبذر من رب الأرض فيكون الخارج كله لرب الأرض  
ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال ازرع أرضي لي يسدرك على أن يكون الخارج كله لك فهو فاسد  
والخارج كله لرب الأرض وللزارع على رب الأرض مثل بذره وأجره مثل عمله ولو قال لرب الأرض ازرع  
أرضي يسدرك على أن يكون الخارج كله لك فهو جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب  
الأرض معبراً له أرضه كذا في الذخيرة . ولو قال لصاحب الأرض ازرعها لي يسدرك على أن الخارج يبتاع  
نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار للمزارع مقرضاً للبذر من رب الأرض بمقتضى  
أمر رب الأرض إياه بالمزارعة بقوله ازرعها لي فصار رب الأرض قايضاً لذلك حكماً لانصافه بملكه ألا ترى أن  
رب الأرض إذا قال للمزارع ازرعني مائة درهم ثم اشترى بها أكثر حنطة وبذر بها في أرضي على أن يكون  
الخارج بينهما نصفين أليس انه يجوز فكذلك هنا وما إذا كان دفع البذر من أجرة بأن دفع إلى صاحب الأرض  
كراً من طعام على أن يزرعه في أرضه ويعمل فيه سنة هذه على أن مازرعه الله تعالى من شيء فهو بينهما  
نصفان فهذا فاسد والزرع لصاحب البذر هكذا ذكر في مزارعة الأصل وذكر في أول كتاب المأذون أن الزرع  
للمزارع وهو صاحب الأرض قال شيخ الإسلام في شرح كتاب المزارعة لا فرق بين المأذون ولكن تأويل  
ما ذكرنا من كتاب المأذون أن صاحب البذر قال لصاحب الأرض ازرعها لنفسك ليكون الخارج يبتاع  
نصفين وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الأرض وهو المزارع لان المزارع صار مقرضاً للبذر من رب  
الأرض عرف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فإذا فسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الأرض وقد ذكره همام  
مسألة المأذون في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر أن صاحب البذر قال لصاحب الأرض  
ازرعها لنفسك انما ذكر أن صاحب البذر قال ازرعها لي يكون الخارج يبتاع وفي هذه الصورة لا يصير للمزارع  
مستقرض البذر يعني البذر على ملك صاحبه فيكون الزرع لصاحب البذر عند فساد المزارعة حتى لو قال  
صاحب البذر لصاحب الأرض ازرعها لنفسك على أن الخارج يبتاع وبقي المسألة بحالها . كان الخارج  
لصاحب الأرض كما في مسألة المأذون كذا في المحيط وإذا دفع الرجل بذراً إلى رجل وقال ازرعه في أرضك  
ليكون الخارج كله لك أو قال ازرع أرضك يسدركي ليكون الخارج كله لك فهذا جائز يصير صاحب البذر  
مقرضاً للبذر من صاحب الأرض ليزرع في أرضه وقد قبضه رب الأرض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر  
قال ازرع في أرضك يسدركي ليكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لصاحب البذر وإذا دفع بذراً  
إلى رجل ليزرع في أرضه على أن الخارج كله لصاحب البذر فهذا جائز يصير صاحب البذر مستعيراً للأرض

من رب الأرض ومستعياً به ليزرع له بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ازرعها في أرضك لنفسك على  
أن ما أخرج الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الأرض ولصاحب البذر على صاحب الأرض  
مثل بذره كذا في الذخيرة . وإذا دفع الرجل أرضه إلى رجل ليزرعها على أن مازرعه الله تعالى من شيء فهو  
بينهما نصفان وسكان شرط البقر على العامل أو اشترط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان البذر  
منه أو من صاحب الأرض لان البقرة العمل فيكون على من عليه العمل هكذا في خزائن المفتين . إذا  
شرط في عقد المزارعة بعض الخارج لرجل سوى المزارع ورب الأرض يتظر ان لم يشترط عمله في المزارعة  
لم يوجب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر وان شرط عمله في المزارعة ان كان البذر من قبل  
المزارع بان دفع أرضه إلى رجل على أن يزرعها يزرعه ويقره ويعمل فيها هذا الرجل الآخر فخرج الله  
تعالى من شيء فالثلث من ذلك لصاحب الأرض والثلث لصاحب البذر والثلث للعامل الذي لا يزرعه فهذه  
المزارعة فاسدة أراد به القصاص في حق المزارع الثاني لان المزارع الأول لان المزارعة الثانية غير مشروطة  
في المزارعة الأولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة في المزارعة الأولى بأن قال على أن يعمل هذا  
الرجل الآخر معه كانت المزارعة الأولى فاسدة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي  
ولو كان البذر من قبل رب الأرض والمسألة بينهما كانت هذه مزارعة جائزة لان البذر اذا كان من جهة  
صاحب الأرض كان مستأجر العاملين ببعض الخارج فهذا جائز كذا في الذخيرة . إذا شرط في عقد  
المزارعة بعض الخارج لعبد أحدهما فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من صاحب الأرض وقد شرط  
ثالث الخارج لرب الأرض والثلث للمزارع والثلث للعبد رب الأرض فالمزارعة جائزة سواء كان على العبد دين  
أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب الأرض  
وشرط ثالث الخارج للعبد رب الأرض وان شرط ثالث الخارج للعبد المزارع فالمزارعة جائزة أيضاً سواء كان  
على العبد دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من  
قبل رب الأرض وان كان البذر من قبل المزارع فان شرط ثالث الخارج للعبد رب الأرض فالمزارعة جائزة  
اذا لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروطاً للمولى من الابتداء وان شرط عمل  
العبد ولادين عليه فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة  
جائزة ويكون المشروط للعبد مشروطاً للمولى . انهم ما شرطوا من الابتداء ثلثي الخارج لرب الأرض وثلث  
للمزارع وان شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثلث الخارج للعبد المزارع  
في هذه الصورة ان لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز ويكون ثلثا الخارج للمزارع والثلث لرب  
الأرض وان شرط عمل العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العقد فالمزارعة فاسدة في حقه ما جعلا وان لم  
يشترط عمل العبد في العقد بل عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الأرض والمزارع جائزة وفي حق العبد فاسدة  
وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة ويكون المشروط للعبد مشروطاً للمزارع وان  
شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين وقد شرط عمله ولو شرط بعض الخارج لبقر  
أحدهما فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما ولادين عليه وإذا شرط ثلث  
الخارج للمساكين جازت المزارعة وكان ما شرط للمساكين مشروطاً لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر  
الا انه يجب على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه ان يتصدق بذلك إلا أن القاضي لا يجبره على ذلك ولا يوجب  
فساد المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا شرط بعض الخارج لعبد أحدهما فهو الجواب فيما اذا  
شرط بعض الخارج لمذبر أحدهما أو سائر من ملك المولى كسبه كذا في المحيط . لو شرط الثلث للمساكين  
أحدهما أو قريبه أو لاجنبي فان كان البذر من قبل رب الأرض ان شرط عمله جائز وهو مزارع معه وله  
ثلث الخارج وان لم يشترط عمله فالمزارعة جائزة والشرط باطل وثلث الخارج لرب الأرض فأما اذا كان  
البذر من قبل العامل ان لم يشترط عمله فهي جائزة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لولا أحد منهم وان شرط عمله وعمل  
قوله أجرة مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الأرض جائزة وفيما بين  
العامل والذي شرط عمله فاسدة وصار كالجود دفع أرضه إلى رجلين ليزرعها على أن يكون البذر من أحدهما



ومن الآخر مجزئ عمل كذا في محيط السرخسي • ولودفع اليه الارض على أن يزرعها بذرته وعمله على أن  
 له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه على أن يكرها ويعلها بقر فلان على أن لفلان ثلث الخارج فرضي فلان  
 بذلك فعلى العامل أجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخارج والبقر لا يكون مقصودا في المزارعة  
 فكان العقد بينهما فاسدا وقد استوفى منفعة بقر فلان فله أجر مثله وثلث الخارج لرب الارض وثلثه  
 للعامل طيب لانه لا فساد في العقد بينهما وبين رب الارض وإذا كان من قبل رب الارض كان الثلثان له  
 وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثلث الخارج وهو جائز واستأجر البقر مقصودا بثلث الخارج  
 وهو فاسد كذا في المبسوط • وان كان البذر من قبل رب الارض فالزراعة فيما بين رب الارض والمزارع  
 جائزة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الارض أجر مثل البقر كذا في الذخيرة • ولو شرط أن ما يخرج  
 في هذه الناحية لأحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا كانت الارض  
 خراجية فشرط دفع الخراج وأن يكون الباقي بينهما نصفين فهي فاسدة وهذا إذا كان خراجا موطئا لانه  
 عسى لا يخرج الا ذلك القدر فأما إذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث أو الربع يجوز كذا في الكافي • ولو شرط  
 لصاحب البذر قدر العشر من الخارج والباقي بينهما صححت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج  
 لان الخارج وان قل يكون له عشر وهذا هو الخلية لصاحب البذر إذا أراد أن يصل اليه قدر البذر أن يشترط  
 لنفسه قدر البذر باسم العشر أو الثلث أو ما أشبهه والباقي بينهما كذا في النهاية • ولو اشترط العشر لمن  
 لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ولو كانت الارض عشرية فاشترط دفع العشر ان كانت الارض  
 تشرب سبيحا ونصف العشر ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فان حصل الخارج أخذ  
 السلطان حقه من عشر أو نصف عشر والباقي بينهما نصفان وان لم يأخذ السلطان منهما شيئا أو أخذ بعض  
 طعامهما ستر من السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يـكون لصاحب الارض في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون بينهما  
 نصفين ولو كان صاحبه قال للعامل لست أدري ما يأخذ السلطان منا العشر أو نصف العشر فأعالمك على أن  
 النصف لي مما تخرج الارض بعد الذي يأخذه السلطان وثلث النصف فهذا فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو جائز بينهما على ما قالوا ومعنى هذه المسألة أن الارض  
 قد تكون بحيث تكفي بماء السماء عند كثرة الامطار وقد تحتاج إلى أن تسقى بالادلاء عند قلة المطر وفي مثله  
 السلطان يعتبر الاغلب فيأخذ من العشر أو نصف العشر فكانت بينهما قالا لا ندري كيف يكون حال المطر  
 في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج فتعاقدا على هذه الصفة ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 العشر أو نصف العشر يكون على رب الارض فهذا الشرط مما شرط الرب الارض جزأ مجهولا من الخارج  
 وهو العشر أو نصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر  
 يكون في الخارج والخارج بينهما نصفان وهذا في معنى اشتراط جميع الخارج بينهما نصفان وذلك غير مفسد  
 للعقد كذا في المبسوط • ولو شرط في المزارعة أن جميع ما خرج من الحنطة قيمتهما نصفان وما خرج من شعير فهو  
 لأحدهما بعينه أو شرط أن تكون الحنطة لأحدهما بعينه والشعير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز  
 كذا في التتارخانية • ولو كانت الارض خراجية فقال لصاحب الارض للمزارع انما لا ندري أن السلطان  
 يأخذ منا هذه السنة خراج وظيفة أو خراج مقاسمة ومعنى هذا أن الاراضي تكون خراجية خراج وظيفة  
 الا أنها في بعض السنين لا تطبق خراج الوظيفة وعند ذلك لا يجوز للسلطان أن يأخذ خراج الوظيفة إنما يأخذ  
 خراج المقاسمة وذلك الى نصف الخارج فالمالك يقول لا ندري أن الاراضي في هذه السنة هل تطبق خراج  
 الوظيفة فيأخذ السلطان ذلك أو لا تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للمزارع أعالمك على أن  
 رافع مما تخرج الارض حظ السلطان مقاسمة كانت أو وظيفة فالباقي بينهما فاسدة فاسدة ولودفع  
 أرضه الى رجلين على أن يزرعا هايندرهما على أن لأحدهما ثلث الخارج وللآخر سبعين فقير من الخارج  
 تفسد المزارعة في الكل عنده وعندهما جازت في حق صاحب الثلث وتفسد في حق من شرط له ثلثه فغيرا  
 من الخارج كذا في الكافي • ولو شرط في عقد المزارعة الكراب على رب الارض ان كان البذر من قبل

المزارع فالزراعة فاسدة وان كان البذر من رب الارض جاز هكذا في الخلاصة • ولو شرط على العامل  
 كرى الانهار واصلاح المسناة حتى فسد العقدان كان البذر من قبل العامل كان الخارج كله للعامل لانه  
 غناء بذرته ولصاحب الارض عليه أجر الارض وللعامل على صاحب الارض أجر عمله وكري الانهار فبقتا صان  
 ويتراذان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار مشروطا على العامل في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت  
 المزارعة جائزة ولا أجر له في كرى الانهار ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كرى  
 الانهار واصلاح المسناة فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل أجر عمله في جميع ذلك  
 ولو شرط على رب الارض كرى الانهار واصلاح المسناة حتى يأتيه الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما  
 سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض كذا في فتاوى قاضي خان • ولو شرط في المزارعة  
 على أحدهما القاء السريقين ان شرط على المزارع فالزراعة فاسدة من أيهما كان البذر والخارج كله للمزارع  
 ان كان البذر منه وعليه أجر مثل الارض ولا يغرم رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السريقين الذي طرحه  
 في الارض وان كان البذر من رب الارض فالخارج له وعليه أجر مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح  
 من السريقين وان شرط السريقين على رب الارض ان كان البذر من رب الارض فالزراعة فاسدة والخارج  
 للمزارع وعليه أجر مثل الارض وقيمة السريقين فان كان البذر من رب الارض فالزراعة جائزة وان شرط  
 القاء سريقين رب الارض لم يذكره محمد في الكتاب وحكى عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على  
 المزارع جاز من أيهما كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كذا في شرط  
 الكراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الارض يجوز كذا في الخلاصة • اذا  
 شرط رب الارض والبذر من المزارع أن يسرقها قبل تفسد المزارعة عند المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين  
 والفتوى على قول المتأخرين فانه الخبيث يذو عز يزني أبي سعيد كذا في جواهر الاخلاطى • رجل دفع  
 كرمه أو أرضه معاملة أو مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء السريقين واصلاح المسناة وحفر  
 الانهار وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد رب الارض باللقب فلو وجه فيه أن يستأجره على ذلك  
 كله بعد الاعلام بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر  
 الفتاوى • ولو شرط الدولاب والدالية على أحدهما فهو كاشتراط البقر على أحدهما لان الدالية والدولاب  
 آلة السقي والسقي على المزارع فان كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من أيهما كان البذر وان كان  
 مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فهي فاسدة وان كان البذر من رب الارض فهي جائزة • كما  
 في اشتراط البقر فاما اذا شرط الدالية التي يستقي بها مع العلف على أحدهما فان شرط الدالية مع العلف على  
 المزارع جازت من أيهما كان البذر كافي اشتراط البقر وان شرط ذلك على رب الارض فان كان البذر من  
 قبل المزارع فهي فاسدة وان كان البذر من قبل رب الارض فهي جائزة كافي اشتراط البقر وأما اذا شرطت  
 الدالية على أحدهما والعلف على غير صاحبه فهي فاسدة كذا في محيط السرخسي • ولو شرط عليه رب الارض  
 انه ان زرعها بغير كراب فالزراعة الربيع وان زرعها بكراب فالزراعة الثلث فالزراعة جائزة ثم ذكر في الاصل  
 في رواية أبي سليمان زيادة لم يذكرها في رواية أبي حفص وتلك الزيادة أن رب الارض لو قال للمزارع وان  
 زرعته وثبتت فلك النصف وذكر أنه متى نقي وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرطنا طعن عيسى بن  
 أبان وقال ما ذكر أنه متى نقي وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرطنا لا يكاد يصح لانه خير من عقود  
 ثلاثة حتى مال الى أحدهما يجعل كأن العقد من ابتداء ما عقد الاعلى الذي اختاره ولو عقد العقد من  
 الابتداء على الكراب والتنبية كانت المزارعة فاسدة والى هذا مال المقتبة أبو القاسم الصغار البلخي رحمه الله  
 تعالى وكان القصة أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يقول ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان صحيح  
 وكأنه فرق بينهما اذا عقدت المزارعة على التنبية وحدها وبينما اذا كان مع التنبية غيرها متى كان مع التنبية  
 مزارعة أخرى يجوزت المزارعة بشرط التنبية وإذا كانت المزارعة وحدها بشرط التنبية لم تجز كذا في المحيط  
 • وان شرط أن يكون الحب والتين بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتين بينهما كما شرطوا وكذا لو شرط أن  
 يكون الربيع أو الزرع أو الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما كما شرطوا ولو شرط أن يكون الحب لأحدهما



والتين للآخر فمضى على غايته أوجه ستة منها فائدة وثقتان جائزتان أما الستة الفاسدة فأحدها إذا شرط أن يكون الحب للدافع والتين للعامل والثانية أن يكون التين للدافع والحب للعامل والثالثة إذا شرط أن يكون التين بينهما والحب للدافع والرابعة إذا شرط أن يكون التين بينهما والحب للعامل الخامسة إذا شرط أن يكون الحب بينهما والتين للدافع وفي هذا الوجه أن شرط التين لصاحب البذر جائز وإن شرط الحب لغيره لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أصلاً وعن بعض المشايخ إذا شرط أن يكون الحب بينهما وسكان عن التين كان الحب والتين بينهما المكان العرف والسادسة إذا شرط أن يكون التين بينهما وسكان عن الحب لا يجوز في هذه الوجوه انما لا تصح المزارعة لأن هذا شرط يؤدي إلى قطع الشركة في المقصود لاحتمال أن يحصل أحدهما دون الآخر ولو شرط أن يكون الحب بينهما وسكان عن التين جاز ويكون الحب بينهما والتين لصاحب البذر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وعن محمد رحمه الله أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله فصار هذا من الوجوه الفاسدة ولودفع أرضاً فيها زرع صار بقلا مزارعة وشرط أن يكون الحب بينهما نصفين والتين لصاحب الأرض أو شرط أن يكون الحب بينهما نصفين وسكان عن التين جاز ويكون التين لصاحب الأرض ولو شرط التين للعامل كان فاسداً لأن دفع الزرع الذي صار بقلا مزارعة كدفع الأرض والبذر مزارعة وثمة لو شرط التين لصاحب البذر جاز وإن شرط الحب للعصر والشركة في العصر والقرطم والساق جاز قاضي خان \* وإذا شرط على المزارع أن يزرع العصفرو وشرط الشركة في العصر والقرطم والساق جاز وإن شرط العصر والقرطم بينهما والساق لأحدهما ان شرط الساق لمن له البذر جاز وإن شرط الساق لمن لا يذرع من جهته لا يجوز وإن شرط العصر والقرطم لأحدهما والساق للآخر لا يجوز وإن شرط العصر والقرطم للساق لمن لا يذرع من جهته لا يجوز وإن شرط العصر والقرطم لأحدهما والساق للآخر لا يجوز وإن شرط العصر والقرطم للساق لمن لا يذرع من جهته لا يجوز وإن شرط العصر والقرطم لأحدهما والساق للآخر لا يجوز

عن الباقي بأن شرط عليه أن يكرها يزرعها وسكت عن ذكر السقي فهذا على ستة أوجه فإن كانت الأرض بحيث لا يخرج شيئاً بدون السقي أو يخرج شيئاً ولكن لا يرغب فيه من مثل هذه الأرض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك إذا كانت هذه الأرض تخرج شيئاً مرغوباً فيه بدون السقي إلا أنه يبس بدون السقي كانت المزارعة فاسدة وإن كانت الأرض بحيث تخرج شيئاً مرغوباً فيه من مثلها ولا يبس بدون السقي بأن كانت الأرض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك إذا كان السقي يؤثر في زيادة الجودة في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك إذا كان لا يدرى أن السقي هل يؤثر في جودة الخارج بأن كان لا يدرى أن المطر يقل أو يكثر الوجه الثاني إذا شرط رب الأرض بعض الأعمال على نفسه بأن شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذي ذكرنا أن علم يقيناً أن السقي لا يؤثر في الخارج فالمزارعة جائزة وإن شرط فيها عمل رب الأرض لأن هذا شرط لا يفقد وكل شرط لا يفقد وجوده والعدم بمنزلة ولو عدم الشرط كانت المزارعة جائزة وكذلك إذا صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة وفيما عدا ذلك من الوجوه المزارعة فاسدة فإن شرط رب الأرض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا وما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثالث أن يكون البذر من قبل المزارع فشرط رب الأرض بعض الأعمال على المزارع بأن شرط عليه أن يذرعها وسكت عن السقي مثلاً فالمزارعة جائزة وإذا شرط بعض الأعمال على رب الأرض والبعض على العامل فالحجاب فيه كالحجاب فيما إذا كان البذر من جهة رب الأرض وقد شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه أو شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط \* وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضه على أن يزرع المزارع يذرع نفسه هذه السنة ما بداه من غلة الشتاء والصف على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن الذي يلي طرح البذر في الأرض رب الأرض فالمزارعة فاسدة كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل أرضاً وبذر إلى رجل مزارعة وقال له ما زرعته بكراب فبكراب أو بغير كراب فبكراب وبكراب وثبتان فبكراب فالمزارعة جائزة وكذلك إذا قال مال زرعته فيها بكراب فبكراب أو بغير كراب فبكراب فالمزارعة جائزة وكذلك إذا قال مال زرعته فيها بكراب فبكراب أو بغير كراب فبكراب فالمزارعة جائزة وأي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بأثره فالأول ما ذكر من الجواب في المسألة الثالثة خطأ لا وجه لتصحيحه ويجب أن تكون المزارعة فاسدة متى ذكر كلمة من لاق كلمة من لتيه بعض فقد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب وذلك البعض مجهول لا يدرى وأوجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلنا مسائل ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل فمن جانتها إذا قال الدافع ما زرعته منها حنطة فلك كذا وما زرعته منها شعير فلك كذا وما زرعته منها سمسم فلك كذا فالمزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جاز ذلك إذا قال الدافع ما زرعته منها في جمادى الأولى فلك كذا وما زرعته منها في جمادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جاز ذلك إذا قال له ما زرعته منها بجمادى الأولى فلك كذا وما زرعته منها بجمادى الآخرة فلك كذا أو ألبه فلك كذا فالمزارعة فاسدة وكان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول ما ذكر من الجواب في مسألة الكراب قولها وما ذكر في هذه المسائل فهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة لأن كلمة من عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتعويض وعندهما المسألة فصار حاصل الجواب على قولها ما الجواب في هذه المسائل كافي مسألة الكراب وجعل كلمة من لتيه عندهما في المسائل كلها وغيره من المشايخ فالجواب ما ذكر في هذه المسائل قولها وما ذكر في مسألة الكراب قولها أيضاً وهذا القائل يجعل كلمة من لتيه في المسائل كلها لأن هذه الكلمة حقيقتهما التعويض لغة وإنما ذكر كلمة مجازاً والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير يمكن الجهالة إلا أن هذه الجهالة في مسألة الكراب لا توجب فساد المزارعة لأن الجهالة زالت وقت تأكد المزارعة وإذا كانت الجهالة زائلة وقت تأكد المزارعة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة وقت المزارعة وأما في مسألة الحنطة والشعير الجهالة فائتة وقت تأكد العقد لأنه انما يعلم البعض المزروع حنطة من البعض المزروع شعيراً بالتألف البذر فوق القاء البذر الذي هو حال تأكد العقد تكون الجهالة فائتة وكذلك في مسألة جمادى وفي مسألة السقي كذلك لأنه أراد السقي المعتاد بينهم وهو السقي بعد القاء البذر فالجهالة تكون فائتة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة كانت المزارعة صحيحة كافي مسألة الكراب

قوله الوجه الثاني إذا شرط الخ أي من الأوجه الثلاثة التي هي أقسام للوجه الأول من الوجهين وقوله الوجه الثاني أن يكون البذر الخ أي من الوجهين فهو راجع للتقسيم الأول كما لا يخفى وما في نسخة الطبع الهندي من التعبير بالثالث بدل الثاني تحريف فاجتنبه



لأن الجملة تكون زائلة وقتئذ كذا العقد وأما إذا نص على البعض فقال على أن ما زرع بعضهما بغير  
فك كذا وما زرع بعضهما بغير كراب فك كذا هل يفسد العقد لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب  
وعلى قياس ما قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أن تكون المزارعة فاسدة كذا  
في الذخيرة • وإذا دفع إلى رجل أرضا بزعمها سته هذه يذره وعمله على أنه أن زرعها في أول يوم من  
جمادى الأولى فالتجارح بينهما نصفان وإن زرعها في أول يوم من جمادى الآخرة فالتجارح بينهما نصفان  
الأرض والثلث للمزارع فالشرط الأول جائز والثاني فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول  
من أجاز المزارعة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان فإن زرعها في جمادى الأولى  
فالتجارح بينهما نصفان وإن زرعها في جمادى الآخرة فالتجارح كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض  
إن كان البذر من قبل العامل وأجر مثل العامل إن كان البذر من قبل صاحب الأرض وعندهما  
الشرطان جميعا جائزان فإن زرعها في جمادى الآخرة فالتجارح بينهما أثلاثا ولو قال على أن ما زرع  
من هذه الأرض في يوم كذا فالتجارح منه بينهما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فالتجارح ثلث  
التجارح ولرب الأرض ثلثه فاسد كله ولو كان في المسألة الأولى زرع نصفها في أول يوم من جمادى  
الأولى ونصفها في أول يوم من جمادى الآخرة فالتجارح في الوقت الأول فهو بينهما على ما شرطوا وما زرع  
في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر في القول الأول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما شرطوا  
بخلاف قوله على أن ما زرع منها ولو قال على أنه أن زرعها بآلية أو ثمانية فالتجارح للمزارع والثلث لرب  
الأرض وإن زرعها بآلية سبع أو بقي السماء فالتجارح بينهما نصفان وهو جائز على ما شرطوا وهذا بناء  
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر فقام على قياس قوله الأول وهو قول زفر رحمه الله تعالى يفسد  
الشرطان جميعا ولو قال على أن ما زرع منها يد لو فللعامل ثلثه ولرب الأرض ثلثه وإن زرعها بآلية سبع فللعامل  
نصفه فهذه مزارعة فاسدة كذا في المبسوط • ولودفع الرجل أرضه إلى رجل على أنه أن زرعها  
حنطة فالتجارح بينهما نصفان وإن زرعها شعيرا فالتجارح كله للمزارع فهذه جائز لأنه خير بين المزارعة  
والإعارة فإن زرعها حنطة فالتجارح بينهما وإن زرعها شعيرا فالتجارح للمزارع ولودفعها إليه على أنه أن  
زرعها حنطة فالتجارح بينهما وإن زرعها شعيرا فالتجارح كله لصاحب الأرض فهذا جائز في الحنطة فإن زرعها  
حنطة فالتجارح بينهما وإن زرعها شعيرا فالتجارح كله للمزارع وعلى المزارع أجر مثل الأرض لصاحب الأرض  
هكذا في الذخيرة • ولودفع إليه أرضا ككر حنطة وكشعير على أنه أن زرع الحنطة فيها فالتجارح بينهما  
نصفان والشعير مردود عليه ولو زرعها الشعير فالتجارح لصاحب الأرض ويرد الحنطة كلها فهو كله جائز  
على ما شرطوا ولو اشترطوا للتجارح من الشعير للعامل جاز أيضا كذا في المبسوط • وإذا دفع الرجل إلى رجل  
أرضا ليزرعها يذره على أنه أن زرعها حنطة فالتجارح بينهما وإن زرعها شعيرا فالتجارح كله للعامل وإن  
زرعها شعيرا فالتجارح كله لصاحب الأرض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السهم ولو كان البذر  
من جهة صاحب الأرض والمسألة بمجالها فهذا جائز لأنه خير بين المزارعة وبين الاستعانة وبين إعارة  
الأرض وإقرار البذر ومثل هذا جائز في الإجارة المحضة كذا في المحيط • وجعل دفع الرجل أرضا  
على أن يزرعها يذره سته هذه على أنه أن زرعها حنطة فالتجارح بينهما نصفان وإن زرعها شعيرا فالتجارح  
الأرض ثلثه وإن زرعها شعيرا فالتجارح كله لصاحب الأرض ربه جاز على ما شرطوا لأن المزارعة في حق صاحب  
الأرض تنأ كد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضا شعيرا وبعضا شعيرا جاز أيضا  
على ما شرطوا في كل نوع كذا في الظهيرية • ولودفع إلى رجل أرضا ثلاثين سنة على أن ما زرع من حنطة  
أو شعير أو شيء من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر أو كرم أو غنجل فهو بينهما  
أثلاثا لصاحب الأرض ثلثه وللعامل ثلثه فهو جائز على ما شرطوا سواء زرع الكل أحد النوعين أو زرع بعضها  
وجعل بعضها كرمًا فهو جائز أيضا في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين • ولودفع أرضا مزارعة على أن  
يزرعها يذره ويقره على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها شعيرا فالتجارح منها حنطة فهو بينهما  
نصفان وما زرع منها شعيرا فثلث الأرض ثلثه وما زرع منها شعيرا فثلث الأرض ثلثه فهو فاسد كله وإذا

فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضي خان • ولودفع إليه أرضا بزعمها سته  
هذه يذره ويقره وعمله على أن يستأجر فيها أجرا من مال المزارع فهو جائز ولو اشترط أن يستأجر أجرا  
من مال رب الأرض فهذه مزارعة فاسدة لأن اشتراط عمل أجبر رب الأرض كاشتراط عمل رب الأرض  
مع المزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشترط أن يستأجر الاجراء من مال المزارع على أن يرجع به  
فيما أخرجت الأرض ثم يقتسمان مابق فهذا فاسد لأن القدر الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربيع بمنزلة  
المشروط للمزارع فكانه شرط له أقفزة معلومة من الخارج وإن كان البذر من قبل رب الأرض فاشتراط عمل  
المزارع أجرا من ماله جائز ولو اشترط أجرا من مال رب الأرض على رب الأرض لم يجز وهذا بمنزلة اشتراط عمل  
رب الأرض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترط على المزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة  
ما لو شرط له ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله لصاحب البذر وللعامل أجر مثل فيما  
عمل وأجر مثل أجره فيما عملوا كذا في المبسوط • والله أعلم

### (الباب الرابع في رب الأرض أو التخييل إذا تولى العمل بنفسه)

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا دفع الرجل أرضه إلى غيره مزارعة بالتصف ثم إن رب الأرض تولى  
الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وأنه على وجهين أيضا الأول  
أن تولى الزراعة بأمر المزارع وأنه على ثلاثة أوجه أمان استعان المزارع رب الأرض وفي هذا الوجه  
الخارج بين رب الأرض وبين المزارع على ما شرطوا نصفان فالواجب أن يكون الزرع بينهما على ما شرطوا إذا لم يقل  
رب الأرض وقت المزارعة أزعمها بنفسى أما إذا قال أزعمها بنفسى يكون كل الخارج لرب الأرض  
وتنقص المزارعة إلا أن محمد رحمه الله تعالى أطلق الجواب إطلاقا قال شيخ الإسلام الجواب على ما أطلق  
محمد رحمه الله تعالى صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه إذا استأجر المزارع رب الأرض بدراهم معلومة  
ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الإجارة باطلة والمزارعة على حالها الوجه الثالث من هذا إذا دفع  
المزارع الأرض إلى رب الأرض مزارعة بطائفة من حصته من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة  
والمزارعة الأولى على حالها هذا إذا تولى رب الأرض المزارعة بأمر المزارع فقاما إذا تولاها بغير أمره والبذر  
من جهة رب الأرض فإنه يصير ناقضا للمزارعة وإن كان البذر من قبل المزارع فالجواب في هذا الوجه فيما إذا  
زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع فقيل الجواب في الوجه الأول إلا في حصة هي أن رب المال إذا زرع  
بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع في هذا الوجه يضمن المزارع بذرا مثل بذره لأنه ألتف بذره عليه ولو كان البذر  
من قبل رب الأرض أو من قبل المزارع وأمر المزارع رب الأرض حتى استأجر أجرا في ذلك فالتجارح بين رب  
الأرض والمزارع على ما شرطوا ويرجع رب الأرض بأجر الاجراء على المزارع بخلاف ما إذا استعان المزارع  
رب الأرض ولم يأمره باستئجار الاجراء فإنه لا يرجع رب الأرض على المزارع بأجر الاجراء والجواب  
في المعاملة تقاسير الجواب في المزارعة حتى أن من دفع تخيله إلى رجل معاملة بالتصف على أن يلقحه ويحفظه  
ويسقيه فاستعان العامل رب التخييل في ذلك وفعل صاحب التخييل ذلك بنفسه فالتجارح بينهما على ما شرطوا  
ولو كان صاحب التخييل قبض التخييل بغير أمر العامل وفعل ما ذكر فالتجارح كله لصاحب التخييل وتنقص  
المعاملة وإن كان صاحب التخييل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب التخييل أخذ التخييل بعد  
ما خرج الطلع وقد قام عليها بغير إذن العامل فالتجارح بينهما ولو أخذها قبل خروج الطلع وقد قام عليها  
ثم أخذ العامل منه بغير أمره فقام عليها حتى صار غمرا لجميع ذلك لصاحب التخييل وإذا دفع أرضا وبذرا  
مزارعة بالتصف ثم إن المزارع بعد ما قبض الأرض دفعها إلى رب الأرض مزارعة على أن لا يزرع الثلث  
ولرب الأرض الثلثين فالتجارة الثانية فاسدة وما خرج فهو بينهما نصفان كذا في المحيط • وإذا دفع أرضا  
مزارعة بالتصف وشرط البذر على المزارع فلما زرع المزارع وسقاه ونبت قام عليه رب الأرض بنفسه وأجره  
وسقاه من غير أمر المزارع حتى استخصد فالتجارح بين رب الأرض والمزارع على ما شرطوا ولو أن المزارع بذره  
الأنه لم يسقه ولم ينبت حتى سقاه رب الأرض بغير أمر المزارع قبل النبت فالقياس أن يكون الخارج كله



لرب الارض لان البذر قبل النبات قائم في الارض حقيقة الا يرى انه يمكن تمييزه بتكلف فكان كونه في بطن الارض ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فأخذ رب الارض وبذره وسقاه حتى نبت بصير ناقصا للمزارعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرط في المزارعة لان سقى رب الارض في هذه الحالة حصل باذن المزارع هذا اذا بذره المزارع وسقاه رب الارض بغير اذنه فانما اذا بذره رب الارض بغير اذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصد ~~ذكر~~ ان الخارج بينهما على ما شرط ولم يذكر القياس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الارض فجاء رب الارض وأخذها وبذرها بغير أمر المزارع بصير ناقصا للمزارعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاهها بغير أمر رب الارض ~~كان~~ الخارج بينهما على ما شرط قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل أرضا وبذرها على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الارض بنفسه أو باجراته وسقاه حتى استحصد الزرع بغير أمر المزارع فان الخارج بينهما نصفان ورب الارض متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعامل أجيره كعمل وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ولو ان العامل بذر البذر فلم ينبت ولم يبقه فسقاه رب الارض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما على ما شرط استحسانا فلو ~~كان~~ رب الارض متبرعا وفي القياس كان الخارج لرب الارض لان المنطقة قبل النبات في الارض بمنزلة مالو كانت في الجوالق والقوى على جواب الاستحسان لان القاء البذر بسبب للنبات ولهذا لا يملك فتح العقد قصدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو بذره رب الارض ولم يبقه ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فان الخارج بينهما على ما شرط ولو أخذ رب الارض فبذره في الارض وسقاه قتب ثم ان المزارع يقوم عليه وبقية حتى استحصد فان الخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له كذا في المبسوط \*

(الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره من اربعة)

اذا أراد المزارع أن يدفع الارض الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل رب الارض ليس له أن يدفع الارض الى غيره من اربعة الا ان اذن له رب الارض بذلك نصا أو دلالة بأن يقول رب الارض اعمل فيه برأيتك ويكون له أن يستأجر أجرا بماله لا قامة عمل المزارعة اذ لم يشترط عليه العمل بنفسه فلو انه دفعه الى غيره من اربعة بالنصف مع أن رب الارض ما اذن له بذلك لانصالا دلالة ~~ذكر~~ ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الارض ولرب الارض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الارض قد انقصت كان النقصان على المزارع الثاني دون الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى على القول الآخر كذا في الذخيرة \* ثم ينظر الى ما أصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم رب الارض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الفضل من أرض مضمونة وما أصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك وأما اذا اذن رب الارض والبذر للمزارع بذلك نصا أو دلالة بأن قال له اعمل فيه برأيتك وقد كان شرط رب الارض للمزارع الاول النصف فدفع الاول الى الثاني من اربعة بالنصف جازت المزارعة الثانية وما أخرجت الارض من الزرع فنصفه لرب الارض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من بين وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني أن نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني أثلنا أو نقصان فذلك جائز أيضا والخارج بينهما على الشرط أيضا كذا في المحيط \* ولودفع الى رجل أرضا وبذرها يزرعها امتته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيتك فدفعها المزارع الى رجل آخر على أن يزرعها امتته هذه بذلك البذر على أن لا يخرج ثلث الخارج وللأول ثلثان فعملها الثاني على هذا فان الخارج بينهما أثلنا كما شرطه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار محالفا لغيره في الخارج بغير رضى رب الارض فرب الارض أن يضمن بذره أيهما شاء وكذلك نقصان الارض في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول فان ضمنها الاخر يرجع على الاول بذلك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الاخر وفي قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر أيما يضمن نقصان الارض للآخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل ولا يتصدق الاخر بشئ ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيتك والمسألة بحالها كان ثلث الخارج للآخر اذا وجب له ثلث الخارج بعقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك لثلاثه وربع الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمن العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والارض على أن يزرعها امتته هذه فمارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيتك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز ولا يخرج نصف الخارج والنصف الآخر بين الاول وبين رب الارض نصفين لان رب الارض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى للاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعقد الاول مع الثاني وكذلك لو قال على أن ما أخرج الله تعالى لك منها من شئ فهو بينهما نصفان أو قال ما أميت من ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سواء وان لم يقل له اعمل فيه برأيتك والمسألة بحالها كان الاول محالفا ضامنا حين زرعهما الاخر والخارج بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره أيهما شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولو لم يزرع الاخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الارض فقدت ودخلها عيب ينقصها فلا ضمان على واحد منهما في شئ من ذلك لان الاول بمجبر الدفع الى الثاني لا بصير محالفا لا ترى أنه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك لم يكن محالفا كذا في المبسوط \* ولو استعان الاول من غيره فان الخارج بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعهما المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شئ من الخارج فرق بين هذا وبينما اذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه أو أعار من غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم المزارع الاول لرب الارض شيئا من أجر مثل الارض كذا في الذخيرة \* واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها امتته هذه يبذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيتك أو لم يقل فدفعها المزارع وبذرها معها الى رجل من اربعة بالنصف فهو جائز ثم اذا حصل الخارج هنا تنصفه للآخر عقابا لعمله كما أوجب له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شيء لصاحب البذر ولو ~~كان~~ كان شرط للمزارع الاخر ثلث الخارج في المسألة بين جميعا جاز ولا يخرج الثلث ولرب الارض النصف وللأول السدس طيب له ولودفع الى الاول على أن يعملها يبذره على أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول الى الاخر على أن يعملها يبذره على أن لا يخرج ثلثي الخارج وللأول الثلث فعملها على ذلك فثلثا الخارج للآخر لان الخارج غناه بذره فلا يتحقق الغير عليه شيئا منه الا بالشرط وانما شرط للأول ثلث الخارج ثم هذا الثلث يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع الاول أجر مثل ثلث أرضه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا للخارج للآخر كما أوجب المزارع الاول والثلث لرب الارض ولرب الارض أجر مثل ثلث أرضه على المزارع الاول كذا في المبسوط في باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله \* ولودفع الى رجل أرضا وبذرها من اربعة على أن للمزارع من الخارج عشر من فقيرا ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيتك فيه أو لم يقل فدفع المزارع الارض والبذر الى رجل بالنصف من اربعة فعمل بالخارج لرب الارض وللآخر على الاول أجر مثله وللأول على رب الارض أجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم يخرج الارض شيئا ولودفع اليه الارض والبذر من اربعة بالنصف وقال له اعمل برأيتك أو لم يقل فدفعها الى آخر من اربعة على أن لا يخرج منه عشر من فقيرا فالأربعة بين الاول والثاني فاسد وللثاني على الاول أجر مثل عمله والخارج بين الاول ورب الارض نصفان ولودفع اليه أرضا على أن يزرعها يبذره وعمله بعشر من فقيرا من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرط أخفزة للمزارع والباقي لرب الارض فدفعها المزارع الى آخر من اربعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند الآخر فعمل بالخارج بين المزارع نصفان ولرب الارض أجر مثل أرضه



على الاول ولولم يعمل الاخر في الارض بعد ما تعاقد المزارعة حتى اراد رب الارض اخذ الارض ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فان كان البذر في العقد الثاني من عند الاخر ينقض العقد الثاني بينه وبين الاخر لا يتحقق نقض العقد الاول بسبب الفساد وان كان البذر من عند الاول ينقض استحقاق الاول الثاني لفساد العقد ايضا فان كان الاخر قد زرع لم يكن لرب الارض اخذ أرضه حتى يستجسد الزرع ولو كان رب الارض دفعها الى الاول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها براك أو لم يقل فدفعتها الاول وبذرها معها الى الثاني مزارعة بعشرين قفيزا من الخارج فالعقد الثاني فاسد ولا اثر على الاول اجر عمله والخارج بين رب الارض وبين الاول نصفان ولو كان البذر من الاخر كان الخارج كله له وعليه الاول اجر مثل الارض وعلى الاول رب الارض اجر مثل الارض كذا في المبسوط في باب مشاركة العامل مع آخر دفع أرضه الى رجل ليزرعها يبذرهما جميعا والبقر من عند الاخر على أن الخارج بينهما نصفان فشارك الاخر في نصيبه رجلا فعمل معه فالزراعة والشركة فاسدتان والزرع بين الدافع والمدفوع اليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل نصف الارض وعلى المزارع الاول ايضا للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول على رب الارض اجر مثل العمل لانه عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب بذلك اجرا ويتصدق المزارع الاول بفضل نفقته وبذره وما غرم لانه فضل زرع خرج له من أرض غيره باجارة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى دفع صاحب الارض أرضه اليه على أن يزرعها يبذر ويقره مع هذا الرجل الاخر على أن ما خرج من ثمن ثلثه لصاحب الارض وثلثه لصاحب البذر والبقر وثلثه لذلك العامل وهذا صحيح في حق صاحب الارض والعامل الاول فاسد في حق العامل الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب الارض وثلثه للعامل الاول وللعامل الثاني اجر مثل عمله وكان ينبغي أن تفقد المزارعة في حق الكل لان صاحب البذر وهو العامل الاول جمع بين استحقاق الارض والعامل ولو كان البذر في هذه المسألة من صاحب الارض صحّت المزارعة في حق الكل والخارج بينهم على الشرط كذا في البدائع والله أعلم

(الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة)

المعاملة اذا شرطت في المزارعة يتقرر ان كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعا وان كان البذر من قبل رب الارض جازت المزارعة والمعاملة جميعا ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة جازت من أيهما كان البذر واذا دفع رجل الى رجل أرضا يضاء مزارعة وفيها نخيل على أن يزرعها يبذر وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك سنين معلومة فهذا فاسد لان في حق الارض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها يبذر وفي حق النخيل رب النخيل مستأجر له بنصف الخارج فهو ما عقدان مختلفان لا اختلاف المعقود عليه في كل واحد منهما وقد جاء أحد العقدين شرطا في الاخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط ثم الخارج من الارض كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويتصدق المزارع بالفضل لانه رب زرع في أرض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب النخيل والعامل اجر مثل عمله فيما عمل في النخيل ويطلب الخارج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما في النخيل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر من صاحب الارض والمسألة بحالها جاز العقد لانه استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقدان معا واحدا لا يتحد المعقود عليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخل تسعة أعشار الثمار في الزرع النصف لان العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط وانما يختلف باختلاف المعقود عليه ولودفع اليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل ولودفع اليه أرضا يضاء فيها نخيل فقال ادفع اليك هذه الارض تزرعها يبذر وعملك على أن الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من النخل بمعاملة على أن تقوم عليه وتقيه وتلقه فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان أو قال لك منه الثلث والثلثان وقد وثقنا ذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل أحد العقدين ههنا شرطا في الاخر وانما جعله معطوفا وكذا لو دفع اليه أرضا وكرما وقال ازرع هذه الارض يبذر لزوم على هذا الكرم فأكسبه وامسكه

فهذا عقد صحيح لانه ما شرط أحد العقدين في الاخر كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب السابع في الخلاف في المزارعة)

اذا دفع رجل الى رجل أرضا على أن يزرعها حنطة فليس له أن يزرع غير الحنطة وان كان ذلك أهون على الارض وأقل ضررا بالارض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الارض تزرعها حنطة أو تزرعها حنطة أو قال فازرعها حنطة بالقضاء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة يصير مخالفا كذا في خزانة المفتين ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطا أو يكون مشورة لم يذكروا هذه المسألة في المزارعة وذكر في المضاربة اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة وقال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف واعمل به في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل به في غير الكوفة لا يصير مخالفا لمن مشاهاهم الله تعالى من قال يجب أن يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يعتبر هذا شرطا في المزارعة لانه لو اعتبر شرطا كان هذا يساوي النوع البذر فتجوز المزارعة قياسا واستحسانا ولو جعلناه مشورة لا يكون يساوي نوع البذر فلا تجوز المزارعة قياسا بخلاف المضاربة كذا في المحيط مزارع سنة زرع الارض فأكله الجراد أو أكل اكثره وبقي شيء قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئا آخر فبما بقي من المدة فله صاحب الارض قالوا لا يتقرران كانت المزارعة بينهما أن يزرع فيها نوعا معينا ليس له أن يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامّة على أن يزرع ماشاء أو مطلقا كان له أن يزرع فيما بقي من الوقت ماشاء قال رحمه الله تعالى وعندى وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ماشاء ومثل الاول أو دونه في الضرر بالارض كذا في فتاوى قاضي خان والله أعلم

(الباب الثامن في الزيادة والخط من رب الارض والنخيل والمزارع والعامل)

أصله ان كان المعقود عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان بحال لا يجوز ابتداء العقد عليه لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالأصل والاصل يقتضي معقودا عليه ليكون بازائه وكذلك الزيادة تقتضي معقودا عليه ليحبل بازائه والخط جائز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل فيستدعى قيام البذل لقيام المعقود عليه واذا زاد أحد هاتين الخارج فان كان قبل استحصاء الزرع وتناهى عظم البسر جاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في حد النماء والزيادة فتجوز الزيادة فيه كذا في البيع والاجابة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والنخل والخارج بينهم على الشرط وتجوز من البذر من جهة لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تعميم زيادة في البذل لغوات المعقود عليه وهو المنافع ولا يمكن تجوزها بطريق الخط لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشروط بالزيادة من المشتري لا يمكن تجوزها خطا لان الثمن عليه لانه فكذلك هذا الخارج فلا يمكن حظه فاما من لا يذر من جهته مؤاجر والمؤاجر يتصور منه خط الاجرة فيجعل الزيادة منه في الخارج لصاحب البذر حطامه عن بعض الاجر والخط جائز حال فوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت الخط وحط الاعيان لا يصح ولكنه لم يكن عينا وقت العقد فصح الخط وصار الخطوط ملكا لمن وقع الخط له كالبائع اذا قبض الثمن ثم أبرأ المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الخط كذا في محيط السرخسي اذا تعاقد الرجلان مزارعة أو معاملة بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد أحد هاتين الاخر من نصيبه البسر وحصل له الثلثان ورضي بذلك الاخر فان كان ذلك قبل استحصاء الزرع ولم يتناه عظم البسر جاز وان كان بعد استحصاء الزرع وتناهى عظم البسر فان كان الزائد صاحب الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الاخر هو الزائد فهو جائز كذلك ان كان صاحب الارض الذي لا يذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة تصفين فاشترط لاحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من أيهما كان البذر أو الشرط ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخل في المعاملة وكذلك لو زاد أحد هاتين عشرين قفيزا كذا في المبسوط والله أعلم



(الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض وانقضت المدة والزرع بقل أو الخارج بسرو وما يتصل به من موت المزارع أو العامل أو موته في بعض المدة) •  
(ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع)

• اذا دفع الرجل الى رجل أرضاً مزارعة والبذر من قبل المزارع فمات رب الارض بعد ما تبث الزرع قبل أن يستحصد فالقياس أن تنقض المزارعة ولورثة رب الارض أن يأخذوا أرضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى أن يستحصد الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكان لورثة رب الارض خياران ثلاثة ان شاءوا قلعوا الزرع ويكون المقتولع بينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وان شاءوا أغرموا حصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة قائماً اذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل المزارع في الارض بأن كسب الارض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا تبقى صيانة لحقه في الاعمال وأما اذا مات رب الارض بعد الزراعة قبل الثبات هل تبقى المزارعة فقهه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ولولم يمت رب الارض في هذه الصورة وان كان المزارع قد كان آخر الزراعة فزرع في آخر السنة وانقضت السنة والزرع بقل لم يستحصد فأراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع لا يتمكّن رب الارض من القلع ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع سكتا الى أن يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع حتى يفرم المزارع نصف أجر مثل الارض لرب الارض وفيما اذا مات رب الارض في وسط المدة وقال المزارع لا أطلع الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يفرم المزارع لورثة رب الارض شيئاً والعمل عليه ما انصفان حتى يستحصد الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الارض في وسط السنة والزرع بقل فإن جيع العمل على المزارع حتى لا يقطع الزرع وانما يفرم المزارع أجر مثل نصف الارض وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فإن أراد القلع كان لرب الارض خياران ثلاثة على نحو ما ينفى الفصل الاول في حق ررثة رب الارض وفرق بين ما اذا مات رب الارض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا أنفق ورثة رب الارض بأمر القاضي على الزرع وجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا أنفق رب الارض على الزرع بأمر القاضي رجع على المزارع بنصف القيمة مقدراً بالحصة واذا انقضت مدة المعاملة والتمر لم يدر بقل بعد وأبى العامل الصرم فإنه يترك في يده بخير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فإنه يترك الارض في يد المزارع بأجر كذا في المحيط • ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل أن يستحصد فقال ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلم ذلك لانهم قائمون مقام المورث ولا أجر لهم في العمل ولا أجر عليهم فإن قالوا لا نعمل لا يبيعون ويقال لصاحب الارض اطلع الزرع فيكون ينك وينهم نصفين أو أعطهم قيمة حصتهم من الزرع أو أنفق على حصتهم وتكون نفقتهم في حصتهم مما تخرج الارض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بقل انتقض وقت الزراعة فأجـ ما أنفق والاخر غائب فهو متعلق في النفقة ولا أجر لصاحب الارض على العامل واذا دفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض غائب فإنه يكافه اقامة البينة على ما ادعى واذا أخر اقامة البينة وشيخ القضاة على الزرع فإن القاضي يقول له أمرتك بالانفاق ان كنت صادقاً فالظن به هذا يحصل لانه ان كان صادقاً كان الامر من القاضي في موضعه وان كان كاذباً لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي عليه أجر مثل نصف الارض كذا في الظهيرية • واذا دفع اليه أرضاً وبذر على أن يزرعها سته هذه على أن الخارج بينهم انصفان فزرعها ولم يستحصد حتى هرب العامل فأنفق صاحب الارض بأمر القاضي على الزرع حتى استحصد ثم قدم المزارع فلا يسلل له على الزرع حتى يوفي صاحب الارض جميع نفقته أو لا يقول القاضي ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة عنده على ما يقول لانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالانفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي مبه فكافه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه لكشف الحال بغير خشم أو يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الانفاق على الوديعة والنفقة فاذا أقام البينة كان أمر القاضي إياه بالانفاق كما هو المودع لو كان حاضراً فيكون له أن يرجع بجميع ما أنفق كذا في المبسوط •

وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه على علمه كذا في المحيط • ولولم يهرب ولا سكته انتقض وقت المزارعة قبل أن يستحصد الزرع والمزارع غائب فإن القاضي يقول لصاحب الارض أنفق عليه ان شئت فاذا استحصد لم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فإن أبى أن يعطيك النفقة أبيع حصته من الزرع وأعطيك من الثمن حصته من النفقة فإن لم تنف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فإن أبى أن يعطيه النفقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما قائماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم جميعاً ولا يصدق واحد منهما بشئ في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتمكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما نصيبه من الزرع كذا في المبسوط • واذا انتقضت مدة المزارعة والزرع بقل وغاب أحدهما فإن كان الغائب رب الارض فرفع المزارع الامر الى القاضي ليأمره بالانفاق فالقاضي لا يأمره بذلك ما لم يقيم البينة على دعواه وأن الزرع بينه وبين الغائب فاذا أقام البينة على ذلك حينئذ يأمره بالانفاق وليس سمع هذه البينة للقضاء على الغائب فإن رب الارض لو حضر وأنكر الشركة وقال الارض والزرع كله لي وقد غصبها مني لا يكون له حق الرجوع بالنفقة على رب الارض ما لم يعد البينة ان الزرع كان مشتركاً بينهما وانما سمع هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لأن المدعى بما ادعى يريد به إيجاب الحفظ على القاضي لأن حفظ مال الغائب يجب على القاضي فكان للقاضي أن لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعى بدون البينة فقبل اقامة البينة ان شاء أمره بالانفاق مقدراً بان يقول له أنفق ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البينة يأمره بالانفاق مطلقاً حتماً فيقول له أنفق وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فإنه يأمره بالانفاق مقدراً على نحو ما ينفى وتقدير قول القاضي له أنفق ان كان الامر كما وصفت ان كان الزرع مشتركاً بينك وبين فلان فقد أمرتك بالانفاق على أن لك الرجوع بالنفقة وان لم يكن مشتركاً وقد غصبها من روعة فلا رجوع لك وان أمرتك بالانفاق كذا في الذخيرة • وفي الفتاوى العتبية ولو أنفق بغير أمر القاضي كان متبرعاً ولا يجب على العامل أجر مثل نصف الارض وكذلك لو حضر الغائب وأبى أن ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضائه المدة ينفق الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب هلك الزرع أو بقي وكذا لو كان العامل معسراً ليس له ما ينفق فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير أمر القاضي كان متبرعاً ولو كان موسراً يجبر على الانفاق كذا في التتارخانية • واذا انتقضت مدة المزارعة والزرع بقل فأراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع فإنه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما تبث رب الارض حتى ان المزارع لو قال أنا أعطى قيمة حصة رب الارض من الزرع ليس له ذلك من غير رضی رب الارض ولو أراد المزارع القلع فلب رب الارض ذلك من غير رضی المزارع والفرق أن صاحب الارض صاحب أصل والمزارع صاحب تبع ولصاحب الأصل أن يملك التبع من غير رضی صاحب التبع وليس لصاحب التبع أن يملك الأصل من غير رضی صاحب الأصل كذا في المحيط • واه أعلم

(الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين الارض المشتركة وزراعة الغاصب) •

في النوازل عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فاشترى به أن يزرع نصف الارض ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره هنا والقوى على أنه ان علم أن الزرع ينفق الارض أو لا ينفقها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن ينفق بكل الارض مثل تلك المدة لان رضاه في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها أو الترتك ينقصها أو يزيد بها قوة ليس له أن يزرع شيئاً منها أصلاً لان الرضى غير ثابت كذا في الفتاوى الكبرى • أراضى مشاعة بين قوم عديدهم من بني بنيهم فزرعه بذره وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الارض على هذه الصفة سنتين وذلك كله بغير أمر مشتركه ان كان الذي اشتغل من الارض هو مقداره حصته لوجعل على المهاياة وكانوا قبل ذلك يتهايزون ولم يكن شركاً مؤملاً طلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما اشتغل ولا يشترك شركاً مؤملاً فيما اشتغل من ذلك كذا في خزانة المفتين • في بعض الكتب رجل زرع أرضاً غير بغيره فبغيره ثم ان الزارع قال لرب الارض ادفع الى بذري وأكون أكاراً لك فدفع



فقد قيل ان كان الزارع قال هذا وقت كانت الحنطة المبدورة قائمة في الارض فذلك جائز وبصير الزارع ملكا الحنطة المزروعة بحنطة مثلها وذلك جائز وبصير الزارع أكساراه وتكون هذه الزراعة فائدة على ما هو جواب الكتاب لانهم لم ينسأ مدة الزراعة وان قال المزارع هذه المقالة بعد ما قدمت الحنطة المزروعة لا يجوز وعن الثاني لو اذن له في أرضه فزرع ثم ان ربه سأل ان يخرج المزارع لا يجوز لان تغري المسلم حرام وان قال له ربه اخذ بذرك ونفقك ويكون الزرع على ورضي به المزارع ان كان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولم يضمن بين ما اذا كان حال قيام البذر او بعد استهلاكه فاما ان يقال بان تأويل هذه المسألة ان يكون هذا القول من رب الارض بعدما كان البذر مستهلكا حتى يصير هذه المسألة موافقة للمسألة الاولى او يحتمل على اختلاف الروايتين كذا في الوجيز للكردي • زرع أرض الغير ولم يعلم به صاحب الارض الا عند الاستحصاء ورضي به حين علم او قال مرة لأرضي به ثم قال رضى طاب الزرع للمزارع نص في الخاتمة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا استحصان وبه تأخذ كذا في جواهر الاختلاط • ولو ان ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الآخر وزرع بعض الارض شعيرا ان فعلوا ذلك باذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحب الحنطة على الآخر ثلث الحنطة التي بذرا والشعير أيضا بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم بلثي الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن فالحنطة ثلثها لصاحب الارض وثلثاها لهما وبغيرمان نقصان ثلث الارض ويطيب لهما ثلث الخارج وأما الثلث الآخر فربعان منه نفقتا وتصدق فان بالفضل لائق ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعا فهو على الشرط وفي الثلث الآخر صار غاصبين فصار كل الخارج منه لهما وأما صاحب الشعير فله حصة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان ثلثي ذلك زرع غصبا فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه أيضا وعليه نقصان الارض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى • اذا اتت قصت الارض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان فعلى رب الارض لا يبرأ أصلا وان زال بدون فعله اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الارض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه يفتي كالمبيع اذا زال عنه العيب قبل القبض أو بعده ينقطع عنه خصومة المشتري في الحالين كذا في الفتاوى القياسية • واذا دفع الرجل أرضه من اربعة وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع فجاء مستحق واستحقها أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بقطع الزرع وان كان الزرع بقللا ولا تترك الارض في يد المزارع باجازه الى أن يستحصل ويكون القلع على الدافع والمزارع نصفين ثم المزارع بالخيار ان شاء رضى نصف المتلوع ولا يرجع على الدافع بشئ وان شاء رد المتلوع عليه وضمنه قيمة حصته ثابتا في أرضه لا في أرض غيره يرد بقوله ضمنه قيمة حصته ثابتا في أرضه قيمة حصته من زرع له حتى القرار كذا في المحيط • ثم المستحق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن نقصان الارض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى المستحق بالخيار ان شاء رضى نقصان الارض الدافع وان شاء المزارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو شاء على مسألة غصب العنقار كذا في المبسوط • هذا اذا كان البذر من قبل المزارع وان كان البذر من قبل الدافع وأخذ المستحق الارض وأمره بما بالقطع وقلعا فالزراع بالخيار ان شاء رضى نصف المتلوع ولا شئ له غيره وان شاء رد المتلوع على الدافع ويرجع عليه بأجر عمله على قول الفقيه أبي بكر البجلي رحمه الله تعالى وبقيمة حصته من الزرع على قول أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو أن المستحق أجاز المزارعة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الارض لا تعمل اجازته وان كان البذر من قبل العامل صحت اجازة المستحق قبل المزارعة ولا تصح اجازته بعد المزارعة وكان كمن أجور غيره نهرا فاجاز صاحب الدار الاجازة ان أجاز قبل معنى المدة جاز وان أجاز بعد معنى المدة لا يجوز كذا في الذخيرة • وذكر في المتن أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أرضا ودفعها الى غيره مزارعة ستة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها المزارع ولم ينبت الزرع حتى أجاز رب الارض المزارعة

جاءت اجازته وما خرج منها فهو بين رب الارض والمزارع على ما شرطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل أن يجيز رب الارض فان ذلك النقصان يضمنه المزارع لرب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم أجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له أن ينقصها بعدما أجازها ولكن لا شئ لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه من الحب بجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله لو أجاز رب الارض المزارعة جازت أن لا يكون لرب الارض بعد الاجازة أن يطالب المزارع بقطع الزرع وتفرغ الارض وقبل الاجازة كان له ذلك لأن بصير الزرع لرب الارض وفي المتن أيضا رجل غصب من آخر أرضا ودفعها الى رجل من اربعة بالنصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض أجاز المزارعة وكانت الاجازة قبل الزراعة أو بعدها فالاجازة باطله حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شئ والمعنى ما أشار اليه شيخ الاسلام ان البذر اذا كان من قبل الدافع فالعقد لم يرد على حق المستحق قال في المتن والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان أراد رب الارض أن يرجع عن اجازته وبأخذ أرضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة ونبت أو زرع بعد الاجازة ونبت أو زرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له أن يرجع فيها أجاز لان فيه تغري المؤمن وأنه حرام وكذلك ان كان المالك أجاز المزارعة بعد ما تسبل الزرع الا أنه لم يستحصل ثم أراد أن يرجع فيها أجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجرة مثل أرضه الى أن يستحصل الزرع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب أنا اغرم الاجر فقد وحشى من الزرع لم يجبر على أكثر من ذلك وقيل للمزارع اغرم أنت من أجرة الارض على قدر حصتك من الزرع فان كانا غراما من ذلك ورضيا به كان عمل الزرع حتى يستحصل عليه ما جعلا لان الغاصب حين أبي أن يغرم الاجر كله صار كأنه زرع بينهما زرعاه في أرض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئا ولكني أقطع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء أدى أجرة مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه وأجره فاذا استحصل نظر الى نصيب الغاصب فأخذ من ذلك ما غرم من أجر الارض وأجر الاجر في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك أجر عمله وان قال المزارع لا اغرم أجرا ولا أعمل في ذلك عملا وأنا أقطع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعوا وسلموا الارض لصاحبها وان أبي ذلك الغاصب كان للغاصب أن يؤدى أجرة مثل الارض ويقال له قم على الزرع فاعمله بنفسك وأجره انك حتى يستحصل فتأخذ من حصة الزرع ما غرمت عنه من أجر الارض والاجر • وكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء القاضى فاما اذا فعله أحدهما بغير قضاء القاضى ولا رضى من صاحبه فهو منقطع فيه وسلم للآخر نصيبه منه كذا وليس على واحد منهما أن يتصدق بما أصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل أن يجيز رب الارض المزارعة وان أجاز رب الارض المزارعة قبل أن يذر ثم يذر فلم ينبت حتى أراد أخذ أرضه فقال المزارع أنا أدع المزارعة ولا حاجة لي في العمل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب أنا أمضى على المزارعة لان البذر قد قدس حين طرح في الارض قبل للغاصب عليك أجرة مثل الارض الى أن يستحصل الزرع فاذا رضى بذلك وجب على المزارع أن يرضى على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشئ فان قال الغاصب لا أعطى الاجر وأنا أخذ البذر يعني من رب الارض قبل للمزارع أنت بالخيار ان شئت فأبطل المزارعة وسلم الغاصب بذره ولرب الارض أجر أرضه وان شئت كان عليك أجرة مثل الارض الى أن يستحصل الزرع فان رضى بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على أخذه بذره سبيل ويكون المزارع منقطعاً فيما غرم من أجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشئ مما وجب لهما من الطعام لان رب الارض أجاز المزارعة والبذر على حاله قبل أن ينبت ويكون له قيمة فلا يتصدق واحد منهما بشئ من زيادة ما زرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة • واذا غصب بذرا وزرعه في أرض نفسه فقبل أن ينبت كان لصاحب البذر أن يجيز فعله لان قبل النبات الحنطة قائمة في الارض فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد النبات لا تعمل اجازته كذا في المحيط • غصب أرضا فزرعها ثم زرع فوق زرع رجل آخر فالزرع للثاني لكن يضمن الاول



مثل يذره وان نقصت الارض نقصان نقصانها على الاول كذا في خزانة المفتين • وفي العيون رجل غصب أرضا وزرعها حنطة ثم اختصها وهي يذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالتخييار ان شاء تركها حتى تنبت ثم يقول اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى ان تقوم الارض وليس فيها بذور وتقوم وفيها يذروا المختار أنه يضمن قيمة يذره لكن يذروا في أرض غيره كذا في الخلاصة • ولو أن رجلا يذر أرضا ولم ينبت فسقاها أجنبي فبنت في القياس بكون الزرع للذي سقاها وفي الاحتصان الزرع لصاحب الارض لأن صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر كذا في فتاوى قاضي خان • وعليه قيمة الحب يذروا في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل أن يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما قسد البذر في الارض قبل أن ينبت نباتا له قيمة فبنت بفسادها في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبدورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبدورة فيغرم نقصان الزرع للساق وان سقاها بعد ما بنت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساق وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن السقي أجوده فان الزرع لصاحب الارض ولا شيء للساق وهذا جواب القصة أبي جعفر وجواب القصة أبي الليث رحمه الله تعالى الاجنبى الساق متطوع ولا شيء له كذا في الخلاصة • ولو أن رجلا ألقي بذرا في أرض غيره ثم ان صاحب الارض سقى الزرع حتى أدرك أخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمة مبدورة في الارض بغير حق القرائقها وان كان سقاها بعد ما قسد الحب في الارض فخرج الزرع بعد ذلك ولو لا السقي لم يكن يخرج أو كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقي من رجل آخر غير صاحب الارض أيضا كان مثله معه كسبيل الساق مع صاحب البذر والارض جميعا كذا في الذخيرة • ولو أن رجلا زرع أرضه ثم جاء آخر وألحقه في بذر في تلك الارض فخرج الزرع ان خرج من غير سقى فالزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب يذروا في الارض على حق القرار في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ألحق البذر بعد ما قسد الحب في الارض ثم بنت بعد ذلك كله فعليه نقصان الارض المبدورة على حق القرار والزرع كله للساق وان يذر بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم أدرك ذلك كله محتلا فعليه قيمة زرع رب الارض نباتا في الارض على وجه القرار يوم ظهر اختلافه بزرع صاحب الارض وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزرع بينهما في هذه المصنوع كلها على الشركة وهذا كله اذا أدرك الزرع من غير سقى أو سقى صاحب البذر الذي لا أرض له ولو أدرك الزرع بسقى صاحب الارض فالزرع كله لصاحب الارض وعليه للاخر قيمة حبه ان سقاها قبل ان يفسد حبه وان سقاها بعد ما قسد لم يلزمه النقصان كذا في المحيط • وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادى عشر من كتاب القصب والله أعلم

### (الباب الحادى عشر في بيع الارض المدفوعة مزارعة)

واذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة لزرعها المزارع يذره وآلاته فلما زرعها باعها رب الارض فهذا على وجهين (الاول) أن يكون الزرع بطلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الارض مع الزرع أو باع الارض بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا فهذا البيع واقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فحساب الارض فهو لرب الارض وما أصاب الزرع فهو بين رب الارض وبين المزارع نقصان هذا اذا أجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع فالمشتري ان شاء تركه حتى يذرك الزرع وان شاء فسح البيع هذا اذا باع الارض والزرع جله وان باع الارض وحدها يذرون الزرع فان أجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نقصان وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالتخييار على نحو ما يتاوان باع الارض وحدها من الزرع وأجاز المزارع البيع أخذ المشتري الارض وحدها رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع للمشتري بالتخييار وان أراد المزارع ان يفسح البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس بذلك (الوجه الثانى) اذا باع رب الارض بعد ما استحصن الزرع فان باع الارض بدون الزرع

جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع نفذ البيع في الارض وحدها رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان أجاز المزارع البيع كان للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز البيع بخير المشتري اذا لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء لتفرق الصفقة عليه وان كان صاحب الارض باع الارض والزرع بطل فلم يجز المزارع البيع فلم يفسح البيع حتى استحصن الزرع نفذ البيع في الارض وحدها رب الارض من الزرع والمشتري بالتخييار ان شاء أخذ الارض وحدها رب الارض من الزرع بحصة ثمنها من الثمن وان شاء ترك وان كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسحه المشتري حتى استحصن الزرع نفذ البيع وكان للمشتري ان يأخذها بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الارض دون الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسح المشتري حتى استحصن الزرع نفذ البيع في الارض ولا خيار للمشتري كذا في المحيط • وفي فتاوى الفضل رحمه الله تعالى اذا دفع أرضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري ان يمنع المزارع من المزارعة فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من أعمال المزارعة فلا شيء للمزارع حكما ودبابة وان كان عمل بعض الاعمال نحو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكما ولكن يبقى لرب الارض بأن يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باعتباره ما عمل له في أرضه ديانة لا على وجه الشرع الوجه الثانى اذا كان البذر من قبل المزارع فليس للمشتري ان يمنع من المزارعة كذا في الذخيرة • رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في الكرم علا قليلا ثم باع كرمه برضى العامل فان لم يخرج من الكرم والخل شيء لا شيء للعامل من الثمن لان الموجود منه العمل ويجوز العمل لاقية له وان باع صاحب الارض أرضه مع نصيب نفسه بعد ما خرج الثمن من الكرم فان أجاز العامل جاز ويكون نصيب البائع من الثمن للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمن فلا شيء للعامل في الحكم لانه لا يملك شيئا قبل النبات وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضي خان • باع أرضا فيها يذر لم ينبت فان كان البذر قد عفن في الارض فهو للمشتري والا فهو للبائع فان سقاها المشتري حتى بنت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع أيضا والمشتري متعاقع فيما فعل وكذا لو بنت لكن لم يتقوم بعد واختار القصة أبو الليث رحمه الله تعالى انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصا أو دالة وبقي كذا في الكبرى • والله أعلم

### (الباب الثانى عشر في فسخ المزارعة والمعاملة)

أما المعالي التي هي عذر في فسخ المزارعة فانواع • بعضها يرجع الى صاحب الارض • وبعضها يرجع الى المزارع (أما الاول) فهو الدين القادح الذي لا قضاء له الا من ثمن هذه الارض تباع في الدين ويقضى العقد بهذا العذر اذا أمكن الفسخ بأن كان قبل المزارعة أو بعدها اذا أثمر الزرع وبلغ مبلغ الحصاد لانه لا يمكنه الفسخ في العقد الا بفسخ رطلقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضي الارض بدينه أو لا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يفسح بأن كان الزرع لم يدر ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا يفسح الى ان يدرك ويطلق من السجن ان كان محبوسا الى غاية الادراك لان الحبس جزاء المثل وأنه غير مما طل قبل الادراك لكونه ممنوعا عن بيع الارض شرعا والممنوع معذور فاذا أدرك الزرع برضى الحبس ثانيا لبيع أرضه ويؤذى دينه بنفسه ولا فيبيع القاضي عليه (وأما الثانى) فهو المرض لانه يجز عن العمل والسفر لانه يحتاج اليه وترك حرفة الى حرفة لان من الحرف ما لا يقينه من جوع وممانع يمنعه عن العمل كذا في البدائع • وفي المعاملة اذا امتنع أحدهما عن المضى عليها فليس له ذلك الا بهذرا لمعاملة لازمة من الجانبين كذا في الذخيرة • قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل واذا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع أنا أريد ترك المزارعة في هذه السنة أو قال أنا أريد أن أزرع أرضا أخرى في هذه السنة سوى هذه فلا ذلك وكان له أن يفسح المزارعة كذا في المحيط • وفي الابانة ويجب أن يكون فصل المرض على التفصيل أيضا على قياس فصل السفر وان أخذ معاملة لعمل بنفسه وأجرائه لا يفسح • ومن مرضه عذرا واذا أخذ معاملة لعمل بنفسه يكون مرضه عذرا كذا في التتارخانية • ومن العذر من قبل رب الثفل ورب الارض أن يلقه دين قادح لا وفاة له الا من

قوله القادح بالقائه والدان  
والسواء المهملتين وفي  
القاموس قدحه الدين كمنحه  
أثقله اه صححه



من الخيل أو الأرض وعند ذلك لا بد لصحة القسح من القضاء أو الرضى على رواية الزبادات وعلى رواية كتاب الزراعة والآبار والجامع الصغير لا يحتاج فيه إلى القضاء ولا إلى الرضى بعض مشايخنا المتأخرين أخذوا برواية الزبادات وبعضهم أخذوا برواية الأصل والجامع الصغير وإن طلب من القاضي القبض قبل البيع فالقاضي لا يجيبه إلى ذلك ولكن يبيع بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يحضى القاضي البيع وينتقض العقد حكما كذا في الذخيرة وما ينتقض به عقد الزراعة بعد وجوده فانواع (منها) القسح وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح أن يكون بلفظ القسح والاقالة والدلالة نوعان الأول امتناع صاحب البذر عن المضى في العقد فإذا قال لا أريد من أرضي ينقض العقد لأن العقد غير لازم في حقه فكان بديل من الامتناع عن المضى فيه من غير عذر الثاني جبر المولى على العبد المأذون بعدم دفع الأرض والبذر من زراعة (ومنها) انقضاء مدة الزراعة (ومنها) موت صاحب الأرض سواء مات قبل الزراعة أو بعدها وسواء أدرك الزرع أو هو بقل (ومنها) موت المزارع سواء مات قبل الزراعة أو بعد ما بلغ الزرع حدا الحصاد أو لم يبلغ هكذا في البدائع \*

(الباب الثالث عشر فيما إذا مات المزارع أو العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع أو بالثمر)

وإذا مات المزارع بعد ما استحصد الزرع ولم يوجد في الأرض زرع ولا يدري ما فعل فثمان حصص رب الأرض في مال المزارع من أيهما كان البذر لأن نصيب رب الأرض كان أمانة في يد المزارع فإذا مات مجهلا كان دينه في التركة كالوديعة تصير ديناً جوت المودع في تركه إذا كان لا يعلم ما صنع بها وكذلك إذا مات العامل بعد طلع ما التمر فبلغ أو لم يبلغ فلم يوجد في الخيل لأن نصيب رب الخيل كان أمانة في يد العامل كذا في المبسوط قال محمد رحمه الله تعالى إذا مات المزارع ولم يدر ماذا صنع بالزرع فقال صاحب الأرض استهلك المزارع وقال وورثة المزارع سرق الزرع فإن حصص رب الأرض من الزرع تكون ديناً في مال المزارع ولا يلتفت إلى قول وورثة المزارع أنه سرق الزرع وهذا لأن حصص رب الأرض من الزرع كانت أمانة في يد المزارع بديل أنه إذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الأرض شيئاً فإذا كانت أمانة في يده ومات ولم يبين فهذا أمين مات مجهلاً فيصير ضماناً فإن وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول وورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة إذا مات العامل ولا يدري ماذا صنع بالثمر وهذا كله إذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما إذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وإن ترك العامل مالا من دراهم أو دنانير وكان عليه دين المحصة فصاحب الأرض والتخيل أسوة للفرما يريده إذا علم بالمزراعة والمعاملة في حال المحصة وإن كان لا يعلم بالمعاملة والمزراعة إلا بأقرار المريض كان هذا بقرعة دين المريض الذي وجب بأقراره في المرض فيكون مؤثراً عن ديون المحصة كذا في الذخيرة \*

(الباب الرابع عشر في زراعة المريض ومعاملته)

مسائل هذا الفصل تبقى على أصل أن تصرف المريض مرض الموت فيما لم يتعلق به حق الغرماء أو الورثة على قسمين قسم لا يطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقهم من محل إلى محل هو مثله في المالية نحو البيع واشباهه وهذا القسم من تصرفه هو وتصرف الصحيح سواء وقسم يطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كالترجع ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بحال يجري فيه الارث كاعيان التركة أما ما لا يجري فيه الارث كالنافع فلا يتعلق به حقهم وكذا ما يجري فيه الارث لانه ليس بحال ولا حكم المال كالتصاخر فإنه لا يتعلق به حقهم قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل وإذا دفع المريض مرض الموت أرضاً من زراعة بشرائطها فهذا أعلى وجهين (الأول) أن يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه الزراعة جائزة سواء كان المزارع أجنبياً أو وارثاً أو سواً كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط المريض من الخارج مثل أجر مثل الأرض أو أقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الأرض أو لم يكن (الوجه الثاني) إذا كان البذر من جهة المريض أيضاً ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر وهذا الوجه

الوجه على وجهين أيضاً الأول أن يكون المزارع أجنبياً ولا دين على الميت فإنه ينظر إلى حصص المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمل المزارع في الزراعة فإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو أقل تسلم المزارع حصته من الزرع مع ما زاد بعد ذلك إلى يوم الحصاد ولا يعتبر في الزيادة حكم الوصية وإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله ينظر إلى أن كان حصص المزارع يخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سائماً للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وإن كان حصته من الزرع لا يخرج من ثلث ماله أن أجازت الورثة ذلك فكذا الجواب يسلم للمزارع جميع ذلك وإن لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع قدر أجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلث ما بقي إلى غمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة وتعتبر الوصية في جميع ما زاد على أجر المثل إلى يوم الحصاد يريده أن فيما زاد على أجر المثل تعتبر قيمته يوم الحصاد هذا إذا كان المزارع أجنبياً ولم يكن على الميت دين فاما إذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله أقادير الصحة وأقادير المرض فإنه ينظر إلى قيمة حصص المزارع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمله فإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل من أجر مثل عمله فإن ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه فيما قبض غرماء المريض ويقسم ما قبض بينهم بالحصص إذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة إلى يوم الحصاد والفرما يديونهم وإن كانت قيمة حصص المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فإن المزارع يضرب في الزرع بقدر أجر مثل عمله من غير زيادة والفرما يضربون بحقوقهم ولا يسلم للمزارع شيء مما زاد على أجر مثل عمله إلا أن ما يخص المزارع يأخذ من الزرع وما أصاب الغرماء يباع فتقضى ديونهم وهذا الذي ذكرنا إذا كان المزارع أجنبياً فاما إذا كان المزارع وارثاً فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز الزراعة فالزراعة فاسدة حتى لا يستحق الوارث شيئاً من الخارج وانما يكون له أجر مثل عمله دراهم لا غير سواء كان على المريض دين أو لم يكن وسواء كان قيمة حصص الوارث من الزرع مثل أجر مثل عمله أو أكثر من ذلك وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن لا يمكن على المريض دين فإنه ينظر إلى حصص الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة وإلى أجر مثل عمله فإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل كان له المشروط وما يحدث من الزيادة بعد ذلك إلى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب في الأجنبي وأما إذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فإن له من الخارج بقدر أجر مثل عمله وليس له مما زاد على ذلك إلى غمام المشروط شيء لأنه لو استحقه استحقه بطريق الوصية ولا وصية للوارث إلا أن يجزها الورثة وأما إذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب في الأجنبي لأنه لا وصية مع الدين والجواب في حق الأجنبي قد ذكرنا من قبل كذا في المحيط \* صحيح دفع أرضاً إلى مريض من مرض مزمنة البذر من العامل ولا مال له سواء فأخرجت الأرض ثم مات (٢) فالجواب فيه كالجواب فيما إذا دفع المريض أرضه من زراعة والبذر من العامل على الفصول التي ذكرنا لأن هناك المريض هو المستأجر للعامل ببعض الخارج وهذا المريض مستأجر للأرض ببعض الخارج والمعاملة في هذا كالزراعة كذا في محيط السرخسي \* وإذا دفع المريض زرعاً في الأرض وهو بقل لم يستحصله أو كثر في رؤس الخيل أو غرق في شجر حين طلع أخضر ولم يبلغ على أن يقوم عليه فإرث الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فالجواب فيه كالجواب في الزراعة إذا كان البذر من جهة المريض وإذا دفع المريض إلى رجل نخلاً بمعاملة هذه السنة على أن يقوم عليه وبسقيه ويلقعه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فالخيل كقرى يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صار يسيراً ساوياً ما لا عظمياً ثم صار حشاً فاقبته أقل من قيمة الكفرى حين خرج ثم مات صاحب الخيل وعليه دين كثير محيط بماله فإن جميع ما ترك الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء يديونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يقسم العامل ما نقص من الثمر ولو لم يكن على الميت دين وبقي المسألة بحالها كان للعامل نصف الحشف والورثة نصفه كذا في المحيط \* والله أعلم

قوله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا دفع المريض أرضه من زراعة والبذر من العامل الخ عبارة المحيط السرخسي فالجواب في هذا نظير الجواب فيما إذا دفع المريض أرضاً وبذر من زراعة إلى رجل لأن المستأجر هو المريض في المستثنى جميعاً إذا كان البذر من جهته لأن البذر والأرض إذا كانا من جهة المريض فهو مستأجر للعامل وإذا كان المريض هو المزارع والبذر من جهته فهو مستأجر للأرض فصار الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب في تلك المسئلة من هذا الوجه اه وهو بظاهره مخالف للعبارة محيط السرخسي حيث جعل الأرض والبذر كلاهما من جهة المريض الدافع وعليه يظهر التعليل بأنه مستأجر حيث كان البذر من جهته وظاهر عبارة محيط السرخسي أن البذر في المسئلة المشبه بهما من جهة العامل لأن جهة المريض وعليه فلا يظهر التعليل بأن المريض مستأجر للعامل حيث لم يكن البذر من جهته على ظاهر عبارة محيط السرخسي فليتأمل والله أعلم بحقيقة



(ويعاين به هذا فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة) قال محمد رحمه الله تعالى اذا مرض الرجل وفي يده أرض رجل يزعمها وعليه دين الصحة فاقتر المريض ان البذر كان من قبله وأنه شرط لرب الأرض الثلثين من الزرع ثم مات وأنكر الغرماء ذلك ينظر ان كان المريض اقتر بهذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على اقراره ويدين غرماء الصحة واذا قضى دين غرماء الصحة ينظر ان بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجر مثل أرضه وما زاد على ذلك الى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الأرض فيسلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وان اقتر المريض بذلك والزرع يقبل صدق في حق غرماء الصحة فان قضى الدين في ثلث ما بقي من مال الميت وان اقتر صاحب الأرض تمام المشرط من ثلث ما بقي من مال الميت هذا اذا كان على المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب باقراره في حالة المرض واقتر المريض بما ذكرنا فان اقتر والزرع يقبل يدين بحق رب الأرض فيعطى له أجر مثل أرضه من ثلثي الخارج ان كان ثلثا الخارج أكثر من أجر مثله وان كان الاقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر ان كان الاقرار بالمزارعة سابقا على الاقرار بالدين يعطى لرب الأرض أجر مثل الأرض أولا ثم يقضى دين المرض وان كان الاقرار بالدين سابقا فان رب الأرض يحاسب المقتل بالدين بمقدار أجر مثل الأرض هذا اذا اقتر المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع فاما اذا كان البذر من جهة رب الأرض واقتر بذلك صدق في اقراره سواء اقتر بذلك بعد استحصاده الزرع أو قبله وان كان المريض رب الأرض واقتر بما قلنا فالجواب فيه كالجواب في المزارع واذا دفع الرجل الى رجل تخلا معاملة فلما صار غرامض العامل فقال شرط لرب التخييل السدس وصدقه في ذلك رب التخييل وكذبه الغرماء والورثة قال قول العامل فان قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم البينة على ان رب التخييل شرط له النصف لانهم يثبتهم ولو طلبوا استخلاف رب التخييل على دعواهم لم يحلف رب التخييل على دعواهم قالوا ما ذكر في الكتاب ان رب التخييل لا يستخلف على دعوى الورثة انه ما شرط له النصف قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيستخلف وكذا لو كان العامل حيا واقتر ان رب التخييل شرط له السدس ينبغي ان يحلف رب التخييل ما شرط له السدس ثم ادعى انه شرط له النصف وأنى اقررت بالسدس كاذبا وطالب بين رب التخييل فيبني ان يحلف رب التخييل هذا اذا كان العامل أجنيا من رب التخييل واما اذا كان العامل وارث رب التخييل فاقتر العامل ان رب التخييل شرط له السدس بعد ما أدرك الغرماء في ذلك وان قال ورثة العامل أو غرماءه نحن نقيم بينة ان رب التخييل شرط له النصف سمع يستهم ولو طلبوا بين رب التخييل على ذلك يستخلف رب التخييل واذا اقتر المريض انه دفع الى وارثه تخلا معاملة والتخل لم يدرك بعد ثم اقتر المريض بدين في المرض ثم مات يدين بدين العامل فيعطى له مقدار أجر مثل عمله ثم يقضى الدين الذي اقتر به المريض هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه ولعل هذا قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يصح وقد ذكرنا المسألة في كتاب البيوع فان قال الوارث العامل بقي الى تمام حتى شيء لم يصل الى وقال باقي الورثة لم يبق شيء لان - قلت كان أجر المثل وقد وصل اليك فأراد العامل استخلاف باقي الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين ان قال الوارث العامل كان عقد المزارعة في حال الصحة والاقرار كان في حال المرض كان له أن يستخلفهم وان قال كان عقد المزارعة في حال المرض لم يستخلفهم كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة)

رهن أرضا وتخلله فقال للمرته بعد التسليم اسقه والقعه واحفظه على أن الخارج نصفان فقبل فالمعاملة فاسدة والمرتهن أجر مثله في التلفيق والسقي دون الحفظ والأرض والخارج رهن وكذلك لو كان الرهن أرضا من روعة صار الزرع رهنه لانه لو كان الرهن أرضا يضاف فزارعة الرهن والبذر من المرتهن جائزة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا تعود اليه الا بتجديد ولو كان البذر من الراهن فالمرتهن أن يعيدها رهنا بعد الزرع ولو ارتهن أرضا يضاف وفيها تخيل فأمره أن يزرع الأرض سنة يذره وعمله بالنصف ويقوم على التخييل ويسقيه ويلقعه ويحفظه بالنصف فالمزارعة جائزة والمعاملة فاسدة لانه لو أفرد المزارعة على الأرض جازت وتخرج عن الرهن ولو أفرد المعاملة على التخييل لا تجوز فكذا اذا جع بينهما جاز ما يجوز عند

الانفراد وبطل ما يبطل عند الانفراد وفساد المعاملة لا يوجب فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروطة فيها كذا في محيط السرخسي والله أعلم

(الباب السادس عشر في العتق والعتق مع المزارعة والمعاملة)

اذا عتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على أن ما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد فهذه على وجهين (الاول) أن تكون الأرض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه من اربعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه من اربعة غير أن المزارعة تبطل باشتراط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك وأخرجت الأرض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد أجر مثل الأرض لمولاه كما في سائر المزارعات الفاسدات وعلى العبد أيضا قيمته نفسه بالغة ما بلغت (الوجه الثاني) أن تكون الأرض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد مجزء العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة أيضا والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة أجر مثل العبد بالغا ما بلغ وللمولى عليه بسبب العتق قيمته بالغة ما بلغت واذا كاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سنته هذه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما فهذه المسألة على وجهين أيضا (الاول) أن تكون الأرض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب مجزء العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة فاسدة أيضا واذا فسدت الكتابة كان للمولى أن ينقضها كما لو كاتبه على خمر أو خنزير فان لم ينقضها حتى زرع المكاتب الأرض وأخرجت زرعاً لجميع ما خرج للمولى والمكاتب على المولى أجر مثل عمله وعتق المكاتب لانه أوجده ما تعلق به العتق في الكتابة الفاسدة وهو زراعة هذه الأرض هذه السنة وزراعة هذه الأرض هذه السنة معلومة وقت العتق واذا كان ما تعلق به العتق معلوما وقت العقد وقد أوجده المكاتب يعتق المكاتب كما لو كاتبه على رطل من خمر وأدى ذلك فقد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللمكاتب على المولى أجر مثل عمله فان كانا سواء تقاسما وان كانت قيمة المكاتب أكثر من أجر مثل عمل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان أجر مثل عمله أكثر لارجع هو على المولى بشئ (الوجه الثاني) اذا كانت الأرض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والمكاتب فاسدتان أيضا وللمولى أن ينقض الكتابة واذا لم ينقضها حتى أخرجت الأرض زرعاً كثيرا أو لم يخرج شيئا لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الأرض كذا في المحيط والله أعلم

(الباب السابع عشر في التزويج والطلاق والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة)

واذا تزوج امرأه بمزارعة أرضه هذه السنة على أن تزرعها المرأة يسد زرعها وعملها فما خرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وصدقاها مثل نصف أجر الأرض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لها الاقل من مهر مثلها ومن أجر مثل الأرض فان زرعت المرأة الأرض فأخرجت أو لم تخرج ولم يطلقها فالخارج للمرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها نصف أجر مثل الأرض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رحمه الله تعالى عليها أجر مثل جميع الأرض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن أجر الأرض فان كان مهر مثلها مثل أجر الأرض أو أكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصارت قسما فان كان مهر مثلها أقل ترده عليه فضل ما بينهما الى تمام أجر الأرض كذا في محيط السرخسي فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها قبل الدخول جهان طلقها قبل الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة على الزوج ربع أجر مثل الأرض ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة وان طلقها بعد الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ربع أجر مثل الأرض صداقا وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام أجر مثل الأرض لقضاء المزارعة فيقاسمان بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام أجر مثل جميع الأرض وذلك ثلاثة أرباع أجر مثل الأرض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة بسبب النكاح لما طلقها الزوج قبل الدخول بها ووجب للزوج عليها أجر مثل جميع الأرض ولا يقاسمان



هذا الذي ذكرنا إذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أجر مثل نصف الأرض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر المثل ومن جميع أجر مثل الأرض وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قد وجب للزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف أجر مثل الأرض بسبب النكاح فيقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها نصف الأجر على الزوج وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر مثلها ومن أجر مثل جميع الأرض وللزوج عليها بسبب فساد المزارعة أجر مثل جميع الأرض وان كان مهر مثلها مثل أجر جميع الأرض أو أكثر فأنها لا ترد على الزوج شيئا ووقت المقاصة وهذا إذا كان البذر والعمل من جهة المرأة ومن جهة الزوج الأرض لا غير فان كان على التقلب بأن كان من جانبها الأرض ومن جانب البذر والعمل وباقي المسألة بحالها فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وإذا زرعها الزوج بعد ذلك فالنكاح كالمثل للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللزوجة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالقام بالمطلوع بالاجماع لأن الزوج بذل بمقابلتها نصف النكاح وانتهى به وجهه ما هو مجهول بمقابلته البضع يجب مهر المثل عندهم جميعا بخلاف ما إذا كان البذر من جهة المرأة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن هنالك الزوج بذل بزارا بضعها منفعة الأرض وإنه معلوم فيمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زراعتها الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المتعة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زراعتها الأرض فلها على الزوج المتعة بسبب النكاح وللزوج أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء وان كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانبها سواء كذا في المحيط • ولورثتها على أن يدفع إليها بمثل ما عملت بالثمن فلها مهر مثلها لأن الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلتها بضعها وعملها ولورثتها على أن تدفع اليه بمثل ما عملت بالثمن فالمسألة على الاختلاف لأن الزوج التزم العمل بمقابلتها بضعها ونصف الخارج كذا في الظهيرية • (وأما مسائل الخلع) فاعلم بأن المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لأن من يتوقع منه البذل في الخلع المرأة ومن يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منفعة أرضها أو منفعة نفسها فللزوج على المرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رحمه الله تعالى له الأقل من المهر الذي سمي لها ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بالقام بالمبلغ في قولهم جميعا والجواب في الصلح عن دم العبد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منفعة أرضه أو نفسه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لولي القاتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعند محمد رحمه الله تعالى لولي القاتل الأقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بأن كان البذر من جهته فلولي القاتل على القاتل جميع الدية والعفو صحيح على كل حال كالنكاح لأن العفو عما لا يبطل بالشروط الفاسدة كالخلع والنكاح هذا إذا وقع الصلح عن دم العبد وان وقع الصلح عن دم الخطأ أو عن عمد لا يستطاع فيه القصاص حتى كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يقصدان ويبيح حق الولي في أرض الجناية قبل الجاني كما قيل الصلح وإذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة فيبيح حق ولي الجناية في أرض الجناية من هذا الوجه كذا في المحيط • والله أعلم

(الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة)

لواجره

لواجره بأن يدفع أرضه مزارعة أو يخبره بمعاملة ولم يزد عليه جازان عين الأرض والتخيل في التوكيل وان لم يبين المدة ينصرف إلى أول زراعة هذه السنة وان لم يبين الخارج يتقيد بالعرف عندهما وكذا عنده ان كان البذر من رب الأرض وكذا في معاملة التخيل وان كان البذر من العامل جازد دفعه بثلث وكثير عنده وعندهما يتقيد بالعرف وان خالف الأمر صار غاصبا وان وافق فحق قبض الخارج للموكل ان كان البذر منه وكذا في معاملة الانحجار وان كان البذر من العامل فحق القبض للموكل كذا في التثاقلية • ولواجره بأن يدفع أرضه مزارعة فاعطاها رجلا بشرط عليه أن يزرعها حنطة أو شعيرا أو سمسم أو أرزا فهو جائز وكذلك لو وكله أن يأخذ له هذه الأرض وبذرا معها مزارعة فأخذها مع حنطة أو شعيرا أو غير ذلك من الحبوب جاز ذلك على الموكل ولو وكله أن يأخذ له هذه الأرض مزارعة فأخذها مع صاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أو بشرط عليه شعيرا أو غير ذلك لم يكره له أن يزرع الأمان شرط عليه رب الأرض ولو وكله بأن يدفع أرضه مزارعة هذه السنة فآجرها للزرع حنطة أو شعيرا أو بكثر من حنطة وسط أو بكثر من شعير وسط أو سمسم أو أرزا أو غير ذلك مما يخرج من الأرض فذلك جائز استصحابا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما مرضى بالمزارعة ليكون شره بكافي الخارج وقد أتى بغير ذلك حين آجرها بأجرة مسمومة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الأمر على وجه يكون أنفع له لأنه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع آفة لم يكن لرب الأرض شيء وهناك رضى رب الأرض دينيا فذمة المستأجر اذا تمكن من زراعتها وان لم يزرع أو أصاب الأرض آفة ومضى إلى الوكيل يجنس ما أمر به وهو أنفع للأمر مما نص عليه لم يكره مخالفا وإذا لم يكن مخالفا كان عقده كعقد الموكل بنفسه فلم يستأجر أن يزرعها ما بدله والتقيد بالحنطة والشعير غير فيد هنا في حق رب الأرض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان آجرها بدراهم أو ثياب أو نحوها لا يزرع لم يميز ذلك على الموكل لأنه خالف في الجنس فرب الأرض نص على أن يدفعها مزارعة وذلك اجارة الأرض بشئ يتجره الأرض فاذا آجرها الوكيل بشئ لا يتجره الأرض كان مخالفا في جنس مانص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بألف درهم اذا باع بألف دينار لا يتقيد على الموكل بخلاف ما اذا باعه بألف درهم كذا في المبسوط • ولواجره أن يأخذ هذه الأرض مزارعة ولم يزد عليه فاستأجرها بكثر حنطة ونحوه لم تجز الا اذا كان البذر على صاحب الأرض فأخذها الوكيل على أن الخارج لرب الأرض وعليه للعامل كثر حنطة أو ما يخرج من الأرض جاز ولو شرط الوكيل على رب الأرض دراهم أو ثيابا لم يجز الا أن يرضى به الأمر كذا في التثاقلية • ولو وكله أن يأخذها مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثا لم يميز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على أن رب الأرض الثلث لما بينا أن رب الأرض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الأرض فما يصح عرف الباء بكون حصته من الخارج وقد أتى بغيره ولو كان أمره أن يأخذ الأرض والثلث والمسألة بحالها جاز ذلك على المزارع لان المقود عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلته عمله فاذا شرط الثلث له كان بمثابة أمره كذا في المبسوط • ولو وكل رجلا بأن يزرع أرضه سنة بكثر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضي خان • ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على أن يكون لرب الأرض الثلث جاز فان قال رب الأرض انما عنت للمزارع الثلث لم يصدق الا أن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط • والله أعلم

(الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع)

ولو كان الا كارتك في الأرض مع القدرة عليه حتى يمس فانه يضمن قيمة الزرع نابسا والمعتبر في التقويم حين صار الزرع بحال يضره ترك السقي فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الأرض مزارعة وغير مزارعة فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في حراثة المقتين • آخر الا كارتك ان كان تأخير اعتبارا يقع له النقص لا يضمن ولا يضمن كذا في الوجبة لا كدوى • وإذا ترك الا كارتك حفظ الزرع حتى أضايته آفة من أكل







لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان المزارع صبياً فان مات من عمل كان منه قبل استحصال الزرع فعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي وان مات من عمله بعد الاستحصاء فلا ضمان وان كان البذر من جهة العبد أو الصبي فجميع الخارج يكون للصبي والعبد ولا شيء لصاحب الارض ولا أجر عليهما ولا ضمان النقصان أما ضمان النقصان فلان الزراعة حصلت باذن المالك وقوله لا أجر عليهما أراد به في حق العبد نفي الاجر في الحال أما بعد العتق فيخاطب بالاجر وأراد به في حق الصبي نفي الاجر في الحال وبعد البلوغ فالعبد المحجور يؤخذ بضممان الاقوال بعد العتق ولا يؤخذ به قبل العتق والصبي المحجور لا يؤخذ به كذا في المحيط • وصي يأخذ أرض اليتيم مزارعة منهم من قال يجوز مطلقاً كما لو دفعها الى آخر ومنهم من قال ان كان البذر من اليتيم لا يجوز لما فيه من اتلاف بذره حالاً وان كان من الوصي جاز لان الوصي يصير مستأجر أرض اليتيم فيكون ذلك بمنزلة استئجار الوصي الصغير وذلك جائز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه خير لليتيم والخيار انه ان كان أجر المثل أو ضمان المثل أو ضمان النقصان والبذر لو كان من اليتيم خيراً لليتيم مما يصيبه من الخارج لم تجز المزارعة وان كان ما يصيبه من الخارج خيراً له جازت المزارعة لان تمام النظر للصبي في هذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الوصي اذا أخذ بذر اليتيم فزرعه في أرض اليتيم وأشهد على المزارعة وأنه أخذ ذلك قرضاً واستأجر الارض فان كان الربيع خيراً لليتيم فله الربيع وان كان الاجر خيراً له فله الاجر هكذا في الفتاوى الكبرى • والله أعلم

(الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع)

يجب أن يعلم بأن الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الارض نوعان أحدهما أن يختلفا في جواز المزارعة وفسادها ودعوى الجواز أن يدعى أحدهما شرط النصف أو الثلث أو الربع أو ما أشبه ذلك مما لا يوجب قطع الشركة في الخارج ودعوى الفساد أن يدعى أحدهما شرطاً بوجب قطع الشركة وذلك على وجوه أحدها أن يدعى اشتراط أقل من عشرة والثاني أن يدعى اشتراط النصف وزيادة عشرة والثالث أن يدعى اشتراط النصف الا عشرة فان ادعى أحدهما اشتراط النصف أو الثلث أو الربع وادعى الآخر اشتراط أقل من عشرة معلومة فهذا على وجهين أحدهما أن يكون البذر من قبل المزارع فان كان هذا الاختلاف قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المدعي للفساد صاحب الارض أو صاحب البذر ولا يتحققان وان اختلفا قبل الزراعة أن أقاما البينة فالبينة ينشأ من يدعى الجواز فان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز أو الفساد وسواء أخرجت الارض شيئاً أو لم تخرج وان أقاما البينة فالبينة ينشأ من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع في الوجه الأول فاعرفت من الاحكام في جانب المزارع أنه فهو كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى أحدهما شرط النصف وادعى الآخر أقل من عشرة معلومة وان ادعى أحدهما شرط النصف وادعى الآخر أنه شرط النصف وزيادة عشرة فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان المدعي زيادة الاقترعة على النصف صاحب البذر وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة أو بعد الزراعة وان أقاما البينة فالبينة ينشأ من يدعى زيادة العشرة الاقترعة وان كان المدعي زيادة العشرة الاقترعة من لا بذر من جهته وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول مدعي الجواز وهو صاحب البذر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته وهو المزارع فان أقاما جميعاً البينة فالبينة ينشأ من ثبت زيادة العشرة الاقترعة هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا كان البذر من قبل المزارع فان المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض في الوجه الأول فاعرفت من الاحكام في حق صاحب الارض فهو مثل ذلك اذا كان البذر من قبل المزارع هذا اذا ادعى أحدهما شرط النصف وادعى الآخر شرط النصف وزيادة عشرة اقترعة وان ادعى أحدهما شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين الأول أن يكون

البذر من قبل رب الارض وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون الاختلاف بعد الزراعة فان أخرجت الارض شيئاً والمدعي لشرط النصف من لا بذر من جهته وهو المزارع فالقول قول رب الارض وان أقاما جميعاً البينة فالبينة ينشأ من المزارع فانما اذا لم يخرج الارض شيئاً فالقول قول صاحب البذر وهو رب الارض أيضاً وان أقاما جميعاً البينة فالبينة ينشأ من صاحب البذر أيضاً هذا اذا اختلفا بعد الزراعة فانما اذا اختلفا قبل الزراعة فهذا على وجهين أيضاً أما ان كان مدعي الصحة صاحب البذر وفي هذا الوجه القول قول صاحب البذر وان أقاما جميعاً البينة قبل ينشأ أيضاً وان كان مدعي الصحة المزارع فالقول لصاحب البذر والبينة ينشأ من المزارع كذا في الذخيرة • هذا الذي ذكرناه اذا اختلفا في جواز العقد وفساده وأما اذا اختلفا في جواز العقد واختلفا في مقدار الشروط قال صاحب البذر للآخر شرطت لك الثلث وقال الآخر لا بل شرطت لي النصف فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان وقع الاختلاف قبل الزراعة ولا ينشأ منهما ولا أحدهما فانهما يتحققان ويبدأ بين المزارع من مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول فأمّا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يبدأ بين رب الارض ومنهم من قال البداية بين المزارع على قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى فاذا اختلفا ففسخ القاضي العقد بينهما اذا طلبا أو طلب أحدهما القسح فان قامت لأحدهما بينة بعد ما حلف ان كان القاضي قد فسخ العقد بينهما لا يلتفت الى ينشأ وان لم يكن ففسخ العقد بينهما قبل ينشأ وأيهما أقام بينة على دعواه يعني قبل التحالف قبل ينشأ وان أقاما البينة فالبينة ينشأ من المزارع هذا ان اختلفا قبل الزراعة وان اختلفا بعد الزراعة ان قامت لأحدهما بينة قبل ينشأ وان قامت لهما بينة قضى بينة المزارع وان لم تكن لهما بينة لا يتحققان هذا اذا كان البذر من جهة رب الارض وأما اذا كان البذر من جهة المزارع فالقول قول المزارع في هذه الصورة ينزل منزلة رب الارض في الوجه الأول فان أقاما البينة فالبينة ينشأ من رب الارض وان لم تكن لهما بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحققان وان كان الاختلاف قبل الزراعة يتحققان ويبدأ بين رب الارض فالقول قول صاحب البذر وهو رب الارض وأما اذا كان محمول على ما اذا قال صاحب البذر أنا لا أنقض المزارعة فأمّا اذا قال أنا أنقض المزارعة لا معنى للتحالف هذا الذي ذكرناه اذا اختلفا على صاحب البذر كذا في المحيط • ولومات أحدهما أو كلاهما فاختلف ورثتهما في شرط الانصاف فالقول لورثته صاحب الارض والبينة للآخر وان اختلفوا في صاحب البذر كان القول قول المزارع وورثته والبينة للآخر وان اختلفا في البذر وفي الشرط وأقاما البينة فالبينة ينشأ من رب الارض لانه خارج والزراع صاحب البذر كذا في محيط السرخسي • رجل زرع أرض غيره فلاحصد الزرع قال صاحب الارض كنت أجبري زرعته يسدري وقال المزارع كنت أكاراً وزرعت يسدري كان القول قول المزارع لانهم اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي السد كذا في فتاوى قاضي خان • واذا دفع الرجل الى رجلين أرضاً وبذرا على أن يزرعاها ستهما هذه فخرج الله تعالى من ذلك فلاحدهما بعينه الثلث منه ولرب الارض الثلثان وللاخر على رب الارض أجر مائة درهم فهو جائز على ما اشترط لانه استأجر أحدهما بيد معلوم للعمل مدة معلومة واستأجر الآخر مجز من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين العقدين جائز عند الافراد فكذا عند الجمع بينهما فان أخرجت الارض زرعاً كثيراً فاختلف العاملان فقال كل واحد منهما أنا صاحب الثلث فالقول قول رب الارض وان أقام كل واحد منهما ما البينة انه صاحب الثلث أخذ الذي أقتر له رب الارض الثلث باقراره وأخذ الآخر الثلث بيقينه ولا شيء لمن الاجر لان من ضرورة استحقاقه ثلث الخارج اتفاه الاجر الذي أقتر له رب الارض ولولم يخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما أنا صاحب الاجر فالقول قول رب الارض وان أقاما البينة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم للاحدهما باقرار رب الارض له ولا خرباياته بالبينة ولا يلتفت الى ينشأ من رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه الأول مع ينشأهما ولو كان دفع الارض اليهما على أن يزرعاها يسدريهما على أن ما خرج منه فلاحدهما بعينه نصفه ولرب الارض عليه أجر مائة درهم ولا خرباثلث الزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانه أجر الارض منهما نصفها من أحدهما بمائة



دزهم ونصفهما من الآخر بثلث ما يخرج من ذلك النصف وكل واحد من هذين العقدين صحيح عند الانقراض  
 فان زرعها فلم يخرج الارض شيئا فقال كل واحد منهما رب الارض فأشرفت ذلك سدس الزرع فالقول  
 قول كل واحد منهما فيما زعم أنه شرط له وان أقاما البينة أخذ بيته رب الارض ولو أخرجت زرضا كثيرا  
 فادعى كل واحد منهما أنه هو الذي شرط له الأجر وادعى صاحب الارض على أحدهما الأجر وعلى الآخر  
 سدس الزرع فإنه يأخذ الأجر من الذي ادعاه عليه لتصادقهما على ذلك وفي حق الآخر رب الارض يدعى  
 عليه استحقاق بعض الخارج وهو منكر فالقول قوله ويقال لرب الارض أقم البينة على السدس الذي  
 ادعيت عليه وان أقاما البينة أخذ بيته رب الارض ولو دفع رجلان الى رجل أرضا على أن يزرعها يذر  
 وعله فخرج منه ثلثا للعامل والثلث للاحد صاحبي الارض بعينه وللاخر ما يدرهم آخر نصيب فهو  
 جائز فان أخرجت زرضا كثيرا فادعى كل واحد من صاحبي الارض أنه صاحب الثلث فالقول قول المزارع  
 فان أقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج ولا يلتفت الى بيته المزارع  
 مع بينهما رجل دفع الى رجلين أرضا وبذر اعلى أن لاحدهما بعينه ثلث الخارج وللاخر عشرون فقيرا  
 من الخارج ولرب الارض ما بقي فزرعها فأخرجت الارض زرضا كثيرا فالثلث للذي سعى له الثلث والثلثان  
 لصاحب الارض وللاخر أجره منه أخرجه الارض شيئا أولم يخرج لان عقد المزارعة بينه وبين الذي  
 شرط له الثلث صحيح وبين الآخر فاسد ولكن عقده مع أحدهما معطوف على العقد مع الآخر بحرف  
 العطف وليس عشرون فيه فان اختلفا في الذي شرط له الثلث منها فالقول قول رب الارض وان أقاما  
 البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لاحدهما باقرار رب الارض له وللآخر بآبائه بالبينة  
 ولولم يخرج الارض شيئا كان القول قول رب الارض في الذي له أجره منه فان أقام كل واحد منهما  
 البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الارض لان رب الارض بينته بثلث شرط صحة العقد بينه وبين الآخر  
 والآخر يثني ذلك بينته والبينة التي تثبت شرط صحة العقد ترجح ولو كان صاحب الارض اثنين على مثل  
 هذا الشرط دفعاه الى واحد والبذر من قبل المزارع كان في جميع هذه الوجوه مثل ما ينما من حكم صاحب  
 الارض حين كان البذر من قبله لاستوائهما في المعنى كذا في الميسوط • والله أعلم

• (الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي بغير عقد) •

رجل دفع الى رجل ارضا من اربعة سنة لزرها المزارع يذره فزرعها ثم زرعا بعد مضي السنة بغير اذن صاحبها فلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرطوا في العقد فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال ذكر في الكتاب هذه المسألة وقال بأنه لا يجوز زرع على المزارع أن يرفع من الخارج مقدار أجر عمله وثبرانه ويذره ويتصدق بالباقي كما في القصب قال ومشايعه خلاصتهم الله تعالى كانوا يقولون يجوز اب الكتاب الأخر رأيت في بعض الكتب انه يجوز زرعها ولو دفع أرضه الى رجل وقال دفعتك اليك هذه الارض على ما كانت مع فلان عام أو ل فانه يجوز فهذا أولى قال مولانا رضي الله عنه وعندى ان كانت الارض معة لا دفعها من اربعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها رجل جاز استحسانا وان لم تكن الارض معدة لا دفعها من اربعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذ الم يعلم أنه زرعا غصبا فان علم أنه زرعا غصبا بأن أكثر الزارع عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض من اربعة ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو أكثر بعد ما زرع وقال زرعتها غصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره كذا في فتاوى قاضي خان • ورأيت في بعض الفتاوى ( ٢ ) زمين هاك در ديه هاست يا وقت يا ملك وعادت آن موضع آنست كه هر كرا بايد بدين زمينها كشاورزى كند و از متولى اوقاف دستورى نميخواهد و از مالكى و متولى و مالكان ايشان را منع نمى كند و كار بايد كان بوقت ادراك غله حصه دهقانى بدهد و منع نمى كند اگر در حين

٣ الاراضى الموقوفة أو المملوكة التى تكون فى القرى وعادتها أن يزرع الاراضى المندكورة كل من أراد ذراعتها بدون استئذان من متولى الاوقاف ولا من المالك وانهما لا يجعنان المزارعين من ذلك وعند ادراك الغلة يقوم المزارعون بأداء حصتها ولا يجعنها فكل هذه الاراضى اذا زرعها أحد بدون أن يأخذها بالمزارعة من مالكها أو من المتولى فتصرفه فيها يكون على وجه المزارعة وأما اذا كانت الاراضى فى موضع لا تزرع فيه الا باذن المالك وان زرعها أحد بدون اذن المالك ينفعه المالك أو يزرعها تارة بنفسه وتارة ينفعه للمزارع فاذا زرعها أحد بغير اذن المالك أو المتولى فكل فى الوقف على المزارعة وفى المالك لا

زمینها کسی کشاورزی کند بی آنکه از خداوند یا از متولی بزارعه گیرد این کشتن وی بوجه بزارعه باشد اما اگر موضعی باشد که هراینه بدست و رخد اوند کار کنند و اگر کسی بدست و رخد اوند کار کرد خداوند او را منع کند یا خداوند کار خود را رد و گاهی بکد پوری دهد چون کسی بدست و رخد اوند کار د یا بدست و ر متولی دروقف بزارعه حمل کنیم و در ملک فی) کذا فی المحيط \* ا کار رفع الخراج و بی فی الارض حیات حفظه قد تناثر فبیت و ادر لقهو بین الا کار و صاحب الارض علی ما کان قدر نصیبه ما من الخراج لانه ثبت من بذر متعلکینهما و ینبغی لا کار أن یتصدق بالفضل من نصیبه و لو کان رب الارض سقاء و قام علیه حتی یت کان له ذلك لانه لما تاه فقد اءتله که فان کان لتلك الحیات قیمة کان علیه ضمانها و الا فلا وان کان سقاء أجنبي - تطوعا کان الثابت بین الا کار و صاحب الارض کذا فی فتاوی قاضی خان \* ثبت شجرة أو زرع فی أرض انسان من غیر أن یزرعها أحد فهو ا صاحب الارض لانه متولد من أرضه فیکون جزء من الارض فیکون لصاحب الارض کذا فی المحيط \* والله أعلم

• (الباب الرابع والعشرون في المنقرعات) •

ولودفع أرضا وبذرا على أن يزرعها سنه هذه على أن ما ورزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فصار قصيلا فأراد أن يصلاه ويبيعه فصاد القليل وبيعه عليهما ويستوي أن كان البذر من قبل رب الأرض أو المزارع ولواستحصل الزرع فغتهم السلطان من حصاده اما ظاهرا أو لمصلحة رأى في ذلك أو ليست وفي منم الخراج فالقسط عليهما كذا في المبسوط في باب ما يفسد المزارعة \* وإذا كانت الأرض رهنا في يد رجل فأراد آخر أن يأخذها من الزرع من الراهن ينبغي أن يأخذها من الزرع من الراهن باذن المرتهن وإذا دفع الرجل أرضه من زرع سنة أو سنتين والبذر من قبل رب الأرض ثم أراد رب الأرض أن يخرج الأرض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها يذرك أو أتركها على فقال المزارع أعطني أجر مثل عملتي فقال رب الأرض بلي أعطيتك فأراد رب الأرض أن يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الأرض ثم أدرك الزرع فان كان رب الأرض أجاز مضعه ذلك كان الخارج بينهما والمسألة كانت واقعة الفتوى وإذا مات الابن فدفعت المستأجر بذرا الى ورثة الابن وقال ازرعوا في هذه الأرض فزرعوا فان الخارج لمن يكون هذه المسألة كانت واقعة الفتوى واقفت الاجوبة ان الخارج يكون لورثة الابن لان العقد قد انقضى بموت الابن فيكون هذا اقرا ضامنه للبذر لورثة الابن اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج لنفسه من قوله ازرعوا هالي أو ليكون الخارج بينا والمستأجر على ورثة الابن مثل ذلك البذر هكذا في المحيطه سئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى عن دفعت ضبعة ابنها البالغ معاملة وكان الابن يجي ويذهب قال لا يكون رضى سئل أيضا عن أعطى المستأجر الاجر ضبعة معاملة سنة بألف من من العتب الفلاني قال لا يجوز كذا في التتارخانية \* استأجر أرضا سنة أو سنتين بأجرة معلومة ثم دفعها الى الابن من زرع ان كان البذر من جانب المستأجر يجوز وان كان من جانب الابن لا يجوز هكذا ذكر الحاشية أحمد السمرقندي في شروطه في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادره هذه المسألة وجعل هذا قول محمد رحمه الله تعالى الاول أما على قوله الآخر لا يجوز دفع الأرض الى الابن من زرع سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المزارع كذا في الذخيرة وفي الفتاوى العتبية ولو سقى أرضه أو كرمه بماء حرام أو شرب طيب له ما خرج كن علف حماره بعلق غره ما أخذ من الكرا طيب له كذا في التتارخانية \* استأجر من رجل أرضا ثم دفعها الى امرأة الابن والابن لا يجوز من زرعها وشروط البذر على المزارع والابن في عيال الابن فزرعها الابن وهو الابن فان زرعها طريق الاعانة للابن بأن كان اقراض البذر للابن فالقطة بين الابن والمستأجر على الشروط وان زرعها لنفسه لم يشترط البذر للابن فالقطة كلها للابن وهو المزارع كذا في المحيط \* ولواستأجر رجل أرضا من امرأة فبذرها ثم دفعها الى زوجها من زرع أو معاملة أو مقاطعة كان جائزا كذا في التتارخانية \* وإذا مات لرجل وترك اولادام غارا وكبارا وامرأة والاولاد البكار من هذه المرأة أو من امرأة أخرى لهذا لمستفعل الاولاد البكار عمل الحراثة فزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير بطريق (٢ الكندي يورين)



كما هو المتعارفين الناس وحول الاولاد كلهم في عيال المرأة تعاخذ أحوالهم وهم يزعمون ويجمعون الغلات في بيت واحد ويتقنون من ذلك جلة فلهذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة والاولاد وأنتسكون خاصة للمزارعين فهذه المادة صارت واقعة القسوى واقتفت الاجوبة أنهم ان زرعوا من بذور مشتركة بينهم بانذن الباقين ان كانوا كانوا اولاد من الوصي ان كن الباقون مغفلوا كانت الغلات كلها على الشركة وان زرعوا من بذور أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وان زرعوا من بذور مشتركة بينهم أو بغرا من الوصي فالغلات للمزارعين لانهم صاروا غلبة ومن غلب بذرا وزرع كانت الغلة له كذا في الخطه رجل دفع الى رجل أرضا لمزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كن لا يتنعه قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة جائزة وان كن جميع فالزراعة فاسدة الا اذا أضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ تجوز وان مكنت عن ذلك لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان • دفع أرضا الى رجل لمزارعة بشرائطها فزرع الرجل الارض وأدركت الغلة فجاء رجل الى المزارع وقال لي اشتريت هذه الارض من فلان غير الذي دفع اليك الارض وكنت الارض ملكك نصف الغلة لي فأخذت نصف الغلة ثم جاء المدعي فادفع فان مدعى المدعى فيما قال ولم يخاصم المزارع فلانني له وان كذبه وخاصم المزارع فان كن الرجل المدعى أخذ نصف الغلة قطبا فلهادفع أن يشترك المزارع في النصف الآخر لان ما ملك من المال المشترك ملك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة غير رجعت على المدعى بما أخذ ان وجد ما وان كن المزارع دفع النصف اليه من غير قطبته عن اختياره كن للدفع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع ويجعل المزارع دافعا نصيبه الى المدعى والمائة كانت واقعة القسوى واقتفت الاجوبة على نحو ما ذكرنا ولو كن المدعى حينما أخذ نصف الغلة قال المزارع اخذ هذه الارض متى مزارعة فأخذ كل صاع هذه المزارعة وهل تنفع المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا ولا ينفع ذلك وان كن البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية السج مع هذا ينبغي أن لا ينفع هنا بخلاف ما اذا دفع ابتداء كذا في النخبة • اذا دفع الرجل كرمه الى رجل معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عللا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عللا الا أنه لم يحفظ الاخبار وانما هو حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الخط من جملة العمل ايضا في حق العامل فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة فهو (القسدي) أو السقي حتى تقص الزرع هل يستحق شيئا من الخارج فقبل الجواب في على التفصيل ان كن البذر من جهته يستحق بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى اجتبت الثمرة أو فسدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كن البذر من جهة رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئا لأن الخارج ليس بزمه ملكه كذا في الخطه • دفع الارض لمزارعة مستفيدة فزرع قبل تمام السنة انقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تكن لزراعة شيء آخر كذا في التاويغية • واذا دفع الرجل أرضا لغيرها التوا على أن يحول من موضعه الى موضع آخر والخارج بينهما فلهذا على وجهين أحدهما أن يبين موضع التحول بأن يقول على أن يحول في هذه الارض الاخرى أو قال على أن يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا الوجه قد انقسموا كل البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الارض وأما اذا لم يبين موضع التحول فليقيام أن لا يجوز التقسوى الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر أرضا فيها البعير المزارع ويزرعها العامل مع صاحب الارض ينزعهما ثلاث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد فلهذا ان زرعها ما حب الارض والعامل ينزعهما سنة فلهذا حب الارض أن يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر ينزعهما والعامل على ما حب الارض فيما عمل من عمارة الارض أجر عمله وصاحب الارض على العامل أجر مثل الارض الذي استعمل ينزعه المزارع كذا في فتاوى قاضي خان • وسئل أبو القاسم عن زرع أرضا على شخص جيحون ووقع الزرع فجاء قوم وزعموا أن الارض لهم قال أما الزرع فلهما صاحب البذر وأما ربة الارض المزرعة فان أثبت تقوم كن لهم والا فلا كن أحباها كذا في الفتاوى الفتاوى • مسئلتين أرضية أحدهما أرفع من الآخر وعلى المسئلة شجرا لا يعرف غرضها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كن المسئلة يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة ولا يحتاج في المسئلة

434

الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الارض العليم عيمه وإذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له ما ليقم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في ايام الماء الى المسنة كانت المسنة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يصدق أحدهما ان ذلك له خاصة الابينة ولكل واحد منهما على صاحبه البين كذا في التارخانية \* ولوان رجلين أخذوا أرضاً من أربعة على أن يزرعها يذر صاحب الارض على أن الخارج بينهما أثلاثا الثلث لصاحب الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذرهما يحصل شيء من الزرع لأفة أصابته فقال أحدهما لا تعمل فيه الخريفي فعمل أحدهما بغير علم صاحبه وحصل الربع هل لصاحبه في الربع الخريفي شيء لأجل أنه في هذه الارض فيما مضى فقال لا يمكن لو طلب رضاه بشئ كان ذلك أفضل والاصل في هذه المسائل ان العمل لا يقوم الا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا أنه يطلب رضي العامل كذا في الذخيرة \* سئل عن محمد ودعه عليه بيع الوفاء فوقع التقاض من المتعاقدين في البديلين ووزع فيه المشتري سنين وأخذ الغلة فخرجه على من فقال على البائع ان نقص الارض بالمزارعة قيل فان لم يطالبه البائع بنصف النقصان هل يلزمه الخارج أيضاً فقال نعم ( ٢ من كوفتن ) بنصف التبن لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحمان وذكر في مسألة نسج الثوب بالثلث والربع أن مشايخ بلخ رجعهم الله تعالى أخذوا بالجواز لتعامل الناس ومشايخ بخارى رجعهم الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب انه لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحمان وعلى هذا ( ٣ بنه جدين وارزن ) كوفتن وكندم درويدن ) كذا في التارخانية \* واذا دفع المرتدة أرضه وبذره الى رجل من أربعة بالنصف فعمل على ذلك وخروج الزرع فان أسلم فهو على ما اشترطوا وان قتل على ردة فالتاجر للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة أخرجت الارض شيئاً ولم يخرج به وعلى قولهما هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتدة على ردة فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض والزرع كله وان لم يكن في الارض نقصان فالقياس أن يكون الخارج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتدة وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فالزراعة صحيحة وان كان المرتدة هو المزارع والبذر منه فالتاجر له ولا شيء لرب الارض اذا قتل المرتدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان البذر من قبل الدافع فالتاجر على الشرط في قولهم جميعاً ولو كانا جميعاً مرتدين والبذر من الدافع فالتاجر للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الارض لان العامل صار كالفاسد للارض والبذرين لم يصح أمر الدافع اياه بالمزارعة ولو أسلم أو أسلم صاحب البذر كان الخارج بينهما على الشرط كالأول كان مسلماً عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخارج له وعليه نقصان الارض لان اذن الدافع في عمل الزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الارض وكذلك اذا أسلم رب الارض فهو بمنزلة ما لو كان مسلماً في الابتداء وان أسلم اياه أو أسلم المزارع وقتل الاخر على الردة ضمن المزارع نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان أمره اياه بالزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم ينقص شيئاً فالقياس فيه ان الخارج للمزارع ولا شيء لرب الارض ولا لورثته وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الخارج بينهما على الشرط ان قتل أو أسلم أو لحق باحد الحرب أو ماتا وكذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مزارعة المرتدة ومما ملتها كذا في المبوطه ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والحربي في دار الاسلام وفي دار الحرب وكذا بين الحربيين أو المسلمين في دار الحرب سواء دخل بائناً أو ألعاني دار الحرب ولو ظهر على الدار فأراضهم في \* وأما الخارج فيما كان من حصه الحربي يكون فيشأوما كان للمسلم لا يكون فيما ولو ترك الامام أراضهم عليهم ومن علمهم أو أسلموا فالعلماء بينهم مقتزرة على حالها لا معاملة تفديين المسلمين ولو شرط لم للحربي عشرة أفقره من الخارج صح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لان عندهما تجوز العتود الفاسدة بين المسلم والحربي في دار الحرب خلافاً له ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح

### ٣: دراض المدد

٣ جمع القطن ودومته  
الذره وحصاد القمح



عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التتارخانية \* إذا دفع أرضه مزارعة فأسد فأكرب  
الزارع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه أجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية  
\* ذكر في مجموع النوازل أنكار طلب من الدهقان أن يعطيه الأرض مزارعة بالربع للدقان فقال  
الدقان ان زرعتهما على أن يكون الثلث فافعل والا فلا فليزرع وحدهما فليزرع كذا في التتارخانية  
والباقي للعامل وفيه أيضا زرع بين اثنين غاب أحدهما فقصده الآخر كان متبرعا كذا في المحيط \* والله أعلم

(كتاب المعاملة)

وفيما يأتيان

(الباب الأول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها)

أما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع شرائط جوارها وأما شرائطها (منها)  
أن يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية (ومنها)  
أن لا يكونا مرتدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من أجاز المعاملة حتى لو كان أحدهما  
مرتدا ووقعت المعاملة ان كان المرتد هو الدافع فان أسلم فالتخارج بينهما على الشرط وان قتل أو مات  
أو طلق بدار الحرب فالتخارج كله للدافع لانه غامض ملكه ولا أثر لأجر المثل اذا عمل وعندهما الخارج بين العامل  
المسلم وبين ورثة المرتد الدافع على الشرط في الحالتين كما اذا ماتا مسلمين وان كان المرتد هو العامل فان أسلم  
فالتخارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم ومرتد وأما اذا كانت بين مسلمين  
ثم ارتد أحدهما فالتخارج على الشرط ويجوز معاملة المرتد دفعا واحدا بالاجماع (ومنها)  
أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة مما تزد ثمرته بالعمل فان كان المدفوع مظلوما فليس عليه  
أو بغير قد أحضره إلا أنه لم يثناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد شهاه عظمه إلا أنه لم يربط  
فالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب الخيل (ومنها) أن يكون الخارج لهما فلو شرط أن يكون  
الخارج لأحدهما فسد (ومنها) أن تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاعة معلومة القدر  
(ومنها) التسليم الى العامل وهو الخلية حتى لو شرط العمل عليه ما قد فأنما يمان المدة فليس بشرط لجواز  
المعاملة استحسانا ويقع على أول ثمره يخرج في أول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولودفع  
أرضه للزارع فيها الرطاب أو دفع أرضها فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتدائه  
ولا لانتهائه بحد وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت حده معلوما يجوز ويقع على الجذوة الأولى  
كما في الشجر المثمر وأما شرائط الفسدة فأشياء (منها) كون الخارج كله لأحدهما (ومنها) أن يكون  
لاسدما ففقدان مسماة (ومنها) شرط العمل على صاحب الأرض (ومنها) شرط الحل والحفظ بعد القسمة  
(ومنها) شرط الجذوة والقطاف على العامل بخلاف (ومنها) شرط غل تبقى منفعة بعد انقضاء المعاملة  
شعير السرة ونصب العريش وغرس الاشجار وتقليب الأرض وما أشبه ذلك لانه لا يتنصه العقد ولا هو  
من ضرورات العقود عليه ومقاصده (ومنها) شركة العامل فيما يعمل حتى ان الخيل لو كان بين رجلين  
فدفعه أحدهما الى صاحبه معاملة مدة معلومة على أن الخارج بينهما أثلاثا لثلاثة له وثلثه للآخر  
فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر المالك ولا أجر للعامل على شريكه ولو شرط أن يكون الخارج لهما  
على قدر ملكهما جازت المعاملة ولو أمر الشريك بالساكن الشريك العامل أن يشتري ما يلقى به الخيل  
فاشتهر رجع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا أو أكثر حتى لو دفع نخلة الى رجلين  
معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق أو رجعت لأحدهما فضلا (وأما حكم المعاملة الصحيحة  
فأنواع) (منها) أن كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والرطاب وأصول الباذنجان  
من السقي واصلاح النهر والحفظ وتلقيح الخيل فعلى العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم  
والأرض من السرقين وتقليب الأرض التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العريش ونحو ذلك على قدر  
حدهما وكذلك الجذوة والقطاف (ومنها) أن يكون الخارج بينهما على الشرط (ومنها) أنه اذا لم يخرج

الشجر

الشجر شيئا لا يثنى لواحد منهما (ومنها) ان هذا العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الامتناع  
والفسخ من غير رضى صاحبه الا من عذر (ومنها) ولاية الجبر على العمل الا من عذر (ومنها) جواز  
الزيادة على الشرط والحط عنه والاصل فيه ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والافلا والحط  
جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمر فان لم يثناه عظمه جازت الزيادة منه ما أحسما كان  
ولو شهاه عظمه البسر جازت الزيادة من العامل لرب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئا  
(ومنها) ان العامل لا يملك أن يدفع الى غيره معاملة الا اذا قال له رب الأرض اعمل برأيك (وأما حكم  
المعاملة الفاسدة فأشياء) (منها) أن لا يجبر العامل على العمل (ومنها) ان الخارج كله لصاحب المالك  
ولا يتصدق بشيء منه (ومنها) ان وجوب أجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وان لم يخرج الشجر شيئا  
(ومنها) ان أجر المثل فيها يجب بمقدرا بالمسمى لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد  
رحمه الله تعالى يجب تمام وهذا الاختلاف اذا كان حصة كل واحد منهما مسماة في العقد فان لم تكن مسماة  
في العقد يجب أجر المثل تمام بخلاف (وأما المعاني التي هي عذر في فسخها) فأنها أن يكون العامل سارقا  
معرفة بالسرقه فيضاف على الثمرة وأما التي تنفسخ بها المعاملة فالأقالة وانقضاء المدة وموت المتعاقدين  
هكذا في البدائع \* وتنفسخ بمرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل ولو أراد العامل ترك العمل  
لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين \* والله أعلم

(الباب الثاني في المتفرقات)

المعاملة في الاشجار والكرم يجز من الثمرة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة اذا ذكر  
مدة معلومة وسمى جزأ مشاعا والفتوى على انه تجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية \* وتجوز المساقاة  
في الرطاب واصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج \* ولودفع الى آخر نخلا أو شجرا أو كرم معاملة  
أشهر معلومة يعلم يقينا أن الخيل والشجر والكرم لا يخرج ثمره في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت  
مدة قد تخرج الثمرة وقد لا تخرج فالمعاملة موقوفة فان أخرجت الثمرة في المدة المضروبة صحت المعاملة  
وان لم تخرج ففسدت وهذا اذا أخرجت في المدة المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئا  
لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وان لم تخرج الخيل شيئا  
في المدة المضروبة ينظر ان أخرجت بعد معنى تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم تخرج في تلك  
السنة لعل حدث بها فالمعاملة جائزة كذا في الخلاصة \* ولودفع أرضا معاملة تخمسائة سنة لا تجوز  
وان شرط مائة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز وان كان أكثر من عشرين لم يجز كذا في التتارخانية \*  
واذا دفع نخلا معاملة على أن تكون الخيل مع الثمرين مائة فحين ان كان الخيل في حدة النماء والزيادة  
فالمعاملة في حق الخيل والخارج جائزة وان خرجت عن حدة النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف خروج  
الاشجار عن حدة النماء والزيادة اذا بلغت وأثمرت هكذا في الذخيرة \* رجل دفع الى رجل كرم معاملة  
وفيهما اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كانت بحال لم تذهب ثمرتها قبل الادراك جازت  
المعاملة ويكون الحفظ ههنا للنماء والزيادة وان كان بحال لا تذهب ثمرتها قبل الادراك لم تحفظ لا تجوز  
المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار ولودفع شجرا للجوز الى رجل معاملة قال  
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها عاملة وللعامل حصة منها لانه يحتاج الى السقي والحفظ  
حتى لو لم يحتاج الى أحدهما لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي مختصر خواهر زاد رجلا دفع نخلا  
الى رجلين معاملة على أن لا حدهما السدم ولا آخر النصف ولرب الخيل الثالث فهو جائز كذا  
في التتارخانية \* واذا دفع الرجل نخلا معاملة الى رجلين على أن يلقاهما بثلثي من عندهما على أن  
الخارج بينهما أثلاثا فهذا جائز بشرط أن لصاحب الخيل الثلث ولأحد العاملين بعينه الثلثان ولا أثر  
مائة على العامل الذي شرط له الثلثان فهذا فاسد واذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب الخيل وللعامل  
الآخر على العامل الذي شرط له الثلثان أجر مثل عمله إلا أنه لم يجاوز به المسمى ثم يرجع العامل الذي شرط له

خا

هند

٦٢



الثلاث على رب الخيل بأجر مثل عمله وبأجر مثل عمل الآخر بالغاما بالغ وإذا شرط رب الخيل بعض أعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بان سكت عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه لتحصيل الخارج بأن كان الثمر لا يخرج شيئا أصلا بدون السقي أو يخرج بدون السقي شيئا لا يرغب فيه من مثل هذه الخيل أو يخرج شيئا مرغوبا إلا أنه يبيس بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة وأما إذا كان المسكوت عنه لا يؤثر في الخارج أصلا أو يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال أو كان لا يدري في الحال أنه هل يؤثر في زيادة الجودة أو لا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب الخيل السقي على نفسه فان كان يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الأرض وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج أما أصلا أو جودته فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في الخارج أو لا يؤثر فالمعاملة فاسدة أيضا وإذا شرط رب الأرض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا ولو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواها وإذا شرط الحفظ على رب الخيل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفظ بان كان في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب في اشتراط السقي على رب الأرض إذا كان السقي لا يؤثر في الخارج أصلا كذا في المحيط \* وإذا دفع الى رجل نخيل لمعاملة على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن يستأجر العامل فلان يعمل بمائة درهم كان هذا فاسدا بخلاف ما إذا قال على أن يستأجر العامل أجيرا ولم يعين الاجير كذا في الذخيرة \* نخيل بين رجلين دفعا الى رجل سنته هذه يقوم عليه فخرج نصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب أحدهما وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط الثالث من نصيبه وثلثه للآخر جاز ولو شرط ثاني الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في المحيط البرخي \* وإذا كان النخيل بين رجلين دفعا الى رجل مهلة مدة معاومة على أن نصف الخارج للعامل والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وإن ظاهره ولو شرط أن نصف الخارج لاحد صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحبي النخيل الآخر والعامل نصفان أو على الثالثة فهذا فاسد كذا في المحيط \* ولو اشترطوا أن للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما وثلثاه من نصيب الآخر على أن النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط \* دفع رجل نخله الى رجلين يقومان عليه على أن لا أحدهما بعينه نصف الخارج والآخر سدسه ولرب الخيل ثلثه جاز لانه استأجر أحدهما بنصف الخارج والآخر بسدسه وكذلك لو شرط لاحد العاملين مائة درهم على رب الخيل وللآخر الثلث ولرب الخيل الثلثان جاز لانه استأجرهما مائتين مختلفين وذلك جائز حالة الانفراد ولو شرطوا رب الخيل الثلث واحدا العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب الثلثين أجر مائة درهم كان فاسدا لانه شرط لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي أن يكون أجر العاملين على صاحب النخيل كذا في محيط البرخي \* ولو دفع نصف النخيل لمعاملة لا يجوز وإذا دفع الرجل الى رجل نخيل لمعاملة على أن يعمل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة ففرق بين هذا وبين ما إذا دفع الرجل الى غيره أرضا فيها زرع قد صار بقاء على أن يقوم عليه ويقيه حتى يستخرج ما يخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في التتارخانية \* وإذا دفع الرجل الى آخر أرضا فيها لغرس فيها أغراسا على أن الأغراس والثمار بينهما ما فهو جائز وان شرط أن تكون الأغراس لاحدهما والثمار لاحدهما لا يجوز لأن هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى لا يفر النخيل في تلك المدة فصاحب الغرس لا يصيبه شيء وان شرط أن يكون الثمر بينهما نصفين والأغراس خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الأغراس فذلك جائز وان شرط الأغراس لمن لم تكن الأغراس من جهته فذلك فاسد والقياس أن لا يجوز في الوجهين جميعا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في التوادر وان شرط أن تكون الثمار بينهما وسكت عن الأغراس فالأغراس لمن كانت الأغراس من جهته كذا في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل الى غيره أرضا فيها سنين مسماة على أن يغرسها نخلا أو شجرا أو كرماعلى أن ما يخرج الله تعالى من شجر أو نخل أو كرم فهو بينهما نصفان وعلى أن الأرض بينهما نصفان فهذا فاسد وإذا فسدت هذه المعاملة وقبض العامل الأرض على هذا وغرسها

نخلا أو شجرا أو كرمافأخرجت ثمرها كثيرا بجميع النخل والشجر والكرم لب الأرض وعلى رب الأرض قيمة الأغراس للغراس وأجر مثل عمله وكذلك لو لم يشترط له رب الأرض شيئا من الأرض ولكن قال له اغرسها شجرا أو نخلا أو كرماعلى أن ما يخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن لك على مائة درهم أو كثر حنطة أو نصف أرض أخرى بعينها سوى الأرض التي غرس فيها فهذا كله فاسد كذا في المحيط \* ولو كان الغرس من عند رب الأرض واشترط أن ما يخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الأرض مائة درهم فهو فاسد وإذا عمل على هذا فالخارج بينهما نصفان ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط أن الخارج بينهما نصفان على أن لرب الأرض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه ولو كان الغرس والبذر من رب الأرض والمسألة بجعلها كان فاسدا أيضا والخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذر مثل بذره على المزارع وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة أو شيئا من الحيوان بعينه أو بغير عينه فالكل في المعنى الذي يقصده به العقد سواء كذا في المبسوط \* وفي الفتاوى العتبية ولودفع النخيل لمعاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد بعمله الثمر حتى صار شره يكفيه جاز فان استحق رجوع على الدافع بأجر مثل عمله والأفلا كذا في التتارخانية \* رجل دفع الى رجل أرضا لغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع اليه وأدرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الأرض من صاحبها كل سنة بأجر مسمى ثم إن صاحب الأرض أخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل التبرؤ حتى يرفع الاشجار قالوا إن أخذ به ذلك في وقت قبل خروج الثمر كان له ذلك لان الغراس لا يفسد ويقطع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضي الله عنه وعندى ان كان ذلك قبل غمام السنة وقد استأجر الأرض مسانحة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار ان أبي كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا دفع الى ابن له أرضا لغرس فيها على أن الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثه سواه فأراد بقية الورثة أن يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها ليسموا الأرض قال ان كانت الأرض تحتل القسمة قسمت بينهم فما أصاب حصة الغراس فذلك مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلمه وتسوية أرضه ان لم يجبر بينهم صلح وان كانت الأرض لا تحتل القسمة يكلف بقلع الكل الا اذا جرى بينهم صلح وإذا دفع أرضا الى رجل على أن يغرس فيها أغراسا على أن الخارج بينهما نصفان وانقصت المدة بخير رب الأرض ان شاء غرس نصف قيمة الشجر وعيكتها وان شاء قلعها كذا في المحيط \* أكار غرس في أرض الدافع ثالثة بأمره فان كانت الثالثة للدافع فالاشجار له وان كانت للأكار وقد قال للأكار غرسه الى فكذلك وللأكار قيمة الثالثة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغراس للغراس ويكلفه المالك قلمه ولو قال اغرسها على أن الغراس أيضا جاز كذا في الوجيز لا كوردى \* رجل دفع الى رجل أرضا لغرس فيها ودفع اليه الثالثة فغرس فقال صاحب الأرض أنا دفعت الثالثة والاشجار لي وقال الغراس قد سرقت تلك الثالثة وأنا غرست بثالثة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الأرض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها اليه قول الغراس حتى لا يكون ضامنا لانه كان أميناً فيها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل دفع أرضه الى آخر ليخذه كرمافكل ذلك لصاحب الأرض وللغراس قيمة ما أخذه وأجرة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى \* وإذا دفع الرجل كرمه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادرا لطلب الشركة ان كان رده على صاحبه بعد ما خرجت الثمرة والعنب وما ربح لقطع كان لها قيمة لا تطلب شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان رده قبل خروج الثمرة أو بعد خروجها ولكن في وقت لقطع لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهى جذاها على أن يقوم عليها العامل ويقيه حتى يخرج بذرهما على أن ما رزق الله تعالى من بذرهما فهو بينهما جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادرا البذر وقت معلوم والبذر بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشترط أن تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية \* ولو دفع الى رجل غراس شجر أو كرم أو نخل قد علق في الأرض ولم تبلغ الثمرة على أن يقوم عليه ويقيه ويلقى نخله فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهذا

قوله ناله التال صغير النخل

وفلانها واحدتها نالة اهـ

قاموس اهـ معجمه



معاملة فاسدة الآن يسمى سنيين معلومة لانه لا يدري في كم تحمل الفحل والشجر والكرم والاشجار تتفاوت في ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان بناء مدة معلومة مساو لمقدار المعقود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبين ذلك لا يجوز كذا في المبسوط . واذا دفع الفحل معاملة وأراد العامل أن يضع الوصل على الاشجار فأصل القضيبي على الدافع ثم العمل في الوصل من ضرب آلة الشق حتى يشق الشجر فيدخل قضيبي الوصل في الشق وما أشبه ذلك الى أن يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيبي الذي يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل بصير غرسا على العامل وكذا الدعام على صاحب الكرم ونصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارنا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة . حرات غرس اشجارا في أرض بغير أمر صاحب الأرض فلما كثرت الاشجار اختصم فيها فان كان رب الأرض مقرا بأن الاشجار غرسها الحرات من ملك نفسه فهي للحرات لكن لا تطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير أمره وان كان غرس بأمره من غير شرط شركة تطيب له كذا في الفتاوى الكبرى . رجل دفع الى رجل ثالة ليعرسمها على حافة ثم لاهل قرية فلما غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثالة لتعمرمالي فتسكون الاشجار لي قالوا ان علم أن الثالة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت الثالة للدافع فان كان الغارس في عيال الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الظاهر شاهده وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالة وكذا لو كان الغارس قلع الثالة من أرض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الأرض قيمة الثالة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضي خان . دفع كرمه معاملة فأمره وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا فان كل أهل دار الدافع أو جلاو بغير إذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالأجنبي وان أخذوا باذنه وهم ممن يجب عليه نفقتهم فهو ضمان نصيب العامل كالموقوف هو بنفسه ودفع اليهم وان لم يكونوا ممن يجب عليه نفقتهم لاضمان عليه لان أكثر ما فيه أنه دل على اتلاف مال الغير وهناك لا يضمن كذا في الفتاوى الكبرى . واذا دفع الى رجل ثالا فخلاله معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شيء منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى صار بسرا أخضر ثم مات صاحب الأرض فقد انتقضت المعاملة بينهما في القياس وكان البسرين ورثة صاحب الأرض وبين العامل نصيبين لان صاحب الأرض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدراهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أيهما مات فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقضت بموت أحدهما بمنزلة اتفاقهما على نفقة في حياتهما ولو قضاها والخارج بسرا كان بينهما نصيبين ولكنه استحسن فقال للعامل أن يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الأرض اضرا بالعامل وابطل المال كان مستحقا له بعقد المعاملة وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد بكلف الجسد اذ قبل الادراك وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر ويجوز ابقاؤها لدفع الضرر ويجوز أن يعقد العقد ابتداء لدفع الضرر ويجوز ابقاؤها لدفع الضرر بالطريق الاولى وان قال العامل أنا أخذ نصف البسر له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضى بالتزام الضرر انتقض العقد بموت رب الأرض الا أنه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الأرض فيثبت الخيار للورثة فان شاؤوا صرمو البسر فقصوه ونصبين وان شاؤوا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاؤوا أنفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعون بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه . وان كرهه صاحب الأرض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الأرض من الخيار مثل ما وصفتنا لورثته في الوجه الاول ولو ماتا جميعا كان الخيار في القيام عليه وتركه الى ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الأرض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك الثمار على الفحل الى وقت الادراك وان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الأرض على ما وصفتنا في الوجه الاول ولم يمت واحد منهما

ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر أخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصفان الآن هناك العامل اذا اختار التركة فعليه نصف أجر مثل الأرض كذا في المبسوط . اذا دفع كرمه معاملة فخلاله في السنة فأنتفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا ورجع به في الثمر ولا يميل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمساءلة بما الهالم يرجع كذا في السراجية . واذا دفع الرجل الحزالي العبد المحجور وعليه ثالا فخلاله معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فعمل على هذا فخلاله بين العامل وبين صاحب الفحل نصفان اذا سلم العبد والصبي من العمل استحصانا وان ماتا من العمل في الفحل ان كان العامل عبدا لجميع الثمر صاحب الفحل وعلى صاحب الفحل قيمة العبد ما لولي العبد وان كان العامل ميا فعمل عاقلة صاحب الفحل دية الصبي والتمرينه وبين ورثة الصبي نصفان كذا في المحيط . دفع العبد أو الصبي ثالا فخلاله معاملة ولم يعمل حتى جبر عليه لا تنقض لان المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نفسه قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي . ولو أن عبدا محجورا أو صبي محجورا في يده فخلاله دفع الى رجل بالنصف فعمل العامل فخلاله ج كله لصاحب الفحل ولا أجر للعامل ان كان الدافع صبي لا في الحال ولا في نافي الحال وان كان الدافع عبدا لا يؤخذ بأجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط . أكر غرس اشجارا في أرض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها للدهقان فهو متبرع وان أمره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي لالاكار ويطالبه الدهقان بتسوية الأرض مع ما يعلم الصبيان لأهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل بشي من البذر وبذروا للمعلم فخلاله ج لارباب البذر لانهم لم يسلموا البذر للمعلم كذا في الوجيز للكردي . نهر بين رجلين على ضفته اشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرفها كان من من الاشجار في موضع هو ملك أحدهما خاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان . مستأجر الكرم اجارة طويلة اذا اشترى الاشجار والزرايين ثم دفع الاشجار والزرايين الى الآخر معاملة جاز كذا في الذخيرة . من ازرع زرع ثوما فقلع بعضها وبقي البعض غيره فقلع فثبت بعد مضي مدة المعاملة يسقيه وانبائه فثبت مما بقي في الأرض غيره فقلع فهو بينه وبين رب الأرض على الشرط الذي كان بينهما وما ثبت مما صار مقلوعا وهو في الأرض كذلك فهو للمزارع الذي ثبت يسقيه وعليه ضمان ما استهلك وان ثبت من غير حتى ينفق أن يكون بينهما على قدر حقهما في البذر كذا في المحيط . غرس اشجارا على طرف حوض القرية ثم قلعها بعد ذلك ونبت من عروقها فالنابت للغارس لانه فرع ملكه كذا في الوجيز للكردي . وفي النوازل مبطلحة بقيت فيها بقية فاتها الناس ان تركها لأخذ من شاء لا بأس به كالموصد زرع وبقي هناك سنابل لا بأس بالتقاطها كذا في الخلاصة . ويجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له أن يحرق شيئا من الاشجار والقضبان اطبخ القدر ولا من الدعام والعريش واذا دفع القضبان وقت الربيع وأخرج من الكرم لا يحل له أن يأخذ من القضبان يعني من مدفع ( ٢ ) يعني شاخ خشك ولا يجوز للعامل أن يخرج شيئا من العنب والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضي خان . دفع المريض ثالا فخلاله معاملة بالنصف فقام عليه العامل ولقحه وسقاه حتى أضر ثم مات رب الفحل ولا مال له غير الفحل وثمره فانه ينظر الى الثمر يوم طلع من الفحل وصار كقرى وصار له قيمة فان كان نصف قيمته مثل أجر العامل أو أقل فلعامل نصف الثمر وان كان أكثر من أجر مثله نظر الى مقدار أجر مثل العامل يوم تقع القسمة فعطى العامل ذلك وثلاث تركه الميت مما بقي من حصته وصية له الآن يكون وارثا فلا وصية له وان كان على المريض دين محبط بماله فان كانت قيمة النصف من الكفرى حين طلعت مثل أجره ضرب مع الثمر ما ينصف جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه أكثر من أجر مثله ضرب معهم في التركة بمقدار أجر مثله ليكن الوصية ههنا بطريق الحماية ولودفع الصبي الى المريض ثالا فخلاله معاملة على أن للعامل جزأ من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض بأجره وأعوانه وسقاه ولقحه حتى صار ثرا ثم مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب

٥. أي القضيبي اليابسة

قوله لا يمكن الوصية الخ  
يتأمل في هذا العبارة اه  
مصححه



الخيال من ورثته وأجر مثل ذلك العمل أكثر من جهته فليس له إلا ما شرط له لأن المربض إنما تصرف ههنا فيما لا حق فيه لغرمائه ولورثته وهو منافق بدنه كذا في المبسوط • أشجار على خفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة بعض الأشجار في ساحة لهذه السكة فإذا عي بعض أهل السكة أن غارسها فلان وأما وارثه وأنكر أهل السكة ذلك فإن المدعي يطلب منه البينة فإن لم يكن له بينة فما كان من الأشجار خارجا من حريم النهر فليبيع أهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لأرباب النهر لأنه إذا لم يعرف الغارس ولا مالك التالة تحكّم الأرض كذا في الفتاوى الكبرى • وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى شجرة في أرض رجل ثبت من عروقها في أرض غيره فإن كان صاحب الأرض هو الذي سقاها وثبت فهو له وإن كان ثبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة إن صدقه رب الأرض أنه ثبت من عروق شجره وإن كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى قاضي خان • فوات رجل ذهب بها الريح إلى كرم غيره فنبتت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لأن النواة لا قيمة لها وكذا لو وقعت خوخة رجل في كرم غيره فنبتت منها شجرة لأن الشجرة نبتت من النواة بعد ما ذهب لحمل الخوخة فهذا والأول سواء كذا في الفتاوى الكبرى • ولو خرج الثمر في الخيل ثم استحققت الأرض فالكل للمستحق ويرجع العامل على الدافع بأجر مثل عمله ولو لم يخرج ثمر من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا في التتارخانية ناقلا عن العتابة • رجل له شجرة تعزفت في ملك الغير ونبتت العروق فهو صاحب الشجرة تلك التاللات من صاحب الأرض فإن كانت التاللات تيس إذا قطعت الشجرة لم تجز الهبة وإن كانت لا تيس فالهبة جائزة كذا في الفتاوى الكبرى • العامل إذا غرس الأشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة فأنقضت مدة المعاملة ينظران غرسها للدهقان متبرعا فأي للدهقان وإن أمر الدهقان بشرائها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الأشجار وإن غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للأولاد الدهقان يأمر بقطعها كذا في التتارخانية • العامل في الكرم إذا باع أوراق الفرساد بغير إذن صاحب الكرم ينظران أجاز صاحب الكرم البيع حال قيام الأوراق فالقن له وإن استمك المشتري الأوراق ثم أجاز صاحب الكرم البيع أو لم يجز فلا شيء له من الثمن وله الخيار إن شاء ضمن العامل وإن شاء ضمن المشتري كذا في الذخيرة • دفعها معاملة ولم يخرج الأشجار شيئا فباع صاحبها أشجاره فبذل البيع وفدت المسافة لأنها استحقاق ببعض الخارج فإذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وإن كان سقى الأشجار وحفظها لاني لأنه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي • ولو وكله بأن يأخذ بخلافه فأنه يأخذ بما يتقارب الناس فيه جاز على الشرط وصاحب الخيل هو الذي يلب قبض نصيبه وإن أخذ بما لا يتقارب الناس فيه من قلة نصيب العامل لم يلزم للعامل ذلك إلا إن شاء فإن عمل وقد علم نصيبه منه أو لم يعلم كان له نصيبه الذي سعى له كذا في المبسوط • وإذا دفع الرجل إلى رجل نخيلة ووكله أن يدفعها معاملة هذه السنة فدفعتها بما لا يتقارب الناس في مثله وعمل العامل فأنشأ رجل كلب الخيل وللعامل على الوكيل أجر مثل عمله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التتارخانية • دفع أشجارا إلى رجل على أن يقوم عليها ويشد منها ما يحتاج إلى الشد ويشد منها ما يحتاج إلى التشذيب فأخر الأكارش الأشجار حتى أصابها البرد وهي أشجار إن لم تشد أفسدها البرد فلا كارض من قيمة ما أصابه البرد كذا في الفتاوى الكبرى • وإذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في الخيل والأشجار فإن كان وكيلان جاب العامل فهو الذي يلب قبض نصيب العامل باتفاق الروايات وإن كان وكيلان جاب الخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب الخيل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة • لو كان العامل غرسها فحلا وكما وشجرا وقد كان اذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وأغراسه فحلا فحله يأخذ أرضه ويقطع من الخيل والكرم والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق قصان القلع إذا قلعا ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له أيضا قصان الفرس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ويرجع العامل بما ضمن من قصان القلع والفرس على الدافع وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى للمستحق أن يضمن الدافع جميع ذلك القصان وعند محمد رحمه الله تعالى الغاصب ضامن كالمتلف وعند أبي حنيفة

تعزفت بالعين المهمة وانتان أي ذهبت عروقها في الأرض كما يعلم من القاموس قوله لم تجز الهبة لأن التاللات تكون بمنزلة غصن من أغصان الشجرة فلا تجوز الهبة وقوله فالهبة جائزة لأن التاللات في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة أخرى في أرض غيره كذا في الخاتمة نقله معجمه

وأبي يوسف رحمه الله تعالى ضمان ذلك للمستحق على المتلف دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لأجل الضرر الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط • وإذا دفع إلى رجل نخيلة معاملة بالنصف ولم يقل أعمل برأيك فدفع العامل إلى آخره معاملة فعمل فيه فخرج فهو لصاحب الخيل وللعامل الآخر على العامل الأول أجر مثله فيما عمل بالقاما بلغ ولا أجر للعامل الأول (قال) وقوله بالقاما بلغ قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجاوز به ماسح كذا في المحيط • ولو هلك الثمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس الخيل فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك من عمله في أمر خالف فيه أمر العامل الأول فالضمان لصاحب الخيل على العامل الآخر دون الأول ولو هلك في يده من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر العامل الأول فلصاحب الخيل أن يضمن أيهما شاء فإن اختار تضمين الأول لم يرجع على الآخر بشئ وإن اختار تضمين الآخر يرجع على الأول هذا إذا لم يقل له أعمل برأيك فأما إذا قال بشرطه النصف فدفعه إلى رجل آخر بثلث الخارج فهذا يترجم ما خرج من الثمر فنصفه لرب الخيل والندم للعامل الأول وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه إذا لم يقل أعمل برأيك بشرطه شيئا معلوما وشرط الأول للثاني مثل ذلك فهو ما فاسدان ولا ضمان على العامل الأول كذا في البدائع • والله أعلم بالصواب

### (كتاب الدبايح)

وفيه ثلاثة أبواب

#### (الباب الأول في ركنه وشرائطه وحكمه وأنواعه)

الذكاة نوعان اختياري واضطراري أما الاختياري فركنها الذبح فيما يذبح من الشاة والبقر والتمر فيما يذبح وهو الأبل عند القدرة على الذبح والتمر ولا يحل بدون الذبح والتمر وهو فرى الأوداج وماله ما بين اللبنة والخبين والتمر فرى الأوداج وماله آخر الحلق ولو ذبح ما يذبح أو ذبح ما يذبح لم يجز فرى الأوداج لكنه يذبح لأنه لا سنة في الأبل والتمر في غيرها الذبح كذا في البدائع • وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبح في الحلق كله أسفله وأوسطه وأعله وفي فتاوى أهل سمرقند تصاب ذبح الشاة في لبلة مظلمة فقطع أعلى من الحلقوم أو أسفل منه يحرم أكلها لأنه ذبح في غير المذبح وهو الحلقوم فإن قطع البعض ثم علم فقطع مرة أخرى الحلقوم قبل أن يموت بالأول فهذا على وجهين أما أن قطع الأول بقامه أو قطع شيئا منه ففي الوجه الأول لا يحل لأنه لما قطع الأول بقامه كان موته من ذلك القطع أسرع من موته من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والمحيطين • وأما الاضطراري فركنها العقر وهو الجرح في أي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما نذ من الأبل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لأنها بمعنى الصيد وإن كان مستأنسا وسواء أذبحه البقر في الصحراء أو في المصر فذكاته العقر كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما الشاة إن نذت في الصحراء فذكاتها العقر وإن نذت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قلب فلم يقدر على إخراجها ولا مذبحه ولا منجسه وذكر في المتن في البعير إذا مال على رجل فقتله وهو يريد الذكاة حل أكله لأنه إذا كان لا يقدر على أخذه صار بمنزلة الصيد (وأما شرائط الذكاة فأنواع) بعضها يعم الذكاة الاختياري والاضطراري وبعضها يخص أحدهما دون الآخر أما الذي يعمهما فأنها أن يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فإن كان الصبي يعقل الذبح ويقدر عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران (ومنها) أن يكون مسلما أو كافيا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمرتد لأنه لا يقتر على الدين الذي انتقل إليه ولو كان المرتد غلاما مراهقا لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تؤكل بناء على أن رذته هيجة عندهما وعند لا تصح وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب ويستوى فيه أهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوى فيه نصارى بني تغلب وغيرهم لأنهم على دين نصارى العرب فإن انتقل الكتابي إلى دين غير أهل الكتاب من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة إلى دين أهل الكتاب تؤكل ذبيحته والأصل فيه أنه ينظر إلى حاله ودينه



وقت ذبحه دون ما سواه وهذا أصل أصحنا أن من انتقل من ملة من الكفر إلى ملة يقترب بها يجعل كأنه من أهل تلك الملة من الأصل والمولودين ككاتب وغيره ككاتب تؤكل ذبيحة أيهما كان الكاتب الأب أو الأم عندنا فأنما الصابون تؤكل ذبايحهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكاتب إذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لأنه إذا لم يسمع منه شيئا يحمل على أنه قد سمي الله تعالى تحيينا للظن به كالمسلم ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه غنى بالله عز وجل المسبح عليه السلام قالوا تؤكل الأذان فقال بسم الله الذي هو ثلاث فلا يحمل فأنما إذا سمع منه أنه سمي المسبح عليه السلام وحده أو سمي الله سبحانه وسمى المسبح لا تؤكل ذبيحته (ومنها) التسمية حال الذكاة عندنا أي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله أكبر الله أعظم الله أجمل الله الرحمن الله الرحيم ونحو ذلك أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم أو غير ذلك وكذا التهنيد والتعديد والتسبيح وسواء كان جاهلا بالتسمية المعهودة أو عالما وسواء كانت التسمية بالعربية أو بالفارسية أو أي لسان كان وسواء كان لا يحسن العربية أو يحسنها كذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولون أن رجلا سمي على الذبيحة بالرومية أو بالفارسية وهو يحسن العربية أو لا يحسنها أجزأه ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح ساكت وهو ذابح غير ناس لا يحمل (ومنها) أن يريد بها التسمية على الذبيحة فإن أراد به التسمية لافتتاح العمل لا يحمل وعلى هذا إذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل أراد به الحمد على ميل السكر لا يحمل وكذا الوسم أو هلال أو كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة وإنما أراد به وصفه بالوحداينة والتزعم عن صفات الحديث لا غير لا يحمل كذا في البدائع • ولوعطس فقال الحمد لله يريد به التسمية على العطاس فذبح لا يحمل كذا في فتاوى قاضي خان • (ومنها) تجزئ باسم الله تعالى من غيره وإن كان اسم النبي (ومنها) أن يقصد بذكر اسم الله تعظيما على الخلوص لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم اغفر لي لم يكن ذلك تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يقصد به التعظيم المحض وأما وقت التسمية فوقها على الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه إلا بزمان قليل لا يمكن التصرع عنه وأما وقت الاضطرابية فوقها وقت الرمي والارسال وأما الذي يرجع إلى الذكاة وهو أن يكون حلالا وهذا في الذكاة الاضطرابية دون الاختيارية وأما الذي يرجع إلى محل الذكاة (فمنها) تعيين المحل بالتسمية في الذكاة الاختيارية وعلى هذا يخرج ما إذا ذبح وحشي ثم ذبح أخرى يظن أن التسمية الأولى تجزئ عنهما لم تؤكل فلا بد أن يجزئ لكل ذبيحة تسمية على حدة (ومنها) قيام أصل الحياة في المستأنس وقت الذبح قلت أو كثرت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يكتفى بقيام أصلها بل تعتبر حياة مستقرة كذا في البدائع • المتردية والمتخلفة والموقوفة والشاة المريضة والنطيخة ومشقوقة البطن إذا ذبحت ينظر أن كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالإجماع وإن لم تكن الحياة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش أو لا يعيش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي • وأما خروج الدم بعد الذبح فيما لا يحمل إلا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا روية فيه عن أصحابنا وذكر في بعض الفتاوى أنه لا بد من أحد شيئين إما التحرك وإما خروج الدم فإن لم يوجد لا تحل كذا في البدائع • وإن ذبح شاة أو بقرة فخرج منها دم ولم تحرك ولم يخرج من الحياض أكلت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه تأخذ رجل ذبح شاة مريضة فلم تحرك منها إلا فوها ان فكت فاحل لا تؤكل وإن ضمتها أكلت وإن فكت عنها لا تؤكل وإن غصتها أكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل وإن قبضتها أكلت وإن لم يبق شعرها لا تؤكل وإن قام أكلت هذا كله إذا لم يعلم أنها حية وقت الذبح لأن هذه علامة الحياة فيها أما إذا علمت حيايتها بقيتا وقت الذبح أكلت بكل حال كذا في السراج الوهاج • (وأما حكمها) فطهارة الذبوح وحل أكله من الماء كحل وطهارة غير الماء كحل لا تتفاد لا يجزئ الاكل كذا في محيط السرخسي • والخنثى والخنث تجوز ذبيحتها كذا في الجوهرية النيرة • لا يكره ذبح الأبرص وخبره وطبخه وغيره أولى كذا في الفرائب • المرأة المسلمة والكاتبة في الذبح كالرجل وتؤكل ذبيحة الأخرس مسلما كان أو كاتبا كذا

في فتاوى قاضي خان ولا يحمل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل أو في الحرم وكذا لا يحمل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح مسلما أو كافرا ما ذبح المحرم من الصيد غير الصيد أو ذبح في الحرم غير الصيد لأنه فعل مشروع كذا في الكافي • نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحمل كذا في السراجية • مسلم ذبح شاة الجحوشى لبيت ناره سم أو الكافر لا آهتهم تؤكل لأنه سمي الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التتارخانية ناقلا عن جامع الفتاوى • وفي المشكل ذبح عند مرأى الضيف تعظيما له لا يحمل أكلها وكذا عند قدوم الأمير أو غيره تعظيما فأنما إذا ذبح عند غيبة الضيف لأجل الضيافة فإنه لا بأس به كذا في الجوهرية النيرة • وفي التجريد المسلم إذا ذبح فأمر الجحوشى بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح الجحوشى وأمر المسلم بعده لم يحمل كذا في التتارخانية • والعروق التي تنقطع في الذكاة أربعة الملقوم وهو يجري النفس والمريء وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرفان في جانبي الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل الأربعة حلت الذبيحة وإن قطع أكثرها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بد من قطع الملقوم والمريء وأحد الودجين والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما أن لا أكثر حكم الكل كذا في المختصرات • وفي الجامع الصغير إذا قطع نصف الملقوم ونصف الأوداج ونصف المريء لا يحمل لأن الحل متعلق بقطع الكل أو لا أكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في الكافي • وعن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع الملقوم والمريء والاكثر من كل ودجين يحمل وما لا فلا قال مشايخنا وهو أصح الجوابات • وإذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الأكر من هذه الأشياء قبل أن تقوت حلت وإن ماتت قبل قطع الأكر من هذه الأشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لأنه خلاف السنة وفيه زيادة إيلام كذا في المحيط • شاة أو بقرة أشرفت على الولادة قالوا بكره ذبحها لأن فيه تضييع الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده الجنين لا يذبح كذا في فتاوى قاضي خان • من فخر ناقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا مسلما لم يؤكل أشعر وأولم يشهر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا تم خلقه أكل كذا في الهداية • الجنين إذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه حلت يؤكل وهذا التفريع على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهاية • رجل شق بطن شاة فأخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا إن كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لأن الموت يكون بالاول وذلك ليس بذكاة وإن كانت تعيش من ذلك حلت لأن الذكاة هو الثاني كذا في فتاوى قاضي خان • أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليها أن من مذبح حمل وإن من غيره أن لم يمكنه الذبح من المذبح حل وإن أمكن لا كذا في الوجيز للكردي • مسنور قطع رأسه جاجة فإنه لا يحمل بالذبح وإن كان يتحرك كذا في الملقط • والأكل على ضربين فاطعة وقاطعة وقاطعة على ضربين حادة وكليئة فالحادثة يجوز الذبح بها من غير كراهة حديد كان أو غير حديد كالوذج بالليطة أو بالمرودة أو بشقة العصا أو بالعظم والكليئة يجوز الذبح بها ويكره ولو ذبح بسن أو ظفر من زرع يحمل ويكره كذا في محيط السرخسي • وأما الألة التي تقسم فالظفر القائم والسن القائم لا يجوز الذبح بها بالإجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع • والسنة في البعير كل منهما أن يضر فأنما معقول البعير اليسرى فإن أجمعهم جاز والاول أفضل والسنة في الشاة والبقرة أن يذبح كل منهما مضجعا لأنه أمكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في الجوهرية النيرة • المسحب أن يكون الذبح بالتهار ويستحب في الذبح حالة الاختيار أن يكون ذلك بالتهار من الحديد كالسكين والسيف ونحو ذلك ويكره بغير الحديد وبالليل من الحديد ومنها الترفيق في قطع الأوداج ويكره الاتكافيه ويستحب الذبح من قبل الملقوم ويكره الذبح من قبل القفا ومن المسحب قطع الأوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض ويستحب الاكتفاء بقطع الأوداج ولا يباين الرأس ولو فعل يكره ويكره أن يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان وإنما يقول ذلك بعد الفراغ من الذبح أو قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا يحرم الذبيحة ويكره له بعد الذبح قبل أن يبرد أن يذبحها وهو أن يضرها حتى ينزع النخاع وأن يسلطها قبل أن يبرد فإن نزع أو سلط قبل أن يبرد فلا بأس بأكلها ويكره جزها برجلها إلى المذبح ويكره أن يضعها ويحسد الشفرة بين يديها وهذا كله لا يحرم به الذبيحة

قوله وكذا لا يحمل ما ذبح في الحرم من الصيد التقييد بقوله في الحرم يفيد أن الحلال لو أخرجه إلى الحل وذبحه فيه يحمل والظاهر خلافه كما في حاشية الدر ويدل عليه قول الاتقاني وكذا صيد الحرم لا تحل ذبيحته أصلا لا للمعمر ولا للحلال اه فتاوى أصلا أي لا في الحرم ولا في الحل تأمل اه محكمه



كذافي البدائع • ولو ذبح فيما يجب فيه والنحر أو غيرهما يجب فيه الذبح جاز ولكن ترك السنة كذا في خزانة المفتين • ولو ضرب عتق برز أو بقرة أو شاة وأبانتها وسعى فإن كان ضربها من قبل الحلقوم أو كل قد أساءه فإن ضرب على الثاني والتوقف لا تؤكل لأنها ماتت قبل الذكاة فكانت ميتة وإن قطع العروق قبل موتها تؤكل لوجود فعل الذكاة وهي حية إلا أنه يكره ذلك لأنه زاد في ألمها من غير حاجة فإن أمضى فعله من غير توقف تؤكل لأن الظاهر أن موتها بالذكاة كذا في البدائع • وإذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولكن يكره كذا في جواهر الاختلاط • أشرف نوره على الهلاك وليس معه إلا ما يجرح مذبجه ولو طلب آلة الذبح لا يدرى ذلك كانه فجر مذبجه لا يحل إلا إذا قطع العروق قال القاضي عبد الجبار يحل أن يجرحه كذا في القنية • وكره النقع وهو أن يبلغ بالسكين التضاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق أيض في عظم الرقبة وقيل أن يذره رأسه حتى يظهر مذبجه وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل ذلك يكره لأنه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل أن كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج إليه في الذكاة يكره كذا في الكافي • قال الباقي المسحوب أن يقول بسم الله أكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لأن الواو يقطع فور التسمية كذا في المحيط • ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يصحب بمحمد أو يخففه أو يرفعه وفي كلها يحل لأن الرسول غير مذكور على ميل العطف فيكون مبتدئا لكن يكره لوجود الوصل صورة وإن ذكر مع الواو أن خفضه لا يحل لأنه يصير ذابجا بسماء وإن رفعه يحل لأنه كلام مبتدأ وإن نصبه اختل فواقبه وعلى هذا القياس لو ذكر اسم آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية • ولو قال بسم الله بغير الهاء أن أراد به التسمية يحل والأفلا لأن العرب قد تحذف حرفا زحيا وكذا الوفاة بسم الله اللهم تقبل من فلان يحل ويكره • ولو قال قبل الذبح أو بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي • قال عند الذبح لا اله الا الله وذبح انصف من الودجين والحلقوم والمريث ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل ويحرم التسمية فريضة كذا في القنية • ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد وأقال صلى الله على محمد بدون الواو وحل الذبح لكن يكره ذلك وفي الباقي حل الذبح إن وافق التسمية والذبح قبل أن أراد بذكر محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وإن أراد التبرك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبح ويكره ذلك كذا في المحيط • ولا تحل ذبيحة تارك التسمية عداوان تركها ناسيا تحل والمسلم والكتابي ترك التسمية سواء كذا في الكافي • وفي الفتاوى العنانية والسبي تكبير في التسيان كذا في التارخاتية • ولو قال التصاب تركت التسمية عدا لم يحل ويغرم فيه كذا في خزانة المفتين • ولو قال بسم الله ولم تحضره التسمية أو كل عند العاقبة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان • ولو أضيع شاة وأخذ السكين وسعى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية عامدا عليها لا تحل كذا في الخلاصة • ولو أضيع شاة ليذبحها وأخذ السكين وسعى ثم أتى ثقت السكين وأخذ أخرى وذبح بها حلت وإن أخذ سمها وسعى ثم وضع ذلك السم وأخذ أخرى لم يحل تلك التسمية كذا في جواهر الاختلاط • وإذا أضيع شاة ليذبحها وسعى عليها ثم كأم انسانا أو شرب ماء أو حصد سكيناً أو كل لقعة أو ما أشبه ذلك من عمل لم يكره حلت تلك التسمية وإن طال الحديث وكثر العمل كره أكلها وليس في ذلك تقدير بل ينظر فيه إلى العادة إن استكره الناس في العادة يكون كسيرا وإن كان يعد قليلا فهو قليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها وفي أماسي الزعفراني إذا حصد الشفرة تنقطع تلك التسمية من غير فصل بينهما إذا قل أو كره كذا في المحيط • ولو سعى ثم اختلفت الشاة وفات من مضيتها ثم أعادها إلى مضيتها فقد انقطعت التسمية كذا في البدائع • رجل نظر إلى قطع جوارح سعى وأرسل كبه وسعى وأخذ حل كذا في الوجيز للكردي • ولو أن رجلا نظر إلى غنمه فقال بسم الله ثم أخذ واحدة فأضجها أو ذبحها وترك التسمية عامدا وظن أن تلك التسمية تجزئه لا تؤكل كذا في البدائع • ولو أن جمع أحدى السابقين على الأخرى تكنى تسمية واحدة إذا ذبحها ما بها واحد ولو جمع الصاقية في يده فذبح وسعى وذبح آخر على أثره ولم يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز تسمية واحدة كذا في خزانة المفتين • والله أعلم

قوله ترجيحاً امتشكه صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترجيح لا يجوز إلا في التدا خاصة أنه وفيه ان المقصود وجود نظير لفظه كذا في حاشية الدرر فله معجبه

الحيوان في الأصل نوعان نوع يعيش في البحر ونوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طفا منه وأما الذي يعيش في البر فأشياء ثلاثة ما ليس له دم أصلا وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزبور والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب والبيضاء ونحوها لا يحل أكلها إلا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الأرض من القار والجراد والقنفاذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وما له دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم فهو الإبل والبقر والغنم يحل بالأجاء وأما المتوحش فهو الظباء وبقر الوحش وجر الوحش وأبل الوحش فحلال بالأجاء المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والاهلي فلا يحل وكذلك المتوحش نعم السبع الوحش والظبي وهو كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير فذلك من سباع الوحش مثل الأسد والذئب والضبع والثور والفهد والغالب والسنور والبري والسجباب والسمور والدلق والذئب والقرد ونحوها فلا خلاف في هذه الجملة إلا في الضبع فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وذو الخلب من الطير كالبازي والباق والصقور والشاهين والحدأة والبغاث والسر والعقاب وما أشبه ذلك وما لا يخلف له من الطير والمستأنس منه كالدجاج والبط والمتوحش كالحمام والفاخنة والعصافير والقيح والسكرى والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالأجاء كذا في البدائع • ولا بأس بالقمرى والسوداني والزرزور كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره أكل لحوم الإبل الجلالة وهي التي الأغلب من أكلها النجاسة لأنه إذا كان غالب أكلها النجاسة تغير لحمها ويستفكره أكله كطعام المقتن وذكر القاضي في شرحه على مختصر الطحاوي أنه لا يحل الاتضاع بها من العمل وغيره إلا أن تجلس أياما وتلق غنمك فتدحلق وما ذكره القدوري أجود ثم ليس لحبها تنقير في ظاهر الرواية هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يوقت في حبسها وقال تجلس حتى لطف وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تعالى أنما تجلس ثلاثة أيام وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في الناقة الجلالة والشاة الجلالة والبقر الجلالة إذا اتنق وتغير لحمها ووجدت منه ريح متفنة فهي الجلالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويبيعها ويبيتها جازم هذا إذا كانت لا تخط ولا تأكل إلا العذرة غالبا فإن خلطت فليست بجلالة فلا تكره لأنها لا تتنق ولا يكره أكل الدجاج المخلي وإن كان يتناول النجاسة لأنه لا يلبس عليه أكل النجاسة بل ينالها بغيرها وهو الحب والافضل أن يجلس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع • أكل الخطاف والصلول والهدد لا بأس به لأنها ليست من الطيور التي هي ذوات مخالب كذا في الظهيرية • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن العقعق فقال لا بأس به قلت أنه يأكل النجاسات فقال أنه يخلط النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فكان الأصل عنده أن ما يخلط كالدجاج لا بأس به وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره العقعق كأن يكره الدجاجة كذا في فتاوى قاضي خان • وأكل دود الزبور قبل أن ينفع فيه الحياة لا بأس به كذا في الظهيرية • عن خلف يكره أكل بيوت الزنا يكره كذا في الملتقط في كتاب الكراهة • والدبى يؤكل وأما الخفاش فقد ذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع أنه لا يؤكل لأن له نابا وقيل الشقراق لا يؤكل واليوم يؤكل قال رضي الله تعالى عنه رأيت هذا الجمل والذى والشقراق طائر أخضر يخاطه قليل حجرة بصول على كل شيء وإذا أخذ فرخه تلقيا كذا في الظهيرية • ولا بأس بأكل الطاوس وعن الشعبي يكره أشد الكراهة وبالأول يفتى كذا في الفتاوى الجادية • عن إبراهيم قال كانوا يكرهون كل ذي مخالب من الطير وما أكل الجيف وبه تأخذ فإن ما يأكل الجيف كالغساق والغراب لا يبيع مستحب طبعاً فاما الغراب الزرع الذي يلتقط الحب مباح طيب وإن كان الغراب يبيع يخلط فيأكل الجيف تارة والحب أخرى فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس بأكله وهو الصحيح على قياس الدجاجة

قوله طفا أى علا على وجه الماء وهو الذى مات حنفاً أنفه وبطنه من فوق فلو ظهر من فوق فليس بطاف فيؤكل كما في الدرر

اه معجبه

قوله حتى لطفته كذا في النسخ وعبارة السرخسي تجلس حتى تزول الرائحة المتنتة وأصل قوله لطفته محرفة وأصلها تعطف وتحرر اه معجبه

قوله جاز الأولى جازان بصيغة التثنية وهذا مخالف لما في رد المحتار عن السرخسي من أنه يكره بيعها وبيتها فليحذر اه معجبه







حتى لو كان فقيرا في أول الوقت ثم أيسر في آخره يجب عليه ولو كان له ما تادروهم خال عليها الخول فزكى  
خسة دراهم ثم حضر أيام الحر وماله مائة وخمسة وتسعون لاروايته فيه ذكر الزعفراني أنه يجب عليه  
الاضحية لأنه انتقص بالصراف إلى خمسة هي قربة فيحصل قائما تقديرا حتى لو صرف خمسة منها إلى النفقة  
لا يجب ولو اشترى الموسر شاة للاضحية فصاعت حتى انتقص ضايحه وصار فقيرا فجاءت أيام الحر فليس  
عليه أن يشتري شاة أخرى فلو أنه وجدها وهو معسر وذلك في أيام الحر فليس عليه أن يضحي بها ولو ضاعت  
ثم اشترى أخرى وهو موسر فضحى بها ثم وجد الأولى وهو معسر لم يكن عليه أن يتصدق بشيء كذا في البدائع .  
والمرأة تعتبر موسرة بالمهر إذا كان الزوج مليا عندهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر لا تعتبر  
موسرة بذلك قبل هذا الاختلاف ينسب في النجاشي الذي يقال له بالفارسية (دست يمان) وأما المؤجل  
الذي سمي بالفارسية (كافين) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز  
عنده خبطة قيمتها ما تادروهم بغيرها أو ملغ قيمته ما تادروهم أو صار عنده ما يؤن وأشنان قيمتهما  
ما تادروهم فعليه الاضحية كذا في المحيط . وإن كان له معصف قيمته ما تادروهم وهو ممن يحسن أن يقرأ  
منه فلا اضحية عليه سواء كان يقرأ منه أو ينهاون ولا يقرأ وإن كان لا يحسن أن يقرأ منه فعليه الاضحية  
وإن كان له ولد صغير جيس المحصف لاجله حتى يسلمه إلى الاستاذ فعليه الاضحية وكب العلم والمحدث مثل  
معصف القرآن في هذا الحكم كذا في الظهيرية . وفي الصغرى والكاتب لا يصدق غنيا إلا أن يكون من كل نوع  
كأن رواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخين روايتين كرواية أبي حنيفة وأبي سليمان عن محمد بن جعفر الله تعالى  
لا يجب ولا يصدق غنيا يكسب الاحاديث والتفسير وإن كان من كل نوع كأن صاحب كتب الطبع والتعجيم  
والادب يصدق غنياها إذا بلغ قيمتها ما كذا في الوجيز للكردي . وفي الاجناس رجل به زمانة اشترى حمارا  
يركبه ويسعى في حوائجه وقيته ما تادروهم فلا اضحية ولو كثر له دار فيها ستان شتوي وصيفي وفرس  
شتوي وصيفي لم يكن بها غنيا فان كان له فيها ثلاثة سيوت وقيمة الثالث ما تادروهم فعليه الاضحية وكذا  
الفرس الثالث والفرازي يفرس لا يكون غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يصير الفارزي بالاسلحة غنيا إلا  
أن يكون له من كل سلاح اثنان أحدهما يساوي ما تادروهم وفي التناوي المدققان ليس يغني بفرس  
واحد وبحمار واحد فان كان له فرسان أو حماران أحدهما يساوي ما تادروهم فهو صاحب والزراع بنورين وآلة  
القدان ليس يغني بفرس واحد غني وبثلاثة ثيران إذا ساوى أحدهما ما تادروهم صاحب فصاب وصاحب  
السياب ليس يغني بثلاث دسجيات أحدها بالمذلة والاخرى بالمهنة والثالثة للاعباد وهو غني بالارابعة  
وصاحب الكرم غني إذا ساوى ما تادروهم كذا في الخلاصة . وليس على الرجل أن يضحي عن أولاده  
الكبار وأمرأته إلا بانه وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية يجب  
ولا يجب بخلاف مدقة القطر وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجب أن يضحي عن ولده  
الصغير وولده الذي لا أب له واقتوى على ظاهر الرواية . وإن كان له صغير ماله قال بعض مشايخنا يجب  
على الأب كذا في فتاوى قاضي خان . وهو الأصح هكذا في الهداية . ولقوى في قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن يضحي من مال الصغير قيسا على مدقة القطر ولا يتصدق بطمه ولكن يأكله الصغير فان  
فضل شيء لم يمكن إذا حاره يشترى بذلك ما يمكن إذا حاره مما يتفق عليه كذا في فتاوى قاضي خان . والأصح أنه  
لا يجب ذلك وليس له أن يضعه من ماله كذا في المحيط . وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس للأب  
والوصي أن يضع ذلك فان فعل الأب لا يضحي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى  
وإن فعل الوصي يضمن في قول محمد رحمه الله تعالى واختلافنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال  
بعضهم لا يضمن كذا لا يضمن الأب وقال بعضهم إن كان المسمى يأكل لا يضمن ولا يضمن واغتره واختره  
في هذا المجزئة المسمى . وأما الذي يضمن ويضحي فهو كالعصم كذا في فتاوى قاضي خان . ولا يجب على الرجل  
أن يضحي عن رقيقه ولا عن أم ولده كذا في الملقط . ويصحب أن يضحي عن ماله كذا في التارخانية .  
ومن بلغ من الصغار في أيام الحر وهو موسر يجب عليه بالاجماع بين أصحابنا كذا في البدائع . ولا يجب على  
المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة كذا في شرح المحامدي . (وأما كيفية

(الوجوب) منها أنها يجب في وقتها وجوبها وسعيا في جملة الوقت من غير عين في أي وقت ضحي من عليه  
الواجب كان مؤذيا للواجب سواء كان في أول الوقت أو في وسطه أو آخره وعلى هذا يخرج ما إذا لم يكن  
أهلا للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلا في آخره بأن كان كافرا أو عبدا أو فقيرا أو مسافرا في أول الوقت ثم  
صار أهلا في آخره فإنه يجب عليه ولو كان أهلا في أوله ثم لم يبق أهلا في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر في آخره  
لا يجب ولو ضحي في أول الوقت وهو فقير فعليه أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسرا في جميع الوقت  
ثم صار فقيرا صار قربة شاة صالحة دسقا في ذمته يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام الحر قبل  
أن يضحي سقطت عنه الاضحية ومنها أنه لا يقوم غيرهما مقامها في الوقت حتى لو تصدق بعين الشاة  
أو قيمتها في الوقت لا يجزئه عن الاضحية ومنها أنه تجزئ فيها النسيئة فيجوز للانسان أن يضحي بنفسه  
أو بغيره بانه لا يملك قربة تتعلق بالمال تجزئ فيها النسيئة سواء كان المأذون مسلما أو كافيا ومنها أنها  
تقتضي إذا فاتت عن وقتها ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بعين الشاة حية وقد يكون بالتصدق بقيمة الشاة  
فإن صك كان قد أوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحيها حتى مضت أيام الحر فيصدق بعينها حية  
سواء كان موسرا أو معسرا وكذا إذا اشترى شاة ليضحي بها فلم يضع حتى مضى الوقت ومنها أن وجوبها نسخ  
كل ذبح كان قبله لمن العقيقة والرجية والعيرة كذا في البدائع . والله أعلم

(الباب الثاني في وجوب الاضحية بالنذر وما هو في معناه)

رجل اشترى شاة للاضحية وأوجها بلسانه ثم اشترى أخرى جازله يسع الأولى في قول أبي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله تعالى وإن كانت الثانية شر من الأولى وذبح الثانية فإنه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لأنه لما  
أوجب الأولى بلسانه فقد جعل مقدارا مالية الأولى لله تعالى فلا يكون له أن يستفضل لنفسه شيئا وهذا  
يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشايخنا هذا إذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه أن يتصدق  
بفضل القيمة قال الامام شمس الأفة السرخسي الصحيح أن الجواب فيه ما على السواء يلزمه التصديق بالفضل  
غنيا كان أو فقيرا لأن الاضحية وإن كانت واجبة على الغني في الذمة فاعنيها عن المحل شيعته فتعين هذا  
المحل بقدر المال لا بالتعيين فيصدق ذلك وإذا اشترى الغني أضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الأولى  
في أيام الحر كان له أن يضحي بأية ما شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجها ثم وجد الأولى قالوا عليه  
أن يضحي بها كذا في فتاوى قاضي خان . أوجب على نفسه عشر أضحيان قالوا لا يلزمه الاثنان لأن  
الاثني عشر بالتبين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح أنه يجب الكل كذا في الظهيرية . ولو اشترى شاة للاضحية  
ثم باعها واشترى أخرى في أيام الحر فهو مذاعل وجوه ثلاثة (الأول) إذا اشترى شاة بنوى بها الاضحية  
(والثاني) أن يشترى بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية (والثالث) أن يشترى بغير نية الاضحية ثم يوجب  
بلسانه أن يضحي بها فيقول لله على أن أضحي بها عما هذا ففي الوجه الأول في ظاهر الرواية لا تصير أضحية  
مالم يوجها بلسانه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تصير أضحية بمجرد  
النية كالأوجها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين وعن محمد رحمه الله تعالى  
في المشتق إذا اشترى شاة ليضحي بها وأضمر نية التضحية عند الشراء تصير أضحية كما نوى فان سافر قبل أيام  
الحر باعها وسقطت عنه الاضحية بالمسافرة . وأما الثاني إذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية  
بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تصير أضحية  
حتى لو باعها بغير نية ما وبه أخذ فأنما إذا اشترى شاة ثم أوجها أضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير أضحية  
في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان . ذبح المشتراة لها بلانية الاضحية جازت اكفها بالنية عند الشراء  
كذا في الوجيز للكردي . ولو باع الأولى بعشرين فزادت الأولى عند المشتري فصارت تساوي ثلاثين  
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يسع الأولى جائز فكان عليه أن يتصدق بحمصة زيادة حدث  
عند المشتري وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسع الأولى باطل فتؤخذ الأولى من المشتري كذا  
في التارخانية . اشتراها بالتجارة ثم أوجب على نفسه أن يضحي بها بلسانه عليه أن يفعل ذلك ولو لم يفعل  
حتى مضت الأيام تصدق بها كذا في الحاوي للفتاوى . ولو ضحي بشاتين فالأصح أن تكون الاضحية بهما



فانه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا بأس في الاضحية بالشاة والثانين ~~هكذا في محيط~~  
 السرخسي • وفي النوازل رجل ضحي بشاتين قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا بواحدة وقال غيره  
 من المشايخ تكون الاضحية بهما وبه أخذ الصدر الشهيد في واقعته روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى لا بأس بالاضحية بالشاة والثانين وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين  
 وضحي عام الحديبية بمائة بدنة كذا في المحيط • اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان أفضل من واحدة  
 بخلاف ما إذا اشترى بعشرين حيث كانت الواحدة أفضل لانه يوجد بثلاثين درهما شاتان على ما يجب  
 من اكمال الاضحية في السن والكبر ولا يوجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الثانين أفضل ولو لم يوجد  
 بثلاثين كان شراء الواحدة أفضل كذا في الفتاوى الكبرى • نذر أن يضحي ولم يسم شاة عليه شاة  
 ولا يأكل منها وان أكل عليه قيمته ~~هكذا في الوجيز للكردي~~ • قال الله على أن أضحي شاة فضحي بدنة  
 أو بقرة ياز كذا في السراجية • والله أعلم

(الباب الثالث في وقت الاضحية)

وقت الاضحية ثلاثة أيام العاشر والحادي عشر والثاني عشر أولها أفضلها وآخرها أدونها ويجوز  
 في نهاها وليلها بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر الا انه يكره الذبح  
 في الليل وإذا شئت في يوم الاضحية فالمستحب أن لا يؤخر الى اليوم الثالث فان أخر يستحب أن لا يأكل منه  
 ويتصدق بالكل فيصدق بفضل ما بين المذبح وغير المذبح لانه لو وقع في غير وقته لا يخرج عن العهدة  
 الا بذلك كذا في محيط السرخسي • أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والكل يضحي بأربعة أولها  
 ثم لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان ثم تشريق والتضحية فيها أفضل من التصديق بمن الاضحية  
 لانها تقع واجبة أو سنة والتصدق تطوع محض فيفضل كذا في الهداية • والوقت المستحب للتضحية  
 في حق أهل السواد بعد طلوع الشمس وفي حق أهل مصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية • ولوديع والامام  
 في خلال الصلاة لا يجوز كذا إذا ضحي قبل أن يصدق قدر التشهد ولوديع بعد ما قد قدر التشهد وقبل السلام  
 قالوا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في خلال الصلاة لان الخروج من الصلاة  
 يصنع فرض عنده كذا في البدائع • وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين • ولو ضحي بعد ما سلم الامام  
 نسلمة واحدة جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان • لو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح  
 كذا في محيط السرخسي • ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في خزائن المفتين •  
 صلى الامام وضحو اثم علم أنه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو نذر كركر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة  
 لاتعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولونادى بالناس ليعيدوها فن ذبح  
 وقبل العلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعده يجوز هكذا في الوجيز للكردي •  
 اذا ترك الصلاة يوم النحر بعد زوال الشمس وعذر لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس وتجوز الاضحية في الغد وبعده  
 الغد قبل الصلاة لانه فات وقت الصلاة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلاة في الغد تقع قضاء كذا في محيط  
 السرخسي • وفي الواقعات لو أن بلدة وقعت في ساقطة ولم يبق فيها وال يصلي بهم صلاة العيد فضحو ابعده  
 طلوع الفجر جاز وهو المختار لان البلدة صارت في حق هذا الحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى • وعليه  
 الفتوى كذا في السراجية • ولوديع أضحية بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيمباري انه يوم عرفة ثم بين  
 أنه يوم النحر جازت الاضحية ولوديع قبل الصلاة وهو يرى أنه يوم النحر ثم بين أنه اليوم الثاني أجزاء عن  
 الاضحية أيضا كذا في الظهيرية • اذا استخلف الامام من يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج نفسه الى  
 الجبابة مع الاقوياء فضحي رجل بعد ما انصرف أهل المسجد قبل أن يصلي أهل الجبابة القياس أن لا تجوز  
 وفي الاستحسان تجوز وان ضحي بعد ما فرغ أهل الجبابة قبل أهل المسجد قبل في هذه الصورة يجوز قياسا  
 واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحدا قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذا اذا  
 ضحي رجل من القرية الذي صلى فأما اذا ضحي رجل من القرية الذي لم يصل فلم تجز أضحيته قياسا واستحسانا

قوله لم يجز ذبحه اذا ذبح  
 قبل الزوال وبعده يجوز  
 حال في رد المختار مقتضى  
 ما في البدائع عدم الاعادة  
 مطلقا ويدل عليه انه  
 في البدائع ذكر ما هنا من  
 التمسيل رواية أخرى  
 تأمل نظره

وفي الاماخي للزعراني اذا ضحي رجل من الناحية التي صلى فيها أو من الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط  
 والمستحب ذبحها بالنهار دون الليل لانه لا يمكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهر النيرة • وفي النوازل اذا  
 صلى الامام صلاة العيد يوم عرفة فضحي الناس فهذا على وجهين اما أن يشهد عنده شهود على هلال ذي الحجة  
 أو لم يشهدوا ففي الوجه الاول جازت الصلاة والتضحية لان النحر عن هذا الخطا غير ممكن والتدارك أيضا  
 غير ممكن غالبا فيحكم بالجو از صيانة لجمع المسلمين وفي جازت الصلاة جازت التضحية وفي الوجه الثاني لا تجوز  
 الصلاة والتضحية لانه لا ضرورة في التجوز ومتى لم تجز الصلاة لا تجوز التضحية وهما اذا لم تجز لضحي الناس  
 في اليوم الثاني فهذا على وجهين اما أن يصلي الامام في اليوم الثاني أو لم يصل ففي الوجه الاول لم يجز لانه  
 ضحي قبل الصلاة في يوم هو في وقت الصلاة وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين اما أن ضحي قبل الزوال أو بعد  
 الزوال فان ضحي قبل الزوال كان رجوا أن الامام يصلي لا يجزيه وان كان لا يرجو يجزيه وفي الوجه  
 الثاني وهو ما اذا ضحي الناس بعد الزوال يجزيه هذا كله اذا تبين انه يوم عرفة أما اذا لم تبين لكن شكوا فيه  
 ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لهم أن يضحو من الغد من أول الغد لانه لو تبين كان لهم ذلك  
 فهذا الحق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا به عند الاحتياط أن يضحو من الغد بعد الزوال لان رجاء  
 الصلاة انما يقطع من الغد بعد الزوال ~~هكذا في الذخيرة~~ • وفي الفتاوى العتبية ولو شهدوا بعد الزوال  
 ان هذا اليوم يوم الاضحي ضحو وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زاده  
 وان كان الرجل مسافرا وأمر أهله أن يضحو عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلاة الامام ~~هكذا~~  
 في التارخانية • والله أعلم

(الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان)

ولو أن رجلا من أهل السواد دخل مصر لصلاة الاضحية وأمر أهله أن يضحو عنه جاز أن يذبحوا عنه بعد طلوع  
 الفجر قال محمد رحمه الله تعالى أنظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية • وعن  
 الحسن بن زياد بخلاف هذا القول الاول أصح وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى • ولو كان الرجل  
 بالسواد وأهله بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلاة الامام وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وروى عنه ما أيضا ان الرجل اذا كان في مصر وأهله في مصر آخر فكتب اليهم ليضحو عنه فانه يعتبر مكان  
 التضحية فينبغي أن يضحو عنه بعد فراغ الامام من صلاته في المصر الذي يضحي عنه فيه وعن أبي الحسن انه  
 لا يجوز حتى يصلي في المصر من جميعا كذا في الظهيرية • ولو أخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلاة  
 العيد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يساح للمساقر قصر الصلاة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلاة العيد  
 والا فلا كذا في خزائن المفتين • ولو لم يضح حتى مضت أيام النحر فقد فاته الذبح فان كان أوجب على نفسه  
 شاة بعينها بأن قال لله على أن أضحي بهذه الشاة سواء كان الموجب فقيرا أو غنيا أو كان المضحى فقيرا أو قد  
 اشترى شاة بنية الاضحية فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية وان كان من لم يضح غنيا ولم يوجب على  
 نفسه شاة بعينها تصدق بقيمة شاة اشترى أو لم يشتر كذا في العتبية • يعتبر آخر أيام النحر في الفقر والغنى والموت  
 والولادة لو اشترى شاة للاضحية عن نفسه أو عن ولده فلم يضح حتى مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بذلك  
 الشاة أو بقيتها وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء هكذا في فتاوى قاضي خان • وان كان أوجب  
 شاة بعينها واشترى شاة لينضحي بها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولا يجوز الاكل منها فان  
 باعها تصدق بثمنها فان ذبحها وتصدق بثمنها جاز فان كانت قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو أكل كل منها  
 شيئا غرم قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء أيام النحر من العام القابل فضحي بها عن العام الماضي لم يجز فان  
 باعها بعد أيام النحر تصدق بثمنها فان باعها بما يغني الناس فيه أجزاء وان باعها بما لا يغني الناس فيه  
 تصدق بالفضل ~~هكذا في الظهيرية~~ • ولو أوصى بأن يضحي عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم يبين  
 الثمن أيضا جاز وتقع على الشاة بخلاف ما اذا وكل رجلا بأن يضحي عنه ولم يسم شيئا ولا ثمنها فانه لا يجوز كذا  
 في البدائع • ولو كان ومرا في أيام النحر لم يضح حتى مات قبل مضى أيام النحر سقطت عنه الاضحية حتى



لا يجب عليه الابناء ولو مات بعد مضي أيام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الابناء به هكذا في الظهيرية • مصري وكل وصيلا بأن يذبح شاة له ويخرج الى السواد فأخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يبعد من المصر قد يذبحها هناك ولو كان الموكل في السواد جازت أضحيته عنه ولو كان قد عاد الى المصر وعلم الوكيل بقدره لم تجز الاضحية عن الموكل بخلاف ولو لم يعلم الوكيل بعود الموكل الى المصر اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقال محمد لا تجزئه واختار قول أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجزئه كذا في الكبرى • والله أعلم

(الباب الخامس في بيان محل إقامة الواجب)

وهذا الباب مشغل على بيان جنس الواجب ونوعه وسنة وقدره وصفته

(أما جنسه) فهو أن يكون من الاجناس الثلاثة الغنم أو الابل أو البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر والانثى منه والخصى والفحل لانطلاق اسم الجنس على ذلك والعز نوع من الغنم والجاموس نوع من البقر ولا يجوز في الاضحية شيء من الوحشي فان كان متولدا من الوحشي والانثى فالعبرة للام فان كانت أهلية تجوز والا فلا حتى لو كانت البقرة وحشية والتور أهليا لم تجز وقبل اذ انزاع على شاة أهلية فان ولدت شاة تجوز الاضحية وان ولدت غلييا لا تجوز وقبل ان ولدت الرمكة من حمار وحشي حمارا لا يؤكل وان ولدت فرسا فحكمه حكم الفرس وان ضحك بظبية وحشية أنست أو بقرة وحشية أنست لم تجز (وأما سنه) فلا يجوز شيء مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية الا الثاني من كل جنس والابل الجذع من الضان خاصة اذا كان عظيما وأما معاني هذه الاسماء فقد ذكر القدوري ان الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة أشهر والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن أربع سنين والثني ابن خمس وتقدير هذه الاسماء بما قلنا يمنع النقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحك بأقل من ذلك شيئا لا يجوز ولو ضحك بأكثر من ذلك شيئا يجوز ويكون أفضل ولا يجوز في الاضحية حمل ولا جدي ولا عمول ولا فضيل (وأما قدره) فلا تجوز الشاة والمعز الا عن واحد وان كانت عظيمة سمينة تساوي شاتين مما يجوز أن ينضح بهما ولا يجوز بهير واحد ولا بقرة واحدة عن أكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة وأقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء (وأما صفته) فهو أن يكون سليما من العيوب الفاحشة كذا في البدائع • ويجوز بالجماء التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن كذا في الكافي • وان بلغ المكسر المشاش لا يجزيه والمشاش رؤس العظام مثل الركتين والمرقتين كذا في البدائع • ويجوز المجبوب العاجز عن الجماع والتي بها السعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنهما والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد وفي الاجناس وان كانت للشاة لها البية صغيرة خلقت بشبه الذنب تجوز وان لم تكن لها البية خلقت كذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في الخلاصة • ولا تجوز العمياء والعوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها وهي التي لا تقدر أن تمشي برجلها الى المذبح والمریضة البين مرضها ومقطوعة الاذنين والالية والذنب بالكلية والتي لا أذن لها في الخلقة وتجزئ السكاء وهي صغيرة الاذن فلا تجوز مقطوعة احدى الاذنين بكلاهما والتي لها اذن واحدة خلقة ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين ذكر في الجامع الصغير ان كان الذاهب كثيرا يمنع جواز التضحية وان كان يسيرا لا يمنع واختلف أصحابنا بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربع روايات وروي محمد رحمه الله تعالى عنه في الاصل وفي الجامع انه اذا كان ذنب الثلث أو أقل جاز وان كان أكثر لا يجوز والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان • وانما يعرف ذهاب قدر النصف أو الثلث من العين بأن تشد العين المعيبة بعد أن لا تغتلف الشاة يوما أو يومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأت من موضع أعلم ذلك الموضع ثم تشد عينها العجيبة ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى اذا رأت من مكان أعلم ذلك المكان ثم يقدر ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقي الثلثان وان كان نصفها فقد ذهب النصف وبقي النصف كذا في الكافي • وأما الهنماء وهي التي لأسنان لها

فان كانت ترى وتغلق جازت والا فلا كذا في البدائع • وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي • وتجوز التولاء وهي المجزولة الا اذا كان ذلك يمنع الرعي والاعتلاف فلا تجوز وتجوز الجرباء اذا كانت نسيئة فان كانت مهزولة لا تجوز وتجزئ الشرفاء وهي مشقوقة الاذن طولاً والمقابله أن يقطع من مقدم أذنها شيء ولا يسان بل يترك معلقا والمدايرة أن يفصل ذلك بمنزلة الاذن من الشاة وما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينضح بالشرفاء والمقابله والمدايرة والخرفاء فالنهي في الشرفاء والمقابله والمدايرة محمول على التدب وفي الخرفاء على الكثير على اختلاف الاقوال في حد الكثير كذا في البدائع • ولا تجزئ الجذعاء وهي مقطوعة الاذن كذا في الظهيرية • والحولاء تجزئ وهي التي في عنقها حول وكذا المجزورة وهي التي جزئ صوفها كذا في فتاوى قاضي خان • ولا تجوز الخذاء وهي المقطوعة ضرعها ولا المصرة وهي التي لا تستطیع أن ترضع فصيلها ولا الخذاء وهي التي ليس ضرعها كذا في محيط السرخسي • وفي البيعة كتبت الى أبي الحسن علي المرتضى في "ولو كانت الشاة مقطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها" فقال نعم ان كان لا يخل بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز التضحية بها كذا في التتارخانية • وقطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف كذا في القنية • والتي للسان لها في الغنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة • وسئل عمرو بن الحافظ عن الاضحية اذا كان الذاهب من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون مانعا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا على النجاسات في البدن أم لا يجمع كما في الخروقي والخفين قال لا يجمع وسئل أيضا عن قطع بعض لسان الاضحية وهو أكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال لا كذا في التتارخانية • ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها فان كانت الجلالة ابلا غنمك أربعين يوما حتى يطيب لها والبقر عشرين يوما والغنم عشرة أيام والدجاجة ثلاثة أيام والعصفور يوما كذا في فتاوى قاضي خان • ولا تجزئ الجفاه التي لا تنقي ويستوى أن يشترها كذلك أو صارت عنده كذلك وهو موسر أما اذا كان معسرا أجزأه لانه لا واجب في ذمته بل يثبت الحق في العين فيه أذى العين على أي خلقه كانت كذا في المبسوط • فان كانت مهزولة فيها بعض الشعر جاز يروي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى ولو كانت مهزولة عند الشراء فسمت بعد الشراء جاز كذا في فتاوى قاضي خان • ومقطوعة رؤس ضرعها لا تجوز فان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز اذا لم تكن لها احدى حلتها خلقة أو ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم تجز وفي الابل والبقر ان ذهبت واحدة تجوز وان ذهبت اثنتان لا تجوز كذا في الخلاصة • وفي الخنزيرة لا يجوز مستطوع احدى القوائم الاربع كذا في التتارخانية • لا تجوز التضحية بالشاة الخنثى لان لها لا ينضح تناثر شعر الاضحية في غير وقتها يجوز اذا كان لها انثى أي غنم كذا في القنية • والشطور لا تجزئ وهي من الشاة ما انقطع اللبن عن احدى ضرعها ومن الابل والبقر ما انقطع اللبن عن ضرعها مالا لكل واحد منهما أو ربع أضرع كذا في التتارخانية • ومن المشايخ من يذكر لهذا الفصل أصلا ويقول كل عيب يزيل المنفعة على الكمال أو الجاهل على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع ثم كل عيب يمنع الاضحية ففي حق الموسر يستوى أن يشترها كذلك أو يشترها وهي سليمة فصارت معيبة بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط • ولو اشترى رجل أضحية وهي سمينة فجفت عنده حتى صارت بحيث لو اشترها على هذه الحالة لم تجزته ان كان موسرا وان كان معسرا أجزأه اذا لا اضحية في ذمته فان اشترها للاضحية فقد تعينت الشاة للاضحية حتى لو كان الفقير أوجب على نفسه أضحية لا تجوز هذه ولو اشترى أضحية وهي صحيحة العينين ثم أعورته عنده وهو موسر أو قطعت أذنها كلها أو ألبتها أو ذنبها أو انكسرت رجلها فلم تستطع أن تمشي لا تجزئ عنه وعليه مكانها أخرى بخلاف الفقير وكذلك لو ماتت عنده أو مرقرت ولو قدم أضحية لذبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فانكسرت رجلها ثم ذبحها على مكانها أجزأه وكذلك ان انفلتت عنه البقرة فأصاب عينها فذهبت والقياس أن لا تجوز وجه القياس أن هذا عيب دخلها قبل تعيين القرية بها فصارت كالوكان قبل حال الذبح وجه الاستحسان أن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لان الشاة تضطرب

قوله والدجاجة الخ - هـ -  
فائدة ذكرت تحميها بالعبارة  
المنقولة عن الحاشية والا  
فلا يجوز ذلك في الاضحية  
كلا لا يخفى اهـ مصححه

قوله لا تنقي ما أخذ من  
التي بكسر النون واسكان  
القاف هو المخ أي لا يخ لها  
كذا في رد المحتار وسيأتي  
قرينة تفسير التي بالخ هـ  
مصححه

قوله لان لها لا ينضح من  
باب جمع وهذا التاميل  
ان دفع ما أورده ابن وهبان  
من أنم لا تخلو اتماما كون  
ذكر أو أنثى وعلى كل تجوز  
اهـ مصححه



فلقها العيوب من اضطرارها وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لو عالج أضحية ليندبها  
ذكرها وأعوذت فذبحها ذلك اليوم أو من الغد فانه يجزى كذا في البدائع • مسجعة من الرجال اشترى  
بقرة بخمسة درهما ولاضحية وسبعة آخرون اشترى سبع شياه بمائة درهم تكلموا أن الأفضل هو الأول  
أو الثاني واختار أن الأفضل هو الثاني كذا في الفتاوى الكبرى • عشرة نفر اشترى من رجل عشر شياه  
بمائة ففعل البائع بت هذه العشرة لكل شاة عشرة دراهم فقالوا اشترىنا فاصارت العشرة مشتركة بينهم  
وأخذ كل واحد منهم شاة وضي عن نفسه بآزقان ظهر منها شاة عوراء فأنكر كل واحد من الشراكاة أن تكون  
العوراء له لا يجوز فضحية لهم لأن تسع شياه عن عشرة نفر لا يجوز هكذا في فتاوى قاضي خان • والخمس  
أفضل من الفعل لأنه أنيب لها كذا في المحيط • اختلف المشايخ أن البدنة أفضل أم الشاة الواحدة قال  
بعضهم إن كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل لأن الشاة كلها فرض والبدنة سبعها فرض  
والباقي يكون فضلا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البدنة أفضل لأنها أكثر لحما من الشاة وما قالوا  
أن البدنة يكون بعضها فضلا فليس كذلك بل إذا انحوت عن واحد كان كلها فرضا وشبهه بالقراءة في الصلاة  
لو اقتصر على ما تجوز به الصلاة جاز ولو زاد عليه يكون الكل فرضا قال الشيخ الإمام أبو حنيفة الكبير  
إذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة أفضل لأن لحما أطيب كذا في الظهيرية • والشاة أفضل من  
سبع البقرة إذا استويا في القيمة والحم لأن لحم الشاة أطيب وإن كان سبع البقرة أكثر لحما فسبع البقرة أفضل  
والحاصل في هذا أنهم إذا استويا في اللحم والقيمة فأطيبهما لحما أفضل وإذا اختلفا في اللحم والقيمة فالأفضل  
أولى فالفعل الذي يساوي عشرين أفضل من خصي خمسة عشر وإن استويا في القيمة والفعل أكثر لحما  
فالفعل أفضل والآخر من البقرة أفضل من الذكرا إذا استويا لأن لحم الأنثى أطيب والبقرة أفضل من شياه  
إذا استويا وسبع شياه أفضل من بقرة كذا في فتاوى قاضي خان • والكبش والتجعة إذا استويا  
في القيمة واللحم فالكبش أفضل وإن كانت التجعة أكثر قيمة أو لحما فهي أفضل كذا في الذخيرة • شراء  
الاضحية بشرة أولى من أن تصدق بألف كذا في الفتاوى الكبرى • وفي أصول التوحيد للإمام الصغار  
والضحية بالذبيحة والذبيحة في أيام الاضحية من الأضحية عليه لا عساره شياه بالضعفين من ربه لأنه  
من رسوم الجحوس كذا في الخلاصة • ومن الأضحية عليه لا عساره لو ذبح دجاجة أو ديك بأكبره كذا  
في وجيز الكردي • والنسب أن تكون الاضحية أمها وأحسنها وأعظمها وأفضل الشاة أن تكون  
كباشا أملى أقرن موجوا وأن تكون أمه الذبيحة حاتمة من الحديد ونسب أن يتربص بعد الذبح جدر  
ما يردو بسكن من جميع أعضائه وتزول الحياة من جميع جسده ويكره أن يضي ويبلغ قبل أن يرد  
هكذا في البدائع • والأفضل أن يذبح أضحية يده أن كان يحسن الذبح لأن الأولى في القرابات أن يتولى  
نفسه وإن كان لا يحسنه فالأفضل أن يستعين بغيره ولكن ينبغي أن يشهد هاتفه كذا في الكافي • قال  
ولو أمر بموجوبه سافذبح أضحية لم يجز لأن هذا الضاد لا تقرب فان ذبيحة الجوسي لا تؤكل ولو أمر بوجوبها  
أو قصر أيا بذلت أجزأه لأنها من أهل الذبح ولكنه مكروه لأن هذا من عمل القرية وفعله ليس بقربة كذا  
في المبسوط • ويستحب أن يأكل من أضحية ويطلع منها غيره والأفضل أن تصدق بالثلث ويتخذ الثلث  
ضيافة لأقاربه وأصدقائه ويذكر الثلث ويطلع الثمن واقف جميعا كذا في البدائع • ويجب منها ماشاء  
لأنه في التقير والمسلم والذبيحة كذا في الضيافة • ولو تصدق بالكل جاز ولو جسد الكل لنفسه جاز وله أن  
يذكر الكل لنفسه فرق ثلاثة أيام إلا أن أضاعها والتصدق بها أفضل إلا أن يكون الرجل ذاعمال وغير  
موسع المال فإن الأفضل له حثثته أن يذبحه له باله ويوسع عليهم كذا في البدائع • إن وجبت بالنذر فليس  
لصاحبها أن يأكل منها شيئا ولا أن يطمع غيره من الأغنياء سواء كان الناذر غنيا أو فقيرا لأن مبيها التصديق  
وليس له تصديق أن يأكل صدقة ولا أن يطمع الأغنياء كذا في التبيين • وآه في الاضحية المذكورة سواء كانت  
من الفتي أو الفقير فليس له أن يأكل ولا أن يوزن كل الفتي هكذا في النهاية • روى بشر بن ولید عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له ثمة من الغنم وهو العاشر فذبحه عشر من الغنم عن نفسه وعن عياله  
ولا ينوي شاة بينهما الكزبي روى العشرة فشمع وعنه جز في الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

قوله ومن لا أضحية عليه  
لا عساره الخ كذا في جميع  
الصحاح المخطوطة والقلم وأما  
في نسخة الطبع الهندي  
فلا وجود لهذه العبارة فيها  
وهو الأصوب للاستقناء  
عنها عبارة الخلاصة السابقة  
اه محصية

قوله وأما في الاضحية  
المتدورة الخ ساقط من نسخة  
الطبع الهندي وموجود  
في نسخ الخط والمصواب  
حذفه لأنه تكرار مع ما قبله  
من غير فائدة كما لا يخفى  
اه محصية

تعالى كذا في المحيط • والله أعلم

(الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع بها)

ويستحب أن يربط الاضحية قبل أيام النحر بأيام وأن يقدحها ويحلبها وأن يسوقها إلى المنكس وقاجيلا  
لا عسقا وأن لا يجز برجلها إلى المذبح كذا في البدائع • وإذا ذبحها تصدق بحلبها أو قلاؤها كذا  
في السراجية • ولو اشترى شاة للاضحية بكره أن يحلبها أو يجز صوفها فينتفع به لأنه عينه القرية فلا يحل  
له الانتفاع يجز من أجره قبل إقامة القرية بها كما لا يحل له الانتفاع بلحمها إذا ذبحها قبل وقتها ومن  
المشايع من قال هذا في الشاة المذكورة ببيعها من المعسر والموسر وفي الشاة المشتراة للاضحية من المعسر  
فأما المشتراة من الموسر للاضحية فلا بأس أن يحلبها أو يجز صوفها كذا في البدائع • والصحيح أن الموسر  
والمعسر في حلبها أو جز صوفها سواء هكذا في الضيافة • ولوحلب اللبن من الاضحية قبل الذبح أو جز صوفها  
يصدق به ولا ينتفع به كذا في الظهيرية • وإذا ذبحها في وقتها جاز له أن يحلب لبنها أو يجز صوفها وينتفع به  
لأن القرية أقيمت بالذبح والانتفاع بعد إقامة القرية مطلقا لا كل كذا في المحيط • وإن كان في ضرعها لبن  
ويضاف ينفع ضرعها بالماء البارد فإن تقلص والاحلب وتصدق ويكره كويها واستعمالها كما في الهدى  
فإن فعل ففقد قيمته التصديق بما نقص وإن أبرها تصدق بأجرها • ولو اشترى بقرة حلوبه وأوجبه لأضحية  
فأكتب ما لا من لبنها تصدق بمثل ما كتب ويصدق بروثها فإن كان يعلقها فأكسب من لبنها  
أو انتفع من روثها فله ولا يصدق بشيء كذا في محيط السرخسي • ويصدق بحلبها أو بعمل منه نحو غراب  
وجراب ولا بأس بأن يشتري به ما ينتفع بعينه مع بقائه استحسانا وذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع به  
الأبعد الاستئثار نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله واللحم بمنزلة الجلد  
في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الأبعد الاستئثار ولو باعها بالدرهم لبيعه تصدق بها بآز لانه قرية  
كالصدق كذا في التبيين • وهكذا في الهدية والكافي • ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا لا يجوز  
ولو اشترى بلحمها جرابا جاز ولو اشترى بلحمها الجراب فالأول الأسخ في هذا أنه يجوز بيع المأكول  
بأكل كولا وغير المأكول بغير المأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول  
هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان • ولو أدخل جلد الاضحية في قرطالة أو جعله جرابا ان استعمال  
الجراب في أعمال منزلة جاز ولو أبر لا يجوز وعليه أن يصدق بالاجر وأما القرطالة ان استعمالها في منزله أو  
أعارجا وإن أبرها حل بطيب له الاجر قالوا ينظر ان كانت القرطالة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر  
وإن كانت خلقا مخزقا يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما إذا أبرها بدنتين يلزمه التصديق بدنتي  
لأن القرطالة إذا كانت جديدة لا يحتاج في الانتفاع بها إلى الجلد فيكون الجلد مباحا لها ويكون كل الاجر بازا  
القرطالة أما إذا كانت خلقا يحتاج في الانتفاع بها إلى الجلد فكان نصف الاجر للقرطالة ونصف الاجر للجلد  
والقرطالة الكوارة كذا في الظهيرية • ولا يحل بيع شعها وأطرافها ورأسها وصوفها وبرها وشعرها  
ولبنها الذي يحلب منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع به إلا باستئثاره من الدرهم والدنانير  
والمأكولات والمشروبات ولا أن يعطى أجر الجزاء والذبايع منها فان باع شيئا من ذلك بما ذكرنا فقد  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ ويصدق بثمنه كذا  
في البدائع • إذا أخذ شيئا من الصوف من طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام النحر لا يجوز له  
أن يطره ذلك الصوف ولا أن يبيع لا حشد بل يصدق بذلك الصوف على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان •  
في أضاحي الزعفراني فإن ولد ولد ذبيحة أو ولدها معهما من أصحابنا من قال هذا في المعسر الذي وجبت  
بأجابه أما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فإن ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام أو بعده جاز  
ولو لم يذبحه وتصدق به جاز في أيام الاضحية وفي المتقى لو تصدق بالولد جاز في أيام النحر فعليه أن  
يصدق بقيمته وإن باع الولد في أيام الاضحية تصدق بثمنه فإن لم يبيعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه أن

قوله والاصح في هذا الخ  
عبارة الخلاصة والاصل  
في هذا الخ وتأمل اه محصية

قوله والقرطالة الكوارة  
الذي في القاموس القرطالة  
كقشر شبة عدل حمار  
كالقرطالة بالكسر  
واحدة القرطال اه نقله  
محصية



يتصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد مع الام ياكل من الام والولد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يأكل من الولد فان أكل تصدق بقيمة ما أكل والتصدق بالولد حيا أحب الي كذا في الخلاصة • ولوباغ الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ويشتري بغيره أخرى ويتصدق بفضل ما بين القيمتين أضحية خرج من بطنها ولحقى قال عائشة العلاء يفل بالولد ما يفل بالام فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته ولدا الاضحية لا يجوز صوفه ولا شعره كذا في السراجية • وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل أضحية لا يجوز وعليه أخرى لعامة الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم

• (الباب السابع في التضحية عن الغير وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه) •

ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمر ذلك الغير أو بغير أمره لا تجوز لانه لا يمكن تجوز التضحية عن الغير الا باثبات الملك لذلك الغير في الشاة ولين ثبت الملك له في الشاة الا بالقبض ولم يوجد قبض الا امره هنا لا بنفسه ولا بتأنيبه كذا في الذخيرة • ولودع أضحية غيره عن المالك بغير أمره صر يحاقب عن المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا أطلق هنا ولم يقيد بما اذا أضحي المالك للتضحية وقيد به في الاجناس والمختار هو الاول كذا في الغائية • ولو ضحى بيده عن نفسه وعمره وأولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الاضحية ان كان أولاده صفارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانوا أكارا ان فعل يأمرهم جاز عن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم لا تجوز عنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يأمر صار لمصار الكل لحاق في قول الحسن بن زياد اذا ضحى بيده عن نفسه وعن نخبة من أولاده الصفار وعن أم ولده بأمرها أو بغير أمرها لا تجوز عنه ولا عنهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضي خان • رجل ذبح أضحية غيره عن نفسه بغير أمره فان ضمه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر أن الاراقة حصلت على ملكه وان أخذها مذبوحة تجزى عن المالك لانه قد نواها فليس يضرمه ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي • واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه مع غمها ولا ضمان عليهما استحسانا وبأخذ كل واحد منهما ما لو ضحى من صاحبه ولا يضمنه فان كان قد أكل كل واحد منهما صاحبه ويجزى عما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن صاحبه قيمة شاة ثم يتصدق بتلك القيمة ان كانت انقضت أيام النحر لا تبديل عن اللحم كذا في الكافي • وفي الروضة رجلان أدخلا شاة بينهما مر بطام غلطا فاذى كل واحد منهما شاة واحدة معينة وزكاشاة لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها لبيت المال والتى تنازعا فيها بينهما نصفان ولا تجزى الاضحية عنهما ولو كانت بذنة أو بقرة جاز عنهما وهو الاصح أربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبوه على بيت فحات واحدة لا يدري ان هي تباع هذه الاغنام جلة وتشتري بغيرها أربع شاة لكل واحد منهم شاة ثم يوك كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منها ويحل كل واحد منهم أصحابه أيضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في الخلاصة • اذا ربطوا ثلاث أضحيات في رباط واحد ثم وجدوا ابو واحدة عيبا بيع جواز التضحية وأنها ككل واحد أن تكون له المعية وتنازعوا في الآخرين فالمعية لبيت المال ويتضى بالآخرين بينهم أثلاثا كذا في التارخانية • رجل اشترى شاة ثم اشترى فاسدا فذبحها عن الاضحية جاز وللبائع الخيار فان ضمه قيمتها فلا شيء على المشتري وان أخذها مذبوحة قبل على المشتري أن يتصدق بقيمتها حيا لان القيمة سقطت عن المشتري حيث أخذها مذبوحة فكأنه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المشتري أن يتصدق بأكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليه اذ بوجه من القيمة التي وجبت عليه أوباعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية • ولو وهب له شاة فامدة فضحى بها فالوهاب بالخيار ان شاء ضمه قيمتها حيا ويجوز الاضحية وبأكل منها وان شاء استردّها واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهب له قيمتها فيصدق بها اذا كان بعد مضي وقت

نقوله لانه لا يبدل عن اللحم فصار كالوباغ لان التضحية لما وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن أكل لم أضحية غيره فالمحكم فيه • فاذا ذكرناه دابة أقول ومقتضى قوله لانه لا يبدل عن اللحم الخ أن التضحية لقيمة اللحم لا لقيمتها حيا ولذا وقعت عن المالك كذا في رد المختار نقلا عن معجمه

الاضحية وكذلك المريض مرض الموت ولو وهب شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحى بها الموهب له فالغرماء بالخيار ان شاءوا استردوا عينا وعليه أن يتصدق بقيمتها وان شاءوا ضموا قيمتها فتجوز الاضحية لان الشاة كانت مضمونة عليه فاذا ردها فقد أسقط الضمان عن نفسه كذا في البدائع • ولو اشترى شاة بثوب فضحى بها ثم وجد البائع بالتوب عيبا فرده فهو بالخيار ان شاء ضمه قيمة الشاة ولا يتصدق المضحى ويجوز له الاكل وان شاء استردّها ناقصة مذبوحة فبعد ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب أكثرية صدق بالتوب كأنه باعها بالتوب وان كانت قيمة الشاة أكثر منه يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت مضمونة عليه فبردها أسقط الضمان عن نفسه كأنه باعها بثمن ذلك القدر من قيمتها ولو وجد بالشاة عيبا فالبايع بالخيار ان شاء قبلها ورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الا حصة النقصان لانه لم يوجب النقصان على نفسه وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب ولا يتصدق المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل في القرية وانما دخل في القرية ما ذبح وقد ذبح ناقصا الا في جزاء العيب فانه ينظر ان لم يكن مع هذا العيب عدل للصيد فعليه أن يتصدق بفضل كذا في شرح الطحاوي • رجل وهب لرجل شاة فضحى بها الموهب له أو ذبحها لمتعة أو جزاء صيد ثم رجع الوهاب في الهبة مع الرجوع وجازت الاضحية والمتعة وعن أبي يوسف انه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهب له في الاضحية والمتعة أن يتصدق بشيء كذا في الظهيرية • مريض وهب لآخر شاة فضحى بها الموهب له ثم مات المريض من مرضه ولا مال له غيرها فللورثة أن يضمنوه ثلثي قيمتها حيا أو يأخذوا ثلثها مذبوحة وعلى الموهب له أن يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه الاضحية في الوجهين لانه ضحى بملك نفسه كذا في محيط السرخسي • وفي فتاوى أهل سمرقند رجل اشترى خمس شياه في أيام الاضحية وأراد أن يضحي بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحد منها يوم الاضحية بغير أمره بنية الاضحية يعني أضحية صاحب الشاة فهو ضامن لان صاحبها لم يعينها لم يأذن بذبح عينا دلالة كذا في الذخيرة • في المشتري لو غصب أضحية غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة لصاحبها أجزأه ما منع لانه ملكها سابق الغصب كذا في الخلاصة • لو غصب من رجل شاة فضحى بها لا يجوز وصاحبها بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وضمنه النقصان وان شاء ضمه قيمتها حيا فصير الشاة ملكا للغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استحسانا وكذا لو اشترى شاة فضحى بها ثم استحقها رجل فان أجاز البيع جاز وان استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي • ولو أودع رجل رجلا شاة فضحى بها المستودع عن نفسه يوم النحر فاختر صاحبها القيمة ورضي بها فأخذها فانها لا تجزى المستودع عن أضحية وكل جواب عرقه في الودعية فهو الجواب في العارية والاجارة بأن استعار ناقعة أو ثورا أو بقرا أو استأجره فضحى به انه لا يجوز عنه عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمه القيمة كذا في البدائع • ولو كانت الشاة رهنه فضحى بها ثم ضمه لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة • رجل دعا قصابا ليضحي له فضحى القصاب عن نفسه فهو عن الأمر كذا في السراجية • اشترى أضحية وأمر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح قيمة الشاة للأمر ويشتري الا بغيره شاة ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل هذا اذا كانت أيام النحر باقية وان مضت أيام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان • ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمر رجل رجلا أن يذبح شاة فله بذبحها المأمور حتى باعها الأمر ثم ذبحها فالأمر مريض ولا يرجع بما ضمن على الأمر علم بالبيع أو لم يعلم أما اذا علم فظاهر وأما اذا لم يعلم فلا نعمة ما غتره لانه حين أمره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات المناطقي • وفي الاجناس ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أمر الرجل غيره بذبح شاة وقد كان الأمر باعها فذبحها المأمور وهو يعلم بالبيع فان لم يشتري أن يدفع الثمن ويتبع الذابح فيضمنه قيمتها ولم يكن للذابح أن يرجع على الأمر قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري أن يضمنه القيمة على فقار لانه لو ضمنه كان له أن يرجع على الأمر فكأنه هو فعل ذلك فينقص البيع كذا في الذخيرة والمحيط • فان اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم أشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينبغي أن يوك كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح شاة غيره بأمره جاز رجل أراد أن يضحي



فوضع صاحب الشاة يده على السكين مع يد القصاب حتى تعاون على الذبح قال الشيخ الامام يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك أحدهما التسمية لا يجوز كذا في الظاهرية • والله أعلم

(الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا)

يجب أن يعلم أن الشاة لا تجزى الا عن واحد وان كانت عظيمة والبقرة والبعير يجزى عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع الزيادة ولا يمنع النقصان كذا في الخلاصة • لا يشارك المنحى فيما يحتمل الشركة من لا يريد القرية رأسا فان شارك لم يجز عن الاضحية وكذا هذا في سائر القرب اذا شارك المتقرب من لا يريد القرية لم يجز عن القرية ولو أرادوا القرية الاضحية أو غيرها من القرب أجزأهم سواء كانت القرية واجبة أو تطوعا أو وجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهات القرية أو اختلفت بأن أراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم هدى الاحصار وبعضهم كفارة عن شيء أصابه في أحراره وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة أو القربان وهذا قول أصحابنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وكذلك ان أراد بعضهم العقيقة عن ولد ولده من قبل كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادر الضحايا ولم يذكر ما اذا أراد أحدهم الولية وهي ضيافة التزويج وينبغي أن يجوز وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروى عنه أنه قال لو كان هذا من نوع واحد لكان أحب اليّ وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وان كان كل واحد منهم ميبيا أو كان شريك السبع من يريد اللحم أو كان نصرانيا ونحو ذلك لا يجوز لآخرين أيضا كذا في السراجية • ولو كان أحد الشركاء ذميا كأيما وغير كأي وهو يريد اللحم أو يريد القرية في دينه لم يجزهم عندنا لان الكافر لا ينطق منه القرية فكانت نيته ملققة بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو أراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك اذا كان أحدهم عبدا أو مذبذبا أو يريد أضحية كذا في البدائع • ولو اشترى بقرة يريد أن يضحي بها ثم اشترك فيها ستة يكره ويجزى به لانه بمنزلة سبع شياء حكاه الأنا يريدين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك قبل أن يشترها كان أحسن وهذا اذا كان موسرا وان كان فقيرا معسر انقصد أو جب بالنسبة فلا يجوز أن يشرك فيها وكذا لو اشترك فيها ستة بعد ما أوجبها لنفسه لم يسهل لانه أوجبها كلها لله تعالى وان اشرك لجاز ويصح ستة أسباعها وقيل في الغنى انه يتصدق بالثلث اشترك ثلاثة بقره لواحد ثلاثة أسباعها وللآخرين لكل واحد سبعة أخفاف من له ثلاثة أسباعها وترك ابنا وفتا صغيرين وترك ستمائة درهم مع حصه البقرة فضحي الوصي عنهما حصه الميت من البقرة لا تجزى عنهم لان نصيب الابنة صار لجالا لانها فقيرة لانها أصابت من ميراث الاب أقل من مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصه البقرة جازت عنهم لانها غنية كذا في محيط السرخسي • وان اشترك خمسة في بقرة فجاء رجل فسا لهم الشركة فيها فأجاباه أربعة منهم وامتنع الواحد فضحوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الأربعة يملك أكثر من السبع فخذها من خمسة وعشرين حاجتنا الى حساب خمسة ولا أربعة أخماسه خمس أما الخمس فلان الشركة خمسة فكان نصيب كل واحد منهم خبثا وأما الأربعة الأبخاس فلان الأربعة لما أجابوه فقد جعلوا مساويا أنصبا بهم وهي أربعة أخماس بين خمسة وأقله خمسة وعشرون لكل واحد من الشركة خمسة فاذا أجابه الأربعة فقد جعلوا أنصبا بهم بين خمسة لكل واحد أربعة وأربعة أسهم من خمسة وعشرين أكثر من السبع وذلك سهل معرفته بالبط والتجسس كذا في الظاهرية • ولو كانوا ستة فاشترك خمسة منهم واحد أو ابني الواحد لم يجز لان نصيبه أقل من السبع لان أصل حساب ستة وثلاثون لكل واحد ستة فيكون خمسة وثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين أقل من السبع ثلاثة نفر اشتركوا في بقرة فاشترك أحدهم رجلا في الربع جاز والثلث بينهما فان لانه جعله مثلا لكل واحد منهم ولم يصح الجعل في نصيب الشركاء فصح في نصيبه كذا في محيط السرخسي • ولو اشترى ثلاثة واشترك واحد رجلا في نصيبه فالثالث بينهما وجازت القرية وان اشرك في السبع جاز ان أجاز شركاؤه وعند عدم الإجازة لم يسع نصيبه فلم يجز وان أجاز واحد لم يسع نصيبهما فلا يجوز ولو اشترى اها واحد واشترك مبيعة لم تجز الاضحية وتصدق بقيمة سبعة اذا مضت الايام وليس على شركائه

أن يتعد قواشيو ولو قال لسنة أشرككم فقبل أحدهم فله السبع ويجوز ولو كان نصف البقرة لواحد والنصف لآخرين فضاءت فاشترى واخرى أثلاثا ثم وجدت الاولى فان كانت الثانية أقل من ثلاثة أسباع الاولى تصدقوا بما بين ذلك كذا في التارخانية • ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها العامه هذا وستة أسباعها عن السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية كذا في خزائن المفتين • وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الذي صار ديناعليه وبعضهم الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب عن نوى الواجب عن عامه ذلك وتكون تطوعا عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاة وسطا لما مضى كذا في فتاوى فاضل خان • واذا كان الشركاء في البدنة أو البقرة ثمانية لم يجزهم لان نصيب أحدهم أقل من السبع وكذلك اذا كان الشركاء أقل من الثمانية الا أن نصيب أحدهم أقل من السبع بأن مات الرجل وترك امرأه وابنا وبقرة فضحي بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة أقل من السبع فلم يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن أيضا كذا في الذخيرة • وفي أضاحي الزعفراني ولو كانت البدنة أو البقرة بين اثنين فضحيا بها اختلف المشايخ فيه واختار انه يجوز ونصف السبع تسع فلا يصير لهما قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهذا اختيار الامام الوالد هو واختار الفقهاء أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة • وان دفع أحدهم ثلاثة دنانير ونصف والاخر دينا رين ونصف والاخر دينا راجزت عنهم لان أقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع أحدهم دينا رين والثاني دينا رين ونصف والثالث ثلاثة دنانير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنانير ونصف جازت عنهم لان أقل النصيب هو السبع كذا في محيط السرخسي • واذا اشترى سبعة بقره ليفضوها فأتت أحد السبعة وقالت الورثة وهم يكاد يحولها عنه وعنكم جاز استصافنا ولو ذبح الباقيون بغير إذن الورثة لا يجزى لانه لم يقع بعضها قرية لعدم الإذن منهم فلم يقع الكل قرية ضرورة عدم التجزى كذا في الكافي • ولو أن ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية أحدهم عشرة والاخر بعشرين والاخر ثلثين وقبلة كل واحدة مثل غنما فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بينهما واسططوا على أن يأخذ كل واحد منهم شاة فضحي بها أجزأهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وان أذن كل واحد منهم لصاحبه أن يذبحها عنه أجزأهم ولا شيء عليهم كذا في البنايع • ولو اشترى عشرة عشر أغنام بينهم فضحي كل واحد واحد جاز ويقسم اللحم بينهم بالوزن وان اقتصوا ومجازفة يجوز اذا كان أخذ كل واحد شاة من الرأس أو الكارع أو الرأس أو الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحي كل واحد واحد ورضوا بذلك جاز كذا في خزائن المفتين • وفي الأضاحي للزعفراني اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحوا بها كذلك فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء شياه على أن يكون لكل واحد شاة ولكن لا بعينها فان كان المراد هو الثاني فجاز في الجواب باتفاق الروايات لان كل واحد منهم يصير مضحيا شاة كاملة وان كان المراد هو الاول فجاز كرم الجواب على احدي الروايتين فان الغنم اذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذكري بعض المواضع انه لا يجوز كذا في المحيط • شاتان بين رجلين ذبحا هما عن نكحهما أجزأهما بخلاف العبد بين اثنين اعتقاهما عن كفارتيهما لا يجوز ابل بين اثنين ذبحا بها فان كان لاحدهما سبع أو سبعان والباقي لا يخرج يجوز وان كان بينهما نصفان فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين • والله أعلم

(الباب التاسع في المتفرقات)

اشترى شاتين للاضحية فضاءت احداهما فضحي بالثانية ثم وجدها في أيام النحر أو بعد أيام النحر فلا شيء عليه سواء كانت هي أرفع من التي ضحي بها أو أدون منها كذا في المحيط • ولو وكده بأن يشترى له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بلبقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لم يضر الأمر وان وكده بأن يشترى له كبشاً أو قرن أعين للاضحية فاشترى كبشاً أجسم ليس أعين لا يلزم الأمر لان هذا ما رغب فيه الناس للاضحية فخاف

قوله اشترى كل واحد منهم شاة أي وأوجب كل منهم شاة كما في التارخانية ويبدو يظهر وجه لزوم التصديق الا في قوله وقبلة كل واحدة مثل غنما فلو أن زيد أو أنقص تصدق باعتباره فيما يظهر قوله حتى لا يعرف كل شاته بأن كانوا في ظلمة مثلا والا فعدم التمييز والحالة ما ذكر بعيد قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين لاحتمال أنه ذبح ما اشترى بعشرة وكذلك صاحب العشرين فيتصدق بعشرة ليرى كل منهم ما يقبضها أو وجبه وأما صاحب العشرة فأيا ذبح يرى يقبضها قوله أجزأهم لانه يصير كل من ذبح منهم شاة غيره وكذا عن صاحبها كذا في رد المحتار نقله مصححه







أوقاسا كذا في جواهر الاخلاص . قال محمد رحمه الله تعالى واذا حضر المسافر الصلاة  
 لم يجد ماء الا في اناه فأخبره رجل أنه قد روي عنده مسلم مرضى لم يتوضأ به وكذلك اذا كان  
 الخبير عبدا أو أمة أو امرأة حرة هذا اذا كان الخبير عدلا وان كان الخبير فاسقا أو مستورا نظر فيه  
 فان كان أكبر رايه انه صادق يتيم ولا يتوضأ به وان أراقه ثم يتيم بعد ذلك كان أحوط وان كان أكبر رايه  
 انه كاذب يتوضأ به ولم يلتفت الى قوله وأجزأ ذلك ولا يتيم عليه هذا هو جواب الحكم فأما في الاحتمال  
 فالأفضل له أن يتيم بعد الوضوء كذا في المحيط . وان كان الخبير نجاسة الماء رجل من أهل الذمة لا يقبل قوله  
 فان وقع في قلبه أنه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب أحب الي أن يريق الماء ثم يتيم ولو توضأ به  
 وصلى جازت صلاته ولو كان الخبير نجاسة الماء صبيا أو معتوها يعلقان ما يقولان فالاصح أن خبرهما في هذا  
 كغير الذي لأنه ليس لهما ولاية الازام هكذا في فتاوى قاضي خان . رجل اشترى لحما فلقبضه  
 فأخبره مسلم ثقة أنه قد خالطه لم يخبر لم يبعه أن يأكله كذا في التارخانية . مسلم اشترى لحما  
 وقبضه فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة الجحشي فانه لا ينبغي للمشتري أن يأكل ولا يطعم غيره لان الخبير  
 أخبره بجرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد وأما بطلان الملك  
 لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك واذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين  
 ههنا لا يمكن الرد على بائعه ولا أن يجبس الثمن عن البايع اذ لم يسطر البيع ولو أنه لم يشتري اللحم ولكن  
 الذي كان اللحم في يده أذن له بالتناول فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة الجحشي لا يصلح له أن يأكل ولو أنه  
 أذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن أو ملكه بسبب آخر بغير أثر ذبيحة أو حرام العين  
 لا يصلح تنوله كذا في فتاوى قاضي خان . اشترى رجل طعاما أو جارية أو ملك ذلك بغير أثر أو حبة  
 أو صدقة أو وصية بخاء مسلم ثقة فتشهد أن هذا الفلان الفلاني غصبه منه البايع أو الواهب أو المثل  
 فأحب البنا أن يتزعم أنه كاه وشربه ووطئ الجارية وان لم يتزعم كان في سعة وكذلك طعام أو شراب  
 في بدرجل أذن له في أكله وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب في يديه من فلان والذي في يديه يكذبه ويرزعه  
 أنه له وهو ثم غصبه ثقة فأحب البنا أن يتزعم عنه فان أكله أو شربه أو وطئ به كان في سعة وان لم يجد وضوا  
 غيره وهو في سفر وتوضأ ولم يتيم كذا في العيني شرح الهداية . ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
 ما اذا كان صاحب اليد الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء ثقة عدلا وقد أخبر أنه ملكه  
 لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني لا يتزعم لان الخبيرين تضافا  
 بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الاصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من المشايخ قال يتزعم وهو الصحيح  
 فعلى هذا اذا أراد أن يشتري لحما فقال له خارج عدل لا تشتر فانه ذبيحة الجحشي وقال القصاب اشتر فانه  
 ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهية بقول القصاب على قول أبي جعفر وعلى قول غيره من المشايخ  
 لا تزول كذا في المحيط . رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون شرابا فدعوه اليه  
 فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة الجحشي وهذا الشراب قد خالطه الخمر وقال الذين دعوه  
 الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حالهم فان كانوا عدا ولا تفت إلى قول  
 ذلك الرجل الواحد وان كانوا متهمين أخذ بقوله ولم يبعه أن يقرب شيئا من ذلك الطعام والشراب  
 قال ويستوي أن يكون الخبير بالحرمة مسلما حرا كان أو عسكرا كذا في فتاوى قاضي خان . قال في القوم ورجلان  
 ثقتان أخذ بقوله لهما وان كان فيهم واحد ثقة عمل فيه بأ أكبر رايه فان لم يكن له فيه رأى واستوى الحالان  
 عنده فلا بأس بأكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه فان لم يكن له رأى عمل بأصل الطهارة وان كان الذي  
 أخبره بأنه حلال عسكرا كغير ثقتين والذي زعم انه حرام واحد اسرا فلا بأس بأكله وان كان الذي زعم انه  
 حرام عسكرا كغير ثقتين والذي زعم انه حلال حر او احد ثقة ينبغي له أن لا يأكل وكذلك لو أخبره بأحد الامرين  
 عبدا ثقة وبالأخر حرة ثقة عمل بأ أكبر رايه فيه وان أخبره بأحد الامرين ملوكا ثقتان وبالأخر الآخر  
 حران ثقتان أخذ بقول الحرين كذا في المبسوط . ولو كان من أحد الجانبين حران عدلان ومن الجانب الآخر  
 الاخر ثلاثة أعبد فانه يؤخذ بقول العبد ولو كان الخبير من أحد الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر

أربعة أعبد يترجح خبر الاربعة فالخبر ان خبر المملوك والخبر في الامر الديني على الدوام بعد الاستواء  
 في العدالة فطلب الترجيح أولا من حيث العدد فاذا استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الاحكام  
 في الجملة واذا استويا يطلب الترجيح من حيث التحري وكذلك اذا أخبر بأحد الامرين رجلا رجلا وبالأخر  
 رجل وامرأتان يؤخذ بخبر رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة . ولو أن رجلا مسلما  
 شهد عند رجل أن هذه الجارية التي هي في يده فلان وهي مقررة بالرق أمة للفلان غصبها والذي هي في يده  
 يبيح ذلك وهو غير مأمون فأحب الي أن لا يشتريها وان اشتراها ووطئها فهو في سعة من ذلك فلو أخبره انها  
 حرة لاصل أو انها كانت أمة لهذا الذي في يديه فأعتقها وهو مسلم ثقة فهذا والاوّل سواء كذا  
 في المبسوط . والله أعلم

(الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات)

يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان أو فاسقا حرا كان أو عبدا ذكرا كان أو أنثى مسلما كان أو كافرا  
 دفعا للخرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات  
 كذا في الكافي . واذا صح قول الواحد في اخبار المعاملات عدلا كان أو غير عدل فلا بد في ذلك من  
 تغليب رايه فيه ان أخبره صادق فان غلب على رايه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج . اذا كانت  
 الجارية رجل فأخذها رجل آخر وأراد أن يبيعه فانه يكره لمن عرفها للاول أن يشتريها من هذا ما لم يعلم  
 انه ملكها من جهة المالك بسبب من الاسباب أو اذن له أن يبيعه وان اشتراها جازو يكون مكرها وان علم  
 ان المالك أذن له بالبيع أو ملكها بوجه من الوجوه فلا بأس بأن يشتريها منه ويكون الشراء جائزا من غير  
 كراهة وان قال الذي في يديه اني اشتريتها أو وهدتها أو تصدق بها على أو وكلني ببيعها حصل له أن يشتري  
 منه اذا كان عدلا مسلما ان محمد رحمه الله تعالى شرط في هذه المسألة أن يكون صاحب اليد مسلما عدلا  
 والعدالة شرط أما الاسلام ليس بشرط والحاكم الشهيد ذكر في مختصره العدالة ولم يذكر الاسلام وتبين  
 بما ذكر الحاكم ان ذكر الاسلام من محمد رحمه الله تعالى اتفاق لا أن يكون شرطا وان كان الذي في يديه  
 الجارية فاسقا لا تثبت اباحة المعاملة معه بنفس الخبر بل يتحرى في ذلك فان وقع تخريبه على أنه صادق حصل له  
 الشراء منه وان وقع تخريبه على انه كاذب لا يحصل أن يشتريها منه وان لم يكن له رأى يثق ما كان على ما كان  
 كافي البيانات وكذلك لو أن هذا الرجل لم يعرف كون هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى أخبره الذي في يديه  
 الجارية أن هذه الجارية ملك فلان وان فلانا وكله ببيعها لايسته أن يشتريها منه ما لم يعلم أن فلانا ملكها  
 من صاحب اليد أو اذن له ببيعها وان لم يعلم هو أن الجارية ملك الغير ولم يخبره صاحب اليد بذلك فلا بأس بأن  
 يشتري من ذي اليد وان كان ذواليد فاسقا الا أن يكون مثله لا يملك ذلك الشيء في الغالب وذلك كدرة  
 نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكذلك كتاب في يد جاهل لم يكن في آتائه من هو أهل لذلك فينتد يستحب له  
 أن يتزعم ولا يتعرض له بشراء ولا قبول هدية ولا صدقة وان كان الذي في يده بذلك امرأة حرة كان الجواب فيها  
 كالجواب في الرجل وان كان الذي في يده عبدا أو أمة فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئا وكذلك لا ينبغي  
 أن يقبل منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سأله عن ذلك فأخبره العبد أن مولاه أذن له في بيعه وهبته  
 وصدقه فان كان العبد ثقة فلا بأس بأن يشتري ذلك منه وأما اذا كان فاسقا فانه يتحرى في ذلك فان لم يقع  
 تخريبه على شيء يثق ما كان على ما كان كافي الخ ولو كان الذي في يده غلاما صغيرا أو جارية صغيرة حرة أو مملوكا  
 لم يبعه أن يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له في التجارة فانه يتحرى وان كان الصبي عدلا فان لم  
 يقع تخريبه على شيء يثق ما كان على ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير أراد أن يهب ما أتى به من  
 رجل أو تصدقه عليه فينبغي لذلك الرجل أن لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه مأذون  
 في الهبة والصدقة فالتأخير يتحرى ويبقى الحكم على ما يقع تخريبه عليه فان لم يقع تخريبه على شيء يثق ما كان  
 على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يخبر به بعد ما تحرى ووقع تخريبه انه

قوله فالتأخير  
 في نسخة الطبع الهندي  
 والذي رأيت في المحيط  
 والذخيرة وشيعة نسخ المحيط  
 فالتأخير ولعل الاظهر  
 ما في نسخة الطبع الهندي  
 اه



صادق اذا قال هذا المال مال أبي أو مال فلان الاجنبي أو مال مولاي وقد بعته اليك هدية أو صدقة  
فإنما اذا قال هو مالنا وقد أذن لنا أو أنا أن صدق به عليك أو نهبه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك كذا في الذخيرة  
والفقير اذا أتاه عبد أو أمة بصدقة من مولاه يهرى كذا في المحيط • ولواذن في دخول الدار عبد  
رجل أو ابنه الصغير فالقياس أن يهرى إلا أنه جرت العادة من الناس أنهم لا يجمعون عن ذلك فيجوز لأجل  
ذلك هكذا في السراج الوهاج • الصبي العاقل اذا أتى بطلا أو نحوه ليشتري منه شيئاً وأخبره أن أمه  
أمرته بذلك قال الشيخ الامام الحلواني رحمه الله تعالى إن طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعته منه وإن طلب  
الزبيب والباقلان والقيط مما يأكله الصبيان عادة لا ينبغي أن يبيعه منه كذا في السراجية • جارية قالت  
لرجل بعني مولاي اليك هدية وسعه أن يأخذ فلان قول الواحد في المعاملات مقبول على أي صفة كان  
بعد أن كان عاقلاً وعليه الإجماع كذا في الجامع الصغير • وهكذا في السراج الوهاج والعيني شرح الهداية  
• ولأن رجلاً عرف جارية لرجل يدعيها ويرغم أهلها والامة تصدق في أهلها ثم رأى الجارية في يد رجل  
آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعيها أهلها والجارية تصدق  
في ذلك إلا أن الجارية كانت لي ولما أمرت فلان بذلك لا مخرجي • وصدقة الجارية في قوله هذا والمدعي  
مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه وإن كان في أكبر رأى السامع أن الذي في يده الجارية كاذب  
فيما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقة ولولم يقل ثواب ذلك ولكنه قال في  
طائفي فلان وغصباءني فأخذت منه لا ينبغي للسامع أن يشتري منه ولا يقبل هبته ولا صدقة كان الذي في يده  
ثقة أو غير ثقة بخلاف ما إذا لم يدع الغصب وإنما أقر بالحيثه لأن الغصب أمر مستكر فلا يقبل قوله في ذلك إنما  
في الطلقة ما أخبر بخبر مستكر فيقبل قوله وإن قال الذي في يده كان فلان طائفي وغصباًني ثم رجع عن ظلمه  
فأقر بها لي ودفعها إلى قان كان ثقة لا بأس أن يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصباًني فلان  
فخاضته إلى القاضي فقضى القاضي لي بها بينة أفتها وبسكوته عن البينة فإنه يجوز للسامع أن يشك قوله  
إذا كان ثقة وإن كان الخبر كذا في أكبر رأى السامع فإنه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل  
قوله وإن قال قضى لي بها القاضي فأخذها منه ودفعها إلى أو قال قضى القاضي به لي فأخذها من منزله  
بأذنه أو بغير أذنه إن كان ثقة كان له أن يقبل قوله وإن قال قضى لي بها القاضي القضاء فأخذها منه لا ينبغي له  
أن يقبل قوله وإن كان ثقة يكالو قال اشترت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جدد البيع فأخذتها منه  
فانه لا ينبغي له أن يقبل قوله ولأن رجلاً قال اشترت هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بأمره  
وهو أمون ثقة عند السامع وقال له رجل آتراك فلان ذلك جدد هذا البيع وزعم أنه لم يبع منه شيئاً والقاتل  
الثاني أمون ثقة أيضاً فإنه لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وأن يشتريها منه وإن كان الخبر الثاني غير ثقة إلا أن  
في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فكذلك وإن كان في أكبر رأى أنه كاذب فلا بأس بأن يشتريها  
منه وإن كانا جميعاً غير ثقتين وفي أكبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن يشتريها منه ولا يقبل قوله  
وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة كذا في فتاوى قاضي خان • ومن رأى رجلاً يبيع جارية عرفت لا آخر  
فتشهد عنه شاهدان عدلان أن مولاه أمره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاه وجدد الأمر  
فالمشتري في سعة من منه حتى يحضر إلى القاضي وإذا قضى به المال لم يبعه أصلاً كما الأمان يجدد  
الشهادة بالو كذا عند القاضي حتى يقضى بها شرعاً كذا في محيط السرخسي • وإذا قال الرجل إن فلاناً  
أمرني ببيع جاريته التي في منزله ودفعها إلى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاهي بأمر  
البائع أو بغير أمره إذا أوفاهمها إذا كان البائع ثقة أو كان غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق وإن وقع في قلبه  
أنه كاذب قبل الشراء أو بعده قبل أن يقبض لم يبع له أن يعترضه حتى يستأمر مولاه في أمرها وكذلك  
لو قبضها ووطئها ثم وقع في قلبه أن البائع كذب فيما قال وكان عليه أكبر ظنه فإنه يعترف وطئها حتى يتعرف  
خيرها وهكذا أمر الناس ما لم يحسب التجاحد من الذي كان على الجارية فإذا جاء ذلك لم يقربها وردها عليه  
ويبيع البائع بالثمن وينبغي للمشتري أن يدفع العقر إلى مولى الجارية كذا في المبسوط • ولو قال أنا وكيل

فلان وقد تزوجتك ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة أو مجنونة له أن يطأها ولو مات الأب وهي في حجر  
أخيها فلا حتى يقر الأخ كذا في الفتاوى العنانية • ولأن رجلاً تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها  
وأخبر خبراً أنها قد ارتدت فإن كان الخبر عنه ثقة وهو حر أو مملوك أو ممدود في قذف وسعه أن يصدق الخبر  
ويتزوج أربعاً وسواها وإن لم يكن الخبر ثقة وفي أكبر رأى أنه صادق فكذلك وإن كان في أكبر رأى أنه  
كاذب لم يتزوج أكثر من ثلاث ولو أن خبراً أخبر المرأة أن زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الأصل  
أن لها أن تتزوج بزواج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وذكر في السير ليس لها أن تتزوج بزواج آخر حتى يشهد  
عندها رجلان أو رجل واحد وأمر أن تذكرك شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن لها أن تتزوج  
لأن المقصود من هذا الخبر وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا لا فرق بين ردة المرأة والزواج وكذا لو كانت  
المرأة صغيرة فأخبره إنسان أنها ارتفعت من أمه أو أخته صح هذا الخبر ولو أخبره إنسان أنه تزوجها وهي  
مرتدة يوم تزوجها أو كانت أخته من الرضاة والخبر ثقة لا ينبغي له أن يتزوج أربعاً وسواها ما لم يشهد بذلك  
عنده شاهدان عدل لأنه أخبر بفساد عقد كان محكوماً ببعثه ظاهراً فلا يطل ذلك بخبر الواحد بخلاف  
الأول فإن شهد عنه شاهدان عدل بذلك وسعه أن يتزوج أربعاً وسواها ولو أنها رجل فأخبرها أن أصل  
نكاحها كان فاسداً أو أن زوجها كان أخاً لها من الرضاة أو كان مرتداً لم يبعها أن تتزوج بقوله وإن كان  
ثقة كذا في فتاوى قاضي خان • إذا كانت الزوجة مشتهرة فأخبره رجل أن أباً الزوج أو ابنه قبلها  
بشهوة ووقع في قلبه أنه صادق له أن يتزوج بأختها أو أربعاً وسواها بخلاف ما لو أخبره بسبق الرضاة  
والمصاهرة على النكاح لأن الزوج ثقة يشازعه وفي الغرض لا يشازعه لعدم العلم فإن وقع عنه صدقة وجب  
قبوله هكذا في الوبيز الكردري • امرأة غاب زوجها فأخبرها مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها  
ولا تدري أنه كاذب أم لا إلا أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس أن تعتد به ثم تتزوج كذا في محيط السرخسي •  
إذا غاب الرجل عن امرأة فأتاها مسلم عدل فأخبرها أن زوجها طلقها ثلاثاً ومات عنها فلها أن تعتد  
وتتزوج بزواج آخر وإن كان الخبر فاسداً فتعزى ثم إذا أخبرها عدل مسلم أنه مات زوجها انما تعتد على خبره  
إذا قال عاينته ميتاً أو قال شهدت جنازته أما إذا قال أخبرني بخبر لا تعتد على خبره وإن أخبرها واحد بونه  
ورجلان آخران أخبرا بحياة فان كان الذي أخبرها بونه قال عاينته ميتاً أو شهدت جنازته حل لها  
أن تتزوج وإن كان اللذان أخبرا بحياة ذكر تاريخاً لا حقائقاً أو هما أولى ولو شهد اثنان بموته أو قتله وشهد  
آخران أنه حي فتشهادة الموت أولى كذا في المحيط • وإذا شهد عدلان للمرأة أن زوجها طلقها ثلاثاً وهو  
يجمع ثم غابا أو ماتا قبل الشهادة عند القاضي لم يبع المرأة أن تقيم معه وأن تدعه أن يقربها ولا يبعها أن  
تتزوج كذا في محيط السرخسي • وإذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فإن كان الزوج غائباً وسعها أن تعتد  
وتتزوج بزواج آخر وإن كان حاضراً ليس لها ذلك ولكن ليس لها أن تمكن من زوجها وكذلك إن سمعت  
أنه طلقها ثلاثاً وجدد الزوج ذلك وحلف فردها عليه القاضي لم يبعها المقام معه وينبغي لها أن تقتدى  
بما لها أو تبرئ منه وإن لم تقدر على ذلك قتله وإذا هربت منه لم يبعها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر قال  
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنها إذا هربت ليس لها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر جواب  
القضاء أما فيما بيننا وبين الله تعالى فلها أن تتزوج بزواج آخر بعدما اعتدت كذا في المحيط • ولأن امرأة  
قالت لرجل إن زوجي طائفي ثلاثاً وانقضت عدتي فإن كانت عدله وسعه أن يتزوجها وإن كانت فاسقة تعزى  
وعمل بما وقع تعزى به عليه كذا في الذخيرة • المطلقة ثلاثاً إذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر  
ودخل في ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس على زوجها الأول أن يتزوجها إذا كانت عنه ثقة أو وقع  
في قلبه أنها صادقة وفي هذا بيان أنها لو قالت زوجها حلت لك لايجل له أن يتزوجها ما لم يستفسرها بالاختلاف  
بين الناس في حلها بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له أن يعتد مطلق خبرها بالحل ولو أن جارية صغيرة  
لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي أنها فلانة فكبرت لقبها رجل في بلد آخر فقالت أنا حرة الأصل لم يبعه  
أن يتزوجها وإن قالت كنت أمة للذي كنت عنده فأعتقتي وكانت عنه ثقة أو وقع في قلبه أنها صادقة لم أر  
بأساً أن يتزوجها كذا في المبسوط • المرأة الحرة إذا تزوجت رجلاً ثم قالت لرجل آخر إن نكاحي كان فاسداً



لما أن زوجها كان على غير الاسلام لا يسع لهذا أن يقبل قولها ولا أن يتزوجها لانها أخبرت بأمر مستفكر وان قالت طلقني بعد النكاح أو ارتدت عن الاسلام وسعه أن يعتمد على خبرها ويتزوجها لانها أخبرت بخبر محتمل وإذا أخبر بطلان النكاح الأول لا يقبل قولها وان أخبرت بالحرمه بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو غير ذلك فان كانت ثقة وعنده لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بأن يتزوجها كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم

### (الباب الثاني في العمل بغالب الرأي)

يجب أن يعلم بأن العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط • ان دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه أو ما درجعه يشد نحوه ولا يدري صاحب المنزل أنه لص أو هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان أكبر رأيه انه لص قصده لياخذ ماله ويقتله ان منعه وخاف أنه ان زجره أو صاح به ان يادره بالضرب فلا بأس بأن يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وان كان أكبر رأيه انه هارب من اللصوص لم يسع له أن يجعل عليه ولا يقتله وانما يتوصل الى أكبر رأيه في حق الداخل عليه بأن يحكم زيه وهيبته أو كان قد عرفه قبل ذلك بالخلاوس مع أهل الخير يستدل به على أنه هارب من اللصوص وان عرفه بالخلاوس مع السراق استدل به على أنه سارق كذا في المبسوط • قالوا فيما اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فأشكل على المسلمين حالهم أنهم أعداء أو مسلمون فانهم يخرجون كذا في المحيط • وسئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن رجل وجد رجلا مع امرأته أيجل له قتله قال ان كان يعلم أنه يتزجر عن الزنى بالصباح أو بالضرب بمجادون السلاح فانه لا يقتله ولا يقاتل معه بالسلاح وان علم أنه لا يتزجر الا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة • واذا وجد الرجل مع امرأته أو جاريته رجلا يريد أن يغلبها على نفسها فيزني بها قال له أن يقتله فان رآه مع امرأته أو مع محرم له وهي تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك اذا عرض الرجل في الصحراء يريد أخذ ماله ان كان ماله عشرة أو أكثر قتلته وان كان أقل من عشرة يقاتله ولا يقتله ولو رأى رجلا يزني مع امرأته أو امرأته آخر وهو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمنع عن الزنى حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من يسرق ماله فصاح به ولم يذهب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط آخر وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو أراد أن يكره غلاما أو امرأة على فاحشة عليه ما أن يقاتلها فان قتله فدمه مدم إذا لم يستطع منعه الا بالقتل كذا في خزنة الفتاوى • ولو أن رجلا تزوج امرأته لم يرها فأدخلها عليه انسان وأخبره أنها امرأته وسعه أن يقبل قوله ويأخذها اذا كان ثقة عنده أو كان في أكبر رأيه أنه صادق كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم

### (الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل أباه وما يتصل به)

اذا رأى الرجل رجلا يقتل أباه متهما وأنكر القاتل أن يكون قتله أو قال لا ينفه فيما بينه وبينه انى قتله لانه قتل والذى فلا ناعدا أولانه ارتد عن الاسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارث للمقتول غيره فالابن في سعة من قتله واذا أقام الابن الميمنة على رجل بل بأنه قتل أباه فقتله القاضى بالقول فهو في سعة من قتله واذا شهد عند الابن شاهد عدل ان هذا الرجل قتل أباه فليس له أن يقتله بشهادتهم لان الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضى والذي ينافى الابن كذلك في غيره اذا عاين القتل أو سمع اقرار القاتل به أو عاين قضاء القاضى به كان في سعة من أن يعين الابن على قتله واذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه أن يعينه على قتله بشهادتهما حتى يقضى القاضى للابن بذلك وان أقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين أن أباه قتل أباه هذا الرجل عمدا فقتله لم ينبغ للابن أن يجعل بقتله حتى ينظر فيما شهد به وكذا لا ينبغ لغيره أن يعينه على ذلك اذا شهد عنده عدلان بما قلنا أو بأنه كان مرتدًا حتى تثبت فيه وان شهد بذلك عنده محمد ودان في قذف أو عبدان أو نسوة عدول لا رجس معهن أو قاضيان فهو في سعة من قتله

وان تثبت فيه فهو خبره وان شهد بذلك عنده شاهد عدل عن تجوز شهادته فقال القاتل عندي شاهد آخر مثله ففي الاستحسان أن لا يجعل بقتله حتى ينظر بأبائه بأمر لا هكذا في المبسوط • وان شهد عند الابن عدلان بالقتل أو باقرار القاتل فليس له أن يقتله ولا لآخر أن يعينه الا اذا قضى به القاضى واذا قضى ثم شهد به عدلان أن أباه قتل وليه عمدا أو كان مرتدًا فليس له أن يجعل بقتله في الديانة كذا في محيط السرخسى • مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل ان هذا المال كان لا يملك غصبه هذا الرجل منه ولا وارث للاب غيره فله أن يدعى بشهادتهم وليس له أن يأخذ ذلك المال ما لم يقم البيعة عند القاضى ويقضى له بذلك وكذلك لا يسع لغير الوارث أن يعين الوارث على أخذه بهذه الشهادة ما لم يتصل بها القضاء وان كان الوارث عاين أخذه من أبيه وسعه أخذه منه وكذلك ان أقر الأخذ عنده بالأخذ وكذلك يسع من عاين ذلك اعانته عليه وان أبي ذلك على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان يأخذ له حقه كذا في المبسوط • ولو شهد شاهدان باقراره بالغصب من أبيه لم يأخذ حتى يثبت عند القاضى ومن سمع اقرار رجل بحال ثم أخبر عدلان أن المقر به صار له فانه شاء شهد عليه بالمال وان شاء لم يشهد ولو كان شاهدا بالنكاح أو الرق ثم أخبر عدلان بالطلاق أو العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا العفو عن القصاص وعن الحسن بن زياد أن الوارث اذا علم على مورثه دنيا لرجل فأخبره عدلان بالقضاء لم يسعه أن يحلف على العلم وكذا اذا كان أخبره الميت بالقضاء أو أخبره مع عدل أو امرأته فلا فضل أن لا يحلف ثم كذا في الغياثية • والله أعلم

### (الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن)

صلى وهو مستدود الوسط لا يكره كذا في المحيط • ولو اشترى من مسلم ثوبا أو بساطا صلى عليه وان كان بائعه شارب خمر لان الظاهر من حال المسلم انه يجنب النجاسة ولو صلى في ازار الجوسى يجوز ويكره كذا في التتارخانية • لا بأس بالصلاة حذاء البالوعة اذا لم تكن بقربة قال ابن الاثم الكرايسى لا تكره الصلاة في بيت فيه بالوعة كذا في القنية • اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلا جثة هل يكره اتخاذها والصلاة عنده اتخاذها في البيوت والنياب في غير حالة الصلاة على نوعين نوع يرجع الى تعظيمها فيكره ونوع يرجع الى تحقيرها فلا يكره وعن هذا قلنا اذا كانت الصورة على البساط مفروشا فلا يكره واذا كان البساط منه وبأبكره كذا في المحيط • الكلام منه ما يوجب أجرا كالسبح والحمد وقراءة القرآن والاحاديث النبوية وعلم الفقه وقد يأثم به اذا فعله في مجاس الفسق وهو يعلم لما فيه من الاستهزاء والمخالفة الواجبة وان سجع فيه للاعتبار والانكار وليستغلوا عما هم فيه من الفسق فحسن وكذا من سجع في السوق بينة أن الناس غافلون مشغولون بأمور الدنيا وهو مشغول بالتسبيح وهو أفضل من تسبيحه وحده في غير السوق كذا في الاختيار شرح المختار • من جاء الى تاجر يشتري منه ثوبا فلما فتح التاجر الثوب سبح الله تعالى أو صلى على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه هكذا في المحيط • ورجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو أكل شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان • حارس يقول لا اله الا الله أو يقول صلى الله على محمد يأثم لانه يأخذ بذلك غنا بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي أو الغاري يقول اكبروا حيث يناب كذا في الكبرى • وان سجع الفقاعى أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عند فسخ فقاغه على قصد ترويعه وتحسينه أو القصاص اذا قصد بها (كوتى هكاهم) ثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظام الى المجلس فسبح أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه اعلاما بقدمه حتى ينفرج له الناس أو يقيم مواله يأثم كذا في الوجيز للكردرى • قاض عنده جمع عظيم يرفعون أصواتهم بالتسبيح والتحليل جلة لا بأس به والاخفاء أفضل ولو اجتمعوا في ذكر الله تعالى والتسبيح والتحليل يحقون والاخفاء أفضل عند الفزع في السفينة أو ملاعبتهم بالسيف وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في القنية • ويستحب أن يقول



قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم بلا ارداد وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز للكردي  
رجل سمع اصحاب من اصحاب الله تعالى يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه ذلك ولو سمع اسم  
النبي عليه السلام فانه يصلي عليه فان سمع مرارا في مجلس واحد اختلجوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه  
أن يصلي الامرة كذا في فتاوى قاضي خان • وبه يفتي كذا في القنية • وقال الطحاوي يجب عليه  
الصلاة عند كل سماع والختار قول الطحاوي كذا في الوجيز للكردي • لو سمع اسم الله مرارا يجب عليه أن يعظم  
ويقول سبحان الله وتبارك الله عند كل سماع كذا في خزائن الفتاوى • ان لم يصل على النبي صلى الله عليه  
 وآله واصحابه عند سماع اسمه نفي الصلاة ديناً عليه في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء  
 فلا يكون محل القضاء والسلام يجوز عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في الغرائب •  
 ويكره أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولوجع في الصلاة  
 بين النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جاز كذا  
 في فتاوى قاضي خان • ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم كذا في القنية • ولو سمع  
 اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وهو يقرأ لا يجب أن يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن  
 كذا في البنايع • ولو قرأ القرآن فقرأ على اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقرأه القرآن على تأليفه  
 ونظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو أفضل  
 وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في المنطق • وسئل البقال عن قراءة القرآن أي أفضل أم الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقال اما عند طالع الشمس وفي الاوقات التي هي عن الصلاة فيها فالصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون  
 في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب • يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي  
 ونحوها ومعنى الافضلية أن ثواب قراءته كثير وقيل بأنه للقلب أيقظ وهذا أقرب الى الصواب وهذا المعنى  
 يقال ان القرآن أفضل من سائر الكتب المتزلة والافضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلاً وهو  
 المختار كذا في جواهر الاخلاط • رجل أراد أن يقرأ القرآن فينبغي أن يكون على أحسن أحواله بلبس  
 صالح ثياب ويستم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفتنة واجب كذا في فتاوى قاضي خان • اذا  
 أراد أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد افتتاح أمر لا يتعدى ذوان أراد قراءة القرآن يتعدى كذا  
 في السراجية • وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فيمن أراد قراءة سورة أو قراءة آية تعظيمه أن يستعيز  
 بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانتقال وسعى ومز  
 في قراءته الى سورة التوبة وقرأها كفاه ما تقدم من الاستعانة والتسمية ولا ينبغي أن يخالف الذين  
 اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في أيدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانتقال فنقطع القراءة ثم أراد  
 أن يتعدى سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانتقال فيستعيز ويسعى وكذلك سائر السور كذا  
 في المحيط • سئل أبو جعفر عن التعوذ كيف هو قال أحب الي أن يقول أعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم حتى يكون موافقاً للقرآن ولو قال أعوذ بالله العظيم أو أعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي أن يكون  
 التعوذ موصولاً بالقراءة كذا في الحاوي للفتاوى • ولا بأس بالقراءة راكعاً ماشياً اذا لم يكن ذلك  
 الموضع معداً للتحية فان كان يكره كذا في القنية • قراءة القرآن في الحمام على وجهين ان رفع صوته  
 يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وأما التسبيح والتلليل لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في الفتاوى  
 الكبرى • اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غسالة الناس فهو مجلس صاحب الحمام والشاي  
 فقد اختلف علماء زمانه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يكره وليس  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية منسوبة كذا في المحيط • يكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع  
 التجمعات ولا يقرأ في بيت الخلا كذا في فتاوى قاضي خان • لا يقرأ القرآن في المخرج والمقتل والحمام  
 الاخر فاحرفاً وقيل يكره ذلك أيضاً والاصح الاول كذا في جواهر الاخلاط • وتمكره قراءة القرآن  
 في الطواف كذا في المنطق • لا يقرأ جهرًا عند المشغلين بالاعمال ومن حرمه القرآن أن لا يقرأ

في الاسواق وفي موضع اللغو كذا في القنية • لو قرأ طمعاً في الدنيا في المجالس يكره وان قرأ الوجه الله تعالى  
 لا يكره وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه اذا اجتمعوا أمرؤاً واحداً هم أن يقرأ سورة  
 من القرآن كذا في الغرائب • قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد دخل عليه واحد  
 من الاجلة أو الاشراف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عالم أو أبوه أو أستاذ الذي علمه العلم جازله  
 أن يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان • لا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على  
 الارض ولكن ينبغي أن يضم رجليه عند القراءة كذا في المحيط • لا بأس بالقراءة مضطجعا اذا أخرج رأسه من  
 المحاف لانه يكون كاللبس والا فلا كذا في القنية • قراءة القرآن من الاسابيع جائزة والقراءة من المصحف  
 أحب لان الاسابيع مجتهد كذا في المحيط • الافضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر وقراءة الفاتحة  
 بعد المكتوبة لاجل المهمات مخافة أو جهرًا مع الجمع مكروهة واختار القاضي بديع الدين أنها لا تكرر  
 واختار القاضي الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد ما سئله تكرر والا فلا كذا في التتارخانية • قراءة  
 الكافرون الى الآخر مع الجمع مكروهة لانها بدعة لم تنقل عن الصحابة وعن التابعين رضي الله عنهم كذا  
 في المحيط • قوم يجتمعون ويقرؤون الفاتحة جهراً دعاء لا ينعون عادة والاولى المخافة في الخندي امام  
 يناد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهرًا لا بأس به والافضل الاخفاء  
 كذا في القنية • في العمود الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا بأس به وذكر في غاية البيان انه  
 المختار لكن قال الهندواني رحمه الله تعالى لا ينبغي به وان روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الظاهر  
 في مثل الفاتحة كذا في البحر الرائق في كتاب الطهارة • قراءة القرآن في المصحف أولى من القراءة  
 عن ظهر القلب اذا حفظ الانسان القرآن ثم نسيه فانه يأثم وتفسير النسيان أن لا يمكنه القراءة من المصحف  
 قراءة القرآن من الكرامة المودعة عنده لا ينبغي ذلك وأما المكراسة المفضولة لا تجوز القسرة منها  
 بالاجماع والمكراسة المستعارة ان كانت للبالغ تجوز القراءة منها وان كانت للصبي فلا ينبغي ذلك كذا  
 في الغرائب • رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد ختمة آلاف  
 مرة فان كان الرجل فارتأى قراءة القرآن أفضل كذا في المحيط • أفضل القراءة أن يتدبر في معناه حتى قبل  
 يكره أن يختم القرآن في يوم واحد ولا يختم في أقل من ثلاثة أيام تعظيمه ويقرأ بقراءة مجمع عليها كذا في القنية  
 • وتنبه لحفظ القرآن أن يختم في كل أربعين يوماً في كل يوم حزب وثلاثين حزب أو أقل كذا في التبيين  
 في مسائل شتى • من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون حاجراً كذا في القنية • ويستحب  
 أن تكون الختمة في الصيف في أول الثمار وفي الشتاء في أول الليل كذا في السراجية • قراءة قل هو الله أحد  
 ثلاث مائة عقيب الختم لم يستحبها بعض المشايخ واستحبها أكثر المشايخ جهرًا نقصان دخل في قراءة  
 البعض الا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة كذا في الغرائب • ولا بأس  
 باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهرًا عند ختم القرآن ولو قرأ واحد واستمع الباقون فهو أولى كذا  
 في القنية • ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعو لهم كذا في البنايع • يكره للقوم  
 أن يقرؤا القرآن جهرًا لتضمنها ترك الاستماع والانصات المأمور بهما كذا في القنية • وقراءة القرآن  
 بالترجيع قبل لا تكرر وقال أكثر المشايخ تكره ولا تحمل لان فيه تشبه بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يظن أحد  
 أن المراد بالترجيع المختلف المذكور للجن لان الجن حرام بلا خلاف فاذا قرأ بالالحان وسمعه انسان ان علم  
 أنه ان لقته الصواب لا تدخله الوحشة يلقنه وان دخله الوحشة فهو في معة أن لا يلقنه فان كل أمر يعزوف  
 يتفطن منكراً يسقط وجوبه كذا في الوجيز للكردي • ان قرأ بالالحان في غير الصلاة ان غير الكاحة  
 ويقف في موضع الوصل أو يصل في موضع الوقف يكره والا لا يكره كذا في الغرائب • يجوز للمعترف  
 كالحائض والاسكاف قراءة القرآن اذا لم يشغل عمله قلبه عنها والا فلا ولو كان القارئ واحداً في المكتب  
 يجب على المارين الاستماع وان كان أكثر وقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم صبي يقرأ في البيت  
 وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان اقتصر العمل قبل القراءة والا فلا وكذا اقراءه الفقه  
 عند قراءة القرآن مدرّس يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت عن دونه يسمع القرآن



يعذر في دهره ويكره الصعق عند القراءة لأنه من الرياء وهو من الشيطان وقد شدد العناية والتأني  
 والسلف الصالحون في المنع من الصعق والزعم والصباح عند القراءة كذا في القنية • المحدث إذا كان  
 يقرأ القرآن بقلب الاوراق بقلم أو سكين لا بأس به كذا في القرائب • (قال اسمعيل المتكلم) ويجوز أن يقول  
 لا بأس به كذا في القنية • وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن قراءة القرآن للمتعة أهى  
 أفضل أم درس الفقه قال حكى عن أبي مطيع أنه قال النظر في كتب أصحابنا من غير جماع أفضل من قيام ليلة  
 كذا في الخلاصة • يكره من الفقه وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع قال الورى في المسجد عظة وقراءة  
 القرآن فالاستماع إلى العظة أولى كذا في القنية • رجل يكذب الفقه ويحبه ويقرأ القرآن ولا يمكنه  
 استماع القرآن كان الانتم على القارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ على السطح في الليل جهرا يأتى  
 كذا في القرائب • يقول عند دعاء ورد من القرآن أو غيره واقعه أعلم أو صلى الله على محمد وآله علما  
 بآياته يكره كذا في القنية • إذا أراد أن يقرأ القرآن ويخاف أن يدخل عليه الرياء لا يترك القراءة لأجل  
 ذلك كذا في المحيط • ويكره أن يقول في دعائه اللهم انى أسألك بحقه العزم من عزمك وللمسألة عبارتان  
 بمقدوم ومقدور الأولى من العزم والثانية من القعود ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة على الله تعالى  
 وكذا الأولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به بأخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لما روى أنه  
 عليه السلام كان من دعائه أن يقول اللهم انى أسألك بحقه العزم من عزمك والاحوط الامتناع لكونه خبر  
 واحد في مخالفة القنينة ويكره أن يقول في دعائه بحق فلان وكذا بحق أنباتك وأولباتك أو بحق رسلك  
 أو بحق البيت أو المشعر الحرام لأنه لاحق للخلق على الله تعالى كذا في التبيين • ويجوز أن يقول  
 في الدعاء بدعوة تيك هكذا في الخلاصة • والدعاء المأذون فيه والمأثور به ما استقدم من قوله تعالى وقه  
 الامعاء الحسنى فادعوه بها كذا في المحيط • والافضل في الدعاء أن يسط كفيه ويكون خيما فريجة  
 وان قلت ولا يضع احد يديه على الاخرى فان كان في وقت عذر أو برد شديد فأشار بالسجدة فام مقام  
 بسط كفيه والمستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صدره كذا في القنية • مسح الوجه باليدين إذا فرغ من  
 الدعاء قبل ليس بشئ وكثير من مشايخنا وهم آفة تعالى اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر كذا في الغيابة  
 • عن ابن أبي عمير أن يقول يكره أن يقول الرجل أستغفر الله وأتوب اليه ولكن يقول أستغفر الله وأسأله  
 التوبة قال الفتاوى والصحيح جواز كذا في القنية • الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان مكروه لكن  
 هذا شئ لا يفتى به كذا في خزائن الفتاوى • يكره الدعاء عند ختم القرآن جماعة لأن هذا ينقل عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم المولى لا يدعوا بما يحضره من الدعاء وينبغي أن يدعو في صلواته بدعاء محفوظ وأما  
 في غير صلاة الصلاة ينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء يذهب بركة القلب كذا  
 في المحيط • ولو قال غيره بالله أن تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير أن يأتي بذلك الفعل شرعا وان كان الأولى  
 أن يأتي به هكذا في الكافي • وإذا قال بحق الله أو بحق محمد عليه السلام أن تعطيني كذا لا يجب عليه  
 في الحكم والاحسن بالمرءة أن يعطيه هو المختار كذا في الغيابة • عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة  
 دعاء رغبة ودعاء رغبة ودعاء تضرع ودعاء خفية فدعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء  
 الرغبة يجعل ظهره كفيه إلى وجهه كالستيف من الشر وفي دعاء التضرع يعقد الخصر والبصر  
 ويخلق الإبهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى فأقلا  
 عن شرح السرخسي لمختصر الحاكم الشهيد في باب قيام الفريضة • رجل دعاء دعاء وقلبه ساه فان كان دعاءه  
 على الرقة فهو أفضل وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعو الا هو ساه فدعاء أفضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى  
 قاضي خان • إذا دعا الدعاء للمأثور جهرا ومعه القوم أيضا ليتعلوا الدعاء لا بأس به وإذا تغلوا حينئذ يكون  
 جهرا القوم بدعة كذا في الوجيز للكردي • إذا دعا المذكر على المتبرع دعاء مأثورا والقوم يدعون معه  
 ذلك فان كان لتعليم القوم فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة • التكبير  
 جهرا في غير أيام التشريق لا يسن الا بأزاء العدو والصوص وقاس عليهم ما بينهم الحريق والخوف كلها  
 كذا في القنية • سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن قوم قرؤا قراءة ورد وكبروا بعد ذلك

قوله ولا يصح كنه استماع  
 القرآن أي مع الكتابة ولا  
 يمكنه البراح منه كذا قيده  
 في القنية تأمل اه معناه

جهرا قال ان أرادوا بذلك الشكر لا بأس به قال وإذا كبروا بعد الصلاة على اثر الصلاة فانه يكره وانه بدعة  
 وإذا كبروا في الرباطات لا يكره إذا أرادوا به اظهار القوة والموضع موضع الخوف وإذا كبروا في مساجد  
 الرباطات ولم يكن الموضع مخوفا يكره قال الفقيه أبو جعفر وسعت شيخي أبي بكر يقول سئل ابراهيم عن تكبير  
 أيام التشريق على الاسواق والجهريها قال ذلك تكبير الموكدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز  
 قال الفقيه وأنا لا أمانعهم عن ذلك كذا في المحيط • لا بأس بالجلوس للوعظ إذا أراد به وجه الله تعالى  
 كذا في الوجيز للكردي • الواظ إذا سأل الناس شيئا في المجلس لنفسه لا يحل له ذلك لأنه استسباب  
 الدنيا بالعلم كذا في التناثر خاتمة نقلها عن الخلاصة • رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه  
 وما يفعله الذين يدعون الوجد والمجبة لأصله وينع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا  
 في السراجية • الكافر إذا دعاه ليجوز أن يقال يستجاب دعاءه ذكر في فتاوى أهل سمرقند فيه اختلاف  
 المشايخ بعضهم قالوا منهم أبو الحسن الرستغني انه لا يجوز وبعضهم قالوا منهم أبو القاسم الحاكم وأبو نصر  
 الدبوسي يجوز قال الصدر والشهد هو الصحيح كذا في المحيط • في الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب كذا  
 في الوجيز للكردي • كرهه أن يقوم رجل بعد ما اجتمع القوم للصلاة ويدعو للميت ويرفع صوته وكره  
 ما كان عليه أهل الجاهلية من الافراط في مدح الميت عند جنازته حتى كانوا يذكرون ما هو يشبه المحال  
 وأصل الثناء على الميت ليس بمكروه وانما المكروه تجاوز الحد بما ليس فيه كذا في الذخيرة • رجل تصدق  
 عن الميت ودعاه ليجوز ويصل إلى الميت كذا في خزائن الفتاوى • والله أعلم

(الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة والمصنف وما كتب فيه شئ من القرآن نحو الدراهم  
 والقرطاس أو كتب فيه اسم الله تعالى)

لا بأس بنقش المسجد بالخط والساج وما الذهب والصرف إلى الفقراء أفضل كذا في السراجية •  
 وعليه الفتوى كذا في المنبرات • وهكذا في المحيط • أما التخصيص فحسن لأنه أحكام للبناء كذا  
 في الاختيار شرح المختار • وكره بعض مشايخنا النقوش على الجراب وحائط القبلة لأن ذلك يشغل قلب  
 المصلي وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير ان نقش المحيطان مكروه قل ذلك أو كثر  
 فأما نقش السقف فالقليل يرخص فيه والكثير مكروه هكذا في المحيط • وإذا جعل البياض فوق السواد  
 أو بالعكس للنقش لا بأس به إذا فعله من مال نفسه ولا يستحسن من مال الوقف لأنه تضييع كذا في الاختيار  
 شرح المختار • ويكره أن يطبق المسجد بطين قد قبل بماء نجس بخلاف السريقين إذا جعل فيه الطين لأن ذلك  
 ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل إلا به كذا في السراجية • ولا بأس بجعل الذهب والفضة في سقف الدار  
 وأن ينقش المسجد بما في الفضة من ماله كذا في فتاوى قاضي خان • ويكره مد الرجلين إلى الكعبة في النوم  
 وغيره عمدا وكذلك إلى كتب الشريعة وكذلك في حال واقعة الأهل كذا في محيط السرخسي • يكره أن تكون  
 قبله المسجد المتروضا كذا في السراجية • قال محمد رحمه الله تعالى أكره أن تكون قبله المسجد إلى المخرج  
 والحمام والقبر ثم تكلم المشايخ في معنى قول محمد رحمه الله تعالى أكره أن تكون قبله المسجد إلى الحمام قال  
 بعضهم لم يرد به حائط الحمام وانما أراد به المحم وهو الموضع الذي يصب فيه الحميم وهو الماء الحار لأن ذلك  
 موضع الانجاس واستقبال الانجاس في الصلاة مكروه فأما ان استقبال حائط الحمام فلم يستقبل الانجاس  
 وانما استقبال الجبر والمردف لا يكره وكذلك تكلموا في معنى قوله أكره أن تكون قبله المسجد إلى المخرج قال  
 بعضهم أراد به نفس المخرج وقال بعضهم أراد به حائط المخرج وتكلموا أيضا في معنى الكراهة إلى القبر  
 قال بعضهم لأن فيه تشبها باليهود وقال بعضهم لأن في المقبرة عظام الموتى وعظام الموتى أنجاس وأرجاس وهذا  
 كله إذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع حائط أو سترة أما إذا كان لا يكره ويصير الحائط فاصلا وإذا لم يكن  
 بين المصلي وبين هذه المواضع سترة فالتعيا كرهه استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات فأما في مسجد  
 البيوت فلا يكره كذا في المحيط • كرهه مشايخنا رجسهم الله تعالى استقبال الشمس والقمر بالفرج  
 كذا في محيط السرخسي • ويكره الرجاء إلى هدف نحو القبلة كذا في السراجية • ويجوز أن يتخذ

قوله وعظام الموتى أنجاس  
 الخ كذا رأيت في نسخة  
 المحيط وليست فيه فانه  
 مخا الله معروف في المذهب  
 من أن عظم الأديم ظاهر  
 وانما يحرم الانتفاع به اه  
 معناه



في مصلي العبد والجنائز هدف للرعى كذا في القنية • مندوب لكل مسلم أن يعتد في بيته مكانا يصلي فيه  
 الآن هذا المكان لا يأخذ حكم المسجد على الإطلاق لأنه ياق على حكم ملكه أن يبيعه كذا في المحيط  
 • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا غصب أرضا فبني فيها مسجدا أو حماما أو خانوتا فلا بأس بالصلاة  
 في المسجد والخنول في الحمام للاعتقال وفي الخانوت للشراء وليس له أن يستأجر ما وان غصب دارا جعلها  
 مسجدا لا يصح لاحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وان جعلها مسجدا جامعيا لا يجمع فيه وان جعلها طريقا  
 ليس له أن يمر بها كذا في الخنرات • رجل بنى مسجدا في مفازة بحيث لا يركبها أحد وقيل ما يمر به انسان  
 لم يصير مسجدا لعدم الحاجة الى مسيرورة مسجدا كذا في القرائب • ولو كان للمسجد مدخل  
 من داره موقوفة فلا بأس للامام أن يدخل للصلاة من هذا الباب كذا في القنية • وللمؤذن أن يسكن في بيت  
 هو وقف على المسجد كذا في القرائب • دار لدروس المسجد مملوكة أو مستأجرة متصلة بمكان المسجد  
 هل له أن يقبض على المسجد ويبيع من بيته بابا الى المسجد وهو يشترى هذا الباب من مال نفسه فقالوا  
 ليس له ذلك وان شرط على نفسه ضمان قصان ظهر في حائط المسجد كذا في جواهر الاخلاط • يجوز  
 الدرس في المسجد وان كان فيه استعمال القبول والبولرى المسبلة لاجل المسجد كذا في القنية • وسئل  
 عن من يبيع المسجد يبيع قناه المسجد ليخرج القوم هل له هذه الاياحة فقال اذا كان فيه مصلحة للمسجد  
 فلا بأس به ان شاء الله تعالى قبل الموضع في القناتر رافقا بها الناس ليخرجوا عليها وأباح لهم قناتر ذلك  
 المسجد هل له ذلك فقال لو كان لصلاح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن بمنزلة العامة وسئل عن قناه المسجد  
 أحر الموضع الذي يربى جداره أم هو من قناه المسجد ما يظلمه المسجد اذا لم يكن بمنزلة  
 العامة الملبين قبل الموضع القيم على قناه المسجد كرامى وسروا وأجرها قوما ليخرجوا عليها ويصرف  
 تلك الى وجه نفسه أو الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رضى الله تعالى عنه وعندنا أنه لا يصرف الاجر  
 الى من شاء كذا في السارخانية قناتر القنية • وفي صلاة الاثر قال سألت محمد رحمه الله تعالى  
 عن مكان اتخذ للمسجد بينه وبين المسجد طريق وهو عامن المسجد ليصلي عليه في الخرافة عطف الصلاة  
 فيه الاجر كما يصح في المسجد قال نعم كذا في الاخيرة • أهل محلة قناتر المسجد وضربوا فيه حائطا  
 ولكل منهم امام على حدة ومؤذنين واحدا فلا بأس به والاولى أن يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن  
 الصباغى كما يجوز لاهل المحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلمن أن يجعلوا المسجدين واحدا لا اقامة  
 الجماعة أما المذكيرو والتدوير فلا لاهل ما بينه وان جاز فيه كذا في القنية • سئل برهان الدين  
 عن حائوت موقوف على امام المسجد غيب ثلاثة أشهر وخلف خليفة يؤتمهم ثم حضر فاجرة الخانوت في تلك  
 المدة التي غيب يجوز أخذها أم لا قال (٧) شايخ جردوى باكروى بامرولى بغير ادبيات ولكن  
 سئل روى تصديق • كذا في السارخانية قناتر قناتر قناتر • سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 عن القنية كذا في الاحتياج الى القناتر والحنكة هل يخرج فقال لا وفي اللاك واختلف في الذي خسروا  
 في المسجد فلم يربحهم بأسا ويصنعهم قالوا لا يصح ويخرج اذا احتاج اليه وهو الاسع كذا في القناتر  
 ولا بأس للحنكة أن يدخل المسجد في أسمع القناتر ويكره الترم والاكل فيه تغير المعتكف واذا أراد أن  
 يفعل ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه ويدكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء  
 كذا في السراجية • ولا بأس بالتقريب ولصاحب الدار أن ينشأ في المسجد في الصبح من المذهب  
 والاحسن أن يتوزع فلا ينشأ كذا في خزنة القناتر • ولا بأس بجمع الرجل بالحنكة في المسجد  
 وذكره الأئمة الخنوت في شرح كتاب الصلاة ما جعل في زماننا من وضع الخوارى في المسجد ومع  
 الاحكام عليها فهو مكره وعند الأئمة كذا في القنية • داخل الخراب للمسجد كذا في القرائب •  
 ولو كان في المسجد عمر خطاف أو خفاف يندرج المسجد فلا بأس به بجمع عليه من القناتر كذا في القناتر •  
 وفي صلاة الجلاي لا يفتقر طريق المسجد بأن يكون له باب فيدخل من هذا ويخرج من ذلك كذا  
 في القناتر • ودخول المسجد متعلما مكره كذا في السراجية • لاحرمة قناتر المسجد اذا جاع  
 وله حرمة اذا بسط أمامه البود الشديت في الطريق قد دخل مسجد فيه خنك القناتر ولو لم يوقد نار الجلاي

٧ يجوز كما أنه هو  
 أو خلقته يؤجرها بأمره  
 ولكن سبيلها التصدق

نخب المسجد في الايقاد أولى من غيره يجوز ادخال الجيوب وأثاث البيت في المسجد للوقوف في القنية  
 العامة كذا في القنية • رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والانجيل  
 والفرقان وبأخذ عليه المال ويقول ادفع الى الهدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى • ويكره  
 كل عمل من عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم العسبة والوراق  
 يكتب لنفسه فلا بأس به لانه قربة وان كان بالاجرة يكره الا أن يقع له الضرورة كذا في محيط السرخسي •  
 مباشرة عقد التسكاح في المساجد مستحب واختيار ظهره الذي خلاف هذا ولا يدخل الذي على يده نجاسة  
 المسجد كذا في خزنة المقتنين • دخل المسجد للمروور فلما توسطه ندم فسيل يخرج من باب غير الذي قصد  
 وقيل يصلي ثم يخرج في الخروج قال مجد الأئمة الترجاني ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعلاما  
 لما جنى كذا في القنية • غرس الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق  
 الصفوف فلا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه أو غيره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة  
 بين البيعة والمسجد يكره كذا في القرائب • أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة  
 ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم مساجد الشوارع فانها أخف رتبة حتى  
 لا يعتكف فيها أحد اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء  
 كذا في القنية • ذكر القنية رحمه الله تعالى في التسمية حرمة المسجد خمسة عشر أولها أن يسلم وقت  
 الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدروس ولا بدكر فان لم يكن فيه أحد أو كانوا في الصلاة فيقول  
 السلام علينا ومن ربا على عباد الله الصالحين والثاني أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس والثالث أن لا يشترى  
 ولا يبيع والرابع أن لا يسلم السيف والخامس أن لا يطلب الضالقة فيه والسادس أن لا يرفع فيه الصوت  
 من غير ذكر الله تعالى والسابع أن لا يتكلم فيه من أحاديث الدنيا والثامن أن لا يخطى رقاب الناس  
 والتاسع أن لا ينازع في المكان والعاشر أن لا يضيق على أحد في الصف والحادي عشر أن لا يمر بين يدي  
 المصلي والثاني عشر أن لا يزق فيه والثالث عشر أن لا يفرق أصابعه فيه والرابع عشر أن ينزهه عن  
 التباينات والصبيان والجبانين وأقامة الحدود والخامس عشر أن يكرمه ذكر الله تعالى كذا في القرائب •  
 الجلوس في المسجد الحديث لا يساح بالافتاق لان المسجد مابنى لامور الدنيا وفي خزنة الفقه ما يدل على ان  
 الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا وفي صلاة الجلاي الكلام المباح  
 من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولى أن يستغل يدكر الله تعالى كذا في القناتر • واذا ضاق  
 المسجد كان المصلي أن يزعم القاعد عن موضعه ليصلي فيه وان كان مستغلا بالذكر أو الدرس أو قراءة  
 القرآن أو الاعتكاف وكذا الاصل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا  
 في القنية • المصعد على سطح كل مسجد مكره ولهذا اذا اشتد الحر يكره أن يصلوا بالجماعة فوقه الا اذا  
 ضاق المسجد فحينئذ لا يكره المصعد على سطحه للضرورة كذا في القرائب • وأما بناء منارة المسجد من غلة  
 الوقف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بأن يكون أسمع للقوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بأن يسمع  
 كل أهل المسجد الا اذا بنى منارة كذا في القناتر • ولا يجوز للقيم شراء المصليات لتعليقها بالاساطين  
 ويجوز للصلاة عليها ولكن لا يعلق بالاساطين ولا يجوز اعارتها للمسجد آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الواقف  
 أما اذا أمر بتعليقها وأمر بالدرس فيه وبناء للدرس وعاب العادة الجارية في تعليقها بالاساطين في المساجد  
 التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها بيمان الوقف في مصلحته اذا احتج البها ولا يضمن ان شاء الله تعالى كذا  
 في القنية • هل يجوز أن يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيه أنه ان كان موضوعا للصلاة  
 فلا بأس به وان وضع للصلاة بأن فرغوا من الصلاة وذهبوا فان آخر الى ثلث الليل فلا بأس به وان آخر أكثر  
 من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في الخنرات في كتاب الهبة • رفع المعلم من كولان المسجد ووضعه في كتابه  
 علامة فهو عفو كذا في القنية • ويكره أن يجعل شيئا في كنفه فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على  
 ظاهرها أو باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في الملقط • واذا كتب اسم الله تعالى  
 على كاعود ووضع تحت طنفسة يجلسون عليه فاقبل يكره وقيل لا يكره وقال الأثرى انه لو وضع في البيت

من كولان الكولان  
 بالفتح بت البردى وهونبات  
 معروف وبالضم عرجيد  
 كذا في القاموس تأمل  
 اه متعجه







كذا في خزائن المفتين • والله أعلم

## (الباب السابع في السلام وتثبيت العاطس)

إذا أتى الرجل باب دار إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا دخل يسلم أولاً ثم يتكلم وإن كان في الفضاء يسلم أولاً ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان • واختلفوا في أيهما أفضل أجزأهم الراد أفضل أجزأهم وقال بعضهم المسلم أفضل أجزأهم كذا في المحيط • ينبغي لمن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب كذا في السراجية • والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحجب كذلك يرد ولا ينبغي أن يزداد على البركات شي قال ابن عباس رضي الله عنهما الكل شيء منتهى ومتنهى السلام البركات كذا في المحيط • ويتأني بآراء العطف في قوله وعليكم السلام وإن حذف وأوالعطف فقال عليكم السلام أجزأهم ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو قال السلام عليكم فليجيب أن يقول في صورتين سلام عليكم وله أن يقول السلام عليكم ولكن ألف واللام أولى كذا في التناخية • قال الفقيه أبو الليث رحمه الله إذا دخل جماعة على قوم فإن تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وإن سلم واحد منهم جازعهم جميعاً وإن سلم كلهم فهو أفضل وإن تركوا الجواب فكلهم آثمون وإن ردوا واحد منهم أجزأهم وبه ورد الأثر وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وإن أجاب كلهم فهو أفضل كذا في الذخيرة • (في فتاوى أهو) رجل أتى قوماً فسلم عليهم وجب عليهم رده فإن سلم ثانياً في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثانياً وكذلك التثبيت لم يجب ثانياً ويجب كذا في التناخية • وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليكم فردّه بعض القوم بنوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب بريدته إذا أشار إليهم ولم يسلم لأن قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار إلى الجماعة بخطاب الواحد هذا إذا لم يسلم ذلك الرجل فاما إذا سمى فقال السلام عليكم يازيد فاجابه غير زيد لا يسقط القرض عن زيد وإن لم يسلم وأشار إلى زيد يسقط لأن قصده التسليم على الكل كذا في المحيط • مر على قوم يأكلون كان محتاجاً وعرف أنهم يدعونته وسلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي • السائل إذا سلم لا يجب رده سلامه كذا في الخلاصة • السائل إذا أتى باب دار إنسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه وكذا إذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضي خان • واختلف الناس في المصري والقروى قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصري على الذي يستقبله من القري وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على الماشي والقائم على القاعد والليل على الكثير والصغير على الكثير كذا في الخلاصة • ويسلم الماشي على القاعد ويسلم الذي يأكل من خفك كذا في المحيط • الرجل مع المرأة إذا التقيا سلم الرجل أولاً كذا في فتاوى قاضي خان • استقبال رجال ونساء يسلم عليهم في الحكم لافي الذبابة كذا في الوجيز للكردي • إذا التقيا فأفضلهما أسبقهما فإن سلمات معاً رد كل واحد ويستحب الرقع الطهارة ويجزئه التيمم كذا في الغيبة • إذا دخل الرجل في بيته يسلم على أهل بيته وإن لم يكن في البيت أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط • ويسلم في كل دخلة كذا في التناخية نقل عن المصرفة • اختلف المشايخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم أفضل وهو قول شريح وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأما التسليم على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بأن يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا إذا لم يكن المسلم حاجة إلى الذي • وإذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليه ولا بأس برده السلام على أهل الذمة ولكن لا يرد على قوله وعليكم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن حررت بقوم وفيهم كفار فأت بالجار أن شئت قلت السلام عليكم وترديه المسلمون وإن شئت قلت السلام على من أسع الهدى كذا في الذخيرة • السلام تحية الزائر والذين جلسوا في المسجد لقراءة التيسير أو لانتظار الصلاة ما جلسوا فيه لا دخول الزائر عليهم فليس هذا أو أن السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا وسلم عليهم الداخل وسعهم أن لا يجيبوه كذا في القنية • يكره السلام عند قراءة القرآن جهراً وكذا عند هذا كذا في العلم وعند الأذان والاقامة والصبح أنه لا يرد في هذه المواضع أيضاً كذا في الغيبة • إن سلم في حالة التلاوة المختار أنه يجب الرد كذا في الوجيز للكردي • وهو اختيار الصدر الشهيد وهكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا في المحيط

• ولا يسلم

• ولا يسلم عند الخطبة يوم الجمعة والعيدين واستغفاهم بالصلاة ليس فيهم أحد إلا يصلي كذا في الخلاصة • في الأمن ولا ينبغي للقوم أن يشعروا العاطس ولا أن يردوا السلام بعنى وقت الخطبة (في صلاة الأثر) روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم يردون السلام ويشعرون العاطس ويقيمون بما ذكر في صلاة الأثر أن ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله تعالى قالوا الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذا بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة على قول محمد رحمه الله تعالى يرد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كذا في الذخيرة • ولا يسلم على قوم هم في هذا كذا في العلم أو أحدهم وهم يستمعون وإن سلم فهو آثم كذا في التناخية • ولا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا في القنية • حكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري أنه كان يقول فبين جلس للذكر أي ذكر كان قد دخل عليه داخل وسلم عليه وسعه أن لا يرد كذا في المحيط • ولا يسلم على الشيخ الممازح أو الرند أو الكذاب أو اللاتي ومن يسب الناس ويتطراى وجوه التسوان في الأسواق ولا يعرفونهم كذا في القنية • ولا يسلم على الذي يتغنى والذي يبول والذي يطير الحمام ولا يسلم في الحمام ولا على العاري إذا كان متزوا ولا يجب عليهم الرد كذا في الغيبة • واختلف في السلام على الصاقي في الاسح أنه لا يسلم باللام كذا في التناخية • ولو كان له جيران سفهاء إن سلمهم يتركون الشر حياء منه وإن أظهر خشونة يزيدون القوا حريزاً في هذه المسألة ظاهراً كذا في القنية في المتفرقات • ولا بأس بالسلام على الذين يلعبون الشطرنج للتهلي وإن ترك ذلك بطريق التأديب والزجر لهم حتى لا يفعلوا مثل ذلك فلا بأس به وإن كان لتحصيد خاطر لا بأس بالتسليم عليهم وكتب في المستزاد لم يرد أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالتسليم على من يلعب بالشطرنج بأساً ليشغل ذلك عما هو فيه وكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك تحقير لهم كذا في الذخيرة • رجل سلم على من كان في الخلاصة يتعوط ويول لا ينبغي له أن يسلم عليه في هذه الحالة فإن سلم عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد عليه لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة وإذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل إن كانت يجوز أن يرد الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وإن كانت شابة ودعها في نفسه والرجل إذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا أمر رجلاً أن يقرأ سلامه على فلان يجب عليه ذلك كذا في الغيبة • ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب المعامل من السرحد يشايد على أن من بلغ إنساناً سلاماً من غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أولاً ثم على ذلك الغائب كذا في الذخيرة • لا يسقط فرض جواب السلام إلا بالاسماع كما لا يجب إلا بالاسماع كذا في الغيبة • ولو كان المسلم أصم ينبغي أن يبريه تخريك شفقه وكذلك جواب العطسة كذا في الكبرى • ويكره السلام بالسبابة كذا في الغيبة • تشبعت العاطس واجب أن جد العاطس فيشتمه إلى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير كذا في السراجية • وينبغي لمن يحضر العاطس أن يشتم العاطس إذا تكثر عطسه في مجلس إلى ثلاث مرات فإن عطس أكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمده الله تعالى في كل مرة فمن كان يحضره أن شتمه في كل مرة فحسن وإن لم يشتم بعد الثلاث فحسن أيضاً كذا في فتاوى قاضي خان • وعن محمد رحمه الله تعالى إن من عطس مراراً يشتم في كل مرة فإن أخر كفاه مرة واحدة كذا في التناخية • إذا عطس الرجل خارج الصلاة فينبغي أن يحمده الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي لمن حضره أن يقول بركم الله ويقول له العاطس يغفر الله لنا ولكم أو يقول بركم الله ويصلح إليكم ولا يقول غير ذلك كذا في المحيط • امرأة عطست إن كانت يجوز أن يرد عليها وإن كانت شابة يرد عليها في نفسه كذا في الخلاصة • وإذا عطس الرجل تشتمه المرأة فإن كانت يجوز أن يرد الرجل عليها وإن كانت شابة يرد في نفسه كذا في الذخيرة • شابة جبلة عطست لا يشتمها غير الحرم جهراً كذا في القرائب • إذا عطس رجل حال الأذان يحمده ويشتمه غيره وقال القاضي عبد الجبار لا يحمده كذا في القنية • ولو عطس المحلى فقال رجل يرحمك الله ثم قال المحلى غفر الله لي ولك كان جواباً تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم

قوله أو الرند كذا في جميع  
النسخ وكذا رأيت في القنية  
والذي في رد المختار من  
مقدمات الصلاة الزنديقي  
تأمل اه صححه



• (الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له منه وما لا يحل) •

يجب أن يعلم بأن مسائل النظر تنقسم إلى أربعة أقسام نظر الرجل إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة ونظر المرأة إلى الرجل ونظر الرجل إلى المرأة (أما بيان القسم الأول) فنقول ويجوز أن ينظر الرجل إلى الرجل إلا إلى عورته كذا في المحيط • وعليه الإجماع كذا في الاختيار شرح المختار • وعورته ما بين سرة حتى يجاوز ركبته كذا في الذخيرة • ومادون السرة إلى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السوء حتى أن من رأى غيره مكشوف الركبة يتكره عليه برفق ولا يشارعه أن يلج وإذا أراد مكشوف الفخذ أنكر عليه بعنف ولا يضره أن يلج وإذا أراد مكشوف السوء أمره بستر العورة وأدبه على ذلك أن يلج كذا في الكافي • وفي الآية كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأما ينظر الحماشي إلى عورة الرجل كذا في التواريخ • وما يباح للنظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية • لا بأس بأن يتولى صاحب الحمام عورة إنسان يده عند التنوير إذا كان يقض بصره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا في حالة الضرورة لا في غيرها وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه يده إذا تور كذا في المحيط • (وأما بيان القسم الثاني) فنقول نظر المرأة إلى المرأة كذا في الرجل كذا في الذخيرة • وهو الأصح هكذا في الكافي • ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية • ولا ينبغي للمرأة الصالحة أن تنظر إليها المرأة الفاسقة لأنها تصفها عند الرجال فلا ترفع جلبابها ولا تخارها عندها ولا يحل أيضا لامرأة مؤمنة أن تكشف عورتها عند أمة مشركة أو كاذبة إلا أن تكون أمة لها كذا في السراج الوهاج • (وأما بيان القسم الثالث) فنقول نظر المرأة إلى الرجل الاجنبي كذا في الرجل إلى الرجل تنظر إلى جميع جسده إلا ما بين سرة حتى يجاوز ركبته وما ذكرنا من الجواب فيما إذا كانت المرأة تعلم قطعا ويقينا أنها لو نظرت إلى بعض ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة وأما إذا علمت أنه وقع في قلبها شهوة أو شكك ومعنى الشك استواء الظنين فأحب إلى أن تقض بصرها منه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل فقد ذكر الاحتياط فيما إذا كان الناظر إلى الرجل الاجنبي هو المرأة وفيما إذا كان الناظر إلى المرأة الاجنبي هو الرجل قال فليجتنب بجمهده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في القائلين جميعا ولا بأس شيئا منه إذا كان أحداهما شابا في حد الشهوة وإن أماعلى أقصهما الشهوة فأما الامة فيحل لها النظر إلى جميع أعضاء الرجل الاجنبي سوى ما بين سرة حتى يجاوز ركبته • ومن جملة ذلك إذا أماعلى أقصهما الشهوة ألا يرى أنه يورث العادة فيما بين الناس أن الامة تقمّر رجل زوج مولاهما من غير تكبر متكرر وأنه يدل على جواز المس كذا في المحيط • (وأما بيان القسم الرابع) فنقول نظر الرجل إلى المرأة ينقسم أقساما أربعة نظر الرجل إلى زوجته وأمنه ونظر الرجل إلى ذوات محارمه ونظر الرجل إلى الحرة الاجنبي ونظر الرجل إلى اماه الغير أما النظر إلى زوجته وعملوكته فهو حلال من قرنها إلى قدمها عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الآن الأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه كذا في الذخيرة • والمراد بالامة ههنا هي التي يحل له وطؤها وأما إذا كانت لا تحل له كآمنه المجوسية أو المشركة أو كانت أمة أو أخته من الرضا أو أم امرأته أو أمها فلا يحل له النظر إلى فرجها وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الأولى أن ينظر إلى فرج امرأته وقت الوفاق ليكون أبلغ في تحصيل معنى القذة كذا في التبيين • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل عرس فرج امرأته وهي عرس فرجه لم يزل آله هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن يعطى الابن كذا في الخلاصة • ويجوز ذروجه للجماع إذا كان البيت صغيرا مقدرا حجة أذرع أو عشرة قال مجاهد الأئمة التبرجاني وركن الصباغى والحافظ السائي لا بأس بأن يتجسس في البيت كذا في القنية • ولا بأس بأن يدخل على الزوجين محارمهما وهما في الفراش من غير وطئ باستئذان ولا يدخلون بغير إذن وكذا الخادم حين يحلوا الرجل يأمله وكذا الامة كذا في القنية • أخذ به أمة وأدخلها بيتا وأغلق بابا وعلموا أنه يريد وطئها كره • وطئ زوجته بجمرة ضررتها أو أمة بكمه عند محمد رحمه الله تعالى وكره لهذا أهل بخاري الترمذي على السطح كذا في المم • وأما النظر إلى ذوات محارمه فنقول يباح له أن ينظر منها

إلى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد والساعد والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والاكيل والشعر موضع العنق والعنق موضع القلادة والصدر كذلك والقلادة والشاح وقديتهى إلى الصدر والاذن موضع القرب والعضد موضع الدماوج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والظناب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الظناب كذا في المبسوط • ولا بأس للرجل أن ينظر من أمة وابنته البالغة وأخته وكل ذي رحم محرم منه كالجذات والاولاد والاولاد والاولاد والعمات والخالات إلى شعرها وصدرها وذاتها وندها وعضدها وساقها ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ولا إلى ما بين سرة حتى أن يجاوز الركبة وكذا إلى كل ذات محرم برضاها أو صاهرة كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة ابن الابن والاولاد والاولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل بها فهي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنى اختلقوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اباحة النظر والمس وقال شمس الأئمة السرخسي ثبت اباحة النظر والمس لثبوت الحرمة المؤبدة كذا في فتاوى قاضي خان • وهو الصحيح كذا في المحيط • وما حل النظر إليه حل مسه وقطره وعجزه من غير حائل ولكن انما يباح النظر إذا كان يأمن على نفسه الشهوة فأما إذا كان يخاف على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر وكذلك المس انما يباح له إذا أمن على نفسه وعليها الشهوة وأما إذا خاف على نفسه أو عليها الشهوة فلا يحل له ولا يحل أن ينظر إلى بطنها أو إلى ظهرها ولا إلى جنبها ولا يمس شيئا من ذلك كذا في المحيط • ولا بأس أن يفحص بطن أمة وظهرها خدما لها من وراء الثياب كذا في القنية • قال أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت الشيخ الامام أبي بكر محمد رحمه الله تعالى يقول لا بأس بأن يفحص الرجل الرجل إلى الساق ويكره أن يفحص الفخذ ويكره وراء الثوب ويقول يفحص الرجل الرجل والديه ولا يفحص فخذه والديه والفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يبيع أن يفحص الفخذ ويعينها وراء الثوب وغيرها كذا في القرائب • قال محمد رحمه الله تعالى ويجوز له أن يسافر بها ويخلو بها بعين بمحارمه إذا أمن على نفسه فان علم أنه يشتمها أو تنهيه أن يسافر بها أو خلها أو كان أكبر رايه ذلك أو شك فلا يباح له ذلك وان احتاج إلى حلها وانزلها في السفر فلا بأس بأن يأخذ بطنها وظهرها من وراء الثياب فان خاف الشهوة على نفسه أو عليها فليجتنب بجمهده وذلك بأن يجتنب أصلا متى أمكنها الركوب والنزول بنفسها وان لم يمكنها ذلك تكلف المحرم في ذلك زيادة تكلف بالثياب حتى لا يصل إليه حرارة بدنهما وان لم يمكنه ذلك تكلف المحرم لدفع الشهوة عن قلبه يعني لا يقصدها فقل قضاء الشهوة كذا في الذخيرة • وأما النظر إلى أمة الغير فهو كتنظره إلى ذوات محارمه ولا يحل له أن ينظر إلى ظهرها وبطنها كافي حتى ذوات المحارم وكان محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى يقول لا ينظر إلى ما بين سرة حتى إلى ركبته ولا بأس بالنظر إلى ما وراء ذلك والمدة والمكاتبه وأم الولد كالامة والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي • وكل ما يباح النظر اليه من اماه الغير يباح مسه إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في المحيط • وعند بعض مشايخنا ليس له أن يعالجها في الأركاب والانزال والأصح أنه لا بأس به إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها كذا في الكافي • ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب المخلوة والمسافة باماء الغير وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يحل واليه مال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى كذا في المحيط • وهو المختار كذا في الاختيار شرح المختار • ومنهم من قال يحل وبه كان يفتي الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في المحيط • ولا بأس أن يمس ماسوى البطن والظهر عما يجوز له النظر اليه منها إذا أراد الشراء وان خاف أن يشتمه كذا في السراج الوهاج • وهكذا في الهداية • وذكر في الجامع الصغير ورجل يريد شراء جارية فلا بأس بأن يمس ساقها وصدرها وذراعيها وأن ينظر إلى ذلك كله مكشوقا كذا في الكافي • وقال مشايخنا رحمه الله تعالى يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبه بالضرورة ولا يباح المس إذا اشتبه أو كان أكبر رايه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذا في الهداية • ولا تعرض الامة إذا بلغت في أزار واحد والمراد بالازار ما يستمر بين السرة إلى الركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفها والتي بلغت حد الشهوة فهي



كالبالفة لا تعرض في ازاد واحد روى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لوجود الإشتباه كذا في التبيين  
وأما النظر إلى الاجنبيات فنقول يجوز النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منها وذلك الوجه والكف في ظاهر  
الرواية كذا في الذخيرة • وإن غلب على ظنه أنه يشتهي فهو حرام كذا في التبيين • النظر إلى وجه  
الاجنبية إذا لم يكن عن شهوة ليس بحرام لكنه مكروه كذا في السراجية • وروى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى يجوز النظر إلى قدمها أيضا وفي رواية أخرى عنه قال لا يجوز النظر إلى قدمها وفي جامع  
البرامكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز النظر إلى ذراعها أيضا عند الغسل والطبخ قبل وكذلك يباح  
النظر إلى ثيابها وذلك كله إذا لم يكن النظر عن شهوة كذا في المحيط • وكذلك يباح النظر إذا اشك  
في الإشتباه كذا في الكافي • قبل وكذلك يباح النظر إلى ساقها إذا لم يكن النظر عن شهوة فإن كان يعلم أنه  
لو نظر يشتهي أو كان أكبر أياه ذلك فليجتنب بجمده كذا في الذخيرة • والأصح أن كل عضو لا يجوز النظر  
إليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر رأسها وقلامه وجلها وشعر عاتقه كذا في الزايدى • ولا يحل له  
أن يمس وجهها ولا كفها وإن كان يأمن الشهوة وهذا إذا كانت شابة تشتهي فإن كانت لا تشتهي فلا بأس  
بمساحتها ومن يدها كذا في الذخيرة • وكذلك إذا كان شيئا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس بأن  
يضاغها وإن كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجتنب ثم إن محمد رحمه الله تعالى أباح المس للرجل إذا كانت  
المرأة عورزا ولم يشترط كون الرجل يحال لا يجامع مثله وفيما إذا كان الماس هي المرأة قال إذا كانا  
كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذا في المحيط • ولا بأس بأن  
يعانق المحوز من وراء الثياب إلا أن يكون ثيابها تصف مانتحتها كذا في الغيانية • فإن كان على المرأة  
ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لأن نظره إلى ثيابها لا إلى جسدها فهو كالو كانت في بيت فنظر إلى جسدها  
هذا إذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف مانتحتها كالقباء التركية ولم تكن رقيقة بحيث تصف مانتحتها  
فإن كانت بخلاف ذلك ينبغي له أن يفيض بصره لأن هذا الثوب من حيث أنه لا يسترها بمنزلة شبكة عليها وهذا  
إذا كانت في حد الشهوة فإن كانت صغيرة لا يشتهي مثلها فلا بأس بالنظر إليها ومن مسها لانه ليس لبدنها  
حكم العورة ولا في النظر والمس معنى خوف الفتنة ثم النظر إلى الحرة الاجنبية قد يصير مرصعا عند الضرورة  
كذا في المحيط • والكافرة كالمسلمة وروى لا بأس بالنظر إلى شعر الكافرة كذا في الغيانية • ويجوز للقاضي  
إذا أراد أن يحكم عليها وللشاهد إذا أراد أن يشهد عليها أن ينظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتهي ولكن  
ينبغي أن يقصده أداء الشهادة أو الحكم عليها لا قضاء الشهوة وأما النظر لتحمل الشهادة إذا اشتهي قبل يباح  
كافي النظر عند الأداء والاسم أنه لا يباح كذا في السراج الوهاج • ولو أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس بأن  
ينظر إليها وإن خاف أن يشتهيها كذا في التبيين • والفلام الذي يبلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيانية  
• والفلام إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صحيحا فحكمه حكم الرجال وإن كان صحيحا فحكمه حكم النساء وهو  
عورة من قرنه إلى قدمه لا يحل النظر إليه عن شهوة فأما الطلوة والنظرة لانه شهوة لا بأس به ولهذا لا يؤمر  
بالتقاب كذا في الملتقط • وفي حكم الصلاة كالرجال كذا في الغيانية • ويجوز النظر إلى الفرج للزانية  
والقابلة والطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع كذا في السراجية • ويجوز للرجل النظر إلى فرج  
الرجل للحقنة كذا في كرمش الأئمة السرخسي كذا في الظهيرية • وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أنه كان به هزال فاحش فقبل له أن الحقنة تزبل ما يك من الهزال فلا بأس بأن يمدى ذلك الموضع للحقنة  
وهذا صحيح فإن الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسيل وذ كرمش الأئمة الحلواني رحمه الله  
تعالى في شرح كتاب الصوم أن الحقنة إنما تجوز عند الضرورة وإذا لم يكن ثمة ضرورة ولكن فيها منفعة  
ظاهرة بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا وإذا كان به هزال فإن كان هزالا يخشى منه التلف يحل  
وما لا فلا كذا في الذخيرة • عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يدخل على الأم  
والبنت والاخت إلا بأذن أمها على أمرأة يعلم ولا يستأذن كذا في التارخانية • امرأة أصابها  
فرحسة في موضع لا يحل للرجل أن ينظر إليه لا يحل أن ينظر إليها لكن تعلم امرأة تدواها  
فإن لم يجدوا امرأة تدواها ولا امرأة تعلم ذلك إذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع أو الهلاك

فانه يستتر منها كل شيء الاموضع تلك القرحة ثم يداويها الرجل ويغض بصره ما استطاع الاعن  
ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لأن النظر إلى العورة لا يحل بسبب المحرمية  
كذا في قساوى قاضى خان • ولولا خافت الافتصاد من المرأة فلا يجزى أن يقصدها كذا في القنية •  
والعبد في النظر إلى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبى المحر يتظر إلى وجهها وكفها  
ولا يتظر إلى ما لا يتظر الاجنبى المحرم من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصيا أو خلا إذا بلغ مبلغ الرجال وأما  
المحبوب الذي جف ماؤه فبعض مشايخنا رخصوا اختلاطه بالنساء والأصح أنه لا يرخص ويمنع وللعبدان  
يدخل على مولاه بخبر إذا جاءوا جعوا على أن العبد لا يسافر بسببه كذا في قساوى قاضى خان •  
ولا بأس بدخول الحصان على النساء ما لم يلقوا الحلم وقد رذلت بخمسة عشر لأن الحصى لا يحتمل والواحد  
والكثير فيها سواء كذا في الكبرى • سئل الحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى هل على المستحاضة  
أو على الحائض أن تنظر إلى فرجها وقت كل صلاة فقال لا وسئل أيضا عن النظر إلى عظام المرأة بعد موتها  
مثل ججمتها هل يجوز فقال لا كذا في التارخانية ما قلنا عن الشيعة في متفرقات الكراهية • اللواط مع  
مملوك أو مملوكة أو امرأة حرام المرأة إذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج أن يطأها  
الآن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وإن شك فليس له أن يطأها كذا في الغرائب •  
والله أعلم

#### (الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره)

ذنب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكهفين إلى وسط الظهر كذا في الكثر • واختلفوا في مقدار  
ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من قدر بشبر ومنهم من قال إلى وسط الظهر ومنهم من قال إلى موضع الخالوس  
كذا في الذخيرة • وإذا أراد أن يجرد ذنب العمامة نقضها كالفها ولا يلقها على الأرض دفعة واحدة  
كذا في خزائن المفتين • ولا بأس بلبس القلائص وقد صرح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كذا  
في الوجيز للكردي • يجب أن يعلم أن لبس الحرير وهو ما كانت لجمته حريرا وسداه حريرا حرام  
على الرجال في جميع الأحوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
لا يكره في حالة الحرب ويكره في غير حالة الحرب ومن العلماء من قال لا يكره ذلك في الأحوال كلها وفي شرح  
القاضي الامام السبكي أن عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إنما لا يكره لبس الحرير للرجال في حالة  
الحرب إذا كان صفيقا يدفع معزة السلاح كذا في المحيط • وأما إذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فإن ذلك مكروه  
بالاجماع كذا في المضمرات • أقاما كان سدا حريرا وجمته غير حرير فلا بأس بلبسه بخلاف بين العلماء  
وهو الصحيح وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى ذ كرمش الاسلام في شرح السير الثوب إذا كانت لجمته من  
قطن وكان سدا من ابريسم فإن كان ابريسم يرى كره للرجال لبسه وإن كان لا يرى لا يكره لهم لبسه هذا  
هو الكلام في غير حالة الحرب (جئنا إلى حالة الحرب) فنقول لا شك أن ما كان لجمته غير حرير وسداه حريرا يباح  
لبسه في حالة الحرب لانه يباح لبسه في غير حالة الحرب فلا يباح لبسه في حالة الحرب والأمر فيه واسع كان أولى  
وأقاما كان لجمته حريرا وسداه غير حرير فإنه يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع كذا في المحيط • يكره لبس  
الدياج للرجال ولا بأس بتوسده والنوم عليه وقال محمد رحمه الله تعالى يكره وقول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى مثل قول محمد رحمه الله تعالى ذكره الصدر الشهيد كذا في الخلاصة • وفي المتن ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى وليس القعود على الحرير والدياج كاللبس في الكراهية فإن أراد بقوله ليس القعود عليهما  
كاللبس في الكراهية أصلا صار عن محمد رحمه الله تعالى في القعود على الدياج روايتان فإن ظاهر مذهبه أن  
القعود على الدياج مكروه وإن أراد به اثبات التفاوت في الكراهية لا يصح في المسألة روايتان بل كل واحد  
منهما مكروه الآن اللبس أشد كراهية كذا في الذخيرة • ولا بأس بلبس الحرير والدياج في الحرب وقيل  
يكرهه والاسم كذا في خزائن المفتين • في العيون أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بلبس الخنز للرجال  
وإن كان سدا ابريسما أو حريرا كذا في الخلاصة • وما كان من الثياب الغالب عليه القز كالخنز ونحوه

قوله معزة بالعين المهملة  
ثم الرواء المشددة أى مضرت  
كافي الاتقاني اه معصمه



لابأس ويكره ما كان ظاهره القزوكذا ما كان خط منه خرو خط منه قزو وهو ظاهر لا خير فيه كذا في القنية  
 • وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأبأس بلبس الخنزير للرجال وإن كان سدا حرا (قال العبد) انظر  
 في زمانهم كان من أوبار ذلك الحيوان المسمى بالبرية خرا وقضاء وبالتركية (قصدن) واليوم  
 يتخذ من الحرير العفن فيجب أن يكره كالقز كذا في المنتقط • قال محمد رحمه الله تعالى لابأس بالخنزير إذا لم يكن فيه  
 شهرة ولا فلا خير فيه كذا في الغيابة • وما يكره للرجال لبسه يكره للغلمان والصبيان لأن النص حرم الذهب  
 والحرير على ذكور أمته بلا قيد البلوغ والحريية والاشتم على من ألبسهم لأننا أمرنا بحفظهم كذا في القترناشي  
 • استعمل اللعاف من ابريسم لا يجوز لأنه نوع لبس لابأس به علامة حرير توضع على مهاد الصبي لأنه ليس  
 بلبس وكذا الكلبة من الحرير للرجال لأنها كالبيت كذا في القنية • في الاستيماء لابأس يجعل اللعاف  
 من الحرير كذا في القترناشي • وفي فتاوى العصور وفتاوى أبي الفضل الكرماني يكره جعل اللعاف من  
 الحرير للرجال فقال عين الأئمة الكراييس لا يجوز كذا في القنية • ولا بأس بستر الحرير وتعليقه على  
 الباب وقال لا يكره كذا في الاختيار شرح المختار • دلالة يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز  
 إذا لم يدخل يديه في الكمين قال عين الأئمة الكراييس فيه كلام بين المشايخ كذا في القنية • قال عامة  
 العلماء يحل لمن لبس الحرير الخالص كذا في المحيط • وأما لبس ما عليه حرير أو مكفوف به فمطلق عند عامة  
 الفقهاء كذا في الذخيرة • وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب  
 إذا كان أربعة أصابع أو دونها ولم يحل فيه خلافا وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في السير  
 أنه لا بأس بالعلم لأنه سبع ولم يقدّر كذا في فتاوى قاضي خان • عمامة طرتهما قدر أربع أصابع من ابريسم  
 من أصابع عمر رضي الله تعالى عنه وذلك قيس شربا يرخص فيه قال نجم الأئمة البخاري المعتبر في الرخصة أربع  
 أصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النشر قال ظهير الدين القترناشي المعتبر أربع أصابع كما هي  
 على هيئة الأربعة أصابع السلف وفي فتاوى أبي الفضل الكرماني أربع أصابع منشورة قال عين الأئمة الكراييس  
 التحرز عن مقدار المنشورة أولى في فتاوى أبي الفضل الكرماني والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال  
 أبو حامد لا يجمع قال عين الأئمة الكراييس في المتفرق خلاف قال نجم الأئمة البخاري ظاهر المذهب عدم  
 الجمع في المتفرق إلا إذا كان خط منه قزو خط منه غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كذا في جمع  
 التقارب للبقا وأما إذا كان كل واحد مستمينا كالطرز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع كذا في القنية  
 • لا بأس باستعمال منطقة ملتقاة أفصة المنطقة المفضضة قبل تكره وقبل لابأس بها والديباج في وسط  
 المنطقة إذا لم يبالغ عرضها أربع أصابع وقبل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب • يكره أن يلبس  
 الذكور قلنسوة من الحرير والذهب والفضة والكرام الذي خيط عليه ابريسم كثير أو شيء من الذهب  
 أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع ولا بأس بأن يكون على طرف القلنسوة قدر أربع أصابع من ذلك وكذا  
 على طرف العمامة • كذا علم الجبة كذا في السراجية • (وفي فتاوى آه) سئل القاضي برهان الدين  
 (ع) أكره أن يركن كدنيا كشده أزار يسم) فلبس قال ينبغي أن لا يكره لأنه صار مستهلكا فيكون  
 تبعا وأشار شمس الأئمة السرخسي إلى أنه يكون تبعا كذا في التارخانية • يضر النظر الدائم إلى الثلج  
 وهو عيش فيه لا بأس بأن يشد على عينه خمارا أسود من ابريسم قلت في العين الرمدة أولى كذا في القنية  
 • ولا بأس بلبس الجبة المشوة من الخنزير كذا في الوجيز للكردي • في السير الكبير لابأس بلبس الثوب  
 في غير الحرب إذا كان أزاره ديباجا أو ذهبيا كذا في الذخيرة • في شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ  
 لا بأس بشكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في إيمان  
 الواقات أنه يكره عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد  
 مكسوب بخطه أن في ثكة الحرير اختلافا بين أصحابنا كذا في المحيط • تكره التكة المعمولة من ابريسم هو  
 الصحيح وكذا القلنسوة وإن كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق كذا في القنية • وعلى الخلاف  
 لبس التكة من الحرير قبل يكره بالاتفاق وكذا عصا المقتصد وإن كان أقل من أربع أصابع لأنه أصل بنفسه  
 كذا في القترناشي • في جامع الفتاوى عن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى من صلى مع تكة ابريسم جاز

قوله قال عامة العلماء يحل  
 لمن هذا مقابل لمحذوف  
 يعلم من عبارة المحيط ونصها  
 بعد كلام طويل هذا هو  
 الكلام في حق الرجال بقى  
 الكلام في حق النساء قال  
 عامة العلماء الخ ام معجبه

لو إذا خيط الجيب بابريسم  
 أو عمل عليه نقش بالابريسم

وهو مسمى كذا في التارخانية • ولو جعل القز حشا والقباء فلا بأس به لأنه سبع ولو جعلت طهارته  
 أو بطلته فهو مكره لأن كليهما مقصود كذا في محيط السرخسي • وفي شرح القدوري عن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى أنه قال أكره ثوب القز يكون بين القزو وبين الظهارة كذا في المحيط • وعن أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى كره بطائن القلائس من ابريسم كذا في القترناشي • لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء  
 فأما للرجال فقدر أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القنية • ويكره للرجل أن يلبس الثوب المنسوج  
 بالعصر والزعفران والورس كذا في فتاوى قاضي خان • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لابأس بالصبيغ  
 الأحمر والأسود كذا في المنتقط • وفي مجموع التوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام إلى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة  
 آلاف درهم ودخل رجل من أصحابه يوما وعليه رداء خرف فقال عليه السلام إن الله تعالى إذا أنعم على عبد  
 نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يرتدي رداء قيمته أربعة مائة دينار كذا  
 في الذخيرة • لبس الصوف والشعر سنة الأنبياء عليهم السلام لأنه آية التواضع وأول من لبسهما سليمان  
 النبي علي نبينا وعليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فإنه مذكور في الدنيا ونور في الآخرة  
 وأياكم أن تفسدوا دينكم بعمدة الناس وثباتهم كذا في الغرائب • لبس الثياب الجسلة مباح إذا لم يتكبر  
 وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية • ولا يجوز صبغ الثياب أسودا أو كهب تأسفا  
 على الميت قال صدر الحسام لا يجوز صبغ الثياب في منزل الميت كذا في القنية • قال الامام  
 السرخسي رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات القليل ويلبس الاحسن  
 في بعض الاوقات اظهارا لنعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لأن ذلك يؤذي المحتاجين كذا  
 في الخلاصة • وكذلك لا ينبغي للانسان أن يظهر بين جبينين أو ثلاثة إذا كان يكفيه لدفع البرد جبة واحدة  
 لأنه ذلك يؤذي المحتاجين وهو منهي عن اكتساب سبب أذى الغير كذا في المحيط • وأما الدثار فيكره بلا  
 خلاف كذا في الغيابة • ويكره للرجل لبس السراويل المخرفعة وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا  
 في الفتاوى العتائية • وعن بعضهم من سنة الاسلام لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل  
 سنة وهو من أسرار الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب • في غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس  
 في منزلها وحدها فأولى أن يجوز لها لبس خمار رقيق نصف ملتحمة عند محارمها كذا في القنية • تنصير  
 الثياب سنة واسبال الأزار والقمص بدعة ينبغي أن يكون الأزار فوق الكعبين إلى نصف الساق وهذا في حق  
 الرجال وأما النساء فخيرن أزارهن أسفل من أزار الرجال ليستظهر قدمهن أسبال الرجل أزاره أسفل من  
 الكعبين أن لم يكن للخيلاء ففيه كراهة تنزيه كذا في الغرائب • واختلف في السدل في غير الصلاة فقيل يكره  
 بدون القمص ولا يكره على القمص وفوق الأزار وقيل يكره كافي الصلاة والصحيح قول أبي جعفر رحمه الله  
 تعالى أنه لا يكره كذا في القنية • عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لابأس بلبس قلنسوة الثعالب كذا في المبسوط  
 • وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سخياب وعلى الفضل قلنسوة مموه كذا في الغيابة • عن أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بالفر من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكاة وقال  
 ذكاته باعها كذا في المحيط • ولا بأس بجلود الثور والسباع كلها إذا دبغت أن يجعل منها مصل أو ميسرة  
 السرج كذا في المنتقط • ولا بأس بخرقه الوضوء والخياط وفي الجامع الصغير يكره الخرقعة التي تحمل  
 ليمسح بها العرق لأنها بدعة محدثة والصحيح أنه لا يكره وحاصله أن من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكره ومن  
 فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي • قال هشام في نوادره رأيت على أبي يوسف رحمه  
 الله تعالى نعلين مخفوفين بماء الحديد فقلت له أترى بهذا الحديد بأسا فقال لا فقلت له إن سفيان ونورين  
 يزيد كرها ذلك لأنه تشبه بالرهبان فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس  
 النعال التي لها شعور وأنهم لبس الرهبان فقد أشار إلى أن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد  
 لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاراضى ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها  
 الا بهذا النوع من الاحكام كذا في المحيط في المتفرقات • امرأة لها مستدلة في موضع قدمها حمل متخذ

قوله خرفا في شرح الجمع  
 الخز صوف غنم البحر اه  
 هذا كان في زمانهم وأما  
 الآن فن الحرير وحيث  
 فيهم كذا في الدر عن  
 التارخانية هذا والذي  
 رأيت في نسخة من المحيط  
 أحمر يدل خرفا مثل اه  
 معجبه  
 قوله أو كهب هو الاغبر  
 المشرب بالسواد كما يفاد  
 من كتب اللغة اه معجبه



من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال ابن الأثرية الكراهية يكره وفي شرح الطحاوي وأما الفضة في المكابح فيكره في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يكره كذا في القصة • لا بأس بأن يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتحمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحرم الانتفاع والافتقار في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى • اتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصغار الخلف الأحمر خف فرعون والخلف الأبيض خف هامان والخلف الأسود خف العلماء ولقد اختلفت عشرين من كبار فقهاء بلخ فآرايت لأحدهم خفاً أبيض ولا آخر ولا سمعت أنه أسكه وروى أنه عليه الصلاة والسلام أسك خفاً سوداً هدي له خفان أسودان فقبض وليس كذا في القصة • والله أعلم

(الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة)

يكره الأكل والشرب والأذهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا في السراجية • قالوا وهذا إذا كان يصب الدهن من الآنية على رأسه أو يدهن بها إذا أدخل يده في آنية وأخرج منها الدهن ثم استعماله فلا بأس به وكذلك إذا أخذ الطعام من القصة ووضع على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به كذا في المحيط • ويكره أن يدهن رأسه بدهن فضة وكذا أن يصب الدهن على راحته ثم يمسح على رأسه أو يمسح به وفي الغالبية لا بأس به ولا يصب الغالبية على الرأس من المدهن ويكره الأكل بملقعة الذهب والفضة وعلى خوان الذهب والفضة والوضوء من طست الذهب والفضة وكذلك الأبريق من ذلك وكذا الاستحمام من بجر الذهب والفضة إلا أن يكون للتحمل كذا في القنانية • وكذا لا يجوز إلا كمال غسل الذهب والفضة وكذا المكحلة وكل ما كان يعود الانتفاع به إلى البدن كذا في السراج الوهاج • ويكره أن يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى قاضي خان • يكره الجلوس على كرسي الذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء • يكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب أو الفضة ويكره أن يكتب بالقلم المتخذ من الذهب أو الفضة أو من دواة كذلك ويستوى فيه الذكر والأنثى كذا في السراجية • لا بأس بأن يكون في بيت الرجل أو في الذهب والفضة للتحمل لا يشرب منها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحرم الانتفاع والافتقار في الأواني الشرب كذا في الكبرى • ثم الذي اتخذ من الفضة من الأواني كل ما أدخل يده فيه وأخرج ثم استعماله لا بأس وكل ما يصب من الآنية مثل الاشنان والدهن والغالبية ونحوه فكان مكروهاً كذا في الحاوي للفتاوى • ولا بأس بالأكل والشرب من آنية مذهب ومفضض إذا لم يضع فاه على الذهب والفضة وكذا المصطب من الأواني والكراسي والسرير إذا لم يقعد على الذهب والفضة وكذا في حلقة المرأة من الذهب والفضة وكذا الجمرة واللباع والسرير والثفروا لكاب إذا لم يقعد عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره جميع ذلك وقيل محمد رحمه الله تعالى معه وقيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمرناشي • في الزاد والعجم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المنعرات • ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة والذهب وكذلك استعمال كل عمود لانه إذا ذوب لم يخلص منه شيء كذا في السراجية • وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للرجل أن يلبس ثوباً فيه كناية من ذهب أو فضة كذا في فتاوى قاضي خان • إذا كان في نعل السكين أو في قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره مطلقاً وأما القوية الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع كذا في الكافي • وفي السير لا ينبغي أن يحمل السيف بذهب وإن كان في الحرب لأن الحلية لا يتقنع بها في الحرب وإنما هي للزينة قال عفا الله عنه فإذا كان هذا في السيف ففي جملة أولى كذا في التمرناشي • ولا بأس بحلية السيف وجماله والمنطقة من فضة لامن الذهب كذا في الوجيز للكردي • لو كان سكين مفضضاً كله مشدود بالذهب أو الفضة يكره الانتفاع به إلا إذا كان على طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي • وقيل هذا الجواب في الفضة عن إحدى الروايتين وفي التهذيب لا يجوز تحلية سكين القلم والمهنة والمقراض والقلم والدواة والمرأة بالذهب وهل يجوز بالفضة فيه وجهان ونحلية السكين الذي هو الحرب مباح وتكره الفضة

في المكاتب في رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في التمرناشي • ولا بأس بمسامة ذهب أو فضة ويكره الباب منه ولا بأس بأن يشرب من كفي خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الخلي من الأكل والشرب والأذهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضي خان • وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في الشرب من القصعة المضربة من الذهب العريض والفضة العريضة يجعل على وجه الباب وما أشبه ذلك إنما الضباب على القصعة إذا كانت لتقوم القصعة بها للزينة لا بأس بوضع القم على الضباب وإن كانت الضباب لاجل الزينة لا لتقوم القصعة بها كره وضع القم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في باب الانتقال وصورتها إذا قال الأمير الجند من أصاب ذهباً أو فضة فهو له فأصاب رجل قصعة مضربة بالذهب أو الفضة أو قدماه ضربة فان كانت الضباب لزينة القصعة لا لتقوم القصعة بها كانت الضباب للمنفصل وإن كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو زعمت الضباب لا تلي القصعة لم تكن الضباب للمنفصل كذا في الذخيرة • ولا بأس بالجوهرين والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزائن المفتين • ولا بأس بتجوية السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية • ولا بأس بآنية العقيق والبلور والزجاج والزبرجد والرصاص كذا في خزائن المفتين • ولا بأس باستعمال آنية السباغون كذا في السراج الوهاج • ولا بأس بالانتفاع بالأواني الموقحة بالذهب والفضة بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار • ولا بأس بأن يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ ويكره الخلخال والسوار للصبي الذكر كذا في السراجية • ثم الخاتم من الفضة إنما يجوز للرجل إذا ضرب على صفة ما يلبسه الرجال أما إذا كان على صفة خواتم النساء فكروه وهو أن يكون له فسان كذا في السراج الوهاج • وإنما يجوز الختم بالفضة إذا كان على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال كذا في الخلاصة • ويكره للرجال الختم بمسوى الفضة كذا في السباغ • والختم بالذهب حرام في الصحيح كذا في الوجيز للكردي • وفي الخنجر الذي الختم بالحديد والحفر والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء جميعاً وأما العقيق ففي الختم به اختلاف المشايخ وصح في الذخيرة أنه لا يجوز وقال قاضي خان الأصح أنه يجوز كذا في السراج الوهاج • وأما اللينب ونحوه فلا بأس بالختم به كالعقيق كذا في العيني شرح الهدية • هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط • الختم بالعظم جائز كذا في القرائب • ولا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة أو ليس بفضة حتى لا يرى كذا في المحيط • ثم الحلقة في الخاتم هي المعسرة لأن قوام الخاتم بها ولا يعتبر بالقص حتى أنه يجوز أن يكون حجراً أو غيره كذا في السراج الوهاج • ولا بأس بسد ثقب الفص بمسامة الذهب كذا في الاختيار شرح المختار • ذكر في الجامع الصغير وينبغي أن تكون فضة الخاتم المنقوش ولا يراد عليه وقيل لا يبلغ به المنقال وبه ورد الأثر كذا في المحيط • انما يسن الختم بالفضة ممن يحتاج إلى الختم كسلطان أو قاض أو نحوهم وعند عدم الحاجة الترتيب أفضل كذا في التمرناشي • وذكره كراهية أبو الليث رحمه الله تعالى كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الذي سلطان وأجاز عامة العلماء كذا في جواهر الاخلاط • وإذا ختم ينبغي أن يجعل الفص إلى بطن كفه لا إلى ظهره بخلاف التسوان لأن من يفعل للترزين والرجال للمعاجة إلى الختم كذا في محيط السرخسي • وفي الفتاوى وينبغي أن يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر أصابعه ودون اليمنى لأن اليسرى في اليمنى علامة الرقص وأما الجواز فتثبت في اليمنى واليسار جميعاً وبكل ذلك ورد الأثر كذا في الذخيرة • قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ولا يشد الإنسان بالذهب ويشدها بالفضة يريد به إذا تحركت الأسنان وخيف سقوطها فأراد صاحبها أن يشدها بشدها بالفضة ولا يشدها بالذهب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشدها بالذهب أيضاً ولم يذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قيل هو مع محمد رحمه الله تعالى وقيل هو مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر كراهية في المتن لو تحركت من رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب أو بالفضة لم يكن به بأس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه فرق بين السن والانتف فقال في السن لا بأس بأن يشدها بالذهب وفي الانتف كره ذلك كذا في المحيط • وقال

قوله وإنما يجوز الختم الخ هو معنى ما قبله فهو تقوية له بعد ما نقل اهـ مصححه



أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بأن يعيد من نفسه وإن يشدها وإن كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الزهاج • قال بشر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في مجلس آخر سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك فلم ير أعادتها بأسا كذا في الذخيرة • قطعت أغلته ويجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أصبعه كذا في التمر تاشي • والله أعلم

(الباب الحادي عشر في الكراهية في الأكل وما يتصل به)

أما الأكل ففي مراتب فرض وهو ما يدفع به الهلاك فإن ترك الأكل والشرب حتى هلك فقد عصى وأجور عليه وهو ما زاد عليه ليتمكن من الصلاة فأغنى ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك إلى الشبع لتزاد قوة البدن ولا أجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حسابا يسيرا إن كان من حل وحرام وهو الأكل فوق الشبع إذا قصد به التقوى على صوم الغدا ولئلا يتجيب الضيف فلا بأس بأكله فوق الشبع ولا يجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن أداء الفرائض فأما تجويع النفس على وجه لا يجوز عن أداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الأول فإنه اهلاك النفس وكذا الشاي الذي يخاف الشيق لا بأس بأن يمنع عن الأكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يجوز عن أداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار • وإن أكل الرجل مقدا رجسته أدا كراهية بدنه لا بأس به كذا في الحاوي للقنوي • إذا أكل الرجل أكل من حاجته ليتقيا قال الحسن رحمه الله تعالى لا بأس به وقال رأي أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل ألوانا من الطعام ويكثر ثم يتقي ويتقعه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ومن السرف الاكثار في الباجات الا عند الحاجة بأن يعل من حاجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمع له قدر ما يقوى على الطاعة أو قصد أن يدعو الاضياف قوما بعد قوم الى أن يأثروا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة • واختار ألوان الاطعمة ووضع الخبز على المائدة أكثر من الحاجة سرف إلا أن يكون من قصده أن يدعو الاضياف قوما بعد قوم حتى يأثروا على آخره لأن فيه فائدة ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدعو حواشيها أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لأن فيه نوع تجبر إلا أن يكون غيره يتناول فلا بأس به كما إذا اختار رغيفا فمادون رغيف كذا في الاختيار شرح المختار • ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من اليد بل يرفعها أولا ولا يأكلها قبل غيرها كذا في الوجيز للكردي • ومن أكرام الخبز أن لا ينتظر الأدام إذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار • والسنة غسل الأيدي قبل الطعام وبعد وآداب غسل الأيدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ وبعد الطعام على العكس كذا في الظهيرية • قال نجم الأئمة البضاري وغيره غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام لأن المذكور غسل اليدين وذلك إلى الرسغ كذا في القنية • ولا يصح يده قبل الطعام بالمندبل ليكون أثر الغسل باقيا وقت الأكل ويصحها بعده ليزول أثر الطعام بالكيفية كذا في خزائن المفتين • وفي التيمية سئل والدي عن غسل الفم عند الأكل هل هو سنة كفيل اليد فقال لا كذا في التتارخانية • ولو غسل يده أو رأسه بالفضالة أو أحرقها لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي تخالفة تعلف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان • وفي نوادر هشام رحمه الله تعالى سألت محمد رحمه الله تعالى عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى لم ير بأسا بذلك وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك وهو قوي كذا في الذخيرة • ويكره للجنب رجلا كان أو امرأة أن يأكل طعاما أو يشرب قبل غسل اليدين والفم ولا يكره ذلك للعائض والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضي خان • وينبغي أن يصب الماء من الأنيبة على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى عن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه قال هذا كالوضوء ونحن لانستعين بغيرنا في وضوئنا كذا في المحيط • ومن الطعام البسلة في أوله والجدلة في آخره فإن نسي البسلة في أوله فليقل إذا ذكر بسم الله على أوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار • وإذا قلت بسم الله فرفع صوتك حتى تلقن من معك كذا في التتارخانية • يبدأ بأبسم الله تعالى في أوله إن كان الطعام حلالا وبالحمد لله في آخره كيف ما كان كذا

قوله في مجلس آخر في العبارة اختصار وعبارة الذخيرة بشر عن أبي يوسف في الامالي أنه إذا سقط سن رجل فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يعيدها ويشدها بذهب أو فضة وكان يقول هي كمن ميتة يشدها مكانها قال ولكن يأخذ سن شاة ذكية ويشدها مكانها قال أبو يوسف لا بأس أن يشدها سنه مكانها ولا يشبهه سن ميتة استحسن ذلك قال أبو يوسف بين سنه وسن الميتة فرق وإن لم يحضر في قال بشر قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن ذلك في مجلس آخر ففرر بأعادتها بأسا انتهت نقله معصمه

في القنية • ولا ينبغي أن يرفع صوته بالحمد لله إلا أن يكون جلساؤه فرغوا عن الأكل كذا في التتارخانية • من السنة أن يبدأ بالمح ويختم بالمح كذا في الخلاصة • ويقل الأكل كذا في الغرائب • وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن النخع في الطعام هل يكره قال (لا) إلامه صوت مثل أف وهو تفسير النهي ولا يؤكل طعام حار ولا يشم ولا يتنقع في الطعام والشراب ومن السنة أن لا يأكل كل الطعام من وسطه في ابتداء الأكل كذا في الخلاصة • ومن السنة لعق الأصابع قبل المسح بالمندبل كذا في الوجيز للكردي • ومن السنة لعق القصعة كذا في الخلاصة • ومن السنة أن يأكل ما سقط من المائدة كذا في المحيط • الأكل على الطريق مكروه ولا بأس بالأكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة • لا بأس بالأكل متكئا إذا لم يكن بالتكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاص • ويكره الأكل والشرب متكئا أو واضعا شمله على الأرض أو مستقندا كذا في الفتاوى العنانية • أكل الميتة حالة الخمسة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية • تكلموا في حد الاضطراب الذي يحل له الميتة قبل إذا كان بحال يخاف على نفسه التلف روى عن ابن المبارك أنه قال إذا كان بحال لودخل السوق لا ينتظر إلى شيء سوى الحرام وقبل إذا كان يضعف عن أداء الفرائض وقبل بعد ثلاثة أيام والصحيح أنه غير موقت لأنه يختلف باختلاف طبائع الناس واختلاف أحوالهم في كيفية أكله قبل أكله حرام إلا أنه وضع الاثم عنه وقبل هو حلال لا يبعثه تركه كذا في الغرائب • إذا خاف على نفسه الموت من الجوع ومع رفيقه طعام ذكر في الروضة أنه جاز أن يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الثمان كذا في الخلاصة • ومن أصابته حمصة وعنده طعام رفيقه فلم يأخذ منه كراهيا القيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب كذا في القنية • لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ما جاز له أن يقتاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ منه بعضه ويترك البعض كذا في الخلاصة • إن اضطرت الى طعام والمال لا ينفعه وسعفه الاخذ منه ولا يقاتله عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطرت الى ماء في بئر وهناك أحد يمنعك أن يقتاتل عليه كذا في التهذيب • وحكى عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يجوز فأن المضطر يقتاتل بهما دون السلاح وأما في البئر وما أشبه ذلك فإنه يقتاتل بهما دون السلاح كذا في المحيط • خاف الهلاك عطشا وعنده خمر شره قدر ما يدفع العطش ان علم أنه يدفعه كذا في الوجيز للكردي • مضطر لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها أو قال اقطع مني قطعة وكلها لا يسعه أن يفعل ذلك ولا يصح أمره به كالأصبع للمضطر أن يقطع قطعة من نفسه فأكل كذا في فتاوى قاضي خان • الأب إذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر واحتاج لفقره أكل بغير شيء وإن كان في المازة واحتاج لعدم الطعام أكل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحمل له أخذ الصدقة كذا في الخلاصة • ولا يحمل للأب تناول مال ابنه اللقيم الا عند الحاجة فان كان كريما يحمل أيضا عند غير الحاجة كذا في الملقط • ومن امتنع عن أكل الميتة حالة الخمسة أو صام ولم يأكل حتى مات يأثم كذا في الاختيار شرح المختار • ولو جامع ولم يأكل مع قدرته حتى مات يأثم كذا في القنبري • قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب يفترض على الناس الطعام المحتاج في الوقت الذي يجوز عن الخروج والطلب وهذه المسألة تستعمل على ثلاثة فصول أحدها أن المحتاج إذا عجز عن الخروج يفترض على كل من يعلم حاله أن يطعمه مقدارا ما يقوى به على الخروج وأداء العبادات إذا كان قادرا على ذلك حتى إذا مات ولم يطعمه أحد من يعلم حاله اشترى كوا جميعا في المأثم وكذلك إذا لم يكن عنده من يعلم بحاله ما يطعمه ولكنه قادر على أن يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيواسوه فيفرض عليه ذلك فإذا امتنعوا من ذلك حتى مات اشترى كوا في المأثم ولكن إذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثاني إذا كان المحتاج قادرا على الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه حتما وإن كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه أن يكسب ولا يحمل له أن يسأله الفصل الثالث إذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولكنه قادر على أن يخرج ويطوف على الأبواب فإنه يفرض عليه ذلك حتى إذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والمعلم أفضل من الاخذ وهذه المسألة على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون



المعطي مؤذيا لواجب والاخذ قادرا على الكسب ولكنه محتاج فلهنا المعطي أفضل بالانفاق والثاني  
أن يكون المعطي والاخذ كل واحد متبرعا أما المعطي فظاهر وأما الاخذ بأن يكون قادرا على الكسب  
وفي هذا الوجه المعطي أفضل والثالث أن يكون المعطي متبرعا والاخذ مقتصرا بأن يكون عاجزا عن  
الكسب وفي هذا الوجه المعطي أفضل عند أهل الفقه كذا في المحيط • وجعل قال اذا تناول فلان من مالي  
فهو حلال له فتناول فلان من ماله من غير أن يعلم بإباحته جاز ولا يضمن كذا في الخلاصة • قال لا يخرج  
ماتا كل من مالي فقد جعلت في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ماتا كل من مالي فقد أبرأ منك عنه لا يبرأ  
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة كذا في الوجيز للكردي •  
أنت في حل من مالي حيثما أصبته فخذ ما شئت قال محمد رحمه الله تعالى فهو في حل من الدراهم والدنانير  
خاصة وليس له أن يأخذها كهيئة من أرضه ولا شاة من غنمه ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال أحدهما  
لصاحبه كل منه ما أحببت وهب لمن شئت جاز أن يفعل ذلك ويكون إباحة كذا في السراج الوهاج •  
رجل قال لا تحرمك أكلت من ثمرى فقال خذوه وهو قدأكل العشرة لا يكون كذا يوكذا لو قال بكم اشتريت  
هذا الثوب فقال بخمسة وهو قد اشتري بعشرة لا يكون كذا في الخلاصة • البيضة اذا خرجت  
من دجاجة ميتة أكلت وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا في السراجية • أكل دود القز قبل  
أن ينفع فيه الروح لأبأس به كذا في الذخيرة • أكل دود الزنبور قبل أن ينفع فيه الروح لأبأس به كذا  
في السراجية • وذكر محمد رحمه الله تعالى جدى أو حبل يرضع لبن الشاة يحل أكله ويكره ولو شربت  
الشاة خرا فذبحت من ساعته لا يكره وإن مكثت تحبس بغيره الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع في مرقه لا تنجس  
ولا يؤكل الدود وكذا المرقه اذا انضجت الدودة فيها ويجوز أكل مرقه يقع فيها عرق الأذى أو نخامته  
أو دمه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعيا كذا في القنية • امرأة تطبخ القدر فدخل زوجها  
بقدح من الخمر فصب في القدر فصبت المرأة في القدر خيلا حتى صارت المرقه في الجوزة كالحل لأبأس به  
كذا في الخلاصة • قدر طبخ وقعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان  
فإن لم يكن في حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية • عن محمد رحمه الله تعالى لأبأس بعين العجين  
بالماء المستعمل كذا في الحاوى للفتاوى • ولو عجن الدقيق بسور الهرة وخبز لا يكره لا دوى كذا في القنية •  
ويكره أن يأكل الخوازي ويدفع خشكاره لمالكه خبز وجد في خلاصة السرقة فإن كان السرقة  
على صلابته يرمى ويؤكل الخبز لأنه لم يتنجس كذا في خزائن الفتاوى • ولو رأى كسرة خبز في القنينة  
بعد ريق تركها ولا يلزم غسلها كذا في القنية في المتفرقات • سئل على بن أحمد عن الفأرة تكسر الحنطة  
بفياها هل يجوز أكلها فقال نعم لأجل الضرورة كذا في التارخانية • سن آدمي طين في قرق حنطة  
لا يؤكل ولا يؤكله البهايم بخلاف ما يفتى من جلده ككفه قدر جناح الذباب أو غيره واختلط بالطعام  
للضرورة وكذا العرق اذا تقاطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الاكل كذا في القنية • ولا بأس بنعير  
يوجد في بعر الابل والشاة يغسل ويؤكل وإن كان في أخفاف البقر ودون الفرس لا يؤكل كذا في محيط  
السرخسي • يكره غسل الأوز والعنبر والماش وغيره في الوعاء يتأثر فيها كذا في القنية • واللحم اذا أتت  
يحرم أكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا أتت لا يحرم والطعام اذا تغير واشتد تحبس والاشربة بالتغير  
لا تحرم كذا في خزائن الفتاوى • رحم ما يؤكل لحمه حلال إن كان متصلا به حين ذبح كذا في القنية •  
اذا أمر الرجل بالتمارى أيام الصيف وأراد أن يتناول منها والتمارى مأكلة تحت الاشجار فإن كان ذلك في المصر  
لا يسهه تناول الا اذا علم أن صاحبها قد أباح أمانا أو دلاله بالعادة وإن كان في الحامد فإن كان من التجار  
التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسهه الاخذ الا اذا علم الاذن وإن كان من التماز التي لا تبقى تمكلموا فيه قال  
الصدر الشهيد رحمه الله تعالى واختار أنه لا بأس بالتناول ما لم يبين النهي اما صريحاً أو عادة كذا في المحيط •  
والختار أنه لا بأس بكل منها ما لم يعلم أنه أربابها رضوا بذلك كذا في الغبائية • وإن كان ذلك في الراسخين  
فإن كان من التماز التي تبقى لا يسهه الاخذ الا اذا علم الاذن وإن كان من التجار التي لا تبقى فاختار أنه لا بأس  
بالتناول ما لم يبين النهي كذا في المحيط • ولا يحل حل شيء منه كذا في التارخانية ناقلا عن جامع الجوامع •

وأما اذا كانت التماز على الاشجار فالأفضل أن لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن إلا أن يكون موضعاً كثيراً  
التمارى يعلم أنه لا يثقل عليهم أكل ذلك فسهه الاكل ولا يسهه الحمل وأما أوراق الشجر اذا سقطت على  
الطريق في أيام القليق فأخذ انسان شيئاً من ذلك بغير إذن صاحب الشجر فإن كان هذا ورق شجر ينفع به  
شحو التوت وما أشبهه ليس له أن يأخذ ولو أخذ يضمن وإن كان لا ينفع به له أن يأخذ واذا أخذ لا يضمن  
كذا في المحيط • ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر وأكل جاز ولو أخذ من كرم صديقه شيئاً وهو  
يعلم أن صاحب الكرم لا يكره ذلك لأبأس به ولينظر فإن الطامع غلط كذا في الملقط • ويجوز رفع التماز  
من غير جوارأ كما هو أن كثر لانه مما يفسد اذا كان تركه فيكون مآذ وبالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي  
• الطيب الذي يوجد في الماء إن كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال وإن كان له قيمة لا كذا في السراجية •  
وهكذا في الخلاصة ومحيط السرخسي • وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغت عشرة  
وصارت لها قيمة قال إن وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وإن وجدها في مواضع متفرقة جعل له ذلك  
كن جمع فوأة من أمانا كن متفرقة حتى صار لها قيمة فأنها طيب له قال الفقيه وعندى انه اذا وجد الجوزات  
في موضع واحد أو في مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا تحل له أن كان غنياً بخلاف النواة لأن الناس يرمون  
النواة فصارت مباحة بالرى وأما الجوزات لا يرمونها الا اذا وجدها تحت أشجار الجوز بل تقطعها كالسنايل  
اذا بقيت في الأرض كذا في الحاوى للفتاوى • ولو أن قومًا اشتروا مقلدة من أرز فتسألوا من أظهر  
بطن المقلدة فعليه أن يشتري مثله فيأكله فأظهر واحد واشتري ما أوجبوا عليه يكره الاكل لأن فيه تعليقاً  
بالشرط كذا في التارخانية • شجرة في مقبرة قالوا إن كانت نائمة في الأرض قبل أن يجعلها مقبرة خالكت  
الأرض أحق بماله من ما يصنع ما شاء وإن كانت الأرض مواتا لمالكها جعلها أهل تلك الملهة أو القرية مقبرة فإن  
الشجرة وموضعها من الأرض على ما كان حكمها في القديم وإن بقيت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فإن كان  
القارس معلوماً كانت له وبغنى أن يمتدق بغيرها وإن كانت الشجرة بقيت بنفسها حكمها يكون للقاضي أن  
يرأى قطعها وانفاقها على المقبرة فعل ذلك كذا في فتاوى قاضى خان • الغنى اذا أكل مما صدق به على الفقير  
إن أباح له الفقير في حل تناول اختلاف بين المشايخ وإن ملكه الفقير الغنى لأبأس به ابن السبيل اذا  
تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة قائمة لأبأس بأن يتناول من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق عليه  
ثم استغنى والصدقة قائمة لأبأس بأن يتناول تلك الصدقة أكل الطين يكرهه كذا في فتاوى أبي الليث  
رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح مومه اذا كان يخاف على نفسه انه لو أكله أو رثه ذلك  
علة أو آفة لا يساح له تناول وكذلك هذا في كل شيء سوى الطين وإن كان يتناول منه قليلاً أو كان يفعل ذلك  
أحياناً لأبأس به كذا في المحيط • الطين الذي يحمل من مكة ويسمى طين حرة هل الكراهة فيه كالكراهة  
في أكل الطين على ما جاء في الحديث قال أنكره في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى • وسئل عن  
بعض الفقهاء عن أكل الطين الجارى ونحوه قال لأبأس بذلك ما لم يضر وكراهة أكله لا للمهمة بل لتنجس الماء  
وعن ابن المبارك كان ابن أبي ليلى يربط الجارية من أكل الطين وسئل أبو القاسم عن أكل الطين قال ليس  
ذلك من عمل العقلاء كذا في الحاوى للفتاوى • والمرأة اذا اعتادت أكل الطين تمنع من ذلك اذا كان  
يوجب نقصاناً في جمالها كذا في المحيط • ولا بأس بأكل القالودج وأنواع الاطعمة الشبيهة كذا  
في الظاهرية • ولا بأس بالتفكه بأنواع الفاكهة وتركه أفضل كذا في خزائن المفتين • ولا بأس بالشرب  
فأما ولا يشرب ماشياً ورخص المسافر إن ولا يشرب بنفس واحد ولا من قم السقاء والقرية لانه لا يتناول  
عن أن يدخل حلقه ما يضره كذا في الغبائية • شرب الماء من السقاية جاز للغنى والفقير كذا في الخلاصة •  
ويكره رفع الجرقة من السقاية وجعلها الى منزله لانه وضع للشرب للعمل كذا في محيط السرخسي • وحمل  
ماء السقاية الى أهله إن كان مأذوناً للعمل يجوز ولا فلا كذا في الوجيز للكردي في المتفرقات • قطارة  
من خمر وقعت في دة الخيل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو صب كوز من خمر في دة خيل ولا يوجد له طعم  
ولا رائحة يحل شربه في الحال كذا في أول الباب من الملقط • ولا يبق أباء الكافر خراً ولا يتناوله  
القدح وبأخذ منه ولا يذهب به الى البيعة ويرده عنه ما يوقد تحت قدمه اذا لم يكن فيه سامية أو طعم خنزير

قوله بفتحها في نسخ بقره  
تأمل اهـ مصححه



ولا يحضر المسلم مأدبة يشرب فيها خمرًا وتوكل الميتة كذا في الفتاوى العتبية • ولا يجوز وضع القصاع على الخبز والسكرجة كذا في القنية • قال الامام الصفار لا يجد في نية الذهاب الى الضيافة سوى ان ارفع المعلقة عن الخبز كذا في الخلاصة • والاسح ان كان ملحمة يريد اكل الخبز لا يكره كذا في النبايع • ويجوز وضع كغدها ملح على الخبز ووضع البقول عليه قال شمس الاثمة الحلواني • كل ذلك جائز وقال (خوان ازهر رايها بود) قال علاء الترجاني وعلاء الجمحي مثله ورأينا كثيرا فعلوا ذلك بخاري ومنهم من يحضره الكبار من الاثمة ولم ينعوا قال رضى الله تعالى عنه وأما غيرهما من المأكولات كالكز ماورد والبيتوسج وأشباهها يجوز وضعها على الخبز عندهم كذا في القنية • ويكره تعليق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق كذا في الظهيرية • واختلاف في جواز وضع قطعة خبز تحت الخوان ليستوى كذا في الزاهدى • وكان الشيخ الامام طهري الدين الميرغاني رحمه الله تعالى لا يفتي بالكراهية في وضع المعلقة على الخبز وفي تعليق الخبز بالخوان وفي وضع الخبز تحت القصعة وفي مسح الاصبع والسكين بالخبز اذا كان يأكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشايخنا من أفتى بكراهية مسح الاصبع والسكين بالخبز وان أكل الخبز بعد ذلك كذا في المحيط • قال علاء الترجاني يكره قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية • وسئل عنه على بن أحمد فقال ينظر ان كان خبز مكة معجونًا بالخلب فلا يكره ولا بأس وأما اذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق الاعاجم كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة • وعن الثوري رحمه الله تعالى انه سئل عن الاستعداد من جيرة قال هو مال غيره فليس تأذنه ولا أحب له ان يفعل من غير استئذان ولا اشارة ومهما أمكن لا يستأذن لانه سؤال الا ان يكون بينهما انبساط كذا في المنتقط • الجيران يأخذون الخبز فيما بينهم ويدفعون بدله بمجازفة فانه يجوز كذا في جواهر الفتاوى • المسافرون اذا دخلوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم درهمًا على عدد الرفقة واشتروا به طعاما أو أكلوا فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل كذا في الوجيز للكردي • والله أعلم

٣٠٤ لاجل هذا يكون الخوان

(الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات)

أهدى الى رجل شيئا أو أضافه ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الا ان يعلم بأنه حرام فان كان الغالب هو الحرام ينبغي ان لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا ان يخبره بأنه حلال ورثته أو استقرضته من رجل كذا في النبايع • ولا يجوز قبول هدية امرأة الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم ان أكثر ماله حلال بان كان صاحب تجارة أو زرع فلا بأس به لان أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فالاعتبار الغالب وكذا أكل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار • وأما هدايا الامراء في زماننا فقد سكت عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل الجصاري رحمه الله تعالى انه سئل عن هدايا الامراء في زماننا قال ترد على أربابها والشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع في بيت المان وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير وذكر ذلك للشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل فقال كنت أعلم ان المذهب هذا الا اني لم أفت به مخافة ان يوضع في بيت المال ثم الامراء يصرفونهم الى شروعاتهم ولهوهم وقد علمنا أنهم يسكنون بيت المال بشهواتهم لا لجماعة المسلمين كذا في المحيط • قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اختلف الناس في أخذ الجائزة من السلطان قال بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا مما يعينه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه كذا في الظهيرية • وفي شرح حيل الخصال شمس الاثمة رحمه الله تعالى ان الشيخ أبي القاسم الحكيم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض الجميع حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضي بها ديونه والحيلة في هذه المسائل ان يشتري نسيئة ثم ينقذ عنه من أي مال شاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن الحيلة في مثل هذا فأجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة • ولا ينبغي للناس ان يأكلوا من أطعمة الظلمة لتقبيح الامر عليهم ويزرهم عمارتكم وان كان يحمل كذا في القرائب • وسئل أبو بكر عن الذي لا يحمل له

أخذ الصدقة فالأفضل له أن يقبل جائزة السلطان ويفترقها على من يحمل له ولا يقبل قال لا يقبل لانه يشبه أخذ الصدقة قيل ليس ان أباصير أخذ جائزة بحق بن أحمد واسمعييل قال كانت لهما أموال وراثتها عن أبيهما فقبل له لو أن فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان يأخذها غصبا أيحس له قال ان خلط ذلك بدراهم أخرى فانه لا بأس به وان دفع عن المصوب من غير خلط لم يجوز قال الفقيه رحمه الله تعالى هذا الجواب خرج على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله ان الدراهم المصوبة من اناس متى خلط البعض باليهض فقد ملكها القاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقال علاء تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها فلا يحس له الاخذ كذا في الحاوي للفتاوى • وفي فتاوى أهل سمرقند رجل دخل على السلطان فقدم عليه بشيئا ما كحل فان اشتراه بالثمن أو لم يشتري ذلك ولكن هذا الرجل لا يفهم انه مقصوب بعينه حل له أكله هكذا ذكروا الصحيح انه ينظر الى مال السلطان ويبنى الحكم عليه كذا في الذخيرة • قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بان يجيب دعوة رجل له عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فأما الأفضل ان يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين أو أشكل عليه الحال قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى حالة الاشكال انما يتورع اذا كان يدعه وهو قبل الاقراض في كل عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعه في كل عشرة أيام أو زاد في الباجات أما اذا كان يدعه بعد الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في الباجات فلا يتورع الا اذا نص انه أضافه لاجل الدين كذا في المحيط • واختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العاتكة هي سنة والأفضل أن يجيب اذا كانت وليمة والافه وخبر والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن كذا في القرائن • ولودعي الى دعوة فالواجب ان يجيبه الى ذلك وانما يجيب عليه ان يجيبه اذا لم يكن هناك معصية ولا بدعة وان لم يجبه كل غاصبا والامتناع أسلم في زماننا الا اذا علم يقينًا بأنه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا في النبايع • قال الشيخ الامام علاء الدين أعلم العلماء السمرقندي الحيلة ان ابتلى بضيافة فيها شبهة الحرام ان يقول صاحب الضيف ملكك هذا المال فلان الفقير فاذا ملكه صار ملكا للفقير واذا صار ملكا للفقير لم يملك غيره ويجوز وما ذكر في شرح الجامع الصغير يكره أن يأكل الرجل من مال الفقير يعني من مال أخذه من الصدقة لا اذا ملكها بجهة أخرى كذا في جواهر الفتاوى • لا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلم انك غير راض بسفقه وكذا دعوة من كان غالب ماله من حرام ما لم يخبر أنه حلال وبالعكس يجيب ما لم يبين عنده انه حرام كذا في القرائن • وفي الروضة يجيب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي أخذ الارض مزارة أو يدفنها على هذا كذا في الوجيز للكردي • أكل الربا وكاسب الحرام أهدى اليه أو أضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل ما لم يخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثته أو استقرضه وان كان غالب ماله حلال لا بأس بقبول هديته والاكل منها كذا في المنتقط • لا ينبغي التحلف عن اجابة الدعوة العاتكة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا أجاب فقد فعل ما عليه أكل أو لم يأكل وان لم يأكل فلا بأس به والأفضل أن يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة • من دعي الى وليمة فوجد ثمة لها أو غطاء فلا بأس أن يقعد ويأكل فان قدر على المنع منعهم وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى به أما اذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وان لم يكن مقتدى به وهذا كله بعد الحضور وأما اذا لم يقبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حتى الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه كذا في السراج الوهاج • وان علم المقتدى به بذلك قبل الدخول وهو محترم يعلم انه لو دخل يتركون ذلك فعليه أن يدخل والام يدخل كذا في القرائن • رجل اتخذ ضيافة للقرابة أو وليمة أو اتخذ مجلسا لاهل الفساد فدار جلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل يحال لوامتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا تباح له الاجابة بل يجب عليه أن لا يجيب لانه يهيئ عن السكر وان لم يكن الرجل يحال لولم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بأن يجيب ويظم وينكر معصيتهم وفسقهم لانه اجابة الدعوة واجبة الدعوة واجبة أو مندوبة فلا يمنع معصية اقترنت بها ووليمة العرس سنة وفيها مشورة عقابية وهي اذا ابني الرجل بأمر أنه ينبغي أن يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم ويضع لهم طعاما واذا اتخذ ينبغي لهم أن يجيبوا فان لم يفعلوا أغموا قال عليه السلام من لم يجيب الدعوة



فقد عصى الله ورسوله فان كان صائماً أجاب ودعا وان لم يكن صائماً كل ودعا وان لم يأكل أم وجها كذا  
 في خزائن المقتنين • ولا بأس بأن يدعو يومئذ من الغد وبعد الغد ثم ينقطع العرس والوليمة كذا في الظهيرية •  
 حل الطعام الى صاحب المصيبة والا كل معهم في اليوم الاول جائز لا يخلهم بالجهاز وبعد مكره • كذا  
 في التتارخانية • ولا يباح اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام في أيام المصيبة وإذا اتخذ فلا بأس بالاكل منه كذا  
 في خزائن المقتنين • وان اتخذ طعاماً لثلاثة قراء كان حسناً اذا كانت الورثة بالقرن فان كان في الورثة صغير  
 لم يتخذوا ذلك من التركة كذا في التتارخانية • اذا كان الرجل على مائدة فتناول غيره من طعام المائدة ان علم  
 أن صاحبه لا يرضى به لا يحل له أن يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة  
 كذا في فتاوى قاضي خان • وان كانوا على مائدة تناول بعضهم بعضاً الا اذا تقفوا رضى رب البيت وذكر  
 في كتاب الهبة ضيافة فيها موائد أعطى بعضهم بعضاً من على مائدة أخرى طعاماً لياً كل أو على هذه المائدة  
 يجوز كذا في الملتقط • وان تناول المضيف شيئاً من الطعام الى من كان ضيفاً معه على الخوان فكلوا فيه  
 قال بعضهم لا يحل له أن يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة  
 وأكرههم جواز ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطى انساناً دخل هناك لطلب  
 انسان أو حاجة أخرى كذا في فتاوى قاضي خان • والصحيح في هذا انه ينظر الى العرف والعادة دون  
 التردد كذا في البنابيع • وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبده وكلبه وسنوره كذا في فتاوى  
 قاضي خان • الضيف اذا تناول من المائدة مرة لصاحب الدار أو لغيره شيئاً من الخبز أو قليلاً من اللحم يجوز  
 استحساناً لانه اذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار أو لغيره لا يسهه أن يتناوله شيئاً من اللحم أو الخبز  
 الا باذن صاحب البيت لانه لا اذن فيه عادة ولو تناول العظام أو الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية •  
 وهكذا في الذخيرة والكبرى • رجل دعا قوماً الى طعام وفتر قههم على أخوته ليس لاهل هذا الخوان أن  
 يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما أباح لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على خوانه لا غير  
 وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذا وفي الاستحسان اذا أعطى من كان في ضيافة ذلك جاز  
 وان أعطى بعض الخدم الذي هنالك جاز أيضاً كذا تناول المضيف من المائدة شيئاً من الخبز أو قليلاً من اللحم  
 جاز استحساناً وان تناول الطعام الفاسد أو الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه مأذون بذلك كذا في فتاوى  
 قاضي خان • رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف كذا في جواهر  
 الاخلاط • رجل يأكل خبزاً مع أهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشبهها أهله فله أن يطعم الدجاجة والشاة  
 والبقر وهو أفضل ولا ينبغي القاؤها في النهر أو في الطريق الا اذا كان الالتقاء لاجل النمل لياكل النمل الخبز  
 يجوز هكذا فعله السلف كذا في الظهيرية • ولا يجوز لأحد أن يطعم الجنون الميتة بخلاف الهرة واذا  
 تقبس الخبز أو الطعام لا يجوز أن يطعم الصغير والمعتوه أو الجنون المأبوس كقول اللحم وقال أصحابنا لا يجوز  
 الاتقاء بالميتة على أي وجه ولا يطعمها الكلاب والحواري كذا في الفقيه • يستحب للمضيف أن يجلس  
 حيث يجلس قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يجب على المضيف أربعة أشياء أولها أن يجلس حيث  
 يجلس والثاني أن يرضى بما قدم اليه والثالث أن لا يفرم الا باذن رب البيت والرابع أن يدعو له اذا خرج  
 ويستحب أن يقول المضيف أحيانا كل من غير الحاح ولا يكسر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم  
 ولا يغضب على خادمه عند الاضياف ولا يقر على أهله وعياله لاجل الاضياف كذا في الظهيرية • الأفضل  
 أن تنفق على نفسه ثم على عياله وما فضل تصدق ولا يعطى الفاسق أكثر من قوته كذا في التتارخانية • يكره  
 السكوت حالة الاكل لانه تشبهه بالجموس كذا في السراجية • ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف  
 وحكايات الصالحين كذا في الغرائب • وينبغي أن يخدم المضيف نفسه اقداً بآرامهم على نينا وعليه السلام  
 كذا في خزائن المقتنين • واذا دعوت قوماً الى طعامك فان كان القوم قليلاً جالس معهم فلا بأس لان  
 خدمتك اياهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثيراً فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب على  
 الخادم عند الاضياف ولا ينبغي أن تجلس معهم من يشغل عليهم فاذا فرغوا من الطعام واستاذنوا  
 ينبغي أن لا ينعهم واذا حضر القوم وأبطأ آخرون فالحاضر أحق أن يقعد من المتخلف وينبغي لصاحب

قوله رفع الزلة بالفتح ويضم  
 اسم لما حصل من مائدة  
 صدقك أو قريبتك لغة  
 عراقية أو عامية كما  
 في القاموس اه معناه

الضيافة أن لا يقدم الطعام ما لم يقدم الماء لئلا يدي وكان القياس أن يبدأ بمن هو في آخر المجلس ويؤخر  
 صاحب الصدور ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب الصدور فان فعل ذلك فلا بأس به واذا أرادوا  
 غسل أيديهم بعد الطعام فقد كرهوا أن يفرغ الطست في كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان الدسومة اذا  
 سالت في الطست فرجاً تنضج على ثيابه فتفسد عليه ثيابه وكان في الامد الاول غالب طعامهم الخبز والتمر  
 أو الطعام قليل الدسومة وأما اليوم فقد كروا الباجات والالوان ويصيب أيديهم بذلك فلا بأس بصبه في كل  
 مرة قال الفقيه اذا تخلل الرجل فخرج من بين أسنانه فان ابتلعه جاز وان ألقاه جاز ويكره الخلال بالريحان  
 وبالباس وبجشب الرمان ويستحب أن يكون الخلال من الخللا الاسود ولا ينبغي له أن يرى بالخلال  
 وباطعام الذي خرج من بين أسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابهم ولكنه يحسب كذا اذا أتى بالطست لغسل  
 اليد ألقاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا في التتارخانية ناقلاً عن البستان • والله أعلم

(الباب الثالث عشر في النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رى به صاحبه)

ذكر في فتاوى أهل سمرقند ان النبهة جائزة اذا أذن صاحبه فيها اذا وضع الرجل مقداراً من السكر أو عدداً  
 من الدراهم بين قوم وقال من شاء أخذ منه شيئاً أو قال من أخذ منه شيئاً فهو له فكل من أخذ منه شيئاً يصير  
 ملكاً له ولا يكون لغيره ان يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة • نثر الدراهم والدنانير والفولس التي كتب عليها  
 اسم الله تعالى مكره عند البعض وقبل غير مكره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط • تكلم  
 المشايخ في نثر الدراهم والدنانير والفولس كانت عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا ذلك وهو الصحيح كذا  
 في الذخيرة • لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة وعقد السكاح كذا في السراجية • واذا نثر  
 السكر فحضر رجل لم يكن حاضراً وقت النثر قبل أن يفتب المنثور وأراد أن يأخذ منه شيئاً هل له ذلك اختلف  
 المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذه وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له ذلك كذا في الخلاصة  
 • واذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل أو وكه وأخذه غيره كان ذلك لاهل ذلك لا لاهل الذي نثره • وذكر هذه  
 المسألة في فتاوى أهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلاً قال ان كان بسط ذيله أو وكه ليقع عليه السكر لا يكون  
 لأحد أخذه ولو أخذه كان لصاحب الذيل والكم أن يسترد منه وان لم يسط ذيله أو وكه لذلك فالسكر لا أخذ  
 وليس لصاحب الذيل والكم أن يسترد منه كذا في المحيط • ولو نثر السكر في عرس فوقع في حجر رجل  
 فأخذه آخر جاز ان لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو أخذه ثم وقع منه وأخذه آخر فهو للاول  
 كذا في البنابيع • اذا دخل الرجل مقصورة الجامع وجد فيها سكرًا جاز له الأخذ الاعلى قول  
 الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو ترسبوق القناينة فوجد سكرًا لم يسهه ان يأخذ كذا في الخلاصة •  
 وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى انه اذا دفع الرجل الى غيره سكرًا أو دراهم لينثره على العروس فأراد ان  
 يجبس لنفسه شيئاً ففعل اذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس له ان يدفع الدراهم الى غيره لينثر ذلك  
 الغير واذا نثر ليس له ان يلتقط منه شيئاً وفيما اذا كان المدفوع سكرًا ان يجبس قدر ما يجبهه الناس في العادة  
 هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا ليس له ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه  
 الله تعالى وله ان يدفع السكر الى غيره لينثره فاذا نثر له ان يلتقط وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ليس له  
 ذلك كما في الدراهم كذا في المحيط • وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل نفق جواره  
 فألقاه في الطريق فجاء انسان وسلمه ثم حضر صاحب الجمار فلا سيد له على أخذ الجلد ولو لم يلق الجمار على  
 الطريق فأخذه رجل من منزل صاحبه وسلمه وأخذ جلد ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله ففعل ما فعله  
 وعنه أيضاً في شاة ميتة نبذها أهلها فأخذ رجل صوفها وجلدها ودفعه فذلك له فان جاء صاحبها بعد ذلك  
 أخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسألة الشاة يخالف جوابه في مسألة الجمار فيجوز أن يقاس كل  
 واحدة من المسألتين على الأخرى فيصير في المسألتين روايتان كذا في المحيط • المبطخة اذا قلعت وبقيت فيها  
 بقية فأتى بها الناس ذلك ان كان تركها يأخذها الناس فلا بأس بذلك وهو بمنزلة من حل زرعه وبقي منه سنابل  
 ان تركها ما تركه عادة لياخذها الناس فلا بأس بأخذه وكذلك من استأجر أرضاً ليزرعها فزرعها ولورث



الزرع وبقيت فيه بقية مثل ما يترك الناس عادة فسقاها رب الارض وبنت بسقيته فهي لرب الارض كذا في التارخانية • والله أعلم

(الباب الرابع عشر في أهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم)

لا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام ومسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي • في البيعة يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول كذا في التارخانية • قوم من أهل الذمة اشتروا من المسلمين دارا في مصر ليأخذوها مقبرة قال لما ملكوها يفعلون فيها ما شاؤوا وان أضرب يوت الجيران بخلاف ما لو اتخذوا بيعة أو كنيسة أو بيت نار في مصر لم يملكوا ذلك كذا في خزائن الفتاوى • لا بأس ببيع الزنار من النصراني والقفص من الجوسى كذا في السراجية • مثل أبو بكره لم يؤخذ عهد من أهل الذمة بالكسبيات قال مرة لا يؤخذون به ومرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثير يعرفوا كذا في الحاوي لا فتاوى • يكره للمسلم والمقتدى به الاختلاط الى رجل من أهل الباطل والنشر لا بقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين أيدي الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير ان يلم بأمره كذا في الملتقط • وقال المقدوري في النصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصل في بيته حيث شئت كذا في المحيط • وفي كتاب الخراج لابي يوسف رحمه الله تعالى وللرجل ان يأمر جاريته الكاثية بالغسل من الجنابة ويجبرها على ذلك فالواجب أن تكون المرأة الكاثية على هذا القياس كذا في التارخانية ناقلا عن النجعة • وعن محمد رحمه الله تعالى ولا أدع مشركا بضرب الربط قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء أمتنع منه المسلم فأتى من المشرك الا الخمر والخنزير كذا في الملتقط • قال محمد رحمه الله تعالى ويكره الاكل والشرب في أوافى المشركين قبل الغسل ومع هذا لو أكل أو شرب فيه قبل الغسل جاز ولا يكره آكل ولا شارب ما جاز ما وهذا اذا لم يعلم بقباضة الاواني فاما اذا علم فانه لا يجوز أن يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب أو أكل كان شارباً أو آكلار ما هو ونظير سؤر الدساجة اذا علم انه كان على متقار حائجة فانه لا يجوز التوضي به والصلاة في سراويلهم نظير الاكل والشرب من أوافىهم ان علم ان سراويلهم نجسة لا يجوز الصلاة فيها وان لم يعلم بتركهم الصلاة فيها ولو صلى بجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من الذبايح وغيرها ويستوى الجواب بين أن يكون اليهود والنصارى من أهل الحرب أو من غير أهل الحرب وكذا يستوى أن يكون اليهود والنصارى من بني اسرائيل أو من غيرهم كنصارى العرب ولا بأس بطعام الجوس كله الا الذبيحة فان ذبحتهم حرام ولم يذبح محمد رحمه الله تعالى الا كل مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك انه هل يحل أم لا وسكني عن الحاكم الامام عبد الرحمن الكاتب انه ان استل به المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به واما الدوام عليه فيكره كذا في المحيط • وذو كراهية الامام ركن الاسلام على السعدي ان الجوسى اذا كان لا يرمز فلا بأس بالاكل معه وان كان يرمز فلا بأس كل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا يأتى كل منه حال ما يظهر الكفر والشرك ولا بأس بضافه الذي وان لم يكن بينهما المعرفة كذا في الملتقط • وفي التتاريق لا بأس بأن يضيف كافر القرابة أو لاجبة كذا في القرطاني • ولا بأس بالذهاب الى ضيافة أهل الذمة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وفي أضحية التوازل الجوسى أو النصراني اذا دعا رجلا الى طعامه تكرر الاجابة وان قال اشريت اللحم من السوق فان كان داعي نصرانيا فلا بأس به وما ذكر في التوازل في حق النصراني يخالف رواية محمد رحمه الله تعالى على ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة • ولا بأس بأن يصل الرجل المسلم والمشرى قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا وأراد بالمحارب المستأمن واما اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم ان يسهل بشئ كذا في المحيط • وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي اذا كان حرييا في دار الحرب وكان الحال حال صلح ومسالمة فلا بأس بأن يسهل كذا في التارخانية • هذا هو الكلام في صلة المسلم بالمشرى وجننا الى صلة المشرى بالمسلم فقد روى محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اخبارا متعارضة في بعضها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل هدايا المشرى وفي بعضها انه صلى الله عليه وسلم لم يقبل فلا بد من التوفيق واختلقت عبارة الشايع رحمه

الله تعالى في وجه التوفيق فعبارة الفقيه أبي جعفر الهندي وان ان ما روى انه لم يقبلها محمول على أنه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغمايقا تلهم طمعا في المال لا لعله كلمة الله ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا الشخص في زماننا وما روى انه قبلها محمول على أنه قبل من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغمايقا تلهم لا عزاز الدين ولا علا كلمة الله العاليا لا لطلب المال • وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جائز في زماننا أيضا ومن المشايخ من وقف من وجه آخر فقال لم يقبل من شخص علم انه لو قبل منه يقل صلاته وعزته في حقه ويلين له بسبب قبول الهدية وقبل من شخص علم انه لا يقل صلاته وعزته في حقه ولا يلين بسبب قبول الهدية كذا في المحيط • لا بأس بأن يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان عمالا بقتنه كذا في السراجية • اذا كان لرجل أو لامرأة والذمي كافر ان عليه نفقة ما ويرى ما وخدمته ما ويرى ما فان خلف أن يجلباه الى الكفر ان زارهما جاز له أن لا يزورهما كذا في الخلاصة • ولا يدعوا للذمي بالمغفرة ولودعاه بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين • لو قال ليهودي أو مجوسى يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القنية • اذا قال للذمي اطال الله بقاءك ان كان نيته ان الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم أو يؤذى الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم يذو شيئا يكره كذا في المحيط • ولودعاه الذي بطول العمر قبل لا يجوز لان فيه القمادى على الكفر وقبل يجوز لان في طول عمره فاما المسلمين ياداء الجزية فيكون دعاءهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء له بالعافية كذا في التبيين • وقال مجاهد اذا كتبت الى اليهودي أو النصراني في الحاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى ويلقى الكافر والمتدع بوجه مكته المصاحفة مع الذي وان صاحقه يغسل يده ان كان متوضئا كذا في القرطاني • ولا بأس بمصاحفة المسلم بجاه النصراني اذا رجع بعد القية ويأذى بترك المصاحفة كذا في القنية • ولا بأس بعبادة اليهودي والنصراني وفي الجوسى اختلاف كذا في التهذيب • ويجوز عبادة الذمي كذا في التبيين • واختلفوا في عبادة الفاسق والاصح انه لا بأس بها واذا مات الكافر قال لوالده أو قرينه في تعزيتة اخاف الله عليك خير امنه وأصلحك أي أصلحك بالاسلام ورزقك ولدا مسلما لان الخير به يظهر كذا في التبيين • وذو كراهية عن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه يصلى على الذي بشهادة الواحد مسلم ولا يترك الصلاة على المسلم بشهادة الواحد انه ارتد كذا في محيط السرخسي • رجل اشترى عبدا مجوسيا قال ان يسلم وقال ان يعتن من مسلم قتلت نفسي جاز له أن يبعه من مجوسى كذا في السراجية • لا يترك عاونا مسلم في ملك ذمي بل يجبر على بيعه ان كان محل البيع كذا في القرطاني • وفي مجموع التوازل اذا دخل يهودى الحمام هل يباح للقادم المسلم ان يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلوسه فلا بأس به وان خدمه تعظيما له ينظر ان فعل ذلك ليل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيما لله ودى دون أن ينوى شيئا مما ذكرنا كره له ذلك وعلى هذا اذا دخل ذمي على مسلم وقام له ان قام طمعا في اسلامه فلا بأس وان قام تعظيما له من غير أن ينوى شيئا مما ذكرنا أو قام طمعا لغناه كره له ذلك كذا في الذخيرة • ولا ينبغي للرجل ان يسأل اليهودي والنصراني عن التوراة والانجيل والابور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لاثبات المطالب بما ذكر في تلك الكتب واما استدلال العلماء في اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمذكور في أسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك للالزام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز للكردرى • والله أعلم

(الباب الخامس عشر في الكسب) (وهو أنواع)

فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء دينه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يخرجه لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ خربت عياله سنة كذا في خزائن الفتاوى • وكذا ان كان له أو ان معسران يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة • ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليواسى به فقيرا أو يجازى به قريبا فانه



أفضل من الغنى لنقل العبادات ومباح وهو الزيادة للزيادة والتجمل ومكروه وهو الجمع للتفان والتكاثر  
وان كان من حل كذا في خزانة المفتين • ولا يلتفت الى حال الجماعة الذين تعدوا في المساجد والمناجعات  
وأنتكروا الكسب وأعينهم طامعة وأيديهم ماذة الى ما في أيدي الناس يسمون أنفسهم المتوكلة وليسوا  
كذلك هكذا في الاختيار شرح المختار • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يكره أن يجتمع قوم فيعتزلوا  
الى موضع ويتنعموا عن الطيبات بعدون الله تعالى فيه ويقرون أنفسهم بذلك وكسب الحلال ولزوم  
الجمعة والجماعات في الامصار أحب والأزم كذا في التناوخي • قيل كل غار ترك الكسب قائما على كل  
من دينه كذا في السراجية • وأفضل أسباب الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا  
في الاختيار شرح المختار • والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على ان الزراعة أفضل كذا  
في الوجيز للكردي • امرأة أجنبية تغزل في دار رجل ويعطيها كل يوم قطنا وخديرا قال الغزل يلبس به  
ان لم يشترط عليها الغزل كذا في القنية • غزل الرجل اذا كان على مثال غزل المرأة يكره لانه تشبه  
بهن كذا في القنية • ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال كذا في الاختيار شرح المختار • وما جمع  
السائل من المال فهو خبيث كذا في النبايع • وفي المتن ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة  
ناجحة أو صاحب طبل أو مزمارا كسب ما لا مال ان كان على شرط ردة على أصحابه ان عرقهم يريد بقوله  
على شرط ان شرطوا لها في أوله ما لا ياراء النجاسة أو ياراء الفناء وهذا لانه اذا كان الاخذ على الشرط كان  
المال بمقابلة المعصية فكان الاخذ بمعصية والسبيل في المعاصي رذها وذلك هو ما يرد المأخوذ ان يمكن  
من ردة بأن عرف صاحبها وبالتصدق به ان لم يعرفه لمصل السبه فنع ما له ان كان لا يصل اليه عين ماله أما  
اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ بمعصية والدفع حصل من المالك برضاء فيكون له ويكون حلالا له  
عن محمد رحمه الله تعالى في كسب المفتية ان قضى به دين لم يكن اصحاب الدين أن يأخذوا وأما في القضاء  
فهو يجبر على الاخذ وينبغي على قياس المسألة المتقدمة ان يقال انها اذا أخذت ذلك من غير شرط يسع لرب  
الدين أن يأخذ ذلك محمد رحمه الله تعالى في كسب الكسب كسب الخصى مكروه ولم يرد به ما كتبه وانما  
أراد به أن يأخذ خصيا وخصاؤه مكروه كذا في المحيط • يسع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه  
التوراة والإنجيل والزبور والفرقان يأخذ عليها ما لا يقول أو ما قدع هذا به لا يحل له ذلك كذا في الكبرى  
• واذا مات الرجل وكسبه خبيث فالاولى لورثته ان يردوا المال الى أربابه فان لم يعرفوا أربابه تصدقوا به  
وان كان كسبه من حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع  
والورع ان يتصدق به بنية خصاله أي كذا في النبايع • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوم وروا  
خراهم مسلمون لا يقسم انهم يبيعون ولكن يخال ثم يقسم كذا في الخلاصة • له مال فيه شبهة اذا تصدق به  
على أيه يكره ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى  
وفيها يوع فامدة فهو ببيع ماله لانه هذا خرج من العهدة كذا في القنية • مثل القنية أبو جعفر عن  
اكتسب مالا من أمر السلطان وجمع المال من أخذ القرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لاحد عرف ذلك  
أن يأكل من طعامه أو أحب الى في دينه أن لا يأكل منه ويضعه كله حكما ان كان ذلك الطعام لم يقع في يد  
المطعم غصبا أو رشوة كذا في المحيط • الصبر على الفقر أفضل من السكر على الغنى الامتناع من الكسب  
أولى من الاشتغال به على قصد الاتفاق على وجوه الخير كذا في السراجية • والله أعلم

(الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر)

لا بأس بزيارة القبور وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى يقتضي الجواز  
للنساء أيضا لانه لم يخص الرجال في الاثربة واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في زيارة القبور للنساء قال  
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح انه لا بأس بها وفي التهذيب يستحب زيارة القبور وكيفية الزيارة  
كرامة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كذا في خزانة الفتاوى • واذا أراد زيارة القبور يستحب

أن يصلي في بيته ركعتين بقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة والا خلاص ثلاث مرات ويجعل  
نواحيه للميت يستحب الله تعالى الى الميت في قبره تورا ويكتب للميت نواحيه كثيرا ثم لا يشغل بما لا يعنيه في الطريق  
فاذا بلغ المقبرة جعل عليه ثم يقف مستند بالقبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور  
يقول الله تعالى لكم انتم لتأسفون وتحزنون بالترك كذا في الغرائب • واذا أراد الدعاء يقوم مستقبلا للقبلة كذا  
في خزانة الفتاوى • وان كان شهيدا يقول سلام عليكم بما صبرتم فتم عني الدار واذا كان قبور المسلمين  
مختلطة بقبور الكفار يقول السلام على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية الكرسي ثم يقرأ سورة  
اذا زلزلت وألهاكم التكاثر كذا في الغرائب • وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
تعالى ان قراءة القرآن في المقابر اذا أختي ولم يجهر ولا تكبره ولا يلبس بها انما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا  
أما الخسافة فلا بأس بها وان ختم وكان الصدر أو اسحاق الحافظ يحكي عن استاذة أبي بكر محمد بن ابراهيم  
رحمه الله تعالى لا بأس ان يقرأ على المقابر سورة الملك سواء أختي أو جهر وأما غيرهما فانه لا يقرأ في المقابر ولم  
يفرق بين الجهر والخفية كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن • وان قرأ القرآن عند القبور نوى بذلك  
أن يؤنس صوت القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فانه تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت كذا في فتاوى  
قاضى خان • ولومات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ الاسحابة لا يكره وهو قول محمد رحمه الله تعالى  
كذا في المختارات • وأفضل أيام الزيارة أربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة  
بعد الصلاة حسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في أول النهار وقبل في آخر النهار وكذا في السالى  
التبركة لاسيما ليلة براوة وكذلك في الايام المتبركة كعشر ذي الحجة والعيدين وعاشوراء وسائر المواسم كذا  
في الغرائب • اذا مر بقبرة وقرأ شيئا من القرآن بنية من عز عليهم لا بأس به كذا في السراجية • وحكى  
عن أبي بكر بن أبي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص سبع مرات فانه بلغني من  
قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفوره يغفوره وان كان مغفورا يغفر له هذا القارى وذهب نوابه  
للميت كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن • وان قرأها عشر مرات فهو أحسن ومن أراد غاية التكامل  
فليرد عليها بالتضرع والابتهال سورا آخر ومن قرأ على قبره بسم الله وعلى مله رسول الله رقع الله العذاب  
والضيق والظلة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب • قال برهان الترجمان لا تعرف وضع  
اليدي على المقابر سنة ولا مستحسنا ولا ترى به بأسا وقال عين الأئمة السرخسي هكذا وجدناه من غير تكبر  
من السلف وقال شمس الأئمة المكى بدعة كذا في القنية • ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من عادة  
النصارى ولا بأس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب • في التيممة مثل الخبيثى عن رجل قبر والده بين  
القبور هل يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويرزقهما فقال له ذلك ان أمكنه ذلك من غير وطئ  
القبور ومثل أيضا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد أن يصرف في تلك البقعة ولا طربق له الاعلى المقابر  
هل له ان يخطي المقابر فقال ان كان الاموات في التوايت فلا بأس قال رضى الله عنه وكذلك ان كانوا في غير  
التوايت كذا في التناوخي • رجل وجد طريقا في المقبرة يتجرى فان وقع في قلبه ان هذا طريق  
أحد قوه على القبور لا يمشی فيه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشی كذا في محيط السرخسي • قال عين الأئمة  
الكرامى السلى الاولى ان لا يصعد في المقابر والوبرى كان يوسع في ذلك ويقول سقوها بمنزلة سقوف الدار  
فلا بأس بالصعود وقال شمس الأئمة الحلواني يكره وقال ابن مسعود رضى الله عنه لا أن أطلع على جراح حبة  
الى من أن أطلع على قبر قال علاء الترجمان يأثم بوطئ القبور لان سقف القبر حق الميت كذا في القنية • وعن  
شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى رخص بعض العلماء المشي على القبور والوايمشي على سقف القبر كذا  
في خزانة الفتاوى • ولا بأس بأن يرفع ستر الميت ليرى وجهه وانما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية  
• دفن في أرض الغير فاما ان شاء بنى أو ترك أو سوى القبور وزرع قرقه أو ضمن الوارث قبة الحفرة كذا  
في الوجيز للكردي • حامل أتى على جملة سبعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفنت  
ثم رويت في المنام انها قالت ولدت لا ينش القبر كذا في السراجية • يكره التخلد المقبرة في السكك  
والاسواق ولو اتخذ كسبا ليدفن فيها موتى كثيرة يكره أيضا لان البناء على المقابر يكره ويكره أن يخذ







يصادرون اليهم فيقتلونهم وان كان بهم كثرة فالكفار يصرّون عنهم ويحصنون فعلى هذا قالوا اذا كان  
الركب في المفازة في دار الاسلام يخافون من اللصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب ايضاحي لا يشعر  
بهم الله وص فلا يستعدون لذاتهم وأخذوا أموالهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب  
في الجلابيل قال محمد رحمه الله تعالى في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس  
به في الجرس منفعة جنة . من اذا ضل واحدا من القافلة يلقى بها صوت الجرس ومنها ان صوت الجرس  
يعد هوام الليل عن القافلة كالثب وغيره ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الحداء  
كذا في المحيط . المختب اذا نهي قطاناً عن وضع القطن على طريق العامة فلم يمتنع فاقوا قد المختب النار  
في قطنه وأحرقه ينمن الا اذا علم فساد في ذلك ورأى المصلحة في احراقه فلا يمنع كذا في الخلاصة  
• والله أعلم

(الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات)

(وفيه العزل واسقاط الولد)

الاشتغال بالتداوي لا بأس به اذا اعتقد أن الشا في هو الله تعالى وانه جعل الدواء ميسراً لماذا اعتقد أن  
الشا في هو الدواء فلا كذا في السراجية . وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بالتداوي بالعظم اذا كان عظم  
شاة أو بقرة أو فرس أو غيره من الدواب الاعظم الخنزير والادى فانه يكره التداوي به مما قد يجوز  
التداوي بعظم ما سوى الخنزير والادى من الحيوانات مطلقاً من غير فصل بينهما اذا كان الحيوان ذكراً أو مائتاً  
وبينما اذا كان العظم رطباً أو يبساً وما ذكر من الجواب يجري على إطلاقه اذا كان الحيوان ذكراً لان  
عظمه طاهر رطباً كان أو يبساً يجوز الانتفاع به بجميع أنواع الانتفاعات رطباً كان أو يبساً فيجوز التداوي به  
على كل حال وأما اذا كان الحيوان ميتاً فانه يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان يبساً ولا يجوز الانتفاع  
اذا كان رطباً وأما عظم الكلب فيجوز التداوي به كذا قال شيخنا . وقال الحسن بن زياد لا يجوز  
التداوي به كذا في الذخيرة . الانتفاع بالجزء الادى لم يميز قبيل للجماعة وقيل للكرامة هو الصحيح  
كذا في جواهر الاخلاط . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يتنع من الخنزير بحلده ولا غيره الا ان  
للاسا كفة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره الانتفاع أيضاً بالشعر وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أظهر  
كذا في المحيط . واذا كان برجل يكره المعالجة بعظم الخنزير والانسان لانه يحرم الانتفاع به كذا  
في الكبرى . ولو أن رجلاً ظهر به داء فقال له الطبيب قد غلب عليك الدم فأخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون  
أعماله لم يبق ان شفاه فيه كذا في فتاوى قاضي خان . وقسح الجامة لكل واحد كذا في الظهيرية  
• لا ينبغي للعامل أن يتخيم ولا تقتصد ما لم يضر ذلك الولد فاذا تحرك جاز ما لم يقرب الولادة محاطة على الولد  
الا اذا حقه بآثره ضررين كذا في القنية . امرأة أتت على حملها شهر فأرادت انفسه العلق على الظهر  
لاجل الدم تسأل أهل الطب فان قالوا بضرر الحمل لا تضره كذا في الكبرى . وان شربت المرأة  
دواء تصع نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك وهو أولى وان سقط الولد حياً أو ميتاً فلا شيء عليها كذا في التيسيع  
• الجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جداً ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العنانية .  
مرض أو رمه فلم يعالج حتى مات لا يأنم كذا في الملقط . والرجل اذا استطلق بطنه أو رمه ميتاً  
فلم يعالج حتى أضعفه ذلك وأغناه ومات منه لا نثم عليه فرق بين هذا وبين ما اذا جاع ولم يأكل مع القدرة  
حتى مات حيث يأنم والفرق أن الاكل مقدار قوته مشبع يقين فكان تركه اهلا كولا كذلك المعالجة  
والتداوي كذا في الظهيرية . وشكره ألبان الاثنان للمريض وغيره وكذلك لحومها وكذلك التداوي  
بكل حرام كذا في فتاوى قاضي خان . وتكره أبوال ابل ولحم الفرس وقالا لا بأس بأبوال ابل ولحم  
الفرس لتداوي كذا في الجامع الصغير . اعلم بان الاسباب المزيلة لا تضر وتقسّم الى مقطوعه كلباء  
المزيل لضرر العطر والمزيل لضرر الجوع والى مقطوعه كالقصد والجامة وشرب المسهل وسائر أبواب  
الطب أعنى معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب القاهرة في الطب والى

موهوم كالسكي والرقية أما المقطوع به فليس تركه من التوكيل بل تركه حرام عند خوف الموت وأما الموهوم  
نشرط التوكيل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله المتوكلين وأما الدرجة المتوسطة وهي  
المقتونة كالدواوة بالاسباب القاهرة عند الاطباء فليس منافضاً للتوكيل بخلاف الموهوم وتركه ليس  
محظوراً بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق بعض الأشخاص فهو على  
درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين . ولا بأس بأن يسعط الرجل  
بأبوال المرأة ويشربه للدوا وفي شرب لبن المرأة بالغ من غير ضرورة اختلاف المتأخرين كذا في القنية .  
ولو أن مريضاً أشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ انه ينظر ان كان يعلم يقيناً انه يصح  
حل له تناول وقال الفقيه عبد الملك حاكماً عن استاذة انه لا يحل تناول كذا في الذخيرة . ولا يجوز  
أن يداوي بالخمر جرماً أو برداً ولا أن يسي ذمياً ولا أن يبي ميباً للتداوي والوبال على من سقاء كذا  
في الهداية . يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل الميتة للتداوي اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاه فيه  
ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان هل يجوز شرب القليل من  
الخمر للتداوي اذا لم يجد شيئاً يقوم مقامه فيه وجهان كذا في الفتاوى . قال له الطبيب المذاق علك  
لا تندفع الالبأ كل القنفذ أو الحية أو دواء يجعل فيه الحية لا يحل أكله كذا في القنية . وأكل الترياق يكره  
اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذلك جازوان لم يعلم أن فيه شيئاً من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة  
• وأكل خمر الحمام للدوا لا بأس به كذا في خزائن الفتاوى . مضغ العلك للنساء لا بأس به بخلاف  
واختلف في مضغه للرجال قال شمس الأئمة الحلواني لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعاً اذا كان الغرض  
صحيح هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط . وسئل أبو مطيع عن امرأة تأكل القنبلة وأشبه ذلك  
تلتهم السم قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع واذا أكلت فوق الشبع لا يحل لها كذا في الحماوى  
للفقهاء . والمرأة اذا كانت تسمن نفسها زوجها لا بأس به ويكره للرجل ذلك كذا في الظهيرية .  
أدخل المرأة في أصبعه للتداوي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة . العجين اذا وضع على الجرح ان عرف أن فيه شفاء لا بأس به كذا  
في السراجية . ولا بأس بكى الصيلان اذا كان لداً أو أصابهم وكذا لا بأس بكى البهايم للعلامة كذا  
في محيط السرخسي . ويكره الكى في الوجه كذا في الفتاوى العنانية . واختلف في الاسترقاء  
بالقصر أن يحرق أو يقرأ على المريض والمردوغ أو يكتب في ورق ويعلق أو يكتب في طست فيغسل ويبقى  
المريض فأباحه عطاء ومجاهد وأبو قلابه وكرهه الضعي والبصري كذا في خزائن الفتاوى . فقد ثبت ذلك  
في انسابه من غير انكار والذي رغب فلا يرأى أنه يكذب بدمه على جبهته شيئاً من القصر أن قال  
أبو بكر الاسكافي يجوز وكذا لو كتب على جلده ميتة اذا كان فيه شفاء كذا في خزائن المفتين . ولا بأس  
بتعليق التعويذ ولكن يفرغ من الخلاء والقربان كذا في الغرائب . قال ان أرادت امرأة أن تضع  
التعويذ لحيها زوجها بعدما كان يغتسل كذا في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحماوى  
للفقهاء . ولولو ولد يكره أن يطلع رأسه بدمه كذا في الفتاوى العنانية . قال شهاب الدين الادامى  
لا بأس باحراق الغشاء الملتصق من الطريق وادارته حول من أصابه العين وتطهيره بماء الشبع فوق الصبي  
المخاف قال الشيخ البهائي انما يلجأ الى الشفا منه كذا في القنية . لا بأس بوضع الجاهم في الزروع  
والمبطقة لدفع ضرر العين عرف ذلك بالامار كذا في فتاوى قاضي خان . كتابة الرقاق والزاقوا على الابواب  
أيام النبوز لاجل الهواء مكره كذا في السراجية . يكره كتابة الرقاق في أيام النبوز والصلقة بالابواب  
حرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى والتشبه بالتجعين كذا في خزائن المفتين . اذا أحرق الطبيب أو غيره  
أفنى بعضهم ان هذا فعل العوام الجهال كذا في السراجية . رجل عزل عن امرأة بغير اذنها لم يخاف  
من الولد الدوى في هذا الزمان فظاهر جوابه الكتاب أن لا يسهه وذكره ناسعه لبوء هذا الزمان كذا  
في الكبرى . وله منع امرأة من العزل كذا في الوجيز للكردي . وان أسقطت بعد ما استبان خلقه  
وجبت الغزوة كذا في فتاوى قاضي خان . العلاج لاسقاط الولد اذا استبان خلقه كل شعر والظفر ونحوهما



لا يجوز ان كان غير مستبين اطلق يجوز وأما في زمانه يجوز على كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط . وفي التيممة سألت علي بن أحمد عن استساق الولد قبل أن يصور فقال أما في الحرة فلا يجوز قولاً واحداً وأما في الأمة فقد اختلفوا فيه والصحيح هو المنع كذا في التارخانية . ولا يجوز للمرأة دفع لبنها للتداوي أن أضر بالصبي كذا في القنية . امرأة مرضعة ظهر بها حمل وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لابي هذا الولد سعة حتى يستأجر الفتر يساع لها أن تعالج في استئصال الدم مادام نطفة أو مضغة أو علقة لم يخلق له عضو وخلق له يستبين الأبعد مائة وعشرين يوماً أربعون نطفة وأربعون علقة وأربعون مضغة كذا في خزائن المفتين . وهكذا في فتاوى قاضي خان . والله أعلم

(الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وعلم الاطفا وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها وصلها شعر غيرها)

واختلفوا في الختان قبل أن تستن سنة وهو الصحيح كذا في الغرائب . ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين إلى اثني عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية . وقال بعضهم يجوز بعد سبعة أيام من وقت الولادة كذا في جواهر الفتاوى . اختلفت الروايات في ختان النساء ذكر في بعضها أنه سنة هكذا حكى عن بعض المشايخ وذكر خمس الأئمة الحلواني في أدب القاضي للخصاف أن ختان النساء مكروه كذا في المحيط . غلام ختن فلم تقطع الجلدة كما هي فان قطع أكثر من النصف يكون ختانا وإن كان نصفاً أو دونه فلا كذا في خزائن المفتين . وفي صلاة النوازل الصبي إذا لم يحن ولا يمكن أن يمد جلده لتقطع الا تشديد وحشفته ظاهرة إذا رآه انسان يراه كأنه ختن ينظر اليه النفاة وأهل البصر من الجاهلين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فإنه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة . النسخ الضعيف إذا سلم ولا يطبق الختان إن قال أهل البصر لا يطبق يترك لأن ترك الواجب بالعدو ترك السنة أولى كذا في الخلاصة . قبل في ختان الكبر إذا أمكن أن يحن نفسه فعل والام يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشترى ختانه فحشته رد كراكرخي في الجامع الصغير ويحتمل الجاهل كذا في الفتاوى العنانية . اختن الصبي ثم طالت جلده إن صار بحال تستر حشفته يقطع والا فلا كذا في المحيط . وللأب أن يحن ولده الصغير ويجمعه ويدويه وكذا وصى الأب وليس لوصي الخصال والتم أن يفعل ذلك الآن يكون في عياله فان مات فلا ضمان عليه استخصنا وكذلك ان فعلت الأم ذلك كذا في السراج الوهاج . وفي واقعات الناطقي ليس لوصي المم والخال شيء من ذلك وإن كان في حجره كذا في القرطبي . والجدة ووصي الجد يحنون الأب ولا يجوز ذلك لوصي الأم وإن كان في حجره كذا في فتاوى قاضي خان والمحقق . إذا جمعه أو ختنه أو ربط قرحته فهو ضامن لأنه ليس بولي كذا في الحاوي للفتاوى . ولا بأس بشق آذان السوان كذا في الظهيرية . ولا بأس بشق آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى . خصاميني آدم حرام بالاتفاق وأما خصاء القرم فقد ذكر خمس الأئمة الحلواني في شرحه أنه لا بأس به عند أصحابنا وذكر شيخ الاسلام في شرحه أنه حرام وأما في غيره من البهائم فلا بأس به إذا كان فيه منفعة وإذا لم يكن فيه منفعة أو دفع ضرر فهو حرام كذا في الذخيرة . خصاء السور إذا كان فيه نفع أو دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى . وفي روضة الزندوبسي أن السنة في شعر الرأس أما الفرق وأما الملق وذكر الطحاوي الحلق سنة ونسب ذلك إلى العلماء الثلاثة كذا في التارخانية . يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب . ولا بأس للرجل أن يخلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يقتله وإن قتله فذلك مكروه لأنه يصير مشابهاً لبعض الكفرة والجوس في ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يخلقون وسط الرأس بل يجوزون الناحية كذا في الذخيرة . ويجوز حلق الرأس وترك القودين أن أرسلهما وإن شدهما على الرأس فلا كذا في القنية . يكره القزع وهو أن يخلق البعض ويترك البعض قطعاً مقدراً لثلاثة أصابع كذا في الغرائب . وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يخلق قضاء الاعتدال الحجامه كذا في البناء . وقلم الاطفا سنة الا في دار الحرب فان تركها مشدوب

اليه كذا في محيط السرخسي . الأفضل أن ينلم أطفاره ويحني شاربه ويخلق عاتيه وينظف يده بالاعتسال في كل اسبوع مرة فإن لم يفعل في كل خمسة عشر يوماً ولا بعد ذلك تركه وراه الاربعين فالاسبوع هو الأفضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الأبعد ولا عذر فيها وراه الاربعين ويستحب الوعد كذا في القنية . وفي الاطفا يجوز الحلق والتفأولى ويتبدى في حلق العانة من تحت السرّة ولو عالج بالنورة في العانة يجوز كذا في الغرائب . في جامع الجوامع حلق عاتيه يده وحلق الجاهم جائز أن غض بصره كذا في التارخانية . رجل وقت قلم أطافره أو خلق رأسه يوم الجمعة قالوا إن كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وآخره إلى يوم الجمعة تأخيراً فاحشاً كان مكروهاً لأن من كان ظفرو طويلاً يكون رزقه ضيقاً وإن لم يجاوز الحد وإن أخره تبركاً بالاختيار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضي خان . وينبغي أن يكون ابتداء قص الاطفا من اليد اليمنى وكذا الانتهاء أيبدأ بأصابع اليد اليمنى ويختم باصبعها وفي الرجل يبدأ بأصبع اليمنى ويختم بخنصر اليسرى حكى أن حارون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله تعالى عن قص الاطفا في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام لا يؤخر كذا في الغرائب . فإذا قلم أطفاره أو جرح شعره ينبغي أن يدهن ذلك الظفر والشعر المجرى زفافاً ربي فلا بأس وإن ألقاه في الكنيف أو في المقتل يكره ذلك لأن ذلك يورث دماً كذا في فتاوى قاضي خان . يدفن أربعة الظفر والشعر وخرقة الحيف والدم كذا في الفتاوى العنانية . حلق شعره وهو مملوء فلا يدهنه كذا في القنية . وبأخذ من شاربه حتى يصير مثل الحاجب كذا في الغيانية . وكان بعض السلف يترك سباليه وهما أطراف الشوارب كذا في الغرائب . ذكر العناني في شرح الآثار أن قص الشارب حسن وتقصيره أن يؤخذ حتى يتقص من الاطراف وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والخلق سنة وهو أحسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى كذا في محيط السرخسي . قالوا لا بد من طول الشارب للغزاة ليكون أهيب في عين العدو كذا في الغيانية . ولا بأس إذا طالت لحية أن يأخذ من أطرافها ولا بأس أن يقبض على لحية فان زاد على قبضته منها شيء جرم وإن كان ما زاد طويلاً تركه كذا في الملتقط . والقص سنة فيها وهو أن يقبض الرجل لحية فان زاد منها على قبضته قطعه كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي . ولا يحلق شعر لحقه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بذلك ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يتشبه بالخنث كذا في البناء . وتب الفتيكين بدعة وهما حاجبان العنفة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب . ولا ينفق أنه لا ذلك يورث الاكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية . قطع الظفر بالاسنن مكروه يورث البرص حلق الشعر حالة الجنابة مكروه وكذا قص الاطفا كذا في الغرائب . ولوجلقت المرأة رأسها فان فلت لوجع أصابع الألباس به وإن فعلت ذلك تشبه بالرجل فهو مكروه كذا في الكبرى . مجنونة أصابع الألباس في رأسها ولاولى لها أن حلق شعرها فهو وعسن بعد أن يترك علامة فاصلة للنساء كذا في الملتقط . ووصل الشعر بشعر الألباس حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها كذا في الاختيار شرح المختار . ولا بأس للمرأة أن تقبل في قرونها وذوائبها شيأ من الور كذا في فتاوى قاضي خان . في جواز صلاة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار أنه يجوز كذا في الغيانية . قال إذا لم يكن للعبد شعر في الجهة فلا بأس للنجار أن يلقوا على جبهته شعر لأنه يوجب زيادة في الثمن وهذا دليل على أنه إذا كان العبد للخدمة ولا يريد بيعه أنه لا يفعل ذلك كذا في المحيط . ولا بأس للتاجر أن يخلق شعر جبهة العلام لأنه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يريد به التجارة لا يستحب أن يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان . والله أعلم

(الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة)

اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى أن الخنثى في حق الرجال بالجمرة سنة وأنه من سبب المسلمين وعلاماتهم وأما الخنثى بالسواد فن فعل ذلك من الغزاة أهيب في عين العدو وهو محمود منه اتفق عليه المشايخ

قوله وان كلن ما زاد طويلاً تركه كذا في جميع نسخ هذا الكتاب وانظر معنى هذه العبارة فاني لم أفهم معناها والله أعلم اه معجمه



رجلهم الله تعالى ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء وليحبب نفسه اليهن فذلك مكروه وعليه عاقبة المشايخ  
وبعضهم جوز ذلك من غير كراهة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال كما ينبغي أن تزين لي فيجب  
أن أزين لها كذا في الذخيرة . وعن الامام أن الخطاب حسن لكن بالخفاء والكم والوجه وأراد به  
اللجة وشعر الرأس والخطاب في غير حال الحرب لا بأس به في الاصح كذا في الوجيز للكردي . ولا بأس  
بغالبية الرأس واللجة كذا في الفتاوى العنانية . تنف الثيب مكروه للترين لا لتهريب العدو كذا نقل  
عن الامام كذا في جواهر الاخلاط . ولا ينبغي أن يخضب يدي الصبي الذكركرورجله الا عند الحاجة  
ويجوز ذلك للنساء كذا في النبايع . جنب اختصب واختضبت امرأته بذلك الخطاب قال أبو يوسف  
رحمه الله تعالى لا بأس به ولا تصلي فيه وان كان الجنب قد غسل موضع الخطاب فلا بأس بأن تصلي فيه كذا  
في فتاوى قاضي خان . ولا بأس لنساء بتعليق الخرز في شعورهن من صفر أو نحاس أو شبه أو حديد  
وشعر الزينة والسوار منهن لا بأس بشدة الخرز على ساق الصبي أو المهد تعطيل له كذا في القنية .  
لا بأس بالاغد للرجال باتفاق المشايخ ويكره الكحل الاسود بالاتفاق اذا قصد به الزينة واختلقوا فيما اذا لم  
يقصد به الزينة عاقبتهم على انه لا يكره كذا في جواهر الاخلاط . قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس  
بأن يتخذ الرجل في يده سريرا من ذهب أو فضة وعليه القرش من الدجاج يجعل بذلك للناس من غير أن  
يقعد أو ينام عليه فان ذلك منقول عن السلف من العناية والتابعين كذا في المحيط . وما يحتاج اليه الناس  
من البناء لا بأس به وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز للكردي . ذكر القنية أبو جعفر  
رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يسترحطان البيوت باللبود المنقشة اذا كان قصد فاعله  
دفع البود وان كان قصد فاعله الزينة فهو مكروه وذكر في الاغنة السرخسي في شرح السير أيضا  
لا بأس بأن يسترحطان البيت باللبود اذا كان قصد فاعله دفع البود ودفع البود على الفلأ أو بالحنش اذا كان  
قصد فاعله دفع الحر وانما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة . ارغاء السرة على الباب  
مكروه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه  
التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لاهو المختار كذا في الغائية . ولا يجوز أن يعلق في موضع شيا فيه  
صورة ذات روح ويجوز أن يعلق ما فيه صورة غير ذات روح كذا في الظهيرية . ويجوز للانسان أن يسط  
في يده ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف والقطن والكتان المصبوغة وغيرها والمنقشة وغيرها كذا في خزائن  
المفتين . لا بأس للانسان أن يكون معه من يخدمه ولكن ينبغي أن يكفه من الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا  
قلنا لا بأس للانسان أن يذهب راكبا حيث شاء وغلامه يمشي معه بعد ان كان يطيق ذلك وان كان لا يطيق ذلك  
فهو مكروه كذا في المحيط . وعن ابر عمر رضي الله عنه وانما يكره الركوب ومعه رجا له اذا أراد به الرياء  
والكبر كذا في الملقط . وينبغي أن يترك العبد أو الامة بعد صلاة العشاء لتمام أو يستريح ويجب  
على المالك أن لا يشغله في أوقات الصلاة عن الصلاة لانه في حق أداء الصلاة يبقى على أصل الحرية كذا  
في استارخانه نافلا عن الحجة . على المولى أن يترك ملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلاة وكذلك  
الزوجة كذا في القنية . ويكره أن يجعل في عنق عبده طوقا من حديد وقيل لا بأس به في زماما الغلبة  
الاباق خصوصا في الهندية ولا يكره التقييد كذا في التمرناشي . والله أعلم

(الباب الحادي والعشرون فيما يباح من جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يباح من ذلك)

في فتاوى أبي القاسم رحمه الله تعالى في امرأة حامل ماتت وعلم أن ما في بطنها حي فانه يشق بطنها من الشق  
اليسر وكذلك اذا كان أكبر رأيهم أنه حي يشق بطنها كذا في المحيط . وحكي انه فعل ذلك باذن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى فعاش الولد كذا في السراجية . ولا يرث الولد اذا حرك في بطنها لان حركته قد تكون  
بريح أو دم مجتمعا كذا في الفتاوى العنانية . البكر اذا جمعت فيمادون القرح فحلبت بأن دخل الماء  
في فرجها فحلبت قرب أو ان ولادتها زال عذرتها بيضة أو يحرق درهم لانه لا يخرج الولد دون ذلك واذا اعترض  
الولد في بطن الحامل ولم يجد واسيلا لاستخراج الولد الا قطع الودار باريا ولم يبق له شيء الا اذا كان يحيا على الام

قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به وان كان حيا لم تجزوا قطع الودار باريا كذا في فتاوى  
قاضي خان . لا بأس بقطع العضوان وقتل فيه الاكلة للانس كذا في السراجية . لا بأس بقطع  
اليدين الاكلة وشق البطن لما فيه كذا في الملقط . اذا أراد الرجل أن يقطع أصبعه زائدة أو شيا آخر  
قال نصير رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة  
فهو في سعة من ذلك رجل أو امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن وله سوا ولاية المعالجة  
وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فذلك كان ضامنا والاب والام انما يملكان ذلك اذا كان لا يخاف  
التعدي والوهن في اليد كذا في الظهيرية . من له سعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا يفعل  
والا فلا بأس به كذا في خزائن المفتين . جراح اشترى جارية رتقاء فله شق الرق وان ألت كذا في القنية  
ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصى وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة  
والحصى الواقعة في المثانة وشعرها ان قيل قد يخبر وقد يموت أو يخبر ولا يموت بعالج وان قيل لا يخبر أصلا  
لا يدوى بل يترك كذا في الظهيرية . ولو كان رجل كلب عقور بعض كل من يتر عليه فلا هل القرية ان  
يقتلوه فان تقدم أهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عض انسانا فوضامن وان عضه قبل التقدم  
اليه لم يضمن كذا في النبايع . وكذلك في الخلاصة . قرية فيها كلاب كثيرة ولا هل القرية منها ضرر  
يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك كذا في محام  
السرخسي . وفي أخصبة النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولجيرانه فيها ضرر فان أسكنها في ملكه  
فليس يلزمه منعه وان أرسلها في السكة فله منعه فان امتنع والارفعوه الى القاضي أو الى صاحب الحسبة  
حتى يمنعهم عن ذلك وكذلك من أسكن دجاجة أو جحشا أو بعل في الرستاق فهو على هذين الوجهين كذا  
في المحيط . وفي الاجناس لا ينبغي أن يتخذ كلبا الا أن يخاف من اللصوص أو غيرهم وكذا الاسد والفهد  
والضبع وجميع السباع وهذا ناس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة . ويجب أن يعلم  
بأن اقتناء الكلب لاجل الحرس جائز شرعا وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع  
والماشية جائز كذا في الذخيرة . رجل ذبح كلبه أو حماره جاز أن يطعم سنوره من ذلك وليس له أن يطعمه  
خنزيره أو شيا من الميتة كذا في السراجية . الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعزل اذنها بل تذبح  
بسكين حاذ كذا في الوجيز للكردي . رجل وطئ بهيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت البهيمة  
لواطئ يقال له اذبحها واحرقها وان لم تكن البهيمة للواطئ كان لصاحبها أن يدفعها الى الواطئ بالقيمة  
ثم يذبحها الواطئ ويحرق ان لم تكن ما كولة اللحم وان كانت ما كولة اللحم تذبح ولا تحرق كذا في فتاوى  
قاضي خان . وفي الاجناس عن أصحابنا رحمه الله تعالى تذبح وتحرق على وجه الاستحسان اما هذا  
الفعل لا يحرم أكل الحيوان المأكول كذا في خزائن الفتاوى . ولا بأس بقتل الجراد لانه يفسد محاصيل قتل  
لاجل الاكل فلدفع الضرر أو كذا في فتاوى قاضي خان . ويكره حرقها كذا في السراجية . قتل  
الغلة تكاموافيه والمختار انه اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم تبدئ يكره قتلها واتفقوا على أنه  
يكره القاءها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة . واحرق القمل والعقرب بالذمار  
مكروه وطرح القمل حيا مباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الظهيرية . اذا وجدوا في دار الحرب  
عقر باقائهم لا يقتلونهم ولكن يزعون ذنبا قطعوا للذعر عن أنفسهم ولا يقتلونهم لان قتلها قطع الضرر عن  
الكفرة فانه يقطع نساها وفيه منفعة الكفار وكذلك ان وجدوا حية في رحالهم ان أمكنهم نزع أنيابها ففعلوا  
ذلك قطعوا للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونهم لان فيه قطع نساها وفيه منفعة الكفار وقد أمر ناضرهم قتل  
الزنبور والحشرات على يباح في الشرع ابتداء من غير ايداء وهل يناب على قتلهم قال لا يناب على ذلك وان  
لم يوجد منه الايداء فالاولى ان لا يضر بقتل من منه كذا في جواهر الفتاوى . ولا تحرق بيوت النمل  
لنمل واحدة كذا في الفتاوى العنانية . الضيق الذي يقال له بالفارسية (سلة) يلقى في الشمس ليحرق  
الديدان ولا يكون به بأسا لان في ذلك منفعة الناس الا يرى ان السمكة تلقى في الشمس فتحترق ولا يكره كذا  
في خزائن المفتين . ولا بأس بقطع الية الشاة اذا انتفت وجنعه من اللعوق بالطبيع ويخاف عليها الذئب



وكذا الجار اذا مرض ولا يتفق به فلا بأس بأن يذبح فيستراح منه كذا في الفتاوى العتبية • اذا استقرت السفينة أو غلب على ظنهم أنهم لو ألقوا أنفسهم في البحر خلصوا بالسباحة يجب عليهم ذلك ولو كانوا رجالاً لو ألقوا أنفسهم فيه غرقوا ولو لم يلقوا أحرقوا فليس بالخيار بين الإقامة واللقاء من قتل نفسه كان أثم أكثر من أن يقتل غيره كذا في السراجية • قتل الاعوة والجماعة والظلمة في أيام الفترة أفتى كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى بإباحته وقد حكى عن الشيخ الإمام الصغار أن الجصاص أورد في أحكام القرآن من ضرب الضمائم على الناس حل دمه وكان السيد الامام أبو نجيب السمرقندي يقول بكتاب قتلهم وكان يفتي بكفر الاعوة وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم ونحن لانفتي بكفرهم كذا في المحيط في المتفرقات • عن محمد رحمه الله تعالى اذا وقعت الفتنة فليقتل الرجل يته فان دخل عليه داخل يريد قتل نفسه وأخذ ماله فليقتل وان قتل زوجاً أن يكون شهيداً كذا في التارخانية • ويكره تعليم البازي بالطير الحلي يأخذه ويعذبه ولا بأس بأن يعلم بالذبوح كذا في محيط السرخسي • والله أعلم

(الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد وكاهم والعقيقة)

أحب الاحماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان أولى لان العوام يصحرون هذه الاسماء للنداء والتسمية باسم يوجب في كتاب الله تعالى كالعلي والكبير والرشد والبديع جائزة لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد في حق الله تعالى كذا في السراجية • وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عباده ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجتماعه المسلمون تكاموا فيه والاولى أن لا يفعل كذا في المحيط • من ولد ميتاً لا يسمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى من كان اسمه محمداً لا بأس بأن يكتفى بأبا القاسم لان قوله عليه السلام سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان علياً رضي الله عنه كنى ابنه محمداً بن الحنفية أبا القاسم كذا في السراجية • ولو كنى ابنه العباس بآبي بكر أو غيره الصحيح انه لا بأس به فان الناس يريدون التفاؤل انه يصير آباء في نافي الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزائن المفتين • يكره أن يدعى الرجل أباه والمرأة زوجها باسمه كذا في السراجية • العقيقة عن الغلام وعن الجارية وهي ذبح شاة في سابع الولادة وضياقة الناس وحلق شعره مباحة لاسنة ولا واجبة كذا في الوجيز للكردي • وذكر محمد رحمه الله تعالى في العقيقة فن شاة فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة فيمنع كونها سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعنى عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشارة الى الكراهية كذا في البدائع في كتاب الانصبة • والله أعلم

(الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والتسمية والمدح)

رجل ذكر مساوي انسان على وجه الاحتمام لا بأس به ويكره أن يـكون مرئياً للرب والنقص ومن اعتاب أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماً معروفين كذا في السراجية • الرجل اذا كان بصوم ويصلي ويصبر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان أخبر السلطان بذلك أجزه فلا اثم عليه كذا في فتاوى قاضي خان • اعاره توباً أو أقرضه دراهم ثلاثة أيام فذعه منه أياماً كثيرة وسوّفه فوصفه عند الناس بكونه خائناً وكذا يابعد في ذلك كذا في القنية • روى عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه انه قال لا حسد الا في اثنين رجل أتاه الله مالا وبنيته في طاعة ورجل أتاه الله تعالى علماً فهو يعلم الناس ويقضي به الحديث بظاهره دليل على اباحة الحسد في هذين لانه استغناء من التحريم والاستغناء من التحريم الاباحة قال شيخ الاسلام وليس الامر كما يقتضيه ظاهر الحديث والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لا ينبغي للانسان أن يحسد غيره ولو حسد فأنما يحسد في هذين لانه لا يكون الحسد فيما مباحا بل في آخره وان الانسان انما يحسد غيره عادة للنعمة يراها عليه فيقتنى تلك النعمة وما عدا هذين من أمور الدنيا ليس بنعمة لان ما كذل ذلك خطا الله تعالى والنعمة ما يكون ما كرهه الله تعالى وهذان ما كرههما رضي الله تعالى فلهما النعمة دون ما سواهما ثم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا الحسد المذكور المذموم

أن يرى على غيره نعمة فيقتنى زوال تلك النعمة عن ذلك الغير ويكتنوها لنفسه أما لو غناها لنفسه فذلك لا يسمى حسداً بل يسمى غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو غنى تلك النعمة بعينها لنفسه فهو حرام مذموم أما اذا غنى مثل ذلك لنفسه فلا بأس به • وذكر شيخ الائمة السرخسي رحمه الله تعالى انه قال معنى الحديث أن الحسد مذموم يضرب الحاسداً الا فيما استغنى فهو محمود في ذلك فانه ليس يحسد على الحقيقة بل غبطة والحسد أن يغنى الحاسد أن تذهب نعمة المحسود عنه ويتكاف ذلك ويعتقد أن تلك النعمة في غير موضعها ومعنى الغبطة أن يغنى لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكاف ويغنى ذهاب ذلك عنه كذا في المحيط • مدح الرجل على ثلاثة أوجه أوله أن يمدح في وجهه وهذا الذي نهى عنه والثاني أن يمدحه بغير حضرته ويعلم انه يطلع فهذا أيضاً منهي عنه والثالث أن يمدحه في حال غيبته وهو لا يبالى أن يطلع أو لا يطلع ويمدحه بما هو فيه فهذا لا بأس به كذا في القرائب • والله أعلم

(الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام)

ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعدم البلوى ويدخلن بمنزلة كذا في خزائن المفتين • وبدون المئزر حرام كذا في السراجية • دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له لا يهدل في شهادته أن يهدل بذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فالدخول من غير ازار مرة واحدة يكفي لسقوط العدالة كذا في القرائب • ولو أراد الاغتسال لا يتجرد بدون ازار وان كان منفرداً ولو فعله بكره كذا في القنية • قال أبو نصر المبرقعي رحمه الله تعالى لا يكره أن يقتل متجرباً في الماء الجاري أو غيره في الخلو كذا في القرائب • ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيز للكردي • غز الأعضاء في الحمام من غير ضرورة مكروه • وفي فتاوى أهل سمرقند وذكر في مجموع النوازل انه يساح ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يساح فيما بينهما وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا بأس بذلك بشرطين أحدهما أن لا يكون للخدم حلية لان فيه اهانة لصاحب الحلية وثانيهما أن لا يغمر رجله لان فيه اهانة للخدم قال القنية أبو جعفر رحمه الله سمعت الشيخ أبا بكر يقول لا بأس أن يغمر الرجل الرجل الى الساق ويكره أن يغمر الفخذ ويحرم من وراء الثوب أو غيره قال القنية أبو جعفر ونحن نبيح هذا ولا بأس به قال القنية أبو جعفر وكان الشيخ أبو بكر يقول لا بأس أن يغمر الرجل رجله والدنه ولا يغمر فخذه والدنه كذا في الذخيرة والمحيط في المتفرقات • لو كشف ازاره في الحمام في الموضع المعد لذلك لفسده أو بعصره لا بأس به كذا في السراجية • قال ابن الاثم الكرايمى أراد عصر ازاره في الحمام وليس له ازار آخر لاعصر عليه ولكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القنية • اذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره وحلق عاتقه قيل لا بأس به وقيل يأثم وقيل يجوز في المدة البسيرة كذا في القرائب • والله أعلم

(الباب الخامس والعشرون في البيع والامتيان على سوم الغير)

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز كذا في السراجية • لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن من يكرهه فان شاء أخذ وان شاء ترك وهو محمول عند أصحابنا رحمه الله تعالى على الندب وكراهية يبعه قبل اعلامه قال رضي الله عنه لما سأله ان ما يشتري من السوق ويعلم قطعاً أنهم يبيعون الاثر المذموم غالب ما لهم الحرام ويجوز بينهم الربا والعقود الفاسدة كيف يكون فهو على ثلاثة أوجه فكل عين قائمة يغلب على ظنه أنهم أخذوها من الغير بالظلم وباعوها في السوق فانه لا ينبغي أن يشتري ذلك وان بداولتها الايدي والثاني ان علم ان المال الحرام بعينه قائم الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالظلم يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم يدفع العرض فان اشتراه يدخل في ملكه مع الكراهية والثالث اذا علم انه لم يبق العين المغصوبة أو المأخوذة بالربا وغيره وانما باعها الغير فان الذي يعلم انه لم يبق تلك العين جاز له أن يشتري منها • هذا كله من حيث الفتوى أما اذا كان أمكنه أن لا يشتري منها شيئاً كان أولى أن لا يشتري ولعل أنه يتعد ذلك في بلاد العجم ونعت أن في بلاد العرب سوقاً خاصاً يباع فيه الحلال والسوق الاعظم يباع فيه كل شيء فمن أراد



أن يشتري من الحلال شيئاً فانهم لا يبيعونه الا اذا كان ممن يكون ماله حلالاً فان أراد واحد من العوام أن يعامل معهم ويشتري ويبيع منهم فانهم يأمرونه بأن يصدق بجميع ماله ثم يعطوه من الزكاة شيئاً فيأمرونه بأن ينجس معهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتاب بأن أصل ماله من الزكاة أخذها من فلان وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة أن طلب الحلال من هذه البلاد معيب وقد قال بعض مشايخنا عليك بترك الحرام المحض في هذا الزمان فانك لا تجد شيئاً لا شبهة فيه كذا في جواهر الفتاوى • غلب على ظني أن أكثر بياعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتردد عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه بطيبه المشتري شراء فاسداً اذا كان عقد المشتري الاخير صحيحاً كذا في القنية • اذا اشتري شيئاً فاسترد بعد الشراء جاز فيما لا يخالف العادة والرسم كذا في السراجية • وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يمدح الرجل سلعة عند البيع كذا في الملقط • ويستحب للتاجر أن لا تشغله تجارته عن أداء الفرائض فاذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين فان ظن أن المشتري يصل فيه فاحب الي أن يبين كذا في الغرائب • وفي التوازل مثل نصير عن رجل اشترى ثوباً وخلعاً من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه أثر النجاسة فيستعمله من غير أن يغسل قال أرجو أنه في سعة من ذلك كذا في التارخانية • قال قاضي خان يجوز شراء العصابة من الصادق عتاقها اذا قل من أخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالعتاق وقال برهان الدين رحمه الله تعالى لا يجوز لأن فيه تضييع المال كذا في القنية • ولا بأس ببيع الجارية بمن لا يستريحها أو يأتها في غير المأوى كذا في خزانة الفتاوى • اشترى جارية ولها لبن فأجره لبيعها امرأته باع جارية فأنكر المشتري ولا يئنه له لا يبطأ إلا أن يترك الخصومة ويرضى بيمينه كذا في التارخانية • رجل اشترى جارية بثمن فاستدعى عليه وطأها لكن يكره كذا في خزانة الفتاوى • وفي البيعة مثل علي بن أحمد أهل بلدة أو رستاق زادوا في صحتها التي توزنهم الدراهم والابريسم زيادة لا توافق الزيادة التي في سائر البلاد وأرادوا أن يتراضوا على ذلك وبعض أهل تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قبل له اتفاق الجميع على تلك الزيادة المخالفة بصحبات البلدان فقال الجواب كذلك وكل بشرأ طعام فاشترى بعمائة غله وأخبره فاعطاه الصحاح فصرفه بالغلة حل الفضل والمضارب لا كذا في التارخانية • وحكي عن القنية رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم وأرجع له دانقاً قال لا يقبله حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في المحيط • اذا اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً من الثمار فذهب المشتري وأبطأ وخشى البائع أن يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج المريض اليه جاز كذا في السراجية • ويكره بيع الابل الجلالة وهي التي تعاد كل الحيفة والدجاجة مادام زيجها الكراهية باقية قال شهاب الادي له حنطة نقية أراد أن يخلط فيها من التراب ما يكون فيها عادة لبيعها ليس له ذلك كذا في القنية • رجل اشترى جارية وهي لغير البائع أو اشترى ثوباً وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية وليس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري أم روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الجماع واللبس حرام إلا أنه يوضع عن المشتري الاثم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوطئ حلال وهو مأجور في اتیان الجارية واذا تزوج امرأة ثم تبين أنها كانت منكروحة الغير وقد وطئها الزوج الثاني يجب أن تكون المسألة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط • ويكره بيع خاتم الحديد والفضة ويبيع طين الاكل كذا في القنية • ولو اصطلح أهل بلدة على سعر التبريد والشم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً بدينارهم أو لهما فاعطاه البائع ناقصاً والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالشروط وان كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين • والله أعلم

(الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمتعه أبواه أو أحدهما أو غيرهما من الأقارب أو يمتعه الدائن أو العبد يخرج ويمتعه المولى أو المرأة يخرج ويمتعه الزوج)

الابن البالغ يعمل عملاً لا ضر فيه ديناً ولا دنياً بالديه وهما يكرهانه فلا بد من الاستئذان فيه اذا كان له منه

بأن تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بأن يتأذى أحدهما بمراعاة الآخر يرجح حق الاب فيما يرجع الى التقدير والاحترام وحق الأم فيما يرجع الى الخدمة والانعام وعن علاء الأئمة الحماسي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الاب يقدم على الأم في الاحترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سأل منه ماء ولم يأخذ من يده أحدهما فيبدأ بالأم كذا في القنية • وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أراد الرجل أن يسافر إلى غير الجهاد تجارة أو حج أو غيره ذكره ذلك أبواه فان كان يخاف الضيعة عليه ما بان كانا معسرين ونفقتهما عليه وماله لا يفي بالزاد والراحلة ونفقتهما فانه لا يخرج بغير إذنهما سواء كان سفرًا يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر أو دخول البادية ماشياً في البر أو الحر الشديد أو لا يخاف على الولد الهلاك فيه وان كان لا يخاف الضيعة عليه ما بان كانا معسرين ولم تكن نفقتهما عليه ان كان سفرًا لا يخاف على الولد الهلاك فيه كان له أن يخرج بغير إذنهما وان كان سفرًا يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج الا بإذنهما كذا في الذخيرة • وكذا الجواب فيما اذا خرج للنفقة الى بلدة أخرى ان كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة وان كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد هذا اذا خرج للتجارة الى مصر من أمصار المسلمين فانما اذا خرج للتجارة الى أرض العدو بأمان فكرهنا خروجه فان كان أمراً لا يخاف عليه منه وكانوا قومًا يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بأن يصحبهما وان كان يخرج في تجارة الى أرض العدو ومعسكر من عسكر المسلمين فكره ذلك أبواه أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيماً لا يخاف عليهم من العدو بكبر الرأى فلا بأس بأن يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو بغالب رأى لا يخرج بغير إذنهما • وكذا ان كانت سرية أو جريدة خيل أو نحوها فانه لا يخرج الا بإذنهما لان الغالب والهالك في السراية كذا في المحيط • رجل خرج في طلب العلم بغير إذن والده فلا بأس به ولم يكن هذا عقوفاً قيل هذا اذا كان ملحقاً فان كان أمراً وصحيح الوجه فلا يبيعه من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضي خان • ولو خرج الى التعلم ان كان قد رعى العلم وحفظ العيال فاجتمع بينهم ما أفضل ولو حصل مقدار مالا يفي منه مال الى القيام بأمر العيال ولا يخرج الى التعلم ان كان خاف على ولده كذا في التارخانية ناقل عن النيسابغ • اذا أراد أن يركب السفينة في البحر للتجارة أو لغيرها فان كان بحال لو عرفت السفينة أمكنه دفع الفرق عن نفسه بكل مبدع الفرق به حل له الركوب في السفينة وان كان لم يمكنه دفع الفرق بكل ما يدفع به الفرق لا يحل له الركوب وعلى هذه المسألة قاس مشايخنا رحمهم الله تعالى دخول دار الحرب بأمان فقالوا ان كان الداخل بحال لو قصد المشرك قتل أمكنه دفع القتل عن نفسه بكل مبدع يدفع به القتل حل له الدخول وان كان بحال لا يمكنه دفع قصد دمه لا يحل له الدخول كذا في الذخيرة • ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام متوفاة واخذت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكره لها أن تسافر يوماً بغير محرم وحديثنا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وافقت الروايات في الثلاث أما ما دون الثلاث قال أبو جعفر رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك كذا في المحيط • وقال حماد رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين والصبي والمعتوم ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم كذا في التارخانية • ويكره للائمة وأم الولد في زمات المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز للكردي • والفتوى على أنه يكره في زمات كذا في السراجية • والله أعلم

(الباب السابع والعشرون في القرض والدين)

والقرض هو أن يقرض الدراهم والدنانير أو شيئاً ثانياً يأخذ مثله في ثانی الحال والدين هو أن يبيع له شيئاً الى أجل معلوم مدة معلومة كذا في التارخانية • قال الفقيه رحمه الله تعالى لا بأس بأن يستدين الرجل اذا كانت له حاجة لا يملكها وهو يريد قضاءها ولو استدان ديناً وقصد أن لا يقضيه فهو آكل السحت كذا في القنية • رجل مات وعليه قرض ذكر الناطق تزوجوا أن لا يكون مؤخذاً في دار الآخرة اذا كان في نية قضاء الدين كذا في خزانة المفتين • عليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحي هو أم ميت لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية • ومثل نصير عن يجمع دين رجل هل يستلفه الطالب أو يتركه

قوله واشترى الخ ترجيح لما قبله اه معجمه



من غير استعلاف قال هو بالخيار في الاستعلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاء الورثة فقد برئ من الدين وعليه وزر عا طلته وجوده وان لم يقض فالاجر للطالب دون ورثته كذا في الحاوي للفتاوى • ولومات الطالب والمطلوب جاحدا فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استخاف أو لم يستخف ولو قضى المطلوب ورثته برئ من الدين ولو كان المطلوب مقرا ومات الطالب قال أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى حق الخصومة في الآخرة لا يكون للأول وقال بعضهم للأول وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الدين يكون للأول كذا في خزائن الفتاوى • الظالم اذا أخذ من غرماء الميت ماله الميت عليهم فديون الميت عليهم باقية كذا في المنتقط عليه ديون لاناس لا يعرفهم من غصوب ومظالم وجبايات يتصدق بقدره على الفقراء على عزيمة القضاء ان وجدتهم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك الى الوالدين أو المولودين بصيرهم مذكورا وكذا في ازالة النجس عن الاموال (قال اسمعيل التستكلمي) عليه ديون لاناس شئ زيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تفرق ذلك وتصدق على الفقراء بثوب قوم بذلك يخرج عن العهدة قال رضى الله تعالى عنه فعرف به هذا أن في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا في القنية • رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فأكل ميراثه قال شدة ادلاؤاخذ الابن بدينه وان علم الوارث بدين المورث كان عليه أن يقضى دينه من تركه المورث وان نسي الابن بعد ما علم فانه لا يؤاخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت وديعة قسيها حتى مات لا يؤاخذ به في دار الآخرة • رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج الموصى عليه ما وقصدوا أخذ أموالهما ما فاعطى المدينون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له أن يؤذى دينه وليس للطالب أن لا يأخذ منه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى للطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضي خان • ولو حبس دين وكان له على الناس ديون يخرج القاضى حتى يدعى عليهم فان لم يحصل له منهم شئ يحبسهم ثانيا كذا في سنن القضاة • ولو كان مسلم على نصراني دين فباع النصراني خرا وأخذ منها وقضاء المسلم من دينه جازله أخذه لان بيعه اياه مباح ولو كان الدين مسلم على مسلم فباع المسلم خرا وأخذ منها وقضاء صاحب الدين كره له أن يقبض ذلك من دينه كذا في السراج الوهاج • رد العدليات من البصارة على أنها زيف فليس له أن يدفع الى من يأخذها مكان الجيدة لانه تليس وغدر كذا في القنية • وفي الزاد من كان له دين على غيره وأخذ منه مثل دينه وأنفق ثم علم أنه زيف فلا شئ عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا رد مثل الزيف ويرجع بالجيد وذكروا في الجامع الصغير قول محمد بن عيسى رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المغنمات • لرجل على الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليهم شئ فهو في حل قال محمد بن عيسى رحمه الله تعالى له أن يأخذهم بماله عليهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين أما اذا كان شيا فاما له أن يأخذهم بماله ولو كان له على آخر حق فأبرأه على أنه بالخيار صرح الابرار ويحل الخيار كذا في خزائن الفتاوى • رجل قال أبرأت جميع غرمائي ولم يسمهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحد منهم مجتانه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى روى ابن مقاتل عن علمائنا أنهم لا يرون ولو قال كل غريمي فهو في حل قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه في قول علمائنا رحمه الله تعالى وكذا لو قال ليس لي بالرى شئ ثم جاء في الغد وادعى أن هذه الدار من مئة سنة وهي بالرى كان له ذلك في قول علمائنا رحمه الله تعالى قال ابن مقاتل أما عندى في المسألتين جميعا يبرأ غرماؤه ولا تسمع دعواه كذا في التتارخانية • رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني أكلت من ماله شيا فان لم تجدوه فاعطوا ورثته فان لم تجدوا ورثته قصد قراعتهم فوجدوا أمرا أنه لا غير قال أبو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارثا سواها يدفع اليها مهرها وان لم تدع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولده كذا في القنية • ومن وضع درهما عند بقال لأخذ منه ماشاء يكره ذلك ومعنى المسألة أن رجلا فقيرا له درهم يخاف أن لو كان في يده يهلك أو يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال أكثر من غيرها كما في شراء التوابل والملح والكبريت وليس له فلو س حتى يشتري بها ما احتفظ من الحاجة كل ساعة فيعطى الدراهم البقال لاجل أن يأخذ منه ما يحتاج اليه مما ذكرنا بحسبنا به جزأ جزأ حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا القول منه مكروه لان حاصل هذا الفعل راجع الى أن يكون هو قرضا فيه جزئ فرفع وهو مكروه ولكن الخيلة فيه لو أراد ذلك أن يستودع البقال درهمها

قوله ولو كان المطلوب مقرا  
الحق في العبارة نوع اختصار  
وعبارة الذخيرة نقلها عن  
فتاوى أهل سمرقند رجل  
له على آخر دين فقتاضه  
فخذه علمائنا صاحب الدين  
وترك وارثا تكلموا فيه قال  
أكثر المشايخ لا يكون للأول  
حق الخصومة بسبب الدين  
وقد انتقل الدين الى الوارث  
وقال بعضهم بأن الخصومة  
للأول كذا قال في الكتاب  
لكن لم يذكر أن الدين لمن  
يكون ونص في كتاب الغصب  
والفحمان للفقيه أبي الليث  
ان الدين للميت الأول ولكن  
لو أدى المدينون الدين الى  
الوارث أو ابراء الوارث  
يبرأ لكن المختار ان الدين  
للوارث والأول الخصومة  
في الظلم بالمتبع لان الدين  
انتقل لو ارثته اتهمت نقله

محممه

ثم يأخذ منه ماشاء فاذا ضاع فهو وديعة ولا شئ عليه ثم لما أخذ المودع من البقال شيا فبأهلكه ما أعطاه جزأ جزأ بمقابلته ما يأخذ منه فيحصل له المقصود ومن غير كراهة كذا في النهاية • وفي التجريد ولو أمر صانعا أن يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له أجر داني فصاغه فانه لا يجوز أن يأخذ أكثر من وزنه كذا في التتارخانية • قرض المشاع جائز بأن أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا في الوجيز للكردي • واستقرض الخيل والمرى والرب والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كيلا واستقرض الحنيد يجوز وزنا وكذا الصفر والفضة والمز والفاص والمشر والمشر وأواني الخزف والحباب كلها لا يجوز استقرضها واستقرض الغزل وزنا يجوز ولا يجوز استقرض الزجاج ولا يجوز استقرض الفاكهة كلها حرام ولا التبن أو قارا أو قارا ولا شيت الاجل في القروض عندنا كذا في التتارخانية • وفي النوازل كان على الرجل دين فخاف لقيضه فدفعه الى الطالب وأمره بأن ينقده فهلك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولو لم يقبل المطلوب شيئا فأخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لينقده فهلك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة • والله أعلم

(الباب الثامن والعشرون في ملاقات المالك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد غيرهم وتقبيل الرجل وجهه غيره وما يتصل بذلك) •

عن أبي الليث الحافظ أنه يكره الدخول على السلاطين ويقتضي بذلك ثم رجع وأفتى بإباحته كذا في القنية • رجل دعاه الأمير فله عن أشياء ان تكلم بما يوافق الحق يصيبه المكروه فانه لا ينبغي له أن يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان • والتواضع لغير الله حرام كذا في المنتقط • من سجد للسلطان على وجه التحية أو قبل الأرض بين يديه لا يكره ولكن يأثم لارتكابه الكبيرة هو المختار قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وان سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاطى • ولو قال أهل الحرب للمسلم اسجد لملك والاقبلنا قالوا ان أمرهم بذلك للعبادة فالأفضل له أن لا يسجد كمن أكره على أن يكفر كان الصبر أفضل وان أمرهم بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له أن يسجد كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الجامع الصغير تقبيل الأرض بين يدي العظيم حرام وان الفاعل والراضى آثمان كذا في التتارخانية • وتقبيل الأرض بين يدي العلماء والراة فعل الجهال والفاعل والراضى آثمان كذا في الغرائب • الانحناء للسلطان أو غيره مكروه لانه يشبه فعل الجحوش كذا في جواهر الاخلاطى • ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التتارخانية • تجوز الخدعة لغير الله تعالى بالقيام وأخذ اليد والانحناء ولا يجوز السجود لغير الله تعالى كذا في الغرائب • (وأما الكلام في تقبيل اليد) فان قبل يديته لغيره فهو مكروه وان قبل يدي غيره ان قبل يد عالم أو سلطان عادل لعلمه وعده لا بأس به هكذا ذكره في فتاوى أهل سمرقند وان قبل يد غير العالم وغير السلطان العادل ان أراد به تعظيم المسلم وكرامته فلا بأس به وان أراد به عبادة له أو لئصال منه شيئا من عرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكراهة في هذا الفصل من غير تفصيل كذا في الذخيرة • تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيره ما هو المختار كذا في القنية • طلب من عالم أو زاهد أن يدفع اليه قدمه لقبوله لا رخص فيه ولا يبيح له ذلك عند البعض وذكر بعضهم يبيح له ذلك وكذا اذا استأذنه أن يقبل رأسه أو يديه كذا في الغرائب • وما ينفه الجهال من تقبيل يديته بنفسه بلفظ ما حبه فذلك مكروه بالاجماع كذا في خزائن الفتاوى • (وأما الكلام في تقبيل الوجه) حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان نقيها أو عالما أو زاهدا يربط بذلك اعزاز الدين وقد ذكر في الجامع الصغير ويكره أن يقبل الرجل وجه آخر أو وجهته أو رأسه كذا في المحيط • يكره أن يقبل الرجل ثم الرجل أو يده أو شيئا منه في قول أبي حنيفة ومحمد بن عيسى رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق خصر أو حية أو كانت القبلة على وجه المبردة دون الشهوة جاز عند



الكل كذا في فتاوى قاضي خان • بكرة تقبيل المرأة فم امرأة أخرى أو خذها عند اللقاء أو الوداع  
 كذا في الفتية • ولو قدم شيخ من السفر فأراد أن يقبل أخته وهي شعبة قال إن كان يخاف على نفسه لم يجوز  
 والإيجوز كذا روى خلف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي للفتاوى • ذكر أبو الليث رحمه الله  
 تعالى أن التقبيل على خمسة أوجه قبله الرحمة قبله الولد والولد قبله التحية قبله المؤمنون بعضهم لبعض  
 وقبله الشفقة قبله الولد والديه وقبله المودة قبله الرجل أخاه على الحبسة وقبله الشهوة قبله الرجل  
 امرأته أو أمته وزاد بعضهم قبله الديانة وهي قبله الحجر الأسود كذا في التبيين • قبل امرأته أبيه وهي بنت  
 خمر أو مستحبة عن شهوة قال أبو بكر لا يحرم على أبيه فأنها غير مستحبة وإن استباحها هذا الابن لا ينظر إلى  
 ذلك فقبل إن كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسالمة بها لا يحرم كذا في الحاوي للفتاوى • ويجوز  
 المصافحة والسنة فيها أن يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب أو غيره كذا في خزائن الفتاوى •  
 والله أعلم

(الباب التاسع والعشرون في الاستماع بالأشياء المشتركة)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل في الدار إذا كانت مشتركة واحد الشرير يكتفي غائب وأراد الحاضر  
 أن يسكنها إنساناً أو يزوجها إنساناً قال أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع من ذلك  
 فإن أبر وأخذ الأجر نظر إلى حصة نصيب شريكه من الأجر ويرد ذلك عليه إن قدر والابتداع وكل  
 القاصب إذا أبر وقبض الأجر يتصدق أو يرد على المصوب منه أما ما يخص نصيبه بطيبه هذا  
 إذا أسكن غيره أما إذا سكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس أن لا يكون له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى  
 كالزواجر وغيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو أن داراً غير مقسومة بين رجلين غاب أحدهما وسبع  
 الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا إذا قدم بين رجلين غاب أحدهما فالحاضر أن يستخدم  
 الخادم بخصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي الجارات التوازل عن محمد بن قاتل أن للحاضر أن يسكن الدار  
 قد نصيبه وعن محمد رحمه الله تعالى أن للحاضر أن يسكن جميع الدار إذا خاف على الدار الخراب أن لم يسكنها  
 وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأرض أنه ليس للحاضر أن يزرع بقدر  
 حصته وفي الدار أنه يسكن وفي نوادر هشام أن له ذلك في الوجهين كذا في المحيط • وفي الدابة بين رجلين  
 استعملها أحدهما في الركوب أو حمل المتاع بغير إذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا في الصغرى • دار  
 مشتركة بين قوم فلبعضهم أن يربط فيها دابة وأن يتوضأ فيها ويضع فيها خشبة ولو عطب به إنسان لم يضمن  
 وليس له أن يحفر فيها بئراً أو يبنى بها بغير إذن شريكه وإن بنى أو حفر ضمن النقصان ويؤمر برفع البناء كذا  
 في الفتاوى العتائية • سئل أبو القاسم عن أراد أن يتخذ طريقاً في ملكه في سكة غير نافذة بحاجة له قال  
 ينظر القاضي فيه أن لم يكن فيه ضرراً بأصحاب السكة واستوفى ذلك الباب حتى يصير كالجدار لم ينع كذا  
 في الحاوي للفتاوى • وإذا أراد الرجل أحداثاً ظلة في طريق العامة ولا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال محمد رحمه الله تعالى  
 له حق المنع من الأحداث وليس له حق الطرح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له حق المنع ولا حق  
 الطرح وإن كان يضر ذلك بالمسلمين فلكل واحد من أحاد المسلمين حق الطرح والمنع فإن أراد أحداثاً الظلة  
 في سكة غير نافذة لا يترقب الضرر وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الأذن من الشركاء وهل يلحق أحداثاً  
 الظلة على طريق العامة ذكر الفقيه أبو جعفر والطحاوي أنه يساح ولا يأم قبل أن يجانحه أحد وبعد ما خاصه  
 أحد لا يساح الأحداث ولا يساح الاستماع ويأثم بترك الظلة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يساح له  
 الاستماع إذا كان لا يضر ذلك بالعامة كذا في المحيط • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل إذا طين  
 جدار داره وشغل هوا المسلمين فالقياس أن ينقض ذلك وفي الاستحسان لا ينقض ويتبرأ على حاله وروى عن  
 نصر بن محمد المروزي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان إذا أراد أن يطين داره غور السكة  
 خدشه ثم طينه كيلاً بأخذ شيا من الهواء ثم سئل نصير بن يحيى عن الجذع إذا كان خارجاً من السكة أو

متعلقاً بجدار الشرير يكفأراد أن ينقض أو يقطع قال إن كانت السكة نافذة قل أنه ينقض فإذا انقضه لا يؤمر  
 ببنائه وليس لصاحب الجذع حق القرار وإن كانت السكة غير نافذة فإن كان قديماً فالصاحب حق القرار  
 وليس للشرير يكفأراد أن ينقض وإذا انقض يؤمر بالبناء ثانياً وإن كان محدثاً فالصاحب حق النقص وإذا انقض  
 لا يؤمر بالبناء ثانياً كذا في التتارخانية • وفي المتن إذا أراد أن يبنى كنيشاً وظلة على طريق العامة فأنى  
 أمنعه عن ذلك وإن بنى ثم اختصه وانقضت في ذلك فإن كان فيه ضرراً من أن يقطع وإن لم يكن فيه ضرر تركته  
 على حاله وقال محمد رحمه الله تعالى إذا أخرج الكنيش ولم يدخله في داره ولم يكن فيه ضرر تركته وإذا أدخله  
 داره منع عنه وقال في رجل له ظلة في سكة غير نافذة فليس لأصحاب السكة أن يهدموها إذا لم يعلم كيف كان  
 أمرها وإن علم أنه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى إن كان فيه ضرراً هدمها والا فلا والحاصل أن ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حاله  
 على قول محمد رحمه الله تعالى يجعل حديثاً حتى كان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة إذا لم يعلم حاله  
 يجعل قديماً حتى لا يكون لاحد رفعه قال شيخ الاسلام خواهر زاده وتأويل هذا في سكة غير نافذة أن تكون  
 دار مشتركة بين قوم أو أرض مشتركة بينهم بنوا فيها مساكن وحجرات ورفعوها بينهم طريقاً حتى تكون الطريق  
 ملكاً لهم فأمّا إذا كانت السكة في الأصل أحيطت بأن بنوا داراً وتركوا هذا الطريق للمرور فالجواب فيه  
 كالجواب في طريق العامة لأن هذا الطريق يبنى على ملك العامة ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند  
 الزحام وحكي عن الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه كان يقول في حد السكة  
 الخاصة أن يكون فيها قوم يجمعون أما إذا كان فيها قوم لا يجمعون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم  
 في طريق العامة كذا في الذخيرة • وسئل عن سكة غير نافذة في وسطها من بلة فأراد واحد منهم أن يفرغ  
 كنيشاً له ويحوله إلى تلك المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شيء يتأذون به تأذياً  
 شديداً كذا في الحاوي للفتاوى • أحدث مستراحاً في سكة نافذة برضى الجيران ثم قبل تمام العمارة منعوا  
 وليس لهم في ذلك ضرر بين فلهم المنع كذا في الغرائب • وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن يتخذ على باب  
 داره في سكة غير نافذة أرباباً يسكنون هناك فلكل واحد من أهل السكة أن ينقض الأري ولا يمنع  
 من أمساك الدواب على باب داره لأن السكة إذا كانت غير نافذة فهي كدارين شريكين لكل واحد  
 منهما أن يسكن في نفعها وليس له أن يحفر بئراً أو يبنى فيها ويتخذ الأري من البناء وأمساك الدواب على  
 الأبواب من السكنى وفي بلادنا كل الرسم أمساك الدواب على أبواب دورهم ولو كانت السكة نافذة فلكل  
 واحد من أهلها أمساك الدابة على باب داره بشرط السلامة كذا في الذخيرة • هدم واحد بيتاً في سكة غير  
 نافذة وفيه جناح فله أن يبنيه كما كان وليس للجيران حق المنع إن كان قديماً ولكل واحد قطع الجناح  
 في السكة النافذة وإن كان قديماً وانما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة كذا في الغرائب •  
 وفي فتاوى أهل سمرقند هدم بيتاً ولم يبين والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء إذا كان قادراً  
 والمتأثراته ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة • قال رضي الله تعالى عنه بيعت دار كبيرة ميزانها على منيرة  
 من جماعة فأتخذ كل واحد منهم حصته داراً على حدة ووضع ميزانها على تلك المنيرة فكثرت الميازيب عليها  
 فقول للجيران منعه من هذا فأجاب بعض المفتين في زماننا أنه ليس للجيران منعهم كما إذا أسكن البائع فيها جماعة  
 من الناس وكما إذا اشترى الدار الواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت ميازيبهم على ميزانها  
 فإن ضرراً الميازيب ليس الاكثرة الماء وذلك لا يمنع وكذا إذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لأهلها  
 المنع وإن لم يضرهم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على شيخنا نجم الأئمة الحلبي  
 فتوقف وباحت فيه أصحابه وأهل عمره أياماً ثم تقرر رأيهم على أن للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فإن  
 الضرر فيها غير لازم ولا دائم ولا كذلك ههنا عن شذاد أراد أن يفرس في النهر العام المنفعة المسلمين له ذلك كذا  
 في الفتية • رجل غرس شجرة على فناء داره في سكة غير نافذة وفي السكة أشجار غير تلك فأراد واحد من أهل  
 السكة أن يقطعها ولم يتعرض للأشجار الأخرى ليس له ذلك لأنه منعته وليس بمحتسب وكذلك من أراد أن ينقض  
 جناحاً خارجاً في الطريق الجداراً لا أن يكون رجلاً محتسباً يتعرض لجميع هذه الأشياء كذا في الذخيرة •

قوله أرى هو محبس الدابة  
 كما في المختار اه معجمه



قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى اذا غرس على شط نهر عام لا يضر بالمارة فذلك يساح له ولمن شاء من المسلمين  
 أن يأخذ به رفع ذلك وان جعله وقفاً صار وقفاً وأما على مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى ليس له ذلك وحكي  
 أن محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى كان قد بنى دكاناً على باب وأراد أن يبيعه فقبل للشيخ أبي نصر ما تقول به قال لا أبعد  
 عن الصواب كذا في المحيط • لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • وسئل أبو القاسم عن غرس أشجاراً  
 على شط النهر يجذبها باب داره وبين داره والأشجار طريق جادة أيكره ذلك قال ان كانت هذه الأشجار لا تضر  
 بالنهر وأهل رجوت أن يكون غارسها في سعة ويخلفه من بعده كذا في الحاشي للفتاوى • وفي التوازل غرس  
 نخيرة على ضفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذها بقلعها فان كان يضر بأكثر الناس فله  
 ذلك والاولى أن يرفع إلى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الذخيرة • في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى  
 وإذا رفع طيناً أو تراباً من طريق المسلمين في أيام الاوسال جازيل هو اولى وفي غير أيام الاوسال ان لم يضر  
 كالارض فكذلك وان كان كالارض واحتاج الرفع إلى قلعه لا يسعه ذلك اذا كان فيه مضرة بالمارة كذا  
 في المحيط • أخذ الردغة عن وسط الطريق أو أخذ التراب عن حافتي النهر العام لا يجوز الا باذن الوالي لانه  
 حتى العامة وفي التوازل ان لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر اذن الوالي وكلاهما حسن  
 كذا في القنية • وسئل أبو بكر عن يخذ طيناً في رقيقة غير نافذة قال ان ترك مقداراً للممر للناس ورفعه  
 سريعا ويكون ذلك في الاسابيز لم يمنع منه وكان محمد بن مسلمة يجوز زبل الطين فيها لا يرى والمد كان ويجوز ذلك  
 كذا في الحاشي للفتاوى • سئل أبو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز أن يحمل قبل فان انهدم  
 شيء من السور ولا يحتاج اليه قال لا بأس به كذا في الغرائب • حوض للسيل رفع انسان منه حصة من ماء  
 لا ينبغي له أن يضعها على شط الحوض فان نزل فأصاب شيئاً من كذا في الذخيرة • والله أعلم

(الباب الثلاثون في المتفرقات)

له امرأة فاسقة لا تنزع بالزجر لا يجب تطلقها كذا في القنية • في التوازل اذا أدخل الرجل ذكره في فم  
 امرأته قد قبل يكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة • تضرب المرأة جارية زوجها غير ولا تعذب بوعظه فله  
 ضربها كذا في القنية • سئل أيضاً عن الشافعية فهل لها ان تمكّن زوجها من نفسها في اليوم الحادي  
 عشر من حبسها وزوجها حتى المذهب فقال انما يفتي المفتي على مذهبه لا على مذهب المستفتي كذا في التار  
 خانية • مرضت الجارية بمرض الموت فاعتاقها اولى لتوت حرة كذا في القنية • امرأة ترضع  
 صبياً غير اذن زوجها يكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع فيئخذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان  
 • من أمسك امرأة لاجل غيره كالنكر ونحوه ان أمسك لمن يعتقد حرمته كالنكر يحكم للمسلم لا يكره وان  
 أمسك لمن يعتقد اباحتها كالوا أمسك النكر لكان يكره كذا في التارخانية • ولو أمسك النكر في بيته للتخليل جاز  
 ولا يأثم ولو أمسك شيئاً من هذه المعازف والملاهي كره ويأثم وان كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضي خان •  
 اجتمع قوم من الاثر والامراء وغيرهم في موضع الفساد فقام شيخ الاسلام عن المنكر فليزجروا فاشغل  
 المحتسب وقوم من باب السيد الاجل الامام ليفترقوهم ويريتوا خورهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء  
 ونظفروا ببعض الخوفاً وأقروا بوجوب المسخ في بعض الدنان بالتخليل فأخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا  
 واكسروا الدنان كلها وأبقوا ما بقي وان جعل فيه الملح قال وقد ذكر في كتاب عبور المسائل من أراق خور  
 المسلمين وكسر دنانهم وشق زقاقهم التي فيها الخرجية فلا ضمان عليه وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسر  
 دنانها وشق زقاقها اذا أظهر ذلك فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التارخانية  
 ناقل عن النخبة • لا ينبغي قسح الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام  
 كذا في السراجية • والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم  
 قال الزندويستي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتق بالكلام  
 قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في منسبه وحق الزوج على الزوجة أكثر من  
 هذا وتطيعه على كل ما يحبه ويأمر به ويتقدم مائة عليها كذا في الوجيز للكردي • قال نجم الاثمة الحلبي اتخذ

٢ محل العراة شبيه بالجمام  
 قوله المشاع الخ هو بالثاء  
 المثناة قال في القاموس  
 الثعب مسيل الوادي والجمع  
 ثعبان ومناعب المدينة  
 مسيل مائها اه نقله معجمه

(٢) ناجية) في دار مسجلة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجوار المقابل يقول ان تلامذته تطلع علينا  
 اذا كثاف السطح أو المبرز أو عند الباب فسد الكوى ليس له ذلك ولوزع في أرضه أرزاً وبشتر والجيران  
 بالضرر راين ليس لهم المنع منه كذا في القنية • المذاعب التي تكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم  
 فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى كذا في المنقط • ولا يجوز زجل تراب بفض المصر لانه حصن فكان حق العامة  
 فان انهدم الرض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز للكردي • وفي تجنب المنقط قال محمد رحمه الله  
 تعالى اذا كان سطحه وسط جاره سواء وفي صعود السطح يقع بصره في دار جاره فلجبار أن يمنع من الصعود  
 ما لم يتخذ ستره واذا كان بصره لا يقع في داره ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام  
 ناصر الدين هذانوع استحسان والقياس أن يمنع كذا في الذخيرة • وفي البيتة سئل أبا حامد عن رجل له  
 ضمة أرضها مرتفعة هل يجوز له أن يسيل النهر يومياً أو نصف يوم بغير رضى الاسفلين حتى يسقيها فقال ان  
 وهكذا انهم جبر الوبري كذا في التارخانية • رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فله لم يجد مسلماً  
 الا أرض انسان فلا بأس بالمشي فيها وذكروا في فتاوى أهل حرم قدس مسالة المرو في أرض الغير على التفصيل  
 ان كان لأرض الغير حائط وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا بأس بالمرور فيها والخاصة أن المعتبر  
 في هذا الباب عادات الناس كذا في المحيط • وفي التوازل اذا أراد الرجل أن يمر في أرض غيره فان كان له  
 طريق آخر لم يكن له أن يمر وان لم يكن فله أن يمر ما لم يمنعه فإذا منعه فليس له أن يمر فيها ولو هذا في حق الواحد  
 أما الجماعة فليس لهم أن يمر من غير رضاه كذا في الذخيرة • وفي الفتاوى مثل أبو بكر عن المرو في طريق  
 محمدت قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جازاً للمرو فيه حتى يعرف انه اغضب قال أبو بكر وكان شاذان بن  
 ابراهيم يمر في سوق القطنين ويربط بغلته هناك على رأس سكة الامههانية وكذلك نصير وقال أبو بكر وعامة  
 سألوا في ذلك ولا أرى به بأساً وقال الفقيه رحمه الله تعالى رأيت أهل تلك السكة يخرجون الجنائز من  
 طريق آخر وكروا المرو في ذلك السوق وقالوا هو جور لكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء اولى من قول العوام  
 ولا بأس بالمرور هناك وان اخرج الجنائز كذا في الحاشي للفتاوى • من له مجرى نهر في داره رجل لا يمكن أن  
 يمر في بطن النهر أو في مسنانه وأراد اصلاحه ويمتعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار انما أنت تدعه حتى  
 يصلحه وانما أنت تصلحه من ماله قال أبو الليث رحمه الله تعالى وبناخذ وهكذا الجواب في الحائط وصورته  
 رجل له حائط وجهه في دار غيره وأراد أن يطبق الحائط فنهى صاحب الدار عن دخول داره ولا سبل له الى  
 تطيق الحائط الامن داره قال البجلي رحمه الله تعالى ليس له أن يمنعه من تطيق حائطه وله أن يمنعه من دخول  
 داره قبل فان انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فإراد نقل الطين وليس له سبل الا أن يدخل الدار قال له  
 أن يمنعه من دخول داره قبل فترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمتعه من دخول داره معناه ان يقال  
 لصاحب الدار انما أنت تأذن في الدخول أو تخرج أنت طينه كذا في الذخيرة • وفي واقعات الساطع في نهر  
 رجل في أرض رجل أراد صاحب النهر أن يدخل الأرض ليعالج نهره ليس له ذلك وله أن يمنع  
 في بطن النهر وان كان النهر ضيقاً لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الأرض أيضاً قبل هذا الجواب على قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا حريم للنهر عند أمان على قولهما ان صاحب النهر حريمه فله أن يمر على الحريم  
 وقيل ماذا كقول الكل وتأويل المسألة على قولهما ان صاحب النهر باع الحريم من صاحب الأرض كذا  
 في المحيط • من في أرض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئصال ان أضرت بها المزرعة أو الرطبة  
 والا فلا الا اذا أراد صاحب الأرض بغير اذنه يجب عليه الاستئصال لا يذاته ولو كان له حق المرو في أرض غيره  
 فزقه ناعم فحرمه أو حاربه قبل أن يثبت بالجملة ليس له ذلك كذا في القنية في باب المرو في أرض الغير • نصب  
 منوالا لا استخراج الابريس من الفيلق للبحر ان المنع اذا انشروا بالذخائر وأثمة الديان قال القاضي عبد  
 الجبار يرفع إلى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضرر بين قال نجم الاثمة الجذري اتخذ في داره بوبرها  
 عمل نسج العنسيات فليس للجبار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع والبعير ان منع  
 دقاق الذهب من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا انشروا به كذا في القنية في باب من يتصرف في ملكه •  
 رجل اتخذ بيتاً وغرس فيه أشجاراً يجذب دار جاره قال أبو القاسم ليس في هذا تقدير ويجب أن يتقاعد



من حائط جاره قد رما لا يضرب به ارجاءه كذا في فتاوى قاضي خان • رجل له حجة فأراد جاره أن يفي بجنبها  
 أو لا يمنع عن ذلك والاولى أن لا يفعل كذا في السراجية • سئل أبو القاسم عن رجل اتخذ في داره  
 اصطبلًا وكان في القديم مسكًا وفي ذلك ضرر بجاره فان كان وجه الدواب الى جدار داره لا يمنع منه وان كان  
 حوافرها الى جدار داره أن يمنع كذا في الغبائية • خباز اتخذ حانوتًا في وسط البزازين يمنع من ذلك  
 وكذلك كل ضرر عام وبه أفتى أبو القاسم كذا في الملتقط • ولا يمنع المراق والزائبي لأن راحته ليست بضرر  
 في حق كل واحد لان منهم من يستلذ بها الا اذا كان دخانه دائما كذا في القنية • سئل محمد بن مقاتل  
 رحمه الله تعالى عن رجل سرق ماء وأسأله الى أرضه وكرمه فأجاب انه يبذل له ما خرج من ثمنه رجل غصب شعيرا  
 أو ثوبا ومن به دابته فانه يجب عليه قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيب له ذكر القيمة وقعه سهوا والصحيح ان  
 عليه مثل ما غصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد حكي عن بعض الزاهدين ان الماء وقع  
 في كرمه في غيرة نوبته فأمر بقطع كرمه ونحن لا نقول بقطع الكرم ولكن لو صدق بنزله كان حسنا ولا يجب  
 عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط • سئل الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى عن رجل زرع أرض رجل  
 غير ذاته ولم يعلم صاحب الأرض حتى استحصد الزرع فعلم ورخصي به هل يطيب للزارع قال نعم قبل له فان قال  
 لا أرضي ثم قال رضيت هل يطيب له قال يطيب له أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهذا استحسان  
 وبه تأخذ كذا في الذخيرة • رجل أخذ أرض الحوز من اربعة من متصرفيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى  
 نصيب الا كره يطيب لهم اذا أخذوا الأرض من اربعة أو استأجروها فان كان الحوز كروما أو أشجارا ان كان  
 يعرف أربابها لا يطيب للاركة وان لم يعرف أربابها طاب لهم لان تدبير هذه الأرض التي لا يعرف مالكمها الى  
 السلطان وتكون بمنزلة أرض الموات ويغني للسلطان أن يصدق بنصف الخارج على الساكن فان لم يفعل  
 ذلك كان آثما وأمانصيب الا كره فيطيب لهم ويطلب ان يأكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع  
 شبهة الا أنهم قالوا زمانا زمان الشبهات فعلى المسلم أن يتق الحرام المعائن امرأة زوجها في أرض الحوز وله  
 مال يأخذه من قبل السلطان وهي تقول لا أقدم معدن في أرض الحوز قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله  
 تعالى ان أكلت من طعاهه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى لها طعاما أو  
 كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وأرض  
 الحوز أرض لا يقدر صاحبها على زراعتها أو ادائها فخرجها فسد فعلى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام  
 الخراج وتكون الأرض ملكا لصاحبها كذا في فتاوى قاضي خان • قال السرخسي في شرحه توجه على جماعة  
 جباية بغير حق فلبعضهم دفعها عن نفسه اذا لم تحمل حصة على الباقي والاولى أن لا يدفعها عن نفسه دفع  
 ظلمة عن انسان فدفع اليه عشرين دينارًا فباع الاثر منه درهما بعشرين دينارًا ليجعل له قال مجد الاثرة  
 الترجاني • هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قواه فلا بأس به الا اذا كان البائع ملجأ كذا في القنية •  
 رجل له مال وعيال ويحتاج الناس اليه في حفظ الطريق والبذرة فان قدور على أن يحفظ ولا يضيع عياله كان  
 الحفظ أفضل وان لم يكنه القيام به سما كان القيام بأمر العيال أولى به فان قام بحفظ الطريق فاهدى اليه  
 على المؤذى اليه مرة بعد أخرى وكان يرذ عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذى انه قد مرى عنه  
 ورضي عنه لا بعد ذر والاستحلال واجب عليه • وقال القاضي عبد الجبار رحمه الله قال اسمعيل المتكلم (أداء  
 ولا يستعمل للعالم لانه يقول هو ممتلي قضا فلا يعفو عنى لا يذرف في التأخير كذا في القنية في باب الاستحلال ورد  
 المظالم • دفع الى راعي الامراء أو غيرهم خبر اليضيع غنمه في حظيرة أو أرضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا  
 كانت الاغنام ملكا للرعي لانه رشوة وكذا اذا الم يصرح باشتراط الابانة لانه مشروط عرفا ولا بدافع أن يسترد  
 ما دفع اليه والحيلة فيه أن يستعير الشياه من مالكمها أو يأمر مالكمها الراعي بالابانة عند المستعير ويدفع ذلك  
 القدر اليه احسانا لا اجرة قال رضي الله عنه ولو كان الراعي لا يتيها أيضا بأمره الا برزق كان رشوة أيضا كذا  
 في القنية في باب مسائل متفرقة • ويستحب التسم يوم القيامة لقوله عليه السلام قتلوا فان الشياطين لا تقبل  
 كذا في الغبائية • تستحب القيامة فيما بين الفجر وبين رأس الشعر ورأس الخنطة ويستحب أن ينام الرجل

قوله والا فالاولى أن لا يدفعها عن نفسه تمام عبارة الفقيه قال رضي الله عنه وفيه اشكال لان اعطاء اعانة لظالم على ظلمه ثم ذكر السرخسي رحمه الله تعالى مشاركة جبري وولده مع سائر الناس في دفع الناقبة بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الوقت لانه اعانة على الطاعة وأكثر التواب في زماننا بطريق العالم فمن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نقله رحمه الله قوله والبذرة بالذال المجعولة والماله له الخيانة والمبذوق الخفية فاموس اه رحمه الله

ظاهر أو يضيع على شقة الايمن مستقبل القبلة ساعة ثم ينام على يساره كذا في السراجية • ويكره النوم  
 في أول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ورأيت في بعض المواضع ما كانت نومة أحب الى علي رضي الله عنه  
 من نومة بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة وينبغي أن يكون نومه على الفراش المتوسط بين اللين والخشونة  
 ويتوسد كفه البقي تحت خده ويذكر أنه سبب طبع في البعد كذلك وجب البس معه الا الاعمال ويقال  
 الاضطجاع بالجانب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع الملوك ومتوجها الى السماء اضطجاع الانبياء  
 وعلى الوجه اضطجاع الكفار ولو كان ممتليا يخاف وجع البطن فلا بأس بأن يجعل وسادة تحت بطنه وينام  
 عليها يذكر الله تعالى في حالة النوم بالتهليل والتحميد والتسبيح حتى يذهب به النوم فان التسميم يمت على مايات  
 عليه والميت على ما مات عليه ويقوم من مقامه قبل الصبح فان الأرض تشتكي الى الله من غسل الزاني ودم  
 حرام يسفك عليها ونومة بعد الصبح ويستيقظ اذا كراهه تعالى وعازما على التعمى عاصم رحمه الله تعالى عليه  
 وناويا ان لا يظلم أحدا من عباد الله كذا في الغرائب • (وفي فتاوى آهو) سئل القاضي برهان الدين  
 (٧) مردى از كوه سنك خراس بر كند وبعضى را ناپريد مانه) بخار رجل (وباقى را بر كند) فهو الثاني  
 لان الاول ما حرزه كذا في التتارخانية • الصبرة اذا أصابت طرفا من الحاجية ولا يعرف ذلك بعينه فعزل  
 منها قفزا أو قفزين ففعل ذلك أو زال ذلك عن ملكه يبيع أو هبة يحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويحل أكله  
 ولا رواية عن أصحابنا في هذه ومشايخنا استخرجوها من مسألة في السير صورتها دخل رجل من أهل الذمة  
 حصنا من حصون أهل الحرب قد حاصر المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن وأخذوا بالرجال وعلموا يقينا  
 أن الذمى فيهم الا أنهم لم يعرفوه بعينه وكل واحد منهم يدعى أنه الذي فانه لا يحل للمسلمين قتالهم ولو قتل واحد  
 من أهل الحصن بعد ما دخل الذي فيه أو مات أو خرج واحد منهم فانه يحل للمسلمين قتالهم لانه بعد ما مات  
 واحد أو قتل أو خرج من الحصن لم يتبين أن فيه من هو محرم القتل بل هو ان محرم القتل من قتل أو مات  
 أو خرج من الحصن كذا في المحيط • اذا اختلط ذلك الميت بالدهن جاز أن يستصحب به ويدفع به الجلد  
 اذا كان الدهن غالبا كذا في السراجية • واذا قرئ منك على صبي وهو لا يفهم ثم كبر  
 لا يجوز له أن يشهد بما فيه الا ترى أن البالغ اذا قرئ عليه منك وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد  
 بما فيه قال الفقيه رحمه الله تعالى كره بعض الناس السمر بعد العشاء وأجاز بعض الناس  
 قال الفقيه رحمه الله تعالى السمر على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون في هذا كره العلم فهو أفضل من النوم  
 والثاني أن يكون السمر في أساطير الاولين والاحاديث الكاذبة والسخرية والضحك فهو مكروه والثالث  
 أن يتكلموا بالموائسة ويحتجوا بالكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه أفضل واذا فعلوا ذلك  
 ينبغي أن يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون ختمه بالتسبيح السؤال  
 عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار أنه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا في الخلاصة • لا بأس  
 للعالم أن يحدث عن نفسه بأنه عالم ليظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكون ذلك تحدينا بسم الله تعالى  
 كذا في الغرائب • قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم ان العلم على انواع وكل ذلك عند الله حسن وذلك  
 ليس كافقه وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان حقا وافراني الفقه  
 ينبغي أن لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد وفي حكم الحكماء وشمايل الصالحين طلب العلم  
 فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه لا يرد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا امور  
 معاشه وما ورا ذلك ليس بفرض فان تعلمها فهو أفضل وان تركها فلا اثم عليه كذا في السراجية •  
 وفي النوازل وعن أبي عاصم رحمه الله تعالى انه قال طلب الاحاديث حرفة المقاتل ليس يعني به اذا طلب الحديث  
 ولم يطلب فقهه كذا في التتارخانية • وتعلم علم التجويد لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة  
 حرام كذا في الوجيز للكردي • تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراة قدر الحاجة مكروه وقيل الجواب  
 في هذه المسألة أن كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة مكروه لان ذلك يؤدي الى اشاعة البدع والفتن وتشويش  
 العقائد وهذا ممنوع جدا كذا في جواهر الاخلاط • ولا ينظر في المسألة الكلامية اذا لم يعرفها  
 على وجهها وكان محمد رحمه الله تعالى يشارفها كذا في الملتقط • قال الشيخ الامام صدر الاسلام

قوله بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة أصل العبارة مذكور في القنية ونصها هي النبي صلى الله عليه وسلم عن النوم قبل العشاء وعن السمر بعدها ثم رمز اشرح العلماوى لعل النبي عن النوم بعد دخول الوقت فقد روى ما كانت نومة أحب الى علي كرم الله وجهه من نومة بعد العشاء قبل العشاء قلت الظاهر أنه أراد بعد صلاة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة اه كلام الفقيه فتأمن اه رحمه الله

قوله وفي حكم الحكماء جمع حكمة وهي العلم النافع والمراد من الحكماء العلماء الصوفية لا الفلاسفة لعلمهم الله تعالى اه رحمه الله



أبو اليسر تغارت في الكتب التي صنفها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضهم الفلاسفة مثل اسحاق الكندي والاستقراري وأمثالهما وذلك كله خارج عن الدين المستقيم زائغ عن الطريق القويم فلا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز ما ساكها فأنها مشحونة من الشر والفساد قال ووجدت أيضاً تصانيف كثيرة في هذا الفن لا معتزلة مثل عبد الجبار الرازي والجبائي والكبي والنظام وغيرهم فلا يجوز ما ساك تلك الكتب والنظر فيها كيلا تحدث الشكوك ولا يتمكن الوهن في العقائد وكذلك المجسمة صنفوا كتباً في هذا الفن مثل محمد بن هيصم وأمثاله فلا يحمل النظر في تلك الكتب ولا ما ساكها فانهم شر أهل البدع وقد صنف الأشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم إن الله عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقصاً لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة إلا أن أصحابنا رحمهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة خطؤا في بعض المسائل التي أخطأ فيها أبو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطأ فلا بأس بالنظر في كتبه وما ساكها وعامة أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أخذوا بما استقر عليه أبو الحسن ويطول تعداد ما أخطأ فيه أبو الحسن وكذلك لا بأس بما سالت تصانيف أبي محمد عبد الله بن سعيد الطنطا وهو أقدم من أبي الحسن الأشعري وأقارب توافيق أقارب أهل السنة والجماعة إلا في مسائل قليلة لا تبلغ عشر مسائل فإنه خالف فيها أهل السنة والجماعة لكن انما يحمل النظر بشرط الوقوف على ما أخطأ فيه كذا في الظهيرية . ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فإنه لا يجوز قراءتها لمن لم يكن متبحراً في العلم وسائر الحجج عليهم وجل شهادتهم والمخروج عن اشكالاتهم (العلوم ثلاثة) علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الأشياء سوى الله تعالى وبذلك العلم بالحلال والحرام والامر والنهي وما بهت الانبياء به . وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة والطبقات وعلم النجوم الاعلى قد رما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطول القمر والتوجه الى القبلة والهداية في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل والمناظرات فيكون الاشتغال به تضييع العمر في شيء لا ينفع في الآخرة وانما يشتغلون به لغير المعصوم لا لظهور الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغلوا بغيره مما نفعه في الدنيا والآخرة ولا تضييع للمعرفة كان أولى كذا في جواهر الفتاوى . واذا تعلم رجلان علماً كعلم الصلاة ونحوها أحدهما لم يعلم الناس والاخر يعلم ليعمل به فالاول أفضل كذا في خزائن المفتين . التوجه في المناظرة والجدل فيها هل يحمل ان كان يكلمه متعلماً مسترشداً أو غير مسترشداً على الانصاف بلا تعنت لا يحمل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد ان يطرده يحمل ان يحال كل حيلة لدفعه عن نفسه لان دفع التعنت مشروع بأي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط . في جامع الجوامع تعليم العاصي ليجنب جائز كذا في التواريخ . العربية فضل على سائر اللسان وهو لسان أهل الجنة فمن تعلمها أو علم غيره فهو مأجور كذا في السراجية . قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يأخذ العلم الا من آمن كذا في الغرائب . طلب العلم والفقه اذا صحت النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه أعم نفعاً لكن بشرط ان لا يدخل نقصان في قرأته وصحة النية ان يقصد وجه الله تعالى والآخرة لا طلب الدنيا والجاه ولو أراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واجبا العلم فصيل تصح نيته أيضاً كذا في الوجيز للكردي . وان لم يقدر على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه كذا في الغرائب . ولا ينبغي للمتعملم ان يكون يجلس ليعلم اذا استعار منه انسان كتاباً أو استعان به في تفهيم مسألة أو نحو ذلك ولا ينبغي ان يفضل به لانه يفسد بتعلمه منفعة الخلق فلا ينبغي ان يمنع منفعة في الحال وقال عبد الله بن المبارك من يحمل بعلمه ابتلى بأحد ثلاث آفات ان يموت فيذهب علمه أو يبتلى بسلطان أو ينسى علمه الذي حفظه وينبغي للمتعملم ان يوقر العلم ولا ينبغي ان يضع الكتاب على التراب واذا خرج من الخلاء فأراد ان يمس الكتاب يستحب له ان يترعاً أو يمسك يده ثم يأخذ الكتاب وينبغي للمتعملم ان يرضى بالدون من العيش وينزوي من النساء من غير ان يترك حفظ نفسه من الاكل والشرب والنوم وينبغي للمتعملم ان يقل معاشرته الناس ومخالطتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغي للمتعملم ان يدرس على الدوام ويتذكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للمتعملم اذا وقعت بينه وبين انسان منازعة أو خصومة ان يستعمل الرفق والانصاف ليكون فرقا بينه وبين

المجاهل وينبغي للرجل ان يراعي حقوق استاذة وآدابه لا يرضى بشئ من ماله ولا يقصد به في سهوه كذا في الغرائب . ويقدم حق معلمه على حق أبيه وسائر المسلمين ولو قال لاستاذة مولانا لا بأس به وقد قال علي رضي الله عنه لا يهني الحسن رضي الله عنه قم بين يدي مولانا عني استاذة وكذا لا بأس به اذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خير أو لوفد ولا ينبغي ان يخذه ولا يستأثر عليه أحد ان فعل ذلك فقد خصم عروة من عرى الاسلام ومن اجله ان لا يفرغ بابه بل ينتظر خروجه ولا يعلم الا أهله ولا يكتف عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعه ومنعه عن أهله ظلم وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد وخمسة آلاف مرة كذا في التواريخ . رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه أولى من تعلم تمام القرآن كذا في فتاوى قاضي خان . الرجل اذا أمكنه ان يصلي بالليل ويحضر بالنهار في العلم فان كان له ذهن يدرى ويحفظ الزيادة فالنظر في العلم أفضل من الصلاة وتعلم تمام القرآن أفضل من صلاة الطلوع كذا في خزائن المفتين . قال الفقيه اذا أراد المعلم ان ينال الثواب ويكون عمله عمل الانبياء عليه ان يحفظ خمسة أشياء أولها ان لا يشارط الا بر ولا يستقصي فيه فكل من أعماه شيئاً أخذه ومن لم يعطه شيئاً تركه وان شارط على تعليم البهائم وحفظ الصبيان جاز والثاني ان يكون أدا على الرضوخ والثالث ان يكون فاضلاً في تعليمه مقبلاً على ذلك العمل والرابع ان يعدل بين الصبيان اذا تنازعوا ويشصف بعضهم من بعض ولا يميل الى الاولاد الاغنياء دون الفقراء والخامس ان لا يضرب الصبيان شرباً مبرحاً ولا يجاوز الحد فإنه يحاسب يوم القيامة أهل قرية تبعوا يذوهم من اتاس وزرعوا الاجل الامام قالوا التزل الخادم من ذلك يكون لا ريب البذور والى الامام كذا في خزائن الفتاوى . ليس للفقيهاء في بيت المال نصيب الا فقيه فرغ نفسه ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في الحاوي للفتاوى . في كتاب القاضي ليس للقاضي ولاية التبعية عمال اليتيم الا في القروض خاصة حفظه عليهم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قد رخص بعض الناس ان يقول الرجل قائماً وكرهه بعضهم الا من عذروا به يقول كذا في المحيط . يكره ان يخرق عليه أو يقبضه في الماء لانه اضاعه المال بلا فائدة كذا في السراجية . سئل أبو بكر عن غنى الموت هل يكره قال ان غنى الموت اضيق عيشة أو لغضب دخل من عذوق أو يخاف ذهاب ماله أو نحو ذلك فانه يكره ذلك وان غنى لتغير أهل زمانه فيخاف من نفسه الوقوع في المعصية لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى . رجل كان في البيت أخذته الزلزلة لا يكره له القرار الى القضاء بل يستحب لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مر بجنازة مائل فأمر ع في المنى فقيل له أنتز من قضاء الله قال أنتز من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا وقع الرجل بارض فلا تدخلوها واذا وقع وأنتم فيها فلا تخرجوا منها والبر العذاب والمراد منه الوباء هنا ذكر الطحاوي في مشكل الآثار هذا الحديث فقال تأويله انه اذا كان بجبال لدخل وابتنى به وقع عنده انه ابتنى بدخوله ولو خرج ونجا وقع عنده انه نجح بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده قائماً اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر الله وأنه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج كذا في الظهيرية . قال الفقيه رحمه الله تعالى يستحب للرجل ان يداوى مع الناس ينبغي ان يكون قول الرجل ليناً وتوجهه منبسطاً مع البر والناسق والمبتدع من غير حداثة ومن غير ان يشكهم بكلام يظن انه يرضى بذهبه كذا في السراجية . وللرجل ان يدخل الدار التي آبرها وحملها الى المستأجر لينظر حاله ويرم ما استرتم منها باذن المستأجر وبغير اذنه عند أبي يوسف ويجوز رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ووجه الله تعالى لا يدخل الا باذن المستأجر كذا في التواريخ . رجل أخذ من رجل شيئاً وهرب ودخل داره فلا بأس للمأخوذ منه ان يتبعه ويدخل داره ويأخذ كذا في المحيط . رجل وقع له ألف درهم في دار انسان وخاف انه لو أعلم صاحب الدار يبعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينبغي ان يعلم بذلك أهل الصلاح وان لم يكن ثمة أهل الصلاح ان أمكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به أحد فعل ذلك هذا اذا خاف على صاحب الدار وان لم يخف لا يحمل له ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار سقي باذن له بالدخول أو يخرج المال اليه كذا في فتاوى قاضي خان . وفي اليتيم سئل أبو الفضل رحمه الله عن الدقيق الذي يستعمله الحياتكون والتشا الذي يستعمله



قوله يستعمل في أهداب  
المنفعة كذا في النسخة  
المجموع منها وفي نسخ الخط  
المنفعة وعبارة القنية ومضغ  
الخبز لا هدايا مكنان  
الكثيراء يجوز قبل تأمل  
في تحرير المراد وترجيح  
نسخة مصححة من التارخانية  
إد

القصارون هل يغذرون في ذلك فقال لأبأس به وسئل عنها على بن أحمد فقال ما أحب ذلك والتجوز عنه  
أحب وسئل أبو حامد عن الخبر يستعمل في أهداب المنفعة مضغ ويستعمل هل يجوز فقال نعم يجوز وسئل  
عنه على بن أحمد فقال بكرة ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف إذا اتخذ وكرا في البيت وهو يجترأ على الثياب  
والخشب وغير ذلك هل يغذر الإنسان في أن يده فعه ويسقطه على الأرض وفيه أولاد صغار قال لا بل يصبر قال  
رضي الله تعالى عنه وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في كتاب الاستحسان أنه يكف كذا في التارخانية رجل  
حضر في فناء قوم روى ابن رستم أنه يؤمر بتسوية ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك يؤمر  
بتسوية ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط الدار رجل ملكا وحضر فيها يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية  
ولا يبناء الحائط كذا في فتاوى قاضي خان بكرة الكلام عند الوطى ولا يتكلم بعد الفجر إلى الصلاة الا بغير  
وقيل بعد ما أيضا إلى طلوع الشمس ويكره الضحك عند المجموع كذا في التارخانية سألت في جماعة  
لا يسافرون في سفر ولا يدعون بالأعمال فيه من الشكاح والدخول وتمسكون بما روى عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم من بشرى بخروج مفر بشرته بالحنه هل يصح هذا الخبر وهل فيه غشوة ونهى عن العمل وكذا  
لا يسافرون إذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يحيطون الثياب ولا يقطعونها إذا كان القمر في برج الأسد  
هل الأمر كما زعموا قال أما ما يقولون في حق مفر ذلك شيء كانت العرب يقولونه وأما ما يقولون في القمر  
في العقرب أو في الأسد فانه شيء كره أهل النجوم تنفيذ مقاتلهم ينسبون إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى وان رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى لأنها نعمة ثم انشأ قصدا على  
من ينق به وان شأ لم يقصها كذا في الوجيز للكردي ويكره أن يقول الرجل سقينا بنو القريا أو طلع  
سهيل فبرد الليل لأن سها لا يأتي بالحر والبرد وعن ابن عمر رضي الله عنه لا يقال استأثر الله كذا من عمله  
وعن الشعبي لا يقال قراءة فلان أو سنة أبي بكر أو سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه  
لا يقال أسلمت في كذا ولكن أسفلت لأنه ليس الإسلام الله هكذا في الفتاوى العتبية وتكره الإشارة  
إلى الهلال عند رؤيته تعظيما له أما إذا أشار إليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزائن المفتين وفي الفتاوى  
قال نصير سأل الحسن بن أبي مطيع عن نهر موصوب أيحوز التوضؤ منه والشرب قال ان كان النهر في موضوعة  
الذي كان فلا بأس به وان حوّل عن موضعه فافى كره أن يتنقع به أحد وسئل أبو بكر عن نصب طاحونة  
وأجرى ما في أرض غيره بغير طيب من نفس صاحبها قال لا يحل لمن يملكها أن يشتري تلك الطاحونة  
ولا يستأجرها ولا يحصل الباطع ما يطمع فيه بأجرة أو عارية كذا في الحاوي للفتاوى ولو كتب  
الشهادة وطلبوا الأداء وليس في الصلح جماعة سواء أو هو أسرع قبول لا يسهل ترك أداء الشهادة وان كان سواء  
جماعة يؤذون الشهادة وسعه أن يمتنع كذا في التارخانية رجل في يده جزقواض رجل لا يعرف حرته  
مع صاحب اليد أن يجه وهو عيب الخن له أيضا فعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد الخن ولا يغذر  
ديانة في منعه من المشتري كذا في الغرائب وفي البيعة مثل على بن أحمد عن واحد من الاعونة إذا دخل  
سكة ومعه خط فيه يعطى أهل السكة كذا كذا فافأخذوا حد أبي حبيب في المسجد أو في موضع آخر هل  
للمأخوذ أن يقول اتوا القلان وقلان لجيرانه يحكم أن هذا الخط على الكل وهو لا يتدر على أداء هذا القدر  
بنفسه أم الواجب في حقه السكوت والصبر على ما يلحقه فقال الصبر أولى وسألت أبا الفضل الكرماني وبوسف  
ابن محمد وسير الوري وعمر الخافض رجل له أولاد يتخذونهم لباسا ويقول عند ذلك هي عواري في أيديهم حتى  
إذا قصد عن أحد منهم صرفه إلى الاستراحه تراعى ضمانا على الأب هل له ذلك أم الواجب عليه  
أن يملكهم ذلك أم الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تدفع بالاعارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تدفع  
بالاعارة وكتب بذلك إلى الحسن بن علي المرغيناني فقال له أن يدفع اللباس إليهم على وجه الاعارة كما أجابوا  
وسألت أبا الفضل الكرماني هذا وبوسف بن محمد أن هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا في التارخانية  
رجل له أولاد فأتى بجميع ضياعه لولده فانه يأثم فلا يطل فاض اقراره أن أبطل يتأويل معتبر في الشرع وهو  
فقيه يجوز والافلا هكذا ذكره هذا إذا كان أولاده كلهم مطاعا أما إذا كان بعضهم فافأخذوا جميع ماله  
لصالح فلا يأثم كذا في جواهر الفتاوى لأبأس برش الماء في الطريق لتكثير الغبار والزيادة على الحاجة

قوله حتى إذا قصد عن  
أحدهم الخ كذا في نسخة  
الطبع الهندى والذي  
في نسخ الخط قصر بالراهله  
فتأمل وتراه مصححه

لا تحل كذا في المنقط حبس بلبلا في قصص وعلقها لا يجوز كذا في القنية مثل بعضهم عن رجل وكل رجلا  
بأحيا الموات له فأحياه الوكيل أو الوكيل كذا في التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش أم يقع الموكل  
كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة فقال ان أذن الامام الموكل بالأحيا يقع له كذا في الغرائب مثل  
على بن أحمد عن وكل غيره وكالة مطلقة فقبلها أو أمر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من  
الوكيل أو غرقت أو منقها انسان هل يحل للكتاب أن يكتب أخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان فقال نعم  
يجوز كذا في التارخانية الخناق والساحر يقتلان لأنهما يبعيان في الأرض بالفساد وان تألم يقبل  
ذلك منهما وان أخذتا ثم تألم يقبل منهما ويقتلان وكذلك الزنديق المعروف الداعي وبه يفق كذا في خزائن  
المفتين والله أعلم

(كتاب التجرى)

وفيه أربعة أبواب

(الباب الأول في تفسير التجرى وبينان ركنه وشرطه وحكمه)

أما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط  
وأما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لأن التجرى يقوم به وأما شرطه جواز ففقده سائر الأدلة حالة اشتباه  
المطلوب لأن التجرى إنما جعل حجة حال الاشتباه وفقد الأدلة الضرورية يجوز عن الوصول إليه وأما حكمه  
فوقوع العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي رجلان تجرأ فاصاب أحدهما دون الآخر  
لم يستويا في الاجر لأن المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموعة الفتاوى اشتبه عليه وقت الصلاة  
ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يتجرأ وان شك في الخروج ينوي ذلك الصلاة من ذلك اليوم  
كذا في جواهر الفتاوى رجل صلى بالتجرى إلى الجهة في محاضرة والجماعة مصححة لكنه لا يعرف النجوم  
فتبين له أنه أخطأ القبلة قال استاذنا ظهير الدين المرغيناني تجوز صلاته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لا أحد  
في الجهل بالأدلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فافأخذوا فائق علوم الهيئة وصورة النجوم الثوابت  
فهو معذور في الجهل به كذا في الظهيرية امرأته مكفوفة لا تجوز من وجهها إلى القبلة فان ضاق  
الوقت ولم يجد أحدا قائم بالتجرى وتصل كذا في جواهر الفتاوى ذكر في باب صلاة المريض من الاصل  
مسألة تدل على أن التجرى في باب القبلة كما يجوز في خارج المصير يجوز في المصير وصورتها قوم مرضى في بيت  
بالليل أنهم واحد وصل بعضهم إلى القبلة وبعضهم إلى غير القبلة وهم يظنون أنهم أصابوا يعني تجوز فصلاتهم  
جائزة لانه يجوز ذلك من الاجماع حالة الاشتباه من المرتضى أولى ووجه الاستدلال بما أن محمدا رحمه الله تعالى  
حكم بجواز صلاتهم من غير فصل بيتا إذا كان البيت في المصير أو خارج المصير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أن الرجل إذا كان ضيقا وكان ليلا ولم يجد أحدا يسهل فلأراد أن يصلي تطوعا جاز له التجرى وذكره شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى في شرحه مسألة الضيف فقال إذا كان الرجل ضيفا في بيت انسان فنام القوم فأراد  
الضيف أن يمسجد بالليل وكره أن يوقفهم ذكر أن بعض مشايخنا قالوا لا يجوز له التجرى وبعضهم قالوا ان كان  
يريد إقامة المكتوبة لا يجوز له التجرى وان كان يريد تعبد الليل يجوز له التجرى قال شمس الأئمة الحلواني عن  
مشايخنا ان الصحيح لا يجوز له التجرى في المصير لانه يتوصل إلى اصابة الجهة بالسؤال أو يجرد من يسهل غالبا  
والحكم ينبغي على الغالب قالوا وما ذكر في باب صلاة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون  
ثمة كنون كذا في المحيط رجل دخل في مسجد قوم فان كان فيه رجل من أهل البيت لا يجوز له  
التجرى وان تجرأ لا يجوز وان كان في مسجد نفسه قال بعض المشايخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كسجد غيره  
في فتاوى الحجة رجلان خرجا إلى المفلحة فجرى كل واحد وقع تجرأ على غير جهة صاحبه جازت صلاتهما  
فان بدلا أحدهما في وسط الصلاة أن يحول وجهه إلى ملاحيه ويتدى ان استقبل التكبير جاز والافلا  
كذا في التارخانية وقد مر كثير من مسائل التجرى في القبلة في كتاب الصلاة والله أعلم

قوله مثل عن رجل وكل رجلا  
بأحيا الموات سبأ في هذا  
الفرع في كتاب أحيا الموات  
منقول عن فتاوى القنية  
فكان الاصول استقام  
من هذا المحل اه مصححه  
قوله فقال نعم يجوز أي بشرط  
اعلام تكرر الكتابة كذا  
قيد به في القنية فافهم  
اه مصححه

قوله وان أخذتا ثم تألم الخ هذا  
تفصيل لما أحله أولا من قوله  
وان تألم يقبل ذلك منهما  
وحاصله كذا في الدر المختار أنه  
إذا أخذ قبل نية ثم تاب  
لم يقبل نية ويقتل ولو أخذ  
بعدها قبلت اه وقوله  
المعروف أي بالزندق وقوله  
الداعي أي الذي يدعو الناس  
إلى زندقته اه مصححه



## (الباب الثاني في التخرى في الزكاة)

وان اشته عليه حال المدفوع اليه بعد ما تخرى ووقع في كبر رايه انه فقير او خيره المدفوع اليه او عدل آخر انه فقير او رآه في زى الفقراء او رآه جالساً في صف الفقراء او رآه يسأل الناس ووقع في قلبه انه فقير في هذه الوجوه كلها ان علم انه فقير او كان كبر رايه انه فقير او لم يعلم بشئ او كان كبر رايه انه غني او علم انه غني - جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب كذلك الا في فصل واحد وهو ما اذا علم انه غني - فان في هذه الصورة لا يجوز له عن زكاة ما له عنده ثم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا ظهر ان المدفوع اليه غني - وجازت الصدقة عندهما هل يحمل للقابض اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يطيب وقال بعضهم يردّه الى المدعي على وجه التاكيد ثم المعطى هل يثاب على ذلك قال بعضهم يثاب ثواب المجاهد مع الناس والبر بهم ولا يثاب ثواب الصدقة واشتبه في الكتاب حجة لابي يوسف رحمه الله تعالى في المسألة المختلف فيها فقال وهو بمنزلة رجل توطأ به وصلى ثم تبين انه كان غير طاهر وذكر ان هذا يجوز له ما لم يعلم فاذا علم اعاد قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى وتحت هذا اللفظ فائدة عظيمة فانه جعل تلك الصلاة مجزئة ما لم يعلم انها فاسدة في الحقيقة قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل صلاة وقعت فاسدة وهو يظن انها وقعت جائزة فثابت قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما عنده لا لما عند الله قال رحمه الله تعالى وهو تطهير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى أمة ووطئها امرأته استحققت ان وطأها حلالاً ولا يسقط احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الوطء حرام الا أنه لا انم عليه كذا في المحيط • والله أعلم

## (الباب الثالث في التخرى في الثياب والمسالح والاواني والموتى)

اذا كان مع الرجل ثوبان أو ثياب والبعض نجس والبعض طاهر فان أمكن التمييز بالعلامة يميز وان تعذر التمييز بالعلامة ان كانت الحالة حالة الاضطرار بان لا يجد ثوباً طاهراً يتيقن واحتاج الى الصلاة وليس معه ما يغسل به أحد الثوبين أو أحد الثياب يتخرى وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للطاهر يتخرى وان كانت الغلبة للنجس أو كذا على السواء لا يتخرى كذا في الذخيرة • واذا وقع تخريه في الثوبين على أحدهما انه هو الطاهر فصل في الظهر ثم وقع كبر رايه على أن الآخر هو الطاهر فصل في العصر لا يجوز لانا حين حكمنا بجواز الظهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب ومن ضرورته الحكم بنجاسة الثوب الآخر فلا يعتبر كبر رايه بعد ما جرى الحكم بخلافه فان استيقن ان الذي صلى فيه الطاهر هو النجس أعاد صلاة الظهر وكذلك لو لم يحضره فخر ولا كنهه أخذ أحد الثوبين فصل في الظهر فهذا وما لو تخرى سواء لان فعل المسلم محمول على الصحة ما لم يتبين الفساد فيه فيجعل كل الطاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلاته ان تبين خلافه لو كان له ثلاثة أثواب فتخرى وصلى الظهر في أحدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صلى العشاء في الأول فصلاة الظهر والعصر جائزة وصلاة المغرب والعشاء فاسدة لانه لم صلى الظهر والعصر في الأول والثاني وقد حكم بطهارتهما فثبت الثابت الثالث للنجاسة فلم يجز المغرب فيه وحين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه قضاء المغرب فلم يجز أيضاً المراجعة الترتيب وفي رواية أخرى صلاة العشاء جائزة كذا في محيط السرخسي • وفي النوادر اذا كان أحد الثوبين نجساً فصل في أحدهما الطاهر من غير تخرى وصلى في الآخر العصر ثم وقع تخريه على أن الأول طاهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا لم يصل شيئاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صلاة الظهر جائزة كذا في المحيط • في النوادر وجلان في السفر ومعهما ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس وصلى أحدهما في الثوب بالتخرى وصلى الآخر في الثوب الاخر بالتخرى تجوز صلاة كل واحد منهما منفرداً ولو أتم أحدهما واقتدى به الآخر فصلاة الامام جائزة دون صلاة القدي كذا في الذخيرة • وجلان تلاعبا فسال من أحدهما قطرة دم وجد كل واحد منهما أن ذلك منه فصل كل واحد منفرداً جازت صلاته ولو اقتدى أحدهما بالآخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس مسألة أخرى ثلاثة نفر تلاعبوا فسال من أحدهم قطرة من دم أو فسا أحدهم أو ضربه ثم سجداً جميعاً ثم أتم أحدهم في الظهر

قوله وقال بعضهم يردّه الى المدعي هكذا وجدته في المحيط وفي جميع نسخ الهندية الحاضرة ولعل الصواب يردّه الى المعطى ويدل على ذلك كلام النماية وغيرها ونسبه واذا جاز والمحال هذه هل يطيب للقابض اختلاف فيه فعلى قول من لا يطيب ماذا يصنع بها قبل يتمتدق وقبل يردّها على المعطى على وجه التاكيد ليعيد الايتاء اه فتأمل اه مصححه

قوله ان تبين خلافه كذا في جميع ما وقعت عليه من النسخ الحاضرة ويظهر لي أنه تخريف وان الصواب ان لم يتبين خلافه بدليل قوله قبله لان فعل المسلم محمول الخ الا أن يحمل قوله ان تبين خلافه على غير تبين الفساد فتأمل اه مصححه

والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلاة الظهر جائزة لكل ولا تجوز صلاة العصر لامام المغرب ولا تجوز صلاة المغرب لامام الظهر والعصر رواية واحدة وفي امام المغرب روايتان وقال أبو القاسم الصفار تجوز الصلوات كلها كذا في المحيط • اذا كان الرجل في السفر ومعه أو ان بعضها نجس وبعضها طاهر ان كانت الغلبة للطاهر يجوز التخرى حالة الاختيار وحالة الاضطرار للشرب والوضوء جميعاً وان كانت الغلبة للنجس أو كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتخرى لا للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حالة الاضطرار يتخرى للشرب بالاجماع ولا يتخرى للوضوء عندنا ولكنه يتم كذا في الذخيرة • وفي الكتاب يقول اذا كانت الغلبة للماء النجس يربق الكل ثم يتم وهذا احتياط وليس بواجب ولكنه ان أراق فهو أحوط ليكون تيممه في حال عدم الماء يتيقن وان لم يرق أجزأه أيضاً والطحاوي رحمه الله تعالى يقول في كتابه يخلط المائتين ثم يتم وهو أحوط لان بالاراقة ينقطع عنه منفعة وبخلط لا فان بعد الخلط يسقى دوايه ويشرب عند تحقق العجز فهو أولى وبعض المتأخرين من أئمة بلخ كان يقول بتوضأ بالائتين جميعاً احتياطاً لانه يتيقن بزوال الحدث ولساناً خذيم ذاك كان متوضئاً بما يتيقن بنجاسته وتنجس أعضاؤه خصوصاً رأسه فانه بعد المسح بالماء النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يطهر فلا معنى للامر به كذا في المبسوط • وان توضأ بالائتين وصلى فانه تجزئه صلاته اذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي • اذا اختلط أناءه بأواني أصحابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتخرى ويأخذ أئنه ويتوضأ بها بمنزلة طعام مشترك بين جماعة غاب أصحابه واحتاج الحاضر الى نصيبه فيرفع قدر نصيبه وكذا رغبه اذا اختلط بأرغفة صاحبه قال بعضهم يتخرى وقال بعضهم لا يتخرى في الاواني والارغفة ولكن يترص حتى يجي أصحابه وهذا كله في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فخاز التخرى في الاحوال كلها كذا في الذخيرة • اذا كان للرجل مسالح بعضها ذبيحة وبعضها ميتة فان أمكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح تناول وان تعذر التمييز بالعلامة فان كانت الحالة حالة الاضطرار يتيقن به أن لا يجد ذكياً يتيقن واضطر الى الاكل يتناول بالتخرى على كل حال وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للحرام أو كانا سواء لم يجز تناول بالتخرى وان كانت الغلبة للحلال يجوز تناول بالتخرى كذا في المحيط • ومن العلامة أن الميتة اذا ألقيت في الماء يطفو الماء ما بقي من الدم فيها والذكية يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة التيسر وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم اذا كان الحرام ذبيحة الجوسى أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عمداً كذا في المبسوط • وان كان السمك أو الزيت غالباً لايحل أكله ويحمل الانتفاع به فيما سوى الاكل لان الغلبة لما كانت للحلال صار المغلوب فيها هالكا كما حكمنا فاعتبرنا كون الحرام المغلوب كالهالك في حق الانتفاع في غير الاكل اذا نجاسة غير مانعة من الانتفاع فيما سوى الاكل فانه يجوز الانتفاع بالارواث بالقائم في الاراضى وبالتراب النجس واعتبرنا قيام الحرام حقيقة في حق حرمة الاكل احتياطاً كذا في محيط السرخسي • والله أعلم

## (الباب الرابع في المتفرقات)

رجل له أربع جوار أعنت واحدة منهم ثم نسج بالمسح أن يتخرى للوطئ وكذا لا يتخرى للوطئ ههنا لا يتخرى للبيع ولا يحملي الحاكم بينه وبينه حتى تتبين المعتقة فان باع ثلاثاً من الجوارى يحكم الحاكم بجواز بيعهن وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه بما باع شئ بشراء أو هبة أو ميراث لم يسع له أن يطلها لان القاضي قضى في ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم الا أن يتزوجها فان تزوجها فلا بأس بوطئها لانها ان كانت حرة فالتمكاح بينه وبينها صحيح وان كانت أمة فهي حلال له بالملك هكذا في المبسوط • قوم لكل واحد جارية أعنت أحدهم جاريته ثم لم يعرفوا المعتقة فلكل واحد أن يطلها جاريته حتى يعلم أنها معتقة كذا في محيط السرخسي • فان كان كبر رايه أحدهم انه هو الذي أعنت فأحب الى أن لا يقربها وان قرب لم يكن ذلك عليه حراماً حتى يتيقن ولو اشتراها من جبهة رجل واحد قد علم ذلك لا يحل له أن يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقة ولو اشتراها من الاواحدة حتى يحل له وطئها فان وهبته ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شئ منهم ولا بيعه حتى يعلم المعتقة منهم وكذلك ان كان المشتري أحد أصحاب الجوارى كذا في المبسوط • له عشر خواب من خل



وجد في احد اها فارة ميتة واخرجها من نسي تلك النماية فانه يرسل فيها الهرة فعلى ايتها جلست فهي التبعة والبواقي ظاهرة كذا في القنية • والله اعلم

(كتاب احياء الموات)

وفي بابان

(الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت

الملك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه)

اما تفسيره فالارض الموات هي ارض خارج البلد لم تكن ملكا لاحد ولا حق له فيها فلا يكون داخل البلد موات أصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطبالا هله او مرعى لهم لا يصح كون مواتا حتى لا يملك الامام اقطاعها وكذلك ارض الملح والقفار وغوهم ما لا يستغنى عنها المسلمون لا تكون ارض موات حتى لا يجوز للامام ان يقطعها لاحد وهل يشترط ان يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يجرى من البلدة جزر مائه أو أجرة عطية لم يكن ملكا لاحد يكون ارض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الطحاوي لا يصح كون والصحيح جواب ظاهر الرواية فان الموات اسم لما لا ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لم يكن منتفعا به فكان مواتا بعيدا عن البلدة أو قريتها كذا في البدائع • قال القدروري فما كان عاديا أي قدم خرابه لا مالك له أو كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من أقصى العاصم فصاح لم يسمع الصوت فيموت وموات وقال القاضي غفر الدين وأصح ما قيل فيه أن يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته إلى أي موضع يقضى إليه صوته يكون من فناء العمران لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع (في المواتي أو غيره وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف له مالك والبعد عن القرية على ما قال شرطه أبو يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية عنه حقيقة وان كان قريسا من القرية ونحو ذلك الاعتد على ما اختاره أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي • ويملك الامام اقطاع الموات فلو اقطع الامام انسانا فتركه ولم يعمره لا تعرض له إلى ثلاث سنين فاذا مضى ثلاث سنين فقد عاد مواتا وله أن يقطع غيره والملك في الموات يثبت بالاحياء باذن الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس الاحياء • ويملك الذي بالاحياء كمالك المسلم كذا في البدائع • ومن أحيا أرضا ميتة يغيرها باذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يملكها وذكر الناطقي أن القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان في آخر كتاب الزكاة • ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قيل الثاني أحق بها والاصح أن الأول أحق بها لانه ملكها بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك وان حفر الارض لا يملكها لانه ليس باحياء في الصحيح لأن الاحياء جعلها مصلحة للزراعة والتجوير بوضع علامة من حجر أو بحصا من اهل الحشيش والشول وتقبية عثها وجعله حولها أو بأحراق ما فيه من الشول وغيره وكل ذلك لا يفسد الملك انكته هو أولى بها فلا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين فلا يغني لاحد أن يحيي ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياها غيره قبل مضى ملكها كذا في التبيين • ومن تجبر على ارض موات شبه المارة فقد أحياها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها واستفها بحيث يصعب الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي • وتفسير الاحياء أن يبني عليها أو يفرس فيها أو يكرمها أو يسقيها كذا في الخلاصة • وأراضي ما وراء النهر وخوارزم ليست بموات لا دخولها في القسمة وتصرف إلى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وان لم يعلم فحينئذ انصرف إلى الحاكم كذا في الوجيز للكردي • والأراضي المملوكة اذا انقرض أهلها فهي كاللغة وقيل كالموات كذا في الذخيرة • ولو بقي فيها بناء أو زرع زرع أو جعل للارض مسنة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان عمرا كثر من النصف يكون احياءا وما بقي وان عسر تصفها

قوله أي قدم خرابه قال الزياي كانه منسوب الى عاد لخرابه من عهدهم اه نقله معصمه

له ما عر دون ما بقي فقد اعتبر الكثرة فكذا في محيط السرخسي • وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الموات في وسط ما يبيح يكون احياءا للكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احياءا لما بقي كذا في التتارخانية • وذكر ابن جماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان حفر فيها بئر فاساق اليها ماء فقد أحياها زرع أو لم يزرع ولو حفر فيها بئر لم يكن احياءا الا ان يجري فيها الماء فحينئذ يكون احياءا وان أحرق فيها حشيشا فليس باحياء • كذا في محيط السرخسي • ولو كان أجرة أو غبطة فقطع قصبا أو أنجرها فأسواها فهو احياء كذا في القباية • وكل رجل باحياء الموات له فأحياءه هو للموكل ان أذن الامام له في الاحياء كذا في القنية • ولا يجوز باحياء ما قرب من العاصم عندنا كذا في الكثر • وما ترك القرات أو الدجج فعدل عنه الماء فان كان يحزر عوده اليه لم يحزر احياءا ولا حاجة الحاجة إلى كونه نهرا وان كان لا يجوز أن يعود اليه فهو الموات كذا في السراج الوهاج • ارض غرق وصارت بحرا ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قبل هي المالك القديم وقيل لمن أحياها كذا في القنية • امام أمر رجلا أن يعمر أرضا ميتة على أن يقتفع بها ولا يكون الملك له فأحياءا لم يملكه لان هذا شرط صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام بالملك لا يملكه كذا في المضمرات • رجل أحيا أرضا ميتة ثم جاء انسان وأحيا حيا حولها حتى أحاط بالاحياء بجوانبها الاربعه • كان له أن يتطرق إلى أرضه من الارض التي أحياها آخر فان جاء أربعة وأحيا كل واحد منهم جلبا حتى أحاط احياءهم بها كان له أن يتطرق إلى أرضه من أي أرض شاء اذا أحياها جواربها معا كذا في الظهيرية • ولو حفر بئر في الموات وبقي بينه وبين الماء ذراع ثم حفره آخر فالأول أحق به الا أن يعمل أنه تركه وقد رتب شهر ولو حفره مقدار ذراع فهو تججير وليس باحياء كذا في القباية • واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب ومرعاه فهو لمن احياء الا أن يكون فناء قرية فقد فناءهم فحينئذ وللواي أن يقطع من طريق الجادة ان لم يضر ذلك بالمسلمين قال وليس ذلك الا للبيعة • ولن ولاية كذا في المحيط • واذا حفر بئرا في أسفل جبل ملكه إلى أعلاه كذا في القباية • وأما بيان حكم ارض الموات فله حكم أحدهما حكم الحرم والثاني حكم الوظيفة أما الأول فالكلام فيه في موضعين أحدهما في أصل الحرم والثاني في قدره أما أصله فلا خلاف في أن من حفر بئرا في ارض الموات يكون لها حريم حتى لو أراد غيره أن يحفر في حريمه لانه يمنعهم وكذا الذين لها حريم بالاجماع وأما تقديره فحريم العين خمسمائة ذراع بالاجماع كذا في البدائع • ثم قيل هو خمسمائة ذراع من الجوانب الأربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاصح أنه خمسمائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع المالك سبع قبضات فلكس منه قبضة كذا في التبيين • وحريم بئر العطن أربعون ذراعا كذا في البدائع • قيل الأربعون من الجوانب الأربع من كل جانب عشرة والصحيح أن المراد أربعون ذراعا من كل جانب كذا في التبيين • وأما حريم بئر الناضح فستون ذراعا في قوله ما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أعرف الا أنها أربعون ذراعا وبقي ذكر الصدر الشهيد في قضاء الجوامع الصغير أن من أحيا نهر في ارض موات قال بعضهم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق له حريم ما وعندهما يستحق والصحيح انه يستحق له حريم بالاجماع وذكر في النوازل وحريم النهر من كل جانب نصفه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من كل جانب مقدار عرض النهر والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفتاوى الكبرى • وأما الحكم الثاني حكم الوظيفة فان أحياها مسلم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت من حيز ارض العشر فهي عشر بنوان أحياها من حيز ارض الخراج فهي خراجية وقال محمد رحمه الله تعالى ان أحياها من حيز العشر فهي عشرية وان أحياها من حيز الخراج فهي خراجية وان أحياها من حيز العشر فهي عشرية كيف ما كانت بالاجماع وهي من مسائل كتاب العشر والخراج كذا في البدائع • وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النوازل وحريم الناضح ستون ذراعا الا أن يكون الجبل سبعون ذراعا فحينئذ يكون له الحريم بقدر الجبل حتى يتبناه بالاتفاق بالبئر كذا في محيط السرخسي • واذا احتقر الرجل بئرا في مفازة باذن الامام فجاءه وجعل آخر واحتقر في حريمها بئرا كان لا ذل أن يستما احتقره الثاني وكذلك لو نوى أو زرع



أو أحدث فيه شيئا للأول أن يمنعه من ذلك للملك ذلك الموضع وما عطف في بئر الأول فلا ضمان عليه فيه  
لأنه غير متعدي في حفره وما عطف في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لأنه متعدي في نسيبه ولأن الثاني حفر بئر  
بأمر الإمام في غير حريم الأول وهي قريبة منه فذهب ما بئر الأول وعرف أن ذهاب ذلك من حفر الثاني  
فلا شيء عليه كذا في المبسوط • من أخرج قناة في أرض موات استحق الحريم بالإجماع ثم بآى • قد يستحق  
قال محمد في الكتاب القناة بمنزلة البئر فلها من الحريم ما للبئر كره هذا القدر ولم يزد عليه إلا أن مشايخنا  
زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذي يظهر الماء منه على وجه الأرض بمنزلة العين القوارة فيكون  
لها من الحريم حينئذ مثل ما للعين خمسة أذراع بالإجماع أما في الموضع الذي لا يقع الماء على الأرض القناة  
بمنزلة النهر إلا أنه يجري تحت الأرض كذا في المحيط • ثم استحقاق الحريم من كل جانب في الموات  
من الأراضي فيما لاحق لاحد فيه فأما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا وجاء أحد وحفر بئرا  
على منتهى حذريه فإنه لا يستحق الحريم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الأول وإنما يستحق  
من الجانب الآخر مما لاحق لاحد فيه كذا في النهاية • قناة بين رجلين أحدهما أرضا منه ليس له  
أن يستقيها من القناة أو يجعل شربها منها لأنه يريد أن يستفضل على شريكه لأنه لم يكن له هذه الأرض  
شرب من هذه القناة وليس لاحد أن يستفضل على شريكه إلا بإذنه كذا في محيط السرخسي • من غرس  
شجرة بأذن الامام عند الكل أو بغير اذن الامام عندهما هل يستحق لها حريمها حتى لو جاء آخر وأراد  
أن يغرس يجنب شجرة شجرة هل له أن يمنعه عن ذلك لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب  
ومشايخنا قالوا يستحق مقدار خمسة أذرع به وردت السنة كذا في المحيط • وإذا حفر رجلان بنفقتهما  
بئر في أرض الموات على أن تكون البئر لاحدهما والحريم للأخر لم يجز لانهما اصطفا على خلاف موجب  
الشرع فإن الشرع جعل الحريم تبع للبئر ليعلم لصاحبه الانتفاع بالبئر فكان الحريم لما لك البئر فإن كانت  
البئر لاحد كان الحريم له وإن كانت البئر بينهما كان الحريم بينهما ولو شرط أن يكون الحريم والبئر بينهما  
على أن ينقأ أحدهما أكثر لم يجز ويرجع صاحب الأكثر نصف الفضل لانهما اشتركا في احرار المباح ليكون  
المباح بينهما شركة والشركة في احرار المباح تقتضي أن تكون النفقة على قدر الملك فإذا اشترط زيادة النفقة  
على أحدهما لم يصح الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لأنه اتفق عنه بأمره كذا في محيط السرخسي •  
إذا اشترطوا أن يحضروا نهر أو يحضروا أرضا أو النهر لواحدا والأرض لا تحرم لم يجز حتى يكونا بينهما ما وإذا كان بينهما  
فليس لاحدهما أن يبقا أرضا خامئة وإن شرطوا على بعضهم من النفقة أكثر لم يجز ويرجع كذا  
في التتارخانية • نهران قريبين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما فما كان مشغولا بتراب أحد  
النهرين فهو في أيدي أهل ذلك النهر والقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون على دعواهم فيه إلا بينة  
وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لأهل القريتين فهو بين أهل  
القريتين نصفان إلا أن تقوم لاحدى القريتين بينة أن ذلك لهم خامئة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة  
كذا في الكبرى • من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يقيم بينة على  
ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له مسنة يمشى عليها ويبقى عليها طنبه كذا في شرح القدروري •  
من بنى قصرا في مفازة لا يستحق لذلك حريمها وإن كان يحتاج اليه لالقاء الكساسة لأنه يمكن الانتفاع بالقصر  
بدون الحريم ولا يقاس على البئر لأن حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر إلى الحريم كذا في الكافي  
والتبين • بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره إذا حفر البئر كذا في فتاوى  
قاضى خان • أراد أن يحضر بئر في مسجد من المساجد أو في مثلها فإن لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه  
وفيه نفع من كل وجه فلا ذلك كذا قال مهنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحضر في المسجد بئر  
ومن حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المدكور هناك كذا في الفتاوى الكبرى • والله أعلم

(الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها)

والإنهار ثلاثة منها ما يكون كربة على السلطان ومنها ما يكون كربة على أصحاب النهر فإذا امتنعوا يجبرون على

ذلك ومنها ما يكون كربة على أصحاب النهر فإذا امتنعوا لا يجبرون أما الأول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل  
في المقاسم كالنهرات ودجلة وحيصون وسيحون والنيل وهو نهر في الروم إذا احتاج إلى الكرى واصلاح شطه  
يكون على السلطان من بيت المال فإن لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كربه ويخرجهم لاجله فإن  
أرادوا أحد من المسلمين أن يكرى منها نهر الأرضه كان له ذلك إذا لم يضر بالعامه فإن أضر بالعامه بأن  
يتكسر شط النهر أو يخاف منه الفرق يمنع من ذلك وأما الذي يكون كربة واصلاحه على أهل النهر فإن  
امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك فهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قري واحتاج إلى الكرى  
والاصلاح كان ذلك على أهل النهر فإذا امتنعوا أجبرهم لانفساد ذلك يرجع إلى العامة وفيه تقليل الماء على  
أهل الشعة وعسى يؤدي ذلك إلى عزة الطعام فإذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكرى يرجع إلى  
العامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد أن يكرى من هذا النهر نهر الأرضه أضر ذلك بأهل النهر أو لم يضر  
ولا يستحق بهذا الماء الشفعة وأما النهر الذي يكون كربة على أهل النهر وإذا امتنعوا لا يجبرون فهو النهر  
الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لشجرة فله دونها أو عليه قرية واحدة يقسم ماؤه  
فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفعة وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وإن كان لاربعة  
فهو عام وقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو خاص  
وأصح ما قيل انه يقو على رأي المجتهد حتى يختار أي الأقاويل شاء ثم في النهر الخاص لو أراد بعض الشركاء  
الكرى واشتد الباؤون قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى لا يجبرهم الامام ولو حفره الذين طلبوا  
المفكر كقوام تطوعين وقال أبو بكر الاسكاف يجبرون على ذلك وذكر الخصاص في الذمقات ان القاضي يأمر  
الذين طلبوا الكرى بالكرى فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم  
خمسهم من مؤنة الكرى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن أراد كلهم ترك الكرى في ظاهر  
الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين يجبرهم الامام فإذا اجتمعوا على كرى النهر قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى البداية بالكبرى من أعلاه فإذا جاوز أرض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الكرى عليهم جميعا من أول النهر إلى آخره بحصص الشرب والأراضي  
وليس على أهل الشفة من الكرى شيء لانهم لا يحصون ويحول إلى حنيفة رحمه الله تعالى أخذوا في القنرى  
كذا في فتاوى قاضى خان • ويستهان أن الشركة في النهر إذا كانوا عشرة مؤنة الكرى من أول النهر على  
كل واحد منهم عشر المؤنة إلى أن يجاوز أرض أحدهم حينئذ تكون مؤنة الكرى على الباقيين أناسا على أن  
يجاوز أرضا أخرى ثم يكون على الباقيين أناسا على هذا التفصيل إلى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم أعشارا  
من أول النهر إلى آخره كذا في الكافي • وإن كانت فوهة النهر لأرضه في وسط أرضه فكبرى إلى فوهة النهر هل  
يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة اختلافه فيه حال بعضهم يسقط وقال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوز أرضه  
وهو الصحيح ومتى جاوز الكرى أرضه هل له أن يفتح الماء ليس في أرضه قال بعضهم له أن يفتح وقال بعضهم لا يفتح  
حتى يفرغ الكل لأنه لو فتح قبل ذلك يخصص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكبرى من أسفل  
النهر كذا في الظاهرية • وأما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة إذا وقعت الحاجة إلى اصلاحه من  
أوله إلى آخره فاصلاح أوله عليهم بالإجماع فإذا بطعوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الإصلاح لارواية هذه  
المسألة قال شيخ الاسلام في شرحه حاكيا عن الفقيه أبي جعفر رأيت في كتب بعض مشايخنا أنه يرفع  
عنه بالاتفاق وأما إذا كان النهر عظيما عليه قري بشر بون منها وهي التي تدعى بالفارسية (كام) فاتفقوا  
على كرى هذا النهر قبله وأفوهة نهر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكرى فلا روية في هذه المسألة في الامتثال قال  
شيخ الاسلام ذكر هذه المسألة في التوارد وأنه يرفع عنهم مؤنة الكرى بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي  
أن لا يرفع عنهم مؤنة الكرى ما لم يجاوز الكرى أراضي قريتهم كذا في المحيط • والله أعلم

(كتاب الشرب)

وفي خمسة أبواب



اما تفسيره شرعا فالنصيب من الماء للاراضي لا للغيرها واما ركنه فالما لان الشرب يقوم به واما شرط حله ان يكون ذا حظ من الشرب واما حكمه فالاروا لان حكم الشيء ما قبل لاجله وانما تشرب الارض لتروى كذا في محيط السرخسي • الماء انواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع المخلوق الاتقاع به بالشفة وسقى الارض وشق الانهار حتى ان من اراد ان يكرى نهرها الى ارضه لم يمنع من ذلك والاتقاع بماء البحر كالاتقاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الاتقاع به على أى وجه شاء • والثاني ماء الاودية والعيون والينابيع وسيمون ودجلة والفرات والنيل للناس فيها حق الشفة على الاطلاق وحق سقى الارض بأن احيى واحد ارضاً ميتة وكري منها نهر يسقيها ان كان لا ينثر بالعمامة ولا يكون النهر في ملك أحد ولهم نصيب الارضية والدوالي ان كان لا ينثر بالعمامة وان كان ينثر بالعمامة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسرت صفته فتغرق القرى والاراضي وكذا شق الساقية والدالية والثالث ما يجري على نهر خاص لقربة فلغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى الدواب والرابع ما احرز في حب وشجره فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالاحراز فصار كالصيد والحشيش الا انه لا قطع في سرقته لقيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقه انسان في موضع يعرف بوجوده وهو يساوي نصيبا لم تقطع يده كذا في خزائن المفتين • الماء الذي في بئر رجل أو حوض رجل فلفه نوع شركة من حيث الشفة وسقى دوابه حتى اذا أخذ انسان من حوض غيره أو بئر ماء للشرب فليس لصاحب الحوض والبئر ان يسترد منه فان كانت الشفة تأتي على الماء كله ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له منع ذلك وذكر شيخ الامية السرخسي رحمه الله تعالى ان في هذا الفصل اختلاف المشايخ واكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا في الذخيرة • وفي العيون نهر في مدينة اجراء الامام للشفة فأراد بعض الناس ان يتخذ عليه سياطين ان لم ينثر بأهل الشفة ومعه ذلك وان أضر لا يبعد ذلك كذا في التواريخ • نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر لكن لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويبقى دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه أرضا أو شجرا أو زرعاً ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويبقى زرعاً أو شجراً أو زرعاً المشايخ فيه والاصح أنه ليس له ذلك ولا لاهل النهر ان يمنعوه كذا في فتاوى قاضي خان والوجيه • وقال بعضهم لا يمنع من ذلك وهو الاصح مكذا في الهداية والكافي والتهذيب والظاهرية • وان اراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يتقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقى الدواب ولا يفتى ليس لاهل النهر ان يمنعوه وان كان الماء ينقطع بسقيهم بأن كان الابل كثيرة كان لهم حق المنع وقال بعضهم ان كان تنكسر صفعة النهر ويحترق بالسقي كان لهم حق المنع والافلا وكذا العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز واحتمال فهو بمنزلة النهر الخاص واختلفوا في التوضؤ بماء الساقية جوزه بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز ولا فلا وكذا كل ماء أعد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب لا يجوز منها التوضؤ ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز أن يجعل ماء الساقية الى يمينه ليشرب أهله وليس لاحد ان يسقي أرضه أو زرعاً من غير القير أو عينه أو قنانه أو خطره ذلك أو لم يضطر وان سقى أرضه أو زرعاً بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما أخذ من الماء وان أخذ مرة بعد مرة يؤذيه السلطان بالضرب والحبس ان رأى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ولو اراد رجل اجنبى أن يأخذ من النهر الخاص أو من حوض رجل أو من بئر رجل ماء بالجرة للوضوء أو لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعليه أكثر المشايخ كذا في الذخيرة • ولو كانت البئر أو العين أو الحوض أو النهر في ملك رجل فله ان يمنع من يريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجده ماء آخر يقرب هذا الماء في غير ملك أحد لانه لا ينثر به وان كان لا يجده ذلك يقال لصاحب النهر اما ان يخرج الماء اليه أو يتركه لياخذ بنفسه بشرط أن لا يكثر صفته لانه حق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقبل هذا اذا احتقرها في أرض مملوكة له اما اذا استقرها في أرض موات فليس له

منعه عن ذلك لان الموات كان مشتركا ولا حيا حق مشترك وهو العشر والخراج فلا يقطع الشركة في الشفة ولو منع من ذلك وهو يخاف على نفسه ودأبه العطش ان يقاتل صاحب الماء بالسلح وان كان الماء محروا في الاواني فليس على الذي يخاف الهلاك من العطش ان يقاتل صاحب الماء بالسلح على المنع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا في الكافي • هذا اذا كان معه ماء كثير فان لم يكن كثيرا فهو على وجهين أحدهما ان يكون الماء مقدارا مبرقهما أو كان يكتفى لاحدهما فان كان يرد مقتهما كان للمضطر أن يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكتفى للاحدهما فانه يترك الماء للمالك كذا في النهاية • (وأما الكلا فعلى الوجه) أحدها ان يكون في أرض مساحة فالتاس فيه شركاء في الاحتشاش والرعى كالشركة في ماء البحار والثاني ان يكون في أرض مملوكة له ثبت بنفسه من غير انبات لا يمنع صاحب الارض قبل الاحراز الا ان له ان يمنع الناس من الدخول في أرضه لاجل الكلا قال مشايخنا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الارض وبين من يريد الكلا ان كان المريد للكلا يجده الكلا في أرض مساحة قرية من تلك الارض فلصاحب الارض ان يمنع من الدخول وان لم يجده يقال لصاحب الارض اما أن تعطيه الكلا أو تأذن له بالدخول فيأخذ حقه كذا في محيط السرخسي • وأما ما أبتسه صاحب الارض بأن سقى أرضه وكرها ليلت فيها الحشيش لدوابه فهو أحق بذلك وليس لاحد أن يتفقد شيء منه الا برضاه لانه كسبه والكسب للمكسب كذا في المبسوط • ولودخل انسان أرضه بغير اذنه فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان سقاه وقام عليه أو لم يتم عليه في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الارض وسقاه فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتش أحد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما ثبت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه غزوه فيجوز بيعه وله أن يسترد منه أو يأخذ منه وذلك لا يجوز اجارة المراعى فان اراد الحشيش في جواره فانه يوجب قطعة من أرضه معلومة ثم يبيع له كلاً • كذا في المضمرات • ثم تفسير الكلا كل ما يجمع على وجه الارض أى ينبت وينتشر ولا يكون له ساق فهو كلاً وما كان له ساق فهو شجر فعلى هذا قالوا الشوك الاحمر والشوك الابيض يقال له الفرق من الشجر لان الكلا حتى لو نبت في أرض انسان وأخذ غيره كان لصاحب الارض ان يسترد منه فاما الشوك الاخضر اللين الذي تأكله الابل عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر فيه روايتان في رواية جعله من جلة الكلا وفي رواية جعله من الشجر وليس فيه اختلاف الرواية بل اراد بما قال انه بمنزلة الكلا ما ينبت منه على وجه الارض ولا يكون له ساق و اراد بما قال انه من جلة الشجر اذا كان له ساق فغاصله ان ما يقوم على ساق اذا نبت في أرض انسان فهو ملكه ولا يكون مشتركاً بين الناس كذا في محيط السرخسي • والشوك والشرك كالكلا والقير والزرنج والقيروزج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزائن المفتين • وفي المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الحطب في المروج وهي ملك لرجل فليس لاحد أن يحتطبها الا باذنه وان كانت في غير ملكه فلا بأس بأن يحتطب وان كان ينسب الى قرية وأهلها كذا في الذخيرة • وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية وإلى أهلها لا بأس بأن يحتطب ما لم يعلم ان ذلك ملكها وكذلك الزرنج والكبريت والخمار في المروج والاودية كذا في المضمرات • المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى أن يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه ملء الدلو حتى يصبه عن رأس البئر كذا في القنية • لو كان في أرض رجل عملة فأخذ انسان من ذلك الماء فلا ضمان عليه كالأخذ من حوضه وان صار الماء ملطاً فلا ضمان لاحد عليه وكذلك النهر اذا انبسط حتى صار في أرضه ذراع من طين أو أوكيل يمكن لاحد أن يأخذ من ذلك الطين ولو أخذ كان صامتا كذا في المضمرات • (ويبان الشركة في النار) ان من أوقد ناراً في صحراء لاحد فيها فلكل واحد حق في ناره من حيث الاصطلاح بها وتخفيف النار والعلم بوضوئها فاما اذا اراد أن يأخذ من ذلك الجمر فليس له ذلك اذا منعه صاحب النار لان ذلك حطب أو غصن قد أحرزه الذي أوقد النار وانما الشركة التي أبتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جواهر الحطب والنعم فان أخذ شيئاً يسيراً من ذلك الجمر يتعارفان كان ذلك شيئاً قيمة اذا جعله صاحبه فخماً كان له ان يسترد منه وان كان يسيراً لا قيمة له فليس له أن يسترد منه وله ان يأخذ من غير امتئذان لان الناس لا يمنعون هذا التقدير عادة والمائع



يكون متعنتا لا متعنتا وقد بينا أن المتعنت ممنوع من التعنت شرعا كذا في المبسوط • وكذا في موضع آخر  
أن كانت النار بحال لو عذت تصير حقا ليس له أن يقتبس منها لأن لها قيمة لا محالة وإن كانت بحال لو عذت تصير  
برماد أقله أن يقتبس منها وقبل أن كانت النار من حطب مباح بأن أوقد الشجر القائم كما يكون في القياقي من  
غير أن يحرقه أولا كان له أن يقتبس منها وإن كانت بحال لو عذت تصير حقا وأما إذا أحرزه أولا حتى صار ملكا  
له فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط • والله أعلم

• (الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك) •

إذا أبرأ أرضا مع شرب أرض أخرى لا يجوز وإذا قال بعتك هذه الأرض بألف درهم وبعثك شربها لم يجوز  
بيع الشرب اختف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا لا يجوز لأن الشرب صار مقصودا في البيع  
وبعضهم قالوا لا يجوز لأن الشرب صار متعنا من حيث أنه لم يذ كر له متعنا حتى لو ذ كر الشرب متعنا بأن قال بعتك  
هذه الأرض بألف درهم وبعثك شربها لا يجوز بخلاف أنه صار أصلا من جميع الوجوه كذا في الذخيرة  
• وقدمت بعض مسائل بيع الشرب في كتاب البيوع • وإذا استأجر أرضا ولم يذ كر شربها تدخل الشرب  
في الإجارة استصاها وإذا اشترى أرضا ولم يذ كر الشرب ولا سبل الماء لم يذ كر في البيع ولن ذ كر الشرب  
ولم يذ كر المسيل دخل الشرب في البيع ولم يذ كر المسيل ولو اشتراها بكل حق هو لها كان له الشرب  
ومسبل الماء جميعا وكذا لو اشتراها بغيره كذا في المحيط • لو قال رجل اسقني يوما من نهر كذا على أن  
أعقبك يوما من نهر كذا لم يجوز وكذا الوجه لمعاقلة بثوب أو عبدة ولو أخذ الثوب أو العبد رده ولا شيء عليه بما  
انتفع كذا في السراجية • وإذا قال اسقني يوما من نهر كذا على أن أعقبك يوما من نهر كذا لم يجوز  
أو قال كذا وكذا يوما من نهر كذا على أن أعقبك يوما من نهر كذا لم يجوز • باع ماء له بجارية بغير أرض وفي تلك القرية الخراج على  
الماء وتباع الماء بجارية فالبيع جائز ولا خراج على المشتري ولو شرط الخراج على المشتري في عقد البيع  
ينبغي أن يقصد البيع وإن لم يشترط فالخراج على البائع على حاله ولا يمتنع بالعرف في الخراج لأن ذلك حكم  
من الأمام فلا يمكن نقضه بالعرف • اشترى شربا بغير أرض فقبضه وباعه مع أرضه فالبيع في الشرب لا يجوز  
الأن يجوز البائع الأول لأنه لا يملكه بالشراء والقبط لأن البيع لم يقع على شيء موجود ألا يرى أنه لو باع  
الأرض والشرب فالبيع جائز وإن كان الماء مقطوعا وقت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدوث وقابضه  
وقت فلا يجوز البيع الثاني لأنه على ملك الأول وقبل شراء الشرب بغير الأرض حكمه حكم البيع القاضد  
فإذا القصل القبض به وباعه يجب أن يجوز وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين • ثم مشترك بين رجلين باع  
أحدهما أرضه التي يجيب هذا النهر ووراء هذا النهر طريق وكذا في الصلح إذا أرض التي باعها الطريق قال  
أبو نصر رحمه الله تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى كذا  
في فتاوى قاضي خان • ولو باع الشرب بعبدة أو أجره وقبض العبد واعتقه جازعتقه وقبض قبة العبد  
وكذلك لو كانت أمه فعلق منه فهي أم ولده وعليه قيمته وأقرها وفي رواية البيوع لا عقر وهو الصحيح كذا  
في محيط السرخسي • ولو باع الأرض بشرب أرض أخرى اختف فيه المشايخ كذا في فتاوى قاضي خان  
• والصحيح أنه لا يجوز كذا في التتارخانية • الشرب إذا بيع مع الأرض كان له قسط من الثمن كذا  
في السراجية • في فتاوى السفي قطعا • ثم لرجل باع أحدهما من رجل والآخر من رجل وكان  
يجراهما واحد انتفع مشترى القطعة الأعلى مجرى ماء القطعة السفلى ذكر المسألة ولم يشبع في جوابها  
وفي الحقيقة المسألة على وجهين أما إن كان مال القطعتين مختلفا أو كان مالهما واحدا أن كان المالك  
مختلفا أن لم يذ كر الشرب في البيع لانتفاء دلالة لا يدخل الشرب في البيع وإن ذ كراه انتفاء دلالة كان  
لكل مشترك في أبراء الماء إلى أرضه ويقوم كل مشترك مقام بانه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وإن كان المالك  
واحدا فإن لم يذ كر الشرب في البيع لانتفاء دلالة لا يدخل تحت البيع وإن ذ كراه باع القطعة  
العليا أولا لم يكن لأحد القطعة السفلى إجراء الماء إلا إذا اشترط البائع وقت البيع الأول أن  
يكون له حق إجراء الماء إلى القطعة السفلى وإن باع القطعة السفلى أولا فلا كان لكل واحد منهما

قوله لم يجوز لأنه في المحيط  
بقوله لأنه أما أن يعتبر هذا  
إجارة أو بيعا وأي ذلك  
اعتبر لا يجوز لأن إجارة  
الشرب أو بيعه وحده باطل  
أه نقله معجمه  
قوله فالبيع جائز لأن البيع  
وقع على الجارية والماء  
دخل فيه تبعاً كذا في المحيط  
أه صححه

حق إجراء الماء إلى أرضه كذا في المحيط • داران لرجل مسيل ماء سطح أحداهما على سطح الأخرى  
فباع التي عليها المسيل بكل حق هو لها ثم باع الدار الأخرى من رجل آخر فأراد المشتري الأول أن يمنع الثاني  
عن أسالة الماء على سطحه فله ذلك لأن يكون اشتراط البائع عليه وقتما باعه أن مسيل ماء التي لم يبيع في الدار  
التي بيعت وفي التوازل داران متلاصقتان أحدهما عامرة والأخرى غير عامرة فباع الخراب وكان مصيب  
ميزاب الدار العامرة وملتقى نيلها في الدار الخراب فرضي المشتري ثم أراد المنع فلا المنع وإن استثنى البائع  
لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثنى مسيل الماء بغير شرط وطرح الثلج لا يجوز قال أبو الليث رحمه الله تعالى  
أن كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه إلى هذا الجانب وعرف أن ذلك قديم فبطل على حاله وإن لم يشترط  
وكذا لو كان مسيل ماء سطحه إلى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لأحد الدار منعه عن مسيل الماء  
والفتوى على قول أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في خزانة المفتين • وفي التوازل رجل له مجرى ماء على سطح  
جارية فخرط سطح الجارية فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفل مع العلوي ولا يجوز على العمارة ويقال  
للذي له حق الإجراء اصنع نائوا في موضع المجرى على سطح الجارية فبطل الماء إلى مصبه كذا في الخلاصة •  
وفي البقاع رجل باع أرضا بشرب الماء للمشتري قدر ما يكفي لهذه الأرض من الماء وليس له جملته ما للبائع كذا  
في الذخيرة • رجل له أرض وتبر خاص في هذه الأرض فباع النهر من رجل ذ كر في الأصل أنه لا يدخل فيه  
الحرم إلا بالذ كر للطريق فإن أراد المشتري النهر أن يمر في هذه الأرض على جوانب النهر لاصلاحه ليس له  
ذلك الأرضي صاحبها ويمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر العامة أرض للعامة أن يمر فيها للشفة  
واصلاح الوادي وليس لأحد الأرض منعه من ذلك طريق لهم إلا في هذه الأرض كذا في خزانة المفتين •  
يمر في أرض والبئر والأرض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض ولم يبيع نصيبه من  
الأرض فإن ذلك لا يجوز لأنه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضع كان مشترك بينهما وبين صاحبه فلا يجوز  
الاباذن صاحبه كما لو باع دارين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجوز الأرضي صاحبه فكذا  
هنا ذكر المسألة على هذا الوجه في الأصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا أولا لا يجوز البيع  
في الطريق خاصة فمن مشايختنا من قال لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا في قول علما تناجبع لان البئر  
والطريق كشي واحد لأنه لا يتهيأ إلا للارتفاع بالبرق فصارا كشي واحد فإذا قصد البيع في بعضه  
فسد في كله ومنهم من قال لا يجوز البيع فيهما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى فيجوز البيع في البئر ومنهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق إجماعا قال  
شيخ الإسلام وهذا القول أصح كذا في المحيط • ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الأرض  
وإن باع نصيبه من الأرض مع البئر فنصيبه نصف الأرض جاز كله لأن المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام  
البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في حصة هذا البيع كذا في المبسوط • مثل عن اشترى حصة الماء  
الذي كان يسوقه مالكه مع شركائه إلى أسفل القرية إن له أرض في أعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال إن  
باع بجاريه جاز البيع وللمشتري أن يسق أرضه التي شربها من هذا النهر غير أنه يجزئ عن الماء في نوبته  
ويكون النهر محتاجا عند الحاجة الآخر إلى أخذ الماء كذا في الحارثي للفتاوى • والله أعلم

• (الباب الثالث فيما يحدثه الإنسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما لا يوجب الضمان وما لا يوجب) •

الأنهار ثلاثة نهر عام غير ملوك لأحد كالفرات وجيخون ونهر عام ملوك للعامة كنهرو وبلغ ونهر خاص ملوك  
لجماعة مخصوصة أما النهر العام الذي هو غير ملوك لأحد فلكل أحد أن يكرى منه نهر إلى أرضه أن لم يضر  
بالنهر الأعظم وإن أضر لم يكن له ذلك لأن دفع الضرر عن العامة أولى من دفع الضرر عن الواحد وكذلك  
لو أراد الأمير أن يجعل شربا لرجل من النهر الأعظم أو يزيده أو أن كان يضر بالعامة لا يجوز وإن لم يضر به  
جاز رجل اتخذ في أرض له رعي ماء على النهر الأعظم مقفها ومسيلها في أرضه لا يضر بأحد وأراد بعض  
جيرانه أن يمنعوه ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي • ونهر ملوك دخل ماؤه تحت المقاسم إلا أن الشركة  
فيه عامة وحدها أن يكون الشركة فيه مائة فصاعدا والحكم فيه أن من أراد أن يكرى منه نهر إلى أرض  
قسيه خلفه يمنع عنه أضر ذلك بأهل النهر أو يضر ونهر ملوك دخل ماؤه تحت المقاسم إلا أن الشركة فيه

قوله ولو باع نصف البئر بغير  
طريق جاز قال في المحيط  
ونحنان ينبغي أن لا يجوز  
لوجهين أحدهما أنه باع  
نصيبه من قطعة معلومة من  
مكان مشترك فلا يجوز  
والثاني أنه باع ما لا يمكن  
للمشتري قبضه لأنه انما يصير  
قابضا للعامة إذا دامته وخلي  
البائع بينه وبين المشتري  
ومضى لم يكن للمشتري طريق  
لا يمكن الدخول منه حتى يصير  
قابضا وإذا اشترى ما لا يمكن  
قبضه لا يجوز والجواب عن  
الأول أن العين وإن كانت  
قطعة معلومة من مكان  
مشترك إلا أن البئر لا تتحمل  
القسمة وإذا لم تكن محتملة  
للقسمة لا يحتاج الساكن  
إلى القسمين والجواب عن  
الثاني أن الطريق للبائع  
فإذا أذن للمشتري - حتى يدنو  
من المشتري فيصير قابضا له  
أه نقله معجمه



خاصة وحدها أن يكون الشرب فيه أقل من مائة فالحكم فيه ما ذكرنا أيضا أن من أراد أن يكرى منه نهر إلى أرض أخيه لم يمنع عنه أضر ذلك بأهل النهر أو لم يضرب إذا أراد أهل أعلى النهر أن يجسوا الماء من أهل الأسفل فإن كان الماء كثيرا في النهر بحيث لو أرسل ولم يسكب وصل كل واحد منهم إلى حقه في الشرب لا يكون لأهل الأعلى ولاية الحبس فإن كان الماء في النهر قليلا بحيث لا يصل أهل الأعلى إلى حقه في الشرب إلا بالسكب فإما أنه على وجهين إن كان الماء بمجال لو أرسل إلى أهل الأسفل لا يمكن لأهل الأسفل الاستفاد من الماء في النهر ينشفه كان لأهل الأعلى الحبس وإن كان الماء بمجال لو أرسل إلى أهل الأسفل يحكم بالاستفاد به لا يكون لأهل الأعلى السكب بل يد بأهل الأسفل حتى يروا أنهم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكبوا ويرتفع الماء إلى أراضيهم حال خواهر زاده واستحسن مشايخنا في هذا الوجه أن الامام يقسم بينهم بالأيام إذا أتى أهل الأسفل السكر من صنع أهل الأعلى في ثوبتهم ما أحبوا نصيبا للضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لأهل الأعلى السكر فاما يجوز لهم ذلك موضع لوح في النهر وما أشبهه بالتراب كذا في المحيط • فإن تراخوا على أن الأعلى يسكب النهر حتى تشرب أرضه جاز وكذا لو اصططوا على أن يسكبوا كل واحد منهم في ثوبته جاز أيضا لأن الماء قد قل في النهر فيحتاج كل واحد منهم إلى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • والماء الذي يفعد عن الجبل في الوادي اختلقت فيه قيل لأهل الأعلى السكر والمنع عن أهل الأسفل ولكن ليس لهم قصد الأضر أو بأهل الأسفل في منع الماء ما وراء الحاجبة واختاره السرخسي رحمه الله تعالى وقيل أنه لما دخل الوادي ما ذكرنا في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب ثمة الآن يكون السبيل المهدور وانتشر على وجه الأرض فيكون لمن سبقت يده إليه كذا في الوجوه المذكورة • وإذا كان النهر بين قوم ولم عليه أرضون أرادوا أحدهم أن يكرى من هذا النهر نهر الأرض كل شرب من هذا النهر ولا أرض أخرى لم يكن شربها من هذا النهر لم يكن ذلك الأرضي الشربا أما إذا أراد أن يكرى لأرض لم يكن شربها من هذا النهر فلا يريده أن يأخذ زيادة الماء ولأنه يسكب حصة مشتركة وأما إذا أراد أن يكرى لأرض كان شربها من هذا النهر فلا يريده الثانية وكذلك لو أرادوا أحدهم أن ينصب عليه رعي ما لم يكن له ذلك الأرضي أصحابه فإن كان الموضع الذي يضع عليه الرعي ملكه بأن كان حاقا بالنهر ووطن النهر ملكه ولغيره حق إجراء الماء يتطرق أن أضرب إجراء الماء يمنع عنه وإن لم يضرب لم يمنع عنه وكذلك إذا أراد أن ينصب عليه دالية أو مائية فهو على ما ذكرنا في الرعي كذا في المحيط • ولو كان لكل واحد منهم كوى مساحة في نهر خاص لم يكن لأحد منهم أن يزيد كوة وإن كان لا يضرب بأهل ولو كان الكوى بالنهر الأعظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين ولا يضرب ذلك بأهل النهر فلا يريده ذلك كذا في الكافي • وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن نهر بين قوم يأخذ الماء من النهر الأعظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة سمائة فأراد أحدهم أن يستكوة ويفتح أخرى ليس له ذلك كذا في التمهيدية • ولو أن رجلا من نهر خاص يأخذ الماء من الوادي الكبير كالقنات والبدلة والسيحون والبيحون نهر الأرض خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوادي الكبير أن يجره ويحفر الجبل أرضه تلك وأراد أن يسوق الماء إلى أرضه أخرى قال في الكتاب أن كان ذلك في أيام المدة وكان ما لو أدى ككثير لا يحتاج أهل الأنهار التي على الوادي إلى هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر أن يسوق الماء إلى حيث شاء وإن كان يضرب ذلك بأهل الأنهار وهم يحتاجون إلى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء إلى غير تلك الأرض كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن رجلا له كوة على نهر لقوم فأراد أن يكرى فيها فلهما عن موضعها يكون أكثر أخذ الماء ذكر في الكتاب أن له ذلك لأنه هذا الكرى يتصرف في ملك نفسه وهو الكوة وعن الشيخ الامام خمس الأئمة الحلواني هذا إذا علم أنها كانت متصلة في الأصل وارتفعت بالانكاس فهو بالتفصيل بعيدا إلى الحالة الأولى أما إذا علم أنها كانت في الأصل بهذه الصفة فأراد أن يستقلها فانه يمنع من ذلك لأنه يريد بهذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في التمهيدية • إن أراد أن يرفع الكوى وكانت متصلة لكون أقل للماء في أرضه فلا يرفع ذلك وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه الله تعالى هذا إذا كان بالرفع بعيدا إلى ما كنت عليه في الأصل فأما إذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الأصل يمنع منه قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى الأصح عندى أنه لا يمنع على كل حال كذا في الميسوط • ولو أرادوا أحدهم أن يوسع كوة نهر لم يكن له حال لأنه لا يدخل فيها الماء زائدا على حقه فلا يملك ذلك ولو كرى

أسفل النهر جاز ولو زاد في عرضه لا يجوز كذا في البدائع • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو وكان ماؤه بين أهلها كوى بالحصص لكل قوم كوة معروفة فأحسار رجل أرضا منه لم يكن لها شرب من هذا النهر فذكرى لها نهر من فوق مرو في وضع لا يملكه أحد فساق الماء إليها من ذلك النهر العظيم قال إن كان هذا النهر الحادث يضرب بأهل مرو وضربا في ملكهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك وكذا السكك واحد أن يمنعه لأن ماء النهر العظيم حق العامة والسكك واحد من العامة دفع الضرر وإن كان ذلك لا يضرب بأهل مرو فلا أن يفعل ذلك ولا يمنع لأن الماء في الوادي العظيم على أصل الإباحة لا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع الماء فيما إذا كرى نهر من فوق مرو وأما إذا كان أضربهم فكل واحد يكون ممنوعا من الخلق الضرر بالغير كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا كان نهر خاص لرجل يأخذ من نهر خاص بين قوم فأراد أن يقنطر عليه ويستوفى منه ذلك وإذا كان مقنطرا ومستوفيا منه فأراد أن ينقص ذلك لعله أو غير ذلك فإن كان لا يزيد ذلك في أخذ الماء فلا يريده أن يرفع بناء خاص ملكه وإن كان يزيد في أخذ الماء يمنع منه خلق الشرباء كذا في الكافي • وسأله عن نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا النهر الأعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فنه من له كوتان ومنهم من يكون له ثلاث فقال صاحب الأسفل لصاحب الأعلى إنكم لتأخذون أكثر من نصيبكم لأن رفعة الماء وكثرة من أعلى النهر قد جعل في كواكم شيئا كثيرا ولا يتبين إلا وهو قليل غائر فمن نريد أن تنقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم أياما معلومة ونسبها كونا ونأولنا أياما معلومة نسبها كونا كما قال ليس لهم ذلك ويتعلق على حاله كما كان قبل اليوم لأنها قمت مزة فلا يكون لبعضهم أن يطالب بقسمه أخرى ثم الأصل أن ما وجد قد عاينه يترك على حاله ولا يغير إلا بحجة وكذلك قال أهل الأسفل نحن نريد أن نوسع رأس النهر ونزيد كواه وقال أهل الأعلى إن فعلنا ذلك كثر الماء حتى يفيض في أرضنا وتزول ملك لأهل الأسفل أن يحد ثوابه شيئا وإن باع رجل منهم كوة كل يوم بشئ معلوم أو أجره لم يجوز كذا في الميسوط • رجل سقى أرضه فتهذى الماء إلى أرض جاره أن أجرى الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره يضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم تهذى إلى أرض جاره بعد ذلك إن كان جاره قد تقدم إليه بالحكام والسد فله يستقر في أرضه استخراة وان لم يتقدم إليه لا يضمن وإن كانت أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة ويعلم أنه لو سقى أرضه تهذى إلى أرض جاره يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينهم وبين التهذى ويمنع من السقي حتى يرفع المسناة وإن لم تكن أرضه في صعدة لا يمنع قال رضي الله عنه والمذكوور في غلة الكتب أنه إن سقى غير معتاد ضمن وإن كان معتادا لا يضمن وإن كان في أرضه ثقب أو حفرة فانه علم بالثقب ولم يسد حتى فسد أرض جاره يضمن وإن كان لا يملك لا يضمن كذا في الخلاصة • ولو سقى أرضه بغير حق أو في غير ثوبته أو أكثر من حقه أو أجرى الماء زيادة على ما يبطيه النهر أو حول الماء إلى نهر أو موضع ليس له حق أو مكر النهر وليس له ذلك فارتفع الماء وسال عن ضفة النهر وأخر بصفة النهر حتى سال الماء وأفسد زرع إنسان ضمن لأنه متعدي كذا في الفياضية • رجل سقى أرضه وما لا فاسال من مائه في أرض أخرى وغرقها أو زرع فلا ضمان عليه قال النقيب أبو جعفر هذا إذا سقى أرضه بغير اعتقاد يسقى منه في العادة فأما إذا سقى بغير اعتقاد ضمن فأما إذا كان في أرضه بغير فارة فسقى أرضه وتهذى إلى أرض جاره وغرقت بغيره فانه لا يملك بغيره لأنه لا يضمن لأنه غير متعدي وإن علم ضمن لأنه متعدي وعلى هذا قالوا إذا فتح رأس نهر فسال من النهر سقى إلى أرض جاره فغرت بغيره فانه لا يملك بغيره لأنه غير متعدي ومن الماء مقدار ما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة لا يضمن وإن فتح مقدار ما لا يفتح مشله في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي • ولو أفرق كلا أو خصا في أرضه فذهب النار عينا أو شيئا لا يضمن لأنه غير متعدي في هذا التخييب فانه أن يوقد النار في ملك نفسه مطلقا وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة قال بعض مشايخنا هذا إذا كانت الرياح هادئة حين أوقد النار فأما إذا أوقد النار في يوم ريح على وجهه لم أن الریح تذهب بالنار إلى ملك غيره فانه يكون ضامنا بغيره مالم أوقد النار في ملك غيره ألا ترى أن من صب في ميزابه مائه وهو يعلم أن تحت الميزاب إنسانا جالساً فأنفد ذلك الماء في ثيابه كان الذي فيه ضامنا وإن كان صبه في ملك نفسه كذا في الميسوط • وفي التوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخرب بعض



أرض قوم لأصحاب الأرضين أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض كذا في الخلاصة رجل  
ألقى شاة مينة في نهر الطاحونة فسال بها الماء إلى الطاحونة فخربت الطاحونة أن كان النهر لا يحتاج إلى الكرى  
لا يضمن وإن كان يحتاج إلى الكرى فهو ضامن إن علم أنها خرقت من ذلك فلم يجعل الملقى منه قاي في الالتقاء  
إذا كان النهر لا يحتاج إلى الكرى لا ذلك دليل قوته ويبنى أن يقال إن استقرت في الماء كما ألقاها ووقفت  
ثم ذهبت أنه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة وهكذا في الكبرى رجل سقى أرضه وأرسل الماء  
في النهر حتى جاوز أرضه وقد كان طرح رجل أمضى منه في النهر ترابا خال الماء عن النهر حتى خرج به جواز  
ففرق قطن رجل فالتصان على من أحدث في النهر ترابا وليس على مرسل الماء متى أن كان له في النهر حتى كذا  
في الخلاصة رجل له مجرى ماء بقرب داره ورجل فاجرى في النهر الماء فدخل الماء من مجرى داره إلى داره فصار  
أن أجرى ماء بمجته النهر وكان الثقب خفيا ولولا الثقب لا يدخل الماء في داره ولا يضمن وإن أجرى ماء  
لا يجتله النهر فتعدى إلى داره ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهرا وهو يعلم أن الماء يتعدى منه إلى داره  
أو أرضه كان ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان قطع نخرة له على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستأجر  
ملاك النهر رجلا ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربة فقام الاجير حتى امتلأ النهر وغرق  
كده من رجل لا ضمان على الاجير وأما العنق الشجرة إن كانت الشجرة بلغت النهر حتى ضاق جأسي النهر لا يضمن  
وإن لم تبلغ جانب النهر قطع النهر ضمن مكر النهر ونهر قصر رجل يضمن كذا في الوجيز للكردي وفي فتاوى  
الباقى لو فتح الماء وتركة فازداد الماء أو فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لا يضمن وعليه الاعتماد ولو سده أنهار  
الشركاء حتى امتلأ النهر وانبت وغرق قطن رجل أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر أنهار صفاء مفتوحة  
الضهران فدخل الماء في القومات فأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل ألقى شرب  
انسان بأن سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البرزوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للامام  
السرخسي أنه ينظر في شرب لو كان يبيع جازرا وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى كذا  
في الخلاصة سئل أبو بكر عن رجل يجرى الماء حوله إلى ناحية من دارة فانهم سدها من ذلك قال  
هو ضامن قبل له لو ترك فجوة بين المجري وبين الحائط فتر من ذلك قال هو ضامن ترك فجوة أو لم يترك لأنه جان  
في نحو بل المجري لأنه تصرف في حق الغير فلو لم يسه يكون مضنوا عليه ولو ترك المجري الأول على حاله وفتح  
نهر آخر قال إن تركه بين حائط الجار مجرى قدر ذراعين لا يضمن لأن هذا شيء قد أحدثه في ملكه قال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا إذا أخرج الماء من النهر من موضع لم يكن له حق الإخراج منه فاما  
إذا شق حافة النهر في موضع له حق وأجرى الماء منه إلى موضع آخر فإنه لا يضمن في الوجهين جميعا إذ جفت  
بينهما فجوة كذا في المحيط أرض كانت على شط النهر العام أو على القرات وكان للعامة حق المرور في هذه  
الأرض للشي وأصلاح النهر ليس لأصاحب الأرض أن يمنعه هم إذا لم يكن لهم طريق إلى هذه الأرض كذا  
في جواهر الاطلاعي رجل له شرب من نهر لا أرض فاشترى أرضا أخرى ليس لها شرب من هذا النهر الذي  
يجنب أرضه الأولى ليس له أن يجرى الماء من الأولى إليها أو يجعلها مكان الأولى وليس له أن يسقي نخيلة أو  
زرعا في أرض أخرى إلا أن يلا الأولى ويسقها الماء ثم يفضله إلى الأخرى يضعه مرة بعد أخرى كذا في فتاوى  
قاضي خان لو كان النهر في دار انسان واحتاج إلى حفره فان أمكنه الدخول في بطن النهر دخل وحفر  
وإن لم يمكن يقال لأصاحب الدار أما أن تأذن له في ذلك حتى يحفره ولا فاحظه أنت بما له كذا في القاضية  
رجل نهر في أرض رجل فأراد دخول أرضه لأصلاح النهر ومنعه رب الأرض فليس له إلا أن يدخل في بطن  
النهر وكذلك الفتاة قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا حريم للنهر عند المستأجر المستأجر لأصاحب  
الأرض فكان له أن يمنعه من الدخول في ملكه وعند هذا للنهر حريم مستكون المستأجر النهر فكان له أن  
يترفع على الاصلاح نهر وقيل هذا قولهم جميعا إلا أن موضوع المسألة أن النهر والمستأجر النهر ثم باع  
المستأجر من صاحب الأرض فلا يتر في أرضه لأصلاح نهره بخلاف ما لو أراد المسلمون أن يجرى في أرض رجل  
لاستقاء الماء من المنفعة ولم يكن لهم طريق غير ما فعلهم ذلك وذكر في النوادر لو كان النهر ضيقا لا يمكنه المنى  
فيه فمأصاحب الأرض بالتباعد أن شاء أذن بأن يسهل له ويسوى نهر نفسه وإن شاء سوى هو ونهره كذا في محيط

قوله وابتنى بالشاء المثلثة  
في القاموس بفتح النهر  
كسر طه لينبت الماء تأمل  
اه معجمه

السرخسي وعن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى في نهر بين رجلين أخذ أحدهما فيه سكرافه ذلك زرع شريكه بعضه عشا  
وبعضه غرقا قال يضمن ما هلك غرقا ولا يضمن ما هلك عطشا وإذا وضع السكر في نهر العامة ليس في أرضه حتى  
وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في أرض رجل بسبب السكر فأفسد زرع فالله على وجهين أما أن  
أجرى الماء أو أجرى الماء بنفسه في الوجه الأول الضمان على المجري وفي الوجه الثاني الضمان على الذي سكر  
سقى أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة أنهار صغرة مفتوحة القومات فدخل الماء في الأنهار الصغرة وقد  
بذلك أراضي قوم فهو ضامن كأنه أجرى فيها الماء كذا في المحيط وفي النوادر سابقة بين قوم لهم عليها أرضون  
لكل واحد منهم عشرة أجرة فكان في نصيب أحدهم فضل عما يحتاج إليه أرضه واحتاج أصحابه إلى ذلك  
الفضلة فان شركاءه أولى تلك الفضلة وليس له أن يسوق ذلك الماء إلى أرضه أخرى ولا يشبهه ما لو كان له  
سكن الماء من نهر بين قوم أو عشرة أو أقل أو أكثر فأخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له أن يسوقه إلى ماشاء  
من الأرضين ولو استحق عنه ليس لشركائه عليه سبيل نهر بين أربعة أنفس محمد وزيد وعلي وجعفر لكل  
واحد منهم حصة الماء إلى أرضه من هذا النهر وفتح محمد بجواره مفتح زيد ومفتح زيد بجواره مفتح علي ومفتح  
علي بجواره مفتح جعفر فان جعفر أرضه صار ملو له إلى وإن جفف جعفر وعلي جميعا أو هما الزيد وإن  
جفف جعفر وعلي وزيد جميعا صار ملو له إلى وإن جفف جعفر وعلي جعفر وجعفر وجعفر فان جفف  
زيد أرضه وحده صار ملو له إلى وإن جفف جعفر بغيره أرضه ما كذا في محيط السرخسي غطي مجرى ماء قال  
أبو القاسم إذا لم يكن قد يافلا بواب المجري أن يأخذوه بكشف ذلك ورفع الغطاء كذا في الحاوي نهر مجرى  
في سكة يحفر في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير فان كان التراب على حريم النهر ليس لأهل السكة  
أن يكفوا أبواب النهر نقل التراب وإن كان التراب جاوز حريم النهر فلهم ذلك شهر لقوم يحفر في أرض رجل  
حفروا النهر وألقوا التراب في أرضه إن كان التراب في حريم النهر لم يكن لأصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب  
النهر نقل التراب بئر الماء المطرف في سكة عند باب دار رجل امتلا وأصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له أن  
يكسر البئر قال رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان البئر قديما لم يكن له ذلك  
وإن كان محدثا كان له ذلك بئر رجل في دار غيره لم يكن لأصاحب البئر حق القاء الطين في دارة إذا حفر البئر كذا  
في فتاوى قاضي خان نهر رجل ضفة نهر والماء في ذلك الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع الضرب  
في أرض رجل فاضر بالأرض أو أفسد زرع في الأرض قال ينظر إن جرى الماء بنفسه يضمن الخرب إذا كان  
النهر للعامة لأنه مسبب معتد وإن أجرى الماء رجل وفتح وأمن النهر رجل آخر ضمن المجري والقاض دون الخرب  
كذا في الذخيرة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر عظيم لاهل قرية يتشعب منه نهران وعلى كل واحد  
من النهرين طاحونة تخربت إحدى الطاحونتين فأراد صاحبها أن يرسل الماء كله في النهر الآخر الذي عليه  
الطاحونة الأخرى حتى يعمر طاحونته وذلك يضر بالطاحونة الأخرى لم يكن له ذلك لأنه يريد دفع الضرر عن  
نفسه بالأجر بغيره وفيه أيضا حوض في بستان رجل مستنقع لماء أقوام والرجل مقر لهم بالمجري وبأن  
استنقع الماء حتى قديم لهم وهذا الحوض يضر ببستان الرجل فأراد أن يمنعه هم عن إجراء الماء حتى يصلحوا  
الحوض فان كان في الحوض عيب يضر لأجله ببناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط لو انشق ضفة للنهر ويسيل  
الماء عنه فتضرر الناس به فأصاحب النهر يومر بصلاحه كذا في خزائن المفتين وفي فتاوى أبي الليث رحمه  
الله تعالى نهر في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل الماء في دارة ويجري إلى بستان فله بستان  
أن يمنعه وله أيضا أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدثه فله من منعه وإن كان له  
ذلك قديما لم يمنع غيره من السكة وفيه أيضا رجل له مسناة متفرقة في قرية أراد أن يجمع كله ويجعله  
(في بستانه) واجده ذلك لأنه لا يتصرف في حقه ولا ضرر في ذلك على الشركاء وهكذا لو كان لرجلين  
لكل واحد شرب يوم في نهر قرية أراد أن يستويا ماءهما جميعا في يوم واحد فلهما ذلك وليس للشركاء  
منعهما كذا في المحيط بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل في سكة غير نافذة قال أبو بكر البلقى لا عبرة  
لقديم والحديث في هذا يؤمر برفعه فان لم يرفع برفع الأمر إلى صاحب الحصة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى  
قاضي خان أراد سقى أرضه أو زرعه من مجرى مائه فنع الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كالو منع



الراعى حتى تلك المواشي حتى اذا في الوجيز للكردى • حافظ بين رجلين عليه جولا ثم ما فرغ أحدهما  
 الخياط برضى صاحبه ثم بنى صاحبه بجاله برضى الآخر على أن يعمره صاحبه بجري ما في داره لجري ماء •  
 منها الى داره وبقي بستانه ففعل واعاره المجري ثم بدله ان يمنع المجري كل ذلك لان الاعارة غير لازمة الا  
 ان صاحب الدار الذي منع المجري يقرم لباني الخياط نصف ما أتفق في بناء الخياط كذا في فتاوى قاضي خان •  
 في العيون نهر في مدينة اجراء الامام للشفة أراد بعض الناس أن يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك بأهل  
 الشفة وسعهم ذلك وان أضر ذلك بأهل الشفة لا يسعهم ذلك ولو أراد أن يقرس على هذا النهر والنهر  
 في الطريق ان لم يضر بالطريق وسع ذلك والناس ان يمنعوه عنه كذا في المحيط • نهر ساقية لقوم في بستان  
 رجل فلصاحب البستان ان يقرس على حاقبه واذا ضاق نهرهم بسببها فخذوا من بطنها الا أن يوسع النهر  
 من الطرف الآخر بقدر ما كان على وجه لا يتفاوت في حق أصحاب النهر كذا في خزائن المفتين • وعن شذاد  
 في النهر العام اذا أراد الرجل أن يقرس لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في المحيط • نهر يجري في داور رجل  
 وصاحب الدار يقي بستانه من هذا النهر فقرس شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في عروق الشجرة  
 الى داور رجل فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يقرس الشجرة في جرم النهر لا يؤمر بقطع الشجرة وان  
 كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فقلبه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى  
 القاضي كذا في فتاوى قاضي خان • ولو خرب النهر فاحتاجوا الى الحفر في أرض رجل ليصلوا نهرهم  
 لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في القباية • واذا كان في أرض رجل نهر لقوم فله أن يقي منه أرضه ان لم  
 يضر بأصحاب النهر ولهم أن يمنعوه وان كان بطنه وحاقته فله ذلك وان أضر كذا في المحيط • والله أعلم

قوله في العيون نهر في مدينة  
 الخ هذا الفرع قد تقدم فهو  
 مكرر اهـ

(الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البينة)

واذا ادعى شربا في يد رجل بغير أرض لم تسمع دعواه قياسا وتسمع استحسانا كذا في محيط السرخسي  
 • واذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد صاحب الأرض أن يمنع صاحب النهر من اجراء الماء فيه فان كان  
 الماء جاريا الى أرض صاحب النهر وقت الخصومة أو علم انه كان يجري الماء الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى بالنهر  
 لصاحب النهر الا أن يقيم صاحب الأرض البينة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم  
 جريانه الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض الا أن يقيم صاحب النهر البينة ان النهر كان ملكه  
 في المتن قال شامسالت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حبه قوم في أعلى  
 النهر عن الاسفلين وقالوا هو لنا وفي أيدينا وقال الذين في أسفل النهر بل هو لنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا  
 كان يجري الى الاسفلين يوم يختصمون تزل على حاله يجري كما يجري الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان  
 واما للاعلى ان يسكروهم عنهم وان كان الماء منقطعاً عن الاسفلين يوم يختصمون ولكن علم انه كان يجري  
 الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل الاسفل بينة على ان النهر كان يجري اليهم  
 وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم وان لم يعلم كيف كان شرب اهل الاعلى واهل  
 الاسفل من هذا النهر بعد العلم بان شرب الكل كان منه وقد ادعى كل فريق البدعي على النهر على سبيل الكمال  
 وليس لاحد الفريقين من ية على الآخر لان حيث البينة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة  
 الشرب على قدر مساحة الاراضي قلت أرايت هؤلاء الذين لا يحصون اذ ادعى بعضهم هذا النهر وأقام البينة  
 أنه لقرى معالومة لا يحصى أهلها أيقضى بها لاهل تلك القرية بدعوى هذا وأقامة البينة والمدعى عليهم  
 لا يحصون وقد حضر بعضهم ونعم الصغير والكبير قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان هذا على ما نصف فان هذا  
 النهر يتزله طريق من طرق المسلمين نافذ فان أقام قوم البينة انه لهم دون غيرهم استحقوه وخرج من أن يكون  
 نهر الجماعة المسلمين وما لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضي بواحد من المدعىين وبواحد من المدعى عليهم  
 وان كان النهر خاصا لقوم معروفين يحصون لم يقض عليهم بجشيرة واحد منهم وقضى على من حضر منهم كذا  
 في المحيط • نهر لرجل يجري في أرض آخر اختلفا في مسانه فادعاهما كل واحد منهما ولا يدري في يد من هي  
 لصاحب الأرض يقرم فيها ما يده ويرزق فيها ويمنع صاحب النهر عن القاء الطين وعن المروءة ولا يحسد

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ملك لصاحب النهر تكون ملقى طينه قبل هذا بناء على ان صاحب  
 النهر يستحق حريم النهر عندهما فكان الحريم في يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لا حريم للنهر فلم تكن المسئلة في يد أحدهما الا أن المسئلة أشبه بالأرض من النهر لان المسئلة  
 تصلح للزراعة والزرعة كالارض والنهر لا يصلح لذلك وتنتزع اثنان في شيء لم يكن في يد أحدهما الا أن  
 في يد أحدهما ما هو أشبه بالمنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو أشبه بالمنازع فيه كالمنازع في أحد  
 • مصرع الباب الموضوع على الأرض والمصرع الآخر معلق على باب أحدهما فانه يقضى بالموضوع ان كان  
 المصراع الآخر مطلقا على يده وقيل لا خلاف أن النهر حريمي أرض الموات كما يأتي لكن الخلاف ههنا فيما  
 اذ لم يعرف أن المسئلة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالأرض مساوية لها ولم تكن أعلى منها فالظاهر شاهد  
 انها لصاحب الأرض من جهة أرضه اذ لو لم تكن هكذا كانت أعلى من الاراضي لاقاء الطين فيها وعندهما  
 الظاهر شاهد أنها لصاحب النهر حريمه فوقع الكلام بينهم في الترجيح كذا في محيط السرخسي • نهر لرجل  
 وعلى شط النهر أرض لرجل فتنازعا في المسئلة ان كان بين الأرض والنهر حائل كالخياط ونحوه فالمسئلة  
 لصاحب النهر والا فلهي لصاحب الأرض ولصاحب النهر فيها حتى ان صاحب الأرض لو أراد رفعها كان  
 لصاحب النهر منعه ولصاحب الأرض أن يقرم فيها وبقي طينه ويجوز فيها كذا في السراجية • ولو اختلفا  
 في رقبة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم يكن فيه ماء لا يقبل قوله الا بجملة  
 وان أقام بينة ان له مجرى في النهر فله حق الاجراء دون الرقبة وكذا لو أقام بينة ان له مصب الماء في هذا النهر  
 أو في هذه الابحة كذا في القباية • نهر لرجل في أرض رجل فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر وأقام  
 البينة على ذلك فانه يقضى به وكذلك ميل الماء كذا في فتاوى قاضي خان • ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد  
 له أحد الشاهدين بشرب يوم في النهر وشهد الآخر بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى لا يقضى له بشيء وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالاقول وهو شرب يوم  
 ذكر هذه الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب ولم يذكر في البعض قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما  
 تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهد على الاقرار بان شهد أحدهما على اقرار المدعى عليه بشرب يوم لهذا  
 المدعى وشهد الآخر على اقراره بشرب يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين  
 الا شاهد واحد فاما اذا لم يشهد على الاقرار وانما شهد على نفس الشرب فتشهد أحدهما بشرب يوم وشهد  
 الآخر بشرب يومين يجب ان تقبل الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهد بشرب يوم ولم يصحوا  
 عددا الايام بأن لم يقولوا من الشهر أو من السنة أو من الاسبوع ولم يشهدوا ان له في رقبة النهر شيئا لا تقبل  
 الشهادة بخلاف لان المشهود به مجهول كذا في المحيط وان ادعى عشر نهر أو عشر قسمة فتشهد له أحدهما  
 بالعشر والآخر بأقل من ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة باطلة وان شهدا بالاقرار لا خلاف  
 الشاهدين لقطاومعنى وعلى قوله ما تقبل على الأقل استحسانا وان شهد أحدهما بالجنس بطلت الشهادة لانه  
 قد شهد له بكثرة ما ادعى واذا ادعى رجلا أرضا على نهر يشربها عنه وأقام شاهدين انما له ولم يذكر ان  
 الشرب شيئا فاني أقضى له بها ويحتمل من الشرب وان شهدا له بالشرب دون الأرض لم يقض له من الأرض  
 بشيء كذا في المبسوط • ولو شهد أحد الشاهدين انه اشترى هذه الأرض بألف والاخر شهد انه اشترى  
 الأرض والشرب بألف لم يجوز ان شهد الآخر انه اشترى الأرض بكل حق هو له بألف باذ لا تمام اتفاقا على  
 شراء الأرض والشرب لان الشرب من حقوق الأرض فمن شهد انه اشترى الكل حتى هو لها فقد شهد بالأرض  
 والشرب جميعا هكذا في محيط السرخسي • وان كان نهر بين قوم لهم عليه أرضون ولبعض أو اضعهم سواقي  
 على ذلك النهر ولتعضه دوال وسوان وبعضها ليست له مسانبة ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر  
 ولا من غيره فاختصموا في هذا النهر فادعى صاحب الأرض ان لها فيه شربا وهي على شط النهر فانه ينبغي  
 في القياس أن يكون النهر بين أصحاب السواني والدوالي دون أهل الأرض ولكن استحسن فقال النهر بينهم  
 جميعا على قدر اراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بغير النهر سقي الاواني لا اقتطاع السواني والدوالي  
 ففيها هو المقصود حالهم على الدوالي اقبلت اليد فان كل يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف



والافهون بينهم على قدر اراضيهم وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شرب من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب فان لم يكن لها شرب من غيره وقضيت لها فيه شرب وكان لصاحبها أرض أخرى إلى جنبها ليس لها شرب معروف فاني أسخس أن أجعل لأرضيه كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للأرض الأخرى إلا بحجة وان كان إلى جنب أرضه أرض للآخر وأرض الأول بين النهر وبينها وليس لهذه الأرض شرب معروف ولا يدري من أين كان شربها فاني أجعل لها شربا من هذا النهر أيضا إلا أن يكون النهر معروف القوم خاص فلا أجعل لغيرهم فيه شربا إلا بينة فان كان هذا النهر يصب في أجرة وعليه أرض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا من كان أصله فتنازع أهل الأرض وأهل الأجرة فيه فاني أقضي به بين أصحاب الأرض بالحصل وليس لهم أن يقطعوه عن أهل الأجرة وليس لأهل الأجرة أن يمنعوه من المسيل في أجتهم كذا في المبسوط • رجل له أرضان على نهر أحدهما في أعلى والأخرى في أسفل فادعى أن شربه ملين هذا النهر واكثر الشرب كما شرب أحدهما بغيرها ان لم يكن يستحق تلك الأرض من نهر آخر فلقول صاحب الأرض مثل أبو القاسم عن رجلين لهما نهر وعلى ضفته أشجار وكل واحد منهما يدعي أن نهره على نهر غارهما فاني له وان لم يعرف فما كان في موضع ملوك لأحد هما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم • وسئل عن رجلين على ضفة نهر ما ذبا نأت ونبت من عروقها أشجار في الجانب الآخر من النهر ورجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الأشجار قال ان عرف أنها نبتت من عروق تلك الأشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارها فقلت الأشجار غير ملوك لا أحد لا يملكها صاحب الكرم ولا صاحب الأشجار • سئل أبو بكر عن ضيعة يجنب نهر ما ذبا نأت وعلى ضفة النهر أشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان نبتت الأشجار من غير مستنبت وأرباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن أخذها وقطعها ولا أحب أن يبيعها صاحب الضيعة قبل أن يقطعها ولو كان لها مستنبت لكن لا يعرف فهي كلقطة • وسئل عن أشجار على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الأشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحدان غارها فلان وإلى وانه قال عليه البينة وان لم تكن له بينة فما كان على حريم النهر فهو لأرباب النهر وما كان في ساحة السكة فهو لجميع أهل السكة كذا في المحيط • واقعه أعلم

قوله فاني أقضي به بين أصحاب الأرض الخ يعني أنه لا ينفذ لصاحب الأجرة بشئ من النهر غير أن أصحاب الأراضي لو أرادوا أن يمنعوا فضل الماء عن الأجرة ليس لهم ذلك وصاحب الأجرة اذا أراد أن يمنعهم من تسيل فضل الماء عن الأجرة ليس له ذلك كذا في المحيط فتأمل قوله معصمه

### (الباب الخامس في المتفرقات)

ولو مات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الأرض في دينه إلا أن يكون معه أرض فيباع مع أرضه ثم الامام ما ذبا نأت هذا الشرب قبل يخذ حوضا يجمع فيه ذلك الماء في كل فورة يجمع الماء الذي يجمعه في الحوض بطن معلوم فمضى به الدين والامع انه ينظر إلى قيمة الأرض بدون الشرب ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من القن إلى قضا دين الميت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذه الميت أرضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب إليها وباعها فبذرى من القن عن الأرض المشتراة والفاضل للقرماء كذا في الكافي • في البقلى اذا باع أرضا بشرها فلم يشترى قدر ما يكفها وليس له جيع ما للبايع ويجري الاثر في الشرب بدون الأرض ويجوز الوصية به وتعتبر من الثلث واختلف المشايخ في كيفية اعتباره من الثلث قال بعضهم بنأل من المقومين من أهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الشرب بلا أرض بكم يشترى هذا الشرب فيما بينهم فان قالوا يشترى بعائته درهم يعتبر وجهه من الثلث على هذا الوجه وأكثرهم على انه يضم إلى هذا الشرب شرب من الأرض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر بكم يشترى مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث واذا كان النهر بين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي نسيب واحد من الشركاء فالباقى يكون بين جميع الشركاء وبعتبر الغصب واردا على الكل وان قال للغاصب أنا غصبت نصيب فلان لا غير كذا ذكر المسئلة في الاصل كذا في المحيط • واذا أصفى أمير ناسان شرب رجل وأرضه واقطعها لرجل آخر لم يجوز يرد إلى صاحبها الأول وإلى ورثته وسألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن أمير ناسان اذا جعل لرجل شربا في هذا النهر الاعظم وذلك

الشرب لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كونه فزاد مثل ذلك وأقطعها إياه وجعل مفتحه في أرض يملكها الرجل أو في أرض لا يملكها قال ان كان ذلك يضر بالعامة لم يجوز ان كان لا يضرهم فهو جائز اذا كان ذلك في غير ملك أحد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار بالعامة ولو أن رجلا بنى حائطا من حجارة في القرية واتخذ عليه رحي يطلع بالماء لم يجوز له ذلك في القضاء ومن خاصه من الناس فله حده لان موضع القرية حق العامة بمنزلة الطريق العام ولو بنى رجل في الطريق العام كان لكل واحد أن يخصه في ذلك ويهدمه فأما بينه وبين الله تعالى فان كان هذا الحائط الذي بناه في القرية يضر بجري السفن أو الماء يضره وهو فيه آثم وان كان لا يضر بأحد فهو في سعة من الانتفاع بمنزلة الطريق العام اذا بنى فيه بناه فان كان يضر بالمسارعة فهو آثم في ذلك وان كان لا يضر بها فهو في سعة من ذلك ومن خاصه من مسلم أو ذمي قضى عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتبون وأما العبد فلا خصوصية له في ذلك والعبيد بمنزلة العبد تبع لخصوصية له في ذلك والمغلوب والمغنوه كذلك إلا أن يخصه عنه أبوه أو وصيه كذا في المبسوط • ولو جعل على النهر العام بغير إذن الامام قطرة أو على النهر الخاص بغير إذن الشركاء واستوفى في العمل ولم يزل الناس والدواب يتزرون عليه ثم انكسر أو وهى فطلب به انسان أو دابة ضمن وان مر به انسان متعمدا وهو يراه أو ساق دابة عليه متعمدا لا يضمن الذي اتخذ القطرة كذا في فتاوى قاضي خان • في المتن قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن نهر يجري في قرية نبتت لتلك القرية على ذلك النهر شربهم للشفة ولدوا بهم منه وعليه غرس أشجار لهم إلا انه ليس لهم حق في أصل النهر لو أراد أهل النهر تحويل النهر عن تلك القرية وفي ذلك خراب القرية قال لهم ذلك قال وسألت عن رجل له قنصة خاصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القنصة أن يصرف قنصته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر قال ليس له ذلك ولو باع صاحب القنصة القنصة كان صاحب الشجرة شفع جوار كذا في المحيط • هشام قال قلت لأبي يوسف رحمه الله تعالى في نهر بين قوم فاذنوا كلهم رجلا ليقبى الماء الا رجلا منهم لم يأذن له أوفى أصحاب النهر منى قال لا يسه ان يسقى حتى يأذنوا كلهم جميعا كذا في التتارخانية • واذا احتقر القوم بينهم نهر على أن يكون بينهم على مساحة أراضيهم وتكون نفقة بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر مما عليه غلطا رجع بذلك عليهم ولو وضعوا عليه أقل مما يصيبه رجعوا عليه بالفضل كذا في المبسوط • ولو اصطاح صاحب القنصة وصاحب الدار على أن يحول القنصة إلى ناحية أخرى فلا رجوع فيه ان كان الصلح على ابطال الأول كذا في القباية • نهر بين قوم اصطاحوا على أن يشعروا الكل واحد منهم شربا ومنهم غائب تقدم له ان ينقض قسمتهم حتى يستوفى حقه ان لم يكونوا أوفوه وان كانوا أوفوه فليس له ان ينقض لانه لا يفيد النقص وهذا بخلاف قسمة الدور والأرضين اذا كان واحد من الشركاء غائبا ولم يكن عن الغائب خصم اذا حضر ولم يرض به كان له أن ينقض قسمتهم وان كانوا أوفوه حقه نهر كبير ونهر صغير بينهما مسناة واحتج إلى اصلاحها فاصلاهما على أهل النهرين والتفقة عليهم انصفان ان كان كله حريم للنهرين ولا يستبر قلة الماء وكثرة كدارين رجلين حرفة أحدهما عليه أكثر فاحتج إلى النفقة عليه فهي عليهما انصفان كذا في الأخيرة • نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخرت فوهة النهر الصغير فأرادوا اصلاحها بالاجز والحصل فالاصلاح على صاحب النهر الصغير كذا في خزائن المفتين • وقف على مرمة نهر لسكة معينة وكان نصب في دربه ثم يسيل إلى سكة ثم يسيل منها إلى السكة العليا التي وقف الواقف عليها فاستمر النهر في السكة فأرادوا أن يرموه من غلة هذا الوقف فانه لا يرم انما يرم منها النهر الذي يجري في السكة الموقوفة عليها ولو كان الماء ينصب من النهر العظيم ويسيل إلى قضاء ليس عليه شاربة ولا شفة ثم يسيل من القضاء إلى السكة الموقوفة عليها يرم النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوفة عليها والفرق بينهما ان يقال ان في الوجه الأول النهر ينصب إلى السكتين اما اذا لم يكن بينهما سكة فان النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوفة عليها ينصب إلى السكة الموقوفة عليها وكذا اذا احتاج إلى الحفر لا يحفر من تلك القلة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان يحفر تخريب المسناة ولم يحفر جاز الحفر منها وبه يفتى كذا في الظهيرية • سئل أبو القاسم عن رجل له أرض وفي أرضه يجري ماء فكسوا النهر وألقوا التراب في أرضه هل له أخذهم بقرين أرضه من ذلك قال اذا قعدوا وباللقاء موضع الحريم فله أخذهم برفع ما جاوز الحريم كذا في التتارخانية • حائط



لرجل باع نصفه فأراد المشتري أن يتخذ لنفسه في النهر العام مقعاً كان له ذلك إذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامته وإن أضر بأن يتكسر النهر ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أوصى أن يتصدق بشربة على المساكين فهذا باطل لأن حاجة المساكين إلى الطعام دون الماء • وإنما يحتاج إلى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولا يدل للشرب حتى يصرف بدله إلى المساكين لأنه لا يحمل البيع والابارة فكان باطلاً ولو أوصى بأن يسقى مسكيناً بعينه في حياته فذلك جائز فيه باعتبار عينه كذا في المبسوط • وإذا أوصى بأن يسقى شربة من فلان فذلك باطل لأن ما لا يجوز تركه حال حياته لا يجوز تركه بعد وفاته وإن أوصى أن يسقى أرض فلان سنة كذا جاز من ثلثه لأنه لو أوصى بشربة مؤبد جاز فيجوز وقتاً وإذا مات من له الوصية بطلت الوصية لأن الشرب وإن كان عيناً حقيقة إلا أنه منفعة معني لأنه تابع للأرض كالمنافع والوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصي • وأما إذا أوصى به بالشرب مطلقاً ولم يوقت لذلك وقتاً ثم مات الموصي به بالشرب هل تبطل الوصية باختلافه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تبطل الوصية وبصر الشرب مبرراً للورثة الموصي له وهو الأصح وأن قال إن فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو أوصى بثلاث شرب به بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب أو الفقراء كان باطلاً لأن هذه وصية يبيع الشرب لأنه لا يمكن أن يحج ويعاون الرقاب بيمين الشرب وإنما يمكن بيمينه والوصية يبيع الشرب بلا أرض باطلة والوصية بالشرب للفقراء وصية بالتصدق عليهم والوصية بالتصدق بالشرب بلا أرض لا تجوز ولو أوصى بثلاث حق في النهر في كل شيء من ذلك جاز لأنه تصدق بثلاث رقبه النهر بخارز ويدخل الشرب فيه بما كمل وأوصى بالشرب مع الأرض كذا في محيط السرخسي • ولو زوجت امرأة على شرب بغير أرض فالتكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب مهر المثل كذا في الكافي • ولو أن امرأة اختلعت من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلاً ولا يكون له من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح وعليها أن ترده المهر الذي أخذت والصلح من الدعوى على الشرب باطل فإن كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فإن كان الصلح عليه من قصاص في نفس أو فساد دنياه فالصلح باطل وجاز العفو وعلى القاتل والقاتل الدية وإرش الجراحة كذا في المبسوط • نهر بين رجلين أراد أن يسوق الماء فيه هذا يوماً وهذا يوماً جاز ولو كان لكل نهر خاص فاصطفا على أن يسقى هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لا يجوز كذا في التتارخانية تأمل أعين الذخيرة • امرأة لها تسعة أجراء من الأرضين نهر السيل يجري هذه الأرضين فاستأجرت أقواماً ليعروها الجري على أن تعطيمهم ثلاثة أجراء من الأرضين فعمروها ذكر عن علي بن أحمد أنه قال أرجو أن تكون هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلاثة الاجرية قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا الجواب يوافق قولهم وأوفى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز فيه يفتي فعلي هذا لو كانت عينت الاجرية الثلاثة وقت الاستئجار جازاً جامعاً كذا في الذخيرة • رجل له مجرى ماء في دار رجل فحرق المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى بما لا حله لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فحرق السطح لم يكن لصاحب السطح أن يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه فإن كان النهر ملكاً لصاحب المجرى أخذ باصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لأن الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر بملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى قال أسألت أستاذاً الفتي على الأول لأن اصلاح الملك على صاحب الملك كذا في الفتاوى الكبرى • نهر في دار رجل يتأق الضرر بالين من مائه إلى دهليز الجار ثم يتأق من الدهليز إلى دار امرأة وفي ذلك ضرر فاحش إن لم يكن النهر ملكاً لرجل أعمال النهر يجري في داره والماء لاهل الشقة في كل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه أبي بكر ابن الاعسر وعن أبي القاسم أن اصلاحه على أصحاب المجرى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في الظهيرية • ولو كان لكل دار مالك على حدة قباع كل واحد داره من رجل آخر بمقوفاً لم يكن لمشتري الدار الأول أن يمنع المشتري الثاني عن سبل الماء على سطحه وكذا في الحائطين إذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الأول كذا في القباية • وفي فتاوى أهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل فلأن

قوله نهر بين رجلين أراد الخ هذا الفرع سيأتي في آخر هذا الباب قرياً بالصواب اسقاطه من هذا المحل اه

يعتبر

يعتبر بحصة المسيل في الثمن وإن كان له الجري دون الرقعة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الأصل ما يدل على أن للشرب حصة من الثمن فإنه قال إذا شهد أحد الشاهدين بشراء الأرض وحدها بألف درهم وشهد الآخر بشراء الأرض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لأن الذي شهد بشراء الأرض مع الشرب جعل بعض الثمن بمقابلته الشرب فثان بعض مشايخنا أن ما ذكر في فتاوى أهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لأن موضوع مسألة كتاب الشرب أن مالك الأرض والشرب واحد وإن الشرب يبيع مع الأرض وللشرب حصة من الثمن إذا بيع مع الأرض وموضوع هذه المسألة أن الشرب لغير مالك الرقعة فكان يبيع الشرب في حق صاحب الشرب بانفراده والشرب بانفراده لا حصة له من الثمن ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل أبطلت حتى في المسيل فإن كان له اجراء الماء دون الرقعة بطل حقه وإن كان له الرقعة لا يبطل حقه لأن الملك في الاعيان لا يقبل الابطال كذا في المحيط • في العيون نهر بين رجلين وأراد أن يسوق منه هذا يوماً وهذا يوماً جاز لأن ذلك ينفعهما ولا يضر غيرهما وإن كان لكل واحد نهر خاص واصطفا على أن يسقى هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يجز كاجارة السكنى لأن هذا يبيع والشرب لا يجوز كذا في الذخيرة • والله أعلم بالصواب

• (كتاب الاشربة) •

وفيه بيان

• (الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي تتخذ منها الاشربة وأسمائها وما هياتها وأحكامها) •  
أما تفسيرها فاسم الشراب يقع على ما حرم منه وأما اسماءها فثلاثة سبعة لا يتخذ من العنب الخمر والباق  
والطلاء والمنصف والنجع والجهورى والجيدى واثنتان لا تتخذ من الزبيب النقع والتبذ وثلاثة لا تتخذ من التمر السكر والفضج والنبذ وأما ما هياتها فالاشربة المتخذة من العنب (أحدها الخمر) وهو اسم للنبي من ماء العنب بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا غلا واشتد فهو خمر وإن لم يقذف بالزبد (والثاني الباذق) وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث أو النصف أو يطبخ أدنى طبخة بعد ما صار مسكراً وسكن عن الغليان (والثالث الطلاء) وهو اسم للثلث وهو ما إذا طبخ ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكراً (والرابع المنصف وهو ما إذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه) (والخامس البضج) وهو أن يصب الماء على الثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى بأبي يوسف لأن أبا يوسف رحمه الله تعالى كثيراً كان يستعمل هذا (والسادس الجهورى) وهو النبي من ماء العنب إذا صب عليه الماء وقد طبخ أدنى طبخة حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه (وأما ما يتخذ من الزبيب فنوعان) نضج وهو أن ينقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته إلى الماء ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد والثاني النبيذ وهو النبي من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخة وغلا واشتد (وأما ما يتخذ من التمر فثلاثة أنواع) أحدها السكر وهو النبي من ماء التمر إذا غلا واشتد وعليه أكثر أهل اللغة والثاني الفضج وهو النبي من ماء البسر المذبذ إذا غلا واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيذ وهو النبي من ماء التمر إذا طبخ أدنى طبخة وغلا واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي أنقع فيه التمر وخرجت حلاوته وغلا واشتد وقذف بالزبد (وأما هذه الاشربة فهي على خمسة أوجه) في وجه حلال بالاجماع وفي وجه حرام بالاجماع وفي وجه حرام عند عامة العلماء وفي وجه حلال عندنا خلافا لبعض الناس وفي وجه حلال عندنا خلافاً للمحمد وأما ما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلوا لم يشتد وأما ما هو حرام بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب (وأما الخمر فلها أحكام مستقلة) أحدها أنه يحرم شرب قنيتها وكثيرها ويحرم الاتقاع به التساوى وغيره والثاني أنه كفر بإحداً حرمها والثالث أنه يحرم تملكها ورثتها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع والرابع أنه قد بطل تقواه حتى لا يضمن مثله كذا في محيط السرخسي • واختلفوا في سقوط ما يشبه ما يشبه أو أصبح أنها مال لغيران الشح والفسنة فيها كذا في الكافي • والخامس هي نجاسة غليظة كالبول والدم والسادس يجب الحد بشربه أقلها وكثيرها

قوله الفضج بالاضاد والخالص المجتنب مشتق من الفضج وهو الكسر يقال انفضج سنام البعير أى انكسر من الحمل فكان البسر لم كان يكسر لاستخراج المامته حتى الماء المستخرج منه بعد الفضج فضيضاً كذا قاله شمس الأئمة السرخسي في محيطه اه



ويباح تحليلها كذا في محيط السرخسي • ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها لان الطبخ اثره في ازالة صفه الاسكاروب بعد ما صار خرا الا يؤثر فيها ثم قيل لا يحد فيه ما لم يسكر لان الحد بالقليل مخصوص بالنبي وهذا مطبوخ وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى يتحدث من الشرب منه قليلا كان أو كثيرا كذا في الكافي • وانما اذا صار خرا خلا ودخل فيها بعض الخوضه ولكن فيها بعض المرارة لا تكون خلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى تذهب المرارة وعندهما بقليل الخوضه يجعل هذا اذا تحلل بنفسه أما اذا خلطه بعلاج بالمخ أو بغيره يجعل عندنا الكل في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي لوصف الخلل في الخمر يؤكل سواء كانت الغلبة للخمر أو للتسل بعد ما صار حامضا وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك أما اذا كانت الغلبة للقل ذكر في مجموع التوازل لا يجعل من ساعته ما لم يضر زمان علم انه صار خلا كذا في الخلاصة • قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي ان يذهب أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت رائحتها بما ألقى فيها لانها لم تصر خلا والخمر لم تصر خلا لا يجوز الانتفاع بها ولا تمتشط المرأة بها وهو عادة بعض النساء قيل انها تزيد في ريق الشعر ولا يداوى بها جراحا في بدنه أو بدنها ولا يحتقن بها ولا يقار في الاحليل كذا في المحيط • ويكره ان يسيل الطين بالخمر وان يسقى الدواب به قال بعض المشايخ لو نقل الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا فيمن أراد تحليل الخمر في أن يجعل الخمر الى الخمر ويصبه فيها ما لو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لا بأس به في الوجهين جميعا لان حمل الخمر انما يكره اذا كان الخمر لا لاجل الشرب وأما اذا لم يكن لاجل الشرب لا بأس به الا يرى انه اذا خلطها بالنقل من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والعصير هو الاول كذا في الذخيرة • ولا يبقى الصبي والذئبي والانه على من سقاها ما هكذا في الغبائية • ويكره الاكحال بالخمر وان جعل في السعوط هكذا في فتاوى قاضي خان • واذا جفن الدقيق بالخمر وخبره لا يؤكل ولو أكل لا يحد وكذلك لو وقعت الخلطة في الخمر لا تؤكل قبل الفصل فان غسلت وطلعت أو لم تطلن ولم توجد رائحة الخمر ولا طعمها فلا بأس باكله قبل هذا اذا لم تنتفخ الخلطة أما اذا انتفخت فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تطهر أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة وتؤكل وعلى هذا اذا طبخ اللحم في الخمر فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يحل أكله أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يغلى ثلاث مرات بماء طاهر ويبرد في كل مرة كذا في المحيط • واذا طرح الخمر في مرق بمخلة الخلل وطبخ لا يؤكل لان هذا مرق نجس ولو حسامنه لا يحد ما لم يسكر واذا طرح الخمر في سمك أو ملح أو خسل وربي حتى صار حامضا فلا بأس به ذكرنا في الاصل مطلقه من غير تفصيل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يفصل الجواب فيه انفسه لا وكان يقول ان كان السمك أو الملح مغلوبا بالخمر يطهر اذا صار حامضا ويحلى أكله وان كان السمك أو الملح غالبا لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا في الذخيرة • واذا وقعت فارة في حب الخمر فحامت ورميت الفارة ثم صارت الخمر خلا كل طاهر وان نقصت الفارة فيها كان الخلل نجسا لان ما فيه من اجزاء الفارة لم يصير خلا كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يحل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي • وفي فتاوى ماوراء النهر رقعة من الخمر وقعت في جرة فيها ماء ثم صب ذلك الماء في حب الخلل قال أبو نصر الدبوسي يفسد الخلل وقال غيره لا يفسد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة • وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا به بل لجواره الخمر فاذا تحلل الخمر بوقوعه في الخلل زالت الجواره يعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر ثم في خل يطهر وكذا الرغيف اذا خبز ثم وقع في خل والثوب اذا وقع في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وخبر فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصير خلا بالخمر فلا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان • ولو سقى شاة خرا لا يكره لحما ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها لم تختلط بلحمها وان استحال الخمر لما يجوز كالأول استحالة خلا الا اذا سقاها خرا كثيرا بحيث تؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه يكره أكل لحمها كالأول اعتادت أكل الحلة كذا في محيط السرخسي • ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بحال توجد رائحة الخمر من افني الشاة نجس عشرة أيام وفي البقرة عشرين وفي البعير ثلاثين وفي الدجاجة يوما كذا في المحيط • ويكره شرب دردي الخمر والانتفاع به

قوله أو دبره أو بالتحريك  
قوله الدابة كذا في القاموس  
اه مصححه

ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بأن يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في المبسوط • رجل خاف على نفسه من العطش يسبح له ان يشرب الخمر بقدر ما يدفع به العطش عندنا ان كانت الخمر ترذ ذلك العطش كما يسبح المعضن تناول الميتة والخنزير وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يحد ما زيل به الا الخمر يسبح له شربها كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الفتاوى المضطرب لو شرب قدر ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر عباح ولو قدر ما يرويه وزيادته لم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز للكردي • (واما ما هو حرام عند عامة العلماء) فهو الباذق والنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طبخ والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال أصحاب الظواهر بأنه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحد شاربها ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي • ونجاسة النصف والباذن غليظة أم خفيفة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كل ما هو حرام شره اذا أصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة قالوا وهكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وحكي عن الفضل رحمه الله تعالى انه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب ان يكون نجاسة نجاسة خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والنصف والسكر ونقيع الزبيب ويضمن متلفها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما والفتوى على قوله في البيع أما في الضمان ان كان المتلف قصد الحسبة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قوله ما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله أيضا كذا في الظهيرية • (واما ما هو حلال عند عامة العلماء) فهو الطلا وهو الثلث ونبيذ التمر والزبيب فهو حلال شره ما دون السكر لاستمرار الطعام والتداوى وللتقوى على طاعة الله تعالى لا للتلهي والمسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وفي رواية عنه ان قليلا وكثيره حرام ولكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي • والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والتين لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا ويقصدون السكر واللهم وشربها كذا في التبيين • والعصير اذا شمس حتى ذهب ثلثه يحل شره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الفتاوى الكبرى • وفي التوازل سألت أبا سليمان عن ثلاث صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثه وينقى ثلثه وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية • (واما النخع) فاختلغوا في تفسيره قال الحاكم أبو محمد الكشي رحمه الله تعالى هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثه وينقى ثلثه فيكون الداه من العصير أقل من الثلثين يحل شره ما دام حلوا واذا غلا واشتد وتذف بالزبد يحرم قليلا وكثيره وقال بعضهم النخع هو الحبيدي وهو أن يصب الماء على الثلث ويتولد حتى يشتد ويقال له أبو يوسى لكثرة ما استعمله أبو يوسف رحمه الله تعالى وهل يشترط لباحة هذا ان يطبخ أدنى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدّة اختلغوا فيه على نحو ما اختلغوا في الثلث فان غلا واشتد حل شره ما لم يسكر منه فان سكر منه يحد (واما الجهوري) فهو التي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة ما دام حلوا حل شره عند الكل واذا غلا واشتد وتذف بالزبد فهو والباذن سواء في الحكم فان صب الماء على عصارة بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الظهيرية • والله أعلم

(الباب الثاني في المتفرقات)

اذا شرب تسعة أقداح من نبيذ التمر فأجر العاشر فسكر لم يحد لان السكر يضاف الى ما هو أقرب اليه كذا في السراجية • ولو خلط عصير العنب بعصير التمر أو بنقيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثه وكذا اذا صب في المطبوخ قدح من عصير العنب أو عصير الرطب أو نبيذ التمر أو نقيع الزبيب وهو في ثلثه قبل أن يطبخ لم يحل فان طبخ قبل ان يستند ان كان المسبوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب ثلثه بالتلح وان كان

قوله الجدي منسوب الى  
رجل اسمه جدي استخرجه  
واخذته وقوله الجمهوري  
منسوب الى جمهور الناس  
أي جلهم كأنه شراب جل  
الناس كذا في المحيط  
اه مصححه

قوله لان السكر يضاف الى  
حتى لو أوجره تسعة أقداح  
فلم يسكر فشرط القدر  
العاشر فسكر منه يحد كذا  
في محيط السرخسي نقله  
اه مصححه



المصوب من سائر الانبذة يكتفى أصل الطبخ للعل ولو ألقى في المطبوخ غيب أو غير أوزيب ثم اشتد روى المولى  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كان الملقى قليلا لا يتخذ منه نبيذ فهو غير معتبر لأبأس بشره وإن كان كثيرا يتخذ  
النبيذ من مثله ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل كذا في الغائبية • ولو طبخ الغيب كما هو ثم بعصر يكتفى بأدنى طبخة  
كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو يوسف أنه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الأصح  
لأن العصور فيه قائم فيستوى اعتبار الطبخ بعد العصر وقبله كذا في الكافي • ولو ألقى الغيب في نبيذ التمر أو في  
نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه كذا في عصر الغيب كذا في التواريخ في الفصل الثاني في بيان ما يتخذ  
من التمر والزبيب • فإن جمع في الطبخ بين الغيب والتمر أو بين الزبيب والتمر لم يحل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه بمنزلة  
ما لو خلط عصر الغيب بنقيع الزبيب والتمر كذا في المبسوط • وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن  
النبيذ المطبوخ إن لم يفسد بالبقاء عشرة أيام فصاعدا فهو حرام وإن كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب  
• التمر المطبوخ عرس فيه الغيب والغيب غير مطبوخ فيقبلان جميعا قال بكره ولا يحد شاربه حتى يسكر إذا كان  
التمر المطبوخ غالبا وإن كان الغيب غالبا يحد كالوخلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ عصر حتى  
ذهب ثلثه وترك حتى يرد ثم أعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فإن أعاد الطبخ قبل أن يغلي ويتغير عن حال العصر  
فلا بأس به لأن الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدّة فإن أعاد الطبخ بعد أن غلا وتغير فلا خيرة له لأن  
الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يتقع • وإذا طبخ عشرة أرطال عصر حتى ذهب منه رطل ثم أهرق منه  
ثلاثة أرطال ثم أراد طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى منه رطلان وتسع أرطال لأن الرطل الذي ذهب  
بالطبخ دخل في نسيئة لأنه دخل في أجزاء الباقي ولم يرفع منه الباقي بعد الغليان إن كان نسيئة أرطال صورة فهو  
عشرة أرطال معنى فاقسم الرطل العاشر على تسعة أرطال فصاعدا مع كل رطل من التسعة الباقية تسع أرطال  
العاشر لأن العاشر فيه فإذا أهرق ثلاثة أرطال فقد فات ثلاثة أرطال وثلاثة أضعاف رطل وبقي ستة أرطال  
وسبعة أضعاف رطل فيطبخ حتى يبقى رطلان وتسع أرطال فإن كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهرق رطلين فإنه  
يطبخ حتى يبقى منه رطلان ونصف • ولو ذهب بالغليان خمسة أرطال ثم أهرق منه رطلا يطبخ الباقي حتى يبقى  
منه رطلان وثلاثة أرطال • كذا في محيط السرخسي • ولو صب رجل في قدر عشرة دواقر عصر وعشرين  
دورقان ماء فإن كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصر فإنه يطبخ حتى يذهب ثمانية أضعافه ويبقى التسع لأنه  
إذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه أن يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه وإن كان الماء لا يذهب  
بالطبخ قبل العصر فإنه يطبخ حتى يذهب ثلثاه وإن كان العصر مع الماء يذهب منه فإنه يطبخ حتى يذهب ثلثاه  
لأنه ذهب بالهياض ثلثا العصر وثلثا الماء • والباقي ثلث العصر وثلث الماء فهو وما لو صب الماء في العصر بعد  
ما طبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط • وأما الاشربة المتخذة من الشعير والذرة أو التفاح  
أو العسل إذا اشتد وهو مطبوخ أو غير مطبوخ فإنه يجوز شربه ما دون السكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حرام شربه قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الخلاصة • فإن سكر  
من هذه الاشربة فالسكر والقندح المسكر حرام بالإجماع واختلفوا في وجوب الحد إذا سكر قال الفقيه أبو  
جعفر رحمه الله تعالى لا يحد فيما ليس من أصل الخمر وهو التمر والغيب كما لا يحد من البج وابن الرمال وهكذا  
ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى  
قاضى خان • فإن شرب رجل ماء فيه خمر فإن كان الماء غالبا بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحها ولا لونها  
لم يحد فأما إذا كان الخمر غالبا حتى كان يوجد فيه طعمها وريحها وألونها حددته ولو لم يجد فيه ريحها وألونها  
طعمها حددته ولو لم يحد فاه خمر ثم يحججه ولم يدخل جوفه منها شيئا فلا حد عليه كذا في المبسوط • ابن سماعة عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أترد في الخمر خيرا فأكل كل الخمر كان الطعم يوجد فيه وتبين اللون حددته  
وإن كان الخمر يبيض لا يرى لونها فأنى أحده إذا كان الطعم يوجد في البقال إذا عجن الدواء بالخمر تعتبر الغلبة  
يعنى في حق الحد وإذا ادعى الإكراه لم يصدق الإيمنة والإكراه معتبر كذا في المحيط • والله أعلم

النبيذ والمثلث وغيره عند ما تنفذ تصرفاته كالطلاق والعنق والاقراء بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة  
والابن الصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة إذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ  
المشايع وعن أبي بكر بن الحيدان قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع الهزل ولا تبطل الشروط  
الفاصلة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعنق والاقراء بالدين والعين والهبة والصدقة  
وتزويج الصغيرة والصغير أماردته فلا تصح عندنا استحسانا وتصح قياسا لأن الكفر واجب النفي والانعدام  
لا واجب التحقق ولهذا يجري على لسانه ككفر خطأ لا يكفر هذا إذا كان السكران الشرب المتخذ من  
أصل الخمر نحو التمر والغيب والزبيب • وأما السكر من المتخذ من العسل والتمر والحبوب فاختلف المشايخ  
فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد فمن قال يجب الحد بالسكر من هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته ليكون  
زجر له ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله  
تعالى يقول لا تنفذ تصرفاته لأن نقاذ التصرف كان للزجر فإذا لم يجب الحد عند هذه الاشربة لا تنفذ تصرفاته  
وإن زال عقله بالبيع أو بابت الرمال لا تنفذ تصرفاته وكذا لو شرب شرابا لم يوافق فيه ذهب عقله فطلق قال  
محمد رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه افتوى هذا كله في السكران إذا شرب طائفا أو شرب مكرها  
فطلق اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كالا يجب عليه الحد وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع والصحيح  
هو الأول كذا في فتاوى قاضى خان • الوكيل بالطلاق إذا سكر وطلق قال شاذ لا يقع والصحيح أنه يقع كذا  
في الظاهرية • السكر من البج ولبن الرمكة حرام بالإجماع كذا في جواهر الاخلاط • وإن خلط الخمر  
بالنبيذ وشربه رجل ولم يسكر فإن كانت الخمر هي الغالبة حددته وإن كان النبيذ هو الغالب لم يحد كذا  
في المبسوط • وإذا طبخ عصر حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه علقا فإن كان ذلك قبل أن يتغير عن حاله فلا بأس به  
وإن صنعه بعد ما غلا وتغير عن حاله العصر فلا خيرة له لأنه لما غلا واشتد صار محرما والعليق المتخذ من المحرم  
لا يكون حلالا كالمتخذ من الخمر فأما قبل أن يشتد فهو حلال الشرب فأما صنع العليق من عصر فحلال كذا  
في المبسوط • القدر التي يطبخ فيها العصر قدر قاعدها مطبوخة غير مقعرة وجدادها المحيط بهم مستدير  
في ارتفاعه على الاستقامة وانفعاها مقبوم وثلاثة أقسام متساوية فحلا وتطبخ إلى أن يذهب ثلثاه ويرجع  
الباقي في القدر إلى العلامة السفلى وينبغي أن يطبخ طبخا موصولا غير منقطع فإن انقطع الطبخ قبل الذهاب  
ثنى العصر والواحد على وجهين إن أعيد قبل تغير المطبوخ وحدوث المرارة أو غيرها فإن كان حلالا لأنه بمنزلة  
الطبخ الموصول وإن أعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدوث المرارة أو غيرها كان حراما لأنه تعذر أن يجعل  
بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظاهرية • وأما الوساق وهو ما يخرج من القول الباقية بعد العصر بالماء  
إذا غلا واشتد وقذف باليد ما حكمه اختلفوا فيه قبل أن يتغير الخمر وقيل أنه بمنزلة نقيع الزبيب كذا في محيط  
السرخسي • شايبة من خمر صب في قدر عظيم مثل القرات أو أصغر منه ورجل أسفل منه يتوسأ بذلك الماء  
أو يشرب منه إن كان لا يوجد في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضؤ وإن كان يوجد شيء من  
ذلك لا يباح كذا في فتاوى قاضى خان • سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن حبات غيب وقعت  
في نبيذ فاتتعت قال إن كانت الحبات وحدها لو أنبذت غلت فإذا وقعت في نبيذ فغلت فغلت فغلت لا يشرب  
النبيذ وإن كانت وحدها لا تغلى فلا بأس بشربه كذا في محيط السرخسي • ولو صب الخمر في قدر من  
الماء أو في ماء راكدي خاص بعضه إلى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لأنه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فينجس  
فإن شربه إن كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها لا يحد وإن كان يوجد شيء من ذلك يحد كذا  
في فتاوى قاضى خان • ذكر الحام في المتن في خمر وقعت في دن الحسل قال لا خيرة له وذكر الحام بعد  
هذا في المتن في الخمر إذا جعل في المزى والمرى • والغالب فلا بأس بأكله قال وكذلك لو صب رطل من  
خمر في دن من خل فلا بأس بأكله فقد اعتبر الغالب في هاتين المسألتين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى في الخمر إذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال قال الخمر تفسد كذا في المحيط  
• وإذا صب الخمر في ظرف يتنجس الظرف وإن خرجت الخمر من الظرف يفسد الظرف فلا يقطهر إن كان عتيقا  
وإن كان ظرفا جديدا صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يفسد ثلاثا ويجحف في كل



مرة فيظهر وقال محمد رحمه الله تعالى لا يظهر أبدا وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان لم ينفذ في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد أخرى فنادى الماء يخرج منه متغير اللون لا يظهر وإذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بظهوره وعليه الفتوى وان لم يغسل الطرف وبقي الخرفه حتى صار خلا لا يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الطرف وحكي عن الحاكم أبي نصر المهروري أنه قال ما يوازي الأنا من الخلل يظهر أما على الحب الذي انتقص منه الخرفه قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيغسل أعلاه بالخل حتى يظهر الكل وان لم يفعل كذلك حتى صب الصبر فيه وملا به يتجسس الصبر ولا يحل شربه لانه صبر خالطه خروحي عن النقيه أبي جعفر أنه قال اذا صار ما فيه من الخرفه لا يظهر الطرف كله ولا يحتاج الى هذا التكلف وبه أخذ النقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختاره الصدوق والشهد وعليه الفتوى ولا بأس ببيع الصبر عن يتخذ خرا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا يكره وقبل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انما لا يكره اذا باعه من ذمي بمن لا يشتره المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتره بذلك الثمن يكره اذا باعه عن يتخذ خرا وهو كالمال الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خرا لا بأس به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخرفه يكره وغرامة الكرم على هذا اذا كان بغرس الكرم بنية تحصيل الخرفه وان كان لتحصيل العنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع الصبر عن يتخذ خرا كذا في فتاوى قاضي خان والله أعلم

(كتاب الصيد)

وفيه سبعة أبواب

(الباب الاول في تميزه وركنه وحكمه)

اما تميزه فالصيد هو الحيوان المتوحش الممنوع عن الأذى ما كولا كان أو غير ما كولا كذا في فتاوى قاضي خان • واما ركنه فصدور فعل الاصطياد من أهل في عمله بشرطه • واما حكمه فنبوت الملك عند الاتخاذ حقيقة أو تقديرًا أعني بالتقدير ما اذا أخرجه عن حيز الامتناع واما محل اكل الصيد فانه يشتر خمسة عشر شرطًا خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذكاة وأن يوجد منه الأرسال وأن لا يشارك في الأرسال من لا يحل صيده وأن لا يترك التسمية عامداً وأن لا يشتر بين الأرسال والاخذ بعمل آخر وخمسة في الكلب أن يكون معلما وأن يذهب على سنان الأرسال وأن لا يشارك في الاخذ بالايحل صيده وأن يقتله جرسا وأن لا يأكل منه وخمسة في الصيد أن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون من دواب الماء الا السمك وأن يمنع نفسه بجناحه أو بوقائه وأن لا يكون متقويا بانه أو بمغلبه وأن يموت بهذا قبل أن يصل الى ذبحه كذا في النهاية • والله أعلم

(الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به)

الصيد يملك بالاخذ والاخذ نوعان حقيق وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد قصد به الاصطياد أو لم يقصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب الشبكة الاصطياد أو لم يقصد لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد حتى لو نصبها للجفاف فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير أخذها بالشبكة والاخذ الحكمي يكون أيضا باستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد اذا قصد به الاصطياد حتى ان من نصب فساططا وتعلق به صيدان قصد بنصب الفساطط الصيد ملكه وان لم يقصد به الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية • نصب شبكة فتعقل بها صيد يملكه انسان وأخذه قبل أن يتخلص ويظهر فهو للأول لان سبب الملك انقضى في حق الأول لانه موضوع ولم ينتقض السبب بعد حتى لو أخذه الثاني بعد ما تحلص وطار فهو للثاني لانه انتقض السبب قبل أخذه الثاني كذا في الكبرى • ولو كان صاحب الشبكة أخذه ثم انقضى منه ثم أخذه آخر فهو للأول لانه ملكه بالاخذ وانقضى بجزالة الباني العبد وشرد البعير وذلك لا يوجب زوال ملكه كذا في محيط السرخسي • ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى رجل هبما موضع يخرج منه الماء الى أرض له لصيد السمك في أرضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى أرضه بسمك كثير ثم ذهب الماء وبقي السمك في أرضه أولم يذهب الماء الا أنه قل حتى صار السمك ينحدر

لا قوله وان لا يكون متقويا بانه أو بمغلبه كذا رأيته في الخلاصة وقاضي زاده على الهداية ونقله في رد المحتار ولا يخفى أن هذه الشروط في حل اكل الصيد بشرطيه قوله السابق وأما محل اكل للصيد فانه ثبت الخ فلا ينافي جواز اصطياد ماله ناب وختاب لمنفعة الجاد والشعر والریش مثلا وأما في حاشية الدر المختار للصيد الطعطاوي من قوله وأن يكون متقويا بآنيابه ومخالبه فالظاهر أنه تحريف واعتراض عليه بقوله وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد لان الصيد قد يكون لهو غزال ولا ناب له ولا مخالبه • مبق على هذا التعريف فليقتل اه

صيد فلا يسيل لاحد على هذا السمك وهو لزب الأرض ومن أخذ منه شيئا ضمنه ولو كان الماء كثيرا لا يقدر على السمك الذي فيه الا بصد فن اصطاد منه شيئا فهو له كذا في الذخيرة • ولو ألقى الشبكة في الماء وطرح غيره فيه الشخص فوقع سمكة في الشبكة وتعلقت بالشخص فان كانت في الملبوط الضيقة من الشبكة فهي لصاحب الشبكة كذا في الغياثية • الشخص اذا رمى به الرجل في الماء فتعلقت به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع يقدر على أخذها فاضطربت فوقع في الماء ملكها وان انقطع الحبل قبل أن يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة • رجل حفر في أرضه حفرة ووقع فيها صيد فجاء رجل وأخذه فان الصيد يكون للأخذ وان كان صاحب الأرض اتخذ تلك الحفرة لاجل الصيد فهو أحق بالصيد كذا في فتاوى قاضي خان • ولو أن صيدا باض في أرض رجل أو تكس فيها وجاء آخر وأخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الأرض بعيدا عن الصيد بحيث لا يقدر على أخذه لومتيده اما اذا كان قريبا بحيث لو مديده أخذه فهو لصاحب الأرض كذا في الظهيرية • واذا حفر بئر ولم يقصده الاصطياد فوقع الصيد فيها لاجل آخر وأخذه ان دنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مديده يقدر على أخذه فهو لصاحب البئر كذا في المحيط • وذكر في العيون اذا دخل الصيد دار انسان وأغلق صاحب الدار الباب عليه وصار بحيث يقدر على أخذه من غير صيد فان أغلق الباب لاجل الصيد ملكه وان أغلقه لغير آخر لا يملكه حتى لو أخذ آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للأخذ قال مشايخنا وليس معنى قوله يقدر على أخذه من غير صيدانه لا يحتاج في أخذه الى المعالجة وانما معناه انه يمكن أخذه بتقليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوق وقع فيها صيد فاضطرب وقطعه وانقلت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد للأخذ ولو جاء صاحب الحباله ليأخذه فلما دنا منه بحيث يقدر على أخذه ان شاء اضطرب حتى انقلت فأخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد الكلب والباري على هذا التفصيل • والحباله خيط مستدير يتعقل به رأس الصيد أو رجله كذا في الظهيرية • ومن أخذ بآبار أو شبهه في مصر أو سواد في رجله سيرا وجلاجل ويعرف أنه أعلى فعليه أن يعرف ليرده على صاحبه وكذلك ان أخذ ظبيا وفي عنقه قلادة وكذلك لو أخذ حمامة في مصر يعرف أن مثلها لا يكون وحشيا فعليه أن يعرفها لانها بمنزلة اللقطة وبهذا تبين ان من اتخذ برج حمام فاوكرت فيها حمام الناس فحياها أخذ من فراخها لا يحل له لان الفرخ يملك بملك الأصل فهو بمنزلة اللقطة في يده الا أنه ان كان فقيرا يحل ان يتناول لحاجته وان كان غنيا ينبغي له ان يصدق بها على فقير ثم يشتري منه شيء فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى وكان مولعا بأكل الحمام كذا في المبسوط • ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل رمى صيدا فصرعه فغشي عليه ساعة من غير جرح ثم ذهب عنه الغشي فمضى أو كان طائرا فطار فرماه رجل آخر فصرعه وأخذه فهو للأخذ وان كان أخذه الاول في غشيته تلك وأخذه الآخر وهو على تلك الحالة قبل استقلاله وتحماله فهو للأول منه ما وانه ظاهر والاستقلال الارتفاع رجل رمى صيدا فخرجه جراحة لا يستطيع معها النهوض أي القيام فلبث كذلك ما شاء الله ثم برئ وتماثل ثم رماه آخر وأخذه فالصيد للأول كذا في الظهيرية • واذا رمى سهمان صيدا فاصابه وأخذته حتى لا يستطيع برأحه عن مكانه ثم رماه آخر فأصابه ومات لا يحل اكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية أو لم يعلم من أية الرمية مات أما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة في حق الحل لوقت الرمي كذا في خزانة المفتين • ومن رمى صيدا فأصابه ولم يقتله ولم يخرج منه حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني ويؤكل وان كان الاول انقضى فرماه الآخر فقتله فهو للأول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال بضمومه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اما اذا كان الرمي الاول بحال لا بضمومه الصيد بان بقي فيه من الحياة بقدر ما يبيح في الذبوح كالوأن رأسه يحل وان كان الرمي الاول بحال لا بضمومه الصيد غير انه بقي فيه من الحياة أكثر ما يكون في الذبوح بأن كان يعيش يوما أو دونه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا القدر من الحياة عنده وعند محمد رحمه الله تعالى يحرم لان لهذا القدر من الحياة عبرة عنده فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء فلا يحل ضمن الثاني للأول فبنته غير مانقصة جراحته وهذا اذا علم أن القتل حصل بالثاني بأن كان الرمي الاول بحال يجوز وأن



يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافا الى الثاني وان علم ان الموت حصل من  
البحر حتى أول يد رخص الثاني ما قصته برأحه لانه جرح حيوانا مملوكا كالغدير وقد قصه فتمن ما قصه ثم يضمن  
نصف قيمته بجرح البحر حتى حصول الموت بالبحر حتى فكتان متلفا منه وهو مملوك غير فيضمن نصف قيمته  
بجرح البحر حتى لان الاول لم يكن يصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمنه ثانيا ثم يضمن نصف قيمته لانه  
بالرأى الاول صار بحال يحمل بذك الاختيار لو لم يكن الرأى الثاني فهو بالرأى الثاني أفيد عليه نصف اللحم  
فيضمنه ولا يضمن النصف الآخر لانه قد ضمنه مرة فدخل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي • وان رماه  
الثاني قبل أن يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئا وان كان الصيد بعدما أصابه سهم  
الاول بخصام وبطير فرماه الثاني وقتله به يكون للثاني ويحمل أكله كذا في فتاوى قاضي خان • وان رمى  
رجلان صيدا فأصابه سهم أحدهما قبل صاحبه وانفخه وأخرجه من أن يكون صيدا ثم أصابه سهم الآخر  
فهو للذي أصابه سهمه أولا وان رمياه معا ولو أصابه سهمان معا فهو له ما والعبرة في حق الملك بحالة الاصابة  
لا بحالة الرأى وفي حق الحل تعتبر حالة الرأى كذا في الظهيرية • وان أصابه سهم الاول فوقه ثم أصابه سهم  
الثاني فقتله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤكل والصيد للاول كذا في التارخانية • ولوروى سهم ما الى  
صيد ورعى رجل آخر فأصاب السهم الثاني السهم الاول وأضاء حتى أصاب الصيد وقتله جرحا ان كان السهم  
الاول بحال يعلم انه لا يبلغ الصيد دون الثاني فالصيد للثاني لانه لا يخذل حتى لو كان الثاني مجوسيا أو محرما  
لا يحمل وان كان السهم الاول بحال يبلغ الصيد دون سهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في الاخذ وهو كاف  
بنفسه فان كان الثاني محرما أو مجوسيا لا يحمل استحصانا كذا في الكافي • وذكر في المتن عن محمد رحمه  
الله تعالى لو دخل ثلثي دار رجل أو حائطه أو دخل حمار وحش دار رجل أو حائطه فان كان يؤخذ بغير صيد  
فهو لرب الدار وكذلك الحظيرة للسك وهذا الجواب يخالف جواب الامل وفي الاصل لو أرسل كلبه على صيد  
فاتبه الكلب حتى أدخله في أرض رجل أو داره وكان لصاحب الكلب وكذلك لو اشتد على صيد حتى  
أخرجه وأدخله دار انسان فهو له لانه أخرجه واضطره فقد أخذه بيده كذا في الذخيرة • وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفق على انه على أصل الاباحة فهو للصيد سواء  
اصطاده من الهواء أو من الشجر وان اختلفا فقال رب الدار اصطدت قبلك وأنكر الصائد ذلك فان كان أخذه  
من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار وان اختلفا في أخذه من الهواء  
أو الجدار فالقول قول صاحب الدار كذا في الظهيرية • قال في الاصل ومن اصطاد سمكة من نهج رجل رجل  
لا يقدر على أخذ صيده فهو للذي أخذه وكذلك ان كانت أجرة لا يقدر على أخذ صيدها الا بالاصطياد فصاحب  
الأجرة ما صار محررا لما حصل فيه من السمك وانما المحرز الاخذ فان كان صاحب الأجرة احتال لذلك حتى  
أخرج الماء وبقى السمك فهو لصاحب الأجرة وذكر خمس الأجرة الخلواني رحمه الله تعالى ان من مشايخنا من  
قال ان أخرج الماء وليس قصده السمك فهو للاخذ وان نصب عنه الماء فان كان قصده أخذ السمك ينظر  
ان لم يمكن أخذه الا بصيده فهو للاخذ وان أمكن أخذه من غير صيده فهو لصاحب الأجرة كذا في المحيط •  
وفي المتن داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى نحل اتخذت كوارات في أرض رجل فخرج منها  
عسل كثير كان ذلك لصاحب الأرض ولا يميل لاحد على أخذه قال ولا يشبه هذا الصيد ويضيق وأشار الى  
معنى الفرق فقال انه يجي ويذهب والبيض يصير طائرا وبغير وانما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو أخذ  
النحل أحد كانت له وأما العسل فلم يكن صيدا ولا يصير صيدا وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا  
وضع رجل كوارات النحل فحصلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة • وفي المتن لاحد الرجلين  
حماة ذكر ولا تخرأني فالقراخ لصاحب الانثى كذا في التارخانية • والله أعلم

• (الباب الثالث في شرائط الاصطياد) •

ينبغي أن يكون الصياد من أهل الذكاة وذلك بأن يعقل الذبح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون  
اذا كانا لا يعقلان الذبح والتسمية وأن يكون له ملة التوحيد دعوى واعتقادا كالسلم أو دعوى الاعتقاد

كالسنة

كالكتاب كذا في الظهيرية • ويشترط مع ذلك أن لا يكون محرما وأن لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل صيد  
الحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الاخر من المسلم والكتابي كذا في المحيط • ويشترط  
في الرأى التسمية عند الرأى وفي ارسال الكلب والبازي وما أشبه ذلك يشترط التسمية وقت ارسال ولا يشترط  
تعيين الصيد في الارسال عندنا حتى لو أرسل كلبا أو بازيا على صيد فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو أخذ عددا  
من الصيد يحمل الكل تلك التسمية مادام في وجه الارسال ولو ترك التسمية عند الرأى أو عند ارسال الكلب  
عامد الا يحل أكله وان ترك تسمية كل شيء كذا في فتاوى قاضي خان • ولا يؤكل صيد المجوسي  
والوثني والمرئد لان هؤلاء ليسوا من أهل الذكاة اختيارا فكذا اضطرارا كذا في الكافي • ولو أرسل  
النصراني أو رعى وصي المسيحي لم يؤكل والارسال شرط في الكلب والبازي حتى ان الكلب الملعن اذا انفلت  
من صاحبه وأخذ صيدا وقتله لا يؤكل فان صاحبه صاحب الكلب صحيحة بعد ما انفلت وصي فان لم يضر  
بصاحبه بأن لم يزد طلبا وحرم على الاخذ فأخذ الصيد لا يؤكل أما اذا انزجر بصاحبه أكل استحصانا كذا  
في الظهيرية • واذا أرسل المسلم كلبه فزجره بمجوس فزجره فزجره فلا بأس بصيده والمراد بالبازي الاغراء  
باصباح عليه وبالاغراء اظها وطلب الزيادة ولو أرسله بمجوس فزجره مسلم فزجره لم يؤكل وكل من لا تجوز  
ذكاته كالمرئد والمهرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسي كذا في خزائن المفتين • وقد ذكر  
شمس الاغة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد في مسألة المسلم اذا أرسل كلبه فزجره بمجوس انه  
انما يؤكل الصيد اذا زجره المجوسي في ذهابه فأما اذا وقف الكلب عن سن الارسال ثم زجره المجوسي بعد ذلك  
وانزجره فزجره لا يؤكل كذا في المحيط • وهو المأخوذ به كذا في جواهر الاخلاطي • وان لم ير له  
أحد ولكنه اتبع الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال وزجره مسلم فزجره فأخذ يحمل والقياس  
أن لا يحمل كذا في الكافي • وان لم يضر لم يحمل كذا في التارخانية • ولو أرسل كلبا وترك التسمية  
عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمى وزجره فأخذ الصيد وقتله لم يؤكل انزجره فزجره أو لم يضر كذا  
في التارخانية • من شرائط الاصطياد أن لا يشار كذا في الارسال والرأى من لا تحمل ذبيحته كالوثني والمجوسي  
وتارك التسمية عدا وكذا يشترط أن لا يشتغل بعمل آخر بعد الرأى والارسال بل يتبع اثر الصيد والكلب  
عن المرسى ثم وجده بعد وقت وقد قله فهذا على وجهين اما أن لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والكلب عنده  
وفي هذا الوجه القياس أن لا يؤكل وفي الاستحسان يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو أن يكون الكلب  
عنده على جواب الاستحسان فأما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا واستحصانا  
واذا اشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من الدليل طلبه فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة لا يدري ان  
الكلب جرحه أو غيره قال في الكتاب كرم أكله ونصر شمس الاغة الخلواني وشمس الاغة السرخسي رحمه الله  
الله تعالى على أنه لا يؤكل وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده أنه أواديه كرامة التزويه والفتوى على الاول  
كذا في الظهيرية • وهذا كله اذا وجد به جراحة واحدة يعلم انها جراحة الكلب أما اذا علم  
بالعلامة انها جراحة غير الكلب أو علم انها جراحة الكلب الا ان جراحة أخرى ليست من جراحة الكلب  
لا يؤكل ترك الطلب أو لم يترك وكذلك الجواب في البازي والمقر من أوله الى آخره والجواب في الرأى هكذا  
اذا رمى سهم ما الى صيد فأصابه وتوارى عن بصره ثم جده ميتا وبه جراحة أخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل  
وان كان في طلبه وان وجده وليس به جراحة أخرى ان لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحصانا وان اشتغل  
بعمل آخر لا يؤكل قياسا واستحصانا كذا في المحيط • وفي فتاوى (أه) رعى طيرا في الماء وجرحه فاشتغل  
الرأى بقرع الخلف ثم دخل الماء بهد نزغ الخلف فوجد الطير ميتا بذلك الجرح قال يحمل أكله وقال القاضي  
بديع الدين اشتغال الرأى بقرع الخلف ليس بهد ولا نه حيث ترك الطلب فقد حرم أكله مثل أيضا رمى صيدا  
وأمر غيره بالطلب قال يجوز قبل ان يرسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل أن يصل سمى ولم يدعه حتى أخذ لا يؤكل  
وفي الرأى يؤكل لان التدارك في الكلب يمكن أن يدعه وفي السهم لا كذا في التارخانية • والله أعلم

• (الباب الرابع في بيان شرائط الصيد) •

قوله عن المرسل الخ كذا  
في جميع نسخ العالم كبرية  
ولا ارتباط له بما قبله ولعل  
في العبارة سقطا ونظامها  
هكذا كافي الثانية واذا  
توارى الكلب والصيد عن  
المرسل ثم وجده الخ وبه  
تستقيم العبارة وتراجع  
عبارة الظهيرية اهـ مصححه



الا لة نوعان جاد كالزبان والمعرض وأشباههما وحيوان كالكب ونحوه والصقروالبازي ونحوهما  
فان كانت الالة حيوانا فمن شرطها أن تكون معللة ولا يكون الكب معللا الا بالامانة على المالك وترك الاكل  
وان يجيبه اذ ادعاه واذا أرسله الى الصيد فعلمه تعلم الكب وما جعناه ترك الاكل من الصيد وكان  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصيد في ذلك حدا ولا يوقت وقتا وكان يقول اذا كان مع المالك ورعا كان  
يقول اذا غلب على ظن المالك انه يعلم فهو معلم ورعا كان يقول يرجع في ذلك الى قول أهل العلم من الصيادين  
فاذا قالوا صار معللا فهو معلم وروى الحسن عنه اذا ترك الاكل ثلاثا فهو معلم وهو قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى كذا في المحيط وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط ثم في ظاهر الرواية  
عنهما انه لا يحل الثالث وانما يحل الرابع وروى عنه أنه يحل الثالث أيضا كذا في الظهيرية وأما البازي  
وما جعناه فترك الاكل في حقه ليس علامة تعلمه وانما علامة تعلمه أن يجيب صاحبه اذ ادعاه حتى ان البازي  
وما جعناه اذا كل من الصيد يؤكل صيده قال به بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في البازي هذا اذا اجاب  
صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير أن يطعم في اللحم وأما اذا كان لا يجيب الا ليطعم في اللحم لا يكون معللا  
ومضى حكمه بتعلم البازي فخرج من صاحبه ولم يجبه اذ ادعاه خرج من حكم المعلم ولا يحل صيده وكذا الكب  
اذا كل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيده قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعندهما لا تحرم الصيد التي أحرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك ان كان العهد قريبا يأخذ ذلك  
الصيد أما اذا كان العهد بعيدا بان مضى شهر أو نحوه وقد قد صابحه تلك الصيد لم تحرم بلا خلاف  
قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاظهر ان الخلاف في الفصيلين وأجمعوا  
أن ما لم يحزره المالك من صيده انه يحرم هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وأما ما باع المالك بما اقتد  
من صيده فلا خلاف ان على قواه ما لا يقض البيع فيه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي  
أن يقض البيع اذ انصاف البائع والمشتري على كون الكب جادلا قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم  
وحد تعلمه ما ذكرنا في ابتداء الامر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي اذا فرغ من صاحبه فدعاه  
فلم يجبه حتى حكم به كونه جادلا هذا اذا اجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يحكم بتعلمه عندهما  
ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط • وان أخذ الكب المعلم صيدا وأخذ منه صاحبه  
وأخذ صاحب الكب منه قطعة فألقاها الى الكب فأكلها الكب فهو على تعليمه وكذا لو كان صاحب  
الكب أخذ الصيد من الكب ثم وثب الكب على الصيد فأخذ منه قطعة فأكلها وهو في يد صاحبه فانه  
على تعليمه وكذلك قال الواسق الكب من الصيد بعد دفعه الى صاحبه وان أرسل الكب المعلم على صيد  
فنهشه فقطع منه قطعة فأكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئا لا يؤكل لان الاكل  
منه في حال الاصطياد دليل على عدم التعلم فان نهشه فألقى منه بضعة والصيد حتى تم اتبع الصيد بعد ذلك فأخذه  
فقتله ولم يأكل منه شيئا يؤكل لانه لم يوجد منه ما يدل على عدم التعلم لانه انما قطع قطعة منه ليختنه فيتوصل به  
الى أخذه فكان بمنزلة الجرح وان أخذ صاحب الكب الصيد من الكب بعد ما قتله ثم رجع الكب بعد ذلك  
فخر تلك القطعة فأكلها يؤكل صيده وان اتبع الصيد فنهشه فأخذ منه بضعة فأكلها وهو حتى فاقفلت  
الصيد منه ثم أخذ الكب صيدا آخر في قوره فقتله لم يأكل منه ذكر في الاصل وقال أكره أكله لان الاكل  
في حال الاصطياد دليل على عدم التعلم كذا في البدائع • رجل أرسل كلبا الى صيد فلم يأخذه وأخذ غيره  
ان ذهب على سنه فقد حل كذا في السراجية • لوري بعير فأصاب صيدا ولم يعلم أنه ناذر أو غير ناذر يؤكل  
الصيد حتى يعلم أن البعير كان ناذرا لان الاصل في الاكل الاستئناس فيعلم به حتى يعلم غيره كذا في الكافي •  
ولو أرسل بازيه الى أرنب فأصاب من ذلك صيدا وهو لا يصطاد الا لارنب لم يؤكل ما اصطاده وان أرسل الى  
خنزير أو الى ذئب فأخذ طيبا حل أكله كذا في المنيب • ولو أرسل بازيا الى ظبي وهو لا يصيد الطيب فأصاب  
صيدا لم يؤكل كذا في التهذيب • ولو أرسل كلبه على صيد وسعى فأخذ في إرساله ذلك صيدا كثيرا واحدا  
بعد واحد حل الكل وكذا لوري صيدا فأصابه السهم وثبه وأصاب آخر فقتله وأصاب آخر حل الكل عندنا

كذا في فتاوى قاضي خان • فان أخذ صيدا ووجتم عليه طويلا ثم مز به آخر فأخذه وقتله لم يؤكل الا بالارسال  
مستقبل أو بجزر أو بشيعة على وجه ينزجر فيما يحتمل الزجر لبطان الفور وكذلك ان أرسل كلبه أو بازيه على  
صيد فقتله عن الصيدينة أو بسرة وتشاغل بفقر طلب الصيد وفتح من سنه ذلك ثم تبع صيدا فأخذه وقتله  
لا يؤكل الا بالارسال مستأنفا أو ان يزجره صاحبه ويسمى فينزجر فيما يحتمل الزجر لانه لما تشاغل بفقر طلب  
الصيد فقد انقطع حكم الارسال واذا اصاد صيدا بعد ذلك فقد تركل بنفسه فلا يحل صيده الا ان يزجره صاحبه  
فيما يحتمل الزجر كذا في البدائع • رجل أرسل كلبه على صيد فأخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله يؤكل  
وان رجع فعرض له صيد آخر في رجوعه فقتله لم يؤكل لان الارسال بطل بالجوع وبدون الارسال لا يحل كذا  
في الخلاصة • وان أرسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في التاتارخانية  
• رجل أرسل كلبه وهو يظن انه انسان وسعى فاذا هو صيد يؤكل هو المختار لانه حين أنه أرسل على صيد كذا  
في الظهيرية • والفهد اذا أرسل فكمن ولا يبيع حتى يستمكن فيمكث ساعة ثم أخذ الصيد فقتله فانه يؤكل  
وكذا الكب اذا أرسل يصنع كاصنع الفهد فلا بأس بأكل ما صاد لان حكم الارسال كاللوط والعدو وكذلك  
البازي اذا أرسل فسقط على شيء فطار فأخذ الصيد فانه يؤكل وكذلك الرامي اذا رمى صيدا بسهم فما أصابه  
في سنه ذلك ووجهه أكل وان أصاب واحدا ثم نفذ الى آخر أو آخر أكل الكل فان أمات الرمح السهم الى  
ناحية أخرى يمينا أو شمالا فأصاب صيدا آخر لم يؤكل فان لم ترد الرمح عن وجهه ذلك أكل الصيد ولو أصاب  
حائطا أو حفرة فخرج فأصاب صيدا فانه لا يؤكل فان مزا السهم من الشجر فجعل يصيب الشجر في ذلك الوجه  
السكر السهم على سنه فأصاب صيدا فقتله فانه يؤكل فان رده شيء من الشجر يمينا أو يسرة لا يؤكل فان مزا  
السهم فجعل حائطا وهو على سنه فأصاب صيدا فقتله أكل كذا في البدائع • ولو أرسل المسلم الكب المعلم  
على صيد فشاركه غيره لم يأكل كذا في كراسم الله تعالى عليه عدا أو كلب الجوسي لم يؤكل ولوردة الصيد عليه  
الكلب الثاني ولم يجزح معه ومات بجرح الأول كره أكله قبل كراهة تنزيه وقبل كراهة قصره وهو اختيار  
شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كذا في الكافي • وهو الصحيح كذا في المحيط • ولوردة الصيد على الكب  
يجوز حتى أخذه فلا بأس بأكله لان فعل الجوسي ليس من جنس فعل الكب فلم تثبت المشاركة ولو لم يرد  
الكلب الثاني على الأول ولكنه اشتد على الأول حتى اشتد على الصيد فأخذه وقتله حل كذا في الكافي •  
ولو مزا الجوسي مع المسلم قوسا الى صيد وأصابه فانه لا يحل أكله ومن شرطها ان لا يوجد منه بعد الارسال  
بول ولا أكل حتى اذا وجد ذلك منه أو طالت وقفته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطها ان يكون جارحا حتى  
لوقته من غير جرح لا يحل أكله ذكره في الزيادات وفي المختصر لعامة وأشار في الاصل الى انه يحل فانه قال  
أخذه وقتله ولم يضر فصل يمينا اذا قتله جرحا أو خنقا وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
الله تعالى في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجزحه من المشايخ من قال ما ذكر في الاصل قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى وقيل ما ذكر في الاصل ايجاز  
وما ذكر في الزيادات اشباع والصحيح ما ذكر في الزيادات وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة  
وجه الله تعالى انه اذا كسر عضوا فقتله لا بأس بأكله لان الكسر جراحة في الباطن فيعتبر بالجراحة في الظاهر  
كذا في المحيط • ولو أرسل المسلم كلبه على صيد وسعى فأدركه الكب فضر به ووقته ثم ضربه ثانيا فقتله  
أكل وكذا لو أرسل كلبين فوقه أحدهما ثم قتله الا أن أكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل  
تحت التعليم فجعل عفوا ولو أرسل رجلان كل واحد منهما كلبا فوقه أحدهما وقتله الا أن أكل لما بينا  
والمالك للأول كذا في الهداية • ولو ان رجلا أرسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجلا أو عقره عقرا أخرجه  
من الصيدية ثم ان رجلا أخر أرسل كلبه على ذلك الصيد فكسر رجلا أخرى أو عقره عقرا فاحتات الصيد  
من العقيرين فقتل الصيد للأول ولا يحل تساوله هذا اذا أرسل الثاني كلبه بعد ما أصاب الكلب الأول  
الصيد واخذه فلوان الكلب الأول جرحه الا انه لم يفتنه ولم يخرج من الصيدية حتى أرسل الثاني كلبه فأصابه  
الثاني وجرحه واخذه وأخرجه من الصيدية فالصيد للثاني ويحل تساوله وان كان كل واحد من الجرحين  
يحلال لا يخرج من الصيدية عند الافراد ولما اجتمعوا خرج من ان يكون صيدا فالصيد له وكذلك اذا أصاباه

قوله وجتم عليه أي جلت  
على صدره كافي كتب اللغة  
اه معجمه

قوله فجرح بالبحيم أي  
أصاب كما يعلم من كتب اللغة  
اه معجمه



مع الاشتراك في الاخذ والحمل ثابت وان أرسل الثاني كلبه قبل اصابة الكلب الاول الصيد فالملك لا يلزمهما  
 اصابة كلبهما في السممين والحمل ثابت ولو أرسلهما فأصاب أحدهما الصيد قبل الآخر وأخذ وأخذ  
 ثم أصابه الآخر فالصيد لا يلزمهما اصابة وكذلك لو أرسل على التعاقب فأصاب الكلب الثاني الصيد أولاً  
 وأخذ ثم أصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثاني ولو أصابه جله أو أصابه أحدهما قبل  
 صاحبه الآخر لم يفتنه حتى أصابه الآخر فالصيد لهما كذا في الذخيرة • وفي تجنيس خواهر زاده وإذا  
 أرسل كلبه على صيد لا يراه أو رماه فأصاب الصيد والرجل في طلبه فوجده حمل كذا في التارخية  
 • وإذا ضرب البازي بمنقاره أو بجذبه الصيد حتى أخذه أو جرحه الكلب فجاء صاحبه وتمكن من أخذه  
 فلم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة أخرى فمات فعند عاتة المشايخ رحمه الله تعالى لا يحمل أكله  
 كذا في المحيط • ولا يؤكل ما أصابه المعراض بعرضه ولا يؤكل ما أصابه البندقة فمات بها كذا في الكافي  
 • وكذا ان رماه بجرحه إذا كان ثقباً لا يوجب حدة لأنه لا يحمل أنه قتله بثقله وإن كان الجرح خفيفاً وبه  
 حدة حمل لأن الموت بالجرح وإن كان الجرح خفيفاً وجعله طويلاً كالسهم وبه حدة حمل ولو رماه بعروة حديد  
 ولم تضع بضعا يحرم وكذا ان رماه بها فأبان رأسه أو قطع أوداجه ولو رماه ببعضاً أو بعدد حتى قتله حرم لأنه قتله  
 ثقباً لا يوجب حدة إذا كان له خدش بضعا فحينئذ يحمل لأنه كالسيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان  
 الموت إذا أضيق إلى الجرح قطعاً حمل الصيد وإن أضيق إلى الثقل قطعاً حرم وإن وقع الشك ولم يدركه مات  
 بالثقل أو بالجرح حرم احتياطاً وإن رماه بسيف أو بسكين فأصابه بجرحه حمل وإن أصابه بقفا السكين  
 أو بمقبض السيف حرم ولو رماه بجرحه فمات بالجرح أن كان الجرح مدمياً حمل اتفاقاً وإن لم يكن مدمياً حمل  
 عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة وعند بعضهم يشترط الادماء وعند بعضهم ان كانت  
 الجراحة كبيرة حمل بلا ادماء وإن كانت صغيرة لا يحمل كذا في الكافي • ولورى سهماً فخرقه سهم آخر فرده  
 عن سنده فأصاب صيداً وقتله لم يؤكل هكذا ذكر في الاصل وذكر في الزيادات أنه يؤكل قال الشيخ الامام شمس  
 الأئمة أبو محمد عبد العزيز أحمد الحلواني رحمه الله تعالى تأويل ما ذكر في الاصل ان الرأي الثاني لم يقصد  
 الرأي الى الصيد وإنما قصد اللعب أو تعلم الرمي وترك التسمية عمداً حتى لو قصد الاصطياد يحمل على رواية الاصل  
 كذا في الظهيرية • مسلم روى صيداً فأصاب سهماً موضوعاً فخرقه فأصاب صيداً فقتله جرحاً يؤكل وكذا  
 لورى بعراض أو حجر أو بندقة فأصاب سهماً فخرقه فأصاب سهم الصيد فقتله يحمل كذا في محيط السرخسي  
 • مجموعي روى سهماً بعد سهم المسلم فأصاب سهمه سهم الاصل فان علم أنه لولا سهم المجوسى لما وصل الى  
 الصيد فهو حرام وكذلك ان رده عن سنده فلم يقطعه عن سنده فالصيد للمسلم ولكن لا يحمل  
 استحقاقاً كذا في السراجية • مجموعي روى الى صيد فخرقه الصيد من سهمه أو أرسل كلبه على صيد فخرقه من كلبه  
 فرماه مسلم بسهم أو أرسل كلبه لم يحمل الا اذا وقع سهم المجوسى على الارض أو انصرف كلبه قبل رمي المسلم  
 وارسله فإنه يحمل كذا في محيط السرخسي • وإن اشتبك الحلال والمحرّم في رمي الصيد لم يحمل أكله  
 كما لو اشتبك مسلم ومجوسى في قتل الصيد كذا في المبسوط • الاملا م وقت الرمي ووقت الارسل شرط حتى  
 لورى وأرسل وهو مسلم ثم ارتد يحمل وعلى عكسه لا يحمل كذا في القباية • المجوسى اذا تودد أو تنصّر  
 يؤكل صيده وذبيحته والنصراني اذا انجس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم اذا ارتد فإنه لا يؤكل صيده  
 وكذلك اذا تودد أو تنصّر كذا في شرح الطحاوي • ولو أن قوماً من المجوس رموا سهمهم فأقبل الصيد  
 فحومهم فارتد من سهمهم فرماه المسلم وسعى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسألة على وجهين ان كان سهم المجوسى  
 لم يقع على الارض حتى رماه المسلم لم يحمل أكله إلا ان يدركه المسلم ويذكيه فيحتل به لانهم أعانوه في الرمي  
 دون حقيقة الذكاة ولا معتبر بالرأي مع وجود حقيقة الذكاة وإن وقت سهم المجوس على الارض ثم رماه  
 المسلم بعد ذلك وبقي المسألة محلها حمل أكله وكذلك المجوس اذا أرسلوا كلابهم الى الصيد فأقبل الصيد  
 حارب فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه اليه أو بازياله أو مقره فأصاب الكلب فقتله ان كان رمي المسلم وارسله  
 حال اتباع مقر المجوسى وبازيه الصيد لا يحمل وإن كان بعد رجوع مقره وبازيه حمل وكذلك لو اتبع الصيد  
 كلب غير معلم أو بازيه غير معلم فأقبل الصيد فارتد منه فرماه المسلم بسهم أو أرسل كلبه أو بازيه أو مقره فأصابه

وقتل فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في الذخيرة • ويشترط في الصيد ان لا يشاؤك في موته سبب آخر  
 سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما أشبه ذلك وذلك نحو التردى من موضع والوقوع في الماء وجراحة  
 أخرى يؤهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط • إذا أصاب سهم الصيد وقوعه على الارض أو على  
 آجرة مطروحة على الارض فمات يحمل لأن هذا لا يمكن الاحتراز عنه وإن وقع في ماء أو على جبل أو سخرة  
 أو شجرة أو حائط أو على سنان ربح موكوز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الارض لم يحمل  
 لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فان التردى مما يتقن عنه الاصطياد فوجب اعتباره ويحمل ان الموت حصل  
 بالماء أو بالتردى فاجتمع الميع والمحرّم فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما يساق وقوعه في الماء ولم تقم جراحته  
 يحمل أكله لأنه لا يحمل موته بسبب الماء وإن أغتت جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله اذا جرحه  
 جرحاً يربى حياته منه وإن كان جرحاً لا يربى حياته منه يحمل لأنه عدم هذا الاحتمال اذا بقي فيه من الحياة  
 مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم وقع في الماء وإن مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على  
 الارض فإن كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحمل لأن وقوعه على مكان مستو كوقوعه  
 على الارض لتعذر الاحتراز عنه وإن كان مما يقتل مثل حدة الرمح والمقصبة المنصوبة وحدة الآجرة واللينة  
 القائمة ونحوها لم يحمل كذا في محيط السرخسي • ومن شرائطه ان يموت قبل ان يصل المصائد اليه حتى يكون  
 حله بلا شبهة وخلافه لو وصل اليه المصائد وهو حي فقبه كلمات ومن شرائطها ان يكون متفرداً متوحشاً  
 ولا يكون الفاسك ولا واجن من الوحوش كذا في المحيط •

(الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وفيما يقبل)

وان أدرك المرسل الصيد حياً وجب عليه ان يذكيه وإن تركه تركته حتى مات حرم أكله وكذا البازي  
 والسهم لأنه تركه ذكاة الاختيار مع القدرة عليها وهذا إذا تمكّن من ذبحه أما اذا وقع في يده ولم يتمكن من  
 ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية كذا في الكافي • وعليه الفتوى كذا  
 في التبيين • وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه يحمل وقال بعض المشايخ ان لم يتمكن لقتل  
 الآلة لم يؤكل وإن لم يتمكن لضيق الوقت لم يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحمل استحقاقاً  
 وبالاختيار أخذ القاضي فخر الدين وهو قول السافى وهذا إذا كان يؤهم بقاؤه حيّاً مع الجرح الذي جرحه  
 الكلب أما اذا لم يؤهم بقاؤه حيّاً بأن شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حيّاً فمات حل تناوله لأنه استقر  
 فيه فعل الذكاة قبل وقوعه ومات في فيه اضطراب المذبوح وقيل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يحمل وهو القياس لأنه وقع في يده حياً فلا يحمل بدون ذكاة الاختيار  
 كالتربة هذا الذي ذكرنا اذا ترك الذكاة فلو ذكاه حل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ان كانت فيه حياة  
 مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وإن لم تكن فيه حياة مستقرة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكاته  
 الذبح وقد وجد وعندنا محل بلاذخ وكذا المتردية والنطيحة والموقودة والذي يقر الذب بطنه وفيه حياة  
 خفية أو ميتة يحمل اذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي • ولو أدركه ولم يأخذه فإن كان في وقت لو أخذه  
 أمكنه ذبحه لم يؤكل وإن كان لا يمكنه ذبحه أكل كذا في الهداية • ذبح شاة مريضة وقد بقي فيها من  
 الحياة مقدار ما بقي في المذبوح بعد الذبح فإنها لا تقبل الذكاة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
 واختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص القاضي الامام المنتجب الى اسباب  
 في شرح الطحاوي أنه يقبل الذكاة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية • اذا رمى الى صيد فأنكسر الصيد  
 بسبب آخر قبل ان يصيبه السهم ثم أصابه السهم حل لأنه حين رماه كان صيداً والعبرة في حق الحمل لوقت الرمي  
 الا في مسألة واحدة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذا رمى صيداً والرأي  
 والصديق الحل لم يحمل السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على اثره فأصابه السهم في الحرم ومات  
 في الحرم أو في الحل لا يؤكل فاعتبر وقت الاصابة أما فيما عداها فالعبرة لحالة الرمي كذا في المحيط • حلال  
 رمي صيداً فأصابه في الحل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحل ومات في الحل لا يحمل لأن في الاول



تمامه في الحرم وفي الثاني ابتدؤه في الحرم وعليه الجزاء في الوجه الثاني دون الأول وكذا إذا أرسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه الجزاء كذا في الغنائية • إذا رمى سهماً إلى صيد فاصابه ووقع عند مجوسى مقدار ما يقدر على ذبحه فأتى لا يحل تناوله لأنه قادر على ذبحه بتقديم الإسلام وإذا وقع عند نام والناسم بحال لو كان مستيقظاً يقدر على تذكيته فأتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحل لأن النائم عنده كاليفظان في مسائل محدودة من جملتها هذه وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحل وإن وقع عند صبي لا يعقل الذبح يحل وإن كان يعقل الذبح لا يحل كذا في المحيط

• (الباب السادس في صيد السمك) •

السمك والجراد يؤولان غير أن الجراد يؤكل ما لم يعل أو يغير علة والسمك إذا مات بغير علة لا يؤكل كذا في الظهيرية • إذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها وإن أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل إذا كانت صحيحة ولا تؤكل إذا زرقها طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فإن وجد الباقي منها يؤكل أيضاً والاصل أن السمك متى مات بسبب حادث حل أكله وإن مات حتف الله لا بسبب ظاهر لا يحل أكله وإن ألقى سمكة في حب ماء فمات فلا بأس بأكلها لأنها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا إذا جع السمك في حظيرة لا تستطيع الخروج منها وهو يمكن من أخذها بغير صيد فمات فيها لا بأس بأكلها وإن كانت لا تؤخذ بغير صيد لا خير في أكلها ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الأرض وقد ماتت قال محمد رحمه الله تعالى أن كان رأسها على الأرض لا بأس بأكلها لأنها ماتت بآفة وإن كان رأسها في الماء ينظر أن كان ماعلى الأرض منها أقل من النصف أو النصف لا يؤكل لأن موضع النفس في الماء فلا يكون الموت بآفة فتكون بمنزلة الطافي وإن كان أكثر من نصفها أكلت لأن لا حكم الكل فصار كالوكان الكل على الأرض كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا أخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لأنها ماتت بآفة وهو ضيق المكان وكذا إذا ماتت السمكة في الشبكة أن كان يمكن أن يخرج منها لا تحل لأنها بمنزلة ما لو ماتت في البحر ولا تحل لأنها ماتت بآفة كذا في محيط السرخسي • ولو انجمد الماء فماتت الحيتان تحت الجهد قال رضي الله عنه ينبغي أن تؤكل عند الكل وجعل اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دفع الخيط إلى البائع وقال احفظها فجاءت سمكة أخرى فابتعت المشتراة قال محمد رحمه الله تعالى الميتعة للبائع لأنه الذي صادها لأن الخيط في يده فخالط بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمكة المشتراة من بطن الميتعة وقسم إلى المشتري ولا خيار للمشتري وإن اتفقت المشتراة بالاشلاع ولو أن المشتراة هي التي ابتعت الأخرى فمما جعها يكونان للمشتري لأنه انما صادها ملك المشتري فتكون للمشتري ولو لادعت حجة سمكة في الماء فقتلتها أو نصب الماء عنها ماتت في الشبكة أكلت الامامات حتف الله من غير سبب لأنه طاف كذا في فتاوى قاضي خان • وماتت من حرارة الماء أو بردته أو كدورته فقبضها روايتان روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يؤكل لأن السمك لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالباً فيكون ميتاً بغير آفة ظاهر فلا يحل كالأطافي وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يؤكل لأنه مات بآفة لأنه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته فيحال بالموت عليه وهذا أرفق بالناس كذا في محيط السرخسي • وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى • عن محمد رحمه الله تعالى لا يؤكل الطافي لأنه حرام لكن لأنه يتغير فينفذ الطبع عنه فصار من الخبائث ولو مات في الماء ولم يطفأ أكله وكذلك كل ما مات بسبب يحمل بأن ضربه بجنب أو نحوه أو قطعه سمكة أخرى أو قطعه غيره كذا في الغنائية • وجد نصف سمكة في الماء يحل لأنها ماتت بآفة وهذا إذا علم أن قطعها بغير أو غيره فأما إذا علم أنها قطعها انسان بسيف ونحوه لا يؤكل لأنها صارت ملكاً كذا في محيط السرخسي • ولا بأس بأكله الجريت والمارماهي إلا ذكاة كذا في الهداية • سئل عن أخرج من البحر والجحشون جبار في الحب ماء وسمكة ثم ماتت السمكة فيه هل يحل أكل السمكة فقال نعم وسئل أيضاً عن ملح ذاب فوق جند البحر ثم اختلط ماء البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت في البحر بهذا السبب هل يجوز أكل السمكات قال نعم كذا في التتارخانية • والله أعلم

• (الباب السابع في المتفرقات) •

ولو جمع حسا فظنه صيداً فأرسل كلبه فأصاب صيداً ثم تبين أن السموع حبه كان آدمياً أو بقرة أو شاة لم يؤكل وكذلك لو جمع حسا ولم يعلم أنه حس صيداً أو غيره لأنه وقع الشك في صحة الإرسال فلا تثبت الصحة بالثبوت ولو ظن أن السموع حبه صيداً فأرسل كلباً فأصاب حس صيداً كولد أو غيره مأكول فأصاب صيداً آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي • ولو أصاب السموع حبه وقد ظنه آدمياً فقتلناه صيداً حل لأنه لا يعتبر بظنه مع تعيينه صيداً ذكره في الهداية • وقال في المشتى إذا سمع حسا بالليل فظن أنه انسان أو دابة أو حية فراه فأذا ذلك الذي سمع حبه صيداً فأصاب سهمه ذلك الذي سمع حبه أو أصاب صيداً آخر وقتله لا يؤكل لأنه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد إلا بوجهين أن يرماه وهو يريد الصيد وأن يكون الذي أراده وسمع حبه ويرى إليه صيداً سواء كان مما يؤكل أم لا وهذا يناقض ما ذكره في الهداية وهذا أوجه لأن الرمي إلى الآدمي ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن اعتباره ولو أصاب صيداً كذا في التبيين • وإن أرسل إلى ما يظن أنه شجرة أو انسان فأصاب صيداً فمات به يؤكل هو المختار فإنه تبين أنه أرسل إلى الصيد وإن أرسل إلى ظن أنه صيد فأصابه ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في الفتاوى الغنائية • في النوادر ولوروى ظلياً أو طيراً فأصاب غيره وذهب المرمى ولم يدركه كان متوحشاً أو مستأنساً كل الصيد لأن الاصل في الصيد التوحش والتفرق فتمسك بالاصل حتى يعلم الله واستأنسه منه • وقال محمد رحمه الله تعالى لو ظن حين رآه صيداً ثم تحول رأيته وصار كبراً رأيته أن الذي رماه كان الفأطاً يحل الصيد الذي أصابه لأن الأول عندنا صيد يحكم الاصل حتى يعلم أنه غير صيد ولوروى إلى بغير غيره نادى فأصاب صيداً فذهب البعير ولم يعلم أنه نادى وغير نادى لم يؤكل حتى يعلم أنه كان نادياً لأن الاصل فيه الألف والاستئناس دون التفرق وكذا لوروى إلى ظلي مربوط وهو يظن أنه صيد فأصاب ظلياً آخر لم يؤكل لأنه بالربط لم يبق صيداً وكذا لو أرسل كلبه على صيد موثق في يده فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو أرسل فهذا على قبل فأصاب ظلياً لم يؤكل ولوروى سمكاً أو براداً فأصاب صيداً فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية يؤكل وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • الاصل أن الانسى إذا توحش ووقع العجز عن الذكاة الاختيارية يحل بالذكاة الاضطرارية كذا في الظهيرية • المهم إذا أصاب الظلف أو القرن فإن كان آدمياً فانه يؤكل وإن لم يدمه لا يؤكل كذا في شرح الطحاوى • ولوروى صيداً بسيف فأبان منه عضو أو مات أكل الصيد كله إلا ما أبان وإن لم يكن أبان ذلك العضو منه أكل ذلك العضو أيضاً وإن تعلق ذلك العضو منه بجده فإن كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمجان سواء وإن كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك أبانة فيؤكل كله وإن قطعه نصفين طولاً لا يؤكل كله لأنه لا يتوهم بقاء الصيد بجلبه بذلك وكان ذلك بمنزلة الذبح وإن قطع الثلث منه مما يلي العجز فبأنه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وإن قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لأن ما بين النصف إلى العنق مذبذب لأن الاوداج تتكون من القلب إلى الدماغ أما إذا أبان الثلث مما يلي العجز لم يتم الذكاة لأنه لم يقطع الاوداج بخلاف ما إذا أبان الثلث مما يلي الرأس لأنه قطع الاوداج فيتم فعل الذكاة فيؤكل كل واحد الوقتة نصفين يتم فعل الذكاة بقطع الاوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضي خان • قال ولو ضرب صيداً وسعى فأبان طائفة من الرأس أن كان الميان أقل من نصف الرأس لا يؤكل الميان لأنه يتوهم بقاء الصيد بجلبه بقطع هذا المقدار وإن كان الميان نصف الرأس أكل كثر يؤكل الكل كذا في المحيط • رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج إلا أن الحياة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها فحمل تلك البضعة كذا في التتارخانية • وذكر في كتاب الصيدان من قتل كلباً معماً الفير أو بارزاً معماً الفير فعليه قيمته وكذلك إذا قتل مرة غيره وكل ما ذكرناه يجوز بيعه يجب الضمان بالتلافه ودية المعلم من الكلاب ووصيته جائزة أجمعاً كذا في المحيط • من يقبل بعض المفازة من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن أخذه ولا يصح التقبل كذا في السراجية • قال وأمره تعليم البازي بالطير المحلى يأخذه فيعقب به قال ويعلم بالمذبح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان • وإن اشترى الحلال

قوله وهذا أوجه ما في الهداية أقره شراحها ومضى عليه في المتقى وكذا في البدائع وفي التتارخانية وغيرها وإن أرسل إلى ما يظن أنه شجرة أو انسان فإذا هو صيد يؤكل هو المختار اهـ فالتتارخاني الهداية كذا في رد المحتار وقد أشار إليه المؤلف بعد ذلك اهـ معجبه



والمحرم في رمي الصيد لم يحل أكله كذا في المبسوط • مسلم عجز عن مذقوسه بنفسه فأعانه على مده بجوسي  
لا يحل أكله لاجتماع المحرم والمحل فيحرم كالأخذ بجوسي بيد المسلم فذبحه والسكين في يد المسلم لا يحل أكله  
كذا في فتاوى قاضي خان • وهل يحل إرسال الصيد حتى أستاذ نازحه الله تعالى عن السير الكبير أنه  
لا يحل الإرسال مطلقا وما إذا أرسله ميحال من أخذه ففيه اختلاف المشايخ كذا في الفتاوى الصغرى •  
واقه أعلم بالصواب والله المرجع والمآب

• (کتاب الرهن) •

وفيه اثنا عشر باباً

• (الباب الأول في تفسيره وركنه وشرايطه وحكمه وما يقع به الرهن وما يقع وما يجوز الارتفاق به وما يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز رهن الوصي والاب) •

وفيه خمسة فصول

• (الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه) •

أما تفسيره شرعا فجعل الشيء محبوسا بحيث يمكن استيفاءه من الرهن كالدينون حتى لا يصح الرهن إلا بدين واجب  
ظاهرا وباطنا وظاهرا فاما بدين معدوم فلا يصح إذ حكمه ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء يتلو الوجوب كذا  
في الكافي . وأما ركن عقد الرهن فهو الإيجاب والقبول وهو أن يقول الراهن رهنتك هذا الشيء بمالك  
على من الدين أو يقول هذا الشيء رهن يدينك وما يجري هذا الجرى ويقول المرتهن ارهنت أو قبلت  
أو رضيت وما يجري مجراه فاما الفظة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئا بأدراهم فذفع إلى البائع ثوبا  
وقال له امسك هذا الثوب - حتى أعطيك الثمن فالتوب رهن لأنه أتى بعنى العقد والمعبرة في باب العقود للمعاني  
كذا في البدائع . وأما شرائطه فأنواع بعضها يرجع إلى نفس الرهن وهو أن لا يكون معلقا بشرط ولا مضافا  
إلى وقت وأما ما يرجع إلى الراهن والمرتهن ففعلها حتى لا يجوز الرهن والارتهان من الجنون والعصبى الذى  
لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحسرية حتى يجوز من العصبى المأذون والعبد المأذون  
وكذا السفير ليس بشرط بل جواز الرهن في السفير والحضر وأما ما يرجع إلى المرهون فأنواع منها  
أن يكون مطلقا قابلا للبيع وهو أن يكون موجودا وقت العقد مطلقا متقوما مملوكا معلوما مقدور  
التسليم فلا يجوز رهن ما ليس بوجوده عند العقد ولا رهن ما يحل الوجود والعدم كما إذا رهن ما يقر غنيله  
أو ما تلد أغنامه السنة أو ما فى بطن هذه الجارية ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام ماليتها  
ولا رهن صيد الحرم والاحرام لأنه ميتة ولا رهن الحرة لأنه ليس بمال أصل ولا رهن أم الولد والمدير المطلق  
والمكاتب لأنهم أحرار من وجه فلا يكونون أموا الماطقة ولا رهن الخمر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان  
مسلمين أو أحدهما مسلما لانعدام مالية الخمر والخنزير فى حق المسلم وهذا لأن الرهن إبقاء الدين والارتهان  
استيفاءه ولا يجوز للمسلم إبقاء الدين من الخمر واستيفاءه إلا أن الراهن إذا كان ذميا كانت الخمر مضمونة  
على المسلم المرتهن لأن الرهن إذا لم يصح كانت الخمر بمنزلة المقصوب فى يد المسلم ونحو الذى مضمونة على المسلم  
بالغصب وإذا كان الراهن مسلما والمرتهن ذميا لا تكون مضمونة على الذى لان خمر المسلم لا تكون  
مضمونة على أحد وأما فى حق أهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وارهانهم ما منهم لأن ذلك مال منقول  
فى حقهم بمنزلة الخل والشاة عندنا ولا رهن البساتين من الصيد والحطب والحشيش ونحوها لانها ليست  
بمملوكة فى أنفسها فاما كونه مملوكا للرهن فليس بشرط بل جواز الرهن حتى يجوز ارتهان مال الغير بغير اذنه  
بولاية شرعية كالأب والوصى برهن مال العبدى يدينه ويدين نفسه فان هلك الرهن فى يد المرتهن قبل أن يقتكه  
الأب هلك بالأقل من قيمته وبما رهن به فضمن الأب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لأنه قضى دين نفسه  
بمال ولده فيضمن ولو أدرك الولد والرهن قائم عند المرتهن فليس له أن يسترده قبل قضاء القاضى ولكن يؤمر  
الأب بقضاء الدين ورد الرهن على ولده ولو قضى الولد دين أبيه وأتلف الرهن لم يكن متبرعا ورجع بجميع ما قضى

على آية وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الأب وكذلك يجوز رهن مال الغير بأذنه كالأموال المستعارة  
من إنسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع • وأما شرط جواز أن يكون المال المرهون مقسوما  
محمورا فارغ من الشغل وأن يكون بحق يمكن استيفاءه من الرهن حتى لو رهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن  
كان الرهن باطلا كالرهن بالمقاص والحدود كذا في السراج الوهاج • قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب  
الرهن لا يجوز الرهن إلا مقبوضا فقد أشار إلى أن القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الإمام الأجل المعروف  
بجوهر زاده الرهن قبل القبض جائز لأنه غير لازم وانما يصح لزما في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط  
اللزوم لا بشرط الجواز = القبض في الهبة والاقول أصح كذا في المحيط • ثم ظاهر الرواية قبض الرهن  
يثبت بالتخلية كفي البيع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت في المنقول إلا بالنقل والاقول أصح ومالم  
يقبضه فالراهن بالخيار أن شاء سلم وإن شاء رجع عن الرهن فإذا سلمه إليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض كذا  
في الكافي • وأما بيان شرط صحة القبض فأشياء منها أن يأذن الراهن والأذن نوعان نص وما يجري  
مجرى النص ودلالة أما الاقول فإن يقول اذنت له بالقبض أو رخصت به أو قبض وما يجري هذا المجرى  
فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس أو بعد الافتراق استحسانا • وأما الدلالة فإن قبض المرتن بمحضرة الراهن  
فيستكت ولا ينهيه فيصح استحسانا ولو رهن شيئا متصلا بما لا يقع عليه الرهن كالغرام على الشجر ونحوه  
مما لا يجوز الرهن فيه إلا بالفصل والقبض ففصل وقبض فإن قبض بغير إذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل  
والقبض في المجلس أو في غير المجلس وإن قبض بأذنه فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان جائز ومنها الحياة  
عندنا فلا يصح قبض المتاع سواء كان متاعا يحتمل القسمة أو لا يحتملها وسواء رهن من أجنبي أو من شريك  
وسواء قارن الهبة أو طرأ عليه في ظاهر الرواية ومنها أن يكون المرهون فارغا عما ليس بمرهون فإن كان  
مشغولا به بأن رهن دار فيها متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز ومنها أن يكون المرهون  
منفصلا مقبزا عما ليس بمرهون فإن كان متصلا به غير مقبزعنه لم يصح قبضه ومنها أهلية القبض وهي العقل  
وأما بيان أنواع القبض فهو نوعان نوع بطريق الإصالة ونوع بطريق النيابة أما القبض بطريق الإصالة فهو  
أن يقبض بنفسه لنفسه وأما القبض بطريق النيابة فتوعر رجوع إلى القابض ونوع يرجع إلى نفس  
القبض أما الاقول فيجوز قبض الأب والوصي عن النبي • وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتن حتى  
لو هلك في يده كان الهلاك على المرتن وأما الذي يرجع إلى نفس القابض فهو أن يكون المرهون إذا كان  
مقبوضا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالأصل فيه أن القبض إذا امتنع أحداهما عن  
الأخر وإذا اختلفا تاب الأعلى عن الأدنى ومنها دوام القبض عندنا والشباع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز  
الرهن سواء = أن فيما يحتمل القسمة أو فيما لا يحتملها وسواء كان الشبوع مقارنا أو طارفا في ظاهر الرواية  
وسواء كان الرهن من أجنبي أو من شريك كذا في البدائع • وأما حكمه فكأن العين المرهونة في حق الحبس  
حتى يكون أحق بالمسا كالمال في وقت إيفاء الدين فإذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الغرماء فيستوفى منه  
دينه في فضل يكون لسائر الغرماء والورثة ولولمات وأطلس وعليه ديون يستوفى من المرتن أحص به من سائر  
الغرماء كذا في محط السرخسي • ونقصان الرهن إن كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره  
بلا خلاف وإن كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند الثلاثة هكذا في القياسية •

• (الفصل الثاني فيما يقيم به الرهن وما لا يبيع) •

رجل اشترى يثاقا فقال للبائع امسك هذا النوب حتى أعطيك الثمن فهو رهن عند اصحابنا الثلاثة كذا  
في الخلاصة • رجل له على رجل دين فأعطاه نوبا فقال امسك هذا حتى أعطيك مالك قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى هو رهن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ودبعة لارهننا فان قال امسك هذا عايات أو قال  
امسك هذا رهننا حتى أعطيك مالك فهو رهن بالاجماع كذا في محيط السرخسي • رجل عليه ألف درهم  
عنه رجل فقال امسك هذا القرض بوضوح يصدقك واشهد لي بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا قال الشافعي

قوله وأما الذي يرجع إلى  
نفس القبض إلى آخر العبارة  
ينبغي التأمل في تركيبها



بالقبض فقال صاحب الدين أعطني حتى أشهد لك فقال امسك الالف الوضع واشهدني بالقبض ولو قال خذ  
هذه الالف الوضع حتى أتيتك بمحقق واشهدني بالقبض فآخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى  
قاضى خان • وان قال رهنك هذه الدار وهذه الارض أو هذه القرية وأطلق ولم يخص شيئاً دون ذلك  
فيه البناء والشجر والكرم الذى فى الارض والرطبة والزرع كذا فى النبايع • ولو أن المدين قضاة الدين  
ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زائف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان مستوقا ولا يكون  
رهنا بما كان زائفا لان قبض الزيف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق كذا فى فتاوى  
قاضى خان • لو استقرض دراهم وسلم حماره الى المقرض ليستعمل الى شهرين حتى يوفيه دراهمه أو دارا  
ليستعملها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه أجر مثله ولا يكون رهنا كذا فى جواهر الاخلاط  
• الفقاهى لو أخذ رهنا بالزئيل والكيزان لم يكن رهنا كذا فى السراجية • دفع اليه رهنا ليدفع له ثمانية  
دينار فدفع اليه ثمانية وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا فى القنية • والله أعلم

• (الفصل الثالث فيما يجوز الارتمان به وما لا يجوز) •

يجب ان يعلم ان الرهن انما يصح بدين واجب أو بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه اما  
الرهن بدين لا يجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدارك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة  
لصحة الرهن لا محالة بل يكفي وجوبه بظاهر اياته فى المسائل التى ذكرها محمد رحمه الله تعالى فى الجامع من  
جلته رجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه عن ذلك على خمسمائة  
وأعطاه بها رهنا يساوى خمسمائة فهلك الرهن عند المرتين ثم تصادق على انه لا دين فان على المرتين قيمة الرهن  
خمسمائة للرهن واعلم بأن هذا الرهن جائز عندنا لأنه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصلح عن  
الانكار جائز عندنا وبطل الصلح واجب عندنا الا يرى انما هو لرفع الامر الى القاضى وقضاه عليه القصة  
فالقاضى يلزم المدعى عليه تسليم بدل الصلح واذا امتنع عن التسليم يجبه بطلب المدعى فعمل ان المال الذى  
حصل به الرهن واجب ظاهرا واذا هلك الرهن صار المرتين مستوفيا دونه حكما بهلاك الرهن فيعتبر بما  
لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصادق على ان المال لم يكن واجبا وان الدعوى وقعت باطلا  
كان على المستوفى رد ما استوفى كذا ههنا كذا فى الذخيرة • ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز  
الرهن بقصاص فى نفس أو فيادونها وان كانت الحشاية خطأ جاز الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا  
فى الكافي • الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون كذا فى المختبرات • ولو تزوج امرأة  
على دراهم أو دنانير بعينها أو أخذت جهارا رهنا لم يصح عندنا ولو صالح عن دم على شيء بعينه وأخذ رهنا لم يجز كذا  
فى النبايع • ولو استأجر دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير  
مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة يطل الرهن ويجب على المرتين رد قيمة الرهن ولو استأجر خطاطا  
الخطط له ثوبا أو أخذ من الخطاط رهنا بالخطاطة جاز وان أخذ الرهن بخطاطة هذا الخطاط بنفسه لا يجوز وكذا  
لو استأجر ابلا الى مكة وأخذ من الجبال بالجوالة رهنا جاز ولو أخذ رهنا بمجولة هذا الرجل بنفسه أو بدابة  
بعينها لا يجوز ولو استعار شيئا له حل وموتة فأخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية جاز وان أخففته رهنا برد  
العارية بنفسه لم يجوز ولو أخذ رهنا من المستعير بالهاري لم يجوز لانها امانة ولو استأجر نواحة أو غنية وأعطى  
بالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار أو بدين الميتة والدم أو الرهن بدين الخمر من المسلم  
لمسلم أو ذى • أو بدين الخنزير باطل هكذا فى فتاوى قاضى خان • ولا يصح الرهن بالعبد الجانى ولا بالعبد  
المدين لانه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب عليه شيء كذا فى محيط السرخسى • ولو اشترى شيئا  
من رجل بدراهم بعينه أو أعطى جهارا كان باطلا لان الاتعين وانما يجب مثلها فى الذمة والرهن غير مضاف  
الى ما فى الذمة كذا فى فتاوى قاضى خان • وفى رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها  
الرهن بعين هي امانة وذلك باطل الشافى الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع فى يد البائع وذلك لا يجوز  
أيضا حتى لو هلك الرهن بدين بغير شيء هذا قول أبي الحسن الكرخى الثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها

كلاعيان المضمونة والمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح فان هلك الرهن فى يده فانه يضمن الاقل من قيمة الرهن  
ومن قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنا بالقيمة كذا فى الخلاصة •  
والله أعلم

• (الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز) •

ما يجوز بيعه بجور رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا فى التهذيب • ولورهن أرضا وقبضه انما استحق  
طائفة منها ان كان المستحق غير معين يطل الرهن فى الباقي وان كان المستحق بعينه بقى الرهن فى الباقي جائزا  
ولا يكون للمرتين الخيار فيما بقى ولا يكون له المطالبة بشئ آخر ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين كذا  
فى المحيط • ولو ارتهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شريكان فيه أو لا شركة بينهما فهو جائز  
اذا قبلوا ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له أن يسترد نصف  
الرهن كذا فى فتاوى قاضى خان • ولو ارتهن رجل من رجلين بدين له عليهما رهنا واحدا جاز والرهن رهن  
بكل الدين والمرة ان كان بمسكة حتى يستوفى جميع الدين كذا فى خزائن المفتين • واذا رهن عند رجل عشرين  
بألف درهم ثم قضاة خمسمائة فان أراد أن يأخذ أحد العبدتين ليس له ذلك ولو قال رهنك هذين العبدتين كل  
واحدة منهما بخمسمائة فقضاة خمسمائة فأراد أن يقبض أحدهما له ذلك فى رواية الريادات وفى رهن الاصل  
ليس له ذلك مالم يؤد جميع الدين قيل ماذا كفى الزيادة قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر فى الاصل  
قولهما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فقضى أحدهما ليس له ان يقبض  
أحدهما كذا فى الخلاصة • واذا رهن من رجلين النصف من كل واحد منهما لم يجوز ولورهنهما مطلقا يجوز  
ولورهن عينا نصفه بسمائة ونصفه بخمسمائة لم يجوز كذا فى محيط السرخسى • ولورهن التمر دون النخل  
أو النخل دون التمر أو النخل والبناء والزرع دون الارض أو الارض بدونها لا يجوز وعن ابن زياد عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز فى الارض دون النخل ولو لم يستثن دخول النخل والزرع والبناء كذا  
فى التهذيب • ولورهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز كذا فى محيط السرخسى •  
رهن عشر كرد ثم بان أن فيها واحدة مسجلة وأخرى مشاعة صح الرهن فى البواقي كذا فى القنية • رهن شاتين  
بثلاثين احدهما بعشرة والاخرى بعشرين ولم يبيح أيهما لم يجوز لان سبب هذه الجهالة تقع بينهما المتازعة  
عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا سقط من الدين بازائها ولو بين وهلك احدهما سقط  
الدين بقدره كذا فى محيط السرخسى • رهن الحيوان المملوك بالدين جائز بخلاف ما يقول بعض العلماء  
ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع اليه الفساد كالنخل لا يجوز رهنه كذا  
فى المبسوط • دار مشتركة بين ورثة ككبار وصغار فروعها الوصى والكبار يخرج ضيقة مشتركة بينهم صح  
صفقة واحدة رهن داره وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك اذا كان جداره متصلا  
بالجدار المشترك رهن داره والجدران مشتركة بين وبين الجدران صح فى العروة والسقف والجدران الخاصة  
واتصال السقف بالجدران المشتركة لا يمنع العمة لكونه تبعا كذا فى القنية • ولورهن بيتا معينا من دار  
أو طائفة معينة من دار وسلم جاز كذا فى فتاوى قاضى خان • باع ملك الغيرة وارتهن بالثمن شيئا وأجازها  
المالك لا يصح ورهن المريض يصح ان كانت قيمته أكثر من الدين كذا فى القنية ولكن لا يظن حكمه فى سائر  
القرماء كذا فى القنية • رجل رهن دارا قيمتها مائة الرهن ثنى كثير أو قليل يقطع به أو رهن جوارقها مائة  
الرهن بدون التسامع وسلم الكل الى المرتين لا يجوز ذلك الا أن يفرغ الدار والجوارق ويسلم ولورهن ما فى  
الدار من المتاع بدون الدار وما فى الجوارق من المحبوب بدون الجوارق وسلم الكل اليه جاز والخطبة لجواز الرهن  
فى المسألة الاولى ان يودع ما فى الدار والجوارق أو لا ثم يسلم اليه ما رهن فيصير التسليم والرهن كذا فى فتاوى  
قاضى خان • وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو رهن دارا والراهن والمرتهن فى جوفها فقال  
سلتها وقال المرتن قبلت لم يتم الرهن حتى يخرج الراهن من الدار ثم يقول سلتها اليك كذا فى محيط السرخسى  
• رهن عمارة حاوية قائمة على أرض سلطانة سلمها الى المرتين وكان يتصرف المرتين فيها ويؤجرها ويأخذ

قوله عشر كرد الكر والذبرة  
من المزارع الواحدة  
بألفى القاموس ٥١



الاجر منها سنين وانما لا يصح الرهن ولا يطيب للمرتهن ما أخذ من أجزائها كذا في جواهر الاختلاط  
ولورهن من جاعل دابة أو لحما على رأسها أو رستاق رأسها ودفع اليه الدابة مع اللجام والسرير والرسن  
لم يكن رهنا حتى ينزع من الدابة ويسلم اليه ولورهن دابة على رجل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقى الحمل ثم يسلمها  
الى المرتهن ولورهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة مشغولة بالحمل أما الحمل فليس يشغول  
بالدابة كذا في البدائع • رجل رهن جارية ذات زوج بغير إذن الزوج جاز وليس للمرتهن أن يمنع الزوج  
من غشيانها فان ماتت من غشيانها صار كل منهما مائت باقة معاوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس  
أن لا يسقط ولولم تكن ذات زوج حين رهنها ثم تزوجها باذن المرتهن فهذا والاقل سواء فان زوجها بغير إذن  
المرتهن جاز النكاح وللمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج بصير المهر رهنا مع الجارية وقبل  
الغشيان لا يكون المهر رهنا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن بالخيار ان شاء ضمن  
الراهن وان شاء ضمن الزوج كالوقتها الزوج ثم رجع الزوج على المولى اذا لم يعلم الزوج بالرهن كذا في التمهيدية  
• في الفتاوى العنانية ولو اعتق ما في بطنها ثم رهنها جاز ولا يسقط بقصان ولادتها بخلاف ما اذا ولدت قبل  
عق الولد حيث يسقط بقدر نقصان الا اذا كان بالولد وفاة كذا في التتارخانية • ارهن المسلم من كافر  
خرا فصارت خلافا للرهن باطل ويكون النخل امانة في يده والراهن بالخيار ان شاء أخذه وقضاه دينه وان شاء يدع  
النخل بدينه ان كانت قيمة الخمر م الرهن كالدن بخلاف ما لو ارهن الكافر خرا من المسلم لا يجوز ويكون  
امانة في يد المرتهن ارهن مسلم من مسلم عسيرا فصار خرا للمرتهن تخليها ويكون رهنا وتطيل بحساب  
ما نقص يعني من الكيل والوزن وان كان الراهن كافرا يأخذ النخل والدين عليه وليس للمرتهن أن يخلها وان  
خلها ضمن قيمته يوم خل ويرجع بدينه بخلاف ما لو كان الراهن مسلما خلها لم يضمن كذا في محيط السرخسي  
• ولورهن الذي عند ذي جلد مئة قد بقه المرتهن لم يكن رهنا وللراهن أن يأخذه وبعبية قيمة الدبابة  
ان كان دبقه بشئ له قيمة بمنزلة من غصب جلد مئة قد بقه واذا ارتهن الذي من الذي خرا ثم أسلفا فقد خرجت  
من الرهن فان خلها ففي رهن وكذلك لو أسلف أحدهما أيهما كان ثم صارت خلافا في رهن وينقص من الدين  
بحساب ما نقص منها واذا ارتهن الكافر من الكافر خرا ووضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز  
والخروج المستأمن في الرهن والارتهان كالذي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار فأخذوه  
أسيرا وفي دار الاسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو في يده بذلك الدين في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يباع الرهن فيسقط في المرتهن دينه وما بقي فهو لمن أسره  
وان كان عنده رهن لمسلم أو ذمي بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم عندهم جميعا كذا في المبسوط  
• ورهن الميت أو لدم لا يصح من ذمي وغيره كذا في الكافي • في الفتاوى العنانية وروى ان القاصب اذا  
رهن المصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عيبا بالمبيع فزعمه البائع بالعيب لم يجوز ولو دفع المشتري الى البائع  
عيبا تكون رهنا عنده مع المبيع بالنظر في تلك العين بحسبها كذا في التتارخانية • ولا يطل الرهن بموت الراهن  
ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبي الرهن رهنا عند الورثة كذا في خزانة الفتاوى • والله أعلم

## (الفصل الخامس في رهن الاب والوصي)

ولورهن الاب مال ابنه الكبير في دينه لم يجوز له ولم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي • واذا رهن الاب  
مناخا لولده بمال أخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير  
والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان ذلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصي في ذلك كالأب  
بعد موته وكذلك الجد أبو الاب اذا لم يكن له وصي لانه قائم مقام الاب في التصرف بحكم الولاية الا أن الاب  
يملك ان يرهن مال أحد الصغيرين من الآخر والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط  
• واذا رهن الاب متاع ابنه الصغير عند رجل فأدرك الولد ومات الاب لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى  
يقضى الدين لانه تصرف لزمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولد ان لم يكن بالغاً ولو كان  
الاب رهنا لنفسه وقضاه الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا ملك الرهن قبل ان يفك كذا في الكافي •

الام اذا رهن مال طفلها لا يجوز الا أن يكون وصية أو مأة من جهة من بل الطفل وان أجاز الحاكم  
ارهنه مال الطفل فانه يجوز ويثبت للمرتهن حق الحبس والاختصاص دون البيع وان ارهنه ووكالت  
المرتهن بالبيع فأجاز الحاكم الوكالة والبيع كان الوكيل وكيلاً من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي  
أجاز الرهن وولى آخر وقد باع المرتهن المهر فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالبيع فانه  
يقتضه وان لم يثبت عنده امضاء القاضي التوكيل فعليه ان يرد البيع اذا كان للطفل فيه مصلحة كذا في جواهر  
الفتاوى • واذا كان للاب أولاد به الصغير أو لعبد المأذون له في التجارة ولادين عليه دين على ابن له صغير  
فرهن الاب متاع الصغير من نفسه أو من ابنه الصغير أو من عبده الصغير جاز كذا في التبيين • يجوز أن  
يرهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا كذا في السراجية •  
واذا ارتهن الوصي خادما للقيم من نفسه أو رهن خادما لنفسه من القيم بحق القيم عليه لم يجوز وكذلك ارتهان  
القيم ان فعل ذلك لم يجوز الا أن يجيزه الوصي بمنزلة بيعه وشراؤه وكذلك ان فعل ذلك أحد الوصيين لم يجوز ذلك  
الا أن يجيزه الآخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ولا يجوز للوصي أن يرهن متاع القيم من ابن له صغير أو عبده تاجر ليس عليه دين كالأب رهنه من نفسه وان  
رهن من ابن له كبير أو من أبيه أو من مكاتبه أو من عبده تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط • وان استدان  
الوصي للقيم في كسوته وطعامه فرهن متاعا للقيم جاز وكذا الوالي للقيم فرهن أو ارتهن كذا في الكافي •  
ولو استدان الوصي على الورثة ورهن به متاعهم فلا يخلو اما ان استدان لنفسه متاعهم ونواحبهم كالخراج  
أو استدان لنفسه رقيقهم ودوابهم وكل وجه لا يخلو اما ان كانت الورثة كلهم كبارا أو صغارا فان استدان  
لنفسه ورهن به وهم كبار حضور أو غيب لم يجوز وان كانوا صغارا جاز ذلك وان كانوا صغارا وكبارا يجوز  
استدانته ورهنه على الصغار خاصة دون الصغار بخلاف ما اذا باع المتقول من التركة جاز على الكل اما  
اذا استدان لنفسه رقيقهم ودوابهم فان كان الكل كبارا حضورا استدانته ورهنه من متاعهم وان  
كانوا غيبا جاز ذلك وان كان بعضهم حضورا وبعضهم غيبا أو كانوا صغارا وكبارا حاضرين جاز عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز الا على القيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل كذا في محيط  
السرخسي • واذا كان على الميت دين وله وصي فرهن الوصي بعض تركته عند غريم من غرمائه لم يجوز  
وللاخرين أن يردوه فان قضى دينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن ويبيع في دينه  
واذا ارتهن الوصي بدين الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي ارتهن فوصيه يقوم مقامه  
في امساكه الا أنه لا يبيعه بدون إذن الراهن وللوصي ان يرهن بدين على الميت لانه قائم مقامه فيما هو من  
حوائج الميت وابقاء الدين من حوائجه وعلقه الوصي فكذلك الرهن به كذا في المبسوط • ولومات الراهن  
باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له وصي نصيب القاضي له وصيا وأمره يبيعه كذا في السراجية •  
ولورهن الوارث الكبير شيئا من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاسم الغريم في ذلك أبطل  
الرهن ويبيع في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين فرهن الوارث الكبير شيئا  
من متاعه بمال أنفق على نفسه أو كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليهم سلعة بالعيب كان الميت  
باعها فهلكت في أيديهم وصار ثمنها ديناً في مال الميت وليس له مال غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز لانه حين  
يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على الميت دين والعين كان ملكا للوارث فأرغعن حق الغير فيلزم حق المرتهن فيه  
ثم طلق الدين بعد ذلك برد السلعة بالعيب فلا يطل ذلك حق المرتهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي كان  
الميت باعاً أو وجد حراً فان الرهن يطل لانه تبين ان الدين كان واجبا على الميت حين رهن الوارث التركة فالرهن  
لا يدخل في العقد ولا يملك ثمنه وبالاتفاق يطل البيع من الاصل ولكن الراهن ضامن لقيمه حتى يؤديه  
في دين الميت وصا كان أو وارثا لانه لما حق الميت دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه  
فكان في حكم المستهلك فيضمن قيمته والوصي كذلك الا أن الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا لو كان الميت  
زوج أمته وأخذ مهرها فاعتقها الوارث بعده ومته قبل دخول الزوج بها فأختارت نفسها وصار المهر ديناً على  
الميت كان الرهن جائزا والابن ضامن له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف فيه انسان بعد موته حتى صار



ضمناه ديناً على الميت فإنه لا يطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لأنه أبطل حق القبر في العين تصرفه كذا في المبسوط . ولورهن الوصي متاعاً للقيم في دين استدان عليه وقبضه المرتهن ثم استعاره الوصي من المرتهن لم حاجة القيم فضاع في يد الوصي فقد خرج من الرهن وذلك من مال القيم وإذا لم يسقط الدين به لأكراهية المرتهن على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعاره لم حاجة نفسه ضمناه للصبي ولورهن الوصي مال القيم ثم غصبه فاستعمله لم حاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته فيبقى منه الدين إذا حل والفضل للقيم إن كانت القيمة أكثر من الدين وإن كانت قيمته أقل من الدين أدى قدر القيمة إلى المرتهن وأدى الزيادة من مال القيم وإن كانت قيمته مثل الدين أدى إلى المرتهن ولا يرجع على القيم وإن لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فإذا حل الاجل كان الجواب على هذا التفصيل الذي تفرقوا فيه واستعمله لم حاجة الصبي حتى هلك في يده يضمنه لخلق المرتهن ولا يضمنه لخلق الصبي وبأخذ المرتهن بالدين أن حل ويرجع الوصي على الصغير وإن لم يحل يكون رهنه عند المرتهن فإذا حل الدين أخذ به منه ويرجع الوصي على القيم بذلك كذا في الكافي . والله أعلم

(الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل)

قال محمد رحمه الله تعالى وإذا ارتهن الرجل من آخر رهناً وسلمه على أن يضعه على يدي عدل ووضي به العدل وقبضه ثم رهن حتى لو هلك الرهن في يدي العدل بسقط دين المرتهن كما لو هلك في يد المرتهن وبصير العدل نائباً عن المرتهن في حق هذا الحكم ونائباً عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق العدل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتهن كذا في المحيط . ولو شرط أن يقبضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل جاز لأنه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتهن في الاستدانة فكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي . وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى الراهن قبل سقوط الدين الأبرضى المرتهن وكذلك ليس له أن يدفعه إلى المرتهن الأبرضى الراهن فإن دفع إلى أحدهما من غير رضاه الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته فإن أراد العدل أن يجعل القيمة رهنه عند لا يقدر على ذلك لأن القيمة وجبت ديناً في ذمته فلو جعلها رهناً صار الواحد قاضياً ومقتضياً عليه فبعد ذلك إما أن يجتمع الراهن والمرتهن ويقبضان ذلك من العدل ويجعلانه رهنه على يدي هذا العدل أو على يدي عدل آخر أو يرفع أحدهما الأمر إلى القاضي حتى يأخذ القاضي القيمة ويجعلها رهناً عند ذلك العدل أو عند عدل آخر وهكذا ذكر شيخ الإسلام وذو كرمش الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن العدل أن تعمد الدفع إلى أحدهما تؤخذ منه القيمة وتوضع على يدي عدل آخر وإن أخطأ في الدفع وكان بحيث يجعل مثله فإنه يؤخذ منه ثم يرد عليه إذا لم تظهر منه خيانة فبقى عدلاً على حاله كذا في المحيط . ثم إذا جعل القيمة في يدي العدل وقبض الراهن دين المرتهن ينتظر أن كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن إلى الراهن فالقيمة تسلم للعدل وإن كان العدل قد ضمن بدفع الرهن إلى المرتهن كان للراهن أن يأخذ القيمة منه وعلى يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن بذلك ينتظر أن كان العدل دفعه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وحل في يد المرتهن لا يرجع وإن استهلكه المرتهن يرجع عليه لأن العدل بأداء الضمان يملكه وتبين أنه أعاره وأودع ملكه فإن هلك في يده لا يضمن وإن استهلكه يضمن وإن كان العدل دفع الرهن إلى المرتهن رهناً بأن قال هذا رهناً خذ بحقك واجبه يدينك ورجع العدل عليه بقيمته استهلكه المرتهن أو هلك لأنه دفع إليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة . ولو وضع الرهن على يدي عدل وسلطاه على بيعه أو ساطعاً على بيعه غير العدل أو ساطعاً الراهن المرتهن على بيعه كل ذلك جاز ولا يملك أحدهما عزله فإذا باع فالثمن هو الرهن ولو ساطع المرتهن الراهن على بيعه جاز أيضاً كذا في خزانة الاكل . وإن باع العدل من ولده الرهن أو زوجته لم يجوز إلا أن يجيزه الراهن والمرتهن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما يجازيها من الناس فيه جاز وإن أجاز ذلك أحدهما دون الآخر لم يجوز كذا في المبسوط . ولو أراد الراهن عزل العدل من غير رضى المرتهن أن كان البيع مشروطاً في عقد الرهن لا يملك بالاتفاق وإن لم يكن مشروطاً في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الإسلام هو الصحيح

قوله ما زالوا أحد قاضياً ومقتضياً عليه الذي في الهداية والمخ ومقتضياً لأنه يقال قضاء الدين إعطاء واقتضى دينه وتقاضاه قبضه وحاصله أن القيمة وجبت في ذمته فالوجه أن يراها في يده صار قاضياً ما وجب عليه ومقتضياً له وبينهما تناف كذا قرره في رد المحتار اهـ

وذكره في الأئمة السرخسي أنه يملك عزله في ظاهر الرواية وفي رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملك كذا في المختصرات . وإذا أخرج الراهن والمرتهن العدل عن التسلط على البيع وسلطاه غيره أو لم يسلطه فقد خرج العدل من ذلك إذا علم وإن لم يعلم فهو على وكالته كذا في المبسوط . ولا يملك العدل البيع إلا بالتسلط المشروط في عقد الرهن أو بعد تمام عقد الرهن وعلى أي حال كان إذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد العدل سقط الدين كما إذا هلك عند المرتهن وكذا إذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والرهن إذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتهن وإن أبي العدل البيع إن كان البيع مشروطاً في عقد الرهن أو بعد تمام الرهن فمن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ يجيز كذا في الوجيز للكردي . وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي . وقيل لا يجيزه لأنه أخذ شيخ الإسلام وتفسير الجبر أن يجبر العدل أياً ما كان يبيع الجبر الراهن على البيع فإن امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا قولهم إنشاء على بيع الحاكم مال المدين إذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي . ثم إذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لأن الاجبار وقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو غشاه بغيره سمح وإنما البيع طريق من طريقه كذا في التبيين . ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على رذته فبيعه جاز ولو لم يخلو بداد الحرب ثم رجع مسلماً فهو على وكالته قبل هذا إذا عاد قبل القضاء بطرقه أما بعده فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود وكذا وعند محمد رحمه الله تعالى يعود وقيل بالاتفاق يعود وكذا وهو الأصح كذا في محيط السرخسي . وإذا ارتد الراهن والمرتهن فلهما بداد الحرب أو قتلا على الرذة ثم باع العدل الرهن جاز يبيعه كذا في المبسوط . وإذا مات الراهن والمرتهن أو أحدهما فالعدل على حاله في أماله الرهن ويبيعه كذا في محيط السرخسي . ولو مات الراهن لا يطل التسلط على البيع إن كان مشروطاً في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه أحدها أن العدل يبيع الولد ويجبر على البيع أماعلى الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الراهن على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بموت الراهن على الوفاق أو على الخلاف وهذه الأحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما عدا هذه الأحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على السواء كذا في الذخيرة . وبطل الوكالة بموت العدل سواء كانت بعد العقد أو في العقد ولا يقوم واره ولا وصيه مقامه كذا في البدائع . ولو كان غير العدل مسلطاً على بيع الرهن خلت بطل الوكالة هكذا في الظهيرية . ولا وكيلاً أن يبيعه بعد موت الراهن بغير محض من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حياته بغير محض منه كذا في الكافي . العدل المسلط على البيع إذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية . ولو وكل العدل وكيلاً فباعه بغيره العدل جاز وإن كان غائباً لم يجوز إلا أن يجيزه ولو ذكر العدل غائباً فباعه به جاز كذا في خزانة المفتين . وإذا كان العدل اثنين وقد تسلط على البيع فباع أحدهما لم يجوز لأن البيع يحتاج فيه إلى رأى ورأى الواحد لا يكون كراى المنفى فإن أجاز ذلك لا يخرج ذلك أن أجاز الراهن والمرتهن كما لو باعه فضولى آخر أو أجاز الراهن والمرتهن وإن أجاز أحدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه أجنبي وأجاز الراهن أو المرتهن لم يجوز وإن أجازاه جميعاً وبطل العدل جاز لأن الحق لهما كذا في المبسوط . وجعل رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه إذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فله رهن باطل والوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضي خان . وإذا ارتهن الرجل داراً وسلط الراهن رجلاً على بيعها ودفع الثمن إلى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن رهناً وإن باع العدل الدار جاز يبيعه بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقير في الخادم وللدار إذا باع العدل ذلك دفع الثمن إلى الراهن دون المرتهن وإن دفع العدل إلى المرتهن لم يضمن وإن نجاه عن البيع لم يجز يبيعه بعد ذلك وكذلك إن مات الراهن لم يكن للعدل أن يبيعه بعد موته والمرتهن أصوة لغرمائه وإذا قتل العبد المرحون عبيد فدفع به أو فقهه فدفع بالعين كان العدل مسلطاً على بيع العبد المدفوع كذا في المبسوط . فإذا سلط العدل على البيع طلقاً فإنه يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرهما بأي قدر كان يثل قيمته أو أقل منه قدر ما يخاف الناس فيه وبالتفقد والتسبب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان الرهن بالمسلم فيه فله على البيع عند الحل فله أن يبيعه بجنس الممل



فيه وغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس له ان يبيع بما يتقارب  
الناس فيه ولا بالنسيئة ولا بغير الدراهم والدنانير الا انهما جاوزا في السلم البيع يجنس المسلم فيه ولو نهاه  
الراهن عن البيع بالنسيئة فانها عند الرهن ليس له ان يبيع بالنسيئة ولو نهاه من غير ان العقد لم يصح فيه  
كذا في البدائع . واذا باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف  
قالوا هذا اذا باع نسيئة مع مودة بين الناس اما اذا باع بنسيئة غير مودة بان باع مثلا الى عشرة سنين وما أشبه  
ذلك ينبغي ان لا يجوز عندهما وقال القاضي الامام أبو علي القاسمي اذا انتقم من الراهن لميل على التقديرات  
قال ان المرء بطالبني ويؤذي في بيعه حتى أنجو منه فباعه بالنسيئة لا يجوز بمثله ما لو قال بع عبدي فاني  
احتاج الى النفقة ولو كان الرهن في يد المرء ولم يكن ثمة عدل وسلط الراهن المرء على بيعه واستيفاء دينه  
من غنه فباع نسيئة جازي بعهه كيفما كان كذا في المحيط . ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايضا  
الدين من غنه فباعه بالدراهم . وكان الدين دنانير او على العكس قلن له ان يصرف الثمن من جنس الدين  
وكذا لو باعه بالدراهم ودينه حنطة كان له ان يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية .  
واذا باع العدل الرهن فقال بعته بتسعين والدين مائة فأقر بذلك المرء فانه يسأل الراهن عن ذلك فان اقر أنه  
باعه وادعى أكثر من تسعين فالقول قول المرء والعدل فيه والبيعة بين الراهن . وان لم يقر الراهن بالبيع  
وقال هك في يدي العدل فالقول قول الراهن اذا كانت قيمته مثل الدين واذا أقر بالبيع فقال الراهن بعته  
بمائة وقال العدل بعته بتسعين وقال المرء بعته بثمانين وقد نقضنا القول قول المرء ويرجع على الراهن  
بثمانين درهمهما والبيعة بين الراهن فان أقام العدل البيعة انه باعه بتسعين واعطاه المرء وقال الراهن  
لم تبعه وأقام البيعة انه لم يبع وانه مات في يده قبل ان يبيعه لم تقبل بيعة الراهن على هذا كذا في المبسوط . واذا  
كان العدل مسلطا على البيع اذا حل أجل كذا فقال المرء كان الاجل الى شهر رمضان وقد دخل رمضان  
وقال الراهن كان الاجل الى شوال فالقول قول الراهن في وقت التسلط على البيع وفي وقت حلول الدين  
القول قول المرء لان التأجيل يستفاد من جهة المرء فيكون القول في مقامه قوله والتسلط يستفاد  
من جهة الراهن فيكون القول في وقته قوله واذا انتقم على الاجل انه شهر واختلفا في مضيه فالقول قول  
الراهن كذا في المحيط . واذا غاب الراهن والراهن على يدي عدل فقال المرء امرك الراهن بالبيع وقال العدل  
لم يأمرني ببيعه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أقبل بيعة المرء كذا في الظهيرية . ولو ذهب عقل الراهن  
او المرء ونفس من أن يرا فاعل العدل على وكلته كذا في المبسوط . ذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى  
لو جنح العدل جنونا وقع البأس من افاقته ينعزل وان جن جنونا يرجى افاقته لا ينعزل حتى اذا عاد عقله أن  
يبيع الا أنه اذا باع في جنونه لا يبيعه سواء كان يعقل البيع والشراء ولا وكان ينبغي ان يبيعه اذا كان  
يعقل البيع والشراء لانه لو وكله في هذه الحالة فباع جاز الا أنه لا تلزم المهداة نص عليه في الوكالة فمن المشايخ  
وهم الله تعالى من قال على قياس ما ذكر في الوكالة ينبغي ان يبيع البيع في هذه الحالة اليه مال شمس الاثمة  
الحلواني ومن المشايخ رحمه الله تعالى من فرق واليه مال شمس الاسلام كذا في الذخيرة . وهو الاصح لانه  
لما وكله وهو صحيح العقل فهو ماضى ببيعه الا باعتبار رأي كمال وقد تقدم ذلك بجنونه وأما اذا وكله وهو  
بهذه الصفة فقد مرضى ببيعه بهذا القدر من الرأي فيكون هو في البيع متهذبا . كذا في المبسوط .  
وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى اذا مات العدل وقد كان وكله ببيع الرهن فأوصى الى رجل ببيعه لم يجوز  
الا ان يكون الراهن قال له في أصل الوكالة وكنتك ببيع الرهن وأجزت لك ما صنعت فيه من ثمنه فحينئذ يجوز  
لوصيه ان يبيع وليس لوصيه أن يوصي به الى ثالث وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان وصي  
العدل يقوم مقامه وكذا روى ابن أبي مالك عن أبي يوسف وهو بمنزلة المأذون اذا مات والمال مروض فان  
وصيه يقوم مقامه في البيع كذا في الذخيرة . ولو أراد وارث العدل بيعه لم يجوز كذا في المبسوط . ولو اجتمع  
الراهن والمرء على وضعه على يدي عدل آخر وقد مات الاول أو على يد المرء جاز لان الحق لهما  
فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل وان شاء على يدي المرء واذا علم القاضي ان المرء مثل العدل  
في العدالة يضعه على يده وان كرم الراهن فأما اذا أراد ان يضعه في يدي الراهن ذكر في بعض الروايات

ليس له ذلك وذكر في بعض الروايات له ذلك كذا في محيط السرخسي . ولومات العدل فوضع على يدي عدل آخر  
عن تراص أو اختلافا في ذلك فوضعه القاضي على يدي عدل فليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول  
مسلطا على البيع هكذا في الظهيرية . ولو كان العدل رجلين والراهن محالا يقيم فوضعه عند أحدهما  
جاز ولم يضمنوا ان كان محالا يقيم لا يضمن القاض بالاجماع ويضمن الدافع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافهما كذا في محيط السرخسي . ولا يملك المسافرة بالرهن اذا كان الطريق مخوفا واذا كان أمنا  
ان وجد التقييد بالمصر لا يملك وان لم يوجد التقييد بالمصر يملك وذكر في غير رواية الاصول ان على قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان أمنا يملك المسافرة بالرهن على كل حال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك  
اذا كان الرهن شيئا ليس له حل وموتة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا كان مفرأ منه يضمن على كل حال  
كذا في الذخيرة . واذا باع العدل الرهن ونفى المبال المرء ثم وجد بالبعد عيبا فأنقص فيه هو العدل  
فاذا وقع عليه بيعة فانه يضمن الثمن لانه القاض للثمن ويرجع به على المرء ويكون الرهن رهنا على حاله  
الاولى يبيعه العدل ولو لم يقر ببيعة على العيب ولكن العدل أقربه وكان عيبا لا يحدث مثله فكذلك وان كان  
عيبا يحدث مثله فلم يقر به ولا يمكن أن يحلف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول عندنا وان أقر ببيعه  
خاصة ولو أقاله البيع أو رده عليه بسبب يحدث مثله أو لا يحدث مثله بغير قضاء قاض لم ذلك العدل خاصة كذا  
في المبسوط . ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى المرء ثم استحق العبد أو رده بسبب قضاء قاض فان المشتري  
يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالتخييار ان شاء رجع على المرء بالثمن ويعود دين المرء على حاله وان شاء  
رجع على الراهن ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرء فاستحق العبد أو رده بسبب قضاء قاض  
العدل لا يرجع على المرء هذا اذا كان التسلط على البيع شرطا في عقد الرهن فان كان التسلط على البيع  
بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل الراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى  
المرء أو لم يدفع ولو ان العدل أقر في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرء وأنكر المرء ذلك  
كان القول قول العدل ويطل دين المرء كذا في فتاوى قاضي خان . واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن  
للمشتري قبل ان يقبضه فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو ضامن له ولا يجوز في قول  
أبي يوسف رحمه الله تعالى بمنزلة لو كسب بالبيع اذا أبر المشتري عن الثمن ولو قال قبضته فهك عندى كان  
مصدقا في ذلك وكان من مال المرء وكذلك لو قال دفعته الى المرء فهو صدق مع عينه ولا نقول باقرار  
العدل بثبوت وصول الثمن الى المرء ولكنه يقطع حتى المرء ولو قبض الثمن ثم وهبه كله أو بعضه لم يجوز ولو  
قال سلطت عنك من الثمن كذا وكذا فذلك جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فعليه أن يقرم مثله  
للمشتري من ماله والمقبوض سالم للمرء وهذا بخلاف ما اذا أضاف الهبة الى المقبوض واذا باع العدل  
الرهن وقبض الثمن فهك عندى ثم رده عليه المبيع بسبب عتق عتده أو استحق أو هو باق في يده وقد أخذ بالثمن  
حتى أداءه أنه أن يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يصح كون له أن يرجع على المرء كذا في المبسوط . ولو  
رخص سعره ثم باعه فالعبرة بالثمن ولا يسقط من الدين ما نقص من السعر بخلاف ما اذا مات بعد ما رخص ثمنه  
قيمه يوم الرهن ويصدق الراهن انه هلك قبل البيع بعد ما رخص سعره ويضمن المرء أو العدل على البيع أو  
ولو قبله الراهن بعد ما رخص سعره ضمن قيمته وسقط من الدين ما نقص من السعر ولو باعه العدل بألفين وقيمه  
ألف والدين ألف فهك ألف وخمسمائة سقط نصف الدين ولو كانت القيمة يوم الرهن ألفين فبيع بثلاثة  
آلاف فهك ألفان قالوا بينهما فان كذا في التتارخاتة ناعلا عن القاضية . فاذا دفع العدل الرهن  
الى أجنبي ودبعة من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الجواب في حق المرء كذا في المحيط . والله ان يسلم  
الرهن الى من في عياله من امرأته وخادمه وولده وأبوائه الذين يصر فون في ماله كذا في فتاوى قاضي خان .  
وللمرء أن يطالب الراهن بالدين ويحبسه به فان خاصمه الى الحاكم أوجب عليه تسليم الدين فان امتنع  
حبسه به فان كان الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضى الدين من غنمه ولو قضاه البعض فله ان  
يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية فاذا قضاه الدين قبل تسليم الرهن اليه كذا في المصالح الوهاب . قال  
الاسيماي رجلي رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وأمره ببيعه فاباعها للعدل وقبض الثمن وأوفاه



الرهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين اما ان يكون الرهن قائما واما ان يكون هالكا فان كان قائما  
واخذ المستحق من المشتري فالتحق على العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة وان شاء رجع  
على المرتهن بالثمن الذي دفع اليه واذا رجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدنه وان كان الرهن هالكا  
فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن العدل وليس له ان يأخذ المرتهن  
الا اذا اجاز البيع واخذت منه فحينئذ ان يضمنه ايضا فان اختار ضمن الراهن فقد تم الرهن وان شاء ضمن  
المشتري وبطل البيع ورجع المشتري على العدل وان شاء ضمن العدل بالخيار ان شاء ضمن الراهن  
وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي اعطاه كذا في التتارخانية • قال وان كان العدل عبد المحجور واعطاه  
فان وضع الرهن على يده باذن مولاه فهو جائز وان وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو ايضا جائز ولكن عهدة  
البيع لا تكون عليه لان المولى يتضرر به من حيث انه يتولى حالته فيه وانما العهدة على الذي سيطر عليه  
البيع وكذا الصبي الحر الذي يعتق اذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فان كان ابوه اذن له فالعهدة عليه ويرجع  
به على الذي امره وان لم يكن ابوه اذن له فاستحق المبيع في يد المشتري فان شاء رجع بالثمن على المرتهن الذي  
قبض المال لانه هو الذي اتفق به هذا العقد حين سلم الثمن له واذا رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بما له وان  
شاء على الراهن لان البائع كان مأمورا من جهته وانما حصل له قبض الثمن كذا في المبسوط •

مطلب  
بيان من يصلح عدلا في الرهن  
ومن لا يصلح

(وأما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح) فالمرء لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد  
المأذون على ان يضع على يده مولاه ثم يحرر الرهن سواء كان على العبد دين أو لم يكن والعبد يصلح عدلا في رهن  
مولاه حتى لو رهن انسان على ان يضع في يده عبده المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلا في رهن مكاتبه  
والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا  
في رهن المكفول عنه وأحد شرطي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدین التجارة وكذا أحد شرطي  
العنان في التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدین التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشرع يكتفي  
جميعا لان كل واحد منهما اجنبي عن صاحبه في غير دين التجارة فممكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح  
عدلا في رهن المضارب ولا المضارب في رهن وبالمال والاب لا يصلح عدلا في رهنه بقرن ما اشترى لا صغيرا فان  
اشترى الاب للعبد شيئا ورهنه بقرن ما اشترى له على ان يضعه على يده نفسه فالشراء جائز والرهن باطل وهل يصلح  
الراهن عدلا في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الرهن ان يكون الرهن  
في يده فسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جائزه كذا في البدائع • واذا كان العدل صغيرا  
لا يعقل فجعل الرهن على يده لم يجز ولم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جاز البيع بتسليم الراهن اليه على  
البيع وذكرنا خلاف وجهه الله تعالى ان هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عند أبي حنيفة  
وجهه الله تعالى فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا أو حرييا مستأثرا والراهن والمرتهن مسلمين  
أو ذميين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذمى والمسلم وهو من أهل يده معتبرة شرعا وهو من أهل  
ان ينفذ بيعه بتسليم المالك كما ينفذ بيعه باعتباره ملكه فان لحق الحري بالذم لم يكن له ان يبيع وهو في الدار  
فان رجع فهو على وكالته بالبيع وان كان الحري اراجع الى دار الحرب هو الراهن والمرتهن والعدل ذمى  
أو حري مقيم في دار الاسلام يمان فله ان يبيعه كذا في المبسوط • والله أعلم

• (الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان أو بغير ضمان) •

اذا هلك المرهون في يد المرتهن أو في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين  
يسقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين وهو في الفضل أمين وان كانت قيمته أقل من الدين  
سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الراهن بفضل الدين كذا في الذخيرة • اذا رهن ثوبا قيمته  
عشرة فعند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة  
أخرى وان كانت قيمته عشرة فالفضل أمانة عندنا كذا في الكافي • هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذا  
الحكم في الرهن الفاسد وذكرنا كذا في رهنه الله تعالى ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا

والأول أصح وأما المقبوض بحكم الرهن الباطل فلا يتعلق به الضمان أصلا نص عليه محمد رحمه تعالى في الجامع  
والباطل من الرهن ما لا يكون منعقد أصلا كالباطل من البيوع والفاسد من الرهن ما يكون منعقد لكن  
يوصف الفساد كالفاسد من البيوع بشرط انعقاد الرهن أن يكون الرهن مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا  
الا انه عند فقهاء بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد لانعدام شرط  
الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن أصلا فعلى هذا يخرج  
المسائل هذا بيان حكم الهلاك وأما حكم النقصان فان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين  
بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة • واذا برئ  
الراهن من الدين من غير أداء ولا ايفاء اما بالهبة أو بالبراءة ثم هلك الرهن في يد المرتهن من غير ان يضمنه عن  
الراهن هلك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان يهلك أمانة وبه أخذ علمائنا وأما اذا برئ الراهن بالايفاء  
ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اشترى عبد او قبضه  
واعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن المرتهن كذا في السراجية • رجل له على رجل  
ألف درهم وبهره رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن تغلق عا سقط الدين وكان للمطلوب أن يأخذ  
رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ ويعود ما أخذ الى المتطوع  
لا الى ملك المتطوع عليه كذا في الظهيرية • واذا أحال الراهن المرتهن على رجل بمال وهلك الرهن بعد ذلك هلك  
مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكر في الأصل ما اذا أراد الراهن بعد الحوالة ان يأخذ الرهن من المرتهن  
هل له ذلك قالوا لا كرهه المذهب في الزيادات في موضعين ذكر في أحد الموضعين ان له ذلك وذكر في موضع آخر  
انه ليس له ذلك كذا في المحيط • واذا رهن من آخر عبد يساوي ألفا بألف ثم تصادقا على انه لم يكن عليه شيء  
وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد ألفا على الراهن فاما اذا تصادقا قبل هلاك الرهن  
انه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن هل يهلك مضمونا أو أمانة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان فيه اختلاف  
الشافعية وذكرهم الاثمة الخلو في رهنه الله تعالى نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه يهلك أمانة كذا  
في الذخيرة • رهن عينا ثم دفع عينا أخرى مكانها وأخذها المرتهن جاز لكن الرهن هو الأول ما لم يرد به وبعد  
يصير الثاني رهنا ثم للمرتهن ان يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو بقي درهم ولو أدى الدين أو بعهده  
ثم هلك الرهن في يد المرتهن فلا يسترد الزيادة كذا في المضمرات • اذا رهن عبد يساوي ألفا بغيره فقال  
خذها ورد الى العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الأول حتى يرد به والثاني أمانة في يده حتى يرد الأول فاذا فعل  
ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الأول خمسمائة وقيمة الثاني ألفا والدين ذلك يهلك  
بالألف واذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفا فهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة كذا  
في التتارخانية • رهن حنطة ثم قال خذ الشعير مكانها فأخذه ورد نصفها ثم هلك الشعير وما بقي منها هلك ما بقي  
ينصف الدين ولا يضمن الشعير كذا في القرباشي • رجل رهن جارية تساوي ألفا بغيره فماتت عند المرتهن  
بطل الدين بطريق الاستيفاء وكذا الرهن بالمال اذا هلك بطل السلم كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى خان •  
واذا رهن الرجل من الرجل رجلا فوبا وقبضه وقيمه والدين سواء فاستحقه رجل فانه يأخذه ويرجع على الراهن  
بدنه وان كان الثوب هلك في يد المرتهن فالمستحق ان يضمن قيمته أيهما شاء لانه تبين بالاستحقاق أن الراهن  
كان غاصبا والمرتهن غاصب الغاصب فان ضمن الراهن كان الرهن بموافقه وان ضمن المرتهن رجع  
المرتهن على الراهن بقيمة الرهن ويرجع بالدين أيضا عليه ولو كان الرهن عبدا فابق فضه المستحق المرتهن قيمته  
ورجع المرتهن على الراهن تلك القيمة وبالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للرهن ولا يكون رهنا لان الضمان  
استقر عليه واذا كان الرهن أمة فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي وأولادها ثم استحقها رجل فله ان يضمن  
قيمتها ان شاء المرتهن وان شاء الراهن وليس له ان يضمن قيمة الولد واحدا منهما كذا في المبسوط • واذا  
أخذ رهنا بشرط أن يقرضه كذا فله في يده قبيل أن يقرضه هلك بالاقبل من قيمته وعما سمى له من القرض لانه  
قبض بسوم الرهن فكان مضمونا كالمقبوض بسوم الشراء كذا في السراج الوهاج • قال الراهن للمرتهن  
اعط الرهن للسداد لا حتى يبيعه ويخذره اهلك فأعطاه فهلك في يده لا يضمن المرتهن كذا في القنية • واذا



ومن ثلاثة عبد اعند رجل دين له على كل واحد منهم صاع وان مات ذهب من دين كل واحد منهم ما يحسنه من  
العبد وتراجعوا فيما بينهم حتى لو كان له على رجل ألف وخمسمائة وعلى آخر ألف وعلى آخر خمسمائة فمروا  
عبدانهم أن ثلاثة قيمته ألفان فذلك صار مستوفيا من كل واحد ثلثي ما عليه لأن المرهون مضبوط بأقل من  
قيمه ومن الدين والرهن أقل لأن الدين ثلاثة آلاف وقيمة العبد ألفان فيصير مستوفيا من الدين بقدر قيمة  
العبد وهي ألفان والافسان من ثلاثة آلاف قدر ثلثها فيصير مستوفيا من صاحب ألف وخمسمائة ألف  
دروهم ومن صاحب الألف ستمائة وستة وستين وثلثين ومن صاحب الخمسمائة ثلثمائة وثلثين وثلثا  
ويبقى على كل واحد ثلث دينه ثم الذي عليه ألف وخمسمائة يضمن لكل واحد من صاحبيه ثلثمائة وثلثا  
وثلثين وثلثا لأنه صار قاضيا من دينه ألفا ثلثه من نصيبه وذلك ثلثمائة وثلثا وثلثون وثلث من نصيب  
من عليه ألف وثلثه من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن له ما مقداره ما تبقى من دينه من نصيبهما والذي  
عليه الألف يضمن لكل واحد من صاحبيه مائتين واثنين وعشرين درهما وتسعي درهما لأنه صار قاضيا  
من دينه ستمائة وستة وستين وثلثين ثلثها من نصيبه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعين وثلثها من  
نصيب من عليه ألف وخمسمائة وثلثها من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى دينه من  
نصيبهما والذي عليه خمسمائة صار قاضيا من دينه ثلثمائة وثلثا وثلثين وثلثا ثلثه من نصيبه وذلك مائة  
وأحد عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه ألف وخمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى من نصيبهما ثم تقع  
المقاصة بينهم تقاصوا أو لم تقاصوا والاتحاد الجفر في عليه خمسمائة استوجب على من عليه ألف وخمسمائة  
ثلثا ثلثه وثلثين وثلثا وهو قد استوجب عليه مائة وأحد عشر وتسع وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع  
من عليه خمسمائة عليه بما بقي وهو مائتان واثنان وعشرون وتسعين وكذا من عليه خمسمائة استوجب  
على من عليه ألف مائتين واثنين وعشرين وتسعين وهو قد استوجب الرجوع عليه بمائة وأحد عشر وتسع  
فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بما بقي وهو مائة وأحد عشر وتسع وكذا من عليه ألف استوجب  
الرجوع على من عليه ألف وخمسمائة بثلثا ثلثه وثلثين وثلثا وهو استوجب الرجوع عليه بمائتين  
واثنين وعشرين وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بالفضل وهو مائة وأحد عشر وتسع وكذا  
في الكافي • ويصح الرهن برأس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه فان رهن برأس مال السلم وهلك الرهن  
في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس ماله اذا كان به وقفا والسلم جائزا وان كان أكثر فالفاضل أمانة  
وان كان أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يكن له حق افتراق بطل السلم وعليه رد  
الرهن فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال ولا ينقلب السلم جائزا • وكذلك هذا الحكم في بدل  
الصرف اذا أخذه رهنا فانه اذا هلك قبل الافتراق صار مستوفيا ان كان به وقفا ويقدره ان كان أقل وان كان  
أكثر فالزيادة أمانة وان تفرق قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الصرف ويجب رد مقداره ما كان مرهونا  
وتكون الزيادة أمانة ولو أخذ بالسلم فيه رهنا وهلك في المجلس صار مستوفيا للمسلم فيه ويكون في الزيادة أمانة  
وان كانت قيمته أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع بالباقي كذا في السراج الوهاج • وان هلك بعد  
الافتراق يجب عليه مقداره ما كان مضموما ولا يعود السلم جائزا كذا في الينابيع • ولو تفاخرا السلم وبالسلم  
فيه رهن • يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحسن به والقياس ان لا يحسن به ولو هلك الرهن بعد التفاسخ  
بذلك السلم فيه لا برأس المال لأنه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر أثره في رأس المال في المجلس لأنه بدله  
وقام مقامه فاذا هلك به لا بالاصل لكن باع عبدا وسلم وأخذ بالثمن رهنا ثم تقابل البيع له حبه لاخذ المبيع  
ولو هلك المرهون به لا بالثمن كذا في الكافي • واذا أسلم الرجل خمسمائة درهم الى رجل في طعام مسمى  
فارتن به عبدا يساوي ذلك الطعام ثم صالحه من رأس ماله في القيلس له ان يقبض العبد ولا يكون للمرتهن  
ان يحبس الرهن برأس المال وفي الاستحسان ان يحبس الرهن حتى يستوفي رأس المال فان هلك العبد  
في يده من غير ان يمنعه فعلى المرتهن ان يعطى مثل الطعام الذي كان على المسلم العبد يأخذ رأس ماله وكذلك  
لو وجب له رأس المال بعد العلم ثم هلك العبد فعليه طعام مثله قال الأثرى ان رجلا لو اقترض كرسنة وارتهن  
منه نوبة قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه الكبر على كرى شعير يدايد جاز ذلك ولم يكن له ان يقبض الثوب حتى

يدفع كرى الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل طعامه ولم يكن له على الشعير سبيل ولو باعه الكبر بدراهم ثم افترقا  
قبل ان يقبضها بطل البيع لانهما افترقا عن دين دين وبقي الطعام عليه والثوب رهن به بخلاف الشعير فانه  
عين قائما افترقا هاتين عين دين حتى لو كان الشعير بغير عينه وتفرق قبل ان يقبض كان البيع باطلا أيضا لأنه  
دين دين • كذا ذكر في الاصل وفيه في هذا الموضع أن لا يصح البيع أصلا لأن الشعير بغير عينه بمقابله  
الحنطة يكون مبيعا ويسع ما ليس عند الانسان لا يجوز كذا في المبسوط • رجل دفع الى رجل ثوبين وقال  
خذ أيهما شئت بالمائة التي على • فأخذهما فاضاعا في يده عن محمد رجه الله تعالى أنه قال لا يذهب بالدين  
شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فدفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرون  
درهما فقبضها فاضاعت في يده قبل ان يأخذ منها عشرون درهما ضاعت من مال المديون والدين عليه  
على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهنا بدينك فأخذهما وقيمتها سواء قال محمد رجه الله تعالى  
يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين كذا في فتاوى قاضي خان • رهن ثوبا بقيته  
خسة بخسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخسة حتى لو هلك يرجع  
عليه الراهن دينارين كذا في القنية • رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع  
وأعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنا بالثمن قال محمد رجه الله تعالى لم يكن هذا رهنا بالثمن وللمشتري أن يسترد  
الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتها سواء • لك بخسة دراهم لأنه كان مضموما بخسة  
كذا في فتاوى قاضي خان • وفي الكبرى اذا أعطى المديون الى الدائن ثوبا وقال هذا رهن ببعض حقك  
ثم هلك في يده لك بما شاء المرتهن في قول أبي يوسف رجه الله تعالى كذا في انتشارخانية • ابن سماعة  
عن محمد رجه الله تعالى رجل له على رجل مال فقضاء بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا رهن عندك بما بقي من  
مالك أو قال رهن عندك بشيء ان كان بقي لك فاني لأدري أي شيء من المال أولم يبق فهو رهن جائز وهو  
رهن بما بقي ان كان قد بقي منه شيء وان لم يبق منه شيء وهلك العبد في يد المرتهن فلا ضمان عليه فيه وروى بشر  
عن أبي يوسف رجه الله تعالى اذا أخذ رهنا بالعيب في المشتري أو بالعيب في الدراهم التي اقتضى لم يجوز ولو  
استقرض منه خجين درهما فقال المقرض انما لا تكفيك لكن ابعت الى برهن حتى أبعث اليك ما يكفيك  
فبعث اليه بالرهن فاضاع في يد المرتهن فعليه الأقل من الرهن ومن خجين درهما فالخصل ان المستقرض اذا  
بعت شيئا ورهنه فله الرهن قبل ان يقرضه فالرهن مضبوط بالأقل من قيمته وبما سمي وان لم يكن مسمى شأنا قد  
اختلف أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى فيما بينهما كذا في المحيط • وفي الفتاوى العتبية ولو قال اسكنك  
بدرهم فهو مضبوط بالأقل من قيمته ومن ثلاثة دراهم وفي الجرد اذا دفعه رهنا لقرضه عشرة فلم يقرضه  
واقضى المرتهن الردة عليه وحلف ضمن العشرة ولو أعطاه رهنا بنقصان ما أدى فان ظهر النقصان فهو رهن  
به وان لم يظهر يضمن الأقل من قيمته ومن نصف الدين ولو قال خذ هذا العشرة رهنا بدينك وكانت خسة  
بذلك نصف درهم ولو رهن عشرة دراهم وكانت خسة ستون درهما ففيها سدس الدين ولو رهن  
عبدا على انه مسلم وكان معيها وفيه وفاءم لك بجميع الدين كذا في انتشارخانية • رجل عليه دين لرجل  
وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن الاصل رهنا وأحدهما بعد الآخر وبكل واحد من  
الرهنين وفاء بالدين فله أن يأخذ الرهنين عند المرتهن قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان هلك الرهن الثاني  
ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الثاني به لا ينصف الدين وان لم يعلم بذلك فله أن بجميع الدين  
وذكر في كتاب الرهن ان الثاني به لا ينصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والعصم ما ذكر في كتاب الرهن لان  
كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على قدر الرهن الاول  
والثاني على قدر قيمته فالحال به لا ينصف الدين كذا في فتاوى قاضي خان • وفي مجموع التوازل  
روى هشام عن محمد رجه الله تعالى رجل له على رجل ألف درهم فمره أجني بالالف عبدا بغير أمر المظلوب  
ثم جاء رجل آخر ورهن به عبدا آخر بغير أمر المظلوب أيضا فوجاز الاول رهن بالالف والثاني بخمسمائة  
وفي آخر رهن الاصل رجل له على رجل ألف درهم رهن به رهنا يساوي ألفا ثم جاء قسوف وزاده في الرهن







أو العدل كذا في المحيط • وما يجب على الراهن إذا أذاه المرتهن بغير اذنه فهو مستطوع وكذلك ما يجب على المرتهن إذا أذاه الراهن ولو اتفق المرتهن ما يجب على الراهن بأمر القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه وكذلك الراهن إذا أذى المرتهن بأمر القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية • إذا غاب الراهن فاتفق المرتهن على الرهن بقضاء القاضي رجع على الراهن غائبا وإن كان الراهن حاضرا لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع عليه فيه ما جعلا والقوى على أنه إذا كان الراهن حاضرا لكن أبي أن يتفق فأمر القاضي المرتهن بالاتفاق فاتفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاختلاط • وإذا قضى الدين ليس للمرتهن أن يمنع الراهن حتى يستوفي النفقة فإن ذلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها كذا في المضمرات • ولا يصدق المرتهن على النفقة إلا بيمينه فإن لم يكن له يمينه يحلف الراهن على علمه لأنه ادعى عليه دين وهو يتكروا الاستحلاف على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرخسي • وعن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن ذكر المسألة مطلقة في موضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب الرهن أن مداواة الجراحات والقروح ومعالجة الأمراض والفداء من الجناية بحسب قيمتها كان من حصة المضمون فعلى المرتهن وما كان من حصة الأمانة فعلى الراهن • وكذا ذكر القدر في شرحه ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال أنما يجب عن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن إذا كانت الجراحة أو المرض حدث عند المرتهن أما إذا كان حادثا عند الراهن يجب على الراهن ومن المشايخ من قال لا يلزم على المرتهن على كل حال وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط • وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي • وعن القسيه أبي جعفر الهندواني أن ما حدث عند المرتهن من ذلك فتمن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن أن لم يزد في يد المرتهن حتى لم يحتج فيه إلى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وإن ازداد في يد المرتهن حتى احتج فيه إلى زيادة مداواة فالمداداة على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه ولكن يقال له هذا أمر حدث عندك فإن أردت إصلاح مالك وإحياءه حتى لا يتوى مالك فدواءه • كذا في المحيط • وفي شرح الطحاوي وحفظ المهرن على المرتهن حتى أن الراهن لو شرط للمرتهن شيئا على الحفظ لا يصح ولا يستحقه وأجر الراعي إذا كان الرهن شيئا يحتاج إلى رعيه على الراعي وأجر المأوى والمربض على المرتهن كذا في الذخيرة • وجعل الآتي على المرتهن بقدر الدين والفضل على ذلك على المالك حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء أو قيمة الرهن أقل فالجعل كله على المرتهن وإن كانت قيمته أكثر فقدر الدين على المرتهن وبقدر الزيادة على الراهن الرهن إذا كان كرمًا أو لمعامرة والخراج على الراهن لأنه مؤنة المالك وأما العشر ففي الخارج يأخذها الإمام ولا يطل الرهن في الباقي بخلاف ما إذا استحق بعض الرهن شأنا أنه يطل الرهن في الباقي ولو كان في الرهن غناء وأراد الراهن أن يجعل النفقة التي ذكرنا أنها عليه في غناء الرهن ليس له ذلك هكذا في البدائع • والله أعلم

(الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن)

إذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن كذا في المحيط • وللمرتهن أصالة الرهن بالدين الذي ارتهنت به وليس له أن يمسكه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن أو بعده ولو قضا بعض الدين الذي رهن به كان له أن يجبس الكل حتى يستوفي ما بقي قل أو كثر كذا في التارخانية • وإذا رهن من آخرهنا فأسدا على أن يقرضه ألف درهم وتقاضاه ثم تناقضا الرهن يحكم الفاسد وأراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما أذاه المرتهن إنما أذاه الدراهم مقابلا بما قبض من الرهن فلا يكون له ولاية نقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما أذاه فإن مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن أحق بالرهن من غير ما الرهن كما كان حال حياته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنًا فأسدا وسلمه ثم تناقضا الرهن وأراد الراهن استرداد الرهن قبل أن يوقى دينه فلا ذلك فإن مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون أحق بالرهن من غير ما الرهن كما لم يكن أحق به من الراهن حال حياته كذا في المحيط • ولو كان الرهن مديرا أو أم ولد أو شيئا لا يكون رهنًا كان للراهن حق أخذ الرهن قبل نقد المالك سواء

قوله غائبا كذا في عامة النسخ والاولى حذفها للإستغناء عنها بقوله إذا غاب الراهن كما لا يخفى

كان الرهن بدين سابق أو بدين لاحق كذا في الذخيرة • وإذا رهن من آخرهنا أو قبضها المرتهن ثم إن الراهن قضى بعض الدين وأراد أن يقبض بعض الرهن ينظر أن لم يبين حصة كل واحد منهما لم يكن له ذلك وإن بين ذكر في الزيادات أن له ذلك وذكر في كتاب الرهن أنه ليس له ذلك قبل ما ذكر في الأصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى وقيل في المسألة روايتان وهو الأصح فقد ذكر ابن جماعة في النوادر جواب محمد رحمه الله تعالى بثلث ما أجاب به في الأصل كذا في المحيط • إذا تناقضا عقد الرهن ثم أراد المرتهن حصة ذلك ولا يطل الرهن إلا بالرد على سبيل الفسخ كذا في السراجية • والله أعلم

(الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن)

يجب أن يعلم بأن الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانا عند علماء التمسك الثلاثة رحمهم الله تعالى وصورتها أن يرهن رجل عبدا من رجل بألف درهم ثم يزداد الراهن ثوبا ليكون رهنًا مع العبد بالدين الذي رهن به العبد صحت الزيادة استحسانا والتحقق بأصل العقد وجعل كان العقد ورد على الأصل والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنًا مضمونا بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط • رجل رهن عند آخرهنا عبدا بمائة وقيمة مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فمات أحد العبدين فإنه يسقط من الدين نصفه بعونه والنصف الآخر أمانة هكذا في النبايع • رجل رهن أمة تساوى ألفا بألف درهم فزادت في يدها خيرا أو في السر حتى صارت تساوى ألفي درهم فلو أعتقها المولى وهو معسر سعت في ألف درهم لافي كل الدين ولو لم تزد قيمتها ولم تزد ولم تزل تساوى ألف درهم ثم أعتقها المولى وهو معسر سعت في ألف درهم لافي قدر قيمتها ولو لم تزد ولم تزل تساوى ألف درهم ودفع بها فاعتقه المولى سعى في ألف أيضا كذا في الظهيرية • رهن أمة بألف فولدت فماتت فزاد عبدا وقيمة كل واحد من الأم والولد والزيادة ألف فيقسم الدين أولًا على الأم والولد فينقسم بم لا كما تنصف الدين وتبقى في الولد نصف الدين وتبعه العبد وقسم باقيه عليه ما نصفين بشرط بقاء الولد إلى وقت الفسخ حتى لو هلك الولد قبل فسخه لم يكن في الولد شيء من الدين وإن الأم هلكت بكل الدين وإن الزيادة لم تنصح حتى لو هلك العبد أيضا قبل فسخه لم يكن له شيء من الدين وإن الأم والولد زادت قيمته ألفا فصارت قيمته يوم الفسخ ألفين فالدين يقسم أولًا على الأم اثلاثا ثلثه في الأم وقد سقط بهلاكها ثم يقسم ذلك بينه وبين الزيادة اثلاثا ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وإن نقصت فصارت خمسًا ثم يقسم الدين بين الأم والولد اثلاثا ثلثاه في الأم وقد سقط وثلثه في الولد ثم ما أصاب الولد يقسم بينه وبين الزيادة اثلاثا ثلثاه في الولد وثلثاه في الزيادة كذا في الكافي • رجل رهن عبدا قيمته ألف بألفين وازداد في يده أوفى سعره حتى صار يساوي ألفين ثم بده المولى وهو معسر سعى العبد في جميع الدين فلم يسع المدير في شيء حتى أعتقه المولى وهو معسر سعى في جميع الدين أيضا لأن استدفاه هذا القدر يتعلق برقبته على وجه يستوفي من كسبه فلا يسقط ولو زاد في التدبير حتى صار يساوي ألفي درهم ثم أعتقه سعى في ألفين كذا في الظهيرية • والزيادة في الدين لا تنصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى إذا رهن من آخرهنا بدين له عليه ثم حدث للمرتهن زيادة دين على الراهن بالاستقراض أو بالشراء أو بغيره آخرهنا الرهن بالدين القديم رهنًا به وبالدين الحادث فعلى قوله ما لا يصير رهنًا بالدين الحادث حتى لو هلك بالدين القديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير رهنًا بالدين القديم والحادث جميعا حتى يهلك بهما ثم إذا صحت الزيادة في الرهن فأنما تصير رهنًا بالدين القائم وقت شرط الزيادة دون الساقط والمستوفي لأن الرهن أيضا وأيضا الساقط والمستوفي لا يتصور وينقسم الدين على الأصل وعلى الزيادة على قدر قيمته ما غير أن قيمة الأصل تعتبر وقت القبض بحكم العقد وقيمة الزيادة تعتبر وقت القبض بحكم الزيادة وأما الأصل أو الزيادة هلك بجافيه من الدين وبقي الباقي رهنًا بجافيه (غناء الرهن نوعان) نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهاها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون







يجب المرتن على احضار الرهن أو لا ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحيط  
• ولو قال المرتن الجارية في منزلي فادفع الدين إلى حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤم  
باحضار الرهن فإذا حضره يؤمر بقضاء الدين أولاً كذا في الخلاصة • ولو ان رجلاً على رجل ألف درهم  
منهم فرهقه بالمال كله وهما يساويه فخل نجم فطالبه المرتن بذلك القدر وأبى الرهن اداه حتى يحضر الرهن  
لا يجبر المرتن على احضار الرهن إذا قانده فيه فان قال الرهن قد توى الرهن وصار المرتن مستوفياً دينه  
فليس له على قضاء شيء من الدين وطلب من القاضي أن يأمره باحضاره ليصير حاله معلوماً فالقياس أن لا يأمره  
بالاحضار وفي الاستحسان قال إذا كان في المصر الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وإن رأى القاضي في المصر  
أن لا يكافه احضار الرهن ويحلفه البتة بالحق ما ضاع الرهن ولا توى وبأمر الرهن أن يعطيه ما حل عليه من  
دينه فعل ذلك كذا في المحيط • ولو كان الرهن على يد عدل وأمر أن يودعه غير فعله العدل ثم جاء المرتن  
يطلب دينه لا يكاف المرتن احضار الرهن وأمر الرهن بتسليم الدين لأن الرهن لم يرض بيد المرتن فلا يلزمه  
احضار ما ليس في يده الا يرى أن المرتن لو أخذ من العدل يكون غاصباً ضافاً فكيف يلزمه احضار شيء  
لو أخذ بصير غاصباً ولو أودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتن دينه وقال المودع أودعني فلان  
ولا أدري لمن هو أو العدل غاب بالرهن ولم يدري أين هو لا يكاف المرتن احضار الرهن ويجبر الرهن على قضاء  
الدين لأن المرتن عاجز عن التسليم وإن أنكر المودع الابداع وقال هو مالي لا يملك المرتن قبض الدين لأنه  
بالجود توى الرهن فيثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهناً كذا في الكافي • رهن عند  
رجل جارية يودعها على يد عدل فمات العدل وأودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتن يطلب دينه من  
الرهن فقال الرهن لا أعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو فان الرهن يجبر  
على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الرهن على المرتن بما أعطاه كذا في المحيط • وإن ادعى  
الرهن أن الرهن قد هلك جلف المرتن على علمه فان حلف يجبر الرهن على قضاء الدين وإن نكل لم يجبر ولو كان  
الرهن عبداً فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلاث سنين فطالب المرتن دينه لا يجبر الرهن على قضاء الدين  
فإن حل ثلث القيمة لا يجبر الرهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فكلها  
حل شيء اقتضاه المرتن دينه وإن كانت القيمة من الأبل أو الغنم وقضى القاضي بذلك كان ذلك رهناً بالدين كذا  
في فتاوى قاضي خان • ولو سلف الرهن العدل على بيع المهرهون فباعه بنقد أو نسيئة جاز فلا يطلب المرتن  
الدين لا يكاف المرتن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لأنه لا قدرة له على الاحضار وكذا إذا أمر  
المرتن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الرهن على ادائه دينه ولو قبضه يكاف احضار  
الثمن كذا في خزائن المفتين • إذا باعه المرتن بأمر الرهن أو العدل وأثر المشتري الثمن أو كان إلى  
أجل فانه يطالبه لأنه صار ديناً بتسليم منه فان توى الثمن على المشتري رد المرتن ما قبضه كذا في التتارخانية  
• والله أعلم

(الباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتن في المهرهون)

وتصرف الراهن قبل سقوط الدين في المهرهون اما تصرف بطقه الفسخ كالبيع والكافة والابارة والهبة  
والهدية والافرار ونحوها أو تصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاحتيلاد أما الذي يلحقه الفسخ  
لا يتغير بغير رضى المرتن ولا يطل حقه في المهرهون وإذا قضى الدين وبطل حقه في المهرهون فماتت التصرفات كلها  
ولو أجاز المرتن تصرف الراهن ففسد ونجس من أن يكون رهناً والدين على حاله وفي البيع يكون الثمن رهناً  
مكان البيع وكذا إذا كان تصرفه في الاستدانة بالدين المرتن والذي لا يحتمل الفسخ يتفقد ويطل الرهن ثم إذا  
صار حراً عندنا ونجس عن حكم الرهن ينظر إن كان الراهن موسراً السعاية على العبد وضمان على حاله  
على الراهن إن كان الدين لا يجبر على قضائه وإن كان مؤجلاً وحل الاجل فكذلك ولو لم يحل نفذ العتق  
فأخذ من الراهن قيمة العبد فيجبرها رهناً مكان العبد ثم إذا حل الاجل ينظر إن كان قيمة العبد من جنس الدين  
استوفى دينه ورده الفضل وإن كانت من خلاف جنس الدين جبرها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وإن كان

(الباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتن في المهرهون)

الراهن معسر أفله مرتن أن يستعي العبد في الأقل من ثلاثة أشياء مواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً فينظر إلى  
قيمة الرهن وقت الرهن وإلى قيمته وقت العتاق وإلى الدين فيسعى في الأقل منها ثم يرجع على الراهن إذا أسبر  
بما سعى لأنه قضى دينه وضطر أو يرجع المرتن بقيمة دينه إن بقي من دينه بقيمة ثم وان برهن عبداً قيمته ألف  
بألفين ثم ازدادت ثم أعتقه فان العبد يسعى في الأقل قدر قيمته وقت الرهن لأن الضمان يثبت في قدر الألف فانه  
لومات يقطع ذلك القدر ولو لم يعتقه الراهن ولكن دبره ففقد تدبيره وبطل الرهن وليس للمرتن حصة بعد  
التدبير ثم ينظر إن كان الراهن موسراً أو الدين حال أخذ جميع دينه منه وإن كان الدين مؤجلاً فأخذ قيمته من  
الراهن وتكون رهناً مكانه كما في العتق وإن كان الراهن معسراً أو الدين حال فانه يستعي المدبر في جميع دينه  
بالغاما يبلغ وإن كان الدين مؤجلاً فيستعيه في جميع القيمة ويجبرها مكانه فوق الفرق بين التدبير والاعتاق  
في موضعين أحدهما أن في العتق إذا كان الراهن معسراً يجب على العبد السعاية في الأقل من ثلاثة أشياء  
وفي التدبير يجب عليه السعاية في جميع الدين بالغاما يبلغ ولا ينظر إلى القيمة إذا كان الدين حالاً وإن كان مؤجلاً  
فعله السعاية في جميع القيمة وفي الثاني أن في الاعتاق يرجع العبد بما سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع  
وإنما كان كذلك لأن التدبير لم يخرج من أن تكون سعائته من مال المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين  
وبالعتق خرج من أن تكون سعائته للراهن ولو كان الرهن جارية فخلت عند المرتن فادعاه الراهن أنه منه  
فان ادعاه قبل الوضع صحت دعواه وثبت نسبه منه وصار حراً قبل أن يدخل في الرهن وصارت الجارية أم ولد  
له وخرجت عن الرهن ولا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية كحكم العبد المهرهون إذا دبره الراهن في جميع  
ما ذكرنا ولو كانت الجارية وضعت حملها أولاً ثم ادعاه الراهن صحت دعواه أيضاً وثبت نسب الولد منه وعتق  
بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصة من الدين وصارت الجارية أم ولد له وخرجت من الرهن فيقسم الدين  
على قيمة الجارية يوم رهنه وعلى قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون حكم الجارية في حصتها من الدين كحكم  
المدبر في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين كحكم المدبر في جميع ما ذكرنا الآن هنأ ينظر إلى شيئين  
إلى قيمة الولد وقت الدعوة وإلى حصته من الدين فيسعى في أقلهما إذا كان الراهن معسراً ويرجع بما سعى حكماً  
في شرح الطحاوي • رهن جارية تساوى ألفاً بألفين وصارت قيمتها ألفين بزيادة ستمائة وأولدت ولداً يساوى ألفاً  
يفتكمها بألفين ولو هلكت هلكت بألفين وإن أعتقها المولى وهو معسر سعت في الألف وكذلك لو أعتقها  
سعيها في الألف ورجعها بذلك على المولى ورجع المرتن على المولى بقيمة دينه كذا في محيط السرخسي •  
رهن عبداً قيمته ألف بألف فمات سعة إلى خمسة مائة ثم أعتقه الراهن وهو معسر سعى العبد في قيمته يوم الاعتاق  
لأن جميع الدين رجل رهن رجلاً عبداً يساوى ألفاً بألفين وازدادت قيمته فبلغت ألفين ثم دبره المولى وهو  
معسر فانه يسعى في جميع الدين ولو لم يسع حتى أعتقه يسعى في ألفين إذا كان العتق بعد التدبير فان دبره  
ثم ازدادت القيمة سعى في ألفين فان أعتقه بعد ذلك سعى في ألف كذا في خزائن الأحكام • وإذا رهن الرجل  
أمة بألف درهم هي قيمتها فجاءت بولديها يساوى ألفاً فادعاه بعد ما ولدت وهو موسر ضمن المال وإن كان معسراً  
سعت الأمة في نصف المال والولد في نصفه فان لم يؤد الولد شيئاً حتى ماتت الأم قبل أن تفرغ من السعاية سعى  
ولدها في الأقل من نصف قيمته ومن نصف الدين ولا يزاد عليه شيء يموت الأم كذا في المبسوط • رهن رجلاً رهناً  
ثم أعتقه أحدهما فلا يتخلوا ما كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً والدين حال  
أو مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمتهم ألف فعليه حصته من الدين وكذلك على شريكه لاجل الدين  
لا لاجل العتق لأن الرهن تلف باعتاق أحدهما وهما موسران والدين حال فيؤخذان بدينهما وإن كان الدين  
مؤجلاً ضمن المعتق قيمة نصيبه لأنه ألتف نصيبه فأخذ المرتن منه ويكون رهناً عنده إلى أن يحل الدين وينظر  
ثم إذا اختار السالك فان اختار الضمان أو سعاية العبد كان للمرتن أن يأخذ ذلك منه لأنه بدل الرهن فيكون  
رهناً عنده فإذا حل الدين أخذ به دينه عليه لأن القيمة من جنس حقه وإن اختار العتق فالمرتن بالخيار إن شاء  
ضمن المعتق لأنه ألتف حقه بالاعتاق وإن شاء ضمن السالك لأنه ألتف حقه في بدله فانه وجب الضمان على  
المعتق أو السعاية على العبد وبالاعتاق برئان ذلك وما إذا كانا معسرين والدين حال فله مرتن أن يستعي



العبد في الالف كلها لانه عتق كله باعتاق نصيبه عند ما يقبض على العبد السعاية في قيمته وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صار نصيب الساكت مكاتباً والمكاتب لا يصلح وهذا لانه حر يد والمعتق معسر فكان للمرتهن أن يستعي العبد وإذا أخذ السعاية من العبد أخذ بدينه عليه لانه بدل الرهن وكذلك ان كان الدين مؤجلاً ويكون رهنه عند العبد الى أن يحصل الدين وأما إذا كان المعتق موسراً والساكت معسراً والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه وفي نصيب الساكت ينظر ان اختار السعاية أو الضمان أخذ به المرتهن منه لانه بدل الرهن وان اختار العتق ضمن المعتق نصيب الساكت لانه ألتف حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك ان كان الدين مؤجلاً وان كان المعتق معسراً والساكت موسراً والدين حال يستعي المرتهن العبد في نصيب المعتق ويأخذ من الساكت نصف الدين لانه ألتف الرهن والدين حال وان كان الدين مؤجلاً يستعي المرتهن العبد في الالف كلها فإذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية أخذ المرتهن بدينه عليه ما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وان اختار العتق فإذا قضى دينه يرجع نصف السعاية على العبد وان لم يقض كان للمرتهن أن يأخذ ذلك بدينه لانه بدل الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت ونصفها على المعتق ولو أعتقه أحدهما وديره الآخر وهما معسران يستعي العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق نصف السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدير بنصف السعاية ان اختار العتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضلي ما بين نصف قيمته مدبر ونصف قيمته قاضي لو كان نصف قيمته قاضي خسرانه ونصف قيمته مدبراً ربحه ما ربح عليه بما أنه وان كانا موسرين ضمن الالف للمرتهن ويسعى المدير الذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ لان الرهن تلف باعتاق أحدهما والدين حال فيؤخذ ان به وان كان الدين مؤجلاً يضمن المعتق قيمة نصيبه وفي نصيب المدير المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدير قيمة نصيبه لانه بالتدبير ألتف حقه في بدل الرهن فانه كان للمدير تضمين المعتق قيمة نصيب الساكت وبالتدبير يرى المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي . وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير إذن الراهن كان للرهن الأول أن يطل الرهن الثاني ويبعده الى يده ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول قال الراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهنه وملكه المرتهن الاول بالضمان فصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يضمن الضمان رهنه عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول باعتاقه وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول مع الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن استأمر مال الراهن فرهنه كذا في خزائن المفتين . ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أبرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة وان أبر المرتهن من أجنبي بأمر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجارة للرهن وان كانت الاجارة بغير إذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به للمرتهن أن يعيد هافي الرهن وان أبرها الراهن من أجنبي بأمر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للرهن وان أبرها بغير أمر المرتهن كانت الاجارة باطله والمرتهن أن يعيد هافي الرهن وان أبرها أجنبي بغير إذن الراهن والمرتهن ثم أجاز الراهن الاجارة كان الاجر للرهن والمرتهن أن يعيد هافي الرهن وان أجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطله ويكون الاجر للذي أبرها ويتصدق به للمرتهن أن يعيد هافي الرهن وان أجازا جميعاً كان الاجر للرهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى قاضي خان . ولو أبر من أجنبي سنة بغير أمر الراهن وانقضت السنة ثم أجاز الراهن الاجارة لم تصح لان الاجارة لاقت عقد امضاء منسوخاً فلم يرهن أن يأخذ حتى يصير رهنه كما كان وان أجاز بعد مضي ستة أشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للرهن وليس للمرتهن أن يعيد هافي الرهن كذا في محيط السرخسي . اعلم بأن عين الرهن أمانة في يد المرتهن بمقتضى الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يقرم فمك ذلك اذا فعل المرتهن ذلك بالرهن لا يقرم الا ان الوديعة اذا هلك لا يقرم شيئاً والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يقرم فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تؤدع ولا تعاد ولا تقاير كذا في الرهن ليس للمرتهن أن يواجر الرهن وإذا أبر بغير إذن الراهن وسلمه

الى المستأجر فان هلك في يد المستأجر قال الراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر وتكون رهنه مكانه وان شاء ضمن المستأجر غيراته اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه بأجر ما استوفى من المتفعة الى وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر رجع بما ضمن على المرتهن ولو سلم واسترد المرتهن عاده رهنه كما كان وكذلك لو أبره الراهن بغير إذن المرتهن لا يجوز للمرتهن أن يطل الاجارة ولو أبر كل واحد منهما باذن صاحبه أو أبره أحدهما بغير إذنه ثم أجاز صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للرهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنه اذا انقضت هذه الاجارة الا بالاستئناف وكذلك لو استأجر المرتهن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة الاجارة أو بعد انقضاءها ولم يحبس من الراهن هلك امانة ولا يذهب بهلاكه شئ ولو حبسه عن الراهن بعد ما انقضت مدة الاجارة صار غاصباً هكدا في شرح الطحاوي . فان ركب المرتهن الدابة أو كان عبداً فاستخدمه أو تولى بقلبه أو سيقاً فأنقلده بغير إذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير إذنه فيكون كالغاصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف أو سيفين عليه فان ذلك من باب الحفظ لامن باب الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار التعدي وهو في الاتقاع باذن المالك لا يكون متعدياً فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن على حاله ان هلك ذهب بماله وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغيره كذا في المبسوط . ولو أعاره غيره باذن الراهن أو أعاره الراهن باذن المرتهن فهلك في يد المستعير لا يسقط شئ من الدين وان كان للمرتهن ان يعيده الى يده نفسه ولو ولدته المهرنة في يد المستعير رهنه كان أو مرتهناً أو أجنبياً فالولد رهن كذا في الوجيز لا كدردي . وبطل الاجارة والرهن يطل عقد الرهن ويبدل الوديعة لا يطل عقد الرهن حتى لو أودعه الراهن باذن المرتهن كان للمرتهن ان يعيده الى يده كذا في المحيط . ولو كان الرهن معصفاً أو كذا ليس له ان يقرأ فيه بغير إذنه فان كان باذنه فمأدوم يقرأ فيه كان عارية فإذا فرغ عنها عاده رهنه كذا في السراجية . رهن معصفاً وأمره بقرائه منه ان هلك حال قرائه لا يسقط الدين لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز لا كدردي . ولو ليس خاتماً فوق خاتم فذلك يرجع فيه الى العرف والعادة فان كان ممن يتجمل بخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتجمل به هلك بماله لانه حافظ اياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتم في كتاب العارية وان كان الرهن حليماً نائماً وقبضه عليه بسامعاً داخل وان حفظه على عاتقه فهلك رهنه لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا في البدائع . ولو قاضعاً أن يتقنع المرتهن بالرهن ويكون الرهن معصفاً فالحيلة فيه ان كان الرهن داراً أن يأذن الراهن للمرتهن أن يسكن في الدار ويبيع له ذلك على أنه كتمانها عن ذلك فهو مأذون فيه اذنا مستقبلاً لم يقضه هذا الراهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن أرضاً فاذن له في زرعها أو شجرها أو كرمها فأباح له شرب ألبانها فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على أنه متى نهاه عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذنا مستقبلاً كذا في خزائن المفتين . واذا باع أحدهما أتما الراهن أو المرتهن الرهن باجارة صاحبه خرج من ان يكون رهنه وكذلك اذا باعه أحدهما بغير اجارة صاحبه فأجاز صاحبه بعد ذلك خرج من ان يكون رهنه فان كان الثمن رهنه مكانه قبض من المشتري أو لم يقبض فان توى الثمن على المشتري أو توى بعد ما قبض منه كان التوى على المرتهن وكان للمرتهن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي بيع الى أن يحل دينه كذا ذكره الكرخي في مختصره قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطاً في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم يكن البيع مشروطاً في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند حمله رحمه الله تعالى قال الطحاوي في اختلاف العلماء لم يجز في ذلك خلافاً وذكر القدوري رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المرتهن ان شرط في الاجارة ان الثمن رهن فهو رهن والا فخرج من الرهن وفي شرح الطحاوي ان الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط . ولو رهن رجل ثوباً بساوى عشرين درهماً بعشرة دراهم فله باذن الراهن وانقص منه ستة دراهم فله باذن الراهن وانقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمه عند الهلاك عشرة قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط



من دينه تسعة دراهم لأن الدين إذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه أمانة فإذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لأن لبس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمون على المرتهن وما وجب على المرتهن وهو أربعة دراهم نصير قضا صا بقدر هاهن الذين فإذا هلك الثوب وقيته بعد نقصان عشرة نصفها مضمون ونصفها أمانة فيقدر المضمون بصير المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا في فتاوى قاضي خان • وإذا أغتر الخمل أو الكرم وهو رهن تخاف المرتهن على الخمر الهلاك فباعه بغير أمر القاضى لم يجز بيعه وكان ضامنا ولو باعه بأمر القاضى أو باعه القاضى بنفسه نفذ البيع ولا يجب الضمان وإن جاز الخمر وقطف الغن بغير أمر القاضى لا يضمن استحصانا لأن هذا من باب الحفظ وحفظ المهرن حق المرتهن كذا في المحيط • قال شمس الأئمة الخلو في هذا إذا جاز كما يجزى ولم يحدث فيه نقصان فإن تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة • إذا حلب الغنم والأبل لا ضمان عليه استحصانا ولو كانت شاة أو بقرة فذبحها وهو يخاف الهلاك يضمن قياسا واستحصانا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والإجارة فذلك ليس بمسلوك للمرتهن ولو فعل يضمن وإن كان فيه تحصيل وحفظ من الفساد إذا كان ذلك بأمر القاضى فحينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وإن كان بغير أمر القاضى إذا كان فيه تحصيل وحفظ من الفساد فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل إذا رهن من آخر شاة تساوى عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يحلب لبنها ويشرب منها فعمل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لأن فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل للراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا إذا فعل المرتهن فإن حضر الراهن بعد ذلك افتكه بجميع الدين فإن هلكت الشاة في يد المرتهن قبل أن يحضر الراهن ثم حضر الراهن قال يقسم الدين على قيمة الشاة يوم قبض وعلى قيمة اللبن يوم شرب فيسقط حصه الشاة ويقضى حصه اللبن وكذلك لو ولدت ولدا فأكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو أكل الاجنبى الولد أو اللبن باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا أكل المرتهن باذن الراهن وإن كان المرتهن أكل اللبن والولد بغير اذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محسوبا بالدين فإن هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بصحة من الدين وأخذ الراهن الضمان بحصته من الدين وإن أكل الراهن اللبن أو الولد بغير اذن المرتهن ضمن قيمته ويكون الضمان محسوبا عند المرتهن مع الشاة وإن هلك هلكا والآن الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن أو الولد هلكا هلكا هلكا الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلك بعد ذلك الولد أو اللبن كذا في المحيط • رجل رهن جارية فأرضعت حيا للمرتهن لا يسقط شيء من دينه لأن لبن الأمي غير متقوم كذا في فتاوى قاضي خان • والله أعلم

• (الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه) •

إذا كان الدين ألف درهم فاختلاف الراهن والمرتهن في قدر المهرن به فقال الراهن أنه رهن بخمسمائة وقال المرتهن بألف فالقول قول الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بدين الذي لك وهو ألف والراهن يساوى ألفا وقال المرتهن ارتهن بخمسمائة والراهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن للقول قول الراهن بما اتفقا عليه وإن هلك الرهن قبل أن يتفقا كان كما قال المرتهن وإن اتفقا على أن الرهن كان بألف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن ولو أقام المينة فالبينة بينة الراهن لأنها تثبت زيادة ضمانه وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك أحدهما فاختلفا في قيمة الهالك أن القول قول المرتهن في قيمة الهالك والمينة بينة الراهن في زيادة القيمة وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المرتهن رهن بدين الثوبين بألف درهم وقال الراهن رهن بدين أحدهما بيمينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أقام المينة فالبينة بينة المرتهن ولو قال الراهن المرتهن هلك الراهن في يده ولو قال المرتهن قبضته مني بعد الرهن فهلك في يده فالقول قول الراهن لأنها اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن ينكر فالقول قوله ولو أقام المينة

فالبينة بينة أيضا لأنها تثبت استيفاء الدين وبينة المرتهن تنفي ذلك فالبينة المثبتة أولى ولو قال المرتهن هلك في يد الراهن قبل أن قبضه فالقول قوله لأن الراهن يدعى دخوله في الضمان وهو ينكر ولو أقام المينة فالبينة بينة الراهن لأنها تثبت الضمان كذا في البدائع • رجل رهن عند رجل جارية تساوى ألف درهم بألف موجهة إلى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها إذا حل الأجل فلما حل الأجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جارية بقي أن تصادق الراهن والمرتهن أن المهرنة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فإن كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوى ألف درهم والأن الراهن أنكرا أن تكون هذه الجارية هي المهرنة كان القول قول المرتهن في حق الرهن فبعد ذلك أن أنكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية أو قال لا أدري كان القول قوله مع اليمين على العلم فإن حلف لا يجبر على البيع وإن كان نكل يجبر على بيعها لأن بيع العدل تعلق به حق الغير وهو المرتهن فيجبر وإذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وإن حلف العدل لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضى الراهن بالبيع فإن امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضى كالمات العدل وإذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية بقي وقال المرتهن هذه تلك الجارية فواتته من سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فإن حلف فجعل الجارية هالك بالدين في زعمه ثم يرجع إلى العدل أن أقر العدل بما قال المرتهن يقر له به بما للمرتهن فإذا باع دفع الثمن إلى المرتهن فإن كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن بقيمة دينه على الراهن إلا إذا أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع بقيمة الدين على الراهن هذا إذا تصادفان قيمة المهرنة كانت ألفا وان اختلفا فقال المرتهن ما رهنتمني إلا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن فإن صدقه العدل يجبر على البيع فإن كان الثمن أنقص من الدين يرجع بقيمة دينه على الراهن وإن امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعه القاضى وتكون العهدة على الراهن وقيمة الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى قاضي خان • ولو كان الرهن عبدا فاختلفا فقال الراهن كانت القيمة يوم الرهن ألفا ذهب بالاعور والنصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما أزداد بعد ذلك فاختلفا ذهب من حتى الربع ما شئت وخشون فالقول قول الراهن لأنه يستدل بالحلل على الماضي فكان الظاهر شاهدا له وإن أقام المينة فالبينة بينة أيضا لأنها تثبت زيادة ضمانه فكانت أولى بالقبول كذا في البدائع • عيسى بن أبيان عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان الرهن ثوبا وأذن الراهن للمرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختلفا في هلاكه في حالة اللبس أو بعد ما نزع وعاد إلى الرهن فالقول قول المرتهن لأنها اتفقا على خروجه من الرهن فلا يصدق الراهن في دعواه العود إلى الرهن وعنه أيضا رهن من آخر عبدا يساوى ألف درهم وألف درهم وسلط الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولكن مات في يده فقال الراهن يحلف بالله ما يدعي أن المرتهن باعه بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يثبت بيمينه لقدم مات في يد المرتهن كذا في الذخيرة • أذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون يوما فخافه المرتهن فخرق ثوبا وقال خرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وإن أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال خرق قبل اللبس أو بعد فالقول للمرتهن أنه أصابه في اللبس لا تنافهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن على قدر ما عاده من الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي • وإذا كان الرهن عبدا فأقام الراهن بينة أنه أبق عند المرتهن وأقام المرتهن بينة أنه أبق من يد الراهن بعد مآرده عليه قال ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى أخذ بينة المرتهن كذا في المحيط • وإذا قال رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتهن رهنك هذا الثوب وقبضته منك وأقام المينة فالبينة بينة المرتهن إذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتهن وإن كانا هالكين وقيمة ما يدعيه الراهن أكثر فالبينة بينة الراهن كذا في الطوسي • ولو قال المرتهن ارتهن بها جارية وقال الراهن بل رهنك هذا وحده وأقام المينة فالبينة بينة المرتهن وإذا قال المرتهن رهنك هذا العبد بألف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذلك ما تشاء شار لم تعاقب به أرنا وقال الراهن غصبتني هذا العبد ولك على ألف درهم بغير رهن وقد رهنك بمائتي دينار أمة يقال لها فلانة وقيمة ثمنها مني وقال المرتهن لم أرتهن منك فلانة وهي أمك والعبد والامة في يد المرتهن فانه يحلف



الراهن على دعوى المرتهن لأن عقد الرهن يتعلق به لزوم في جانب الراهن والمرتهن يدعى عليه حقا لنفسه لو  
أقر به يلزمه فإذا أنكر يستخلف فان حلف يطل الرهن في العبد وان نكل عن العبد كان العبد رهنا باق وأما  
المرتهن فلا يخلط في الامة بشئ ولكن ترد على الراهن لان عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتهن بخجوده  
الرهن في الامة بمنزلة ردء اياها وله ان يردّها على الراهن فان كانت موهونة عنده فلا خلاف لا يكون مفيدا  
فيها وان قامت اليقينة لهما أمضيت بينة المرتهن لانها ملزمة للراهن وبينه الراهن لا تلزم المرتهن شيئا في الامة  
فلا معنى للقضاء به الا أن تكون الامة قد ماتت في يد المرتهن حينئذ يقضى بينة الراهن أيضا كذا في المبسوط  
وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد الموهونة فقال المرتهن ولدت عندي فالقول للمرتهن لانه في يده  
ولم يقر بأخذه من غيره ولو قال المرتهن ارتهنت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن  
لانه منكر وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد  
ليس بلازم وان جحد المرتهن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن سواء شهد  
الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام أو خراؤه وقوله ما كذا في الوجيز للكردي  
واذا أقام الراهن بينة أنه رهن عبدا يساوي أثنى درهم بألف درهم وأنكر المرتهن الرهن ولا يدري ما منع  
بالعبد ضمن قيمة العبد يحسب له من ذلك مقداره الدين ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرتهن بالرهن والموت  
عنده هلك بمافيته ولا يضمن الزيادة لانه أمين في الزيادة ولم يوجد منه بجوده فلا يضمن الزيادة كذا  
في الذخيرة والله اعلم

(الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب)

ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكييل والموزون فان رهنتم بجنسها فهلك هلكت بجنسها من الدين وان  
اختلفا في الجودة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه وتكون رهنا  
مكانه والاصل عنده ان حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا حالة الاستيفاء انما يكون بالوزن وعندهما حالة  
الهلاك حالة الاستيفاء اذا لم يقض الى الضرر (بيان) اذ اهر من مد من فضة وزنه عشرة عشرة وهلك فان كانت  
قيمتها مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته أكثر من وزنه سقط الدين بالاتفاق وان كانت  
قيمتها أقل من وزنه فكذلك عنده وعندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه وان أنكره وقيمتها مثل وزنه  
عشرة فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الراهن بالخيار ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء  
ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو من خلاف جنسه ويكون الضمان رهنا عند المرتهن فانما قام الاول ويصير  
المرهون ملكا للمرتهن بالضمان ولا يجبر الراهن على الفكك وعنده محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه ناقصا  
بكل الدين وان شاء جعله بالدين قصير ملكا للمرتهن بدينه وليس للراهن ان يضمن قيمته وان كانت قيمته أقل  
من وزنه ثمانية ضمن قيمته جيدا من خلاف جنسه تجزأ عن الربا أو رد بها من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا  
بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه اشاعه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل  
الدين وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغة ما بلغت وتكون رهنا عنده وعنده أبي يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور وما كان بالضمان وسدس المكسور ويقر رخصتي  
لا يفي الرهن شأنا لأن الشروع الطارئ في ظاهر الرواية كالشروع المفار عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ان الشروع الطارئ لا يمنع فلا يحتاج الى التمسك ويكون مع قيمة خمسة أسداس المكسور رهنا عنده بالدين  
وعنده محمد رحمه الله تعالى ان اتقص بالانكسار من قيمته درهم أو درهمان يجبر الراهن على الفكك يقتضاه  
جميع الدين وان اتقص أكثر من ذلك يجبر الراهن فان شاء جعله للمرتهن بدينه وان شاء افتكه ناقصا بجميع  
الدين ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه ثمانية قلت قيمته أو أكثر أو ساوت عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لان العبرة للوزن عنده وكذا عندهما ان كانت قيمته مثل وزنه فان اتقصت أو زادت فكانت سبعة  
أو تسعة أو عشرة ضمن قيمته من خلافه فان كانت اثني عشرة ضمن خمسة أسداسه وان أنكره ان كانت  
قيمتها ثمانية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى افتكه بكل الدين أو ضمن قيمته من جنسه على ما مر  
وعنده محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن بثمانية من الدين اعتبارا

لحالة الانكسار بحالة الهلاك وان كانت قيمته أقل من وزنه سبعة أو أكثر تسعة أو عشرة ان شاء الراهن  
افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه بالاتفاق وكذا ان كانت اثني عشر عنده وعنده أبي  
يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة خمسة أسداسه أو يفتكه بكل الدين وكذا عند محمد رحمه الله تعالى ان اتقص  
أكثر من درهمين ولا يجبر الراهن على الفكك بكل الدين وان كان وزنه أكثر من دينه خمسة عشر وهلك  
استوفى دينه بثلاثيه والثالث امانة قلت قيمته أو أكثر وكذا عندهما ان كانت مثل وزنه أو أكثر وان كانت أقل  
فان كانت أقل من الدين أو مثله عشرة ضمن قيمته من خلافه وان كانت اثني عشر ضمن قيمة خمسة أسداسه  
كما مر وان أنكره ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثيه قلت أو أكثر عنده وكذا عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى ان كانت قيمته مثل وزنه وعنده محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء تركه ثلثيه  
بدينه واخذ منه ثلثه وان كانت أكثر عشرين فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء  
ضمنه قيمة نصف الرهن لان قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعنده محمد رحمه الله تعالى ان اتقص قدر خمسة دراهم  
بالانكسار يجبر على الفكك بكل الدين وان اتقص أكثر من ذلك يجبر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء تركه  
ثلثي الرهن بدينه وأخذ الثلث وان كانت قيمته اثني عشر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة  
أسداسه عندهما وان كانت قيمته مثل الدين عشرة أو أقل من الدين تسعة ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء  
ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما (فما اوت الاقسام ستة وعشرين فصلا) لان القسم الاول وهو ان  
يكون وزنه مثل الدين سنة فصول لانه انما ان تكون قيمته مثل وزنه أو أقل أو أكثر فلا ينفك هلاكه وثلاثة  
بتقدير انكساره والقسم الثاني وهو ان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه انما ان تكون قيمته أقل من وزنه  
سبعة أو مثل وزنه أو أكثر من وزنه تسعة أو عشرة أو اثني عشر والقسم الثالث وهو ان يكون وزنه خمسة  
عشر أيضا عشرة فصول لانه انما ان تكون قيمته مثل وزنه أو أكثر من وزنه أو أقل من وزنه وأكثر من الدين  
أو أقل من وزنه مثل الدين أو أقل من وزنه وأقل من الدين خمسة بتقدير الهلاك وخسة بتقدير الانكسار  
كذا في الكافي قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ارتهن من آخر خاتم فضة فيه من الفضة درهم وفيه فص  
يساوي تسعة دراهم بعشرة فهلك فهو بمافيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعلى قول أبي يوسف  
ومحمد رحمه الله تعالى اذا كانت قيمة الحلقة درهما أو أكثر فكذلك الجواب فاما اذا كانت قيمة الفضة التي  
في الخاتم أقل من درهم فان كانت نصف درهم مثلا فلا يهلك الفص يسقط تسعة دراهم وللراهن الخيار  
في الفضة التي في الخاتم ان شاء جعله بدينه وان شاء ضمنه قيمة الحلقة نصف درهم ثم يرجع المرتهن على الراهن  
بدرهم فاما اذا أنكر الفص دون الحلقة يسقط من الدين الذي كان بإزاء الفص بقدر ما اتقص الفص بالاجماع  
وان أنكرت الحلقة فالراهن بالخيار عندهم جميعا ان كانت قيمة الحلقة درهما أو أقل فان اختار الترك فعلى  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه بالقيمة وعنده محمد رحمه الله تعالى بالدين وان كان قيمته  
أكثر من درهم بأن كانت درهما أو نصفه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اختار الترك يضمنه جميع قيمته  
درهما ونصفا ولكن من الذهب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه ثلثي الحلقة بقيمتها من الذهب وعنده  
محمد رحمه الله تعالى ان أوجب الكسر نقصان نصف درهم قدر الصياغة فانه يجبر الراهن على الفكك بجميع  
الدين ولا يجبر وان أوجب الكسر نقصانا أكثر من نصف درهم يتخير الراهن واذا اختار الترك يترك عليه بالدين  
لا بالقيمة كذا في المحيط ولوارتهن سيفا محلي قيمة السيف خمسون درهما وفضته خمسون درهما بمائة درهم  
فهلك فهو بمافيته لان في ماله وفاء بالدين وان أنكره النصل والحلية بطل من الدين بحساب نقصان النصل  
هكذا في المبسوط ولورهن فلوسا فكسدت فقد هلك بالدين ولورخصه لم يعتبر ولو أنكرت ضمن القيمة  
قدر الدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي كل موضع ملك المرتهن بعض القطب بالضمان يميز ويكون الباقي رهنا  
مع الضمان الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين فلوسا فقلت لم يعتبر كذا في التنازعانية  
قال في الاصل رهن عند رجل مائة أو ثورا أو كوزا بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن هلك  
بمافيته وان أنكره فان كان شيئا لا يوزن فانه يسقط من الدين حصه النقصان واما اذا كان موزونا فان الراهن  
بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء تركه ذلك عليه بالقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده محمد



رحمه الله تعالى ترك عليه بالدين وذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
تعالى قال شمس الأئمة السرخسي وماذا كرم قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط  
• رجل رهن رجلا بمائة درهم كره خطه يساوي مائتين فان هلك صار الدين مستوفى بنصفه فان أصابه  
مائه ففقد وانفق ان شاء الراهن اقتطع بالدين ولا شيء له وان شاء ضمه مثل نصف الكثر الجيد وبصر النصف  
الفساد ملكا للمرتهن ويكون ما ضمن مع نصفه رهنا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى له ان يجعل نصفه  
بالدين ان شاء فان كان فيما ملكه فضل لزمه أن يصدق به كذا في خزانة الاكمل • والله أعلم

(الباب الحادي عشر في المتفرقات)

رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل بالبيعة كان له ان يضمن أيها شاء فان ضمن  
الراهن ملكه بإداء الضمان سابقا على عقد الرهن فحينئذ رهن ملك نفسه وان المرتهن صار مستوفيا دينه  
فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتهن رجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين عليه أيضا فاذا شرط  
الراهن والمرتهن وقت العقد ان يكون العدل هو الراهن ويكون الرهن عنده يبيعه عند محض الاجل فهذا  
المسألة على وجهين الاول اذا شرط ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يصح الرهن قبضه المرتهن أو لم يقبضه  
الوجه الثاني اذا شرط ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتهن الرهن لا يصح الرهن واذا قبضه صح ثم اذا  
قبضه وباعه الراهن ان باعه وهو في يد المرتهن فالتمن للمرتهن وان أخذه من يد المرتهن ثم باعه فالتمن للراهن  
ولا يكون المرتهن أخص به كذا في المحيط • (وجنابة غير الراهن على الرهن) لا تخلوا امانا كانت في النفس أو فيما  
دون النفس وكل ذلك لا تخلوا امانا كانت عدا أو خطأ أو في معنى الخطأ والجاني لا تخلوا امانا كان حرا أو عبدا  
فان كانت في النفس عدا والجاني حرا للراهن ان يقتص اذا اجتمع على الاقتصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ليس له الاقتصاص وان اجتمع عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان  
كذا ذكر الكرخي الاختلاف وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه لا قصاص على قاتله وان اجتمع عليه  
الراهن والمرتهن ولم يذكر خلاف واذا اقتص القاتل سقط الدين هذا اذا اجتمعا وأما اذا اختلفا لا يقتص من  
القاتل وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين وكانت القيمة رهنا ولو اختلفا فبطل القاضي القصاص  
ثم قضى الراهن الدين فلا قصاص وان كانت الجنابة خطأ أو شبهة عدا فلي عاقلة القاتل قيمته في ثلاث سنين  
يقبضها المرتهن فتكون رهنا ثم ان كان الرهن مؤجلا كانت في يده الى حلى الاجل واذا حل فان كانت القيمة من  
جنس الدين استوفى الدين منها وان بقي فيها فضل رده على الراهن وان كانت أقل منها استوفى الدين بقدرها  
ويرجع بالقيمة على الراهن وان كانت من خلاف جنس الدين حبسها الى وقت الفسك وان كان الدين حالا  
فالحكم فيه وفيما اذا كان مؤجلا حل سواء وتعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفي ضمان  
الرهن يوم القبض ويعتبر حال وجود السبب حتى لو كان الدين ألف درهم وقيمة العبد يوم الرهن ألفا فانتقصت  
قيمه وتراجعت الى خمسمائة فقتل غرم القاتل قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة  
بالاستهلاك كانت هذه الدراهم رهنا بثمان من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتل المرتهن غرم قيمته  
والحكم فيه وفي الاجنبى سواء وان كان الجاني عبدا أو أمة يخاطب مولى القاتل بالدفع أو بالقضاء بقيمة  
المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفوع أو أكثر فالمدفوع ومن بجميع الدين ويجبر  
الراهن على الاقتسكال بخلاف وان كانت قيمته أقل من قيمة المقتول بأن كانت قيمة المقتول ألفا والدين ألف  
وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين أيضا ويجبر الراهن على اقتسكال العبد المدفوع بجميع الدين في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن بقيمة القاتل وقا بقيمة المقتول  
فلراهن بالخيار ان شاء اقتطع بجميع الدين وان شاء تركه للمرتهن بدنه وكذلك لو كان العبد الرهن نقص  
في السر حتى صار يساوي مائة درهم فدفع به فهو على الاختلاف هذا اذا اختار مولى القاتل الدفع أما اذا  
اختار القضاء فإنه يصدق بقيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عنده المرتهن ثم ينظر ان كانت القيمة من جنس الدين  
يستوفى دينه منها وان كانت من خلاف جنسه كان رهنا حتى يستوفى جميع دينه ويجبر الراهن

بين الاقتسكال بجميع الدين وبين التركة للمرتهن بالدين هذا اذا كانت الجنابة في النفس فأما اذا كانت  
الجنابة فيما دون النفس فان كان الجاني حرا يجب أرشاه في ماله لا على عاقلة سواء كانت الجنابة خطأ  
أو عدا وكان الارش من ماله مع العبد وان كان الجاني عبدا يخاطب مولا المدفع أو القذا بارش الجنابة  
فان اختار القضاء بالارش كان الارش مع الجاني عليه رهنا وان اختار الدفع يكون الجاني مع الجاني عليه  
رهنا (وأما جنابة الرهن على غير الراهن) فلا تخلوا امانا كانت على بنى آدم أو على غير بنى آدم من سائر الاموال  
فان كانت على بنى آدم لا تخلوا امانا كانت عدا أو خطأ أو في معنى عدا فان كانت عدا يقتص منه كما اذا لم يكن رهنا  
سواء قتل أجنبيا أو الراهن أو المرتهن واذا قتل قصاصا سقط الدين وهذا اذا كانت جنابة عدا فأما اذا كانت  
خطأ أو لمحققة بالخطأ بأن كانت شبهة عدا أو كانت الكن القاتل ليس من أهل وجوب القصاص  
عليه يوجب الدفع أو القضاء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا بأن كانت قيمته مثل الدين أو دونه فهو ان كانت  
قيمة العبد ألفا والدين ألف أو كان الدين ألفا وقيمة العبد خمسمائة يخاطب المرتهن أو بالاقضاء  
واذا قضا بالارش فقد استخطه واصطفاه عن الجنابة وصار كأنه لم يحن أصلا فيبقى رهنا كما كان ولا يرجع  
بشيء مما فدى على الراهن وليس له ان يدفع ولو أبي المرتهن ان يفدى يخاطب الراهن بالدفع أو القضاء  
فان اختار الدفع بطل الرهن ويسقط الدين وكذلك ان اختار القضاء لانه صار قاضيا بما فدى حق المرتهن لان  
القضاء على المرتهن لحصول الجنابة في ضمانه فينظر الى ما فدى والى قدر قيمة العبد والى الدين فان كان القضاء  
مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين أو أكثر سقط الدين وان كان القضاء أقل من الدين وقيمة العبد مثل الدين  
أو أكثر سقط من الدين بقدر القضاء وحبس العبد رهنا بالباقي وان كان القضاء قدر الدين أو أكثر وقيمة  
العبد أقل من الدين يسقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط أكثر منها وان كان بعضه مضمونا والبعض أمانة  
بأن كانت قيمة العبد ألفين والدين ألفا فالقضاء عليه ما جعلا ومعنى خطاب المدفع في جانب المرتهن الرضى بالدفع  
لان فعل المدفع ليس اليه ثم اذا خوطب بذلك امانا اجتمعا على الدفع واما ان اجتمعا على القضاء واما ان اختلفا  
فاختارا أحدهما الدفع والاخر القضاء والحال لا تخلوا امانا كانا حاضرين أو غائبين واما ان كان أحدهما  
غائبا فان كانا حاضرين واجتمعا على الدفع ودفعوا فقد سقط دين المرتهن وان اجتمعا على القضاء فدى كل واحد  
منهما بنصف الارش واذا فدى باطهرت رتبة العبد عن الجنابة ويكون رهنا كما كان وكان كل واحد منهما  
متبرعا لا يرجع بما فدى وان اختلفا فأراد أحدهما القضاء والاخر الدفع فأبهما اختار القضاء فاختراره أولى  
ثم أيهما اختار القضاء فدى العبد بجميع الارش ولا يملك الاخر دفعه ثم ان كان الذي اختار القضاء هو المرتهن  
فقدى بجميع الارش بقي العبد رهنا كما كان لانه طهرت رتبة العبد عن الجنابة بالقضاء فصار كأنه لم يحن  
ويرجع المرتهن على الراهن بدنه وهل يرجع عليه بمجدة الامانة ذكر الكرخي فيه روايتان في رواية لا يرجع  
بل يكون متبرعا وفي رواية يرجع وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي انه لا يرجع الا بدنه خاصة ولم يذكر  
اختلاف الرواية وان كان الذي اختار القضاء هو الراهن فقداه بجميع الارش لا يكون متبرعا بل يكون قاضيا  
بنصف القضاء دين المرتهن ثم ينظر ان كان نصف القضاء مثل كل الدين سقط الدين كله وان كان أقل سقط من  
الدين بقدره ويرجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهنا به هذا اذا كانا حاضرين فأما اذا كان أحدهما حاضرا  
فليس له ولاية الدفع أبهما كان الراهن أو المرتهن فان كان الحاضر هو المرتهن فقداه بجميع الارش لا يكون  
متبرعا في نصف القضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وله ان يرجع على الراهن بدنه ونصف القضاء ولكنه  
يحبس العبد رهنا بالدين وليس له ان يحبس رهنا بنصف القضاء بقضاء الدين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله  
تعالى كان المرتهن متبرعا في نصف القضاء فلا يرجع على الراهن الا بدنه خاصة كالقضاء بحضرة الراهن وان  
كان الحاضر هو الراهن فقداه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف القضاء بالاجماع بل يكون قاضيا  
بنصف القضاء دين المرتهن هذا اذا جنى الرهن على أجنبى فأما اذا جنى على الراهن أو المرتهن بجنابته على نفس  
الراهن جنابة موجبة للمال أو ماله فهو رهن وأما جنابته على نفس المرتهن فهو رهن عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى معتبرة يدفع أو يفدى ان رضى به المرتهن ويبطل الدين وان قال  
المرتهن لا أطلب الجنابة لما في الدفع أو القضاء من سقوط حتى فله ذلك وبطلت الجنابة والعبد رهن على حله



فكذلك أطلق الكرخي وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي وفصل فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة جناية معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وقبل المرتن بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتن وان اختار الفداء ففده على الراهن ونصفه على المرتن فما كان من حصة المرتن سطل وما كان من حصة الراهن يفتدى والعبد رهن على حاله هذا اذا جنى على نفس المرتن وأما اذا جنى على ماله فان كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل لجنايته هدر اجماعا وان كانت قيمته أكثر من الدين فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية أصلا وأما جناية الرهن على ابن الراهن أو ابن المرتن فلا شك انها معتبرة هذا الذي ذكره حكم جناية الرهن على بني آدم وأما جناية على سائر الاموال بأن استهلك ما لا يستغرق رقيقته حكمها وحكم جناية غير الرهن سواء وهو تعلق الدين برقيقته يساع فيه لو قضى الراهن أو المرتن دينه فاذا قضى أحدهما فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في الفداء من جناية على بني آدم سواء وأنه اذا قضى المرتن الدين بقي دينه وبقي العبد رهنا على حاله لانه بالفداء استغرق رقيقته عن الدين واستصفاها عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان كالمو فداء عن الجناية وان أبي المرتن ان يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتن فان امتنع من قضاء دينه يساع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من غنه ثم اذا يسع العبد وقضى دين الغريم من غنه فغنه لا يحلوا اما ان يكون فيه وقاه بدين الغريم واما ان لا يكون فيه وقاه فان كان فيه وقاه بدينه فدينه لا يحلوا اما ان يكون مثل دين المرتن واما ان يكون أكثر منه واما ان يكون أقل منه فان كان مثله أو أكثر منه سقط دين المرتن كله لان العبد زال عن ملك الراهن بسبب وجدي في ضمان المرتن فصار كأنه هلك وما فضل من ثمن العبد يكون للراهن ولا تبدل ملكه لاحق لاحد فيه فيكون له خاصة وان كان أقل منه سقط من دين المرتن بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتن بما بقي لانه دين فبقى رهنا ثم ان كان الدين قد حصل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه وان كان خلاف جنسه أمسه الى ان استوفى دينه وان كان الدين لم يحل أمسه بما بقي من دينه الى ان يحل هذا اذا كان كل العبد مضمونا فاما اذا كان نصفه مضمونا ونصفه أمانة لا يصرف الفضائل كله الى المرتن بل يصرف نصفه الى المرتن ونصفه الى الراهن وكذلك اذا كان قدر المضمون وغيره على التفاضل يصرف الفضل اليهما على قدر تفاوت المضمون والامانة في ذلك وان لم يكن في غن العبد وقاه بدين الغريم أخذ الغريم غنه وما بقي من دينه متأخر الى ما بعد العتق ولا يرجع به على أحد واذا عتق وادى ما بقي لم يرجع بما أدى على أحد وكذلك حكم جناية ولد الراهن على سائر الاموال وحكم جناية الامة سواء في انه يتعلق الدين برقيقته يساع فيه كما في الامة الا ان هنا لا يخاطب المرتن بقضاء دين الغريم بل بخير الراهن بين ان يسع الولد وبين ان يستخلصه بقضاء الدين فان قضى الدين بقي الولد رهنا كما كان وان يسع بالدين لا يسقط من دين المرتن شيء هذا الذي ذكرناه حكم جناية عبد الرهن على الراهن وعلى غير الراهن وأما حكم جناية الرهن على الرهن فنوعان جناية على نفسه وجناية على جنسه فأما جناية على نفسه فهي والهالك بأقصة مما وبه سواء ثم ينظر ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر نقصان وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة سقط من الدين قدر ما اتخص من المضمون لامن الامانة وأما جناية الرهن على جنسه فضر بان جناية بني آدم على جنسه وجناية البهية على جنسها وعلى غير جنسها أما جناية بني آدم على جنسه بأن كان الرهن عبيدين جنى أحدهما على صاحبه فالعبدان لا يجتولان اما ان كانا رهنا في صفقة واحدة واما ان كانا رهنا في صفقتين فان كانا رهنا في صفقة جنى أحدهما على صاحبه فنقول جناية لا تخلو من أربعة أقسام جناية المشغول على المشغول على المشغول وهي جناية الفارغ على الفارغ وجناية الفارغ على المشغول وجناية المشغول على الفارغ والسك هدر الا واحدا وهي جناية الفارغ على المشغول فانهم معتبرة ويحول مافي المشغول من الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه (بيان) اذا كان الدين الفين والرهن عبيدين قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما صاحبه أو جنى عليه جناية فيبادون النفس مما قبل ارشها أو كثر جناية هدر ويسقط الدين الذي كان في الجنى عليه بقدره ولا يتحول قدر ما سقط الى الجاني وجناية المشغول على المشغول هدر فجعل كان الجنى عليه هلك بأقصة مما وبه ولو كان الدين ألفا فقتل أحدهما صاحبه فلا دفع ولا فداء وكان القاتل رهنا بجماعة وخسين لان في كل واحد منهما

من الدين خمسمائة فكان نصف كل واحد منهما فافارغونه فشفوا واذا قتل أحدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نفي القاتل على النصف المشغول والنصف الفارغ من الجنى عليه وجناية القاتل المشغول على المشغول أو المشغول على الفارغ وعلى الفارغ هدر فيسقط ما كان فيه الى الجاني وذلك ما شئت وخسوت وقد كان في جانب الجاني خمسمائة فكان رهنا بجماعة وخسين ولو قتل أحدهما صاحبه يتحول نصف ما كان من الدين في العين الى الفاني فيصير الفاني رهنا بجماعة وخسة وعشرين وبقي المفقود عنه رهنا بخمسين وخسين وان كان العبدان رهنا في صفقتين فان كان فيهما فضل على الدين بأن كان الدين ألفا فقيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما الآخر تعتبر الجناية بخلاف الفصل الاول واذا اعتبرت الجناية بخير الراهن والمرتن فان شاء اجعل القاتل مكان المقتول فيبطل ما كان في القاتل من الدين وان شاء افيديا القاتل بقيمة المقتول وتكون رهنا مكان المقتول والقاتل رهن على حاله وان لم يكن فيهما فضل على الدين بأن كان الدين الفين وقيمة هلك واحد منهما ألف وقتل أحدهما الآخر فان دفعاه في الجناية قام المدفوع مقام المقتول وسطل الدين في القاتل فان قالنا نفدى فالفداء كله على المرتن فاذا حل الدين دفع الراهن ألفا واحدة وكانت الاثني عشر قصاصا بجماعة الا ان اذا كان قتله ولو قتل أحدهما عين الاخر قبل لهما ادفعاه أو افيدياه فان فداء كان الفداء عليهم مائة نصفين وان دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان الفداء رهنا مع المفقود عنه فان قال المرتن أنا لا أفدى ولكن أدع الرهن على حاله فذلك وكان الفاني رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المفقود من الدين لان اعتبار الجناية انما كان ملحق المرتن لالحق الراهن فاذا رضى المرتن به هذه الجناية صار هدر او ان قال الراهن أنا أفدى وقال المرتن لا أفدى كان للراهن أن يفديه وهذا اذا طلب المرتن حكم الجناية فكذلك في البدائع • وان أبي الراهن أن يفدى وقال المرتن أنا أفدى بجميع الارش فدى وكان متجاوزا لما يلحق الراهن مما فدى عنه شيء لانه متبرع بفداء ملك الغير ولم يكن مجبرا عليه كذا في المبسوط • واذا ملك الراهن في يد المرتن بعد ما فداء الراهن برده على الراهن الفداء لان الراهن برى عن الدين بالانقضاء لانه صار موفيا دينه بالفداء ثم اختلف ما يحنثانه رد الاثني عشر الموقوف بالفداء والمستوفاه بسلامة الرهن قال الفقيه أبو جعفر رد الاثني عشر الموقوف بالهالك لان الاستيفاء بالهالك وجد بعد الفداء وقال غيره من مشايخنا انه يرد الاثني عشر الفداء كما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرد ما قبض كذا في محيط السرخسي • المرونة اذا ولدت ولدا فقتل انسا خاطئا فلا ضمان على المرتن وضمانه على الراهن بخير بين الدفع والفداء فان فدى فهو رهن مع أمه على حاله فان اختار الدفع فقال المرتن أنا أفدى فذلك لو استهلك مال انسان فخطب الراهن بالبيع وأداء الدين كذا في الظهيرية • واذا كانت الامة رهنا بألف وقيمتها ألف فولدت ولدا يساوي ألفا ثم جنى الولد على الراهن أو على ملكه فلا شيء في ذلك ولو جنى على المرتن لم يكن به من أن يدفع أو يفدى فان دفع لم يطل من الدين شيء بمحنة ما لو مات وان اختار الفداء كان على الراهن نصف الفداء كذا في المبسوط • مروهنة بألف قيمتها ألف ولدت ولدا قيمته خمسمائة فقتلهما عبيد قيمته ألف ودفع بهما فاعور يقتله الراهن بأربعة أسباع الدين وذهب ثلاثة أسباعه لان الام لم تولد انقسم الدين عليهما اثلاثا فاعور على تقدير السلامة فلما قتل ما عبيد ودفع بهما قام مقامهما اثلاثا ثلثا بازا الام وثلثه بازا الولد فلما عور ذهب نصف كل واحد منهما وقد كان بازا الام ستمائة وستة وستون وثلثان فصارت ثلثمائة وثلثا وقد كان ثلثه بازا الولد وقد ذهب نصفه بقي سدسه وذلك مائة وستة وستون وثلثان هذا حاصل ما بقي منه والمعتبر قيمة الام يوم العقد وذلك ألف وقيمة الولد يوم الفسخ ألف وذلك سدس الاثني عشر مائة وستة وستون وثلثان لان حصته من الدين الثلث وعاد بالعود الى النصف أعنى نصف الثلث ولم يسقط شيء من الدين لانه لاحصه له من الدين الاحال قيامه فيجعل الولد سهمها والام ستة أسهم فتصير سبعة وقد ذهب بالعود نصف مافي الام وذلك ثلاثة وبقي في الام ثلاثة وفي الولد سهم فذلك أربعة أسهم من سبعة أسهم وذهب من الدين ثلاثة أسباعه فلهذا قال محمد رحمه الله تعالى







اكتب به قبل الردة كذا في المبسوط • رجل رهن عبد او غنم ثم ان المرتهن وجد العبد حر فان كان  
العبد أقر بالرق عند الرهن لا يرجع المرتهن بدينه عليه كذا في قساي فاضى خان • ولو تزوج امرأة بألف  
ورهن عند حيا بالمهر عينا تساوى ألفا فملك الرهن عند حيا بعد ما طلقها قبل الدخول بها لاثبت عليها وان هلك  
الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف العداق ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ورهن عندها  
بمهر المثل رهنها فملك الرهن عندها ونفسه وفاء بمهر المثل وتصبح مستوفية بمهر المثل فان طلقها قبل الدخول  
بها كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كذا في خزائن المفتين • دخل خانا فقال الخاني لا أدعك  
تنزل حتى تعطيني شيئا فدفعت له رهنها وحل عندك ان رهنه لاجل أجر البيت فهو بحاقبه وان لاجل انه سارق  
يضمن قال الفقيه انه لا يضمن في الوجهين لانه غير مكروه في الدفع كذا في الوجيز للكردي • هنام عن  
محمد رحمه الله تعالى قال كل شئ يضمن بالغصب فانه اذا كان رهننا يذهب منه بحساب ذلك وكل شئ لا يضمن  
بالغصب فانه لا يضمن المرتهن من ذلك ولو غصب غلاما شابا فاشاخ في يده فانه يضمن النقصان فكذلك  
في الرهن يذهب بالحساب كذا في الظهيرية • ولو كان امرءا فالتحق لا يضمن بخلاف ما لو غصب جارية  
ناهدة فأنكسر ثديها حيث يضمن لانه نقصان كذا في الوجيز للكردي • رجل رهن فروا قيمته أربعون  
درهما بعشرة فأكله السوس وصارت قيمته عشرة فانه يقسكه بدرهم ونصف كذا في السراجية •  
واذا كان رجل على رجل ألف درهم رهنه بها عبد اساوى الفين وقبضه المرتهن ثم أقر المرتهن ان الرهن  
لرجل اغتمه سبه الراهن منه لم يصدق المرتهن على الراهن فيؤذى الراهن الدين ويأخذ العبد ولا يسيل  
للمقر له على العبد ولا على ما أخذ المرتهن وان مات العبد في يد المرتهن صار مستوفيا لدينه باعتبار الظاهر  
لان في قيمة الرهن وفاء بدينه وزيادة فكان ضامنا لجميع قيمته للمقر له لانه قد قبضه بغير اذنه واقراره حجة  
عليه فيضمن جميع قيمته اذا تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتهن لم يقرب رقبته العبد ولكنه أقر أن رجل عليه  
دينا ألف درهم استمككها وقدمات في يد المرتهن فان المقر له يرجع على المرتهن بألف درهم ولو أقر المرتهن  
برقبته لرجل وقد كان الراهن جعل قيمتها بمائة لا يبيعه ويوفى المرتهن حقه فباعه العدل بألفي درهم ودفعه  
وقبضه وقبض الثمن فقد المرتهن من ذلك ألف درهم واعطى الراهن ألف درهم فان أجاز المقر له البيع أخذ  
الألف التي أخذها المرتهن وان لم يجر البيع فلا يسيل له على أخذ المرتهن ولو كان المرتهن لم يقرب رقبته  
ولكنه أقر ان العبد قد استمكك لرجل ألفي درهم والمائة بها لها فان المرتهن يدفع الألف التي قبض من ثمنه  
الى المقر له أجاز البيع أو لم يجر كذا في المبسوط • رهن عبدا بألف فخر العبد عند المرتهن بثرافي الطريق  
ثم اقتك الراهن وأخذ العبد فهو على أربعة أوجه اما ان وقع فيه ادا به ثم دابة أو وقع فيه انسان ثم انسان  
أو وقع فيه انسان ثم دابة أو وقع فيه ادا به ثم انسان فان وقع فيه ادا به ثم تلفت وهي تساوى ألفا فالعبد يساع  
في الدين الا ان يفسد به المولى فان بيع بألف وأخذها صاحب الدابة يرجع الراهن على المرتهن بالدين الذي  
قضاء وان وقع في البردابة اخرى قيمتها ألف يشارك صاحب الدابة الاولى ويأخذ نصف ما أخذ ولا يرجع  
الاول على الراهن بشئ واما اذا تلف فيها انسان فدفعت العبد به رجوع الراهن على المرتهن بمقتضى من الدين فان  
تلف فيها انسان آخر بعد ما دفع العبد فولى الثاني يشارك الاول في العبد فاما اذا وقع فيه ادا به فبيع العبد  
وصرف ثمنه الى صاحبه ثم وقع فيه انسان فدفعت منه مدروا ما اذا وقع فيه ادا به ثم تلفت فدفعت العبد بالجنسية  
ثم وقع فيه ادا به فانه يقال لولى القتل اما ان يبيع العبد أو تقتضى الدين لان الجنيتين استندتا الى وقت الحفر  
فكانت موقعا معا ولو وقع معا فدفعت العبد الى لولى الجنية ويخبر بين البيع والقضاء فكذا هذا عبدان حفر  
بثرا في الطريق فوقع فيه العبد الرهن فدفعا به ثم وقع أحدهما فيها فمات بطل نصف الدين وحده رده لانهما  
قاما مقام العبد الاول وأخذوا حكم الاول ولو وقع العبد الاول في البرد وذهب نصفه بأن ذهب عنه أو شلت  
يده سقط نصف الدين كذا في محيط السرحي • ولو حفر المصوب المرهون بثرافي الطريق أو وضع حجرا  
في الطريق ثم رده الغاصب على المرتهن ثم اقتك الراهن وقضى الدين ثم وقع فيه انسان يقال للراهن ادفع عبدك  
أو افده فأي ذلك فعل رجوع بغيره على الغاصب فان كان الغاصب فله ادعاء يرجع على المرتهن بمقتضى اذا

كان الدين والرهن سواء ليكون القداء من مال المرتهن فان عطب بالجر الاخر بعد دفع العبد الى صاحب  
الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه أو افده بعشرة آلاف ولو أمره المرتهن أن يحفر بثرافي فمات فعطب  
فيها الراهن أو غيره فعلى عاقله المرتهن وان كان الراهن أمره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقله الراهن ولو أمره  
الراهن أو المرتهن أن يقتل رجلا فقتله قد دفع به فعلى الامر قيمته فتكون رهننا مكانه وكذا لو بعته ابسقي دابة  
فأومات انسانا فمات ما بعث باذن صاحبه فو أخذ الباعث بالدفع كذا في خزائن الاكل • واذا حفر  
العبد بثرافي الطريق وهو رهن بألف وقيمته ألف فوقع فيه ادا به فذهب عينا فانه يدفع العبد الرهن أو يفدى  
بمنزلة ما لو فدا عيني العبد بدينه واقتدا كاه على المرتهن فان قدامه فهو رهن على حاله وأخذ المرتهن العبد الاعمى  
فكان له مكان ما أدى من القداء وان دفع العبد الرهن وأخذ الاعمى كن رهننا مكانه بالالف وان وقع في البئر  
آخر اشترى كوا في العبد الحافر بحصة ذلك أو يفديه بمولاه الذي عنده بالالف ولا يطق الاعمى من ذلك شئ  
كذا في المبسوط • ولو قال لاخر ما بعث فلا نأقته على وأعطاه به رهننا قبل المبيعة لا يجوز كذا  
في خزائن المفتين • رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما على المكفول عنه بأمر  
المكفول عنه ثم ان المكفول عنه رهن عينا من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لان الكفالة بالمال لم تحل  
بعد (رجل) كفل بدين عن انسان بأمره ثم ان المكفول عنه رهن عينا بالدين المكفول به من الكفيل قبل أداء  
الكفيل جاز وجلان لكل واحد منهما ألف على رجل فارغ من امره أرضا بدينه فمات وقبضها ثم قال أحد  
المرتهنين ان المال الذي لساعلي فلان باطل والارض في أيدينا لجنحة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يظل  
الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسأل الرهن ويبرأ من حصته والرهن على حاله كذا في الظهيرية •  
مرحونة بألف قيمتها ألف ولدت ولدا يساوى ألفا فقتلت أمة تساوى مائة فدفعت بها فولدت المدفوعة ولدا  
قيمته ألف فاعورت المدفوعة ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءا وذلك اثنان وعشرون درهما  
وثلاثة ارباع درهم ناقصا بجزء من أربعة وأربعين جزءا من درهم ويؤدى ما بقى وهو ثمانية وسبعة  
وسبعون درهما وربع درهم وجزء من أربعة وأربعين جزءا من درهم (بيان) ان امة ولدت ولدا قيمته ألف  
انقسم الدين عليهما نصفين لان المعسر قيمته يوم العقد وهي ألف وقيمة الولد يوم القسمة هي ألف  
أيضا فلما قتلته أمة قيمتها مائة ودفعت بها بقى ما فيها من الدين لقيامها مقامها لما ودا ما كان الاول تراجع  
سعرها فلما ولدت القاتلة ولدا انقسم ما فيها على قيمة القاتلة وهي مائة وعلى قيمة ولدها وهي ألف فصار  
نصف الدين على أحد عشر فصار نصف الدين في الولد الاول كذلك فصار كله اثنان وعشرين سهما في القاتلة  
وقد ذهب بالعور نصفه فانكسر فصار بالتضعيف أربعة وأربعين سهما اثنان وعشرون في الولد الثاني وسهما  
في القاتلة ذهب بالعور سهما فهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءا  
كذا في الكافي • والله أعلم

• (الباب الثاني عشر في الدعاوى في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك) •

واذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد كل واحد منهما يدعى انه رهنه منه بألف درهم وقبضه منه فهذه  
المسألة على وجهين (الاول) ان تقع الدعوى حال حياة الراهن وانه على ثلاثة أوجه الاول ان يكون الرهن  
في يد أحد المتعدين وفي هذا الوجه ان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالرهن لذي اليد وان  
أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا خارجا كان أو ذا اليد كذا في دعوى الشراء الوجه الثاني  
ان يكون الرهن في أيديهما الوجه الثالث ان يكون الرهن في يد الراهن وفي الوجهين جميعا ان أرخا وتاريخ  
أحدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء فالقياس ان لا يقضى بشئ من  
الرهن لو احدهما وفي الاستحسان يقضى بنصفه لكل واحد منهما بنصف حقه وبالقاس فأنخذ لقوة وجهه  
هكذا ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يقضى لواحد منهما  
بشئ من الرهن قياسا واستحسانا فالواو ما ذكر في رواية أبي سليمان أصح (الوجه الثاني) ان تقع الدعوى  
بعد موت الراهن وانه على ثلاثة أوجه أيضا وفي الوجهين جميعا ان أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضى لاسبقهما

قوله الباب الثاني عشر الخ  
حق هذا الباب التقديم وتأخير  
باب المتفرقات كما هو العادة  
في أسلوب هذا الكتاب تبعا  
لتراجم المحيط البرهاني ولعل  
ذلك الخفاصة من الناصح  
الاول اه صحيحه



نار يخافون لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء فقيما إذا كان الرهن في أيديهما وفي يد الراهن فاقبض  
ان لا يقضى لواحد منهما بشئ وهو ما أسوة للغرماء وبالقصاص أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي الاستحسان  
يقضى لكل واحد منهما بنصف الرهن بنصف حقه يساع الرهن فيقضى نصف دين كل واحد منهما فان فضل شئ  
من الثمن من نصف كل واحد منهما بصرف الفائض الى سائر الغرماء والى الراهن بالحصول وبلا استحسان أخذ  
أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الرهن من  
واحد وأما اذا ادعى الرهن من اثنين وأقاما البينة والرهن في يد أحدهما فهذه المسألة على أربعة أوجه  
(الوجه الاول) ان يكون الراهنان غائبين رهن الخارج ورهن ذي اليد وفي هذا الوجه يقضى بالرهن لدى  
اليدين أو راعى ذلك وتاريخ الخارج أسبق وان كان الراهنان حاضرين يقضى به رهن الخارج وان كان  
أحد الراهنين حاضرا والاخر غائبا فانه لا يقضى للخارج مالم يحضر الراهن الاخر فاذا حضر الاخر الا ان  
يقضى كذا في المحيط • عند رجل اذعاه رجل انه عبده وانه رهنه من فلان الغائب بألف درهم وقبضه  
فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه يقضى به للمدعي لان صاحب اليد انتصب خصما له لان كل واحد  
منهما يدعي الملك لنفسه في العبد فاذا قضى به للمدعي ذكر أنه يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب  
الراهن وقال المرتهن هذا العبد رهن في يدي من قبل فلان بكذا وان هذا الذي في يديه غصبه أو استعاره  
أو استأجره مني وأقام على ذلك بينة فاني أدفع العبد اليه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شمس الائمة  
السرخسي رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى له بالرهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين وليس عنه خصم  
في ذلك ولكن يقضى بأن وصول هذا العين الى يدي اليد كان من جهة المدعي بالغصب أو الاجارة أو الاعارة  
كما شهد به شهوده فيقضى له بحق الاسترداد وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما يدعي على ذي اليد  
الاخذ من يده فان ذا اليد لا يتصب خصما له كذا في التارخانية • وفي حيل الخفاف رجل في يديه  
رهن والراهن غائب وأراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنه رهن في يديه  
فالحيلة في ذلك ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعي رقبته هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم  
المرتهن البينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي يشته على الرهن ويقضى يكون رهنه عنده ويدفع  
عنه خصومة الغريب فهذا انحصار من الخفاف ان البينة على الرهن مسوعة وان كان الراهن غائبا  
وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى الجامع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع من رهن  
الاصل بشرط حضرة الراهن لسماع هذه البينة والمشاخ فيه مختلفون بعضهم قالوا ما ذكر في رهن الاصل  
ان حضرة الراهن شرط وقع غلط من الكاتب والصحاح انه لا يشترط حضرته وبعض مشايخنا رحمه الله  
تعالى قالوا في المسألة روايتان في احدي الروايتين تقبل هذه البينة حال غيبة الراهن وفي رواية أخرى  
القاضي لا يقبل هذه البينة قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الحيل وهو الصحيح  
قال رحمه الله تعالى وقد أجاب به في نظائره في السير الكبير فقال العبد المرهون اذا أمر ثم وقع في الغيبة  
فوجد المرتهن قبل القصة وأقام البينة انه رهن عنده فلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن  
واذا قال الراهن رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال المرتهن رهنك هذا العبد وقبضته منك وأقام البينة  
فالبينة بين المرتهن اذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين وقبض ما يدعي الراهن  
انه رهنه أكثر وأقاما البينة فالبينة بين الراهن ولو قال المرتهن رهنك الثوب والعبد وقبضتهما منك  
وقال الراهن لا بل رهنك الثوب وحده فالبينة بين المرتهن واذا أقام الراهن البينة انه رهن عند هذا الرجل  
عبد يساوي ألفين بألف وقبضه منه وأنكر المرتهن ذلك ولا يدري ما فعل بالرهن فالمرتهن ضامن بقيمة  
العبد كما هو اذا ضمن قيمة العبد بحسب له من ذلك ألف درهم ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرتهن وأدعى  
الموت فلا ضمان عليه لانه أمين في الزيادة على الدين ولم يوجد منه جرح حتى يضمن الزيادة بالجرح ولو لم يجد  
الرهن وجاء بعبد يساوي خمسمائة وقال هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لانه ثبت بالبينة ان الرهن يساوي  
ألفين والذي أحضره ليس بتلك الصفة فالظاهر يكذب فيه فاقبل قوله اذا جحد الراهن ذلك كذا

في المحيط • اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وهو مقر به فأدعى رب الدين على المدين انه رهنه عبد له  
وقبضه منه والمدين يجهل ذلك قضى القاضي بالقاضي بالرهن بينة رب الدين ولو كان المدين يدعي الرهن على رب  
الدين ورب الدين يجهل فان كان الرهن قائما في يد المرتهن فالقاضي لا يقضى بالرهن بينة المطلوب على  
رواية كتاب الرهن وعلى رواية كتاب الرجوع عن الشهادات يقضى وان كان الرهن هالكا في يد المرتهن  
فالقاضي يقضى بينة السيدون باتفاق الروايات لان وجود المرتهن الرهن بعد هلاك الرهن لا يمكن أن يحتمل  
فضلا للرهن فيجعل انكارا للعقد من الاصل فيمكن الراهن من اثباته بالبينة واذا أقام الراهن بينة على  
المرتهن انه رهنه رهنه وأقبضه ولم يسم الشهود والرهن ولم يعرفه فانه يسأل المرتهن عن الرهن والقول قوله  
عند مشايخ بلخ رحمه الله تعالى قالوا تأويله اذا شهد الشهود على اقرار المرتهن انه رهن منه شيئا وقبض أما  
اذا شهد الشهود انه رهن شيئا مجهولا وقبض وشهدوا على معاينة الرهن والقبض فالقاضي لا يقبل هذه  
الشهادة واذا أقام الرجل بينة انه استودع ذا اليد هذا الثوب وأقام ذو اليد بينة انه ارتمته منه يؤخذ  
بينة المرتهن ويجعل كانه أودع أو لا ثم رهن لان الرهن رد على الايداع وان كان الايداع لا يرد على الرهن  
الابرضي المرتهن ولو كان الراهن أقام بينة على انه باعه منه وأقام المرتهن بينة على الرهن جعله يباع  
وأبطل الرهن ويجعل كانه رهن أو لا ثم يباع لان البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة • ولو ادعى الراهن  
الرهن وأقام البينة وأدعى المرتهن انه وجبه له وقبضه أخذت بينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض  
وأخر الراهن والقبض وأقام لكل واحد منهما البينة وهو في يد الراهن أخذت بينة المشتري الا ان يعلم  
ان الرهن كان قبله ولو كان في يد المرتهن جعلته رهنه الا ان يقيم صاحب الشراء البينة ان الشراء كان  
أولا ولو كان في يد الراهن فأدعى المرتهن الرهن وأدعى الاخر الصدقة وأقام كل واحد منهما البينة على  
ذلك وعلى القبض فصاحب الرهن أولى به الا ان يقيم الاخر البينة ان القبض بحكم الهبة والصدقة كان  
من قبل الرهن كذا في المبسوط • واذا ادعى المستودع أو المضارب هلاك المال وأدعى رب المال  
عليهما الاستمالة وتصلحا وأعطاه به رهنه هلك لم يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويضمن في قوله  
الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التارخانية نقل عن الجريد • اذا استودع رجل  
ثوبا رهنه اياه ثم هلك قبل ان يقبض المرتهن الرهن فهو فيه مؤتمن لان يد المودع كيد المودع فمالم يقبضه  
المرتهن لا يثبت حكمه يد الرهن له والقول فيه قوله بغير بينة لانه ينكر القبض بحكم الرهن فان أقام الراهن  
البينة انه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك وأقام المرتهن البينة انه هلك عنده بالودعة قبل ان يقبضه للرهن فانه  
يؤخذ بينة الراهن لانه ثبت ايضا الدين كذا في المبسوط • ولو كان الراهن رجلا من وادى المرتهن  
عليهما رهنه وأقام البينة على أحدهما انه رهنه وقبضه والمتاع له ما جعلا وهما يجحدان فان لم تدعي الرهن  
أن يحلف الذي لم يقيم عليه البينة فان نكل ثبت الرهن عليه ما بسبين مختلفين على التناكل بالنكول وعلى  
الاخر بالبينة وان حلف لم يثبت الرهن في حقه ولا يقضى بالرهن بنصيب الاخر لا لو قضينا به لقضينا برهن  
المشاع كذا في المحيط • ان كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال أحدهما ارتمت أنا وصاحبي هذا  
الثوب منك بمائة وأقام البينة وأنكر المرتهن الاخر وقال لم تره رهنه وقد قبض الثوب وجرى الرهن فان  
الرهن رد على الراهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أنا أقضى به رهنه وأجعله  
في يد المرتهن الذي أقام البينة وعلى يدي عدل فاذا قضى الراهن المرتهن الذي أقام البينة ماله أخذ الرهن  
فان هلك ذهب نصيب الذي أقام البينة من المال فأما نصيب الاخر فلا يثبت بالاتفاق لانه أكذب شهوده  
بجرحه كذا في المبسوط • واذا استعار من آخر ثوبا لرهنه بدنه وقبضه ورهنه ثم ان رب الثوب مع  
الراهن اختلفا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفسك وقال الراهن هلك بعد الفسك قال القول  
قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل ان أرهنه وقال رب الثوب هلك بعد ما رهنه قبل  
ان تفسكه فالقول قول الراهن مع يمينه وان أقاما البينة فالبينة بينة رب الثوب وان هلك الثوب في يد المرتهن  
في هذه المسألة ثم اختلف الراهن والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب فالقول قول المرتهن ولو اختلف رب  
الثوب والراهن فقال رب الثوب أمرتك ان ترهنه بخمسة وقال الراهن أمرت ان أرهنه بعشرة فالقول



قول رب الثوب وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة الراهن وبرئ عن ضمان القيمة وإذا شهد أحد الشاهدين  
على الرهن بمائة وشهد الآخر على الرهن بمائة فشهدا دهما باطلا عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقضى  
بالرهن أصلا وعندهما يقضى بالرهن بمائة وان شهد أحدهما بمائة والآخر بمائة وخمسين ان كان المرتهن  
يدعي المائة لا تقبل شهادتهما وان كان المرتهن يدعي المائة والخمسين تقبل الشهادة على المائة ويقضى بالرهن  
بمائة وهذا عندهم جميعا كذا في المحيط • والله سبحانه أعلم بالصواب • واليه المرجع والمآب •

وقد انتهى طبع الجزء الخامس من هذا الكتاب • بعد النسخة الأكيدة •

والمراجعة لاصول عديدة • رومالورقوف على الصواب

• بالطبعة الكبرى القاهرة • الكائنات يولاق مصر

القاهرة • بمعرفة راجي لطف ربه الظاهر والحق •

عبد الضعيف عبد الرحمن البجراوى الأزهرى

الحق • وقد وافق تمام الطبع المذكور يوم

الخميس سابع شهر رمضان • سنة ألف

ومائتين وستة وسبعين من هجرة

سيد ولد عدنان • صلى الله

عليه وعلى آله • وأصحابه

المكملين

بكاله •

يتلوه الجزء السادس أوله كتاب الجنائيات

هذا الجزء خالص الكمر



Süleymanîye U. Kütüphanesi

Hacı İsmail Paşa

Eski Hazine 310